

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِكُتُبِ السُّرُك

عَلَى قَاسِمِ

عَبْدِ الْعَبَّاسِ

مَكْتَبَةُ الشَّيْخِ

مَكْتَبَةُ الشَّيْخِ. فَوْن: ٧٩٦٧٩٦٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا وَسَلِّمُوا
كثيرةً على هذا الصَّالحِ الْمُرْسَلِ

مَوْلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْجَمَلِ كِتَابُ نَزْلِ نَبِيِّ الْوَسْطَى



ناشر

مكتبة رشيدية

سركي روڈ کوئٹہ، فون ۲۱۶۲۶۳

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

غير من كان له ضمير محبولة ظاهرا . فصار يستعمل الجول وبأثره كنهيا قاهرا . ومن بفضله يكون له في
 عباده غافرا . ويعطى رضى الدرجات من يعلم معنى كلامه بالهنا وظاهرا . وينصب يوم التكاليف العمل
 ميزانا قاهرا . ويصير الجفر في البحر ظاهرا وسائرا . ويجعل كلمته على فكانها فوق الغوى طائرا . ويصير
 السماء المبني على الأرض ليلاتها وادائها . ويغير الخطاب ولا يكون شيئا غائرا . ويجزى عامل الشريعة
 لا يكون فيه فتيلة خاملا . ويعطى فاعل الخير جزاء لا يحضر خاطرا . ويعيى الهلواء عن ابردند كلامها
 باهرا . ويضلي على من شر شر الكفر شريرة غائرا . وزلزل برضا قصر سرى ضار الكاسرا . ووصل
 حقوق العبودية فلهيات فيها قاهرا . وكان سرمد الحرف بينان للكفر قاهرا . وفعل فعل الخيرات فصارها
 ظاهرا . واشتق اسمه من الجمل غير الجمل جدا واهرا . ولن يوجد الوصول اليه في الطمع جدا ما هرا . وقد
 كان لبناء دين الاسلام يانيا وعامرا . وعلى الله واصحابه الذين لم يكونوا في رضائه حينما فازوا . وكانوا في
 الابصال اليه تعالى نديا سانا هرا . اما بعد يقول ذو البضاعة الكاسدة . وذو الفاقة للباردة . الذي
 ليس له من الادراك شمس بأزفة . كان جبلت له طبيعة وفريضة زايغة . الموسوم بعبد الله بن ابرار
 ادخلها الله في زمرة الاخيار . السكا كاخيلي منسبا . والحقي مشريا . والعشاورى موطنا . والزياقي مولدا
 وسكنا . ان الخطي في خاطري الخاسر . والمرد في بالي الخادر . اوان قراءة حاشية هداية العلماء للشهيد
 ذكاة وفتالة ودرائة السمي بعبد الغفور . اعطاه الله تعالى موجبات الفخر والسرور . وابعثهم ليعلم
 اسرار الصوم والحروف على القوائم الضيائية للبحر المنير . فريد وهر الطاهر الطير . اللهم اعطه قصورا
 ورفعة عظما وحرما . لدى من احزنه قصبات السبق عن الاقران . ويشادى دهره في حافل العلوم بالبيان .
 وبذل جهد في تحصيل العلوم الدينية لرضاء الخلق المنان . فصار في زمرة العلماء كالانسان للإنسان . وكانت
 بينه وبين والدي نسبة الاخوة . اللهم اعطهما في دار السلام سلق . ان اظهر ما تحت استار حجابهما لست
 . واذكر ما لم يكن فيها مصرحة ومذكورة . وافصل بجلالهما . والخص معضلاتهما . لكن قصور باعثنى . وقلة

قول الله
 بالقرآن
 في قوله
 الفطري

بعضاً عني + هو فني عن الإقامة في هذا الديران + وعن الإقبال إلى هذا الأمر العظيم للشأن + إلا أني
 لما رأيت كتب المتقدمين + غير خالية عن شكوك المتأخرين + فحسرت على أسعاف ذلك المخلوق + و
 أعطى السلوة في فضل ذلك الأمر المذكور + بأن لو صار مكتوبك هذا فلا سهم شكوك الماء الصرين + فلا بأس
 لأنه على هذا الكتاب جسيم كتب للصنفين + ومن أجل تلاحم أواخر العلقين + وتراكم الحوادث والعوائق +
 مضت بركة لما سلف فيها للماء + ولم يأت جرح من النيل بالألحاح + حتى اغتصبت قلعة من الدرهم + وجعل
 فرصة من العصر + فشرعت في تحرير ما هو المطلوب + وتقريب ما هو المرغوب + أخذاً من الحوائض السابقة + مع
 ما لا حرج من المنظرات الفايقة + ولما اقتضت هم الطلبة على قراءة تلك الحاشية إلى بحث المرفوعات + فاختصر
 على شرح معضلات هذا القدر المفهوم والمشكلات + فحاشا للشرح وعجزها الله كفاً بأعديم النظر + ومجمل كل
 تلك الحاشية صبيحة + وما يرى نفس أن النفس لا مارة بالسوء + وتسميته بمصدر السرور على حاشية
 عجل الغرض + اللهم اعطه من بين حاشيتها نوراً على نور + وللمجرب من لا يضع القدم في طريق الاعتساف
 أن يكون الخطأ بالاعطاف + وينظر فيه منظر الاعطاف + وتوسلت به إلى حضرة من تضرع إلى ملكه بهياه
 العبد الاله والاعتساف + وافتح عن وجه ارض الأفق استبان رسم الجور والاعتساف + وصار بطله الكابل
 لا قامت فيها عند البلاد + اللهم ابق ولايته إلى يوم التعداد + طهر الشريعة والملة والدين + واقض على نار
 سيد الانبياء والمرسلين + وخضع جماء الامراء والرؤساء دون سرادقات جلاله + واكفل عين العالم والفضل
 من قراب ساحة كماله + وسد تديرة جنود الجحيم الطغيان + ونزل على افاق ظلمة العبد ولن + وجل
 بديع مبوطتين فينطق كيف يشاء + فكاد انفاقه يصيب إلى اوج الجوزاء + ولنعم ما قيل شعر ما نوال النعام
 وقت ربيع + كنوال الامير يوم صفه + فنوال الامير بديع عين + ونوال النعام قطرة ماء + واعز العلو بحيث
 لم يعرفه قبله انس ولا جان + واعطى العلماء ما لا عين رأت ولا اذان سمعت ولا خطر في الاذهان + و
 قطع كايضه دار الكثرة والاكاد + وجاهد في سبيل الله تعالى حق الجهاد + وينطبع في سيفه صمود الفقع +
 الظفر + ويبريل ربحه الكلف من وجه القصر + الامير ابن الامير ابن الامير امير عبد الرحمن لا اله الا الله
 اودته الصابية موهبة لفضله القدر الديان + لأن المطلب الخفية بالنسبة إلى فكرة الصابية بينة + ولأن
 الطلية بالنظر إلى عطائه الغالب هينة + فحضر تبتو سل ذلك للجحيم اخرى واولى + وما نوفي الا باسمه
 حسبي ونعم الوكيل ونعم المولى نعم النصير + قال الشاعر قدس سره بسم الله الرحمن الرحيم افتخر الكتاب
 بالسمية والتعبد أتما عاقول الرسول السعيد وتجرباً على فضل الصابى في الفران الجيد أما التثاني فظلم
 وأما الاول فلما قاله النبي صلى الله عليه وسلم من كل امرئ بال لم يبد أخيه باسمه الله فهو اخوة وايضا قال كل امرئ
 فدى بال لم يبد أخيه بمحمد الله فهو لجزء فلن قيل ان الحديث الاول يقتضى البدء بالسمية والثاني يقتضى البدء
 بالخويد والبدء بشيئين ممتنع كما هو الظاهر على الكل قلنا المراد بالبدء في الحديث الاول البدء المستحق

هذا هو
 ما ينبغي
 أن يكون
 في هذا
 الكتاب
 من
 الحاشية
 والحمد لله
 رب العالمين

تقديم الشيء على جميع ما عداه ولا قدمت التسمية على كل ما عداها من التمجيد وغيره والمزاد بالبداء في الثاني
البداء الاصافي اعني تقديم الشيء على بعض ما عداه كالمقصود والقرينة على هذا اصل عثمان رضي الله عنه في
كتاب الصغلى ويمكن ان يجلب بان المزد بالبداء في الحديثين البداء العرفي وهو ذكر الشيء قبل للمقصود والبداء
بعض للمعنى ما يتصور بالا مورا لمصلحة فلان قيل ان المأثم بني في الحديث الاول البداء بما هو اسم الله تعالى والاول
هذا ليس الا بلفظ الاسم بل بالباء والاسم ليس من اسماء تعالى قلنا ان لفظ الاسم معجم اى انك كما في قوله الشاعر
ثم اسم السلام على كوكبان الابتداء بلفظ الله وهو من اسماء تعالى كما هو الظاهر على ان الباء في اللمعة اسماء
متعلقة بالابتداء نظر الى ان المأثم به هو الابتداء باسم الله فالتقدير ابتداء او ابتداء اى باسم الله الخ والثاني
موافق لظاهر قوله الحمد لله والاول موافق لاصوله وأما متعلته بالتبرك نظر الى انه هو الا دخل في التعظيم
تم حصول المقصود الذي هو الابتداء باسم الله تعالى فالتقدير اتبرك او تبركى بسم الله والامر في الواقعة
مثل ما مر سابقا فان قلت لم ترك العاطف بين اللمعة والحمد قلنا لان قول الحمد مفعول للمقاتل المحذوف
الذى هو حال من ضمير ابتداء او ابتداء اى اوس ضمير اتبرك او تبركى وايراد العاطف بين العامل والمفعول
غير صحيح ثم اعلم ان الحمد لغة هو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارية وأعرض على هذا الوجهين احد جانبي
هذا التعريف لا يصدق على جهة تعالى في مقابلة صفاته الذاتية لانها ليست اختيارية له تعالى لان كل ما
فقد مسبوق بالعدم وعلى هذا لا يوزن نسبة الجميل وعدم القدرة وغير ذلك من الامور التي تعالى الله عما يشرك
على اكبر الكبرياء وثانيهما ان هذا التعريف يصدق على الاختيارية انتصاف الفاعل المختار بالجميل على الجميل الاختيارية
مقر انهم مرهوا على ان الحمد من قبيل الانشاء والنجاب عن الاول بوجه الاول ان المزد بالجميل الاختيارية ما يكون
فاعله مستقل فيه وان صدر عنه بالايجاب والله تعالى مستقل في صدره والصفاء عنه تعالى غير محتاج الى الغير
والا لا يكون واجبا بل ممكنا وان كان هذا الصدور صدورا بالايجاب وصدور الصفات عنه تعالى بطريق الإيجاب
ليس ينقص كما تقدم في محقره والثاني ان اللازم بالاختيارية التفاضل الى النسب الى المختار ولو في غير هذا الجميل
الثالث ان الحمد الواقع في مقابلة صفاته الذاتية واقعة في مقابلته افعاله الحقيقية وافعاله اختيارية له تعالى
والجواب عن الثاني ان التعريف بالاعم جائزا اذا كان الغرض اختيارا للمعرفة عن بعض ما عداه والمقصود فيما نحن فيه
امتياز الحمد عن الذم والمدرج المصنف هو حاصل بهذا التعريف وعرفا هو الفعل المنبئ عن تقديم النعم على الشكر
منها وبين المغنيين عموم من وجه وهو الشكر لغة وكل ما احتل لهمنا الا ان جعله صدر الحمد رأس الشكر لكون
مورد الاحمل والعمدة في البيان والاهل ياد يقتضى حل الحمد على الاول واما عموم متعلق الحمد فيعارضه عموم
مورد الشكر فينساق هذا اظهر وجه اختيار لفظ الحمد على لفظ الشكر واما وجه ايراد لفظ الحمد على لفظ الشكر
فهو لانه لا على اختيارية وليس للقدسية لانها في الصفات الاربعه اعني القدرة والارادة والعلم والحياة
انما يفيد من قول الفاضل المدقق قول الحمد الخ ضمير قوله واجبر الى الشارح فان قلت لا بد من ذكر المسجع

[illegible]

قبل الضمير والذكر ههنا منتفك قلت لما أراد المفسر شرح كلامه فكانه كان ملوكاً أو يمكن أن يرجع الضمير إلى
 الغائب وهو مفهم من لفظ القول فكانه كورضنا وهذا القدر يكفي ولا خيال الأول باعتبار الأول والآخر
 باعتبار ذكر المرجع ضمناً في اللفظ قال الفاضل المدقق ان قول المفسر قوله مبتدأ وقوله المحل بدل منه وتحرير
 للمبتدأ محذوف وهو اقول في شأنه وقوله مصدر للعلوم خبر مبتدأ محذوف وهو مفعول هذا المبتدأ والمخبر إلى
 هذه الحاشية مقول اقول انتهى بما صله وكثيراً ما يحطّر باليال ان القول أملاً للمعنى المصدر الذي يعبر عنه
 في الفارسية بـ *مجن* أو بـ *مجن* للقول وعلى الأول لا يصح إلا بدلالة قوله المحل مقول لا قول كما هو الظاهر وعلى
 الثاني وإن هو إلا بدلالة المحل فيه خدشتين أخريتين الأولى ان المراد أملاً للمحل فقط ارفع قوله لوليه فان كان
 الأول فلا يصح لان للقول لا يكون الجملة والمحذوف من أملاً لا يصح إلا بدلالة قوله المحل مقول لا قول كما هو الظاهر وعلى
 قوله لوليه قوله قوله كما صله المفسر وثابتاً ان للقول لا بد له من القول سابقاً وهو ههنا منتفك إلا ان يقال إن كان
 الشق الثاني لكن للقول ههنا ليس بالمعنى كالمصطلح الذي هو يذكر بعد القول ويكون جملة بل بالمعنى الثاني الذي
 هو ههنا بالفارسية بـ *مجن* شئ فلا يخفى شئ مما ذكرناه اعلم بالصواب قوله مصدر للعلوم أي مصدر الفعل
 للفاعل المعلوم أي المعلوم من اللفظ في العبارة حذف الموصوف والمضاف وكذا الحال في مصدر المجهول أي مصدر
 فعل الفاعل المجهول أي غير المعلوم من اللفظ كذا أفيد من قول الفاضل المدقق وههنا شاء وهو ان المناسب للفاعل
 المجهول ان يقدم قوله والمراد المفسر أو الاستغراق على قوله مصدر للعلوم لم يطابق الشرح والمفسر إلا ان يقال نظم
 الفاعل المجهول إلى ان المحل معروض والمراد ما مضى له ومرتبة المعروض مقدمة على مرتبة العارض فلهذا قدم الفاعل
 المجهول المفسر المعروف على شرح العارض أملاً ولا ان المشهور ان المصدر ومكان مصدر المعلوم والمجهول هما
 بالمصدر والمعلوم والمجهول والمبني للفاعل والمفعول وبيان انه اذا احدث الفاعل فلا يفصل له صفة الوجود
 للمبني صفة الفعل وكل منهما لا يخلو عن تلك اختلافات لان الأول اما ان يعتبر معه الاضافة إلى الفاعل فيسمى بالمصدر
 للمبني للفاعل ويصير ههنا بصيغة اسم الفاعل مع الياء المصدرية كالحامزة أو لا فاما ان يعتبر معه صلاحية تلك
 الاضافة فيسمى بمصدر للمعلوم أو لا فيسمى بالحاصل بالمصدر المعلوم وقد يفسر بالهيئة الحاصلة بعد قيام العمل
 للمصدرى بالفاعل والمثال واحد والثاني اما ان يعتبر معه الاضافة إلى المفعول فيسمى بالمصدر للمبني للمفعول
 ويصير ههنا بصيغة اسم المفعول مع الياء المصدرية كالمحيرة أو لا فاما ان يعتبر معه صلاحية تلك الاضافة
 فيسمى بمصدر المجهول أو لا فيسمى بالحاصل بالمصدر المجهول وقد يفسر بالهيئة الحاصلة بعد قوع المعنى المقالة
 على للمفعول والمثال واحد فعبارة عن معنى المحل على التقدير الأول في الفارسية يستودون زيد وعلى الثاني يستودون
 وعلى الثالث بسپاس وستانش وعلى الرابع يستودون شئ ونعم وعلى الخامس يستودون شئ وعلى السادس يستودون
 شئ وكن هكذا قال مولانا ظهوراه وثانياً ان اربعة كل واحد من هذا المعاني صحيحة في هذا المقام كما يفهم من
 الحواشي على حاشية التراجم على شرح التهذيب توجه عدم تعرض الفاضل للذكر بعضها لذكر ان شاء الله تعالى

فانتظم قائلان في تقديم ذلك الاحتمال اشارة الى ترجيحه بوجوه منها انه اظهر كان قوله المحل لوليه معلوم
 من حد من الولية بحرف الفاعل والفاعل مع بقاء اعتناء به لاجلة نسبة المصطلح اعني المحل الى الفاعل وتبدل
 النسب بل هو وادخال الالف واللام عليه لعمدة الابدائية والبالغة على العدول فصل الذم والاسم استمرقا
 انه اكثر نجس الاستعمال ومنها انه اشمل لانه يبيح من اللانهم والمعدى بخلاف مصطلح الجعل لانه لا يجيء من
 اللان ومنها انه اوفق بقوله والصلوة على بنه لانه مصطلح معلوم كما لا يخفى والله اعلم قوله والله للجنس او
 الاستغراق اي لتعريف الجنس او الاستغراق وبالقيود بل هو ما يتوهم من العبارة من كون الجنس او الاستغراق
 موضوعا للام والامر ليس كذلك بل ههنا شك وهو ان كون اللان للجنس او الاستغراق لا يخلو اما ان يكون
 جميع الاحتمالات العجيبة المأداة ههنا من لفظ المحل ويكون على احتمال كونه مصطلح معلوما واول لا يصح لان المحل
 اذا كان مصطلحا مبنيا للفاعل فحينئذ لو كان اللان للجنس او الاستغراق لكان اللفظان جنس للمادة او كل فرد
 مختص بولي المحل وفيهم من يكون ولي المحل حاملا لا محمود او هو لا يناسب مقام المدح بل اللان على هذا التقدير
 يكون للسند الخارجى وللشاعر الفرع الكامل من الحامدية وهو حامدية تعالى لنفسه كما صرح بهذا مولانا ههنا
 في حاشيته على الحاشية الجلالية حيث قال وعلى هذا التقدير يكون اللان العهد الخارجى وفيه اشارة الى الحامدية
 الكاملة وهي حامدية تعالى لذاته انتهى قائلان ايضا كما ترى لانه لا يخلو على هذا حال الاحتمالات الاخرى وهذا
 لا يناسب والتجواب باختصار الشق الاول لكن المراد من الاحتمالات غير الاحتمال المذكور والقرينة ظهور عدم مناسبة
 كون اللان على هذا التقدير للجنس او الاستغراق وفيه الله ليس في هذا فرق بين كون المحل مصطلحا مبنيا للام
 او مصطلح معلوما لانه اذا كان مصطلح معلوما ويكون اللان للجنس او الاستغراق فايضا فيهم منه كون ولي المحل
 حاملا لا محمود لان معنى قوله المحل لوليه ان المحل قائم بوليه وصادر منه كما يقال الضرب لزيد والحقاقة لعمري
 انها قائمك بهما فلي هذا ينبغي ان يكون اللان العهد الخارجى ايضا وايضا انه لو كان اللان للجنس او الاستغراق
 على جميع الاحتمالات فالتناسب كمر هذا القول بعد كمر جميعها كما هي الظاهر وكجواب عن الاول ان اللان للاختصاص
 وهو ميم من ان يكون بالقيام والعهد والواقع والتعارف في هذا القول المعنى الاخير سيما في لسان الشرح فقلنا
 خرج من الفاظ المصادر كالضرب والحقاقة فانه لم يظهر فيه عرف الجمهور واهل الشرع على المعنى الاخير ومن القائلين
 ان الاكتفاء في الاتق بالذكر متافا شائع فيما بينهم هذا ما ظهر لي في هذا المقام والله اعلم بحقيقة المقام قوله
 اي كل حد من الحد من قهين احدهما ان كون اللان للجنس غير ملائم من وجهين الاول انه يخلو من عبارة الفاعل
 لغرض بعيد هذا ان الاستغراق ملائم وغير ملائم فلو كان الجنس ايضا ملائما للامر المتناقض والثاني ان
 خلف الفرع عن الجنس بمعنى انه يختص بالجنس بشئ ولا يختص الفرع به جاز وهذا الخلف لا يلائم مقام المدح بل
 والثاني ان كون اللان للاستغراق ايضا غير ملائم لا ما يذهب اليه الوهم من ان الاستغراق يختص بالقرينة ولا
 قرينة ههنا لتحقق القرينة وهي ان هذا المقام مقام المدح واللايق به الثبات جميع المحامد الطبيعية والافرنسية

كان او غير معين بل لا محالة ارادة الاستغراق العرفي وهو غير ملائم وحاصل الدفر عن التوهم الاول من
الوجه الاول ان المراد من الجنس ههنا ليس معناه بل اللازم وهو اختصاصه اذ ادخلها ولا فرق بين هذا او
الاستغراق فلا يلزم التناقض من الوجه الثاني ان يخلف الفرع عن الجنس جائز اذ الابد به موضع المصطلح
القد مائة اعنى مطلق الشيء لاستناد احكامه لا افراد اليه فباختصاص بعض الافراد يختص الجنس ايضا واما اذا
اريد به موضوع الطبيعة اعنى الشيء المطلق فلا عدم محتمل لاستناد احكامه لا افراد اليه فباختصاص البعض لا يختص
الجنس بل لابد في اختصاصه من اختصاص الكل ومزاد الخواص من لا الجنس ليس له هذا لان الاعتبار اول
مخترجات الحكماء فاختصاص الافراد لا ينافي للجنس الماد ههنا اللازم كما سبق وحاصل الدفر من التوهم الثاني
ان الماد من الاستغراق الحقيقي لا العرفي بقرينة للظاهر في اتم وتمازير في المعطوفين هذا التفسير في غير كلام
الوجهين وقال بهذا مولا ناعبد الحكيم ومولا نالمدفي ايضا وهذا التعديل مستفاد من الامور والله اعلم بحقيقة
الظاهر قوله من الاول الخ وضم ما يتوهم من ان افراد الحكم المختصة بولي الحكم اما الافراد الصادرة في الماضي حكمها و
بعضه واما الصادرة في زمان الحال واما الصادرة في المستقبل كالوصية وعلى الاول يخرج الباقي وهكذا على
الباقي يخرج الباقي والخروج لا يناسب المدفوع وحاصل الدفر عن غنى عن البيان قل ان الاول ما يضييق الدفر عن
تقديره من انه من الاول وهو التضييق والآخر ما يتنافر القلب من تقديره من الاول وهو التفرغ فان جعل
الاول مبدء بالنظر الى الطرف المتصل بالحال والآخر مبدء بالنظر الى وقت الحال يلزم خروج الحاصل الماضي في
المستقبل فقل مبدء المبدأ في المنتهية بالنظر الى الوسط فمقطع للنظر من جملة ما يلزم لاستحالة المذكور في
بالنظر الى البعض كان الاول بالنظر الى الكل من اجل الاول مبدء بالنظر الى الطرف الآخر والآخر مسمى بالنظر الى
ايضا يلزم المبدأ في وحدتها والنهاية وعدمها وانجاب ان بداية الجنس من الزمان كناية عن عدم انتهائه
في جانب الماضي وان انتهائه الى لا بد كناية عن عدم انتهائه في جانب المستقبل ولا يلزم في الكناية بتضييق المعبر
الحقيقي كما هو مبدء في التطوير وهذا التعديل مستفاد من اسمية الجملة لانه لفصلا لا استمرار والادام واهم
احسن حقيقة للام قوله من اي حاكم كان دفر ما يتوهم من الافراد السهل المختصة بولي الحكم اما الافراد الصادرة
من الانسان ووجه او من الجن ووجه او من الملك ووجه او من الاثنين او من الثلاثة وعلى كل تقدير
يخرج البعض وهو الباقي من المذكور والافراد الصادرة من الواجب سبحانه والخروج غير ملائم ببيان الدفر
ظاهر قال مولا ناعبد الحكيم وفيه اشارته الى ان اختلاف الاعراض باعتبار محالها لا يعتبر في العرف ولا
يكون هذه العلوم داخل في عموم كل جملة انتهى قال عي نور الله مرقدا حاصله ان افراد الحكم على قسمين قسم
يختلف حسب شئونه كما اذا جعل زيد لعمروا ند عالم شجاع حسن الوجه كريم الى غير ذلك وقسم يختلف حسب
الحال كما اذا جعل زيد وعمروا بكونه لعمروا ند عالم فلو كان تغاير الاعراض باعتبار الاحالة معتبرا في العرف
لورجحت الى التعيين الثالث لانه من اجل في التعيين الاول انتهى وذو هذين القامرين يحكم بان هذا التغاير لو كان

الحال اعني لا ينع
ولكن كما لا يخفى
واللاصو للمالك
المع والاطلاق
الانسان في الجن
المالك هو منه

مستعمل في العرف لكن الاحتياج الى التعميم الثالث ثابت لدوام التعميم المذكور وكما يظهر بالتأمل وهذا التعميم
مستفاد من ترك الفاعل لقصد العموم والله اعلم قوله او القدر المشترك وهو الذي لم يترد في النسبة الى
الفاعل او الى متعلق اخر كما يعلم من قول الشيخ الرضوي حيث قال ان المصدر بموضوع الحديث السادس من غير
اعتبار نسبة الى الفاعل او الى متعلق اخر والفعل مأخوذ في مفهومه النسبة وضد ما فان اعتبر من حيث انه منسوب
الى الفاعل فهو بمنزلة الفاعل وان اعتبر نسبة الى متعلق اخر فهو بمنزلة المفعول واذا لم يعتبر بشئ منها فهو القدر
المشترك قال القاضي محمد مبارك في حاشيته على شرح التهذيب وليس بالمتعمد
ذاتي مشترك لانها من محمولين متباينتين وهما الفعل والافعال انتهى يعني لو كان بينهما ذاتي مشترك للمركب
المحمولات اجناسا عالية متباينة وللتفرع خلاف هذا الا ان يقال هذا اذا كان المراد من الفعل والافعال اللفظ
الاصطلاحي واما اذا كان المراد منها اللفظ العقلي اعني التأثير والتأثر فيجوز ان يوجد معنى مشترك ذاتي بينهما
بلا اشكال فتأمل كما قال بعض الافاضل قوله فان مقام الخبر وضع ما يتوهم ان ذكر كون المحمد مصدرا
معلوما كاف في حقه فلهذا ذكر الفاضل الحنفى الاحتمالات الاخرى ان الفرقان الملائكة لم يلقوا هذا تعالى
الاستيعاب اعني رادة جميع محتملات اللفظ وهذا لا يحصل الا بذكر جميع الاحتمالات فلا ذكرها لكن بقي
شئ وهو ان المناسب على هذا ذكر هذا القول بعد قوله ويحتمل ان يكون حاصلا بالمصدر المحمدي لان الاحتمالات
ذكرت ثم هناك الا ان يقال قد يجري حكم الكل على الاكثر فان قيل ان يذكر الفاضل الحنفى يحصل لاستيعابها
لان من محتملات اللفظ كون المحمد مصدرا للمنبه المفعول او للفاعل وحاصلا بالمصدر المجهول والفاضل
الحنفى لم يذكرها قلنا ان ذكر المصدر المعلوم والمجهول بعينه ذكر المصدر المنبذ للفاعل والمنبذ للمفعول لان معنى
الاخيرين بعينه معنى الاولين لكن من حيث اضافة الفاعل والمفعول كما يدل على هذا قول مولانا محمد زاهد
حيث قال ومعنى الاخيرين بعينه معنى الاولين لكن من حيث اضافة الفاعل الى الحامد للمحمدي انتهى وذكر الحاصل بما
المعلوم هو بعينه ذكر الحاصل بالمصدر المجهول لانها مستحان ذاتا ومختلفان اعتبارا لان الامر الحاصل بالمنبذ
له اعتبارا ان احد هما الترتيب على الارتفاع ويقال له بهذا الاعتبار الحاصل بالمصدر المعلوم وثانيهما الترتيب على الارتفاع
ويقال له بهذا الاعتبار الحاصل بالمصدر المجهول ويعلم من قول مولانا محمد مبارك واذ عرفت هذا علمت
ان يذكر الفاضل الحنفى حصول الاستيعاب اتم لان قول الشارح المحمدي على كل احتمال من الاحتمالات يحتمل
الانشاء والاخبار لكن الاول اوفق بالحديث وهو قوله عم كل امرئ الحديث لان مضمون من يبتدئ شأني امرئ
بالحمد لله والابتداء بالشئ احد الله وانشاء شئ الاول ففي جعل قول المحمدي لوليه كلاما انشائيا بان يكون
منقول اليه عن الاخبار كما لفظ العقيق هو اشتريت وبعت يحصل الامتنان بالحديث صراحة بخلاف ما اذا
جعل الخبر بالذات لكونه ملازما للانشاء لان الاخبار عن المحمدي يحصل فيه الامتنان بالحديث لكن ضمنا فالاول
اوفق بالحديث موافقة كما ملأوا الله اعلم قوله من الضمير راجع الى الله تعالى لكونه مفعولا في الضمير والضمير

على السنة اول ذكره في التسمية قوله سبحانه الظاهر انه اسم بمعنى التسليم ومنسوب بفعل وهو
 وهو سميت فالعنى سميت سبحانه فاحذف الفعل والقيم للمصدر مقامه واصنيف الى المفعول والتسليم
 التلاوي وهو التبرى عن سوء فالعنى تذاوته تازيها عن سوء قوله ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر
 قال حولا فاعيد الحكيم للعنى للمصدرى من مقولة الفعل او لانفعال فهو امر غير قار للذات والحاصل بالمصدر
 الهيئة الفارقة للترتبة عليه فالجود بالمعنى للمصدر مستودن والحاصل بالمصدر سباسب قليس المرد
 الاثر الذى ياتى على المعنى للمصدر كالاثر على الضرب انتهى حاصله ان المعنى للمصدر داخل تحت مقولة
 الفعل وهو التأثير القدرى او مقولة الانفعال وهو التأثير القدرى اى قول لا اثر من غير شىء فحقا معنى
 ان المصدر معنى مركب من الجنس والفصل وحيثه العللى الفعل ولا تفعل وفصله الذى يجوز عن غيره
 هو امر غير قار للذات اى غير مجتمعة الاجزاء فى ان واحد على سبيل الاجتماع وان كانت موجودة على
 سبيل الاجتماع بحسب مجموع اذمنتها والحاصل به هيئة قاروة مجتمعة الاجزاء مرتبة عليه وليس تبه
 كرتب الالم الذى هو اثر الضرب عليه لان الالم الذى يوجد بعد مغاير لذاته ومصدقا والحاصل
 المرتب على المصدر حينئذ اقاومصدقا وليس للتغاير بينهما الا باعتبار الاطلاق والتقدير اى احتبا
 حتمية التلخيص المصدر من عدمه فى الحاصل وبذلك علاقة خصوصية يستلزم احدهما عن الآخر
 الله اعلم قوله سباسب وستايش اقول وبالله التوفيق اشك وجه تعرض الفاعل للمعنى لتغير
 هذا الاختلاف من الاحتكاك لا من الاحتكاك لعل الله يحدث بعد ذلك امر اقال الشاعر قريش ستر
 لوليه الالم فيه ليست متعلقة بالحق حتى يكون خبره محزون فابعد قوله لوليه لانه على هذا لا يرد حرف
 الخبر من غير سباسبى مسئلة بل متعلقة بمحذوف وهو ثابت وهو خبر وبعد الحذف اقيدها لمتعلق بمحذوف
 قوله اى المحرى فم ما يترجم من ان الولى اما بمعنى المتأخر للحب او متولى امر المتأخر كما قال فى مجموع
 المتأخر فى شرح المشارق فى شرح الاسماء المحسنى للولى الحب والتأخر قبل معناه متولى امر المتأخر انتهى
 واواة كل من هذه المعاني ما ياء باها الذوق السليم لان تفسير الولى بحسنه المعانى يوجب التصريح بها
 الصفتى على ان تفسير الولى بالمعنى الثالث ياء باه اضافته لوليه نوع اباء فلا يصح قول الشاعر لوليه
 بيان الدفء ان عدم الصحة ثابت اذا كان الولى بمعنى من المعانى المذكورة اما اذا كان الولى بمعنى
 فلا كما هو الظاهر والولى ههنا محذوف العنصر واعتراض عليه من جهين احدهما ان الولى بمعنى المحرى لم يوجب
 كتب اللغة نعم يفهم من الصريح وطس العلوم كونه بمعنى اخرى حيث قيل فى شمس العلوم على اليمين فم
 اذ اصداولى به فى الصريح وهو اولى به واخرى ولا يضى من التفاوت بين المحرى والاخر والثانى ان
 الولى بمعنى المحرى ليس من اسماء هكلى فاطلاقة عليه تعالى غير صحيح لان اسمائه تعالى من حقيقة اى هو
 على السمع والحواس نحن الاول ان الولى بمعنى المحرى موجود فى كتب اللغة حيث قل فى كتاب الخصال

بالهستورولى ياردان دوم ونزار وارضا قال المعتز من ان لم يوجد في كتب اللغة ليس يعجزهم وعن
 الثاني ان تفسيره بالبحر مبنى على قصده المعنى الرضى دون ذاته تعالى بخصوصه وان كان مختصرا
 في ذاتها المقدسة بخصوصها ادعاء ومثل هذا الاطلاق لا يتوقف على السمع نقله العلامة الدواني في
 حواشي الطالع عن الامام الزايد على ان استعمال مبد الاشتقاق كاف فيه والله اعلم قوله الجحش
 الجحش في زيادة لفظ الجحش اشارة الى دفع ما يتوهم من ان ضمير لوليه راجع الى الجحش وفيه احتمالان احتمال
 الجحشية على تقدير كون اللام للجحش واحتمال المستغرافية على تقدير كونها للاستغراق والاولى التقدير
 واحد وهو الاستغراق كما مر شذك ليه قولى الفاضل الجحش في الحاشية السابقة اى كل جحش يكون في
 الاول بطريق الكناية وفي الثاني بطريق الصراحة فالحاصل ان كل فرد من افراد الجحش مختص باللائق
 فرد من افرادة وهذا المفهوم وان كان مفهوما عاما في الظاهر لكنه مختص بالواجب تعالى بحسب الادعاء
 بل بحسب نفس الامر ففهم من طلق الى الواجب تعالى كونه فردا من افراد الجحش وغيره تعالى ليس كذلك و
 هذا يتصور وجهين احدهما ان لا يثبت فرد من افراد الجحش في غير تعالى والثاني ان يثبت البعض لا يثبت
 البعض الاخر وهذا يناقض المقصود لان المقصود السلب الكل من الغيبة السلب الجزئي بيان قد مر ان
 هو راجع الى الجحش الذي ارد به الجنس المستعمل في المعنى الحقيقي لا في الكنائى فالحاصل ان الواجب تعالى
 لا ينجس الجحش ويظهر من هذا ان الولاية بجنس الجحش منتف في غير تعالى وهذا عين المقصود لان هذا
 لا يتصور بالبرهان هو السلب الكل لانه لو وجد فرد واحد من الجحش في غير تعالى لم يختص الجحش بالواجب
 لوجود الجحش في ذلك الفرد والمفروض خلافه لا يقال ان الشئ الصالح للرجعية اعم من ان يراد به الجنس
 اذ الاستغراق يقتضى ان يكون الراجح ايضا اعم لا نأقول عموم للرجعية لا يدل على عموم الراجح كما في قوله تعالى
 ويعلمون ان حق يودهم فان الشئ الصالح للرجعية اعم من ان يكون مطلقات والطلاق الرجعى والباين و
 الضمير لجم الى المطلقات بالطلاق الرجعى لان الرد لا يكون الا في هذا النوع كما قال به المفسرون هكذا ينبغي
 ان يفهم هذا المقام والله اعلم قوله ولا يخفى الخدع ما يتوهم من ان الشايع المشهور فيما بين القدماء ان يقولوا
 الجحش هو فليرد الشايع عنه وقال الجحش لوليه وحاصل الدوم ان العدل نكاح اشارة الفاضل الجحش
 الى النكحة الاولى بقوله من اظهرها الخ يانها ان في الجحش لوليه اظهرها العظمة والجلال بدوكة التصريح باسمه
 كمالا هذا شأنه فيكون هو اولى مبالين بهذه المثابة كالجحش للمثابة فيمنع من الفكل الاولى ان الجحش لوليه
 اولى او اعتقد العظمة والجلال بترك التصريح باسمه تعالى وكما هذا شأنه الخ والعظمة والجلال على التقدير
 الاول كى من قبيل مثل ضربته تأويلها وعلى الثاني يكون من قبيل قدمت عن الحرب جينا قوله بقره التصريح
 لى قبل ان اضافة الترتيب الى التصريح استغرافية فيمنع من هذا ان في كل عبارة ترك التصريح باسمه تعالى
 فيها فيكون النكاح المذكورة موجودة فيها والامر ليس كذلك لان في الجحش من قهر على الغالبين التعليق المذكور

منتف ولحال ان ذلك الترك واضع فيه قلنا ان الاضافة عمدية والمراد لذلك الواضع في العمل لوليه ان قول
 لم يقل ولا يخفى ما في ذلك اسمه تعالى ونزاد لفظ التصريح قلنا انه لو لم يزد التصريح للزم الكذب لان اسمه تعالى
 ليس بمتفك مطلقا اى سواء كان صراحة او ايماء لان الولى من اسمائه تعالى وان لم يكن منها بالمعنى المراد
 ههنا وهو المحرى كما علمت سابقا قوله باسمه تعالى سبحانه ان قيل ان الباء لا تقم صلة الترك فكيف يصح
 باسمه قلنا ان الباء صلة للتصريح لا للترك قوله من التعظيم والاحلال ان قيل لم يزد لفظ الاحلال عقيب
 التعظيم قلنا ان العظمة على قسمين عظمة الجبل وعظمة الجلال والموجب للاعراض عن التصريح بالاسم
 عظمة الجلال لا العظمة مطلقا كما لا يخفى فالزيادة ضرورية قوله وادعاء التعيين اشارة الى النكتة الثانية
 بيانها ان في المحل لوليه ادعاء تعين ذاته المقدسة في نفس الامر وعند السامع لان تكون ما صدق عليه
 المحرى بنفس المحل وكلما هذا شأنه فهو اولى بما ليس بهذه المثابة فالمحل لوليه اولى منه قوله وان الوهم
 قال ملا فاعيد التحليل عطف تفسير التعيين انتهى فكيف كان يرد عليه ان هذه العبارة اذا كانت نفسيا
 فالمراد بالمفسر والمفسر يكون معنى واحد او هو اما التعيين النفس الامرى او التعيين عند السامع وكل
 واحد من الاصلين نكتة للترك لان احد التعيينين لو وجد ولم يوجد الاخر فالمناسب للتصريح اما بالنظر
 الى نفس الامر كما اذا وجد التعيين عند السامع او بالنظر الى السامع كما اذا وجد التعيين في نفس الامر فليس
 عن ذلك الفاضل المدعى وقال ما حاصله ان للارها التعيين في المعطوف هو الذي يكون عند السامع وفي
 المعطوف عليه هو الذي يكون في نفس الامر ولكن نكتة ادعاء التعيين ان قيل لا يلزم من تعين الشيء في نفس
 الامر وعند السامع بوجوه او بداهة ان يتعين جميع الوصف فلو لا يجوز ان يتعين الواجب تعالى في نفس
 الامر وعند السامع بوجوه ولا يتعين بثبوت كل افراد الجمل قلنا ان المراد من التعيين المضاف اليه الاسم
 ليس مطلق بل الذي يكون ما صدق عليه المحرى بنفس المحل لا يرد ما قاله المعارض انه علم قوله وان
 المحل اشارة الى النكتة الثالثة بيانها ان في المحل لوليه تحقيق المحل بما يشعر بالعلمية وكلما هذا شأنه
 فهو اولى مما ليس بهذه المثابة فالمحل لوليه اولى منه قوله صرحا ان قيل لم يزد الفاضل المحشى لفظ التصريح
 ولم يقل تحقيق المحل بما يشعر بالعلمية قلنا انه لو قال كذلك لما كانت هذه النكتة مفيدة لترجيح العمل
 لوليه المحل لان التعليق المذكور ثابت فيه ايضا لان اسم الجلالة علم للذات المستقيم بجميع صفات
 الكمال فالعلاقة به في قوة التعليق بالمستقيم والا مستقيم علم المحل ان قيل لو قال الشارح المحل الله الو
 لحصل التعليق المذكور ايضا فلم قال ما قاله قلنا ان المراد من التعليق المذكور ليس مطلق اعنى اعم
 من ان يكون في المرتبة الاولى والثانية بل في المرتبة الاولى وذلك منتف في العبارة المذكورة كما هو
 الظاهر والله اعلم قوله وخرابة الاسلوب الاسلوب بالضم بعض الطريق كما يفهم من منتخب اللغات
 وهذه العبارة اشارة الى النكتة الرابعة تبيانها ان في المحل لوليه غرابة الاسلوب وكلما هذا شأنه فهو

اولى ما ليس بهذه الثابتة فينتج ان الحمل لوليه اولى ما ليس بهذه الثابتة أما الصغرى فظاهرة وأما الكبرى
 فلان كلما فيه غرابة الأسلوب فهو جليل وكل جليل لذيل فينتج ان كلما فيه غرابة الأسلوب فهو لذيل
 وتنهنا مقدمة صادقة وهي كل لذيل اولى من الغير فنتج كلما فيه غرابة الأسلوب يكون اولى من الغير وهل هذا الا المطلق
 وبما قررنا ظهر ان قول لفاضل المحشى لكون الجليل لذيل اشارة الى كبرى القياس الذي هو دليل كبري
 القياس الاول وقوله التي تجلب الطاء اليه اشارة الى دفع منه يرد على كبرى القياس الاول بان من لا يملك
 الغريبة ما تكون مشغلة على التطويل او الاجازة او التعقيد او غير ذلك والحال انه لا يوجد الا ولوية فيها
 بيان الدفع ان المراد من الاساليب الغريبة ما لا تكون مشغلة على تلك الصفات بل تكون جالبة الطبيعة
 الى نفسها لا تشك في تحقيق الا ولوية في هذا القسم من الاساليب الغريبة والتعقيد لا يضر كلية الكبرى و
 تكرار الحمل الاوسط لان التعقيد راجع الى الحكم كما قال صاحب القطب في قوله تضمن والا لتماما لان
 والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بد من المتبع فطالع شبه هذا ما ظهر في هذا المقام ولا يخفى ان
 الوجوه كلها يفيد ترجيح الحمل لوليه على الحمل معه لا على العبارت الاخرى كلها لاحتمال وجوب كل هذا الامر
 في العبارة الاخرى ايضا فامل لعل الله يحدث بعد ذلك اما قال الفاضل قدس سره والصلوة على
 نبيه ان قيل لم يزيد الصلوة ولم يردت متصلا بالحمل قلنا اما الاول فلانه من تحتهما ما قال الفاضل
 عياض في شفا من ان من مواطن الصلوة التي مضى عليها الامة ولم يكرهها احد الصلوة على النبي صلى
 وعلى اله في الوسائل فتايتها ما ورد في رواية ابى موسى اللدني على ما في مفتاح الحصن انه قال النبي صلى
 كل كلام لا يبدأ فيه بالصلوة على فهو اقطع بحقوق من كل بركة لاخر فيه واما الثاني فايضا من وجوب القول
 ان الحمد نسبة بين الحامد وبينه تعالى والصلوة نسبة بين المصل وبينه تعالى فالناسب جملها
 متصلا به والثاني انه لما كانت الافادة والاستقامة موقوفة على المناسبة ولا مناسبة بين المبدأ
 المترغاية التلوة والنفس المكدر غاية الكد ورجاء لوجه وجب التسلسل من متوسطي جهتين وكان
 احسن الوسائل الوسيلة بالصلوة على النبي صلى فلذا شاء بين المصنفين التسلسل بآية الصلوة
 بعد التمجيد ثم اظهر انه ان كان المراد بالصلوة عليه التي امر بها الله تعالى بها في قوله تعالى يا ايها الذين
 امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اظها بشرفه وتظيمه كاذب اليه بعض المفسرين يكون قوله والصلوة على
 نبيه جملة خبرية والصلوة حاصلة بها كما ان قوله الحمد لوليه جملة خبرية والحمل حاصل به فيكون عطف
 الخبرية عليها وان كان المراد بها طلب نزول افاضة الخبر يكون قوله والصلوة الخ مستعلا في معنى اللهم
 صل على نبيه كناية او جازا اي تكون جملة انشائية بعلاقة ان معنى هذا القول ملزوم لانزل الصلوة على
 نبيه كما ان قوله الحمد لوليه مستعمل في الحمد المحاصل به كناية او جازا فيكون عطف الانشائية عليها

وان كانتا مختلفتين في الطلبية وغيره أن قيل قال النبي صلى الله عليه وسلم كل خطبة ليس فيها تشهد فهو كالبدن
المحمدية غير لينة وده الشارح فيها قلنا العمل الشارح كل الخطبة على الخطبة المنبوية المتعارفة في زمانها
صليها أو أشار إلى أن هذا الحديث ضعيف وإن رواه ابن أود والتزم كما قيل فلم يوجب العمل به فإن قيل
أن الضمير في نبية لا يخلو إما أن يرجع إلى الولي أو إلى الخمر فإكان الأول فيلزم أن انتشار في الضمير وهو
غير مستحسن وإن كان الثاني فهو ظاهر البطلان لأن النبي ليس إلا الله وأحمد ليس من أسماء قلنا إن الضمير
الشيء الأول وافتقار الضمير في الخطب جائز بل واقع كما يظهر من التأمل فيها والله أعلم **قولنا في الاستحباب**
دفع ما يتوهم من أن المراد من الصلوة إما صلوة الملتزمة أو صلوة العباد أو صلوة الوجوه أو صلوة كل من يتقرب
بكونه الخاطئة عن المأمور به بتمامه لما وردت أية بإلها الذين آمنوا صلوا عليه الآية سئلت الصحابة
عن النبي صلى الله عليه وسلم كيف تصل على عليك يا نبي الله فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد والصلوة في هذا الحديث
منسوب إلى الله تعالى كما هو الظاهر فكان المأمور بهذه الصلوة فالصلاة إلى الغير يمكن مخالفتها عنه بل لا
ويشترط صلوة المذكي بل على الجواب الحمد صلوة كما يقضيها كلمة صل وهذا خلاف الواقع وحاصل
الردح إن المراد من الصلوة صلوة الله تعالى فلا يلزم المحذور بل إن قيل من أي وجه يجعل من عبادة القائل
المعنى إن المراد من الصلوة صلوة الله تعالى قلنا من الضيق بمعنى الرحمة لأن من الشبه أن صلوة الملتزمة
الاستغفار والعبادة والدعاء والوجوه التسبيح والله تعالى الرحمة قوله وإفاضة الخوف فمما يتوهم من أن
معنى الرحمة رقة القلب والله تعالى منزلة من القلب فكيف يغير للصلوة بالرحمة وحاصل الردح أن ال
من الرحمة وإفاضة الخوف مما لا من قيل ذكر الملتزم وإرادة الالتزام **قولنا** نازلة دفع ما يتوهم من أن
على متعلقة بالصلاة فيكون خبرها محذوفاً وقوله على نبية فيلزم حذف الخبر من غير سدش مسدود
ويكون محذوفاً بالمقصود لأن المقصود الأخبار عن نزل الصلوة على نبية أو طلبه لا الأخبار عن نيل الصلوة
عليه أو طلبه وحاصل الردح ظاهر اعترض عليه أن النزول هو الحركة من العالي إلى السافل وهو من خوا
الجواهر وإفاضة من المعاني المصدرية الاعتبارية لا نازلة فكلية يصح القول فيها وأجيب عنه
بوجه آخر أن هذه العبارة مثل قولهم في تعريف العلم حصول صورة الشيء فمكان المراد هناك
الصورة الخاصة ليوافق المذهب المنصور من كون العلم من مقولة وكيف كذلك المراد هنا الخبر الإلهي
والخبر القلبي لا في وأنشأ من الجواهر فيهم الاستناد وثانها أن المضاف إلى الصلوة محذوف وهو لا تارة
قوله عبارة عن الأفراد وهو كونه جواهر يصح تصانها بالنزول وثانها أن الاستناد إلى الضمير مجاز عطف
باعتبار المحل طالعاً أعلم قال الشارح على نبية أعلم أن النبي إنما أخذ من البداء فحركة بمعنى لا يخلو
وعلى هذا يكون السبب محققاً للامتنع وضع لا نمان بعثة الله تعالى على عبادة للتبليغ لا هنا رأى الخبايا
عن الله تعالى أو من النبوة بمعنى الارتفاع وعلى هذا يكون ناقصاً وأياً شئ وضع للمعنى المذكور لا

ثانده وهو منقول من النبي بمعنى الطريق ثم وضع للمعنى المذكور لانه طريق اليه تعالى قوله من
النبوة بمعنى التي فحة بكسر الراء وهو الارتفاع كما في منقوب اللغات روضة بالكسر بلندي في بلندي قلنا
شدد ان قيل هل جاء النبوة بمعنى الارتفاع في كتاب من كتب اللغة قلنا نعم لانه قال في شرح العلام
النبوة الارتفاع ان قيل قال في الصحاح والفاصول النبوة والنبأ وما ارتفع من الارض اي الارض الارتفاع
وايضا قال في المنقب نبع خبر جادن وزمين بلندي وادف بناوة فلم يرد المعنى النبوة بمعنى الارتفاع
ولم يترك على الاطلاق حتى يكون النبي مشتقا من النبوع بكلا المعنيين قلنا الثلاث خارج الى مشقة
الاشتقاق بالواسطة لان النبوة اذا كان بمعنى ما ارتفع من الارض يكون اشتقاق النبي منه بالواسطة
بان يقال نقل النبوة من هذا المعنى الى معنى الرفع او الى معنى الارتفاع ثم اشتق النبي منه ان قيل ان في
اشتقاق النبي ثلثة احتمالات كما علمت فلم اختار المعنى آخرها وترك الباقيين قلنا اما ترك كون النبي
مشتقا من النبأ فلم يرد الاعتراض عليه وهو انه لا يعبر جمعه على هذا بانبياء وهو ثابت وان
اجيب بان المنزلة لما ابدلت بالياء والهمزة لا بدل جمع ما لا حرف علة كعبد وعباد واما قوله كون النبي
منقولا من النبي بمعنى الطريق لاحتياجه مشقة النقل كما يدل على ان في الاحتمال الثالث نقلادون
الاولين قول جلال الملك والدين في شرح العقائد ان شئت الاطلاع عليه فاجهر اليه ان قيل ان النقل
في الاولين ايضا موجود فايته انه من العام الى الخاص اعني من الخبر المطلق او المرتفع المطلق الى الخاصين
قلنا ليس في الاولين نقل لان المراد ان النبي مشتق من النبأ بمعنى الاخبار او من النبوة بمعنى الارتفاع
ثم وضع للمعنى المذكور فليس ههنا نقل وليس المراد انه اشتق النبي من الخبر لانه انما الاخبار بمعنى الارتفاع
اذا كان من النبوة بمعنى الارتفاع ثم نقل عنه الى المعنى المذكور ونظيره كما يقال ان الناس مشتق من الانس
فليس المراد ان الناس وضع لمعنى الانس اولا ثم نقل المعنى المشهور فادهم المعترض انه لا يخلص عن النقل
في الاولين ايضا فايته انه من العام الى الخاص فبعد ان نقل من المعنى اللغوي الى الاصلي الى العرفي
الا مصطلحي متفق في المعاني الثلاثة ولا كلام فيه وانما الكلام في المعنى الذي وضع له هذا اللفظ بخصوص
لنقل منه الى الاصطلاح فان غير ثابت من الاشتقاق كذا فيد من الاعلام والله اعلم بحقيقة المرام
وهو ان قيل ان الضمير لا يخلو ما ان يرجع الى النبي الخاص المراد ههنا وهو خاتم النبيين او الى النبي
مطلقا والاول يستلزم عموم المعرف بالكسر من المعرف بالفتح مع انه لا بد فيه من المساوات وحمل الثاني
يكون التعريف بالاختصاص مع انها لا بد فيه من المساوات لان من النبيين من بعثه الله تعالى بكلماته
من غير ان يكون مبعوثا الى غيره كما قيل في زيد بن عمرو بن نفيل قلنا انما اختار الشق الاول والمراد بالعباد كما هم
ولا تبين مبعوث الى الكل مستحاضا خاتم النبيين فحصل المساوات وقيل في الجواب ان التعريف بالاعم جاز كما
قل صاحب السلم والحق جواز بالاعم وغيره من العلماء ايضا صرحوا على ان التعريف بالاعم جاز وانما نقل

له مثال فيهم كذا وجد
فقد التغير العمل للزبد
لان وقتها ما عاد وان
العباد يوفى ما دوى الاله
لما بدل الاله في المعرف باليه
فانزل الاله الى جوارحه
احياء كذا فيهم من الجسد
الذي فيهم

الشق الثاني وقول ان المبعوث اليه اعم من ان يكون مغابوا حقيقيا عن المبعوث اذ اعني اربابا والناس الثاني
 موجودين بعثه الله تعالى لئلا يظن ان المبعوث لا يذعن من حيث انه مبعوث مغاب عن نفسه من حيث انه مبعوث عليه
 والله اعلم قوله في الشرع اي في اصطلاح اهل الشرع فلا يراد ما يرد فانهم قوله عبارة اي معتبر بها فلا
 يراد ما يرد فانهم قوله انسان اعلموا ان التخصيص بالانسان اما لان الكلام في نبوة الانبياء ثبت بيقين
 للملك واما الشك في النبوة عنهم متفق عليه كذا في الحاشية الكافية ثم لا يذهب عليه ان عدم نبوة
 الملك انما هو بالاعتقاد لا بالواقع والاسرار في الملك بل لا يراد ان يكون هو الله الذي عليه من الانبياء
 وانما هو في ذلك من هذا فليس في الملك بل هو في الملك على هذا لئلا يتوهم ان الملك هو الله تعالى ولا يعلم الا الله تعالى ولا يعلم الا الله تعالى
 له تعالى والمالك انما هو مبلغ والله تعالى افضل من النبي وتانيا ان قال القرطبي وقع الاختلاف في نبوة
 اربع من انبياءهم واسميه وسارة وهاجر وزاد العلامة المتفن السراج بن الملقن في شرحه السراج
 الاحكام واما من ذهب اهل التحقيق ان المذكورة شرط للنبوة فلا يوافقون الحسن الا شعرا واستدلوا
 عليه بقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك الا رجالا نوحي اليهم وبيان النساء ناقصات العقل والدين والنبي يكون
 عقل زمامه واكمل لقراءته وبيان الانثى تنافي الدرجة والا شتمها فهذا النساء على القول الرابع من اولياء
 الله تعالى وقد مر به في فروع الرضوخات شرح مسلم انشوت وشرحه فاما الاكبر واذا حريت هذا فاعلم ان انبياء
 لفظ الانسان على الرجل لانها مستجان في الغرض فلهذا اخذ محمد بنيه وهو الى انه لو ثبت نبوة المرأة كان في
 التعريف شاملا لها ايضا على ان لفظ الانسان ينفي عن التعظيم فانه من الاول رجل بدل الانسان اذا
 لا يكون الا بهلا كذا ذكره مولانا عبد الحليم في حل الماقد والله اعلم قوله على عبادة ان قبل ان يبعث
 الارسل وقوله الامم على فاللذين لعبوا لعبادة قلنا ذكر في منتخب اللغات بحث بالفقير برانكيت
 وفرستاون وميرزا كرم وسكر والمناسب للمعنى الاول على ان المناسب للثالث الامم والمراد ههنا هو الاول
 فلا يجوز قوله للتبليغ الامم موزع عن المضاف اليه اي لتبليغ ما وحي اليه والام للفقير والحق كذا
 للفرس فان الامم على قالوا لا يجوز تعليل افعاله بشئ من الاعراض فالمعنى ان المصلحة في بعثة الانبياء
 هو هذا التبليغ وان لم يترتب في البعض لمصالح لا يجعلها الامم كذا فنقل ان بعض من اسرايل ما نوا قبل
 الوصول الى من ارسل اليهم وههنا شبهة تقتضي بان المراد بالوحي اما المعنى الاصطلاحي الشرعي وهو
 كلام الله تعالى فليس على من انبيائه فلزم اخذ المحدث في الحق وهو لا يستلزامه للدوام على او المعنى
 الثاني هو لا نقاد في القيد وهذا ايضا كما ترى لان ذلك لا نقاد ليس بحدس وبالجمل فلا فائدة في اقامه
 واجواب عنهما بل جدين الاول باختيار الشق الثاني والاختصاص مستفاد من السابق فان البحث للتبليغ
 مخصوص بالنبي والثاني باختيار الشق الاول ويقال ان نص الوحي الشرعي يتوقف على قصد النبي وجهه
 ما لا يحذر الوجه فلا يلزم الدور ثم اعلم انه لما قيد الوحي بقوله اليه فلا يتصل من امر تبليغ ما وحي لا اليه

بل الى اخره كالجيل في يومئذ على الميراث ان كان ما ذكره لم يمت ما اوصى الى موسى عليه السلام
 انه نبي الله ان يقال ان ما اوصى الى غيره اوصى اليه كما فعل اوصى بعد التقيد بقيد النبي فافهم
 ويظهر ما ذكره الشارح ما يرد على الشارح من ان الشاهد في هذا المقام التصريح باسمه صلى
 الله عليه وسلم فلو لم يصح الشارح باسمه صلى الله عليه وسلم وقال والصلوة على نبيه وكون والصلوة على محمد صلى الله
 عليه وسلم وحاصل الدفع ان عدم التصريح بالنكات الاولى ان في عدم التصريح اطلاق العظمة والجلال او
 اعتقادها وكما هذا شأنه فهو اولى بالليس بهذه المثابة لعدم التصريح اولى الثانية ان فيه ادعاء تعبير
 ذاك الشريعة لان تكون ما صدق عليه النبي الذي يصل عليه في فعل الامر وعند السامع وكما هذا شأنه
 فهو اولى بالليس بهذه المثابة لعدم التصريح اولى الثالثة ان في تطبيق الصلوة صريحا واولا بما يشترط العلية
 وكما هذا شأنه فهو اولى بالليس بهذه المثابة لعدم التصريح اولى الرابعة ان فيه غرابة الاطلاق بكونها
 هذا شأنه فهو اولى من غيره لعدم التصريح اولى الخامسة ان فيه حسن اللفظة مع فقر المحمل وكما هذا شأنه
 فهو اولى لعدم التصريح اولى ان قيل لو قال الشارح والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم النكات المذكورة ايضا فافهم
 اختار الشارح ذلك على هذا قلنا ان في هذه العبارة لا يحصل تلك النكات لان منها النكاة الخامسة
 وهي لا يحصل فيها كما هو الظاهر على ان في عبارة الشارح اشارته الى صلوة الرسالة العلية ايضا طوقا
 والصلوة على رسوله لا يحصل تلك الاشارة لان الرسالة فوق النبي ومن علية الفرق لا يحصل علية الحق
 بخلاف العكس كما لا يخفى هكذا قال للفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق هذا هو الصحيح اذا فرق بين الرسول
 النبي يكون الاول يخص من الثاني واما اذا لم يفرق بينهما بهذا الوجه بان يكونا مترادفين كما قيل افرق
 بينهما بكون الثالث اخص من الاول كما قيل ايضا فلا يخفى ان هذا الوجه كما يفيد الترجيح بالنظر الى
 العبارة المشهورة التي هي والصلوة على محمد لا بالنظر الى العبارات كلها لان حصول تلك النكات العلية
 الاخرى ايضا قولك في الفقرة السابقة في المختب فقره بالفقر استخوان مشقة يشتت وزجر كما بهي
 استخوان يشتت ما زنت وبارقة اذ نسر بمنزلة مصراع بيت انتهى والمراد ههنا هو الثالث فان قيل ان الفقرة
 السابقة عبارة عن المحمل لوليه وهو قول الشارح لا الفاضل المحض فلا يصح قوله ما ذكرناه وان سلمنا هذا
 القول قول الفاضل المحض باعتبار الترجيح كما هو عادة المصنفين فلا نسلم ان ما ذكره يعلم وجه تركه الا
 بان ما ذكره فيها هو الالف واللام والميم والواو والضمير ولا يحصل ذلك الوجه من شيء منها قلنا ان
 العبارة جازفة للضاف وهو الشرح فالتدبير ما ذكرناه في شرح الفقرة الاولى فلا يلزم المحذور من قول
 باسمه الباء صلة التصريح كما هو النسخة واما قال لك لان فيها ايماء الى اسمه صلى الله عليه وسلم لان
 جاء لفظ النبي في اسمائه الشريفة لكن لا بد لك المعنى قوله حسن اللفظة الاضافة بانية والالف
 اللام في الواو بدل من المضاف اليه والمعينان فيه مراعاة فقره الصلوة فقره المحمل فقره قوله

باسمهما قصد تعلق المحرم والصلوة به قال الشارح قدس سره وعلى الله أن قيل قال النبي صلى الله عليه
وسلم ومن فصل بيني وبين آل علي لم ينل شفاعتي فالمناسب للشارح أن يقول والله لا يكون مخالفنا
عن الحديث ومخرج الشفاعته قلنا ان الظاهر أن هذا الحديث من حصى فان في الكثرة الأحاديث الصحيحة
الذكية فيها الصلة على النبي صلى الله عليه وآله أدخلت كلمته على الله كما لا يخفى على من تتبع الأحاديث وترى بأخباره وأخباره
بل من معنى الحديث من فرق بيني وبين آل علي بأن لم يصد الأهل على كلمة على لم ينل شفاعتي الله أعلم قوله
أي أهل بيته لغير ما يرد على الشارح من أنه قال صلى الله عليه وسلم من صل صلتي ولم يصل علي وعلى أهل بيتي
لم يقبل رواه ابن جعفر عن صفوان قال المناسبات للشارح أن يقول والصلوة على نبيه وأهل بيته لا يكون مخالفا
عن الحديث وبعبارة أخرى قبول وحاصل الأمر أن الأهل بمعنى أهل البيت فلا يكون مخالفا ولا بعيدا عن النبي
وأهل البيت عبارة عن أكفاده وأزواجه وخدمه قال الشارح قدس سره وأصحابه ممن قيل لم صل علي
لفظ الصحابة إلى أصحاب مع أن الأول غالب الاستعمال في أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم قلنا لا
يحتاج في إضافتها إلى الضمير إلى التبريد لأن لفظ الصحابة بسبب غلبة الاستعمال في أصحاب الرسول عليه الصلوة
والسلام كما علم له في قول وصحابة لا يحتاج إلى التبريد وأيضا فيه موافقة مع الأول في ترك التصرح باسمهم
ثم في جمع الأول والأصحاب في صلوة جمع بين رد الخواص والروافض الأول بالأول والثاني بالثاني قوله ظاهر
وأما خبر مبتدأ عن وف أي هو ظاهر وأما ما رواه الأئمة فقد يما الثاني من الأول ليعاين الممثل له لأن يقال
نظر الفاضل المحدث ههنا إلى الأصل الذي هو تقديم المفعول على المجرى أن قيل لا نسلم الاستشهاد أنه لا يمكن أن يكون
الأطوار جمع ظهر بعض طاهر كما قيل به في شرح الكشاف قلنا ليس المقصود الاستشهاد لأن المقام مقام خطابي
فيه الاحتال وهو من ما موجودا يجب بأن هذا تنظير الاستشهاد قوله عطف صاحب متعلق بالآخر والتعريف
باعتبار حذف الأول مستغن بالأول أيضا والتعريف باعتبار حذف وتبدل بالكسرة بالسكون قوله بناء
مفعول مطلق لفعل محذوف والتقدير ببناء بناء فهو متعلق بكلمة ما ولا أدري وجها قويا لتعرض الفاضل المحدث
للتعريف المبني وعدم تعرضه لتعريف الصحابي وهو من رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو منه ومات على الإيمان
يكون من الظالمين فالملحظة ليست من أصحاب وكذا من رأى فلم يؤمن به حال جودها ومن وادى ومات عليه
لا يكون من أصحاب والروية أم من الحقيقة والحكم لا يشمل الصحابي الأعمى كعبادة بن مالك مكنى كذا لا فاد البرجند
فأصل العمل المصيرت بعد ذلك أمرا قوله على ما قيل في هذا التعبير إشارة إلى الضمف ووجه ما أشار إليه
مولانا جلال الدين حيث قال الفاعل بهم على أفعال كما صرح به سيوطي ومثل هذا صاحب أصحاب دون تضافه إلى محشر
واللهي فالقول بأن جمع محب بالسكون أو محب بالكسرة اسم جمع مخفف صاحب إنما نشأ من عدم التخصص هكذا
للتعريف في شرح المختصر انتهى بهامته قال الشارح قدس سره للشارحين بأحاديث قلنا لا جلال الدين لم يمتنع
ويعطيه بشأنهم حيث نادوا بتأييده صلى الله عليه وسلم كما قال صلى الله عليه وسلم ادعوني فإحسن تأديتي انتهى

ثم قوله للتأديبين بأدابه ما صفة الأصحاب أو الأكل أو المجموع والمراد بالآداب إما آداب نفس النبوة على ما
عليه أو آداب درسه والمراد بأدابه درسه متبليغ الكتاب والآكام هكذا قال مولانا عبد الرحمن قوله
الآداب بكذا داشتن حد هر چیزی آن قبل ان كان للآداب حصر معقول لا في الظاهر كونه غير مسلم لا نذكر في
المتن آداب بفتحين طوطي بسند يديا وفرنك وفاض وديهماني خواندن وشكفت ونگاه داشتن حد هر
چیزی انتهى وان لم يكن الحصر مراداً فله مراداً الفاضل المعنى معانيه الباقية قلنا اختار الشق الثاني وهو
ذكر معانيه الباقية لعدم ملائمتها هنا كما هو الظاهر ان قيل فعل هذا لا يصح قول الشارح المتأديبين بأدابه بل ان
الآداب جمع وهو يقتضي تعدد الأفراد وقد عدها مستغنى الآداب عن اللغوي كما لا يخفى قلنا الكلف والاعراض
عن المضاف اليه والتقدير آداب كل شئ كما هذا شأن حد هر چیزی واما آداب شئ فنكاهه اشارة حد چیزی
والله اعلم بالصواب **قوله** أي الذين ثبت اه دهر ما يرد على الشارح من ان توصيف آكل والأصحاب او
المجموع بقول للتأديبين بأدابه لا يحل إمام ان يكون توصيف صرح او توصيف تعبد فعل الأول يلزم ان يكون
كل من آكل والأصحاب أو المجموع متأديباً بحسب آدابه صلى الله عليه وسلم لما تقر بان الجهم والعرف والمضاف
لاستغراق اذا لم يكن قرينة العهد الخارج فيفيد ان كل واحد من الآكل والأصحاب أو المجموع متصف بكل
من آداب النبي صلى الله عليه وسلم بناء على ما تقر بان الجهم اذا قابل الجهم يكون كل من أفراد الجهم الثاني في
كل من أفراد الجهم الأول وفيه باطل في نفس كما هو الظاهر ومستدع لاستواء جميع الآكل والأصحاب أو المجموع
في المرتبة والفضل وفيه باطل ويلزم ان يكون واحد منهم متأديباً بآداب واحد وآخر متأديباً بآداب آخر ما تقر ان مقابلة
الجهم بالجهم يقتضي تقسيم الواحد على الاحاد وهو منقطع القطر عن عدم معلومية استواء أحد الآكل أو
الأصحاب أو المجموع مع الآداب باطل كما هو الظاهر وعلى الثاني فمع قطع النظر عن خروج بعض الأصحاب
الآكل عن الصلوة وعن الاستحالة التي المذكورتين في الشق الأول يلزم الكذب لانه ليس فخر من آكل أو
الأصحاب أو المجموع غير متأديب بآداب النبي صلى الله عليه وسلم لان من الآداب الاسلام وهو تحقق في
الكل وتحاصل الدرهم انما اختار الشق الأول ولا يلزم الحد وروان لان الجهم الأول باق على حاله والاسناد مجاز
من قبيل قولهم بنوا فلان فلو انزوا وأجهم الثاني مأول بتأويل الجمنش برشد الى بقاء الجهم الأول على حاله
وكون الاسناد مجازياً قول الفاضل المعنى أي الذين الخ والى تأويل الجهم الثاني قوله ولا انصباع نصيب حيث
اوره صيغة المفعول ويكون حاصل المعنى ان جنس آداب النبي صلى الله عليه وسلم ثابت فيما بين الآكل والأصحاب
أو المجموع ولا شك في ذلك واعتراض ههنا انه اذا كان الاسناد مجازياً فما الحاجة الى تأويل الجهم الثاني بالجهم
الآن يقال ان من الآداب الآداب التي هي مخصوصة بذات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصل الى الآداب الاخرى
فلو اختلف بالجاز لم يشك نعم ان ذلك الآداب ايضاً ثبت بينها وهو خلاف الواقع نعم لو قرأنا اعتراض بطرف
العكس لورد ولا بد من فهمه فمأمول من الله عز وجل ان يرد ذلك امراً قوله لقائلهم الحمد فخر ما يتوهم من ان الانصباغ

بصيغة الغيب محال لأن الصيغة من الاعراض وقيام العرض بمحلين على تقدير حمل انتقال ذلك الصيغة
 من ذلك الغير وانتقال العرض على تقدير انتقال ذلك العرض من ذلك الغير من المنتهات وحاصل الدفع
 انهم رضى الله عنهم تكمل العشق بالنسبة صلى الله عليه وسلم فانون في ذاته صلى الله عليه وسلم فصيانة صلى
 الله عليه وسلم مصفاة رضى الله عنهم لا يقال كيف يصح قول الفاضل المشيخ في ذاته صلى الله عليه وسلم لان الغناء
 في الله وفي النبي وفي الشيوخ اصطلاح الصوفية عبارة عن تبدل الصفات دون الذات لا نأقول هذا
 مبنى على وحدة الوجود كما هو مذاق الشارح وتفصيل ذلك الوحدة مذكورة في كتب علماء التصوف لا تطول
 الكلام بذلك والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب قال الشارح قدس سره وبعد الخ هذا من الظرف
 الزمانية المقطوعة عن الاضافة لفظا البنية على الضم واذ حذف المضاف اليه لفظا ومعنى يكون معربا واذا
 كان مذكورا يكن منصوبا على الظرفية اي ونشره بعد السجود والصلوة فيما يتعلق بالثاني فقول هذا فالفاء
 هذه للتفصيل الجزاء بناء على قولهم اما وقد يدبرها فتنظم الكلام كما قيل لان قولهم اما لم يستعمل احد من القويين
 وتقديرها مشروط بكون ما بعد الفاء امر او نفيا ناصبا لما قبلها او مفسرا له صرح به الرضى هكذا اذ صرح
 المتقدم في طرح المختصر على الرضى وقد يجزى اما ككثرة الاستعمال خوربك فكبر وثيابك فطهر وانا يهوى
 فلك اذا كان ما بعد الفاء امر او نفيا او ما قبلها منصوبا به بمفسر فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته
 بتقدير اما فاما قولك تزيد فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله وقابلة خلال فانك على كلامين عند سيبويه وحل
 زيادة الفاء عند الاخفش انتهى هكذا اذ كره ولا يقال الذين قدس سره قوله اي ما يستعمل عليك في
 ما يرد على الشارح من ان هذه من اسماء الاشارة فاما ان يشار بها الى اللفاظ التي اوردها الشارح في قوله
 الضيائية وحدها او المعاني وحدها او المفردات وحدها او المركب من اثنين اثنين او المركب من الثلاثة وكل منها
 لا يصح لان ضمير صيغتها راجع الى المشار بهذه او الى الفوائد وعلى كلا التقديرين يفرق من هذه ان الفوائد
 الضيائية اسم للالفاظ وحدها مطلقة سواء كانت مرتبة بقرينة الشارح او لا او المعاني وحدها مطلقة
 سواء كانت مرتبة بقرينة الشارح او لا او الباقي مطلقة وهو خلاف الواقع لان تلك اللفاظ والمعاني او
 الباقي لو كانت مرتبة بقرينة خبر القريب الذي يرتبها الشارح به لم يكن الفوائد الضيائية اسمها كما هو الظاهر
 ويؤيدهم ان الفوائد الضيائية هم لواحد من تلك الالفاظ السبعة المذكورة الذي قام بكل محض
 كذا في المثال وكذا ترى انه لا يقدح في انفرادها بالاسم المذكور امثاله وهو خلاف الواقع وان كان الاسم
 المذكور مشتركا بين هذا الشخص وذاك الشخص او كان من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فلا يخلو
 خلاف الاصل وحاصل الدفع ان المشار اليه بهذه اللفاظ اما تلك اللفاظ وحدها او المعاني وحدها او المجموع
 لا مطلقة بل مع قيد التلو والتلوي لا المرتبة بالقرينة الخاص التي صدر من الشارح ولما جاء الفاء
 المحض بصيغة المجهول فصار ان خصوصية المحل ليس معتد في اسامي الكتب حتى يلزم الحذف والمذكور

فان قيل ان الاحتمالات ههنا سبعة كما ذكرت فلم فُضرت كلمة ما التي في عبارة الفاضل المحشي بالثلاثة
 من تلك الاحتمالات ولم يفسر بالباقي منها ايضا قلنا ان احتمال القروش وحوادثها ومغيرها ساقط من بين
 عند المحققين لعدم قصد التدوين بها انتهى واصفوا ههنا بوجوب الاول ان تفسير كلمة ما التي في عبارة
 الفاضل المحشي بالمعاني او المركب منها من الالفاظ لا يصح لان التلوصفة الالفاظ وحدها المعاني كالمركب
 الظاهر الثاني ان الاشارة بهذه التي في كلام الشارح الى الالفاظ وحدها او المركب منها من المعاني لا يصح
 لان الشارح حمل الفرائد على هذا والفرائد صفة المعاني وحدها كما هو الظاهر ويمكن ان يجاب عن الذي
 بان التلوصف من ان يكون بالذات او بالواسطة والثاني موجب في المعاني كما يفهم من الكتب وعن الثاني
 بان العبارة على ذينك الاحتمالين من قبيل حذف المضاف والتقدير دوال فرائد فلا يرد ما يرد فان قيل
 الاشارة بهذه الى الالفاظ وحدها او للمعاني او المجموع لا يصح لان هذه اسم اشارة وضعه للشارح ليس هو
 المحسوس بالمعنى الظاهر وكل منها ليس بمحسوس بالمعنى الظاهر على ان المعاني ليست بوجوده قلنا انها
 منزلة منزلة للبصر كما ان اختيارها وصورها ونحوها نصب العين كالشاهد والمعاني موجودة بوجود الالفاظ
 ان كانت الخطبة خطبة الحاقية وبوجود الذهني ان كانت ابتداءية والاستقبال على الاول بالنظر
 الى الخطاب انما اظننا الكلام في هذا المقام لا نمن ذلك الا قدمناه اعلم بحقيقة المقام قوله في قوله
 الخ برهنا ان هذه العبارة اما ان يكون تفسير الغيد بغير الغاء لان هو المصدر او الفائدة وكلاهما لا يصح
 اما الاول فلان الغيد مصدر وهو موصوف للحديث وهو في هذا المقام لا يبعد عنه في الفلاسفة بغيره
 وادون ازاداش وما لا يجهل كرفته وداده شود الخ واما الثاني فلان الفائدة صيغة اسم الفاعل للمرث
 وهو موصوف للحديث والذات ونسبة الاول الى الثاني فمعناه على هذا ان كسح دادن وكرفتن ميكنند
 ازاداش وعمل لا ما ذكره الفاضل المحشي كما هو الظاهر ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني ولا يلزم
 المحذور لانه لا يجوز ان يكون المعنى المذكور في كلام الفاضل المحشي معنى لفظ الفائدة بعد نقلها من المعنى
 الوصفى اليه ان قيل ان الفائدة بالمعنى المذكور لم يوجد في كتب اللغة لانه قال في التاج الغيد مزلة
 شذن ومنه الفائدة وفي القاموس فادته فائدة اي حصلت قلنا ان ما ذكره الفاضل المحشي موافق
 لما ذكره في الصراح حيث قال الفائدة انهم داده وكرفته شود از ميل واداش انتهى يقول وبما صلتوا حق ان
 هذه العبارة عملة لمحنيين الاول ان الفائدة شئ الذي اخذ من الغيد واعطى الاخذ ذلك الشئ الغير
 كما يقتضيه تقديم قوله كرفته على قوله داده الثاني ان الفائدة الشئ الذي اعطى للغيد واخذ من الغيد
 ذلك الشئ كما يقتضيه عبارة الصراح بعينها والرافعة المشهورة من ان الفائدة ما استفيد من الغيد
 مطلقا سواء افاذا الغيد او لا وعلى كلا المعنيين يكون الاخذ من الغيد انما في الفائدة اما على الاول

فظاهر وأما على الثاني فبالنظر إلى الغير معرّف ما ذكره الشارح يحتمل أن يكون بعضه مأخوذاً من الغير
وبعضه من خواص طبعة فلا يلزم الأول ويحتمل أن يفهمه الغير بطبعة الخاص به فلا يلزم الثاني فلا
يلزم لميراد لفظ الفوائد هنا لأن يقال إن الشارح سمي الكل فوائداً بالنسبة إلى المستفيدين من كلامه
لأن النسبة إليه بنفسه أعلم أن المعنى للمعنى الفائداً ما ذكره الفاضل المحشي وأما المعنى العرفي فما يقترب على
الفعل سواء ضل ذلك الفعل لأجله أو لا كما لا يستلزم بالسرير الذي يصنع للجولس عليه بخلاف الغير
لأن عبارة ما فعل الفعل لأجله ترتب عليه أو لا فيبينها عموم وخصوص من وجه كما لا يخفى على المتأمل فظاهر
أن المراد هنا هو المعنى اللغوي أي معان مستفادة من مطالعة كتب القوم والأفكار والكل على المعنى الشرعي
لا يخلو عن خفاء أخذاً بوجوب فهم ما يقترب عليه هذه المعاني للذكر في الشرح كما كان يقال إن هذا
الشيء الفكر والمطالعة والله تعالى أعلم قال الشارح قدس سره جعل مشكلات الكافية لأن قيل إن
بعضاً من مواضع الكافية من المشكلات ولم يتعرض الشارح لشرحها فضلاً عن الاختلال كما يظهر من سياق
شرحها فكيف يصح قوله وإفنية قلنا إن المراد من المشكلات للمشكلات التي في نظر الشارح قدس سره
فيعبر قوله هكذا فهم من حاشية مؤلفنا حال الذين في هذا الدمار قول وبالله التوفيق وكذا الحال في قوله
إفنية فتأمل قوله بمعنى الاشتباه يترجى في هذا المقام إن هذه العبارة أما بفقر الهزج وسكون الشين بدون
الثالثة جمع شبهة كما وجدت في نسخة ابن بكسر الهزج مع التاء مصدر باب الأفعال كما وجدته في نسخة أخرى
وكلتاها لا نعلم أما الأولى فلا بد على هذا ما أن يقرأ مدخول كلمة من بكسر الهزج أو بفهمه وعلى الأول أن يصح
قوله المشكل من الأشكال بكسر الهزج لكن لا يصح قوله بمعنى الاشتباه بفقر الهزج لأن الأشكال الذي هو
مصدر بمعنى المدخول في الشكل كما يعلم من كلام صاحب بحر الفوائد حيث قال وأما المشكل فهو الداخل في
الشكاله جمع شكل يفحتمين وهو المثل والشبه انتهى وعلى الثاني وإن صح قوله بمعنى الاشتباه لكن لا يصح قوله
المشكل من الأشكال بفقر الهزج لأن للشكل صيغة اسم الفاعل وهو يشتق من المصدر كما من غيره كما هو
المتقرب في علم الصرف والمصدر بكسر الهزج لا يفهمه أما الثانية فلأن الأشكال سواء كان بكسر الهزج أو
بفتحها لم يترجح معنى الاشتباه بل بمعنى المدخول في الشكل كما يعلم من عبارة بحر الفوائد المذكورة فبطل
هذا أقلاً يصح قوله بمعنى الاشتباه وعلى تقدير الفهم لا يصح المشكل من الأشكال أيضاً فيمكن أن يجاب عن
هذا ألا يدل بأن كلتا النسختين صحيحتان أما الأولى فلأن المراد من الاشتقاق الاشتقاق بالواسطة و
كون الأشكال بفقر الهزج مشتقاً منه للمشكل ثابت لأنه مشتق من الأشكال بكسر الهزج وهو المدخول في
الأشكال ولا اشتباه فالأشكال بفقر الهزج جزء للأشكال بكسر الهزج واشتقاق الشيء من الكل اشتقاق
بالواسطة من الأجزاء وعلى هذا يصح قراءة مدخول من بفقر الهزج أولاً لأن المراد من المعنى للمعنى التمييز
وكون الاشتباه معنى تمييزاً للأشكال بكسر الهزج ثابت كما يعلم من كلام بحر الفوائد وحل هذا يصح قراءة

مدخول من بكسر الهمزة أما الثانية فلأن المراد من المعنى اعم من أن يكون معنى أصليا يعني قبل النقل ونحوه
 يعني بدو ولا اشتباه معنى فرعي بلاشكال كما يعلم من حاشية مولانا عبد الحكيم والله الرحمن الرحيم قوله
 لا يشبه الباطل أي يدخل في الشبه الذي هو الباطل على النسخة الأولى أو يشبهه بالباطل على النسخة الثانية
 فيحصل المطابقة فإن قيل إن المشابهة بين الباطل والحق الخفي في جواز الأرادة من العبارة أو في جواز التيقن
 في نفس الأمر كما يعلم من عبارة الفاضل للدين والحل أن بعد شرح الشارح يعلم أن الحق الخفي مراد في
 هذا المقام دون الباطل وبعد النظر العميق يعلم أن الحق الخفي ثابت في نفس الأمر لا الباطل فلا يهجم المشابهة
 في هذين الأمرين بين ذلك الأمرين لأن وجه الشبه يكون مشتركا بين الشبه والشبهه وهذا هو المراد
 لا يوجدان في الباطل كما علم من السابق قلنا أن هذين الأمرين يكونان وجهي الشبه قبل شرح الشارح وقبل
 النظر العميق أما بعد هذا فلا يتحقق هذين الأمرين في الباطل قبل ذلك الأمرين من وجود كل واحد منهما
 وإتمام في الكافية هذا المشكك إلى دفع ما يرد في هذا المقام وهو أن الكافية علم للكتاب المنصوص عن هذين محكم
 فاللام من عدم ملوكون والثناء لطاين العلم ما هو علمه وأصل الدفع أن لا نسلم أن التاء في لفظ الكافية التانيث
 حتى يثبت خلافه فلو سلم عدم الملازمة بل التام في البهالغة والنقل فإن سلم أن التاء فيه التانيث فلا نسلم
 أنه علم للكتاب بل هو علم بالرسالة المنصوبة واللفظ بالرسالة مؤث كما هو ظاهر أقول يثبت لله تعالى الزيادة
 ثابتة ولو كان لفظ الكافية علم للكتاب لانه جازع عن اللفاظ وحدها واللعاني وحدها والجورج فهو مش
 باعتبار المعنى وإن كان مذكرا باعتبار اللفظ والله اعلم بالصواب قوله البهالغة بيان الزيادة في الإحكام
 التلثة أن لفظ الكافية في الأصل صيغة اسم فاعل مؤنث ثم جعل علما فإن اعتبرت زيادة التاء حين النقل
 فهي أما التبعالفة في الكتابة في الفروع الشارح فيه لأن زيادة المباني تدل على زيادة المعاني فكلما أو لنقل من
 الوصفية إلى الاسمية وأن اعتبرت سابقة عليه فهي أما التبعالفة المذكورة أو التانيث ما هو علمه ومعنى
 كون التاء للنقل أنهم إذا نقلوا كلمة من الوصفية إلى الاسمية أدخلوا التاء فيه كالحقيقة والذبيحة وجماعنا
 كون النقل أمرا ثانويا كالتانيث ثم الظاهر أن اعتبار النقل يجوز لزيادة التاء لا موجب لها ولذا لم يندخل في
 السور وارتفع كذا قال مولانا نور الحق وأما علمه بالحق قوله باعتبار الرسالة أو الطائفة فإن كل اعتبار
 طائفة من اللفاظ أو المعاني أو الجورج فإن قيل لم وسط احتمال النقل وقدم احتمال البهالغة وآخر احتمال التانيث
 قلنا أن النقل جزمين عدم جزالة المعنى وعدم الحاجة إلى الاعتبار والزيادة لها بحجة الأولى يكون إحق من البهالغة
 لأن فيها جازالة المعنى وعدم الحاجة إلى زيادة الاعتبار وبالحجة الثانية تكون أشرف من التانيث لأن التلثة فيه
 ثابتة وطولها فيه منفية فالتانيث إحق من النقل والبهالغة فلذا أخر عنها والنقل إحق من البهالغة فقط
 فلا أخر عنه فقط كذا فهم من قول الفاضل للدين أقول وبالله التوفيق يحتمل أن يكون وجه تقديم احتمال
 البهالغة والنقل على احتمال التانيث أنها أشارت إلى الجواب بعدم التسليم وهو شارح الجواب بالتسليم

كما علمت ومن المنتظر في مقول ان جواب عدم التسليم يكون مقدما على جواب التسليم فكذلك ما هو مشترك
 الى الجواب الاول يكون مقدما على ما هو مشترك الى الجواب الثاني واما وجه تقديم المبالغة على النقل فهو ان
 المبالغة محتملة في حال اعتبار زيادة النداء حين النقل وقبله بخلاف النقل لانه محتمل في حال اعتبار زيادة
 النقل لا قبله كما علمت ايضا وقد التزم وجه تقديم المبالغة على التأكيد ايضا هذا ما ظهر لي حين تسويد
 هذه المباحث وانه اعلم بالصواب **قال** الشارح قدس سره للعلامة **قال** مولانا جلال الدين صفة
 لكافية بتقدير الكافية قوله تارة للمبالغة وضم ما يرفع على الشارح من ان التاء في لفظ العلامة اما ان يكون
 للمبالغة او النقل او التأكيد وكما لا يخفى اما الاول فلانه على هذا يلزم ان يطلق هذا الاسم على المبالغة
 لانه حدير بالمبالغة في العلل والحال لا يطلق على الله سبحانه واما الثاني فلانه على هذا يلزم ان يكون هذا
 الاسم على المصنف لان النقل فرع الاسمية والحال ان العلمية له غير ثابتة واما الثالث فهو الظاهر من ان
 يبين بالاستدلال قبح اصل الدفع ان الغاية للمبالغة وعدم الاطلاق على الله سبحانه لما لم يوافقهم
 التأكيد والله سبحانه منزعه عن قولهم كما هو الظاهر **قال** الفاضل السبكي نقول ان المناسب ان يطلق
 عدم الاطلاق بقولنا عدم دفع الشارح بهذا الاطلاق التأكيد كبر قائم في قوله التاء ايضا وهو ما يجب تنزيهه عنه
 عنه انتهى وقيل في الجواب ان التأكيد في قياس التأكيد فاطلاق لفظه عن التعطيل اولى من اطلاق
 لفظه بغيره من نقصان وهذا الجواب لا يرضى به الذين السليم والوجه ان التسليم والله العالم الكريم
 تعالى على كل ما يصح من بعد ذلك امره وما ذكره المحقق من ان التاء في لفظ العلامة للمبالغة وضم ما يحضر
 بالمبالغة ان الواجب على الشارح المشهور بالتاء لانه صفة العلامة وهو مؤيد فوجب ان يكون صفة ايضا
 مؤثرا لان التوافق بين الصفة والوصف واجب قوله كتابة الخ وضم ما يرفع في هذا الدعوى ان المشارة
 جمع مشرق وهو بمعنى طلوع الشمس له مأخوذ من الشروق للغارب جمع مغرب وهو بمعنى عمل الشمس
 سواء كان شمس او قمر وهذا ان الحلال خبر ان فلان الشمس فالتعريف اشتهاه المعروض في هذين القولين
 غير معلوم فليزم الاطراد في المذهب وهو باطل كما تقره قبح اصل الدفع ان المراد بالمشارة والغارب ليس معنى
 المتعديين حتى يلزم الاطراد بل المتعديان الكتابيان وداجيم الارض والعلاقة بينه وبينه منية الاول فاما
 في الحقيقة فبعية له لانه قد ورد النقل في خلق السموات بانها خلقت من دخان وهو من الارض فلا يلزم
 الاطراد فان قول ان الاطراد يلزم على هذا ايضا لان من جسيم الارض ما فيها واشتهر المصنف فيها غير معلوم
 قلنا ان الصارح بغير المضاف وهو الوجه والمقدور كتابه عن جسيم وجه الارض فان قيل ان الاطراد يلزم
 على هذا ايضا لان من وجه الارض ما لا يسكن فيه اهل العلم واشتهر المصنف في ذلك المكان غير معلوم قلنا
 ان المراد من جسيم وجه الارض الوجه الذي يسكن فيه اهل العلم بعد ظهوره الى يوم الشارح لا مطلقا بل
 الاطراد ولا يلحق على العامل فانه هذين القديسين فان قيل لم اجل المشارة والغارب كتابه عن جسيم الوجه

ولم يجعل الاشتها ريفاً كناية عن الاشتها في جميع الارض قلنا لانه لا علاقة بين الاشتها وبين قرب
 مشتهر في العالم الاسفل غير مشتهر في العالم الاعلى وبالعكس هذا ما لم نختص من قول الفاضل المدقق في
 هذا المقال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** كافي قوله تعالى دفر ما يتوهم من ان ذكر المشرق والمغرب
 وادارة جميع الارض ليس بواقف في كلام الفصيح فتوجيه عبارة الشارح بمثل هذا التوجيه غير وليم
 الدفر انه واقف في كلام الله سبحانه حيث قال رب المشرق والمغرب وادارة جميع الارض ولا الفصح منه
 فيلام توجيه عبارة الشرح بذلك التوجيه بغير وجه اذادارة جميع الارض من المشرق والمغرب المذكورين
 كلامه سبحانه وهو ان المقصود من كلامه سبحانه رب المشرق والمغرب الظاهر كمال القدرة على التبدل
 يدل عليه ما بعد من اننا قد اردنا على ان تبدل خيرا منهم والظاهر المذكور انما يظهر بجعل المشرق والمغرب
 كناية عن جميع الارض لانها بالمعنيين الحقيقيين قليلان من جميع الارض وفي تبدل الاكاذب انما
 الذي ليس في تبدل الاقل كذا فهم من قول الفاضل المدقق اقول والله التوفيق لو كان المشرق والمغرب
 مجازا عن جميع فلك الشمس فلك القمر لعلاقة الجزئية والكلية لظهر كمال القدرة ايضا بل هو اعظم
 ما سبق لا عظيمة الفلك من الارض كما نقر في مقرة آلا ان يقال ان الفلك تابع والارض اصل كما يعلم
 من النقل المذكور في الحاشية السابقة بلا فصل ومن القدرة بتبدل الاصل يعلم القدرة بتبدل الفرع
 ايضا بخلاف العكس لاجل المشرق والمغرب كناية عن جميع الارض لا عن الفلكين اعلم ان هذه
 الكناية بمجمل اسمين الاول ان يجعل المشرق كناية عن نصف وجه الارض الشرقي ويجعل المغرب كناية
 عن نصف وجه الارض الغربي الثاني ان يعطف المغرب على المشرق ولا ثم يجعل مجموع المعطوفين
 كناية عن جميع وجه الارض والله سبحانه اعلم **قوله** وتوجيه الجمع الخ فيه دفر ما يتوهم من ان ذكر المشرق
 والمغرب وادارة جميع الارض منها على طريق الكناية لا يعود لان امكان المعنى الحقيقي شرط في المجاز
 الكناية والمعنى الحقيقي ههنا ليس بممكن لان المشرق واحد من طرفي الفلك اذا قام الشخص متوجها الى الكعبة
 في بلادنا يكون خلفه والعلوم من الجمع للقول ههنا تعدد وهكذا حال المغرب اعني انه واحد وهو الطرف
 الذي يكون قدام الشخص اذا كان بالهيئة المذكورة في بلادنا والعلوم من الجمع للمقل ههنا تعدد وتعالى
 الدفر غنى عن البيان قال الفاضل المدقق واعلم انه قد تفرخ الاصول انه لا يشترط في الكناية والمجاز
 المعنى الحقيقي فلا حاجة الى توجيه الجمع في لفظ المشرق والمغرب كافتل المعنى انتهى اقول والله التوفيق
 ان الامكان المذكور وان لم يشترط عند الكل لكنه امر مستحسن كما ان وجه التسمية ليس بشايم ومطهر لكنه
 امر مستحسن فعمل التوجيه يكون للاستحسان لا للوجوب وهو العاقل والقلب او معنى الفاضل المستحسن
 على مذهب صاحب المجتبه رضي الله عنهم وتماشروا ان امكان المعنى الحقيقي الذي اذ كما هو المذهب في
 الاصول **قوله** من اول السطران يتره ههنا ان كلمة من وضعت لا ابتداء للكناية وانما هي لبيان

أما متعلقان بالاستغراق المجموعى اوبالاستغراق الافرادى وكلاهما لا يصحان أما الاول فلانه على هذا
 يكون المعنى ان مجموع مطالع الشمس مبتدأ من اول السرطان ومنتهية الى اول الجدى وهذا المعنى ان
 كان صحيحا لان ابتداء المجموع باعتبار الجزء الاول وانتهائه باعتبار الجزء الآخر فى الجزئين المذكورين يصح
 الابتداء والانتهاى من الكائنين المخصوصين لكن الاستغراق المجموعى ليس بمذكور هنا حتى يصح تعلق
 متصل الحرفين به واما الثانى فلانه لا يصح للمعنى على هذا التقدير لانه يكون للمعنى على هذا ان كل واحد من
 مطالع الشمس مبتدأ من اول السرطان ومنتهية الى اول الجدى وهذا المعنى غير صحيح كما هو ظاهر وان صح
 التعلق به لذكره ويمكن ان يجاب عنه بان هذا ان الحرفان متعطفان بالاستغراق المجموعى وهو ان لم يكن
 مذكورا يصحح الكنه مذكور فى ضمن الاستغراق الافرادى الذى دل عليه قول الفاضل الحشى فى كل يوم
 وهذا القدر كاف فى التعلق والسرطان غاية القرب من القطب الشمالى والجدى غاية القرب من القطب
 الجنوبى **قوله** وهى قضيب مائل الى المطالع المدلول عليها بقوله مطلقا وكلام الفاضل الحشى بيان للمعنى
 الكلية لا الجزئية لانها الشمس من خلق الدنيا الى قيامها فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** مائة واثنان والى
 قول الفاضل المدنى قال الامام فى التفسير التبريد واما قوله رب المشارق والمغرب فافهم ان الاول ان المراد من مطالع الشمس
 والقمر والنجوم والاراد منها مطالع الشمس من المشارق والنجوم من المغرب الذى يكون فيه النقطة من السرطان وهو
 اليوم الاول من الصيف الى ان تحصل فى النقطة الاولى من الجدى وهو يوم الاول من الشتاء ومجموعهما
 ستة اشهر كل يوم مطالع من مطالع آخر وذلك ما تروى فافهم مطالعها من اول الشتاء الى اول الصيف
 وهو ايضا ستة اشهر ترجم وتعلم من تلك المطالع باعتبارها ولما كان للشمس مائة وثمانون
 مشرقا ومائة وثمانون مغربا كان المراد من قوله رب المشارق والمغرب هذا المشارق وهذه المغرب
 وعلى هذا الوجه لفظ اثنان الواضح فى كلام الفاضل الحشى والله سبحانه اعلم **قوله** ترقى عظم
 ما سبق بحسب المعنى كانه قيل تعلم من اول السرطان الى اول الجدى ثم رخص **قوله** كذلك انشا فى
 انها تمكث فى العود حيث تمكث فى الذهاب ولا تمكث فيه حيث لا تمكث فيه **قوله** وهذا فقر تليته خط
 ان يكون هذا الترخا فى دفع التسم الذى يترجم عند قول الحشى كما فى قوله تعالى رب المشارق والمغرب
 وبيناه سابقا فذكر **قوله** كناية عن جميع الارض وهذه الكناية متعينة للاحتفال الاول من الايام
 المذكورين فى كناية قوله تعالى رب المشارق ولا يجزى هذا الاحتفال الثانى لان تحفل الرب بمنصصها
 المظاهر ولا ادري وجهها هنا لعل من الحشى تحقيقا الى المعنى الكنائى الى الآن بخلاف ما سبق فافهم
 القرينة على الكناية موجودة وهى قوله تعالى انما نؤتيهم الاية كما هم تقرب فافهم لعل الله يهديهم بعد
 ذلك اما **قوله** مشرقى الذهاب اتم او على ارادة مشرقى الصيف والشتاء ومغربىهما كافى للدلالة على
 الكشاف **قوله** للكل اى لكل المطالع **قوله** خارج دفع ما يرد على المشارق من ان هذا المقام مقام من جنة

المصنف وللشيخ معانٍ يعبر عنها في الفارسية به يدي فأنكه سن يدي در و ظاهر شود و أنكه انجاء
 سال گد نشته باشد و بهشتاد نرسيد يا به آخر عمر وليس الشيخ بهذا المعنى وصف كثير كما هو الظاهر
 وحاصل الدفهم ان الشيخ ههنا بمعنى خواجه وهو بمعنى المعظم والمراد من التعظيم التظيم بحسب نسبة
 ولا شك ان في الشيخ هذا المعنى وصفا كثيرا للمصنف فلا يرجح ما قلت فان قلت ان الشيخ بمعنى خواجه
 جاء في كتب اللغة ام لا قلنا انه جاء لانه قال في المنتخب شيخ بالغ في دين وخواجه وأنكه سن يدي
 در و ظاهر شود وأنكه انجاء سال گد نشته باشد و بهشتاد نرسيد باشد بابه آخر انتهى اعلموا انه
 يفهم من عبارة الفاضل المدقق طريق السؤال بالطريق الاصل الذي يرجع عليه ما اوردته ولو قرب بالقرينة
 الذي ذكرنا فلا يرجح عليه ما اوردته فمأمل في عبارته حتى يظهر لك تقرير السؤال والايراد الذي اوردته
 وعدم الايراد عن التقرير في الله سبحانه اعلو قوله قل قد ريس سورة الشرح فمأمل على الاصل من التفسير
 بمعنى الفرق في الترجمة كما يصلون كتب اللغة فللمناسب ان يقال قل الله في خطر انه لان صلة الفرق
 كلمة في لكمة الباء وحاصل الدفهم ان التهم ههنا بمعنى الستر وصلة كلمة الباء لا كلمة في وهو ايضا
 من معانيه كما قل في منتخب اللغات ان شئت الاطلاع فاصح اليه قوله يعني ستر الله وهو ما ورد على
 قول الشاعر في الحاشية ههنا من ان التهم اذا كان بمعنى الستر فاما ان يحذف المضاف وهو الذنب
 ضمير المفعول يعني تهم ذنبه بغير ان لا فاقان كان الاول يلزم بسببية الشيء لنفسه اذا كانت الباء
 للسببية او افعية الشيء لنفسه اذا كانت للالة او مصاحبة الشيء لنفسه اذا كانت للمصاحبة بناء على ان
 الغفران ستر الذنب وكل منهما باطل لان كلامهما نسبة يقتضي تعابير الطرفين وليس فيما بين الشيء و
 نفسه تعابير وان كان الثاني فيلزم ان يكون الغفران سببا لستر نفس المفعول او الة له او مصاحبة له
 لذنبه وهو خلاف الواقع لان الغفران ستر ذنب المفعول لا ستر نفسه وحاصل الدفهم ان التهم لا تهم
 ولا يلزم واحد من المحذورات الثلاثة لان المراد من الغفران ليس مطلق بل الغفران الخاص وهو الذي
 يجنب به او الناشئ من بعض فضله فيلزم بسببية الخاص للعامة على الاحتمال الاول وانتهى له على الثاني
 او مصاحبة له على الثالث وكل واحد منها جائز لان الخاص العام متغايران او اتاقتا الشق الثاني وكذا يلزم
 المحذور لان التهم ههنا ليس بمعناه بل بمعنى الاحاطة مجازا بعلامة اللزوم لان الستر تابع وملزوم
 للاحاطة فيكون حاصل الشق احاطة الله بغفرانه يعني جعل الله غفرانه شاملا للمصنف وايضا في هذا
 المعنى قد حوكل الدفهم بآخيتا الشق الاول اشار الفاضل المعنى بقل يعني ستر الى قوله من غير ما يفهم
 عمل وبآخيتا الشق الثاني اشار بقوله ويجوز الى قوله شاملا له قال الفاضل المدقق يمكن ان يفهم بآخيتا
 الشق الثاني بوجه آخر هو ان يجعل الباء بمعنى اللام والعنى ستر الله لاجل ستر ذنبه كما ورد في الحديث
 ان الله خلق يد في اليمن خضم عليه كنفه ويسرته فيقول انقرض ذنبا كذا فيقول نعم اي يرب حتى يورث

بن نويه ويراى في نفسه انه هلك فقال الله تعالى سترتها عليك في الدنيا وانا اخفيك اليوم فحفظ
 له كتاب حسنة انتهى اقول وبالله التوفيق يمكن ان يدفع باختيار الشق الاول وجه آخر بان الباطل
 والغفران بمعنى امر يدين فيكون المعنى ستر الله تعالى ذنوبه مقارنته بغفرانه ولا شبهة في صحة ذلك
 المعنى كذا قدم من قول جمال الدين ويمكن ان يدفع باختيار الشق الثاني بوجه آخر ايضا وهو ان يجعل
 ستر ذنب المغضوب ستر مجازا ونوعا وانما اظهرنا ان الكلام في هذا المقام لا نه من مزال الاقدام والله
 اعلم بحقيقة الامر **قوله** ما كان منه كلمة ما عبا رة عن الذنوب وقد ذكرنا الضمير في الفعل الذي
 بعد ما عبا رة من اللفظ والا فاعتبار معنى يقتضى الثالث كما هو الظاهر **قوله** بجانب في القاموس
 الجنب بجانب في الصراح جانب بالفتح وركاء والعرب اذا ارادوا ان يذكروا اسم احد من المظالم
 والاحقر ام اضرا الجنب اليه كان لا يمكن ذكر اسمه لعل قد مر الا ان كرام بجانب وعنه كذا ذكر
 شهر عبد الحق في شهر المشكوك **قوله** او الناشئ انه قال ان المظلم انما هو من نفس فضل الله
 سبحانه به من الملاقى بجانب فعل لا يصح التثنية بينهما لا فيكون بين المتغايرين وهما واحدان قلنا
 ان التغاير بينهما ثابت بان الاول اهم من الثاني لان غفران الذنوب مع حد يلحق بالحسنات فلهذا
 مضاعفة مع سبق عمل لاين بجانب وليس فاعلمنا من محض فضله بالمعنى الذي كما هو الظاهر لاخذ
 في التزويد لا من الغاير الخاص جانش **قوله** سابقة السابقة والسبقية والسبق بمعنى واحد
 كما يباين المكتوب فالمعنى من غير سبق عمل فان قيل ان الغفران الناشئ من محض فضله ينفى الغفران
 الذي مع سبق عمل والغفران الذي مع محقق عوض فلو خصه بالضم، بالنسبة الاول قلنا لعدم وقوع
 الثاني في شأنه تعالى كما هو الظاهر بل له اولى تأمل وتخير **قوله** قال في التاج انه يجوز ان يكون في
 هذه العبارة اشارة الى التعريض على ما قال الشاعر في الحاشية بان ما ذكرت من ان معنى التخذى ستر
 المظلم في نفسه لا ذكر في المظلمين التزويج ستر الذنوب يمكن ان بجانب عن قبل الشاعر لا للباطل بل في التاخير لا لغيره بل للظاهر
 بشقة من اهل المصنف وكما ويجوز ان يكون ستر المظلم ايضا معنى التخذى في كتاب شقة من شعرات
 اهل اللغة ونقل الشاعر منه **قوله** فلا بد حينئذ من التخييل دفع ما يترجم من ان التخذى اذا كان
 ستر الذنب يلزم سجيبة الشئ لنفسه او لغيره او مصاحبة له على الاحتمالات الثلاثة في الباء فلهذا
 ان الغفران ايضا ستر الذنب وكل واحد من هذه الامور باطل وقاصلا الدفع ان المقتضى الغفران
 ليس مطلق بل الغفران الخاص هو الاطلاق بجانب بما او الناشئ من محض فضله من غير سابقة عمل ولو لم
 يقصد به هذا المعنى فلا بد حينئذ من التخييل في التخذى من بعض المعنى وهو الذنب وجعله بمعنى
 الستر مطلقا ليعبر جله كناية عن الاحاطة فان ستر ذنبه بالغفران يلزم ان يكون محاطا به لا ستر ذنوب
 كذا قدم من حاشية مولانا عبد الحكيم قال الفاضل المدقق ما حاصله ان المراد من التخذى التخييل

من بعض معناه وهو الذنب والمعنى ستر الله ذنوبه بكفنه كما اورد في المحرر في التجريد في التجريد
 بجمود التجريد فيه لا يصح الكلام كما لا يخفى بل لا بد من هذا من ان يكون السالكين عن الاحاطة وقول الفاضل
 المحشى كما في قوله تعالى انه بيان نظير التجريد انتهى بحاصله اقول وبالله التوفيق ان يجرى التجريد في الغفران
 ايضا لا يصح الكلام كما لا يخفى على المتأمل بل لا بد من التقيد بالمستبعد الكنف كما قد عارضه الفاضل المذكور في
 التجريد ان سياتى في عدم صحة الكلام بجمودها وتعلل الاولى التجريد في التجريد يلزم حل العبارة على ما هو الظاهر
 من كون قول الفاضل المحشى كما في قوله تعالى انه مثالا للتجريد في الاول بقرينة الثاني بخلاف الثاني الى التجريد
 في الغفران لانه على هذا لا يكون مثالا بل نظيرا لان التجريد في قوله تعالى تجريد في الاول بقرينة الثاني و
 هذا خلاف الظاهر فما قاله مولانا عبد الحكيم اظهر ولم يقل بالتجريد في التجريد فيما اذا كان التجريد عبادة عن ستر
 المطلق وحذف المضاف ولم يقصد بالغفران الغفران الخاص لانه يلزم الجمع فيه بين الامرات الثلاثة التي
 كل واحد منها خلاف الاصل حذف المضاف والتجريد والكتابة والله اعلم بالصواب والى المرجع والمآب قول
 كما في قوله تعالى لا تبشيل التجريد في الاول بقرينة الثاني اما وجه التجريد في قوله تعالى فهو ان الليل مأخوذ من
 السرى لانه السرى الليل مأخوذ من الليل وكان بمعنى السير مطلقا قوله قل قدس سره انما عارضه الفاضل المحشى
 وهو الاعتراض الذي يرد على قول الشارح في الحاشية ههنا ونظيره انما عارضه الشارح في
 لفظ معنى البجوة قوله يعني جل الله ام اشارة الى دفع الاعتراضات الثلاثة واحدا منها يرد على قول
 الشارح في الحاشية واثنان منها يرد على قوله في الاصل اما الاول فهو ان الواو في قوله وهو من كل شئ ثم
 اما لتفسير العطف وتعلل الاول يكون الحاصل ان البجوة معنى احد وهو وسط كل شئ وخيانة وعلى الثاني
 يكون الحاصل ان البجوة معنيين احدهما وسط الدار بخصوصه اعم من ان يكون هذا الوسط خيلا او
 قانياً وبسط كل شئ لكن لا مطلقا بل خيالا كما لا سبيل الى الاول لان بين مفهومى هاتين العبارتين عموم
 خصوص من وجه كما يظهر على المتأمل وتفسير واحد من العام والخاص من وجه بالآخر كما لا يعرف نظيره
 في الكتب وكذا لا سبيل الى الثاني لانه على هذا ينبغي الشارح ان يذكر العبارة الثانية لان المناسب له ان
 المعنى المراد في هذا المقام لا مطلق المعنى والمراد ههنا المعنى الثاني كما يظهر على المتأمل واما الثانيان اى
 اللذان يردان على الاصل فاحدهما ان قوله اسكن مشتق من الاسكان وهو مصدر باب الافعال وهنـ
 بجو السلب فيكون المعنى ان لا يسكنه الله تعالى في وسط الجنة وهذا دعاء عليه السلام من جانب الشارح
 وهذا لا يناسب منه وتاثيرها ان اسكن مشتق من السكون الذي هو ضد الحركة فلي هذا ان يكون المعنى
 ان يجعله الله تعالى في وسط الجنة ساكنا لا متحركا وهذا ايضا لا دعاء عليه لا يناسب للشارح في حق المصنف
 لان الحركة في الجنة ايضا من النعم كما هو ظاهر وحاصل الدفع عن الاعتراض الذي يرد على الحاشية
 اننا نختار الشق الاول وليس بين هذين المفهومين عموم وخصوص من وجه بل مساواة لان اضافة

الجبوحته الى الدار في العباقة الاولى بطريق التمثيل لا لا فائدة ان لا يستعمل الجبوحته الا في الدار
 ثم المعترض قلما راد بالوسط ليس مطلق بل الخيارات بناوعل ان الاضافة عهدية فيحصل المساواة في
 احد المتساويين بالآخر شانه فيما بين القوم اذا كان في المفسرين خفاء وهو هنا متحقق كما هو الظاهر
 وعن الاعتراض الاول الذي يرد على الاصل ان ههنا باب الاضلال كما يحسن السلب كذلك يحسن التصريح
 كما هو المنبسط في علم الصرف فههنا للتصريح فيستقيم المعنى بلا ضلل وعن الاعتراض الثاني الذي يرد على
 الاصل ان اسكن مشتق من السكن لا من السكون والشخص الذي له السكن في مكان قد يتحرك فيه وقد
 يسكن فلا يكون دعاء عليه والدفع الاول يعلم من قوله خير جنة والثاني يعلم من ايراد المفعول الثاني
 لانه في حال ذكر المفعول الثاني يكون بمعنى الصبر كما انه حال عدم الذكر يكون بمعنى الخلق كما تقدم في
 صفة ولا يستغاد الصبر ومع من قول الشارح اسكنه بجبوحته الخ الا من المصير فتكون المصير في الثلاث
 يعلم من قوله سكن له هذا ما يحظر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال **قال** الشارح قد مر من تقطع الصبر
 راجع الى الفوائد الاولى ما اشير اليه عند الملل واحد كما لا يخفى فاحمل ان هذه الجملة والجملة الآتية
 للعبارة عنها بقوله وسيرتها جللتان مستلفتان واقتتان في جواب سوالين الاول ما الباعث على تعلم الفوائد
 في سلك التقرير وسطر التصريح والثاني ما اسمها فالجملة الاولى جواب السؤال الاول والثاني جواب السؤال
 الثاني وتجدل يظهر ان الاثبات في الجملة الاولى متوجه الى قوله الولد العزيز **قوله** النظم در مشتبه
 لكن مع ثلاث في الجواهر كما لا يخفى على هذا قول صاحب المنقح نظم بهم يسي سنن در كشيد جواب
 بهر شته ويحس را وزن و ترتيب ادن وشعر ورشته مر اريد وكروه مطر ونامر شته كوكب از نور التي ترم
 في هذا المقام مراد الفاضل المعنى ان كان حصر معنى النظم في المذكور فهو لا يعم لما حصر من المنقح
 ان له معان اخرا ايضا وان كان بيان المعنى المراد ههنا فالتناسب ان يذكر المعنى المذكور ثانيا في المنقح
 ههنا ايضا لازاد قد ايضا صحبته في هذا المقام كما يظهر على التأمل ويمكن ان يجاب عنه باننا نختار المشتق
 الثاني ولا يلزم الخلد لان الاشارة الى ان بسائط كلامه كالدر ايضا مقصود ولا يحصل الا بزيادة الله
 الاول دون الثاني كما لا يخفى فدل المبين كم والله اعلم بالصواب **قوله** استعير الخ اعلم ان الاستعارة
 عن اللفظ المستعمل فيما يشبه بمعناه الحقيقية كاخلاق لفظ الاسد على زيد باعتبار عشار كتمانها في وصف
 الشجاعة وهي على اربعة اشكال احدها الاستعارة بالكناية وهي اخبر التشبيه في النفس ترك جميع اركان
 سوى التشبيه وثانيها التخييل وهو اثبات لآدم التشبه به المتروك للتشبه المذكور وثالثها التصريح وهو ترك
 التشبه بدو اداة التشبه بالقرينة اللفظية ورابعها التثنية وهو ان يذكر ما لايم الاستعارة فثبت
 للمستعار والراعي الاستعارة ههنا الاستعارة المصروفة لانه شبه التاليف بالنظم في حصول اجتماع
 للمتفرقات بها فذكر التشبه به وهو النظم واداة التشبه وهو التاليف بالقرينة اللفظية وهو لفظ النظم

فان قيل انما يعلم من عبارة الفاضل المحشى ان التأليف معنى جازم للنظم لان الاستعمال قسم من اقسام
 الجازم وان للعلوم من المنتخب انما معنى حقيقى له لانه بعينه هو المعنى الثانى المذكور فيه لان التأليف
 والترتيب مختار كما هو المذهب الرابع قلنا يعلم من عبارة المنتخب ان ترتيب الكلام مطلعا سواء كان
 مرتبا المعنى او لا متناسقا للدلالة او لا معنى حقيقى للنظم ويعلم من عبارة الفاضل المحشى ان ترتيب كلام
 المرتب المعنى للتناسق الدلالة معنى جازم للنظم وربما يكون المعنى العلم معنى حقيقيا والخاص معنى مجازيا
 كما لا يخفى على من اتقى السمع وهو تهيد واما فائدة هذا القول فظاهرة لا تحتاج الى البيان والله اعلم قوله
 بسايط كلامه كلمات كانت تلك البسايط واجلا لان المراد بالبسيط البسيط الاضافى وهو الذى لا يكون
 له اجزاء او يكون لكن اقل من اجزاء المضاف اليه بمعنى بالنسبة الى مجموع كلامه لا ما لا جزء له اصلا
 والمراد من الكلام الكلام الواضع عليه النظم هنا لا مطلقا قوله المترتبة المعانى بان يلاحظا ولا ما تناسب
 بحسب المقام ان يلاحظ سابقا مثلاً يناسب لحاظ المسند فى مقام القصر قبل المسند اليه وقصر
 حل هذا قوله المتناسقة للدلالات بان يكون كلها خارجة عن مقام التعقيل لان يكون جميعها
 فى مرتبة واحدة من مراتب الوضع حتى يؤتى قوله فى هذه الاستعارة التبريد فمعناهم
 من الله ما لا يعتد على الشاعر فى اختيار هذه الاستعارة وما حمل الدخول ان الباعث الاشارة الى
 ان بسايط كلامه كالدخول يحصل ترويب الطلبة الى كتابه قاما وجه الاشارة فهو استعمال النظم فى الدخول
 قوله فى الصفاء والغلاء قال الفاضل المدقق ان كلمة فى بمعنى البناء التى هى النسبية وليست اخذت
 على وجه الشبه لان ما دخلت هى عليه مختص بالدخول وجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه
 والمشب به انتهى بها رتبة اقول وبالله التوفيق قال فى منتخب اللغات صفحا بالفتح بالو ويغش شدا
 وسلك صفت بنزله فاعلم كونه استاتى وايضا قال فيه غلا بالفتح كمران شدا بنزله كالو ما هى است
 كونه او فانه فاعلم كونه استاتى وايضا قال فيه غلا بالفتح كمران شدا بنزله كالو ما هى است
 تخصيص الصفاء والغلاء بالدخول كما قال به الفاضل المدقق فالاحسن ان يجعل كلمة فى دلالة على وجه
 الطيبة لان الصفاء والغلاء مشتركان بين المشبه والمشب به ولعل كلامه وجه وان لم يحصل قوله
 ترويب الطلبة دفع ما يتوهم من ان مدح هذا الكتاب لا يليق بجناب الشاعر قدس سره وحاصل الدخول
 غنى عن البيان قال الشاعر قدس سره فى سلك التقرير ومطالع التحرير اقول وبالله التوفيق من هذه
 الصلابة طرف لغو متعلقة بنظمها سواء كان النظم بمعنى التأليف المذكور كما اختار الفاضل المحشى
 بل معنى التمسك بالحق يدعى دروشتة وجواهره او وجهه كما قاله الفاضل المدقق ان النظم اذا
 كان مستعلا فى التأليف يكون قوله فى سلك اه ظرفا مستقرا والتقدير مخرطة فى سلك اه وان جعل
 مستعلا فى المعنى التمسك بالحق يدعى دروشتة وجواهره كما فى القول المذكور فاعلم فاعلم انتهى فان

قبل ما كسر في ايراد الشارح السلك مع التقريب والمط مع التحرير ولم يفعل العكس قلنا لما كانت مفاسد
 المعاني مستفادة من قوله وافية بجل الخ ونفاضة الالفاظ مستفادة من قوله نظمتها لم يرد في جانب التقريب
 الذي له تعلق باللفظ والمعنى اللفظ الذي يدل على النفاضة وهو المحطلة عبارة عن الحيط الذي فيه
 الجواهر والالوان الخوارزمية اجزان لعدم الاحتياج اليه بل اورد السلك الذي هو عبارة عن الحيط الذي
 ليس فيه شيء ولا يمكن نفاضة النقوش مستفادة مما سبق اورد في جانب التحرير الذي له تعلق بالنقش اللفظ
 الذي يدل على النفاضة وهو السط لما ذكر الاحتياج اليه كذا فهم من قول الفاضل المدقق **قوله** السلك الذي
 اي السلك الذي يكسر السنين بهذا المعنى مطلقا سواء كان بالفقر او بالضم لانه اذا كان بالفقر والضم كان
 بمعنىين آخرين قال في منتخب اللغات سلك بالكسر ريشته وبالفقر كفيديان جيزي الجيزي وبالضم وقطر لانه
 بجهة كبت انتهى لعدم ملائمة المعنيين الذين احدهما على تقدير الفقر والاخر على تقدير الضم في هذا المقام
 كما لا يخفى على المتأمل اختار الفاضل المعنى الذي دل على تقدير الكسر لانه ملائم في هذا المقام واعظم
 بحقيقة الامر **قوله** والتقريب مراد اذن بالتقريب مصدر العلوم والتحرير مصدر الجعول والسق جمعت كذا
 الفاظ هذا الكتاب مقربا بالفقر معناه في ذهن السامع ومضيقا بيقيد الكتابة **قوله** والاضافة دفع ما يتبع
 من ان الاضافة على ثلثة اقسام اضافة بمعنى من كافي خاتمة فضة وضافة بمعنى في كافي ضرب البصر وانما
 بمعنى الامر كافي فلا مزيد وواحد منها لا يصح في هذا المقام كما لا يخفى على المتأمل وحاصل الادخار في الاضافة
 من قبيل اضافة التشبيه الى التشبيه كافي كجين الماء وهذا الاضافة بيانية او عارضة كما مر به من ان اضافة
 في شهر خطة الهداية ووجه التشبيه انه كما يحجر اللؤلؤ في السلك كذلك يحجر الالفاظ في التقريب والتحرير في
 اعلم بالضبط **قوله** بكسر السين انما قال بكسر السين لانه بالفقر والضم جاء بمكان آخر كل منها لا يرد ههنا قل في
 منتخب اللغات سبط بالفقر ودر كمن مكره وبزفاله باب كرم برأي بيان كرم وامينن جيزي وبزفاله كرم كارج
 ورفق حلاوت شير ورفق نكرم انيدن وخاموش بون مرغ ومع سبك وردة خشت بجنه وبرغ وكرد
 بالضم جاء ايست اصفى انتهى **قوله** شبه يصف خزف **قوله** والمراد الكتابة بضم ليس المراد نقش خط
 بر كرم فخر نقش الخط حقيقة اي الهات واعلم انه بل الكتابة فلا يرد ما يرد فاعلم **قوله** والاضافة كذا
 الخ وههنا سوال وجواب على طبق ما مر في حاشية قوله والاضافة من باب اه فافهم حتى يظهر ان **قوله**
 الشارح قدس سره الولد متعلق بنظمت اي نظمتها لاجل نعم الولد وقراءته كذا اقل مولا نابل الذين قد
 سبق منا الاشارة اليه فتذكر والنظم لاجل نعم شخص لا ينافي ترتيب نعم الغير على النظم فلا يرد ما يرد فافهم
قوله ارجو ان يكون كرام مولا نابل الحق العزيز هو الغالب القوي واصل الفقر السعد والعلية وهو اللادع
 جل شانك العزيز وهو يكون بمعنى نفاضة الفقر وهو المناسب ههنا كما اشار اليه الفاضل المحقق بالاعتناء
 على هذا المعنى حيث قال وهو ارجو ان يكون كرام مولا نابل انتهى **قوله** كضياء البيت دفع ما يتبع من ان ضياء

لقب لولد الشارح وللقب عبارة عما يشعر بالمدح او الذم والثاني غير مناسب في هذا المقام والاول غير محقق
 لان اضافة الضياء الى اللادين من قبيل اضافة الضوء الى المضيئ كضوء الشمس ليس في هذا الاضافة
 مدح ولا ينفخ على من له فكره ما تنبى العلوم وحاصل الدفعة اننا لانسلم ان اضافة الضياء الى اللادين من قبيل
 الاضافة المذكورة بل من قبيل اضافة الضياء الى ما يندى به اليه ان كان الضياء محمداً على معناه كما في الضياء
 البيت ومن قبيل اضافة المضيئ الى ما يندى به اليه ان كان الضياء بمعنى المضيئ كما في سراب البيت ووجه
 المدح على هذين التقديرين من الاضافة مما لا ينفخ على المتأمل **قوله** كانه ضياء يندى به الخ الظاهر ان
 معنى ضياء اللادين على تقدير ان يكون مثل ضياء البيت ويحتمل ان يكون هذا معنى لولد التقديرين على
 سبيل البدلية لان الضياء المذكر في كلام الفاضل الحنفي ان كان بمعناه كان هذا معنى ضياء اللادين اذا كان
 مثل ضياء البيت وان كان بمعنى المضيئ كان هذا معناه اذا كان مثل سراب البيت والله اعلم **قال الشارح**
 قدس سره من موجبات الخ ان قبل لم زاد الشارح لفظ الموجبات ولم يقل حفظه الله تعالى عن التلوهف التأسف
 مع ان بزيادة هذا اللفظ يطول الفقرة الثانية على الاولى بكثير فقلنا انما لم يزد الشارح لفظ الموجبات لئلا
 المعنى حفظه الله تعالى عن التلوهف التأسف سواء تحققت موجباتها او لا وهذا المعنى غير صحيح لان الحفظ عنها
 مع تحقيق موجباتها غير معقول عن الكل فضلاً عن هو حديث السن كالولد العزيز لان الموجبات عبارة عن الضياء
 والعلل ووجوه العلوك والسبب ما هم باخبروا كما تقرر في مقرة فلهذا زاد الشارح لفظ الموجبات فان قيل على هذا
 يلزم تقطيل الفقرة الثانية على الاولى وهو غير جائز قلنا لان سلم عدم الموجبات لا واقع في كلام البيت كما يجب
 قل لقد جئت وشيئاً اذا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هذا فان الفقرة الثانية تطول
 عن الاولى كما هو المصروف في كلام العلامة القناتاري في بحث المبدع وكافهم منه تعالى فلو ان المساواة ليس
 بشرط والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآل **قوله** التلوهف ربيع خورون دهم ما يرد على الشارح من ان
 التلوهف والتأسف كليهما بمعنى احد وهو الحزن فجمع ما بين حسن بل يحسن احدهما وحاصل المدح اننا لانسلم
 انهما بمعنى احد بل الاول موضوع لمعنى والاخر موضوع لاخر ويمكن ان يجاب عنه على تقدير التسليم بان
 ايهما لا لفظا المترادفة في الخطب جائر بل يثبت حسناً كما تقرر في مقرة فان قيل ان مولا ناعبد الحكيم في مقرة
 قل الفاضل الحنفي هذا ان التلوهف هو الحزن الحاصل على فوات المطلوب والتأسف الحزن الحاصل على نزول
 المكرم بحيث قال في التلوهف الحسرة والحزن على فوات المطلوب والتأسف الحسرة والحزن على نزول المكرم
 انتهى وهذا التفسير ليس بصحيح لانه لا يعلم من عبارة الفاضل الحنفي هذا الفرق كما هو الظاهر طيب عندها
 انه ممكن شدن يقال في العرف في الغايه ودر خورون في النازل فيصير التفرع لان الفاضل الحنفي ذكر
 انه ممكن شدن في التلوهف ودر خورون ذكر في التأسف كذا اخبر من قول الفاضل الحنفي اقول وبالله
 التوفيق انه على هذا ايضا لا يصح التفرع المذكور لان الفاضل الحنفي ذكر ودر خورون ايضا في التلوهف فلهذا

يستعمل التعليل في الحزن الحاصل بسبب فوات امرأ ونزوله في الحزن الحاصل بسبب فوات امرأ فاضط كما
قاله الفرع بعوضه فاعمل الآن يقال ذرير خورون يستعمل اصطلاحاً في الغلات أيضاً وفيه قطر وهو مادة على
هذا يلزم ان يكون التأسف مستملاً في الحزن الحاصل بسبب فوات امرأ ونزوله في الحزن الحاصل بسبب
من في العوضه لان ذرير خورون ايضاً من معانيه كما يعلم من عطف كلمه ذره على ذرير وفي كلام الفاضل المحقق
فما لم يعلل به فلهذا بعد ذلك امرأ قال الشارح قد من سره وسميتها ان قيل ان ضمير ميمتها راجع الى الفراء
او الى الشارح اليه بهذه كما نظمتها وكل منها لا يخلو ما ان يكون عبارة عن قول الشارح اعلم الى اخر الكتاب او عن
قول جهم انه الرحمن الرحيم المحم لوليه الى اخر الكتاب فان كان الاول يلزم من وجه الخطبة من المسمى بالفوات
الضمانية وهو خلاف الظاهر المتقرر ان الخطبة ما حلة في معنى الكتاب وان كان الثاني يلزم دخول السبلة
والاخبار عن التسمية وجهها في المسمى هو باطل كما لا يخفى على من له ادنى تأمل قلنا انا نختار الشق الثاني لكن
قيدهم للصحة التسمية مراد ههنا والتسمية وذلك الاخبار ووجه التسمية ليست بصحيح لان يدخل في المسمى
فلا يرد الايراد والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب قال الشارح قد من سره بالفوات الضمانية اي
بالفوات التي لها نسبة الى ضياء الدين لان نظمها لاجله لا يقال ان التركيب الاضافي اذا نسب فانما ينسب
الى الجزء الاخير وهو المضاف اليه فكيف نسب ههنا الى الجزء الاول وهو الضياء ولم ينسب الى الجزء الاخير
وهو الدين لا تقول انما ينسب للتركيب الاضافي الى المضاف اليه اذا كان المقصود فيه ذلك واما اذا كان
المقصود فيه هو المضاف ينسب حيثما اليه والمقصود ههنا هو هذا فان المقصود انه ضياء الدين كذا اقل
مولانا عبد الرحمن قال الشارح قد من سره لانه لو لم يكن قوله لفظ الجمع لانه لا فائدة فيه
الاخراج للفقرتين عن المساوات انتهى وفيه بحث من وجوه ثلاثة الاولى ان قول هذا القائل مشعر بجلوه
بتركه مع الله ليس كذلك كما لا يخفى والثاني ان نسبة الاخر بغير المساوات الى لفظ الجمع غير متعين بل
وأنشأ بينه وبين لفظ التأييد بل المناسب ان ينسب اليه ولان ذلك اول ترك واحد من لفظ الجمع التأييد
توهم ان مراد الشارح باسم الاشارة بجمعها في مصطلح الضريب لغيره باعتبار الاخر فلم يعلل في ذلك لعله
الغايبه بجمعها في صلات التقريب بخلاف ما لو اني مما فان المراد بواحد منها جميعها في صلات التقريب بالآخر
جميعها في مصطلح الضريب واما حال عدم المساوات بين الفقرتين فقد عرفت والله سبحانه اعلم بصحة القول
والتقريب قوله اي لانه في التسبب لم يرد ما يتوهم من ان الكاف للتشبيه ولا تشبيه بين ضياء الدين
والعلة الغائية في امر لان الاول من الاعيان والآخر من المعاني فلا يصح ايراد الكاف ههنا وحاصل الدافع
ان التشبيه بين ما موجود في التسبب اي كان العلة الغائية سبب للعلة كذا ان ضياء الدين سبب
لجمع فان قيل فلهذا يلزم ان يكون ضياء الدين عين العلة الغائية لا مشبهاً بها قلنا ان العلية بينهما
متنافية لان ضياء الدين مقدم على هذا الجمع في الوجود الخارج عن العلة الغائية لانه من جملة معلول

في ذلك الوجود ومقدم في الوجود الذي كالجوهر ليس **قوله** ولبحث فيه مائة مائة من الاشياء
بين خيلاء الدين والعللة الغائية في التسبب ليست بموجود لان السبب ما يكن من ازا وليس للعللة الغائية
تأثير كما نفرد وحاصل الدفء ان المراد من التسبب البحث والباعثية للعللة الغائية موجبة كما هو الظاهر
قوله التي تكون باعثة فيه اشارة الى تحقق وجه الشبه وهو البحث في المشبه به وهو العلة الغائية **قوله**
اي الباعث للعلة انما وصف الباعث بالعلة لتجوز العلة الفاعلية فانه لا يقال له العلة وان كانت باعثة **قال**
الشارح قدس سره ومما في المتن قال مولانا عبد الرحمن الساسي بعض الباقي وقيل ان يكون بمعنى الجميع فيدخل فيه
خيلاء الدين يوسف ايضا فحينئذ يكون شبهة بعض تخصيص انتهى **قال** الشارح قدس سره من احوال التخصيص
اي تخصيص العلوم باللغة العربية فمما احتراز عن احوال التخصيص وعن احوال تخصيص العلوم باللغة العربية
فلا يراد ما يراد هنا فاقبل **قال** الشارح قدس سره وما توفيق الخوا او اعتراضية فلما كان اسناد هذا النظم
للطيف والتأليف الشريف الى نفسه سببا في تجميع النفس وعجزها عقب الاسناد المذكور بهذا القول لدفع ذلك حتى
هذا القول ما كوني من فساد الاعتقاد في امر على احد الاحياء تعالى وما يرجع الى احد الا اليه تعالى
وما قيل ان العربي وما توفيق الامن الله واستحق اهل اللسان نسبة الفعل او شبهة الى الفاعل بالباء لا يندخل
الالة فلا يصح ضرب بن يد فخره ودان كصحة منوع وكفى في رد لا قول تعالى كفى بالله شهيدا **قوله** التوفيق الخ
هذا مناهة للفرق وامامنا في العربي هذا المتكلمين الدعوى الى المطاعة وعند بعضهم خلق القدر عليها وهذا
بعضهم جعل الاسباب منافية للمطلوب الخير كذا افلا السعيد ابو الفخر وقاضي الرضا علفان في حاشيته
على شرح التهذيب ان شئت الاطلاع على جملها وما وفاق الفاضل الحاشي في هذه الخطبة بيان للعلة الغائية
لاننا لا ندون العرف فلان اقراض المعنى للعرف دون العرفي والا فلا راد تمام صحيحة في هذا المقام فللناسيب
لما والله اعلم **قوله** للمطلوب قال الفاضل المدقق اي لما ينبغي ان يطلبه العقول السليمة وهو لا يكون الا خيرا
فلا يراد انه يشترط في التوفيق ان يكون المطلوب خيرا فانه اذا كان شررا يقال له الخلل انتهى **اقول** جاهل الصواب
انه لو كان مراد الفاضل الحاشي من المعنى للعرف فللناسيب ان يحمل **قوله** للمطلوب على المطلوب الخير كما فعله
الفاضل المذكور لا اشتراط خيرية المطلوب في المعنى للعرف للتوفيق ولو كان بيان المعنى للعرف كما هو هذا القول
الحاشي في هذه الخطبة فلا حاجة الى ذلك الحمل لعدم اشتراط خيرية المطلوب في المعنى للعرف للتوفيق كما علمت في
الحاشية السابقة بلا فصل هذا ما يخطر بالبال واه اعلم بحقيقة المقل **قوله** بحسب بعضه بسند من الخروص
ما يتوهم من ان الحسب على ما قل في القاموس بمعنى تعدد مفاتيح الالباء او اللال او الدين او الشرف في الفعل وكل منها
لا يستقيم في هذا الوجه كما لا يخفى وحاصل الدفء ظاهر اعلم ان قول الفاضل الحاشي بيان المعنى المراد في هذا المقام
ولم يتعرض لمجمله بمعنى اسم الفاعل كما لا يخفى ذو لدفع توهم من صحة الحمل لان الحسب اذا كان بمعنى اسم الفاعل
او حذف وكان الجواز كما في الطرف ان نحو عبارة عن استعمال الكلمة في غير ما وضعت له مع القرينة كما لا يخفى

بعضى المخلوق وجمادى الحذف ولذا كان معناها كما فعله الفاضل المحشى كان الجائر جازماً في النسبة الذي
هو عبارة عن اسناد فعل او معناه الى ملابس له غير الفاعل والمفعول مع نصب قرينة ملائمة من اسنادها الى
ما هو له كمرئيد عدل والجائر في النسبة ابلغ من ذلك الجائز اعني الجائر في اللطف والجائر بالكسوف كاتقوا
في مقرة فلاجل تحصيل البلاغة يتم تعرض الجمل المحسوب بمضمون الفاعل او حذف ذوداه اعلم قولوا الجملة
عطف لقرينة ما ربح في هذا اللغز من ان جملة نعم الوكيل اما ان تكون معطوفة على جملة وهو حسبى الوكيل
فان كان الاول فلا يصح لان الجملة الثانية انشائية لان افعال المذكر وضعت لانشاء مودع والجملة الاولى وهي
وهو حسبى جملة اخبارية كما هو الظاهر ولا يجوز عطف الانشائية على الخبرية بحال الاقطاع بينهما وان كان
فهموا ايضا لا يصح لانها ما باعتبارها من ضمن خبرية محسوبة على خبرية ابدية فان كان الاول فلا يصح لانها
في الشق الاول وان كان الثاني فلا يصح ايضا لانه مستلزم لعطف الجملة على المفعول وهو غير جائز لما مر من كمال
الاقطاع بينهما وتام حاصل الدفع انا نختار الشق الاول فلا يلزم ما قلناه المودع ولا المخصوص بالمذكر محذوف وان
لخطير بذلك ان هذا لا يدفع الاعتراض لان نعم الوكيل جملة انشائية بعد حذف المخصوص ايها فلا يلزم ان
الفاضل المحشى من حذف المخصوص بالمذكر حذفه فقد عطفه على خبرية وهو مستلزم ونعم الوكيل خبرية لما تقدم وان
المخصوص اذا كان مقدراً ايكن متبينة لا ابتدائية او متبينة لكن على مذهب من يجعله مستلزم وما قبل خبرية وانما
كان المخصوص مبتدأ على ما تقدم ويؤكد نعم الوكيل خبرية يكون العطف من قبيل عطف الخبرية على الخبرية لا
من قبيل عطف الانشائية على الخبرية وفيه انه بعد تقدير البتة مقدم الخبرية على الخبرية نعم الوكيل
مقول في حقه ذلك يكون الجملة ايضا انشائية اذا الجملة الاسمية التي خبرها انشائية كما مر من قولنا
طولية حسب الحذف كيف لا ولا فرق بين نعم الرجل زيد ونعم الرجل في ان مدلول كليهما النسبة الغير الجملة
للمعنى والتركيب لا وبعد التأويل لا يكون للعطف جملة نعم الوكيل بل جملة متعلق خبرها نعم الوكيل واعر الخ
المعترض انما هو عطف نعم الوكيل على انه بعد التأويل يفوت انشاء المذكر العلم الذي وضع فعل المذكر كانشائية
بل يصير الاخبار بالمذكر الخاص هو انه مقول في حقه نعم الوكيل وانا نختار الشق الاول من الشق الثاني ولا يرب
ما قلناه لان هذه الجملة جملة خبرية لها عمل من الاعراب وعطف الانشائية على الخبرية اتفق لها عمل من الاعراب
جاءت كما قيل في قولنا قلوا حسنة الله ونعم الوكيل وهما اعتراض وجواب اما الاول فهو ان المودع يلحق العطف
كمال الاقطاع وهو ياتي في صورة يكون الجملة خبرية فيها عمل من الاعراب فالوجه في جوازها واما الثاني فهو ان
الجملة التي لها عمل من الاعراب واحدة موقع المفردات لان نسبها ليست مقصورة بالذات فلا التفات الى اختلاف
بالانشائية والاعبارية بل هذه الجمل في حكم المفردات التي وقعت موقعها في عطف تلك الجمل بعضها على
بعض كالمفردات ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان هذا العطف من قبيل عطف المقصود على المقصود
ومعناه على ما بينه السيد من سرقة افلا عن صاحب الكشف ان يعطف جمل موقرة لغز على جمل موقرة

تعرض آخر للمنااسبة بين الغرضين فكما كانت اشد كان العطف احسن من غير نظر الى كون الجمل
 خبرية او انشائية وفيه ان المفهوم من هذا كون كل من المعطوف والمعطوف عليه جملة متعددة في ذلك
 العطف وهذا الكون مطلق ههنا فكيف يصح هذا الجواب الا ان يقال قد مر ان عطف القصة على القصة
 عطف حاصل مضاعف في الجملتين على حاصل مضاعف الاخرى من غير نظر الى اللفظ وقال بهذا صاحب
 شهر التلخيص في بحث الفصل والوصل ووصفه بالدقة والحسن ولا بعد ان يجاب عن اصل الاعتراض
 بان الجملة الاولى وان كانت خبرية صحت دلالتها واقعة في محل الدعاء والمقصود منه انشاء الكفاية لا
 الاعتراض بانها قد يقال كاف في نفس الامر هو ظاهر واجيب ايضا عن اصل الاعتراض باختيار التثنية الثانية
 التزيد الثانية ولا يلزم المحذور من عطف الجملة على المفرد لان الجمل التي لو عمل من الاعراب سواء كانت
 انشائية او اخبارية يجوز عطفها على المفردات كما صرح بهذا السيد المسند وفيه ان كون ضم الركن من الجملة
 التي لو عمل من الاعراب موقوف على عطفه على حسي كالانفج فكيف يكون عطفها على المفرد معللا بكونها
 من الجمل التي لو عمل من الاعراب والله اعلم قوله لتضمنه معنى الفعل فان قلت يلزم التناقض بين هذا
 الفاضل العشي لا يجعل من العبارة السابقة ان المحسب بمضاهة والمجاز مجاز في النسبة ومعلوم من هذا
 العبارة ان المحسب بمعنى المجاز مجاز في الطرف وهل هذا الا التناقض قلت ان المعلوم من العبارة
 الاولى الاشارة الى ما هو المختار فيما بينهم في مثل هذا المقام والمعلوم من العبارة الثانية الاشارة الى الجواز
 ويدل على ما قلنا قول الشيخ عبد القاهر في قول الخشاش انما هي اقبال وادبار من ان جملها بمعنى
 اسم الفاعل او حذف المضاف اخذ من الكلام الى الامر الضيل اي التقيير **قال** الشارح قد مر من سر اعم ان
 المرفوع مامر على المصنف من ان التقدير فيما بينهم ان مخالفة عن قول السلف وضلعهم في قول الخلاء
 بل عينه فلو خالف المصنف عنهم وذلك لان من عادتهم كتابة الجمل في اوائل الكتب والمصنف لم يكتب الجمل
 في اول كتابه وحاصل الدفع ان هذه مخالفة مخالفة لتكته وهي الهضم والمخالفة لتكته عن قول السلف
 فعدم مجازة **قال** الشارح قد مر من رسالة هذه التمايز بقيد هذه لان الرسالة السابقة تخص المرفوع
 للمصنف ما صدر من المصنف بالجمل **قال** الشارح قد مر من ان جعل جزء منها يحتمل ان يكون الفرض من
 هذه العبارة وضع ما مر من ان لا نسلم ان المصنف لم يوصل رسالة هذه بالجمل لان قولنا الجمل لله ونحو اليس
 حقا كونه مشتملا على لفظ الجمل بل يكون حقا كونه منبئا عن التعظيم ومظهر عن الصفات الكمالية لله تعالى
 لان الجمل انما هو صفات الكمال له تعالى فكما يكون مظهرا ومنبئا عن التعظيم يكون حقا والمصنف اورد التسمية
 في اول كتابه ولا خفاء في اظهار الصفات الكمالية له تعالى في ضمن التسمية فكيف المصنف انما بالجمل في اول
 رسالة هذه وحاصل الدفع ان المراد من التصديق والتصديق وجه الجزئية فان قلت ان هذا التصديق حصل
 في ضمن التسمية قلت لعل المصنف لم يكتب التسمية في اول رسالة هذه فضلا عن ان يجعلها جزءا من التقيير

الذكر فإن اختلج بملك انه على تقدير عدم كتابة التسمية لا يحصل العمل بالسنة وهو كل امر لم يبال
لم يبدأ فيه باسم الله فهو اجزم فأقوله بان العمل بالسنة يكفى فيه ان يذكر التسمية باللسان او يحطه باليد
او يكتب على قصد التبرك من غيره ان يحصله جزم من الكتاب كن افهم من قولهم حال الدين ويحصل ان
الغرض من هذه العبارة الاشارة الى دفع ما يرد على ما قاله بعض الشارحين لم يبدأ بالحمل لانه هذا الغرض
بجزيل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يبدأ بها على مسننهم وليس ابل حتى
يكون تبرك الحمل اقطع انتهى من ان لا يتراء بالحمل ما ورد به الشرع والقرنة السلف وقوله ما ورد به
الشرع والقرنة السلف للهضم ما ليس للمسلم اليه سبيل وهل هذا الا مثل ان لا يصوم ولا يصلي احد
هضم لنفسه بجزيل انه ليس في ملك العقلاء البالغين وحاصل الدافع ان المراد بعدم التصديق على
على وجه الجزئية وهو ليس ما ورد به الشرع لان المأمور به في الحديث الابتداء بالحمل مطلقا كما سيعلم
من عبارة الشارح واما التزام السلف التصديق على وجه الجزئية فلا يلزم منه الا الاستصحاب وقوله المسحب
للهضم جائز كذا فهم من حاشية مولانا المدق والله اعلم بالحق قوله اى تركه اذ دفع ما يرد على الشرع
من ان قوله هضم اما مفعول له ليصل لاول السبيل الى الاول لانه يفهم على هذا بناء على ان النفي اذا دخل
على كلام يكون فيه قيد متوجه ذلك النفي الى هذا القيد واما القيد فيجوز على حاله ان الشئ لم يفعل التصديق
الذى للهضم واما مطلقه اى للهضم او لنكتة اخرى ففعل وهذا المفهوم غير مطابق للمقصود وغير متجه
لان مطلقه منى اى لم يفعل لان المراد التصديق على وجه الجزئية وكذا السبيل الى الثاني لانه على هذا يكون
المعنى الحرفي معطلا وقد تقدم بان للعلى الحرفية لعدم استقلالها مسلكا لتعلل وحاصل الدافع ان هضم
مفعول له للفعل المستفاد من الفعل المنفى بل من حيث انه منى وذلك المستفاد لانه فان قيل ما الضم
الغبر عن ذلك الفعل المستفاد بتركه لا بانتفى قلت ليحقق شرط انتصاب المفعول له وهو اتحاد فاعل
فأصل عام له عند الجوهري وعلى تقدير التبرك بانتفى لا يحصل هذا الشرط لان فاعل انتفى ههنا هو التصديق
فاعل الهضم ههنا الشئ بخلاف ما افاد من الفعل المستفاد بتركه لان فاعل الترك والهضم كليهما ههنا
الشئ كما هو الظاهر كذا فهم من حاشية مولانا المدق ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان توجه النفي
الى القيد وان كان متبركا لكن قد يقع الاستعمال على خلافه حتى قوله صلى الله عليه وسلم لا يجب كل مختال فحق
ولا نظم كل خلاف مهين فان النفي ههنا توجه الى القيد والقيد كليهما ولا يلزم تحية المختال الغير الفنى
وصدم كفى عن اطاعة الخلاف الغير المهين وكل من هذين الامرين ما لا يخفى فسادا ويمكن ان يقال
في الجواب عن اصل الاعتراض بان توجه النفي الى القيد اما يكون في موضع يصحلم ذلك القيد فيه لكونه قيد
للفعل في حال الاتبات كما في ضربة قاديما وههنا لا يوجد هذا لان الهضم لا يصح ان يكون حلة للتصديق
بل يكون حلة لعدم التصديق كما هو الظاهر من اقل مولانا المدق والله اعلم بالحق قوله ذلك الكسر الخ

على وجه الجزئية ان يكون
مؤدرا ولا ينفى عنه
على النفي والظن حكم
واصل بوجه المثال

اشار الى ان قوله بتخييل ظرف لغير متعلق ببعضها وليس ظرفا مستقرا صفة للنفس قوله من حيث انه
 اشارة الى دفع ما يرد من ان عبارة الشارح من حيث انه كتاب به لدفع ما يقتل بالبال من ان كتاب للصف ساد
 كتب السلف بل هو انظر عليها كما لا يخفى وجهه فالتناسب التصديري والحال ان ذلك المختلج لا يدفع بتلك
 الحكيمة لان هذه الحكيمة حكيمة اطلاقا لان ما قبلها وما بعد ها امر واحد ومفاد الحكيمة والحيث في تلك
 الحكيمة امر واحد فكلا لا يدفع ذلك المختلج بالحيث كذلك لا يدفع بالحكيمة وحاصل الدفع ان هذه الحكيمة
 حكيمة التقديرية بحمل الاضافة فيما قبل الحكيمة على الاطلاق وفيما بعد الحكيمة على الاختصاص باعتبارها
 المنسوخية وحكم الحكيمة والمحيث في الحكيمة التقديرية مغاير فيكون ان لا يحصل الدفع بالمحيث ويحصل
 بالحكيمة وانهما علم وهما بحث وهو ان السلف استحسنوا قصد ير السائل بالبحر من حيث الاشتغال على
 المسائل لا من حيث انها من مصنوعات الانام الكلمة الا ترى انهم لا يكتبون الجدل في الكتابات وان كانت من
 مكتوبات الرجال النظام ولا تشمل على المسائل في كتاب الشيرازي موجود فلا ينفع التخييل المذكور في هذا النص
 الدامق ويفهم جواب هذا البحث من قول الفاضل المدقق وهو ان الشيرازي ان لا ابتداء او بالجملة استحسنوا في
 كتاب مصنوع لرجل كامل واما الذي يكون لرجل غير كامل كانا بالتصديري فيه ليس يستحسن ان في هذا
 التخييل انتصاف السلف بذميمة العجب الذي هم يريدون منه فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قوله
 فانهم انما انسخوا والدليل عليه انهم يتركون التصديري فيما لا يضمن بشانه كالمكتابات والامم الخمسة وتقليده
 الاخر الحديث بذي بال قوله لكن في قولهم انهم ان قيل لم يعتبر بالتوهم ولو قيل يمكن بقى اعراض اخر
 قلنا لانه قد اندفع هذا الاعتراض سابقا بقول الشارح بان جملة جزا فلم يبق الا التوهم وسبقت الاشارة
 مني الى ذلك وتقول ان هذا الاعتراض ينسب على جعل الباء صلة للابتداء في الحديث فغير كذا البحر جزا
 للمبتدأ وهذا الجمل توهم اذ لا يعمد لك الا فيما هو من قبيل الالفاظ والدامق به في الحديث الابتداء بالحاء
 في كل امر ذي بال سواء كان من قبيل الالفاظ او الابل الباء للالاسمة الشاملة للاخطار بالبال فيكون الدامق
 به ملازمة امر ذي بال بالبحر سواء كان مع التلغظ او لا والتلفظ اعم من ان يكون مع الكتابة او لا والاول
 اعم من ان يكون في ضمن التسمية او لا واعلم من ان يكون بطريق الجزئية لا في ضمن التسمية او بتعبير التبر
 من غير ان يجعله جزا كذا فهم من حاشية مولا فاجد الحكيم من زيادة من المذهب القاهر والعجب من
 الفاضل المدقق في هذا المقام انه قال سابقا في شرح قول الشارح بان يجعله جزا ان اعتراض ترك
 الامثال بالحديث الواحد على الشيرازي من دفع بقول الشارح هذا او يقول في هذا المقام ان ذلك الاعتراض
 ليس بمندفع بالقول السابق بل بقول الشارح ولا يلزم وادرج للتعبير بالتوهم وجمعا بان النفس المتعاقدة
 استغادة البحر في اوائل الكتب من لفظ البحر وما اشتق منه وهو بعد البهولة قد همت وجرمت خيرا فغير
 مطابق بانه ترك الامثال بالحديث انتهى وانه اعلم في ذلك اي قطع فيه اشارة الى ان قول الشارح اعظم

تفسير الاجزاء هو اتم في الحديث قوله لا يتم اشارة الى ان المراد انتفاء البركة لا قطع الجملة قوله
 ان المأمون به الخ اشارة الى ان الحديث للدلالة على جملة جزئية وضعا مستعملة في معنى الامر فكانه قال عليه
 السلام ابن ثوابي كل امر في بال بحمد الله بطريق انكائية **قوله** التلطف ان قيل اننا لاسلم ان المأمون
 به التلطف بالحمد بل المأمون به للسلامة به سواء كانت مع التلطف او لا كما تقرر
 سابقا فلا يعبر عن الفاضل المحقق للمأمون به التلطف قلنا انما ينبني على النزول عن كون المأمون به مطلق
 الملازمة الشاملة للاختلاف بالبال كذا فهم من قول الفاضل المدقق **قوله** ترك الاول ثم الاول التلطف
 مع الكتابة والثاني هو مع عدم الكتابة ولا يلزم من ترك ذلك ترك هذا ان يقول الشيخ بالحمد ولا
 يكتبه فيحصل الامتنان بالحديث فلا يخفى الاعتراض **قال** الشارح قدس سره بخيريل الخوان قلت ان
 التقييد من العبادات وتركها من شهوات النفس فكيف تنهض النفس به قلت ان الهضم في تخيير ان كفا
 للمؤمن ككتاب السلف لا في نفس ترك التقييد على ان النفس ربما تشتهى الى العبادات ويكون خطا في مباشرة
 اكثر منه في تركها لما في من قبل الحق ولا يشتهى فيها بينهم بالصفا الحيدة وغير ذلك كذا قال مولانا
 ابو الحق قال مولانا جمال الدين يمكن ان يقال التقييد وان كان عبادة الا انه من حيث انه يستدعيه
 امر غير ذي مال ليس بعبادة لان ابتدائه بتحقيق كماله في ارض الغير فانه من حيث انه صلوة عبادة
 الا انه من حيث انه عصب حرم انتهى **قال** الفاضل المدقق فيه ان الهضم وان كان حاصل بالتخييل
 المذكور لكن لا نسلم من خلية الهضم في ترك التقييد المذكور فان التخييل المسطور يقتضي الترك الذي
 منه قطع النظر عن حصول الهضم فان النفس اطوع للهيئات انتهى **اقول** وبالله التوفيق ان الامر كما قال
 ذلك الفاضل يعني ان عدم التقييد حاصل عند ذلك التخييل الا ان الهضم لا يلزم ذلك التخييل كما
 هو الظاهر واسناد العلول الى لانه العلة شائتم فيما بينهم كما ان اسناده الى العلة شائتم وانه اعلم
 بالصواب **قال** الشارح قدس سره يجوز ان يانه الخ بان يحظر بالبال حال التصنيف او يقول باللسان
 استقلاله في ضمن التسمية ولم يكتب او يقول باللسان لكن في ضمن التسمية ان قيل ان شمل قول الفاعل
 للشق الاول والثاني مسلم لكن لا نسلم للشق الثالث لان قول الشارح بعيد هذا وهو من غير ان يحسم
 اب عنه لان الامر اذا كان حاصل في ضمن التسمية المكتوبة فكيف لا يحصل الجزئية قلنا نعم اجماعا
 اتفاقا على ان التسمية خارجة ليست بمن الكتاب فالحكم اذا كان حاصل في ضمن التسمية المكتوبة
 لا يكون هذا مسئلا بالجزئية الحكم من الكتاب فلا يجوز الابهاء لفاهم من حاشية مولانا جمال الدين
اقول وبالله التوفيق ان الاتفاق المذكور في كلامه غير مسلم لانه ذكر في مصيبتهم الذي في لواء الهدى ان
 الجهمي على ان التسمية جزم من الكتاب كما ان الحكم جزئ منه واختار صدر الشريعة في تفسيره الاصول خروجا
 من الكتاب على ان العلامة مسهل الملة والدين التفتاخر في شرح تلخيص البحار انتهى وتعليم حقا

من هذه العبارة ان خروج التسمية من الكتاب غير متفق عليه بل يخالف لقول الجوهري فالحق ان قول
 الشارح مجازا تيان به الجهر الخ شامل للشق الاول والثاني كما قال به الفاضل المدقق والله اعلم بالصواب
 قال الشارح قد سرر وابدأ بتعريف المزدحم ما يتوهم من انه لم قدم للمصنف تعريف الكلمة والكلام على
 مباحث الاسم والفعل والحرف ولم يقدم تعريف غيرها عليها وحاصل الدفع ان المصنف يبحث في هذا
 الكتاب عن احوالها لا عن احوال غيرها لا وحده ولا مع احوال الكلمة والكلام فلذا اقدم تعريفها فقط
 لان البحث عن احوالها يتوقف عليه واما الاعتراض على توقف البحث على التعريف والجواب عنه
 فسياق في كلام الفاضل المضمرة ان قيل ان بدأ مشتق من البدأ وهو لا يتقدم له معنى فاما المقصد من
 يقال بدأ أنت الكتاب بكذا اي جملة في اوله وهو لا يتصور بامس بن فكيف يصح قول الشارح وبدأ بتعريف
 الخ وقا ايضا لا نسلوان المصنف بدأ بتعريف الكلمة والكلام لناخر تعريفها عن التسمية قلنا ان المراد
 من البدأ البدأ العرفي وهو في كماله قبل المقصود ولا يتقدم له معنى بامس متعدي ولا ينافي
 الفاعل عما لا يكون مقصودا والله اعلم قال الشارح قد سرر في هذا الكتاب ان قيل ان البحث
 عن احوال الكلمة والكلام ليس يختص بهذا الكتاب بل في جميع علم النحوي والمناسب للشارح ان يقول
 لانه يبحث في علم النحوي لا يتوهم التخصيص قلنا على تقدير كون هذه العبارة موهمة للتخصيص ان
 الشارح لو قال في علم النحوي لا يختص بهذا الوجه الى مقدمة خارجة وهي ان هذا الكتاب في علم النحوي لا
 ما اذا قيل في هذا الكتاب لانه لا يختص بهذا الوجه الى مقدمة خارجة كما هو الظاهر والفتاوى الى الخارجه اخر من
 غير فلهذا قال هذا دون ذلك والله اعلم قوله وبدأ بتقسيمها اه دفع ما يتوهم من ان البدأ بتعريف
 الكلمة والكلام كان للوجه المذكور في الشرح لكن البدأ بتقسيمها لا في وجه كان وحاصل الدفع ان
 من تنمة تعريفها والتميز اذا ذكر مع تنمة يوضع ايضا كما مالا فلا يلحق حصول هذه الفائدة بدأ بتقسيمها ايضا
 واما كان تقسيمه الشيء تنمة لتعريفه لان التعريف تصوير الشيء من حيث مفهومه والتقسيم تصويره
 من حيث صدق على الافراد كما قال الفاضل المدقق ان قيل لم يتعرض الشارح لوجه البدأ بتقسيمها
 قلنا من التعريف فيما بينهم ان ذكر وجه البداية بالشيء في قوة ذكر وجهها بتممة فاحال الشارح وجه
 البداية بتقسيمها على الطالب المتفكر والله اعلم قوله او لتفصيل الخ فيه اشارة الى الدفع الثاني
 لتوهم المدافع بقول الفاضل المحشي وبدأ الخ وحاصل هذا الدفع ان البحث في هذا العلم قد يكون
 عن احوال الكلمة والكلام انفسها كما يقال الكلمة اما معربة او مبنيّة والكلام اما تقييد او وضع وقد
 يكون عن احوال اقسامها كما يقال الحروف مبنيّة والتقييد اما ضار او قاصف فمتى لم يقسمها كيف يبحث
 عن احوال اقسامها والله اعلم قال الشارح قد سرر لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالها المرام
 بالبحث عن احوالها عليها كقولهم الكلمة اما معربة او مبنيّة قوله اي عن احوال الخ ودفع

على الشارح من انه ان اراد انه يبحث عن احوال الكلمة والكلام فقط لا عن احوال غيرها فلا نسلم هذا
 للبحث لا كما يبحث في هذا العلم عن احوالها فقط بل الكلمة منقصة الى الاقسام الثلاثة والكلام منقسم الى
 المركب من اسمين او اسم واحد كذا لك يبحث عن احوال انواعها كقولهم الاسم اما مرفوع او منصوب او مجرور
 والكلام المجزى قد يقم جملة اسمية وكذا لك يبحث عن احوال انواعها كقولهم المرفوع منه الفاعل
 الكلام الذي يكون الخبر فيه جملة لا بد فيه من ما يد وكذا لك يبحث عن احوال الاعراض الذاتية لها وانواعها وانواع
 انواعها كما لا يخفى فان اراد انه يبحث عن احوال الكلمة والكلام مع الغير فلا يطابق الدليل المدعى لان المدعى حقا
 وهو البني بتعريف الكلمة والكلام والدليل عام يقتضي البني بتعريفها وتعريف غيرها وحاصل الدفر اذا خالف
 الشق الاول ولا يرد ما ذكره للمؤيد لان المراد من الاحوال احوال المنسوبة الى الكلمة والكلام واحوال انواعها واحوال انواع
 انواعها واحوال الاعراض الذاتية لها واحوال انواعها واحوال انواع انواعها وان لم تكن منسوبة اليها من حيث النظر
 لكنها منسوبة اليها من المتقالات مثلا لا اذا اخذ المصنف في مسألة الاسم اما مرفوع او منصوب او مجرور ونصم مقابلة
 وهو عدم هذا النعمم للرد على من يقول ان احوال الكلمة وهكذا القياس **قوله** من حيث انها له دفع ما يرد من ان تلك
 الاحوال الخمسة ترجع الى احوال الكلمة والكلام بلا حيلة تلك الحجة لكن يحتمل ان يكون البحث عن تلك الاحوال
 بل من حيث انها احوال انواع الكلمة والكلام انفسها واحوال انفسها واحوال انواعها واحوال انفس الاعراض
 الذاتية لها واحوال انفس انواع الاعراض الذاتية لها واحوال انفس انواع الاعراض الذاتية لها
 فيصير الاشكال وهو عموم الدليل وحسن المدعى وحاصل الدفر ان البحث في هذا العلم عن تلك الاحوال
 المنسوبة الى الكلمة والكلام من حيث انها منسوبة اليها ولا يبحث في هذا العلم عن تلك الاحوال من حيث
 انها من منسوبة اليها من غير ما هو وانواع انواعها واعراضها الذاتية وانواع اعراضها الذاتية وانواع
 اعراضها الذاتية فان ذلك الاشكال هذا ما يخطئ بالبال والله اعلم بحقيقة الحال وقيد الحجة يستفاد من جعل
 بحث الفائدة الاختصاص بالاستفاد من الاضافة او ما تقر بان الامم المختلفة بالاعتبار يجب قيد الحجة فيها لكن
 قل من لا يعبد الحكيم **قوله** سواء ثبتت او لم يثبت المناسبات للفاضل المحشى ان يقول سواء ثبتت لنفسه
 او اقسامها وانواع اقسامها واعراضها الذاتية او انواعها اعراضها الذاتية او انواعها اعراضها الذاتية لان
 البحث في هذا العلم يمكن على هذا النمط والطريق كما لا يخفى فلم اورد قسامين من هذه الاقسام واولها في منهاقنا
 ان الباقي ما يندرج في القسم الثالث لان الكلمة والكلام مع انواعها اقسامها او مع العرض الذاتي لها او مع
 الذاتي لها او مع نوع العرض الذاتي لها قسم من مطلق الكلمة والكلام فكانت الفاضل المحشى لم يثبت مقاما
 من تلك الاقسام اما ما قاله الفاضل للذين من قوله وما كان البحث في علم النفس اما من العوارض الذاتية
 لها او من العوارض الذاتية لاقسامها انفق الفاضل للذين القسامين انتهى بعبارة تكاررها من بدعي او
 مسلم عندهم والله اعلم بالصواب **قوله** من حيث انها اقسامها بقوله من حيث انفسها فان اثبات تلك

الاحوال لا قسامها من حيث انفسها لا يصح ان يكون قسما للبحث عن الاحوال المنسوبة اليها من حيث انها
 منسوبة اليها هكذا اقال الفاضل المدقق اقول هذا نصير به بما علمه ضمنا من السجية السابقة فاصل قوله
 وفيه اشارة اه فيه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان للناسيب للشارح ان يقول لانه يبحث عن احوالها من حيث
 انه يعرف بها كيفية التركيب العرفي وصفا لا نه اذا قال لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالها فعلم ان
 موضوع علم الفقه والكلام والحال ان التعريف والتعاليق والبيان والبديح ايضا موضوعها الكلمة والكلام
 فلا بد من اعتبار قيد الشهية حتى يتبين موضوعه عاصلا وحاصلا الدخا ان المقصود بالذات للشارح ليس بيان
 الموضوع حتى لا بد من التقييد بل مقصوده بالذات بيان وجه البديع تعريفها وآمليان الموضوعية فلا بد
 الا بمطابق الاشارة فلا يخارج الى التقييد فان قيل لا يحصل الاشارة في هذه العبارة الى كونها موضوع علم الفقه
 لان الموضوع ما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية ومن هذه العبارة علم البحث عنها في هذا الكتاب في العلم
 قلنا انه يحصل الاشارة من هذه العبارة ملاحظة المقدمة الخارجية وهي ان هذا الكتاب في علم الفقه فابعد
 وجه التعبير بالاشارة التي هي للدلالة الخفية والله اعلم بالصواب قوله رتبة ايضا للشارح على من قال اه و
 المصريح وجه للبدح بتعريف الكلمة والكلام قوله الكلمة او الكلام يعنى احدهما لا محذورهما فربما عن لزوم قول
 للموضوع للعلم الواحد ان كما لا يخفى العقل لا يتعدد لا يخلو اما ان يعتبر به جهة واحدة او لا على الثاني يكون
 حده علما واحدا كقول علم المنطق وعلم الحساب علما واحدا وعلى الاول لا يخلو اما ان يجعل ذلك المتعدد
 موضوعا ويطلق له جهة واحدة او يجعل المفهوم الواحد المتعدد من تلك الجهة الواحدة موضوعا للعلم فيحصل
 ذلك المتعدد من افراده وعلى الاول يشبه على العقل انه يجوز ان يكون سكون المتعدد امرا اخر داخل في تلك الجهة
 فيزيد للموضوع على ما فرض موضوعا وعلى الثاني يكون الموضوع امرا واحدا لا متعدد اهذا اخلف ويمكن الجواب
 باختصار الشق الاول من التردد بالخلاف بان المانتهنا الفنى الذي يكون الموضوع فيه متعدد املا على الجهة واحدة
 ما وجد فالامر الاخر وما يكون له دخل في تلك الجهة الفنى اعتبره معه فامراد الموضوع حينئذ على قول ما فرض
 باحتمال ان يكون امرا اخر كذا للتعليل الاحتمال لا يمنع كون المتعدد المصطلح بتلك الجهة موضوعا للفن هكذا اقال
 مولانا ظهوراه في حاشية على حاشية الزاهد على شرح التهذيب والله اعلم قوله لعدم اختصاص وجه
 لادع على من قاله وحاصله ان موضوع كل علم يبحث فيه عن اعراضه الذاتية وفي النوان يبحث عن احوال الكلمة
 والكلام كما لا يخفى الا عن احدهما لكون موضوع علم الفقه احدهما تحكم ودعوى بلا دليل قوله وجعل البحث اه دفع
 ما يتوهم من ان لا تسلم ان البحث عنه في علم الفقه كلاما لكن البحث عن احدهما يرجع الى البحث عن الاخر مثلا لكون
 الكلمة راجعة الى الكلام باعتبار انها جزءا ومن المتقربان احوال الجزأ ترجع الى احوال الكل فيكون الموضوع
 احدهما الاكلاهما وحاصل الدخا ان في جعل البحث عن احدهما راجعا الى الاخر تكلفا كثيرا لان كلامه ما يجهل عنه
 في العلم بطريق الكثرة وبكل منها في كيفية التكميل للبحث عن احدهما تابعا للاخر تكلف بلا ترتيبا وما

البحث عن احوال المركب الغير الاسنادي فقلته ليس على هذه المثابة فليجعل البحث عنه راجعاً الى البحث عن
احد ما لا يلزم مثلاً ذلك التكلف ولاجل هذا لم يعد قسماً بل راجعاً الى احد ما قال
الشاعر قدس سره فيتم لم يعرفه هذه العبارة اشار الى وجه الكبرى للطنق للصغر للصغر عنها بقوله
لا نه بحث عن احوالها في هذا الكتاب وتقرير الاستدلال ان الكلمة والكلام يبحث عن احوالها في هذا
الكتاب وكما يبحث عن احوالها في هذا الكتاب يكون سبب معرفتها مقدر على البحث عنه فنتوان الكلمة والكلام
يكون سبب معرفتها مقدر على البحث عنه وهذا بعينه معنى قوله وبدأ بتعريف الكلمة والكلام فثبت للطلوب
والصغر من هذا الدليل ظاهرة والكبرى خفية فاشار الشاعر الى اثباتها بقوله فتق لم يعرفها وحاصلها
ان البحث عن احوال الكلمة والكلام معروف على سبب معرفتها وكما هو موقوف على سبب معرفتها يكون
عنه ينتج ان البحث عن احوالها يكون مؤخر عن سبب معرفتها وهذا معنى الكبرى هذا ما ظهر لي وقت هذا
التسويد في تقرير الاستدلال والله اعلم بحقيقة الحال **قول** اي لم يتصل آية فيه اشار الى نظم ما يرد
على الشاعر من ان مدلول نقض يعرف المالك وكذا مشتق من المعرفة او من التعريف لا سبيل الى كل واحد
منها اما الاول فلانه على هذا وان يتم لللازمة لان البحث موقوف على المعرفة لكن لا يتم التعريف وهو موقوف
للدليل على وجه يستلزم المدعى لان البدأ بتعريف الكلمة والكلام وهذا لا يلزم من الدلائل بل يلزم
منه البدأ بما هو سبب معرفتها سواء كان تعريفاً او غير وعلى فرض كونه تعريفاً لم من التعريفين الذي
للمصنف للكلمة والكلام لان تعريفها ليسا بمختصين فيما ذكره المصنف واما الثاني فلانه على هذا لا يتم لللازمة
لان البحث لا يتوقف على التعريف بل على المعرفة بوجه كما هو الظاهر وحاصل الدفعة ان اختيار الشق الاول و
التعريف تام لان المراد من التعريف المذكور في كلام الشاعر هنا ليس مضاه الاصطلاح بل ما يكون سبباً
للمعرفة بطريق ذكر الخاص او اداة العام فيكون حاصل عبارة الشاعر وبدأ بسبب معرفة الكلمة والكلام لانه
المعروف لللازمة والتعريف كلاماً ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني ويتم لللازمة لان المراد من البحث
المذكور في قول الشاعر كيف يبحث عن احوالها البحث على وجه البصيرة والبحث على وجه البصيرة لا يحصل الا
بالتعريف فتم لللازمة هكذا اقال الفاضل الموفق اقول وفيه بحث وهو اناسل ان البحث على وجه البصيرة
لا يحصل الا بالتعريف لكن توقف البحث على خصوص التعريف الذي ذكره المصنف مسلم والله اعلم **قول** لم
يعرفه البحث آية فيه اشار الى دفع ما يرد على الشاعر من ان متى من كبر الجازاة كما يدل عليه عبارة المصنف في
بحث الفعل وهي تنخل على الفعلين يسمى اولها شرطاً والثاني جزاء وكيف من الاموال الموضوع للاستفهام
كما يدل عليه عبارة تقيص للفتاح في بحث الانشاء وعبارته الكافية ايضا حيث قول فيها وكيف الحال استفهام
والاستفهام قسم من الانشاء والانشاء لا يصلح الجزائية كما تقره عند السيد السند من انه لا بد في الجزاء الواقع
من التاويل فقيم هذا من قول ولا ناعبد الحكيم المتعلق بقول الفاضل المصنف هذا حيث انه المذكور في قول الشاعر

ما ظهر في هذا المقام والله اعلم بحقيقة المراد **قوله** اجيب الخ حاصله اثبات الملازمة بزيادة قيد
 حل المتعلم فلو كان البعض واذا ثبت وجوب تعلقها عرفا بالتفصيل ما هو الواجب على المتعلم واما قول المعتز ان
 تعريف كل شئ من قوف على تصحيحه فقول ان هذا التوقف توقف بالقياس الى العبادون للتعلم **قوله**
 فاذن الخ دفع دخل وهو ان التعريف على هذا يكون بالنظر الى السامع مفيدا بالنظر الى المخاطب غير مفيد
 وهل هذا الاخرى الاجام وحاصل الدفع ان التعريف مفيد بالنظر اليها لكن بالنظر الى احدها افراد
 المعرفة وهو السامع وبالنظر الى الاخر وهو المخاطب فاذا زيادة المعرفة **قوله** اصل المعرفة **قوله** لا نادر الحق
 ولما ان السامع اذا سمع لفظ المحرود فان لم يفهمه بوجه من الوجوه فكيف يستفيد مما قاله اليه من الحق ان
 فهمه وقله انه شئ ما وازيد حصة فهمه بوجه قبل الحق وايضا المتعلمون كان متوجها الى ما يفهمه المعلم
 فلو زعم عليه به بوجه من الوجوه فخرنا عن لزوم التوجه نحو الجبريل المطلق والافلو يحصل له علم لا اشتراط في
 الذهن الى يصحى اليه في كسب العلم فامل انتهى **قال** الشارح قدس سره وقدم الكلمة الخ دفع ما يرد
 من ان الكلمة والكلام اذا كانا مبعوثين عنهما في هذا الكتاب على السواء اى من غير ان يكون البحث عن
 احدهما مثل البحث عن الاسناد والخبر الى اقل ما سبق في الوجه في تقديم الكلمة على الكلام مع ان كون الكلام
 مفيدا لكون الكلمة غير مفيدة يقتضى تقديمها وحاصل الدفع ان الكلمة جزء بالنظر الى الافراد و
 المفهوم من الكلام بالنظر الى افرادة ومفهوم الاول من الاول والثاني من الثاني والخبر يكون مقدما على
 الكل بالطبع فقد مت الكلمة على الكلام في الوضع ليعرف الوضع الطبع اقول وبالله التوفيق انه لا يرد
 لهذا الاحتراض لان المشتبات فيما بين المتكلمين ان للفاعل المتنازع ترجيح احد المتساويين على الاخر فمجرد
 الارادة الآمن يقال ان الشارح مبنى كلامه هذا على ما ذهب الحكماء وهو امتناع ترجيح احد المتساويين فمجرد
 الاختلاف من غير ترجيح فاجاب بما اجاب به لكن فيه ان وجه الترجيح موجود في كل من الكلمة والكلام فانه
 الكلمة فاذا ذكر الشارح واما في الكلام فكونه مفيدا دون الكلمة فيكونان متساويين والله اعلم **قال** الشارح
 قدس سره لكون افرادها الخ وهما اشك وهما جزئية افراد الكلمة مثل زيد وعمر من افراد الكلام مثل
 جابر زيد وذهب عن مسلم لكن جزئية مفهوم الكلمة وهو لفظ وضع لمعنى مفرد على اذكم المصنف من
 مفهوم الكلام وهو متضمن كلمتين بلا اسناد على ما ذكره ايضا غير مسلم لان الجزأ ما يكون موجودا في الكلام
 والمفهوم الاول ليس بوجود في المفهوم الثاني كما هو الظاهر وحده ان المفهوم على من اجل اجمالى هو
 يعبر به عن امث متعدي بلفظ واحد وتفصيله وهو يعبر به عن امث متعدي بالفاظ متعددة والمراد
 من المفهوم المضاعف الى ضمير الكلمة المفهوم الاجمالى ومن المضاعف الى ضمير الكلام المفهوم التفصيلى -
 لا شك ان المفهوم الاجمالى للكلمة جزء من المفهوم التفصيلى للكلام لاخذ لفظ الكلمتين اللتين هي ثنية الكلمة
 في المفهوم التفصيلى للكلام فان قيل ان الكلمة شئيت في تعريف الكلام والمفهوم الاجمالى لكونه امثليا

واحد لا يثنى ولا يجمع فعلم ان الكلمة المنقولة في تعريف الكلام لا حزن مثناه فيه ليس مفهوما اجليا فاصح
 جزئية مفهوم الكلمة من مفهوم الكلام بل لك الطريق ايضا فساد الاشكال قلنا ان للمفهوم الاجمالي اعتبارا
 اعتبارا من حيث هو واعتبارا من حيث انطباقه على الافراد وعلى الاول لا يثنى ولا يجمع وعلى الثاني يثنى ويجمع
 على قياس سائر الكلمات والملاحظ هنا الثاني هكذا فهم من قول المفاضل للدق قلل مولا نجال الدين في
 دفع الشك ما حاصله ان معنى عبارة الشارح ان افراد الكلمة الكلية جزءا من افراد الكلام الكلية ومفهوم الكلمة
 الجزئية كزيد مثلا مفهوم مجرد من مفهوم الكلام الجزئي في كزيد قائم مثلا بطريق حصة الاستخدام ولا يخفى
 صحة هذا المعنى لمن لا يدق لب والله اعلم قول الى اي سواء نظراه دفع ما يجز على الشارح من ان المراد بتقدّم
 الكلمة على الكلام اما تقديم تعريفها على تعريفه فقط كما هو المناسب لنقل وبن تعريف الكلمة الجزئية او تقديم
 تعريفها مع تقسيمها على تعريفها مع تقسيمها كما هو المناسب لما حصل من المصنف كما لا يخفى فان كان الاول
 فالمعطوف والمعطوف عليه لا يثنى لهما ان يكون كلامهما دليلا مستقلا او يكون مجموعهما دليلا واحدا وعلى الاول
 يرد ان الدليل الاول المذكور بقول الشارح يكون افرادها جزءا من افرادها لا يثبت المدعى وهي تقديم تعريف
 الكلمة على تعريف الكلام لان جزئية افراد شئ من افراد شئ اخر لا يقتضى تقديم تعريف الشئ الاول على تعريف
 الاول الشئ الثاني بل ان افراد المفرد اجزاء لا افراد المركب مع ان تعريف المركب يكون مقدما على تعريف المفرد كما يشهد
 على كتب حنابلة لليزان وعلى الظن يلزم استعمال الجزء الاول من الدليل بعين الدليل الذي ذكرناه نقاد
 كان الثاني فايضا فنقول ان المعطوف والمعطوف عليه اما ان يكون كلامهما دليلا مستقلا او يكون مجموعهما
 دليلا واحدا وعلى الاول يرد ان كلام الدليلين لا يثبت المدعى وهي تقديم تعريف الكلمة وتقسيمها على
 تعريف الكلام وتقسيمها على تعريفها الدليل الاول يثبت الجزء الثاني اعني تقديم التقسيم لان التقسيم
 يكون بالنظر الى الافراد والدليل الثاني يثبت الجزء الاول اعني تقديم التعريف لان التعريف يكون بالنظر
 الى المفهوم وعلى الثاني يرد ان المناسب للشارح على هذا ان يكون مفهومها جزءا من مفهومه وافرادها
 جزءا من افرادها لان النطاق في هذا الطريق لان تقدير الباصرة على هذا هكذا وقدم تعريف الكلمة وتقسيمها
 على تعريف الكلام وتقسيمه وحاصل الدفع اننا اختار الشق الاول من الشق الاول لكن المراد من الدليل
 ليس الدليل للوجوب حتى يرد ما ذكره المولى وبل اعم من ان يكون موجبا او معصيا فالدليل الاول معصيا والثاني
 موجب ولا شك في معصية الاول والشاهد على هذا تقديم صاحب ايساغوجي المفرد على المركب ويمكن ان يقال
 باختصار الشق الثاني من الشق الثاني ولا يرد لان النشر على غير ترتيب اللف ايضا شائع فيما بينهم هذا ما بينهم
 من الحواشي المكتوبة في هذا المقام اقول وبالله التوفيق ان الدليل الاول اذا كان معصيا والثاني موجبا يكون
 مجموع الدليلين دليلا واحدا لان المعصية لا يمكن في وجوب الشئ بل لا بد في وجوبه ومن المستحيل ان يكون ذلك الجواب
 جوابا باختصار الشق الثاني من الشق الاول في الواقع والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب قول لا يخفى ان

المتقدم الخ قال الفاضل المدقق يريد ان الكلمة بالنظر الى الافراد متقدمة بحسب الوجود الخارج على
الكلام بالنظر الى الافراد وبالنظر الى المفهوم متقدمة بحسب الوجود الذهني على الكلام بالنظر اليه كما
الى الاول يحصل من تقديمها في الكتابة قوافي الوجودات الاربعة اعني الكمية والنقطة والذهن والخارج
في التقدم اما الخارجي والكمية فوافيها ظاهرهما اللفظ والذهن فلان التلطف بالكتابة من النقوش
يكون على ترتيب الكتابة غالباً وهو لا يكون الا بالوجود الذهني على ترتيبه وبالنظر الى الثاني يحصل من تقديمها
في الكتابة قوافي الوجودات ما عدل الوجود الخارجي انتهى وعلى هذا يكون هذه العبارة من الفاضل المشدداً
الى وجه التحليل الشارح طريقة اللفظ والنشر الغير المرتب حيث قال تكون افرادها الخ ولم يقل تكون مفرداتها
جزاً من مفهومه وافرادها جزاً من افرادها ومن هذا يتقدح ان المتأخر عند الفاضل المشدداً ان مدعى الشرح
بيان وجه البداية بتعريف الكلمة مع تقسيمها لا بيان وجه البداية بتعريفها فقط كما هو الظاهر لان الضاد من
المصنف ذالك هذا والمناسب للشارح بيان وجه ذالك لا بيان وجه هذا من اجل الوقت والله اعلم قال
المصنف قدس سره الكلمة لفظ ذهني مشترك وهو ان الكلمة في قوله مبتدأ ولفظ خرج ومن المتقدم ان المطابقة
بينها شرط في التذكير والثانيث وغير ذلك وهما لم يوجد كما لا يخفى وتلذان للمطابقة بينهما مشروطة بشرط
وهي لم يوجد ههنا فلا خير في عدم المطابقة وان اردت استبعاد شرط المطابقة فاسقم لما نقول ان
شرائطها بين المبتدأ والخبر على سبيل الاستقراء خمسة على الاجمال وسبعة على سبيل التفصيل اثنان
منها حدسيان في جانب المبتدأ واثنان منها عدديان في جانب الخبر اما في جانب المبتدأ فاحد هاتين
يكون ضميراً اذ في الضمير قد يراد بالمرجع وقد يراد بالخبر وان كان هذا اولي وثانيهما ان يكون جملة تعلق
بساكن او كان الامر كذلك الاول يمكن جملة وثقت مبتدأ وسواه خبر واما في
جانب الخبر فاحدهما ان لا يكون ما يستوي فيه التذكير والثانيث كالفعيل بمعنى المفعول او المفعول بمعنى
الفاعل وثانيهما ان لا يكون مستويا فيه التذكير والثانيث بهما رض كافضل من وهذان الشرطان ما يؤيدان
بعبارة واحدة وهي ان لا يستوي فيه التذكير والثانيث فيكونان بمنزلة شرط واحد والثالثة منها وجودية
وهي كلها في جانب الخبر احد هاتين يكون الخبر مشتقاً وما في حكمه وهو الاسم المنسوب لانه في حكم المشتق
في اختصانه للموصوفين وتكون جملة بدون واسطة في او ذواوله كالمشتق وثانيهما ان يكون حاملاً للضمير وثالثهما
ان يكون الضمير مرجعاً الى المبتدأ وهذان الشرطان ايضا في بيان بعبارة واحدة وهي ان يكون حاملاً للضمير
فحدان شرطاً واحداً فشرط المطابقة التعلق في جانب الخبر ليست بموجودة وعلى تقدير التعلق فاللفظ مصدق
يستوي فيه التذكير والمؤنث وتراعى للآفة الاختصار فيه هذا كله ما وجدته في بعض النسخ قال الشارح
قدس سره قبل في الكلام الخ في هذه العبارة اشار الى الاختلاف في اشتقاق لفظ الكلمة والكلام ووجه
اشتقاقها في ايراد لفظ قبل اشار الى ضعف وجه الاشتقاق كما سيعلم ان قيل انما ذكر ان في كلام الشارح

على ان النظر الى الظاهر
كما في تفسير التفسيرين
ان تراه والاولى المبتدأ
يكون جملة لا نهو الا
الجميع من العوامل للفظية
الاجنية

فلو لم يقل قبلها مشتقان ثم قنتان الشارح نظر الى عبادة المصنف كالي عبارة والمذكور في كلام المصنف
الكلمة فقط فلذا اضمريت والكلام ليس بمن كور في عبادة ههنا فلهذا اظهر احوال الاشتقاق على من عين على
وعلى أما العلم فاذا ذكر الفاضل المحقق في شرح هذا القول يقول الاشتقاق ان تعدل ثم وسياتي ماله وما
عليه في شرح كلامه لا شاء الله تعالى وأما العلي فاذا ذكر الفاضل السمرقندي في حواشي التلويح من ان تأخذ
من اللفظ ما يناسب في حروفه الاصول مرتبة كانت اولاً ففصله والاعطى معنى يناسبه فلما اخذ مشتق
ولما اخذ منه مشتق منه فلا بد لمعرفة لما من ملامته وهي المناسبة للذي كورهم من احدهما الى الآخر ولا يخفى
ان الموجب ههنا من القسمين العلي دون العلي كما قاله الفاضل المدقق قوله الاشتقاق ان تعدل فقولاه
ان تعدل بين اللفظين تناسبهما لمزلة الجنس يتناول المقصود وغيره وقوله في احد الدولات الثلاثة على
الفصل يخرج اللفظين الذين بينهما تناسب في جميع الحروف الاصلية دون احد الدولات الثلاثة كالبدو
بفتح الباء والراء والبرج بالضم لان الاول يعبر عن مضاهة بالفارسية بتعكوك والثاني يعبر عن مضاهة بالغات
بجاءة مخططة وبال ملحة وكالضرب بمضو الذي والضرب بمعنى الذهاب فلا يقال ان احدهما مشتق من الآخر
وقوله واشتركا في جميع الحروف الاصلية بمزلة الفصل الآخر يخرج اللفظين الذين بينهما مناسبة في اللفظ
دون اللفظ نحو القعق والحلوس فلا يقال احدهما مشتق من الآخر لفقدها المناسبة بينهما في الحروف الاصلية
واعترض على هذا التعريف بوجوه الاول ان الاشتقاق بين الكلمة والكلام والكلمة اشتقاق على ما علمنا
ان يعرف الاول دون الثاني كما هو الظاهر والثاني ان الاشتقاق صفة اللفظ ووجد ان المناسبة صفة
المخاطب فكيف يعرف ما هو صفة اللفظ بما هو صفة للمخاطب لان بين الحرف لا بد من الاتحاد والاتحاد
بين وصفين الشبهين للتغايرين والثالث ان هذا التعريف يصدر على كل من الضارب والضربة المجرى
المدح بالنسبة الى الآخر مع انه ليس احدهما مشتق من الآخر والرابع ان التعريف يكون للتوقيف وكلمة او
للسكت والابهام فلا يناسب ايلدها ههنا واتحاسن ان هذا التعريف يصدر على القتل الذي هو صفة
صير بالنسبة الى القتل مع انه ليس بمشتق منه ويمكن ان يجاب عن هذه الوجوه كلها اما عن الاول فهو
ان النافع المقتضى معرفة الاشتقاق العلمي دون العلي لان العمل من افعال المنتهى دون البتة فلذا اخرج
الفاضل المحقق الاول دون الثاني وان وجد ههنا زادون ذلك واما عن الثاني فهو ان العبارة يجب ان تكون
المضاف الى الاشتقاق والنقدير علامة الاشتقاق او مصداقه ان تعدل ثم ارجع الى البتة الثاني
المضاف الى ضمير الاشتقاق والنقدير علامة الاشتقاق او مصداقه ان تعدل ثم ارجع الى البتة الثاني
كلاما التقديرين كلاما يخفى على المتأمل واما عن الثالث فهو ان قيدر احدهما الى الآخر او ابتغاء اخذ احدهما
من الآخر لعل لا مراد ههنا لكنه ترك لشهرته والامانة الى انه ليس بدخول في التعريف بل هو بيان تغاير
المشتق والمشتق منه لان المدح ومشتق والمدح واليه مشتق منه وكل من هذين الامرين غير موجود في لغة

لهذا لا يقال ان هذا هو
وهو على ما بينه الاصل

النقص كما يعلم من عدم قول قائل بالاشتقاق بين تلك الالفاظ المعلوم بالاستقراء واما عن الرفع
فهو ان كلمته واهم تلك بان انواع الحد الصغير والكبير والاكبر لا للشك والاحكام والمناقش في كلامه او
هذا لا تلك الى الاول اشار بقوله الاشتقاق ان تجد الى قوله مرتباً الى الثاني بقوله او غير مرتباً الى الثالث
بقوله او اشتركا في اكثر الحروف واما عن الخامس فهو ان قيد مع نوع من التغاير في المعنى مراد منها
الا انه ترك التغاير وهو مفقود بين المقتل والقتل واما ما قاله مولانا عبد الحكيم من ان قيد للتغاير مفقود
من لفظها سبباً فحذف بان دلالة لفظ التناسب على التغاير التام وهو محذور في العلوم فضلاً عن
التعريفات والله اعلم بالصواب قوله في احد المدلولات الثلاثة اي في المدلول المطابق بان يكون
المدلول المطابق المشتق مناسباً للمدلول المطابق او التضمين او الاتزامي المشتق منه او في المدلول
التضميني بان يكون هذا المدلول المشتق مناسباً لواحد من المدلولات الثلاثة المشتق منه لفظ المدلول
الاتزامي بان يكون هذا المدلول المشتق مناسباً لواحد من المدلولات الثلاثة المشتق منه هذا اما يحظر
بالبل والله اعلم بحقيقة الحال قوله كنتم من حق الاول صوت الغراب والثاني صوت الحمار قوله
وقد اشار الى اشارة الى وقع ما يرد على الشارح من انه لم ترك اسم قابل هذا القول وقال قيل هي
والكلام ثم وحاصل المدفع ان هذا القول ضعيف ومن المتقرب انه اذ اشارة الى ضعف قول
فلا يهزم باسم قابله فلاجل الاشارة الى ضعف هذا القول ترك الشارح التصريح باسم قابل هذا القول
وقال ما قاله قوله الى بعد هذا الاشتقاق الخ ان قيل ان الخدشة في الدليل لا يستلزم الخدشة في
الدليج بجزا فبوقها بدليل اخر كما هو المتقرب فيما بين العلماء والشارح ضعف دليل الاشتقاق فلم
لا يجوز ان لا يكون القول بالاشتقاق ضعيفاً وان كان الدليل الذي ذكره الشارح له ضعف الجواز
الموتدبيل بغير غير ضعيف كما يعلم من استدلال الفاضل المحشي على ذلك الاشتقاق بالدليل الاخر
ببيان على فلا ياسب للشارح ان يشير الى ضعف القول بالاشتقاق بقوله قبل الخ فانه ليس مراد الشارح
الاشارة الى ضعف القول بذلك الاشتقاق مطلقاً اي سواء كان من الوجه الذي ذكره الشارح او غير
بل المراد الاشارة الى ضعف ذلك الاشتقاق من الوجه الذي ذكره الشارح ولا شك في ضعفه من هذا
الوجه كما بين الفاضل المحشي وهذا الجواب ينفع على تقدير كون الوجه المذكور في الشرح من كلام
القائل لا من الشارح ولا من غيره غير القائل بذلك الاشتقاق والا فلا وجه لضعفه الى قول
القائل بذلك الاشتقاق فاقم والله اعلم قوله وذلك لان الخ حاصل ما ذكره الشارح في بيان وجه
التناسب المعنوي بين الكلمة والكلام والكلمة بقوله لتأثير الخ من المدلول الاتزامي لها وهو تأثير معاني
اخرها الشبيهة بالمدلول المطابق للكلمة في كون كلمة عاقر للتأثير فلان اشتقاقه واما ترك بيان التناسب
في الحروف وان كان لابد منه في الاشتقاق فله ظهوره وحاصل وجه البعد الذي ذكره الفاضل المحشي ان

المراد من الضمير
والكلمة والاولى يتلوه
مما لفظا بلين في التوسم
منه

ههنا موردان أحدهما تسمية الألفاظ الكلية والعلام مطلقا أي سواء كان يعصبه اللفظ أو يعصبه اللفظ
وثانيهما تسمية الألفاظ تسمية الألفاظ كان التشبيه بين الأول من هذا الأمر والثالث
والبحر فمولا يصح لأن التسمية المطلقة قد يعصبه الأمر وقد يعصبه اللفظ فتشبيهه بالبحر الذي يعصب
الأمر دلائل كثيرة بلا مرجح كما هو الظاهر أن كان بين الثاني من هذه الأمور والبحر فهو أيضا لا يصح لأن
تشبيه التسمية التي يعصبه اللفظ بالبحر مع قطع النظر عن بعد عن الفهم لأنه باعتبار ما يترتب على
معاني بعض أفرادها وعن عدم وقوعه في شيء من معانيها فإن تأثير المعاني باللفظ يختلف بحسب الاختصاص
والأوقات أيضا تسمية بلا مرجح بل مناسب تشبيه بالفهم كما لا يخفى وإن كان بين الثالث من هذه الأمور
والبحر فهذا التشبيه بعيد عن الفهم لأنه باعتبار ما يترتب على معاني بعض أفرادها غير لازمة لشيء من
معانيها فإن تأثيرها بالأمر يختلف بحسب الاختصاص في الأحوال والله أعلم بحقيقة الحال قوله مع أن
المناسب هو حاصل ما ذكره الفاضل المحشي في بيان التناسب المعنوي بين الكلمة والعلام واللفظ
المناسب أن المدلول لا يلتزم بالكلية والعلام بالنظر إلى نفسه ولا بالنظر إلى معاني أفرادها الذي هو
أما تسمية الألفاظ ونقش الصور في الأذهان مشترك مع المدلول لا يلتزم بالكلية الذي هو تأثير في
والنقش في كون كل من التسمية والتأثير من مستتبعات القوة القوي مدلول الكائن والأمر واليد من التسمية
اشتق الكلمة والعلام من الكلام أن قيل إذا كان المدلول لا يلتزم لهذه الألفاظ الثلاثة مشتركا في كونها
مستتبعات القوة فالسبب في اشتقاقها منه دون اشتقاقها منها قلنا إن اشتقاقها على البرادة من حيث القوة
والسكنات سببا اشتقاقها منه دون اشتقاقها منها فافهم من قول مولانا المدقق وتخطر ببال أن كون
كونها مشتركة لهذه الألفاظ الثلاثة بالنظر إلى نفسها من مستتبعات القوة مخالف للواقع لوجوب تأثير
القرع والنقش في الألفاظ التي ليس في جوهر حروفها دلالة على القوة كهدل عم كما هو الظاهر لمن لم يدنى
تأمل فيمكن أن يقال إن معنى قول الفاضل المحشي من مستتبعات القوة من لوازمها واللازم كما يكون
مسادا كذلك قد يكون نعم كما هو المتقرر فوجدان تأثير القرع والنقش في الألفاظ التي ليس في جوهر
حروفها دلالة على القوة مما لا يضر وعدم الاشتقاق بين تلك الألفاظ لأجل فوات المناسبة اللفظية وليس
أعلم قولنا أن تأثير نفسها وجدت ههنا فنفخنا أحدهما أنفسها بضمير التثنية والثانية أنفسها بضمير
الواحد مؤنث ومأل كالتنقيصين إلى امرؤ واحد هو إرادة أنفس هذه الألفاظ الثلاثة لأنه على الأقل
يكون الكلمة والعلام على طرف واحد والكلمة على طرف آخر فيصير التعبير عنها بضمير التثنية وعلى الثانية
يرجع ضمير إلى المجموع وهو مبتدأ أو بالجماعة واحد مؤنث قوله بقرع الأسماع الباء للبيان والقرع
والنقش مصدر للمعاني وما يترتب آه معطوف على تأثير أنفسها كذا قاله مولانا المدقق قوله في نقش
الصور في الأذهان صورة واحدة أصل مذهب من قال إن ارتسام الصور مطلقا سواء كانت الكلمات

او الجزئيات في الاذهان دون الحواس والا فعلى مذهب من قال ان ارتسام صور الجزئيات في الحواس
 يكون صوره هذا الالفاظ الثلاثة لكونها من الجزئيات في الحواس دون الانعنان هذا ما ظهر لي وانما
 قوله من الافعال هي جذب الملايمات ودفع المناهات والاقذار والاجسام وغيرها كقولك لا تقعد
 هي التام والتلذذ والانقباض والانبساط والفرح والغم وغير ذلك قوله على هي صفة كانت على نفس هذا
 الالفاظ الثلاثة من تقدير الكاف على الامر وبالعكس الميم على الامر وبالعكس هكذا في الكاف والميم
 قوله من مستبعات خبران قوله القوي مدلول انه والمراد من المدلول المدلول لا التزامي بغيره
 القوة من المدلولات الالتزامية لان الكاف من الحروف الشديدة واللام والميم من الحروف البهولة
 وحمل جماعها يحصل لقوة كما هو الظاهر قوله فان تعالينا الخ وهي الميم بتقدير اللام على الميم ثم
 الكاف واللام بتقدير الميم على اللام ثم الكاف واللام على الميم ثم اللام واللام على الميم
 على الكاف ثم اللام واللام على الميم على الكاف ثم اللام واللام على الميم على الكاف ثم اللام واللام على الميم
 فان الاول جلاء يكتمل به العين والاكتمال يوجب قوة البصر والثاني سخت كرون خبر يحصل القوة والثالث
 بمعنى التام ووجود القوة فيه ظاهر والرابع بمعنى قوة ما علبه وقلة ما علبه لا يخفى الا من هو قوتها وادامتها
 والخامس بمعنى مشيت زدن ولا يخفى هذا الا من القوة كذا فهم والله اعلم قوله فالكلمة الخ فذلك حاصل
 لما سبق في قوله متساوية الاقدام اشارة الى ان بين التاثيرين تشابها وكلام صاحب القيل يقبل الوجه
 الى هذا الوجه لكونه نصافي التشبيه فلا يكون على هذا متساوية الاقدام لان التشبيه به يكون اقوى من
 التشبيه اللهم الا ان يشعشع العطف مع العاطف بعد قوله كالبحر وهو قوله وبالعكس ايضا لفظ معانيهما
 واللام الارجام الى هذا الوجه اللهم الا ان يراد بمعانيهما نفسا هذين اللفظين بعلاقة الدالية والمدلولية الخ
 قوله وقد ظهر كذا لا يلاير هذا الارجام لان التمييز المدكور يقتضي تشبيهه بتاثير معاني افرادها الذي يعصبه
 الامر والمواد بقولنا تاثير معانيهما عند الارجام يكون تاثير القرم والنقش فلا يحصل التمييز اللهم الا ان يقال
 وجه التمييز الشاعرا تشبيه بعض تاثيرات معانيها افرادها بالبحر فلا اعتبار تشبيه تاثيرات معانيها بالبحر
 المذكور بالبحر مسامحة وبالحجة الارجام وان كان بعيدا من اللفظ الا ان جزالة المعنى يقتضي وصولا لسيده
 السند قدس سر في حواشيه لمطول فقال راع جزالة المعنى فان احواله الى كلفات كثيرة والله اعلم هكذا قال
 القاضى لم يلق مع نوع ضمير قوله البحر بضم الجيم الخ فيه اشارة الى فهم ما يراد على الشارح من انه يعلم من قوله
 لنا تاثير معانيهما في النفوس كالبحر ان البحر تاثيرا مثل تاثير الكلمة والكلام والحوال ان البحر بمعنى خشك
 وليس لهذين المعنيين تاثير بل هو المراد من التاثير وهو خسته كرون كذا لا يخفى حاصل المدغم ان البحر
 ههنا بضم الجيم وهو بمعنى خسته كرون لا يفهمها حتى يكون بمعنى خشك او زخم كمثل في التشبيه بحر الفخ خسته كرون
 ولعن كرون مدغم واصلت كسب كرون وبالفهم خشك وزخم كرون جمع انتهى قال شاذ قدس سره

لا انه لا يستعمل
 بدون زيادة الالاف
 فيقال اكمل منه

مفرد للكلمة بكسر اللام وتعلم هذا الاختلاف مما قاله الشارح لأن كون الكلمة جنساً مستلزماً لعماد كون لفظ الكلمة مفرد للكلمة وتكون جمعا مستلزماً لكون لفظ الكلمة مفرد للكلمة وأعلم أن كلاماً من الفريقين قابل بأن العلم بجمع معنوي لا مفرد ولا ملحق ولا اسم جمع أو ما عدم كونه اسم جمع فلا من المنتقز أنه يفرق بينهم وبين واحد بالفاء وأسم الجمع لا يفرق بينه وبين واحد بالفاء فيتم إلى أن الكلمة لا يكون اسم جمع أو ما عدم كونه مفرداً وظن في لعدم استعماله في معناها وهو الواحد إلا شأن ولعدم كونه محض دليل أخيراً وهو عدم حقوق كلمة العشرة في آخره مع كونه من الأسماء المفككة وأما كونه جمعا معنويا فلا من لا يستعمل إلا في فوق الاثنين بقى أن الكلمة هل هو جمع صيغى على اصطلاحى وهو ما لا يكون اسم جمع ويكون موضوعا لأفوق الاثنين أو جنس وهو ما يكون موضوعا للماهية المعراة عن الواحد والكثرة بحيث يجوز إطلاقه على الواحد الاثنين وعطافا فوقها فذهبنا إلى الأول وذهب صاحب الصحاح واللباب إلى الثاني قوله لكن لم يستعمل نحو استند إلى لما يتوهم من أنه كيف يكون العلم جنسا والحال أنه يطلق على الواحد الكثير والكلم لا يطلق إلا على أفوق الاثنين وتحاصل المدفعان الإطلاقي على الواحد الكثير في الجنس بالنظر إلى الوضع وأما بالنظر إلى الاستعمال فيصير العلم وتخصيص إطلاق الكلمة بأفوق الاثنين ليس إلا في الاستعمال وأما بالنظر إلى أصل الوضع فيجوز أن يطلق على الواحد والاثنين وبأجملة أن تخصيص إطلاق الكلمة بأفوق الاثنين لا يصير للجنسية والله أعلم قوله أما فيما فوق الاثنين لا مخالفة بين كلامى لشارح والفاضل المحشى لا في اللفظ والتوافق في اللفظ غير لازم لأن ما لا فوق الاثنين والثلاثة فصاعداً واحد لأن المراد بالفوقية عام من أن يكون بالذات أو بواسطة كما يظهر على من لدنى تامل فلا حاجة إلى ما قاله الفاضل المدقق قال الشارح قدس سره لا يجمع لما عتب الجنس بقوله لا يجمع ليحصل التقابل بقول صاحب الصحاح واللباب بطريق المعراة لأنه قال بجنسية الكلمة معراة وإن امتلزم للجنسية عدم الجمعية والجمعية عدم للجنسية قال الشارح قدس سره كثر مرة متعلق بالمنفى لا باللفظ لأن التمر جمع والتمر مفرد كما يدل عليه عبارة صاحب المنقب في باب العلم مع الرمان شئت الإطلاع عليه فارجع إليها ومتعلق باللفظ لأن التمر ليس بجمع كلفه من قول الصنف في بحث الجمع من هذا الكتاب حيث قال فهو تمرد كذب ليس بجمع على لا حصر ويخطر بالبال أن المناسب للشارح أن يوم الثقال المتيقن للجمعية إن كان مراده تمثيل المنفى والمتيقن للجنسية إن كان مراده تمثيل المنفى لأن التوضيح في هذا الطريق وإن كان التفتن في ماضى الله أعلم قال لشارح قدس سره إليه يصعد نحو الضمير بجمع إلى الله تعالى لأنه هو الذى كور سابقا حيث قال الله تعالى من كان يريد الغزوة فله الغزوة جميعا وكما ما قيل الضمير بجمع إلى العرش فليس بسلب لعدم ذكره سابقا وأكراد من الكلمة كلمة التوحيد قيل لهم الطيب يتنا ولا لذكر الدعاء وقراءة القرآن وعنه عليه السلام هو سبحانه الله والحمد لله ولا اله إلا الله الله أكملنا الله العبد محمد بما الملائكة إلى لسا رفعا به وجه الرحمن فأنام يكن له عمل صالح يقبل أو غير ذلك

المراد
من الأول
والتوافق
في كلاهما
الشارح
فلا يجمع
بما عتب
منه
وكتابه
أراد أن يقول
بأنه لا يفرق
منه

ههنا الأولان الصعود والحركة من السافل إلى العالی فيعلم من هذا أن تعالى الواجب في جهة العلوة تعالى الله
عن ذلك علوا كبيرا الثاني أن إضافة الصعود إلى الكلم لا يصح لأنه يختص بالجوهر هو ليس منها و
اجيب عن الأول بأن الصعود إلى الله مجاز عن قبوله تعالى إياه وليس بالمعنى الحقيقي حق يفهم منه
إثبات الجهة وبأن العبارة مجاز من المضافين من الضمير التقدير والى محل عرض الأعمال عليه تعالى يصعد
الحرك وعن الثاني بأن العبارة مجاز من المضاف وهو الضمير والتقدير والى يصعد الضمير الكلم ولا
شك في جوهرتها هذا كله ما فهم من قول القاضى للبيضاوى في تفسير هذه الآية مع نوع زيادة وتغير والله
أعلم قوله فإنه لو كان جمعا لكانت الإشارة إلى وجه الاستدلال بهذا الآية على جنسية الكلم وحاصله أنه
لو كان جمعا لوجب تانيث صفة ولو وجب هذا التانيث لم يذكر صفة فيتم أن الكلم لو كان جمعا لم يذكر صفة
ويجعل هذا النتيجة مع قولنا والتالى باطل قياسا استثنائيا منها استيفان المقدم الذى هو المطلوب أما الكبرياء
من القياس الأول فظاهر وأما الصغرى منه فلأن الطيب صفة الكلم والمطابقة بين الصفة والموصوف
ضرورى في التذكير والتانيث والكلم على تقدير جمعية يكون مؤنثا فوجب تانيث صفة وأما الصغرى من
القياس الثانى فظاهر وأما الكبرياء منه فلقوله تعالى واليه يصعد الكلم الطيب هذا ما فهم من حاشية المدقق
المدقق ويحظر بالبال أن الكلم مؤنث على تقدير تأويله بالجماعة وأما على تقدير تأويله بالجمع فلا وهذا
أيضا يفعل فيه ما يحفظ والله أعلم قول رويد ليل أنه ليس له تقرير الاستدلال أنه لو كان جمعا صيغيا كان
من أولئك الجمع وأتالى باطل فالقدم مثله وههنا أدلة أخر أحدها أنه لو كان جمعا لم يكن جمع قلته لأن
أولها عاصورة والكلم ليس منها بل يكون على تقدير جمعية جمع كثرة ومن المتقرب أن جمع الكثرة لا يصغر
على لفظه بل يرد في حال التصغير إلى واحد والكلم في حال التصغير يرد إلى واحد فلا يكون جمع كثرة ولما لم يكن
جمع قلته أيضا فلا يكون جمعا وتانياها أن الكلم لو كان جمعا لكلم يحجز عود ضمير الواحد والى والتالى باطل فالمقدم
مثله وأما العادة لو كان جمعا لكانت النسبة إلى الواحد والتالى باطل فالمقدم مثله هذا ما نقل مولانا جمال الدين
عن الرضى وأعرض ههنا أن هذه الأدلة كلها ينفي الجمعية ولا يثبت الجنسية والمطلوب هذا وقد قال
وأجيب عنه أن إثبات الجنسية مستفاد من انتفاء الواسطة للعلوم ما سبق فذكر قول الأئمة
صاحب الصحاح فإنه قال الكلم لا يكون أقل من ثلث كلمات لأنه جمع كلمة قال الشارح قدس سره حيث
لا يقيم أنه لا يعدم الوقوع من حيث الوضع فهو ممنوع كيف جاز أن يكون عدم الوقوع من حيث
الاستعمال كما صرح به الشارح الرضى في مباحث الجمع وأن أراد من حيث الاستعمال فهو غير مفيد كذا
قال مولانا جمال الدين قال لشارح قدس سره فضا عدا ذكرى بعض كحوشى إن صاعدا حال و
عاطلا محذوف وتقدر الكلام لأنه لا يقيم إلا على ثلاث فيزداد ما يقيم هو عليه صاعدا انتهى كذا قاله
الفاضل المدقق قال لشارح قدس سره والكلم الطيب مأثور لا يحتمل أن يكون معناه أن لفظه يصغر

مقدد في نظر الآية ويمقتل ان يكون معناه ان الكبر ما اول ببعض الكبر وايا ما كان ان كان هذا
القول منعاً لمقدمته من دليل الحضم فيدفع هذا المنع بان الظاهر هو ما ذكره الحضم من كون الكبر
جنساً واحداً عليه متعين ما لم يوجد صارف والصارف غير وجوده هنا وان كان جواباً عما قيل كيف يحتمل القول
بان وجههم تذكير الوصف فيه عليه ان ترك الظاهر هو كون الطبيب ضمّاً للكبر ولوعاء خلافه وهو كونه صفياً
للحضم لا بد له من دليل حتى يثبت وما قيل في الدليل اذ الصاعد الى الحضرة العلية هو المقبول من الكبر الطبيب
لا وجهها فلا بد من اعتبار حذف المضاعف وتقدير البعض فوصفة للمضاعف المحذوف ليس بتامراً لانه ان
ان الواحد هو الطبيب لا وجه الكبر من الخبيث والطيب فلا بد من التقدير قلنا ان التسمية التكريرة لا تدل على معنى
الجميع حتى يكون ما ذكره عليك على التقدير كيف والمنصوص عليه بالصريح هنا الكبر الطبيب لا مطلق سواء
كان طبياً او غير طبيب وان اراد ان الصاعد هو المقبول من الطبيب لا وجهه فالتقدير غير صحيح لا يفيد صمد
بعضه هذا لتقدير قلنا ان الامر ليس كذلك انما طبيب حيث شئت صفة البعض ولو فرق بين ان يقال اليه
يصعد الكبر الطبيب او اليه يصعد بعض الكبر الطبيب في ان الاول هو صمد والطبيب تارة فظاهر ان ترك
التقدير لا يفيد ما افهمه يرتكب فارتكاب ما لا حاصل له فضلاً عن ان يكون ضرورياً مشتبهاً بالدليل كما نقل
مولانا جمال الدين قولهم فان الصاعدة فرض الفاضل المشتمل على ترك الظاهر او ما خلاضه
المعلومين في الحاشية السابقة وترد انه ان اراد بيان المناسبة بين المعبر والمعبر به كما هو الظاهر من كلامه
اذ حاصله ان الكبر الطبيب لما كان بعضاً بالنسبة الى مطلق الكبر جاز ان يذكر جرداً به بعض الكبر الطبيب
كما ينكر الوجهة ويراد منه الاحسان فلا مناقشة فيه لكن الكلام في باعث التاويل والتشبيه المذكور فما
لا حاجة اليه الا ان يقال انه قصد زيادة التوضيح وان اراد بيان القرينة على التاويل والواجب في هذا كثير
بتامر لا يخفى والتشبيه المذكور ايضا لا يوجب في ذلك نفعاً هذا كما قال مولانا جمال الدين قولهم ان كل
في زيادة هذا الصبغة اشارت الى دفع الاعتراض المذكور سابقاً في حاشية قول الشارح اليه يصعد الكبر
فتذكر قولهم كلمة التوحيد ان قيل كيف يعمر قيل بعض الكبر بكلمة التوحيد لا جملة والكلمة لا يكون جملة كما
هو الظاهر الكبر جملة قلنا ان الكبر ليس جملة بالمعنى المصطلح بل بالمعنى اللغوي والجملة بالمعنى اللغوي يطلق
على الكلام كما قال صاحب الالغية واحدة كلمة والقول جملة وكلمة ما كلام قد يؤثر قوله تاويل الوجهة هذا
التاويل لا ينافي الخبر لان من اسما الذين هم في الاصل مبتدأ مؤخر في التذكير التانيث والمطابقة لفرقة بينه وبين
الافراد والتشبيه والجمع والتذكير التانيث كذلك في ما بين اسمان وغيرهما او جعل عدم مصحته اضافة لوجهة
لا رتبة القلب هو تعالى منزعه عن القلب ويمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بدون التاويل بأنه قيل في
الرضي عن قولهم بعض فاعل عليه على فيل بمعنى مفعول فيحذف منه التاء كما يحذف على تقدير يكون بمعنى مفعول
قال الشارح قدس سره واللام فيها الجنس وهذا ذكر الامور دون الالهة سيأتي في كلام الشارح نفسه

تحت قول المصنف ومن خواصه دخول اللام أعلم أن اللام على القسمين استعملت وحرفي فالأسمى ما يدخل على اسم
الفاعل اسم المفعول والحرفي ما يخلافه ثم الحرفي على نوعين زائد وغير زائد فالزائد هو الذي لا يحصل التقطع
في المعنى بسقوط عن اللفظ كافي قول على كرم الله وجهه لقد أمر على الشيم سيبين فصبت ثم فقلت لا يعينني و
غير الزائد ما يخلافه ثم الزائد على نوعين لازم وغير لازم كقوله ما يعوض وغيره فالزائد اللازم العوضي كاللام في لفظ
الله أما زائد عما فلا ن التعريف حصل بالعلوية وأما الزمها فلا نها جزأ من العلم والاعلام محفوظة عن التعريف
يقدر الالامكان وأما عوضيتها فلا نها عوض عن المعرفة لأن في الأصل له ثم حذف الهمزة وعوضت عنها
اللام ثم ادغمت اللام في اللام فصار الله والزمك اللازم الغير العوضي كاللام في لفظ الفهم والصعق والثرى أما وجه
الزيادة واللام في قول ذكر في لام لفظ الله وأما وجه عدم عوضيتها فظاهر والزمك الغير اللازم العوضي كاللام في
الناس في يا أيها الناس ما زاد مما فلا ن التعريف حصل بحرف النون وأما عدم لزومها فلا نها ليست جزءاً من الكلمة
اذ يقال في سبعة الكلام ناس وأما عوضيتها فلا نها عوض عن المعرفة لأن في الأصل ناس الزائد الغير اللازم الغير
اللازم كاللام في الغلامان في قول الشاعر في الغلامان الذان فمراهما ما كان تكسبان شراً وأما زائد عما فلا ن
التعريف حصل بحرف النون وأما عدم لزومها فلا نها عوض عن المعرفة جزأ من العلم وأما عدم عوضيتها فلا نها لم يحصل
عن هذا اللفظ شيء وقوله الزائد على الخلع أربعة جنسية وهي التي يشار بها إلى ماهية الشيء مع قطع النظر عن
أنفراد كاللام في الرجل في الرجل خير من المرأة واستخراجية وهي التي يشار بها إلى ماهية الشيء باعتبار تحققها في
جميع أفرادها كاللام في الإنسان في قوله تعالى إن الإنسان لفرحسرة أذية ومحمدية فذهنية وهي التي يشار بها
إلى الغرض المعلوم في ذهن المتكلم كاللام في الذئب في قوله تعالى في الخفاف إن يأكل الذئب ومحمدية خارجية وهي
التي يشار بها إلى الغرض المعلوم بين المتكلم والمخاطب كاللام في الرسول في قوله تعالى فعصى فرعون لله رسول
وإذا عرفت هذا فاعلم أن قول الشاعر واللام للجنس أه دهم ما يراد على المصنف من أن اللام الداخلية
على الكلمة ليست مندبة تحت شيء من أقسام اللام فكيف يصح إيرادها هنا أما الاسم فلا خلاف أنه داخل على اسم
الفاعل المفعول ولفظ الكلمة ليس شيئاً منها كما هو الظاهر أما الحرفي الزائد فلا ن على التي لا تحصل بسقوطها التقطع
وهنا يحصل لأنه تنكير المبتدأ وإذا اتفق المقسم اتفق أقسامه أما الحرفي الزائد فلا ن للجنس الاستوائي منه لزوم
المكثرة وقلة للوحدات وبينهما منافات وعلى ثلثي يحصل التعريف للأفراد وهو مخالف للموافقة لأن التعريف إنما يكون للماهية
وأما العهد المذكور من غير مستلزم لتذكير المبتدأ لأنه في حكم المنكرة كما تقدم الاستحالة المذكورة وهي عدم شرط التعريف
للماهية وأما العهد الخارجي من غير مستلزم سبقت المهور وهو متضمنه هنا من الاستحالة المذكورة وحاصل اللفظ أن اللام حرفي
غير متضمن للمنافات بين الجنس والوحدة كما سيوضحه علم بالصواب عليه الرحمة والمذهب قوله هذا الوجه هو الثاني
الذي دهم ما يراد من أن هنا احتمالان كما ذكرهما الشارح نفسه بل احتمالان ثلاثة كون اللام للجنس وكونه
للعهد الخارجي وكونه للاستغراق فما الوجه في تقدير الجنس حاصل المدغم أن احتمال الجنس محتمل و

كلما هو مختار يناسب تقديمه فيقول ان احتمال الجنسية يناسب تقديمه أما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فلا بد
 احتمال الجنسية مناسب لمقتضى المقام وكلما هو مناسب لمقتضى المقام يكون مختاراً فاحتمال الجنسية يكون
 مختاراً والكبرى من هذا القياس ظاهرة وأما الصغرى منه فاشارة الفاضل المحشى الى اثباتها بقوله لان الخ
 وسنذكر حاصله الفشاء انه تعالى قوله لان المقام الخ والمراد من المقام مقام البدئية بتعريف الكلمة
 والكلام بالمعنى المصطلح عليهما لا يربط في هذا الكتاب من احوالهما بالمعنى المصطلح عليهما لا بالمعنى اللغوي
 ولا مطلقاً قوله لا تعريف الفرة الخ حاصل هذا الدليل الموعود سابقاً ان اللام في الكلمة اذا كانت للعهد
 الخارجى باضافة الكلمة الجارية على السنة النخاسة فاما ان يكون الكلمة بالمعنى المصطلح او بالمعنى اللغوي
 وهو ما يتكلم به قليلا كان او كثيراً مهمل كان او موضوعاً كما قال مولانا جلال او يعنى ما يطلق عليه هذا
 اللفظ فان كان الاول فلا يعم كون اللام للعهد الخارجى لان المعنى الخارجى يجب ان يكون حصة معينة
 من مفهوم المعروف باللام والكلمة الجارية على السنة النخاسة ليست حصة من مفهومها بل عين مفهومها
 لها هو الظاهر ان كان الثاني والثالث فيعم كون اللام للعهد الخارجى لان الكلمة الجارية على السنة النخاسة
 قسم من الكلمة بالمعنى اللغوي او بمعنى ما يطلق عليه هذا اللفظ لكنه مخالف لمقتضى المقام لان مقتضاه تعريف
 المعنى المصطلح عليه لا يفرق واذا كانت للاستغراق فاما ان يراد ان كل الافراد معرفته او يراد ان المعروف هو الهيئة
 لكن اذ دخلت لام الاستغراق عليه فيفيد بيان الجمعية كما يدخل لفظ الكل او ما يؤدى مؤداً الى المعرف
 لبيان منعية فان كان الاول فلا يعم كون اللام للاستغراق لان التعريف لا يكون للافراد ولا يسهل
 للماهية وبما اننا قد بينا ان كان الثاني فيعم لان التعريف قد كان للماهية لكنه مخالف لمقتضى المقام لان
 مقتضاه تعريف المعنى المصطلح عليه مطلقاً سواء كان مع ذكر ما يفيد الجمعية او لا بخلاف لام الجنس لان
 موافق لمقتضى المقام فيكون مختاراً بقى شئ في بالى وهو ان لام العهد الخارجى لا للاستغراق اذا كانت بيان
 في العهدة والمخالفة من مقتضى المقام فما السبب في تعريف المثلث الاول دون الثاني فاسأل الله عجل
 بعد ذلك امرنا قوله لا للعهد اضافة اللام الى العهد الخارجى للعهد الخارجى اشارة الى لا الكلمة قوله
 والتعريف آء عطف على المقام والفرق من هذه العبارة الزم الى دفع ما يتوهم من ان مختارته الجنس
 من العهد الخارجى والاستغراق مسلم ما ذكر لكنه مختارته من لا للعهد الذهنى غير مسلم ولا يجوز ان
 يراد من الكلمة بالمعنى المصطلح عليه ويشارة لهما الى فرد غير معين من مفهومها بل للمعنى فيوافق مقتضى
 المقام ويكون اللام للعهد الذهنى و الجنس وحاصل الذهن ان كون اللام للعهد الذهنى هو ههنا باطل لان
 الاشارة بما الى فرد غير معين عند المخاطب والتعريف لا يكون للفرد مطلقاً امر من ان يكون معيناً او غير
 بل يكون للجمعية ان قيل فيلهذه لا يعم كون اللام للعهد الخارجى ايضا لان الاشارة بما ايضا الى فرد لكن
 معين بل هي بعد العهدة اولى لاخذ التعيين في المشار بما مع انك قلت انها محيطه لكنها مختصة من مقتضى المقام

قلنا ان المشار بها هنا هو لفظ النوعي للكلمة بمناها المعنوي وبعض ما يطلق عليه هذا اللفظ لا يفرق الصغير وال
لا يعبر عن تعريفية واما ذلك فهو ما لم له فلا يراد بقي شيان في بالي احدهما انه لم لا يجوز ان يكون الاسم في الكلمة للمع
الذهني ويشار بها الى اللفظ النوعي اخص المعين للكلمة بالمعنى اللغوي وبعض ما يطلق عليه هذا اللفظ واما ما عدا ذلك
هذا الاحوال عن مقتضى المقام فستارة مع احوال الامر بهذا الخاوي وثانيهما ان قوله التعريف عطف على المقام
فيكون تقدير الكلام هذا الوجه هو المختار من المعنى الذي كان التعريف آء وظاهر ان هذا الدليل لا يقتضي فتارة
بل وجوبه الا ان يراد من الاختيار الوجوب والله اعلم **قوله** فالامر بالجنس تعريف على ما سبق قال مولا ناهيكم
وفي عطف الطبيعة على الجنس اشارة الى انه ليس ههنا بالمعنى الامم الشامل للطبيعت والاشتمال والى العطف
انتمى وفيه بحث وهو ان الجنس المتعارف على نفي كون الاسم ملا سترافق والعهد الخاوي والعهد الذي كجتميل
الجنس احكاما فلا يعم القول بان ذلك البطلان تلك الاشارة فالوجه للعطف ان يقال لانه لاشارة الى ان كل الجنس
يسمى باسمين لا بالجنس ولا بالطبيعة كذا فهم من حاشية الاصل السمار قولي والله اعلم **قوله** والظاهر انهم
ذات آء اي كون التاء للوحد وحاصل هذا المعنى ان التاء في الكلمة وان كانت تدل على الوحدة في اللفظ لكن الكلمة لما
نقلت في العرف الى اللفظ وضع الحروف والجموع لفظ مع التاء اسما لهذا المعنى صارت تدل على الكلمة كذا لفظا بياض
الذات لفظا ثانيا فلا تاء التاء على الوحدة تكون غير مسئلة **قوله** في المعنى العرفي اي الاصطلاح في الكلمة
قوله خصوص ما مضى مطلق لفعل محذوف تقديره خضع هذا المعنى من بين المفرد الثلاثة التي ذكرنا ثانيا منها في
كل ما وافقنا من المعنى وواحد منها في كل ما وافقنا من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظ الى اللفظ وكل الوجه
غير ملوكة لتعريفه بان الوحدة هي مرادة **قوله** ولئن سلمنا انه يحتمل وهو سلو لانه التاء على الوحدة في لفظ الكلمة
لكن لا سلو ان هذه الالة لا تملأه ههنا كما ان لفظ العبد والله دلالة على الوحدة في لفظ عبد الله حين عسرة كن
هذه الالة لا تملأه ليست بملوكة في هذا المعنى ولذا يكون مفردا في هذا المعنى وكيف والكلمة وقعت ههنا معرفته
ومن المتيقن ان التعريف لا يكون الا للفظ فالتاء في لفظ الكلمة ههنا بقرينة من معنى الوحدة ثانيا بقرينة اسما
في مقام التعريف من الوحدة فلا يلزم من التعريف للفرع ان كان اسما للجنس معرفا او بالفرع ان كان مفردا **قوله**
على تقدير وضعها الخ فم ما يتوهم من ان بقرينة اسما لا جناس عن الوحدة يقتضي سبق وجودها في تلك الاسماء
وهي منتبهة فيها لا هنا موضوعه للطبيعت والوحد مدلول التنوين التذكير وحاصل الدخول في اسما الجناس
من ههنا من احد ههنا ذكر المتوهم وثانيا انها موضوعه للفرع المشترك والفرع يميز على هذا المعنى علم ان
الفرع المشترك يطلق بالاشارة الى اللفظ على معنيين احدهما فرعه معين من الجنس اي شخص نه غير معين
في نفسه من غير منع بحيث مطابق كل شخص منه ههنا ههنا لدية دون الاجتماع كسوس الطفل بين الالة
اذ يميز في مفهومه قيد غير معين ههنا مفهوم الفرع بقرينة مضافا الى الكل كالتساؤل ما مثلا فيكون معناه انسان واحد
بالجنس اي شخص كان فيمكن ان يكون في نفسه زيدا او غيره والاخر فرعه معين في نفسه غير معين

هذا الفرع ليس بالجنس
والجنس انما هو الجنس
على الاطلاق ولا يكون
يطلق على الطفل والولد
الجنس الا على اللفظ
على سبيل الوجوه والاشياء
على سبيل الوجوه والاشياء
منه فلفظ هذا يكون
اسم جنس جنسا بقرينة
الجنس كذا قال في وجه
في بحث التعريف

عند القول كالشبه الحاصل لضعيف البصر وهذا لا يهم ان يكون في نفس الامر كما كان من اشخاص الانسان بل هو في
 ايمان يد او غيره نعم يهم عند العقل ان يكون اياهم على سبيل الاشتراك والتجريد اذ هذه من حيث انه غير معلوم
 التعيين كذا قال قاضي محمد مباركة في حاشية على حاشية الزاهد على شرح المواظف **قوله** وليس التاء آية فيه
 اشارة الى الرقة على الفاضل الهندكي حيث منع التجريد في التاء من معنى الوحدة بدليل ان التاء لصفة في الوحدة
قوله بدليل كلمتين حاصل الدليل ان التاء لو كانت لصفة في الوحدة لما جاء كلمتين وقمرتين لان مدلولهما الاثنية
 ومدلول التاء على هذا يكون الوحدة وبينهما مناهات كما هو الظاهر قال الفاضل **قوله** في نظر وهو ان دلتهما على عدم
 خصوصية التاء في الوحدة على تقدير ان يكون الوحدة المدلولات للتاء بشرط لا اما اذا كانت لا بشرط شيء كما هو الظاهر
 من كون الوحدة المدلولات للثبوت لا بشرط شيء فلا انتهى ويمكن ان يجاب عن هذا النظر بان احداث هذا الاعتبار
 من وظائف الفلاسفة دون الادباء فالظاهر من كون الوحدة مدلول التاء هو عدم وجود شيء آخر معه ولعله يعلم
 ويمكن ان يؤيد قول الفاضل الهندكي بوجه آخر انه لو كانت التاء لصفة في الوحدة لما جاء كلمة الجنس كالمواحد
 كذا قال مولانا عبد الحكيم **قوله** هذا جواب الجواب فمما يتوهم من انه لما كان ههنا مع كون التاء للمواحد وحده
 التسليم من اداتها من التاء فليس يجب الشارح بهذا الطريق وحاصل الدفع ان جواب الشارح جواب على تقدير
 التنزيل والتسليم فانه اجاب الشارح بذلك الطريق ايضا فحكي ان قوله واللام للجنس اما دفعه باعتراض يرد
 على المصنف وقدرناه سابقا وتحقيق المقام ودفعه القدح في كون اللام للجنس التاء للوحدة بقوله ولا مناهات
 الخ فلهذا الاول مهم قول الفاضل المحشي هذا جواب الخ لان لهذا الاعتراض اجوبة ثلثة وعلى الثاني لا يهم لانه
 ليس للقدح في كون اللام للجنس التاء للوحدة بعد الحكم بان التاء للوحدة الجواب واحد وهو الجواب بعد التناقضا
 الآن يقال ان الظاهر هو الاحتمال الاول لان جاب الشارح في هذا الكتاب دفع الاعتراضات الواردة على المصنف
 بعبارة مختصرة فلما حمل الفاضل المحشي على الاحتمال الاول وانه اعلم **قال** الشارح قدس سره يجوز ان تصاف
 المراد من الاتصاف بالخيار ان الاوصاف قبل العلم بالخيار كما ان الاخبار بعد العلم بها واصاف فلا يلزم من الاتصاف
 بين جباري الشارح اما وجه التاء فهو انه يجب على الشارح ان يقول الجنس الواحد والواحد الجنس بالانحصار
 فاذا قال بالخيار يلزم من التاء **قوله** طبعية كانت الخ فيه اشارة الى دفع ما يتوهم من انه كيف يتصف الجنس
 بالواحد لانه اخذ الكثرة في مفهومه وهو ما يتشابه لجزئية مع الكل فلا سريوح يكون اسم الكل الجزاء واحدا
 فكلما يطلق هذا الاسم على الكل فكذلك يطلق على كل جزء منه كالماء فانه يطلق على البحر على كل قطرة منه فحاصل
 الدفع ان المراد من الوحدة اهم من ان يكون طبعية او صنعائية والاول وان لم يتحقق في الجنس بل في الثاني
 محقق فيه والوحدة الطبعية ما يكون خلقية اى من غير مدخلية فعل الصناديق ما يكون بمدخلية
 فعل الصناديق كالسرى والنفوس والاصطلاحية المعبر عنها من امور متعددة وبما ذكره في قول الفاضل
 المحشي وفي ذلك اشارة الى تفسير آخر للوحدة لكونها حقيقية اى لا كثرية في معروضها بل في جوهرها

او اعتبر ريته كاعتبارها بصكرو واحدا كذا قال مولانا في الحق والله اعلم بالحق **قوله** فيه نظر آه حاصل النظر ان المراد
 من الوحدة في قول الشارح لمجرد انصاف الحكم اما الوحدة الفردية التي هي مدلول التام او الوحدة الجنسية فان كان المراد
 فلا نسلم الاتفاق لان معروض تلك الوحدة الشخصية والجنس ليس بشخص كما هو الظاهر وان كان الثاني فاف
 مسلمون لا يستلزم المدعى وهو عدم المناقاة بين الجنس والوحدة التي هي مدلول التام اعني الوحدة الفردية
قوله هذه الوحدة اي الوحدة التي يتصف بالجنس بها **قوله** مدلول الراء عبر عن التام بالحاد لا بما يصحح الى
 الوقف هذه كما اقرر في مقرة **قوله** فانها اي الوحدة التي هي مدلول التام **قوله** لجنسية والوحدة التي هي صفة
 الجنس جنسية **قوله** ويمكن ان يجاب آه حاصل الجواب بان اختيار الثاني والوحدة الجنسية وان لم يكن مدلول
 التام بحسب اصل اللفظ لكنه امدلوله التام ههنا بحسب الاصطلاح لان الكلمة لما نقلت من المعنى الاعرف الى
 معنى ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا مع الوحدة الشخصية الى المعنى الاصطلاحي الذي هو لفظ وضع لم يكن ان التام
 ايضا منقول من الوحدة الشخصية الى الوحدة الجنسية والامر هو نقل الكلمة ما اذا تقر هذا فثبت ان مدلول الثاني
قوله الخاطئة جمع تام بمعنى ما لا يجوز كقضاء جمع قاض ودعاة جمع داعم **قوله** ويلزم من ذلك الخاطئة ان لا ينفك
 هذا الجواب بان الشارح قال فيما سبق ان نسبة الكلمة الى الكثرة نسبة التفرق الى التفرق ويلزم من هذا الجواب ان
 لا يكون نسبة الكلمة الى الكثرة نسبة التفرق الى التفرق لان الوحدة واحدة فردية بخلاف وحدة الكلمة على
 هذا لان الوحدة فيها جنسية ولعل وجه التفرق في الشارح بقوله يمكن هذا القول لا ينفك ضعف هذا التضعيف لانا
 لا نسلم ان مراد الشارح بالتشبيه تشبيه الكلمة الاصطلاحية بالقرينة لانه لم يجوز ان يكون المراد به تشبيه الكلمة
 الفردية والوحدة فيها شخصية كما عرفت وان سلمنا ذلك فلا نسلم ان المراد بالتشبيه التشبيه في كل الامور حتى
 يلزم من عدم تمام التشبيه بل في الفرق بالتام وعدمه وهو ثابت ولعل وجه ضعف هذا الجواب ان هذا الجواب لم
 منه ان التام ملحق بمطلق الكلمة قبل النقل وهو لم يشبث الى الآن لم يجوز ان تكون ملحق بها بعد **قوله** يعني
 ان بين الخ في اشارة الى دفع التوهمين الذين يزعمون هذه كلام الشارح الاول ان هذا القول اعني الواحد بالجنسية
 غير مناسب في هذا المقام ويجهل الاول عدم الحاجة اليه لانه يكفي لاثبات ذلك انصاف الجنس بالوحدة
 والثاني عدم المطابق لما سبق لان المطابق له والوحدة بالجنس كما هو الظاهر لمن له ادنى مسكة والثاني الشاهد
 الذي صدر في الشارح بقوله يقال الخ مخالف لما هو شاهد له ايضا ويجهل الاول ان المذكور فيها هو شاهد لفظ
 الوحدة والجنسية والمذكور في الشاهد لفظ الواحد والجنس بينهما افتراض كما لا يخفى والثاني ان المذكور في الشاهد
 له لفظ الانصاف المثبت في الشاهد لصدق وبينهما ايضا تفاوت وحاصل الدفع ان مراد الشارح ان بينهما اتصالا
 والمراد من الوحدة الواحد من قبيل كمال المبدء والارادة المشتق ومن الجنسية الجنس مجمل اليا على النسبة
 والتام على التام والنسبة من قبيل نسبة الحجر الى الاسف والنتد بزيادة الية المسماة بلفظ الجنس من الانصاف
 الصدق لان الانصاف قبل العلم وانما كان ان العلم بعد العلم واصناف عليك بتطبيق هذا العلم على ما

ولا يخفى انه اذا كان المراد من الاتصاف الصدق فيكون قول الشارح يقال من قبل اللفظ والنظر الغير المرتب بهذا
الطريق ايضا متعارف عند من فاهمه فانه من سوانح الوقت **قوله** اصلا اي موضوعا **قوله** وضعاي **قوله** قال
الشارح قد مر من اللفظ في اللغة التي قد مر ما يرد على المصنف من ان حل اللفظ على الكلمة غير صحيح ثم بعد ذلك
ذكر المصدا اما على المصدر والذي هو مراد فكما في قولك القوم جلوس او على المصدر الذي هو جمعت كما في
قوله الضرب بالشدة يد ضرب والكلمة ليست مرادفة اللفظ كما هو الظاهر ولا حصته منه لانها حصته لللفظ
كما هو الظاهر حاصل الدفء ان اللفظ معنيين معنى في اللغة ومعنى في العرف والمصطلح ومصدريته
بالاعتقاد الاول لا بالاعتقاد الثاني ولما رويها الثاني لا الاول فتامل **قوله** وروي الشيء آية اشارة الى التعريف
على الشارح بان اللفظ معان ثلاثة في اللغة فلهذا ذكر الشارح المعنى الواحد منها وترك الباقيين الآخرين ثم هو
قول المناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه على تقديرها وتبين ان يجاب من قبل الشارح بما افاده مؤلفا بمبدأ الحكم
فان مرادف الله الرحيم وحاصله ان لفظ اللفظ موضوع للشيء المطلق دون روى الشيء من الفهم مرادف او صوت او قول
روي الحرف من الفهم وهو التامر فلذا قال الشارح اللفظ في اللغة التي لها وجه عدم وضعه لهذين المقيدين
فروانه ان وضع لها فيكون استعماله في المطلق كما ثبت من اللغة اما بطريق الاشتراك بان كان موضوعا له
ايضا او بطريق الجواز بان لم يوضع له ويستعمل فيه بعلاقته الاطلاق والتقييد وكلاهما خلاف الاصل
بالنظر الى الحقيقة لانها محتاجان الى القرينة وان اختلفا في امر الاحتمال لان احتياجهم المشترك الى القرينة
لتعين المراد بخلاف احتياج الجواز لانه للفهم كما تقر بخلاف الحقيقة فانه غير محتاج الى القرينة وكما
هو محتاج الى شيء فهو خلاف الاصل فوضع لفظ اللفظ لذينك المقيدين يكون خلاف الاصل فلا يكون موجودا
لان وجوده خلاف الاصل من العقلا وغير معقول وأما اذا كان موضوعا للمطلق فلا يكون استعماله في ذينك
المقيدين بطريق الاشتراك والجواز لان استعمال المطلق في المقيدين حقيقة انتهى ولا يذهب عليه استعمال
المطلق في المقيدين حقيقة اذ الوحد المقيد من حيث انه مطلق وأما اذ الوحد المقيد من حيث انه مقيد كما
هو المناسب للمقيد فلا فوجع القرار على ما عنه الفراد وبما قال الفاضل المدقق ادراكه في موضع وحاصله
ان لفظ اللفظ استعمال في اللغة في المعاني الثلاثة ولم يعلم انه لا معنى وضع ومن المقرر ان اللفظ اذا جاز بين
الاشتراك والجواز فعمله على الحقيقة والجواز اولى لانه علم بالاستقرار غلبته وجواز الجواز الى اشتراك
والظنون المحتاج الشيء بالامر الغلب فعلم بعونه يثبتك المقدمتين ان الواحد في تلك المعاني الثلاثة حقيقة
معنى والباقي معنى مجازي ولما تناسب الحقيقة المطلق لمناسبة لها في كثيرة اللوازم يعني كما ان مواد الحقيقة
تكون اكثر بسبب وضع اللفظ له كذلك مواد تحقق المطلق اكثر بسبب قلته موافقه بالنظر الى الخاص لان
مواد العام مواد الخاص مع الزيادة كما تقر فيكون المطلق من بين تلك المعاني الثلاثة وهو الذي معنى حقيقة
فلذا قال الشارح اللفظ في اللغة التي انتهى لا يخفى عليك ان وجوده الوارد ليس بلازم للحقيقة فضلا عن كونه

كما ترى في المجازات المتروكة الحقايق فاذا عرفت هذا فلا يحصل المناسبة بين المطلق والحقيقة حتى يتعين
المطلق للحقيقة من بين تلك المعاني الثلاثة كما قال لك الفاضل المدقق وما يفهم من كلامه هو اننا ابوبقاء
عليه السلام مضجعه صاحب الجود والعطاء من ان معنى اللفظ في اصل اللغة الرمي المطلق ولما القيد المذكور في نظرنا
بمعين له في اصل اللغة بل بعد النقل ومركب الشارح ههنا بيان بمعنى لفظ اللفظ في اصل اللغة فلذلك اللفظ
في اللغة الرمي انتهى ولا يخترع باله ان من شرط النقل المجرى ان في المعنى الاول وهو ليس بوجود ههنا اه لفظ
اللفظ يستعمل في المطلق ايضا فكيف يكون ذلك المقيدان معنيين للفظ اللفظ بعد النقل كما يفهم من قول الامير
ان هذا الشرط في النقل الى الاصطلاح وايضا قد تقر ان النقل لا يكون من اللغة الى اللغة وبما اقول ان مقصود
الشارح ههنا ليس بيان المعاني الغريبة للفظ اللفظ قصد حتى يتم نفع الفاضل المحقق عليه بل مقصود قد قم
الرياء الذي قرناه في الحاشية السابقة بلا فصل عن المصنف ويكفي فيه بيان المعنى الواحد ما بيان وجه هذا
المعنى اي المطلق بخصوصه دون واحد من مقيديه فهو الشرافة لكثرة المواجه فتامل واصفا بعبارة القليل
عن الضيق لان الرجال يعرفون ببيان الحق لا الحق ببيان الرجال **قولهم** الشئ سواء كان حرفا او غير **قولهم** التكلم
اي هي الحرف من الغرض في هذا المعاني قصم وتخفيف على سبيل التدرج كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره
اكتفى بالحدس دليل كون اللفظ بمعنى الرمي المطلق **قال** الشارح قدس سره اي بعبارة اي من اللفظ وغيره **قولهم** المفهوم
من كلامه الغرض من هذا العبارة الاشارة الى الاعتراض على الشارح بمع النقل في عرف الفخاة مستند بالمفهوم
من كلام الشيخ الرضي **قولهم** شر استعمله لا يخفى عليك ان سياق هذا العبارة حال على ان استعمال اللفظ لغة في
المفهوم ليس بطريق الحقيقة بل بطريق المجاز كما يشهد به الوجدان السليم كيف لا ولو كان للمفهوم معنى
حقيقا للفظ لكان في قول الفاضل المحقق في الشئ من الغرض قصوا في معرض التعريض على الشارح بالقص
وهو يهيد عن شان كل عاقل فضلا من مثل الفاضل المحقق واه اعلم **قولهم** هو المراد ههنا لعدم جهة حمل
اللفظ على الكلمة على تقدير كونه بمعنى التكلم وان خربا لك ان المفهوم به معنى مجازي للفظ كما ثبت اتفاقا
في التعريف شنيع فكيف يكون مراد ههنا فادفعه بان اخذ المجاز في التعريف ليس بشنيع مطلقا بل من عدم القرينة
وههنا وجه وهو الحمل من البليغ واه اعلم **قولهم** فعل هذا اي على المفهوم من كلام الشيخ الرضي **قولهم** لا يكون
فيه نقل لان اللغة ولا في عرف الفخاة فلا وجه للتخصيص بالثاني الواقع في كلام الفاضل المدقق فما الاول فلما
تقرر من ان درجته المنقول تكون اعوط من درجته المنقول عنه لا مساوية مع لولا زيادة عليها ولو وجد نقل اللفظ
من المعنى المنقول الى المعنى الغرضي الاخر كانت درجته مساوية وهو خلاف ما تقرره اما الثاني فلعدم الحاجة اليه
لان كلاما هو داخل في ما يتلفظ به الانسان الخ فداخل في المفروض به الذي يستعمل اللفظ فيه لغة فاقب حاجته
الى النقل ان قيل ان وجه التخصيص بالثاني ان المقصود من هذا القول من النقل المشت في كلام الشارح وما هو
الاول نقل في عرف الفخاة قلنا ان من ذلك النقل يشتمل على المطلق بالطريق الاول فاما وجه التخصيص

قوله لا يقال آية اثبات للمقدمة المنوطة وحاصله ان نقل اللفظ في عرف النفاة موجب ومحتاج الى كونه لم ينقل الى ما يتلفظ بالحرف المنوي عن تعريف الكلمة لانه ليس بلفظ به نفسه لان اللفظ به في النفاة هو اللفظ به بالحقيقة لا المتشبهة فنقل في الكلمة اتفاقا فيكون خروجه عنها خلاف الجمع عليه فيكون باطلا فيصالح الى النقل **قوله** لا نقول انه حاصله ان كما في ما يتلفظ به الانسان تصبها من الحقيقة والحكم به يدخل المتشبهة كذلك في اللفظ به تعميم من الحقيقة والحكم به يدخل المنوي فيها بيان في الدخول على تقدير وعد على تقدير آخر فاني حاجت الى النقل قال مؤيد الحكيم فوهم قد اصابه الرجم لم يحصل له ان ارادة العام من اللفظ به لما على تقدير الجواز وعلى تقدير النقل التيسير الى الاول لان اخذ الجواز في التعريفات شذوذاً وقبحاً فمعين الثاني ثبت القول بالنقل بالمنوع فأجاب عن هذا الفاضل المدقق انه الله فيوضه بما حصل له اتفاقاً لا الشق الاول والشانعة عند من وجود القرينة وهي موجودة معها وهي النفاة على ان المنوي كلفته ويخطر به الى ان اللفظ به كان معناه مجازياً لفظ اللفظ كماله سابقاً واذا كان الواحدة العامة من بطريق الجواز كما فهم من قول هذا الفاضل المدقق كان للجواز مجاز وهو خلاف ما قرر عند الكل ويمكن ان يجازى هذا الاحضال بما يخطر بالبال ايضا من انه لا يكون للجواز مجاز اذا لم يكن الاول مشهوراً بمنزلة الحقيقة واما اذا كان مشهوراً فيكون له مجاز كما ترى في الصاوية المنسوبة الى الله تعالى لانه يحسن الرحمة مجازاً لان الصاوية في الاصل المتعارف ثم جاءت الرحمة مجازاً من الاحسان هذا ما يحتل في ذهني انما هو في هذا المقام واهم اعلم بحقيقة الامر **قوله** التلويح باللفظ اي باللفظ الذي هو عين اللفظ عليه **قوله** فلفظ اي ملفوظ به **قوله** ولعل الخ اشارة الى جواب هذا التلويح باثبات المقدمة المنوطة بان اللفظ اذا ذكر في محاورات النفاة لم يفرم منه في عرفهم الا المعنى الشامل للملفوظ به بالحقيقة والحكم دون غيره وهل هذا الا معنى النقل فربما لنقل في اللفظ فلان قال الشرح ثم نقل الخ **قوله** ان نقل اللفظ في عرف النفاة لانه هو عين اللفظ اشارة الى ان اهل النفاة اذا ذكر اللفظ في محاوراتهم لم منه هذا المعنى اي المعنى الشامل والاخر ايضا فلا يوجد لنقل في اصطلاحهم كما لا يصرح وجهه بل مر النفاة قد ذكر سابقا قال الشارح قد سمر ابتداء منصوب على انه مفعول مطلق لنقل فان قلت ان مواشت المعنى اشتغال بمعنى الفصل عليه هذا هو ليس بموجود كما هو الظاهر فكيف ينصب قلت انه مفعول مطلق مجازاً باعتبار الموضوع فلفظ وف وهو النقل والاشتغال عليه موجود ثم يادول بالمنسوبة وبالاشتغال ليعرف تعريف النقل به وهذا المعاملة مثل المعاملة في قول المصنف وقد عرفت جوازاً وغير ذلك **قوله** فيكون المصنف يرمي الى التسمية المضمرة من النقل المفهوم من قول الشارح ثم نقل ما الفهم الثاني فظاهر اما الفهم الاول فلان اللفظ اذا نقل من معنى الى معنى آخر يكون المعنى الآخر مسمى به كما ان المعنى الاول مسمى به ولا يبعد ان يضر ما يخطر بالبال من ان ضمير يكون مسمى به ان يكون راجعاً الى الابداء او الى النقل لا سبيل الى الاول كما هو الظاهر ولا سبيل الى الثاني التسمية ليست بلفظة نقل الله اعلم **قوله** من قيل آية اي من جملة تسمية المصنف لا يرد ما في فافهم **قوله** تسمية المسبب لان الرمي المطلق باعتبار بعض الافراد الذي هو التلويح سبب لنقل ما يتلفظ به باعتبار بعض الافراد

وهو الحقيقة قان قلت ان السبب يحصل ما يتلفظ به المرئى لا المتلفظ وهو فرد من افراد المرئى المطلق ولا يستحق احكاما اخرى
لشئ المطلق المأخوذ ههنا بل الى مطلق الشئ الغير المأخوذ ههنا كما تقر فكيف يستند النسبة الى المرئى المطلق حتى
يكون من قبيل تسمية السبب باسم السبب قلنا ان هذا تدقيق فلسفي غير معتبر عند الادباء بل عند علم الشئ المطلق وهو
الشئ سيان في استناد احكام الافراد اليه ما ومن اجل عدم اعتبار التدقيق الفلسفي عند الادباء صارت تسمية الشئ
عندهم اربعة والافاقسام اربعة خمسة ثمانية والاثبات ثمانية وكما يحفظ قلق ما في حاشية مولانا عبد الحكيم نور محمد والله
الرحيم ههنا لان المتلفظ ليس بمقول عنه حتى يحتاج الى اثبات سببية الا ان يقال ان اثبات سببية اثبات سببية مطلقة
الذي هو المرئى المطلق كما ثبت في الكتاب هذا ما يحظر في الفوائد والله اعلم بحقيقته **المادة قوله** ومن قيل ان المرئى
المطلق متعلق بكسر اللام ما يتلفظ به باعتبار بعض افرادة وهو الحقيقة لان المراد من التعلق في مرثم تعلق الفعل او
شبهه بغير الفاعل وهو ههنا موجود لان المرئى مصدر وهو شبه الفعل ما يتلفظ بمفعوله وتعلق المصدر بالمفعول
اثر ثبت وههنا سوال وجواب على طبق ما مر قائل قال الفاضل المصدق ادام الله فوضعه لاحاصله ان من التعلق
فيما بينهم ان المفعول شرط للمصدر المتعكك وهو شرط به فيكون قبيل تسمية الشرط باعتبار بعض افرادة باسم الشرط
ايضا واذا اختلفا جهته التوقف لان المفعول من حيث التعلق مسبب عن المصدر ههنا ومن حيث التعلق في شرط
لم يثبت الذي لانه توقف كلا واحد من الشئين على الاخر من جهته ولحد ههنا ايضا سوال وجواب على طبق ما مر
فتأمل ولا تسرع بالرد والقبول قوله فليس فيه آه بخلاف الوجه الثاني فان فيه نقلا من اللفظ الى اللفظ ومنه
الى ما يتلفظ ولا يخفى ان استعمال اللفظ في المفعول ليس الا بطريق الجواز كما يعلم من عبارة الشارح او بعد جملة المراد
لو كان بطريق النقل كان للناسب له ان يقول او بعد نقله الى المفعول فاجاب سيان في عدم مؤنثه تنقل النقل فيه
قان قلت انه اذا كان استعمال اللفظ في المفعول بطريق الجواز فكيف يصح النقل الثاني لان المعنى الجازي غير قابل ان يكون
منقولاً عنه قلت انما اشتهر المعنى الجازي في غير النقل عن كذا يصح الجاز من قيد الاشتراك لان المقاطع في كفي فيه
الاصح واذا كان من المقرر ان النقل لا يكون طاريا الا على اللفظة فكيف يصح صدق القول بان اللفظ نقل
اصطلاحيا من المعنى المصدر الى المفعول ونقل اصطلاحيا منه الى ما يتلفظ به على هذا يكون النقل الثاني نقل اصطلاحيا
لان احتمال كون المفعول معنى لغويا يوجب النقل من اللفظ الى اللفظة وهو خلاف ما ثبت في مقعر من كل معلق فضلا عن
ينعقد عليه الا تامل الان يراود من النقل المعنى اللغوي فتأمل فان الحق الحق بالقبول وان لم يساعد قول الحق قال
الشارح قد سرر او بعد لم اى يبين المفعول الذي هو بمعنى المرئى باللفظ الذي هو بمعنى المرئى اولاً ثم يبين ما يتلفظ به
الم باللفظ التسمية الاولى من قبيل تسمية السبب باسم السبب ومن قبيل تسمية المتعلق باسم المتعلق
او ان قبيل تسمية الشرط باسم الشرط قوله فيكون المرئى فيكون تسمية ما يتلفظ به باللفظ من قبيل تسمية المتعلق
باسم المتعلق والاول من العار والآخر من وجه لان بين المفعول الذي هو بمعنى المرئى وبين ما يتلفظ به المرئى
محمود من وجه مادة الاجتماع اللفظ الحقيقة كبريد ومادة افتراق الاول عن الثاني ان اللفظ المتعلق من العلم او غيره ومادة

افتراق الثاني من الاول اللفظ الحكيم اي المنوي قوله وهذا القرب آه اي تسمية الخاص باللفظ
اقرب من تسمية السبب باسم السبب او المتعلق باسم المتعلق وكن من تسمية الشرط باسم الشرط
لان الحمل الذي هو مقتضى الاتحاد يوجد بعين العام والخاص لا بين الامور الاخر المذكورة فعلم هذا
هذا ان بين الاولين علاقة ليست في كل واحد من الاخرين وهي علاقة الاتحاد من وجه فذا
نكون هذه العلاقة اقرب فيكون لكل واحد من الاحتمالين وجه ترجيح ووجه حجية اما وجه الترجيح
في الاول فهو عدم تعدد النقل واما وجه مرجوحته فهو بعد العلاقة واما وجه الترجيح في الثاني
فهو قرب العلاقة واما وجه مرجوحته فهو تعدد النقل وانه اعلم قول بمعنى الرمي الماء للتليس
اللفظ للتليس بمعنى الرمي من الغم ويجوز التكلم تليس الموضوع بالموضوع له ولا وجه لتفسير الفاضل
عند في ههنا بقوله اي معنى اللقا المتليس بمعنى الرمي من الغم ويلحق التكلم تليس الموضوع بالموضوع
لما انتهى لان معنى اللفظ ليس بموضوع بل الموضوع هو اللفظ وانه اعلم قوله ابتداء او بواسطة
والعلاقات في الاحتمال الاول من كلا المعنيين وفي الثاني منها هي العلاقات المذكورة سابقا
في الكتاب الحاشية لا ان في الاحتمال الثاني من المعنى الثاني المراد من العام والخاص العام
والخاص مطلقا لان التكلم باسم مطلقا ما يتلفظ به الخ لشموله المنوي بخلافه فيكون التسمية
على هذا من قبيل تسمية العام المطلق باسم الخاص المطلق قد برحق ينكشف لك الامر قوله النقل
كقن اعلم ان فيما بين القوم عدة مقدمات تلقها المحققون بالقبول احدها ان معرفة المعرف
يقع الرأى موقوف على معرفة المعرف بكسرها وثانيتها ان معرفة المعرف موقوف على معرفة
اجزائه ان كان له اجزاء وثالثتها ان معرفة المراد موقوف على معرفة المجرى ورابعها ان الموقوف
على موقوف الشيء موقوف على ذلك الشيء وان كان بوساطة كثيرة وخامسها ان معرفة
المشتقات موقوف على معرفة المبادئ واذ انقضت هذه المقدمات على صفحة الخاطر
فاسقم لما يلحق اليك من ان عبارة الفاضل المختار هذه دفع ما يرد في هذا المقام من انه
لا يحتمل نقل اللفظ الى ما يتلفظ به الخ لانه مستلزم للدور وهو محال كاتقرا فالمستلزم له
ايضا يكون محالا كما ثبت ايضا في مقرة ووجه الاستلزام ان معرفته اللفظ على هذا يكون
موقفا على معرفة ما يتلفظ به الخ ومعرفة موقوف على معرفة اجزائه ومنها يتلفظ ومعرفة
موقوف على معرفة اللفظ ومعرفة موقوف على معرفة اللفظ فتوقف معرفة اللفظ على اللفظ
وهل هذا الا الدور وحاصل الدفع اننا سلم المقدمات كلها لكن نقول التلطف مراد اللفظ
باللفظ اللغوي الخاص اعني كقن لا الاصطلاحي فمعرفة اللفظ يكون موقفا على اللفظ باللفظ
اللغوي والموقوف على التلطف هو اللفظ بالمعنى الاصطلاحي فلا يحصل الدور لتغاير الموقوف

ولله في حيزه اعلم قوله والباء للتعدية وفتح ما يتوهم من ان الباء في ما يتلفظ به ان كان تلفظ به
 فيكون اظهرا ما في الضمير لفظا لانه السبب للتلفظ وان كانت الالة فيلزم ان يكون اللسان لفظا لانه
 الالة للتلفظ وان كانت للمصاحبة فيلزم ان يكون تحريك اللسان مثلاً لفظ لانه يصاحب التلفظ
 وكل من هذا الامر ليس بلفظ فلا يكون تعريف اللفظ مانعا عن دخول الاغيار ولا متساو لا شئ من
 افراد المعرفة وحاصل الدفع ان الباء للتعدية ليست للسببية ولا للمصاحبة ولا لالة فلا يلزم
 الحذور كماله في على من له وجدان سليم وفهم مستقيم آمل ان التعدية معنيين احدهما جعل الفعل
 اللازم متعديا بتضمينه معنى التصير بادخال الباء على فاعله وثانيهما اتصال الفعل الى معموله بوساطة
 حرف الجر والمراد ههنا الثاني قوله وليس فيه الخ ان قيل لا حاجة الى هذه العبارة لانه علم مفاد
 ما سبق يعني التلفظ كقمت قلنا ان فيه قصر بما علم ضمنا وهو شائع فيما بينهم نكتة وهي غاية طلبايع
 المستفيد لان الذي يعلم ما سبق والتوسط يعلم من هذه العبارة والضمي يعلم من قوله لان التلفظ
 الخ وانه علم قوله دور وهو توقف الشئ على نفسه اما بواسطة واحدة كما اذا توقف على ب وب
 على او هو الدور المصريح او بوساطة كما اذا توقف على ب وب على ج وح على او هو الدور للمضمر
 هذا التقدير كاف في هذا المقام قوله الذي هو الخ يخطر بباله ان المعلوم ما سبق ومن كنه الالة
 عدم وجدان هذا المعنى للتلفظ فكيف قال الفاضل المحقق الذي هو الكلام او الحرف ان يقا
 ان هذه العبارة من قبيل اقامة الشرط مقام المشروط يعني ان الكلام معنى لغوي للفظ وهو واقع على
 الكلام والحرف فهو مفعوله والمفعول شرط المصدا كما اقرر فاقام الفاضل المحقق للمفعول مقام
 المصدر والله اعلم قوله اعلموا انهم الخ الغرض من هذه العبارة ان تعريف المصنف على مذهب
 من قال ان الحركة الاعرابية من الكلمة كالرضي ومن تبعه صحيح واما على مذهب من لم يعد هامة فاعلم
 بصحيح لعدم كونه مانعا عن دخول الغير وهو الحركة الاعرابية وذهب القاصح بحكم على ان الامر بالكلم
 لانه لما اعتبر في التلفظ التعلق بالكلام او الحرف فيخرج بقيد اللفظ عن تعريف الكلمة ما ليس بكلام وهو
 الحركة الاعرابية فلا يكون الله في جامع الافراد الخ وجه الحركة الاعرابية والجواب لا في من
 الفاضل المحقق ليس جديدا كما سيظهر لك انشاء الله تعالى قوله اختلفوا آه وانشاء هذا الاختلاف
 لاختلاف آخر وهو اعتبار وضع الحركة الاعرابية للفاعلية والمفعولية والاضافة وتعدده فذهب
 الى الاول كالرضي ومن تبعه ذهب الى انها من الكلمة ومن ذهب الى الثاني وقال ان الموضوع للفاعلية
 مثله هو اللفظ الموصوف بالحركة الاعرابية لا هي فذهب الى انها ليست من الكلمة لعدم الوضع فيها
 لما توفى تعريف الكلمة قوله في ان الحركة في العبارة تحذف والتقيد برغبتها اختيارا شئ ان
 الحركة الخ فلو ارد ان احد جانبي المختلف فيه اذا كان هذا التردد قائما بين الجانبين الآخر قوله الشكل

التي حاصل الاشكال ان هذا التعريف على هذا المذهب غير ما فهم من دخول الغير لانه قد دخل في الحكم
 الاعرابية تكون اللفظ اوضح لمعنى مفرد مع انها ليست بكلمة على هذا المذهب وادخله من وراء هذا
 الاشكال مشكل لان صاحب هذا المذهب لا يسلو الوضع في الحركة الاعرابية كما علم ما سبق فكيف يصدق
 التعريف عليه لو يمكن ان يجاب بان المراد من الوضع للمعنى المأخوذ في تعريف الكلمة اعم من ان يكون وضع
 له ووضع موصوله والثاني تحقيق الحركة الاعرابية كما يعلم الوضع المأخوذ في تعريف الدلالة المطابقة
 وضع هذه عينه او وضع اجزائه اجزاء بحيث يطابق اجزاء اللفظ اجزاء المعنى ليدخل دلالة المركب
 في المطابقة او يجاب بان وهذا الاشكال معنى على شبهة الامر يعني ان وضع الحركة الاعرابية للمعنى امر
 مشهور فيما بينهم فما ننظر الى هذا الشبهة او رد الفاضل المشي الاشكال والله اعلم بحقيقة الحال قوله وقد
 الجواب الذي حصل الجواب ان التعريف غير صادق على الحركة الاعرابية لخروجها بقيد اللفظ لانه لا بد فيه
 من التعلق بالكلام او الحرف والحركة ليست شيئا منها قوله وفيه بحث آخر حاصل البحث ان خروجه الحركة
 الاعرابية بقيد اللفظ منجوز لانه المراد من اللفظ اعم من ان يكون حقيقيا او حكما كما يدل عليه قول الشارع
 والثاني فيما يشمله اللفظ الحقيقي في الاحوال والحركة الاعرابية مشاركة للمعنى في الدلالة التي هي حال من
 الاحوال فكيف يخرج بقيد اللفظ قوله اذ ظاهر المانع انما قال ظاهر الان باطن قوله او حكما لا يدخلها لان المراد
 من اللفظ الحكمي للشارح لفظ الحقيقي في احواله المتضمنة للدلالة ليست من الاحوال المتضمنة لغيره
 في الدوال الاربع او للشارح له في الحكم الفرضي كالاستناد والمؤكدينة وكونه معطوفا عليه وكونه
 ذاهبا وغير ذلك وشي من هذا ليس بموجود في الحركة الاعرابية كما هو الظاهر ويخبر بالبال انه
 اعلم بحقيقة الحال انه كما يدخل باطن قوله او حكما كذلك لا يدخل ظاهره لان الحكمي والحقيقي
 من اقسام التلطف والتعريف فيه على الاطلاق التعلق بالكلام او الحرف كما علم من تحقيق الفاضل
 المعنى سابقا والحركة الاعرابية ليست شيئا منها فخرج عن القسم فكيف يدخل في القسم ان قوله
 من القسم المستقيمت لعدم ان شئت الاعتبار المذكور في الحقيقي فقط فيكون بحث الفاضل المشي
 وجه لكنه لم يثبت بعد وهذا هو الوجود سابقا قوله انما قيل المراد دفع لما يرد على الشارح من ان
 اخذ قول الانسان في تعريف اللفظ غير سديد لانه به يخرج كلمات الله تعالى والمليكة والجن من اللفظ
 مع انها منه كما هو المقرر ومعلوم من الشرح ايضا وحاصل الدفع ان ذلك القيد ليس للاعتزال بل
 لتقريب تصوير اللفظ اى حصول ماهية على وجه القرب في الذهن لا لغة الناس بينهم وههنا شك
 وهو انه لا حاجة الى هذا الدفع لان الشارح نفسه دفع هذا الوهم بقوله وكلمات الله تعالى آه
 وحله ان جواب الشارح على تقدير عدم التسليم يعني اننا لا نسلم ان كلمات الله تعالى والمليكة
 والجن ليست مما يلفظ بها الانسان وجواب الفاضل المشي على تقدير التسليم يعني ان سلم مدركنا

ما يتلفظ به الخفا قول ان قيد الانسان ليس للاحتراز بل للتقريب أو لقول ان جواب الشارح لا يحسن
 الذي ورد على قيد يتلفظ بان التلفظ مختص بما يخرج من العم كما قال الوضحي فخرج كلمات الله تعالى
 لتقرره عن العم وجواب الفاضل المحتش للاعراض الذي منشأه قيد الانسان وتقريره من ذكر
 ههنا هذا ما يخطو بهيل هذا المستهان لاجل ههنا جنود اهل الطغيان قال الشارح قد من سره
 حقيقة او حكما دفع ما يتوهم من ان المتبادر من التلفظ الحقيقي وحل التعريفات على ما هو المتبادر
 منها واجب فخرج عن اللفظ انضمام الثبوتية لعدم التلفظ بها حقيقة وهل هذا الاخلاف المتقرر
 وحاصل الدفع ان حل التعريف على المتبادر واجب المرغوض والضرر ههنا موجود وهو المخالفة
 عن المتقرر فيترك على اطلاقه وتعميده من الحقيقة والحكمي اعلم ان تسمية الملفوظ به الحقيقي بما
 يتلفظ به لا بطريق الحقيقة وتسمية الملفوظ به الحكمي بالتلفظ به الخ بطريق الجواز باعتبار مشاركتهم
 في الاحكام والاحوال من قبيل تسمية للثبة باسمه للثبة به كسمية الطيكل المخصوص باسم الاسد
 بطريق الحقيقة والرجل النجاع به بطريق الجواز فاورده عليه ان المراد ما يتلفظ به المراد ما يتلفظ به
 بطريق الحقيقة او بطريق الجواز او كليهما والاول لا يصح لخروج الملفوظ به الحكمي والثاني لا يصح لظهور
 الملفوظ به الحقيقي والثالث لا يصح للزوم الجمع بين الحقيقة والجواز واجب عنه بان المراد منه
 ما يصدق عليه هذا المفهوم بطريق عموم الجواز اعم من ان يكون الصدق بطريق الحقيقة كما في الحقيقة
 او بطريق الجواز كما في الحكمي هذا اما يفهم من حاشية الفاضل للدفع وانه اعلم قوله اي تلفظا حكما
 اشارة الى دفع ما يتوهم من ان نصب حقيقة او حكما لا يخلو اما ان يكون بالظرفية او بالحالية او بالصفة
 وكل منها لا يصح سلكا اول فلان تقرر من ان الظرف لا يكون اذ زمانا او مكانا حقيقة وحكما لا يباشر منها
 الثاني فلان الحالية ههنا لا يكون الا من الانسان او من الضمير المرجع الى ما وهو ضمير يفتقر الى ان الحكم
 لا يكون الا من الفاعل والمفعول وكل منها لا يصح لان المعبر في الحال هو صفة على شيء الحال وهو
 ههنا غير صحيح كما لا يخفى واما الثالث فلعدم وجدان شرط نصبه ههنا وهو اشتغال معنى الفعل على
 على المصدر وحاصل الدفع اننا نختار الشق الثالث لكن ليس كل واحد من حقيقة او حكما مفعولا مطلقا
 باعتبار نفسه حتى يشترط فيه ذلك الاشتغال بل باعتبار موصوفه وهو ههنا التلفظ فيشرط اشتغال معنى
 الفعل على هذا الموصوف وهو ههنا موجود لان المعنى يتلفظ مشتق على معنى التلفظ كما هو الظاهر
 وورده لا يصح توصيف التلفظ بالحقيقة والحكم لان الاعتبار بين الموصوف والصفة هو جهة اصل
 وهو ههنا غير موجود كما هو الظاهر أو الفاضل المحتش الحكم بالحكمي هذا او كَيْتَ يظهر لي وجه
 تخصيص هذا الحاشية بقوله او حكما والحال ان اللازم على الفاضل المحتش الاشارة الى تاويل
 حقيقة او حكما كليهما او الاشارة الى التأويل في الاول اكفاء عن الثاني به لان الاكفاء عن

أخذ شيئ في الثاني بذكره في الأول شايخ بخلاف العكس قوله حقيقة أي بطريق الحقيقة قوله
 في الأحوال كالإسناد إليه والمؤكد به وكونه معطوفا عليه وكونه ذحال وغير ذلك قال
 الشارح قدس سره بهملا كان أو موضوعا دفع ما يرد على المصنف من أنه لا حاجة إلى قيد
 الوضع في تعريف الكلمة لأنه يجوز أن يكون المراد من اللفظ هو اللفظ الموضوع وحاصل ذلك
 أن المراد من اللفظ مطلقا لأن الشيء إذا ذكر مطلقا فقد يترك على إطلاقه كما تقر في علم
 الأصول وإنما قدّم المثل على الموضوع مع شرف الموضوع واعتبار الوضع في الكلمة لأن المتصور
 من التعميم هنا إدخال المثل في اللفظ إذا لا تردد في إدخال الموضوع فيه فذكر أنهم ولتقديم مرتبة
 كالأحوال على الوضع لأن اللفظ أو لا يكون غير موضوع ثم يوضع لمعنى هذا ما قاله ولا ناعصمت الله قوله
 قال قدس سره الخ غرض الفاضل المثل من نقل هذه الحاشية رفع الاعتراض الواصل على أنها كالمثل
 لك إنشاء الله تعالى وأما غرض الشارح قدس سره منها فبيان وجه العدل عن الجبرار المشهور وهو بهملا
 كان أو مستعملا قوله ولا يلزم الخ لأن اللفظ الذي وضع لمعنى هذا ما قاله ولا ناعصمت الله قوله
 ولا يستعمل لأن معناه هو المستعمل بالفعل أو الاستعمال بالفعل ليس بموجود فيه كما هو المفروض
 نقل الفاضل للدق في بيان الاستعمال في لزوم الاستعمال فظهر من هذا التقسيم مثل التقسيمين الآخرين
 في الاختصاص انتهى أقول وبالله التوفيق في بيان استعماله أنه يلزم خروج هذا اللفظ عن الكلمة لأنه
 وإن دخل في اللفظ بالتعميم الأول لكنه يخرج عنه بالتعميم الثاني لأن المراد من الاستعمال ليس
 استعمال اللفظ بل استعماله في المعنى وهو خلاف الغرض إذا خرج عن اللفظ فكيف يدخل في الكلمة
 لأن اللفظ جنسها وإذا خرج الشيء عن الجنس ولا يدخل في النوع كما تقر مع أن ذلك المقطوع
 الكلمة كما يشعر به المصنف الوضع في تعريف الكلمة لا الاستعمال والله أعلم قوله ففوله الخ إنشاء
 الله دفع ما يرد على قول الشارح في الحاشية قبل أن يستعمل من أن الاستعمال إما بمعنى كاردون
 كما قال به الفاضل للدق أو جعل اللفظ معولا وتعيينا للمعنى كما قال به الفاضل الكوش
 أو كل منها لا يصح هنا أما الأول فلعل اختصاصا بكاردون لفظي إرادة المعنى منه بل وضع له سواء
 من أوله أيضا بكاردون لفظ فيلزم الكذب في معنى العبارة كما لا يخفى وعدم الواسطة لأن هذا اللفظ
 أيضا استعمال لأنه بكاردون شدة ولا يخفى صدق هذا المصنف على هذا اللفظ وأما الثاني فلا بد
 الاستعمال بهذا المعنى عين الوضع فيلزم الاستعمالان المذكوران سابقا من الكذب في معنى العبارة
 وعدم الواسطة كما لا يخفى وحاصل الدفع أن الاستعمال هنا بالمعنى الثالث وهو إطلاق اللفظ
 وإرادة المعنى منه فلا يلزم الكذب وعدم الواسطة هنا ما يفهم من حاشية الفاضل للدق
 وإنما حصل الكوشة هذا هو الموضع سابقا والله أعلم قوله فالاستعمال في عبادة الله الخ

الفاء فمهمة وهذا بيان ارادة للوضوع من المستعمل يعنى ان المراد بالمستعمل في كلامهم ما يصح
 استعماله على طريق الجواز المرسل بعلاقة الشرطية لان صفة الاستعمال شرط الاستعمال بالفعل أو
 بعلاقة الأول والرجوع كما في من قل قتيلا فله سلبه لان صفة الاستعمال ليؤهل ويخرج الى الاستعمال
 بالفعل قوله ما يصح استعماله ان قلت يلزم التداخل بين كلامي الشارح في الحاشية وكلام الفاضل
 لان الشارح قال ان المراد بالمستعمل للوضوع والفاضل الخشي قال ان المراد ما يصح استعماله
 لا تداخل لان المراد الشارح بارة الموضوع من المستعمل ما يشتمل ارادة ما يابا وبه ومسا
 ما يصح استعماله للوضوع معلوم هذا يفهم من حاشية الفاضل المدقق قوله تسمية العام لم
 اى العام من وجه وهو للوضوع باسم الخاص من وجه وهو المستعمل ان كان المراد من الوضع
 الوضع الشخصي لانه على هذا يكون بين الموضوع والمستعمل فيه عموم من وجه ما دة الاجتماع
 اللفظ للموضوع الذى اطلق واريد منه المعنى ومادة الافتراق من جانب الموضوع اللفظ الذى
 وضع لمعنى ولم يستعمل فيه ومادة الافتراق من جانب المستعمل اللفظ الذى استعمل في المعنى
 الجازى لعدم تحقق الوضع الشخصي فيه او مطلقا ان كان المراد من الوضع اعم من ان يكون
 شخصيا او نوعيا لانه على هذا يكون انبئة بينهما العموم والخصوص مطلقا لعدم افتراق المستعمل
 من الموضوع كما لا يخفى هذا اما على وقت المطالعة ان قلت ان تسمية العام باسم الخاص
 ليست بموجودة ههنا لان المستعمل ليس باسم للموضوع كما هو الظاهر قلت ان المراد
 بالتسمية ههنا اطلاق الاسم لا وضع الاسم هذا ما يفهم من قول الفاضل المدقق قال الشارح
 قدس سره مفردا كان او مركبا دفع ما يرد على المصنف من انه لا حاجة الى قيد الافراد في التسمية
 الكلمة لخروج ما يخرج به بقيد الافراد لان الظاهر منه المفرد وحاصل الدفع ان الشئ قد يتركب
 ويراد منه مطلقا على ما تقر به في علم الاصول فبناء على هذا اراد من اللفظ مطلقا اى سواء
 كان مفردا او مركبا اعلم ان كلمة اوفى تعريف اللفظ للتعميم لا للشئ فلا يرد ما يرد فافهم قوله
 قبل انما الخ غرض صاحب هذا القول رفع ما يرد على الشارح من انه لا يصح اطلاق اللفظ
 على المركب من حرفين او حرف والمركب من الحنتين او الكلمات بل يصدق على الذى لا جزاء له كونه
 الاستفهام لان اللفظ اسم جنس وقم منكرا مفردا واسم الجنس اذا وقع منكرا مفردا موضوع
 لواحد من جنسه وهو ليس الا الذى لا جزاء له لان الذى له جزآن او اكثر آحادا ولا واحد كما
 هو الظاهر فلا يصدق الا عليه وحاصل الدفع ان اللفظ مصدر ولا فرق بين الواحد والكثير
 فيه لانه موضوع الحدث المطلق فكما يصدق على الذى لا جزاء له كذا يصدق على الذى له
 جزآن او اكثر واما غرض الخشي من نقل هذا القول فهو الاشارة الى تموضع وجه وجرة

والعام مطلقا هو
 الموضوع والخاص
 مطلقا هو المستعمل فيه

قالوا من الجسم التام
 في قول الفاضل الخشي
 جسم الغنى والعبارة
 بخلاف المخطوف

الاول ما قال الفاضل المدقق والفاضل الكوهستاني ايضا قال بمضمون وحاصله انه يعلم من قول
 هذا القائل ان المعنى للمصدرى للفظ ادهنا ولمحظ مع ان الامر ليس كذلك لان اللفظ
 ههنا بالمعنى للصطلح وهو ما يتلفظ به الانسان الخ ولا يخفاء في استواء صدق هذا المفهوم
 على المفرد والمركب فلا حاجة الى لحاظ المعنى المصدرى اقول بالله التوفيق انه لا يعلم من
 قول هذا القائل ان المعنى المصدرى للفظ ادهنا بل يعلم منه خلافا لانه قال في الاصل
 وجوابه جواب على تقدير التسليم يعني لا نسلم اولا ان اللفظ ههنا اسم الجنس لا ههنا
 ما يتلفظ به الخ وهو ليس باسم جنس ولا يخفاء في صدق ما يتلفظ به الخ على المركب وان
 سلم فقول ان اللفظ في الاصل مصدر والواحد والكثير في المصدر مستويان الثاني
 ما قاله الفاضل مولا نانور الحق من ان المجلس الواقع في التعريف مجرد عن معنى الواحد
 فلا اشكال فكانه اشار الى هذا بقوله قيل انتهى ويحظر بالبال ان هذا الكلام جواب
 عن اصل الاعتراض لا بيان خدشة في قول ذلك القائل حتى يمرض به كما لا ينبغي الثالثة
 ما سجد به خاطري وهو انه اذا اخطأ للمعنى للمصدرى وان كان على سبيل الفرض التسليم
 فلا يصح اطلاقه لا على الذي لا جزأ له ولا على الذي له جزآن او اكثر لان حل المعاني
 للمصدرية على الذوات غير متعارف عندهم فتأمل لعل الحق لا يتجاوز ويظهر في فوائد
 هذا الاستدلال لاجل من مرجود اهل الطغيان جواب آخر عن اصل الاعتراض وهو ان اللفظ
 ومن للتقريب في الكل انه كما يصدق على واحد من افراد كذا كذلك يصدق على كثيرين من افراد
 فمجموع الحرفين او الحرف او الكلمتين او الكلمات لفظ كما ان الحرف الواحد لفظ والتعريف في هذا
 المتقرر مقام آخر ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليه واهما اطيننا الكلام في هذا المقام لانه
 من مزال الاقدام قوله اي للمفوض الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من عدم تطبيق المثال
 وهو كزيد وضرب المثل له وهو اللفظ لان الاعتبار في المثال صدق المثل له عليه لكونه
 من افراد والصدق ههنا منتف لان اللفظ مصدر وحمل المصدر على الذوات غير متعارف
 وحاصل الدفع ان اللفظ ههنا ليس بالمعنى المصدرى بل بمعنى المفوض ولا يخفاء في
 صدقه لكونه مشتقا وهك المراءى من اللفظ الحكى المفوض به الحكى لاجل رفع هذا التوهم
 ولا امرى وجه آخر لما قاله مولا ناعبد الحكيم وتبع لمضمونه الفاضل الكوهستاني
 حيث قال ضرورة ذلك ليصح مقابلة بالحكمي والافكارها لفظ حقيقي لكونها فودين لا انتهى
 لانه مخالف لصريح كلام الشارح قدس سره حيث قال فكان لفظا حكما لا حقيقة واما
 قوله لكونها آفة ايضا ما لا يصح لان الافراد على قسمين متعارفة وغير متعارفة والحل في

الكل والمقسم انما يكون بحسب الحقيقة على الافراد المتعارفة واما على الأفراد الغير المتعارفة فلا كما لا يخفى على من له ادنى مهارة في علم الميزان الا ان يقال ان ههنا امران اللفظ والمعنوي والمنسوي لفظ حقيقة ملفوظ حكما والظاهر لفظ وملفوظ حقيقة كما هو المتقرر عند النحاة ولفظا في قول الشارح فكان لفظا حكما بمعنى ملفوظ فالمعنى فكان ملفوظا حكما لاحقيقة فلا يخالفه والله اعلم قال الشارح قدس سره كريد وضرب يرد ههنا ان المناسب للشارح ان يذكر مثال الحرف ايضا ويكتفي على المثال الواحد قيل في الجواب ترك مثال الحرف اكتفاء بالكاف والواو وفي كريد وضرب ولا يخفى بعد هذا الجواب لان ذكر الكاف والواو ليس بعنوان التثنية فكيف يفهم منه مثال الحرف واجاب عن اصل الاعتراض مولانا عصمت الله بقوله وبمعرفة ان يقال ليس مقصوده ذكر جميع اقسام الكلمة حتى يجب عليه ان يذكر مثال الحرف ايضا بل المراد ان يذكر مثال اللفظ الحقيقي والحكي انتهى ولا يخفى بعده ايضا لانما لم يكن مقصودا ذكر جميع الاقسام فالتناسب الاكتفاء بالواحد اقول وبالله التوفيق ان المقصود الشارح قدس سره تمثيل اللفظ الحقيقي الذي يكون عمدة في الكلام لا صالقة والحرف لا يقع عند تفسيره لاسند ولا سند اليه كما هو المتقرر فلذا لم يذكر مثاله والله اعلم بالصواب قال الشارح قدس سره اذ ليس من مقولة الحرف هذا مع المعطوف عليه وهو قوله واجروا عليه الخ تعليل كون المنوي لفظا غير حقيقي وكونه لفظا حكما اعلم ان المدعى ههنا مركب من جزئين أحدهما المنوي ليس لفظا حقيقيا وثانيهما انه لفظ حكيم والى اثبات الاول اشار بقوله اذ ليس الخ بطريق الشكل الثاني الذي لا يشترط فيه ايجاب الصغرى بل اختلاف المقدمتين في الحكم وكلية الكبرى وتقريرة ليس المنوي من مقولة الحرف والصوت وكل لفظ حقيقي من مقولتها فينتج ليس المنوي بلفظ حقيقي وهل هذا الا الجزء الاول ويمكن اثباته بطريق الشكل الاول بالتزام جعل هذه القضية موجهة سالبة المجهول وتقدير الموضوع في عبادة الشارح هكذا المنوي ليس من مقولة الحرف والصوت وكما ليس من مقولتها لا يكون لفظا حقيقيا فالمنوي لا يكون لفظا حقيقيا وآله الجن الثاني اشار بقوله واجروا الخ بطريق الشكل الاول الذي يشترط فيه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وتقريرة ان المنوي اجروا عليه احكام اللفظ وكلما اجروا عليه احكام اللفظ فهو لفظ حكيم فكان المنوي لفظا حكما وهل هذا الا الجن الثاني وعليك ما ثبات المقدمات في الشكلين ان خفيت عليك قوله الذي هو اشارة الى دفع مسايتوهم من ان الصوت

وقد عرفت ان
مقالة الحرف والصوت
بما في محمول الصغرى
وموضوع الكبرى فلا
يحتاج الى دفع

ان الصوت والحرف متحدان فما التأكيد في ذكر الاول بعد الثاني وحاصل الدفء اننا لا نسلم الاتحاد
 الصوت اعم ولفظ الانحصار لا يستلزم من نفي الاعمال وفي اللفظ الحكلي لا بد من نفيهما ان قلت
 لم لم يكف الشارح قدس سره بنفي الصوت فقط مع انه يوافق المقصود لان لفظ الاعم
 يستلزم لفظ الانحصار قلت ان اسلوب الشارح مفيد للمبالغة لان نفي الاعم بعد نفي الانحصار
 يهين المبالغة كما تقر فلاجل افادة تلك المبالغة سلك الشارح ذلك الاسلوب **قوله**
 اعم من الخ اعم اولاً ان المراد من العموم المقيّد لقيد الاطلاق اعني المعلوم
 المطلق لا المفيد بقيد من وجه اعني العموم من وجه ولا اعم من قيد الاطلاق ومن قبيل
 من وجه اعني مطلق العموم من الشقين الاخيرين اما الاول فلها لغة الواقع كما لا يخفى
 واما الثاني فلازمه وان كان يصدق باعتبار فرد وهو العموم المطلق لكن يتوهم صدقة
 باعتبار فرد آخر وهو العموم من وجه وهو محال للواقع فلاجل هذا التوهم لا يكون مراداً
 وثانياً ان المراد من العموم العموم بنسب الصدق والوجود كليهما ان فسر الحرف بصوت
 يعتمد على الخارج وبحسب الوجود فقط ان فسر الحرف بكيفية ما رتبة للصوت واما
 الاول فلازمه كما يصدق عليه الحرف وكلما يوجد فيه الحرف يصدق عليه الصوت
 ويوجد الصوت فيه يكون الصوت جنساً او عرضاً عاماً للعرف وما خوذ فيه ولا عكس
 بطريق الكلية اعني لا يلزم ان كلما يصدق عليه الصوت او يوجد الصوت فيه يصدق
 عليه الحرف او يوجد الحرف فيه الا ترى الى منهق الحرف لان الصوت يصدق عليه ويوجد
 فيه ايضاً مع ان الحرف لا يصدق عليه ولا يوجد فيه واما الثاني فلان المراجع الكيفية الكيفية
 المعتمدة على الخارج العارضة للصوت لا الكيفية المطلقة والكيفية المعتمدة لا توجد بدون
 الصوت ولا عكس كما في منهق الخارج مثلاً ولا عموم على هذا بحسب الصدق لان الصوت على
 هذا يكون معروضاً للكيفية التي هي الحروف وحمل المعروض غير متعارف بل الامر بالعكس
 وبما قررنا ظهر انه فاع ما يحتل بالبال من ان العموم بحسب الصدق وبحسب الوجود
 على التغير الاول مسلم واما العموم بحسب الوجود على التفسير الثاني فغير مسلم لان الكيفية
 لازمة للصوت كما هو الظاهر على من له ادنى مسكته وجه الازد فاع تقيّد الكيفية بالمعتمد
 على الخارج لا منها يست بلازمة للصوت فناء مل فان الحق احق بالقبول وان لم يساعد
 قول الفول **قوله** ولا ادري الخ هذا انكار عن قول الشارح اذ ليس من آ
 في صورة عدم العلم بامد راج المنوى تحت المقول لثمة الغنية لا في صورة عدم
 العلم مطلقاً وقوله قال المصنف تأييد له ففرض الفاضل المحقق من هذا المعيار العمل

له وقيد صدق
 من مقتضى الحرف
 والصوت مراد
 حمل الصغرى
 وموضوع الكبرى فلا
 يرد ما يرد فاعلم

على الاول ناظر
 الى الاول والثاني
 الى الثاني ١٣

الشارح قدس سره وحاصله ان المنوى مندرجة تحت مقولة من المقولات لان المصنف
 قال في الايضاح ان المنوى هو المحذوف والمحذوف مندرج تحت المنقوله فكذا المنوى لكن
 اندراجها تحت المقولة المعينة لا ادري فله وجه لقول الشارح اذ ليس مقولة المحرف
 والصوت وما يجاب عن قيل الشارح قدس سره بان المنوى لا يكون مندرجا تحت المقولة
 لان المقولات اقسام الموجود الخارجي والمنوى ليس بموجود خارجي فكيف يعبر اندراجها
 تحت واحد منها فغير سديد لان المذهب التحقيق ان المقولات اقسام الموجود النفس
 الامرى لا الموجود الخارجي كما لا يخفى على من له مهارة في العلوم والحكمة ولا خفاء في العجز
 النفس الامرى للمنى كيف وانه اعتبر تعلق الوضع به والاتصال بالفعل كما قاله مولانا
 عبد الحكيم وهذا ان الامران في المعدوم والصرف من المستحيلات والاكتفاء في هذا المقام
 بهذا القدر من الكلام راوى ثلاثا بخلاف المرام قوله قال المصنف آه في الايضاح لما كان باب
 المفعول باعتبار مفعوليته حكمه المحذوف من غير نقد يرقى عند عدم التلفظ به محذوف في كل
 موضع ولما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكمه الوجود فعند عدم التلفظ به يحكم بانه موجودا
 فالضمير في قولك زيد ضرب في الاحتياج اليه كالضمير في قوله تعالى ولكم فيها بالتشهي النفس
 وان كان احدهما فاعلا والاخر مفعولا انتهى اقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان
 هذه العبارة دالة على ما قاله المحقق من غير حفاء بل بطريق صراحة كما لا يخفى على من تأمل
 في هذه العبارة ولعل الذي يتبين مراد المصنف من هذه العبارة بطريق يوافق كلام القوم علم
 هذا البيان بطريق الكشك والله اعلم قال الشارح قدس سره اصلا اى لا بنفسه كزيد ولا
 باعتبار لفظ دال عليه كجعفر زدد والواو في قوله وله بوضع آه للتعليل اى لتعليل ان المنوى
 ليس من مقولة المحرف والصوت باعتبار لفظ دال عليه وحاصله انه ليس بالمنوى من مقولته
 المحرف والصوت باعتبار لفظ دال عليه لانه لم يوضع له لفظ دال عليه وكلامه بوضع له اللفظ
 الدال عليه فلا يكون هو من مقولته المحرف والصوت باعتبار اللفظ الدال عليه فالمنوى
 لا يكون من مقولته باعتبار اللفظ الدال عليه وهل هذا الا المطلوب ويرد ههنا انه لا حاجة
 في اثبات عدم كون المنوى لفظا حقيقيا الى انتفاء مقولة المحرف والصوت منه باعتبار
 اللفظ الدال عليه لان اللفظ الحقيقي يكون من مقولته باعتبار نفسه لا باعتبار اللفظ الدال
 عليه والاكتفاء المعاني ايضا الفاظ حقيقة لا لا يخفى ولربيع هذا من احوال الان ويكرز
 ان يجاب بابا تسلم ان المقصود يتم بالدلالة المورج لكن الشارح قصد المباشرة فلذا
 نفى كونه من مقولته باعتبار اللفظ الدال عليه هذا ما ظهر لي في هذا المقال فاسلم بحقيقة الحال

لا يكون بابا تسلم
 آه منه

قوله خاص اشارة الى رفع ما يرد على قول الشارح ولم يوضع له لفظ من ان لفظ الضمير موزون
 له فلا يصح هذا القول وحاصل الدفع ان المراد ليس نفي اللفظ له مطلقا بل نفي اللفظ الخاص به
 والضمير ليس خاصا به لوضعه للباب ايضا قال الفاضل المدقق انما قيد به لانه موزون لفظا
 بوضع عام كلفظ الضمير انتهى اقول لم يقل الفاضل المحشي بوضع خاص حتى يكون قوله موافقا
 لقوله **قوله** فكما لا يكون آه فذلكه ونتيجة لقوله الشارح ولما كان عدم كونه المنوي منقولة
 الحروف الصوت باعتبار نفسه اظهر رجله شبهة والافالتقدير فلا يكون الخ قوله لكن جعلوا
 الخ اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان القوم يقولون ان المنوي في زيد ضرب هو وفي اضرب
 انت وفي اضرب انا وفي ضرب نحن فان كان مراد ههنا ان نفس هذه الالفاظ منوثة فيرد
 المنع على المشبهة وان كان مراد ههنا معاني هذه الالفاظ منوثة فيرد المنع على المشبه
 وحاصل الدفع اننا نختار الشق الثاني ولا يرد المنع على المشبه لان المراد بالعبارة الخاصة بالعلم
 الخاصة بطريق الملكية وتلك الالفاظ عبارات له بطريق العارية فلا يرد ههنا شك في
 انه لا حاجته الى هذا الدفع لان الشارح نفسه قد دفع هذا الايراد بقوله وانما عذر الخ
 القوم الا ان يقال ان هذا لصحة على لغته والاغراض والله اعلم **قوله** مثله هو اي انا
 ونحن **قوله** كناية عنه اي تعبير ابلاغته المشاركة في الموقعية **قوله** فهو عارية
 تقدير على المقدار اي كناية عنه بطريق الاستعارة فهو عارية فلا يرد ما يرد فتأمل
قوله عطف على الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قول الشارح واجروا عليه اما ان يكون
 معطوفا على قوله وانما عذر الخ او يكون معطوفا على قوله ولم يوضع وعلى كل التقديرين
 يكون من تقية قوله وليس من الخ وهذا القول تعليل كون المنوي غير لفظ حقيقي كما سبق
 كما سبق فيكون قول الشارح واجروا ايضا من تقية فيبقى تعليل كون المنوي لفظا حكميا
 فلا يصح التفرير الذي بعيد هذا وحاصل الدفع انه معطوف على قول الشارح ليس من
 فيكون من وداخل اذ والمعطوف عليه علة كون المنوي غير لفظ حقيقي والمعطوف عليه كون المنوي
 لفظا حكميا وسبق تقريرهما فتدبر فلا يوجد البقاء ائد كور ولا عدم صحة التفرير المذبح
 فتأمل **قوله** والمراد باحكامه الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان الدوال الاربع متشاركة
 مع اللفظ الحقيقي في الدلالة فتكون الفاظ الحكمية معانته لم يقل احد بذلك وحاصل الدفع ان
 المراد من الاحكام الاحكام الفورية بقرينة البحث والدلالة ليست منها فلا تكون تلك الالفاظ الحكمية قال
 الشارح قدس سره فكان لفظا تفرع على سبيل اللفظ الغير المرتب اختار هذا الطريق اشارة الى ان المقصود الاصل
 ههنا اثبات كون المنوي لفظا حكميا واما يفتي كونه لفظا حقيقيا فتنبه او لان يحصل الاتصال بين المتفرع

والمتمعر عليه بقدر الامكان والله اعلم قال والحذف لفظاً إنما قال ذلك لئلا يتوهم ان الحذف
الحذف في المنوى قوله اذ على تقدير شرط كان يرد على قول الشارح لانه قد يتلفظ به
الحرف ان هذا الدليل لا يثبت المدعى لان المدعى كونه الحذف مطلقاً اي اعم من ان يكون محذوفاً
بالحذف الواجب او الحذف الجائز لفظاً حقيقة والا لم يكن الحذف بالحذف الواجب من الكلمات
وهل هذا الخرق الاجماع والدليل يثبت كون الحذف بالحذف الجائز لفظاً
حقيقته لانه ما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان واما الحذف بالحذف الواجب فليس ما
يتلفظ به الانسان والا لم يكن محذوفاً بالخلاف بالحذف الواجب فذا يكون لفظاً حقيقة فلا يكون
الدليل مشتاكاً بل لجزمه اشار الفاضل المحشي الى دفعه بقوله اذ على تقدير الحذف وحاصل الدليل
ان الالف واللام في قول الشارح الايمان بدل من المضاف اليه وهو الوجود لكن الوجود اعم من ان
يكون على سبيل التحقيق كما في الحذف الذي لا يخرج من كميتو العدد الى وطن الوجود او على
سبيل التقدير كما في الحذف الذي لا يخرج من صفة الليس الى بقعة الليس والحذف بالحذف
الواجب وان لم يكن ما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان ووجوده على سبيل التحقيق كن ما يتلفظ
به الانسان في بعض الاحيان ووجوده على سبيل التقدير فيكون الدليل مثبتاً للشيء والله اعلم
قوله وجوده في الخارج الخ قال مولانا نور الحق وفيه انه لا معنى لوجوده في الخارج الا التلفظ به
فلمعنى قوله على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان التمسك ان يراد على تقدير قصد
الجماد في الخارج انتهى والمراد من وجوده في الخارج وجوده من عالم البشر اذ على تقدير وجوده في
الخارج لا من عالم البشر لا يتلفظ به الانسان كذا قال الفاضل المدقق قال الشارح قد سره
في بعض الاحيان يرد ههنا ان لفظاً بعض الاحيان مستند الى ان قد التقي التحقيق مع التقليل
يفيد معنى ويمكن ان يجاب بان كلمة قد ههنا لجرم التحقيق كما في قوله تعالى قد يعلم الله وبيان
بعض الاحيان بيان لفظة قد ولما لم يكن التقليل مراداً في الفاعل ولا في المفعول ولا في الفعل
فترسيت الامراض عن الاجوبته الثلاثة التي ذكرت في حاشية مولانا عبد الحكيم اعمري واولى الله
اعلم قال الشارح قد سره وكلمات الله تعالى الخ لما كان يرد ههنا ان تعريف الكلمة غير
جامع لا قوادها لان من افرادها كلمات الله تعالى والتعريف لا يصدق عليها لاخذ اللفظ فيه
وهو على ما قاله الرضى مختص ببيان يخرج من القوم والله تعالى منزّه عن الفهم اشار الشارح الى دفعه
بقوله وكلمات الله تعالى الخ وهذا الدفع يقتضي بثلاثة تقريرات الاول ان المراد من التلفظ
اعم من ان يكون في كل الاوقات او في بعضها وتلك الكلمات وان لم تكن متلفظة اي خارجة
من الفهم في كل الاوقات لكنها متلفظة في بعضها وهو اوقات الوصول الى الانسان فيصير التعريف عليها

لأن اللفظ بعض ما يتلفظ به الانسان والتلفظ بعض ما يتلفظ به الانسان من اللفظ كذا قال الفاضل ولاجل هذا يقال يتكلم الله ولا يقال تلفظ الله به

والثاني ان المراد من التلفظ بعمر من ان يكون بالفعل او ما من شأنه ان يتلفظ به الانسان وتلك
 الكلمات وان لم تكن مما يتلفظ بها اي ما يخرج من الفم بالفعل لكن من شأنها ان يتلفظ بها
 الانسان فان قيل ان كلمات الله تعالى ليست من جنس الحروف ولا صوات والتلفظ لا يكون
 بهما فكيف يكون من شأن تلك الكلمات تلفظ الانسان بها قلت هي لكن من شأن نوحها
 التلفظ بها وهذا القدر كاف او ينال الكلام على مذهب الجناينة والكرامية ويصح بيان هذين
 المذهبين والثالث ان المراد من التلفظ اعم من ان يكون حقيقة او حكما ثانيا في المشارك للتلفظ
 الحقيقي في الاحكام والاول وان لم يوجد في تلك الكلمات لكن الثاني موجود فيها كما لا يخفى على
 الاول الفهم والى هذه التقريرات اشار الفاضل المحشي ولما لم يكن في قول الشارح قدس سره
 قيد يدل على اختياره لواحد من التقريرات الثلاثة المذكورة بل يحتاج كل واحد منها الى
 التقدير فحمل كلام الشارح على كل من هذه التقريرات اولي اعلما ان هذا اذا لم يوجد قيد
 في بعض الأحيان في نسخة الشارح كما انه غير موجود في نسخة التي عندي واما اذا وجد كما يعلم
 من حاشية مولانا عبد الحكيم فيكون قول الشارح حشدا مشيرا الى اختياره التقرير الاول
 فيحتاج حينئذ الى ما قاله مولانا عبد الحكيم في ترك تعرض الشارح الى التقريرين الآخرين والله
 اعلم **قوله** اي في اللفظ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المناسب للشارح ان يقول وكلمات الله
 داخلته فيها اي في الكلمة لان الاعتراض على خروج تلك الكلمات عن الكلمة لاهن اللفظ وحال
 الدفع ان منشأ خروج تلك الكلمات عن الكلمة هو اللفظ لاختصاصه بما يخرج من الفم كما
 سبق فلما قال الشارح وكلمات الله داخلته فيه لا فيها والله اعلم **قوله** بمقتضى هذا التوقف
 اي ما يتلفظ به الانسان وهذه العبارة اشارة الى دفع ما يتوهم من انه لا حاجتنا الى الكلمات
 المذكورة في دفع خروج كلمات الله تعالى عن الكلمة لان اللفظ اذا كان بمعنى ما يتكلم به فلا يرد
 الاعتراض لعدم اختصاص التكلم بما يخرج عن الفم كما ان التلفظ مختص به ان قلت ان عدم وجود
 الاعتراض غير مسلم لان التكلم مطلقا وان لم تكن مختصة بما يخرج من الفم لكن تكلم الانسان
 مختصة به كما هو الظاهر والماخوذ ههنا هو الثاني دون الاول قلت ليس المراد من الاعتراض
 مطلقه بل الاعتراض الذي يرد دون قيد الانسان وهو في ما يتلفظ به موجود دون ما يتكلم
 به كما لا يخفى وحاصل الدفع ان جواب الشارح على تعريف اللفظ بما يتلفظ به لا مطلقا وهو
 مختص بما يخرج من الفم فاحتج الى ما فعله الشارح والله اعلم **قوله** لانها ما يتلفظ بها وسبق
 حاصل هذا في الحاشية المتعلقة بقول وكلمات اساءة وكذا حاصل نظيره فلا مفيد **قوله**
 الانسان اورد هذا الاتمام للتقرير لان له دخلا في الجواب لان الاعتراض بقيد التلفظ فالجواب

بالتعريف فيه بالتعسيات الثلاثة والله اعلم **قوله** في بعض الاحيان وهي احيان الوصول الى
 الانسان **قوله** وان كانت بالقياس الخ لا يقال يصدق عليها بالقياس اليه سبحانه انها لم يتلفظ
 بها الانسان على تقدير وجودها من البشر من تلك الحشية لا نأقول وجودها من عالم البشر
 من تلك الحشية محال كما لا يخفى والمراد من التقدير الممكن كذا قال الفاضل المدقق **قوله**
 وعلى هذا القياس الخ ان قيل كيف يقاس كلمات المشككة والجن على كلمات الله تعالى لان الاولين
 لا يرد الاعتراض عليهم ما يقيد التللفظ لانها خارجان من الغرض بخلاف كلمات الله تعالى قلنا ان
 المراد بالقياس هو القياس في مجراء الوجود الثلاثة لا في ورود الاعتراض الذي منشأه
 قيد التللفظ كذا فهم من حاشية الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق هكذا الحال في قول
 الشارح وعلى هذا القياس كلمات الخ والله اعلم **قوله** لا يقال آه حاصله ان الممكن لما كان
 مغايرا عن الواجب فالكلمات التي تكون قائمته به ومتلغظته له تكون مغايرة عن الكلمات
 التي تكون قائمته به تعالى ومتكلمته له تعالى فكيف يصدق على كلمات الله انها متلغظة في بعض
 الاحيان او من شأنها ان يتلفظ وحاصل الدفع ان المحل والمكان يتيان في عدم مغايرة المحال
 والتكلم فيغا بتغايرهما عند الادباء كما انه لا يختلف الممكن باختلاف المكان عند الفلاسفة
 فيصدق على الكلمات التي تكون متكلمته له تعالى انها متلغظة في بعض الاحيان او من شأنها
 ان يتلفظ بما اقول وبالله التوفيق اولاً ان عدم مغايرة كلمات الانسان وكلمات الله تعالى في
 حيز الخفاء بل في حيز الامتناع لتقاوتها بالحدوث والقدر وكون الاول جنس الحروف
 والاصوات بخلاف الثاني وغير ذلك الا ان يقال ان بناء كلام الشارح على بثوت القيام لكلمات
 الله سبحانه تعالى به كما ذهب اليه الخنا بلة كما سيعلم من كلام الفاضل المحشي وثانياً انه يعلم
 من قول الفاضل المحشي قبيل هذا ان عدم صدق التعريف على الكلمات التي تكون مقبسته
 اليه سبحانه لا يضر واذا كان الامر كذلك فابن الحاجة الى الجواب والله اعلم بالصواب **قوله**
 الاولين قال الفاضل المدقق وجه التخصيص بهما انه لا ورود لهذا الاعتراض على الوجه
 الثالث لان ما تكلم به الحق سبحانه ما يتلفظ به الانسان حكماً انتهى اقول وبالله التوفيق ان
 التللفظ المحكي يخفى فيما هو مشارك للملفوظ به الحقيقي في الاحكام من الاسناد اليه والعطف عليه
 والتأكيد وكونه ذاهلاً والابدال وغير ذلك كما قال الفاضل المحشي وتلك الامور ان مستفيدة
 في الكلمات التي تكون متكلمته له تعالى لما تقر بان ليس في الاذل الا امر واحد بسيط ينقسم
 الى الاخبار والامور والنهي والاستفهام والنداء بحسب العلاقات الحادثة كما لا يخفى على من
 طالع كتب العقائد فكيف تكون متلغظة حكماً الا ان بين كلام الشارح على مذهب الخنا بة

له واما بقيد
 الانسان في قوله لا يقال
 عليها فاجاب بالوجه
 الثلاثة ان كان قيد
 الانسان في التعريف
 الاعتراض وما اذا كان
 فقامت كذا قال
 الفاضل المحشي
 فلا حيلة الا بالجواب
 ١٢

والكرامية والله اعلم قوله ثم لا يخفى الخ فيه إشارة الى التحقيق قوله هذا الاعتدال اية
الاحتياط لدخول كلمات الله تعالى في تعريف الكلمة بالتعلمات الثلاثة قوله اذا ثبت ان آله ثلثا
ذهب اليه الجواب لا نهم يقولون ان كلمات الله تعالى هي هذه الكلمات المتلوة والالفاظ
المذكورة ولما صنعوا قيام الحوادث بذاته تعالى قالوا ابتدعوا وان كان مخالفا لله اختاره
والكرامية لا نهم يقولون ان كلام الله تعالى هو المكتوب في صحايفنا والمغربا ليستنا وجسم
قيام الحوادث بذاته تعالى وان كان مخالفا لله ان كان التحقيق مقام آخر ان شئت الاطلاع
عليه فارجع اليه قوله ما عليه المحققون من ان القايم بذاته تعالى مدلول هذه الالفاظ
المذكورة بهذا الترتيب وهو قد يراد بهذه الالفاظ حارثة قايمته بغيره سبحانه وتعالى
وعلى ما ذهب اليه المحققون لا حاجته الى الاعتدال عدم وجود الاعتراض على القايم
به تعالى لعدم شمول المقسولة لانه مفعول الكلمات لا هي قوله او نقض الخ فيكون المراد من
كلمات الله هي الكلمات المعلومته له تعالى لا لغيره بانها كلمات وليست بمتلفظة لعدم خروجها
من الغروا ان كان النقص بما في علمه غير من صاحب العلم ولا حاجته الى الاحتياط ايضا لانها كما تكون
كلمات تكون متلفظة قوله او بما يظهر آه عطف على بما في علمه اي نقص بما يظهر في غير صاحب
الغروا بانها كلمات وليست بمتلفظة لعدم خروجها من الغروا يكون المراد من كلمات الله حروف
الكلمات التي مدلولها من صفات الله تعالى الظاهرة في غير صاحب الغروا مثل الجاهات والجوانب
ثم انقل وان كان النقص بما يظهر من صاحب الغروا فلا حاجته الى الاحتياط لانها ثلثا تكون كلمات
تكون متلفظة اي خارجته من الغروا والله اعلم وجه الاحتياط الى الاعتدال عند احد هذه
الامور ان الظاهر من عدم تقييد الكلمة المعرفة بغير القايمته بذاته تعالى او المعلومته
خاصة له تعالى والظاهرة في غير الانسان ان العرف مطلق الكلمة الشاملة لها ايضا وكما
تدوين الغروا عرفته احوال الالفاظ التي يتلفظ بها الانسان لا يمنع ذلك على ان لغز الكلم
مطلقا في تعريف الغروا يدل على ان الغرض منه احوال الالفاظ مطلقا اي مع قطع النظر عن
قيامها بالانسان والتخصيص خلاف الاصل لا يصح ان يلبس ضرورة والله سبحانه اعلم كذا
قال الفاضل المدقق قال الفاضل الكوهمان ما حاصله ان المراد بالاعتدال هو الاعتدال
الذي صدر من الفاضل المختص بقوله لا نالقول الخ يعني ان هذا الاعتراض انما يريد اذا
ثبت احد الامور من اقيام الكلمات بالله تعالى او النقص بما يقوم بحمل هو في علمه تعالى
وغير معلومته لنا او بحمل هو غيرنا لكن معلومته لنا اذ على كل تقدير من هذا النقاد يريدون
اختلاف المحل فيرد الاعتراض فيحتاج الى الاعتدال انتم بما حصله قول وبالله التي فيق

له ولا يخفى فانية
هذا القيد منه

انه يعلم من قوله انه على عدم هذه التقادير لا يحتاج الى هذا الاعتذار وان احتاج الى
 الاعتذار الذي صدر من الشارح بقوله وكلمات الله الخ والامر ليس كذلك كما بيناه فلا
 تفعل ولا تكن من المقلدين فان التقليد مجمل عند المحققين قال الشارح قدس سره
 والد والاربع اعلموا ولا انه لما كان المفهوم من كلام الرضوي ان المقترن اورد قيد اللفظ
 للاحتراز عن المثال الاول لانها دالة بالوضع على معانيها فلو لم يورد قيد اللفظ في تعريف الكلمة لكان التعريف
 غير مانع صدق على تلك المثال مع انها ليست من الكلمة ولما جاب عن الاعتراض الواحد عليه بان لفظ اللفظ في
 الكلمة جنس والاحتراز بالجنس غير متعارف فيما بين العلماء لان ايراد لا يكون الا للشمول بان الجنس
 والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه يجوز الاحتراز بالجنس وهذا لا يكون لوجه اللفظ والوضع لبعض في
 اللفظ الموضوع لبعض وافترقا الاول عن الثاني في اللفظ الماهل وافترقا الثاني عن الاول في اللفظ
 الغير الماهل اشار الشارح قدس سره الى رد هذا القول وحاصله ان تقصيف جعل الجنس فصلا
 في صورة جزا كون النسبة بينهما عموم من وجه مستغنى عنه لان اللفظ جزا اول من اجزاء التعريف
 والدال الاربع غير اخلاصة فيه فلا حاجته في صلاحيته ما نفتته التعريف الى اعتبار الخراج بها
 بعيد اللفظ لان ما نفتته التعريف على ما قاله الفاضل المدقق عبارة عن عدم صدق التعريف
 على اعتبار الخرف وهذا لما يحصل باعتبار الخراج الا في ابقائه فكذلك يحصل باشتراكه على
 قيد لا يدخل الا في رفيه وان لم يعبر عن اجابته والثاني مهمنا موجود فائت الاحتياج وفيه انه
 على هذا الاحتاجته الى اعتبار الاخر لا بالفضل لان الاغيا لا تدخل فيها ايضا مع انه صادر
 عن الكل الا ان يقال ان هذه الكلمة بعد الوقوع فان قلت اذا كانت الدوال الاربع غير دخلته
 في اللفظ فلا معنى لاجراجه لانه لا يخرج بيقضه سبق الدخول فالمناسب للشارح ان يقول
 في الرد فلا معنى لاجراجه لانه لا حاجته اليه وان يحصل الرد به ايضا لانه يوم لا يخرج
 صحيح لكن لا احتياج اليه والامر ليس كذلك كما سبق انفا قلت ان الاخراج صحيح مهمنا لانه
 بين الجنس والفعل مهمنا عموم من وجه وفي هذه الصورة يمكن تقدير المقدم ومؤخر والمؤخر
 مقدم فالدخل موجود وان كان على سبيل التقدير والدخول الذي هو مقتضى الاخراج اهم
 من ان يكون حقيقته كلام الشارح والدال الاربع آه بان لفظ الدوال اما جمع الدوال او دالة
 وكلاهما لا يصح اما الاول فلان الجمعية وان كانت صحيحة على هذا التقدير ولكن ايراد الحقيقة
 المؤنثة وهم دالة غير صحيح لان بعض موصوفها مذكر وهو الخط والحقد وبعضه بوجع القول
 انما اشتراك الاول اعني ان لفظ الدوال والجمع دال وقاضل انما كان صفة بغير فري الصفة كما
 مهمنا جمع على هذا الجمع اعني فواعل كوانهم على روايتهم نص عليه الفاضل الجليل في حاشية على الطول

والثاني اننا غننا الشق الثاني اعني ان لفظ الد وال وال الله وآياد السفطة المؤنثة باعتبار قلب
 الموصوف المؤنث وهي النسبية والاشارة على الموصوف المذكور وهو ما عداها والمذكر وان كانت
 أصلا لكنه فرع في استعمال حقيقته جمع المؤنث فيه نص عليه الفاضل الصادق في حاشية المتعلقة
 بهذا المقام والثالث ان موهوف لفظ الله هي الجموع اعني المخطوط وكن انظروا لا المفردات كما
 يدل على هذا تفسير الشارح بالجموع فالجموعته وآياد الصفة المؤنثة كلاهما صحيحان وهذا
 الجواب ايضا باختيار الشق الثاني والثالث انه اعترض على كلام الشارح والد وال آه بان حكيم عدم
 الاحتياج الى اعتبار الاخراج غير مختص بالد وال الا بعبارة جارية في كل موضوع لعنه غير لفظ
 كالعقود التي تعقد لحفظ المقصود ومعنا العقود المذكورة في كلام الشارح هي فانتظروا
 وجه التقييد واجب عنه بان العبارة بخلاف العاطف والمعطوف والتقدير والد وال الاربع
 وكن امثاله اقرب والله التوفيق ويمكن ان يكون العبارة بخلاف المضاف اي وامثال الد وال
 الاربع الخ ويمكن ان يقال مقصود الشارح الرد على الرضى كما عرفت وفيه ذكر الد وال الاربع فقط
 فلا يثبت الشارح بها فقط لكن بقي مسامح طلب الوجه للرضى فافهم واحفظ هذا التقرير الانيق لعله
 لا يجحد في غير هذا التعليق ولا قيل بالاطناب في هذا المقام لانه من مزال الا قد مر قال
 الشارح قدس سره المخطوط وهي النقوش التي في الاوراق وهي موضوعته للالفاظ قال
 الشارح قدس سره والعقود والمراد منها هي العقود التي يحصل بافعالها بعض الاصنام وبعض هي مؤنثة
 لمراتب الاعداد والله عليها مثلا الا انفسه واس السبابته براس الابهامة فتدل على عشرة واذا انفسه مؤنث
 نظره ما فتدل على عشرين واذا انفسه براس الابهامة بالفصل الاول من جانب الراس من السبابته فتدل على
 عشرين وهكذا اخره لك من الالفات تدل على مراتب الاعداد كما تقر قوله جمع نصيبه لا ادري بها
 قويا لتعرض الفاضل المحقق لبيان جمعية النصب وتغيير النسبية وتركه لبيان الثالث الاخر من الد وال الا
 ربيع فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قوله الذي هو اول آه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان تقرير عدم
 الاحتياج على عدم دخول الد وال الاربع في اللفظ كما صدر من الشارح لا يصح لان اللفظ لو كان متاهرا او
 الوضع متقدما بان قال الكلمة هي الموضوعته لعنه مفرقا لفظا لاحتاج الى اخراجها بقيد اللفظ ليكون التعريف
 بما نأوه حاصل الدفع ان المراد من اللفظ ليس مطلقه بل الذي هو اول اجزاء التعريف وذلك التقرير على وجه
 دخولها في الجزأ الاول منهم كما سبق منا الاشارة اليه في الحاشية المتعلقة بقول الشارح والد وال الاربع
 فتذكر فان قلت لم ترك الشارح هذا الوصف قلت للظهور والله اعلم قوله فيه اي في اللفظ الموصوف
 بالصفة المذكورة ليعلم كونهم تابعين تاليا للمقدّم المذكور قوله في تعميم التعريف يعقل ان يكون في هذا
 اشارة الى دفع ما يتوهم من ان لا تسلم ان الد وال الاربع اذا كانت غير اختلف في اللفظ الذي هو اول الجزأ ليعرف

له وجه التخصيص
 ما هو المشهور لمن
 وجوب تقديره بالجمع
 على الفضل والافضل
 ما هو الحقيقي يمكن
 تقديره بالجنس على
 الفضل سلقا اي
 سواء كان بدنيا او
 مطلقا او من وجوب
 منه

على مقتضى
 راس

لم يحجج الى اعتبار اخراجها به لانه لم لا يجوز ان يكون هذا الاعتبار محتاجا اليه في ضمن المبتدئ المتعلوكة لا يلزم
 الا بان يقول له ان هذا الاحتراز عن هذا الشيء وذلك احتراز عن ذلك الشيء وحاصل الدوام ان المراد من النفي الا
 الاحتياج ليس النفي مطلقا بل في صلاحية التعريف وهي غير محتاجة الى اعتبار ذلك وان كان المتعارف محتاجا اليه
 والمراد من التعصيم ليس الا التعصيم بطريق المانعة لان الاحتراز ليس الا بهذا الطريق والظاهر ان المراد به
 القديم واسمه **أعلم قوله** الى اعتبار الخزان قلت ما الفائدة في عدول الفاضل المحض عما قاله الشارح حيث قال
 الى اعتبار اخراجها ولم يقل فلا حاجة الى قيدها بغيرها لما قاله الشارح قلت فائدة العدول تنصيص التعريف على
 معجم الاحتراز لان الصادق عنه اعتبار اخراجها باللفظ لا الاخراج به في نفس الامر فيكون في عبارة الشارح
 حذف المضاف وهو الاعتبار **قوله** الى اخراجها ان قيل ان الضمير يرجع الى الدوال الاربعة فانه قد ورد في
 الى اخراجها لان الدوال جمع والجزم يتاويل بها حيثه مثبت قلنا ان الضمير ليس يرجع الى الدوال بل الى
 كل واحد من المخط والعقد والنسبة والاشارة وقيل ان هذا التوجيه في الاولين يعجز لذكرونها وانما في
 الثانيين فلا لثبوتها الا ان يقال ان من المتفكر بانها بالتمام الذي يستعمل به ناهيها عن التناهي والتأنيث في
 وصفه فكذا في ضميره او يقال في الجواب من اصل الاحتراز ان الضمير يرجع الى الله ان باعتبارها تأويلها بالذكور
 باعتبار تأويلها بالجمع والجمع بهذا التأويل مذكورا كذا في قوله عليه الرضى فيصيرها جامعا للذكر واليه **قوله** هذا
 فسفوا والتقص من وجهين الاول ان الرضى لم يفرق وان كان لهم من اللفظ بالعموم من وجه في نفس الامر
 لكنه ليس بهذا احقر منه لان هذا اللفظ في هذا التعريف وقم وصفا للفظ كما هو شأن كل فضل فالوصف
 المذكور في هذا التعريف في مقام الفصل اما ان يكون ما ينافي مع جنسه او احقر منه من وجه او احقر منه مطلقا
 او مساويا له او اخس منه مطلقا والاربعه الاول لا يخفى سقاطها اما الاول ففساده يظهر من البيان وانما
 الثاني فلان الفصل اذا وقع حصة للجنس كان الجنس مأخوذا فيه فكيف يتصور العموم من وجه واما الثالث
 ففساده ايضا ظاهر وانما الرابع فادان الترتيب من امرين متساويين غير واقع بل غير ممكن كما تقر في مقار
 فبقية الاعتقال الخامس وهو مستلزم للمطلوب الثاني ان الاحتراز بالجنس في هذه الصورة لا يتصور الا
 مجزا باعتبار الجنس فضلا والفصل جنسا وهو غير صحيح لانها مغايران من حيث المفهوم والاعكام كما لا يخفى
 فكيف يكون الشيء الواحد بالنظر الى الشيء الواحد جنسا وفصلا كما هو مقتضى هذا الجواز والى الان لم
 يتيسر لي العلم بالوجه المنقول من السلف في التقص فذا كتبته ما عجز به خاطي فلا تسرع بالرد والتجمل
 لان هذا من افعال القول **قال** الشارح قدس سره وانما قال لفظه اشارة الى دفع ما يرد من ان المصنف
 اخذ كتابه من الفصل والموافقته بين الماء خوذ والماء خوذ منه امر مستحسن عند المصنفين والمخالفه
 عنه في قوة الخطاء عند المحققين فلم يخالف الحكم عن الفصل حيث قال لفظه وحاصل
 الدفع ان الموافقة بين الماء خوذ والماء خوذ منه مستحسن اذا كان مقصودا من مضمونها او لمدا وهو ليس كذلك

له ولا يخفى فائدة التعصيم
 اما الاول فلان الاحتراز
 في بعض المواضع قد يكون
 مساويا لغيره فيكون في
 المصنف والمفسر قد
 يتناولان لانه قد
 مساواتا لا ينبغي ان
 المصنف الذي هو
 مجزا اجزا من التعريف
 فيكون في هذا
 على الامور
 السريعة ١٢ منه

لان المصنف لم يرد الوحدة في الكلمة فادخل عبداً به فيها بخلاف صاحب المفصل حيث ايراد الواحدة
 فأخرجه عنها وان لم يخف عن تشويش من المبتدئين فادرجت مثال الخالفة بين المأخوذ والمأخوذة
 لاجل اختلاف المقصود عن يعقد عليه الا فامل والله اعلم **قوله** اما لان الخ تقرر هذا الدليل ان
 المصنف لم يقصد الوحدة لان مثل عبد الله علما دخل في الكلمة عنده فلو قصد وحدة اللفظ في
 تعريف الكلمة لكان خارجاً عنها فلم يكن التعريف جامعاً ان قلت ان دخوله علماً فيها مرتب على عدم
 ارادة الوحدة فيها كما لا يخفى على المتأمل فكيف يكون ذلك دليلاً على هذا اقلت ان الاستدلال كما
 يكون من جانب العلة على المعلول كما يقال هذا محصور لانه متعفن الاخلاط وكلما هو متعفن الاخلاط
 فهو محصور فهذا محصور فكذلك يكون من جانب المعلول على العلة كما يقال هذا متعفن الاخلاط لانه محصور
 وكلما هو محصور فهو متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط فلم لا يجزى ان يكون هذا الاستدلال من
 هذا القبيل والله اعلم **قوله** عند من قال اي صاحب المفصل ولا بد له من قصد الوحدة بد كره
 اللفظة كيلا يبطل منه تعريف **قوله** واما لما ساء في حاشية قوله فانه لا يقال له لفظة واحدة
 تقرر هذا الدليل انه على ارادة الوحدة يرد الاعتراض وكلما يرد عليه الاعتراض فلا بد ان يجرى به
 فادارة الوحدة لا بد ان يجرى بها فلذلك اقال المصنف لفظ ولم يقل لفظة واما ذلك الاعتراض فشرح
 في قول المحشي هناك بطريق الوضاحتين فلا بد كره ههنا ان قلت ان هذا الدليل دليل من جانب العلة
 على المعلول كما يخفى والاصل في الدليل هذا القسم كما تقرر في مقارفة فالمناسب للفاضل المحشي تقديم
 قلم اخره قلت اخره للدلالة الى ضعف هذا الدليل لان الاعتراض وان كان وارداً على ارادة الوحدة
 لكنه مندفع كما سياتي من الفاضل المحشي نفسه فان نظره او الدلالة الى قوة هذا الدليل لان من طاب
 بعض الصنفين ان الدليل القوي كره مؤخر صاحب الهداية والله اعلم **قال** الشارح قدس سره
 والمطابقة غير لافته الخ اشارة الى دفع ما يتصور من ان من المقررات فيما بينهم ان المطابقة بين
 المبتدأ والخبر لا تعرف التذكير والتانيث فالواجب على المعر ان يقول الكلمة لفظة لتفصيل الظاهر
 وعدم قصد الوحدة لا يتبين في هذا القول لاحتمال ان يستعمل في التانيث فقط اي بدون الوحدة وما
 الدفع ان المطابقة مشروطة بالشروط وهي منتفية ههنا كما سياتي ووجه ذلك اقال لفظ **قوله** اسما
 الخبر اه انما الاستيناف والجملة الاستينافية وقعت جواب سوال سائل كانه قال ان المطابقة
 مختصة بشرط الاشتقاق امر مجاوز وفي ضمن هذا الجواب تقرر بعض الشارح بان شرط المطابقة
 ثلاثة فمرخص الشارح واحداً منها بالذكور اجاب عنه الفاضل المدقق بان انتفاء الاشتقاق ملزوم
 انتفاء الباقيين وهو الاستناد وعدم التساوي بخلاف واحد من هذين الباقيين فانه ليس بملزوم
 وانتفاء ما سواه فلاجل هذا اللزوم خص الشارح لفظ الاشتقاق من بين الشروط انتهى اقول

الخ وهو قوله المطابقة
 الدين الرازي حيث
 خالف عن صاحب
 المطابقات في دليل
 بطلان كونه المعلول
 من كونه فليلاً ماخوذة
 عن قوله ان شئت
 ان يطابق فادرج الى
 القلم به " من

وبالله التوفيق ان ملزمة نفي الاشتقاق للفظ الاسناد وسلم وأما المنع عدم تساوي التذكير والتأنيث فليس
مسلم لانه لم لا يجوز ان يكون غير مشتق بل جامدا ولا يستوى فيه المذكر المؤنث كلفظ رجل ولجواب عن
ذلك التعريض انما ضل الكوهستاني بان مفهوماً الشارح ممن لزوم المطابقة وهو يحصل بانتفاء شرط
وفيه انه على هذا يطلب وجه تخصيص نفي الاشتقاق بالدرك ويمكن ان يجاب عن اصل التعريض بان في عبارة
الشارح حذف المعطوفين مع العاصفين وانتقد بمراد من الاشتقاق والاسناد وعدم التساوي والتفرقة
على حذفها شهرة اشتراط المطابقة بهذا الامور الثلاثة وأما وجه تخصيص نفي الاشتقاق بالدرك فهو استزاه
لنفي الاسناد هذا ما ظهر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** وما في حكمه الواو العاطفة بمعنى والفاصلة
وأما في حكمه هو المنسوب والمراد من نفي الاشتقاق في كلام الشارح اعلم من ان يكون حقيقيا وحكما **قوله**
وقد انتفت ههنا الثلاثة اما الاول فلان اللفظ مشتق منه وليس بمشتق كما هو الظاهر وأما الباقيان فلا يله
مصدر ومن المتقرر فيه انه لا يصح فيه ويستوى فيه المذكر المؤنث **قال** الشارح قدس سره مع كون
اللفظ اخصرا دليل آخر لعدم قول المصنف لفظه ان قلت اذا كان هذا دليلا آخر فلم لم يورد الشارح بعنوانه
حيث لم يقل كون اللفظ اخصرا قلت لم خليفته ما سبق وهو عدم قصد الوحدة مع عدم لزوم المطابقة
في هذا الدليل وحاصله ان المصنف غير قاصد للوحدة والمطابقة غير لازمة واللفظ اخصرا من اللفظة
وبناء المتن على الاختصار فلذا قال لفظ وأما ما سبق فيكون وحدة في دليل عدم القول باللفظة والله اعلم
قال الشارح قدس سره الوضوح آه ان قيل ان فرض الشارحين من التفسيرات جدا جزاء التعريفات هو
معرفتها لانها موقوفه على معرفتها والجزاء والمأخوذ في التعريف ههنا هو وضوح بصيغته اللعل المناسب
لشارح ان يفرض لك اللعل لا سيما قلنا ان الفعل مشتق ومعرفته المشتق لا يحصل الا بمعرفته المبدا فلذا
فيها شارح المبدا والله اعلم **قوله** في صفة آه اشارة الى التعريض على الشارح بان المناسب ان يفرض
ههنا مثل ما فعل في اللفظ من بيان المعنى اللغوي والاصطلاحي كليهما وتخصيص شيء آه ليس هو لفظا
كما يحتمل على من طالع كنية اللفظ ويمكن ان يهاب منه بانه يجوز ان يكون المعنى اللغوي للوضع مشهورا في
زمان السادس فللشهرة تركه لان الترتيب لاجل الشهرة شاي **قوله** في حيزاء في المنقب حيزاء اللفظ وتشديد
يا مكمسورة كانه مره جيز ومكان والمراد ههنا هو الثاني **قوله** فكان الواضحة اشارة الى بيان وجه النسبة
بين المعنى اللغوي والاصطلاحي وحاصله ان المعنى مشبه بالخبر في الاستقرار يعني كما ان الشيء مستقر في
المكان كذلك اللفظ مستقر في المعنى فتخصيص اللفظ بالمعنى مشبه بعجل الشيء في الخبر والمكان فلا محل لهذا
المشابهة استعمال اللفظ الموضوع للجعل المذكور وهو الوضوح في التعيين المسطور ولانها اورد هذه العبارة
بصيغة التعريض وهي كآه لان الاظهر والاوضح ان يجعل اللفظ مشبها بالخبر لان الخبر كما انه غير مقصور
كذلك اللفظ غير مقصور وكما ان المختير مستوفى كذا المعنى مستوفى فيه ومن هذا يقال ان اللفظ

قوال المعاني لا العكس وأما الاستقراء فليس يختص به لأنه كما أن اللفظ مستقر في المعنى كذلك المعنى مستقر فيه والله أعلم **قوله** تنسبه أي بسبب التميز الخاص وهو التخصيص المذكور فالأضافة للبعد إنما جرت عنه به إشارة إلى أن الأولى للشارح أن يقول تعين شيء لشيء يظهر تعلق قوله لمعنى بوضع كما قال مولانا عصار الدين **قال** الشارح قد سبغ شيء بشيء المراد من الشيء الأول الدال والمراد من الشيء الثاني المدلول والمعنى ولم يقل تخصيص لفظ لأن الوضوح غير مختص به كما تقرر فإن قيل إن الوضوح مختص بالمعنى فلم لم يقل تخصيص شيء بالمعنى قلنا لأجل حصول التشاكل **قوله** ملحوظ بخصوصه إشارة إلى دفع ما يتوهم من أن التبادر من تخصيص شيء بالمعنى هو التخصيص الذي لا يكون باعتبار الأمر لا غير أي الوضوح الخاص وحمل التصريف لا يكون إلا على ما هو التبادر فيخرج عنه وضوح المشتقات كضارب مثلا لأنه لم يوضع لذات قاربه الغريب بخصوصه بل باعتبار محاطه بأمر وهو كل لفظ على وزن فاعل في مادة متصرفية وحاصل الدفع أن الشيء كالمحل عليه ما هو المتبادر عنه فكذلك قد يترك على الإطلاق وهو المراد ههنا فلا يلزم معد ما يخرج وهكذا القول في قول الفاضل المحشي بعيد هذا سواء كان آه لكن بادي تغيير معنى أن هذا القول أيضا دفع ما يتوهم من أن التبادر من المعنى هو المعنى بخصوصه أي معنى ما لا يكون ملحوظا باعتبار الأمر فيخرج وضع المفردات لأن المعنى فيها ملحوظا باعتبار الأمر لا غير على المذهب المنصور هو وضع الجزيئات لكن باعتبار محاطها بمفردات كلية وبيان الدفع ظاهر أعلم أنه قد يكون الوضوح خاصا والموضوع له خاصا أيضا كوضوح زيد لذات الموضوع وقد يكون كل منهما عاما كقول الواضحة كل فاعل موضوع لذات من قاربه الفصل وقد يكون الوضوح عاما والموضوع له خاصا كوضوح اسم الإشارة مثلا فإن الواضحة حفظ أولا الأمرا لكل لكن لأن يوضع اللفظ له بل لأجل أن يلاحظ جزئياته بواسطة ووضع ذلك اللفظ لكل من تلك الجزئيات المندرجة تحتها وقد يكون الوضوح خاصا والموضوع له عاما كوضوح الإنسان للمفردات كقوله قبل وأحق أنه داخل في القسم الأول هكذا قال صاحب السام في التمهيد ولا يخفى إشارة الفاضل المحشي إلى تلك الأقسام الأربع على العطف المعارف والله أعلم بالصواب **قوله** كهيته المفردات الخ يحتمل أن يكون المراد بالمفردات المشتقات لأن هيتها ملحوظة بعمومها فيكون كلا المثالين للقسم الثاني ويحتمل أن يكون المراد بها ما سبق للمشتقات لكن إذا كان استعملها بطريق التحقيقته كزيد لأن هيتها ملحوظة بخصوصها فيكون الأول مثالا لدول والثاني للثاني هكذا قال الفاضل الكوهستاني وأيراد المثال لكل نوع مخرج للاحتمال الثاني والقرب مخرج للدول والمسئول من العزير العلامة أن يحصل في العلم على وجه أيراد الفاضل المحشي المثال لهذين النوعين أو نوع وتركه للآخرين **قوله** ولا يدخل الخ إشارة إلى دفع ما يتوهم من أن قارب الكلمات غير ما لم من دخول الأقيار لأنه صادقة على المفردات مثل قلف وطف وغلخلة ومفردات قفل وطفل ونقته لأنها ألفاظ وضعت لمعان مفردة عما أنها ليست بكلمات كما هو المتقرر وعامل النظم

انها غير اخلته في الموضع الذي هو مأخوذ في الكلمة لان الموضع جعل الدال للبعث بطريق الحقيقة وهذا
 الجعل متفق فيها لان التحريف الاول لم يقصد جعلها للبعث بل قصد ما يتوهم انها تجعله للثاني واذا كانت
 خارجته عن الموضع فلا يصدق التعريف عليها فيكون مانعا ويحتمل ان يكون في هذه العبارة ردة على الفاعل
 الموصى حيث اورد قيد التعاطف كخبر الخرافات بانه لا حاجة الى هذا القيد لا تتفاد الجعل فيها والله
 اعلم بما في صدق عبادة **قولهم** ان قلت الخبر حاصل السؤال ان الشيء الاول عبارة عن الدال والثاني عبارة
 عن المدلول فالباء ان كان داخل على المقصور فيلزم قصر المدلول في الدال فيخرج عن هذا التعريف ضمن
 المراد في عدم اختصاص المدلول في داله لوجوده في دال آخر وان كان داخل على المقصور عليه فيلزم قصر الدال
 في المدلول فيخرج عنه وضع المشترك لحد من اختصاصه الله في مدلوله لوجوده في مدلول آخر اعلم ان
 معنى هذا السؤال على القول بوجود المرادف والمشارك وتوفاق بدمهما كما ذهب اليه البعض فلا يرد
 السؤال راسا وثانيا انه لما كانت الإرادة من محته في المتساويين بدون الاحتياج الى امر آخر كما هو المتقرر
 عند المتكلمين فان الفاضل الله شيء ان يقدر مشق الدخول على المقصور لان دخول الباء على المقصور المقصود
 عليه متساويان وهذا الاثر ان نظرا الى لفظ التخصيص فيكون الباء داخلته على المقصور عليه وان نظرا الى
 الاستعمال اكثر فيكون الباء داخلته على المقصور فكل وقتته والله اعلم **قولهم** على المقصورة ان
 قيل ان القصر عند علماء البيان منصرف في قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف وليس
 شيء من الدوال والمدلول صفة للآخر فكيف يكون احدهما مقصورا على الآخر قلت ان المراد من قصر
 المعنى على الدال قصوره على مدلوليته هذا الدال اعني ان هذا المعنى لا يكون مدلول الدال لآخر من قصر
 الدال على المعنى قصوره على كونه دالا على هذا المعنى اعني لا يكون هذا الدال دالا على معنى آخر ولا شك ان
 المدلولية وكونه دالا لصفته المعنى والدال الاول للدال والثاني للثاني فيكون كلا القصرين مندرجين
 في قصر الموصوف على الصفة كذا خبر من قول الفاضل للديق والله اعلم بالحق **قولهم** في واحد في مدلولية
 واحد بخلاف المضاف ليكون داخل في قصر الموصوف على الصفة كما سبق **قولهم** لوجوده في كليهما أي لوجود
 مدلوليته في كليهما وهذا ايضا بخلاف المضاف للفايدة المذكورة **قولهم** في شيء من المعنيين أي دلالة
 شيء من المعنيين **قولهم** لوجوده في كليهما أي لوجود دلالة اللفظ المشترك على كلا المعنيين **قولهم** والحاصل
 ان الخبر من هذا الحاصل بيان معلومية مورد الايراد بخصوصه لثلاثي وهو ردة على الجزاءين
 لكونه اسبق جزئي التخصيص او على كليهما او على التقدير المشترك بينهما فيلزم مغلاف الحق كما هو الظاهر
قولهم لا يوجد في كل وضع ان قيل لا نسلم عدم وجدان الجزأ السلب في كل وضع لوجود الجزأ السلب
 الذي يشهد التخصيص في وضع غير المرادف والمشارك كما لا يخفى قلت ان مفاد قوله لا يوجد الخبر في الجزأ
 الكلي هو نافي الوجود الجزئي وليس معناه السلب الكلي الذي يناه في الوجود الجزئي كما لا يخفى على من له أدنى مهارة

له هذا هو الذي مر
 كذا في السبق
 هل نقول في حاشية
 صولة بالجدد الكلي

في كتب الميزان فلا يرد الامتناع قولهم يمكن الخ قال الفاضل المدقق تصد ير هذه الوجوبية بل لفظ الامكان
يدل على انها تفيد محتملة اتيان لفظ التخصيص لا رجحانه على لفظ التعين انتهى **قولهم** بقرينة التخصيص الخ
حاصل هذا الجواب ان القصر غير مراد هنا لان المفيد له هو الجزأ السليبي في التخصيص وهو عدم الوجود ان
في شيء آخر والتخصيص مهننا مجرد عنه ومستعمل في الجزأ الإيجابي فقط وهو وجود شيء في شيء ولا ينبغي
تحقيق الجزأ الإيجابي في وضع الالفاظ كلها سواء كان وضع المرادف او المشترك او غير ذلك فلا يلزم خرق
المرادف على تقديره والمشاركة على تقدير آخر وهذا الجواب باختيار الشق الثالث لعدم مرادة القصر حتى
يكون الباء داخلية على المقصور والمقصوع عليه **قولهم** وان التخصيص الخ اشارة الى الجواب الثاني وحاصل
هذا الجواب ان القصر مراد لكن باختيار الجهل وفي حقه ولا شك ان قصر الله عن معنى لفظ واحد واللفظ
على معنى واحد في المرادف والمشاركة حين المجهل موجه لان الاوضاع فيه امر ثبت فلا يكون في زمان واحد
لمعنى واحد لا لفظ واحد وكذا لا يكون للفظ واحد في زمان واحد الا بمعنى واحد والتعدد حاصل في زمان
آخر فلا يقدر في القصر المراد هنا وهذا جواب باختيار كما من الشقين كما لا يخفى **قولهم** بحسب الجمل أي
الوضع **قولهم** لا يجب التكرار الاثر للترتيب عليه وهو الاستعمال **قولهم** ولما كانت الاوضاع الخ من مقدمات
الجواب الثاني ويضرب ان مقدم هذه الشرطية وهو كون الاوضاع في المشاركة والمرادف مرتبته فنوع
لانه لم يجهز ان يوضع الالفاظ المتعددة كالالفاظ المترادفة فهي واحد في آن واحد ويوضع اللفظ
الواحد كاللفظ المشترك لمعان في آن واحد وما قاله الفاضل الكوهستاني في اثبات هذا المقدم من ترتيب
الايضا في المرادف مشترك على تقديره يكون الواضع جديا فلما اقرر من ان النفس في آن واحد لا يكون
الى شيئين فكيف يجوز وضع اللفظين لمعنى واحد واللفظ الواحد لمعان في آن واحد لانه لا يتصور الا بالاشق
الى شيئين في آن واحد وهو باطل والمستلزم للباطل باطل ويحتمل تقديره يكون الواضع واجبا سهوا فلا يلزم
الحكمة في احداث الموضوعات الخفية هو التفهيم والافطان زايدان على المقصور المعنيان بخلاف العلم
فامتثاته تعالى علينا او كما وضع لفظ واحد لمعنى واحد شرط للوقوف وضع اللفظين لمعنى واحد وهو وضع
اللفظ الواحد لمعان وهل هذا الا الترتيب فلا يخفى سخافته وركاكته اما سخافته الاول فلان عند وقوع
النفس في آن واحد الى شيئين جزاء مشهور في مخالفا هو الحق كما قال به الامام الرازي في المباهج
المشرقة قيمة والقل غلام يحيى البهاري في تعليقاته على حاشية الزاهد في بحث الازال لثمان شئت
الاطلاع فارحم اليه واما الثاني فلان الفوائد دلت على اجملها وضع الله اللفظ المرادف والمشاركة اما ان
يكون معلومته له تعالى حين الجمل الاول او لا سبيل الى الثاني لان علمه تعالى لا يخرج منه مثقال
ذرة شيء من الاشياء فكيف يخرج من علمه تعالى تلك الفوائد ولا سبيل الى الاول فلان تلك الفوائد
لما ان تفعل مخرجية في وجه الزيادة على المقصور والاخلال بالعلم اولا لان كان الثاني فسنمر

له متعلق بكليهما

منه
على بان تكون تلك
الفوائد مقاصد
ضرورية له ١٢ ص

ان لا يوجد المرادف والمشاركة في الزمان الثاني ايضا للزومهما في هذا الزمان ايضا وان كان الاول فيلزم وجودهما
 في الزمان الاول ايضا لما يتيه تلك الفوايد فلا يحصل الترتيب الذي ادعاه ذلك الفاضل وهما وجه آخر
 الترتيب قول ذلك الفاضل بان الحصر المستفاد من قوله غير صحيح لانه لم يجرى ان يكون الواسع من العباد
 المتعددة وعدم الترتيب على هذا ظاهر غير خفي على من لم ادنى مسكته ويمكن ان يجاب عن الاختلاف
 بان كذب المقدم لا يؤثر في كذب الشرطية كما تقرر في كتب صناعة الميزان بل مثل رصدها على الفزوم
 وهو هذا موجود لانه لو كانت الاوضاع في المرادف والمشاركة مترتبة فلا يخفى في انه على هذا التقدير
 لا يتحقق في زمان الجمل الاول والثاني الا بمجول واحد ومجول له واحداً في الاول فظاهر وأما في الثاني
 فلان الجمل من الافعال وبقائها متمم كما تقرر وانه اعلم بالصواب **قولهم** وبان التخصيص الماشية الى الجمل
 الثالث وحاصله تسليم ارادة القصر في زمان الاستعمال يعني اننا نسلم ان القصر مراد في زمان الاستعمال لكن
 القصر اضافي لا حقيقي ولا يخفى في ان القصر الاضافي متحقق في المرادف والمشاركة أما في الاول فلان المعنى
 مقصور على كل من اللفظين بالنسبة الى اللفظ الذي لم يوضع له وأما في الثاني فلان اللفظ مقصور على كل
 معنى المعاني بالنسبة الى المعنى الذي لم يوضع له هذا اللفظ وهذا ايضا جراب باختيار كل من الشقين واسم
 اعلم **قولهم** وبان معنى آية اشارة الى الجواب الرابع وحاصله اننا سلمنا ارادة القصر حين الاستعمال بطريق
 الحقيقة لكن الحشية مرادة سواء كانت الباء داخلته على المقصور او المقصور عليه فان كان الاول فرجع
 التعريف مقصوريته المعنى على اللفظ من حيث المدلولية أي من حيث انه مدلول هذا اللفظ وان كان
 الثاني فرجعت قصر اللفظ على المعنى من حيث الدالية أي من حيث انه دال على هذا المعنى ولا شك في وجود
 القصر الحثيث بالحشية في المرادف والمشاركة أما الاول فلان مدلولية المعنى من لفظ غير مدلولية من
 لفظ آخر لانه نسبة وتغايرها بتغاير المنبئين كما تقرر وإذا اعتبرنا وجود القصر وأما الثاني فلان دالية لفظ
 على معنى غير الية على معنى آخر يعني ما ذكرناه آنفاً وإذا اعتبرنا وجود القصر وما ذكرناه من حواصل الجواب
 يظهر وجه الترتيب بينهما انه ادنى مهارة في علم المناظرة لان المتقربين ان جواب عدم التسليم يكون مقفلاً
 على جواب التسليم **قولهم** فيما كان وضعه الخ طرف مستقر وقم صفته الشبهة وكتبته مامصدرية
 والعبارة جذف المضاف والتقدير من الشبهة الواردة في صورة كون الاضام الخ وتقريرها من وضع
 الخ وتقريرها من وضع المبيات يخرج عن تعريف الوضغ سواء كانت الباء داخلته على المقصور او المقصور
 عليه أما الاول فلقد قصر معانيها عليها لوجود الفاظ اخرى اذا ما كعنى زيد مثلاً فانه وضع له لفظ زيد
 ولفظ هو مثلاً اذا جمع اليه وأما الثاني فلقد قصرها على واحد من المعاني لان الجزئيات المتكثرة كلها
 معانيها على المذهب المنصور وقرض الفاضل المحشي من قوله وما ذكرنا الخ ان الاخوت المذكورة سابقاً
 ه انضمت لهذا الشبهة ايضا ان قيل ان من الاجوبة جواباً باختيار الشق الثاني في الجواب الثاني يعني كون الجواب

على الزوم الزيادة
 آية الزيادة في المرادف
 والاختلاف بالضم
 المشاركة بالضم

على المقصور عليه وهو غير جار في هذه المادة لان الواضع وضع لفظا هو مثلا بوضع واحد الجزئيات المتكررة اعتبارا
الترتيب ساقط حتى يقال ان القصير في زمان الجمل موجود فكيف يعبر قول الفاضل المحشي وما ذكرناه قلنا ليس
المواد ما ذكرناه مطلقا بل هو الذي يجري في هذه المادة ضد اجزاء البعض اجزاء الباق لا يعبر والله اعلم **قولهم**
اي حال كون الخ إشارة الى دفع ما يتوهم من ان الباء للبية فيكون مفاد هذه العبارة سببة مفعول هذه
الشرطية اهني لا زوم فهم الشئ الثاني لا طلاق الشئ الاول واحساسه للتفصيل وهل هذا لا خلاف
الواقع لان اللزوم بسببه كما هو الظاهر لمن له فكر صائب وحاصل الدفع ان الباء ليست السببة بل
للملابسة وقعت مع مدخوله حاله باعتبار التعلق عن الشئ الاول فيكون تقدير الكلام عين ما ذكر في كلام القائل
المحشي فلا يرد ما توهم ولم يجعله حالا عن التفصيل لانه ليس بقا على ولا مفعول والحال لا يعبر الا منها لما
تقرر وعن الشئ الثاني لان مفعول بالواسطة بخلاف الشئ الاول لانه مفعول بالذات كما هو الظاهر فهو
بذلك الحال ايت اولى واخرى والله اعلم **قولهم** وبه يخرج اي بقيد الحشية **قولهم** يخرج تخصيص الخ يعني ان
يدل كالمشارع هذا الحشية كانت حروف الجاء موضوعته لفرض التركيب لوجدان تخصيص شئ شئ
فيها والامر ليس كذلك لان الدلالة على الموضوع له من لوازم الوضع وهي ليست بموجودة فيها كما هو
الظاهر فلو كانت موضوعته لوجد اللزوم بدون اللزوم وهو محال وبذلك هذا القيد خرجت تلك
الحروف عن الموضوع لعدم وجدان فهم فرض التركيب عنها متى اطلق كما لا يخفى فان قيل ان كلاما اشار
يدل على تحقق الوضع فيها لانه يخرج من الكسوة بقيد المعنى واخراج الفهم قيم عند المحققين قلنا انفراد
مبني على التنزيل وتسلم كونها موضوعة والاضم لمحقق الوضع فيها ظاهر للوجه الذي ذكرنا انفا **قولهم**
وسم إشارة الى دفع ما يتوهم من ان لزوم فهم الشئ الثاني لا طلاق في كل الاوقات كما هو مفاد كلامه متى
غير صحيح لان من الاوقات والاقوات المحققة مع عدم السمع والفهم فيها ليس بوجود لان السمع من شرط
الفهم وجود الشرط بدون الشرط غير صحيح وحاصل الدفع ان العبارة بخلاف المعطوف مع المعطوف **قولهم**
وسم وانما حذف لاجل ظهور ان الفهم بدون السمع باطل فاندفع ما توهم **قولهم** يعني السم إشارة الى
دفع ما يتوهم من ان الاحساس احسن السم لشموله للبصر والشم والذوق واللسان مقابلته العام
بالخاص بكلمته او غير متعارفته عند المحصلين فلا يعبر التعريف لاشتراكه على الامور الغير المعروفة فحاصل
الدفع ان الاحساس مقيد بقيد عدم السمع لان العام اذا قبل بالخاص بالخاص فيكون المراد منه ما سلك هذا العام
كما تقرر **قولهم** وفيه تنبيه الخ إشارة الى دفع ما يتوهم من ان حاصل هذه الشرطية لزوم فهم الشئ الثاني
الاحساس الشئ الاول فما الغاية في ارتكاب هذه التكاليف وعدم القول بالاحساس فقط وحاصل الدفع
ان فيما اختاره الشارع تنبيه على قسمي الموضوع من اللفظ وفيه **قولهم** والالزام اي ان لم يكن المقصود التنبيه
على قسمي الموضوع **قولهم** فان قلت انا حاصل هذا السؤال ان تعريف الموضوع غير صادق على شئ من افراد

لان الشرطية الكليته التي اخذت فيه لا يصدق الا اذا انضم العلم بالتفصيل للمقدم ولا نقضه ليس
 بموجود كما هو الظاهر فالصدق غير متحقق واذا لم يصدق الشرطية فلا يصدق التعريف على شئ لكفائته
 كذب الجزئي في كذب الكل وجهه صدق عدم الشرطية الا اذا انضم الجزئ متى لعموم الاوقات ومن
 اوقات الاطلاق هي الاوقات التي لم يعلم السامع بالتفصيل فيها ولا يحصل الفهم فيها لان العلم بالتفصيل
 من شروط الفهم كما ان السمع من شروط فلا يصدق الا بالانضمام وهو المسمى قولهم قلنا الخ وحاصل هذا
 الجواب ان الانضمام وان لم يكن في اللفظ لكنه مراد في المعنى فوجد ما هو شرط صدق الشرطية فيحصل
 صدق التعريف لعدم موجب كذبه قولهم كل البعدان كان بعيدا في الجملة لان التعريف أب من الخذف
 لانه للموضحة وفي اداة الحدوث اخلال بالفهم قولهم ان التفصيل الخ وهذا شك من وجهين الاول
 اننا نسلم ان العبادة ظاهرة في ان التفصيل علاقته بما ثبتت الدلالة بل هي ظاهرة في انه علاقة بما ثبتت
 فهم الشيء الثاني من الاول وأبى الدلالة من الفهم لانه اما صفة الدال او السامع بخلاف الفهم فانه
 صفة المعنى لان المراد منه الانضمام كما تقرر والثاني ان التفصيل موجود في حروف الجاه والدلالة
 غير موجودة فيها كما فهم من قول الفاضل المحشي سابقا فكيف يكون التفصيل علاقته بما ثبتت
 الدلالة وأجواب عن الاول ان الدلالة مفسرة بالتفسيرات الثلاثة أحدها كون الشيء بجائته بليل
 من العلم به العلم بشئ آخر وعلى هذا يكون صفة الدال والثاني فهم السامع المعنى من اللفظ وعلى هذا يكون
 صفة السامع والثالث فهم المعنى من اللفظ اي ان فهمه وعلى هذا يكون صفة المعنى والمراد منها ههنا
 هو الثالث وهو مقدم مع الفهم فلا يرد ما ورد وعن الثاني ان الالف واللام في التفصيل العهد والمعهود
 التفصيل المحيث بالحشية المذكورة في الشرح وهو ليس بموجود في حروف الجاه كما علم سابقا فلا يرد
 الايراد والله اعلم قولهم فكانه الخ انما اورد بكلمته الشك لعدم قول الشارح به ظاهرا قولهم متى أطلق
 وسمع قولهم او احسن بغير السمع قولهم وعلم ذلك التفصيل ان قيل كيف ينظم العلم بالتفصيل الى
 الشرط لانه على هذا يكون موقوفا عليه لفهم المعنى وهو موقوف عليه للعلم بالتفصيل لانه نسبة والعلم
 بما لا يحصل الاذا علم المنتبين فيلزم ما ورد قلنا ان فهم المعنى من الدال موقوف على العلم بالتفصيل
 وهو موقوف على فهم المعنى مطلقا فلا يحصل الدور لتغاير الموقوف والموقوف عليه قولهم ان لم يكن مفقودا
 اشارة الى دفع ما يتوهم من ان تعريف الوضع لا يصدق على شئ من افراده لان متى لعموم الاوقات
 ومن اوقات الاطلاق هي التي يكون الشيء الثاني فيها مفهوما وحاصلا وفي هذه الاوقات لا يمكن فهم
 لا مستلزما تحصيل الحاصل وحاصل الدفع ان قيد مدفع الشيء الثاني مراد في جانب المقدم فلا اعتراض
 وفيه ان قيد العلم بالتفصيل ايضا مراد في جانب المقدم كما علم انما هو موقوف على العلم بالشيء الثاني
 ونعمه فكيف يجامع المقدم ما يمكن مع عدم العلم بالشيء الثاني لانه مستلزم لما معنيته الشيء الممكن التخصيص

يعين العلم بالشئ الثاني وعدم العلم به فافهم لعل الله يحث بعد ذلك امر قولهم او فسر منه فم أشارة
 الى الجواب الاخر عن التوهم المذكور حاصله ان الفهم ليس بمعناه وهو حصول الصورة من الشئ عند القول
 بل بمعنى الالتفات فلا يقال انه اذا كان المعنى مفهوما قبل الاطلاق فصلا لفهم يلزم من تحصيل الحاصل
 الحاصل بل يقال انه يلزم من الالتفات الى الحاصل ولا شك في جواز ان قيل ان من الاوقات الاوقات
 التي يكون المعنى فيها ملتفتا اليه ففي هذه الاوقات لا يمكن الالتفات اليه لانه يستلزم الالتفات الى
 الملتفت فلا يصدق تعريف الوضع على شئ من افراد قلنا ان الشدة والضعف يجريان في الالتفات
 فهما الالتفات الثاني بحصل الشدة وبالأول والضعف ولا شبهته في الجواب بهذا الخوف يمكن ان يجاب عنه
 بان الشئ الثاني عند الاطلاق في حالته الالتفات ملتفت بالاعتقادات جديد له بالالتفات الحاصل والالتفات
 الملتفت بالالتفات الجديد جائز كما تقره وقته اليوم: الاوقات الاوقات التي تكون الالتفات فيها
 الى الشئ الثاني متصفته بالشدة وفي هذه الاوقات لا يمكن ان يلتفت بالالتفات الشديد فلا يصدق التعريف
 على فرد الا ان يقال ان مراتب الشدة غير مائة عند حد والله اعلم قال شارح قدس سره قيل
 يخرج عنه انه الفهم من هذا القول الاعتراض على التعريف بانه غير جامع لافراد لان منها وضع الحرف
 وهو ليس بحيث متى اطلق وسمع او احس بغير السمع وعلم التخصيص ولم يكن المعنى مفهوما يفهم منه المعنى
 لان كماله متى لعموم الاوقات ومن الاوقات التي لم يرد كرضية الحرف معها وفي هذه الاوقات
 لا يمكن الفهم لان ضم الضميمة من شروط الفهم وجود المشروط بدون الشرط كما ترى فليكون التعريف
 جامعا لافراد وحاصل الجواب الذي صدره شارح بقوله اجيب الخ ان المراد من الاطلاق ليس مطلقا
 بل المقيد بالضميمة والطلاق الحرف بدون الضميمة ليس بضميمة فعدم فهم المعنى لا يضر في هذه الاوقات
 لعدم شمول المقسوم لها لا يقال اذا قلنا من حرف جبر ومركب من حرفين يكون الاطلاق اطلاقا صحيحا
 مع انه لا يفهم معنى من منه في هذا الاطلاق فبقي الاشكال بحاله لانا نقول المراد بالاطلاق الصحيح اطلاق
 الصحيح الذي لا اجل ارادة الضميمة الحرفي والاطلاق المذكور ليس كذلك بل هو لاجل ارادة حفظه ولذا هم
 وقوعه محكوما عليه والله اعلم قولهم وكذا وضع الفعل اشارة الى التعريف بان الاعتراض كما يرد على
 وضع الحرف فكذلك يرد على وضع الفعل والاسماء المتضمنة لمعنى الحرف وما كان وضعها عاما
 وضع له خاصا لان الشرطية الكلية التي اخذت في التعريف لا تصدق على هذه الاشياء لان متى لعموم
 الاوقات ومن الاوقات التي لم يرد كم الفاعل مع الفعل والضميمة مع الاسماء التي تكون
 متضمنة لمعنى الحرف وكما لو وجد اشارة في اسماء الاشارة التي كان وضعها عاما وما وضعت لخاصا
 فيها وفي هذه الاوقات لا يفهم معاني هذه الاشياء منها لعدم وجود شرط الفهم اما عدم فهم معنى
 الفعل فلا ان المأخوذ فيه النسبة الى فاعل معين أي معين كان ولا شك ان هذه النسبة لا يفهم

له وهو ذكر الفاعل
 في الفعل والضميمة
 في الاسماء التي تكون
 متضمنة لمعنى الحرف
 وجعل ان اشارة في
 اسماء الاشارة في

بدون ذكر الفاعل وأما معاني الاسماء المتضمنة للحرف فلا منها اذا كانت متضمنة اليه تكون كالحرف فلا منها بدون
الضميمة وأما معاني اسماء الاشارة فقد مر من تلك المعاني منها بدون الاشارة فظاهر ويمكن ان يجاب بان هذه
الاشياء مثل الحرف في السؤال والجواب من السؤال على الحرف والجواب عنه ينساق الذهن الى السؤال
على تلك الاشياء والجواب عنه ولم يعكس الا مركز الحرف كالعلم في الاحتياج الى الضميمة بالنسبة اليها والى هذا
الجواب اشار الفاضل المحشي حيث قال باعتبار ذلك على النسبة كالحرف وقال والجواب عنها كالجواب عن الحرف
والله اعلم قال الشارح قدس سره متى اطلق الحرف لا يقال حق العبارة ان يقول متى اطلق او احسن الاسم
ايضا معتبر في العلوم لا نقول قيد حسن لتناول الموضوعات الغير اللفظية كما سبق والحروف من اللفظية
اللفظية التي قيدنا عليها فلا حاجته في الحرف الى قيد احسن كما لا يخفى كذا قال مولانا نعمت الله
قال الشارح قدس سره بل اذا اطلق قال مولانا عصا ما دبرين الاولى متى اطلق مع ضمنية ضم انتهى اقول
وبالله التوفيق يحتمل ان يكون وجه ما قاله التفتن في العبارة قوله ولا يجاب الحرف هذا جواب آخر عن
النقض بالحرف وحاصله ان الذي زعمهم الشئ الاول سواء كان من طريق الاطلاق والسمع والاحساس من
غير السمع هو فهم الشئ الثاني لكن لا بالوجه الذي يكون له بل بالوجه الذي يكون ملحوظا به حالته
الوضعية ولا شك في ان ملحوظية معاني الحروف حالته الوضعية لها باعتبار الامور الكلية لعدم انضباطها في
وحد وجب ان بعضها في زمان الواضع مثلا معنى من هو ابتداء المخاض الذي بين السيرة والبصرة وغيرها
لكن اذا لوحظ بالامر الكلي اعني ابتداء المطلق للعلته المذكورة وهذه الامور الكلية لا تحتاج الى الضميمة
لاستقلالها فيكون معنى الحرف بالوجه الملحوظ حالته الوضعية مفهوما قبل انضمام الضميمة وحاصل الرد على
اشار الفاضل المحشي اليه بقوله لان قوله الحرف ان متى اطلق آه في تعريف الوضعية اشارة الى الغاية وفهم معاني
الحروف بالوجه الملحوظ حالته الوضعية ليس غايته لجعلها لان غرض الواضع من وضع الحروف لغاية هو
فهم بخصوصها لا فهمها بالامور الكلية كما لا يخفى ويحتمل ان يكون هذا الجواب جوابا للنقض المذكور في
قول الفاضل المحشي ايضا والله اعلم قال الشارح قدس سره ولا يبعد الجواب بغيره عن النقص بالحرف
وفي ضمنه يحصل الرد على الجواب الاول وحاصله ان المراد بالاطلاق هو الاطلاق الذي يكون في المحاورات
وهذا الاطلاق الحرف لا يكون بدون الضميمة فمرجح اطلاق الحرف بدونها لا يضر قوله بغيره انه لا حاجته
الحرف اشارة الى الفرق بين الجوابين بان الاول مشغل على الامر الغير المحتاج اليه وهو التقييد بخلاف الثاني قوله
بان للتبادر الحرف اشارة الى دفع ما يتوهم من انه ان كان التقييد مطلقا غير محتاج اليه فالجواب الاول الثاني
سيان في الاشتغال على الامر الغير المحتاج اليه وهو التقييد لان الجواب الثاني ايضا مشغل على التقييد لان ماله
الى ان المراد من الاطلاق الاطلاق في محاوراتهم وان كان التقييد بالاطلاق الصحيح غير محتاج اليه لاحتياج الى
البيان وهو منتف وحاصل الدفع اننا نختار الشق الاول وان قلت ان الجوابين مشغولان على التقييد فيكونان

على بل علم القيود
الاضواء ما سبقفت
منه ١٢ منه
شبه بأنه مشغل
على الامر الغير المحتاج
اليه ١٢ منه

سياتي فنقول انه لا تقيد في الجواب الثاني لأن الاستعمال في المقاصد متبادر من الاطلاق وقتها وروايت يكون
 ذلك معنى هذا فكيف يكون تقييداً بخلاف الاطلاق في العصم لانه ليس متبادر من الاطلاق فلا يكون ذلك معنى
 هذا فيكون تقييداً والله اعلم **قولهم** والاستعمال فيها الخ فيها الخ اشارة الى ان اكبرى مدونه في الاطلاق
 قدس سره والله اعلم **قال** الشارح قدس سره المعنى ما يقصد الخ الغرض من هذه العبارة الى قوله وما كان الخ
 بيان المعنيين للفظ المعنى ليوهم المعرفة لان وضاحتها بوضاحتها معرفة ووضاحتها بوضاحتها اجزائه فان
 قيل المناسب تقدير المعنى اللغوي المشار اليه بقوله فهو ما مفعول الخ على المعنى الاصطلاحي للموز يقول
 المعنى ما يقصد بشئ لتقدم اللفظة على الاصطلاح قلنا ان الشارح نظر الى التلويل وعدمه والاول محقق
 في المعنى اللغوي والثاني في الاصطلاح وتقدير غير المطول على المطول شايخ فيما بينهم وان كان الامر بهكم
 في نفس الامر ههنا والله اعلم **قولهم** ويراد به صريحاً الا اشارة الى دفع ما يرد على تعريف المعنى من ان
 الظاهر من قصد الشيء هو القصد الذي لا يكون في حق شئ آخر ويقتضية فيخرج المعنى التضييع والاعتراض
 مع انها معدودان من المعنى والدفع غنى عن البيان **قولهم** سواء كان الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان
 الظاهر من القصد القصد الذي يكون بواسطة الوضع فيخرج المعنى الطهر والعقل بعد الوضع فيها
 مع انها معدودان من المعنى والدفع غنى عن البيان **قولهم** وغيرها من المعاني الطبيعية كوجع الصلابة
 كلامهم والعقلية كوجود الالفاظ الذي لا يخرج من وراء الجدار **قولهم** كما اذا سطلت من السعال بمعنى
 كرون مثال للمعنى العقلي وكل وجه تراءى مثال المعنى الطبيعي من غير اللفظي وجود الاختلاف في وجوده
 لا تقرر في صناعته الميزان وبآيراد مثال العقلي من غير اللفظي اشارة الى تعبير الشئ المذكور في تعريف المعنى
 من اللفظ وغيره فلا يرد ان الطبيعي من غير اللفظي وان كان مختلفاً فيه لكنه من اللفظي متفق عليه فلا يرد
 المثال له ويمكن ان يجاب بأنه على هذا التقدير ان اورد المثال للعقل باللفظي فلا يحصل الاشارة الى
 وان اورد من غير اللفظي فيحصل التشويش والله اعلم **قولهم** واردة به حضور اشارة الى دفع ما يرد
 من ان دلالة السعال على الحضور ليس بجعل لانه هو الانتقال من الاثر الى المؤثر وبالعكس كما تقرر
 شئ منها بوجوده هنا وحاصل الدفع ان السعال وان لم يكن علته الموضوع في نفس الامر لكنه علته له على تقدير
 ارادته به **قولهم** وقال بعضهم آه فعل غرض هذا البعض من زيادة لفظ التسمية دفع الاعتراض الواضح
 الشارح بان الظاهر من القصد القصد الذي يكون بالفعل فيخرج عن المجازات المتروكة الحقيقية كالغرض
 واسماء الاشارة على مذهب ولسهولة الامر في عبارة الشارح بالتعريف ضعف الغايل **المشترق** قول هذا
 البعض والتعريف بلفظ البعض بقى شئ في هذا المقام وضوانه اذا كان المراد التعريف كما هو مراد الشارح
 قول البعض ينبغي ان يكون الجذر بمعنى اللفظ زيد لانه يعلم ان يراد به مع انه لا قابل به احد من الصائير
 فضلاً عن الصائير ويكون ان يجاب بان المراد من الصحة الصفة التي تكون بسبب الصلة المحسوسة عند هم

وهي الوضوح والطبع والعقل وكل منها منتف في الصورة المذكورة كما هو الظاهر **قال** الشارح قد من سره
اسم مكان قال مولانا عصام الدين ما حاصله انه لا وجه لتخصيص الشارح يجعل المعنى اسم مكان لا كاي
ان يكون اسم مكان كذلك لا مانع من ان يكون اسم زمان الا ان يقال ان الشارح ذكر الخاص في الراء العام الى
الظرف اعرض عن ان يكون زمانا او مكانا فلا تخصيص في كلامه فان قيل كيف يعبرون بالمعنى اسم مكان الاسم
زمانا والحال انه لا علاقة بين ما يقصد بشئ ومكان المقصود به او زمانه على تقدير ان يشتق الظرف
من المصدر المعلوم وبين ما يقصد بشئ بمكان المقصود به وزمانه على تقدير ان يشتق الظرف من
المصدر المجهول والعلاقة مما لا بد منها ههنا لانه يوجد النقل من المعنى اللغوي الى الاصطلاح والنقل
موقوف على العلاقة قلنا ان العلاقة ههنا موجودة وهي تعلق القصد بهما **قولهم** من المصدر المعلوم
معناه على الاول مكان القاصديته وعلى الثاني مكان المقصود به **قال** الشارح قد من سره او مصدر
ميمي ان قيل ان عطف المصدر الميمي على قوله مفعول بكلمته او لا يعبرون بالترديد ولفظ العطف على
تقدير كونه مصدر ميميا ايضا مفعول كما هو الظاهر قلنا انا لا نسلم انه عطف على المفعول بل عطف على اسم
المكان ولفظ المعنى على تقدير كونه مصدر ميميا ليس باسم المكان كما هو الظاهر فيهم التردد ان قيل بل على
هذا يلزم الا انتشار في المحلقات لان قوله او يخفف آء عطف على قوله اما مفعول وقوله مصدر ميمي وكذا
معطوفا على قوله اسم مكان ويلزم المخالفة من الطريق المتعارف وهو تصدير المحلقات عليه بكلمته افا
بلفظة اما قلنا ان الانتشار شايهم كما فعل الشارح نفسه في قول المصنف ومن خواصه دخول الامر الى
كما لا يخفى وعدم التصدير ايضا متعارف كما يعلم من عبارة المصنف حيث قال واما قبل المحلقات عليه
لازمته مع اما جازية مع **او قوله** المصدر المعلوم او المجهول على الاول يكون بمعنى القاصديته اي كونه
الشئ قاصدا وعلى الثاني يكون بمعنى المقصود به اي كون الشئ مقصودا **قال** الشارح قد من سره
المفعول ان قيل ان كون المعنى على تقدير كونه مصدر ميميا بمعنى المقصود لا يخلو اما ان يكون في اللغة
او في الاصطلاح وكلاما لا يعبرون اما الاول فلان المصدر موضوع للحذف لاندات وقم ذلك الحذف عليه
الذي هو معنى المفعول واما الثاني فلان لفظ المعنى في الاصطلاح موضوع للمقصود من الشئ لا مقصود
مطلقا كما عرفت انما من قول الشارح قلنا ان المقصود معنى لفظ المعنى بعد النقل لا في اصل اللغة ولا في
الاصطلاح **قوله** يجوز ان لا يعتبر الخ إشارة الى التعريض على الشارح بان في لفظ المعنى على تقدير كونه
مصدر ميميا احتمالين كما في لفظ اعنى كونه منقولاً من المعنى المصدرى الى ما يقصد الشئ ابتداء او بعد
كونه بمعنى المفعول فلم يختار الشارح احدهما لانه لا يمكن ان في مختارة تعدد النقل ويمكن ان
يجاب من قبل الشارح بانه لم يرد قيد فقط حتى يتيقن النقل الى المقصود ثم منه الى ما يقصد بشئ
بل قال بمعنى المفعول فيصطلح ان يقيد المتعلق وهو من شئ فيحصل الامتثال الاول ويعتدل ان لا يقيد

فيحصل الاحتمال الثاني ويظهر الشارح حيث أدى الاحتمالين بعبارة واحدة هذا ما سمح لي بعون الملك المنعم
 قوله مؤنثه النقل اي مؤنثه تعدد النقل فلا يرد ما يرد فافهم **قال** الشارح قدس سره او عطف معنى
 عطف على قوله اما مفعول في التخييف مجوز في المعنى اليائين وقلب الكسر ففتحه والياء ما لفظا قول تخفيفا
 غير قياسي اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المعنى بالتشديد كالمرجى بالتشديد فانما جاز في المشد الاول
 التخفيف فلم لا يجوز في الثاني وحاصل الدفع ان التخفيف غير قياسي فلا يقاس عليه شيء آخر قوله والذي جرأة
 اشارة الى دفع ما يتوهم من انه ما الباعث على ذكر الشارح هذا الاحتمال مع انه مشتمل على التخفيف الغير
 القياسي وحاصل الدفع ان الباعث عليه في ذكره هو الميل الى جانب المعنى لانه حينئذ يكون منقولاً عن العام
 المطلق المحول بحسب المواظفة الى الخاص كذلك بلا مؤنثه تعدد النقل بخلاف الاحتمالين الاولين فان
 النقل في اولهما من احد المتباينين المتشاككين في تعلق القصد الى الآخر وفي الاحتمال الثاني في احداهما تعدد
 النقل وفي الآخر نقل من العام المطلق المحول بحسب الاشتقاق الى الخاص كذلك ولا شك في حسن العلاقة
 الاولى من العلاقاتين الثانيةيتين ومذمومة تعدد النقل لا يقال على تقدير ان يكون المعنى اسماً ومكان من جهة
 الجهرول يكون بمعنى محل المقصوديته فيكون نقله منه الى المعنى الاصطلاحي بعينه النقل المذكور في المصدر
 ولنا نقول على ذلك التقدير يكون بمعنى مكان المقصوديته لا بمعنى محل المقصوديته وشأن بينهما فان
 محلها من قايده هو مصادق على المقصود بخلاف مكانها فانه غير مصادق عليه هكذا قال الفاضل الموفق
قوله واستعمال آء عطف على قوله الميل الى جانب المعنى وفيه اشارة الى الباعث الآخر على ذكر هذا
 الاحتمال يعني ان استعمال المشدد بمعنى الخفيف كثير واقع فيقال معني الكلام ومعناه واحد فيقتل ان
 يكون المعنى مخفف معنى اسماً مفعول **قال** الشارح قدس سره ولما كان المعنى مأخوذاً عن العلم اولاً وهذا
 العبارة دفع سؤال يرد هنا وله تقريران احدهما ان المعنى مأخوذ في الوضع فذكره بعده مستنداً لاجلته
 اليه وثانيهما انه لا يعم ارتباط المعنى بالوضع لانه انما يقتضي مفعولاً واحداً بواسطة حرف الجر وهذا
 المفعول داخل في مفهومه فكيف يرتبط بقوله المعنى بقوله وضع وحاصل الدفع ان كلامنا هذا لا يعم
 انما ثبت اذا لم يجرى الوضع من قيد المعنى فاما اذا جرد منه فلا يثبت مرثي منها وثانياً ان التقرير الاول
 محذور من وجوه احدها انه لو كان الداعي والباعث على الشارح بالقول بالتقرير عدم الحاجة للزم
 الدور كما ذكر المعنى على هذا التقدير فيوقف على التقرير المتوقف على ذكر المعنى بعداً وثانياً ان ذلك
 يندفع بادر في التفات لانه يمكن ان يقال ان ذكر المعنى بعده لتصريح بما عارضنا والنكتة التصريح بالقيود
 الاحترازي على الاستقلال وثالثها ان التعليل بعدم الاحتياج مع صحته بعد ما كان الادراك لا يحتاج
 من ضعف لقوة الثاني وضعف الاول واثباتها ان ذلك مشعر بما بعثته ولا حاجة له في الواقع وثالثها
 انه اعترض على الشارح هنا بان المأخوذ في الوضع الشيء لا المعنى فكيف يقال لما كان المعنى مأخوذاً عن العلم

على اي بلا واسطة
 زواوله محل التفات
 كانت ١٣ منه
 محل من محل العان
 المصدرية على ما
 يكون محبة لها
 بحسب الاشتقاق
 مما تقدم ١٢ منه

قلنا في جوابه ليس المراد من الاخذ الاخذ اللفظي بل اعرض عنه ومن المعنوي والمعنى وان لم يؤخذ في الوضع
لفظا لكنه مأخوذ فيه معنى لان الشيء الثاني المذكور في مفهوم الوضع عبارة عن المعنى كما ينبغي ان يكون
التصديق عن المعنى بالشيء فقد مر ورأينا انه قال مولانا عصام الدين ما حاصله ان المعنى كما هو مأخوذ في
الوضع فذكره بعد مبنى على التجريد فكذلك اللفظ مأخوذ فيه فاستاد اليه مبنى عليه ايضا فلم
يتعرض الشارح اليه واحاب عن ذلك مولانا جمال الدين بان التجريد هناك ايضا مراد بكون الشارح
احاله على المقايسة فلذا تركه فان قلت فلم لم يعكس الامر قلت ليس مقصود الشارح بيان التجريد
فقط بل المقصود جعل قوله لمعنى قيد احترازا فتمرض للتجريد ماله دخل في الاحتراز واحال التجريد
على المقايسة فيما ليس له دخل في ذلك واحاب عن احتراض مولانا عصام الدين مولانا عبد الحكيم
وراءه مولانا جمال الدين بان التجريد في اسناد الوضع الى ضمير اللفظ ليس بتصريح جليسه لان التجريد
انما يبيح اذا ذكر المأخوذ بعد ذكر المأخوذ فيه بدون افادة شيء آخر وهما افادة وهو لتعين بكون اللفظ
سا ان ذكر الفاعل بعد الفعل ليس مبنيا على التجريد لان المأخوذ في الفعل فاعل معين أي معين كان
والذكر معين انتهى اقول وبالله التوفيق ان قول مولانا عبد الحكيم لا يخلو عن حكمة من وجهين أحدهما
ان الشيء الاول المأخوذ في الوضع كما انه عام من اللفظ وغيره وباسناد الوضع الى ضمير اللفظ خص به
فذلك الشيء الثاني المأخوذ في الوضع عام من المعنى وغيره كعرض التركيب في حروف الهجاء وبذلك المعنى
بعد خص به فان لم يكن في اسناد الوضع الى ضمير اللفظ تجريد فكذلك لا يكون في ذكر المعنى بعد التجريد
وثانيهما ان المأخوذ في الفعل النسبة الى الفاعل لا الفاعل فكيف قال مولانا عبد الحكيم ان المأخوذ في
الفعل فاعل معين أي معين كان لانه لو كان الفاعل مأخوذا في الفعل فاما ان يؤخذ معه النسبة
اولا والاول باطل لانه يزيد على هذا الجزء مفهوم الفعل على ثلثته وهذا خرق الاجماع والثاني
ايضا باطل لانه يكون المعنى المطابق للفعل على هذا التقدير مستقلا لان عدم استقلاله ليس
الا باخذ النسبة فيه وليس فليس وهل ذلك كالتفاوت خامسا انه يرد ههنا ان التجريد خلاف الاصل
وخلاف الاصل لا يرتكب بدون النكتة فاعلمها قلنا في تلك النكتة الفائدة وهو جعل قوله مفردا
صفة اللفظ والمعنى حكما ما نحض من الاسفار مع زياده والله اعلم بحقيقة الامر وقول حق يكون
المراد آية د فم ما يرد من ان الحال لا يرد على تقدير التجريد ايضا لاخذ الشرطية في الوضع والمعنى
مأخوذ فيها فحق كانت الشرطية موجودة في الوضع بلزوم الحال وهو عدم الحاجة او عدم الارتباط
وحاصل الدغم ان المراد بالتجريد ليس التجريد عن المعنى فقط بل التجريد عنه حال كونه ممتنعا عن
التجريد عن الشرطية ايضا قوله لا يما قيد دغم ما يرد من انه اذا كان المراد التجريد عن الشرطية ايضا
فلم لم يتعرض الشارح اليه وحاصل الدغم ان التجريد عن المعنى مستلزم للتجريد عن الشرطية ايضا قيد

بالنظر اليه فلذا تركه وما سبق من الفاضل المحتر من كون بحيث آه حاله عن الشيء الاول هو بحيث مع
 الشرطية وهما قيدية الشرطية فقط فلا يرد ما يتوهم من التناقض **قولهم** مقيس الى الشيء الترتوي لأن
 الحكم في الشرطية ثابت في الجزاء عند الابداء والغاية والجزاء قوله فهم منه الشيء الثاني والحال الثاني
 الذي هو الشيء المترتك كاي في هذا القول أولاً لأنه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله فهم فالجديد واليقين
 ان يكون الشرطية قيدية له أولاً قوله بحيث متى اطلق الخ صفة للشيء الثاني باعتبار المتعلق الاول والآخر
 وان كان الشيان معتبرين فيه ولا يتوهم تعلق قوله بحيث بالتخصيص لانه على هذا يلزم وتعلق المحر في
 من جنس واحد بشئ واحد وهو من المستقيمات عندهم وإذا كان ذلك القول صفة للشيء الثاني يكون
 قيدية له والوجه الثاني ما سقم به خاطي والله اعلم **قولهم** فتركة مستلزم الخ أن قيل ان الضمير في تركه
 راجع الى الشيء المترتك فيكون المعنى فتركة الشيء للترك وهل هذا الاترك للترك وهو من المترتك فيها
 بينهم قلنا ان ترك المترتك اذا كان بتعلق بمغايير الترك الاول وأما اذا كان بهذا الترك فليس بترك بل وضم
 وهذا كما يقال في تحصيل الحاصلات المتلفات فافهم **قولهم** وبذلك المعنى الخ فهم ما يرد من ان القول
 بالقرينة مضربان المخوذ في تعريف الكلمة هو الوضوح بجميع معناه لا ببعض معناه وحاصل الدضم لانه اذا
 كان المعنى مذكورياً بعد الوضوح فعاد معنى الوضوح ويكن الفاضل المحتر وجه الحق بنفسه فافهم **قولهم**
 لان تخصيص شيء آه أن قيل ان تخصيص شيء بشئ فقط ليس معنى الوضوح لان الشرطية المذكورة في كلام
 الشارح ايضاً مأخوذة فيه فلا يصح قول الفاضل المحتر لان تخصيص شيء بشئ هو الوضوح قلنا ليس المراد من
 التخصيص التخصيص الذي بدون الشرطية بل معهما لكن لم يتعرضا لان ذكر القيد الذي تكون الشرطية معقبة
 بالنظر اليه وهو المعنى مستلزم لذكرها ثانياً ان تركه مستلزم لذكرها وتيرة هذا ان تخصيص شيء بشئ مع
 الشرطية متوجبه في الجهة لفظاً لفظاً لاسد مثله مع الرجل الشهاب بحيث متى اطلق مع القرينة الصادقة
 عن مضاه وهو الحيوان المفترس فهو منه الرجل الشهاب مع ان الوضوح مفقود فيها وأوجب عنه بان المراد من
 فهم الشيء الثاني عند اطلاق الشيء الاول الفهم الذي يكون من هذا التخصيص لا غير الفهم هو المعنى القرينة
 لا من التخصيص والله اعلم **قولهم** ما يبايقصد فهم ما يرد من انه اذا كان الوضوح تخصيص شيء بشئ فافهم
 عن الوضوح تخصيص لفظ بلفظ وحاصل الدضم ان المعنى ما يقصد بشئ سواء كان لفظاً او غيره وليس
 المراد من القصد ما يكون بالفعل بل محتمل لثلاث يخرج المعاني المتركة كما في الجازات المتركة والخاتمة
 والله اعلم **قولهم** وانما قيل بالقرينة الخ غرض هذه العبارة التوضيح من قال بالباحث على الشارح
 بالقول بالقرينة عدم الحاجة لقوله بمعنى لاشتمال الوضوح عليه وحاصل الرد ان الباحث عدم
 الارتباط بين قوله بمعنى وقوله وضع لعدم الحاجة بيان وجه كون الباحث ذلك لانه قد سبق
 منافي الحاشية المتعلقة بقول الشارح ولما كان المعنى الخ قد ذكره **قولهم** لاشتمال عليه الخ يرد ههنا

ان اشتغال شيء على شيء وذكره بعد لا يقتضي التجريد الا ترى الى الفعل والفاعل حيث لا تقتضي ذكر
 الفاعل بعد لفعل التجريد مع ان الفعل مشتمل على الفاعل واجيب عنه بان اشتغال شيء على شيء وذكر
 بعد من غير افادة شيء آخر يقتضي التجريد وذكر الفاعل بعد لفعل ليس بهذه المثابة لانه يفيد التعيين
 والتعيين شيء آخر لان المعتبر في الفعل فاعل معين أي معين كان وفيه ما سبق من ان المعتبر في الفعل النسبة
 الى الفاعل لا نفس الفاعل لانه لو كان معتبرا في الفعل فاما ان يصير معه النسبة او لا فعلى الاول يزيد
 الاجزاء على الثلاثة وعلى الثاني يكون المعنى المطابق مستقلا وكلاهما في الفعل خلاف ما تقر به في العلم
اعلم قوله وارتكاب التجريد الخ دفع ما يرد من ان دفع الاعتراض الخارج على المصنف الذي يقره بتقرير
 تشايب بينهما منافي بالحاشية المتعلقة بقول الشارح ولما كان المعنى الخ يسمي أحدهما التجريد تأنيها
 جعل الوضوح بمعنى الصوغ ملاحظة المزور فلم يختار للشارح التجريد ولم يتعرض للاعتراض وحاصل الدفع
 ان ارتكاب التجريد اقرب من كون الوضوح بمعنى الصوغ وكما هو اقرب فالتعرض اليه يكون مختارا فلذا
 اختار الشارح التجريد أما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فاجوب أحدهما ان التجريد قريب الى الحقيقة يكون
 مدلول لفظ الوضوح على هذا جزأ من المدلول المطابق له وكما هو قريب الى الحقيقة يكون اقرب فالتجريد
 يكون اقرب وتأنيها ان في امثال هذا المقام شيوع التجريد وكما هو شائع فهو اقرب وتأنيها ان التجريد
 فيه كشف للاعتراض بكل من جزئ الوضوح لانه خرج بالتفصيل المهمات و..... الدال بالطبع والعقل
 وبآلته حروف الهجاء بخلاف جعل الوضوح بمعنى الصوغ لانه لا يحصل الاعتراض به عن شيء وكما فيه
 كشف للاعتراض بالجنين فهو اقرب وتأنيها ان في ذكر الوضوح على هذا التقدير كان الصوغ يفهم
 من اللفظ كما لا يخفى فلا يكون فيه فائدة الا تعلق قوله المعنى به وأما الوضوح على تقدير التجريد ففيه هذا
 الفائدة مع الاعتراض فيكون التجريد اقرب لحصول الفائدتين به والله اعلم **قال** الشارح قدس سره
 خرجت المهمات وههنا اثبات الاول ان المناسب ذكر هذه العبارة بعد شرح قول المصنف وضمت قبل
 شرح قوله الحق لانه لا دخل لفيد المعنى في خروج المهمات لانها تخرج بقيد الوضوح كما هو الظاهر والثاني
 انه لا حاجة الى قول الشارح والالفاظ الدالة بالطبع بعد قوله المهمات لان هذه الالفاظ مهمات لان
 المثل ما لا يكون دالا بالوضوح على معنى والثالث انه يلزم التوافيق بين قول الشارح لانه قال ههنا خرجت
 المهمات وقال بعيد هذا المقام وبقيت حروف الهجاء والحال انها مهمات على ما عرفت من تعريف لليل
 والتجارب من الاول انا نسلم ان المناسب كما قاله الناحث لكن الشارح اورد هذه العبارة في هذا المقام
 اشارة الى ان الوضوح مفقود في المهمات في المهمات والالفاظ الدالة بالطبع مطلقا اي سواء كان وضع
 خرج من الشيء الثالث اولا وهذه الاشارة لا يحصل على تقدير ايراد تلك العبارة بعد شرح قوله وضع
 واجاب عن الثاني ايضا بطريق التسليم لكن صرح بذلك القول لمزيد الاحتكام بهما ان خروجها لان

ه اى ان التجريد
 شاملا في امثال
 هذا المقام من

فيها عن زيد التباس بالكلمة لا نهاد الله مثل الكلمة وعن الثالث ان قول الشارح فخرجت المهملة قضية
 مهملة وهي في قوة القضية الجزئية لا النكالية كما تقر فلا يلزم التناقض اقول وبالله التوفيق ان المهملة لو كان
 معرفا بالتعريف المذكور لكان الجواب من البحث الثالث ما ذكره الجيب وان كان معرفا بما لا يكون موضوعا
 لها هو المشهور لكان الجواب عن ذلك البحث بعد تسليم كون حروف الهجاء مهملة لان الوضع موجود
 في هذا الحرف في لانه موضوع لغرض التركيب والله اعلم **قول** وكذا اللفاظ المدفوعة ما يراد من انه كما يخرج
 اللفاظ الدالة بالطبع فكذلك يخرج اللفاظ الدالة بالعقل فلم يتعرض الشارح الى خروجها وحال
 الدفع ان المعطوف مع المعطوف مقدور في كلام الشارح ان قيل ان التقدير لا بد له من قرينة لانه خلاف
 الاصل فالتيت القرينة في هذا المقام قلنا ان القرينة الدليل لانه عام يجري في اللفاظ الدالة
 بالطبع واللفاظ الدالة بالعقل كليهما وأشار الفاضل المحشي الى هذا السؤال والجواب بقوله كالم
 عليه الدليل والله اعلم **قول** فقط أي من غير مدخلية شيء آخر من الوضع والطبع وإنما زاد قيد فقط
 ليحتمل آخرها عن الكلمة وتقابلها باللفاظ الدالة بالطبع وأما إذا لم يزد ذلك القيد فلا يصح كان
 الامران لان اللفاظ الدالة بالوضع الفاظ دالة بالعقل ايضا يعني ان للعقل دخلا في دلالتها كما
 يصح الاخراج وكذا اللفاظ الدالة بالطبع دالة بالعقل ايضا بذلك المعنى فلا يصح المقابلة ثم
 لا ينفى على من هو من اهل المنهى **قول** ذلك ان جعل الطبع آفة دفع آخر لتوهم المدفع بقول الشارح
 وكذا اللفاظ المدفوعة الجواب ان المراد بالطبع ليس ما هو المشهور اذ هي المقابل للوضع والعقل
 كليهما بل المقابل للدول فقط واللفاظ الدالة بالطبع على هذا المعنى شاملة لللفاظ الدالة بالعقل
قال الشارح قدس سره وتخصيص الحرف في تعقيب الوضع بالتخصيص إشارة الى ان انتفاء الوضع فيها
 لا انتفاء التخصيص لا انتفاء الشرطية فقط فيها **قول** أي حروف أو إشارة الى دفع ما يراد من انه كما يصح
 اضافة الحروف الى الهجاء لان الاضافة على ثلاثة اقسام اضافة بمعنى من واضافة بمعنى في واضافة بمعنى
 الامر وانتفاء الاثنين في حروف الهجاء ظاهر وأما الثالث فهو ايضا منتف في ذلك لان من لوازمه
 التخصيص تلك الحروف مختصة بفرض التركيب لا بالهجاء وحاصل المدفع ان الهجاء هو القيد بالسامية
 وهذا العد مجز في هذه الحروف فهذه الملازمة اضيفت اليه فيكون الاضافة بمعنى الامر كوفي
 ملازمة **قول** قد ساسا ميا ان قيل ان الهجاء عدم مطلقا أي سواء كان باسميا او لا كما قال في
 اساس الهجاء تعدد الحروف مطلقا فلما نسب ترك قوله باسميا قلنا ان الفاضل المحشي في كلامه
 على كلام الطيبي لانه قال الهجاء تعدد الحروف باسميا **قول** وهي حروف المباني دفع ما يراد من ان
 المشهور ان الحروف على نوعين أحدها حروف المباني وثانيها حروف المعاني وحروف الهجاء خارج
 عنهما وهل هذا الاخرق المشهور الذي هو في قوة الخطأ وحاصل المدفع ان حروف الهجاء ليس يخرج

عن ذينك القسمين لانهما مندرجة في حروف المباني بل عينا فلا يكون هذا الاقتران الاسماء وليس فيه شيء من
الخطا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اذا وضعنا لفرض التركيب وهنا شك من وجهين احدهما ان
كثيرا من حروف الهجاء موضوعة لبعض كهيئة الاستفهام ولا ملاجاة وواو القسوة وانه قاتله وغير ذلك
فكيف يصح اعترازا عنها وثانيها انها اذا كانت موضوعة لفرض التركيب فيكون هو مضاهيا فلا يعجز الاعتراض بها
والجواب عن الاول انه ليس المراد من اخراج حروف الهجاء اخراج كلها بل اخراج بعضها الذي لا يكون حروفا
لتعني كما يدل عليه توصيفها بقوله للموضوعة لفرض التركيب قيل هذا وعن الثالث ان فرض الشيء لا يكون
معناه لان المعنى ما يقصد بشئ لا ما لا جله الشئ والاول كان حروف الهجاء كلها متردفة ولا قابل به والله اعلم
قال الشارح قدس سره فان قلت الخ ايراد على جامعية التعريف حاصله ان تعريف الكلمة غير علم
لانه يخرج عنه الكلمة التي وضعت بازاء لفظ لا بازاء معنى كلفظ الاسرف فانه موضوع لزيد مثلا وكلفظ
اللفعل فانه موضوع لضرب مثلا وكلفظ الحرف فانه موضوع لثمن مثلا وحاصل الجواب ان المراد من
المعنى ليس ما هو مقابل اللفظ كما يتوهم من اكثر العبارات بل هو امر منه لان المعنى عبارة عما
يقصد من الشئ سواء كان ذلك المقصود لفظا او غير ويرد ههنا ان المجلل لجامعية التعريف هو
وضع الكلمات بازاء الالفاظ لا وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فالمناسب للشارح ان يقول بعض
الكلمات بدل بعض الالفاظ والجواب عنه بان المراد من الالفاظ الكلمات بطريق ذكر العام وارجاء
الخاص او بطريق ان الالفاظ فيها للمعنى اشارة الى الالفاظ للموضوعة لمعنى مفرد **قول** فيه انما
الخ اشارة الى دفع ما يريد من ان الشارح فسر المعنى سابقا بما يقصد بالشئ وكلمته ما عامته يتناول
اللفظ وغيره فالمعترض انما يسلم العموم ولا فان كان الاول فكيف يعترض وان كان الثاني فكيف
يسلم الجواب بالعموم وحاصل الدفع ان المعترض يسلم العموم لكنه اغض عن فاعترض ان
قيل ما الباعث على الاغراض قلنا الباعث التنبه على ان تقابل اللفظ والمعنى الذي يتوهم من
قول المصنف لفظ وضع لمعنى ومن اقوال غيره تقابل وهي لا يقدر في كون اللفظ من افراد
المعنى ولا يكون ذلك التقابل قرينة على تفصيل ما الموصولة في تعريف المعنى بما عدا اللفظ
فاما قاله مولانا عبد الحكيم في تقرير الدفع من ان الاعتراض مبني على الاغراض من العموم
يجل ما على ما عدا اللفظ الخ فلا يغلو عن شئ لان الجواب اعادة العموم والاغراض بملك المحل
يستلزم عد مرسله هذا اما فهم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره المعنى ما يتعلق الخ
وههنا ايراد ان احدهما ان حمل ما يتعلق به المقصد على المعنى لا يغلو اما ان يكون حلا او ليلا
او حلا شايها والآول باطل لانه يقتضي اتحاد مفهومي الموضوع والمحول وهذا مستف ههنا لان
مفهوم المعنى ما يقصد بشئ ومفهوم ما يتعلق به المقصد عام منه لانه شامل لمكان المقصد فالتة

وما يقصد بشئ وما يقصد بنفسه لا بشئ وأما الثاني فهو لا يخلو إما أن يكون من قبيل حمل المساوي على
المساوي كما في قولنا الإنسان ناطق أو من قبيل حمل العام على الخاص كما في قولنا الإنسان حيوان والاول
باطل لما عرفت من انتقال المساوات بين ذينك المفهومين والثاني مسلم لكن لا يلزم من عموم ما يتعلق به
القصود عموم المعنى كما لا يلزم من عموم الحيوان عموم الإنسان وثانيهما أن قول الشارح المعنى ما يتعلق
به القصد إشارة الى صغرى القياس وقوله وهو اعم إشارة الى كبراه كما لا يخفى والحال أن هذه القضية
طبيعية لأن العموم من اللفظ وغيره من محمولات طبيعته ما يتعلق به القصد وعوارضه لا من
محمولات افلاحة ومن المتقرر أن الطبيعية لا تنقسم في كبرى الشكل الاول فكيف ينتج ذلك القياس
الى قولنا المعنى اعم من أن يكون لفظاً او غيره والجواب عن اليراد الاول باختيار الشق الاول من
الشق الثاني بأن اللام في لفظ القصد للعهد والمعنى ما يتعلق به القصد بشئ فيحصل المساوات
فإن قيل إن المساوات لا يحصل بأخذ قيد بشئ فيما يتعلق به القصد لأن عمومهم ليس بترك
هذه القيد فقط حتى يحصل بأخذ المساوات بل بشموله مكان القصد وآله بخلاف ما يقصد
بشئ كما سبق قلنا أن عموم ما يتعلق به القصد من ما يقصد بشئ باعتبار شمول ذلك لذين
الامر من بخلاف هذا إذا لم يقيد ذلك المفهوم بقيد بشئ وأما إذا قيد به فلا كما لا يخفى وعنده
الجواب عن اليراد الثاني بمنع كون قول الشارح وهو امر قضية طبيعية لأن موضوعه كلمته هو
وهو من الضماير والضمائر مختلفة في الجزئ على المذهب الحقيقي كما لا يخفى على من له ادق بصيرة
في علم اللينان فيكون هذه القضية شخصية والقضية الشخصية تنقسم في كبرى الشكل الاول كما
يقال هذا زيد وزيد الثاني فريد النسأل ولحفظ هذا التقدير لا نيق لعلك لا تجد في غير هذا التعليق
قال الشارح قدس سره فإن قلت آية اعتراض آخر على جامعيتها التعريف بأنه يخرج عن تعريف
الكلمة الكلمة التي وضعت لآراء معنى مركب كلفظ الجملة والجزء فانها موضوعان لزيد قايم
مثلاً لعدم كونها موضوعاً لمفرد وحاصل الجواب أن المعاني المركبة التي وضعت الكلمات كلفظ
الجملة بازائها اعتباراً أن اعتباراً بالنظر الى معانيها واعتباراً بالنظر الى اللفظ الموضوع بازائها
وتلك المعاني بالاعتبار الاول خارجة عن التعريف وبالا اعتبار الثاني مفردة داخلية في التعريف
لعدم دلالة جزأ اللفظ الموضوع بازائها على جزئها كما لا يخفى ولا شناعة في كون الشئ الواحد
مفرداً ومركباً بالاعتبارين ألا ترى الى لفظ عبد الله فانه مفرد بالنظر الى الوضع العلي ومركب بالنظر
الى الوضع التركيبي فأن قلت ان محل ورود هذا الاعتراض قول المصنف مفرد فلما نسب ايراده
بعد شرح قوله مفرد لا مهنأ قلت اورد الشارح مهنأ بوجهين أحدهما الاشتراك في الجواب الذي
عنه الشارح بقوله وقد اوجب آية لا يرد الذي ذكره مناسب مهنأ وثانيهما ان هذا السؤال فاشل

لكن اعلان هذه
منه الشبهة ينبغي
اذا كان تعديلاً لا فروعاً
فيما للمعنى ما لا يفي
الضمنية بمركباته
وأما اذا كان الافراد
فيلفظ بالاعتبارين
الذين كونهما في ذلك
لفظ الجملة والجزء
مفردة ١٢ من

من الجواب لا اعتراض الاول لانه اذا علم المعنى من اللفظ وغيره توهم ان لفظ زيد قايماً مثلاً يعني لفظ
 الجوز مثلاً والله اعلم **قال** الشارح قدس سره الكلمات المفردة ان قيل ان ذكر المفردة بعد ذكر الكلمات
 مستدرك لان الكلمات لا تكون المفردة قلت ذكر لفظ المفردة تصريح بما علم ضمناً وان قلت لا بد في
 هذا التصريح من النكتة فايئت هنا قلت النكتة الاشارة الى ان هذا النقص باعتبار قيد لا فائدة كما
 ان النقص الاول باعتبار قيد المعنى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وقد اجيب عن الاشكالين
 الجواب آخر وحاصله اننا لانسلم ان لفظ الاسم والفعل والحرف والجوز والجملة والقياس والعكس
 والنقصية مثلاً موضوع لزيد وضرب وميز وزيد قايماً والعالم متغير وكل متغير حادث وبعض الجوز
 ناطق بل تلك الالفاظ موضوعات لمعان ومفاهيم كلية مثل كونه دلت على معنى في نفسه غير
 مقترن باحد لان هذه الثلاثة وكلمته دلت على معنى في نفسه مقترن باحد لان هذه الثلاثة وكلمته
 لا تدل على معنى في نفسه وما يحتل الصدق والكذب وقول مؤلف من قضايا يلزم معناها ذاتها قول
 آخر وتبديل الموضوع بالمحمول والمحمول بالموضوع مع بقاء الصدق جهالة وقول يقال لقائلاً له صادق
 فيها وكاذب مثلاً فلا يتحقق مادة النقص ولا بد للنقص من المادة المتحققة وان ما هو المتضمن ويقول
 ان هذه المفاهيم ايضاً الفاظ مركبة فوجدت مادة النقص فيقال في جوابه ان المفهوم وحاصله في
 العقل من الشيء فهو سوراً بسيطة غير مركبة وآما ما ذكر فهو تعبير عنها ويراد ههنا ان من المتقرر في
 علم المنطق ان جواب عدم التسليم يكون مقيداً بجواب التسليم فالمناسب للشارح ان يذكر
 هذا الجواب قبل الجوابين السابقين ويمكن ان يجاب عنه بان تقدير جواب عدم التسليم اذا كان
 مختصاً باعتراضه وآما اذا كان مشتركاً بين اعتراضين ولهما جوابان يختصان بهما فالمتعارف في ذكر
 ذلك الجواب بعد هذين الجوابين والله اعلم **قول** له اي في مقام الرد فم ما يتوهم من ان المشار اليه
 بلفظ ههنا ليس الا الاشكالين وعدم وجود ان لفظ موضوع بازاء لفظ سواء كان مفرداً او مركباً فيها
 لا يدل على عدمه في نفس الامر والدفع غني عن البيان **قول** له بالالفاظ والكلمات ان قيل لا نقص
 بالالفاظ والكلمات لتعريف الكلمة فكيف يصح قول الفاضل المحقق قلنا ان المراد بالالفاظ الالفاظ التي
 وضعت بازاء الفاظ وبالكلمات الكلمات التي وضعت بازاء الفاظ مركبة محل اللام فيها على العهد
 والنقص بهما موجود فيهم قول الفاضل المحقق ويراد للمفردة بعد الكلمات للتصريح بما علم ضمناً كما سبق
قال الشارح قدس سره ولا يخفى الخواير او على الجواب المشترك وحاصله ان الوضع بانه الالفاظ
 وان لم تكن موجودة في الالفاظ المذكورة سابقاً لكنها موجودة في الفاظها اذا رجعت الى الفاظ مخصوصة
 سواء كانت مفردة او مركبة او الى الفاظ مركبة والموصولات اذا عبرت بها عن الالفاظ واسماء الاشارة
 والمعروف باللام اذا اشترت بها الى الفاظ اشارة حسية او اشارة ذهنية لانها اذا رجعت الى الفاظ

له لفظ وشرط
 التفتيح ١١ منه
 سنة على الهادي
 ١٢ منه

او عبرت بها عنها واشت بها اليها يكون هي موضوعته بأزاء تلك الالفاظ فيحقق مادة النقص ويمكن
 ان يجاب بانه محتمل ان يكون الجواب المذكور مبني على ما ذهب اليه البعض من ان الضماير وامثالها
 موضوعة لفاهيم كلية بشرط استعمالها في الجزئيات فلا يحقق مادة النقص والله اعلم **قال الشارح**
 قدس سره مخصوصة او مركبة في بعض النسخ الى الالفاظ مخصوصة مفردة او مركبة وفي بعضها الى الالفاظ مخصوصة
 مفردة كانت او مركبة والظاهر ان النسختين الاخيرتين من تصحيحنا الناصحين لان هذه العبارة اشارة الى
 الاحترازين المذكورين في النسخ المذكورين بناء اولها على كون الالفاظ موضوعته اليها مطلقا سواء كانت
 مفردة او مركبة وبناء ثانيهما على كون الالفاظ موصوفة ومتا اليها حال كونها مركبة وعلى حاتين النسختين لا يحصل
 الاشارة اليها كما هو الظاهر ثم لو وجد مركبة حكم الكانت لهذا النسخة وجها هذا ما ظهر لي والله اعلم **قوله**
 اي مخصصة قدس سره ما يتوهم من ان المراد بقوله مخصوصة المفردة لان التقابل بين المفردة والمركبة فاذا وقع المخصصة
 في مقابلتها للمركبة كان المراد من المخصصة المفردة فالمراد في تلك الشارح لفظ المفردة وايراد لفظ مخصوصة بدل
 مع ان الظاهر تقابل المخصوص مع المتكامل لا تقابل المذكور مع المذكور حاصل الدفع ان ليس المراد بقوله مخصوصة
 المفردة لان هذه العبارة اشارة الى النقص الاول وهو قيد موقوف على الافراد بل كما يرد حال كون
 الالفاظ الموضوعته اليها مفردة كذلك يرد حال كونها مركبة وبالحكمة انه منظور الشارح ههنا ليس في
 المتقابلين بل الاشارة الى النقصين المذكورين في كلام الشارح ههنا وان لم يحصل التقابل فلا يابى ايراد
 مخصوصة لا مفردة لان المخصوص اهم من الافراد والتركيب هذا ما يخطر بالبال ويعلم من كلامه موكما
 اندقق ان هذا القول من الفاضل المحشر قدس سره ما يرد من انه كيف يعبر توصيفا للالفاظ بالمخصوصة
 والحال انها ليست لها الماهيات الكلية ببيان الدفء انه لم يرد بالمخصوص المخصوص النوعي حتى ينفي
 ينفي الماهية بل المخصوص الشخصي وهو موجود للالفاظ لانها هي الهويات الشخصية انتهى وهذا ليس
 بخلافه عن القلق لان وجود الخصوصيات بدون الماهية الكلية من المستحيلات كما تقر في مقدمات
 فالاصل في جواب الايراد منع عدم وجدان الماهية النوعية للالفاظ والله اعلم **قوله** من حيث
 انها مخصصة الحشية اطلاقه اورد في التأكيد المورخ ليدفع تورم ارادة المفردة من المخصصة المتقابل
 بالمركبة بقرينته اتقابل بين المفردة والمركبة **قوله** لان النقص لم يستبدل على ارادة المخصصة
 من المخصوصة تقر في ان الاشارة الى النقص الاول كايضا بلفظ مخصوصة وزا لا يحصل التفسير
 بالمخصصة فالاشارة الى النقص الاول لا يحصل الا بتفسير المخصوصة بالمخصصة اما الاولى فظاهر
 واما الثانية فلانه لو لم يفسر المخصوصة بالمخصصة بل يفسر بالمفردة لكان للافراد دخلا في النقص
 الاول والامر ليس كذلك **قوله** اي في مقامكم اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من ان تقرير عدم
 المفهوم الكلي على كون الوضع في الضماير ومثاله اعمال الموضوع له خاصا غير ظاهر لان الضماير مشاهير

الى الالفاظ فكذلك يرجع الى المفهوم الكلي وجوهره في هذا الحين ظاهر وحاصل الدفع ان تقرير العلم المذكور
 على الكون المذكور ليس مطلقا بل انما يرجع الى الالفاظ مخصوصة او مركبة وعدم الوجود في هذه الصور ظاهر
قال الشارح قدس سره في الحقيقة انما قال في الحقيقة لان المفهوم الكلي للموضوع له بيان ابتداء
 الوضع بجزئياته موجود كما يقال ان هو موضوع لما تقدم ذكره **قال** الشارح قدس سره وهو لما جرد
 قد مر هذا الاحتمال على الاعتقادين الاخيرين نظر الى قرب المفرد لما هو قيد له والافعال تقيده بالاحتمال
 المتوسط لان المشهور كون الافراد والتكيب من صفات الالفاظ **قال** الشارح قدس سره ومعناه ما لا
 يدل على هذه الاعتراضات ثلثة احدها ان صاحب المتوسط عرف المعنى المفرد بما لا يدل جزأ لفظه
 على جزأ معناه والشارح خالف عنه حيث ترك لفظ المعنى وقال على جزئه فبالاثر في ذلك وثانيهما
 ان التعريف غير جامع لافراد اذ يخرج عنه معنى ضرب مثلا الذي هو الحدث والنسبة والربان الى لفظ
 مركب ضرب من المادة والصورة والاول دال على الحدث والثاني دال على الزمان والنسبة فيدل جزأ اللفظ
 على جزئه وثالثها ان التعريف غير مانع اذ يدل فيه مدلول الدال العقل والطبيع لانه لا يدل جزأ الدال
 على جزئه كما هو الظاهر والجواب عن الاول ان الاول والخالفه لورود الاعتراض على صاحب المتوسط
 وهو ان المعنى للمعنى لان الضمير في معناه راجع الى المعنى وعن الثاني ان المراد بالجزأ الجزأ الذي يكون
 مرتباً في السمع والمادة بالنظر الى الهيئته ليست بهذه المثابة والطريق وعن الثالث ان المراد بجزأ اللفظ
 جزأ اللفظ الموضوع يجعل الاضافة للعهد اي ما لا يدل جزأ لفظه الدال بالوضع لا بالعقل او الطبع
 او اعم من الاقسام الثلثة والجواب عن صاحب المتوسط بجعل اضافة المعنى الى ضمير من قبيل اضافة
 الوجود الى الوجود اعني الاضافة البينانية **قوله** من حيث انه جزأ لفظه اشارة الى دفع ما يرد
 على الشارح من ان الحيوان الناطق اذا جعل علما لشخص الشاكي يكون معناه مفردا كما تقرر في المثال
 ان تعريف المعنى المفرد لا يصدق عليه لان جزأ هذا اللفظ اعني الحيوان مثلا دال على معناه وهي
 الجسور النامي الحساس المتحرك بالارادة وهذا المعنى جزأ من الشخص الانساني الذي فرض معناه لفظ
 الحيوان الناطق لان الشخص الانساني مركب من الانسان والشخص والانسان مركب من الحيوان
 والناطق فيكون الشخص الانساني الذي فرض معناه لفظ الحيوان الناطق مركبا من الحيوان والناطق
 والشخص لان جزأ الجزأ جزأ وهكذا الحال في الناطق فيكون جزأ اللفظ المعنى دال على جزئه فلا
 يصدق تعريف المعنى المفرد على معنى الحيوان الناطق في ذلك الفرض مع انه من افراجه وحاصل الدفع
 ان قيد الحشوية مراد ههنا بقريته شيوخ ارادته في التعريفات فيكون حاصل التعريف على دلالة
 جزأ اللفظ المعنى من حيث انه جزئه على جزئه وكون معنى الحيوان الناطق الذي هو الشخص الانساني
 شافرا من معناه مفردا لا باعتبار الوضع العلي وبهذا الاعتبار لا يدل جزأ لفظه كالحیوان مثلا على جزئه

لان ذلك المجرأ لودل على جزئية بهذا الاعتبار لا تنفي دلالة ما تنفي ذلك الاعتبار ولا امر ليس
 كذلك لان دلالة ما تنفي موجبة حين التركيب التوصيفي ايضا ويمكن ان يحاجب بان المراد من الدلالة
 الدلالة القصديية وهي تنفيته في الجبر ان الناطق حال كونه علما لشخص النساني كما لا يخفى بوجه
 على من له مهارة في علم اللغزان **قوله** علما لشخص النساني قيد بالقيد الاول لان معنى الحيوان
 الناطق حينئذ مرصيته ليس بمعنى مفرد لودل جبر اللفظ على جزئته كمن يمكن مفردا وقيد بالقييد الثاني
 لانه لو كان علما للجزء معين مثلا للمبدل جزأ اللفظ على جزأ معناه وهو الجبر المعين كما لا يخفى ولعلك
 دريت من هذا ان قيد الانسان ليس بضروري بل الاعتراض بالحيوان يرد بالنظر الى جميع افراد
 الحيوان ان سواء كان انسانا او فرسا او غيره هاما من افراد الحيوان نعم قيد الانسان ضروري
 بالنظر الى الاعتراض بالناطق فانهم **قوله** وذلك لانه آء اظهر انه قيل في تقرير الاعتراض الشارح
 ان من المنقررات فيما بينهم ان الشيء المتصف بصفة اذا تعلق به معنى مصدرى فيهمر منه ان
 تلك الصفة تكون حاصلة لذلك الشيء قبل المعنى المصدرى المتعلق بذلك الشيء فيهمر
 ههنا بمقتضى تلك القاعدة ان الافراد حاصلة للمعنى قبل الوضع والامر ليس كذلك لان الوضع
 مقدم على الافراد كما صرح به شارح بعين هذا ولا يخفى ان جواب الشارح يوافق هذا التقرير
 لكن لما رجح عليه ان القليلة ليس بمنساق الى الفهم بل هو باطل لان قولنا جاء في الرجل الراكب يدل
 في العرف على ان الركوب مقدم على الجيئ ذانا او زمانا بل يدل على ان الرجل متصف بالركوب
 حال الجيئ فعدل الفاضل المحقق ذلك التقرير وقال في تقرير الاعتراض وذلك آء يعني ان من
 المثبتات فيما بينهم ان اذا منقرت عن شئ اعنى للمعنى ههنا بما فيه معنى الوصفية اعنى الافراد
 ههنا وعلقت به معنى مصدرى اعنى الوضع ههنا فيهمر منه في العرف ان ذلك الشيء اعنى
 للمعنى موصوف بتلك الصفة اعنى الافراد حال تعلق ذلك المعنى المصدرى اعنى الوضع
 لا بسببه والامر ههنا ليس كذلك لان الوضع سبب الافراد فان قيل ان هذا التقرير لا يطابق
 كلام الشارح لانه يدعى القليلة كما ينادى عبارة على هذا ما على نداء نعم لورعى ان الانصاف
 حاصل حين الوضع لا بسببه فيطابق ذلك التقرير كلام الشارح وليس فليس قلنا ان قول الشارح
 قبل الوضع من قبيل ذكر الملزوم واردة الا لازم فان انصاف المعنى بالافراد في الزمان للشيء
 على الوضع كما قال به الشارح ظاهرا يستلزم كون ذلك الانصاف لا بسبب الوضع لانه
 لو كان بسببه لما قدم عليه لان السبب لا يقدم على السبب وقوله المتصف صيغة اسم فاعل
 وهو قد يكون الحال وهو المراد ههنا وليس المراد به زمان الكلام كما هو الظاهر فيراد به حال
 تعلق ذلك المعنى به فيكون معنى عبارة الشارح انه هو المراد باللفظ موضوع للمعنى المتصف

بالأفراد والتوكيد حال تعلق الوضع به لا أن الوضع سلب مد لك أن تصادف فكان هذا الاعتبار
على سبب الوضع للأفراد وعدمه فيطبق ذلك التقرير على تقرير الفاضل المحشى كلام الشارح
فإن قيل لا يطابق جواب الشارح لهذا التقرير لأنه يفهم منه أن انصاف المعنى بالأفراد حين
الوضع ليس بحسب الحقيقة بل بحسب المشاركة والقرب كما في من قتل قتيلا فله سلبه بالحسب
أن زمان الوضع والأفراد متحد كما قاله الشارح حيث قال لكنه مقارن له بحسب الزمان
قلنا أن زمان الوضع أمر ممتد إذ زمانه وقت تصور اللفظ وتصور المعنى وموضعه وكون
المعنى متصفا بالأفراد باعتبار المشاركة والقرب باعتبار الجزأ الأول الذي هو تصور اللفظ
مقارنة الوضع والأفراد باعتبار الجنأ الآخر من زمان الوضع ولا مناقشة في هذا إذا
المقارنة بين الشئين في الزمان عبارة عن أن يكون زمان أحدهما بعينه زمان الآخر وجزأ من
زمانه فلا مخالفة وأجيب عن الخالفة بين ما ادعاه الشارح من القلبية وما يفهم من كلامه
الفاضل المحشى بأن كون الشئ المتصف بصفة حال تعلق المعنى المصدرى به لا بسببه يحتمل
احتمالين أحدهما أن تكون تلك الصفة حاصلة لذلك الشئ قبل تعلق المعنى المصدرى وعلته
إلى ذلك التعلق وثانيهما أن تكون تلك الصفة حاصلة له بعد التعلق ذلك لكن ابتداء حصولها
من ذلك التعلق فيحصل عبارة الفاضل المحشى على الاحتمال الأول فيحصل القلبية التي ادعاهما
الشارح والمقارنة التي ادعاهما الفاضل المحشى وعلى هذا يكون لفظ قيل في عبارة الشارح
على معناه فإن قيل فعلى هذا يكون مقتضى القاعدة أنه هو مقتضى الأفراد على الوضع فلا
يطابق معه قول الفاضل المحشى حيث قال لظهور المراد في وجه إيراديهما إذ يفهم من
قوله أن مقتضى القاعدة القلبية لا بسببه أمر بين لكن لظهور المراد وهو كون الأفراد بعد اللزوم
وبسببه صار وهما قلنا أن هذا القول صدر من الفاضل المحشى بطريق التناول والتسليم
يعنى لا نسلم ولا أن القاعدة يقتضى ذلك الأمر اقتضاء بيابا يقتضى اقتضاء وهما وأنهم
فقول قال يوهو بظهور المراد فاحفظ هذا التقرير الذي هو من خواص مولاي وعي في هذا
المقام والله أعلم بحقيقة المراد **قوله** إذا عبرت الخ بردهما أن هذا التعبير لا يخلو أما
أن يكون من قبيل تعبير المعنى باللفظ أو يكون بمعنى الأخبار وكلاهما باطلان ههنا أما الأول
فلا بد يستلزم أن يكون المعبر عنه متروكا والمعبر به موجودا وهما كلاهما موجودان وهما
للمعنى والمفرد كما هو الظاهر وأما الثاني فلأن الموجود ههنا لا تصادف دون الأخبار كما هو
الظاهر أيضا ويظهر من كلام الفاضل للدق جواب هذا الإيراد بأن المراد بالتعبير
ما يشتمل الوصف والاستعمال ونحوه بالأن أن المراد الأخبار وهو ههنا موجي د

اذا لا وصاف قبل العلم اخبار كما ان الاخبار بعد العلم اوصاف والاخبار لا يوجد بدون
 الاخبار ههنا وان كان صفنا والله اعلم **قوله** او غيرهما من المشتقات والمصدر **قوله** فانما
 قال آه دفع ما يرد من ان القاعدة اذا اقتضت امرا يكون ذلك الامر مدلوله ومقتضى لها
 فالناسب للشارح ان يقول وفيه انه يدل او وفيه انه يقتضي بدل يوهو وحاصل الدفع انه
 قال الشارح يوهو لان ارادة المعنى المجازي يعنى انصاف المعنى بالافراد باعتبار المشاركة
 والقرب ظاهرة ههنا بحسب المقام فكأن المعنى الحقيقي المدلول والمقتضى للقاعدة ههنا
 امر ومي لا يتبادر اليه الذهن ونظير هذا المجاز المتعارف بالنظر الى الحقيقة المتروكة والله
 اعلم **قال** الشارح قد سره فينبغي انما اشارة الى دفع الاعتراض الذي ذكره الشارح
 بقوله وفيه انه يوهو انما وحاصل الدفع ان قبلية الانصاف على الوضع او معنيته معه لا يسببه
 يعلم من هذه العبارة اذا كانت على المعنى الحقيقي واما اذا اريد منها المعنى المجازي فلا
 يعلم منها ذلك المراد ههنا المعنى المجازي وايراد ينبغي بالنظر الى هذا الوجه المخصوص والا
 فاللا زمان يكون يجب بدل فينبغي لان التقييم واجب فلا يرد ما يرد فأنمل **قوله** وهو
 مجاز بطريق المشاركة دفع ما يوهو من ان المجاز المركب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه
 المجاز باعتبار ما يؤول وهو لا يتصور ههنا لانه عبارة عن اطلاق الشئ الذي يوجد شئ
 آخر بعد تعلق المعنى المصدرى بذلك الشئ الآخر مع المهلة في زمان ذلك التعلق على
 ذلك الشئ الآخر والا فلا يوجد للمعنى بعد الوضع مع المهلة لان زمان الوضع و
 الافراد واحد فمع الوضع مقدم على الافراد بحسب الذات وحاصل الدفع ان المجاز
 المركب في مثل من قتل الخ مجاز بطريق المشاركة وهو عبارة عن اطلاق الشئ الذي يوجد
 شئ آخر بسبب تعلق المعنى المصدرى بذلك الشئ الآخر بلا مهلة فان قيل فعلى هذا
 يبطل المحصل للجاز المرسل في اربعة وعشرين نوعا كما فلق به الكتب لوجود قسم آخر هو
 المجاز بطريق المشاركة فقلنا انه قسم من المجاز باعتبار ما يؤول وقيد مع مهلة فيه ممنوع
 بل هو اعلم من ان يكون فيه مهلة اولا فافهم فانه من سوانح الوقت لكن الاشارة اليه موجودة في
 حاشية مولا فانور الحق والله اعلم **قال** الشارح قد سره على انه صفة اللفظ يرد ههنا
 ان المزمع كما يتصور يكون المزمع صفة اللفظ فكذلك يتصور بكونه جز مبتدأ محذوف وهو لفظ هو
 لم يتعرض الشارح اليه اجيب عنه بأنه محتاج الى المحذوف وهو خلاص الاصل فلذا لم يتعرض اليه لوقوله بالله
 التوفيق ان الاحتياج للمحذوف علم ان يكون وجه العدم التعرض لان الحذف كنه ما يفعل كما لا يخفى
 من ينظر في الكتب بل الوجه ان مقصود الشارح من ذكر الاحتمالات الثلاثة في المفرد ذكر اعتبارين معا على

فانما الى التفسير
 للاعتراض الاول
 والثاني الثاني ما

وجه يفيد كون المفرد اللفظي فقط والمعنى فقط وذكر احتمال واحد من هذين وجه يفيد كون المفرد محتملا
 أي اللفظ والمعنى وعلى تقدير تصوير الرفع يكون المفرد جزئيا من جهة ف وهو لا يحصل ذلك المقصود
 ودون هو محتمل ان يكون ارجحا الى اللفظ ويحتمل ان يكون ارجحا الى المعنى وانما كان ذلك مقصودا للشارح
 لانه على هذا الطريق يحصل التضمن وهو الموافقة في صفة الوحدة بخلاف ما اذا تعرض للشارح لرفع
 مفرد على كونه جزئيا من جهة ف لانه على هذا لا يحصل الموافقة في صفة الوحدة لانه على هذا لا يكون كون
 المفرد قيدا للفظ او المعنى احتمال لان فافهم ولا تسرع بالرد والفعل لان عدم السرعة من اعمال القول
قال الشارح قدس سره ما لا يدل جزئيا انما لم يقل جزأ اللفظ لانه يلزم على هذا ان يكون اللفظ لفظ
 لان ضمير لفظ ارجح الى ما هو عبارة عن اللفظ وما قيل ان ذلك الكون جائز بل واقم الا ترى ان اللفظ
 هو اذا ارجع الى اللفظ مفردا كانا ومركبا يقع ذلك الكون ضمير سديد لان الجواز للذكر فيما اذا لوحظ
 كون اللفظ التام معنى اللفظ الاول وهما ليس كذلك لانه لو كان كذلك لاستدرك اللفظ المعنى في قوله
 على معناه بل يضر لانه يصدق على لا يدل قائم حين رجع لفظ هو اليه انه لفظ لا يدل جزأ لفظ اعني هو
 جزأ معناه فيكون مفردا وهل هذا الاخرى الاجاء هذا ما حصل في حين تفريد هذا اللفظ في قوله من
 حيث آه هنا سأل الوبيان دفعه على الحق ما ذكره الا ان السؤال فيما ذكره من جهة المعنى وهما من جانب اللفظ
 فتأمل والتأثير لا حاجة للفظ لا يدل في اخذ الحسية **قوله** على جزأ معناه متعلق بخلق لا يدل
 في الحديث والحسية **قوله** المفهوم غرض الفاضل المشتق من هذه العبارة الابداع على الرضى بان ينفرد هو قول
 ان الافراد والتركيب من صفات المعنى في عرف النجاة والمشهور ليس كذلك واجاب عن هذا الابداع
 مع انه بعد الحكم بان قول الرضى هذا ان المشهور بين المنطقين جعل الافراد والتركيب صفة اللفظ
 فقال اللفظ المفرد والمركب ولا ينبغي ان يخترع في الحد ود الفاعل غريبة بل الواجب استعمال المشهور للفظ
 لان الحد للتبيين انتهى ولا يدل هذه الصارحة على ان الافراد والتركيب من صفات المعنى عند النجاة لانه
 لم يتعرض للاصطلاح النجاة ففهم ذلك عن كلامه افتراء عليه ويمكن ان يجاز من جانب الفاضل المشتق
 بان الرضى وان لم يتعرض للاصطلاح النجاة صريحا لكنه يفهم من قيد عند المنطقين ان الحكم عند غيره غير
 عند هو الفاضل المشتق ما ادنى الصراحة بل ادعى انه كما ينادى بها على نداه على هذا عبارة وفي الفهم
 ذلك القدر كاف ومقصود الرضى من هذا الاصطلاح الامتناع على المنصف بانه جعل الافراد صفة
 للمعنى وهو خلاف المتعارف ومثل الغرض من الحد والجواب من جانب المصنف اولاً باننا لا نفهم ان
 الافراد صفة للمعنى خلاف المتعارف ومثل الغرض من الحد لان المعلوم من كلامه كما سبق وهما ان
 الافراد والتركيب من صفات المعنى عند النجاة والمصنف نحوي فيبتكر اصطلاحا للمعنى والمسمى
 في هذا الاصطلاح خلاف المتعارف كما هو المعلوم من كلامه الرضى فلا يكون محلا للغرض من الحد

اللفظ لا يفيد معنى اللفظ
 الجوان ان الناطق
 اذا جعل على الشخص
 انما في انه يدل جزأ
 لفظ على معناه ولا
 يكون مفردا مع ارجح
 هذا الغرض من اللفظ
 ١١ منه

وثانياً بأننا لو سلمنا أن ذلك الجمل خلاف المتعارف ونحل بالعرض من المحذور بناء على احتمال توافق اصطلاح
 النحاة مع اصطلاح المنطقيين فقلنا أن المعنى لم يجعل الأفراد صفة المعنى لأنه يحتمل أن يكون صفة للفظ
 هذا ما ظهر والله اعلم **قال** الشارح قدس سره من بيان نكتة لأن التكلم بهذا الكلام مريب كما هو
 المعهود من أقواله والآداب بالسنة الخواص والعوام فلا يظن به أن يخلو اختياره هذه الخصوصية من
 نكتة كنه في حاشية مولانا عصام الدين مع زيادة **قال** الشارح قدس سره حجة فعلية فعلها ما هو فلا
 يرد ما يرد فناء **قوله** وكان النكتة إشارة إلى دفع ما يرد على المصنف من أن تقديم المفرد على الجملة فيما إذا
 كانا فتيين شيئاً واحداً واجب كما صرح بهذا مولانا المدقق فالأمر على المصنف أن يقول لفظ مفرد
 لمعنى حاصل الدفع أن وجوب تقديم النعت المفرد على المفت الجملة فيما إذا تحللا تقديم الجملة عن النكتة
 وأما إذا كان في تقديم نكتة فليس بتقديم المفرد بواجب والنكتة هنا موجودة وهي الإشارة إلى تقديم
 الوضع على الأثر **قوله** أيضاً أي كما أنه نكتة في اختيار كون أحد الوصفين جملة فعلية فعلها ما هو
 الآخر مفرد **قوله** في تقديم الوضع أن قيل إن تقديم الوضع ليس خلاف الأصل حتى يحتاج إلى نكتة
 بل يروى في عنوان الجملة مع ناء غير المفرد خلاف الأصل يحتاج إلى النكتة قلنا أن المراد من الوضع
 هو الذي يكون في قالب الفعل مع الفاعل مقدماً على المفرد فيكون جملة مقدمة على المفرد والله اعلم
قوله أو كانه الخ يعني أو كان النكتة في تقديم الوضع على الأفراد عدم اعتبار حسنه بدون الوضع و
 الضمير أجم إلى النكتة لأنها تستعمل بدون الناء وما هذا شأنه يستوى فيه المذكر والمؤنث و
 الترجيحان لعلها يكونان من توجيهات الفاضل المحقق فيكون إيراد لفظ كان الموجب للشك في الموضوعين
 بناء على عادة المصنفين من تصدير الوجوه للورث فمن عند القسوس كلمة الشك والتعريض هذه اللفظ
 ويحتمل أن يكون كلمة كان لا مقطوع واليقين لأن هذه الكلمة تحتمل بهذا المعنى أيضاً كما لا يخفى على من نظر
 الكتب ولا يخفى أن الدليل الأول إشارة إلى الدليل الثاني والثالث إلى الدليل الرابع والله اعلم **قوله**
 واستجراً إشارة إلى دفع ما يرد على الشارح من أن الوضع ليس بمقدم على الأفراد في الزمان الذي هو
 مدلول الماضي فكيف يكون هذه النكتة مطابقة للواقع وحاصل الدفع أن اللفظ الماضي مستغنى
 من السبقة الزمانية إلى السبقة الرتبية وهي موجودة هنا لأن الوضع سبب الأفراد كما سبق بقی
 شيء وهو أن السبقة المستغنى عن الماضي ليس بالنسبة إلى زمان التكلم لأن ما ينادى لا رتبة ولا ترتيب
 خروج الكلمات الموضوعية لمعنى مفرد بعد تكلم المصراعين تكلمه عن التعريف لأنه ليس وضعاً للفظ
 المفرد مقدماً على تكلم المصنف بوضع لمعنى مفرد لأن ما نادى لا رتبة إذاً يقال إن السبقة الزمانية ليست
 بالنسبة إلى زمان التكلم بل بالنسبة إلى ما يقارن وهو الأفراد لا مثلاً في تحقق السبقة الرتبية بالنسبة إلى
 والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وأما نصب الخ عطف على مقدمه تقديمه والمفرد إما محذوف أو في ٦

او منصوب اما جره فعلی انه صفة لمفعول واما دفعه فعلی انه صفة للفظ واما نصبه فعلی انه الخ والظاهر ان يقع
او منصوب لكن غير الاستلزام الى امر جرحية احتمال النصب لعدم موافقة رسم الخط واما عدم الصحة
بالنظر الى الظاهر فكل الاحتمالات فيه متساوية الاقدام كما لا يخفى قوله فان قلت الخ حاصل الاعتراض ان من
المتفرقات فيما بينهما كرم الحال يوجب الفاعل الذي فرض كونه ذا حال له فها هو صالح الحال لا عن الفاعل والمفعول
فالامر على تقدير ارادة كون المفعول حالاً عن الضمير المستكن في وضعه ان يقول الكلمة لفظ وضعه مفرد
المعنى واذا لم يقل كذلك فعله انه ليس بحال عنه فذلك الترجيح للنصب توجيه قول القائل بما لا يخفى
واشترط ذلك الكون لدفع الالتباس قوله قلنا الخ جواب لذلك الاعتراض بعدم التسليم حاصله
اننا لا نسلم اشتراط كون الحال يوجب الفاعل في المادة المذكورة عند كل البغاة فان عند البعض منهم
ذكر الحال يوجب للمفعول في المادة المذكورة لان مرتبة الحال التام خزانة الفاعل والمفعول وان كان خزانة
عن الفاعل واما الالتباس فيرفع بالقرينة سواء كانت حالية او مقالية والقرينة ههنا كون الافراد
التركيب من صفات اللفظ كما هو المشهور بين المنطقيين كما قلنا به الشارح الرضي كما سبق والظاهر
توافق الاصطلاحين واذا عرفت هذا فلم لا يجوز ان يكون توجيه النصب من الشارح ذلك التوجيه فيما لا
يقول ذلك البعض والله اعلم قوله ولئن سلم الخ جواب آخر لذلك الاعتراض بطريق التسليم يعني ان لو
سلمنا اشتراط ذلك الكون حين عدم تحقق قرينة معلومية ذي الحال وههنا تحققت كما ذكرنا الفاضل
المحشي او حين تغير المعنى بمجمله حالاً عن القريب اعني المفعول والتغير ههنا منتف كما قال به الفاضل
المحشي ايضا لان اللفظ قد وقع الالتباس هو حاصل في الاول اعني تحقق القرينة والالتباس ليس بوجود في
الثاني اعني سقام التغير لرجوعه الى شيء واحد والتسليم بناء على عدم الاعتداد بقبول ذلك البعض لعدم صحة
هذا القول حين عدم تحقق القرينة والله اعلم قوله صفة اللفظ اي عند الحاجة قوله واذا الخ كلمة او
بعضها اعني احد الامرين لان كلا من المعطوف والمعطوف عليه كاف في الاشتراط المذكور في الصواب
المستطوع فكون او الفاصلة بينهما الواو او الواصلة ليس جديداً وان صدق من الفاضل المدقق والله اعلم
قال الشارح قد شرعنا من المعنى عطف على قوله من المستكن والمعاد الجمل للثلاث يوم عطفه على
فلا يرد ما يرد فانه قوله تبع الشارحين الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه كيف يكون المفعول حالاً عن المعنى
والحال ان المعنى نكرة والحال عن النكرة مشروط بشرط وذكرها الشارح في بحث الحال كل متيق منها
ههنا كما لا يخفى حاصل الدفع ان الشارح ترك ههنا مذاهب تبع الشارحين الآخرين والحال وقوع النكرة
عند غير مشروط بل صحيح مطلقاً قوله سيذكره من كون النكرة موصوفة او معنية غنا للمعنى في قوله
او واقعة في حيز استنفاد واقعة قبل الا الداخلية على الحال او مقدما عليها الحال واما ما بينه الفاضل
المدقق وان كان صحيحاً في نفس الامر لكن ليس بما ذكره الشارح كما لا يخفى على طالع بحسب الحال والله اعلم قوله

نكرة أن قيل أن تقدير الحال على فعل الحال النكرة ليس بواجب عند من لصحة قولنا جاء في رجل يوم فليمركب
 اتفاق فكيف يصح هذا التحليل قلنا أن المراد من النكرة النكرة المختصة أي الغير المختصة والنكرة في المثال المذكور
 ليست بنكرة مختصة فلذا جاز ذلك المثال أن قيل أن التقديم على النكرة المختصة أيضا ليس بواجب عند من صحة
 قولنا جاء في زيد ورجل على ما بين اتفاقا قلنا أن المراد من النكرة النكرة التي لا تكون مشاركة مع المعرفة في
 الحال وهذا ليس بوجود في المثال المذكور كما لا يخفى فلذا جاز والله أعلم قوله هذا أي وجوب تقدير
 الحال على صاحبها قوله مطلقا يعني سواء كان مجردا بالاضافة أو مجردا بحرف الجر وسواء كان معرفة
 أو نكرة **قال الشارح** قدس سره فانه مفعول آء دفع ما يتوهم من أن الحال ما بين هيئة الفاعل والمفعول
 والحق ليس بشئ منها فكيف يصح حاله المفعول عنه وحاصل الدفع غنى عن البيان **قوله** واللام واسطة
 دفع ما يتوهم من تعلق قول الشارح بواسطة اللام بقوله على أنه حال لأن الحالة بالواسطة غير معلوم بأنه
 متعلق بقوله فانه مفعول **قوله** ومعمولا له تعيينه بعد تخصيص والنكرة فيه الاشتراك أن دفع مثل
 ذلك لا يحترق من موقوف على اثبات للمفعول على الإطلاق لا المفعولية على الخصوص **قوله** فانه عامل آء
 فانه دفع ما قيل من أن العامل في المعنى هو اللام الجارة وعامل الحال لا يكون إلا فعلا أو شبهة أو ما
 على مائة وهو مصحح الحالة اتحاد العامل لأن الاتحاد هنا موجود لأن المعنى مفعول للوضع الذي هو عامل
 في الحال أيضا **قال الشارح** قدس سره ووجه صحة دفع ما يتوهم من أن المفعول لا يكون حالا من المستكن
 في وضع أو من المعنى لأن الوضع مقدم على الأفراد ومن شرط صحة الحالة المقارنة بين عامل في الحال
 والحال بيان الدفع ظاهر **قوله** فإن المركبات آء دفع ما يرد من أن الشارح لا يخلو ما أن يريد بالمركبات
 الألفاظ المركبة أو للمعاني المركبة والآول خارجة بغير الوضع لعدم الوضع فيها والثاني لا يشمله الجنس
 وهو اللفظ كما هو ظاهر فاستناد خروج المركبات إلى قيد المفرد كما وقع من الشارح لا يخلو عن شئ لأنه على
 الأول يلزم إخراج المخرج وعلى الثاني إخراج ما لم يشمله الجنس الحال أن الفصل يخرج ما يشمله الجنس حاصل
 الدفع أن المراد من المركبات الألفاظ الألفاظ المركبة وخروجها بتقدير الوضع غير مسلم لأن المراد من الوضع المأخوذ
 في التعريف أن من أن يكون شخصيا أي بلا واسطة أمر كل كوضع زيد المعنى أو نوعيا أي بواسطة أمر كل كوضع
 المشتقات ولا خفاء في وجود الوضع النوعي في الألفاظ المركبة والله أعلم **قوله** كما أشرنا إليه إنما لم
 يقل كما صرحنا عليه لأن المعلوم فيما سبق أي في حاشية القصص كون هيئة المركبات موضوعا بالوضع
 النوعي وهي جزء المركب لا جهة لكن فيه إشارة خفية إلى كون المركب موضوعا بالوضع النوعي لأن ملاحظة
 الكل بلا واسطة بدون ملاحظة الجزء بلا واسطة محال بل إذا لوحظ الجزء بواسطة الأمر الكلي بل لاحظ
 الكل كذلك فإن قلت إذا كانت الهيئة جزءا من المركب فلا يكون لفظا لأن الهيئة ليست بلفظ والمركب
 من اللفظ وغيره لا يكون لفظا فلا يشمله اللفظ الذي هو الجنس فكيف يخرج بتقدير المفرد كما قاله الشارح

قلت لا نسلم ان الهيئة ليست بلفظ لا نه ما يلفظ به اما ينفسه او يعرضه والهيئة داخله في الشق
الثاني والله اعلم **قوله** ومثل رجل بالتونين اشارة الى دفع ما يتوهم من ان مثل الرجل وقائمة وبصم
اللفظ الذي يكون مركبا من الكلمتين التين لهما وجود في الخط والتلفظ لكن بعد لشدة الامتزاج
لفظا واحدا فلي هذا لا يدخل اللفظ الذي يكون مركبا من المتون والتونين في هذا المثل لعدم الوجود
الخطي لا حد جزئية وهو التونين فلا يكون خارجا عن تعريف الكلمة وهذا اختلاف المتفرقة حاصل
الدفع ان في العبارة تقدير المعطوف مع العاطف فلا يحذف ورأيه اعلم **قوله** لان الامر لا ينكسر
الى المذكور في الشرح **اولا قوله** والتونين ناظرا الى المذكور في كلام الفاضل المحقق المقدس في كلامه الثاني
قوله واما ثناء التانيث ناظرا الى المسطور في الشرح ثانيا وثالثا لكن مع الزيادة على المصريح **قوله** فلهذا
يراجع الى التانيث يعني الالف المقصورة والمرددة لكن لا يظهر وجهه لعدم ايراد مثال مع ايراد مثال
لعلامة التثنية وانهم **قوله** فذوب الشيم واستدلال الفريقين لعله يكون مذكرا في البسوطات
ودليل الشارح الرضي وهو دور ان معانيها معها بغير ههنا ايضا فانهم **قوله** ايضا كما ان الامر والتونين
من حروف المعاني **قوله** على المعنى المقصود من التانيث والنسبة والتثنية والمجعية **قوله** الا ان
دفع ما يتوهم من ان نسبة هذه المعاني الى تلك الحروف بطريق الدلالة ثابت فيما بينهم ولم يكن
هذا الحرف موضوعا بازائها لما نسبت الدلالة اليه لو حاصل الدفع ان هذه النسبة من قبيل نسبة
الشيء الى السبب **قوله** كما نسب الطلباءه مع ان الدال على الطلب والمطاوعة مجموع الصيغة
والمطاوعة عبارة عن حصول اثر عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله كما في قطعة فانقطع **قال** الشارح
قدس سره واما الهايرد ههنا ان ذكر الامثال مستدرك لان المثل ذكر سابقا ويخطو بالبال ان
هذا الامر اذا اراد انما يريد ان كان لفظ الامثال معطوفا مثلا على الرجل وقائمة ويصير واما اذا كان
اذا كان مفروفا مبتدأ وما يبدل آه جزء ويكون هذه الجملة مستأنفة لبيان مثل الاشياء الستة فلا
يبرر ذلك الا براد نعم يراد ان المناسب كرهو بدل امثالها لتقديم المرحم الا ان الشارح وضع الظاهر موضع
المغمض مثلا يتوهم تخصيص بيان مثل الرجل فقط واما لو اريد لفظه وارجاعة الى الامثال للمغموض من
لفظ المثل فغير ظاهر هذا وان لم يقرع سمعت لكنه لعل الحق لا يتجاوزة فاحفظ ولا تلتفت الى ما
قبل او يقال فان كلمة لا يفني من جوع **قال** الشارح قدس سره جزءا ألفظ جرى الشارح ههنا بما هو
المشهور في تعريف المفرد والمركب وفي السابق جرى على ما هو الحق عنده فلا يبرر ان الظاهر ان يقبل
بقرينة كما هو المناسب لما ذكر في تفسير اللفظ المفرد والله اعلم **قوله** كان المراد بالاعراب المرفوع والمجرور
على الشرح من انه يعلم من عبارة قرانه لولا الامتزاج بين كلمتي رجل والرجل وقائمة ويصير غير
ذلك ما هو مثلهما كما تسمع بين باعر بين والامر ليس كذلك لان احدي الكلمتين في تلك الالفاظ

مستحقة للبناء فلولا الالامتراجم لكنا متكفين بكيفية البناء والاعراب وحاصل الدفع ان المراد من
 الاعراب ليس معناه بل المعنى لا عمه الشامل للاعراب والبناء اعني الكيفية مثلاً فيمنه قول الشاعر
 واعرب باعراب واحد كيف بكيفية واحدة ولا شك في صحة هذا الالامترام لانه لو لا الالامتراجم لكانت الكيفية
 لتلك الكلمتين اعني جزئي تلك الكلمات وقد يجاب عن ذلك الايراد بأنه انما يراد اذا كان لفظ الواحد
 صفة اعراب واما اذا كان مضافاً اليه للاعراب فلا وهما مضاف اليه ولا يخفى انه على هذا ليعبر
 من العبارة انه لو لا الالامتراجم لا عرب باعراب لفظين وهذا اما لا يعبر ههنا ما حمل قوله على
 انه لم يدفع ما يرد من ان ارادة الكيفية من الاعراب ما لا تقوم لانه على هذا لا يجيء لقول الشاعر
 باعراب واحد معنى لان تلك الالفاظ متكيفة بكيفيتين كما لا يخفى والمستفاد من العبارة على هذا
 كونها متكيفة بكيفية واحدة وحاصل الدفع ان المراد من التكيف بكيفية واحدة كما هو المستفاد
 من كلام الشاعر عدم اعطاء الحال اللائق بتينك الكلمتين اعني جزئي تلك الكلمات لان هذا من
 لوازم ذلك كما لا يخفى وهذا لعدم موجود في تلك الالفاظ والكلمات كما لا يخفى فيهم عبارة الشاعر
 قوله فان الحرف الخردليل عدم الاعتبار وحاصله ان الجزأ الأخير في قائمة مثلاً اعني الثاني مستحق
 لبناء ولم يعط البناء لها والجزأ الاول اعني قائم مستحق للاعراب ولم يعط له بل فعل بالعكس فانه يعطى
 حالة اللائق بكل من جزئي قائمة والله اعلم قوله ولا يخفى الخ اياد على الحاصل وحاصله ان عدم
 الاعطاء الاعتبار المذكور انما يجري في بعض تلك الكلمات كقائمة واما في البعض الآخر كالرجل والشي
 والشي والجمع فلا لانه اعطى لكل من جزئها حالة اللائق به لان المستحق للاعراب في حفظ
 الرجل الجزأ الأخير والاعراب اعطى له والجزأ الاول منه اعني الالف واللام مستحق للبناء وهو
 اعطى لهذا الجزأ وكذلك في رجل الا ان المستحق في الاعراب الجزأ الاول والبناء الجزأ الثاني وكذلك
 المشي والجمع لان المستحق للاعراب فيها مفردها الذي هو الجزأ الاول لهما والاعراب اعطى له لان فيها
 علامتي التثنية والجمع وهاتان العلامتان اعطيناه كما لا يخفى والمستحق للبناء فيها علامتا التثنية هما
 الجزآن الأخيران لهما واعطاء البناء لهما ظاهر فوجد اعطاء الحال اللائق لكل جزء من جزئي تلك الالفاظ
 في بعض تلك الكلمات فكيف يعبر انه لم يعط لكل من الجزئتين حالة اللائق به في تلك الكلمات كما هو المعلوم من
 العبارة والله اعلم قوله هذا اي عدم اعتبار الحال اللائق بكل من الجزئين قوله وفيه تمام مل قال الفاضل
 للدرق ما حاصله ان هذا الايراد انما يراد اذا كان عدم الاعتبار المذكور اذ في كل من الالفاظ وهو
 مقطوع به لم لا يجرى ان يكون المراد ان هذا عدم موجود فيباين تلك الالفاظ كما يقال بخاف من قتلوا
 لم يلبسوا ان قتلوا ثلث فيباينهم لان كلا قائله وهو غير منافي لعدم وجود ذلك العدد في بعض تلك
 الالفاظ ولا يخفى انه لا يحسم مادة الاشكال عن مقال الشاعر ويحتمل ان يكون في تلك العبارة اشكال الى ان الفرق

في مد مراعاة الحال الا ان لكل من الجزئين بين قلبية وبصرية وحمل وحراء وبين الرجل رجل والمشي والمشي
غير سديد لان الاعراب ليس في النسخ الثاني اعراب المصروع لا اعراب جن آمنه فيقول كل من جزئيه عن حاله الا ان
به وهي كونه متكيفا بكيفية واحدة لا في ضمن شي آخر وهذا من سواها الوقت والله اعلم **قول** ان قلت آتت اعراض
على كون عبد الله حال العلمية معر يا عرابين بان في هذه الحالة كلمة واحدة وحده منه فيها كان ازاء من هذا
والكلمة الواحدة لا يتعد فيها الاعراب فعبدا الله في هذه الحالة لا يتعد فيها الاعراب ما الصغرى فظا فظا
يتغير في ثباتها الفاضل العتيق اما الكبرى فلان تعدد الاعراب لا يتحقق الا بتعدد المقضي لا اثره ومطلوبه وتعد
للمقضي في الكلمة الواحدة في الحالة الواحدة من التقيد لا ينفق الى تراخي العلل على العلل الواحدة تعدد الاعراب
في الكلمة الواحدة من السجرات فثبت الكبرى بعقوبتها الى صغرى دليل الكبرى اشار بقوله وتعد للمقضي الى كبراء
اشار بقوله ولا تعد آه هذا ظهر لي في تطبيق كلام الفاضل العتيق بقانون الاستدلال ما عاين حقيقة الحال
قول ما توجه اليه كلمة ما نافية او استهنامية الخاتمة والمآل الى امر واحد وهو من كون عبد الله في حال العلمية
معر يا عرابين **قول** ولا تعد الخ ولعد كون الاضافة مرادة في حال العلمية خرج المضاعف للمقضي فلا يرد عليه
فناء **مل** **قول** قلنا انما حاصل الجواب ان لا فسل كون عبد الله في حال العلمية كلمة واحدة لانه في هذا الح
علموا العلم بغيره حال الوضع السابق فعبدا الله في حال العلمية بغيره حال الوضع السابق وهو في الوضع
السابق كلمتان فلا خدشة في كونه معر يا عرابين وتخصه **قول** الشارح على هذا النقطة وان اعرب يا عرابين على
باعتبار الوضع الاضافي والآخر باعتبار الوضع العلمي **قول** وقال صاحب الجاه اشار الى الجوابين من ان
للمصنف بقوله فاد قلت آه على طريق التسليم يعني اننا سلمنا ان عبد الله حال العلمية كلمة واحدة لكن البطلان
في الكلمة الواحدة اعرابان على الاصله واما اذا كان احدهما بطريق الاصله والآخر بطريق الحكاية كما في غير فليس
بباطل واما وجه اختيار الآخر للاعرب بالحكاية فهو كونه على هيئة الوضع السابق لان التغيير فيه لا يوجد كما لا يوجد
الآن ومعنى **قول** الشارح على هذا ان اعرب يا عرابين احدهما اصله والآخر حكاية **قول** لما كان الخ اعتذر عن اعراض في
من ان عمل الاعراب هو الآخر فلا جرى في الوسط بانه للتعد **قول** كما ان اعراب غير آه دفع ما يتوهم من ان
اجزاء الاعراب في الوسط باشتغال الآخر بالحركة انما يسلم ذاتية له مثال لو لم ثبت له مثال فلا يسلم حاصل ال
ان للمثال له ثابت هو ظاهر اعراب غير بفااضيف اليه غير بل ما نحن فيه واول لان هذا اجزاء الاعراب الخ على الجزأين
في المثال اجزاء الاعراب ايضا الى على المضاف لا يخفى تفاوت العلاقتين **قول** فليس عبد الله علم الخ فترجم على قول صاحب
الكتاب والوارد من الاعراب الواحد بطريق الاصله **قول** اعلان الخ الفرض من هذه التعاليل ان فرض علم الخ
للمعلم ارضية عكس ما فعله المصنف كما قاله الشارح يعني ان فرض علم الخ في علم النور بان معرفة احوال اللفظ وتفسير
ارابه فالان في بر ادخال ما كان لفظه واحدا واعرابه ايضا واحدا في تعريف الكلمة سواء كان وحده على سبيل
الحقيقة او من شدة الازمنة له واخر ما كان لفظه متعددا واعرابه ايضا متعددا اخرج ما يبعد لشدته

لفظ واحد أو يكون معناه متعدد أكان هو الظاهر عن تعريف الكلمة وأدخل ما يكون لفظه متعدداً أو
واحداً كعباده مثلاً في تعريف الكلمة كما ضله المصنف أهال بجانب اللفظ وميل بجانب المعنى فلا يستلزم
ذلك العرض وأما علم **قوله** ولا يخفى الخ اعترض على الشارح بأن أخراجه كل ما يعد لشدة الامتناع لفظاً
واحداً عن تعريف الكلمة ليس بأهال بجانب اللفظ لأنه قمان أحدهما ما لا يكون لكل من جنس متكيف بالكيفية
اللازمة به ككأية ومثله وثانيهما ما يكون كل من جنس متكيف بالكيفية اللازمة به ورعاية جانب اللفظية
خروج القسم الثاني لأنه متكيف بالكيفيين اللتين اقتضاها في الزمان السابق بخلاف القسم الأول لأنه
إذا كان كل من جنس غير متكيف بالكيفية التي كانت له من قبل يكون الكل متكيفاً بالكيفية الواحدة فالثاني
أدخله فيكون أخراجه أهالاً بجانب اللفظ ولا يذهب عليك أن الفرق بين القسمين ليس بصحيح كما بينا
سابقاً بل كل منهما سواء سيما في حد مكون كل من جنس متكيفاً بكيفيته والله أعلم **قال** الشارح قدس
سره العارف بالغرض الخ المراد من المعارف المصدق والأفكيف يصح تعديته بواسطة الباء لأنه متعدد
بنفسه ولا يخفى تعديته المصدق بواسطة الباء **قال** الشارح قدس سره وما أدركه الخ كلمته ما ابتدأ
وجزه فمثل عبده خرج عنه والفاء لأجل كونه اسماً موصولاً يفعل وهو وخرج وكلمة حيث مكانية و
الغرض من هذه العبارة أن عبارة الفصل حسن بالنظر إلى عبارة المصنف لأن هذا مشتق على تعين مجازاً
ذلك وإن لم يكن حسناً في نفسه لاشتراكه على قه واحد **قوله** وفيه أنه الخ اعترض على خروج عبده بقوله
اللفظة من التعريف وحاصله أن المراد من اللفظة لا يخلو أما ما لا يكون له جزأ أصلاً ككلمة الاستفهام وأما
ما يكون له نوع واحدة سواء كانت حقيقية أو اعتبارية وأما ما يكون له وحدة واحدة كالوحدة من حيث
الأعراب وكل منها غير مفيد أما الأول فلا نه على هذا يخرج كثير من أفراد المعرف عنه كما هو الظاهر وأما
الثاني فلا نه على هذا لا يخرج عبده الله لأن فيه أيضاً وحدة وهي الوحدة الاعتبارية باعتبار كونه علماً
لشخص واحد وأما الثالث فلعدم وجود القرينة على هذه الإرادة ويمكن أن يجاب عنه باختيار الشق
الثالث بأرادة الوحدة العرفية والقرينة التبادر لأن التبادر من الوحدة في الاصطلاح هي الوحدة
العرفية ولا شك أن هذه الوحدة ليست بموجود في عبده بخلاف سائر أفراد المعرف والله أعلم
قوله نذر بالنون والذال المحضة بمعنى النادر **قوله** أن قلت الخ جواب باختيار الشق الثالث وحاصله
أن المراد من اللفظة ماله خصوص وحدة بأن يتكلم به دفعة والقرينة لفظ اللفظة لأنه المفرد ولا يخفى أن
التكلم بعبده الله بدفعتين لا بد دفعة واحدة فيخرج عن التعريف **قوله** قلت آه الخ ذلك الجواب وحاصله
أن لعبده الله حالين حال الإضافة وحال العلمية وهو في الحال الثاني يجب أن يتكلم به دفعة واحدة
لأن المراد ما يتكلم به دفعة إن لا يذكر جزأ منه لمعنى والآخر لمعنى آخر لا ما يتكلم به أنا واحداً أو لا
الخروج كثير من أفراد المعرف عنه ولا شك في تحقق هذا المعنى المراد في عبده حال العلمية **قوله** اللهم

الخبر ذلك الرد واثبات الجواب المصداق قوله ان قلت انه وحاصل الرد ان المراد من اللفظة التي
 للمرة ما يكلمه دفعة لكن لا مطلقا بل مع عدم وجوب صحيح التكلم به على سبيل الدفتين وفي عهد
 الله مما وجب هذا المعنى ظاهر وهو الوضع الاول فلا مرد له ولعدم القرينة على هذا القيد صدر
 الرد بلفظ اللهم المشعر بالضعف واما ما قاله الفاضل المدقق في وجه ايراد اللهم من انه
 على تقدير حمل لفظ اللفظة التي للمرة على هذا المعنى يلزم توجه النفي الى المقيد لا القيد والتأنيب هنا
 لا ذلك فمما استحصله لان القيد في الواقع التاء التي للوحدة والمقيد اللفظ والواحدة تأكيد
 الوحدة التي تدل عليها التاء والنفي في عهد الله الوحدة لا اللفظ حتى يرجع النفي الى المقيد والله اعلم
 قوله اي ساحة دفع ايراد مقترين بقريين احد هما انه كيف يتصور بقاء قائمة وبصري داخل في تعريف
 الكلمة والحال ان كل واحدة منهما مركبة من كلمتين فيكون لفظا لفظا واحدة والمأخوذ في التعريف
 هذا وتأنيب ان البقاء على سبيل الدخول يقتضي سبق الدخول ولا شيء قبل اللفظة حتى يدخل فيه و
 يبقى فيها وحاصل الدفع على التقرير الاول ان كل واحدة من تلك الكلمتين امتزجتا متزايا شديدا لفظا
 تامة واحدة فتصور الدخول باعتبار هذه المساحة وهذا الجواز وحاصل الدفع على التقرير الثاني ان لفظ
 اللفظة مركب من جزئين اللفظ والتاء وكل واحد من ذينك اللفظين داخل في الجزأ الاول وياق في الجزأ
 الثاني باعتبار ارادة الواحدة الائمة من الحقيقية والامتزاجية فنسب بقاء الدخول في الجزأ الى
 الكل مساحمة ومجانز أو هكذا الحال في قول الشارح فمثل عبد الله خروج عنه لان الخروج يقتضي سبق
 الدخول والله اعلم **قال الشارح** قد سمره فانخرجه بقيد الافراد ان قيل ان اخراجه صاحب المعص
 قائمة وبصري بقيد الافراد منوع لان لم لا يجوز ان يكون الافراد في كلامه محظوظا لكونه قيدا للفظ كما في
 عبارة المصنف وعلى هذا لا يخرج لان افراد اللفظ متحقق في مثل قائمة قلنا ان الوحدة باعتبار تعميمها
 من الحقيقة والامتزاجية متحققة فيه واما الافراد فلا لان دلالة جن اللفظ على جن المعنى من حيزه مع
 هذا كيف يتحقق الافراد وايضا لفظ المفرد في كلام صاحب الفصل لا يخرج ان يكون قيد اللفظ لان اللفظة
 الذي قاله صاحب الفصل مؤنث والمفرد مذكور فلا يحصل التطابق على تقدير كونه قيد اللفظة ولان
 لفظ اللفظة في كلامه معترف والمفرد فيه منكروا الله اعلم **قال الشارح** قد سمره بتركه الضمير الج
 الى قيد الافراد والمراد من الترك التارك الذي يكون مع لحاظ جامعية التعريف ومافية فلا مرد له
 لترك قيد الافراد لدخل في التعريف المركبات التامة التي تعد لشدة الامتزاج لفظا واحدة كضرب
 بوجه بوضو والتالي باطل فللقدم واما ما قاله الفاضل المدقق في تمثيل الترك الذي مع لحاظ جامعية
 التعريف معاينة من هي اللفظة الدالة على معنى بالوضع الغير المشتمل على الاسناد فمما نهى عن هذا الخروج
 الفعل من التعريف لانه مقتضى على الاسناد الا ان يقال ان المراد من الاغتيال الاشتغال الذي يمكن

في قول الشارح فمما
 يقال لفظ واحدة
 ائمه

كلمة من جن اللفظ

مع ذكر المسند والمسند اليه في هذه اللفظة وعدم ذلك الاشتغال لتحقيق في الفعل كما لا يخفى هذا ما فهمناه
وانه اعلم بما اراد **الشارح** قدس سره واعلم له اشارة الى فهم الايراد تقريبه انه يلزم احد
الامرين في التعريفين اما القصور واما الزيادة لان الدلالة ان كانت معتبرة في الكلمة لكان تعريفها عند
تمامها لعدم ذكرها في تعريفها وان لم يكن معتبرة فيكون تعريف صاحب المفصل مشتقاً على الزيادة لذكره
لها فيه وحاصل الدخام ان الدلالة معتبرة في الكلمة ولا يلزم القصور في تعريف المصنف لانه ذكر الوضع
والوضع يستلزم الدلالة فذكره كان ذكره خارجاً عن صاحب المفصل لانه ذكر الدلالة اولاً وهي لا تستلزم
الوضع فلا بد من ذكرها ثانياً فان قيل ان الافراد يستلزم الوضع كما ذكره الشارح من ان اتصاف للمعنى
بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فللناسيب الاكتفاء بتقدير الافراد فجوابه ان مراد الشارح قدس سره
فيما ذكره ان اتصاف للمعنى للوضع له بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع لان اتصاف للمعنى مطلقاً
كذلك هكذا قال الفاضل للدق **قال** الشارح قدس سره لان الدلالة التي تقرير كلام الشارح على تافه
الاستدلال ان المتصلة التسمية التي هي مفاد قوله ان الوضع يستلزم الدلالة وهي متى تحقق الوضع
تحققت الدلالة صادقة لا متى تحقق الوضع تحقق كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر متى تحقق كون الشيء
بحيث يفهم منه شيء آخر تحققت الدلالة فحينئذ متى تحقق الوضع تحققت الدلالة اما الصغر فلان الوضع
تخصيص متى بشئ بحيث متى اطلاق او احسن الشيء الاول فهو منه الشيء الثاني كما قاله الشارح وهذا الفهم
وذلك الكون متلازمان فلزم واحد ما للشيء بعينه لزم وما لآخره واما الكبرى فلان الدلالة التي هي
قول الشارح لان المدلول كبرى القياس المطوى وقوله فمتى تحقق الوضع يتجسد ذلك القياس قال الفاضل
للدق ما حاصله ان في تعريف الدلالة قهدين آخرين وهما قد بحث اذ اعلم وقيد عند العلم بالعلم
لكونه تركا لظهورها والتقدير كون الشيء بحيث اذ اعلم يفهم منه شيء آخر عند العلم بالعلاقة اقول
وبالله التوفيق لا حاجته الى ذكر هذين القيدين لان كون الشيء مقيداً بقيد فهم شيء آخر منه يستلزم
بحيث ما يتوقف الفهم عليه سواء كان علماً بالشيء الاول او علماً بالعلاقة او غير ذلك والله اعلم **قوله**
وهي ثلثة اقسام الفرض من هذا القول اشارة الى وجه استلزام الوضع الدلالة دون العكس لان الدلالة
منقسمة الى الرضية وغيره فيكون اهم منه هو كون احض منه واستلزامه اخص للاهم بدون
العكس **ظاهر قوله** بسبب جعل جاعل اي وضع الواضع الدال بلزوم المدلول وليس المراد من
الوضع الوضع بينه والاخرى دلاله المركبات والمشتقات عن الاقسام فلا يكون التقسيم حتماً
الاكتفاء القسمين الاخيرين فيما بل اهم منه سواء كان الوضع شخصياً او نوعياً الوضع الاعم
موجود فيها كما هو المنقصر في مقوله وطبيعة كدلالة اهم على السعال وركض لانه على مشا
الملت **قوله** انتهى المذكور من الجمل والصدور قلنا وان في السابق شيئاً وذلك من الماهام

تعريف المصنف و
تعريف المفصل
منه

هذا في التباس
منه

الإشارة للفتح **قال** الشارح قد سره فبعد ذكر الوضع الخ فإن قيل إن المفهوم مما سبق في الشرح إن
 الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الجاء العارضة عن الدلالة فلا يعم أن ذكر الوضع يفرض عن
 ذكر الدلالة قلنا أن الوضع المذكور في التعريف هو الوضع للسفوف المطلق والمذكور يفرض عن الدلالة
 كفاية ومثله **قال** الشارح قد سره لكن الدلالة استدراك ما يتوهم من استلزام الوضع والدلالة
 يكون من الجانبين فكما أنه لا حاجة إلى الجمع في هذا الكتاب كذلك لا احتياج في الفصل قبلين فبما
 مشتمل على الزيادة للفتية ضما لأنه جمع بينهما وحاصل الاستدراك غنى عن البيان **قال** الشارح
 قد سره كذلك لفظ ديز الخ إنما أورد في اللفظ المهم في مثال العقل ليخص فهو وجود اللفظ
 بالدلالة العقلية بحال المحوثة بخلاف ما يكون لفظ الدلالة معناه يدل دلالة وضعية على ذلك اللفظ
 فيكون هناك دلالة ثان وان كان مدلول كل من الدلالة لكن مفهوما للدلالة لا تحق قوله أو لم يدل الخ أي
 لم يدل لفظ ديز في هذه الحال على وجود اللفظ بالدلالة العقلية وأما مطلق الدلالة فتأنيده فلا يعم
 ما يرد فخر قوله كما قال السيد قد سره الخ قال مولانا جمال الدين ما حاصله أن حوالته عن الظاهر
 الدلالة أو عدمها على السيد السند كما صدر من الفاضل المحقق ليس على ما ينبغي لأن عبارة أخرى في حاشية
 شرح التسمية وفي حاشية شرح المطالع وفي حاشية شرح النصوص مناصرة بأعلى نداء على عدم الظهور
 لاصد الدلالة كما لا يخفى على من طالها أقول وبالله التوفيق إن الفاضل المحقق ادعى هنا أمرين عدم
 اظهار الدلالة وعدمها فقلعه قري الأمر الأول بقول السيد قد سره وثبت الأمر الثاني بقوله فانه
 وجود الخ فيكون قوله كما قال السيد قد سره الخ متعلقا بقوله لم يظهر وقوله فان الخ متعلقا
 بقوله لم يدل لا كما قال الفاضل المدقق إن قوله فان الخ علة لاستلزام السام المذكور لا حدهما الخ لانه
 يحتاج إلى تقدير لفظ الخ في قوله لا من اللفظ كما فعله ذلك المدقق والتقدير خلاف الظاهر وبناء
 قول السيد على عدم المناقاة بين طرفين لشيء واحد وبناء قول الفاضل المحقق فان الخ على الدلالة
 لأن الطرق على وقواردها من المستحيلات كما تقرره والله بما في صدور العباد ومنه المبدأ واليها
قال الشارح قد سره أي الكلمة إشارة إلى دفع ما يتوهم من رجوع الضمير في هي إلى لفظ فيم
 الخ أعني المفهوم التفصيلي للكلمة باعتبار تقريره بالنظر إلى الجزأ الأخير فوجد أنه على هذا لا يحصل الخطأ
 بين الواجب والمرجع لتذكره ولا تعبر الخ لأن المفهوم التفصيلي مركب ولا شيء من المركب باسم وفعل
 وحرف وحاصل الدفع أن الضمير أجم إلى الكلمة أعني المفهوم الإجمالي فيحصل المطابقة ويصح الحصول
 أن قلت إن الكلمة اسم باعتبار دخول الألف عليها فيلحقها الاسم عليها ولا يعم محل الفعل والحرف
 عليها قلت إن التقسيم ليس للكلمة باعتبار لفظها بل باعتبار مصدرها ومفهومها والأقسام الثلاثة فيه
 متعبر بها بل واقعة **قال** الشارح قد سره أي منقضية دفع ما يورد من أن هي مبتدأ واسم جنس

أما قال السام لأن هذا
 التفسير مخالف لظاهر
 عبارة الفاضل المحقق
 على ما كان لا يدل الضمير
 فلا بأس بوضعه

وفعل وحرف عطف عليه وهذا مستلزم لحل الخاص على العام وهو كما ترى بيان الدفع ان ذلك
 المدور يلزم اذا كان الربط مقدما على العطف وهما العطف مقدم على الربط فالجزم هو قوله اسم
 وفعل وحرف وان اختلفت بياك انه على هذا كيف يعجم العطف لان المعطوف ما قصد بالنسبة
 مع متبوعه وهما لم ينسب للطبوع الى شئ على ذلك التقدير وكيف يعجم اجزاء الرفع على كل
 من الاسم والفعل والحرف والمنقول من المصنف في هذا المقام اجزاء الرفع عليهم فانزله بان
 الاسم جز في الظاهر وهذا كاف في عطف الفعل والحرف عليه وكاف ايضا في اجزاء الرفع على كل
 من الاسم والفعل والحرف أقول وبالله التوفيق ان حل الخاص على العام ثابت كما في القضية
 للمهلة كقولنا الانسان زيد فاللازم ان يبين وجه عدم محصة حمل الاسم وكذا الفعل والحرف
 على الكلمة بوجه آخر والله اعلم بالصواب قوله السر في تظليل آه دفع ما يرد ههنا من ان المراد
 من التقسيم لا يخلو ما ان يكون الى الاقسام الاولى او اعم منها ومن الثانوية وكلها لا يعصان
 اما الاول فلان الاقسام الاولى للكلمة اثنتان كما يرشدك اليه عبارة المصنف حيث قال انها
 اما الم فكيف يعجم قول الشارح الى هذه الاقسام الثلاثة واما الثاني فبيان بطلانه ظاهر لعدم
 الخصائص الاخرى في الثلاثة وحاصل الدفع ان المراد من التقسيم التقسيم الى الاقسام التي تكون
 احرا لا تماثلية من غير ساط كونها اولية او ثنائية والاقسام التي احرا لا تماثلية تكثر
 فلذا اثلث القسمة اى جعل الاقسام ثلاثة ان قيل ان احرا القسمة الثاني تماثلية ايضا فلم يدخل
 لاقسامه في القسمة ولكن الاقسام القسمة الاول والقسمة الثاني قلنا ان المراد من التقسيم ليس التقسيم
 الى الاقسام التي تكون احرا لا تماثلية فقط بل مع قيد تخالف هذه الاشياء مادة وصوتا
 للكلام وليس هذا الا فيما بين الاقسام الثلاثة فثلث القسمة اما تبين الاسم والفعل والحرف
 مادة للكلام فهو باعتبار ان الاسم يعجمان يقع كلاما مادتيهما عفى مسندا او مسندا اليه وان الفعل
 يقع احد مادتيه عفى مسندا او مسندا اليه وان الحرف لا يعجم ان يقع مادة له اصلا واما
 تبين هذه الاشياء صورة للكلام فهو باعتبار ان الحرف يتصور فيه ان يكون صورة للكلام
 كما في صورة الاعراب بالحرف على مذهب من يجعله من الروابط بخلاف اخويه فانه لا يتصور
 فيها ذلك الكون ان قيل ان الربط قد يكون اسما كما في زيد هو قايرو قد يكون فعلا كما في زيد
 كان قايما فيكون ذلك الكون في اخرى الحرف ايضا متصورا قلنا ان بناء الكلام على مذهب
 من يجعل الاعراب رابطا ومع هذا كيف يسلم كون هو وكان من الربط وعلى تقدير تقسيم كونها
 من الروابط فلا يسلم ان هو على هذا التقدير وكان ايضا عليه اسم وفعل بل هو على ذلك التقدير
 وكان عليها ايضا في قالب الاسم والفعل كما تقر في محله فلا يتصور ذلك الكون في اخرى الحرف

لكن لا يحصل الفرق في هذا السببين هذين الآخرين هذا ما ظهر لي والله اعلم **قوله** تظليث
القسمه اضافه التظليث الى القسمه باعتبار الاقسام الحاصلة من القسمه لا باعتبار نفسها والاركان
لانها واحدة كما هو الظاهر فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** بينهم من الخ دفع ما يرد من انه
لا بد في تقدير شيء من القرينة وأثبت القرينة ههنا على تقدير لفظ منحصرة وحاصل الدفع
ان القرينة على تقدير هذا اللفظ السكوت في معرض البيان يعني ان المعسكت ولم يبين
قما أثر للكلمة والحال ان هذا الموضع موضع بيان اقسامها فاعلم ان القسمه لا يخرجها وجود
والكلمه منحصرة في الاسم والفعل والحرف بقى شيء وهو انه على تقدير لفظ منقسمه
ايضا لا بد من القرينة لانه ايضا تقدير فمافي وما وجه مد مرقض الفاضل المشق الى
قرينة تقديره الا ان يقال ان القرينة ثمة موجودة لان من مادات المصنفين ان يورثوا
التقسيم بعد التعريف لوضاحة المترف فلهذه العادة يد هب الذهن الى ان قول المصنف
وهي اسم وفعل وحرف تفسير للكلمه لانه بعد تعريفها ولعل وجه ترك الفاضل للمشي التفرع
له يكون هو الظهور كما ان المصنف ترك اداة التفسير وهي كلمة اما او باعتبار ان كون
الاسم والفعل والحرف اقساماً للكلمه امر ظاهر فلا حاجة الى ايراد ما هو مشعر
على كونها اقساماً بينهما والله اعلم **قوله** ويتعلق به الخ اي بالمحصر المفهوم من السكوت
والفرض من هذه العبارة الاشارة الى دفع ما يرد من ان دفع الاعتراض المقرر سابقا
من عبارة المصنف قد حصل بتقدير لفظ منقسمه فبا الحاجة الى تقدير لفظ منحصرة وما
الفايد فيه وحاصل الدفع ان فايدة ذلك التقدير صفة تتعلق قول المصنف لانها اما ان
تدل الخ به لان هذا القول لا يحتمل تعلقه بلفظ منقسمه المقدر لان هذا القول دليل والليل
لا يكون الا للتصديق والتفسير لكونه عبارة عن احداث الفكر في الروح من قبيل التصديق من انما
منحصرة لانه على هذا يحتمل ذلك القول بهذا اللفظ المعنى المحصر لا يكون عبارة عن اثبات شيء لشيء مع بقاء
ما حاد عنه من قبيل التصديق وان احتمل في ذنك ان للناسب لشارع ان يقدر لفظ منحصرة ابتداء
بدون تقدير لفظ منقسمه لان ذلك التقدير كاف في دفع هذا الاعتراض والاعتراض الثاني
للدفع بقوله منقسمه فادله بان المحصر لا يتعلل بدون التفسير كما لا يخفى على من يرجع
الى وجد انه فيكون تقدير منقسمه ضرورياً ويمكن ان يدفع ذلك الاختلاف بان تقدير
لفظ منحصرة في اول الرحلة من قبيل نزع الخفاء قبل الوصول الى الماء لانه يريد على قول
المصنف وهي اسم وفعل وحرف الا الاعتراض الذي يدفع بتقدير منقسمه كما
قرر سابقا الا الاعتراض الذي يدفع بتقدير منحصرة لانه يريد حين يقال لانها

فيما اشار الى دفع ما يرد
في هذا الكلام من ان لا
ايراد كلمة او في الاصل
لمصنف ان يقول
اسم او فعل او حرف
منه

لأنها ما أن الخ قد فعه قبل الوجود لا يكون إلا من القليل المذكور، والله أعلم بما في الصدور قوله
 هذا المحصر عقلي أظهر أن المحصر على أقسام عقلية قطعية واستقرائي وجعل ما الأول فهو ما يحصل
 الجزم بالانحصار فيه من مجرد ملاحظة مفهومات الأقسام أرى من غير الاستعانة بأمر آخر بأن
 يكون ما يربط بين النفي والاثبات ولا يكون أقسامه زائدة على الاثنين وأما الثاني فهو ما يحصل
 الجزم بالانحصار فيه من الدليل غير التتبع وأما الثالث فهو ما يحصل الجزم بالانحصار فيه من
 الدليل الذي هو التتبع والاستقراء وأما الرابع فهو ما يحصل الجزم بالانحصار فيه من ملاحظة
 قاطعة تخالف اعتبارها القاسم بين الأقسام قوله وتوجيه الخ إشارة إلى دفع ما يرد من أنه لا يعم
 كون هذا المحصر عقليا لأن المتقررفيه قد مر زيادة الأقسام على الاثنين والدوران بين النفي
 والاثبات وكلاهما من متفرقات هذا ما حصل الدائم في كون هذا المحصر عقليا ليس باعتبار نفسه بل
 باعتبار ما يكون هذا المحصر قوته وهو أنها ما لا تقسم من أحد ما أن الكلمة بما أسره وليس أسرها ثانياً إنما
 ليس أسرها داخل أو ليس بضملي بل هي في مفهوم الكلمة ما من تدل على معنى في نفسه أو لا وما كانت دالة
 على معنى في نفسه أما أن يقتصر بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا وكلاهما من لعمري الد وبن بين
 النفي والاثبات وعدم الزيادة على قسمين موجودان فيما كان هذا المحصر في قوته فلا يحدود
 في كون هذا المحصر عقليا باعتبار زيادة ذلك الاعتبار والله أعلم قوله الدليل أي دليل
 المحصر الذي ذكره المصنف بقوله لأنها ما أن تدل الخ قوله وأن آية الخ منشأه الباء عند كون
 القسم الثاني من التقسيم الثاني مضمراً في الحرف لأنه مفهوم مرسل ي يجوز أن يكون أهم من
 الحرف وعدم كون القسم الثاني من التقسيم الأول وكذلك القسم الثاني من التقسيم الثاني
 مضمراً في الحرف والأسر للعللة المذكورة فافهم قوله فالظاهر أنه قطعي لاستفادة الجزم
 بالانحصار فيه من دليل غير التتبع وهو قول المصنف لانهما قال الظاهر لأن هذا
 المحصر في الحقيقة استقرائي لأن التقسيمين المذكورين في وجه المحصر وإن كان دايرين بين
 النفي والاثبات نظر إلى الظاهر إلا أن القسم الثاني من التقسيم الأول مفهوم مرسل يجوز
 أن يكون أهم من الحرف وكذلك الثاني من التقسيم الثاني مفهوم مرسل يجوز أن يكون أهم من
 الأسر فلا يكون ذلك الدليل دال على عدم وجود القسم الآخر ولا يدفع هذا الكلام
 بقول الفاضل المحمدي أنه ليس الخ لأنه يفيد حصراً هذه الأقسام الثلاثة بالمفاهيم الحاصلة
 من التقسيمين لا حصراً فيها هذا ما ظهر لي والله أعلم قوله أليس الخ إشارة إلى دفع ما يرد
 من أنه لا يكون هذا المحصر قطعياً لأن كونه قطعياً على تقدير استفادته من قول المصنف لأنها الخ
 لأن الظاهر عدم وجه الدليل الآخر عليه هذا لاستفادة غير ثابتة لأن المفهوم من ذلك العقل

له أي دليل يدل
 على أنها قطعية

منه ناظر إلى الطريق
 أنكم كما أن الأول
 ناظر إلى الأول

الحصر بين كلمة دلت على معنى في غير كلمة دلت على معنى في نفسه مقترن بأحد الازمنة الثلاثة
 وكلمة دلت على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة لابين الاسم والفعل والحرف حاصل
 الد فم ان هذه الالفاظ الثلاثة موضوعات لتلك المفهومات الثلاثة في عرف الفاعلة وليست لها
 مفهومات اخرى فالحصر بين تلك المفهومات حصري بينهما فيكون هذا الحصر مستقفا من قول المصنف
 لانها اما ان تدل الخ فيكون قطبيا **قال** الشارح قدس سره لما كانت الخ فيه اشارة الى دفع
 ما يرد ههنا من انه لا يعنى قول المصنف في وجه الحصر الثاني الحرف لان الثاني عبادة عن كلمة
 لا تدل على معنى في نفسها وهذا المفهوم مريد في على امرين أحدهما ما لا يدل على معنى
 أصلا والثاني ما يدل على معنى لكن لا يدل على معنى في نفسها بل في غيرها والأمور الثاني وإن
 كان حرفا لكن الأمر الأول ليس حرفا كما هو الظاهر فلا يعنى قول المصنف الثاني الحرف وحاصل الدفع
 ان هذا المفهوم وان صدق على ذينك الأمرين في الواقع لكن لا يصح في ههنا الا على الثاني منها لان
 الكلمة يعتبر فيها الوضع وكما يعتبر فيه الوضع يعتبر فيه الدلالة فيجب ان الكلمة يعتبر فيها
 الدلالة وعليك باثبات المقدمتين وإذا كان الأمر كذلك فكيف يكون الحرف عبادة عما لا يدل
 على معنى أصلا الذي هو الأمر الأول لانه قسم من الكلمة **قال** الشارح قدس سره في اما ان
 قيل لا يعنى ايراد الفاء في جزاء لما كما هو المتقرر فكيف اورد ههنا الشارح في جزاء فلما قلنا ان المتقرر
 عدم ايراد الفاء في جزاء لما اذا كانت ما ضيا لفظا ومعنى وأما اذا كانت جملة اسمية فتكون
 مقرونة به بأداة الفاء كما ذكره السبكي لستدق حاشي شرح المفتاح والجزء ههنا جملة اسمية
 فلن أصدر ههنا الشارح بالفاء ويمكن ان يجاب بان الجزاء محذوفه والتقدير لما كانت موضوعا
 المعنى والوضع يستلزم الدلالة اعتبرت الدلالة فيها وقوله في جزاء شرط محذوف أي اذا كان
 الأمر كذلك في اما الخ والله اعلم **قال** الشارح قدس سره من صفتها اشارة الى دفع ما يرد من ان
 المتقرر فيما بينهم ان يكون جزاء محمولا على اسمها لانها في الاصل مبتدأ وجزء الجزاء يكون محمولا
 على مبتدأه وههنا لا يعنى المحل لانه مستلزم محل صرف الوصف على الذات لانه يقول كلمة تدل
 بواسطة ان المصدرية الداخلة عليها بالدلالة الذي هو صرف الوصف وحاصل الدفع ان
 في العبارة تقدير اوق حال التقدير بل في محل الجملة على الذات ولعدم مرجع صفة الكلمة في
 الدلالة وعدمها اورد الشارح كلامه من والاحاجة اليها لان الدفع يحصل بتقدير الصفة كما لا يخفى
 والله اعلم **قوله** قيل التقدير الخ غرض القابل من ذلك التقدير في الاعتراض المقر بالافاس
 جانب المصنف تقدير ههنا القابل تقدير بالمضاف ما في جانب اسرأ كما في التقديرين اللذين
 اولى جانب جزاء كما في التقدير الثالث وفرض الفاضل المحقق من نقل هذا القول بيان تزييفه وشاعته

قولهم ان تقدير الشرح وهو التقدير في جانب جز أن لأن الجار والمجرور مع محموله وهو ان تدل او مبتدأ
وهو ايضا ان تدل جز أن قوله فلا يناسب الخ لأن المقصود تفسير الكلمة وعلى تقدير تقدير الحال
او الدلالة يكون المقصود تفسيرها لا تفسير الكلمة ويمكن ان يجاب عن جانب القائل بأن تفسير
حالي الشئ الأول لا يستلزم تفسيره كما لا يخفى بل المقصود هنا تفسير الكلمة لكن لا باعتبار نفسها بل
باعتبار صفة من الصفات وحال من الأحوال فقول القائل مستلزم للمقصود وملا يبرره والله اعلم
قولهم ولا نقول الخ من الثاني على هذا التقدير يكون عبادة عن عدم الدلالة وهو ليس جري كما
هو الظاهر الأول على خلاف التقدير يكون مجازاً عن الدلالة وهو ليس بأسرع حين عدم الاقتران
وفصل حين الاقتران كما لا يخفى ويمكن ان يجاب بأنه ليس المراد من الثاني عدم الدلالة بنفسه بل
باعتبار شئ يكون عدم الدلالة حالاً له ولا شك في كون الشئ الذي يكون عدم الدلالة حالاً له هو
وكذا الحال في الأول والله اعلم **قولهم** ويستدعى عطف على قوله لا يناسب **قولهم** على الأول وهو
تقدير الحال **قولهم** بأنه ليس المراد من الحال الحال مطلقاً بل الحال التي يحصل بها اختلاف الاقسام
وصورة الكلام ولا شك في انحصارها في الدلالة على معنى في نفسه وعدمها كما فهم ما سبق والله اعلم
قولهم ودلالة الخ علته قوله عدم صحة الحمل ويمكن ان يجاب بأنه لا شك في استحالته حمل عدم الدلالة
مطلقاً على الدلالة وأما حمل عدم الدلالة الخ على الدلالة كما فيها نحن فيه فلا استمالة فيه
كما يقال وجوه شئ ما وجود في الخارج وليس بوجوده فيه أو يقال الحيوان اما حيوان ابيض او ليس
بحيوان ابيض هذا ما ظهر لي والله اعلم **قولهم** مع ان الضرورة الخ وجه آخر لطلان تقدير المضاف
في جانب الاسم سواء كان تقدير الحال او الدلالة ويمكن ان يجاب بأن تقييد النفس لادغم الشرح من
بد والامر ايضا من المستحسن **قولهم** واما تقدير الذات الخ عطف على قوله واما تقدير الحال **قولهم**
فيما لفظ الآلة لان زيادة ان المصدرية على الفعل كما يكون لان يجعل للالف فعل نضاف الى الفعل المحذوف
الحقبة ويجعل للالف الفعل المحذوف في صفة ايضاً وهو على فرض تقدير الذات يكون الصفة للكلمة الحاصلة
بالمصدر الخير المحبذ الثابت في ذات الكلمة كما لا يخفى على من لد ذوق سليم فيحصل المناقات اقوالاً بانه
القول بان المناقات انما يحصل اذا كان صفة الفعل المدخلة عليها كلمة أن ثابتة لشئ فيقتل الذات
بعد ثبوت تلك الصفة وأما اذا كان التقدير لتعظيم الصفة فليس بمناف لعدم وجود شئ اخر
سابقاً حتى ينافيه والله اعلم **قولهم** وكذا جعل الخ عطف على قوله تقدير الذات والتقدير الجمل
ان تدل معنى الدال فيما لفظ ما اقتضاه زيادة أن مثل الخالفة في تقدير الذات وذلك ليس المقصود
الاقتراض المدفوع بقول الشارح قدس سره من صفته قال هو لا ناعبد الحكيم في بيان المناقات ما حاصله
ان الزيادة يجعل الفعل ناصباً الى المجرور وأسم الفاعل يدل على الثبوت وفيه نظر ظاهر وهو ان يضاف

له لا تدل في مقابلتها
عدم الدلالة على
معنى في نفسه بخلاف
الدلالة من

الحدوث معتبر في اسم الفاعل كما يدل عليه عبارة المصنف فيما بعد فكيف يدل على الثبوت فالأحسن ما قلناه حاصل المدق في وجه المناقاة من أن زياد قان يدل على عدم قصد المتكلم لاثبات حالته إلى اسم أن والآتي أراد تدل كما لا يخفى والله أعلم **قوله** قال السيد الخراساني غرض السيد قدس سره الاعتراض على المتقدمين بأن التقدير مستغنى عنه والجواب عن الاعتراض الواقع ههنا بأنه لا يلزم حمل عريف الوصف على الذات لأن الفعل المدخول عليه كلمة أن ليس بمصدر حقيقة وقرض الفاضل المحشي من نقل كلام السيد له عليه بقوله ولا يخلو عن خدشة كما سيظهر بيانه **قوله** أنه ليس في إلحاح النسبة التامة معتبرة في الفعل على سبيل الجزئية بخلاف المصدر لا سيما ليست بجزاؤه وقد اعتبر معه على سبيل التقيد كما هو الظاهر **قوله** ولا يخلو عن إلحاح لأن الفعل المدخول كلمته أن يعم وقوم حسندا إليه ومع اعتبار النسبة التامة فيه كيف يكون مسند إليه قال الشارح قدس سره كإين إشارة إلى أنهم ما يتوهم من أن كلمة في في قول المصنف في نفسها متعلقة بكلمته تدل فيفيد كون الدلالة مطروقة في الكلمة والامر ليس كذلك إذ الدلالة نسبة بينهما وبين المعنى وليست مطروقة في شيء منهما وحاصل الدفع أنها متعلقة بمذوف وهو كإين مثلاً وهذا المذوف إما صفة المعنى وحال منه فإنه مفعول به بواسطة حرف الجر لا يقال إن الحال من المنصوبات والقاعدة في كتابتها رسم الالف بعدما إذا الحركين في آخرها تأملوه هذه الالف كما في سواء والالف ههنا ليست بكتابة في آخر الحركين مع ذلك وجب أن التاء والهمزة في آخره فكيف يعم كونه حالاً لنا لقول أن هذه القاعدة في المنصوبات المتبقية وأما المنصوبات المحتملة فليست تلك القاعدة في كتابتها فلا يضر عدم كتابة الالف بعد الحركين لكونه حالاً لنا في لفظ المفرد الواقع في عبارة المصنف في تعريف الكلمة حيث قال الشارح بجالية مع كتابة الالف في آخره والله أعلم **قال** الشارح قدس سره والمراد الخدم ما يتوهم من أن كلمته في تجعل مدخولها ظرفاً لما قبلها تأملوا الظاهر المتقدم وههنا لا يعم الظرفية لأن مدخولها ههنا باعتبارها بالمال هو الكلمة والكلمة ليست بظرف زمان ولا مكان والظرف مضمرة فيها وحاصل الدفع أن الظرف على نوعه حقيقة ومجازي والكلمة وإن لم تكن ظرفاً حقيقياً لا غصارة في الزمان والمكان والكلمة ليست شيئاً منها لكنها ظرف مجازي أي مشابهاً بالظرف الحقيقي في عدم الاحتياج إلى شيء آخر يعني كما أن الظرف غير محتاج إلى اشتغال على الظرف إلى شيء آخر فكذا تلك الكلمة لا تحتاج إلى شيء آخر في حق الدلالة على المعنى إلى شيء آخر فيهم إدخال كلمته في على الكلمة أن قلت لا يعم تفسير كون المعنى بأن تدل عليه لأن كون المعنى صفة المعنى مع أن تدل لآلته الكلمة ودلالة الكلمة صفة الكلمة وتفسير صفة أحد لتشرين بصفة الشيء الآخر لا يعقل قلت إن كون المعنى مطلقاً صفة المعنى أما كون المعنى في نفس الكلمة كما ههنا فهو صفة الكلمة فيهم التفسير وطريق آخر هو أن دلالة الكلمة مطلقته صفة الكلمة وأما دلالة الكلمة على المعنى كما ههنا فهي صفة المعنى

لما في على سبيل
التفصيل والتمثيل
الوجهان فليس ينافي
بوقوعه مستلزمين
على وأما باعتبار الظاهر
لفظ النفس المنفرد
التي هي الكلمة كإين
لأن بين الشيء ونفسه
إغناء كان المدخل
في على الكلمة ١٢ منه

كل ذلك فهم من كلام السيد السند في شرح اليساغوجي في بحث الدلالة والله اعلم قوله او مركب
 اشارة الى فهم ما يرد من ان بعض الحروف كحرف الشرط والحرف المشبهة بالفعل وغيرها يخرج عن
 القسمة الثاني ويدخل في القسمة الاولى لان عدولا احتياجا الى الكلمة موجود فيها لا يحتاجها الى المركب
 وحاصل المدفوع ان في العبارة حذف العاطف مع المعطوف ويمكن ان يرد من انهما كلمة ههنا اصبر
 من انهما ما يراسها او في ضمن المركب في حاجة الى انضمام او مركب كذا قال الفاضل السهري
 ويمكن ان يجاب بان الشارح اكتفى ههنا بالقدر الاقل كذا قال مولانا عصام الدين والله اعلم قوله
 اليها متعلق بالانضمام قال الشارح قدس سران لا فيه اشارة الى فهم ما يرد على المصنف من ان كلمة وكذا
 لا كليتها من الحرف في العاطفة فيلزم اجتماع حرفي العطف على معطوف واحد بل لا معطوف في عبارة
 المصنف وحاصل المدفوع ان كلمة لا خرجت ههنا من كونها حرف عطف وجعلت جزءا من الجملة كما في
 زيد لا جرم وكلمة او عطف كلمته لا مع مدخولها المقدوم هو تدل على تدل فيكون التقدير لان تدل
 فاعلم صحة الحل ههنا ايضا قد لا يشارح قوله من سفتها ههنا ايضا ضم الحل وهكذا الحال في قوله
 لا يقترب والله اعلم قوله مستيناف آه اشارة الى فهم ما يرد من انه لا وجه ليراد حرف العطف في
 بيان حال المقابل الاول من الترتيب الاول والثاني وبعد ما يرد في الثاني منها وحاصل المدفوع ان
 مخرج وهو ان الجملة التي في بيان حال المقابل الثاني من الترتيبين مستانفة فلذا لم يصد بها حرف
 العطف أما الجملة التي في بيان حال المقابل الاول منها فمعطوفة على الجملة الاستينافية فلذا صدق
 بحرف العطف والله اعلم قوله معطوفة على الجملة المعطوف على هذا التقدير كون كل من المعطوف والمعطوف على
 جوابا عن سؤال مقابل مقابل فيخطر بالبال ان السائل ليس على اما ان يجعل قوله ما الاول والثاني
 واحد او يجعل سوالين فان كان الاول فلا يصح وقوع الجملة المستانفة جوابا وكذا المعطوفة عليها لان
 على هذا التقدير يكون كل منها جوابا والحال انه لا يبين في كل منهما الاجزاء السؤال لا كلمة كما لا يخفى على
 من له ادق بصيرة وان كان الثاني فلم يصح العطف لان قوله الثاني الحرف جوابا السؤال الثاني وبجزم
 العطف يكون قوله الاول آه ايضا جوابا له وفساد هذا مما لا يخفى على كل احد اللهم الا ان يفت الخالفين
 المعطوف والمعطوف عليه في كون احدهما جوابا بالسؤال والاخر لاخر والله اعلم قوله والله ان آه اي ذلك
 ان تجعل قوله الثاني الحرف والا اول اما كذا او كذا الجملة جوابا عن السؤال بان يكون الجواب مؤخر اعز
 العطف اي عطف قوله الاول اما كذا او كذا على الجملة الاستينافية والجامع على هذا كون كل من
 المعطوف والمعطوف عليه جزءا للجواب قال الشارح قدس سران اعني الابتداء ويرد ههنا ان تفسيره
 من والى بالابتداء والانهاء لا يصح لانها معنيان اسميان مستقلان كما تقرروا مع حرف غير مستقل ايضا
 بان المراد من الابتداء والانهاء خصوصياتهما حال تصورهما ابتداءا واصالة لا نه على هذا ويمكن ان يرد من المعاني

له اي على تقدير
 تقدير الاستيناف
 ١٢

الاسمية تكن جرت العادة على تفسير معنى الحروف بأشكال ما ذكر تسهيل على المتعلمين كذا فهم من حاشية
مولانا جمال الدين **قال** الشارح وانما سمي الحرفان قيل ان الحرف اذا كان في الجانب المقابل للمقابل للاسم
والفعل فكذلك الاسم والفعل يكونان في الجانب المقابل للحرف فينبغي تسميتهما أيضا بالحرف قلنا ان
عندما اطرد وجه التسمية من الامور الشائعة فيما بينهم فكيف ثبتت هذه الانبعاث **قوله** يقال الحرف من
هذا القول ايراد الشاهد على كون الحرف موضوعا للطرف فقوله لفاضل الحشر اي طرفه يكون من ليزيد
المقول لان عند نفسه والا فلا يفيد الاشارة كالا يخفى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وهو في طرف
هذا الاطلاق يكون من قبيل اطلاق اسم الطرف على المظروف **قوله** لانه قد يقع الحرف في الفاضل
السماز فقوله اقول لفظة قد هنا غير واقعة موضعها لانه يكون جزاء منه البتة لان الكلام عند المصنف
ما تضمن كلمتين بالاسناد ولان الجانب المقابل للكلام هو جانب الكلمة والاسم والفعل والحرف مستوية
الاقدام في وقوع كل واحد منها في ذلك الجانب انتهى قال مولانا نورالحق وفيه ان وقوعها جزاء في لا ينافي
المقابلة بل بالمقابلة بالكلام امر ظاهر لا يفيد فائدة تامة والحرف ابعد من الافادة التامة انتهى اقول وبالله
التوفيق لنا لا نسلم كون الحرف جزءا من الكلام بالبتة لانه محتمل ان يكون قيد فقط مراد في عبارة المصنف كما
يشعر به عبارة الشارح قدس سره بهذا حيث قال ظاهر عبارة المصنف وان سلم فمحتمل ان يكون لفظ
قد لتحقيق كما في قوله تعالى قد يعلم الله لا لتعجيل حتى ينافي كون الحرف جزءا من الكلام بالبتة والى الجواب
عن الامتناع الثاني فهو ان الفاضل المحيى لم يقل اي في جانب مقابل بل قال اي في جانب والاسم
والفعل لكونهما من اجزاء الكلام وليس في جانبهما كما هو الظاهر ومن هذا علم جواب اعتراض مولانا
نورالحق بان وقوعها جزاء في لا ينافي المقابلة والمقول هنا ذاك لا هذا والله اعلم
باصواب في كل الاواب **قال** الشارح قدس سره ذلك المعنى دفع ما يرع من ان ضمير يقترب راجع الى
التفسير الاول وهو عبارة عن اللفظ وهو غير مقترب باحد لان منة الثلثة كما هو الظاهر فكيف يعبر عبارة
المصنف وعاصم المدفع اناس لم يوافقوا ضمير يقترب راجع الى التفسير الاول الذي هو عبارة عن اللفظ لكونه
من اقترانه باحدا لان منة الثلثة ليس اقترانه به بنفسه بل باعتبار معناه ولا شك في اقترانه به **قوله**
لما اعتبر الحرف من الفاضل المحيى من هذه العبارة بيان فوايد القيود الثلثة التي ذكرها واحد منها وهو
الاقتراح وذكر الشارح اثنين منها وهما قيد في الفهم وقيد عنها بانه لو لم يعتبر في حد الفعل هذا القيد لما كان
حدا مانعا اما على تقدير عدم مراعاته الا اقتراح الذي ذكره المصنف فله ان يصدق على مثل ضارب وجارح
اسم لانه شق يد على معنى في نفسه متلبس باحدا لان منة الثلثة كما لا يخفى مع انه ليس بفعل واذا اعتبر
الاقتراح فلا يجد على ذلك لان الموجود فيه الترتيب لا الاقتراح كالا يخفى واما على تقدير عدم اعتبار
قيد في الفهم فله ان يصدق على ضرب ممددا او معناه مقترب باحدا لان منة الثلثة في التحقق مع انه ليس بفعل

هذا لا يقول ولا يفسر
الاول لما ينبغي
بعد الاضمة الثالثة
١٢ منه

كما هو الظاهر وتخرج على تقدير اعتبار ذلك القيد ظاهر أما على تقدير عدم مراعاته فبقيد عنها فلا نه جسد في
 حيز ضارباً بالاعتقاد مع فهم معناه فهم الزمان ان معناه مقتربين باحد الزمنية الثلاثة في الفهم كما لا يخفى
 ليس الفصل يمكن ذلك الا قد قال ليس اعتقداً نحن تلك الكلمة لانه لو كان كذلك لوجد معه في كل الاوقات
 ولا لم يرد كذا في اعتبار هذا القيد خرج عن تعريف الفصل هذا حاصل ما ذكره الفاضل المحشي في قول
 وبالله التوفيق لا وجه لعدم تعرض الفاضل المحشي لعابدة قيدي هويين تلك القيد وهو قيد ذلك المعنى
 والتعرض الى ما هو مقدم عليه هو الاقتراح والى ما هو مؤخر عنه وهو قيد في الفهم وقيد عنها فقاء على القول
 يتحد بعد ذلك الامر وطريق الترتيب وعدمه في النشر متعارف فلا يرد ما قيل ولو اخرج الاول عن الثاني كما
 اظهر لي كون النشر على ترتيب اللف انتهى والله اعلم **قال** المصنف قدس سره الزمنية الثلاثة اعتراض
 ههنا بان موصوف اسماء الاعداد ومبتدأ وتأوذي حالها بمنزلة تميزها كما تقدم والمتقدم في العدد الذي
 هو من الثلاثة الى العشرة ان يذكر اذا كان تميزه مؤثراً ويقوت اذا كان تميزه مذكراً وموصوف الثلاثة
 الذي هو بمنزلة تميزه ههنا لكونه جمعا مؤنث لان الجعم يتأويل الجماعة مؤنث فالقولان يقول الزمنية
 الثلاث بغير التاء وايجاب بان من المتقرر ان التمييز اذا كان جمعا فينظر في تنكيره وتانيته الى مفردة فان كان
 مذكراً فيخرج ذلك العدد مؤنثا له وان كان مؤنثا فيخرج ذلك العدد مذكراً له كالحاصل على هذا ما لا يخفى على الحكم
 في حاشية على شرح المواضع ومفردة الزمنية وهو الزمان مذكراً فلا خدشته في اياد لفظ الثلاثة بالتاء اقول
 وبالله التوفيق ان تانيث الجعم باعتبار تاء وبه بالجماعة وهذا التاء ويل تاء ويل غير لانه لا ند قد يتش
 بالجمع فيكون الجعم على هذا مذكراً كما لا يخفى على من ينظر في الكتب الخاد ريت هذا اعلست ان تانيث الثلاثة
 لو كان لهذا الوجه لكان له ايضا مسلم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي حين البيان لحاصل المعنى لعدم
 الزيادة على ما سبق وما قاله مولانا عبد الرحمن هذه العبارة لدفع المناقشة المتوجهة على لفظ الماضي في قوله
 من المقارنة في قوله مقارناله هو مقارنة الجزأ للكل وقسم احداً لزمانة من لفظ الماضي على سبيل الوصفية
 لا الجزئية انتهى فغيه انه لا يعلم ارادة مقارنة الجزأ للكل في قوله مقارناله من قول الشارح حتى يدفع به
 الاعتراض المذكور نعم ان فهم منه بطريق التصوف فله وجه **قال** الشارح قدس سره فأخذه من السوس
 حركات السين وسكون الليم وتخفيف الواو وما قال مولانا عبد الحكيم بنعمتين وقشديك لو اوفيتهم
 لوجب ان اول انه لا ينطبق على الطريق الذي ذكره الفاضل المحشي لاخذ الاسوة لانه لا حاجة على هذا الى نقل
 حركات السين الى اليم لجهة الوقوف لانه مقولاً بنفسه الثاني انه يلزم على هذا حذف المشدود من القوم وهو
 غير مهموم الثالث ان هذا القول منه مناقض لما قاله في حاشية التفسير للبيضاوي بنعم السين وكسر الواو
 اليم انتهى فلا يعم الاعتماد عليه والله اعلم **قوله** اي هو ما فهم ما يتقرب من ان الظاهر ان نصب مأخوذ على
 الحاشية وهذا لا يعم لان الحال ما بين هيتا الفاضل والمطلوب به والاسم ههنا ليس بشئ منها لا سيما

وهو قوله الثاني وحاصل الدفع انه مفعول ثانٍ لسمي المستفاد من المقام والتقدير سمي الثاني اسما حالاً
 مأخوذاً من السمو قولهم واسله اياه بيان طريق اخذ الاسم من السمو قولهم بحركات السين اى الفحة والفحة
 والكسرة قال مولانا عبد الحكيم معتزنا على الفاضل المحشر ولا يجوز ان يكون اصل اسمهم سميوا بفتح السين
 لان خلافاً بفتح الفاء اذا كان صحيح العين جمع على افعال وفعل كغلس وافلس فلو سمي انتهى يعنى ان جمع
 الاسم على اسماء اى افعال لا فعل وفعل فكيف يعنى ان يكون بفتح الفاء ويمكن ان يجاب عنه بان يعلم
 من عبارة المصنف في الشافية ان الغالب في جمع فعل بفتح الفاء فعل وفعل ولا يخفى على من طالعها
 الا غصاً فلم لا يجوز ان يحى افعال فيه ايضا على طريق القلة ولم ينظر الفاضل المحشر الى القلة والكثرة فقال
 بحركات السين والله اعلم **قولهم** حذف الواو وان قيل ان الواو ههنا غير عذوقة لانها لو حذفت لما جرى
 الالموب على الميم لان الميم في الهمزة على الميم يلزم اجراءه على الوسط قلنا ان
 هذا في الميم وحذف القياس ولما الميم وحذف على خلاف القياس لمجرد التخفيف فليس كالمفعول فلا
 يلزم من اجراءه الا عراب على ما بقى اجراءه على الوسط **قولهم** الوقف لانه يستدعى الحركة كما ثبت في هذا
قولهم ولانه يرغم المسمى وجه ثانٍ لتسمية القسم الثاني باسمه الاسمي وحاصله ان من الاول ان يوجد
 الحذف اللغوي للاسم في سماء والمعنى اللغوي للاسم في رخصة وهي موجودة في سمي القسم الثاني دون
 سمي الفعل والحرف لا استقلال معناه المطابق بخلاف معنيهما كما كان يخفى فلذا سمي القسم الثاني بالفظ
 الاسمي والله اعلم **قال الشارح** قدس سره حيث يتركب منه الحرف ان قيل كيف يتركب الكلام من الاسماء
 والحال ان الكلام يقتضى المستند المستند اليه وهما امران متغايران لا يعنى ان يكون شئ واحد عيناً معاً قلنا
 ليس المراد انه يتركب الكلام من الاسماء وحده دون شئ آخر بل المراد انه يتركب منه بدون الاحتياج الى الفعل
 والحرف بخلاف تركيبه من الفعل فانه لا يوجد بدون الاحتياج الى الاسماء والمراد من الكلام امر من ان
 يكون مفيداً او لا يفصل الكلام من تكرار الاسماء بشخصه كما في الانسان انسان اوزيد زيد فلا حاجة الى ما قاله
 مولانا عبد الرحمن اى من نوع الاسماء انتهى لعمري **قولهم** الكلام بالمفيد كما هو الظاهر لانه الاحتياج اليه والله اعلم **قال**
الشارح قدس سره وقيل من الوسم حذف الواو والكثرة الاستعمال ثم عوضت عنها الهمزة ونقش فيها بالهمزة
 همزة الوصل موضعاً من الحرف التي حذفت من اول الكلمة لم يهد في كلام العرب **قولهم** يدعوا الحرف من
 هذا العبارة بيان ضعف هذا المذهب الذي اشار اليه الشارح بقوله قيل وقهر جرياً نه غنى عن البيان
قولهم واد كتاب الحرف ما ربح من ان اشتقاق سمي من جمع الاسماء على اسماء يدل كل منها على ضعف
 المذهب الثاني لانه يحتل ان يكون اصل اسم وسم ولكن لا اجل قصداً للتخفيف بالحذف انتقل فانه الى تمام
 لانها موضع الحذف ثم صار هذا النقل نسباً منسياً وخرجت هذا الحرف في موضع اللام اذ حذف فانه في الكلام
 وحاصل الدفع ان هذا النقل بعيد عن الفهم لعدم انسياق الهمزة اليه لكونه خلاف الاصل فلا يتركب اقوال

وبالله التوفيق ان يبره لفظ القلب ههنا غير مناسب لانه نقل شئ الى موضع شئ منقول هذا الشئ الى موضع
ذلك الشئ وههنا لم نقل الى فاء الكلمة لانه وان انتقل فانها الى لامها التي يقال ان المراد من القلب النقل
قال الشارح قدس سره لتضمنه الخ ان قيل ان ما تضمن الفعل الاصطلاحي هو الفعل بفتح الفاء واللام
بكره فاء يعني ان ما تضمنه الفعل الاصطلاحي ليس باسم وما هو الا سر فليس الفعل الاصطلاحي
بمضمّن له فكيف يعبر قول الشارح لتضمنه الخ قلنا ان الفعل بكره لفاء مصدر لا يضاد له عليه قوله تعالى
واوحينا اليهم فعل الخواتم الآية ويظهر من كلامي المنتهى ان الفعل بكره الفعل اسم وبفتح الفاء مصدر
والله اعلم قولهم باسم المدلول المراد من المدلول المدلول المتضمن فلا يريد ان مدلول الفعل الاصطلاحي
الزمان والنسبة والحدث والفعل ليس اسم وهذا المجموع كما هو الظاهر قال المصنف قدس سره
وقد علم الخ انما قال علم ولم يقل عرف لانه جرى العادة على استعمال العلم في ادراك الكليات المركبة
ولمعرفة في مدركات الجزئيات والبيط وههنا كادراك المركب لان الحذف وههنا مركبة من الجنس والفعل
قوله الاول لا اعتراض اشارة الى دفع ما يرد من كلمة الواو المعطوف والمذكور فيها سبق لا يصلح شئ منه
لكونه معطوفا عليه كالا يخفى على من له وجد ان سدير وحاصل الدفع ان هذه الواو لا اعتراض المعطوف
فلا يقتضي المعطوف عليه ان قيل كيف يعبر عن هذه الواو لا اعتراض والحال انه يشترط قطع الجزأين
ان تكون بين كلام واحد وبين كلامين متصلين معناه وكلها متنت ههنا كان يخفى قلنا هذا الشرط ليس
بمتفق عليه لان الزمخشري قال يجوز وقوع واو الاعتراض لا بين كلام واحد او بين كلامين متصلين يخفى
لانه حكم يكون الواو لا اعتراض وفي قوله عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر في واو ادريت هذا فلم
لا يجزى ان يكون قول الفاضل الخمشي مبينا على قول الزمخشري والله اعلم قوله لنتبيه الخ اشارة
الى دفع ما يرد من ان الاعتراض لا يكون الا لنكتة وهي مفقودة ههنا وحاصل الدفع ان النكتة
موجودة ههنا وهي التنبيه في حق من لا ينتفع بالاشارة لان طبايع الناس مختلفة بعضها يعلم
الحمد ومن مجرد وجه المحصر وبعضها يعلم منه اذنبية له بان الحمد ودعاه منه وبعضها يعلم من
التصريح بما اتهم ليعلم من ينتفع بالاشارة ويمكن ان تكون النكتة في ايراد ذلك القول التنبيه
على مدح وجه المحصر ترغيبا للطالبين في تعاليمه والله اعلم جاني صدقنا ما هو قوله لا المعطوف او دفع
ثان لا يرد المدح بقوله الواو لا اعتراض حاصل هذا دفع ان هذه الواو المعطوف لكن لا على المذكور
بل على متعلق الامر في قول المعز لانها الخ والتقدير انتم في الاقسام الثلاثة لانها الخ وقد علم
بنكتة او حيلة جملة علم انصاف النكتة المستفادة من الدليل والتقدير علم انصاف النكتة وقد علم
بنكتة والخبر ما بين الجملتين على التقديرين انها وقعت في جواب سوال السائل الذي اشار اليه بقى اما
على الاول فلانه لما قال وهي اسم الخ سال سائل لم كانت الكلمة منحصرة في الاقسام الثلاثة

والحصر سينفاد من السكوت في معرض البيان كما سبق فاندفع ما يعتلج ان المصنف لم يورد احدا من الحصر
ذلك القول فمن اين نشأ ذلك السؤال فقال انحصرت الكلمة في تلك الاقسام لانها اما المزمع ولما
ادرك الدليل على الحصر سأل سائل ايعلم من هذا الدليل حدود الاقسام الثلاثة ام لا فقال قد علم
المتأمل ان المزمع معلومة الحق ومع ايراد الدليل كما ينبغي كان ذلك الايراد منشأ ذلك السؤال فاما
على الثاني فلا ينبغي نشأ من ايراد الدليل سوالان احدهما ايعلم ان انحصار هذا الدليل امر فاجاب
بانه يعلم انحصار الكلمة منه وثانيهما ايعلم الحد ود من هذا الدليل امر فاجاب بانه يعلم ذلك
وفيه ان عطف شيء على ما يكون جوابا لسؤال يقتضي ان يكون ذلك الشيء جوابا لذلك السؤال ايضا
وهذا لا يعم ههنا كما لا يخفى الا ان يقال ان اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه تام هو في الاحكام العقلية
الماضلة للمعطوف عليه من السابق لا في كل الاحكام والله اعلم **قوله** وعلى هذا التقدير ان المقام
التي هي من شروط صحة الحالية متحققة بين العلمين لا بين نفس الانحصار وعلم الحد وهذا الدليل
قوله الباء للاستعانة اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان الحد ولاجل انحصار الحكم فيها كما هو المتقرر من
قبيل التصور المشار اليه بذلك وجه الحصر وهو من قبيل التصديق لوجود الحكم فيه وقدم معلومة
التصور من التصديق من المشهورات فيما بينهم فكيف يعم قول المصنف وقد علم بذلك المزمع وحاصل
الدفع ان الباء في قوله بذلك للاستعانة بالسببية ومعلومية التصور من التصديق بان يكون
التصديق سببا له خلاف ما هو المشهور واما اذا كانت تلك المعلومية باستعانة التصديق فليس
بخلاف عما هو المشهور ويمكن ان يجاب بان الدليل القاطع على امتناع اكتساب التصديق من التصور
وبالعكس لم يرق الى الآن كما تقرر في صناعة الليزان فيكون ان تكون الباء للسببية والله اعلم ويمكن ان يجاب بان
المشار اليه بذلك التقسيم لا دليل الحصر هو من قبيل التصورات **قوله** ووضع اسم المزمع فيه اشارة الى
دفع ما يرد من ان المشار اليه بذلك يكون من المحسوسات بالضرورة دليل الحصر امر معقول ليس مما بالبحر
فلا يعم استعمال ذلك فيه بل المناسب ايراد الضمير بدله بيان الدفع ظاهر **قوله** واختاره ذلك المثلث
الى دفع ما يرد من ان المشار اليه بذلك يكون بعيدا ودليل المحقر قريب فلا يعم استعمال ذلك فيه بل المناسب
ايراد هذا بدله وحاصل الدفع ان البعد على قسمين مكاني ورتبي والرتبي موجود ههنا كما لا يخفى **قوله** فاختاره
المثلث الاخر من هذه العبارة الى آخرها ايضا قول المصنف في بعضه بيان الواقع وفي بعضه فائدة التحفظ
كما في قوله كل واحد لا يثبت ههنا ان اضافة كل الى واحد لا يغلو اما ان يكون بمعنى الامور او بمعنى
في وكل منها لا يستقيم في هذا المقام اما الثالث فلا يقتضيه طريقة المضاف اليه للمضافات تنفعا ظاهرا
واما الثاني فلا يقتضيه صحة حمل المضاف اليه على المضاف وقدم صحة الحمل ههنا ايضا ظاهرا ولا يعبر
بقول الكل احد واما الاول فلا يقتضيه المغايرة بين المضاف والمضاف اليه وظهور الامور بينهما ولا الامور

له ان يقتصر على
وضع وجه المصنف
منه

منتجان منها اما الثاني فلان كلمة كل لا تمتع الاضافة وحمل تقديرها والملا ويقطع عن الاضافة كما
 هو الظاهر اما الاول فلان الكل عبارة عن المضاف اليه وحاصل اذ الله الخفاء ان الاضافة بمعنى الله
 واشترط ظهورها فيه منزه كما حققه الشارح قدس سره في بحث الجمع ذات بل بشرط افادة الاختصاص
 وهي موجودة ههنا واما التغاير فنثبت ههنا لان كلمته كل لا حاطة جزئيات ما انضيفت اليه وافراده
 والتغاير بين الافراد والكل مما لا يخفى على من له ادنى بصيرة ولا يتوهم انه على هذا يعلم لان الكل يكون
 محمولا على جزئياته فيكون الاضافة بمعنى مركبا بمعنى الله ولان الحمل على ما يكون الكل لا حاطة منه الجزئي
 لما انضيف اليه كل لا على الكل الذي هو المضاف ههنا والحمل في الاضافة بمعنى من يكون من لضافته
 على المضاف وفيه ان الكل ههنا اذا كان عبارة عن جزئي الواحد لانه لا حاطة يكون عينه فالحمل على
 هذا الجزئي حمل على الكل والله اعلم قولهم للتبعض بقربته ودخولها على ضمير الجمع لان الدخول على ضمير
 الجمع بعينه دخول على الجمع والدخول على الجمع قرينة كون من للتبعض كما سيأتي من الفاضل المحدث
 ذيل قول المصنف ومن خواصه دخول الله قال الشارح قدس سره لكنه مقتضى انه يريد ههنا
 ان كلمة لكن لا قد تم توهمنا شئ مما سبق وههنا لم ينشأ مما سبق ان الفعل كلمة دلست على معنى ونفسه
 غير مقتضى باحدا لا زمنة الثلاثة حتى يدفع بكلمته لكن واجيب بان التوهم المذكور وان لم ينشأ
 مما سبق لكن التوهم الاخر انشأ عنه وهو كفاية الدلالة على معنى في نفسه في الفعل لانه لما ذكر في
 مقابلة الحرف التي كفي فيها عدم الدلالة على معنى في نفسه فتوهم ان الدلالة على معنى في نفسه
 كافي في الفعل فدفع هذا التوهم بقوله لكنه مقتضى يعني ان ذلك الدلالة فقط ليس بكاف في
 كون الكلمة فعلا والله اعلم قال الشارح قدس سره فالكلمة مشتركة لما كان الغالب في الحد انضمام
 المميز الى المشترك بل الواجب عند المتأخرين القائلين بعدم جواز التعريف بالمميز وحده فعرض الشارح
 قدس سره الى المشترك والمميز كليهما في حدود الاقسام الثلاثة للكلمة فلا يريد ما قيل ان الحرف ليس
 بموقوف على المشترك والمميز وانضمام اليه بل يكفي فيه المميز وحده فعرض الشارح للاسئلة المشتركة
 والمميز كليهما مستغنى عنه والله اعلم قال الشارح قدس سره والاسم متنازعا في ههنا انه لما قال
 والحرف متنازع عن اخره عدم الاستقلال في الدلالة فهو منه ان الفعل والاسم مستقلان فلا حاجة
 الى قوله والفعل متنازع عن الحرف بالاستقلال والى قوله والاسم متنازع عن الحرف بالاستقلال كذلك
 لما قال وعن الاسم بالاعتقان فهو منه ان الاسم غير مقتضى فلا حاجة الى قوله وعن الفعل بعدم
 الاعتقان ولجواب المقصود ههنا تحصيل المفاهيم لكل من الاقسام الثلاثة والادنى من قوله والحرف متنازع
 الخ ومن قوله وعن الاسم بالاعتقان ليس الا كون الاستقلال معتبرا في اصل الاسم والفعل كون
 على الاعتقان معتبرا في اصل الاسم لا في مفهوميهما والله اعلم قال الشارح قدس سره وليس المراد ان

على ظاهر القول
 الاول ١٣ ص ١
 على ظاهر القول
 الثاني ١٣ ص ١

الى د فم ما يرد في هذا المقام من ان حكم المصنف بعلومية الحد لكل واحد من الاقسام الثلاثة من ذليل
الحصلي ليس بصحيح اذ المستفاد منه لكل واحد منها ليس الا ما به الاشتراك وما به الامتياز والحد بينهما لا يترك
ان يكون حدا بل جازان يكون حدا وجازان يكون رسما فالعلم والقطع ليس الا لام منهما وهو العلم
فلا يصح قول المصنف وقد علم من ذلك حد لكل واحد منها وحاصل الد فم انه ليس المراد بالحد في علم النحو ما
هو مصطلح المنطقيين بل مصطلح النحاة وهو عبارة عن معرّف جامع مانع سواء كان بالذاتيات او
بالعرضيات وكونها مقسمة في تخالف الاصطلاحين فصح قول المصنف وقد علم ان كتابه لما كان في
علم النحو يكون عباداته على مصطلحات هذا العلم وانته ليس المراد بالحد ههنا الا المعرّف الجامع المانع
على سبيل المجاز من قبيل ذكر الخاص واردة النحاة لا المعنى الحقيقي اعني ما يكون بالذاتيات ويمكن ان
يجاب بان الحكم بعلومية الحد لكل واحد من الاقسام الثلاثة في هذا المقام بالمعنى الذي هو مصطلح
المنطقيين صحيح لان هذه الاقسام الثلاثة اصول اصطلاحية والقاعدة فيها ان تحصل مفهوماتها و
ثم يوضع اساميا بازاها فلا يكون لها ما هيئات وحقائق سوى مفهوماتها وللتحقيق موضع آخر والله اعلم
قوله اعني هذا المقام الفرض من هذه العبارة ان كلمة ههنا في كلامه والشارح يحتمل احتمالين أحدهما ان
يكون اشارة الى علم النحو وانها ان يكون اشارة الى هذا المقام والفرق بينهما ان ذكر الحد ههنا على الاعتقاد
الاول يكون على سبيل الحقيقة الاصطلاحية وعلى الثاني على سبيل المجاز قوله لان المركبة تعليل
ايراد قيد ههنا انهم من ان يكون مشير الى هذا الفن او الى هذا المقام قال الشارح قد مر من الله وروى
كلمته يمدح بها العرب شخصاً اذا رشق منه امرأ مجيباً وعظيماً ومدح المصنف ههنا بأنه راى جانباً من الاشياء
وجانب النقص بالتبني وجانب النقص بالتعرج وهذا امر عجيب حيث لم يزل منه رعاية طبيعته من الطبع
ولا يغفل واحد عن الاستفادة من كلامه وهذه الرعاية هي النكتة في اتيان المصنف بالامور الثلاثة
فلقد روي ان بناء المتن على الاختصار فلم يجمع المصنف بين الامور الثلاثة والله اعلم قولي الله في اللغة
التي لما كان في المعنى اللغوي للذ خفاء لتعرض الفاضل المحقق لذلك المعنى لكن في قهره يكون اللين
معنى لغوي لا د وود مرقره يكون المطر عطف لغوي له مع مجيئه بهذا المعنى ايضا كما قال الشاعر
الذي راى يذرى ينزل من الضرع من اللبن او من السحاب من المطر اشكال لا لانه كالا يصح استعمال اللين ههنا
بمعنى اللبن لعدم وجوده للمصنف بل يراد منه المعنى المجازي هو الخير الكثير وكذلك لا يصح استعمال اللين ههنا
بمعنى المطر واردة ذلك المعنى المجازي منه صحيح ايضا بل هذه الوردة منه اولاً لان كثرة خبريته غير مختص
بقوم مردون قوم خلاف اكثر خبرية اللين المعنى اللين لانه مختص بالعرب مثلاً فيجب ان يكون اللين المعنى اللين
كما يجب ان يكون المعنى اللين ويراد منه الخير الكثير على كل التقدير ومن فافهم فعل الله بجدته في امر قوله
وفيه خير كثير اكد فم ما توهم من ان اضافته اللين الى المصنف كما وقع من الشارح قدس سره

له الحد وهو مركب
من الذاتيات واللام
ما هو مركب من
العرضيات واللام
في بيان ما مر منه
من صاحب ١٢٠

لا يعبر لان المعنى ليس بموجود للمصنف كما لا يخفى وحاصل الدفع ان المراد من المعنى المجازى هو الخبر
الكثير والعلاقة بين اللين والخبر الكثير لزوم هذا الذالك بالنسبة الى العرب اذ به معاشهم وليس المراد من
المعنى المجازى حقيقة حتى لا يعبر الاضافة وحصة اضافة الدر بالمعنى المجازى الى المصنف مما لا يخفى
فهو الخبر اى الخبر الكثير كما يدل عليه قوله وفيه خير كثير وآثر الخبر الكثير هو الذى يتجسس فيضاف الى
الله تعالى بامتنان انه هو المنشئ والمعجب قوله مجازا ولم يتعرض الفاضل المحقق لاحتمال كونه منقولا لغويا
لان مخالف مما تقر من ان اللفظ اذا ادر بين الجواز والنقل فحمل على الجواز اولى فاقاله مولانا عبد الحكيم
هو منقول لغويا فيكون لغة طارئة انتهى خلاف الاول والله اعلم قوله اى لا كثير خيرا فله الاول بقرين
من الخبر وفى الثانى من الكثرة هذا ما ظهر لى والله اعلم قوله وذلك لان المدفع ما يتوهم من ان الخبر الكثير
اذا كان من المصنف فيكون ثابتا له تعالى فلا يعبر قوله الشارح والله ذو المصنف وحاصل الدفع ان هذا
الاثبات على سبيل عادة العرب لان من عادتهم انهم اذا ارادوا شيئا عجيبا من شخص يثبتون هذا الشيء الى الله
تعالى لا شعاعا على ان غير الله تعالى لا يقدر على اصدار مثل هذا الامر العجيب فصدرة منه لا قدر له تعالى عليه
قوله وقد يقال الامر لا يقتضى ان هذا الوجه ضعيف لانه على هذا يظهر وجهه وهو خال الامر من لفظ الله
لانه ليس بمعجب ولا بمعجب منه كما هو الظاهر قوله العجب يدخل على احد ما والله اعلم قوله الصفات
الكاملة من الفصاحة والبلاغة قال المصنف الكلام ما تضمن الجم اللفظي الكلام من جنس اى جنس الكلام
ما تضمن الجم او للجم اى الكلام المصطلح بين الخاء واختار تضمن على تركيب من وجوه احدى ما هو ما اختاره
الشيخ الرضوانه اخضر لا يستثنى من صفة من ويرد عليهما المصطلح عليه لفظ لا افراد والتركيب هو التضمين
والاولى التلطف بالمصطلح عليه وايضا تركيب اخضر لان الاكتفاء عن قوله كلمتين به بان يقول ما تركيب
بالاسناد صحيح بخلاف تضمن لان الاكتفاء به عنه غير صحيح وتاثيرهما ان تضمن يشمل مثل اضرب لا ضرر دون
تركيب لان المركب منه لا يكون الا ملغوظا حقيقته وثالثها ان التركيب يستعمل حقيقة في الاجسام المتعز
في غير الاجسام هو الابق ههنا من تركيب لان الكلمتين غير الاجسام والمتضمن حقيقته فيه فان قيل لو قال
الكلام ما تضمن الاسناد او ما فيه الاسناد كان اخضر قلت في هذا توهم صدق الكلام على جنس لان الاسناد
صفة يتعلق بكل جزا وانما قال بالاسناد ولم يقل بالنسبة لانه لو قال بالنسبة لم يكن الحد مانعا لوجود
النسبة في التركيب الاضافى والتوضيحي وكيس شئ منها كلاما كان فى حاشية مولانا عبد الرحمن قوله لم يحفظه
دفع ما يتوهم من ان المناسبات بين الكلام والكلمة موجودة وهي كونها موضوعا علم الغرض المناسب ليعطف
الكلام على الكلمة ويقول والكلام وحاصل الدفع ان هذا فصل آخر من الكلام فالمناسب قطعه عما سبق
فلذا قطعه فان قيل لانه كان هذا فصلا آخر من الكلام فالمناسب ان يعنون بعنوان الفصل كما هو الدارج في
الكتب قلنا ان المصنف جرى ههنا على عادته في هذا الكتاب وهو ترك الباب للفصل في صدر المباحث

ولما نقشة لان بكل وجه هو مولها والله اعلم قال الشارح قدس سر في اللغة الحمد دفع ما يتوهم من ان تعريب
الكلام باقتضائهم كلمتين بالاسناد غير صحيح لان زيد كلامه عبارة عما يتكلم به مع انه ليس بقضن للكلمتين
بالاسناد كما هو الظاهر فحصل الدفع ان للكلام معنيين احدهما لغوي والاخر اصطلاحى المقصود هنا بيان
الكلام بالمعنى الاصطلاحى فلا ضير في عدم صدق ما نقض الخ على زيد لانه كلامه بالمعنى اللغوي فان قيل
لم يتعرض الشارح قدس سر للمعنى اللغوي للكلمة وتعرض للمعنى اللغوي للكلام قلنا ان التعرض لمعناها اللغوية
من الشارح قدس سر قد وجد لان معناها اللغوي يعلم من بيان اشتقاقها من الكلام بتشكيل اللام بمعنى الجمع
وهذا البين المبرح منه قدس سر كما هو الظاهر لكن يخفى بالبال ان من بيان الاشتقاق كما يعلم معناها اللغوي
ان لم يعلم معناها اللغوي فالسير في الاكتفاء عن ذكر معناها اللغوي ببيان الاشتقاق وعدم الاكتفاء عن ذكر
معناها اللغوي بذلك البيان الا ان يقال انه قد يكفي عن السابق بالذكر في الاصح فيكون ان يكفي الشارح عن
بيان المعنى اللغوي للكلمة ببيان المعنى اللغوي للكلام وهذا اعطى فقد رجحنا الكلمة بمعنى ما يتكلم به في اللغة مثل
الكلام ولو لم تكن الكلمة بذلك المعنى في اللغة فان ولى ان يقال ان الشارح قدس سر قد اكتفى عن ذكر المعنى
اللغوي للمعلوم من ذلك الاشتقاق في الكلمة والكلام وكما يبين ان الاشتقاق سابقا وتعرض للمعنى اللغوي
الاخر للكلام وهذا لان المعنى اللغوي الاخر موجود له في الكلمة والله اعلم قوله ثم استعمل الحمد دفع ما يتوهم من
ان كون الكلام في اللغة بمعنى ما يتكلم به غير صحيح لانه يقال كلمته كلاما حال كون الكلام مفعولا مطلقا ولو كان
ما يتكلم به لم يصح كون كلاما مفعولا مطلقا كما لا يخفى على من له بصيرة وحاصل التدبر ان مقتضى الشارح ان الكلام
في اصل اللغة بمعنى ما يتكلم به وان عرض له في الاستعمال كون بمعنى المصدر والقول المذكور مبنى على الاستعمال
قوله كما عطف عطاءى كالعطاء في اعطى عطاء فلا يرد ما يرد فافهم والمقصود من هذه العبارة التمسك على
وضع لفظ في اصل اللغة بمعنى ثم وضعه في الاستعمال لمعنى آخر قال الشارح قدس سر اى لفظ دفع ما يح
من ان تعريف الكلام بصدق على ظرف الكلمات لان كلمة ما عبارة عن الشيء لا نقاء قرينة الحصى ذلك
الظرف شئ نقض كلمتين بالاسناد مع انه ليس بكلام وحاصل الدفع ان كلمة ما عبارة عن اللفظ فلا
الظرف ليس بلفظ فلا صدق والقرينة اشتراك كون الكلمة والكلام من اقسام اللفظ واليراد للمنفذ بذلك
التفسير من المشهور بان التعريف بهذا على الجواز الذى كتب فيه زيد قائل لا نه شئ نقض كلمتين بالاسناد
لكن بعض الاخلاء قال لي انه في المحذور ان نقض الكلمتين فكيف بهذا التعريف عليه فقيرت
ذلك اليراد عن التقرير المشهور الى ما قرنته لك سابقا لجل تطيب نفسه وان كان للتقرير المشهور وجه
وهو لاجل حكم الدال على المدلول مساجعة او يقال ان هذا اى عدم وجوب الكلمتين في الجواز جواب آخر لاليراد
وتل دعه عند هذا الشارح به انه لا دفع مادة الاشكال كما لا يخفى من العلماء المتبحرين الا ترى ان القرآن عند
عائنه الاصول هو الصريح عبارة عن النظر والمعنى جميعا فالحال ان يكون دون في تعريفه المكسب من حيث ما حقا

له فقد قال في منه
له وهو انما حصل
بعبارة اخرى الى ان لا يرد

وكتابتها النظر في الظاهر ليس باعتبار نفسه بل باعتبار الوجود والنفس او يقال ان هذا اي عدم وجود الكلمتين في الجداء
 كما يظهر لا يراد وفصل وجهه على اختلاف الشارح به انه لا يقلم مادة الاشتكال كما لا يخفى ولا يجب هذا لانه واقع انه علم قال
 الشارح قدس سره تفنن في ذكر الشارح تفنن مع ان مقصود نفسه واللفظ لانهم يريدون ذكر الموضوعين الصفة من المذكر وهما في
 قوله ما يريد فانهم قوله تفنن في كل الوجود دخل مقربا بقرين احد هاتين الكلمتين من التفنن تفنن الكلمة لجزئية كما يقال الانسان
 متفنن في كل شيء وغيره لمن جزئية فلا يراد به الكمال على كل واحد من الكلمتين لان هذا الكلي على جزئية امر لا يرد ذلك الصدد
 منتفيا كما هو الظاهر وثانيهما ان التفنن يفيد على ثم في جوابين قال قام زيد فانه لفظ تفنن كلمتين بالاسناد تفنن للفعل والفاعل
 انه ليس بكلام وحاصل اللفظ من اللفظ من التفنن ههنا تفنن الكمال جزائه وهذا ليس بوجود في كلمة نعم المقتول وفي جواب
 من قال قام زيد كما هو الظاهر اكل لا يوجد في هذا التفنن كما لا يخفى فاندفع التقرير ان واسطاعه **قال**
 الشارح قدس سره حقيقة او حكما اي تفنن كلمتين حقيقة بان تكون الكلمتان اللتان تضمنهما ذلك اللفظ
 كلمتين حقيقيتين او تضمن كلمتين حكما بان لا تكون تانك الكلمتين كلمتين حقيقيين سواء كانتا حكمتين
 او احدهما حقيقة والاخرى حكمة والكلمة الحكيمة عبارة عما يعبر عنه بالكلمة الحقيقية والآخر
 من هذه العبارة قد فهم ما يتوهم من انه يخرج عن التعريف مثل قوله زيد قاير ينافضه زيد ليس بقاير مثل
 قوله زيد ابوه قاير ومثل قوله جسد مهمل لان كلا منها ليس بتضمن للكلمتين لان الاول متضمن للجملة
 والثاني للجملة وكلمة والثالث لمهل وكلمة والتغاير بين الجملة والمهل والكلمة مما لا يخفى على احد مع ان كلامها
 من افراد الكلام وحاصل انه فهم ان المراد من تضمن اللفظ الذي كلمته لعبارة عند الكلمتين اعم من ان تكون
 تضمنه لها حقيقة او حكما بالعينين الذين ذكره الاول وان لم يوجد في تلك الصور الثلاث لكن الثاني موجود فيها
 لانه فهم التعبير عن طرفي الاول بالكلمة الحقيقية بان يقال هذا ذلك او هو هو وعن الطرف الواحد الثاني
 والثالث بالكلمة الحقيقية بان يقال زيد او ذا مهمل فيوجد تفنن اللفظ لكلمتين في تلك الصور كما هو رجا
 مع فهمنا بان مثل ضربت زيدا في الدارتاء ديبا مجهول كانه مع انه ليس بتضمن كلمتين لانه تضمن الكلمات
 كما هو الظاهر فان تعريفه لا يكون جامعا والجواب ان المصنف اكتفى بالقلة لا بالعدد ولم يدع ان اجزاء الكلام لا يكون
 فليد على كلمتين وايضا لما تضمن الكلمات فانه تفنن كلمتين لان كلمتين موجودتان في الكلام كما هو ظاهر
 فافاضا يمكن ان يقال ان الكلام في مثل ضربت زيدا في الدارتاء ديبا هو ضرب وما بقية خارج عن الكلام واساطع
قال الشارح قدس سره اي يكون اشارة الى فهم ما يرد في هذا المقام من ان الكلام عبارة عن الكلمتين بالاسناد
 الحقيقية بما تضمن كلمتين بالاسناد مما لا يعبر عنه لا يستلزم اتحاد المتضمن بصيغة اسر لفاعل للتضمن بصيغة ثم
 المتضمن وحاصل اللفظ ان الكلام عبارة عن مجموع الكلمتين بالاسناد لا عن كل واحد احد المتضمن بصيغة المتضمن
 كل واحد احد فلا يلزم الاتحاد قوله فان التشبيه اختصارا وفهم ما يتوهم من ان اعتبار واحد واحد في جانب التفنن
 بصيغة المتضمن امر لا دليل عليه بل الدليل على اعتبار المجموع في لان المصنف اعادة باللفظ واحد ولم يلاحظ فيه

الاجتماع كان المناسبات بلقظتين وحاصل المدفع ان المصنف ادى المتضمن بصيغة اسم المفعول على صيغة
 التثنية ومن المتقرر ان صيغة التثنية مختصرة العطف فكانه قال ما تضمنت كلمة وكلمة والحكم في العطف يكون
 على كل واحد من احد مع قطع النظر عن الآخر فكذا انما هو مختصر عنه في وجوده لا يدل على اعتبار واحد احدهما بالمتضمن
 بصيغة اسم المفعول واسما على قوله قيل ولو انما قابل هذا القول السيد السند في حواشيه على الرضى لعل من
 الغافل المجهل من نقل هذا القول بين وجه عدل الشارح عنه بقوله لا يخطأه وسيبين بيان انشاءه ثانيا
 ولعل من ذلك القابل الرد على من اؤمل في عبارة المصنف بمثل القاموس الكتاب الشارح قد مر وهو ان لا يكون
 انحاء المتضمن والمتضمن في تفسير الكلام معاً تضمن الزمان لزموا اتحاد المتضمن والمتضمن لا يخلو وان يكون ضمناً
 على كون الباء في قول المصنف بالاستعانة او يكون مبنياً على كونها صاحبة اى بمعنى مع فان كان
 الاول يكون فعل ذلك المأول باللفظ مستغنى عنه لانه لا يلزم على هذا التقدير اتحاد المتضمن والمتضمن
 حتى يحتاج الى المدفع بفعل البناء ويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاستعانة لان المتضمن بالاستعانة
 لا يكون بغيره والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين فقط وان كان الثاني يكون عبارة المصنف محتملاً الى التامويل
 لكن لا الى التامويل الذي ذكره ذلك المأول بل الى ان يقال المتضمن بالكسر مجموع الاجزاء الثلاثة اعني
 الكلمتين والاستناد الذي هو الهيئة والمتضمن بالفتح كل واحد من تلك الاجزاء الثلاثة ولا يخفى بيان وجه
 العمل في سبيل عن قريب انشاء الله تعالى قوله الى هذا التامويل الاول اسقاط لفظه في قوله الهيئته فلا يرد
 الاستناد لانه هو المدخل لكلمة الباء فيلزم على تقدير كونها بمعنى مع معبأة الاستناد من الكلمتين لا معبأة للهيئة
 الاحتمالية لان الباء التي فرض كونها بمعنى مع ليست بدخلة على تلك الهيئة ويوشك تلك الالفة ما وقع في
 بعض النسخ لفظ الاستناد بدل الهيئة فلا يرد ما يرد فافهم قوله ولا يخفى انما اشار الى وجه عدل الشارح
 عن قول ذلك القائل ببيان ان قول ذلك القابل مبني على جعل الهيئة بمعنى الاستناد جزاء من الكلام سواء
 كانت الباء بالاستعانة او للمصاحبة وهذا يجعل مستلزم من المعنى وهو كون الكلام لفظاً مجازاً لا حقيقة لانه
 على هذا يكون مركباً من اللفظ وغير لان الاستناد ليس بلفظ كما لا يخفى فعارض الشارح عن كلامه في القابل وجه
 كلامه على ما كونه جزاء منه فاحتج الى التامويل على كون الشرح سواء كانت الباء بالاستعانة كما هو المذكور
 في الشرح لان السببية فرع الاستعانة او للمصاحبة اى بمعنى لان معبأة الشيء مع الشيء لا يدل على المصاحبة
 قوله لا يكون الكلام آراء لان الاستناد ليس بلفظ والمركب من اللفظ وغير لا يكون لفظاً في قوله بل مساعمة
 بامتيان اكثر اجزاء اللفظ قوله فيما اذا تركب آراء اشارة الى الرد على من قال ان اتحاد المتضمن والمتضمن
 يلزم في جميع افراد الكلام اى سواء كان مركباً من كلمتين او اكثر لان الكل عبارة عن الاجزاء سواء كانت
 قليلة او كثيرة فاذا قيل انه متضمن لها يلزم الاتحاد في الكلام للمركب من كلمتين والكلام للمركب من اكثر منها
 وحاصل الرد ان لزوم الاتحاد في صيغة واحدة وهي ما كان الكلام مركباً من كلمتين لان الكلام راخا كان

كان مركبا من أكثر من اثنين لا يلزم الاتحاد ذلك لان المتضمن بصيغة اسم الفاعل يكون هو الأكثر والمتضمن بصيغة
اسم المفعول يكون كلمتان نعم لو قال المصنف الكلام ما تضمن ما فيه الاسناد لكان الاتحاد ذلك لانهما في
جسيم افراد الكلام كما لا يخفى على من له فهم مستقيم وذهن سليم فان قيل ان الكلام مهما كان مركبا
من اكثر من كلمتين هو الكلمتان وما بقي خارج عنه كما تقرر فيلزم ذلك الاتحاد في جميع الافراد قلنا
ستظلم على ان الكلام عند المصنف في الصورة المذكورة هو المجموع لا الكلمتان فقط فلا يلزم ذلك الاتحاد
في جميع الافراد هذا من مقتضى حاشية الطبيعة الكاسية حين توريد هذا البياض والله اعلم **قال** الشارح قدس
سره اي نخضعنا الى اشارة الى احداث احتمال آخر وهو كون قول المصنف بالاسناد مفعولا مطلقا للتعريف
بما قبله للموصوف المحذوف وهو التعنن مقابلا لما هو الظاهر من عبارته وهو تعلق قوله بالاسناد
بقوله تعنن والله اعلم **قول** ويجوز ان يكون الخ اعترض على هذا القول بأنه على هذا ينتقض تقرر
الكلام على خلافه زيد في فلا مزيد قائم لانه يصدق عليه انه لفظ تضمن كلمتين حال كونه ملحقا
بالاسناد مع انه لكونه مركبا اضافيا ليس من افراد الكلام ويخطر بالبال ان هذا النقض مندفع
لان المراد من الاسناد الاسناد الذي يكون بين الكلمتين اللتين تضمن لهما الكلام وهما تان الكلمتان
في المثال المذكور فلا مزيد وقائم لا فلا مزيد لانه ليس بينهما اسناد والله اعلم **قول** اي ضل
الاشارة الى دفع ملية هو من ان النسبة عبارة عن الثبوت والاتقاء وهما ليسا من صفات الالفاظ
والا لكان قوله مزيد قائم كاذبا في جميع الاوقات لعدم ثبوت لفظ قائم لفظ زيد كما هو الظاهر
فلا يجمع اضافتها الى احدى الكلمتين كما لا يخفى وحاصل الدفع ان المراد من النسبة المعنى اللغوي
وهو الغنم والضم من صفات الالفاظ فيجمع اضافتها الى احدى الكلمتين وعلى هذا اطلاق المنسوب
والمنسوب اليه على الالفاظ بطريق الحقيقة وعلى المعاني بطريق المجاز تسمية المدلول باسم الدال
او ان العبارة بهذا المضائق وهو المدلول والتقدير نسبة مدلول احدى الكلمتين ولا شك
في صفة النسبة للمعنى والمدلول فيجمع الاضافة وعلى هذا التقدير اطلاق المنسوب والمنسوب
اليه على المعاني بطريق الحقيقة وعلى الالفاظ بطريق المجاز تسمية المدلول باسم الدال **قول** الكلمة
الحكيمة لما كان معنى الكلمة الحكيمة خفياء ففسره الفاضل العثماني **قول** لا يقال لاحاصله
ان تعريف الاستاد غير جامع لانه يخرج عنه الاسناد الذي في الجملة الشرطية لان طرفيها غير كلمتين لان
الكلمة لفظ وضع لمعنى ملو وهما ليسا من الالفاظ التي وضعت للتأشير فلا بالفعل لا بالقوة أما
انتفاء الاول فظاهرهما انتفاء الثاني فلا ان المقود بالقوة ما يعم التعبير عنه بالمفرد لكن مع بقائه نوع اعم
السابق اعم ان كان حليا فيكون بعد التعبير ايضا حليا وان كان شرطيا بعد التعبير ايضا يكون شرطيا وهذا
الامر منتفي في طرفي الشرطية لان الحكم بعد التعبير بالمفرد يصير حليا وكان في السابق شرطيا كما لا يخفى فلا

شك في احتمال لا منه

لأن يكون احدهما
مسندا والاخر
مسندا اليه ايضا

يصدق على اسناد الشرطية انه نسبة احدى الكلمتين الخ وأما ما قاله مولا ناعبد الحكيم في وجه آخر له كونه
 اسنادا بين المجتئين الخ فغير صحيح لان ادوات الشرطية غير المقدمة والتالي عن كونها مجتئين بل هذا غير لازم
 في الشرطية لا قبل دخول الادوات ولا بعد دخولها كما لا يخفى عن له ادنى بصيرة في صناعة الميزان ويخطر
 بباله ان هذا الاعتراض كما يرد على تعريف الاسناد بعد كونه جامعا كذلك يرد على تعريف الكلام بأنه غير
 لا فردا لانه يخرج عن الكلام الشرطي لانه ليس بمقتضى للكلمتين بعين ما ذكرنا سابقا ويمكن الجواب عن هذا
 الاعتراض في كلام المقامين بأنه ليس لمقتضى تعريف الاسناد والكلام مطلقا بل تعريف الكلام المحلى بالاسناد
 الذى يقع في تعليلات نظر الى ما هو الغالب الله اعلم قوله لان الشرطية الجواب لا اعتراض المصداق بل لا يقال
 فيكون الكلام متعلقا بل لا يقال انه وحاصله ان المتقرر فيما بين النجاة ان الحكم الشرطية كائن في الجواب والشرط
 قبل ما بمنزلة الطرف او بمنزلة الحال للمسند فيه فقد يرقولنا ان كانت الشمس طالعة فانها موجودة وانها
 موجودة وقت طلوع الشمس او حال كون الشمس طالعة وطراف الجزء من الكلمات اما حقيقة كما اذا كان
 الجزء مركبا من المفردات بالفعل او حكما كما اذا كان مركبا من المفردات بالقوة فيصدد التعريف على الاشياء
 في الشبهة والباعث على النجاة في هذا الحكم ان الحكم لو كان في الشرطية بين المقدم والتالي كما يقال في المنطق
 للزم كون الاشياء محكومة به في مثل قولهم ان جاء له نريد فأكرمه وهذا اللازم باطل النجاة بل عند الكل كما
 صرح بهن امولا ناعبد الله والجواب عن قيل المنطقيين ان مثل هذا القول مؤول بان جاء له نريد فيستقيم
 الاكراه وغير ذلك من التاويلات قوله على غيرهما انما قال على نزعهم لان الميزانين قالوا ان الحكمين
 للمقدم والتالي قال السيد السند في حواشي شرح التلخيص خلاف بين الميزانيين واهل العربية كيف
 وقد صرح القويون بان كلامهم الجازاة تدل على سببية الاول ومسببية الثاني وفيه اشارة الى ان المقصود
 هو الاستطاعة بين الشرط والجزء في القصيدة الشرطية الحكمين المقدم والتالي بالاتفاق انتهى بمقتضى
 فلا يعم قول الفاضل المحشى على نعيمهم وان شكك توجيه عبارة تخليك بما شئت مولا ناعبد الله من غايبا
 في باب المقصد يقات من متن سلم العلوم لانه يعلم توجيه عبارة منها ولا تذكره لا فضاء الى التلخيص
 والتشويق في المقال والله اعلم بحقيقة الحال قوله ولذا قالوا الخ ولو كان الحكمين المقدم والتالي لهم
 يعم القلان المذكوران لان الاسم والفعل من اقسام الكلمة وهي لفظ وضع بمعنى مفرد وطراف الشرطية
 ليست من الاضافات المفردة كما هو الظاهر فيكون المسند اليه على هذا التقدير غير اسم ويكون الكلام
 مركبا لامن اسمين ولا من اسم وفعل وفي قول مولا ناعبد الحكيم ههنا مثل ما ذكرنا سابقا فتذكر قوله
 ولو جعل الرباط فيه اشارة الى ان الايراد مجزوع الاسناد الذى في الجملة الشرطية عن تعريفه على ذهب
 الميزانيين واخر غير مستند فم أقول وبالله التوفيق ان هذا الايراد يرد عليهم اذا كانوا يتركون الاسناد
 بما ذكرنا اما ان الميزانية به بل عرفوه بنسبة امر الى آخرها ما او سلبا كما قاله صاحب ميزان المنطق وغير

فلا يرد ذلك الايراد عليهم كما هو الظاهر والله اعلم **قوله** انما يصح الخ اشارة الى دفع ما يرد عن
 ان طرفي الشرطية وان لم تكونا كلمتين حقيقة لكنهما كلمتان حكما لان الكلمة الحكيمة ما يصح التعبير
 عنها بمفرد ومعهم وقوعه موقعها والتعبير بالمفردين عن طرفي الشرطية صحيح كما يقال هذا الذي للشخص
 طاعة مثلا ذال الذي ملز والنهار موجود مثلا وتعمد الكلمة من الحقيقة والحكيمة مراد كما قد
 اليه عبارة انشراح قدس سره حقيقة او حكما كما قررنا لك فيصدق التعريف على الاسناد الذي
 في الجملة الشرطية فكيف يخرج وحاصل الدفع ان التعبير بالمفردين عن طرفي الشرطية غير صحيح لانه
 ليس المراد بالتعبير الشرطية مطلقا بل مع بقاء نوعية الحكم وهما لا يبقى نوعيته بعد التعبير بالحكم
 قبل التعبير كان بطريق التعليق وبعد التعبير بطريق البت والحق كما لا يخفى والله اعلم **قوله** والدليل
 على آحاد صله ان من المتقرر ان صدق الشرطية لا يتوقف على صدق التاليل على الملازمة بين
 للقدم والتالي فلو كان الحكم في الجزاء والشرط قيد المسند فيه اما بتملة الحال والطرف كما هو
 من عوام اهل العربية للمزج صدق للمقيد مع كذب مطلقة وهو من المستحيلات مثلا قولنا ان
 ضربتي ضربتك صادق مع عدم وجود ضرب المتكلم للمخاطب ايضا اي كما يصدق عند وجوب
 هذا الضرب ففي وقت عدم وجود ذلك الضرب اذ اقبل هذا القول ويكون الحكم في الجزاء كما هو
 من عوام اهل العربية يكون تقدير هذا القول ضربتك وقت ضربك اي في هذا النقد يستلزم
 لصدق المقيد مع كذب مطلقة اما صدق للمقيد فلا لانه معنى ان ضربتي ضربتك وهذا اصله فكيف
 ما هو معناه واما كذب مطلقة وهو ضربتك فلغرض عدم صدق ضرب المتكلم بوجوده للمخاطب
 هذا والحقيق موضع آخر واما الدليل على ان الحكم في الجزاء فقد ذكره فتذكر **قال** الشارح
 قدس سره الى الاخرى ثم ههنا ان تعميم الكلمة من الحقيقة والحكيمة كما هو مراد في جانب المنسوبة
 ان ذلك مراد في جانب المنسوب اليه فالأشهر للشارح ان يقول نسبة احدى الكلمتين حقيقة وحكما
 الى الاخرى كن ذلك ويمكن ان يجاب بان ذلك التعميم مراد في جانب الاخرى اعني المنسوب اليها ايضا
 الا انه اكثر من ذكره ههنا بذكر قبيله والاكتفاء عن ذكر شيى بسبب ذكره سابقا شايع فيما بينهم
 فكيف لا يكون الاكتفاء بالنكر سابقا بسبب اقلية جازان والله اعلم **قوله** اي من شأنه اشارة الى دفع
 ما يرد ههنا من انه يخرج عن تعريف الاسناد الاسناد الذي في الجمل الواقعة اخبارا وصافا او صلا
 لان ذلك الاسناد لا يفيد المخاطبة لانه ليس هذا المقصود بالا فائدة بل المقيد والمقصود بالا فائدة
 الاسناد الذي يبيها وبين مبتدأها وآاسناد الذي في الجمل المعلومة للمخاطبة لان هذا الاسناد ايضا
 لا يفيد المخاطبة لان الا فائدة تحصيل العلم للغير اذا كان حاصلا له فلا معنى لتحصيل له وحاصل
 الدفع ان المراد بالا فائدة اهم ان يكون بالفعل او بالقول والمواد المنقوشة بها كل منها مفيدة بالقرينة

اي من شأنه

بمعنى صلاته

بمعنى صلاته

بالقوة أما المادة الأولى فهي مفيدة على تقدير كون اسنادها مقصوداً لذاتها وأما المادة الثانية
تفيدة على تقدير عدم علم المخاطب بها والله اعلم **قوله** الصرفة إشارة إلى فم ما يهمن من أجل
قولنا جئت ممل وزيد قائم جئت لأن موضوعية المركب يكون بموضوعية جميع اجزائه وبعض الاجزاء
في هذين التركيبين ممل فكونان من الممل وما كلاً مان الا ان الثاني مشتمل على حشو وفروج الممل
يستلزم خروج فرد الشيء منه وهذا من المستحيلات وحاصل الدغم ان المراد بالمملات الخارجة للمادة
الصرفة وهي التي لا تكون فيها لفظ موضوع والمملان المذكوران ليسا بمملين صريحين لوجود اللفظ الموضوع
فيهما فلا يكونان خارجين واذا عرفت هذا عرفت ان في عبارة الفاضل المحشي تقدير وهو اما المركب
من كلمتين وممل فلا يجوز وكذا المركب من كلمة وممل ولعل وجه عدم الذكر الا كلفه بقول الشارح
قدس سره فيما بعد لانه ذكر ان جئت ممل كلام لانه بمنزلة هذا اللفظ ممل والله اعلم بما في الصدور
عاليه رحمه الامور **قوله** فلا يجوز لانه يصدق على هذا المركب انه تضمن كلمتين بالاسناد اما
التضمن لكلمتين فظاهر لوجود زيد وقاير الذين هما كلمتان فيه واما بالاسناد فلان زيد قائم متضمن
للكلمتين بالاسناد كما هو الظاهر وهو جزأ من هذا المركب بسبب حصول الجزأ اعني الاسناد فهنا
لان الماء للسببية سبب حصول الكل كما هو المتقرر فاذا كان الجزأ اعني زيد قائم بالاسناد يكون الكل
اعني ذلك المركب بالاسناد وايضاً والله اعلم **قوله** اي محكية عما آن قيل لم يدل الفاضل المحشي عن
التعريف المشهور للجزأ الا فتاء اعني ما يجعل الصدق والكذب وما لا يجتهد بها الاول للاول والثاني
لثاني مع ان المشهور بالايان اولي قلنا ان المشهور يكون اول بالايان اذا كان خالياً عن الخدشة
والمشهور هنا ليس بخال عنها الوجهين الاول انه يخرج عن تعريف الجزأ قوله الله واحد والسموات
والارض تحتها والكل اعظم من الجزأ او غير ذلك من الاقوال التي لا تحتل الكذب والثاني ان هذا التعريف
هو راي لان الصدق عبارة عن مطابقة الجزأ الواقع فقط فاخذ الجزأ تعريف الجزأ فذا عدل الفاضل
المحشي عن التعريف المشهور واما توجيه المشهور فاما عن الخدشة الاولى ان الجزأ يجعل الصدق و
الكذب باعتبار نفس المفهوم وهو ثبوت شئ لشيء مع قطع النظر عن خصوصية الطرفين واحتمال
ذلك الاقوال بالنظر الى نفس مفهومها مع الصدق والكذب كليهما ثابت كما لا يخفى واما عن الثانية فلما
لا تستلزم الصدق عبارة عما ذكر بل هو عبارة عن مطابقة الحكم الواقع ويمكن ان يجاب عن الاولى
بان الواو اضافة في التعريف بحسب او الفاضلة فلا يضر عدم احتمال تلك الاقوال الكذب والله اعلم
قال الشارح قدس سره وحيث آه ايضاً لما اشار اليه سابقاً بقوله حقيقة او حكماً وكلاً في
الشرط وقوله دخل جزاء الشرط لكن استعمال حيث الشرط بدون كلمة ما قبلها وضمنية ظرف لفظ
دخل وعلى هذا انكون الواو في المعنى دخلة على دخل والتقدير ودخل في التعريف الاشياء المذكورة

وقت كون الكلمة اعم من ان تكون حقيقة او حكما او مكانية او تعطيلية وهي اولى كما لا يخفى وبوجه واحد علم
قال الشارح قدس سره في التعريف اعلوا انه يرد على تعريف الكلام انه يخرج عندما كان المستند
 فيه جملة او شتمها لعدم كونه متغصنا الكلمتين بل الكلمة جملة وكذا يرد على تعريف الاسناد انه
 يخرج عنه الاسناد الذي يكون في كلامه يكون مسنده جملة لعدم كونه نسبة الكلمة بل نسبة الجملة
 وباتبعهم يندفع كلا التعضين كما هو الظاهر والظاهر من كلام الشارح انه اراد دفع النقض بالكلية
 حيث قال مثل زيد ابو قايير ولم يقل مثل الاسناد في زيد ابو قايير وكذا لا يرد على ما رآه فظهر ان
 قال الفاضل المدقق ههنا من قولنا في تعريف الاسناد اسناد مثل الخ يعنى اسناد ابو قايير الى الخ
 وهكذا في البواقي فاندفع ان دخول مثل زيد ابو قايير في تعريف الكلام لا يتوقف على تعميم الكلمة
 اذ هو مشتمل على كلمتين حقيقتين بينهما اسناد انتهى غير مناسب عن مثل هذا الشخص العظيم شأنه
 والله اعلم **قال** الشارح قدس سره الكلمة المفردة قيد واقعة وليس باختيارى لان الكلمة المفردة
 المفردة **قوله** جملة يرد ههنا ان الهمال يقتضى التعدد والنسبة امر واحد بسيط فكيف
 يصدق عليها انها جملة في تلك القضايا اقول وبالله التوفيق اخبار تلك المركبات مشتملة على النسبة
 كما هو الظاهر فيوجد ملاقة الجزئية والكلية بين تلك الاخبار والنسبة فلما لا يجوز ان يكون المراد
 من النسبة ههنا الجز واطلاق الحمل على الجز لاجل تركيبه ما قد يعنى فيكون المراد ان الاخبار في
 تلك المركبات جملة والمراد من تلك المركبات مجموع زيد ابو قايير والله اعلم **قوله** وهو المفرد
 وما يدل على ذلك قول صاحب سلم العلوم حيث قال ان الرأبم اللفظ المفرد لا يدل على التفصيل
 اصله والجزء تحقق قضية احادية وان شئت التفصيل فارجع اليه مع شروحه **قال** يعنى
 قاييم الاب يرد ههنا ان قايير الاب ايضا مركب فيلزم القرار على ما عنه الفرار اجيب عنه بان
 المراد القايير المضاف اى بحيتية الاضافة لانه ليس المقصود ههنا القايير مطلقا المضاف والمضاف
 اليه جميعا فان قيل قد ثبت في مقرة ان الصفة المثبتة واسم الفاعل واسم المفعول الى الارتفاع ما بعد
 فلا ضمير فيها واما اذا نصب وجربا لاضافة فعليه ضمير فى قايير المضاف الى الاب يكون ضمير اجبا
 الى زيد فيكون مركبا وان خرج عنه المضاف اليه قلنا ان اخبار الضمير في الصفة في الحالين المذكورتين
 لا يكون وقت دلالة صفة السبب على صفة المسبب كما في زيد حسن الوجه واما اذا لم يدل
 فلا ضمير فيها كما هو المقرر ولا شك ان قايير الاب قايير الصفة فيه بالسبب لا يدل على صفة
 السبب كما هو الظاهر فلا يلزم التركيب حال خروج المضاف اليه عنه والله اعلم **قوله** او اذا
 اشار الى ان التامر بل ليس يختص بالذكر بل يتغير ايضا بل هو الاولى لعدم ورود اعتراض
 نحو التركيب عليه **قوله** ولا يصح القول الخ الفرض من هذه العبارة الرد على من قال مقترضا على الخ

انه لا حاصلة في ادخال جشق مهمل ودين مقلوب زيد الى تأويل المسند اليه فيها بهذا اللفظ لان
من المتقررات ان اللفظ اذا اريد به نفسه يكون طامحا فيكون موضوعا وحاصلا للرد انما لا يتم
انها لا تتعلق بنفسها لان الدلالة نسبة يقتضي التغاير بين الدال والمدلول عليه والتغاير يفتق
بين الشيء ونفسه اولان وجد ان كل متلفظ بلفظ مراد نفسه شاهد بعدم قصده دلالة على
نفسه بل مقصوده احضاره لا بواسطة دال واذا انتفت الدلالة بناء على ان التغاير الاعتباري يكفي
في طرف النسبة وهذا التغاير متصور ههنا لان اللفظ من حيث التلفظ به دال ومن حيث كونه
حاصلا في ذهن مدلول وان دعوى البداهة في موضع الخلاف غير مسبوقة فنقول ان هذا الدلالة
ليست بالوضع فلا يكون جشق ودين كلمة فيحتاج في الادخال الى التأويل وحين ههنا ان دلالة اللفظ
على نفسه اذا لم تكن بالوضع كما ذكرت والحال انها ليست بالعقل ولا بالطبع فيقتل الحصر العقلي
في الاقسام الثلاثة اما انتفاء الاول فلا يتم انتفاء في دلالة اللفظ على المتأثر والعكس ولا تأثر ههنا
واما انتفاء الثاني فلعدم مدخلة الطبع ههنا ويمكن ان يجاب بان هذه الدلالة مندرجة في اللفظ
لانها في الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار الذي بسببه التغاير وهو حال من احواله واثر من اثاره
هذا خلاصة ما ذكر في هذا المقام **قوله** حتى لا يحتاج متعلق باللفظ **قوله** لما حقيقة متعلقات
باللفظ **قوله** بل هي الخدوم ما يتوهم من ان اللفظ اذا كانت غير الله على انفسها كانت انفسها
بجملته فيقتضي ان لا يعي الحكم عليها مع ان الحكم عليها بالاحوال العارضة لها صحيح كما يقال زيد قد
غير ذلك وحاصل الدفع ان الحكم يقتضي الحضور في الذهن للحكم عليه مطلقا سواء كان بالاعتبار
داله او باعتبار نفسه والاول وان لم يوجد ههنا لكن الثاني موجود فيعبر بالحكم بهذا الاعتبار
والله اعلم **قوله** ودعوى آه دفع ما يتوهم من ان ثبوت هذه الدلالة في الالفاظ المملة
لا ينافي مملتها لان مملتها بالنظر الى المعنى وهذه الدلالة بالنظر الى نفسها وتحاصل الدفع ان
هذه الدلالة وان كان بالنظر الى نفسها لكنه يستلزم موضوعيتها لانفسها وهذا مخالف عما هو
من مقالا يتم في مباحث الالفاظ فلا يجمع تلك الدعوى **قوله** في مباحث الالفاظ فانهم
تفرقوا وضع اللفظ في تلك المباحث بانه جعل اللفظ بانتهاء المعنى لا بانتهاء شيء **قوله** لم تكن اسما
لان الاسم قسم من الكلمة وهي لفظ وضع لمعنى مفرد **قوله** فكيف آه لان هذه الاشياء
من خواص الاسماء **قوله** قلنا آه حاصل الجواب ان هذه الخواص خواص الاسماء لكن اعم من
ان يكون اسما حقيقة او اسما تاما ويلو هذه الالفاظ اسما تأويلية لان وقوع الاسم موقعا
معيما كما لا يخفى فلذا قيلت تلك الالفاظ خواص الاسماء **قوله** او ان الاخبار الخ لا عن الالفاظ
للطاقة فيكون هذا الكلام من قبيل قول المصنف ومن خواص الاسماء اسناد الى الشيء والغرض

من هذه العبارة ذكر الجواب الثاني وحاصله ان هذه الخواص خواص اضافية للاسم بالنظر الى غيرها
اذا كان هذا الغير موضوعا للمعنى ومستعملا فيه فلا يقدح وجودها في المهرات لعدم الوضع فيها
وفي الالفاظ التي تكون موضوعا للمعنى لكن لم تستعمل فيه لانه اريد بها انفسها كالفعل والمعرف
الذين اريد بهما انفسهما لا معانيهما في كون تلك الخواص خواصا لا سر **قال** الشارح قدس سره
اعلم ان كلامه آية الغرض من هذه العبارة الاشارة الى التعريف على المصنف بان كماله ما اخذ من
المفصل والمقرر ان المأخوذ لا يكون مخالفا عما اخذ منه في المعنى والمفهوم وهما معنى عبارة المصنف
خالف عن مفهوم عبارة المفصل لان المفهوم من ظاهر عبارة المصنف ان ضربت نريد اقايمي مجموع
كلامه لانه يصدق على هذا المجموع انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد بخلاف عبارة المفصل لا فرق قال
في تعريفه هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى والتبادر من هذه العبارة ان
الكلام لا يكون مشتقاً على امر سوى تلك الكلمتين فيصدق التعريف على ضربت فقط ويمكن
ان يجاب بان المراد من الكلمتين اعم من ان تكونا حقيقتين او حكمتين كما هو المتيقن والمذكور سابقاً
فيصدق تعريف المفصل على مجموع ضربت نريد اقايمي لان الشيء مع متعلقاته امر واحد حكى آية بان
قد فقط مراد في عبارة المصنف فتعريفه ايضا لا يصدق الا على ضربت فقط والله اعلم **قوله**
لا ينبغي عليك آية ايراد على المصنف بانه يلزم على مذهبه القول بتحقيق افراد الكلام في فرد واحد
منه وهو ضربت نريد اقايمي احد ها ضربت لانه تضمن كلمتين بالاسناد والاخر ضربت نريد لانه
يصدق عليه ايضا انه تضمن كلمتين بالاسناد والثالث ضربت نريد اقايمي للعلة المذكورة وتحقق
الافراد في الفرد الواحد مع وحدة الاسناد من المستبعدات ولا يلزم هذا على صاحب المفصل
لان الكلام في كل من هذه الصور هو ضربت عندة ويمكن ان يجاب عن قول المصنف باننا لان
وحدة الاسناد في الصورة المذكورة لان الاسناد في ضربت نريد اقايمي مغاير عن الاسناد في ضربت
نريد اقايمي الاسناد في هذا مغاير عن الاسناد في ضربت لان المستلزمات دخلا في تحصيل تعابير الحكم
الذي هو الاسناد ولذا يعتبر اتحاد الوحدات الثمانية المشهورة في التناقض وقوله ضربت
اقوم رجلا وهو قايماً ليس بمجموعه كلاماً واحداً عند صاحب المفصل حتى يلزم فيه تحقق افراد
الكلام بل كلمات متعددة لتعدد الاسناد فظهر مضافته ما قاله مولانا عبد الحكم فانظر الى ما علم
قال الشارح قدس سره اعلم ان صاحب آية الغرض من هذه العبارة يكون اشارة الى
عبارة المصنف حيث ينطبق على كلام المدحبين في الكلام والجملة من الترادف والصوم والخصوم
لان الامر في قوله بالاسناد ان كان للجنس فيكون المعنى ما تضمن كلمتين بجنس الاسناد سواء كان
مقصود الذات او لا انطبق الحد على مذهب الترادف وان كان للعدد وكان المفهوم الاسناد

تحقق فعله لا ينافي
منه

اقوم رجلا من الضمير
الباقي في ضربت و
اقوم رجلا من الضمير
وهو قايماً حال من
منه

المقصود لانه انطلق على مذهب العموم والمخصوص لكن حمله على المذهب الثاني بعيد كل البعد ووجه
الاول ان القرينة على كون المعهود باللام الاسناد المقصود لذاته مفقودة وبدون القرينة كيف
يشتر باللام الى هذا الاسناد والثاني ان المصنف قال في بحث حرفي الاستفهام ولها صدر الكلام
والحال ان قول زريد أقام ابوه صميم فيما بينهم مع ان أقام ابوه في هذا التركيب على هذا لا يكون
كله ما كان الاسناد فيه ليس بمقصود لانه بل المقصود اسناده الى زريد والثالث ان حروف الشرط
لها صدر الكلام مع ان الشرط ليس بكلام عند النحويين بل الكلام عندهم الجزاء كما قاله النحويين
هنا طبراني والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اخبرنا ادا و صافا او صلات او احوا **قوله**
او جملة قمية دفع ما يتوهم من ان المعلوم من عبارة الشارح نظرا الى بيانه لما صدق عليه الجملة بل
التي جعل لها من الاعراب ان ما صدق عليه الجملة منحصرا في الجمل التي لها محل من الاعراب واللام ليس
لكن ذلك كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان بيان الشارح لمصدق الجملة بتلك الجمل وقصرها بالليل خصوصا
فيها بل لاجل ان التعرض في مقام القليل لما فرق الاثنين لا يليق بهذا الشرح لان بيانه على الاجازة
كنا ايضا من الحاشيتين المشهورتين اقول وبالله التوفيق ان الشارح قدس سره لو اورد في بيان ما صدق
عليه الجملة فو ما من الجمل التي لها محل من الاعراب ونوعا من الجمل التي لا تكون لها محل من الاعراب لكان
احسن والله اعلم **قوله** وهو الجزاء على زعمهم والدليل من جانب النحويين على ان الحكم في الجزاء
ان الحكم لو كان بين الشرط والجزاء للزم كون الجزاء افتشاء في مثل ان جئت زريدا فأكرمه وكذا الجزاء
كما ترى كما سبق والدليل من جانب اهل التحقيق انه لو كان الحكم في الجزاء والشرط قد أحال او
ظرفا كما يقول من يقول ان الحكم في الجزاء للزم صدق المقيد مع كذب مطلقة في مثل قولنا ان كان
زريد حامدا كان ناهقا كما لا يخفى على من رتب كذب الميزان واستقصاء هذا المطلب بالبراد الاول من النسخ
مع اجوبة كل منها كما لا يليق بهذا المقام **قوله** من الشرط والجزاء فيجوز على هذا التقدير ان تعريف الكلام
لا يكون جامعا لا فراده لا نه يخرج منها الكلام الشرطي لانه ليس بمنضم للكلمتين كما هو الظاهر فتبين
ان يجب عن هذا الامراء بان هذا التعريف تعريف الكلام من اجل ان الكلام مطلقا سواء كان حليا او
شرطيا او بيان في العبارة وهذا التقدير ما تضمنه كلمتين او غير مفردتين بالاسناد **قال** الشارح قد
سر اى لا يحصل الإشارة الى دفع ما يرد في هذا المقام من ان الايتان صفة ذوات الوجود والكلام
ليس منها فإيراد في هذا المقام غير مناسب حاصل الدفع ان المراد من الايتان المخصوص بجانبا بعلقة
اللام **قال** الشارح قدس سره اى الكلام قدس سره ما يرد من ان المشار اليه في هذا المقام هو لا
وهو قريب فالمناسب بيراد هذا الموضوع القريب لاذ لك الموضوع البعيد وحاصل ان المشار اليه
الكلام لا الاسناد والكلام بعيد فإيراد ذلك مناسب **قوله** المشار به لاي أشار الشارح

لا تقبل وان كانت النفس
طالعة فالتالي هو وجه
النفس هو وجه حال كون
النفس طالعة فادرك
كونها طالعة فادرك
لان زريدا فأكرمه
هو الظاهر في كتابي
وهو كونه غير الذي
هو المقيد ما ذكرنا
لا يخفى لانه

بذلك الواقع في عبارة المصنف ولا حاجة الى ما ارتكبه القاضى للدق لان كون اسما لاشارته من كلام
 المشرع ليس بشرط في اشارته به الى شئ كما لا يخفى وفي هذا الكلام اشياء الى دفع ما يقال من انه لم ير فيه الشارح
 قدس سره بذلك الواقع في عبارة المصنف الى تعريف الكلام او الى التفتن الى الاستدلال وحاصل ذلك
 ان الشارح قدس سره لم يجعل ذلك اشارة الى احد الامور الثلاثة المذكورة لوجه واحد هان الكلام
 المصنف من قوله الكلام الى قوله الاسماء منقولة لبيان الكلام فالاشارة الى ما سبق الكلام كالمعلم
 اولى وتأنيها ان ذلك موضوع للاشارة الى بعيد والكلام اى لفظ بعيد في هذه الامور الاربعة
 فالاشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وحى اسرو فضل وحرف اشارة الى تقسيم الكلمة
 بعد تعريفها فرايته هذا الاسلوب يقتضى ان يكون ذلك اشارة الى الكلام ليكون هذا الكلام مثل
 الكلام السابق والله اعلم **قوله** ولبعد الخ قال مولا فورا الحق وهو ليس بوجه تام اذ الموصول و
 التفتن ايضا بعيد ان والا بعديه ليست بشرط في الاشارة بذلك انتهى اقول وبالله التوفيق اذ
 في الا بعد موجود وهذه العلة صحيحة لا مرجحة بخلاف الآخرين فلا يرد ما اورد فانه **قوله**
 ولما صرح آء دفع لما يرد في هذا المقام من انه لم يخالف المصنف في تقسيم الكلام عن تقسيم الكلمة حيث
 اورد آداة المحصر في تقسيم الكلام ولم يورد في تفسير الكلمة وحاصل الدفع ان المفهوم من تعريف
 الكلام انه يكون مركبا من كلمتين والتوكيد من الكلمتين يتصور على افعال ستة كما لا يخفى وكل من افعال
 الستة ليس بكلام بل الكلام منها الاثنان فلدفع وهو كون كل من الالف الستة كلاما كما هو من تخطيه
 اعنى للمصنف شأن المحصر فاوراد انه في تقسيم الكلام مختلف تعريف الكلمة واما يورد ههنا ان
 الفاعلة بين تفسير الكلام وتقسيم الكلمة ثابتة من وجه آخر وهو ان المصنف اورد دليل المحصر لتقسيم
 الكلمة ولم يورد في تقسيم الكلام فبالسبب في هذا واجاب عن هذا الايراد مولا فورا الحق بقوله ولما
 يورد دليل المحصر تنبها على بدهة حيث يظهر بام في تأمل في تعريف الكلام للمعتبر فيه الاستدلال يقتضى
 الاستدلال والسند اليه انتهى اقول وبالله التوفيق انه ان نظر الى الاستدلال الذى هو مأخوذ في تعريف
 الكلام لكن ذلك النظر في دفع كون الالف الاربعة كلاما فلا يحتاج الى ايراد آداة المحصر في تقسيم
 الحق في الجواب عندي ان المصنف اكتفى عن ذكر دليل المحصر ههنا حاشا الى طبيعة الذكى وفكر دليل
 المحصر في تعريف الكلمة نظر الى غير الذكى ورعاية الطبايع من عادة المصنف كما لا يخفى والله اعلم
 بما في صدور العباد واليه المرجع يوم البداء والمعاد **قال** الشارح قدس سره في ضمن دفع ما يرد من
 ان الاشارة بلفظ ذلك الى الكلام لا يعم لان الاسمين او الاسماء الفعل ليس الاعين الكلام فليعلم ان
 الشئ في نفسه وهذا غير محقول لان الايتان يقتضى تغاير الطرفين والشئ ونفسه متحدان وحاصل
 الدفع على ما يفهم من حاشية القاضى المحشى ان الكلام عام وكلاهما من الاسمين او الاسماء والفعل

خاص والمغايرة بين الخاص والعامة لا يخفى في تصور ايتان الكلامين الاسمين او الاسم والفعل قوله
 حقيقة او حكما اشارة الى دفع ما يرد من ان حصر ايتان الكلام في الاسمين او الاسم والفعل كما فعل
 المصنف غير صحيح لان قولنا زيد قاير نقيضه زيد ليس بقاير كلام مع انه مركب من غير الاسمين
 وغير الاسم والفعل وحاصل الدفع ان المراد من الاسم اعلم من ان يكون اسما حقيقة واسما حكما بان
 مؤلا بالاسم والقسم الاول ان لم يكن موجودا ههنا لكن الثاني موجود لانه يقول زيد قاير بهذا ويؤول
 نقيضه زيد ليس بقاير بذلك فيقال هذا اذ ان هذا الكلام يكون مركبا من اسمين والله اعلم قوله
 وذلك الخ اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من ان تقدير لفظ الضمن لا يدفع المحذور لانه كما قيل
 ايتان الشيء في نفسه كذلك ليتم ايتان الشيء في ضمن نفسه كما لا يخفى على من له ذهن سليم و
 حاصل الدفع ان لفظ الضمن يستعمل بحسب العرف فيلبيّن العام والخاص فاذا قدر الشارح لفظ
 الضمن فكانه قال ان ايتان الكلام في الاسمين مثلا ايتان الشيء في خاصه وهذا ليس بمشتمل كما
 عرفت وجهه وترى بما يورد ههنا ان ادخال كلمة في على الاسمين يوجب كون الاسمين ظرا للكلام وكذا
 ادخالها على الاسم والفعل وطريقة الخاصة للعام يصح اذا كان الخاص خاصا مطلقا ولا يصح اذا كان
 الخاص خاصا من وجهه لان الاحاطة على للظرف لا لزمنة للظرف والاحاطة تحصل في الخاص المطلق
 لا في الخاص من وجهه كما لا يخفى والاسمان وكذا الاسم والفعل خاص من وجهه من الكلام مادة الاحتكام
 زيد قاير وضرب زيد ومادة افتراق الاسمين في المثال الثاني وعن الاسم والفعل في المثال
 الاول كما هو الظاهر ومادة افتراق الاسمين عن الكلام في مقول زيد قاير اذا كان على سبيل التعدد
 والاسم والفعل عن الكلام في مقول زيد ضرب اذا كان على سبيل التعدد وكيف يصح ايما د
 كلمة في ههنا واجيب بان المراد من الاسمين الاسمان الذان يكون بينهما اسناد تام لا مطلق الاسمين
 والمراد من الاسم والفعل الاسم والفعل الذان يكون بينهما اسناد ومع هذا التقيد يكون كل واحد
 من القسمين خاصا مطلقا من الكلام كما لا يخفى فيصم ادخال كلمة في عليه والله اعلم قوله وانما
 قدم دفع لما يرد من ان المصنف بليغ كما هو للدائر على الالسنه وصرح به مؤلفنا عصام الدين
 ايضا كما نقلت لك سابقا وفعل البليغ لا يخلو عن نكتة فها هي في تقدير الكلام المأني في ضمن الاسمين
 على الكلام المأني في ضمن الاسم والفعل وحاصل الدفع ان النكتة في التقدير المفعول استحقاق جزئي
 ذلك الكلام للتقدير بخلاف جزئي هذا الكلام لان المستحق فيه للتقدير هو احد الجزئين وهو الاسم
 بخلاف الجزء الآخر واستحقاق الاسم للتقدير باعتبار انه يقع مسندا او مسندا اليه بخلاف الفعل
 لانه لا يقع الا مسندا والله اعلم قوله انما قدم الاسم والخم دفع لما يرد من ان قول المصنف واسم
 دخل اشارة الى الجملة الفعلية كما ان قوله الا في اسوين اشار الى الجملة الاسمية والفعل مقدم في الجملة

الفعلية كما هو الظاهر فلما نسب للمصنف ان يقدم الفعل في ذلك القول ليوافق الوضع الطبعي
وحاصل الدفع ان المصنف نظر الى ان الاسم وان كان متأخرا عن الفعل في الذكر في الجملة الفعلية
لكنه مقدم عليه في الرتبة لكونه مسند اليه فقدم في الذكر في ذلك القول لاجل ذلك الظاهر
اعلم **قوله** واما تقديم الخ الغرض من هذه العبارة بيان وجه تقديم الفعل على الاسم كما وقع
في النسخة الاخرى في بيان القسم الثاني للكلام ليعلم كلتا النقطتين **قوله** الذكر اي ذكر المتن
قوله للواقع اي الواقع في الامثلة **قوله** لتقدم آه اي في الذكر في الامثلة **قال** الشارح
قدس سره فان التركيب الخ دفع لما يرد من ان اراد اداة المحصر غير محتاج اليه بل لا يعلم لان المحصر
انما يكون المنكر عن الحكم والشك فيه والاسم خالي الذهن عن ايتان الكلام في ضمن الاسمين
او اسر وفعل لعدم دليل الحكمه وشك في الحكم وحاصل الدفع ان دليل الانكار واشك موجود
هنا وهناك ان تعريف الكلام يقتضي تحققه في اثنين من اقسام وتركيبه منها وهو يتصور على التمام ستة
فكيف يكون الكلام موجودا في الاثنين من هذه الاقسام الستة فقط كما هو الدابر على الاستدلال فلما
اورد المصنف الخ المحصر وجعل الكلام انه ربما ينزل غير المنكر بمنزلة فيتكلم معهم مثل الكلام مع المنكر
اقول وبالله التوفيق انه لو كان الاستناد المأخوذ في تعريف الكلام واقتضائه للمسند والمسند
اليه وعدم كون الحرف لا مسند او لا مسند اليه وعدم كون الفعل مسندا اليه في نظر السامع
لم يوجد له دليل الا تحارر والشك كما لا يخفى على من له ذهن سليم وربما يورد ههنا ان الكلام
قد يحصل في الزايد من الاثنين من الاسمين او الاسر والفعل فيبطل المحصر اقول وبالله التوفيق
ان المراد من الاسمين اعراض ان يكونا اسمين حقيقيين او حكميين بان يعبر التفسير عنهما بلفظين مقرر
كما سبق والزايد على المسند والمسند اليه في الكلام المركب من الزايد من اثنين ان كان مرتبطا
او متعلقا واحدا منهما فيصير التعبير هناك عن المتعلق والمتعلق بلفظ واحد فيكون اجزاء ذلك الكلام
في الواقع اثنين لا زايادا وان لم يكن كذلك فهو حشوا لا اعتبار له والله اعلم **قال** الشارح قدس سره
اليه مفقود والمراد من المسند اليه ذاته لا ذاته مع هذا الوصف وذات المسند اليه بدون
هذا الوصف لا يستلزم المسند فلا يرد ان في هذا القسم كما ان المسند اليه مفقود كذلك المسند
مفقود لكونها متضايين كما لا يخفى وهكذا الحال في قوله احدهما مفقود **قال** الشارح قدس سره
ونحو ما يري لا اشارة الى دفع ما يرد من ان يازيد كلامه عند هو كما هو للقرء والحال انه مركب
من اسر وعرف كما هو الظاهر فكيف يعبر قول المصنف ولا يتأتى ذلك الخ وحاصل الدفع ان هذا
الكلام مرتب بجا دعوى زيد او ادعوى فعل فيكون مركبا من الاسم والفعل ولما كان يرد عليه ان
الاسم في السلام الذي يكون مركبا منه ومن الفعل يكون مسندا اليه ويريد ليس في هذا الكلام

بيان الاثنيتين

مستند اليه فكيف يكون هذا الكلام مركبا من اسم وفعل اشارة للشارح قدس سره الى دفعه بقوله الذي
 هو المتعدي اذ عورث بما يرد ههنا ان قولهم من حرف كلام وهو مركب من حرف وهو من وامم وهو
 حرف واجيب عنه بان كلمة من التي وقعت في هذا التركيب علمية التي تكون في التركيب فيكون لها
 فلا ايراد والله اعلم **قوله** المنقول الى الانشاء دفع ما يرد من انه كيف يكون يلزم بتقدير ادعوا ان
 هو المركب المتأخر الجزى والحال انه لو كان كذلك لكان محتملا للصدق والكذب ان ادعوا الذي فرض
 كون يازيد بتقدير محتمل لهما وكان هذا الكلام مخطا بامم ثالث اعني سوى المنادي لان ادعوز يندخل
 معه كما لا يخفى على صاحب القرينة السليمة واللازم بان باطلان والمزوم ومثلهما وحاصل الدفع انه يلزم
 هذان الامر ان اذا كان يازيد بمعنى ادعوز يندخل الذي هو المركب المتأخر الجزى فلا مرئيس كذلك لان
 يازيد بمعنى ادعوز يندخل الذي نقل من الاخبار الى الانشاء قبل التقديرا وبعده او حينه وعلم من
 هذا ان في عبارة الفاضل المحقق قصور او الله اعلم في الصدور **قال** الشارح قدس سره اي كلمة
 دفع ما يرد من ان كلمة ما الواقعة ههنا عبارة عن الشيء لا تنقاة قرينة كونها عبارة عن الشيء الخاص فيكون
 مرجع تعريف الاسم الى ان الاسم شيئي يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الاربعه الثلاثة وهما
 يصدق على كل من الدوال الاربع والمركب كما لا يخفى والحال انه ليس باسم فلا يكون التعريف مانعا
 وحاصل الدفع ان كلمة ما عبارة عن الكلمة والقرينة كون الاسم قسما منها ويح على الشارح ان كلمة ما
 مشتركة بين الموصولة والموصوفة وغير ذلك ومن المتقرر ان ارادة احد المعاني من المشتركة بلاد
 قرينة غير صحيح فمن اتى قرينة فسر الشارح كلمة ما بالموصوفة حيث فسرها بالنكرة التي هي معنى الموصوفة
 واجاب عن هذا الايراد الفاضل المدقق بقوله ولما كان الموصول يحمل المراد والصلة تنفسه ولما كان
 الاخر شيئي كان المراد هو ذلك الشيء من الابتداء فلا يعم جنسا بالنسبة الى المفسر بخلاف الموصوف
 فان الصفة يغيره من العموم الى الخصوص ويقصر على بعض افراده بعد ما تناهى الكل فيصلح جنسا باعتبارها
 تناول ويصلح الصفة فصلا باعتبار قصرة على البعض فسرها بالنكرة احتراز عن لزوم الاتصاف على
 الفعل اقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان هذا الكلام مراد من وجه واحد ان هذا
 لا يتصل على الفصل كما ينبغي منه ذلك الكلام غير مسلم الا ترى ان احد النحاء الحدان ناقص هو التعريف بالفضل
 وحده كما لا يخفى على من راي كتب صناعة الميزان وثانيها ان المخرج لا يغير في هذا التعريف هو قول المعروف
 نفسه وقوله غير مقترن كما يصحح الشارح به بعيد هذا بقوله فبالصفة الاولى التي لا قوله دل على معنى
 بل لا فقط واذا درست هذا فتقول انا فسر ان الموصول لا يصلح للجنسية لكن بالنظر الى الصلة فلا
 نسلون الموصول والصلة كليهما معا لا يصلح للجنسية بالنظر الى شيء آخر فاما هو المخرج وغيره وهو
 اللازم غير مراد وثالثها ان كون الصفة مغيرة للموصوف من العموم الى الخصوص ومقتضاه على بعض

خلاصه بالنظر الى ان
 صلة في التحقيق دل
 على

أفراد في الصفة للصفة غير مسلمة لا تسمى إلى الصفة في قوله تعالى يسر الله الرحمن الرحيم والحمد لله
 العليم وغير ذلك بل هذه القائمة في الصفة للصفة والصفة هي الصفة هنا اعني قوله دل على معنى بل
 فقط ليست بصفة صفة بل دلالة على معنى صفة في الكلمة مطلقا كما لا يخفى فلا فرق بين الموصولة والوصف
 في عدم صحة الجنسية بالنظر إلى الصلة والصفة ويمكن ان يقال من جانبك الفاضل انه نظر إلى
 ان للتعليق بكسر اللام من تمام للتعليق بفتحها فيكون قوله في نفسه وقوله غير مقترن من مقدمات دل على
 صفة فاذا كان صلة يلزم القصر على الفصل وحده واذا كان صفة فلا يلزم فيحصل الجواب عن الأخير
 ولما الجواب عن الأول فهو انه لعل الكلام يبقى على مذهب من لم يجوز التعريف بالفصل وحده كما
 قال مولانا عبد الحكيم والتعريف بالفصل وحده نادر خداج وأجيب عن الفاضل للدق يجب
 ان اريد على ذلك انه قال بعيد هذا القول في تلك الحاشية ثم المراد باللفظ الكلمة من حيث الدلالة
 على معناها لا معناها ولا يلزم الاقتصار على الفصل لان الجنس قسم الكل الذي هو قسم المفرد انتهى
 لوجهين أحدهما ان الكل قسم المفرد بل المفرد لا اللفظ المفرد وان ذهب اليه البعض كما
 ايسر في كماله على من له مسكة في صناعة اللفظان والمناسب على هذا ان يراد من الكلمة معناه
 اللفظي وثانيها انه على تقدير مرادة لفظ الكلمة لا يعبر بالحكم لان الاسم ليس معنى فالبلفظ الكلمة الدالة
 على معنى اللفظ ولا يلزم اقتصار الاسم في لفظ الكلمة لان يقال في الجواب عن الأول ان اطلاق الكل على معنى
 الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن ثم كسفي الانسان وعلى لفظها كالانسان كليهما موجودا فتم
 فخذ شدة في ارادة لفظ تلك الكلمة كما وقع من ذلك الفاضل وعن الثاني ان مرادة ان الاسم هنا
 عن لفظ الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير اللفظ فلفظ نريد وعرو وبكر وغير ذلك وليس مرادة ان الاسم
 عبارة عن لفظ الكلمة المركب من هذه الحروف حتى يلزم الاقتصار والله اعلم **قوله** والاول
 الذي ان اراد الذي اشير الى حقه بقول اي كلمة وقررت لك سابقا في صفة الحاشية السابقة فلا
قوله والقرينة دفع توهم غيفي عن البيان **قال** الشارح قدس سره كابر اشار إلى دفع ما يرد من ان
 قوله في نفسه اما ان يكون طرفا لغوا متعلقا بدل او ظرفا مستقرا كما من ضمير دل باعتبار المتعلق وهو
 كابر او غير ذلك ولا يصح اما الاول فلا ن كلمة في على هذا اما ان يكون بمعنى الباء فيكون مآل التعريف
 الى ان الاسم كلمة دلت على معنى بنفسها اي من غير حاجة الى شيء آخر وهذا المعنى وان كان صحيحا للكل
 ان ادعى كون كلمة في بمعنى الباء بطريق الحقيقة فهذا خلاف المذهب للظاهر ان الباء معنى جار
 الكلمة في وان ادعى كونها بمعنى في بطريق المجاز فيلزم اخذ المجاز الغير المشهور في التعريف واما ان
 يكون بمعنى الظرفية المجازية يعني ان الكلمة لما كانت دالة على المعنى من غير حاجة الى شيء آخر وكانت
 بالظرف للمعنى لا يرد لا يكون محتاجا في حق الاشتغال على الظروف الى شيء آخر فيكون حاصل التعريف

بن جعفر
 وجه استقامة المتن
 الظاهر فيها ان كماله
 يخفى لا مشر

على هذا ان الاسم كلمة دلت على معنى في حد ذاتها من غير حاجة الى شئ آخر وهذا المعنى غير محصور لان
 الدلالة ليست الكلمة في حد ذاتها بل بالقياس الى الوضع كما هو الظاهر واما ان يكون بمعنى الظرفية
 الحقيقية وانتفاعها اظهر من اليقظة لانحصار الظرف في الزمان والمكان والكلمة ليست بشئ منهما
 واما الثاني وهو شق الحالية فلا نه على هذا ايضا يكون قيد للدلالة لما تقره ان الحال يكون قيد
 العامل ذي الحال فيه عليه ما يرد على الثاني اي الظرفية المجازية وحاصل الدفع انه ظروف مستقر
 متعلق بكان لكنه ليس حالا من ضمير لحق يرد عليه ما اورد بل هو صفة للمعنى فان قيل من اين
 يعلم ان الشارح جعل قول المصنف في نفسه باعتبار المتعلق صفة المعنى لا حالا عن ضمير لقلنا
 انه يعلم من قاعدة الخط لا نه لوجعل حالا لكان لا لازم ان يكتب بالالف لان كتابة المنصوب بالالف
 فان قيل من اين يعلم انه جعل صفة المعنى والحال انه يجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف وهو
 قلنا ان هذا محتاج الى المحذوف والحذف خلاف الاصل اعلم انه لوجعل قوله في نفسه باعتبار
 المتعلق حالا عن المعنى المراد عليه ايضا شئ ولكن الشارح لم يتركبه ليحصل التوافق بين قيدي المعنى
 بان يكون صفتين له هذا بعض فممن حاشية الفاضل المحشي وبعض هذا سمع به خاطري الله اعلم
قوله جعله الخ دفع ما يرد من ان جارية المصنف وهي قوله في نفسه محفلة لاحتمالات ثلثة هي كون
 في نفسه ظرفا لغوا متعلقا بدل وكونه حالا باعتبار المتعلق عن ضمير ل وكونه باعتبار المتعلق صفة للمعنى
 فلم يقتصر الشارح الاحتمال الاخير فلم يتعرض الى الاولين وحاصل الدفع ان في الاحتمالين الاولين ورود
 المحذوف فلذا لم يتعرض لهما وبيان ورود المحذوف في الاحتمالين الاولين وبيان وجه جعل الشارح
 عبارة المصنف اعنى قوله في نفسه صفة المعنى قد مر ذكرها في الحاشية السابقة بلا فصل فتذكرها
قوله ما دل بنفسه اي من غير حاجة الى شئ آخر وهذا المعنى على تقدير كون كلمة في في قول المصنف
 في نفسه بمعنى الباء او في حد ذاته هذا على تقدير كون كلمة في في قول المصنف في نفسه متعلقا
 في الظرفية المجازية بان يشبه الكلمة الغير المحتاجة في حق الدلالة على معنى الى شئ آخر بالظرف
 الغير المحتاج في حق الاشتغال على المظروف الى شئ آخر في عدم الاحتياج ولم يتعرض لكون كلمة في في
 ذلك القول مستعملة في الظرفية الحقيقية لظهور فساد ذلك لانحصار الظرف في الزمان والمكان الكلمة
 ليست شيئا منها كما هو الظاهر **قوله** معتبرا في حد ذاته اقول وبالله التوفيق انه كما يجيئ احتمال
 استعمال كلمة في في الظرفية المجازية على تقدير الحالية كما ذكره الفاضل المحشي فكل لا يجيئ احتمال
 كون كلمة في بمعنى الباء على هذا التقدير فيكون المعنى الاسم كلمة دلت على معنى حال كونها معتبرا بنفسه
 فالناسب ان يتعرض الفاصل المحشي لهذا الاحتمال ايضا وان يبين وجه عدم صحته على هذا التقدير
 الا ان يقال وجه عدم التعرض له الظهور والله اعلم **قوله** المذهب الخطأ ان ادعى كون كلمة في

المعنى الاول تقدير
 السؤال والبيان الخ
 ما زاد عليه " منه
 بالضم كما بينا في التفسير
 السابقة " منه

بمعنى الكلمة حقيقة لأن المذهب المختار للمصنف أن كلمة في موضعها للظرفية الحقيقية والموارد التي حكم
 فيها يكون كلمة في بمعنى الباء أو على أو اللام من موارد الظرفية المجازية كما ينطق به كلام الرضى فيكون
 الباء معنى مجازيا بالكلمة في لا معنى حقيقيا **قوله** أو مجازيا غير مشهور أن ادعى كون كلمة في بمعنى الباء
 مجازيا أقول وبالله التوفيق يعلم من قول الفاضل المحقق هذا وجه استعماله الشق المتروك في احتمال
 كون **قوله** في نفسه حالا وهو كون في بمعنى الباء فتاء مل **قوله** وإن الدلالة عطف على قوله إن في
 الم فكون داخل تحت اللام التعليلية أقول وبالله التوفيق هذا القول بظاهره وجه لبطون الشق
 للثاني من الشق الأول وهو استعمال كلمة في في الظرفية المجازية لذكر عبارة في حديثه في ذلك القول
 والشق المذكور من الشق الثاني وهو بينه الاحتمال المذكور اتفاقا في الواقع وجه لبطون الكل لأن
 الدلالة إذا كانت ثابتة للكلمة بالقياس إلى الوضع فلا يكون دلالتها بنفسها كما في الشق الأول من الأول
 ولا مقبولة بنفسها كما في الشق المتروك من الثاني لأن معانها أن تكون الدلالة لبعض الكلمة وخصوصا
 من غير مدخلية الغير قال مولانا عبد الحكيم لا يقال إن الوضع معتبر في مفهوم الكلمة فيكون الكلمة
 دالة على معنى حد ذاتها لأن قول الوضع معتبر في مفهوم الكلمة لا فيما صدقت عليه التعريف إنما هو
 للماهية بالقياس إلى تحققها في أفرادها لا للماهية من حيث طبيعتها انتهى **قوله** مع ثم وجه آخر
 لبطون الاحتمالين بكونه شقية وحاصله أن قوله في نفسه على تقدير أن يكون ظرفا لغوا متعلقا
 بدل سواء كانت كلمة في بمعنى الباء أو مستعملة في الظرفية المجازية وعلى تقدير أن يكون ظرفا
 مستقرا حالا من ضمير حل بالتعظيم المذكور يكون من متعلقات الدلالة أما على الأول فظاهر
 وأما على الثاني فلا إن الحال من قيود ما مل ذي الحال كما هو المتعارف في مفهومه أن دالة الحرف على اللفظ
 ليست بنفسها ولا في حد ذاتها وكذا ليست معتبرة في حد ذاتها ومعتبرة بنفسها لأن القيد المخرج
 اللفظ ليس إلا قيد القيد والشيء إنما يخرج ما ينافيه لا ما يوافقه فيكون الحرف قاصرا في الدلالة
 والحال أن القصر في دلالة الحرف ليس بوجوده لأن الدلالة الوصفية تابعة للوضع واللام و
 الفعل والحرف كما هما متساوية الأقدام في الوضع كما لا يخفى والله أعلم **قوله** بنية على الم أقول إنما
 التوفيق أن صحة تلك المعاني بنية على التصور المذكور مع ملاحظة كون كل من المعاني
 المذكورة قيدا لمخرجا للحرف عن الأسود فلا فتأمل **قوله** ولا قصور ثم الواو للحال **قوله**
 وذلك الاحتياج آه دفع ما يتوهم من أنه لم لا يجوز أن يكون احتياج المعنى الحرفي إلى الغير
 في القصور في التصور والاتفات مستلزما لاحتياج الدلالة فيكون قاصرا والدفع غنى عن البيان
قوله وبالوضع ثم دفع ما يتوهم من أنه لم لا يجوز أن يثبت بالوضع حاجة أخرى تكون
 هي مستلزما لاحتياج الدلالة والدفع غنى عن البيان **قوله** بالذات إنما قال بالذات لأن

أي دالة الكلمة منه

احتياج المعنى في التصور والالتفات إلى الغير ينسب إلى احتياج الدلالة لكن بالعرض لا بالذات **قوله**
 ولا يلزم الخ أقول وبالله التوفيق أن هذا القول عطف على قوله وذلك الاحتياج أو فيكون دفعا لمن
 لتصور المنفذ بهذا القول وحاصلة أن احتياج المعنى في التصور إلى الغير لا يستلزم احتياج الدلالة
 والآلهة أن القصور في الدلالة موجود في كثير من الأسماء لتوقف معانيها في الفهم على الغير فلا يكون التحرف
 جامعاً لكن يبقى شيئاً وهو طلب الفرق بين المعاني الاسمية الموقوفة فهمها على شيء آخر والمعاني فيه أيضاً
 كذلك لأن يقال أن الفرق بينهما موجود وهو أن الغير في المعاني الحرفية ذواته والآلة والمعنى الحرفي
 الآلة لتعرف حاله بخلاف الغير في تلك المعاني الاسمية فإنه ليس بهذه المثابة كما مستعلم والله اعلم
قوله فإن كثيراً الخ كعنى المعنى فإن فيه يتوقف على تصور الغير وكالاته فإن فهمها موقوف على النبوة
 وكانت النبوة فإن فهمها موقوف على الآبوة وغير ذلك **قوله** كقندم آء أى كالمرجع المتقدم **قوله** لفظاً
 كالمرجع المتقدم في ضمير الغائب والضميمة في الحرف **قوله** ادخيرة كالبصر في النعي والخطاب في الضمير
 الخطاب في التكلم في الضمير المتكلم والآشارة في اسم الآشارة والنبوة في الآبوة وبالعكس **قوله** ذلك
 القصور مفعول مستلزم وفاعله ما بعده **قال** الشارح قدس سره أى في نفس آء دفع ما يخرج من
 أن ضمير في نفسه لا يتخلوا ما أن يرجع إلى الاسم وإلى كلاًهما وإلى ما هي تغيير عنه وهو الكلمة أو إلى المعنى
 وكل منها لا يعلم أما الأول فلا لأنه مستلزم للدوران على هذا يكون للعرف ما خفيا في العرف
 كما هو الظاهر وأما الثاني فلوجهين أحدهما أنه يلزم التكرار في التعريف وهو شنيع أما الشناعة
 فظاهر وأما لزوم فلا لأن المفهوم من قوله ما دل على معنى مدلولية المعنى لما وإذا كان الضمير جامعاً
 إلى ما يلزم مدلولية المعنى لما أيضاً لأن من قواعد هوان دل المعنى إذا نسب إلى شيئاً بواسطة كونه في
 يكون للنسب مدلولاً وللنسب إليه دلالة وتأييداً أن ذلك مستلزم لكون الكلمة ظراً فادعوا
 باطل لا يختص الطرف في الزمان والمكان والكلمة ليست واحدة منهما وأما الثالث فلوجهة ثلثة الخ
 منها ما ذكرناه آنفاً والثالث أنه على هذا يلزم المخالفة بين المرجع والمراجع في التذكير والتأنيك والموافقة
 بينهما من الشرائط وأما الرابع فلا لأنه مستلزم للزوم ظرفية الشيء لنفسه مع قطع النظر عن عدم جهة
 ظرفية للمعنى مطلقاً أي سواء كان لنفسه أو لغيره لا يختص بالمدكور وحاصل الدخول أن الغير اجماعاً إلى
 ولا يلزم التكرار لأن المدلولية التي فهمت من قوله ما دل على معنى المدلولية المطلقة من قيد في نفسه
 المعنى غير المدلولية التي فهمت من قوله على معنى في نفسه المدلولية المقيدة بقيد في نفسه وفلذلك
 بعد المطلق لا يعد من التكرار وأما لزوم الظرفية فهو أيضاً منقطع لأنه ليس المراد بالظرفية الظرفية
 الحقيقية بل المارة كما سبقت الإشارة إليه من الشارح في شرح دليل المحصر وإلى الجنب الأول من
 الحاصل أشار الشارح قدس سره ديزادة لفظ النفس في التفسير وإلى الجزء الثاني لم يشتر ذلك وفيها

فما سبق هذا من سوانغ الوقت واسم اعلم **قال** الشارح قدس سره يعنى الكلمة ودفع ما يراد من انه كيف
يرجع ضمير في نفسه الى مادل والحال ان مادل امر ان كما لا يخفى والضمير مفرد وحاصل الدفع ان الضمير
راجع الى ما هو المذكور دل استطرادى نكوته وحالما وذكر الموصوف بدون الصفة مستنكره **عندم قال**
الشارح قدس سره قد تكبر الضمير لانه يعنى الواو والفرع من هذه العبارة دفع ما يراد من انه كيف يرجع
ضمير في نفسه الى ما التقي هي عبارة عن الكلمة لانه على هذا لا يحصل التوافق بين الرجوع والرجوع في التنكير
التايد وحاصل الدفع ان تكبر الضمير باعتبار لفظ ما ولفظ مذكر وان كان معناه ههنا مؤنثا **قال**
الشارح قدس سره الموصول يريد ههنا انه علم ما سبق ان كلمة ما موصوفة حيث فسرت فيه بالنكرة و
يفهم من هذه العبارة انها موصولة حيث صرح بلفظ الموصول فيلزم التداخ واجيب عنه بوجوه
ان تصريح الشارح ههنا بلفظ الموصول اشار الى انه يعلم كون كلمة ما ههنا موصولة كما يعلم كونها موصولة
في الجملة ان هذه العبارة اشار الى الاحتمال الآخر ومثل هذا لا يعد تداخا وثانيها ان اطلاق لفظ الموصول
على كلمة ما صحيح بالنظر الى المقامات الاخر وان لم يجعل ههنا موصولة وقالت ان الشارح لم يجعل كلمة ما ضمير
والنفس بالنكرة لا يدل على هذا لان الموصول كما تعرف باللام يحى للعهد الذهنى ايضا اقول وبالله التوفيق
انه على هذا ليس الحاجة الى اختيار كون ما ههنا موصولة كما ينبغي من هذا قول الشارح الموصول واسم اعلم
قال الشارح قدس سره قال المصنف الخ فيه اشار الى احداث احتمال آخر في ضمير قول المصنف ونفسه
وهو رجاءه الى المعنى ههنا انه على هذا يلزم مظهرية الشئ لنفسه كما هو الظاهر ويلزم كون المعنى
مدلوله وادالا لانه يفهم من مادل على معنى مدلولية المعنى كما هو الظاهر يفهم من قوله على معنى
كاين في نفسه كون المعنى دالا لان من المتقررات فيما بينهم ان المعنى اذا نسب الى شئ بواسطة فيكون
النسب دالا والنسب اليه مدلوله والنسب اليه على تقدير رجاء ضمير في نفسه الى المعنى هو
المعنى لا غير بل يلزم التكرار ايضا لانه فهم مدلولية المعنى مرتين كما لا يخفى وجهه والجواب عن الحل ان المراد
من الظرفية الظرفية المجازية لا الظرفية الحقيقية والمعنى اذا لم يحتمل في المفهومية عن الكلمة الى شئ آخر
يكون كالظرف في عدم الاحتياج في حق الاشتغال على المظهر لنفسه المتقررا المذكور ليس كلمة في مطلقة
اي سواء كانت للظرفية الحقيقية او المجازية بل في التي تكون للظرفية الحقيقية اقول وبالله التوفيق ان
كلمة في موضوعة للظرفية فانها كانت مستعملة في الظرفية المجازية سواء كان على تقدير رجاء الضمير الى
المعنى كما مر آنفا والى الكلمة كما سبق يلزم اخذ المجاز في التعريف وهو من الشنايع الا ان يعنى هذا
على مذهب من قال ان كلمة في موضوعة للظرفية المطلقة وان لم يكن هذا المذهب محتارا للمنصف
هذا ما ظهر لي والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي مادل على معنى الخ اشار الى دفع ما يراد من
ان قول المصنف في نفسه ظرف مستقر متعلق بكاين مثلاً كما سبق والظاهر من الكون الكون الحاضر

كلمة بل لا تقتل
بوضاب الله

فاذا كان الضمير جاعا الى المعنى فيكون حاصل التعريف ان الاسم كلمة دلّت على معنى كائناً في نفسه اي غير
 محتاج في الكون الخارج الى شئ آخر فيكون تعريف الاسم مختصاً باسماء الواجب سبحانه لبثت عدم احتياج
 الى شئ آخر في الكون الخارج في معاني تلك الاسماء دون اسماء الاشياء الاخرى لان معاني كل هذه الاسماء
 محتاجة في ذلك الكون الى شئ آخر وهو الواجب سبحانه والامر ليس كذلك وحاصل الدفع ان المراد من الكون
 الكون الاعتباري وهو المفهومية من اللفظ فيكون حاصل التعريف ان الاسم كلمة دلّت على معنى غير محتاج
 في المفهومية من اللفظ الى شئ آخر ولا شك في حصول هذا في اسماء الاشياء الاخرى ايضا هذا ما ظهر لي
 من حاشية المدق مع نحو تعريفه الله اعلم قال الشارح قدس سره وبالنظر اليه دفع ما يرد من ان الاعتبار
 يكون بمعنى رعاية الحال كما في قوله تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار اول ما انظر فلا يكون تعريف الاسم جاعاً
 كما لا يخفى وحاصل الدفع ان الاعتبار هنا بمعنى النظر كذا اخبر من حاشية الفاضل المدق **قوله** اي
 ملحوظ اشارة الى دفع ما يرد من ان الاعتبار اذا كان مفسراً هنا بالنظر فلا يكون تعريف الاسم جاعاً
 لان الظاهر من النظر النظر البصري وهذا غير موجود في معاني اسماء الاشياء كلها لان من الاسماء الغفلة مثلاً
 والنظر البصري الى معناه ليس بوجود كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان المراد من النظر الذي فسر الاعتبار
 هو للاحظة والملاحظة ما ثبتت في معاني الاسماء كلها فلا نقع بحتم ان يكون الغرض من هذا الاعتبار
 التعريف على الشارح قدس سره بانه لو جعل قوله في نفسه ظرفاً مستقراً متعلقاً بالمرحوظ لكفى عن مؤنة
 زيادة الاعتبار او لا تغير بقوله وبالنظر اليه الله اعلم **قوله** في حذاته اشارة الى دفع ما يرد من انه
 على تقدير ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى يلزم ظرفية الشئ لنفسه سواء كان قول المصنف في نفسه
 ظرفاً مستقراً متعلقاً بكونه زبداً لا اعتبار وفلنقول الشارح وبالنظر اليه او متعلقاً بالمرحوظ وحاصل ذلك
 ان المراد من الظرفية الظرفية المجازية حيث شبه المعنى المفهوم من الكلمة من غير حاجة الى شئ آخر
 بالظرف الغير المحتاج في حق الاشتغال على المظروف الى شئ آخر في عدم الاحتياج لكن يلزم اخذ المجازية
 التعريف الا ان يبنى الكلام على مذهب من جعل كلمة في موضوعات الظرفية المطلقة كما سبق فتذكر **قوله**
 لا في ضمن غير اشارة الى دفع ما يرد من ان الظاهر من قوله على معنى ملحوظ في حذاته ان لا يكون هذا المعنى
 محتاجاً في ملحوظية الى الغير اسافاً فلا يكون التعريف جامعاً لا نه يخرج منه الاسماء التي توقفت معانيها على
 الغير سبق من الفاضل المعنى امثلاً وحاصل الدفع ان المراد من عدم الاحتياج في الملحوظية الى الغير
 عدم الاحتياج الى الغير في الملحوظية احتياج الآلة الى ذي الآلة وهذا الاحتياج مفقود في معاني تلك
 الهمام فلا نقع والقرينة على هذا قوله كما في مقابلة لان المراد من المقابل الحرف والمعنى فيه ان
 للملاحظة حال الغير كما لا يخفى على من له بصيرة والله اعلم **قوله** كما في مقابلة اي مقابل على معنى في
 نفسه وهو الحرف لا مقابل الاسماء فلا يرد ما يرد فانه **قوله** اي الدار للملاحظة اشارة الى احالة

احتمالات ثلاثة في قول المصنف في نفسها آخرها المصنفية للدار باعتبار المتعلق وتاينها كونه حالاً عن الدار
 ما يلا تأويل كما هو مذهب ابن مالك النحوي من جواز الحال من المبتدأ بلا تأويل كما هو مذهب الجمهور
 وثالثها كونه ظرفاً للفعل المستفاد من نسبة الجزأ إلى المبتدأ الأول وللثاني والثالث
 الثالث والله أعلم **قوله** لا باعتبار امر خارج تفسير لقوله في حد ذاتها سواء كان في الاحتمال الأول
 او في الثاني او في الثالث أقول وبالله التوفيق لو قال الفاضل الحشوي لا في ضمن الغير لكان موافقاً لما
 سبق والله أعلم **قوله** واغترض الخ حاصل هذا الاغراض ان المصنف صرح بان قوله على معنى
 في نفسه مشابه بقوله الدار في نفسها وهذه الشابهة ليست بتامة لا نه يقال في مقابلة الأول
 على معنى في غيره ولا يقال في مقابلة الثاني الدار في غيره **قوله** نقيض قولهم يريدون ان نقيض
 كل شئ راضه فقيض الانسان الانسان كما تقر في مقابلة وقولهم على معنى في غيره ليس راضاً لقولهم
 على معنى في نفسه كما هو الظاهر فكيف يكون نقيضه واجباً عنه بان المراد من النقيض هو الثاني
 مطلقاً للمعنى العربي عند المنطقيين كما يدل عليه قول الفاضل الحشوي حيث قال ولا يقال في مقابلة
 قولك الخ والله أعلم **قوله** في الموضوعين أحدهما ما دل على معنى في نفسه والثاني الدار في ضيق
 واحد الحق بل من الاسناد الى الغير بكلمة في في مقابلهما **قوله** ذلك اي الاتحاد في التوحي قول
 ملحوظ في نفسه اي عدم كونه ملاحظة حال الغير قوله وطوفاً في غيره اي كونه ملاحظة ملاحظة
 الغير قوله مع كونه اي كون ذلك الغير **قوله** حكمها اي تفاوت حكمها قوله وكذا حكمها اي
 الحكم ايضا غير قابل لان ينسب الى الغير بكلمة في قوله بل المقصود آية كلمة بل هذه الاضراب كما ان
 كلمة بل في السابق للترقي وحاصل الجواب انه ليس المقصود التشبيه في كل الامور بل في اعتبار الامر الخاص
 مع ما تأخر وعنده اخرى وان كان في اعتبار الامر الخارج مع ما فرق لان اعتبار الغير في المعنى من وجه
 كونه آية له واعتباره في الدار من وجه داخله في زيادة القيمة ونقصانه والله أعلم **قال** الشارح
 قدس سره ولذلك قيل لم اي لاجل التفسير لهذا كونه تعريض الاسم في تعريف الحروف وتفسير
 بما شئنا نحن لما عرف الاسم بقوله ما دل على معنى في نفسه وفسر بالتفسير المذكور الذي ملكه الى
 كون هذا المعنى آية لشيء آخر عرف الحروف المقابل له بقوله ما دل على معنى في غيره وفسر بالتفسير الآتي
 الذي ملكه الى كون هذا المعنى آية لشيء آخر **قال** الشارح قدس سره اي حاصل فيه ضم كون قوله
 في غير طرفاً لتواضعاً لتبادل **قال** الشارح قدس سره اي باعتبار الخ فم ما يتوهم من انه لا يحصل
 حصول معنى شئ في غير ذلك الشئ بيان الدخول المعنى الحرفي لما كان باعتبار الغير من جهة كونه
 آية له فيكون ذلك الغير مشتملاً على ذلك المعنى فكأن فيه لان المقصود يكون مشتملاً على ما هو
 وملاحظة وآية له لا نه يتفق بانتقائه كما يتفق المشتغل عليه بانتقائه للشغل اقول وبالله التوفيق ان

الشارح لو قال اى باعتباره في متعلقة لا باعتبار نفسه لكان موقفا سابق كما لا يخفى على المتأمل
 الصائب **قال** الشارح قدس سره ومحصله انه اشارة الى دفع ما يراد من ان الظاهر عدم اعتبار
 الامر الخارج مع المعنى الاسمي اصلا واعتباره مع المعنى الحرفي كما ينادى على الاول قوله باعتبار
 خارج وعلى الثاني قوله اى باعتبار متعلقة فلا يكون تعريضا لامم جامعا وتعريفا لحرف مانعا
 لان الامر الخارج معتبر في كثير من المعاني الاسمية كتقدم المرجع في ضمير الغائب والتكلم في الغيبة
 وغير ذلك وحاصل الدفع ان المراد من اعتبار الامر الخارج مع المعنى الحرفي كونه آلة لذلك الامر الخارج
 ومن عدم اعتباره مع المعنى الاسمي عدم كونه آلة له سواء لم يعتزل اصلا او اعتبر لكن لا يكون المعنى الاسمي
 آلة له والله اعلم **قوله** اى كما ان الوجود الذي لعل الغرض من هذه الصارفة دفع سوالين احدهما
 ان قول الشارح في الخارج متعلق بقوله موجودا فيكون هذا القول من متعلقات اسم ان فالأمر
 ان يقول قايما بذاته بالرفع ليكون جزأً لا بالنصب كما هو المشتب في الشرح والثاني ان القيام بالخارج
 مما يتصور والقيام بنفسه مما لا يتصور لان القيا مفسدة لا يتصور الا بين شيئين متباينين والشيئ
 ونفسه مقصود فكيف يصح قول الشارح قايما بنفسه بمان الدفع عن الاول ان في الخارج متعلق
 بوجود فهو من متعلقات اسرآن واما قول الشارح قايما بذاته بالنصب فهو غير ليكون المقدم
 ههنا وهو مع اسمه وهو الغمير المستتر فيه وجزءه جزآن والتقدير كما ان موجودا في الخارج يتصور
 قايما بذاته كالجواهر وقايما بغيره كالأعراض الخ فمعهم نصب قايما بذاته كما هو المشتب في الشرح
 وبيان الدفع عن الثاني ان المراد بقيام الشيء بالغمير كونه وصفا له وتابعه في الوجود كالبياض
 والثوب والمراد بقيام الشيء بنفسه عدم كونه تابعا للغير في الوجود كالجسم فلا يرد ما اوردناه
 صرح ههنا ان المناسب للفاضل المحتق ان يقول اى كما ان الموجود الخارجى قد لا يكون وصفا لامر
 تابع له وقد يكون الخ لان المطابقة بين الحاشية والشرح يحصل بهذا الطريق أعجيب بان الشارح
 نظر الى شرافة القيام بنفسه فقدمه والفاضل المحتق نظر الى عدميته فالخرجه والله سبحانه اعلم
 في الملاحظة نه هذه الصارفة لان المعنى الحرفي ليس بتابع في الوجود للغير لان لهما صورتين في
 الذهن على الاستقلال كما لا يخفى **قوله** وفيه تشبيه الخ ببيان الواقع والمراد من المعقول المعنى
 الاسمي للمعنى الحرفي والمراد من الجبروس الجوهري والعرض لا ينهما محبوسا لكن احدهما بالذات والآلة
 بالواسطة كما لا يخفى على من له بصيرة في العلوم الحكيمية **قوله** ويظهر اشارة الى دفع مستحتم
 استعمال كلمة في ههنا لان نفس المعنى ليس ظرفا لنفسه ولا شيئا آخر لان الظروف اما زمان ومكان
 ونفس المعنى ليس شيئا منهما والغير اعني المتعلق ليس بظرف للمعنى الحرفي واستعمال كلمة في يكون
 في الظروف وحاصل الدفع ان المعنى الحرفي مشابه بالعرض في اصل التبعية لشيء آخر وان كان في

التبعيتين فرق لأن الأول تبعية في الملاحظة والثاني تبعية في الوجود فيعم أن ينسب ذلك للمعنى
الحرفي لذلك الشيء بكلمة في كما ينسب العرض التابع للجوهر إلى الجوهر بكلمة في والمعنى الاسمى مشتقاً
بالجوهر في عدم التبعية لشيء آخر فيعم أن ينسب إلى نفسه بكلمة في كما ينسب الجواهر إلى نفسه
بذلك الكلمة وإن احتياجه بالآلة أنه لا معنى لانتساب الشيء إلى نفسه بكلمة في لأن هذا يقيض الظرف
والمعنى لا يكون ظراً فالتعبية كما هو الظاهر فإنهم بان يرجع نسبة الشيء إلى نفسه بكلمة في عدم
قيامه بغيره وعدم كونه آلة لشيء آخر والله أعلم **قوله** آخر سوى ما فهم ما سبق وهو أنه لما كان
المعنى الاسمى مفهوماً من الكلمة من غير حاجة إلى شيء آخر فينبه الظرف في عدم الاحتياج لأنه في
حق الاشتغال على المظروف لا يكون محتاجاً إلى شيء آخر فيعم استعمال كلمة في فيه لأنه لا يكون ظراً
بمازاً أو لما كان المعنى الحرفي آلة لشيء آخر وهو ذو والآلة يكون محيطاً ومشتقاً عليه لحالته المقصود
غيره وهي الاحتاطة بالحارة من حيث انتفائه بانتفائه كما هو المتقرر في المحيط والمحاظ فيعم استعمال
كلمة في في ذلك الشيء الآخر وجعله ظراً فالمعنى الحرفي وهما كلمات أخرى لا تذكرها خوفاً للاضطراب
والله أعلم بالصواب **قوله** بهذا المعنى المشار إليه بهذا كون المعنى الحرفي مشابهاً بالعرض وكون
الغير مشابهاً بالجوهر كما هو المذكور فيما سبق والفرق من هذه العبارة دفع ما يرد من أن كل واحد من
الامرئين للمرتبين على كون المعنى الحرفي آلة من عدم صلاحيته لكونه محكوماً عليه وببره من كماله
بخصوصه غير صحيح أما الأول فلأن المحكوم عليه في قولنا كل رجل كذا آلة للملاحظة آخر الرجل من زوجه
وغيره وببره وغير ذلك وأما الثاني فلأن ذكر هذه الأفراد بخصوصها غير لازم معه وحاصل الدفع
أن المراد بالآلية للمعنى الحرفي وتبعية للغير تبعية مثل تبعية العرض للجوهر يعني كما أن العرض الجوهري
موجودان في انفسهما لكن وجود أحدهما تابع لوجود الآخر فكذلك يجب أن يكون المعنى الحرفي و
الغير أصلاً في الذهن بصورتين في انفسهما لكن يكون صورة أحدهما تابعة لصورة الآخر وفي
مادة النقص ليس الحاصل في الذهن الصورة واحدة فإن كان هذا الحاصل محكوماً عليه لم
يجب معه ذكر ما هو آلة له فلا يقدح في ما ذكره والله أعلم **قوله** والمراد بالغير دفع ما يتوهم من
أن المراد بالغير الحال بقرينة ما سبقت في قول الشارح قدس سره وجعله آلة لتعرف حالهما
لأنه فيلزم كون المعنى الحرفي آلة كمال نفسه وهو خلاف الواقع والدفع غيبي عن البيا فإن قيل أنه
يلزم التدافع بين الحاشية وقول الشارح بل من قولية لأنه ذكر فيها أن المعنى الحرفي آلة للملاحظة
للتعلق نفسه وذكر فيه أنه آلة للملاحظة حاله لأنفسه قلنا إن التدافع ليس بلازم لأن حاشية
للتعلق يكون على طريقين أحدهما بنفسه ولا اعتراضاً على حاله والآخر في الحاشية الطريق الثاني لا
الأول **قوله** ملققت بالذاتية هما أنا فلا يلزم في الالتفات في الحكم عليه والمحكوم به

يكن لا مراً في اسمه

بل اللازم فيها الحصول بالذات ألا ترى إلى أن المحكوم عليه في القضية المحسوسة هو الطبيعة على المذهب
 التحقيق مع أنها غير ملتزمة بالذات وقد عوى البداهية غير مسبوقة ويمكن أن يجاب عن ذلك الأمر
 بأن الحصول بالذات أيضا مستغنى في المعنى العرفي لأن حصوله تابع لحصول المتعلق هذا ما ظهر في قوله
 تعالى الفاضل المدقق ثم المراد بالصلاحيية المثبتة والمنفية الذاتية كما يحتمل في كلامه قدس سره فلا يخفى
 النقص بالحدوث الذي دل عليه الفعل لأنه مدرك قصد و ملحوظ في ذاته ولم يصلح أن يحكم عليه و
 ذلك لأنه يقتضي صحة الحكم عليه وبه إذا أخذ في حد ذاته وإن لم يقع محكوما عليه إذا أخذ مع اعتبار
 الواضع إن يكون مسندا إلى الذات يلزم خلاف وضعه كما بالضمير للرفعة المتصلة لأنها لا تقطع
 لأن يحكم بها ووجه عدم وجود النقص مستفاد بما سلف أنفا على أنه يمكن أن يقال الواقع في قوله
 وبه بعض أو فلا نقض والله سبحانه علما انتهى قوله تفسير لقوله آية إشارة إلى دفع ما يرد من
 أن المقصود يتفرع على قوله مستقلا بالمفهومية فلزم إيراد الشارح ملحوظا في ذاته والدفع عن الزيادة
 لكن بقي شيء وهو أن مقتضى الملازمة وجود النكته في إيراد التفسير فأقول يتوفق الله تعالى في بيانها
 أن الشارح إذا قال مستقلا بالمفهومية فهو مراد بالمفهومية المفهومية من اللفظ وهذا لا يصلح
 الكلمات كلها متساوية الأقدام في ذلك كما سبق فقال لدفع هذا الوجه ملحوظا في ذاته يعني
 أن المراد من الاستقلال بالمفهومية الملحوظية في ذاته والله أعلم **قال الشارح** قدس سره
 يلزمه تعقل آية دفع ما يرد من أن الملحوظ في ذاته لا يحتاج إلى شيء آخر ولا يلزمه تعقل غيره وأما
 ليس كذلك لأنه يلزمه تعقل المتعلق وهو ما منه الابتداء والابتداء محتاج إليه وإن لاحظ العقل
 قصدا وبالذات فكيف يكون الابتداء مستقلا بالمفهومية وملحوظا في ذاته وحاصل الدفع أن
 تعلق ما منه الابتداء على تخويل أعداء على سبيل الأجمال والآخر على سبيل التفصيل والمنافى في
 للاستقلال هو الثاني اللازم لا ابتداء هو الأول والله أعلم **قوله** لأن للتعلق آية دفع ما يرد من أن
 قول الشارح من غير حاجة إلى ذكر غير صحيح لأن الابتداء إذا لزمه تعقل متعلقة وإن كان إجمالا لا يتبع
 يحتاج إلى ذكره بلفظه لأن تعقل الشيء يكون من لفظه وحاصل الدفع أن المتعلق الإجمالي مفرد من
 لفظ الابتداء فما الحاجة إلى ذكره بلفظه نعم لو لم يجر من لفظ الابتداء لكانت الحاجة إلى ذكره بلفظه
 ماسة لزومه له **قوله** ولما كان دفع ما يرد من أن فهم المتعلق من لفظ الابتداء ضمنى ومن لفظه محرم
 والصحيح أولى من الضمنيات فلا يذكر لفظه ويكتفى بهما وحاصل الدفع أن الثقات المتعلق
 في هذه الملاحظة أعني ملاحظة الابتداء قصدا وبالذات تبقى فيكتفى بهما أيضا **قوله**
 لو كان أي المتعلق أيضا **قوله** لا بدح آية أي لفهم هذا المتعلق **قوله** ذكر متعلقة قال الفاضل
 المدقق ونتم الظاهر وضع الضمير حرا من توهم رجوع الضمير إلى لفظ الابتداء فإن كون المتعلق

مقتضاها بالذات لا يقتضي ذكر لفظ الابتداء بل ذكر الملتحق بضمير كلمة أخرى الى لفظ الابتداء انتهى أقول
 وبالله التوفيق أنه لو اريد من الملتحق الابتداء ويكون الباء بمعنى مع ويكون المراد من الكلمة الأخرى
 الكلمة الدالة على الملتحق لكان له ايضا وجهه ووضع الظاهر موضع المضمحل على هذا يكون ليلعد
 المرجح والله اعلم **قوله** ليدل عليه الغمير راجع الى الكلمة بتأويلها بالمضمحل فلا يرد ما يرد عليه فافهم
قال الشارح قدس سره فقط كلمة قط اسم فعل بمعنى امتن وكثيرا ما يصحك بالفاء تنبيها للفظ فكانه
 جزم شرطه عند وف اي اذا عرفت ان الابتداء المحفوظ بالذات معنى لفظ الابتداء فانتبه عن جعله
 معنى من فان قلت الحصر المستفاد من قوله فقط هو ان يدل لفظا آخر ايضا على هذا اللفظ
 كلفظ الاول قلت الحصر اضافي بالنسبة الى الحروف والمراد انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون
 مدلول من اول المراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر آخر في كونه والا عليه وقوله لا حاجة في الدلالة
 الخ بيان له **قوله** من ماله على كذا اقل ما حاصله ان في هذه العبارة اشارة الى دفع ما يترتب من ان الكلمة
 صفة اللفظ فيكون المعنى ولا حاجة للفظ الابتداء في دلالة على المعنى اذا اخطأ العقل قصدا وا
 بالذات الى ضم كلمة أخرى دالة على متعلقة وتفر من هذا ان الابتداء اذا اخطأ العقل من حيث انه جازم
 بين السيرة والبصر كان اللفظ الدال عليه هو كلمة من محتاجا الى ضمير كلمة أخرى في الدلالة على معنى
 وهل هذا الا القصور في دلالة الحروف والمتقرر خلاف ذلك لان الدلالة تابعة للوضع والالفاظ
 كلها متساوية الاقدام في الوضع وحاصل الدفع ان الدلالة في قوله ولا حاجة في الدلالة صفة الحكم
 فيكون المعنى ولا حاجة للحكم حين افادته للسامع في دلالة لفظ الابتداء على معناه المقصود بالذات
 الى لفظ آخر ويظهر من هذا ان الحكم محتاج حين الافادة في دلالة اللفظ الموضوع للابتداء المحفوظ
 حاله بين السيرة والبصر الى كلمة أخرى ولا غبار عليه قال القاضي المدقق راد على هذا القول ولست
 بلي ما ذكره هذا القائل لا يعين كون الدلالة صفة للحكم لكون الدلالة عليه مصدرا مهما
 صفة للمعنى ايضا ولا غبار عليه لان احتياج المعنى تصورا والتفاتا الى الغير يستلزم احتياجه فهما من
 اللفظ الى ذلك الغير قد برأته انتهى أقول وبالله التوفيق ان مقصود القائل دفع الابداد وبيان عرض اللفظ
 الحصري لدفع في هذا الطريق فقط والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وهذا الخ اي استقل
 للمعنى بالمفهومية ولحاظه بالذات بمعنى انه اذا انتقلت الكلمة الموضوعية بازاء المعنى الى ذهن السامع
 انتقل معناها اليه من غير حاجة الى شيء آخر فيكون الكلمة كالظرف للمعنى وهذا المعنى وان كان
 معنى مجازيا لا انه لما شاء قوله لعله لفاظ قوال المعاني باعتبار انها لها مصادات كلمة في مجاز
 متعارف فيه فيجوز استعمالها في التعريف كذا قال مولانا عبد الحكيم **قوله** يعني انه ليس الخ اشارة
 الى دفع ما يرد من ان الحصر انما يكون لدفع احتمال آخر واحتمال الآخرهما ليس بموجب حكيك يستقيم

المحصر المنصوص بقول الشارح وهذا هو المراد الموحى وحاصل الدفع ان الاحتمال الآخر موجود ههنا
 فالمحصر يكون في محله **قوله** حتى يخلو اشارة الى ضم ما يتوهم من ان الاحتمال الآخر اذا كان موجوا
 فلم لا يجوز ان يراد ذلك الاحتمال وحاصل الدفع ان من المرددة ذلك لا يستلزم يلزم المحذور وان كما
 بينهما الفاضل المعنى نفسه فيكون المحصر المذكور في الشرح مستقيما والله اعلم **قوله** الكلام قال
 مولانا عبد الحكيم لم يقل حتى يلزم استدراك **قوله** في نفسه اشارة الى انه حينئذ يخلو بقوله الشارح
 عن الفائدة اذ كون المعنى لولا الاسم يفهم من كلمة ما انتهى ولعل وجهه ان كلمة ما عبارة عن
 الكلمة والدلالة على المعنى معتبرة في مفهومها وهذا الدلالة مستلزمة لذات الكون وفيه ان من
 اجزاء التعريف كلمة ما وهي على هذا لا يخلو عن الجدي قال مولانا الدرقى ما حاصله ان الكلام
 عبارة عن توصيف ما يدل على معنى في نفسه لان كل كلمة دالة على معنى بالوضع انتهى وفيه ان الظاهر
 من الكلام المنطوق هو لما اخذ في تعريفه والتوصيف ليس بلفظ ويقتل ان يكون المراد من الكلام
 الكلام الذي يكون كونه المعنى في نفس الكلمة مقصودا له وهو في نفسه لانه في الاصل كائن في
 في نفسه ومفهوم هذا ليس الا الكون في نفس الكلمة والله اعلم **قوله** الحدوى اى الفائدة
 الجديدة لان فائدة في نفسه على ذلك التقدير يكون معلومة مما دل على معنى **قوله** ويدخل
 الحرف لعدم وجود قيد الحرف له على ذلك التقدير في تعريف الاسم **قوله** انا الضمير اجماع الى الحرف
 التي نسب المعنى اليها بكلمة في معنى كلمة الاسم والفعل لا الى الكلمة مطلقة حتى يرد ما يرد فانه **قوله**
 تنقل معها يعنى بعد العلم بالوضع **قوله** كطرف اى طرف ملوق **قوله** فلذا اى تشبيه الكلمة بالظفر
 في الانتقال **قوله** فعناه انه وليس معناه ان المعنى الحرفى مدلول الغير لانه لا ينفى بطلانه **قوله**
 لم ينتقل معها الضمير اجماع الى الحرف بتأويل الكلمة اقول وبالله التوفيق انه اذا لم ينتقل المعنى مع
 الحرف الى من السامع بل يكون الانتقال حين ذكر الغير يلزم القصور في دلالة الحرف ولذلك
 فيما سبق انه لا قصور في دلالة الحرف فيلزم التداخُل فافهم لعل الله يمدد بعد ذلك امر **قوله**
 لا من حيث هو اشارة الى دفع ما يرد من ان الضمير في لفظه اجماع الى ابتداء المخصوص
 كما سيظهر لك والحالية بين السير والبصرة مثلا لا ضرورة له فما الحاجة الى قول الشارح من حيث
 هو حالة بين السير والبصرة وحاصل الدفع ان الحالية بينهما مثلا وان كانت لا ضرورة له في نفس الامر
 لكن يمكن اختيار من حيث هو في ابتداء الخاص ايضا فلا بد من اعتبار كونه حالة بين السير
 والبصرة ليخرج ذلك الاعتبار لان ابتداء الخاص في ذلك الاعتبار معنى اسى والله اعلم **قوله**
 وهو معنى قايما قال مولانا عبد الحكيم عطف تفسيرى لقوله هو هو اى لا من حيث هو معنى
 قايما بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار معنى اسى ملحوظ في ذاقه وقسبة الى السير بالبصرة

ان يروى في ابتداء
 الخاص من حيث انه قايما
 من الموصوفات وينبغي
 من الاختيار " منه

ملحوظة تنبأ أي باعتبار أنها رابطة بينهما ملحوظة تنبأ لهما على قياس النسبة بين المحكوم عليه الحكم
 به فانها من حيث انها قايمة بالطرفين ملحوظة بتبعهما لا يمكن حصولها في الذهن بدونه مدلوله
 للربط بخلاف ما اذا لوحظت في حداتها وجعل قيامها بالطرفين آلة لملاحظتها فانها لم يكن
 مدلولها اسميا يدل عليها بقولنا النسبة التي بين الطرفين ويعلم ان يكون محكما عليها وبما انتهى
 بقول وبالله التوفيق ان مرادة ان هي الا اعتبارين في الابتداء الخاص الذين يكون باحدهما معنى
 اسميا وبالله التوفيق معنى حرفيا فلا خدشة عليه لكن من اين يعلم ان عبارة معنى قاير بالسير بالقياس
 الى البصرة يفهم منه الاعتبار الذي يكون الابتداء الخاص به معنى اسميا حتى يكون عطفاً تفسيراً
 لقوله من حيث هو هو بل للمعلوم من العبارة في استشهاده وضع هذه العبارة للاعتبار الذي
 يكون الابتداء الخاص به معنى حرفيا لان النسبة التي كانت مدلوله اسمية مدلولية لقوله بالنسبة
 التي بين الطرفين بذكر بين دون القيام والنسبة التي كانت مدلوله حرفية النسبة في حال قيامها
 بالطرفين بذكر القيام دون البين وأن كان مراده وضع هذه العبارة اي معنى قاير بالسير لقياس
 الى البصرة للاعتبار الاستقلالي في الابتداء الخاص فهذا الامر آخر لا بد له من الاثبات فالأولى ان
 الفاضل المحشي من هذه العبارة التعريض على الشارح بان للناسيب لك ان تقول واذا لاحظ العقل
 من حيث انه معنى قاير بالسير بالقياس الى البصرة لان ذكر لفظ القيام متعارف في الاعتبار الغير المستقل
 وذكر لفظ بين متعارف في الاستقلالي كما يعلم من قول مولانا عبد الحكيم في بيان استقلال النسبة
 وعدمها هذا ما ظهر لي حين تسويد هذا البصيا والله اعلم **قوله** اي لتعرف آية اشارة الى دفع
 ما يرد من ان المعلوم من عبارة الشارح ان بين الابتداء الخاص وحال السير البصرة تقاربان
 جعل آلة له وآلة الشيء يكون مغاير له وآله هي ما ليس كذلك لان الحال هنا ليس الا ابتداء
 يخفى وحاصل الدفع ان المراد بالحال ليس الا الابتداء وورد هنا امران الأول انه اذا اريد من الحال
 الابتداء فما غاية اضافة الحال الى ضمير السير والبصرة كما فعله الشارح قدس سره حيث قال للحال
 والثاني انه يلزم آليته الشيء لنفسه وهذه من التسهيلات والجواب عن الاول ان المقصود ليس آليته
 الابتداء لنفسه من حيث ذاته بل من حيث كونه حالة للطرفين فظن فائدة الاضافة وعن الثاني ان
 الخاص باعتبار الوجود العقلي آلة لنفسه باعتبار كونه حالة للطرفين فيحصل التقاير وان كان اعتبار
 فلا يلزم آليته الشيء لنفسه الى الاول اشار الفاضل المحشي بقوله لا من حيث هو هو والى الثاني
 بقوله بل من حيث هو الخ قال الفاضل للدق اي لتعرف حقيقة وهو الابتداء المطلق عبر عنه
 بنفسه لان المحصة عبارة عن المحصة الكلية والمخصوصية خارجة عنها انتهى اقول وبالله التوفيق
 ان التقاير بين المحصة والطبيعة وان كان اعتبارها امر مثبت فيمنه مرادة الطبيعة من المحصة

من غير ضرورة داعية غير سديدة أن قبل ان الضرورة هنا داعية وهو لزوم التهمة الشيء لنفسه قلنا
 هذا لا يدفع بتلك الإرادة لأن الفاضل للشيء يقول بعيد هذا بل من حيث أنه حال للطرفين والمفهوم
 منه ليس الآتية المحنة للصحة والله أعلم **قوله** ومن منسوباتها إشارة إلى دفع ما يرد من أن
 حال الشيء ما يكون قائما به ولا ابتداء ليس قائما بالسير البصرة فكيف يكون حالها وحاصل الدام
 أن المراد من الحال المنسوب والمسوية في الابتداء إلى السير البصرة بجمل المأخوذ منه عليها وهو
 المبتدئ والمبتدئ منه **قوله** أي من الإشارة إلى دفع ما يرد من أن المراد بالمفومية المفومية من
 اللفظ وإذا كان غير مستقل فيه بل محتاج إلى شيء آخر يلزم من القصور في الدلالة والدفع غنى عن الدلالة
 ولم يصره بغير المحرط في ذاته وإن اقتضت المقابلة التسمية لشهرها الفعل أيضا **قوله** أي لا يمكن
 إشارة إلى دفع ما يرد من أن تعقل الابتداء الخاص لا يتوقف على ذكر اللفظ الموضوع بل إنراه فضلا عن أن
 يتوقف على ذكر متعلقه لأن تعقل الشيء هو حصوله في العقل وهو لا يتوقف على اللفظ الذي يحير بالملك
 فيها كما لا يخفى ومن أنه لا حاجة إلى قول الشارح ولا أن يدل عليه لأن مفاد العبارتين واحد فحاصل
 الدفع أنه ليس المراد تعقل المتكلم بل تعقل السامع اللفظ الموضوع بأداه الابتداء الخاص توقف عقل
 بهذه الحشية على ذكر المتعلق كما لا يخفى على أحد وإذا اراد هذا فلا يلزم التكرار أيضا لأن مفاد الأول
 اعتناء أنها لا بد من ذكر متعلق ومفاد الثاني اعتناء أنها لا بد من ذكره **قوله** وذلك أنه تعقل اشياء
 بذاتها إلى تعقل المتعلق الذي يتوقف عليه تعقل الابتداء الخاص بالنظر إلى السامع **قوله** لكونه
 ملحقا بالذات علة لقوله صريحاً يعني لو كان المتعلق ملحقاً بالتبع لكفت دلالة الابتداء عليه كذا
 انماض المحشى سابقاً وأما وجه كونه ملحقاً بالذات لأن الابتداء في هذا اللفظ ملحق بتبعه فلو كان
 هذا أيضاً ملحقاً بالتبع للزم وجودها بالعرض بدون ما بالذات والله أعلم **قوله** ولعمري المحظوظ
 على قوله لكونه ملحقاً الخ فيكون الغرض من هذه العبارة ذكر الدليل أن قولنا ملحقاً صريحاً وحاصلها
 وضع كلمة من ما يعرف بواسطة الأمر الخ في الموضوع له خاص وهو الجزئيات وخصوصية الموضوع
 له لا يستفاد فيما كان وضعه عاماً وما وضعه لخاصة بدون الضمنية فلا بد من ذكر المتعلق ليكون
 ضمنية والعرق بين الدليلين المذكورين حاشية صراحة ما عبيد الحكم أن شئت الإطالة عليه فارجع
 إليها أما كون هذا الوضع عاماً فلا ينافي كونه خاصاً يستلزم قصور الوضع حين الوضع أمراً لا يخص
 وهذا بل سوا كانت النفس قديمة أو حادثة لوجود مرتبة العقل الهيولى في وقتها ثبوت هذا الترتيب
 على تقدير حدوث النفس وأما على تقدير وجودها فلا كما لا يخفى على من المصيرية في منامة الميراث
 لأنها لا تستعمل الخ إشارة إلى دفع ما يرد من أنه من أي علم وضع كلمة من الجزئيات لم لا يجوز أن تكون
 موضوعاً للمفهوم الخلي مع أنه يلزم من وضعها الجزئيات اشتراكها في العقل بالاشتراك في اللفظ

بعده من احد وحاصل الدفع ان كلمة من مستعملة في الجزئيات ولا يستعمل في المفهوم الكلي كما لا يستعمل
 دليل الوضع واما القول بالاشتراك فليس بصحيح لان تعدد الوضع من شرائط الاشتراك والوضع ههنا
 واحد كما لا يخفى ان قيل ان الاستعمال لو كان دليل الوضع لكان المعنى المجازي ايضا موضوعا له
 لتحقق الاستعمال فيه والامر ليس كذلك قلنا ان الاستعمال على تعيين احدهما بلا قرينة والاخر
 معها ودليل الوضع هو الاول للوجود ههنا وفي المجازات الثاني الذي ليس بدليل الوضع والله اعلم
 قوله والقول الخ دفع ما يرد من ان المجازات المشتركة الحقايق من المجازات عندهم فلم لا يجوز ان تكون
 كلمة من موضوعة للمفهوم الكلي ولا تستعمل فيه اصلا وحاصل الدفع ان القول بذلك المجازي وجه
 في مادة نص الوضع بوضع لفظ لمعنى لم يستعمل هذا اللفظ في هذا المعنى اصلا فيها ونص الوضع
 على وضع كلمة من المفهوم الكلي لم ينقل من احد فيكون القول بهذا الاحتمال ما لا ضرورة له بل بدو
 الضرورة لا يصح هذا القول قال الفاضل المديني في وجه عدم الضرورة في هذا الاحتمال هذا
 لانه لم يرد من الواضح نص على وضع لمعنى كلى كذلك ولم يستعمل فيه ولا يشبه الوضع الا بالحدوث
 انتهى أقول وبالله التوفيق انه لا حاجة الى قوله ولم يستعمل فيه بل كيف يذهب الوهم اليه لانه لا يكون
 على تقدير الاستعمال مجازا متروكة الحقيقة والله اعلم **قوله** ثم اظهر الخ اشارة الى دفع ما يرد
 من انه يلزم المخالفة بين الحاصل والموصول لانه يعلم من الثاني انه لا فرق بين الموضوع له للفظ
 وللوضوع له لكلمة من الابا لمخاطب كما لا يخفى وللغفوض من الاول ان الموضوع له للفظ ابتداء معنى
 كلى وللوضوع له لكلمة من معنى جزئي ولا يخفى ما بين الكلي والجزئي من المغايرة وهل ذلك الا للمخالفة
 وحاصل الدفع ان المغايرة بينهما من المسلمات فيما بيننا ولكن اذا كان الجزئي جزئيا حقيقيا والجزئي ههنا
 جزئي اضافي فلا مغايرة بين الكلي والجزئي الاضافي الا في العنوان والمراد من الاضافة الاعتبارية **قوله**
 لانها حصص آه هذا دليل لكون تلك الجزئيات اضافة اى اعتبارية وحاصله ان تلك الجزئيات
 جزئيات الابتداء كما هو الظاهر وكما هي جزئيات الابتداء تكون حصصا لان الابتداء حصصا
 لجزئيات له لا الحصص كما تقر في مقرة فيتم القياس الاول الا ان تلك الجزئيات حصصا كلها
 هي حصص هي جزئيات اعتبارية لان المحضة عبارة عن الطبيعة المقيدة بقيد يكون القيد خارجا عنها
 والتقدير دخلا فيها فيتم الى ان تلك الجزئيات جزئيات اعتبارية وهل هذا لا للطلب والله اعلم **قوله**
 لمخلت تباهيان الواقع ولا دخل له في الاستدلال والله اعلم **قوله** وثابت الا فراد آه اى الانفراد
 الحقيقية فلا يرد ما يرد من التناقض في العبارة بان المشعشع ثابت الا فراد له **قوله** والظاهر ايضا
 اشارة الى دفع ما يرد على الشارح بان قد المتعلقة من حيث انها الخ ما لا حاجة اليه لان تلك الجزئيات
 في انفسها تأتي عن الالتفات قصد ادخال الدفع انا لا نستدل الا بما بل الظاهر المجازي ان من للتقديرات

اي استعمال الالفاظ
 للوضعية باذا انها
 فيها لا انفسيا فلا بد
 ما يرد كما هو ظاهر

ان كل مفهوم يلاحظ العقل تبعليكن ان يلاحظه قصد **قوله** لكن الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان
 الظاهر القصدى اذا كان جائزا في تلك الجزئيات فما الباعث على التنازع في ايراد هذا القول **قوله**
 الدفع ان في صورة الملاحظ القصدى يخرج تلك الجزئيات عن كونها من المعاني الحرفية والتنازع ههنا
 في صدد بيان المعاني الحرفية **قوله** قيل ان معنى الخ يحتمل ان يكون المراد من هذا القول اشارة
 الى التعريض على الظاهر الاول باننا لا نسلم كون معنى من جزئيات الابداء فضلا عن ان تكون من الجزئيات
 الاضافة لانه لو كان من جزئياته لمكان الابداء محولا عليه وهو باطل لان معنى من لا يعلم لا يكون محكوما
 عليه ويمكن ان يجاب بان استحالة حل الابداء على معنى من اذا كان في لباس من السمات واما ان
 يكن في لباسها فغير مسلمة لانه يقال الابداء الخاص ابتداء **قوله** بل الابداء من لوازمه فيلحق
 بالبال ان كان شئ من لوازمه الشئ الآخر لا ينافي كون الشئ الثاني من افراد الشئ الاول لان الكل ينقسم الى اقسام
 والفرع ينقسم الى الاقسام والمفارق ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من اللوازم اللوازم الغير الصورية
 بل محل الواطى وبين الاقسام الغير المحول بذات الشئ وفرد يتلوه منافات كما لا يخفى على من طالع كتب
 الميزان **قوله** واد في نفسه الخ يحتمل ان يكون المراد من هذا القول التعريض على الظاهر الثاني والجواب
 مثل الجواب الاول **قال** الشارح قدس سره واذا عرفت هذا الخ اعلم ان هذا علم اربعة علوم وان
 المراد بكونه المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وعلم بان المراد بكونه المعنى في نفس الكلمة ولا انها
 عليه من غير حاجة الى ضرورة اخرى اليها وعلم بان المراد بكونه المعنى في غيره عدم الاستقلال
 بالمفهومية وعلم بان المراد من كونه المعنى في غير الكلمة عدم ولا انها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة
 الحق اليها وكل منها استفاد ما سبق اما الاول فمما قاله المصنف مع حصوله الى قول الشارح واذا
 لاحظ العقل واما الثانيان فمن قوله واذا لاحظ العقل الى قوله وهذا هو المراد بقوله ما ذكرناه
 من شية الفاضل المسمى **قوله** وعلت الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه كما يعلم ما سبق ان المراد
 بكونه المعنى الخ كذلك يعلم ما سبق ان المراد بكونه المعنى في غيره عدم الاستقلال وبكونه المعنى
 في غير الكلمة عدم الدلالة فلم يقل الشارح قدس سره وعلت ان المراد بكونه المعنى في غيره الخ على
 قياس ما قاله مع نحو تفسير وحاصل الدفع ان في العبارة تقدر بالعاطف مع المعطوف وانما قد يرد ان
 الضم اقرب ظهورا بالبال مع الضد الآخر والله اعلم **قوله** من المعاني اوفى الخ قال مولانا عبد الكريم
 مصرضا على الفاضل المعنى بان قوله من المعاني وقوله اوفى كلمة انتم بيان للغير لان الاول على تقدير
 رجح الضم الى المعنى والثاني على تقدير رجح الضم الى ما التي هي عبارة عن الكلمة فما الوجه في ايراد كلمة من
 في البين اقول وكلمة في في البين الثاني وكذلك ما الوجه في تعريف البين الاول وتكرير الثاني ولما
 الفاضل للدق عن اعتراضه بان قول الفاضل المعنى وفي كلمة اخرى عطف على قوله في غيره وليس عطف

على من المعاني حتى يكون بيا للغير كما المعطوف عليه فلا يرد ما يرد تعريفه من قوله من المعاني بطريق آخر
 ان الضمير ارجع الى المعنى فيكون للمعنى موصوف الغير من قوله او في كلمة اخرى بطريق الاشارة ان
 الضمير ارجع الى الكلمة يكون الكلمة موصوفة للغير اقول وبالله التوفيق ان استعمال احد حرفي الجملة
 موضع الآخر شايخ فيما بينهما وكون النكرة الموصوفة في حكم المعرفة ايضا شايخ فيحصل ان يكون كلمة
 في بعض من فلا يوجد الخالفة بين المبينين في المعنى وان كنا نسب للفاضل المشي ان يذكر ما الى العلم الذي
 ايضا لان المذكور ما الى العلم الثالث كما سبق والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وهذا هو
 الظاهر يرد ههنا وجه ظهور عبارة المفضل في ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى كما هو المفهوم من
 المحصر لا ينلو اما ان يكون عدم المسبوقية بوجه المحصر كما هو الظاهر من عبارة الشارح واما ان يكون
 قريبا المرجع وردد العبارة الى ما هو المشهور وحمل العبارة على ما هو ملك امتياز الخوف عن ضمير
 كما قال بما الفاضل المعنى فان كان الثاني فلا فرق في عبارة المصنف وعبارة المفضل لبيان تلك الوجه
 في عبارة المصنف ايضا فلم كانت عبارة ظاهرة في ارجاع الضمير الى حكمه بما وعبارة المفضل ظاهرة
 في ارجاع الضمير الى المعنى وان كان الاول فلا فسل الاستلزام لان العدم المذكور يدل على عدم ظهور
 ارجاع الضمير الى كلمة لا على ارجاع ارجاع الضمير الى المعنى وبينهما من التفاوت ما لا يخفى واجيب عن الثانية
 الشئ الثاني بان يقال اننا لم نرجع في هذه الوجوه في عبارة المصنف ايضا لكن ههنا شئ آخر وهو
 الموافقة مع ما سبق بخلاف عبارة المفضل لعدم وجوده هناك والموافقة مع ما سبق امر معروف
 بهذا التقدير ظهر ان قول الشارح قدس سره لعدم مسبقيتها آه ليس علة للظهور كما سيوضح به
 الفاضل المعنى والله اعلم **قوله** الى ما هو المشهور فان الشايخ عند هو الثاني في نفسه لا الشئ
 في نفس ذاته **قوله** وحملنا الخ المراد من الحمل الحمل بطريق الصراحة والافتقار سبق من الشارح قد
 سره ان مال الاحتمالين واحد وهو الاستقلال بالمفهومية في المعنى الاسمي والفعل وعدم الاستقلال
 في المعنى الحرفي فكيف يقال على احتمال رجوع الضمير الى المعنى يحصل الحمل على ما هو مدرك الامتياز
 وعلى احتمال رجوع الضمير الى كلمة لا يحصل الحمل المذكور هذا ما طهرى والله اعلم **قوله** اي لم يصح
 الخ اشارة الى دفع ما يرد على الشارح بان الظاهر من قوله لعدم مسبقيتها الخ انه تقليل للظهور كعبارة
 المفضل في ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى وهو غير مستلزم له لان العدم المذكور يدل على عدم
 ظهور كون ما مرجعا اليها لا ظهور كون للمعنى مرجعا اليه كما لا يخفى على التأمل الصائب وحاصل الدفع
 ان قول الشارح قدس سره لعدم مسبقيتها ليس علة للظهور المذكور بل علة لعدم الصريح عن
 الظاهر المقدر ههنا اقول وبالله التوفيق لو فهم عدم ظهورية كون ما مرجعا اليها من هذا التعليل
 وظهرية كون للمعنى مرجعا اليه من عدم القول بالمفضل لكان لتعلق قول الشارح بعدم الخ بقوله

ظاهرة ايضا وجه قال مولانا عبد الحكيم ولا يخفى ان المناسب ان يكون مناط هذه الحاشية قوله
 لعدم مسبقيتها انتهى ويؤيد من قول الفاضل المدق ان المناسبة مع هذا القول موجبة ايضا
 لانه تقدير الحق الآخر هو المذكور في هذا القول والتقدير هو اى معنى الاخير غير مصروف عن
 الظاهر لعدم مسبقيتها الخ اقول وبالله التوفيق ان عدم المصروف عن الظاهر موجود في عبارة البعض
 لا في هو اى المعنى الاخير فللمناسب ان يكون غير مصروف عن الظاهر خبرا لعبارة المفصل ويكون
 التقدير وعبارة المفصل غير مصروف آلا لبقوله وهو فالجواب عن اعتراض مولانا عبد الحكيم
 باحداث احتمال كون تعلق هذه الحاشية بقوله وارجاع الغمير الخ من اعمال الناصحين **قال** الترخ
 قدس سره وبما سبق الخ اشارة الى دفع ما يرد على تعريف الاسماء جمعاً وتعيين الحروف منعلاً
 وقدم وخلف وتحت الى غير ذلك من الاسماء اللازمة للاضافة اسماء مع ان معانيها متعلقة
 بالنظر الى غيرها الذى هو المضاف اليه لا بالنظر الى نفسها فتجوز عن الاسماء وتدخل في الحرف
 وحاصل الدفع ان حالها كحال الابتداء المطلق فكما ان لزوم تعلق التعلق الاجمالى فيه غير مضى
 لاستقلاله كما سبق كذلك لزوم تعلق التعلق الحلى الاجمالى لها غير مضى لاستقلاليتها واسميتها **قوله**
 كذلك المشار اليه بكون الاستقلال بالمفهومية اذ لا يدخل في حصة الاخبار عن شيىء وبه تكون ذلك
 الشيىء كلياً اذ الاخبار عن الجزئيات اذا كانت مستقلة ايضا واقع كن افعال من الحاشيتين اقول وبالله
 التوفيق ان من المتقهرات فيها بين من حكم المجموع يكون غير حكم الجزء فلو جعل المشار اليه بكون
 مجموع كون معانيها كلية ومستقلة بالمفهومية لكان له ايضا وجه لا نه لا شك في توجب حصة الحكماء
 على هذا المجموع وان لم يكن لكل واحد من الاجزاء دخل في الترتيب **قوله** لازمة الظرفية اى لا
 لا تستعمل الا مفعلاً فيه **قوله** لا نأقول الخ وحاصل الدفع ان الاستقلال يقتضى حصة الحكم
 بالنظر الى الذات فانتم الحكم بالنظر الى العارض لا يفرض الاستقلال والوجود ههنا الاستقلال
 الى العارض لا بالنظر الى الذات **قوله** المفهوم المستقل اقول وبالله التوفيق يعلم من ههنا ان
 المشار اليه بكون السابق الاستقلال فقط لا علم **قوله** ذلك العارض المراد من العارض متيقن
 انفكاكه سواء كان داخلاً او خارجاً لا الخارج للمتنع الا تفكاه كما هو المشهور فلا يرد ما يوافقهم
قوله كحق فانه موضوع للزمان الذى فعل فيه من حيث انه فعل فيه **قوله** او خارجاً طالعاً
 في الاستعمال **قوله** كالظرف المذكورة فان قدما موشلاً موضوع للمكان المتقدم مطلقاً الا انه لا
 يستعمل فيه الا اذا فعل فيه من حيث انه فعل فيه **قال** الشارح قدس سره لكان لمجرد التماسك
 لما يتوهم ان ذكر التعلق اذا كان غير واجب في تلك الاسماء لكون معانيها مفهومات كلية مستقلة
 بالمفهومية فم يكن المضاف اليه لازماً علينا لها كما هو للتقهر وحاصل الدفع ان لزوم ذكر المشار

يخفى ان تعلق التعلق
 لا يتم لها كذا اجاباً واثباتاً
 من غير حاجة الى ذكره
 من غير
 حاشية قوله نا عبد الحكيم
 حاشية قوله نا المدق

اليه لانهما عيناها كما هو المتقرر وحاصل الدفع ان لزوم ذكر المضاف اليه في العادة لفهم المقصود
 لا لفهم اصل المعنى قوله يعني ان العادة الخدفة ما يتوهم من ان التقدير المذكور جار في الحروف
 ايضا بان يقال لم لا يجوز ان تكون الحروف موضوعة لمعان كناية مستقلة بالمفهومية لكن العادة
 جوت في استعمالها في متعلقات خاصة لانها الغرض من وضعها فذكر المتعلق لفهم الخصوصية لا لفهم
 اصل المعنى فلا فرق بين تلك الاسماء اللازمة الاضافة والحروف يكون الاول مستقلة والثاني غير
 مستقلة وحاصل الدفع ان جريان العادة في الاسماء اللازمة الاضافة ثابت بانها تستعمل في التقدير
 الاعلى جو يستفاد الخصوصية من ذكر المضاف اليه وجريان العادة بهذه الصفة في الحرف غير محتمل
 والا لعدم الاخبار عنها كما في قولنا ابتداء سيرة البصرة موجود لان الابتداء في هذا القول مستعمل في
 المعنى الخيالي والخصوصية مستفادة من ذكر المضاف اليه فالأخبار عنه صحيح والأخبار عنها ليس
 صحيح **قوله** فامل إشارة الى انه لم لا يجوز ان يكون امتناع الاخبار عنها بالنظر الى العارض لا بالنظر
 الى الذات كما في تلك الاسماء اللازمة الاضافة يعني خلافاً لفرق بين تلك الاسماء والحروف والله اعلم
قال الشارح قدس سره ولما كان الفعل أو اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان قوله غير مقترن
 الخما لا حاجة اليه لان زيادة الاخر اذ لا يمتنع الفعل مركب من اضافة وهي غير مستقلة والمركب
 من المستقل وغير المستقل غير مستقل فلا يدل على معنى في نفسه لان المراد منه المعنى المستقل فتم
 الدفع ان المراد من المعنى في قوله على معنى في نفسه المعنى التخصيص ولا شك في استقلال المعنى التخصيص
 كما لا يخفى فلا يكون القيد الاول المذكور في التعريف مخجهاً للفعل فثبت الحاجة الى اخرجه بالقيده
 الآخر وهما بحث وهو ان تعريف الاسم غير ما فهم لدخول الفعل فيه لانه يدل على معنى تفضي
 غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وهو الزمان لان اقتران الشيء بنفسه غير معقول ويمكن ان يجاب
 بان قوله غير مقترن الا في حد الاسم في قوله السلب الكل فلا اقتران الماخوذ والفعل يكون في قوة الايجاب
 الجوزي لانه نقيضه معنى تعريف الاسم انه كلمة دلت على معنى تفضي مستقل لا يكون فهم من افراده
 مقترنا باحد الازمنة الثلاثة وهذا لا يصدق على الفعل لان معناه التخصيص الذي هو الزمان و
 ان كان غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لكن المعنى التخصيص الآخر الذي هو المحدث مقترن بذلك
 المحدث واسم المحدث قوله يعني انه الخ الغرض من هذه العبارة على ما يحظر بالبال تقريره لا بمعارض
 المدفوع بقول الشارح ولما كان الخ وتقرير جوابه لكن مع ادنى تغيير وهو الذي اشار اليه بقوله ما
 يشمل المعنى التفضي **قوله** ما يشمل ايماء الى دفع ما يرد ههنا من انه اذا اريد بالمعنى في قول الضنف
 على معنى في نفسه المعنى التفضي كما هو ظاهر كلام الشارح قدس سره فخرج كثير من الاسماء عن حكم الاسم
 وهي الاسماء التي تكون معانيها بسيطة لعدم وجود المعنى التفضي لتلك الاسماء وحاصل الدفع ان

الفرق بين الاسماء
 اللازمة والاختيارية
 بالحرف

في اللغات التي لا تتبادر
 منها الازمنة

مقصود الشارع من قوله ولما كان الخ عدم ارادة خصوص المعنى المطابق من المعنى في قول المصنف
 على معنى في نفسه لا تخصيصه بالمعنى التضيقي كما هو المتروك من ظاهر عبارة الشارع قدس سره
 اعلوان استلزام الدلالة التضيقة وكذا لا لزومية للمطابقة امر مثبت فيما بين المنطقيين وغير
 مثبت عند الأصوليين واهل العربية لان الدلالة المطلقة تابعة عند هؤلاء للارادة ولا استلزام
 بين ارادة المصنف والتضيقة وارادة المعنى المطابق كما لا يخفى على من له بصيرة بخلاف المنطقيين فان
 الدلالة للمطابقة وحدها تابعة للارادة واذا دريت هذا علمت ان التطويل الذي ذكر في كتابي
 المشهورتين مستغنى عنه وفي ذلك التطويل كلمات أخر لكن ترك التعرض لها لاجل افضائه الى
 التطويل اولى والله اعلم **قوله** لان المعنى المطابق أقول وبالله التوفيق رثيت في بعض الكتب ان
 المعنى المطابق للفعل امر واحد اجمالي يحلله العقل الى الزمان والحادث والنسبة الى فاعل كخفي
 ان هذا الامر الواحد اجمالي امر مستقل فلا يريد بالمعنى في قوله ما دل على معنى في نفسه للعقل
 بحيث له ايضا وجه والله اعلم **قال** الشارع قدس سره في الفهم فائدة القيدين قد مر في كتابي
قال المصنف باحد الازمنة الثلاثة اعلوانه منطوق تانيث للعددود وتذكير اذا كان جمعا الى
 مفردة فان كان مذكرا فيثبوت العدد له ان كان مؤنثا فيذكر العدد له والمفرد ههنا مذكور وهو الزمان
 فلا يبعد ان الواجب ان يقول باحد الازمنة الثلاث بدون التاء لان القاعدة في اسماء الاحياء
 الثلاث الى العشر ايراد للذكر المؤنث والمؤنث المذكر والله اعلم **قوله** زمانا انت فيه اشارة الى
 دفع ما يرد ههنا من ان تعريف الاسم غير جامع لا فراده لغيره نحو المقتل والضرب والصبر
 والقبول عنه لا قترانه باحد الازمنة الثلاثة الذي هو زمان وقوع الفعل في الاولين والاصح
 والمساء في الثانيين وحاصل الدفع ان المراد باحد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال
 ولا اقتران باحد هاتفي هذه الاسماء في الفهم كما لا يخفى فلا نقض والله اعلم **قوله** وشرة
 الخ دفع ما يتوهم من ان المراد بالازمنة الثلاثة اذا كان الماضي والحال والاستقبال فالتناسب
 ان يفسر الشارع قدس سره بما قل علم يفسر هاتين الكلمتين غرض البيان **اقول** وبالله التوفيق
 انك لارج قدس سره فلهذا يتبين ان فعل عدم التفسير ههنا لا كما هو بما سبق في وجهه **قوله**
 وهو بعيد لوجوب احدهما انه هذا يكون في الدلالة لانه على ما هو قاعدة الحال فيمنه ان عدم الاقتران
 تائيدا في الدلالة على المعنى والامر ليس كذلك كما لا يخفى وتلقيها انه على هذا يكون ذلك القيد ههنا
 عن القيد الاول بناء على ما اختاره الشارع وهذا من الركائز عند ميرزا قاسم بلذني في
 وجه البعد لان الاصل في الحال لا انتفاء فيوه ان معنى في نفسه قد لا يكون مقترنا بالاحاطة
 وقد يكون واسم هو الكلمة الدالة على ذلك المعنى في الحال الاول وهذا كما ترى انتهى ولا ادري

وهي سائبة لانه
 على سائبة المراقب
 منه

على ما لا يرد في الفصل
 لان معنى الثلاثة الماضية
 الثلاثة زمان وقوع الفعل
 وهو الزمان الذي لا
 لا احاطة فيه بالوقوع والاول
 وقوع الازمنة

وهذا هو الازمنة
 الثلاثة الماضية
 بما هو الوجه والوجه

له وجها لان الانتقال يكون في الحال من ذي الحال الاول والاسم ههنا ليس بذي الحال وانما علم
قل الشارح قدس سره والمراد بعدم الاقتران آه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان تعريف الاسم
 بكونه تعريف الفعل غيرهما مع لا فسادا وغيرهما من دخول اعيان لان الاسماء الافعال من الاسماء
 سم ان تعريف الفعل يصدق عليها لا قترانها بالزمان والافعال المنسوبة عن الزمان من الافعال
 سم ان تعريف الاسم يصدق عليها لعدم اقترانها بالزمان وحاصل الدفع ان المراد بعدم الاقتران
 للمأخوذ في الاسم والاقتران المأخوذ في الفعل الاقتران وعدمه بحسب الوضع الاول ولا مشقة
 في تحقق عدم الاقتران بحسب الوضع الاول في اسماء الافعال وفي تحقق الاقتران بحسب الوضع الاول
 في الافعال المنسوبة فلا يخل جمع التعريفين وكذا منعها كونه اعلم قولنا اي المراد بعدم الاقتران
 آه اشارة الى دفع اعتراضات ثلثة ترد ههنا الاول ان ضمير غير مقتدر راجع الى المعنى مطلقا
 اعلم من ان يكون مستقلا او لا والدليل على ذلك ان الاستقلال في المعنى يفهم من قول المصنف
 في نفسه وهو صفة واحدة لقوله معنى فيصدق للتعريف الاسمي على الفعل لانه يدل على معنى في نفسه
 وهو الحدوث وعلى معنى غير مقتدر باحد الانزمنة الثلثة وهو المعنى المطابق له اذ لا معنى لا قتران
 اثنى بجزئه والا يلزم اقتران الشيء بنفسه لان الجزء موجود في الكل فاذا كان الكل مقتدر بالجزء اثنى
 ضمنه يكون الجزء الذي هو عين الجزء المقتدر به مقتدرنا ايضا بذلك الجزء وهل هذا الا اقتران الضمير
 بنفسه والثاني ان الاول يقتضي الثاني لانها متضايقان فعلى هذا اي اذا اخذ عدم الاقتران بالمراد
 الى الوضع الاول يلزم تعدد الوضع في كل اسم فيخرج كثير من افراد المعرف التي لا تعدد فيها على
 والثالث ان الظاهر من الوضع الاول وضع الاسم فيخرج عن تعريف الاسم اسم الفعل الذي
 يكون الوضع السابق فيه وضع الجار والمجرور مثل عليك او وضع المركب ويخرج يزيد ويشكر ملين
 لان الوضع الاول فيها وضع الفعل لانها في الاصل مضارعان من تراد يزيد وشكر يشكر بيا الدفع من
 الاول ان الضمير في غير مقتدر راجع الى معنى في نفسه اعني المعنى الموصوف بصفة في نفسه اعني المعنى
 المستقل لا الى مطلق المعنى بقرينة ما سبق في شرح وجه الحصر حيث فسر المستكن في يقتدر بذا لا لا
 للدلول عليه بنفسها وقد مر بعد قول المصنف اولا قوله يقتدر ذلك المعنى والمعنى في نفسه في الفعل
 وهو المحدث مقتدر باحد الانزمنة الثلثة فلا يصدق تعريف الاسم على الفعل وبيان الدفع عن
 الثاني ان المراد بالاول ليس معناه حتى يقتضي الثاني بل المراد منه الغير المسبوق والاول بهذا المعنى
 لا يقتضي الثاني فيكون التعريف جامعا وبيان الدفع عن الثالث ان المراد من الوضع الاول اهم من
 ان يكون وضع الفعل او وضع الاسم او المركب او الجار والمجرور من داخل اسماء الافعال ويزيد و
 يشكر ملين في تعريف الاسم الى الدفع الاول اشارة بقوله المعنى المستقل والى الثاني بقوله الى الوضع

الغير المسبوق آه وإلى الثالث بقوله سواء كان الخ هذا ما يخص عن الكتب حين سفر الجبال طه
 بحقيقة الحال **قوله** المعنى المستقل أقول وبالله التوفيق أن المناسب للفاضل المشعشع يقول
 أي المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل وبالوضع الأول الوضع الغير المسبوق كيك
 ظاهر في المقصود فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً **قوله** فيدخل فيه الخ متفرع على قسمين
 الوضع الأول بحيث يشتمل الوضع الفضلي كذا في حاشية الفاضل للدق **قوله** غير مقترن
 لأن الاقتران في الفهم فرع وجود للمقترن به وهو المعنى العلي ولا وجود لها العلي بحسب
 الأول ويريد ههنا أن المعنى الاسمي العلي كما لا يكون متصفاً بالاقتران بالنظر إلى الوضع الأول
 وجوده فيه كذلك لا يكون متصفاً بعدمه للعللة المذكورة بعينها لأن اتفاق شيئين في شيء
 أن يكون وجودياً أو مدنياً يقتضي وجوداً للوصف فكيف يكون تعريف الاسم صادقاً على
 ويشكر بالنظر إلى الوضع العلي أجيب عنه بأن المراد من قوله غير مقترن سلب الاقتران لا ثبوت
 عدمه على أن كلمة غير للسلب لا للعدول فالتقصية المتعقدة منه مسألة بسيطة لا موجهة
 والسالبة البسيطة لا تقتضي وجوداً للموضوع بل يصدق عند عدمه أيضاً فصدق التعريف عليها
قوله ودخل فيه الخ متفرع على قسمين الوضع الأول بحيث يشتمل وضع اسم وضع مركب
 إضافي أو جازم ومجرور **قوله** وفيه بحث آه حاصله أن معاني الأفعال للمنطقة عن الزمان
 الإضافية انشائية كما تقرروا وتصدق على هذا المعاني الانشائية أفعال غير مقترنة بحسب الوضع
 بالزمان لعدم وجودها فيه كما أن المعنى العلي يزيد ويشكر غير مقترن بالزمان بحسب ذلك الوضع
 لعدم وجوده فيه فدخلت هذه الأفعال في الاسم والأمر ليس كذلك وحاصل الدفع أن المراد
 من اقتران المعنى المستقل كذا سبق والمعنى المستقل في الأفعال للمنطقة عن الزمان
 ليس إلا ما يقارنه صفة الانشاء الذي هو الحدث الذي هو المقارنة ههنا ولا شك في وجود
 هذا المعنى الحدث في الوضع الأول واقتارانه بالزمان بحسبه فمن حيث هذه الأفعال عن الاسم
 دخلت في الفعل والله أعلم **قوله** ولك أن تقول الخ أي في دفع الأمر المضاعف الوازع على قصد
 بأنهم جاعل لا فاد خسر وخسر يزيد ويشكر ملين واسماء الأفعال عنه لا اقترانها بالزمان وغيرها
 من دخول الغير لدخول الأفعال للمنطقة عن الزمان فيه لعدم الاقتران بالزمان وحاصل الدفع أن
 المراد بعدم الاقتران عدمه بحسب الوضع ولا شك أن يزيد ويشكر ملين غير مقترنين بالزمان
 بحسب الوضع وهو الوضع العلي وإن اسماء الأفعال غير مقترنة به بحسب الوضع لعدم وضعها
 للمنطقة الفعلية وأن الأفعال للمنطقة عن الزمان مقترنة به بحسب الوضع الذي هو الوضع الثاني
 الفعل لعدم وضعها بانتهاء المعاني الانشائية أقول وبالله التوفيق أن يزيد ويشكر كما يستلزم

انما غير مقتربين بالزمان بحسب الوضع الذي هو الوضع الحلي كذلك يصدق عليها انهما مقتربان
 بالزمان بحسب الوضع الذي هو الوضع السابق فيصدق عليها اقتراب الفعل كما يصدق
 عليها اقتراب الاسم ان يقال لا هذا وور في استقام الامرين للثانين في شيء واحد بالنظر الى الحقيقة
 كما قد والله اعلم **قوله** اصل الوضع يرد منها ان الظاهر من قوله اصل الوضع هو الوضع المقدم
 لانه يكون اصلا بالنظر الى الوضع للآخر فلا يعم تفرع دخول يزيد ويشكو طين في الاسم لانهما
 في الوضع المقدم ومقتربان بالزمان ليجب عنه بان اضافة الاصل الى الوضع اضافة بيانية و
 التقدير بحسب الاصل الذي هو الوضع وان العظم بالاسماء الفاعلة في زيادة لفظ الاصل فانه
 بانه لو قال بحسب الوضع لم يعم تفرع دخول اسماء الافعال لان استعمالها في المعاني الفعلية لا
 عليه الوضع ايضا لكنه ظاهر ليس باصل كذا فهو والله اعلم **قوله** اذا وضع لها بالالمعنى والاشتراك
 المشايخ الذي هو غير الة الوضع **قوله** وحينئذ يكون الخ دفع ما يتوه من ان اسماء الافعال كيف
 تدخل في الاسم بحسب الوضع الاول والحال ان بعض تلك الاسماء بحسب لك الوضع مركبات
 والاسم من اقسام المفرد وحاصل الدفع ان الحكم باسميتها باعتبار التغليب اعلم ان هذا الوجه
 والدفع يجوزان في جواب الشارح ايضا لوجه الترتيب هو الاعتقاد على التفرع والله اعلم **قوله**
 بانها للثانين الموجود الاستعمال المشايخ الذي هو غير الة الحقيقة **قوله** ولما كان الخ دفع ما
 من التسميم عبارة للثان اذا كان مكانا من الطريق فاعلم بسلك به الشارح والدفع غنى عن البيان **قوله**
 جيد لان المعاني الفعلية اذا كانت متبادرة من اسماء الافعال وتكون هي مستعملة فيها بلا قرينة
 والمعاني الانشائية اذا كانت متبادرة من الافعال للنسبة عن الزمان وتكون هي مستعملة فيها بلا
 قرينة تكون كل واحد منهما موضوعا لكل واحد منهما لان التبادر والاستعمال بلا قرينة من القوى
 احكام الوضع **قوله** كما يقتضيه ظاهر الخ حيث قال اسماء الافعال ما كان بمعنى الاسماء والظاهر
 وقال افعال الله والامر ما وضع لاختتام مدح او ذم وقال افعال المقاربة ما وضع لدفع
 جام او حصولا او اخذ افيه والما قال ظاهر عبارة الخ لانه يحتمل ان يكون المراد بالاول ما كان متبادرا
 بمعنى الامر والمماضي تطلب المستعمل بالمستعمل فيه لا تطلب للموضوع بالموضوع له وان يكون الامر
 في الثاني والثالث للعاقبة لاصلة الوضع كذا ذكر في حاشية الفاضل المدق **قوله** ولهذا اعلم
 لا اجل ان يقد شيئا وضم رضاه للمصنف به موجب لترك ذلك الشيء لم يجب التنازع قد مر
 من شبه اسماء الافعال بالطريقين الآخرين **قوله** بمعنى المصادر فاضافة الاسماء الى الافعال
 للاجتماع افعال ملحوظة مع معانيها **قوله** قال الشيخ الخ وجه آخر لعدم اختيار الشارح
 قد مره الجواب الاخير كذا قال الفاضل المدق **قوله** الذي ظهر له آدفع ما يتوه من ان

الافعال اذا كانت مؤدية لمعاني الافعال فلم تعلم تكن افعالا وحاصل الدفع ان الباعث على ذلك
 افعالا متخالفاتها لصيغ الافعال ومدد التصرف فيها كالنصرف في الافعال وقبولها لا يقبل
 التنوين ولا التعريف وتكون بعضها ظرفا وبعضها جار وجهر مرافق الاصل والمراد من قبول اسم
 الافعال لما لا يقبل الافعال قبول بعضها فلا يرد ان اكثرها لا يقبل التنوين وبعضها لا يقبل الا مر
 قال الشارح الهندي في بحث اسماء الافعال ما حاصله ان الباعث على عدم كون اسماء الافعال
 افعالا انها موضوعة لا لفاظ الافعال لا لمعانيها فلا تكون افعالا ولما لم يوضعها لا لفاظ الافعال
 فكل واحد القاضل المشي كما يدل عليه نقل كلام الشارح الرضي في الحاشية السابقة الدال
 على تزييف كلام الشارح الهندي لم يملك القاضل المشي بذلك الطريق والله اعلم **قال الشارح**
 قدس سره لان جميعا لا دليل كون اسماء الافعال داخله في حد الاسم وحاصله ان كل ما في الوضع
 الاول اما مصدرا اصلية او نقيلية او ظرفا وجارا وجهر مرافق كل منها غير مقفلة باحد لا زمنه
قال الشارح قدس سره الاصلية المراد من الاصلية امر من ان تكون حقيقة او حكما فلا يرد ان
 من المصادر الاصلية ليس يصحح لانها ليست من المصادر في الاصل والمراد من النقل الصريح ان ثبت
 استعماله في المعنى المصدرية ومن النقل الغير الصريح ان لا يثبت استعماله مصدرا الا انه مشابه
 به بان يكون على وزنه نحو هيئات على وزنه فوفاة يود ههنا ان الاستعمال في المعنى للنقل عنه
 ينافي النقل لان من شرط العلم به ان الاستعمال في المعنى الاول كما تقر ويمكن ان يجاب عنه بان
 يجوز ان يكون هذا الاستعمال من غير الناقل وما هو من شرط النقل فهو جهر من الناقل مطلقا
 كما لا يخفى اعلم انه لو كان المراد من الاستعمال الذي يكون قبل النقل لم يكن لهذا السؤال
 والجواب مسأله لانه من ضروريات النقل وان كان المراد الاستعمال الذي يكون بعد النقل
 فيكون لها مسأله والله اعلم **قوله** وهو مصغر او ادفع ما يتوهم من ان روي ان كان مصغرا
 روي لانه المستعمل في الحال ان مصدر باب الافعال قياس وليس روي منه وحاصل الدفع
 ان روي مصغر مصغرا وادفع مصغرا مصدر ايضا كما تقر **قوله** تصغير ترخم دفع
 ما يتوهم من ان روي كيف يكون مصغرا وادفع الحال ان في التصغير يكون زيادة على ما هو
 وفي روي نقصان من او اوج وحاصل الدفع ان هذا التصغير تصغير ترخم وهو ان يضاف التنوين
 او لا ترخم في نقصان الحروف عما يصغر لا ينافيه **قوله** اي ارفق رخصا خطا البان ان القاضل
 المشي قال انفا في تفسير روي ارفق قوله ثانيا اي ارفق يلزم التكرار ويمكن ان يدفع به انه
 ليس المقصود من هذه العبارة تفسير روي وحق يلزم التكرار بل المقصود منه تقدير الالف
 روي زيد فعلى هذا يكون التنوين في رخصا عوضا عن المضاف اليه والله اعلم **قوله** ولو كان الم

لا ينفك في الاصل
 اصواتا فنقلت الى
 المصادر الاصلية

وهنا شك وهو ان هذا المعنى اى قوله ارفق فقاما ان يكون معنى المكبر ويكون معنى المصغر و
كلها باطلاً أما الاول فلا ريب لا وجه لقوله صغير على هذا التقدير كما هو الظاهر وأما الثانى فلا ريب
لا يصح على هذا الايراد كلمة لو كما لا يخفى على العارف على استعمالها ويمكن ان يجاب عنه بان هذا المعنى
الباب مع قطع النظر عن خصوصية المكبرية والمصغرية وأن اختلج في صدره انه على هذا اما
الحاجة لايراد قوله ولو كان الخ فانزله بانه اورد لدفع توهم ان الرفق الصغير لا يكون معنى
الباب كما هو المتبادر من الاطلاق لان المطلق ينصرف الى الكامل وهو هنا غير الصغير فلم
توهم ان الصغير والكبر من خواص الاجسام والرفق ليس منها فسر لفاضل الحنفى قوله صغير بقوله
قليل واسه املر قوله اى لم يثبت الخ دفع ما يتوهم من ان الظاهر من النقل الغير الصريح ان يكون
منقولاً لكن يكون في نقله خفاء ولا بد للنقل من المنقول عنه الذى هو المعنى المصدرى هنا وهو
منتفى في هذا القسم فكيف يكون منقولاً عنه الى المعنى الفعلي وحاصل الدفع انا سلم لزوم
المنقول عنه للنقل لكن اعلم من ان يكون حقيقة او حكماً والمعنى المصدرى المحكى موجوده هنا وان تنق
الحقيقى كما لا يخفى قوله لكنه يشبه استدراك لما يتوهم من انه اذا لم يثبت استعماله مصدراً
فكيف يصح النقل منه وحاصل الدفع ان المنفى هو المصدر الحقيقى واللازم من النقل اعلم ان يكون
حقيقة او حكماً والثانى موجود ومعنى قوله يشبه يقرب ويظن قوله لانه قام الخ دفع ما يتوهم
من انه اذا لم يثبت استعماله مصدر افعال القرينة أو لا على نقله من شئ الى المعنى الفعلي وثانياً على
نقله من المعنى المصدرى اليه وحاصل الدفع ان القرينة على كلا الامرين موجودة اما الاول على
فمى ان صيغ هذا القسم مخالفة من صيغ الافعال فلا بد ان يكون منقولاً الى المعنى الفعلي من شئ
وأما على الثانى فمى ان الاشبه والمظنون ان يكون الشئ الذى نقل هذا القسم منه الى المعنى الفعلي
مصدر المناشئة بين هذا القسم واسم الفعل والمصدر وزناً ولا اخت هذا القسم مصدر
المظنون ان يكون هو مصدر ايضا قوله فاضل آه دفع ما يتوهم من انه كيف يكون هيئات عليهم
قوات مع ان الالف فى الثانى عوض عن الياء وفي مقابلة اللام الثانية فتكون اصلية والالف الاول
ترابطة وحاصل الدفع ان الالف فى هيئات ايضا عوض عن الياء فى مقابلة اللام الثانية فتكون على
وزنه قوله على فعل اى ماضى هذا الباب مصادرة لا مطلق صيغة فلا بد ما يرد فانه مقول
اى تقدم بمعنى قدم الذى هو متعدي فلا يرد انه اذا كان ما مكم بمعنى تقدم فلا وجه لنصب
الحيد بعده لانه لا فرق قال الشارح قدس سره لا يجوز ان يشار الى فم ما يرد من ان تعريب
الاسم بعيد على المضارع مثل يضرب لانه كلمة قدل على معنى وفي نفسه غير مقترن باحد
الثلاثة لانه مشترك بين زمانى الحاضر والمستقبل فيكون مقترن بزمانين لا بواحد وحاصل الدفع انا

الذى هو المعنى
المنفى الذى هو
الحديث

لا فسلم او لا انه مشترك بين ذينك الزمانين بل هو موضوع لاحد هما وفي الآخر هما فيكون
 مقترنا بحسب الوضع بواحد ولو سلم الاشتراك لقلنا ان الاقتران بالزمان الواحد لا ينفك
 الفعل احده من ان يكون بالامالة او في ضمن الآخر والمقتضى الاسم في هذا الامر والاقتران
 بواحد من الازمنة فمما موجود في المضارع على تقدير الاشتراك وان لم يكن الاقتران بهما
 موجودا في المضارع على هذا التقدير يترد ههنا انه كيف يتصور الاشتراك في المضارع بين زمان
 الحال والاستقبال لان الاشتراك يقتضي الوضع ولا وضع للمضارع بل زمانها اتفاقا واجيب عنه
 بانه ليس المراد من اشتراكه بينهما اشتراكه بينهما فقط بل اشتراكه بينهما مع النسبة والحد ولعدم
 تعلق الغرض بذكرهما مع شهرة اخذ هاهنا لم يتعرض لذكرهما والله اعلم قوله وهو الراجح
 الفرض بيان الرجحان في احتمالات المضارع اقول وبالله التوفيق ان المقترن انما انظر الى ادوار
 الاشتراك والحقيقة والمجاز يحمل على الثاني لا على الاول لكثرة الثاني بالنظر الى الاول فكيف يكون
 احتمال الاشتراك اجمالا على احتمال الحقيقة والمجاز كما قال الفاضل المشي ويهم عن عاقل
 قد من سره مرجوحية احتمال الاشتراك ايضا كما لا يخفى فانظر لعل الله يحدث بعد ذلك امرا
 ثم كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال هو الظاهر لان المضارع اذا دخل عن القرائن يحمل على
 الحال ولا يبادر الى الاستقبال الا بقرينة وهذا اشار الى حقيقة والمجاز وقيل حقيقة في الاستقبال
 مجاز في الحال لثبانه حتى اختلف فيه كذا في حاشية الفاضل للدق والله اعلم قوله جزم
 آه اشار الى دفع ما يرد ههنا من ان قوله من خواص ما ان يكون مبتدأ وقوله دخول الامر
 او يكون الامر بالعكس وكلا الاحتمالين باطلان اما الاول فللزوم كون المبتدأ حرفا لان كل من حرف
 واما الثاني فللزوم تقدير الشيء الذي حقه التأخير عن غير مكنة وهو من المستعجلات وما صلاها
 انه جزو النكتة في تقدير الخبر لا مقام دشان هذا الجمل او افاده هذا القصر ومبتدأ بتأويل كلمة
 من يلفظ البعض واورده ههنا ايرادات الاول ان الاهتمام بدشان شئ لا يقتضي تقديره ما لم
 بين وجهه وههنا ما هو الثاني ان القصر مستفاد من لفظ الخاص فما الحاجة الى افادة القصر
 تقديره وحقه الظاهر الثالث ان كون من مبتدأ باعتبار تأويله بلفظ البعض غير شايع وسئل
 العبارة على غير الشايع من المستعجلات اجيب عن الاول بان الاهتمام بدشان هذا الجزم من وجوه
 كون الكلام في الخاص والثاني كون قوله من خواص محط الفائدة لانه الجزو ثالثا التنبية من اول الامر
 على الاستدس بحسب نعت ورايها الفسوق للاذكار المسند اليه عن الثاني ان في العبارة جمل فلو التقدر
 او افادة تأكيد القصر وهو لا ناله قوله للتردد الحاصل من توهم وجود الخاص سوى الفصل
 في الفعل والحرف على ما بين في محله وعن الثالث ان الكون المذكور وان كان غير شايع لكنه واقعه

منه فقد طيه الا فاعلم كالمعشري في قوله تعالى ومن الناس من الآيات قال مولا ناهي الدين وليس
للمعشري كما قيل والا فاد ان دخول الامر وما بعده مقصور على بعض خواصه فيكون كلامه مامع
من يزعم انه كل خواصه ليس فليس انتهى اقول وبالله التوفيق ان افادة البعضية واجبة على تقدير
كون قوله ومن خواصه مبتدأه واما على تقدير كونه جزاء فغير واجب فكيف يكون كلام المصنف
ومن خواصه ثم كلامه مامع من يزعم انه كل خواصه وفيه ان دخول كلمة من على الجمع قرينة كونها
تبعية وهذه الدخول في كلا الاحتمالين موجود فافادة البعضية من هذه العبارة في كلا الاحتمالين
طابت على المفهوم من كلامه الشارح ومن كلامه الفاضل للشراح ارادة البعضية على تقدير كونه جزاء
ايضا لم يثبت جعل كلمة من تبعية على الإطلاق هذا المنص وتعرف والله اعلم قولي ولا يعجزان
للمعشري لعل المفهوم من هذا القول الاشارة الى ترجيح احتمال كون كلمة من مبتدأه بانه يفهم منه فائدة وهي
ان الخواص المذكورة لا تسوق لبيان التروكة لان كلمة من على هذا الاحتمال يكون مأولة بلفظ الجمع
والتعارف في لفظ البعض المضاف الى الكل ان يكون مصدقه اقل ما يبق في المضاف اليه واما الظاهر
بحر فلا يفهم من تلك الكلمة ذلك لعدم التأويل بلفظ البعض اقول وبالله التوفيق ان البعضية هي
على احتمال كونها من ايضا كما يستفاد من كلامه الشارح قدس سره ومن كلامه الفاضل المحقق في مسائل
حيث جعل كلمة من تبعية على الإطلاق فافادة هذه الفائدة من هذه العبارة على احتمال
وعدمها على آخره محتمل ان يقال ان القاعدة المذكورة في لفظ في لفظ البعض وعلى تقدير الاحتياط
تكون تلك الكلمة مأولة بلفظ البعض بخلاف تقدير الجزئية نعم لو غطت القاعدة المذكورة بلفظ
البعض ولا تكون في المؤول به للمحصل الترجيح بذلك والله اعلم وقد ههنا ان هذه الفائدة مستفاد
من ذكر لفظ الخواص وبيانها بخمسة منها كما سيعلم لك فلا يحصل الترجيح في ما بين الاحتمالين باطلا
احدهما تلك النائدة دون الآخر اوجب عن ذلك الايراد بان المراد من الافادة الافادة من
اول الوهلة وهي لا تحصل الا على احتمال كون كلمة من مبتدأه كما لا يخفى قال الشارح قدس سره
منها بصيغة اشارة الى دفع ما يرد ههنا من انه لم يجمع المصنف بين جمع الكثرة وكلمة من وكما قيل
ونحوه بعدم ذكر كلمة من وكذا لم يقل ونحوه بعدم ما يرد جمع الكثرة وكلمة من وكذا
ومن خاصته ما يرد كلمة من وعدم ما يرد جمع الكثرة وحاصل الدفع ان في ايراد جمع الكثرة تنبيه
على كثرة الخواص بحيث يتجاوز العشرة وهذه التنبيه لا يحصل بالا احتمالين الاخيرين لعل موجز
جمع الكثرة فيها وفي ايرادها من اشارة الى ان المذكور بعض من هذه الخواص لا كلها وهذا
التنبيه لا يحصل بالا احتمال الاول في السؤال واورد ههنا بعض الفضلاء بان التنبيه على كون
المذكور بعضا من الخواص يستفاد من ذكر جمع الكثرة وبيانها باقل ما وضعت له وهو احد

في كل هذا الاحتمال
يكون الجزاء فاد
التقدير يخصه
كثرة منها وعلى قوله
بأنه

عشر مصاد الان المذكور في الكتاب خمسة واجب عن هذا الايراد بان المراد من التنبيه التنبيه من لول
الوجهة وهذا لا يحصل من ذكر جمع الكثرة وفي حاشية الفاصل المدق كلمات آخر لدفع هذا الايراد لا
تذكرها مخافة للتشويش والله اعلم **قوله** التي تجاوز العشرة اشارة الى دفع ما يرد من ان الكثرة قد
يجمع مطلقا سواء كان جمع قلة او كثرة فكيف يكون هذا التنبيه باعتبار ايراد صيغة جمع الكثرة فخصوا
وحاصل الدفع ان المراد من الكثرة التي تجاوز العشرة وهي لا تستغادر من ايراد جمع القلة كما هو
قوله قالوا انها اشارة الى دفع ما يتوهم من عدم وجود النواصير اية على ما ذكره والدفع
غنى عن البيان **قوله** قريبا من ثلثين انشئت الاطلاق على التفصيل فارجع الى حاشية من لا يظلم الله
قوله بقرينة دخولها اشارة الى دفع ما يتوهم من انه من أين يعلم ان من هذه تبعية لم لا يمكن
تكون للتيين وغيره من معانيها والدفع غنى عن البيان او رد ههنا انه يظهر من هذا الكلام انه كلما دخلت
كلمة من على الجمع فكون تبعية والامر ليس كذلك لانها مع دخولها على الجمع قد تكون للتيين كما
في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ويمكن ان يقال لا نسلم ان المراد من الاوثان معنى الجمعية
بل المراد به جنس الوثن بل دليل دخول الامر الجنس عليه صرح به مولانا عبد الرحمن في حاشية شرح
قول المصنف والتيين في ههنا الحرف وايضا المدعى وهو كون من التبعية تخفى لاحتمال كونها للتيين بان
يستعمل جمع الكثرة في معنى جمع القلة فكيف له الدليل الظني وهو دخولها على الجمع لانه يفيد الظن
على كون من للتبعية وان لم يفيد القطع والله اعلم **قوله** فلودخلت على الخ الفاء لتعليل كون
الدخول على الجمع قرينة كون من للتبعية يرد ههنا انه يفهم منه ان كلمة من كلما دخلت على المفرد
لكانت ابتدائية اتصالية وليس كذلك كما لا يخفى على من تتبع مواضع استعمال كلمة من واجب عنه
بان الكلية ليست مرادة بل المراد ان كلمة من لو دخلت على المفرد ههنا بان يقال ومن خاصته لكانت
ابتدائية اتصالية كما سيظهر لك آنفاً علماً ولا ان من الابتدائية على قسمين احدهما ما يكون اتصالية
وهي ما كان مجرداً ومبدأ الشيء باعتبار اتصاله به كما في قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هارون
من موسى وثانيها ما يكون غير اتصالية وهي ما كان مجرداً ومبدأ الشيء بغير اتصال كما في قوله تعالى
وما لكم من نعمة من الله لانه الله تعالى مبدأ الصوق النعمة بالمخاطبين من غير الاتصال بينهما وثانيها انه
لوقيل ههنا ومن خاصته دخول الامر لكانت ابتدائية اتصالية لعدم استقامة المعاني الاخرى
انتفاء التبيين وابتداء الفاية ظاهراً واما انتفاء التبعية فلعدم كون الفرد اى دخول الامر وامثاله
بعض الكل اى الخاصة واما انتفاء الغير الاتصالية لانهما قسم من الابتدائية والميدانية فيها لازمة و
عدم كون الكل مهدة الوجود الفرد من اللبثات فيما بين القوم لان المثبت فيما بينهما عكس ذلك اى
كون الفرد مهدة الكل والفرد اتصال بالكل فيكون ابتدائية اتصالية هذا ما لم يخص والله اعلم **قوله**

يشهد عليه آه اى على كون كلمة من التبعض على تقدير دخولها على الجمع ولا ابتدائية الاتصال على
تقدير دخولها على المفرد في بعض المواضع ووجه الشهادة ان كلمة من في القول الاول للتبعض لا للتفرد
في منزلة حضية ان يكون المذكور قبل الجمع وربما اوجده بعض المجرى وفيه كذلك وليس فيه الا انه
على الجمع فتكون من فيه للتبعض وكلمة من في القول الثاني ابتدائية اتصالية لانها لا تصلح للتبيين ولا
الغاية وهذا ظاهر ولا للتبعض لعدم كون المفرد بعض الكل ولا لكونها غير اتصالية لعدم كونها
مبدأ لوجود الغير بل الامر بالعكس والمفرد اتصال بالكل ولم يوجد فيه الا الدخول على المفرد فتكون
من في ابتدائية اتصالية كذا فهم من حاشية الفاضل المدقق واسما علم بالحق قوله لا يقال لم يصر
على قول الشارح وعين التبعية المزمع بانها غف عن الذكورة ههنا ان بناء هذا الاعتراض اما ان يكون
على المذهب المشهور من الفرق بين جمع الكثرة وجمع القلة في جانب القلة وكل الاحتمالين باطلان
اما بطلان الثاني فظاهر لان مرتبة اقل جمع الكثرة على هذا ثلاثة كما ان مرتبة اقل جمع القلة هذا
العدد فلا يصح قوله لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة واما بطلان الاول فلان المشهور ان اقل جمع الكثرة
احد عشر لا عشرة وصريح الشارح بهذا في بحث الجمع ايضا فلا يصح قوله عشرة وقبيل من حاشية الفاضل
المدقق جواب هذا الايراد باننا نختار الشق الاول ونقول ان اضافة المرتبة الى اللفظ الاقل لا وفي
ملاحظة اى مرتبة قبيل اقل جمع الكثرة عشرة ولا شك في صحة هذا القول كما لا يخفى على المتأمل فظهر
هذه الاضافة قول الفقهاء كراهة الصلوة وقت الزوال او قبيل الزوال وهكذا الحال في قرأه فلا
نسلم ان اقل مرتبة العشرة هذا ما لم ينص واسما علم قوله عشرة والمذكور خمسة فكيف يصح قوله
ونواحه الم قوله لانا نقول الم اشارة الى الاجوبة الثلاثة الاول انا لا نسلم انه يفهم من علم الفاعل
انه لو لم يأت بكلمة من لكان الحكم صحيحا لكنه يكون مازيا من التخييه المذكور مستندي بان التبيين
لا ينافي لا يوجب كذا تباينه بما سببا آخر كصحة الحكم فلا يفهم انه لو لم يذكر لهم الحكم والثاني اننا نسلم انهم
للمذكور بناء على ان الكوكت في موضع البناء يفيد القصر لكن يحتل ان يكون بناء عبارة المصنف على
تقدير عدم ايراد من على مذهب البعض من انه لا فرق بين جمع القلة والكثرة في جانب القلة فهم قوله
المصنف على هذا ونواحه دخول الامران المذكور ليس باقل من ثلاثة وهي المراجعة الاقولة على هذا
الجمع مطلقا والثالث انا نسلم الفرق المذكور بين جمع القلة والكثرة في جانب القلة بناء على انه
التصديق المتبني فيما بينهم لكن يحتل ان يكون المراد من هذا الجمع الكثرة جمع القلة لان استعمال كل منهما
مقاما لا يحكم قوله فذلك الم اشارة الى دفع ما يرد من ان استعمال جمع الكثرة مقام جمع القلة مما
وهو خلاف الاصل فلا يصار اليه وتحاصل الدخول ان الجائز على قسمين احدهما الجائز للتعاطف
وخلاف الاصل لا يصار اليه وثانيها الجائز للتعارف وهو ليس بخلاف الاصل لا محذور في التعاطف

اننى ان هذا موضع
بيان على ايراد كلامه من
في قول المصنفين
فما صلا الم بانه
وهو آخر في التخييه
المذكور فلا يصح
الصلوة فيه بانه

بل بمنزلة الحقيقة والمجاز ههنا من قبيل القسم الثاني فلا محذور وأذا دريت هذا علمت أن المجاز الغير الخيالي هو المجاز المتعارف والله أعلم **قوله** تفسير لما يتفهمه الخ إشارة الى دفع ما يرد من أن الاختصاص عبارة عن الوجود في شيء وعدم وجدانه في غير ذلك الشيء فيكون قوله ولا يوجد في غيره مأخوذ في معنى قوله ما يختص به فذكره بعدة مستدركة وحاصل الدفع أن هذا من قبيل التصريح على ما علمتنا وهو من الشكيات فيما بينه وبين ههنا أن التصريح على ما علمتنا يكون لثبوت في ما هي ههنا واجيب عنه بأن الثبوت ههنا دفع توهم عدم الجزأ السلب الذي يبرهنه بقوله ولا يوجد في غيره في الاختصاص بناء على دخول الباء في قوله ما يختص به على المقصور كما هو الشاهر في استعمال كلمة بأن الباء داخله على المقصور عليه والجزأ السلب مأخوذ في الاختصاص كالشوق قال الفاضل المدقق وإنما لم يجعل الفاضل المبرر قوله ولا يوجد في غيره تفسيراً للوجود في معنى ما يختص به بناء على أن كلمة النفي في ولا يوجد في غيره يكون متوجهاً الى القيد وهو الغير كما هو القاعدة فيكون معنى ولا يوجد في غيره أن يوجد فيه ولا يوجد في غيره لأن الجزأ الثبوت لا يحتاج الى التفسير فإن الجزأ الثبوت على تقدير دخول الباء على المقصور والجزأ الثبوت على تقدير دخول الباء على المقصور عليه متلازمان بخلاف الجزئين السلبين على التقديرين انتهى اقول وبالله التوفيق أن النفي اذا توجه الى القيد ونفيه بقي مطلقه كما لا يخفى على من بصير وهو ههنا الوجود لا الوجود فيه فكيف يكون معنى قوله ولا يوجد في غيره على تقدير توجه النفي الى القيد الذي هو في الغير أن يوجد فيه ولا يوجد في غيره كما قال ذلك الفاضل المدقق والله أعلم **قوله** وإنما لم يقل الخ إشارة الى دفع ما يرد ههنا من أن المناسب للشارح قدس سره ان يضربها الخاصة بما يوجد في شيء ولا يوجد في غيره لتوهم الدور فيها قاله لان قوله يختص مشتق من الاختصاص وهو مأخوذ من المخصوص او الخصوصية او التخصيص وهذه الالفاظ الثلاثة كما في الصراح بمعنى خاصه كونه فيتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف وهل هذا الا الدور وان كان هذا الدور يدفع بأن الخاصة المعرفة الخاصة التي تكون بالمعنى الاصطلاحي والمأخوذة في التعريف الخاصة التي تكون بالمعنى اللغوي والاستدراك وان يدفع بما قاله الفاضل المحقق في هذا بلا فصل وحاصل الدفع ان الإشارة الى المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ثابت فيما قاله الشارح بخلاف التعريف الذي لم يقله وهذه الإشارة من الأمور التي تراعى فيما بين القوم فلذا قال ما قاله ولم يقل ما لم يقله **قوله** باخذه فيه الباء متعلقة بالاشارة ويجوز أن تكون متعلقة بالمناسبة فيكون على هذا متعلق بالاشارة بخلافه والاول وهو الذي في قوله ما أخذه راجع الى اللغوي الغير الثاني وهو الذي في قوله فيه راجع الى العربي وحاصله ان المعنى اللغوي الخاصة مأخوذ في المعنى اللغوي ما لانها بالمعنى الاول ضد العامة شاملة لذاتي والعرضي وبالمعنى الثاني عبارة عن الأهرام الخاصة بالمو

متعلق بالدفع منه
أما إذا دخلت الباء
على المقصور الذي هو
ذو الخاصة لا أن الغير
بما راجع اليه يكون هو
مقصوداً على الخاصة
والعكس يكون مسكوكاً
عنه فمثل الأمور

أما استدراك قوله
لا يوجد في غيره

الذي يوجد في شيء ولا يوجد في غيره كما هو عرف اهل الميزان او الخارج الذي يوجد الخ كما هو عرف
 النجاة وفي كلا العرفين أشهر امره ايد على المعنى اللغوي هو لغويهما اما كل كما في الاول او صدق كما في الثاني
 فيكون المعنى ما كان كلا العرفين مشتركاً في كليهما وكذا المعنى العرفي الثاني يكون مشتركاً في المعنى اللغوي الاول ما دام
 كما لا يخفى من ههنا ما لا يخفى بين تعقيد وكيفية في كونه وما يوجد في غيره في وجود الاشارة الى اخذ المعنى
 اللغوي في الاصطلاح الاول وعدمه في الثاني لان كلمة ما لو كانت عبارة عن الخارج المحصول الخ او
 الخارج الذي الخ في كلا التعريفين لكان كلا واحد منهما تعريفاً بالمساواة، وتخاصاً عن المعنى اللغوي ان
 كانت كلمة بحيث يتناول الداخل والخارج والمحمول وغيره لكان كليهما تعريفاً بالعام وعين المعنى اللغوي
 فالفرق تحكم اللفظ لا ان ينظر الى الالفاظ فيحصل الفرق **قوله** ولم يتجاشأه اشارة الى دفع ما يدور
 من ان كلمة ما في التعريف عامة لعدم القرينة على التخصيص فيصدق التعريف على الناطق بالنسبة الى
 الانسان منه انه ليس من الخاصة لا في عرف النجاة ولا في عرف اهل الميزان لا مقار الخروج فيها على
 كلا العرفين كما سبق فلا يكون التعريف مانعاً عن دخول الغير وحاصل الدفع ان شمول التعريف لما
 ليس من الخاصة كانا لطف ليس بغيره لا نه على هذا يكون التعريف تعريفاً بالعام وهذا جائز اذا كان المقصود
 الاختيار عن بعض ما صاده وههنا كذلك لان المقصود ههنا تعين الخاصة عن الجنس والعرض العام وهو ما
 والله امر **قوله** وذلك ان تخصيص آية اشارة الى الجواب الآخر عن الاعتراض المدفوع بقوله ولم يتجاشأه
 آية وحاصله ان كلمة ما في التعريف عبارة عن الخارج المحمول والقرينة ههنا المثال وهو قول الكتاب
 كالكتاب وشهادة الامثلة على الاحكام عزيزة فيما بينهما والناطق ليس بخارج عن الانسان فكيف
 يصدق التعريف عليه **قوله** ولا يخفى الخ امل ان الشارح الهندي قال في شرح قول المصنف ومن
 خواصه هي جمع خاصة وهي كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة قولاً غرضياً وغيره من الاشياء
 الذي يتشعبه سلوكاً مسلكه ايضا فاورد عليه ان عند ما ذكره المصنف في الكتاب من الخصاص غير صحيح
 لان الخاصة اذا كانت كلية تكون محمولة بالعمالة على ما هي خاصة له لان للعبارة العكلى هو المحمول
 بالعمالة كما هو المتقرر في علم صناعة الميزان والمذكورات ليست بمحمولة على الاسر وهذا الحمل كما
 هو الظاهر فلهذا هذا الابراد قال الفاضل المحقق ولا يخفى وحاصله ان ذكر الخواص المذكورة في
 كتاب المصنف من قبيل ذكر المبدء واردة المشتق ومشتقات تلك المذكورة محمولة على الامم
 بالعمالة كما لا يخفى وهذا الجواز شائع مشهور لا شناعة في اختياره هذا ما فهم من الخواشي
 اقول وبالله التوفيق ان مراد الفاضل المحقق من المعنى العرفي اما المعنى اللغوي هل الميزان كما
 هو ظاهر عبارة لانه يرتكب القصور على هذا التقدير فلا يسم قوله كما هو ظاهر الامر لان الظاهر
 لعل انسان ان يحكم على اصطلاحه لا على اصطلاح غير فكيف يكون مراد المصنف بالخاصة الخاصة

الاول على تقدير كون
 التعريف الخاص بالمسلك
 لاهل الميزان والثاني
 على تقدير كون التعريف
 الخاص بالمسلك
 للنجاة منه

اي انهم لا يوجب
 الخاصة خاصة بالميزان
 الميزان ١٢ منه

التي تكون عند أهل الميزان وقوله والحق الشارح عليه لأن من هو الشارح الذي لم يتعرض هو لبعض
 العرفي لأهل الميزان وقوله ويؤيده لفظ الحد لأن لفظ الحد هنا ليس بالمعنى المصطلح لأهل الميزان
 بل المراد به المعروف الجامع السابق كما سبق من الشارح قد مر من سره أو المعنى العرفي للنجاة وعلى هذا
 أن يعبر قوله كما هو ظاهر الأمر وقوله ويؤيده لفظ الحد لكن لا يعبر قوله لأن حد المذكورات
 الخ لأن الحمل ليس بما أخذ في الخاصة في عرف النجاة بل هي عبارة عن الخارج الذي يوجد في
 شيء ولا يوجد في غيره كما سبق فما الحاجة إلى ارتكاب المساهمة بذلك المبدأ وأرادة المشتق
 ولعمري أن كلام الفاضل المحقق هنا لا يتلوه عن الاضطراب والله أعلم بالصواب قال
 قد مر من سره وهي اما شاملة اشارة إلى دفع ما يرد من أن حد المذكورات من النجاة غير صحيح لأن
 الظاهر من الخاصة أن تكون شاملة لجميع افراد ذي الخاصة وشيء من هذه المذكورات ليس بهذه
 المثابة بالنظر إلى الأمر كما لا يخفى والدفع عن البيان قال الشارح قد مر من سره كالكتابة آية
 من القوة عبارة عن استعداد حصول شيء مع عدم حصوله بالفعل فلا يجامع الفعل فكيف يكون
 لجميع افراد الانسان لأن منها ما تكون كاتبة بالفعل وأجيب عنه بأن المراد بالقوة هنا الامكان لا
 المعنى المذكور والامكان ليس بمناف للفعل كما لا يخفى فتكون شاملة لجميع افراد الانسان قوله أي
 الأمر الخ اشارة إلى دفع ما يرد من أن المتقدمة هو وجه المضاف إليه عن الحكم المتعلق بالمضاف مثل
 جاء في خلافه يد فالظاهر المستفاد من عبارة المصنف بناء على ذلك المتقرر أن تكون الأمر خارجة عن
 النجاة ويكون الدخول منها وهل هذا الاخر في الاجماع لأن الاجماع منعقد على ان الثلاثة الأولى من
 اللفظية والدخول ليس منها كما لا يخفى وحاصل الدفع ان اضافة الدخول إلى الأمر من قبيل اضافة
 الصفة إلى الموصوف والتقدير ومن خواصه الأمر الداخلة يعنى الأمر لكن باعتبار دخولها على الأمر
 وهذا مثل ما يقال في حصول صورة الشيء في العقل للمقول في تعريف العلم لا يرد على هذا أن
 تعريف العلم بهذا التعريف غير صحيح لأن العلم من مقولة الكيف والحصول ليس من هذه المقولة فاجيب
 بأن اضافة الحصول إلى الصورة من قبيل اضافة الصفة إلى الموصوف والتقدير الصورة الحاصلة يعنى
 الصورة باعتبار حصولها والصورة من مقولة الكيف ولما كان الغرض الموافقة مع ذلك الاجماع
 المذكور عند الأمر من النجاة وهو الفاضل المحقق بالتفسير الذي فعله ولا تكون دخول الأمر من
 النجاة مستلزما كون الأمر منها أيضا لأن الأمر لا يوجد في شيء بدون الدخول وإذا كان الدخول
 خاصة للأمر فكيف يوجد الأمر في غيره فلم يحتمل إلى التفسير بل الحسن عدمه لأنه على هذا يكون
 متنفذا الخاصيتين والله أعلم قوله وإنما قال ذلك آية اشارة إلى دفع ما يرد من أن المراد إذا كان
 كون الأمر من النجاة فلم يقل المصنف ومن خواصه الأمر من أن بناء اللون على الاختصاص حاصل

وأما قوله الميزان
 عليه فلا يعبر عن حد
 النجاة لأن خاصه الشارح
 الهندى وهو لم يتناول
 الخاصة بالمعنى العرفي
 للنجاة ١٣ منه *

أعتقد أن ما يمكن الغرض
 الموافقة بالاجماع

معانته الا ان
 ومن خواصه دخول
 اللون منه

الدخول ان ذات الامر ليس بوصف للاسم بل هو وصف له باعتبار الدخول والتبادر من الحكم بكون الشيء
 خاصة لشيء ان يكون الشيء الاول وصفا للشيء الثاني وذات الامر ليس وصفا للاسم فذكر الدخول كما
 بدأ منه فان قيل ان الخارج اليه اذا كان ذكر الدخول والامر كليهما فلم يقل للمصنف ومن خواص الامر
 الدخلة مع ان المقصود يحصل به ايضا قلنا قال ما قاله لان فيه اشعارا بما هو سبب النعتية من
 اول الامر بخلاف عالم يقوله فيكون ذلك اولى من هذا واما ما علم قال لشارح قدس سره او لا فتم
 اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان مد الامر من الخواص غير صحيح لان الخاصة ما يوجد فيه ولا يوجد
 في غيره والامر يوجد في الفعل ايضا نحو كيقوم وليضرب وحاصل الدفع ان المراد من الامر الامر
 التعريف والموجود في الفعل لا امر لا مراد لا ابتداء ولا التاكيد فاهو الخاصة غير وجود
 في غير الاسم وما هو الموجود في غير الاسم خاصة للاسم يرد ههنا ان المصنف ذكر الامر مطلقا فأنشأ في
 مراد منه لا التعريف آجيب عنه بوجوه الاول ان الامر في الامر عوض عن المضاف اليه والتقدير
 دخول الامر التعريف وفيه انه لا يلازم القران من الجواز والتعريف وغيرهما لان الامر في اليبست عرفا
 عن المضاف اليه ويحتاج الى قرينة خصوص ان المضاف اليه الذي هو التعريف والثاني ان الامر في الامر
 للمعنى الخارجى اشارة الى الامر الذى شاع في العرف استعمال الامر للمطلق فيه وهو الامر التعريف بخلاف
 ما عداه فانه يستعمل بالاضافة كما يقال لا امر لا ابتداء ولا امر لا امر ولا جواب القسم وفيه ان كذا امر
 التعريف شايعا في جميع من مطلق الامر بحيث يتبادر منه هو لا غير ممنوع ولو سلم فلا حاجة الى تخصيص
 بل امر التعريف والثالث ان الامر في المعنى الذى هو اشارة الى امر مبهم من جنس الامر حينئذ تفسير
 المشار قدس سره يكون على ما لواقع كما ان استعماله اللفظ فانه على هذا يكون مستعملا في الفهم للمبهم
 والامس ان يقال دخول الالف والامر ويجعل الامر فيها الجنس كما هو في قرأنا لاننا علم هذا
 يجوز لا امر لا امر ولا امر لا ابتداء ولا امر التاكيد عنها بقيد الالف لانها ليست معها ويتناول الامر
 ولا الموصول والالف والامر الزايد تين كما في الخارج ملأ وآلف والامر الذى هو جزء الكلمة
 كما في النجم والآلف والامر الذى هو عوض كما في الله وهذا تناول موجب الحسن لان كل ما من موصوف
 الاسم وقد يقال ان تناول الامر للموصولة مضمرة لانها لا تدخل الاعلى الفعل في صورة الاسم كما
 في موضع وتؤيد هذا بقيد الشارح الرضى بقيد الحرفية بعد ما قيد ما يكون التعريف هو
 عن الامر للموصولة فكيف يكون تناول هذه الامر موصولة الحسن ألا ان يقال ان الاسم الذى هو
 هذا الخاصة اعلم من ان يكون اسما موصولا فقط او موصولا وصفا فكل ما فعل هذا يكون الامر للموصولة
 ايضا من غير ان الاسم لانها لا تدخل الاعلى فعل في صورة الاسم هذا ما الحسن والله اعلم قوله بدل
 الخ قد ركن في الحاشية السابقة لا فصل فتذكر قوله او المعنى الخارجى فيه ايضا ما ذكر في

السابقة فتذكر **قوله** والتفسير متعلق بالاحتمال الأخير **قوله** لا بيان لما آلا واللفظ على هذا يستعمل في اللفظ المبرر قال الشارح قدس سره ولو قال الخ اشارة الى التعريض على المصنف وبيانه اظهر والجواب عن جانب المصنف انه ليس يقاصد لذكور جميع الخواص ومن مؤيدات هذا ايراد من التبيين في قوله ومن خواصه آخدهم الشمول لا يفهم وقيل ان عدم الضم في ان كان ثابتا ومساكن في ذكر الخ بلفظ واحد حسا لا يخفى ولما سبب للمصنف البليغ ان يذكر ما هو الحسن هذا لما ظهر في آذان القارئ اعلم قال الشارح قدس سره لكان الخ اي لكان من دخول الدخول شاملا للميم او لكان بيان الخواص شاملا لا اختصاصا للميم كذا قال الفاضل للدق اقول وبالله التوفيق لو كان الضم في كان ارجع الى القول المفهوم من قال لضم الكلام ايضا **قوله** في لغة حمير اشارة الى دفع ما يتوهم من انه كيف يكون حرف التعريف شاملا للميم لانها ترجع للتعريف وحاصل الدفع انها جاءت للتعريف في لغة حمير ان الخ في لغة غير حمير بالكسر وسكون حمير وثم ياقيله ليست اذ قيل كذا في التهذيب **قوله** وشاملا ايضا عطفت على قول كذا شاملا وهذا العطف يفتى على الامتزاج الذي من عادات الشارحين مع عبارة المتن والعشئين مع عبارة الشرع فلا يرد ما يرد فافهم والغرض من هذه القول بيان الوجه الآخر لترجيح قول حرف التعريف على قول دخول اللام وهما سؤال وجواب على طبق ما ترقى في الحاشية المتعلقة بقول الشارح ولو قال الخ **قوله** لكنه لم يترض الخ اشارة الى استدراك ما يتوهم من ان الشمول اذا حصل الحرف النداء بقول حرف التعريف فلم يترض الشارح في وجه ترجيح هذا القول على قول المصنف بهذا الوجه اذ في صدد بيان وجهه وحاصل الاستدراك ان اختصاص حرف النداء بالاسم ظاهر بحسب العقل فمفهومية هذا الاختصاص من قول لا يصح اعيان الى ترجيح هذا القول على القول الذي لا يفهم منه ذلك الاختصاص المراد من الشمول الشمول الصريح وهو لا يثبت على تقدير القول المفروض لانه تعرض للاسم صريحا وهو ليس تعرض للاخص صريحا كما لا يخفى هذا ما لحض واستعمل **قوله** فان القابل الخ اما ان ان الفعل والحرف غير قابل للنداء فلا ان المطلوب به اقبال ملحوظ قصدي ولا شئ من معنى الفعل والحرف ملحوظ قصدي واما ان قبول النداء غير شامل لجميع معاني الاسماء فلا ان منها غير قابل للاقبال كما لا يخفى فلا يكون قابلا للنداء كذا قال الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق ان المراد من الاقبال الماخوذ في تعريف المنادي اعم من ان يكون حقيقة او حكما بان ينزل منزلة من له صلاحية الاقبال كما لا يخفى فلا يبقى في معاني الاسماء ما لا يقبل تعريفه لالفاظ كالمعرف باللام لا يقبل دخول حرف النداء بالنظر الى لغة احد الفوية مثلا في ذلك البعض يلزم على تقدير دخول حرف النداء عليه اجتماع التي التعريف فتاء مل لعل الله يجد ثبوت ذلك امر **قوله** في جواب الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الخ اليمر للتعريف انما هو في لغة حمير النبي عليه الصلوة والسلام لم يكن من هذا القبيل

في حصول حرف اليمير

وهو من قول حرف التعريف
"امنه"

فكيف استعمل الميم للتعريف والدفع غنى عن البيان **قال** الشارح قدس سره بعد شهرة لا يقال
 عن الشهرة لا يكون سببا للترك بل قد يجعل سببا للبيان كما اذا قصد بلوغ غير المشهور الى حد الشهرة لا
 بالبيان بلوغ الى حد الاشتهار والشهرة قد تجعل سببا للترك لان للمشهور باعتبار شهرته غير محتاج
 الى البيان لا نقول مثل هذه التصانيف يكون للمبتدئ لا للمنتهى وما هو المشهور يكون سهلا للمبتدئ
 غاية في اوله والله اعلم **قوله** لاختصاص وجه آخر لعدم التعرض وفي العطف كلام مثل اسبق
 فتذكر وهكذا الامر في قوله ويجوز ان يقال ان في قوله **قال** الشارح قدس سره وفي اختيار اللام الخ
 هذه العبارة محتملة لاحتمالين احدهما ان هذه العبارة محتملة مستأنفة وقعت في جواب سؤال سابق
 تقريره ان علة اختصاص اللام بالاسم كونها أداة للتعريف وهي في المشهور الالف واللام وكذا انها
 واللام وحدها فلم يقل المصنف دخول الالف واللام وحدها اصل الدفع ان في أداة التعريف خلا
 والفتاوى من ذهب سييويه وأداة التعريف على مذ هبة اللام وحدها لا الالف واللام وتاينها
 ان هذه العبارة عطف على قوله لعدم شهرته وكلمة في بعض اللام لانها قد تجزى بهذا المعنى كما لا
 يخفى فالتقدير واختيار الخ فتكون هذه العبارة على هذا نكتة اخرى لعدم التعرض للميم بقول
 دخول حرف التعريف كما ان عدم شهرة الميم للتعريف نكتة لعدم التعرض لها والله اعلم **قوله** اي
 في ضمن آء التعرض من هذه الحاشية ان عبارة الشارح قدس سره وفي اختيار الخ محتملة وهو الذي ذكره
 في الحاشية السابقة بلا فصل لان لفظ الاختيار لا بد له من الصلة فان قدرت صلته قول على حرف
 التعريف لكان اشارة الى الاحتمال المذكور ثانيا من دينك الاحتمالين وان قدرت صلته قول على اللام
 واللام وقول على الالف لكان اشارة الى الاحتمال المذكور او قال الفاضل المحدث ما حاصله ان الالف
 في تقدير صلته الاختيار قوله على حرف التعريف وقوله على الالف واللام وقوله على الالف جميعا
 لانه لو جعلت الصلة احد هاتين وجه الآخر وهو ايضا هذه الاشارة والاحالة على المقابلة خلاف
 اصل اقول وبالله التوفيق ان بقاء وجه الآخر غير مضر لان الشارح ما اراد استيفاء جميع مقتضى
 المصنف الا ترى ان الشارح ترك وجه اختيار هذه النواحي المذكورة من بين النواحي وبقيت
 الفاضل المعنى كما سيحكي وامثال ذلك لا يبعد ولا يحصى والاحالة على المقابلة غير مبررة ايضا بل واقعية في
 كتاب المصنف في مواضع كما لا يخفى ولا أدرك وجه الزيادة لفظ الضمن في الاول وتركه في الثاني فتاء مل
 لعل الله يجد ذلك **قوله** على الالف واللام لعدم الاعتداد على مذ هبة الميم لغيره
 ضعفه لم يقل الشارح قدس سره وعلى الالف فلا يبرر ما يرد فافهم **قال** الشارح قدس سره هي اللام
 وحدها لكن مع قيد السكون كما يعلم مما يبين هذا والمحصر المستفاد من هذه العبارة اضافي اي
 ليست الهمزة او وجه الهمزة واللام فلا يبرر ان حرف النداء ايضا يكون أداة التعريف كذا في اللغة

وهذان هذا العطف
 على حرف التعريف
 من المادة اصله

في الحاشية السابقة
 بلا فصل

قوله لان تقيض الخ خلاصة الدليل ان من المستحسنات توافق دليلي التقيضين في الابدان كما تقدم في ذلك
الكثير الذي هو تقيض التعريف بحرف واحد وهو التنوين لا اثنان وساكن لا مقترن فالستحسن ان يكون ذلك التعريف
ايضا حرفا واحدا لا اثنين فيبطل مذهب الخليل وساكن لا مقترن فيبطل مذهبنا لم أقول وبالله التوفيق
ان هذا الدليل ثبت مذهب سيبويه من بين المذاهب الثلاثة المذكورة في الشعر في أداة التعريف ولا يثبت
نفس مذهب سيبويه مع قطع النظر عن ذلك لان الاستحسان المذكور يدل على كون دال التعريف حرفا ساكنا
أي حرف ساكن كان اي لا ما او غير لا خصوص اللام والله اعلم **قوله** حرف اي حرف واحد است
لا مقترن وهو التنوين **قوله** في الدال اي في صفات الدال وهي الوحدة والساكن في نفسه فلا يرد ما يرد
فانهم **قوله** ويتوافق تصريحا علم فها قال الشارح قدس سره لتعذر الابتداء قال الفاضل ميرزا
ابوالبقاء انت تعلم ان تعذرا الابتداء بالساكن لا يقتضي زيادة الحرف لانه يدفع بالتعريف ايضا الا
بالنحو ان عنه بان دفعه بالتعريف ههنا لا يجزئ اذ لو حرك بالكسرة لا لتبس بلام الجازم ولو حرك بالفتحة
لا لتبس بلام الابتداء ولو حرك بالضمة للزم التثنية لان الضمة في غاية الثقل فلا بد من زيادة الهزة لكونها
من حروف الزوائد واقواها اقول وبالله التوفيق ان هذا منقوض بلام الامر ولا ما لا مستغاثه فان
الانقباض فيها بلام الجازم ولا ما لا ابتداء موجود اللهم الا ان يجعل الجيب موقعا لا مستدلا لان
النقص لا يرد على المستدل كما هو قالون اهل المناظرة كذا اقل مولا نا حافظ دراز والله اعلم **قوله**
مفتوحة روي الى دفع ما يترجم من هذه الهزة كيف تكون حمزة وصل لانها تكون مكسورة وهذه الهزة
مفتوحة وحاصل الدفع انا نسلم كسرتها في الاصل لكن جعلت مفتوحة للفتحة لانها كثيرة الاستعمال
فان الفتحة تناسبها **قوله** مكسورة اي مع عدم المانع فلا يرد النقض بانهم لان كون العين مفتوحة
مانع عن كسرة الهزة للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقديرها لان الساكن كالميت فلا يجزئ
ولم يجعل فتح العين مانعا لعدم الزوم المذكور ولذا لا يلبس بالهزة القطعية اقل والله اعلم
الشارح قدس سره فقد ذهب آه اي ذهب الخليل الى ان أداة التعريف كلمة آل على وزن هل هزمية
في الاصل قطعية جعلت وصلية للفتحة المدحوة فكما لا كثر استعمالها اوقال ان الحذف مع المذكر
وهو الامر الزومها مع الهزة كما فهم من حاشية مولا نا عصا الدين غير ضرورية القطعية
لانها كالحذف والله اعلم **قوله** وايضا لو لم يكن الخ في هذا المقام تقدير والتقدير يفتقد ذهب
الخليل الى انها آل كبل لان الاصل في الحروف عدم التغير والتصرف وايضا لو لم يكن الكسرة حذف
الدليل الاول ظهوره ومثله هذا واقم في كلام الله تعالى نحو وكذلك قريعا براهم ملكوت السموات
والارض وليكون من اللوحين احمراته يرد على هذا المذهب ان أداة التعريف لو كانت آل كبل لما
احمر الحذف لكن لا كمن ذهب المجردين لان حذف الجزأ كثر استعمال اخف من حذف الكل

لا يحمل تلك الكثرة **قوله** وفيه ان هذه آه وهو انه انما لم يكسر لان الخفة مطلوبة فيها لكثرة استقام
قوله يضعفه ولم يقل ويبطله لان الحمل لا واجب يدل عليه شيوخ حذوها **قوله** والعلة
 آه وقد ير الكلام هكذا لانها علامة التعريف والعلامة لا تحذف الا انه كثيرا يحذف الصغرى لتكون
 سهولة الوصول **قال** الشارح قدس سره وانما اختص الخ بوجهين ان المناسب ان يقول وانما اختص
 دخول الامر لان المصنف اختصه بالامر لا مطلق حرف التعريف واجيب عنه بان الاختصاص امر اعم
 يشق من وجه يستلزم اختصاصا لا يخص به من ذلك الوجه كما تقره فلا منافات **قوله** سمعت عن
 آه الغرض منه الا معترض على الشارح قدس سره ومن وجهين الاول انه يفهم من كلامه ان الامر مطلق
 لتعين للمعنى المستقل والامر ليس كذلك الا ترى ان الامر الدخلة على اللفظ الذي اراد به نفسه
 كما يعرف بالتعريف المنطقي ليست لتعين فضلا عن ان يكون لتعين المعنى المستقل لان اللفظ قد حضر
 في اللفظ من غير احتمال الشبهة فلا حاجة الى التعيين الثاني ان الامر في كلام الشارح ان الامر
 للمعنى المستقل المدلول عليه مطابقة الامر ليس كذلك الا ترى ان الصفات يدخل عليها الامر
 ان المعنى المستقل فيها ليس مدلولاً مطابقتها كما لا يخفى والا معترض بالوجه الثاني يفهم من حذوها
 للمعنى المستقل بالمطابق في كلام الفاضل المعنى المنقول من بعض اقواله وبالله التوفيق يمكن الجواب
 عن الوجه الاول بان الشارح قدس سره قال ان حذف التعريف الخ فله يفهم من كلامه ان الامر
 الذي تكوّن بالتعريف تكون موضوعه لتعين للمعنى المستقل والامر الدخلة على اللفظ الذي اراد به
 نفسه ليست للتعريف كما صرح به ذلك الفاضل الذي نقل الفاضل المعنى كلامه فكيف يكون كلامه
 منافيا لكلام الشارح قدس سره ونحو الثاني بان المعنى المطابق للصفات معنى مستقل لا بالنسبة
 فيها بما لا والنسبة بهذا المعنى لا يتأقلا استقلال قال السيد قدس سره في حاشية على المطول ان النسبة
 في الفعل بطريق التفصيل وفي الامر بطريق الاجمال والمركب من المستقل وغيره غير اذا كانت النسبة
 بطريق التفصيل بخلاف ما اذا كانت بطريق الاجمال انتهى مع اذ في نفسه احفظ وافهم هذا التقرير
 لعلك لا تجد في غير هذا التقرير **قوله** الذي الخ صفة المقتضى والمراد به المفضل **قوله** ان الامر
 آه قال مرادنا بعد الحكم بكسر الهجزة لكونه مفعول ناقلا وانقل بمعنى القول على سبيل المعنى
 ولذا ادخل الفاء في خبره ومفعول سمعت محذوف انتهى اقول وبالله التوفيق يجمل ان تكون
 تلك الكلمة بفهم الهجزة لكونها مفعول سمعت ويكون مفعول النقل محذوف او اما معلومية الكسر
 من ادخال الفاء في الخبر فليست ما حصل له وجهان لان المكسورة ملحقة بالمتى ولعل عند سيرة
 في منع دخول الفاء على الخبر واما عند غيره فدخل الفاء في خبره جاز فكيف يكون قرينة في منع
 دخول الفاء على ان المفتوحة كما وقع من البعض غير مثبت كما يعلم من كلام الشارح قدس سره

لا يكون المعنى
 للمطابق للصفات
 مستقلا

وفي ما يتبعه من ان
 المكسورة لا يجب الا
 في الخارج
 في الخارج والتفصيل
 في الخارج
 في الخارج

فما قد تقرر لو ثبت من الفاضل المنع الكسر فلا وجه إلا ما قاله ولا يجوز أن يتنازع السمع والقول في قوله
 أن الأمر لا ينافي على تقدير قراءة الكسر لا يكون مفهوما للسمع وعلى تقدير قراءة الفتح لا يكون مفهوما
 لسمع وشروط صحة التنازع كون الأمر معمو لا كلا الفعلين بلا تضييق كما لا يخفى والله أعلم **قوله** يريد به
 معناه المزمع المراد من المعنى المعنى الذى يصلح للتعيين لا مطلقة فلا يريد النقص بالأمر المدخل على العلم
 بالأمور فأنما لو كانت للتعيين لزم تعيين المعين وهو من المستحيلات **قوله** ومنصرفة في الجنس المسمى
 هنا أن الأمر المدخل على اللفظ الذى يريد به معناه إذا كانت للتعيين فكيف يكون منصرفة في الجنس
 والعهد لأن التعيين إنما يتصور على ما هو المشهور على أنحاء أربعة مشهورة الجنس والاستغراق والعهد
 الخارجى والعهد الذاتى ويمكن أن يجاب بأن إطلاق الجنس على معنى أحده من الجنس المشهور والاستغراق
 والعهد الذاتى أيضا ثابت فيما بينهم فلو كان يراد من الجنس هنا المعنى الآخر وهو الماهية سواء كانت من
 حيث هو مقطع النظر عن الأفراد أو من حيث تحققها في ضمن جميع الأفراد أو من حيث تحققها في فرد غير
 معين ومن العهد الخارجى فيصح النقص لا ريب **قوله** على اللفظ الأول والأمر في اللفظ عهدية
 لشارحة اللفظ الذى يريد به نفسه المفهوم سابق بطريق المفهوم المخالفة ولا تنطبق في قلة هذا القسم
 فلا يرجح أن دخول الأمر لا يكون إلا على اللفظ فلا معنى لقوله فأنما قد تدخل على اللفظ هذا من سواء كان
 والله أعلم **قوله** ولا تعين فيه آه يعني أنه لا حاجة في اللفظ إلى التعيين لأنه حفى باللفظ من غير حاجة
 الاشتراك فلا يرد أن في التعيين وسلبه عن اللفظ غير صحيح لأنه متعين كما لا يخفى هذا أيضا من سواء
 الوقت والله أعلم **قوله** بالتمثيل اللفظى وهو تعريف مفهوم اللفظ وتبيينه بلفظ أشهر منه كقولنا
 الغضنفر الأسد هذا عند من يقول بأن المقصود بالتمثيل اللفظى إفادة التصديق بالموضوعه فإن المراد
 بالمعرف اللفظى عند اللفظ في الغضنفر الأسد أن لفظ الغضنفر موضوع لعق الأسد واللفظ قد
 حضر باللفظ من غير احتمال الاشتراك فلا تعين وأما عند من يقول بأن المقصود منه التصديق فلا لا يلزم
 بالمعرف اللفظى عند مدلوله فجوز أن يعرف بلام الحقيقة كذا في حاشية الفاضل المسمى **قوله** هكذا
 قالوا إشارة إلى دفع ما يتوهم من أن المناسب للشارح قدس سره أن يثبت اختصاص حروف التعريف بالاشارة
 لا ضعف فيه وهذا الوجه لا يخلو عن الضعف لورود الاعتراضات عليه وان كان مقتضى عدم وقوعه
 الدفع من مقصود الشارح وعرضه اثبات المدعى بالطريق للنقل عن ضعفه عليه لا نأمل كالرضى ومحمد بن
 وحيد ولا وإن كان ضعيفا لأن النقل يوجب الشهادة وكثيرا لما يتبر المشهور الضعيف أولى من القوى
 الغير المشهور والله أعلم **قوله** وفيه الخ الغرض منه الاعتراض على الشارح قدس سره بأن المراد
 من لفظ بقة المذكور في كلامه آما معناه التحقيق وهو دلالة اللفظ على قامر ما وضع له أو غيره
 وهو دلالة اللفظ على المعنى المقصود سواء كان موضوعا له أو غيره وكلا باطلان أما الأول فلا يوجب

اشارة الى ان التعريف على
 طريق مفهوم على احوال
 خمسة اربعة منها ما هو
 المشهور والخاص بالبيان
 من حيث هو اربعة
 منها اربعة القديمة ما بينه

عدم دخول الامر على اللفظ الذي استعمل في المعنى الجاهلي وهو خلاف المذهب فيما بينه ولا يقال هو بيت
 الاسد الراعي ولا يتجوز واما الثاني فلا بد من وجوب دخول الامر على الفعل الذي جرد عن الزمان والنسبة
 واستعمل في الحدث فقط على سبيل القياس وهذا لم يثبت ويمكن ان يجاب باختصار الشق الاول بان استعمل
 المادة المعنى المتحقق من لفظ المطابقة لعدم دخول الامر على اللفظ الذي يريد به المعنى الجاهلي غير مسلم
 لانه ايضا صفة مطابقة لان الوضع المأخوذ في تعريف المطابقة اهم من ان يكون شخصيا او نوعيا والاول وان لم
 يتحقق المعنى الجاهلي لكن الثاني تحقق فيه وهذا القدر يكفي ههنا لتحقيق مقام آخر ودرئيت في بعض النسخ
 ان بين تجرييد الفعل عن النسبة واستعماله في الحدث تناقضا لان الحدث ليس ههنا من المعنى بل
 بل عبارة عن الامر المنسوب الى الفاعل فيكون النسبة مأخوذة فيه أقول وبالله التوفيق ان هذه
 مواخذة لفظية لا تليق بشأن المصطلح لان المعترض ان يقول على الفعل الجرد عن الحدث والنسبة
 واستعماله في الزمان والله اعلم **قوله** معناه الخ تذكر الضمير بناء على تأويل المطابقة باللفظ وعلى
 الظن ان مصدره يستعمل في المذكر والمؤنث **قوله** وليس كذلك لانه يقال هو بيت الاسد الراعي
قوله الجرد الخ ذكر هذا لتجريد على سبيل التخييل لانه كما يرد الاعتراض على الفعل المذكور كذلك يرد
 على الفعل الجرد عن النسبة والحدث المستعمل في الزمان فقط بل عن النسبة فقط وجوابه **قوله**
 قياسا انما قل قياسا لانه لا مانع من سماع دخول الامر على الفعل الجرد من الزمان والنسبة المستعمل في
 الحدث فقط والجرد عن النسبة والحدث المستعمل في الزمان فقط وان لم يجمع كما لا يخفى **قوله** المهم الخ
 اي لا يخلص من هذا الاعتراض في وقت من الاوقات الا في الزمان الخ وحاصله الجواب باختصار الشق
 الثاني باننا سلم جواز دخول الامر على الفعل الجرد عن النسبة قياسا بالنظر الى هذه الحالة لكن نعم هذا
 الدخول عليه بالنظر الى وضعه السابق وبالحالة الاولى ووجه القرض المشار اليه بقوله الامارة ما لا يخفى
 لان رعاية الحالة الاولى وعدم رعاية الحالة الثانية بعيدة لكن مع هذا واقعة في اسماء الافعال والاشياء
 المنسوبة عن الزمان فانهم **قوله** وضعه اي الوضع السابق والافعال والاشياء ثابت في حالة التجريد ايضا
 لانهما جازا الوضع النوعي فيه مرجوح كما تقر **قوله** او يقال الخ عطف على قوله ان يقال فيكون جوابا
 لتعويضه ان فرض تجرييد الفعل عن النسبة فرض عقلي محض غير محتمل في الاستعمال ومادة التقضيب
 ان تكون متفقة كذا قال مولانا عبد الحكيم **قال** الشارح قدس سره وهذه الخاصة لما بين الشارح سابقا
 ان الخاصة على قسمين شاملة وغير شاملة امراد ان يبين حال الامر بل كل الخاص للمذكورة في المعنى دفعا
 فهو هو اندراجها فيما ليست مندرجة تحته **قال** الشارح قدس سره فان حرف التعريف الجرد
 ههنا ان حرف النداء مندرجة حرف التعريف كما هو الظاهر مع انه يدخل على الضمير المنفصل كما في ياهو
 وعلى اسم لا يشار كما في ياهذا الرجل وعلى الموصول كما في من اجلك يا التي فكيف يجمع قول للشارح

وان هذا صفة مستقل
 مدلول عليه مطابقة
 هذا المعنى
 المأخوذ حاشية مولانا
 حافظ دران
 واوتموزان يكون هو
 معنى صوابا وكون اللفظ
 انما فيه واللفظ المذكور
 انما فيه واللفظ المذكور
 ما تقدم ذكره
 يدل على قول الفاضل
 الخ في جوابي حيث
 قال تجريد الفعل من
 النسبة لانه ذكر في النسبة
 فقط

فان حرف التمجيد يمكن ان يحاب عنه بان المراد من حرف التعريف ههنا الامر بقرينة المقام وبقول ان
 حرف النفي ليس من جملة حرف التعريف مطلقا بل اذا قصد به التعريف كما تقره والمراد من حرف
 التعريف ههنا ما هو للتعريف مطلقا وقيل في الاعتراض ان الامر قد دخل على الموضوعات مثل الذي
 واقف فانها في الاصل لذي دلالة ان يقال ان هذا ليس بمحقق عليه بل ما ذهب اليه البعض **قوله** ان
 قدس سره وكذا للعلم معنى مثل الامر في انها غير شاملة لخواص الباقية لا في انها لا تحقق في المتعاليين
 وامثالها فلا بد فافهم وقيل ان الاسناد اليه خاصة شاملة للاسرار بل ملاحة الاشياء
 وفيه ان بعض الاسماء لا يصلح للاسناد اليه وان كان الاسناد بالقوة كاسماء الافعال والسير يعني
 الباقي والاضافة بمعنى الامر فلا بد مما هو من ان السير يعني الجيم والاضافة بمعنى من فيلزم تشبيه الشيء
 بنفسه ويطلق لفظ النفس الاول بالنظر الى التوهم الاول والثاني بالنظر الى الثاني فافهم ولا تسرع
 بالرمد والتعبول **قوله** اعلم ان اشارة الى دفع ما فهم من ان عدل اكثر ما ذكر في المتن من الخواص يكون مع
 لان الخاصة ما يوجد في ذي الخاصة ولا يوجد في غيرها واكثر المذكورات موجودة في غير الاسطر **قوله**
 والاسناد اليه فكما في الجسق في قولهم الجسق مهمل واما المجر والتونين فكما في الجسق في قولهم حكيم **قوله**
 بانهم مهمل وحاصل الدفع ان الخاصة كما انها منقسمة الى الشاملة وغيرها كان لك منقسمة الى الحقيقية
 والاضافية والمذكورات خواص اضافة للاسرار يعني انها لا توجد في غير الاسماء الذي اريد به معناه فافهم
 غير الاسماء الذي لو رده به معناه سواء لم يكن له معنى كالمهمل او كان لكن لم يوجد منه بل اريد به حقيقة
 فوجودها فيه غير ضروري بالمجمل ان وجد ان الخاصة في غير ذي الخاصة مضر للخاصة الحقيقية لا الخاصة
 الاضافية والمراد ههنا هذا **قوله** نعرضا تقدير وتصديق لما سبق وما بعد جملة مستأنفة
 وقعت جوابا لسؤال مقدم وهو ان تلك الخواص اذا كانت موجودة في غير الاسرار فمن أي جهة
 تعد من الخواص **قوله** ولذا لك طوى آء الظاهر ان ضيق طوى راجع الى الشارح والاطراد ان يقول
 كما وجدت تلك الخواص وجد الاسرار وانعكاس ان يقول كما انفتحت تلك الخواص انفتحت الاسرار
 يرد ههنا ان كوى الاسرار مبنى على عدم كون تلك الخواص خواص حقيقية وكوى الانعكاس مبنى على عدم
 كونها خواص شاملة فالمناسب للفاضل المقتضى ان يقول ولذا لك طوى الانعكاس من غير زيادة **قوله**
 لان عدم كون تلك الخواص خواص حقيقية غير مذكور في كلام الشارح فكيف يشبه الفاضل المقتضى
 بذلك الواقع في كلامه اليه ويمكن ان يجاب باننا لا نسلم ان ضيق طوى راجع الى الشارح بل انضج
 راجع الى الفاضل المقتضى بمجمله نفسه غايبا للاحتراز من نسبة الفعل الى نفسه معارضة لانه الموجب
 للتعجب وان اختلف بياك انه على هذا يلزم عدم التعرض لانعكاس لان طوى مبني على عدم كون تلك
 الخواص خواص شاملة وههنا غير مذكور في كلام الفاضل المقتضى بل مذكور في كلام الشارح

فلا يلزمهم ان يقولوا ذلك طوى الاطراء من غير زيادة الانعكاس فانه له بان الفاضل المشي جعل
 كلامهم الشارح كلامه بنام على الامتناع الذي هو من العادات فلذلك ذكر الاطراء والانعكاس
 كليهما وان قيل ان المناسب على هذا ان يقولوا ولديك بالتثنية لان المشار اليه امر ان لا امر وا
 قلنا ان الفاضل المشي اول ذلك ان يكون كونه يحتمل ان يكون كلمة طوى على صيغة المجهول فانه
 فانه من زمانه الله اعلم قوله ثم اعلم ان الإشارة الى دفع ما يرد من ان خواص الاسم كثر
 فما التثنية في اختيار المصنف هذه الخواص الخمسة وتركها بقا منها احتمال للفهم ان ذكر هذه الخواص
 مشغل على فائدة ليست في غيرها وهي تفهم كل واحد للخواص الاخر الكثرة كما سيظهر لك فيكون ذلك
 اولي لان القليل الكثير الفوايد اولي من الكثير القليل الفوايد كما لا يخفى قوله لان كلامها في الجمل
 حذف مضاف في مواضع والتقدير لا يختص كل منها متضمن لاختصاص خواص كثيرة فان اختصاص
 الامور متضمن لاختصاص انواع التعريف وهكذا الحال في ما وجد وجه تفهم اختصاص الاسم اختصاص
 انواع التعريف ان اختصاص الاسم لا يتناول اختصاص معناه كما لا يخفى وهو التعريف واختصاصه
 مستلزم لاختصاص انواعه من تعريف العلم وتعريف الاضافة وتعريف النداء وتعريف اليم
 فلفظة وتعريف الامر وتعريف البهم لانه لا وجه للفرق بين تعريف وتعريف يرد ههنا ان اختصاص
 الامر كما هو متضمن لاختصاص انواعه المذكورة كذلك متضمن لاختصاص اسماؤه من كلام الجند
 والاستغراق والعهد الخارجي فالمناسب للفاضل المشي ان يقول لا انواع التعريف واحسانه
 ويمكن ان يجاب عنه بان الالف واللام في قوله دخول الامر للجند المندرج فيه جميع اصناف الامور
 المذكورة وليست اشارة الى متضمن معين لعدم القرينة عليه فيكون قول المصنف دخول الامر
 تعريفا للجند اصنافه بطريق العبارة فيكون زيادة قوله واصنافه مستغنى عن بل يكون مضمنا واسماؤه
 قوله والجواب عطف على الامر يعني ان اختصاصه متضمن لاختصاص حروف الجمل لان الجمل اخر
 لحرف الجمل فلو اختص الجمل بالامر ولم يختص حروف الجمل بالامر وجود الاثر بدون المؤثر وهو من
 المستقرات يرد ههنا ان اختصاص الجمل كما هو متضمن لاختصاص حروف الجمل الوجه المذكور كذلك
 اختصاص حروف الجمل متضمن لاختصاص الجمل الوجه المذكور بعينه لانه لا مؤثر في الجمل سوى حروف الجمل
 فكيف يكون هذا التضمن وجها لاختيار ذكر الجمل على ما عداه من الخواص واجيب عنه باننا لا نسلل لاختصاص
 مؤثر الجمل في حروف الجمل كاي علم من عبارة الشارح قدس سره واما الاضافة للفظية فلا يكون لاختصاص
 حروف الجمل متضمنا لاختصاص الجمل لان الوجه بعينه اقول وبالله التوفيق اناسلنا انفسنا مؤثر
 الجمل في حروف الجمل متضمن الثاني لاختصاص الاول لكن نقول اختصاص الجمل بالامر والى بالذكي لانه يكون
 متضمنا لخواص كثيرة وهي حروف الجمل لان اختصاص حروف الجمل لانه يكون متضمنا لاختصاص

انما يجب اليه و
 هو قوله الجمل والتثنية
 والاضافة والاسم
 اليه الله

حتى لو اشبه الضم
 معين لا يكون متضمنا
 متضمنا لاختصاص
 اسماؤه فيكون في
 عبارة الفاضل المشي
 متضمنا حيث يتوكل
 فيه اختصاصه

خاصة واحدة وهي الجروا الله اعلم **قوله** اصنافه المراد باصناف التنوين ليست جميعها لان تنوين
الترفع من اصناف التنوين وهي ليست بمختصة بالاسم بل تنحى فيه وفيما عداه كما لا يخفى فلا يشترط ما يرد في
ولعل المراد باصناف التنوين تنوين التمكن وتنوين التذكير وتنوين العوض وتنوين المقابلة والمراد بعينها
التمكن والتذكير والعوض والمقابلة ويحظر بالبال ان الالف واللام في قوله التنوين للجنس المنك
تحت جميع اصنافه سوى الترفع كاللام في قوله اللام كما سبق وليست اللام في قوله التنوين اشارة
الى صنف معين لعدم القرينة عليه كما لا يخفى فيكون التنوين باصنافه مذكورا بطريق العبارة فتد
حاجة القول الفاضل المحقق لا يختص اصنافه الا ان يقال ان المراد باصناف التنوين ليست نفسها بل
معانيها كما يدل على هذا زيادة الفاضل المحقق قوله ومعانيها والفرق بين الاصناف والمعاني قد سبق
ويمكن ان يجاب بان المقصود من ذكر اختصاص التنوين في هذه الاختصاصات بآروجه اختياره على ما
سواه من الخواص التي تكون مما ليس تحتها اصناف كالحرق تاء التانيث المتحركة لا يباين وجه اختياره على
اصنافه حق يقال ان جميع ما ذكره بطريق العبارة فكيف يعبر ذلك الاختيار لكن فيه بحث وهو ان
مثل هذا الكلام يجري فيما سبق فالمناسب للفاضل المحقق زيادة **قوله** لا صناف هناك ايضا لا
الاكتفاء بقوله لا انواع التعريف الا ان يقال ان هذه نكتة بعد الوقوع فتأمل ولا تسرع بالرد والقبول
لان هذا التمرحين احتراق قلبه بنا والبعيد والعجوان عن الاولاد والاقارب والا فترافق له
لا يخلو عن الخطأ والذلل واسم اعلم **قوله** كونه موصوفا قال مولانا عبد الحكيم فان الوصول
وذا الحال في الحقيقة يكون مسندا اليه للصفة والحال والفعول مسندا اليه للفعل المجزئ فقول
والفعل من النسبة من ال من الفاعل او المفعول فلا يصح شئ منها الا ما يصح ان يكون مسندا اليه
ثم قوله وايضا التمر دفع آخر لثبوت هو المد فرع بقوله اعلم آه وبآينه ظاهر ولا يطيل الكلام
بذكر المراتب الكثيرة المبينة وعلل المعاني لتلك النحاص ثلاث يورث الشوشت واشتت الا هلام عليها
فارجع الى متن التخصيص المصنف في ذلك العلم **قوله** اراد بالجروا اشارة الى دفع ما يرد من
ان تقدير الشارح قد سره لدخول لاجل صحة كون الجموع طوفا على اللام مستغنى عنه لان
الجروا مصدر مجزئ مجزئ لا ايضا فيكون المعنى على هذا كون الشئ مجزئا ولا شك في صحة هذه
العبارة ومن خواص الاسم كونه مجزئا واما الكلام في ان الحكم يكون الاسم مجزئا من خواص الاسم
لا طائل تحته فيسمى بآيد دفعه في قوله الاسناد اليه ما دنى تغير فانتظروا وحاصل الدفع فان سلم ان
الجروا مصدر مجزئ ايضا لكن اداة الحركة والحرف منه اظهر فلاجل هذا الظهور اراد الشارح
قد سره من الجروا الحركة والحرف فقدم لفظ الدخول لا التبادر من الحكم باختصاص شئ من
ذلك بحسب الا تصاف ولا انصاف للاسم بنفسها المراد من الجروا الله اعلم **قوله** على الا

اعلم قوله فان اللام
بان يقال ان الالف واللام
فوقه له دخل اللام وان
كان الجنس للام وان
جميع اصناف التنوين
من ذلك الاختصاصات
ينبغي اختصاص الاسم
بآروجه اختيارا على ما
سواه من الخواص التي
تكون مما ليس تحتها
اصناف لا

اليه اى نسبة شئ الى ما وجد الجرفيه وليس المراد من الاضافة الاضافة التقوية فاقض **قوله** لفظ
 او محله خلاصة الكلام من عبارة المصنف والجواب ما هو در او مرفوع اما جرة فليس الا من وجه واحد
 وهو عطف على لفظ الالام واما رفعه فمن وجهين احدهما العطف على محل الالام وهو القاعلية
 للدخول وثانيهما العطف على دخول الالام **قوله** وقس عليه يعني ان التثوين جاء على معنيين ايضا
 بعد ما نوز سلكه يتبع حركة آخر الكلمة وثانيهما كون الشئ منونا وعلى الاول يكون عطف على الالام
 لفظا ومحلا تحت الدخول لان نفس النوز لا تعم ان تعد من الخواص لما سبق وعلى الثاني يكون عطفا
 على دخول الالام لكن المعنى الاول اظهر فلذا حمل الشارح عليه ونزاد قيد الدخول والله اعلم **قوله**
 ولو ان قد مره دفع ما يتوهم من ان بين الالام والتثوين تقابلا واحدا المتقابلين يكون اقرب خطرا الى
 مع المتقابل الآخر فالنسب للمصنف ان يقدر التثوين على الجر او در بعد الالام ووجه التقابل
 بين التثوين والالام اما كون الالام علامة للتعريف وكون التثوين علامة للتذكير واما مدحهما في
 كلمة واحدة واما كون المصدر محل الالام والآخر محل التثوين وحاصل الدفع ان التثوين والجر
 اوجد في الكلمة يكون التثوين مؤخر عن الجر كما لا يخفى ومناسبة الوضع بالطبع يميز من الالامات
 فيما بينهما فلاجل تحصيل هذه المناسبة قد ملجأ على التثوين اقول وبالله التوفيق ان الفاضل المحشر
 لو قد مر بيان وجه تقدير الالام والوجه تقدير غير هالكان احسن وادق فانهم لعل الله يحدث
 بعد ذلك امر **قوله** ولتفهمه خواص كثيرة يحظر بالبال انه يعلم من عبارة الفاضل المحشر للتذكير
 سابقا ان تعمن الاضافة لخواص كثيرة وتعمن الاسناد اليه لخواص قليلة لانه بين فيهما ان الخواص
 التي يتضمن لها الاضافة خمسة والتي يتضمن لها الاسناد اليه اربعة فكيف يعمم ما قاله وتعمل لكل
 وان لم يصله الآن والله اعلم وما في صدور عباده **قال** الشارح قدس وانما اختص دخول الجر
 في اى الجر باعتباره الدخول لثلاث ما يرد على قول المصنف دخول الالام وقد مر مناقذ كونه كذلك
 المحال في فعله دخول حرف الجر والله اعلم **قوله** اى حرف آه اشارة الى دفع ما يرد من ان
 اضافة الحروف الى الجر لا تعم لان الحرف المضاف اما ان يكون من جملة حروف المباني او من جملة
 حروف المعاني والاول لا يعم لان الجر ليس غرض حرف من حروف المباني حتى يضاف اليه والثاني
 ايضا لا يعم لان الجر ليس معنى حرف من حروف المعاني حتى يضاف اليه وحاصل الدفع ان اضافة الحرف
 الى الجر من قبيل اضافة المؤثر الى الاثر ان كان المراد من الجر المعنى الاسم الذي هو الحركة او الحرف
 او من قبيل اضافة المؤثر الى تأثيره ان كان المراد منه المعنى المصدرى وهو الافضاء ولا يخفى ما بين
 الاثر والتأثير من الفرق والله اعلم **قوله** ويعضد الاول اى يقويه لعل وجه تقوية قولهم
 حرف الجر للاختلال الاول في قولهم حرف الجر اشتار لفظ الجر في المعنى الاسم وعدم

اختصاص الجهر الخاص وحاصل الدفع أن الضمير يرجع إلى الجهر الخاص الذي هو فيها سوى الإضافة اللفظية
والدليل المذكور ليس دليلاً لكل المدعى بل يجوز وجزمه أو أخراعى الجهر الذي ليس أثر حرف الجهر
يثبت اختصاصه من دليل آخر وحاصل هذا أن ذلك الجهر يختص بالإضافة اللفظية والإضافة اللفظية
فروع الإضافة المعنوية المختصة بالأسر ومخالفة الفرع من الأصل بأن لا يختص بالأسر بل يختص بمقتضى
أوليه من الحالات يرد ههنا أن اللازم مقدرة في الإضافة اللفظية أيضاً عند المصنف كما يعلم من
كلامه في المحررات فلا حاجة إلى هذا الجواب لأن الجهر المطلق أثر حرف الجهر على مذهبه ويمكن أن
يجاب عنه بأن هذا الجواب على تقدير التنزل والتسليم لا مطلقاً يرد ههنا أن كلمة الملتصيف كما
هو للتفصيل والتفصيل يقتضى التقيد كما هو الظاهر فاللازم على الشارح أن يذكر الكلمة إما هذه
عذيلة أخرى ليحصل التعدد أجيب بأنفسلم اقتضاه كلمة أما التعدد لكن أغمر من أن يكون ذلك
أو مقدراً وآلوا وان لم يوجد ههنا لكن الثاني موجود لأن تقدير عبارة الشارح هكذا ومن
خواص الأسر دخول الجهر مطلقاً أما الجهر فيكون سوى الإضافة اللفظية فلا نه أثر الحذف وأما الجهر الذي في
الإضافة اللفظية فلا نهما ألم هذا ما يخص من الحواشي والله أعلم **قوله** أي أما الجهر المحذف
ما يتوهم من أن كلمة أما التفصيل ما أجمله المتكلم وأجمل الإضافة كما يعلم من كلام الشارح
وأما الإضافة المحذف ثابتة لا من المصنف ولا من الشارح كما لا يخفى فكيف يصح قوله وأما الإضافة
المحذف وحاصل الدفع أن عبارة الشارح غير محولة على ظاهر ما بل فيه تقدير رأي أما الجهر الذي ليس
أثر حرف الجهر كما في الإضافة المحذف وأجمل الجهر ثابت بقوله ومنها دخول الجهر **قوله** كما في الإضافة
يذهبنا أن الظاهر من الكاف الثقيل والظاهر منه عدم اختصاص المثل فيه والآخر ههنا ليس كذلك
لأن الجهر الذي ليس أثر حرف الجهر يختص بالإضافة اللفظية أجيب عنه بأن هذا من قبيل قوله تعالى
وأفكروا والله كما هدىكم أي على ما هدىكم كذا قال عبي واستأدى نور الله مرادة والله أعلم
قوله أو لأنه لا يكون ألم علة أخرى لاختصاص الجهر الذي ليس أثر حرف الجهر بالأسر وحاصل
أن هذا القسم من الجهر لا يكون إلا في الفاعل أو المفعول والحرف والفعل ليساً بصاحبين لكليهما
إما عدم كونهما صاحبين للفاعل لأنه مسند إليه للفعل ولا شئ منهما يسند إليه كما هو
الظاهر وإما عدم كونهما صاحبين للمفعول لأنه يسمى أن يسند إليه كما إذا أتى الفعل المعلوم
بالمجهول ولا شئ منهما يصحح التسند إليه كما لا يخفى والله أعلم **قوله** بيان للمخالفة
دفع ما يتوهم من أن قول الشارح قدس سره بل لا يختص غير صحيح لأن الظاهر منه أن
هذا بيان لعدم المخالفة وهذا البعد لا يثبت منه كما لا يخفى والدفع غنى عن البيان
قوله متصورة إشارة إلى أن كلمة أوفى قول الشارح أو يزيد عليه لا انفصال

الحقيق **قوله** بقسمه لا في قوله بما يخالف **قوله** مقابل دفع ما يتوهم من ان
تفسير الشارح قد من سره لقوله ما يخالف بقوله اعني الفعل وجعل قوله او
يزيد عليه الخ مقابلا لقوله بان يختص آكلها باطلاق لان الفرع لو اختص بشئ اعم
من الاسم والفعل فاضا يصدق عليه انه مختص بها يخالف ما يختص به الاصل لان بين
العام والخاص مخالفة من وجه وحاصل الدفع ان المراد من المخالفة في قول الشارح
المقابلة وهي منتفية بين العام والخاص على ما لا يخفى فلا يصدق على الصورة المفروضة
انه مختص بما يضاف اي بما يقابل ما يختص به الاصل والله اعلم **قوله** الاسم بيان
ما في قوله ما يختص به والسوا في قوله وهو الذي آله للتعليل اي لتعليل تفسيره ما في ما يختص
به بالاسم **قوله** الاضافة المعنوية اشار به الى ان للباد بالاصل المنصوب في الشرح
الاضافة المعنوية **قوله** ذلك القسم اشار به الى ان قوله اعني الفعل تفسير له
ما في ما يخالف الخ **قوله** لعدم استقلال الخ قد مر وجه كون معنى الفعل اصلا
مستقلا ومعنى الحروف غير مستقل في تعريف الاسم فذكر فلا يرد ما يرد فانهم
وايه اعلم **قوله** على الاصل اشار به الى ان الضمير المستتر في يزيد راجع الى الفرع
والضمير المجزوم في عليه راجع الى الاصل الذي هو الاضافة المعنوية **قوله** بان
يدخله والفعل يرد ههنا ان الدخول هو الذي ذكر في الاول والحق بالآخر وكلاهما غير
متصور ان ههنا اي في الاضافة اللفظية الذي هو الفرع لكونه امر مصدر يا انتر اعيان فكيف
يصح قوله بان يدخله لان الضمير المستتر راجع الى الفرع الذي هو الاضافة اللفظية ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد من دخول الفرع دخول ما هو فيه اعني المجزوم نفسه والدخول
يتصور في الجرح على ما لا يخفى والله اعلم **قال** الشارح قد من سره باقسامه اشارة الى
ما يرد من ان المراد من التنوين اما ان يكون التنوين مجمع اقسامه او التنوين ببعض اقسامه
وكلا الشقين باطلاق اما الاول فلان من جملة ما تنوين الترفع وهو غير مختص بالاسم كما
هو الظاهر واما الثاني فلانه لا قرينة على تعيين ذلك البعض وحاصل الدفع اننا نختار الشق
الثاني اعني ان المراد من التنوين بعض اقسامه وهو ما سوى تنوين الترفع والقرينة موجودة
وهي فكون تنوين الترفع في آخر الكتاب على وجه يظهر منه وجه عدم اختصاص
هذا التنوين بالاسم وجعل الاخر قرينه على السابق مما قد يفعل فيما بينهم ولا
يخفى ما في عبارة الشارح وهو قوله وسيجئ الخ من الرمز الى هذه القرينة والله اعلم
قال اشار قد من سره تعريفه وهو فون ساكنة يتبع آخر الكلمة **قوله**

الضمير المستتر
بالوجه

وهي ان اقسامه وهي تنوين المترنخ وتنوين التكن وتنوين العوض وتنوين المقابلة وتنوين التنكير
قال الشارح قدس سره يظهر من الاظهار ويحتمل ان يكون من الظهور لكن العايد على
 هذا يكون محذوفا وهو منه **قال** الشارح قدس سره جهة اختصاص وهي ان تنوين
 التكن دال على كون الاسم منصرفا وتنوين العوض عبارة عما لحق آخر الاسم عوضا
 عن المنساق اليه وتنوين التنكير بطريق بين المعرفة والنكرة وتنوين المقابلة عبارة عما
 يقابل تنوين جزم المذكر الساكن ولا يخفى على من له ادنى بصيرة عدم وجوده من كل
 من هذه الامور المذكورة في خبر الاسم **قال** الشارح قدس سره وجهة عدم
 الخ وهي ان تنوين المترنخ عبارة عما لحق آخر المصاريح وآخر الابيات اعلم من ان
 يكون هذا الاخر اسما او غيره **قال** الشارح قدس سره هو بالرفع دفع ما يتوهم
 من ان قول المصنف الاسناد اليه اما يكون بالجر للمطع على لفظ الاضمار وبالرفع
 للمطع على محله وكل منهما لا يعم لانهم على كلا التقديرين يكون ذلك القول
 اعني الاسناد اليه مما اضيف الى نسب اليه الدخول وازافة الدخول الى الاسناد
 اليه لا يعم لان الدخول عبارة عن الذكر في الاول او اللوق بالآخر وانتفاء كليهما
 في الاسناد اليه ظاهر وحاصل الدفع ان ذلك القول بالرفع لئلا يكتفه معطوف
 على الدخول لا على محل اللام حتى يكون مما نسب اليه الدخول **قال** الشارح قدس
 سره لان الخ قيل ان غير المتبادر من الدخول كون الشيء موجودا في شيء آخر قطع للنظر
 عن النكته الاول واللوق في الآخر واذا حصل عليه فما نزع عطفت الاسناد اليه على
 مدحول الدخول وهو الامر سواء مل كذا اقال مولا معصت الله **قال** الشارح قدس
 سره في الاسناد وفي بعض النسخ الاسناد اليه وهذا اول لان من انتفاء الذكر في الاول
 واللوق بالآخر في الاسناد الذي هو شبهة بين الطرفين لا يلزم انتفاءهما في الاسناد اليه
 الذي هو في احد الطرفين والمدعى هو هذا دون ذلك اقول وبالله التوفيق ان المراد من
 الاسناد العاقبة في بعض النسخ الاسناد الذي هو في المتن وهو مقيد بقصد اليه لا مطلق
 فمال كذا النسختين واحدا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وكذا في الاضافة
 يعني مثل عطفت الاسناد اليه العطفت في الاضافة يعني ان قول المصنف الاضافة معطوف
 على الدخول لا على مدحوله **قال** الشارح قدس سره والمراد به كون الخبر اشارة
 الى دفع ما يورد في هذا المقام من ان الضمير في اليه يرجع الى الاسم لان كل امر متوقف
 على ذكره خاصة فحق قول المصنف ومن خواصه الاسناد اليه ومن خواص الاسم الاسناد

الى الاسم وهذا ان حبل وترك على الظاهر فهو باطل لان الاستناد الى الاسم يوجد في
 الفعل بل يكون فيه دايما وان كان المراد منه كون الاسم مسندا اليه بناء على ان هذا
 من لوازم الاسناد الى الاسم كما لا يخفى بخلاف الحكم بمن خواص الاسم على الاستثايل
 بهذا المعنى عن الفائدة لان ذلك في غاية الظهور كما لا يخفى وحاصل الدفع ان الضمير
 راجع الى الاسم والمواد من الاسناد الى الاسم كون الاسم مسندا اليه ولا يلزم خلو
 ذلك الحكم عن الفائدة لانه كثير اما يذكرو شيئا بخصوصه ويراد الحكم على نوعه والامر
 منه كما يقال زيد ملزوم للضاحك بالذات لانه ذكر زيد وهو امر خاص واريد
 منه الامراء هم منه وهذا لان الانسان لانه الملزوم بالذات للضاحك كما لا يخفى فلم
 لا يجوز ان يذكر ههنا كون الاسم مسندا اليه ويراد منه كون الشيء الذي اضيف اليه
 الكون ليس الا الاسم في نفس الامر كما لا يخفى ووجه فكما يخلو ذلك الحكم عن الفائدة بذكر
 الاسم كذلك يخلو بامارة الشيء من الاسم لا تتبادر الى الالف في نفس الامر فانه بالشيء قد
 يكون له اعتبار ان يكون الحكم بشئ عليه باعتبار مفيد او باعتبار آخر كما ترى في الانسان
 لانه اذا اخذ من حيث انه جسم يكون الحكم عليه بالحيوانية مفيد او اذا اخذ من حيث
 انه حيوان يكون ذلك الحكم عليه لغوا فلم لا يجوز ان يكون ما نحن فيه من هذا القبيل
 بل منه وقد اجيب عن اصل الاعتراض باننا لا نسلم ان الضمير راجع الى الاسم بل الى
 الشيء فلا يخلو ذلك الحكم عن الفائدة وفيه ان هذا بعيد لعدم ذكر الشيء في الكلام
 ومخالفة لما سبق اليه الكلام كما هو الظاهر وبما ذكرنا من ما كتب في بعض الحواشي
 المتعلقة بهذا الكلام من ان حاصل جواب الشارح ان الضمير راجع الى الشيء لا يخلو عن شيء
 والله اعلم بكل شيء واليه مرجع كل شيء **قوله** كما يقتضيه متعلق بالمتن لا بالنفي
 ما لا يخفى **قوله** سياق الكلام مرفا الكلام مسوق ليسا خواص الاسم **قوله**
 والاى وان لم يرد كون الشيء مسندا اليه **قوله** بخلاف الحكم ان اريد من الاسناد كون
 الاسم مسندا اليه من قبيل فكلاهما المتلازمين وامارة الاخر منه كما لا يخفى او بطل
 ان ترك على الظاهر وهو الاسناد الى الاسم كما سبق ولعل وجه ترك الفاضل العشي
 شق البطلان بعد مر سبق الذهن اليه لظهور بطلانه هذا من سوانح الوقت والله اعلم
قوله وتوجيه ذلك دفع ما يتوهم من ان الضمير اذا رجع الى الاسم فيكون معنى عبارة
 المصنف كون الاسم محمدا اليه فياى طريق اريد منه كون الشيء مسندا اليه وحاصل
 الدفع ان لهذه الامارة طريقين فاما بينهما اول انه كثير اما يذكرو الخاص لاجل الحكم عليه

وهو ان كون الشيء
 مسندا اليه لا يتحقق
 الا في الاسم المسند

بشيء وبما الحكم على امره وعونه كما في المثال المذكور والثاني انه كثيرا ما يعتبر الحكم المتعلق بالمضاد
قبل الاضافة والنسبة ثم يقتصر الاضافة والنسبة اعلم ان الحكم هنا قول المصنف ومن خواصه المضاد
قوله الاسناد والمضاف اليه ضمير الاسم واذا اعتبر تعلق هذا الحكم بذلك المضاف قبل اضافته فيجب
قول للمصنف ومن خواصه الاسناد اليه ان من خواص الاسم الاسناد الى الشيء لان الاسناد اذا لم يبقه يبق
الى الاسم يكون مقبدا بقيد الشيء لانه لا بد له من الصلة وغيره غير سالم فواحد من هذين الطريقين
يراد من قول المصنف الاسناد الى الاسم بمعنى كون الاسم مسندا اليه كوز الشيء مسندا اليه اسما علم
قوله ومطلقة الذي هو الشيء او اللفظ الموضوع **بمعنى قوله** وقايدة الخ دفع ما يرد من انه لم
يقبل المصنف ومن خواصه كوز الشيء مسندا اليه فيخلو عن كل ما كلف الامة كون الاسم مسندا اليه لا
يأتي عن كل الامة كوز الشيء مسندا اليه من كوز الاسم مسندا اليه والدفع عن البيان **قوله**
وان لا تعرض له عطف على قوله انه اختصر فيكون هذا دفعا آخر لا يراد المذكور في الحاشية السابقة
بلا فصل والاماد من التعرض للشيء التعرض الصريح والله اعلم **قوله** وهو الشيء او اللفظ الموضوع
بمعنى قوله اذ ان الحكم الخ عطف على قوله ان الخاص فيكون اشارة الى التوجيه **الآخر قوله**
كما يقال الخ اعلم ان الباحث عليهم في القول بتقدير الحكم المتعلق بالمضاف على الاضافة وللشئ
الشهور انه لو ترك على حاله للزم الدور فيه لان معرفة بحية الرجل متاه حرة عن معرفة الرجل
ضرورية وتلزم معرفة المضاف من حيث انه مضاف عن معرفة المضاف اليه فلو كانت الحية
علامة للرجل لكانت معرفتها مقدمة على معرفته لان علامة الشيء تعرف اولا ثم ذلك
الشيء فيلزم تقدم معرفة الرجل على نفسه وهل هذا الا الدور واذا قطع النظر عن اضافة الحية
الى الرجل لم يكن معرفتها متأخرة عن معرفته والله اعلم **قوله** ان معناه الخ ربييت في بعض
المواضع معترضا صاحبها على الفاضل المحشي ان الشئ المذكور من قبيل قولهم على القرعة مثلما مر
في الجانب المبتداء الذي هو قوله بحية ضمير الى متعلق الجز الذي هو الرجل فعلى هذا المناسب
للفاضل المحشي ان يقول ان بحية الرجل علامة وتلك العلامة علما للرجل كما لا يخفى على المتأمل
اقول وبالله التوفيق ان المناسب على ذلك التقدير بعينه ما قال الفاضل المحشي لان التبريد عن كذا
يكون في جانب المبتداء نعم لو كان علامة الرجل مبتداء وبحية خبرا كان المناسب ما في
ان احتج في قلبك انه كيف يصح كون حية مبتداء وعلامة الرجل خبرا له مع ان من المتقرر ان
المبتداء والجز اذا كانا مترتين يجب تفكيك المبتداء على الجز فانزله بان المبتداء ههنا كذا
لان لحاظ الاضافة بعد الحكم نعم لو قال الفاضل المحشي ان معناه علامة الرجل بحية لكان
احسن **قوله** وبالجملة الباء زائدة واللام عوض عن المضاف اليه وقوله يجب بعد فانزلا

الشيء فريد
مكرر والمضاف
بالذات ١٣ منه

ما كان ضميره لهما
الى الاسم كان الاسم
اليه بغيره الاسناد
الى الاسم فيكون هذا
قول المصنف فلا يرد
ما يرد فافهم ١٢ منه

لان معرفة الرجل
متقدمة على معرفة
الحية بحية الرجل
الاولى ومعرفة الرجل
على معرفة الحية
للمقدمة الثانية و
المقدمة على المقدمة
لشئ مقدم على
الشيء على ما تقر به

على قوله الحية
مبتداء وعلامة
الرجل جزء قدام عليه
قدما واجبا ١٣ منه
اي على تقدير كذا
مبتداء وعلامة الرجل
غير ١٣ منه

في تنهيم بالمعبدى الخ والتقدير ومجمل الكلام انه الخ **قوله** قبل النظر كما في الوجه الثاني **قوله**
 اوجد كذا في الوجه الاول **قوله** المذكور اعلان هنا فختين احد هما كونه وثانيتهما مذكور اما
 الاولى فظاهرة واما الثانية فغير محيطة بظاهرها لان الذكر لا يكون في الطبايع الا ان يكون مشتقا
 من الذكر نعم الذال لا من الذكر بالكسر على ما لا يخفى وتوصيف الشيء لدفع الاضمار قبل الذكر
 على تقدير رجوع الضمير الى الشيء **قوله** بعيد لانه مخالف للسوق واما ما قال نور الحق في وجه
 البعد لعدم ذكره في الكلام فغير سديد لان الذكر فيه ليس بشرط لاجتماع كما لا يخفى
قال الشارح قدس سره وانما اختص الخ بوجهين ان كونه الشيء مسندا اليه ليس خاصة للام
 لوجوده في الفعل الذي امر به معناه كما في قول الشاعر تنهيم بالمعبدى خير من ان تراه لان قوله
 تنهيم مبتداء وغير خبره وهو فعل واجب عنه بانهم اول بالمصدر بتقدير بان والتقدير يسهلك
 بالمعبدى خير وان اختلج في صدر لك من مواضع تقدير بان عذرها للصنف في كتابه وهذا ليس
 منها فكيف يقتدر ان فيه فانه له بان المصنف ذكر المواضع القياسية لتقدير بان وهذا سماه ليس
 بقباسي لعدم انذاره تحتها غير مضر بان العدد وفي الكتاب هو المشهور من المواضع هذا
 من المواضع الغير المشهورة والله اعلم **قوله** يعني ان العرب الخ دفع ما يرد على الشارح من ان
 ان اراد ان الفعل وضع لكون المذكور فهو باطل لان الكون المذكور خارج عما وضع له كما يعلم
 لمن كما تنهيم بجود النعم وان اراد ان الفعل وضع لمعناه والغرض من وضعه لمعناه افادة هذا
 ان يكون موضوعه كيف وان يكل شيء موضوع لمعناه لا فادته لا افادة شيء آخر كما هو الظاهر فكيف
 يكون الغرض من وضع الفعل لمعناه افادة ذلك الكون مع كونه موضوعا له وحاصل الدفع ان
 المضاعف الى الفعل وهو لفظ المعنى محذوف والمراد من الوضع اللفظ لانه لا يزم له والمراد من
 المسند المنساق الى امره والمربط به للعلاقة المذكورة. **قوله** لا معنى الفعل لو شط ابد ابانه
 مساق ومربط بشيء آخر فلو جعل الشيء الآخر مساقا ومربطاً بالفعل لزم خلاف ما هو المثبت
 فيه ابد او الا نهم باطل فالمنزوم مثله ولما كان الا لا حظا للمعاني في الكتاب كما العربية العرب
 لا غير ههنا اذ الغاغل المشي لفظ العرب وقال يعني ان العرب آه والا فاللفظ غير مختص بالعرب
 ولا يرد ان صا ذكره الشارح ليس دليلا على المدعى وهو اختصاص اللفظ بالاسم لانه
 يلزم منه عدم وجدانه في الفعل لا في الحرف ايضا وهو ايضا من المدعى لانه قد مر من
 الشارح في الحاصل والمحصل ان معنى الحرف الى غير مستقل وكما هذا اشانه لا يعلم لان
 يكون محكوم عليه ومحكوما به فلا حاجة الى اقامة الدليل على عدم كون الحرف مسندا اليه
 لانه هو المحكوم عليه والله اعلم **قوله** منساق الى الشيء اعا ابد او كذا الحال في منساق اليه

لانه الاول عام في
 اللاحقة ومتعلقها
 لان هذه والثاني عام في
 غير اللفظ ومتعلقه
 ههنا الامنه

على
 حيث يقولون ان الفعل
 ونعم الزمان والشيء
 والحدث الامنه

قوله

فلا يرد ما يرد فافهم **قال** الشارح قد مر سره أي كونه الشيء آية إشارة إلى دفع ما يرد من ان
 المراد بالاضافة اما المعنى الذي وضع لفظ الاضافة له على الظاهر وهو النسبة واما كونه الشيء
 مضافا واما كونه الشيء مضافا اليه بملاحظة ان المضاف والمضاف اليه طرفا النسبة التي وضع لفظ
 الاضافة لها على الظاهر وكل منها لا يهم اما الاول فبطلانه ظاهر لا يخفى على العاقل واما الثاني والثالث
 فلا يما يوجدان في الفعل مثل مررت بزيد ويومرت بغير العاصد قين الآية الاول للاول والثاني
 للثاني وحاصل الدعوى ان المراد من الاضافة كونه الشيء مضافا لكن لا مطلقا بل بتقدير بحرف الجح
 ليس بخاتمة وما هي الخاتمة فلا يوجد في الفعل وان اختل في صدره ان ارادة هذا القيد
 قيد بتقدير بحرف الجح من لفظ الاضافة ارادة من غير قونية لانه لا قونية في لفظ الاضافة
 على هذا القيد فكيف يراد كونه الشيء مضافا بتقدير بحرف الجح والشيوع من اقوى القراين
فأفهم قال الشارح قد مر سره وجه اختصاصها بالتميز محال هذا الوجه ان لو انهم الاضافة مختصة
 بالاسم كما سيحكي بيان هذا الاختصاص فلو لم يختص الاضافة به لوجد الملتزم ويدونهم فعمل
 بالحل لان المتقرر في الملازم ان يكون مساويا للزوم واغمر منه وتحقق احد المتساويين
 بدون الآخر وتحقق الاخر بدون الامر بالحل كل منها كما لا يخفى والله اعلم **قال** الشارح
 قد مر سره من التعريف الخ اما وجه اختصاص تعريف بالاسم فهو انه على اقسام معدودة
 مشهورة سلب كل منها عن الفعل والحرف مما لا يخفى على العاقل واما وجه اختصاص التعيين
 بالاسم فهو انه عبارة عن قلة الافراد وهذا لا يتصور في الفعل والحرف اما في الاول فلا
 لا يراد منه الا الطبيعة مع قطع النظر عن الافراد ولا بد للتعيين الذي هو عبارة عن قلة الافراد
 من النظر اليها كما هو الظاهر واما في الثاني فلا من معناه جزئي شخص غير قابل لشركة الافراد على
 ما لا يخفى فكيف يقبل قلة او اما وجه اختصاص التعيين بالاسم فهو انه لا يكون الا مجرد التنوين
 او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع او مجرد الضمير وتعيين الامر عنه وكل من
 من هذه الامور لا يتصور في غير الاسم على ما لا يخفى فالتعريف بما لا يتصور فيه ايضا والله
 اعلم **قول** المراد بالتعيين الخ دفع ما يرد من ان الحكم باختصاص التعيين بالاسم كما
 صدر من الشارح غير صحيح لانه عبارة عن التقيد وتقليل الجهات وهذا يوجد في الفعل كما
 في صورة تقيد بالمفعول والنظرف والحال وحاصل الدفع ازالتعيين اذا عد في فوايد
 الاضافة يكون عبارة عن تقليل اشتراك الافراد لا عن التقيد وتقليل الجهات وتقليل
 اشتراك الافراد لا يتصور في الفعل لان المراد به الطبيعة مع قطع النظر عن الافراد وهو
 بهذه الهيئة غير صالح لتقليل الافراد كما هو الظاهر وبما ذكره من ان الواو في قول

اعني ان المثال الاول
 مثال يكون الفعل مضافا
 وهو اول في الثاني والثالث
 والمثال الثاني مثال الاول
 كونه الشيء مضافا اليه
 في الفعل وهو ثان في
 الثاني والثالث مثال الاول
 اشاره الى عدم تسليم
 الشيوع ١٢ منه
 فالتقدير كونه الملازم
 مساويا ١٢ منه
 فالتقدير كونه الملازم
 اعني الملازم ١٢ منه

سواء كان بالحدف
 او بالتعريف ١٢ منه

الفاضل المحقق ولا يراد منه إلا الامثلة فيكون ذلك القول تعليلاً للمقدمة
 المقدرة وهي قولنا وتقليل اشتراك الأفراد لا يتصور في الفعل وظهور عدم
 تصور ذلك التقليل في الحروف أو لتطبيق الجواب بالسؤال لم يتعرض الفاضل
 لهذا لعدم تصور ذلك التقليل في الحروف فقال مولانا جمال الدين في دفع
 اصل الاعتراض اعلم ان التحفيف بحذف النون ونون التثنية والجمع وحذف
 الضمير وتعريض الامثلة لا يترتب الاضافة اللفظية والتعريف مع التحفيف
 والتخصيص معه لا يترتب الاضافة المعنوية فالوجود في الفعل وهو التخصيص فقط
 ليس من لوازم الاضافة وما هو من لوازم الاضافة فليس بوجوده في الفعل
 فالأيراد بعدم اختصاص التخصيص بالاسم ليس على ما ينبغي انتهى والله اعلم
قوله ولا يراد بالفعل انه يريد ههنا المراد بالطبيعة ليس الا الحدوث
 بالفعل موضوع له وللزمان وللنسبة كما هو المشهور فكيف يصح قول الفاضل
 المحقق بان لا يراد من الفعل الا الطبيعة آجيب بأن معنى العبارة ان لا يراد بالفعل
 الا معناه المشتق من الطبيعة من حيث هو مع قطع النظر عن الأفراد ولا خدشة
 في هذا المعنى والله اعلم **قوله** فلا يقبل التخصيص لانه لا بد من النظر الى الأفراد التي
 قطعت النظر عنها في المعنى المراد من الفعل **قوله** فيه تاء مل الغرض من هذا القول الاشارة
 الى الآراء وعلى المذكور سابقاً من ان المراد بالتخصيص المحدود في فوائده الاضافة لتقليل
 اشتراك الأفراد بأن هذه الأيراد مستلزمة لعدم صحة قولهم ضرب يوم مردي يربيه
 نفس الطبيعة مع قطع النظر عن الأفراد لان الاضافة في هذا القول اضافة معنوية الى المنكرة
 والاضافة المعنوية الى المنكرة تفيد التخصيص على ما تقره والتخصيص بمعنى تقليل اشتراك الأفراد
 لا يوجد في القول المذكور على الغرض المذكور لان ذلك التقليل يقتضي النظر الى الأفراد وفي القول
 المذكور على الغرض المذكور قطع النظر عن الأفراد والله اعلم باطل لجواز القول المذكور على الغرض
 المذكور فالمراد وهو ايراد تقليل اشتراك الأفراد من التخصيص المحدود في فوائده الاضافة مثله
 ضلع المراد بالتخصيص المحدود في فوائده الاضافة معنى اعم من تقليل الأفراد والقيود ولما كان
 المتوهم ان يتوهم ان قلت الارادة من التخصيص المحدود في فوائده الاضافة لا يضر المطلوب
 الذي هو كون التخصيص الذي هو من لوازم الاضافة من خواص الاسماء منه يجوز ان يكون
 التخصيص بالمعنى الاعم من تقليل الأفراد والتقيد من خواص الاسماء والمقصود اثبات
 المطلوب فدفع الفاضل المحقق ذلك التوهم بان ذلك البطلان

وهو التخصيص مع
 التقييد من خواص الاسماء

البدلان بضرورة ذلك المطلوب لان التخصيص بالمعنى الاعظم من التقليل والتقييد يوجد في الفعل باعتبار
 بعض الافراد وهو التقييد وما ذكره من ان قول الفاضل المختص بجواز ان الحاشية الى بطلان الامر
 وقوله ولا شبهة آية اشارة الى وجه الملازمة المقدرة ههنا وكلمة من في قوله ان هذا النوع من
 التخصيص بآنية والتقدير لا يخفى ان هذا التخصيص الحاشية والشار الى ههنا هو التخصيص بالمعنى
 الاعظم المعلوم ههنا ما ظهر في حين اشارة الى ههنا هو التخصيص الضمير قوله يريد به نفس الحاشية
 فظم النظر وان التخصيص والياعلم بما في الضمير الافراد واعتبر هذا التقييد عن ان يريد من الضرب معنى الضارب
 في قوله ضرب يوما والمضروب لانه على هذا يكون اضافة لفظية مفيدة للتخفيف فلو لم
 يوجد التخصيص بمعنى تقليل الافراد فيه لم يثبت الملازمة المقدرة وعن ان يريد من الضرب
 الطبيعة من حيث تحققها في الافراد لانه على هذا لا يثبت الملازمة المقدرة ايضا لما لا يخفى
 قوله ان قلت الخ الغرض منه الرد على قوله ولا يخفى آية وتقوية التوجه المدفوع بهذا
 القول في الحاشية السابقة وحاصله ان التخصيص الجارى في الفعل باعتبار بعض افراد
 الذى هو التقييد ليس باعتبار معناه المطابق كما هو الظاهر بل باعتبار معناه التضمني الذى
 هو الحادث ولا شك انه معنى اسمى فلم يوجد التخصيص في غير الاسم قوله قلت المعنى الخ
 وحاصل الجواب انا نسلم ان جريان التخصيص بمعنى التقييد في الفعل باعتبار المعنى المصدر
 لكن لا نسلم التفريع وهو قوله فلم يوجد الخ لانه انما يتم لو كان المعنى المصدر قابلا للتخصيص
 في قالب المصدر فقط والامر ليس كذلك لان المعنى المصدرى في قالب الفعل متقيد بالزمان
 الذى هو مدلول تضمني للفعل كما هو الظاهر ولا فرق بين تقييد وتقييد فاذا جار تقييد
 بالزمان المدلول عليه للفعل جاز تقييده بالمفعول والظرف والحال في قالب الفعل ايضا
 فلم يكن التخصيص مطلقا من خواص الاسم قوله وايضا آية جواب اخر لا عراض المصدر
 بقوله ان قلت الخ وحاصله ان جريان التخصيص بمعنى التقييد في الفعل باعتبار معناه التضمني
 الذى هو الحادث لو كان غير مضر لعدا التخصيص مطلقا من خواص الاسم نعم المنقول ان
 من الشارح المقرر فيما بين القوم على كون الاضافة من خواص الاسم بانه واقع في الفعل
 كما في قوله من يرتب زيد لان التخصيص ان يقولوا ان الاضافة ليس للفعل اعنى مرتب
 باعتبار معناه المطابق كما هو الظاهر بل باعتبار معناه التضمني الذى هو المورد وهو معنى
 اسمى فلم يوجد الاضافة في غير الاسم ولازم مراعى عدم صحة النقص باطل لانه يتكلف
 في دفعه ولو كان باطلا للم يتكلف في دفعه فالمنزوم مثله فثبت ان جريان التخصيص في
 الفعل وان كان باعتبار معناه التضمني لا معنى مضر لعدا التخصيص مطلقا من خواص الاسم اذ

له واشد الى ما سبق
 يقول فاعلم ان
 مع اعلى للمضرب
 ١٢

والخصيص الخاص الذي هو تكليل الافراد بالاطلاق كما بينه الفاضل المحقق بنفسه فثبت الاعتراض
فلا يحتاج الى ما علم من قول مولانا جلال الدين المذكور سابقا فتذكرنا فم قوله الابن المذكور
معناه سمي فلم يوجد الاضافة الا في الاسم قوله وذلك آفة الغرض من هذه العبارة بيان اختصاص
التخفيف بالاسم بانه ظاهر المراد ما يقوم مقامه نونا التثنية والجمع لا كما تقرر بكلمة بالتنوين
كذلك تقرر بما ويردها على ما يخطر بالبال ان المذكور في بحث الاضافة ان التخفيف قد يكون في
في المضاف ويجذف التنوين او ما يقوم مقامه منه وقد يكون في المضاف اليه وهو مجرد في العظيم
واستتار في الصفة المضاف وقد يكون في كليهما وهو بكل الامرين المذكورين وعبارة الفاضل
المحقق ههنا عطف عن ذلك المذكور حيث جعل التخفيف مطلقا مجرد فالتنوين او ما يقوم مقامه
والجواب انه لا مخالفة لان الاضافة ههنا مفسرة بكون الشيء مضافا للتخفيف لا لانه لاضافة
ههنا المعنى هو تخفيف المضاف لا المطلق وذلك ليس الا مجرد فالتنوين او ما يقوم مقامه منه
كما علم من بحث الاضافة بعينه فناء مل لعل الحق لا يجاوز قوله واما الحسن الوجه اشار
الى دفع ما يرد من ان عد التثنية والتخفيف والتخصيص والتعريف والتعريف والتعريف والتعريف
من لوازم الاضافة بمعنى كون الشيء مضافا غير صحيح لان كون الشيء مضافا موجود في الحسن
الوجه وكل من لوازمه المذكورة منتغية فيه اما الاولان فلا نهان من لوازم كون الشيء
مضافا بالاضافة المعنوية والاضافة في الحسن الوجه اضافة لفظية واما الثالث فلا ينسقط
التنوين من الحسن ليس الا باللام كما تقرر وحاصل الد فم ان يكون الشيء مضافا في
الاضافة اللفظية الاخر غير منقطع عن التخفيف مجرد فالتنوين او ما يقوم مقامه ففي
مثل الحسن الوجه وان لم يوجد التخفيف المذكور لكنه حل على نظائره من الاضافات اللفظية
الاخر طرد الالباب فكانه وجد التخفيف فيه ايضا وبالتقرير المذكور ظهر انه لم يخطر بالبال من
انه لا حاجة في مثل الحسن الوجه الى الحمل على طرد الباب لان التخفيف مجرد عن المضاف
ايه استتار في الحسن موجود كما لا يخفى هذا ما ظهر لي وان تحرير هذا الكلام والله اعلم بحقيقة
المذكور لم يعمد ناعت وهو النسبة التي يصح اخذ نص المضاف والمضاف اليه من نفسها وهو
النسب والمنسوب اليه الاول لا اول والثاني لا ثاني والغرض من هذه العبارة دفع ما يرد على المخرج
من ان امارة كلمة انما التي هي له ص غير مناسب ههنا لانها اذا تخرج في المحتمل لامين لان باين ما يرد
بمدها ويثبت الاخر قول المصنف والاضافة لا يعقل الاحتمال واحدا وهو ارادة كون الشيء مضافا
لان ارادة كون الشيء مضافا اليه منه يحتاج الى تقدير اليه لا قرينه عليه حاصل الدفع ان الحصر ليس
بالنسبة الى تفسير الاضافة بكون الشيء مضافا اليه بل بالنسبة الى تفسيرها بالامر الذي بين المضاف

لعل الذي علم منه
ان مراد من التخصيص
العدد في قول المصنف
اما تنقيح الاول في
احسنه ومن التفسير
والاول بالمثل لانه
مستند بالاطلاق وهو
مستند في بيان وهو
غير صحيح بل هو
في الكتاب الثاني غير
مختص بوجوده في الفعل
كما في قوله في الفعل
والتعريف والمثل
في وهو ان المراد من
التخصيص العدد في
قوله ثم بالامر الذي
لا يقتضي ان يكون
والتعريف والمثل
فقط فالمراد من التخصيص
العدد في قول المصنف ومن
المراد من المثل في قوله
فإن الامر الذي
هو منه

والضاف اليه وذلك القول محتمل له فهم المحرر وقيل انه اذا كان المحرر بالنسبة الى تفسير الاضافة بالنسبة
للمحرر التقريب لا بد لا يميز من معنى الفعل او الجملة مضافا اليه معنى الاضافة بمعنى النسبة فيها كالتقدير الظاهر
بينه وبين المضاف اليه الا ان يقال ان معنى اختصاص النسبة بالاسم من طرفه كما يكون ان اسما
كالمحرر عند امره لا نعاما الدين فاذا كان كون الشيء مضافا اليه موجودا الى الفعل والجملة لم يكن النسبة
مختصة بالاسم فيتم التقريب والظاهر الموافق مع ما في حاشية مولا عصار الدين ان المحرر مقابلة
كون الشيء مضافا اليه وكما كان الاكتفاء عن ذكر الشيء في الاخر بسبب ذكر في السابق كتبر شيئا
فيما بينهم فلم لا يجوز ان تكون كلمة اليه مقدرة ههنا بقريضة ذكرها في قول المصنف الاستاد اليه
وان اختلهم بياك انه على تقدير تقديره لا يحتمل العبارة لاحتمال كون الشيء مضافا اليه بان
احتمال هذا الاحتمال ثابت باعتبار ان ارادة الجزأ من الكل امر شايهم والله اعلم قوله وانما المضاف
الى الاغراض الذي مقرر في الحاشية السابقة بلا فصل المدفوع بقوله لا يحتمل ناعت قوله
اذ لا دليل متعلق بالنفي ودليل لعدم الجعل وقد مر من الدليل فتدكر قوله العطف على الخ اشارة
الى جواب ما يراد من ان الدليل على تقدير كلمة اليه موجود وهو العطف على الاستاد لان كلمة اليه على
هذا يكون متعلقا بها وحاصل الدفع ان هذا العطف بعيد من وجهين احدهما ان الظاهر على هذا ما
كلمة اليه من كونها ثانياً انه مخالف عن السياق لان سوق الكلام على عطف خاصة على خاصة والاستاد
والاستاد بك قوله ليس بخاتمة كالا يحتمل قوله ولقوله الخ عطف على قوله اذ لا دليل فيكون هذا
ثانياً لعدم الجعل المذكور وحاصله انه لو كان المحرر بالنسبة الى كون الشيء مضافا اليه فالواقع لشار
قد مر على هذا ان يقول فان ضافة بمعنى كون الشيء مضافا اليه من خواص الاسرار قوله جواب التفسير
ان قوله فالاضافة لا ليس تفريعا على قوله وقد يقال ان فقط حتى يكون المناسب للشاح ما ذكره
الموجه بل هو ترميم على مجموع ما سبق من اختصاص كون الشيء مضافا بالاسم وكون الشيء مضافا
اليه به لان المراد ما هو بتقدير حرف الجر وان الواقع في الفعل والجملة بناءً ودليل المصلح الاول
للاول والثاني للثاني والله اعلم قوله ولان المصنف الخ عطف اذ لا دليل آما وعطف على قوله
قد مر الخ وعلى كلا التقديرين يكون هذا القول وجهاً ثالثاً لعدم الجعل المذكور وحاصله ان
المصنف ترك عبارة المفضل بين تفسير الاضافة بكون الشيء مضافا وبين تفسير بعض ناعت
للمضاف والمضاف اليه وهو النسبة كما يظهر من نقل الفاضل الحاشي لكان المصنف على المتكلم ههنا
فالمناسب للشاح ان يردد عبارة المصنف فيما ردد فيه بنفسه وهو ليس الا كون الشيء مضافا
والعطف الناعت ليكون توجيه الكلام من الشخص على ما ينويه وكما ههنا ايضا كلامه لكن لان ذكر
لحن في مجادلة اهل العصر وان كانت غير معتبرة عند العقلاء والله اعلم قوله او اراد الجميع

على القاعدة المشهورة
في صحة اضافة المضاف
الى مضاف اليه

منه

على وهو المصنف

ما اراد اضافة المضاف

واليه على القاعدة

فان يكون في قوله

وبين كون الشيء مضافا

وان لم يتصل التقريب

وان من هذا انما

لان ان كان الفعل

ومع النسبة في فعل

بل كونه الشيء مضافا

البراد ان يقال مثل

ما ذكره في قوله

الجميع شارحة الى ان

ليس المراد بالاضافة

مطلقا النسبة لانه

لا يطبق عليه فقط

الجميع لعدم التعدد

فيكون كون الشيء

مضافا ومضافا اليه

منه

أي الكونين المذكورين آنفا قوله ان قلت الخ اعتراض على قول المصنف او اراد الجميع بان الاضافة
 لفظ واحد والكونان المذكوران معينا واردة المعنيين من اللفظ الواحد في اطلاق واحد غير جائز
 عند هركيف يراد الجميع من لفظ الاضافة قوله قلنا الخ وحاصل الجواب ان ارادة المعنيين من
 لفظ واحد غير جائز اذا كانت على سبيل الاستقلال واما اذا كانت تلك الارادة بان يراد من اللفظ
 معنى يشمل ذينك المعنيين سواء كان المعنى معنى حقيقيا كما في الادعاء الاول او معنى مجازيا كما
 في الادعاء الثاني فلا ضير فيه بل هو واقع وهذا كذلك اعني ان ارادة المعنيين من لفظ الاضافة
 ليست على سبيل الاستقلال بل في ضمن معنى آخر لان المراد من الاضافة الحالة التي بينهما وهي
 النسبة اما على سبيل الحقيقة بأن يدعى وضع لفظ الاضافة لها او على سبيل المجاز وهذه الحالة
 شاملة للفظ والمضاف اليه لا تماثل تقاس الى الاول فيعتبر عنها يكون الشيء مضافا وقد تقاس الى
 الثاني فيفسر بكون الشيء مضافا اليه من اعتراض الفاضل المحشم وجوابه هذين ظهوران الترتيد الواقع
 في عبارة المصنف انما اراد المضاف او اراد الجميع هو الترتيد بين كون الشيء مضافا وبين المعنى
 الناعت لان الفاضل المحشم لم يثبت ارادة الجميع من لفظ الاضافة الا بارادة النسبة منها واهي
 ان المعنى الناعت وتوحي على عبارة المصنف على مذ هب من جواز عموم المشترك لهم بغير الترتيد بين كون
 الشيء مضافا وبين المعنى الناعت والله اعلم قوله يتك آنفا قال يدعى لان وضع لفظ الاضافة للنسبة
 غير معلوم فالادعاء بالنسبة الى المعطوف وهو قوله وان لفظ الاضافة آه لا بالنسبة الى المعطوف عليه
 وهو قوله انما يجوزاد قوله اويك آنفا قال يدعى ههنا لانه صرف اللفظ عن معناه الحقيقي بلا قرينة
 قوله وحل الخ اشارة الى دفع ما اوجب عن الاعتراض المصدر بقوله ان قلت الخ بان ارادة
 الجميع اي كون الشيء مضافا وكون الشيء مضافا اليه من لفظ الاضافة تكون محالة اذا كانت على
 سبيل الاجتماع واما اذا كانت على سبيل البديل فلا استخالة فيه كما تقر في مقر بان ارادة الاربعة
 على سبيل البديل بعيدة لا يساعد لفظ الجميع قوله اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الشارح لا يغفل
 ما ان يتبع المصنف فالمناسب له ان يقول لان الفعل لان المضاف اليه على وجه الفاضل المحشم
 عند المصنف في مثله يوم ينغم الصادقين هو الفعل او يتبع غيره فالمناسب له ان يقول لان
 الجملة لانها المضافة اليها في القول المذكور عند هذا الغير بالجملة الترتيد غير مناسب حاصل
 الدفع ان مقصود الشارح الاشارة الى اختلاف القولين لبيان حال نفسه وهي لا يحصل
 الا بالترديد والمراد بالاختلاف الوجود فالمعنى اشارة الى وجود القولين كما سيبي في حاشية
 الفاضل المحشم قوله ذهب المصنف آه اقول وبالله التوفيق ان عبارة المحرف في ان يضام شرح
 المفصل المنقول ههنا بظاهري يدل على ان المضاف اليه عند هو الفعل كما لا يخفى وعبارة في مقر الكافية

لعل يتم الترتيد
 بين كون الشيء مضافا
 وكون الشيء مضافا
 ومضافا اليه وهذه
 المقابلة تظهر للعالم
 بين العالم والمضاف
 لا يخفى وقد تقر له
 اذا قيل العالم والمضاف
 يراد منه خاص غير
 ذلك الخاص فكذا يبدل
 من المقابل اشارة
 ههنا كون الشيء مضافا
 اليه فقد تزد وبين
 كون الشيء مضافا و
 بين كون الشيء
 مضافا اليه

لعل اي ارادة الاربعة
 المعاني

لعل اشارة الى ما فيه
 على ما سياتي من

يدل على ان المختار عندنا ان المضاف اليه هو الجملة حيث قال والظروف المضافة الى الجملة الخ فخر آتى
وجه نبح الفاضل المحقق عبارة الايضاح شرح المفصل على عبارة الكافية وحكم بان المختار عند المصنف
ان المضاف اليه هو الفعل مع ان ارجاع عبارة الايضاح شرح المفصل الى عبارة الكافية ممكن بوجه
الضمير الباد ولان اطلاق الفعل على مجموع الفعل والفاعل شائع فيما بينهم فيصحت ان يراد من الفعل
الواقع في عبارة الايضاح هو مع الفاعل لا وخذ وانكيس هذا الا الجملة فتاء مل لعل الله يحدث
بعد ذلك امر قوله كما نقلناه من عبارة الايضاح في الحاشية السابقة بك فصل قوله قال الشيخ
الرضي آة لعل الغرض من هذا القول تأييد القول الثالث قوله الظاهرة آة أقول وبالله التوفيق
الظاهر ان المضاف اليه في قوله اتيتك يوم قد مر زيد هو الفعل ولو نظر الشيخ رضي الى ان الفاعل
بمنزلة الجزء من الفعل وهو غير تامر يدون الفاعل والشئ لا يثبت له حكم من الاحكام قبل تمامه
لكان له وجه والله اعلم قوله كما ان الاسمية آة أقول وبالله التوفيق انما جعل وقوع الجملة الوسمية
مشابهة لانه لو جعل جزءا اعني المبتداء مضافا اليه فقط لكان اللازم اجراء حكم المضاف اليه وهو
الجبر على ذلك الجزء واللازم باطل كما هو الظاهر فكذا المنزوع كان وقوع الجملة الاسمية مضافا
اليها امر ظاهر قوله اليه الزمان الضمير في اليه راجع الى الالف واللام والزمان مفعول مالم يسر على
لقوله مقنا والتقدير فالمصدر الذي اضيف اليه الزمان قال الشارح قدس سره هذا الجبرود منها
ان هذا اسم إشارة مفرد والمذكور في السابق شيان فكيف يشار بهذا اليها واجيب عنه بان الاشارة
الى قوله يومين نعم او الى احد الامرين قوله ينبغي آة الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح
بان المعلوم من كلامه ضعف القول بالتاء ويل في صورة اضافة اسم الزمان الى الفعل او الجملة
لما يشتر بهما فقط قد يقال والامر ليس كذلك اعني ان التاء ويل في الصورة المذكور ليس بضعيف
بل قوي لوجوه ثلاثة احدها انه لو لم يراد ولي لوجد كون الشئ مضافا اليه في غير الاسم كما هو الظاهر
فيوجد الجبر فيه ايضا لانه من لوازم الاضافة اليه على ما تقره فيقالف السابق من اختصاص الجبر
بالاسم قال مولانا عبد الحكيم في تضعيف هذا الوجه ما حاصله اننا لا نسلم المخالفة على تقدير
وجود الجبر في غير الاسم اعني الفعل او الجملة لان المختص الجبر اللفظي او التقديري والموجود في
ذلك الغير الجبر المحلي فالوجود غير المختص والمختص غير الموجود قال الفاضل المدقق في تريف
ذلك التضعيف ما حاصله ان المختص بالاسم مطلق الجبر لان دليل الاختصاص مقتضى اختصاص
مطلق الجبر لا الجبر الخاص كما لا يخفى مع ان مراد الفاضل المحقق المخالفة عن ظاهر سابق ولا شك
في لزومه وثانيها انه لو لم يراد اول الفعل او الجملة بالمصدر للزم المخالفة من قول المصنف الواقع في
بحث الجبرودات في تعريف المضاف اليه حيث قال المضاف اليه كل اسم الخ قال مولانا عبد الحكيم

له وهذا انما جاء
بينه التناقض بين
عبارة المصنف في
الكافية والايضاح
شرح المفصل لانه
مع وان اختلفت
انه يجوز كون المبتداء
مجردا محلا فاذ كان
الاو مراد المحل لا يوجد
في الاسماء العربية
عند البعض ولعل
هذا القول يكون
منها على ما ذهب
منه

لما حاصله أنه لا يلزم من المخالفة لان المعرفة فيما ساء في ليس مطلقا المعطوف اليه بل الذي هو قسم من المعتبر
بقريته ان المصنف في صد المجزئات التي تكون من اقسام العرب والمخالف اليه مثل ينفع المصادقين
ليس من اقسام العرب عند كونه اسم ليس بمخالفة كما لا يخفى اقول وبالله التوفيق ان المضاف في قوله
القول لو كان فعلا لزم المخالفة قطعا لان الفعل الواقع فيه اعني المضاف معرف ولو اذاه المضاف
الحشة المخالفة عن ظاهر كلام المصنف فيما ساء في لزم توجه اليه قول مولانا عبد الحكيم لان الظاهر
تفسيره مطلقا المعطوف اليه وثالثا انه لو لم يوجد ذلك التاء وبيل لزم المخالفة عما هو مقتضى معنى الفعل
ما تنقل الى الذات والمخالفة تلك من المستحيلات اما بطلان الله زمر فظاهر واما الملازمة فلا ت
محتمل للفعل يقتضيه بالنظر الى الذات ان يكون منسوبا الى شيء كما تقرره ايضا فلو جعل هذا اليه
لكان منسوبا اليه وهل هذه الا مخالفة قال مولانا عبد الحكيم وان معنى الفعل اعني الحش فظاهر في
عن كونه مضافا اليه لا اعتبارا في الفعل من حيث كونه منسوبا اليه اما الحش بعد نسبة الى الفاعل لا ينسب
اباؤه عنه كيف ويقع مستندا اليه في قوله تسمع بالمعبيك الخ انتهى بجوابه قال الفاضل المذوق بل هو اصل
ان عبارة المصنف في اماليه يدل على ان ذاته مطلقا مقتضى لان يكون منسوبا الى شيء اخر فاما المثال
المذكور فقد قيل ان الفعل فيه مستعمل في المعنى المصدرى كما ان الفعل في قوله تعالى سوره عليهم
ما نفذتم ام لم تنذروهم مستعمل في المعنى المصدرى فالفرق اختراع انتهى اقول وبالله التوفيق
ان الوجه الثالث يثبت تاء وبيل الفعل الواقع مضافا اليه بالمصدر لا بالجملة والله اعلم بما سبق
ثبت اعتراض الفاضل الحش على الشارح على الجواب ما قاله مولانا عصا الدين نور الله عنه وقد يقول
ان الشارح لا ينافي في ترجيح التاء وبيل وأشار بكلمة يقال الى ضعف ما يعنى على هذا الدعوى
من حل قول المصنف على المعنى الشامل تكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا
ضرورة يدعوا اليه فانه لم يلتزم ذكر استيفاء الخ اص فليحل على ما هو الظاهر اختصارا انتهى فاستمر
هذا التقدير لا يفتق لمالك لا تجد في غير هذا التعليق وبالله التوفيق ومنه الوصول الى
التحقيق قوله قال الشيخ الرضى آه اقول وبالله التوفيق فعل خرضي الفاضل الحش من نقل
كلامه الاشارة الى ان القول بالتاء وبيل ضعيف لان الدليل المصدر بقوله قيل للقول
رواياته ترك عليه من يعتقد عليه الا ناسل وهو الشيخ الرضى بقوله واما انما لم يكون هذا
القول في المعنى معارضة مع قول الفاضل الحش ينبغي آه والله اعلم قوله والدليل الخ
جاء حله ان المتقرر فيما بينهم ان اكتساب تعريف المضاف من تعريف المضاف اليه فلو كان لا فاضلا
اليه في مثل ينفع المصادقين آه الفعل وحده او هو مع الفاعل لزم ان يكون المضاف معرفا لم يواف
فقط او مع الفاعل من التعريف واللام باطل لمجى صفة مثل هذا المتعارضة كما في ايتنا

له الا ان يقال
ان مراده من العرب
الاسم العرب بقريته
انه جعل التوفيق
تكون المضاف في معنى
المجزئات التي تكون
ويكون الاسماء ورد
كله حاصل قوله ان
اقطع ذات معنى
الفعل للنسبة الى
شيء اخر مستعمل في
اذا لم يكن منسوبا
الى الفاعل واما اذا
كان منسوبا اليه
فانه ان تسمى للمعنى
وقوعه مستغلا
في مثل تسمع بالمعبيك
آه فلو لم يمتصفا
اليه بعد اعتبار نسبة
الفاعل للمضاف
المخالفة من القضاء
معنى الفعل

من مرقد مرزبان الحار او البارج فالمقدوم مثله فعمرو ان المضاف اليه في مثل هذا القول هو المصدر
 والشبه الرضوي ربه عليه اي على ذلك الدليل بقوله واما انا الخ حاصله ان هذا المثال صنوعي من جنس
 الصفة والشاهد لا يدل له من الصفة كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره قسمان اشارة الى دفع
 ما يرد من ان هو مبتداء ومعرّب جزء ومبني عطف عليه وهذا مستلزم لمحل الخاص على العام
 لان المعرب خاص من الاسم كما هو الظاهر وذلك غير جائز لان ذلك المحل اما ان يكون حكا اوليا
 او يكون محلا شايحا وانتقام الاول لوجود التغاير فيما بين الخاص والعام ظاهر اما انتقام الثاني فلان
 الاول ان فيه ان يكون الموضوع فردا للمحول او يكون افراد الموضوع افراد المحول كما نكره والعام
 بالنظر الى الخاص ليس كذلك ببيان الدفع ان الخبر مجموع قول المصنف معرب مبني لا معرب فقط
 اعني ان العطف مقدم على الربط لا الربط على العطف ومآل ذلك الى ان الاسم قسمان وان اختلج
 بيا لك انه على هذا كيف يعصم العطف اي عطف مبني على معرب لان المعطوف تابع مقصود
 بالنسبة مع متبوعه وهما لم ينسب المتبوع الى شئ وكيف يصح اجراء الرض على كل واحد من معرب
 ومبني لانه لا يكون جزاما ان المقول من المصنف فيه الرض فاذله بان معرب جز في الظاهر وهذا
 كاف في عطف شئ وهو مبني عليه وكذا كاف في اجراء الرض عليه والله اعلم **قول** من الاعراب الخ اشارة
 الى دفع ما يرد من ان المعرب بضم الاول وفقر ما قبل الآخر يحسن من القول وغلط لان هذا الوزن لا يشتق
 الا من الافعال بكسر الهمزة وهو ههنا ليس الا الاعراب وهذا ليس بصالح لان يشتق منه شئ لانه اما
 عبارة عن الحركة او الحرف كما ذهب اليه المصنف او عبارة عن اختلاف الآخر كما ذهب اليه غيره وهذا ان
 المعنيين ليسا بصالحين لان يشتق منهما شئ اما الاول فلا لانه جامد كما هو الظاهر والجامد لا يشتق
 منه شئ واما الثاني فلان الاختلاف وان كان معنى مصدريا لكنه ليس بصالحا للاشتقاق لان
 الاشتقاق من المعنى المصدرى يكون اما بطريق القيام وبطريق الوقوع وكل منهما غير صحيح في
 الاختلاف اما الاول فلا لانه قايمة بحيز المعرب ربه واما الثاني فلا لانه صفة لازمة لا متعدية كذا فهم
 من حاشية الفاضل المذوق فلا يعصم اشتقاق لفظ المعرب باى معنى اخذ من الاعراب وان اختلج
 بيا لك ان الاشتقاق من الجامد باعتبار نسبة التحقيق واقع فيما بينهم كما في قوله ريل مقرر في الجوز
 ان يكون لفظ للمعرب من هذا القبيل فاذله بان القياس على هذا كسرة ما قبل الآخر لا فقهه
 لما يشهد به الشاهد المذكور بعينه وبالجملة ان لفظ المعرب بضم الاول وفقر ما قبل الآخر
 يحسن من القول وحاصل الدفع اننا نسلم لخصاص اشتقاق هذا الوزن بالافعال الذي هو
 الاعراب ههنا لكن كونه بالمعنيين المذكورين فقط غير مسلم بل له معان ثلثة اخرا ايضا
 واشتقاق لفظ المعرب منه باعتبار هذه المعاني احدها الاظهر ما روثا بينهما اذالة الفساد

له اعتدك انتقام
 لفظ المعرب من
 الاعراب باعتبار
 انه مشتق في الاسم
 المعرب ١٢ منه
 ملك وكلها صالحة
 لان يشتق منه شئ
 لانه من المعالي
 المصدرية الصالحة
 ذلك كما لا يخفى ١٢
 منه حيث اشتق
 لفظ المعرب من القدم
 باعتبار نسبة التحقيق
 اى باعتبار اللفظ
 مشتق في الدليل
 ١٢ منه

وتألف جعل الاعراب بمعنى الحركة او الحرف في الكلمة ولفظ العرب ان اشتق من الاعراب بالمعنيين
الاولين من هذه الثلاثة يكون اسماً مكان والعلاقة موجوة لان الاسم العربي محل الظاهر والمعالى المتضمن
للاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة ومحل اذالة فساد الالتياس بين بعض المعاني مع بعض وان
اشتق من الاعراب بالمعنى الثالث يكون اسماً مفعول معناه محمول في الاعراب ولا شك ان الاسم
العربي لم يجعل في الاعراب وان اختلف في ذلك ان معنى الاعراب الظهور في الفساد لا الظاهر واذا زالة
الفساد كما يقال عرب الرد اذ ابيّن ووظف وغربت معدته اذا فسدت فزلة بان ههنا باب الافعال قد
يكون للتعددية وقد يكون للزالة كما في اشكيت والظهور اذا كان منعدياً يكون الظاهر او الفساد
اذا كان ذايداً يتحقق فيه اذالة الفساد فعلم ان الهزة في الاعراب بالمعنى الاول للتعددية وبالمعنى
الثاني للزالة يترجح منها ان اشتقاق لفظ العرب من الاعراب بهذا المعنى لا يصح لان هذا المعنى يقتضي
وجود الاعراب بالفعل في الاسم العربي على ما لا يخفى على المتأمل وذلك الوجود نيس بلاز في ذلك
الاسم اصلاً كما يقال لم تقرب الكلمة وهي معربة وسيجي من الشارح التصريح بهذا أو يمكن ان يجاب
بان المراد من الظاهر ازالة الفساد وجعل الاعراب في الكلمة اعم من ان يكون بالفعل افعالاً ولا شك
ان الاسم العربي محل الاولين من هذه الامور الثلاثة بالقوة مطلقاً سواء اجري الاعراب عليه او لا
وصالح لم يجعل الاعراب فيه ايضا وهذا لا يتقبض عن التطويل لانه مع الفائدة لا يخلو عن التقصير
قوله لا من الاعراب ولم يتعرض لشق الاشتقاق من الاعراب العرفي باعتبار نفسه ظهوراً بطلانه
من تفصيل شق الاشتقاق من المعنى العرفي بكونه شقيقه اعني باعتبار نفسه وباعتبار نسبة التحقق
قد مر فلا حاجة الى اعادة قوله وفيه انه لو جازاه لعل الغرض من هذا القول الاشارة الى الا
يراد على قول المقر في الانضمام لان القياس معرب بكسر الراء وحاصله ان اشتقاق لفظ العرب من
الاعراب بالمعنى المصطلح باعتبار نسبة التحقق اذا كان جائزاً كما قال فلا نسلم ان القياس كسر الراء
لانه لم ينجز ان يكون اسماً مكان بفهم الراء والحال ان معناه صحيح لان الاسم العربي مكان تحقق
الاعراب الاصطلاحي كما هو الظاهر اللهم الا ان يدعى ان القياس في الاشتقاق من الجواز اعتباراً
نسبة التحقق صيغة الصفة وهي بكسر الراء والشاهد على تلك الدعوى وجد ان لفظ المصنف صيغة
الصفة لا بصيغة اسم المكان مع ان معناه صحيح في هذا الصق ايضاً على ما لا يخفى هذا من سوانح
الوقت والله اعلم قوله من البناء لعل الغرض من هذه العبارة دفع توهم كون لفظ المبني بضم الراء
وقم ما قبل الآخر مأخوفاً من الانباء وهو الاضوال بقريته ان مقابله وهو العرب بهذا الصفة
لان المقر على الالسنه بخلاف ذلك كما لا يخفى قوله المقصود فيه دفع ما يتوهم من ان المعنى الحقيقي
لفظ البناء ما يعبر عنه في الفارسية به براوردن ولا مناسبة بين المبنى المصطلح والبناء

له ما اقتضاها المعنى
الثالث فظاهر واما
اقتضاء الاولين فلان
الاعراب المعاني المتضمنة
لا يتحققان الا باجاء
ليس الوجود منه

لانه قد يكون للقرار وقد يكون لحدوده كما لا يخفى وعندم القرار لا يوجد في البني المصطلح والذم عن
 البيان قوله وذلك ان قوله هذا ان المبني اذا كان مأخوذا من البناء بمعنى برأوردن فالصواب للفاضل المحقق
 ان يقول لانه شبه بالبناء في قصد القرار وعندم التغيير ان يترك زيادة صوغه في قالب الخ لانه يوم
 الحافله لانه يفهم من القول الاول اعني من البناء ان لفظ المبني مأخوذ من البناء بمعنى برأوردن
 من القول الثاني اعني صوغه في قالب آله انه مأخوذ من البناء بمعنى صوغ اللفظ في قالب هيئة كشيء
 فاجيب بان مقتضى الفاضل المحقق ان لفظ المبني مأخوذ من البناء بمعنى برأوردن المقصود منه قرأنا
 المبني وعندم تغييره لكن لا مطلقا بل بعد انتقل منه الى صوغ اللفظ في قالب هيئة لا تغيير في معاني
 كذا فهم من الحاشيتين المشهورتين والله اعلم قوله صوغه اي صوغ مادته فلا يرد ان التغيير لجم
 الى المبني وهو مركب من المادة والهيئة فيلزم طريقة الشيء لنفسه على ما لا يخفى قوله الفاء للتفسير
 دغم ما يرد من ان المناسب ثلث الفاء لانه يقتضي الشرط سابقا وهو متصف بهنا وحاصل الدغم
 ان مقتضى الشرط الفاء الجزائية وهذه الفاء فاء تفسيرية فالوجود غير مقتضى الشرط والمقتضى
 غير موجود قوله والمعجم الخ دغم ما يرد من ان الفاء في الحقيقة للتعقيب الوصل وبين المفسر الفاء
 المتحالة على ما لا يخفى فها الوجه المحقق لدخول الفاء على المفسر وحاصل ان الاتحاد بينه بالذات وهذه
 الاتحاد لا ينافي بعدية المفسر بالكسر عن المفسر بالغيم في الذكرو المعجم لئلا ذلك الدخول هذا البعدية
 قوله ذلك المفسر قال مولانا عبد الحكيم ثم انه وقع في التسم التي دلتها كون ذكر ذلك المفسر لا يظهر
 فايده زيادة اسم الاشارة انه اي قول وبالله التوفيق ان مقصود الفاضل المحقق لو كان بيان معجم
 دخول الفاء في هذا المقام واحالة بيانه في المقامات الاخرى فهم المتعلم لظهور لا يراده وجه كما لا يخفى
 فافهم وان اختل به بالان ان المناسب على هذا لفظ هذا دون فلك لان المفسر قريب فادفعه بالان المفسر
 لا اعتناء بشانه صار كانه بعيد والله اعلم قال الشارح قدس سره الذي هو الخ اشارة الى دغم ما يرد
 من ان تعريف المعرب بالمركب الذي لم يشبهه الا غير صحيح لان من المعربات المضارع والتعريف لا يقتضي عليه
 لان موضوع المركب الاسم كما ستعلم وجهه والاسم للمركب يقتضي على المضارع وحاصل الدغم انه ليس
 بالمعرب المعرب مطلقا بل الذي هو قسم من الاسماء والاسم المعرب والمضارع ليس على هذا المثابة فلهذا
 شعول التعريف له غير محض لان المعرف خاص غير متناول له قوله يعني ان الاسم ولو لم يشرط ان يكون يتوهم من ظاهر
 عبارة الشارح تقدير الصفة التي هو قوله الذي هو قسم من الاسماء والحال ان التقدير خلاف الأصل دغم
 الفاضل المحقق بان مقصود الشارح جعل الاسم الداخلة على لفظ المعرب ليس حجة مقصود التقدير حتى
 يقال انه خلاف الأصل ومن هذا المقام يعلم جواب ما يرد على قول المصنف وهو معرب ومبني من ان
 المقصود من هذا القول تفسير الاسماء الى المعرب والمبني وهذا باطل لان كلا منهما عام من الاسماء

الحاشية في بعض
 النسخ كون ذكر المفسر
 بعد ذكر المفسر
 اسم الاشارة الى

موجود في الفعل كما هو الظاهر قسراً لا يكون عاماً من النقص وهو أي الجواب أن المعرب والمبني
 قيد القسرين لا انفسهما وعموم قيد القسرين من المفسر غير باطل كما يقال الحيوان اما حيوان ايضاً
 او حيوان غير ايضاً والتقدير وهو اسمر معرب واسمر مبني ولا خدشة في هذا والله اعلم قول لا بد من
 قول لم يكن الا مراً الدخلة على لفظ المعرب للعهد والاشارة الى قسم الاسمر الذي هو الاسمر المعرب لانهم
 اخذوه عن البحث وايضاً لم يعد مكوّن التعريف جامعاً شاملاً تقريباً في الحاشية المتعلقة بقوله
 الشارح فتذكر قوله بقريضة المقام فم ما يتوهم من ان المركب مقتضى لتقدير الموصوف العالم
 ان الخاص فتقدير الموصوف الخاص للمركب هو الاسمر كما وقع من الشارح غير مدبر وحاصل
 الدفوع ان عدم الملازمة فيما كان تقدير الخاص بك قريضة وأما مع القريضة فلا يكون غير ملائم
 بل يكون اولي وملايماً والقريضة على تقدير الموصوف الخاص ههنا موجودة وهي كون المقام نظام
 بيان احوال الاسمر واقسامه **قوله** ويندفع به الرد فم ما يتوهم من ان القريضة ههنا تنحصر تقدير
 الاسمر لانها ترجح كما لا يخفى ولا بد في وجود الشيء من المصحح والمرجح كليهما والثاني منتف ههنا
 وحاصل الدفوع ان المرجح ايضاً موجود وهو انه لو لم يقدر الاسمر كان التعريف غير مأمور لدخول
 مبني الاصل فيه لانه يصدق عليه انه شيء مركب لم يشبه مبني الاصل كما بين الفاضل المحشور
 الصدق بنفسه اقول وبالله التوفيق ان تقدير الموصوف الخاص للمركب كما يدفع بطلان الطرد
 بدخول مبني الاصل كذلك يدفع بدخول زيد قاير مثلاً وبدخول المضارع المركب مع الغير
 لانه يصدق على كلا واحد منهما انه مركب لم يشبه مبني الاصل كما هو الظاهر وكذلك يدفع الاعتراض
 المشهور وان اخذ المفسر في تعريف الاقسام ما لا يد منه والمغرب قسم من الاسمر ولم يؤخذ
 الاسمر في تعريفه فان اخذوا من ان يكون لفظاً او تقديرًا والثاني موجود ههنا ولتقدير
 الموصوف الخاص هو ايد آخر لا يخفى على التماس ولعل وجه عدم تعرض الفاضل المحشور
 اليها ظهورها والله اعلم **قوله** وكما يندفع آية رد الى التعريف على الشارح بان جعل الدفوع
 لان اعتراض المذكور بتقدير الاسمر من مرجحاته ليس بصحيح لانه يحصل بالقيود الاخر الذي
 لا بد منه ههنا ايضاً وهو تركيب يتحقق معه عامله والى جواب هذا الاعتراض اشار بقوله قد ذكر
 الاسمر **اقوله** اذ لا عامل لمبني الاصل لعل مراد الفاضل المحشور من العامل العامل الذي
 له تاء شر في اللفظ او في التقدير مطلق العامل والافيد الاعتراض على اعجبني ان ضرب
 زيد فانهم قوله وقيل في دفعه آله وحاصل هذا الدفوع ان التعريف مطرد لا يندفع على مبني الاصل
 بان لا فرد اثنان بعضهما يشبه بعضاً فلا يصدق عليه انه لم يشبه مبني الاصل وفي الحقيقة في هذا
 الدفوع ايضاً اشارة الى التعريف على الشارح بان تقدير الاسمر دفع بطلان الطرد المذكور

له اى عدم بطلان
 الطرد بدخول مبني
 الاصل لانه
 على ان يضمن
 مثابه بنفسه
 حقيقته ومثابته
 المبنى بنفسه

والاجابة اليه بعد صدق التعريف على مبنى الاصل قوله وفيه بحث الغرض منه ذلك الجواب
وحاصله ان الماد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب ليس مطلقا والاد لم يقصد تعريفه المعرب على غير
المتنظر لان له مشابهة بمبنى الاصل اعني الامر الماضي في وجود الفرعتين مع انه من افراد بل يقصد
على فرد من افراد لان لكلاما مشابهة بمبنى الاصل في التسمية من الكلمة كما هو الظاهر بل المشابهة التي
تكون مؤثرة وموجبة للبناء على ما فصل صاحب الفصل وسيمى في بحث المبنيات فلو كان بعض اقسام
مبنى الاصل مشابها ببعضه بتلك المشابهة كما قال ذلك الدافع للزم الدروسيمى بيا انه ولم يكن بامكان
مناقضه مبنى الاصل بنفسه بل يكون بعارض المشابهة والاول باطل والثاني خلاف الغرض فيصعد على
مبنى الاصل انه مركب لم يشبه بمبنى الاصل فلا بد من اخذ قيد الاسم ليدفع بطلان الطرح قوله
والالزم الدور بانه موقوف على مقدمة مسلمة تلقيا العقول بالقبول وهي ان الموقوف على موقوف
الشئ موقوف على ذلك الشئ فلو كان بناء الماضي مثلاً موقفاً على بناء الحرف مثلاً وبناء الحرف موقفاً
على بناء الا مراً مثلاً وبناء الامر موقفاً على بناء الماضي لكان بناء الماضي يكون موقفاً على بناء
الماضي على هذا ان الدور وثبت الدور في غير هذه الصورة ظاهر غير خفي ولذلك لم يتعرض اليه قال
المشاعر الذي ركب آية اشارة الى ان الالف واللام في لفظ المركب اسمي بمعنى الذي والى دفع قوله
مقرر بتقرير من حد ما ان توصيف الاسم بالمركب غير صحيح لان المركب مقابل الاسم كما لا يخفى واحد
المتقابلين لا يكون صفة الاخر على ما هو الظاهر تأنيهاً ان هذا التعريف يقيد على مثل جعلك لانه
مركب لم يشبه بمبنى الاصل مع انه ليس بمعرب عند المصنف كما قال مولانا عبد الحكيم وحاصل الدافع
ان المراد من المركب المركب من الغير من الغير مقابل الاسم والاصداق على مثل جعلك هو المثال الاول
فلا خدشة في التوصيف ولا نقض بالتعريف قوله المركب يطلق آده الغرض من هذا البشارة القهريه
الى الاعتراض للصلح بقوله واعتراض عليه الخ والمراد من الاطلاق الاطلاق على سبيل الحقيقة والظن
اعني كون المركب في احد المعنيين حقيقة وفي الآخر مجازاً بناء على ان اللفظ اذا دأب بين الحقيقة
ومجاز ولا اشتراك والنقل يحمل على الاول على ما هو المثلث فيما بين القوم والفاضل المعشى
اشارة الى ذلك ايضا حيث حكم في الاعتراض بان المتبادر المعنى الثاني لان التبادر علامة الحقيقة
فيعلم منه ان المعنى الثاني حقيقة والاول مجاز وانه اعلم قوله على المصنوع يدل من قوله الخ
قوله كما يقال آة تطهير في صورة معينة لك فم استبعاد كون اسم الجذر والكل واحداً قوله واعتراض الخ
حاصل الاعتراض التعريف غير قائم لانه يدخل فيه مثل جعلك مع انه ليس بمعرب لانه يقيد عليه مركب
لم يشبه بمبنى الاصل لان المتبادر من المركب المركب من الغير هو صادق على مثل جعلك كما هو الظاهر
ولا لفاظ في التعريفات يحمل على المتبادر وكذا يرد عليه ان توصيف الاسم بالمركب لا يعم لان المراد

له وجب ان يشابه
بالحرف وهكذا في
الباقي ١٢ منه
على وهو ان يكون
بناء الماضي موقفاً
على بناء الحرف وبناء
الحرف يكون موقفاً
على بناء الماضي وان
يكون بناء الماضي
موقفاً على بناء الامر
وبناء الامر يكون
موقفاً على بناء
الماضي ١٢ منه
صحيح ما عطف
عليه ١٢ منه
على دفع قوله
ارادة الفاعل الغير
المتبادر من لفظ
المركب ١٢ منه *

منه هو الذي ركب من الغير للتبادر وهو من مقابلات الاسم فكيف يوصف الاسم به وكذا يريد عليه ان
التعريف لا يكون جامعاً لهم زيد في جاع في ليد لا نه ليس مركباً من الغير والتبادر هو هذا والجراب
ان تبادر المعنى الثاني من لفظ المركب وعمل اللفاظ على ما هو للتبادر في التعريف مسلم لكن اخلاص وجد
القرينة الصارفة عن ارادة هذا المعنى المتبادر فيه وآما اذا وجدت تلك القرينة فغير مسلم وههنا وجد
وهي حل المركب على المعرب من يعتقد عليه الا نامل قول على مثل بعليك المراد من مثل بعليك هو الاسم
المركب من كلمتين الذي لم يناسب جنى الفصل منارته مؤثرة في منع الاعراب اقول وبالله التوفيق وفي
بعليك لفظا ثلثة احد ما هو الا فصح بله الجزء الاول واعراب الجزء الثاني مع عدم الانصراف فانهما
اعراب الجزء ثلثين مع اضافة الجزء الاول الى الثاني وعد ما انصرافه وثالثها اعراب الجزئين مع اضافة
الجزء الاول الى الثاني وانصرافه وان ارجح الاطلاق على صحة هذا اللغا فارجع الى بحث المركب واذا
عرفت هذا فاعلم ان مخرج الاعتراض هي اللغة الاولى لان بعليك على اللغتين الاخيرتين من اقوال
المعرب فصدق في التعريف عليه غير معتبر لكن بقي شيء وهو انه اذا ركب مع الغير فلا ان يقال هذا بعليك
بل هو وان يكون معربا لا يصدق عليه انه مركب مع الغير ولم يشبه مبنى الاصل والا مر ليس كذلك فانتظر
لعل الله يحدث بعد ذلك امر قال الشارح قدس سره تركيبا يحقق الجزاء دفع ما يتوهم من في التعريف
غير ما تم له خول غلام في غلام زيد ليسكون الميم لا نه مركب مع الغير ولم يشبه مبنى الاصل فاحمل
الدفع ان المراد من التركيب مع الغير ليس مطلقا بل الذي يحقق معه عامله وهذا منتف في مادة
النقص كما هو الظاهر فلا يريد النقض به قال مولانا نورالحق ما حاصله ان هذا القيد ليس ما وجد
عليه القرينة وليس ما يسبقه الذهن فكيف يعتبر في التعريف اقول وبالله التوفيق ان الذهن السليم
يحكم على ان في تركيب شيء مع شيء لابد من العلاقة اما بان يكون احدهما عاملا في الآخر او بان يكون
معمولا امثالا لثلاث اقسام التركيب كوضع الحجر في جنب الانسان يعني لا يكون تركيبا واقعا بل اعتبارا
يا فلا يسبق الذهن الى ارادة التركيب المطلق من قوله المركب بل الى الخاص الذي هو مع العامل فكذا
اخذ الشارح قيد تركيبا يحقق معه عامله في التعريف والله اعلم قوله لم يقل تركيبا الجزاء دفع ما يتوهم
من ان قول الشارح تركيبا يحقق معه آه لا دفع النقض على غلام زيد وهو يحصل بان يقول
تركيبا معه عامله فلم يقله مع انه اخضر والاخضر المفيد لفائدة اولى من الاطول المفيد لها وحمل
الدفع ان قول تركيبا معه عامله وان يعجز الطرد لكن يبطل العكس لانه يخرج عن هذا القول المعرب لانه
يكون عامله معنويا لا نه لا تركيب للفظ مع المعنى بخلاف قول تركيبا يحقق معه عامله لانه يعجز الطرد
والعكس فيكون هو اول بل يكون واجبا على ما لا يخفى قوله لا يبعد الجزاء دفع ما يتوهم من ان قول تركيبا مع عامله
يعجز العكس ايضا لانه يمكن ان يراد من التركيب مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقيق العامل من

له وهذا حاصله
باب من الكل
فانهم ١٢ منه
هذا لا بد من
المراد من المركب ليس
من الغير لانه لا يصح
حمله على المعرب الذي
هو قسم من الاسم
الكلية التي تضمنت
مفهوم وضع المعنى
على ما لا يخفى ١٢ منه
سلك لا يبعد في النقض
عن غلام في غلام
زيد ١٢ منه
سلك كما يصح الطرد
١٢ منه

معها فلا يخرج ما ملأه معقولا وحاصل الدفع ان هذه الارادة بعيدة لان المتبارك من التركيب مع العامل
 انفسه معه بان يتركب في التركيب بمعنى تحقق العامل معه ولا يرد على تفسير المركب بهفظ
 يكون فهم المراد منه بحيث قوله فسر الاشتباه اشارة الى دفع ما يرد من ان بيان مراد شخص من كلامه من غير
 قرينة التصريح منه على ارادة ذلك المراد ومن غير معلوميته من الكلام الاخر له غير مناسبة في فعله
 الشارح وحاصل الدفع ان التصريح من المصنف على ارادة المناسبة من التشابه موجود فلذا في الشارح
 قوله لم يشبه بقوله اي لم يناسب له قوله بالمنااسبة الامم للجهود بالمنااسبة المؤثرة في منع الاعراب
 قوله القوي لعمو لتحقيق المناسبة المؤثرة في منع الاعراب في اوجه الخمسة التي هي غير المشابهة كاللفظ
 وفي هذا القول نزال وجه ارادة المناسبة من التشابه وهو علاقة العموم بينهما قوله ذلك الم اشارة الى
 دفع ما يتوهم من ان المصنف لم يفسر التشابه للمأخوذة على طريق السلب في تعريف العرب بالمنااسبة ولم يترك
 على معناه وتبع الشارح المصنف ايضا وحاصل الدفع ان المصدر لترك التشابه على حالها الدخول في تعريف
 العرب ما يكون متضمنا لمبنى الاصل كائن وما يكون واقعا موقعه كترال وما يكون مشابها للواقع
 موقعه كترال وما يكون واقعا موقع ما شبهه كالنمادى المضموم وما يكون مضافا اليه كعنا بدوم اذ كان كلام
 من هذا الامور مركب مع الغير ولم يشبه صبغى الاصل كما لا يخفى مع انها كانت محسوسات من اللغات فكما
 المناسبة فحققة في كلها فبفسد المشابهة بالمنااسبة يخرج هذه الامور عن تعريف العرب بالمنااسبة
 قوله لان اي رجل ان ما من الاعراب هو الثاني لا خصوصية الاول قال الشارح قدس سره مناسبة الم
 اشارة الى دفع ما يرد من ان المتقرر في مقرة ان الاعراب تعرف بالملكات والملكة ههنا المناسبة وهو
 بعمومها ليست بمرادة وآلام يصدق في التعريف على فرع من افراد العرب لان كلها مناسبة لقبى الاصل في وجه
 من الوجوه بل المراد نوع المناسبة وهو لم يعلم فيلزم الجاهالة في التعريف وحاصل الدفع اننا نسلم المراد
 نوع المناسبة وهو المناسبة المؤثرة في منع الاعراب فلا يلزم الجاهالة في التعريف قوله مبنية في الاشارة
 الى دفع ما يرد من ان تقيد الشارح لا يبنى الجاهالة دون المناسبة المؤثرة في منع الاعراب غير معلوم فيلزم
 القرار على ما عنه الفرار وحاصل الدفع ان المناسبة المؤثرة في منع الاعراب غير محمول لانها ليست في بحث
 المنبئات وان لم يتبين ههنا والبيان غير ضروري في محل التعريف فتأمل قوله فلا يلزم انهم تغفروا
 على قول الشارح مناسبة مؤثرة لكن بعد تقيد القول الفاضل المحض مبنية في الخ قوله لم يتبين وان
 وان يبين بان يقول اراد بالمنااسبة القوية ما يكون بلحاذا الوجه المبينة في كلام صاحب الفصل فلا يوجد في
 الجبالة والتعريف على هذا التقدير ايضا كما لا يخفى قوله فان للقوة على لقوله يلزم قوله وما توسعا لان
 القوة والضعف من الامور النسبية فكمن قوي يكون بالنسبة الى ما قوة ضعيفا وكمن ضعيف يكون بالنسبة
 الى ما حوته قويا قوله وليس بعمومه الخ وآلا لا تنقص التعريف ان طرد او عكسا فافهم قال الشارح

لما اشارة الى البيان
 في بحث المنبئات
 ليس بواجب للمصنف
 فالجأه الى النظر الى
 مبانة لان مقامهم
 منه بعد التقدير
 لمبنى الفصل كالمبنى
 نزل وانما هو واقعة
 موقعه كترال وانما
 مشاكته للواقع
 موقعه كترال وانما
 وقوعه وقوم ما
 اشبهه كالنمادى
 المضموم وخاسها
 ان مضافة اليه
 مضمون عذاب
 يوراد من

له لان كلا من هذه
الامور متساوية
بالضارم الذي هو
مبنى الاصل بهذا
المعنى كما لا يخفى

قد سسر اي المبني اشارة الى دفع ما يتوهم من ان اضافة المبني الى الاصل اما ان يكون من قبيل زيد
مضروب الغلام يعنى اضافة اسم المفعول الى مفعول ما لم يسر فاعله او يكون من زيد مضروب الغلام
يعنى اضافة اسم المفعول الى الطرف او يكون زيد مضروب لاء ديب يعنى اضافة اسم المفعول الى
علته وعلى هذا يكون الاصل بمعنى القانون لانه لا معنى لعنقية اصل الشئ بالمعنى الظاهر بناء على ان
الشئ كان يخفى وكل منها غير صحيح اما الاول فلا نه يقتضى ان لا يكون مبنى الاصل مبنى بنفسه بل
يكون اصله مبنى وفساده لا يخفى لان الحرف لا اصل له والماضى والامر ان وجد لهما الاصل وهو
المصدر لكنه ليس بمبني واما الثاني فلا نه يقتضى ان لا يكون مبنى الآن بل يكون مبنى في الاصل وفي
ايضا فساد لانه مبنى الآن كما هو الظاهر واما الثالث فلا نه يقتضى ان يكون بناء مبنى الاصل لاجل القاعدة
والقانون وذلك غير سليم ولئن سلم فلا وجه للتخصيص بهذا المورد الثلاثة لانه لا شئ من المبني الا بانه
مبنى على القاعدة وحاصل الدفع اننا نختار شقلا بعا وهو ان اضافة المبني الى الاصل اضافة بيانية لا نقد
لم يشبه مبنى هو الاصل في البناء فلا يرد شئ مما ذكر ان اختيم في قلبك ان المعلوم من تفسير الشارع من المضار
اليه للمبني هو الاصل المقيد بقيد في البناء وعلى ذلك التقدير كيف يكون اضافة المبني الى الاصل اضافة
بيانية لان من شرط ولها العوم والخصوص من وجهين المضاف والمضاف اليه وهو على المفهوم من كلام
الشارح منشف لان الاصل في البناء لم يوجد غير مبنى حتى يتحقق ما ذكر في الافتراق وعادة الاجتماع فاذا
بان الشارع لم يرد ان الاصل قبل الاضافة مقيد بقيد في البناء حتى يرد ما ذكر بل اراد ان الاصل قبل
ان اضافة مطلق وبعد اضافة المبني اليه يصير مقيدا بقوله في البناء وبين الاصل الاصل المطلق والمبني
عوم وخصوص من وجه كما لا يخفى هذا ما استفيد من الحواشي بعون الملوك الوهاب وهو على ما هو عليه
قول لم يفسر الخ دفع ما يتوهم من ان الشارع لم يخالف الشارع الرضى حيث قرر قبل المصنف مبنى الاصل
بماضيه البناء والشارح فسر المبني الذي هو الاصل في البناء وحاصل الدفع ان الحاشية لاجل رده الامور
الذين سياق حصلها على ذلك التفسير قوله لانه بهذا الخ هذه العبارة اشارة الى احد الامرين الذين يرد ان
على تفسير الشارع الرضى حاصله انه لو فسر عبارة المصنف بماضيه البناء لزم عدم انحصار مبنى الاصل في الثلاثة
الامر الماضي الحرف بل يتناول جميع الرضعا لان اصل كل البناء عند البصريين الذين بناء على ما ذكرنا
هذا المتن على مذهبهم في عدم الانحصار فساد ان احدهما خرق الاجماع لانه منعقد على تفسير مبنى الاصل
بالامور الثلاثة بل بالاربعة الاربعة الجملة وتأتيها النقص على جميع التعريف باسم الفاعل واسم المفعول
والمصدر وجيم باب غير المنصرف فافهم قوله لان فيه اربعة العبارات التي الثاني الامرين الذين يرد ان على تفسير
الشارح الرضى حاصله ان من المتقرر في مقدمات اطلاق المشتقات على ما هو متصف بمبدأ الاستقواء بالفضل
على سبيل الحقيقة وعلى ما من شأنه ان يتصف به على سبيل المجاز وخلاف الظاهر فلو فسر المصنف الذي

يتبادر منه بناء على تلك القاعدة اطلاق مسمى الأصل على ما هو مبني بالفعل بحسب الامالة بما اصل البناء
 ظهر حل العبارة على خلاف الظاهر لان المتبادر من هذا التفسير اطلاق المبنى على ما اصله ان يبنى سواء
 كان مبنيا بالفعل لولا وهذا المعنى خلاف الظاهر من عبارة المصنف كما هو الظاهر ولا ضرورة لاعتية الى حل
 العبارة على خلاف الظاهر لوجود التفسير للموافقة كما فعله الشارح والله اعلم قوله كما زعم المصنف إشارة
 الى دفع ما يرد من ان تفسير الشارح لمبنى الأصل بالمناخى والامر الحرف غير صحيح لان من جملة الجملة فلا بد
 ان يزيد الشارح وحاصل الدفع انه تنبع المصنف الجملة على مذهبه ليست من جملة مسمى الأصل فلذا
 تركها قوله من حيث هي إشارة الى دفع ما يتوهم من ان الجملة معرفة عند الكل لأنها واقعة موقع المفرد
 فلا يعلم عندها من جملة مسمى الأصل وحاصل الدفع ان في الجملة اعتبارين أحدهما اعتبارها واقعة موقع
 المفرد وثانيهما اعتبارها من حيث هي والاعراب على الاعتبار الاول وأبعد من جهة مسمى الأصل على
 الاعتبار الثاني استقالة قال الشارح قدس سره وليس للزعم إشارة الى دفع ما يرد من ان هذا القول
 بالاعراب الاسماء المعددة من صاحب الكشاف غير محمول لان العرب ما جرى عليها اعراب سلب جريان
 الاعراب من تلك الاسماء ظاهر الدفع غنى عن البيان قوله بعض ان الخ إشارة الى دفع اعتراضات اربعة
 ترد على عبارة الشارح أحدها انه يلزم من بناء على ما يفهم من عبارة الشارح على العلامة الذلى ان لا يكون الاسماء
 الجملى عليها الاعراب بالفعل معرفة لعدم تحقق ما هو شرط الاعراب وهو مجرد الصلاحية عند تلك
 الاسماء لان الوجود في تلك الاسماء الصلاحية مع الجريان بالفعل لا مجرد الصلاحية وثانيها ان العرب
 عند فالر يشبه مبنى الأصل سنوله ركب مع الفيا لا وسوا تحقق معه عامله اولاد ما اصله لا مستحقاق
 الاعراب بعد التركيب فـ أين يعلم ان العلامة اعتبر مجرد الصلاحية في كون الشيء معربا كما وقع من الشارح
 وثالثها ان الصلاحية عبارة عن استعداد حصول الشيء مع عدم حصوله بالفعل فبا اعتبارها في كون
 الشيء معربا يلزم ان لا يكون الاسماء الجارية عليها الاعراب بالفعل معرفة لا تنقاة الصلاحية فيها إنما
 لا يخفى ولذا بعين الاستحقاق في اللغة بمعنى سنل وار بودن وهذا المعنى هو الصلاحية معينة فيستفاد من
 العبارة انه اعتبر الصلاحية لصلاحية الاعراب لا معنى لهذا العبارة وحاصل الدفع عن الاول المشار اليه
 بلفظ لكنه ان اعتبار مجرد الصلاحية في كون الشيء معربا عند العلامة ليس بطريق الشبهة حتى يلزم المخدور
 بل بطريق الاكتفاء يعنى انه لو لم يوجد شيء آخر سوى هذه الصلاحية لكان وجوده ايضا كافيا في كون الشيء
 معربا فلا يلزم المخدور وحاصل الدفع عن الثاني المشار اليه باللفظ التحقق ان اعتبار الصلاحية ليس
 في مفهوم العرب حتى يلزم على العلامة على هذا الاعتبار ان يعرف العرب بما اصله لا مستحقاق الاعراب بل
 في تحقق العرب والتفسير المذكور سابقا للمعرب لا ينافي اعتبار الصلاحية في مصلوكة فلا يلزم
 المخدور وحاصل الدفع عن الثالث المشار اليه باللفظ القابل ان الصلاحية ليس بمعنى الاستعداد

حتى لا يجامع الفعل فيلزم المحذ وريل بمعنى الامكان والقبول وهو لا ينافي الفعلية كما هو المتقرر في مقوله
 يلزم المحذ ووجاهل الدافع عن الرابع المشار اليه بلفظ اسباب الاعراب انه ليس المراد من الاستقناق معناه
 حتى يلزم المحذ ودبل ما به الاستقناق للاعراب وهو اسباب الاعراب من قبيل ذكر المسبب واما رادة
 السبب فيكون التقدير فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاسباب الاعراب ولا حذشة في معنى هذه
 العبارة فلا يلزم المحذ وهذا ما يخص عن الحواشي وانه اعلم قوله اسباب الاعراب وهي التركيب تحقق
 العامل وعدم المشابهة مبني الاصل ويرد ههنا بناء على ان اضافة الاسباب الى الاعراب للجنس وهو
 يتحقق بتحقق ذرها اذ يلزم ان يكون مبني الاصل معر يا يكون مقابلا بعد المشابهة مبني الاصل الذي
 هو من جملة اسباب الاعراب وان يكون هؤلاء مثلا ايضا معر يا يكون مقابلا للتركيب تحقق العامل الذي
 هو من جملة اسباب الاعراب وكل من الامر من خلاف المتقرر كما هو الظاهر فليجيب بان المشتبه فيما بينهم
 ان الحكم المضاف الى المعرفة يتعين للاستغراق اذا لم يكن قرينة خلافه والقربة ههنا منتفية ففيها
 ان الاعراب يتحقق بكون الشيء قابلا لجميع اسباب الاعراب والقبول للجميع منتف في مبني الاصل مثل
 هؤلاء لعدم وجود العامل ووجود المناسبة الاولى في الاول والثاني في الثاني فاذا لم يقله سوله
 وجدت آة اي كل اسباب الاعراب بطريق اليجاب الكلي فكل هذا معنى قوله ولم تكن آة دفع ذلك
 اليجاب وهو لا ينافي اليجاب الجزئي كما تقدم فلا يرد ان كل الاسباب ليس ينتفي في نفي حال
 التقيد لانه وجد فيه عدم المناسبة مبني الاصل الذي من جملة اسباب الاعراب قوله كزيد حيث تحقق
 التركيب العامل وعدم المناسبة قال الشاعر قدس سره واعتبر المصنف الصلاحية قال مولانا
 عصمت الله لاحاجة ههنا الى ذكر الصلاحية اذا استقناق بالفعل كيتحقق بدون الصلاحية
 قال مولانا عبد الحكيم في دفع هذا الاعتراض ما حاصله ان فائدة اعتبار الاستقناق
 بعد الصلاحية التصريح على ان مقابلة منقسم الى قسمين احدهما ما انتفى فيه الصلاحية
 بمعنى القابلية كعلاء وثانيهما ما انتفى فيه الاستقناق بمعنى ما به يستق الاعراب الذي هي
 اسباب الاعراب كالاشياء المعدودة واخراج كل منهما عن المعرب قضا فتأمل قال
 الشاعر قدس سره ولهذا اخذ آة اقول وبالله التوفيق ان المراد بالتركيب التركيب مع العامل
 كما اشار اليه الشاعر سابقا ومع قيد عدم المشابهة مبني الاصل كما هو المصروح في عبارة
 المصنف فلا يرد ما يجنب بالبال من ان اعتبار المصنف حصول الاستقناق بالفعل بمعنى ما به
 يستق الاعراب مع الصلاحية لا يقتضي اخذ التركيب فقط في تعريف المعرب بل هو مع
 السبين الاخيرين كما لا يخفى قال الشاعر قدس سره وما وجود الاعراب بالفعل
 آة دفع ما يتوهم من ان المصنف كما اعتبر وجود الاسباب مع الصلاحية فكذلك يعتبر وجود

له على ما سبق لا منه
 على اي وجود العامل
 ووجوب الاصل
 في مثل هؤلاء من
 على طريق السلب
 الكلي ١١ من
 سوله لانه ليس حاصل
 لعدم المناسبة الكلي
 هو من جملة اسباب
 الاعراب لوجود ان
 المناسبة فيه وان
 مع التركيب مع العامل
 والتركيب مع العامل
 وجد فيهما وان
 ١١ من
 ولابد من جملة اسباب
 الاعراب ١١ من

وجود الاعراب بالفعل فيكون الشيء مع بالثلاث زمر الواقع بين اسباب الاعراب وفيما الذي هو
 الاعراب فيلزم ان لا يكون زيد في جهله في زيد بالسكون على الوقف مع بالعدم وجود الاعراب بالفعل
 فيه كما هو الظاهر والدفع غني عن البيان لكن بقي شيء وهو ان اعتبار جوا لا سببا مع الصلاحية في كون
 الشيء معر با وعدم اعتبار سببها الذي هو الاعراب في هذا الكون مما لا يليق بشأن العاقل خصوصا للفظ
 لان السبب يكون معا مع السبب بحيث لا يتخالفه اصلا ومن هنا يقال انه لا معرب عند المصنف
 الا وقد يكون الاعراب فيه لفظا وقد يراد بالان يقال ان مراد الشارح الاعراب المخلص فيكون زق
 كلامه واما وجود الاعراب للفظي بالفعل في كون الشيء معر با فلم يثبت احد فلا يرد المجزوم لان
 ان الاعراب لا يقتضي الاعراب للفظ بل الاعراب مطلقا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره
 لم تعرب الخ اي لم تجر الاعراب للفظ على الحكمة والحال انها معربة اي ما يصلح اجراء الاعراب للفظ على
 ولو اعتبر وجود الاعراب للفظ في كون الشيء معر بالمركن المحرك المذكور في قول وهو معتزلة محسبها
 فانهم **قال** الشارح قدس سره وانما عدل الخ اشارة الى دفع ما يرد على المصنف من ان المشهور عنه
 الجهور في تعريف المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل والمخالفة عن السواد الاعظم في قوة
 الخطأ فلم يخالف المصنف وحاصل الدفع ان المخالفة بلا تكة في قوة الخطأ واما المخالفة مع
 التمكن كما سيبي بيانها في عين السواب فلذا اخبر **قوله** كانه وقعا الفهم من هذه النسخ
 بان منشأ خطئه المحرك **قوله** في ذلك اي تعريف المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل ومن
 هنا يعلم انه لا حاجة الى قول الفاضل المحقق فهو الخ لان التوهم المذكور بعينه الوقوم السطور
 كما لا يخفى بل اراده موجب للتشويش والله اعلم **قوله** من لفظ المعرب حيث زعموا انه مشتق
 ومأخوذ من قول مرعيت الكلمة اذ حصلت الاعراب فيها فيكون معنى لفظ المعرب على هذا ما جعل
 الاعراب وهو عبارة عن اختلاف لغير الاسم او ما به الاختلاف على اختلاف المذهبين فيكون المعنى ما
 فيه الاختلاف ومفاد هذا المعنى وما يختلف آخره واحد على ما لا يخفى فوقوا فيما وقوا والله اعلم
قوله ووجود الاعراب عطف على قوله لفظ المعرب فيكون داخل تحت كلمة من ودلائل الوقوم
 كما ان المعطوف عليه دليل له وحاصل هذا الدليل ان المحرك لما وجد والاعراب بمعنى الاختلاف او ما به
 الاختلاف على الاختلاف في افراد المعرب فهو هو ان المعرب ما وجد فيه الاختلاف لان الاعراب
 الاختلاف ومفاد ما يختلف الخ واحد فوقوا فيما وقوا اعلموا ولا ان الفاضل المحقق
 كان للشمع بالثالث لان للعلوم من لفظ المعرب على زعم الجمهور الذي مر ذكره في الحاشية متعلقة بنقل
 الفاضل المحقق من لفظ المعرب من وجه الاعراب افراد المعرب كونه ما يختلف آخره لا كونه ما يختلف
 آخره باختلاف العوامل كما لا يخفى على من له ذهن وقاد الجمهور وقوا في الثاني لا الاول فلا يكون الامر

الانفاضة بانها في معنى

او انما يريد بناء على
 اختلاف المذهبين
 لا شيء

ان المذكور ان منشاثنين قطعيين وثانين ان المراد من الاعراب اعوام ان يكون لفظيا او تقدير يا وهو من
 في كل افراد للعراب كما هو المتقرر فلا حاجة الى تفيد الا فراد بالكثر كما وقع من مولا ناعبد الحكيم كما
 المدق وتالثان ما وقع من مولا نالمدق تعريضا على مولا ناعبد الحكيم الذي حاصله ان للفظ والمعطوف عليه
 كل منها دليل واحد لا دليلان مستقلان واشتت المدعى بما اشبهت لا يغلو عن اختلاف لان المدعى الوقوع
 المشكوك كما ينطق به كلمة كان وكل منها مستقل لا فائدة هذا المدعى وكيل تقريره من ان الوقوع المقطوع
 حتى لا يكون مستقلا بل لا يكون المجمع على هذا التقدير ايضا دليل مشتبه فافهم وبعد فلو ان التقيد
 لان الجبال يعرفون بالحق بالرجال **قوله** ولم يعرفوا الخ اي لم يعرفوا ان الاختلاف من العوارض المتماثلة
 المتماثلة وانها هي الضمير الى الاختلاف باعتبار كونه مفهوما من الكلام فالا لفاضلان في وجه كون الاختلاف
 من العوارض المتماثلة انه يقال لمن قال ضرب خالد جعفر باسكانها لم تعرب الكلمة اي لم تختلف وهي غير
 اي ما يختلف ولو كان من العوارض اللازمة لم يعرب لغير الاعراب عن الكلمة الذي وقع في هذا القول **قوله**
 وبالله التوفيق ان هذا القول مؤيد كون الاختلاف من العوارض اللازمة لان مقولية هذا القول في
 حق ذلك القائل من اجل القدر عليه ونسبة القطعية اليه ولو كان الاختلاف من العوارض المتماثلة
 في الواقعة للموجود للقدح ونسبة القطعية معناه كما لا يخفى فالوجه في عدم كون الاختلاف من العوارض
 اللازمة انه قد يتركب الاسم ابتداء مع العامل وهو كذلك لان الاختلاف لم يوجد في الصيغة المذكورة
 بل الموجود فيه حدوث الاعراب كما سيجيء من الشارح نفسه والله اعلم **قال** لشارح قدس سره
 لان الفرض في هذا وجه العدول ببيان موقف على عدة مقدمات مسلمة عند العقول السليمة احدها
 ان الفرض من قواعد علم الفهم معرفة احوال وانواع الحكم الجزئية الواقعة في التراكيب جعلها كبريات لصحتها
 سبلة الحكم مثلا حال آخر زيد في جاء في زيد فم وهذا يعرف من قاعدة معروف كل فاعل مرفوع بجعلها
 كبريات الصغرى سبلة الحكم هكذا زيد في جاء في زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد مرفوع وثانها ان الفرض
 من تعريقات موضوعات هذه القواعد معرفة فاعلها بوجه صالح لان يكون وسط الحكم الذي هو محل تلك القواعد
 بالأكبر على الأصغر الذي هو موضوع صغرى سبلة الحكم مثلا الفرض من تعريف موضوع قول هو كل
 فاعل مرفوع وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه على جهة قيامه به معرفة الفاعل الذي هو الموضوع
 على وجه صالح لان يكون وسط الحكم بالأكبر على الأصغر فيقال زيد في جاء في زيد فاعل اي ما اسند اليه
 وكل فاعل اي ما اسند اليه فهو مرفوع فزيد مرفوع وثالثها ان اختلاف الآخر باختلاف العوامل من جملة
 الحكم للعراب وكل مرفوع ما يختلف آخره باختلاف العوامل من قواعد علم النحو واذ عرفت هذا فاعلم
 ان الفرض من قول هو كل مرفوع ما يختلف آخره باختلاف العوامل الذي هو من جملة قواعد الفهم على
 المقدمة الثالثة معرفة احكام الحكم الجزئية الواقعة في التراكيب بناء على المقدمة الاولى بان يقال

المتماثل للفظ العروبي
 ثانها وجوب الاعراب
 على بيان السبيل المشكوك
 لوقوعه فيها وقسمها من
 لا تملكه بل في التعريف
 الحقيقة ان يكون بالحق
 لفظ المدق وان يكونها
 مجديا وان يكونها
 على يكون في الحقيقة

هذا الى زيد في جاء في زيد مثلا معرب وكل معرب ما اختلف العوامل فهذا اما اختلف آخره باختلاف
 العوامل وان الغرض من تعريف المعرب معرفته بوجه صالم لان يجعله وسط الحكم الأكبر الذي هو
 الاختلاف على الأصغر الذي هو هذا أو إذا علمت هذا فاعلم ان تعريف الجمهور للمعرب لا يمتنع
 فيه ذلك الغرض لانه ليس بوجه صالم للجعل المذكور لانه لو كان المعرب بالتعريف المذكور لهم
 وسط الحكم الأكبر الذي هو الاختلاف على الأصغر الذي هو هذا كان المعنى للقول المذكور هذا
 معرب أي ما اختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب أي ما اختلف آخره باختلاف العوامل
 ما اختلف آخره باختلاف العوامل فهذا اما اختلف آخره باختلاف العوامل فلزم اتحاد
 النتيجة والصغر فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقرر تقدير الصغرى على النتيجة بخلاف تقدم
 اللصغف للمعرب لانه يتصور فيه ذلك المرض لانه يرجع لما حصل الى هذا معرب أي مركب
 لم يشبه مبنى الأصل وكل معرب أي لم يشبه مبنى الأصل ما اختلف آخره باختلاف العوامل
 فهذا اما اختلف آخره باختلاف العوامل ولا استحالة في ذلك كما لا يخفى فلذلك عدل للصغف
 عن تعريف الجمهور هذا ما ظهر لي أو ان هذا التصريح في بيان حاصل قول الشارح والله اعلم **قول**
 أي معرفة تتبع آه لما ورد على الشارح هنا أمور الأول ان المشار إليه بذلك معرفة عدم
 التتبع المفهوم من شطح قوله من لم يتتبع ومعرفة عدم السماع المفهوم من قوله ولم يعرف آه
 فيكون المعنى فان العارف بالحقاها معرفة عدم التتبع ومعرفة عدم السماع مستغن عن الضم
 ولا يخفاء في فساد هذا المعنى لان معرفة عدم التتبع وعدم السماع لا يكون الا بالخوف كيف يشهد
 الاستغناء الثاني ان حصر غرض الضم الذي هو معرفة احوال وأثر الكلام بالنسبة الى من يتتبع
 لغة العرب وبالنسبة الى من لم يعرف احكامها بالسماع منهم كما وقع من الشارح غير صحيح
 لان من يتتبع لغة العرب لم يعرف احكامها ايضا محتاج الى تعلم الضم الثالث ان المفهوم بطريق
 المفهوم الخالف من قول الشارح فان العارف الخ ان من لم يعرف الاحكام بالتتبع وبالسماع
 فهو محتاج الى الضم ولا يخفى ما فيه من ان نفس الضم ليس محتاج اليه بل المحتاج اليه تعلمه كما هو
 الظاهر الرابع ان احتياج غير العارف بالتتبع والسماع واستغنائه العارف بهذين السببين
 ليس كما انظر الى التصديقات بالمسائل الكلية والقواعد المدونة فقط احتياج من غير احتياج الى
 الدلائل وهي حكاية عن علم الضم لا نفسه كما نقرر من ان العلم عبارة عن التصديقات بالمسائل لكن
 عن ادلتها واسألها عن ادلتها فهي حكاية عن العلم لا نفسه فذكر الضم ليس يناسب فصل المعنى
 كلام الشارح بحيث يندفع عنه تلك الأمور فحاصل دفع الأمر الأول ان المشار اليه بذلك
 معرفة التتبع ومعرفة السماع لا معرفة عدم التتبع وعدم السماع فيكون المعنى فان العارف بالحقاها

معرفة تتبعم وسماه مستغن الخ ولا خفاء في صحة هذا المعنى وحاصل دقة الامر الثاني ان المقصود
 من قول الشارح من لم يتبعم لغة العرب آء من لم يعرف احكامها بالتبعم اما بان لم يتبعم او تبعم
 ولم يعرف بقرينة مقابلة وعديله وهو قوله ولم يعرف آء فلا يلزم المخدور وهو بطلان المحصر محال
 دقة الامر الثالث ان في العبارة تقدير المضاف فيكون المعنى فان العارف باحكامها كذا للتبعم
 عن تعلم علم النحو فالمفهوم منه ان غير العارف محتاج الى تعلم النحو فلا يلزم المخدور وهو اثبات
 الاحتياج الى نفس النحو وحاصل دقة الامر الرابع ان التصديقات بالمسائل المدونة اما ان تكون
 مع الدلائل او من غيرهما فان كان الاول فهي علم النحو وتعلمه تعلمه على سبيل الاتفاق وان كان الثاني
 فهي ايضا علم النحو على من حيث تعلمه تعلمه على ذلك التامذهب فلا يلزم المخدور وفي ذكر النحو فاستد
 هذا التعريف لعلك لا تجد في غير هذا التعريف والله اعلم **قوله** ما جمعه المدون اشارة الى ان
 عبارة عن المسائل المدونة والقواعد المرتبة بل عن التصديق بما كما لا يخفى **قوله** بخلاف من
 آء انما قرأ بخلاف من لم يعرف الاحكام بالسماه مع انه لا بد منه ايضا لانه ايضا محتاج الى تعلم
 للمدون لان المقصود الفاضل المحشى تفسير عبارة الشارح وهو من يتبعم تلاوته عليه بطلان
 المحصر كما قرأ تقريره من اعلان استيفاء من هو محتاج حتى يلزم عليه ذكر خلاف من لم يعرف الخ واطاع علم
قوله علم النحو اي تعلم علم النحو على حذف المضاف وهكذا ايضا سألني قال الشارح قدس سره
 ولا فائدة الخ اشارة الى دقة ما يرد من ان العارف بالاحكام من التبعم والسماه لا يستغنى عن النحو لانه
 يعرف فيه مصطلحات اهل النحو مثل الفاعل والمبتدأ والخبر لها هو مفعول والمفعول والمحل والتمثيل
 منصوب وغير ذلك والضم عن البيان **قوله** فيه اشارة الخ فيه وقع ملحق وعلى الشارح من ان
 ههنا فسادان احدهما في نفس التعريف كما قيل ان معرفة اختلاف الآخرة يتوقف على معرفة المعرب
 لان الالف واللام في الآخرة عوض عن المضاف اليه وهو المعرب فلو عرفت المعرب بذلك الاختلاف
 للزم الدور والثاني في المقصود من التعريف كما قال الشارح وقرأ منا تقريره فلم اختار الشارح بيان
 في الثاني وتركه بيان في الاول مع كون الثاني شنيعا والاول اشنع كما لا يخفى وحاصل الدقة ان
 في نفس التعريف بعد توقفه معرفة الاختلاف على معرفة المعرب لموقوف على معرفة الاختلاف على تقدير
 تعريف المعرب به لانه يمكن ان يعلم الاختلاف من استعمال العرب قبل ان يعرف المعرب فاجل من هذا التعريف
 لاختار الشارح بيان الفساو للمقصود وان قيل ان معرفة الاختلاف وان لم يتوقف على معرفة المعرب بالنظر الى
 للتبعم لكنه موقوف عليه بالنظر الى غير التبعم والمتبعم الغير العارف وتدوين القول فالفساو في اصل التعريف
 لا من مفعول وعلى الشارح ما ورد فقلنا في دفعه ان التصديق بتحقق الاختلاف في افراد
 المعرب موقوف على التصديق بانها معدبة بالنظر الى غير

المتهم لا تصور الاختلاف على تصور العرب الذي هو موقوف على تصور الاختلاف على تقدير
 التعريف به كما لا يخفى فلا يلزم الغشاق في أصل التعريف فلم يرد على الشارح ما ورد والله اعلم **قوله**
 من تعريف العرب الخ لان العرب من جملة موضوعات مسائل علم النحو والمتقرر فيما بين القوم ان المقصود
 من تعريفات موضوعات المسائل ان يعلم الموضوعات بوجوه صلاحية لتعديدية احكام المسائل الخ
 تلك الموضوعات مضم صغريات سهلة الحصول تلك المسائل فالمقصود من تعريف العرب ليس الا
 هذه التعديدية مثلاً الفاعل موضوع مسألة علم النحو وهي قول علماء هذا العلم كل مرفوع فالمقصود من تعريف
 الخ هو جعل صلاحيات حكم هذه المسئلة الذي هو المرفوع بجزئيات الفاعل الذي هو موضوع تلك المسئلة به
 مضم صغرى سهلة الحصول اليها هكذا اذا فاعل اي ما اسند اليه الفعل او شبهه على جهة قيامه به كل فاعل
 مرفوع فهذا مرفوع فتعريف الفاعل بما هو مرفوع لا يعجز عنه لا يتصور منه تحصيل ذلك الغرض كما لا يخفى **قوله**
 بالعرف او ذلك ما آله هذا اذا كان اختلاف الآخر باختلاف العوامل من جملة احكام وسائل علم النحو الخ
 تحلنا كل معرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل من مسائل علم النحو والآلا يلزم ان يكون الغرض من تعريف
 العرب معلومية بوجه صالح لتعديدية حكم الاختلاف الجزئية لان المتقرر كون الغرض من تعريفات النحو
 بوجوه صلاحية لاحكام المسائل لا من كل شيء ولا لكل شيء كما مر والله اعلم **قوله** وكل معرب الخ الخ
 يشبه معنى الأصل **قوله** للزوم الخ اما يرتب تبين ان كان التقدم متحققاً في ضمن الدور الذي يتحقق حيناً
 على تقدير او بمرتبة ان كان في ضمن غير الدور كما لا يخفى **قوله** اما في ضمن قال الفاضل المحدث الاول على
 تقدير ان يكون النتيجة متوقفة على الدليل بالذات وعلى كل من الصغرى الكبرى وهيئة التأليف بالواسطة
 كما هو الظاهر وعلى كل من هذه الثلاثة بالذات ولا تقت لهما بالنسبة الى مجموعهما كما هو الظاهر كما هو الى الوقف
 على المجموع فتقضي على كل من هذه الثلاثة ويكون المقصود في الصغرى الحكم بمجموع الاختلافات من اجل ان
 على تقدير ان يكون النتيجة متوقفة على كل من هذه الثلاثة ويكون الحكم في الصغرى الحكم بنفس معنى الاختلاف
 كما في الكبرى الله سبحانه ما لم يمتدح في بعض المواضع المكتوبة على حاشية ذلك لما فصل هذا الحكم العمل به
 انه على هذا التقدير يكون النتيجة متوقفة على الصغرى بالذات وبالواسطة والصغرى ايضا تكون متوقفة على
 النتيجة لان معنى الاختلاف من حيث الارجاء الذي هو المراد في الصغرى مفيد معنى الاختلاف الذي هو مراد
 في النتيجة مطلقاً والمفيد موقوف على المطلق بخلاف ما اذا كان الحكم في الصغرى بنفس معنى الاختلاف فانه
 حينئذ يكون النتيجة متوقفة على الصغرى ولا وجه للتوقف من جهة الصغرى على النتيجة فلا يلزم من انما قول
 والله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان المتقرر في مقوله ان الدرس عبارة عن توقف الشيء عما يتوقف على
 ذلك الشيء فان كان بدرجته واحدة كما اذا توقف ا على ب علماً فهو مرفوع بزمزمية تقد للشيء على ضم
 بترتين وان كان بدرجتين او درجاً الى فهو مرفوع بزمزمية تقدم الشيء على نفسه بزمزمية او ما

فوقها كما اذا توقفت على ب وب على ج وبه على آ ويعلم من هذا المقرر ان الدرجة لازمة في الدور
مطلقا واذا عرفت هذا فاعلم ان النتيجة ان كانت موقوفة على الدليل الذي هو موقوف على جزائه
التي من جعلها الصغرى التي هي عين النتيجة ههنا فيلزم تقدم الشيء على نفسه من الدليل الصغرى لان كانت موقوفة
على الصغرى التي هي عينها فيلزم تقدم الشيء على نفسه في ضمن غير الدور لعدم تحقق الدخول اليه لا بد منها
في الدور مطلقا وان تاء ملئت حق التأمل لما نصفت حق التأمل وبعد قلة التقليل عن العنق ظهر لك
ان ما قاله الفاضل المدقق ههنا غير لا يثبتانه وتوقفه واهه اعلر قوله وكل معرب اى كل ما اختلف
آخره باختلاف العوامل قوله لزم ان يكون الخ برده ههنا انه يلزم ايضا ان لا يكون المحكوم والكبرى مفيد
الكون مفهوم الوسط والموضوع نفس مفهوم الاكبر والمحول والجاب عن هذا الايراد الفاضلان المشهور
بانه يكفي لافادة الحكم الفرق بالاجمال والتفصيل كما في الحد والمحد ود قوله ابتداء اى بلا واسطة ان
قلنا ان النتيجة موقوفة على الصغرى والكبرى وهيئة التأييد من غير توقف على المجموع الذي هو الدليل
قوله اوبواسطة الدليل يعني ان قلنا ان النتيجة موقوفة على الدليل بالذات وعلى كل من الصغرى
وهيئة التأييد بالواسطة يكون النتيجة متأخرة عن الصغرى بالواسطة قوله وقد اشار الخ القرض
منه في العبارة تطبيق كلام الشارح على البشيا الذي ذكره الفاضل المحقق وقد اورد الذي ورد على كلامه
من انه ان اراد معرفة العرب معرفة مفهوم العرب فلا يحجر ارجاعه غير انه اليه لظهور عدم كونه مختلفا
الاخر وان اراد به معرفة ما قصد عليه هذا المفهوم لا يتم التقريب اذا الكلام في تعريف العرب مفهوم
ولا يحجر كلام الشارح اذا لا يلزم ان يكون المقصود من معرفة ما قصد عليه عليه العرب انه ما يختلف
آخره باختلاف العوامل كما لا يخفى على من له فهم مستقيم وذهن سليم ويؤان الذم بان غرضنا الشارح
اختيار الشق الثاني والتقريب تاما في المراد معرفة ما قصد عليه مفهوم العرب من حيث انه معرفته هو
معرفة ان هذا او ذاك معرفته هذا لا يحصل بدون معرفة العرب ولكن اكلامه حميم لان تعييشية
اذا كانت موقوفة فكون المقصود من معرفة الصدق كونه ما يختلف آخره باختلاف العوامل على ما لا
يخفى واهه اعلر قوله والى الوسط المراد بالوسط الوسط الغرضي فلا يرد ان الاختلاف ليس بوسط
لا يلزم على تقدير كونه وسطا تقدم الشيء على نفسه واهه اعلر قوله اى بسبب اشارة الى انما في
قول الشارح بمعرفة هذا الخ للسببية قوله فان التصديق الخ دفع ما يتوهم من المعرفة للمتقدم متجا
من معرفة ان هذا او ذاك معرفته كما سبق وهذه المعرفة علم تصديق كما لا يخفى واكتساه من التصوهر للتصديق
كما نقره كيف يحصل من معرفة الاختلاف الذي هو علم تصديق حاصل الدخول الى العلم من حصول التوقف
ولا شك ان التصديق بعد ما هو موقوف على تصديق الغير لانه اما شرط اوله وتوقف الشيء على كل من مظاهره الاول
على مذهبه كما في التصديق والثاني علم من ههنا الحكم فيه كما لا يخفى على من له ادنى مما في علم الميزان

قلنا انما على الكبرى
هيئة التأييد

ودعه ههنا غير ان الصغرى
بالكبرى في ضمن المجموع
بما يختلف آخره باختلاف
العوامل

وقد اورد في هذا الخ
مطلوبه في دليله
من قبل الفاضل المحقق
من انهم

فالحال وهو لاكتساب غير ماد وما هو المراد وهو التوقف غير محال والله اعلم **قوله** لا يقال الخ
 هذا جواب عن خطابه الجوهري بأن تصدير المصغري يختلف آخره باختلاف العوامل لا بعد صرفه لأنه وإن
 يلزم على تقدير وجود اتحاد المصغري والنتيجة فليزوم تقدير الشيء على نفسه كما أمر تقريره لكن لا استحالته
 فيه لأن بينهما قرابة الجسد الإجمال والتفصيل لأن المصغري في بعض ما يختلف آخره بألفاظ المصغري الذي يدل على
 ذلك إجمالاً لأن دلالة المزد على الحد إجمالي كما تقرير النتيجة عريفها عن معنى ما يختلف آخره بلفظ
 ما اختلف آخره فيكون دلالة هذا على ذلك دلالة تفصيلية لأن دلالة لفظ الحد على معناه تفصيلية كما
 تقريره أيضاً فيكون المصغري جملة والنتيجة مفصلة وهذا القدر يكفي في دفع لزوم تقديم الشيء على نفسه
 والله اعلم **قوله** لا نأقول الإحصاء من التقدير بالإجمال والتفصيل هنا غير مفيد ثم لو كانا
 للتفصيل محل في التعريف لا أن مفيداً لكن الأمر هنا ليس كذلك لأن الحكم نفس مفهوم الاختلاف على
 هذا الذي هو مفهوم النتيجة أعرض أن يعرّفه بلفظ للمعرب أو بلفظ ما يختلف آخره بلفظ
 على كليه الكبرى وإيجاب المصغري وهي أي نفس مفهوم الاختلاف واحدة في صورته الإجمال والتفصيل أي
 في المصغري والنتيجة فمن توقف النتيجة على المصغري يلزم تقديم الشيء على نفسه من غير شبهة **قال**
 الشارح قدس سره أي من جملة أحكامه دفع ما يرد من أن إضافة الحكم إلى ضمير المعرب للاستفراق
 خفاء العبارة أن كل حكم للمعرب الاختلاف وأمر ليس كذلك لأن حكم الأسماء المعدودة بعبارة
 أو لأحد وث الاعراب لا الاختلاف كما يستجنى من الشارح ^{نظير} وحاصل الدفع أن إضافة الحكم إلى ضمير المعرب
 للجنس لا للاستفراق فعدم وجود الاختلاف في بعض الأفراد لا يضر ومن هنا يعلم أن ما يستجنى من الشارح
 بقوله فإن قلت الخ مبني على الإعراض والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وأما دفع ما يرد من أن
 الأحكام جمع الحكم وهو عبارة عن النسبة العامة التجريدية أو عن التصديقي أو عن الحكم عليه أو عن الحكم
 به وأرادة كل منها في هذا المقام غير ملائم كما لا يخفى وحاصل الدفع أن المراد من الحكم هنا الأثرية
 والاختلاف من جملة كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره المزمعة عليه يرد هنا أن الاختلاف أثر العامل
 يترتب الأثرية لأن الشيء لا يترتب له ما هو مؤثر فيه فكيف يعبر عنه بالترتبة عليه لأنه يفيد ترتيباً على
 للمعرب وهو ليس مؤثر فيه كما هو الظاهر ويمكن أن يقال إن كلمة على بمعنى في متعلقة بمعدود وهو لفظ الموجود
 وكلمة على التي هي صلة لفظ الترتيب معدودة والتقدير وأثر الترتيب على العامل الموجود في المعرب في استقائه ومن
 هنا يعلم أن إضافة الحكم إلى ضمير المعرب إضافة بمعنى في والله اعلم **قال** الشارح قدس سره
 من حيث هو معرب دفع ما يرد من أن عدم الاختلاف من أحكام ذات المعرب ليس بصحيح لأن ذات
 ليس الهوية الشخصية الخارجية والاختلاف باختلاف العوامل لا يتصور فيه كما هو الظاهر
 فكيف يكون الاختلاف حكماً له وحاصل الدفع أن الاختلاف حكم المعرب من جهة كونه معرباً لا من

بهمة كونه هوية خارجية وغير ذلك ويرد هنا أن التعريف ليس إلا للاسم المعرب قلنا سببان
يقال من حيث هو اسم معرب لا معرب مطلقاً ويمكن أن يقال أن هذا الحكم لما كان متوقفاً في
المعرب مطلقاً قال الشارح من حيث هو معرب بخلاف التعريف لأنه وإن كان بحسب ظاهر
عام موجود في المعرب مطلقاً لكن لوثوقه على عمومته لازم المحذور كما مر فتذكر **قال** الشارح
قدس سره أي الحروف دفع ما يرد من أن هذا الحكم ليس بشامل للشيء والمجموع أحد من اختلاف
آخرها الذي هو النون كما هو الظاهر مع أن المتقرر شمول هذا الحكم لهما أيضاً وحاصل
الدفع أن المراد باختلاف الحروف الذي هو آخر المعرب والنون فيه ما ليس آخره بل هو حرف
مستقل كالنوين فعدم الاختلاف فيه لا يضر **قال** الشارح قدس سره ذاتاً إشارة إلى دفع
دخل وهو أن الحرف الآخر في نريد هو الدال وهو لا يختلف باختلاف العوامل كما هو الظاهر
وحاصل الدفع أن الاختلاف أعمر من أن يكون ذاتاً أو صفة وآلوه وإن لم يوجد لكن الثاني
موجود كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره حقيقة أو حكماً والمعاد من الحقيقي والحكمي في كل من
اللقاب بل إن أعمر من أن يكون لفظياً أو تقديرياً فيكون الاختلاف على ثمانية وجوه اختلاف ذاتي لفظي
حقيقي نحو جاء في انحرأ ورأيت انحرأ ومررت بأخيك واختلاف ذاتي لفظي حكمي نحو جاء في
مسلمون ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين واختلاف ذاتي تقديرى حقيقي مثل جاء في أبوالقور
ورأيت أبوالقور ومررت بأبي القور واختلاف ذاتي تقديرى حكمي نحو جاء في صالح القوم وأمر
صالح القوم ومررت بصالح القوم واختلاف صفقي لفظي حقيقي نحو جاء في نريد ورأيت نريداً
ومررت بزيد واختلاف صفقي لفظي حكمي نحو جاء في أحمد ورأيت أحمد ومررت بأحمد واختلاف
صفقي تقديرى حقيقي نحو جاء في فتي ورأيت فتي ومررت بفتي واختلاف صفقي تقديرى حكمي
نحو جاء في جلي ورأيت جلي ومررت بجلي فلا يرد ما يرد فاهم **قوله** المراد بالتبديل لعل القوم
من هذه العبارة التعريف على الشارح بأنه لو قال أي آخر المعرب حقيقة أو حكماً لكفى لأن
المراد باختلاف آخر المعرب حقيقة وتبديل ذات الدال على المعاني المعنوية سواء كان
ذلك الدال حرفاً أو حركة الأول في جاء في أبوك ورأيت أبك ومررت بأبيك والثاني في جاء في
ورأيت زيد أو مررت بزيد وباختلاف آخر المعرب حكماً وتبديل دلالة الدال على المعاني
للمعنوية مع بقاء ذاته سواء كان ذلك الدال حرفاً أو حركة الأول في رأيت مسلمين ومررت
بمسلمين جمعاً وتنشئة لأن الدلالة في هذين للتثنية متبدلة وذات الدال باقية لأن الدلالة
المقصود في أول هذين التثنيين دلالة على الفعلية وفي الثاني منها دلالة على الإضافة كما هو
الظاهر والثاني في رأيت أحمد ومررت بأحمد تفصيل الشارح من إيراد التعميم من الحقيقي والحكمي

لأنه
موضوعه اسم المعرب
أي الاسم المعرب
والموضوع
هو الموضوع
على
العموم عند ذكره

في اللغامين تفصيل لا طائل تحته إلا ان يقال ان الشارح لاحظ ههنا جانب غير الذي وآفائدة بالنسبة
اليه متعققة بلا ريب والله اعلم **قوله** تبدل دلالة يرد ههنا انه لا حاجة الى قوله مع بقاء الدلالة
في تفسير التبدل الحكيم لا تمام تقرينه فلو قال واجيب عنه بان تبدل الدلالة موجودة في تبدل الحقيقة
ايضا لان تبدل الذات مستلزم لتبدل الدلالة فلو اكتفى في تصريف التبدل الحكيم بتبدل الدلالة
لتوهم عدم المقابلة بينهما وهي من الثبوتات وانما قيد المقصودة احتراز عن دلالة على كلفه
لانه لو كان التبدل الحكيم عبارة عن هذا التبدل وحده او مع تبدل دلالة المقصودة ايضا للزم
ان لا يكون في ريت مسلمون ومهرت بمسلمين اذا كان صادرا عن شخص واحد تبدل حكيم وهذا باطل
كن انه من حاشية مولانا المدقق والله اعلم **قوله** اي حالة الخ دفع ما يرد من ان الاطلاق لفظ الصفة
ههنا غير مناسب لانه عبارة ههنا عن الحركة وهو ليس بصفة للحرف لانه ليست قايمة بالخوف وحاصل
الدفع ان للراد بالصفة المعنى الجاري وهو المتابع ولا تشك في ان الحركة تابعة للحرف لانه لا توجد الا
بعده كما لا يخفى لا المعنى الحقيقي وهو القاييم بالذات فحق يرد ما يرد **قوله** لا تقوم بالحرف آه لو جاز
أحد ههنا قال مولانا عبد الحكيم بقوله لكونها متألفة عنه في التلظف ولذا يتلفظ بالحرف حالة الوقف
من غير الحركة انتهى وثانيها ما قاله الفاضل المدقق بقوله والا لزم قيام العرض بالعرض وهو باطل
انتمى **قوله** كما لا يخفى من الحرف وهو المتكلم في متعارف الحرف والهواء المقنوع والخارج في التحقيق
كما قال مولانا عبد الحكيم **قال** المصنف بالاختلاف العوازل بين ههنا ان عد هذا الحكم من احكام الحكم
ليس بصحيح لانه ليس بوجود في فرد من افراد لانه وجوده فيه يقتضي دخول العوازل الثلاثة عليه
اقل افراد الجمع المستعمل ههنا وهذا باطل اجيب بان الامر في لفظ العوازل للجنس والامر للجنس في
على الحكم ببطل معنى الجمعية كما تقره فعبارة المصنف وحكمه ان تختلف احوال باختلاف العاقل فلا
يراد والله اعلم **قوله** اجيب بانه مسلم اسما حاصل الجواب ان العاقل وان كان بحسب الظاهر مقتضى
جعل في التعريف اسما لما يتقوم للعق الخ فلا خبير في جميعه بالعوازل قال مولانا عبد الحكيم قيل في الجموع
انه يجوز ان يكون عوازل جمع مأملة كما في قوله عليه السلام ليس في العوازل والحوامل صدقة لان العوازل
قل ما يكون غير كلمة لكن عدم معنى عامله في كلام النهاية يرفع هذا الاحتقال انتهى وقبه نظرا لا يخفى على السمع
سلام النفاة كيف ووقع في كلام المصنف في بحث الاستثناء حيث قال لبقاء الامر العام له في لاجله
قوله به تخرج الخ الغرض من هذه العبارة ان مقصود الشارح من قوله الداخلة عليه دفع ما يرد
على المصنف من الاختلاف متوفى قول السائل عن مردي في جاء في زيد وهو منوزيد ومنا في قوله عن
عرف في أيت عمر او هو منا عمر او مبني في قوله عن يكر في مهرت بكر هو مبني بكون اختلاف باختلاف العوازل
مع الحكمة من زيدت بعبارة فكيف يصح عن الاختلاف بالاختلاف من جملة احكام العرب بان الراد

ولا تحاشية في جمعية
وزن فاعلة لقواصل
كما لا يخفى ١٢ اسند
دفع ما يتبعه من ان
الجمعية وان كانت مجمعة
على هذا لكن لا يصح
التوصيف ١٢ اسند

من العوامل الداخلة تحت المصنف وفي الصورة المذكورة دخول العوامل بالمستفهم عنه
 بكلمة من لا يما ويحتمل ان يكون الغرض من هذه العبارة دفع ما ورد على المصنف من ان انما المستفهم
 عنه بكلمة من في جاء في زيد من زيد ورثيت زيد أمن زيد او رثيت زيد من زيد من زيد مختلف باختلاف
 العوامل مع ان المتقرر ان هذه الحركات حركات حكمائية لا حركات اعرابية وبان الدغم ظاهر
 وقيل ان تصديق قول المصنف بقيد الداخلة عليه مضر لا ينحصر في اختلاف آخر المبتداء والآخر لانه
 ليس باختلاف العوامل الداخلة عليه لان الدخول عبارة عن اللوح بالاول والآخر وهو لا يتصور
 في العامل المعنوي كما هو الظاهر قال الفاضل المدقق ويمكن ان يجاب بان المراد بالدخول ما يشمل
 المعنوي انتهى قال الفاضل مولا ناعبد الحكيم في دفع هذا الاعتراض ما حاصله ان تركيب المبتداء
 ان كان ابتدائيا لا يفي بلا سببية دخول العوامل اللفظية عليها فمجرد وجود الاختلاف باختلاف
 العوامل الداخلة عليه فيها ليس بضرر كما لا يخفى لان الموجود فيها على هذا التقدير محدود وثابت
 وان كان بعد دخول العوامل اللفظية عليها فذكر الدخول على هذا التقدير يعني على قسمة العامل
 اللفظي بالعامل المعنوي والله اعلم **قوله** اختلاف منواته او مرهنا اياد ان الاول ان اخراج
 اختلاف منواته وقيد الداخلة عليه اخراج المخرج لان ضمير آخره المذكور في قول المصنف
 وحكمه ان يختلف المراجع الى المخرج كلمة من ليست بمعربة والثاني ان اجزاء اعراب المستفهم
 عنه على كلمة من يكون في صورة كونه كنه كما هو للعلوم من كلامه المعنى فكيف **يعم قوله** كما
 زيد ورثيت عمر وادمر تر بيكر لانها اعلام **قال** مولا ناعبد الحكيم في دفع الاول المراد من الضمير
 المخرج لا بخصوصه بل بنوعه انتهى ويمكن ان يقال ان هذا القول صدر من الفاضل المعنى بطريق
 الاخر عن ارجاء ضمير اخوة الى المخرج هو من الامور التي يفعل فيها بينكم كما لا يخفى قال الفاضل
 المدقق في جواب الثاني ان اياد الاعلام الثلاثة في الامثلة مبنية على تنكيرها وتأنيدها بالمسعى بها والاشارة
 على ذلك الاشارة الى ان التنكير المأخوذ في الطابطة شامل للتأويل ايضا انتهى ومولا ناعبد الحكيم
 قال ما قال ذلك الفاضل في دفع الثاني **قوله** كما ينبغي عنه الى اشارة الى دفع ما يرد من انه لا فرق
 على تقدير قيد في العمل فلم قدره الشارح وحاصل الدغم ان القرينة موجودة وهي لفظا العوامل
 لان جمع العامل وهو وان كانا اسما في العرف لما يتقوم للعوم المقتضى للاعراب لكن فيه الى القرينة
 الاصلية فهو باعتبارها بينة وقرينة على الحيثية التي مفادها بينة مفاد قيد في العمل كما قيل
 باختلاف العوامل من حيث انها عوامل والله اعلم **قال** الشارح قد سره نصب النصيب في
 المنسوب كالمحقق بمعنى الخلق خبر مبتدأ محذوف والتقدير بكل واحد منهم المنسوب على القرين
 او على المصدرية ويحتمل ان يكون على صيغة الماضى المجرى والفرق من هذه العبارة دفع ما يرد

يقتضيه ان الضمير في
 عليه راجع الى ما هو
 متصنف باختلاف
 كذا الى المخرج لا يلزم
 القول على ما عني الفاضل
 ص ١٢

منها ليس الا الحروف والحرف ليس مختلف فيها ولان الظاهر من تقدير الآخرون يكون هو مختلفا فقط واختلاف
الحرف فقط متفق في الاولين منها عطف قاض وعصا وحاصل الدفع ان المراد باختلاف تقدير الآخرون
ان يكون بحسب تقدير نفسه فقط او بحسبه مع تقدير وصفته او بحسب تقدير وصفته فالإضافة لا بد في
والثاني لدفع قوه هو تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره في التقسيم المذكور بالانقسام التقدير المطلق لا التقدير
الآخر هذا اما المحس عن حاشية الفاضل المدقق مع بعض ما سمع به خاطري والله اعلم **قوله** كافى
اعراضا بانه قدر فيه ان اليا المدغمه عين الواو التي هو الاعراب للفتى **قوله** كافى عصا وقاض الاول
مطلقا في الاحوال الثلث والثاني رفعا وجرا فانه قد ران اصل الادب في الاحوال كلها مع الحرف
والحركة واصل الثاني في الحالين قاض مع الحرف والحركة **قوله** كافى جلى وعلامى فانه قد فهم
تلبس آخرها بالحركة من غير تقدير حرف آما في علامى فظاهر آما في جلى فلا بد المتصورة فيها زائدة
غير منقبلة من الواو ايباء **قوله** فان آخرها الخ إشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان عد جلى وظاهر
من اقسام الاختلاف بحسب التقدير غير صحيح لانه من اقسام الاختلاف وهو عبارة عن الاعراب وجوده
فيها معتم على آما في الاول فلا اشتغال محل الاعراب فيه بالسكون اللازم واما في الثاني فلا اشتغال محل
الاعراب فيه بالحركة وحاصل الدفع ان التقدير بمعنى الغرض فالاختلاف بحسب التقدير بمعنى الغرض
بحسب الغرض ولا منفع من هذا ايضا لانه فرض المتنم جائز كما تقر فان قيل اذا كان فرض المتنم جليا
فليغرض الاختلاف في مثل هؤلاء ويكون من المعربا وهو خلاف المتنم قلنا ان فرض الاختلاف في مثل
هؤلاء لا فرض متنم بالتوصيف لوجود المانع من هذا الغرض فيه وهو المشابهة بيني في الاصل بخلاف
فرض الاختلاف في جلى وعلامى لانه فيها فرض متنم بالإضافة لعدم المانع من الغرض فيها وان وجد المانع
من قبيل الاعراب فيها ولا يخفى من الفرق ما بين هذين الامرين فلاخذ شئ في كون احدهما متنما والآخر
جائزا ونظير ذلك في فرض الجزى صادقا على كثيرين وفرض الكليات الغرضية كاللا شئ صادقة على كثيرين
والله اعلم **قوله** اى اختلاف آاه اشكر الى دفع ما يرد من اضافة الاختلاف الى اللفظ والتقدير غير صحيح
لان الظاهر من نسبة الاختلاف الى الشئ ان يكون هو من آثار اللفظ والتقدير ليسا بآثرين في الاختلاف
يكون هو من آثارهما وحاصل الدفع ان الاضافة لا بد في ملازمة وهي قوم الاختلاف في اللفظ والتقدير
ذوق الفاضل يحكم بعد مرجحان وجه تأويل اللفظ بالصورة المذكورة فيما سبق في هذا المقام كما لا يخفى
فلعل وجه التأويل ههنا الموافقة مع ما سبق والله اعلم **قوله** وانما لم يقل الخ دفع ما يرد من ان
المقصود من هذا القول اى يختلف الخ تعميم كوز لفظا وتقديرين على المصدرية وهو يحصل
ايضا بان يقول اى يختلف اختلافه فاملفوظا او مقدرا بعد في الموصوفات لاختلاف الشارح ما انتقام من كونه
مخالف للظاهر كما مر وجهه في الحاشية السابقة فلا فصل وحاصل الدفع ان هذا القول وان كان يصح

هذا تأويل
عصا ونقد في آاه
والان التقدير مصدر
ليس بلفظ التقدير وليس
بلفظ التقدير ولا هذا
في جلى ولاحقا الى آاه
آاه

المصدرية لكن فيه مجازاً لأن الاختلاف امر معنوي ليس يمتص بالمفوضية والمقدرية الاختيارية مسبب
وهو الحركة والحرف بناء على مذهب في الاول بخلاف الوجهين المذكورين في الشرح لأنه لا مجاز فيها
كما لا يخفى وهذه القاصر يحكم عند وشية هذا الاحتمال من وجه آخر هو انه محتاج الى تأويل اللفظ
التقدير بالمفوض والمقدر بخلاف ما ذكره الشارح لأنه لا حاجة فيه الى تأويل اللفظ بالمفوض نفسه
وان احتج بحرف باللفظ الى الموافقة مع ما سبق واما تقدير الاختلاف فهو مشترك بين هذا الوجه والوجه
الذي ذكره الشارح في شق المصدرية والله اعلم **قوله** ملفوظ وكن امقدر مجازاً لأن الاملا معنوي
كما لا يتصف بكونه ملفوظاً كذا لا يتصف بكونه مقدر كما يعلم من قول الفاضل المحقق في هذه المسألة
ولعل وجه الترك الاكتفاء بمعلوميته مما سبق لكن فيه ما فيه فانه **قوله** لوجعلت الخ دفع ما يريد ان
كون الاختلاف ملفوظاً باعتبار سببه على الاطلاق غير محتمل لا بسبب الاختلاف قد يكون حركة وهي
ملفوظة لأن اللفظ عبارة عن صورت يتعبد على الخارج منصرف فصاعداً والحركات ابعاض حروف الابد
خلا تكون من اللفظ وحاصل الدفع ان في كون الحركة من اللفظ خلافاً والحكم المذكور على من ذهب كونه
من اللفظ وتفسير اللفظ على هذا اما يتلفظه والله اعلم **قوله** ولم يجعل الخ اشارته الى دفع ما يريد من اد
الاقترب لقوله لفظاً او تقدير العوامل والتعظيم منها ثابت فيها ايضا فمما اختار الشارح كون لفظاً او
تقدير تفصيلاً لا غير المعرب ولم يجعل تفصيلاً للعوامل وحاصل الدفع انه لوجعل لفظاً او تقدير تفصيل
العوامل للزم القصور في التعظيم ولزم التماثلة من الكلام الآتي وهو قوله التقدير الخ كما لا يخفى ^{في اللفظ}
وبالله التوفيق ومن زيك الوجهين بعينها لم يجعل لفظاً او تقدير تفصيلاً واختلاف العوامل ولعل
وجه عدم تعرض الفاضل المحقق الى هذا الاحتمال الاحالة على فهمه للتعلم من ذكره بينك الوجهين عند وشية
هذا الاحتمال او كون هذا الاحتمال محذوراً من الوجه الآخر الذي هو معلوم ما سبق ايضاً وهو كون
الاختلاف ملفوظاً باعتبار سببه وهو العوامل هي والله اعلم **قوله** اي سواء كانت آه بيان محل
المنع والاشارة الى ان قول المصنف لفظاً او تقدير على تقدير كونه تفصيلاً للعوامل غير كان المحذور
مما سمى **قوله** لأنه قد يكون معنوي الغرض من هذه العبارة بيان علة عدم انحصار العامل في اللفظ
والمقدر قال مولا نعيم الحكيم ثم يضل على الفاضل المحقق هذا على تقدير ان يكون المقدر بمعنى المحذور
كما هو الشايع في استعماله مقابلاً بالمفوض واما لو كان بمعنى للفرع سواء كان محذوراً ولا يشمل المعذور
ايضاً لكنه محذور الظاهر انتهى قال الفاضل المدقق في تزييف **قوله** ان للمعذور فعل وللقدر بالمعني
اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلا في العامل المعنوي الذي هو المعنوي مثل المعنوي والمعنوي له
سواء ولا يقال انها مفعولة انتهى والله اعلم **قوله** ولأنه لا يرد الخ وجه آخر لعدم جعل قول
المصنف لفظاً او تقدير تفصيلاً للعوامل وحاصله ان قوله الآتي التقدير يوجب تعذر واللفظ الخ

وهو محتمل
وهو شق كذا لفظاً او
قد يراعى معنوي على
المصدرية بخلاف المفوض
اشارة الى ان المقصود
كان اذ كان المقصود
ان يتبين في شق المقصود
ايضاً لا يعلم ما يتبين
لغاية الاشارة الى التماثل
لغاية الاشارة الى التماثل

بيان أقسام الأعراب التي هي الأعراب اللفظية والأعراب التقديرية فلو جعل قوله لفظاً وتقديراً ههنا
 تفصيلاً لمختلف الأعراب لغيره منه أنواع الأعراب فيكون هذا الكلام موافقاً لما يراه من
 ولو جعل تفصيلاً للعوامل للزم عدم الملازمة لأن هذا القول لا يكون عين اللاحق ولا ما يفي به هذا
 اللاحق منه ومن هذا يعلم وجه قول الفاضل المحشي إشارة إلى ما يشير إليه قوله لفظاً وتقديراً **بقوله**
 وذلك لأن الظاهر وجه الظاهر كما اتصال الكلام اللاحق بالكلام السابق وأما قوله مولا فاعيد المحكي في
 وجه الظهور بناء على أن الأصل في اللاحق للعهد فلا يخلو عن اختلاف لأنه لو كان اللاحق في القول الأول
 كان للناسب الفاضل المحشي أن يقول إشارة إلى قوله لفظاً وتقديراً والله أعلم **بقوله** ورأيت جده
 ثم إشارة إلى التفرع بين على الشارح بأن المناسب أن يورث مثال الاختلاف التقديرية المحكي من المحكي بالوجه
 وبالحرف بأن ذكرهم قوله رأيت أحمد قول رأيت جده ومروث بجده ورأيت صالح القوم ومروث بصالح
 القوم لأن المثال في قصص الشارح الامتحان على التعلل فأورث مثال الاختلاف اللفظية المحكي في الأمثلة
 بالحركة والأعراب بالحرف وأحال على قوله مثال الاختلاف التقديرية المحكي في الأعراب بالحركة والأعراب
 بالحرف ومن ما ذكرنا فاعلم أن في تعريف الفاضل المحشي على الشارح بالقصص قصور كما لا يخفى على المتأمل
قوله أي مدلول هاتين آء إشارة إلى دفع ما يراد من أن تعلق قول الشارح حقيقة أو جهل مسلمين
 في رأيت مسلمين وكذا بهم في مروث بمسلمين كما هو المراد ههنا غير محتمل لأنهم قرأوا بصيغة التنثية فلا يخفى
 فلا يتناول الجرم وأن قرأ بصيغة الجمع فيها فلا يتناول التنثية كما هو الظاهر وحاصل الدفع أن المراد
 به في الموضوعين مدلول نقض مسلمين هو مقتضى كلامهما كما لا يخفى وشيوع هذا التأويل في الجاهل من الظهور
 من الشرحين من الأعراب ههنا وجه آخر فيه مولا فاعيد المحكي انشئت الإطالع عليه فاجزم الشارح
قوله أي علامة هي آء إشارة إلى دفع ما يراد من أن الفتحه إذا كانت علامة فنصب كما هو الظاهر من
 حركات علامة النصب يثبت العلامة للعلامة لأن النصب علامة للمفعولية وتختلف جوداً عند اختلاف
 العقل حاصل الدفع أن الحدور يلزم إذا كانت الأضافة بمعنى اللاحق وأما إذا كانت بمانية فلا وأما إذا
 ههنا بمانية فلا حصلت الأضافة بمانية فيكون النصب علامة ولا بد لها من فري العلامة فلا يمكن
 وصف الفاضل المحشي النصب بقوله الذي دل الخ والله أعلم **قوله** وقس عليه آء في ورثه مثلاً
 والجواب المذكورين في الحاشية السابقة فلا فصل **قال** لشارح قدس سره فان قلت آء هذا الامتنان
 صفة على الأخاض من فعله أي من جهة أحكامه فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** فان قلت لم يعرف من هذا
 القول جواباً أمراً على الشارح المصدر بقوله فان قلت آء وحاصله أن الاختلاف الآخر باختلاف العوامل
 حكمه ما في ما لا يخرج من أفراد المعرب أما في صور التركيب مع العامل ثانياً كظاهره فلهما ضرورة
 التركيب مع العامل ابتداء فلهذا ركز في التركيب مسبقاً فحقق العامل المعنوي في التركيب الآخر

وهو قوله ما شارحاً قال
 في لفظاً وتقديره
 منه

إشارة إلى أن هذا لا يتناول
 لا يقتضيه عدم قول المحكي
 لأنهم قرأوا بصيغة الجمع
 الحكم ما في ما لا يخرج من
 فلهذا ركز في التركيب مسبقاً

وأن اجتمع في صدره ان المعترض متروك بصورة تركيب المعرب مع العامل ابتداء وفي صورة التركيب
 للتركيب كيف يكون التركيب ابتداء فانه باثر في تلك الصورة تركيبا مع العامل ابتداء لان التركيب
 في الصورة الاولى منتف لا يمكن التركيب بين اللفظ والعامل المعنوي كما لا يخفى ويرد ههنا ان
 علم التركيب ابتداء بتركيب يحقق معه عامله امر احتمالي والحوادث بالامر الاحتمالي غير متعارف واجيب
 بان الحجاب اذا كان بطريق المنع فكيف فيه الاحتمال والحوادث ههنا كذلك لان المعترض بقوله فان
 قلت بل كان ناقضا للشمول المحكم المذكور لجميع افراد المعرب مستند لا عليه بصورة التركيب مع العامل
 ابتداء فيمكن في الجواب منع عدم الشمول مستند الجواهر المذكور هذا اما الخوض اليه **اعلم قوله**
 بالتركيب الذي الخ يتردد عليه ههنا ان الواجب ان يقول بالتركيبيين الذين يحققون معه عاملان
 معنويان فيما لان تحقق العاملين للمعنى في تركيب واحد مع من المعنويين واجيب عنه
 بان الامر ليس فلا حاجة الى التثنية والله **اعلم قوله** عاملان معنويان تظهر بالمال المتكثرة
 الى ايراد التثنية لان الاختلاف بتحقيق يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا لتركيب يحقق
 مع ذلك المعرب عامل معنوي واحد كما لا يخفى الا ان يقال نظرا لفاضل المحقق الى ظاهر لفظ العامل
 فانه **قوله** وذلك لا يوجب الجهد على وجدان منطوقه بالي ههنا في اشارة مولانا جلال الدين
 من ان قول الفاضل المحقق وذلك الخ ممنوع كيف ولا سيما التركيب مع عامله ابتداء اذا كان مسبوقا
 بالعامل المعنوي فذلك الاستسفي تركيب يحقق فيه العامل المعنوي يكون مرطوبا وفي الثاني يكون
 اما منصوبا او مجزورا فيحقق اختلاف العامل واختلاف الآخر ان قلت يتحقق فيها اختلاف المعنويين
 لا العامل لان العاملين المعنويين من حيث وحدتهما في حكم عامل واحد قلت المراد لاختلاف
 بعض العامل لكن بقاء وجود الاختلاف غير متيقن اذ يمكن ان يكون العامل للفظ الثاني ايضا الخ
 الا ان هذا الاعتراض آخر صحيح واما الحكم به الفاضل المحقق من ان الاختلاف غير موجود اصلها
 اذا كان الاستسفي التركيب مع عامله ابتداء مسبوقا بالعامل المعنوي فغير صحيح ولعمري ان الفاضل
 المحقق يأت ههنا بما هو مناسب به الله والله **اعلم قوله** لان عمل الخ لان العامل المعنوي على
 ما عليه السواد الا عظم عامل المبتداء والخ يوجب عامل المضارع اذا تجرد عن النواصب الجوازيم و
 كلاهما لا يعملان الا على الرفع كما ان ظاهره فالمعنوي لا يعمل الا على الرفع وبالتقدير المذكور **قوله**
 الذي هو في اشارة مولانا جلال الدين الحكيم مستغنى عنه **قال** الشارح قدس سره قلت هذا الخ ويعمل
 من اشارة مولانا الفاضل المذوق جوابا آخر لا اعتراض الشارح المصدر بقوله فان قلت الخ وهو ان
 يجوز ان يكون المعرب الذي ركب مع العامل ابتداء في كلا من شخص مركبا مع العامل لا اعتراض ههنا
 ابتداء في كلا من شخص آخر ومع عامل آخر كذلك في كلا من شخص آخر ويكون نهران الثالث واحد

وعلى هذا الاشك في شمول الحكم المذكور لكل افراد المعرب الله اعلم **قوله** لا زمانه وشاملا لجميع
 افراد **قوله** ان قلت لم الغرض من هذا القول جواب الاعتراض بالمصدر بقوله فان قلت المذكور في
 الشرح وحاصله ان المعرب يقل وحكمه ان يختلف لغيره باختلاف الفوا في كل الاوقات حتى يتقضى بالمتكول
 بل اطلق فيحتمل ان يريد ان يختلف الآخر باختلاف العوامل في وقت من الاوقات وزمان من الاوقات
 حكم المعرب ولا شك في شمول هذا الحكم المراد للصورة المنتقضة فلا نقض **قوله** فلما لم الغرض
 من هذا القول ان يثبت هذا الجواب حاصله ان في هذا التوجيه قصر الكلام على الظاهر بلا غرض في وهو من
 المستقبحات فيما يريد من هذا ان في هذا التوجيه حمل الكلام على الظاهر لا الغرض منه لان المتقصر في
 صفة ان القضية اذا كانت عالية عن الجهات يكون للتبادر منها فعلية النسبة وكونها في وقت ما اجيب
 باننا فسرنا للتبادر من القضية العالية فعلية النسبة لكن بالمعنى المقابل لا لا يمكن لا بالمعنى المقابل للمعنى
 المراد في ذلك التوجيه فما هو المراد ليس بتبادر وما هو للتبادر ليس بتبادر والله اعلم **قوله** سم
 انه بعد ذلك التقييد آية اشارة الى تزييف آخر ذلك الجواب وحاصله ان الاختلاف بالاختلاف
 وان قيد بوقت من الاوقات وزمان من الاوقات لكنه لا يكون شاملا لكل فرد من افراد المعرب
 على سبيل القطع لانه يجوز ان يتحقق معرب لا يتحقق معه عوامل في قسم من الاوقات ووقت من
 الاوقات اما بان يتحقق معه عامل واحد وتحقق معه اثنان لان الاختلاف باختلاف العوامل
 يتحقق بوجود الثلث والله اعلم **قوله** نعم قابليته لم تقربها سابق من عدم شمول الحكم المذكور
 مع التقييد المسطور وما بعد جملة مستأنفة وقم جوابا للسؤال سائل كانه قيل هل يمكن جعل الحكم
 المذكور شاملا لكل فرد من افراد المعرب بانه لو اريد بالاختلاف قابليته كان شاملا ولا زمانا **قوله**
 ولما كان للتبادر اشارة الى دفع ما يترجم من ان الاختلاف اذا كان شاملا على تقدير اداة
 القابلية فلم يعلم يتعبر الشارح في الجواب بهذا الطريق وحاصل الدفع ان في هذا التوجيه قصر الكلام
 على التبادر من غير ضرورة لان للتبادر القضية العالية عن الجهات فعلية النسبة لا قابلية واصحابها
 كما تقر في مقرة **قوله** قيل المراد لم الغرض من هذا القول جواب الاعتراض الذي ذكر في الشرح بقوله
 فان قلت لم وحاصله ان الحكم الذي ذكره المصنف للمعرب عام شامل للصورة المذكورة ايضا لان
 المراد باختلاف الذي ذكر في مختلف التقدير والتبديل سواء كان من حيث الالفاظ او من حيث الاحوال
 الا حالي الى الاحوال الامر الى وبالاختلاف الذي ذكره صراحة الوجود بطريق التبريد لان الاختلاف وحال
 مع التغير عن الحال الشاوب والعوامل الجنس بقرينة وشمول الامر عليه فيكون مرجع عبارة المصنف الى هذا
 وحكمه ان يتغير آخر المعرب بوجوه العامل ولا شك في وجوه هذا في الصلوة المنتقضة فلا نقض **قوله** قد
 عبر في اشارة الى عدم ما يرد من انه لو كان المراد باختلاف الوجوه الباعث في ذلك الاختلاف والجهة الوجودية

بطريق التقييد وحاصل الدفع ان المباحث صنعة للمشاكل التي قد تكون هي اعم في عبارة المبلغ الذي من
 جملته المصنف قوله فان الامر الخ دفع ما يتوهم من ان ارادة الجنس بالعوامل مستلزم لجميع
 المتناهيين لان العوامل جمع والجمع ملزوم الكثرة والجنس يطلق على القليل والكثير فلا يكون ملزوم
 الكثرة وتبين ملزومية الكثرة وعدمه منافات كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الجمعية ههنا
 بطل بواسطة الامر نعم لو كانت الجمعية باقية واريد الجنس للزم جمع المتناهيين قوله ولا يخفى
 بعد ذلك الخ اي المذكور من الامور الثلاثة اما الاول فلاز للتبادر من قول المصنف اني تطف آخر
 اي آخر للعرب انضاف به بعد خبره معرفة معربا بالتبادر من الاختلاف التغير من الحال الاعرابي الى الحال
 الاعرابي الآخر لا من حال الى حال مطلقا واما الثاني فلا نه ارجح بجاز بل وضربا واما الثالث فلا
 حصة الاختلاف الى العوامل ينادى باعلى نداه على ارادة الجمعية فكيف يحكم بطلانه وذوق
 القاصي يحكم بان الامر الثالث من المذكورة الامور في قول ذلك القائل حق بلا موقلة لانه لو اراد الحكم
 الجزم كل فرد من المعروف لان المراد من العوامل العوامل الداخلة على العرب ودعوى ما فوق الواحد على
 للعرب الواحد من السقيلوت كما مر في الحاشية المتعلقة بقول المصنف باختلاف العوامل قوله
 اي من خواصه الخ دفع ما يتوهم من كون هذا الحكم من الخواص الحقيقية الغير الشاملة للاسرار المعربة
 والامر ليس كذلك لوجوده في المضارع ايضا وحاصل الدفع ان المراد من قول المصنف ان هذا الحكم
 ليس الخ ان هذا الحكم من الخواص الإضافية للاسرار المعربة بالقياس الى اللفظ فوجوده في المضارع لا يبرهن
 كونه في شيء وهو انه لا يحصل على هذا التوافق هذا الكلام من التلاوة في شمول هذا الحكم وعدمه
 لا في كونه حقيقيا او اضافيا الا ان يقال ان العارضة بهذا الصفة الاخرى للخواص والتقدير اي من
 خواصه الشاملة الاضافة فلا يلزم الحدس وههنا شيء آخر وهو ان هذا الحكم حكم للعرب محظوظ
 بحكم الاسرار المعربة كما ينادى عليه قول المصنف من حيث هو معرب حيث لم يقل من حيث هو اسم معرب
 ولا شك في كون هذا الحكم خاصا حقيقيا للعرب وان لم يكن للاسرار المعربة اذ عرفت هذا فيكون
 تفسير لفاضل الشي مستغنى عنه والله اعلم قوله ولذلك قال الخ اي ولاجل كون الحكم المذكور خاصا
 اضافيا غير شاملا قال الخ يريد ههنا ان كون الحكم المذكور من الخواص الإضافية الغير الشاملة لا يقتضي
 العدول عن ذكر لفظ الخاصة ههنا الى ذكر الحكم لاحتمال ان يذكر الخاص وياد منها الخاصة الاضافة للغير
 الشاملة كما ان المراد ذكر فاسبق لفظ الخاص وارايد بالخواص الغير الشاملة بل بالخواص الغير الشاملة
 الاضافة بالنظر الى الاكثر لان كل ما ذكر في الكتاب من الخواص الغير الشاملة كما سبق من المصنف
 نفسه واكثرها من الخواص الاضافة كما سبق من الفاضل للشيء ويعلم من حاشية قوله ان المصنف جواب
 هذا لا يراد بان كون الحكم المذكور من الخواص الغير الشاملة الاضافة يقتضي العدول عن ذكر لفظ الشاملة

الذكر لفظ الحكم لانه ان قال للمصنف ههنا وخاصة فاما ان يعجز الى الفرد الكامل وهو الخاصية
الخصيصة الشاملة او يترك على الاطلاق لا سبيل الى الاول لعدم كون الحكم المذكور من ذلك القبيل
كما هو الظاهر وكن الا سبيل الى الثاني لانه يستلزم تحقق المطلق في الفرض الا نقص وهو الخاصية التي
الشاملة الاضافية بخلاف ما سبق من قوله ومن خواصه لانه لو اترك على الإطلاق لا يلزم الحدس
لذلك لان بعض ما ذكر في السابق من الخواص الشاملة كالاسناد اليه فيحقق المطلق باعتبار
انتهى بحاصله ويظهر به الى ان هذا القول منه مخالف عن صريح عبارة الشارح وهو قوله وكذلك
في الخواص فالاولى في الجواب ان يقال ان المكون المذكور يقتضيه العدول المسطور لانه لو قال ههنا و
خاصته لا وجه التشديد والاختلاف بالفهم والظاهر من الخاصة الخاصة الحقيقية الشاملة
لكن بقي شيء وهو انه على هذا يكون للناسب فيما سبق العدول من لفظ الخواص الى لفظ الاحكام ايضا
ان يقال ان هذا الطريق من المصنف اشارة الى جواز الطريقين في مثل ذلك المقام والله اعلم بحقيقة الامر
قوله ولا يخفى ان الخ اشارة الى التعريض على الشارح بان الحكم على سبيل القطع والجزم يكون الحكم
لذلك من الخواص الغير الشاملة غير صحيح لانه لو ثبت تحقق العوامل في الصورة المفروضة المنقولة
في وقت من الاوقات وزمان من الازمنة وكان معنى عبارة المصنف وحكمه ان يختلف آخره باختلاف
العوامل في وقت من الاوقات وزمان من الازمنة لكان الحكم المذكور من الخواص الشاملة لكل فرد
من افراد المعرب كما هو الظاهر وما قررنا ظهوره في عبارة الفاضل المحشي بقدر المعطوف على قوله اذ لو
تحقق الخ وهو قولنا وكان معنى الخ لعدم اتمام المقصود بدون تقديره كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة
لكن بقي شيء آخر وهو ان حكم الشارح على سبيل القطع والجزم يكون الحكم المذكور من الخواص الغير الشاملة
كما انه غير صحيح لما ذكره الفاضل المحشي كذلك غير صحيح لو كان التركيب مع العامل ابتداء مسبوقة بالتركيب
الذي يتحقق معه عاملان معنويان او يكون المراد بالاختلاف الاول التخيير بالاختلاف الثاني الوجود
وبالعوامل الجند لكان الحكم المذكور من الخواص الشاملة كما لا يخفى على المتأمل وبالحيلة ان ما ذكره
الفاضل المحشي وما ذكرنا في التعريض على الشارح كلها جوابات لامراض الشارح الذي ذكره بقوله فاد
قلت الخ وذكر الفاضل المحشي كلها وقد فيها ما يشتر في تعرضه الى واحد منها في التعريض على الشارح وقد
تعرضه الى الاخير بن فاعلم لعل الله يجد بعد ذلك اما **قوله** لكن الخ دفعه وهو يقول تلك الخ
لكل وقت واشارة الى توجيه الحكم المذكور بانه لم يرد بالخاصة الشاملة الشاملة لكل فرد كما هو
المعنى في اللفظ بل الشاملة لكل وقت **قال** الشارح قد مر من سره اي حركة او حرف اشارة الى دفع ما يرد
ما يرد من ان تعريف الاعراب غير مانع لعدده على العامل والمعنى المقترن لا عرابي بل كلامه طبع
يختلف آخره به والدفع عن غير البيان ههنا لانه على هذا يلزم اداة امرين متخايرين من لفظ واحد

لا يخفى في خاصة قولنا
للمعنى ههنا ان كان
فهم من احد ما كون
الاسناد اليه من الخواص
الشاملة ومن الخواص
كونه من الخواص الحقيقية
وما هو المذكور متعلق
بالاول منه

وهو ما في الالفاظ واحد هو من المستغليات اجيب بان المراد من كلمة ما هنا هو الحركة لكن على حد
 للعطوف والعاطف اعني اوحرف وكلمة او للتونيم والتقسيم فلا يريد ان كلمة او للشك والشك
 وكل منهما في التعريف **قوله** كان القرينة الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان كلمة ما عامة والمرادة
 الخاص من العام محتاج الى القرينة لانه مما لا يمكن ان يكون بدون القرينة وكذا الحذف خلافه
 محتاج الى القرينة والقرينة على ارادة الحركة من كلمة ما وكذا على حذف اوحرف منتفية فكيف يجوز
 الارادة وهذا الحذف وحاصل الدفع ان القرينة بكلها تقسيمها على الحالية والمقالية على كلا الامور
 للذكور من موجودات اما الحالية فهي شجرة كون الاعراب من قبيل الحركة او الحرف واما المقالية فهي
 ما سيذكره المصنف في بيان ضبط اعراب السماء من ان الاعراب على قسمين اعراب بالحركة واعراب
 بالحرف واذا وجدت القرينة فصححت تلك الارادة وذلك الحذف يرد هنا ان المتغير تقديم
 القرينة المقالية على الحالية فلم قدم الفاضل المحش هنا الحالية على المقالية اجيب بان تقررت في
 المقالية على الحالية مسلم اذ لم تكن المقالية عند وشة لامطلقا والمقالية هنا عند وشة كما اشارة
 الفاضل المحش الى عند وشتها بقوله ولا يخفى بعده **قوله** ولا يخفى بعده لان المذكور فماسبيا في
 تقسيم الاعراب الى الاعراب بالحركة والاعراب بالحرف في الحقيقة فلو كان ذلك المذكور قرينة
 على ما في التعريف من تلك الارادة وذلك الحذف للزم توقف التعريف على التقسيم وهو محذور
 المتغير فيما بينهم من كون التقسيم موقفا على التعريف **قوله** اعترض عليه الخ حاصله ان تعريف
 الاعراب غير جامع لخروج اعراب المشي والجموع عنه لعدم صحتها باختلاف آخره به الذي هو
 التعريف عليه لان اخرها النون كما هو الظاهر وهو غير مختلف بل المختلف الحرف السابق عليه
 وحاصل الجواب ان النون مشابهة بالتونين في كون كل منهما ما يتصرف به الكلمة ويسقط عند الاضافة
 والتونين لاجل كونه كلمة براسها يعني باختلاف الحرف الذي يكون قبله لا اختلاف نفسه فكذا
 يعتبر اختلاف الحرف الذي يكون قبل النون لا اختلاف نفسه وذلك متحقق في المشي والجموع
 فلا يلزم الحذف **قوله** ولعلمه ارادوا الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان على جوابهما اعرابا
 من التشابه بين التونين والنون مستلزم للحال وهو الجمع بين الالف واللام والتونين في المشي
 والجموع للمعرفين باللام لان النون فيها على تقدير المشابهة يكون بمنزلة التونين والمستلزم للحال
 محال فلا يجمع الجواب المبنى على المشابهة بين النون والتونين وتأنيها ان النون في المشي والجموع
 علامة التثنية والجمع وعلامة الشيء يكون من مقامة فيكون هو آخرها فكيف يعتبر اختلاف الحرف
 الذي يكون مقدما عليه وحاصل الدفع عن الاول ان المراد من المشابهة بين النون والتونين
 في بعض الاوقات هو وقت خلوا المشي والجموع من الالف واللام في كل الاوقات فلا يستلزم ذلك

اللفظ كذا باعتبار كون
 الالف مقصداً بالوجه

المشابهة المحال ونحن الثاني ان في النون جهمتين جهة المشابهة وجهة كونه علامة وقائعا لاختلاف
 الحرف الذي هو قبله بالجهة الاولى لا بالجهة الثانية ولا مطلقا والله اعلم **قوله** لا متنازع فيه دليل
 لقوله وذلك الخ وتقديره انه لو كان النون في الصورتين المذكورتين بمنزلة التثنية في اللفظ لم يلزم
 الاو والتثنية التثنية **قال** الشارح قدس سره اي آخر المعرب دفع توهم ارجاع ضمير آخره الى
 ضمير حليان كلمة ما عبارة عن الحركة والآخر لها معدوم كما هو الظاهر فكيف يصح قول المصنف **قال**
 الشارح قدس سره من حيث هو معرب انما قيد بهذه الحيشية لأن آخر المعرب من حيث ذاته
 لا يختلف بالحركة او الحرف ولما قاله الشارح بعيد هذا فافهم **قال** الشارح قدس سره فانما
 اوصفة منصوبان على القيم من نسبة اختلف الى آخره او على المعدوم رتبة فان قيل آخر المعرب في
 صورة الاعراب بالحرف الحرف الآخر الذي هو الاعراب فيلزم سببية الشيء لنفسه قلت انما
 موجودة لان آخر المعرب ان كان في نفس الامر عبارة عن الحرف الآخر الذي هو الاعراب لكنه
 بحسب الظاهر اعم بخلاف الحرف الآخر الذي هو الاعراب لانه اخص والله اعلم **قوله** اما ان
 الآخر الخ الغرض من هذه العبارة بيان مثالي الاختلاف الذاتي والصفقي ليتفرق حق الاختصاص **قوله**
 اي نحو الخ قال الفاضل المدقق فتم الاختلاف بالقول لان فاعل الاختلاف لابد ان يكون متصفا
 آخر واحد بخلاف القول وهو التغير وهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم انتهى أقول وبالله
 التوفيق ان هذا الفاضل ان اراد ان فاعل الاختلاف لابد ان يكون متعدد بحسب اللفظ فهو غير
 كفي ويقال اختلف زيد من العصة الى المرض مع ان زيد ليس بمتعدد بحسب اللفظ وان اراد ان
 لازم فاعل الاختلاف بان يكون فيه وجوه صالحة للتعدد فهذا مسلّم لكنه موجود ههنا لان آخر الخ
 له صفات الزم والنسب الجوهري كما انه لزوم صفات العصة والمرض مثلا فكما يعلم ان يقال فيلزم
 لزوم من حال العصة الى حال المرض فكذلك يعلم ان يقال لاختلاف آخر من الرض الى النسب من الرض
 الى الجوهري فلا بد ان يقال فاعل الاختلاف بالقول لئلا يرد عليه ان لا يكون حركة زيد في التركيب ابتدائي
 اعم بالعدد متحقق الاختلاف فيه بخلاف القول الذي هو التغير لانه لا يعمل عومه من ان يكون من الحركة
 او من السكون الى الحركة يوجب في تلك الحركة ولو فسر الفاضل المحقق الاختلاف بالقول في الحاشية
 السابقة كما ان النسب **قوله** وكذا وصف الخ اشارة الى قدم ما يجر من ان في العبارة قهولا ان
 كما يتوجه بالعامل المتغير فكذلك يتوجه بوصف كونه معربا وبالتركيب والتشكيل لا كلا من هاتين الاشياء
 شيء اختلف آخر المعرب به وحاصل الدفء ان في العبارة حذف للعطف مع العاطف فلا قصور بما قرئ
 ظهر في عبارة الفاضل المحقق ايضا فافهم **قوله** قال قدس سره يرد ههنا اشكال وهو ان
 فيما بيننا من الجاهلية الحركات مخالفة عما تكون هي حاشية له فلا اعتداد بها والمخالفة ههنا مع

لأن الشرح يدل على ان تخصيص كلمة ما بالحركة امر راجح وابقاها على العموم مجموع بل مقتضى لان كلمة
 لولا مقتضىها والحاشية يدل على العكس كما لا يخفى ويمكن ان يجاب بان تعزيرهم الا اعتداد بالحاشية
 لفظة مسلمة فما اذا لم يكن احدا القولين بطريق النقل والاخر من عند نفسه واما اذا كان كذلك
 فهو غير مسلم وهما كذلك لان القول المذكور في الشرح بطريق النقل من كلام الشارح الهندى والمذكور
 في الحاشية على اختياره كذا فهم والله اعلم **قوله** لكنه يشكك اجيب عن هذا الاشكال بسوء فهم
 ان المراد من الحرف حرف العلة الساكنة والباء ليست من هذا القبيل كما هو الظاهر وثانيهما ان المراد
 من الحرف حرف الآخر والباء ليست في الآخر كما لا يخفى وثالثها ان المراد من الحرف حرف من حروف
 اللباني والباء ليست من تلك الحروف بل من حروف المعاني كما لا يخفى ومجال الجرح واسم مذكور
 في حاشية مولانا عبد الحكيم ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليها **قوله** حرفا واحدا كان التنوين في
 في لفظ الحرف المحذوف بعد تفسير كلمة ما في عبارة الشارح للوحدة فلا جعل ذلك وصف الفاضل
 المحضة الحرف بالوحدة والله اعلم **قوله** فالاولى الخ انما قال قال فالاولى دون فالصواب لان
 لاحتمال التخصيص ايضا وجها كما عرفت اولان احتمال التفسير ايضا قد وجد ولا جعل ذلك وصفا
 التي سيذكرها الفاضل المحضة على هذا الاحتمال فلا يكون صوابا **قوله** السببية القريبة الخ ولا يرد
 عليه مجموع العامل والمقتضى والاعراب لان المركب من القريب البعيد لا يطلق عليه اسم القريب
 كما لا يطلق على مجموع الجدار والسقف الجدار او السقف والله اعلم **قوله** المفروضة صفة
 السببية من غير لحاظ وصفه الذي هو لفظ القربة لان الباء ليس لها دخل في فهم القرب منها
 هذا ما عظمى الى والله اعلم **قوله** الموصولة يرد ههنا ان المفهوم من الشرح ان كلمة ما موصوفة
 بحيث فسر بان التكررة والمفهوم من الحاشية انها موصولة كما هو المصرح فيلزم مخالفة بين الشرح
 والحاشية اجيب بان حكم الموصول حكم الالف واللام وهما قد يكونان للعهد الذهني فيفسران
 بالتكررة فكذلك قد يكون للموصول للعهد الذهني فيفسر بالتكررة فلا يعلم من التفسير ما يكون كلمة
 ما موصوفة وههنا كلمات اخر مذكورة فيما سبق فتذكر **قوله** ولت ان تجعل الخ اشارة الى دفع الامر
 الذي دفعه الشارح بقوله اي حركة او حرف ومرة تقريظة وحاصل الدفع ان حرف الباء الواقعة في
 ما اختلفت الخ لآلة والعامل والمعنى المقتضى ليسا بالتين اما الاول فلا نه في عرف النحاة بمنزلة
 العلة المؤثرة ولذا يسمونه عاملا والفرق بين العلة المؤثرة والآلة غير خفي على العاقل ولما اختلف
 فلما تقرر من ان آلة الشيء يكون سببا قريبا لذلك الشيء والمعنى المقتضى ليس سببا قريبا للاختلاف
 الا عرابا بسطة بينه وبين ذلك الاختلاف وهذا الجواب كما يدفع الاعتراض الواحد بالعامل
 والمعنى المقتضى فكذلك يدفع الاعتراض الواحد على المحل كونه علة مؤثرة لا آلة والله اعلم

قوله اما مخرج العامل الخ على تقدير جعل الباء دلالة تقريراً لا استدلالاً ان العامل بمنزلة
 العلة للثبوت وكما هذا اشانه لا يكون آلة فالعامل لا يكون أما الكبرياء فظاهرة وأما الصغر فمبني
 الفاضل **المقضى** قوله فان النهاية **قوله** وليس علة آء الغرض منه شيأ وجه زيادة لفظ المنزلة في
 قوله فان النهاية الخ **قوله** واما مخرج المقضى الخ على تقدير جعل الباء دلالة تقريراً لا استدلالاً
 ان آلة الشيء سبب قريب لا شيء من المقضى بسبب قريب فلا شيء من الآلة بمقتضى **قوله** فانه
 قيل الخ حاصله انه لو كان المراد من السبب المفهوم من الباء السبب القريب للزمان لا يكون التقدير
 مانعاً عن دخول الغير لصدقه على لعل التامة للاختلاف مع انه ليس بأعراب أما الثاني فلا
 العلة التامة مركبة من الأعراب غير وكل ما هذا اشانه لا يكون أعرايا فالعلة التامة لا يكون
 أعرايا وأما الأول فلا ان السبب القريب ما لا يوجد واسطة بينه وبين مسببه والعلة التامة لا يكون
 بهذه المثابة كما لا يخفى ويخطر بالبال ان هذا الاعتراض ليس بواحدة لان مادة النقص لا بد لها من الوجود
 والعلة التامة ليست بموجودة في الخارج لتركيبه من الشرائط ورفق اللوانع وغيره فافتكون مركبة من
 الوجودي والعدي وكل ما هو مركب منها يكون عديمياً والاعراض ليست بموجودة فيه كما هو المثل
قوله ليس الخ وحاصل الدفع ان الحلق السبب القريب على العلة التامة ليس بصحيح لانه لا سببية
 الاسببية اجزائها وجزاؤها مترتبة من القريب البعيد الى القريب البعيد متحققان فيها فالعلة التامة
 ليست في نفسها قريبة ولا بعيدة بل قريبة باعتبار الجزء الذي هو سبب قريب بعيدة باعتبار الجزء الذي
 هو سبب بعيد فيكون التعريف مانعاً عن دخول الأعيان اقول وبالله التوفيق ان اتصاف العلة التامة
 بالسببية نقضاً باعتبار سببية اجزائها واما اتصافها بوصف السببية من القريب البعيد فلم لا يجوز
 ان يكون باعتبار حال نفسها كما ان اتصاف العلة التامة بالعلية باعتبار علية الاجزاء واما اتصافها
 بوصف العلية من التامة والنقصان في اعتبار حال نفسها كما لا يلزم ان لا يكون العلة التامة موصوفة
 بها لا تمام لان كلا من الاجزاء متصف بصفة للنقصان والله اعلم **قوله** نعم لو ثبت الخ تقريراً
 وما بعد جواب لما يقال هل هناك مادة يعبر النقص بها على تعريف الأعراب امر لا وحاصل الجواب
 انه لو ثبت السبب القريب سوى الأعراب لعبر النقص به يرد ههنا ان استعمال كلمة لو ههنا غير
 مناسب لما تدل على الاختناع ولا اختناع ههنا لوجود السبب القريب ههنا سوى الأعراب كالنكاح
 تجيب عنه بوجهين الأول ما قاله مولانا عبد الحكيم واما التكفير فالظاهر انه يتوسط الأعراب بينه
 وبين الاختلاف لكونه آلة في وصول اثر التكفير الى الممر ب انتهى الثاني ما قاله الفاضل المدقق والنكاح
 بالأعراب ايحاد الأعراب الذي هو سبب للاختلاف انتهى **قوله** لا يقال لو كان الخ حاصله ان
 المادة السببية القريبة من السببية المفهومة من الباء في قول المصنف به غير صحيح كما قلنا

قدس سره لانه مستلزما لعدم صدق التعريف على المعرف اعني الاعراب لانه ليس بسبب في كل اختلاف
 لان التعريف في هذا السبب انه يكون مستلزما للسببه والاعراب ليس بمستلزما للاختلاف لان
 الاسم اذا مركب مع العامل ابتداء فيوجد الاعراب في هذه الصور ولا يوجد الاختلاف كما هو
 الظاهر فكيف الاستلزام **قوله** لا نأقول ان حاصله انا لا نعلم الاستلزام من السبب لغير
 الشيء وبين ذلك الشيء لان السبب القريب للشيء ما انعقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء ولا
 يخفى ان هذا المفهوم لا يقتضيه الاستلزام فيجوز ان يكون الاعراب سببا قريبا للاختلاف ولا يكون
 مستلزما له فصححت ارادة السببه القريبه والعمري ان كلامنا الفاضل للشيء هنا لا يخلو عن اختلاف
 لانه يفهم من قوله لا ينفك وبين سببه القريبه المقابلة انه لو كان السبب القريب للشيء ما انعقد
 العلية بينه وبين سببه لفهمته الاستلزام ولا يخفى ان هذا المفهوم ايضا لا يقتضيه الاستلزام بل هو
 اولى بعدم اقتضائه الاستلزام لان المراد بالعلاقة المذكورة في تفسير السبب القريب العلية
 التي بها يستصحب السبب القريب مع سببه او اعرو على الاول يكون ذلك للمفهوم مقتضيا
 للاستلزام وعلى الثاني فيكون كل من العامل والمقتضى ايضا سببا قريبا لان انعقاد علاقة العلية بين
 وبين الاختلاف فيعود اصل الاشكال الى ان يقال ان معنى قولنا الفاضل للشيء لا ينفك وبينه
 انه لا يتجمل الواسطة بين ذلك الشيء وبين سببه فيكون هذه العبارة من تمة التعريف لا تعريف اخر
 مسلوفا فلا بد وما يرد كذا انه من حاشية مولا ناعبد الحكيم الا ان هذا خلاف مذاق العبارة
 ومقتضى التعريف من التوضيح لكنه مقام التوجيه والله اعلم **قوله** لا يقال له حاصله ان
 صيغة الماضي الصادر من المصدر هنا غير صحيحة لانها تدل على تقدم الاختلاف على الاعراب وهو
 فاسد لان الاختلاف اما متأخر عن الاعراب او مقارن له فلا يصدق التعريف على فرضه
 قال مولا ناعبد الحكيم في توجيه ايراد الفاء ما حاصله انها لو كان هذا السؤال متفهما ومتقنيا
 على ما سبق من عدم استلزام السبب القريب للسبب او كلمة الفاء يرد ههنا ان السبب
 القريب اعني الاعراب لو كان مستلزما للسبب لعنه الاختلاف فابينا العميم في العبارة
 ما يختلف الخ بدل ما اختلفت آه لان الاختلاف لا يتقدم على الاعراب ان كان مستلزما للاختلاف
 فلا يصلح في توجيه الفاء انها مجرد التعقيب في الذكر لكن بقية شيء وهو انه اذا قيل بمتكلف آه
 يفهم منه تأخر الاختلاف عن الاعراب مما قد يكونان مقارنين وانه اذا كان الوجه في ايراد الفاء
 الايدان فيجوز التعقيب فلا يظهر وجه ايراد الفاء في الاعتراض الذي وقع في الوسط واسطاعلم
قوله ان قيل الخ هذا اب الاعتراض المعنون بقوله لا يقال له وحاصله انا لا نعلم
 عدم صدق التعريف على المعرف لو كان الاعراب سببا قريبا وانما يلزم في ذلك لو كان المراد

من الاختلاف القول عن الحركة أو الحرف بخصوصه والامر ليس كذلك لان المراد من الاختلاف
 اعم منه ومن المذكور على وجه التفصيل في قول الفاضل المتعبد به وفي صورة التركيب يستدل
 وان لم يوجد الاختلاف بالمعنى الخاص لكنه موجود بالمعنى الاعمال كما لا يخفى قوله ومن
 القول من عدمه قال مولانا عبد الحكيم بن الجهم اقسام الاختلاف استطراد اولاد دخل له في
 الجواب انتهى وفيه انه لو قيد الاسم الذي مركب مع العامل ابتداء بكونه معر بابا بالحركة أو الحرف
 في السابق كان الامر كما قاله ولم يقيد بالقييد المذكور لذلك لدخل الجهم ما ذكر في دفع الاختلاف
 لوروده على الكل والله اعلم **قوله** ومن علامة الى آه فان الباء فيه اشارة المفعولية نصبا
 والاضافة جرا ودهما انه لم لا يجوز ان يكون الف التثنية واالجهم عند رجاء في هذا الشق بان
 يكون الالف قبل التركيب علامة التثنية وبعد علامة الاعراب كذا الواو اجيب بان هذا
 الجواز غير صحيح لانه مستلزم لحذف علامة التثنية والجهم ومن المتقهر ان العلامة لا تحذف
قوله قلنا هذا الجواب حاصله انا نسلم قصد التعريف على المعروف لو فسر الاختلاف بطلت
 القول لكن يلزم على هذا التوجيه قول القائل بما لا يرضى به قايله وحمل العبارة على ما هو خلاف التبيين
 اما الاول فلا لا اختلاف عند المصنف القول عن الحركة أو الحرف بخصوصه كما سيحتمل بعيد هذا
 واما الثاني فلان من المتقهر ان اذا اطلق فعل او شبهه بصفة يستفاد منه ان ما تعلق به كان متصف
 بغيره وتلك الصفة قبل تعلق هذا المعلق فمعرفة هذا الامر يظهر ان طرأ الاختلاف في الاسم
 بعد كونه معر باو تقدم الاء عرابي يتصور الا اذا فسر الاختلاف بالقول الخاص والله اعلم
 الشارح قدس سره وبقيد الحيثية الخ الغرض من هذه العبارة بيان فائدة قيد الحيثية كما اشرنا
 اليه سابقا **قوله** وان تحول الخ لعل الغرض من هذا ادفع ما يريد من ان اخرج حركة نحو
 فلا هي بقيد الحيثية بما لا يناسب لان الاختلاف فيه يتم بوجوده وسيحتمل بيان الدفع ان الاختلاف
 في القول عن الحركة الاعرابية الى الكسرة وان كان موجودا فيه بهذه الحركة لكن ليس من حيث انه
 معر بل من حيث انه قبل ياء المتكلم ولذا كانت هذه الكسرة موجودة فيه قبل التركيب لما لم يتحد
 في الاعراب اختلاف آخر المعرب من حيث انه معر باو اخرج تلك الحركة بقيد الحيثية مما لا
 يد منه تبا وجو القول عن الحركة الاعرابية الى الكسرة في نحو غلام في ان الكلام ليس فيه حال عند
 تركيبه مع العامل لان فيه في هذه الحال تحولا من السكون الى الكسرة اعلى من الحال البسيطة فيخرج
 بغيره آخره الراجع الى المعرب بل الكلام فيه في حال تركيبه مع العامل وحقه في هذا الحال
 ان يعرب بالاعراب اللفظية لعدم كونه متشابه بمعنى الاصل ومقتضوا النكاح لا اشتغال محل
 الاعراب بالكسرة لتحول اعراجه اللفظية الى الكسرة وان انتقم بما لك ان الكسرة في نحو غلام موجودة

قبل تركيبه مع العامل فكيف يقول اعرابه القطع اليها فان له بان المراد من تحول الاعراب اللقطة
 الى الحركة بقائهما على ما كانت قبل التركيب عليه اذ هما ان ايراد ان الوصلية ههنا ليس بجسيم لان
 للتحريك فيها ان المحرك يكون في تقيض مدحولها بطريق الاولوية وههنا ليس كذلك لان حركة نحو
 غلام اذ لم يكن القول من الحركة الاعرابية موجدا فيه بسبب تلك الحركة يكون القول
 من السكون فيخرج بغيره اذ راجع الى المعرب بقيد الحيثية واجاب الفاضل المدقق عن هذا
 الايراد بان ان الوصلية ههنا متعلقة بخروج حركة نحو غلام لا يجوز وجها بقيد الحيثية وكما
 شك في اولوية خروج حركة نحو غلام على تقدير وجود القول المذكور فيه والله اعلم
قوله وكذا خرج آه لغرض على الشارح بانه قصر في ذكر فائدة قيد الحيثية لانه كما يخرج
 بها حركة نحو غلام كذلك يخرج بها جواز الجواز حكمه بسبب قوعه في جواز رؤسكم فانه قول
 من النسب بسبب اغسلوا لكونه معلوما على وجوهكم الى الجواز فاختلف به آخر المعرب لكن
 لا من حيث انه معرب بل من حيث انه جار ومسكروا اشارة الى ان في عبارة الشارح تقدير المعرب
 مع العاطف لدفع ذلك الاعتراض وعلى الاول الجواب من قبل الشارح ان مقصوده عدم كون
 ما ذكره في التعريف بلا فائدة وهذا يحصل بذكر الفائدة الواحدة له ليس مقصوده استيفاء
 ذكر الفوائد حتى يكون التعريف وجه والله اعلم **قوله** واما حركات الخ دفع ما يتوهم من ان
 بناء المعكرونة والتانيث وياء النسبة وعلا متي التثنية والجمع كما انها متساوية في اقتضائهما
 ما قبلها فكذلك تكون متساوية في القيد المخرج فلم يخص خروج حركة نحو غلام بقيد الحيثية
 والدفع غنى عن البيان **قوله** ليست معربة الغمير اجمع الى ما باعتبار المعنى ووجه عدم اعراب
 عدم وجود العامل في الحقيقة تلك الادوات كما هو المفهوم من كلام الشيخ الرضائي المنقول
 في حاشية مولانا عبد الحكيم ههنا **قوله** وان ابيت الخ لعل منشاء الالباء ارادة المعرب في
 الجملة وما قبل هذه الادوات وان لم تكن معربة قبل تحريكها لعدم وجود العامل لكنها معربة
 بعد تحريكها لوجود العامل حينئذ **قال** الشارح قدس سره لانه معرب فم ما يراد من ان حركه
 نحو غلام في خارج بضمها آخرة لانه راجع الى المعرب وغلام ليس بمعرب بل هو مبنى لكسبه البناء من
 المتأاليه وبيان الدفع ان ذلك المتأبعد التركيب مع العامل معرب عند المصنف وان كان ههنا
 عند البعض ومن هذا ظاهر فائدة زيادة قيد على اختيار المصنف ههنا كما يفهم من حاشية مولانا
 عصية الله ومعنى اختلاف هذه الحركة اختلاف المعرب بسبب هذه الحركة **قوله** لوجود
 آه الفرض من هذه العبارة اثبات كون اختلاف المعرب بسبب هذه الحركة بحيثية كونه قبل ياء
 المعكرونة لا بحيثية كونه معربا وحاصله ان هذا الاختلاف لو كان من جهة كونه معربا لم يتقدم على

العامل والتالي باطل كما هو الظاهر فللمقدم مثله يرد ههنا ان الامر الانزيم في هذه الاثبات اثبات
 القلبية بالنظر الى مطلق العامل فما التكلفة في تعرضه لفاضل المعنى لا ثبات القلبية بالنظر الى العا
 الخاص او لا واخر ابيه عنه وتعرضه الى مطلق العامل ثانياً والجواب عنه انه لما ذهب بعض القوم
 الى ان اعراب نحو غلامى في حالة الجرح فيتموه من ان اخرج حركة نحو غلامى مطلقاً اعني بالنظر الى
 الامر ان التثنية ليس بمناسب فلا اجل الخ على ذلك البعض ودفع ذلك التوهم فعل ما فعله اسما
قوله وكذا الحال في الصور ما يصنع حركات ما قبل تاء التانيث وياك النسبة وعلامته التثنية ويجوز
 والمعنى انها خارجة بقيد الحيثية لان هذه الحركات لما كانت موجودة قبل العوامل فلم يكن الاختلاف
 بهذه الحركات من حيث الاعراب بل من حيث الكون قبل هذه الامرات وهذا القول من الفاضل
 المعنى على تقدير الابهاء المذكور فلا يرد ما يورد فناء **قال** الشارح قدس سره وبهذا القدر ان
 دفع ما يرد من ان قوله ليدل آه اما ان يكون داخل في الحد بان لا يتعر الحد بدونه او لا يكون داخل
 فان كان الاول فيلزم التناقض في كلامي المعنى لانه قال في الامالى ليس هذا من تمام الحد ويلزم بيان
 هذا القيد لا القيد في التعريفات تكون للاختلاف وهو غير موجود كما لا يخفى وان كان الثاني فلا بد من
 فائدة بيان هذا القول للتعريف والدفع ففى عز الشارح **قال** الشارح قدس سره اختلافه فوضع آه
 اى اختلاف ما اخذ في وضع الاعراب اى مفهومه وهو ما اختلف آخوه به كذا قال مولانا جلال الدين
قوله جمع معنى اشارة الى دفع ما يرد من ان التقدير فيما بين سرائر هذه المارة من الى وجه جعل الامر
 في آخر الاسم ولا يفهم وجه هذا الجعل منها لان المعاني جميع المعنى ومعناه ما يقصد بشئ وهذا لا يكون
 متأخر عنه بل هو الدفء الى المعاني جميع المعنى بمعنى ههنا ما يقوم بالشئ فيفساد منها الصفتية والاه
 حسب هذا الصفة ان يكون متأخر عن دال الموصوف فيعلم منها وجه جعل الاعراب في آخر الاسم
 وانظر الى المعنى ما يقصد بشئ وكيف يولد منه ما يقوم بشئ فانزله بان اللاحقة عليه
 موجز كما يقال الصفة ما تدل على ذات باعتبار معنى قايم به **قوله** معطوف اشارة الى دفع
 ما يرد من ان قوله والامر في بيد جملة مستانفة مستقلة موجبة للتناقض مع السابق واللاحق
 اما الثاني فلا قال فيما سبقت ان الامر فيه متعلق بقوله اختلف الخ واما الاول فلا انه اذا كان متعلق
 المصنف التنبيه المذكور فيفهم منه تعلق الامر بقوله اختلف كما لا يخفى وحاصل الدفع من
 كون هذا القول جملة مستانفة بل هو داخل تحت التثنية المصريح بقوله لانه الخ **قوله** على اسم
 ان آه اما على المحل القريب فيكون الامر منصوباً او على المحل البعيد فيكون مرفوعاً وعلى الثاني
 مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة **قوله** اى وضع الاعراب آه اشارة الى دفع ما يرد من ان
 تعلق الامر بالوضع لا يعقل لان وضع الاعراب ليس للدلالة على المعاني المعنوية كما لا يخفى

على من ظن الى اعراب المضارع وحاصل الدفع ان المراد من وضع الاعراب وضعه في الاسماء لا وضع
 مطلقا وذلك ليس بمختلف عن الدلالة كما لا يخفى ومثل هذا الاعتراض والجواب واضح على تقدير
 تعلق الامر باختلاف ايضا وانه اعلم **قوله** ويتفرع به المعاني اشارته الى دفع ما يرد من
 المعاني المقصورة تعلم من العامل ومن القرينة فلا يصح تعليل وضع الاعراب كذا الاختلاف
 بالدلالة على المعاني وحاصل الدفع ان المراد بالدلالة الدلالة القوية يعنى الدلالة التي لا يحتاج
 الاستعانة العامل والقرينة لا الدلالة مطلقا **قوله** وذلك الخ اشارته الى دفع ما يرد من
 وضاحة المعاني في انفس الاسماء ليس بمقصود فمن أين ثبت الاحتياج الى الدلالة القوية **قوله**
 الدفع ان نظام المعاني والمعايا فائدة للمعاني واستفاد فانتضاح تلك المعاني في الاسماء يكون
 معتبر بانه فسدت الحاجة الى الدلالة القوية على تلك المعاني **قال** الشارح قدس سره للفهم
 من فحوى الكلام فيه دفع بعد تعلق الامر بالوضع لعدم ذكره **قال** الشارح قدس سره فانه
 بعيد والمختار به في وجه البعد وانه اعلم بما في حال الشارح انه اذا كانت الامور متعلقة
 بالوضع فيفهم منه كون الدلالة على المعاني موضوعا له لا اعرابا فهو كما ترى لا يدفع والغيب
 والجز التي هي الاعراب موضوعه للفاعلية والمفعولية والاضافة لا الدلالة **قوله** لا يقتضيه
 ولا يتبع **قال** الفاضل المدقق اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه ليس في التعريف امر يستقيم اعتبار
 انتهى وكثيرا ما يخطئ في ذهني القاص من عدم النظر المتبع للوضع مستأنا بالراجح ان حاكم جرحا على
 ان المفهوم من تلك العبارة ان الاعراب موضوع لهذا المفهوم وبعبارة الشارح المفهوم من فحوى الكلام
 ايضا يقوية آلا ان يقال ان هذا وضعين وضع نفس الاعراب وضع الجزئيات والمتعلق للام في قوله
 ليبدل الخ هو الثاني لا الاول لان المعاني المتصفة بصفة الاعتراض ليست مدلولها لنفس الاعراب
 بل بجزئياتها كما سيظهر من الشرح وحاشية الفاضل المحقق بعيد هذا فلفهم غير متعلق والمتعلق
 غير مفهوم وانه اعلم **قوله** فيه ان الاختلاف الخ حاصل الاعتراض انما يرجع الى الفهم في قوله يبدل
 الاختلاف كما صدر من الشارح توجيه قول المصنف بما لا يرضى به لان للعلوم من غير اعتبار انما لا يفتقر
 ما به الاختلاف لا الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتأخرين وعلى تقدير انما يرجع الى المذموم يكون
 الاعراب عبارة عن الاختلاف عند المصنف ايضا لا تغاير على ان الدال على المعاني هو الاعراب **قوله**
 اللهم ان يقال الخ حاصل الجواب ان نسبة الدلالة الى الاختلاف على تقدير انما يرجع الى المصنف اليه ليس
 بطريق الحقيقة حتى يلزم المخذول المذكور بل بطريق المسامحة والتمسك فلا يلزم المخذول المذكور لا الخ
 بصر الدال على المعاني في الاعراب هو الدال على سبيل الحقيقة ولما كان الظاهر من النسبة ان نسبة
 بطريق الحقيقة صدر هذا الجواب بكلمة اللهم للشرح بالضعف وانه اعلم **قوله** ووجه ذلك

الحركة والسكون في آخره فاذا افسر الاعراب بسبب الاختلاف فلم يفسر البناء بسبب عدم الاختلاف
 مع ان العمل بالتقريب المذكور بين المتقابلين يحصل على هذا كما لا يخفى ثانياً الدفع ان سبب عدم
 الاختلاف غير موجود في المبني والله اعلم **قوله** اي البقاء آه دفع ما يراد من ان المتقريب في ايديهم
 ان البناء من الوجوهيات وعلى هذا يكون من العدد متبانياً بالدفع ان التفسير تفسير بالانتم **قوله**
 اذا حاجة دفع ما يراد من ان وجود فئتين من الممكنات بدو السبب من المستحيلات فكيف يوجد
 عدم الاختلاف الذي من الممكنات بدو السبب كما هو المفهوم من الحصر ثانياً الدفع ان الممكن
 على قسمين وجودي وعدوي وجوب وجود السبب على الاستقلال للاول واما الثاني فيكشف فيه
 بكون ملة الوجود كما تقرر في العلوم الحكيمة وعدم الاختلاف عدوي بالنظر الى نفسه وان كان
 وجودياً بالنظر الى تفسيره بالبقاء على حاله واحدة **قوله** وليس الحركة التي لان عدم الاختلاف
 لا يتحقق السبب قول وبالله التوفيق ان الفاضل المحيى لو بدّل الواو بالفاء وقال فليس الحركة لكان
 احسن لان عدم مركز الحركة والسكون سبباً لعدم الاختلاف فهو ما سبق الا ان يقال قصدنا في
 المحيى بهذه العبارة جواب قول الشارح الرضي ولا يطلق البناء التي صراحة بان عدم الحلاوة والبناء
 على الحركات والسكون عبارة عن عدم كونها سبباً لعدم الاختلاف بخلاف الحركات في العرب
 لانها اسباب الاختلاف والله اعلم **قوله** على الحركات اقول وبالله التوفيق لو زاد او السكّنات
 لكان لا يخفى كلامه موافقاً لبقائه والله اعلم **قوله** والتقابل التي دفع ما يتوهم من ان الاصل
 اذا كان مفسراً بسبب الاختلاف والبناء مفسراً بعدم الاختلاف فينتفي للمقابلة بين الاعراب لانهما
 والمقابلة بينهما من التقررات والدفع غنى عن البيان **قال** الشارح قدس سره يعني الفاعلية الغرض من
 هذه العبارة ترك كلامه الشارح الرضي حيث فسر المعاني المعتبرة بكونها لا سمعددة وفضلة بلا
 بلا واسطة او بواسطة ولعل وجه الترجمة انه على تفسير يلزم مخالفة بين كلامي المصنف لانه يقول كلامه
 هي على هذا ان تلك المتعارفات عن الكونين المذكورين وبهم من كلامه بعد هذا الفهم علم
 الفاعلية ان تلك المعاني عبارة عن الفاعلية والمفعولية والاضافة ويمكن ان يحاط عن قول الشارح بان
 بانه لو جعلت البناء في الفاعلية والمفعولية للنسبة والعام لتأنيث الموقوف وهو المحصلة لكان تفسير
 الرضي موافقاً بقول المصنف كذا فهو من حيثية الفاضل المدق **قوله** قال الشارح الرضي
 لعل غرض الفاضل المحيى من نقل كلامه الشارح الرضي التعريض على الشارح بان المعاني المعتبرة
 مفسرة في كلامه الرضي بكونها لا سمعددة وفضلة بلا واسطة او بواسطة ولعل وجه التبرير
 ان هذا التفسير لا يحتاج الى تعميم الفاعل والمفعول من الحقيقي والحكي بخلاف ما فعل الشارح
 في الاطابقة والعدل آه ان يقال لغاية فيه للموافقة مع ظاهر الكلام لا في كما سبق والله اعلم

قال الشارح قد مر على صيغة اسم الفاعل الغرض من هذه العبارة على كلام الفاضل الهندى
 حيث اختار صيغة اسم المفعول في لفظ المعتورة توضيح وجه الترجيح يأتي في توضيح ترجم الفاضل الهندى على
 الكلام المراد وقد انتظر **قوله** كما توهم الخ كلمة كما وحتى متعلقان بالمتن وحاصله ان لفظ المعتورة
 لو قرأ على صيغة اسم الفاعل لفهم منه كون المعاني آخذة للاسماء وطارية عليها على سبيل المناسبة
 ولو قرأ على صيغة اسم المفعول لفهم كون الاسماء آخذة وطارية على المعاني وكونها مطروقة عليها
 وكلا الامرين ظاهران والمراد من الاخذ في قوله تأخذها التعلق لعدم تصور الاخذ في الاسماء والله اعلم
قوله وذلك الخ مراد على الكلام المنفي بانه ان الدلالة على المعاني المعتورة علة فائية لاختلفت
 كما ينادى عليه عبارة المصنف ويفهم من تفيد المعاني بالمعتورة في العلة الفائية ان الاعتور
 اختلاف الاعراب بل كونه صلة له لان محط الفائدة في الكلام المقيد هو المقيد كما تقدم في مقارن
 غنوا على تقدير كونه مبنيا للفاعل يصح للدخلية بل العلية وعلى تقدير كونه مبنيا للمفعول لا
 يصح العلية لان طرفو المعاني على الاسماء الذي هو العلة للاعراب يفهم من الاعتوار على تقدير
 كونه مبنيا للفاعل بخلاف كونه مبنيا للمفعول لانه يفهم منه على هذا كون المعاني مطروا عليها
 فالمعتين صيغة اسم الفاعل لا المفعول لكن بقى شيء وهو انه ما الشرف في ان طرفي المعاني على
 الاسماء مقتضى الاعراب طرفي الاسماء على المعاني غير مقتضى له فثأمل لعل الله يشهد بعد الطول
قوله يقتضى الاعراب العبارة بهذا المضاف اى يقتضيه اختلاف الاعراب فلا يرد ان الاعتوار
 للمعاني المشعر باختلاف مقتضى اختلاف الاعراب لان نفسه **قوله** ويوافقته الرواية من ذلك
 الرد الآخر على من هو صيغة اسم المفعول بانه مخالف عن للمضى عن المصنف **قوله** الى ما ذكرنا
 من ان صلة اختلاف الاعراب هو اعتوار المعاني بمعنى كونها طارية لا يجب كونها مطروا عليها ووجه
 الاشارة انه يفهم من الكلام الشارح الرضى وجوب العلامة للطارية لا المطروا عليه **قوله** في الكلمة
 انما انصاح في متعلقة بمقدّم هو الكاينة اى المعاني الكاينة في الكلمة قد يطرأ الخ ويحتمل ان يكون
 متعلقة بيطرأ اى المعاني يطرأ في الكلمة بعضها على بعض والله اعلم **قوله** قد يطرأ قال الفاضل الهندى
 في كلمة قد اشارة الى قيم آخر وهو ان يكون في كلمة معينا او اكثر غير طارئة على الآخر كما في
 الكلام المشتركة وتدل هذا لا يلزم العلامة المميزة لاحد للعينين او المعاني من الآخر لا يتعامل
 للعينين واضحا كان او مستملا لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضم العلامة لاحدهما
 انتهى ومضمون ذلك في حاشية مولانا عبد الحكيم ايضا موجوا قول وبالله التوفيق ان الوجدان
 السليم يحكم على ان لزوم العلامة لا مردة احد المعاني الطارية على سبيل التعيين من بينهما كما لا شك
 ان ارادة احد معاني الكلم المشتركة على سبيل التعيين مخارج للعلامة فالظاهر ان كلمة **قوله**

كما في قوله تعالى قد يعلم الله **قوله** على بعض الخ أقول وبالله التوفيق ان المفهوم من هذا الكلام ان العلماني
بعضها طارة وبعضها مطردة عليها والعلامة لا بد للطاري ليكون ميزان من المطر عليه لا للمطر وعليه
اما الحكم الاول فان الطاري الطرارة لا ينتقل الذهن من نفس الكلمة اليه فلا بد له من علامة واما الحكم
الثاني فان للطارة عليه لا صلة مفهومة من فضل الكلمة فلا حاجة في التهامه منها الى علامة اخرى وهذا الامر
مختلف عما في نفس الامر لانه لم يوجد معنى مطر واعليه غير محتاج الى العلامة في الفا عليه والمفعولية توافقت
والتصغير التكميل لعلامة لانهم كل منها كما لا يخفى فتأمل لعل الله يبيّن بعد ذلك امر **قوله** ومن
ثم الخ اي من اجل ان الطاري لا بد له من العلامة يحتاج الى الجواز الى القرينة اي العلامة دون الحقيقة تكون
مطردة عليه أقول وبالله التوفيق ان عبارة صاحب العلوم يدل على الحقيقة له علامة ايضا حيث
قال وعلامة الحقيقة التبادر والعواء عن القرينة انتهى فافهم **قوله** والطاري آية أقول وبالله
التوفيق لو قال الشارح الرضى فالطاري باراد الفاء كان احسن لان هذا مقام التفصيل والاشارة
فيه ايراد الفاء لا سيما انا كان بعد الاجزاء الله اعلم **قوله** لا يلزم ان الخ لانه اذا كان غير لازم
لملوكان علامته ثقيلة للمرتقل ايضا **قوله** كما في الثاني وكذا في المجموع وغير **قوله** على معنى
في المضاف من التعريف وقت كون المضاف اليه معرفة والتخصيص وقت كونه نكرة والتعريف وقت كون
المضافة لفظية وعلى هذا يكون المراد من المضاف امر من صفا او نقطة ولو كان المضاف منه المعنى فقط
كانت نفس المعنى في المضاف بالاولين من تلك الثلاثة فقط والله اعلم **قوله** وان كان الخ عطف على الثاني
المفهوم مما سبق يعني ان كان الطاري غير لازم فعليه ما عرفت وان كان لا زما فان الخ **قوله** لا يحتاج
الخ في التبادر في الصورة المفروضة لوجوه الطاري فيها **قوله** بالحكمة اي العدالة والانصاف **قوله** ان
علامة والبيرة فيكون العلامة الخف وثابتة في جوهر الكلمة ولازمة هولزم الطاري لان اللزوم
يقتضي الامور الثلاثة كما لا يخفى على من له ادنى مسكة **قوله** لازمة صفة بعد صفة لعلامة قول
في الاسم لانه اذا وقع في الكلام بعد ذلك مفاد هو كونه عدة تارة وفضلة اخرى وكونه فاعلا ومفعولا
ومضافا اليه وغير ذلك **قوله** ابعاض حروف الداء الفتحة والضم والكسرة لما اشتهر الزوام
مركب من الضمتين والالف من الضمتين والياء من الكسرتين **قوله** التي لم تجلب ضم ماير من انما اذا
كانت العلامة في بعض حروف المد يكون ثقيلة لا خفيفة فكيف يكون الخف وتبعا للضم انما اذا
تجلب من الخارج يكون ثقيل مجورا والله اعلم **قوله** ومن هذا التقريبا وهو ان لا يقتضوا عراب
هو كذا في بعض الطاري الا انهم احد الشين او الاشياء وهذا لا يوجد الا في الاسم لان المعنى الطاري
الا انهم في الفعل وهو كونه عدة فاحاجة الى العلامة وكذا في الحروف قال الشارح
قدس سره على تبيين الخ اشارة الى دفع ما مر على المصنف من ان الاعتواء معتد بنفسه كما يقال اعتواء

وان الخ بالاك ان
المذكور هنا القرينة
لا العلامة والمذكور
فيما هو صاحب سب
العلوم بعد العلامة
لا القرينة بل كذا في قوله
عنها فان له بالاولاد
من القرينة منها العلامة
كما يظهر من كلام
السابق واللاحق انما

على الاعراب بالرف
لان الاعراب بالرف
تقبل من الاعراب بالرف
كما هو الظاهر انما
على المعنى الطاري
الاسم فيه امر احد
هو كونه غير مدني
انما

والشئ وتعاود كما كيف يصح **قوله** للعتور عليه بيانا لدفع ان اياد كلمة على معنى على تعمين الاعتور
 محض الاستيلاء والورد وهما يتعديان بطل كما لا يخفى قال العلامة النفاذ في فحاشية الكتاب حقيقة
 التعمين ان يقصد بفعل معناه الحقيقة مع معنى فعل آخر مناسبا وطريق الارادة ان جعل المتضمن في
 مكانه وللتضمن حالا او بالعكس فالتقدير ههنا على الاول ليدل على المعاني المعتورة واردة ومستولية
 عليه وعلى الثاني ليدل على المعاني الواحدة والمستولية عليه حال كونها معتورة **قوله** فان اخذ الشئ
 دفع ما يقال من ان في التضمن لا بد من المناسبة بين المتضمن والمتضمن وهي ههنا مفقودة ببيان دفع
 ان المناسبة ههنا موجودة لازمة حتى الاعتوار الذي هو المتضمن هو الاخذ في الاصل مناسبة مع الاستيلاء
 مع الاخذ امر ظاهر لكن في شئ وهو ان الالتزام على الغرضين بين المناسبة بين الاخذ والورد وايضا
 لا ان يقال ان العلاقة بينهما لا جعل ظهور هاتمة وكما تواسه اعلو **قوله** ومثله الطريزان في مثل محض
 الورد والاستيلاء الطريزان في التقدية بطل فيجوز ارادة الطريزان من الاعتوار فالغرض من هذا
 النقل بيان مثل معنى الورد والاستيلاء **قال** الشارح قدس سره يقال اعتور الشئ الغرض من هذه
 العبارة بيان المعنى الاخرى للاعتوار والمراد الى الساعث على التعمين فافهم **قوله** الاعتوار مست
 الخ يرد ههنا ان هذا التفسير مفهوم من كلام الشارح بل مصر فيه كما لا يخفى فبا الفائدة ان يقال
 ان فيه رعاية من لا مهارته في الكلام العربي مع مهارته في الكلام الفارسي واسه اعلو **قوله** قد
 جعل ههنا الخ دفع ما يقال من ان المتقريفين ههنا في التعمين لا يترك المعنى الحقيقة كما سبق واراد
 للمعنى الحقيقة للاعتوار ههنا غير صحيح كما لا يخفى فكيف يصح قول المصنف على المعاني المعتورة وصلا
 الدفع ان الاعتوار مستعمل للتعلق على سبيل المناوئة ان لاحظ تشبيه المستعار المستعارة في صفة
 خاصة وهي المناوئة او عجزا من سبيل المناوئة للاعتوار فيكون على من قبيل ذكر المزدوم و
 ارادة الازم فناء مل **قوله** اي جعل آء دفع ما يرد من ان المفهوم من قول الشارح ان الاعراب
 يحصل في آخر الاسم والامر ليس كذلك لان من الاعراب بالحروف الام عراب وهي نفس الاول غير
 كما هو الظاهر بوجوه ثلاثة حاصل الاول ان مراد الشارح من الاعراب الاعراب بالحركة لانه
 الاصل لا مطلقة ولا مشترك في جعل ذلك في الآخر وحاصل الثاني ان الاعراب مطلقا في الآخر لان
 المراد من جعل الامر من ان يكون جعل الحال في المحل كما في الاعراب بالحركة او جعل الكل في ضمن
 الجزئيات كما في الاعراب بالحروف لان الاعراب بالحروف اي لتحقيق بحسب المفهوم جزئيا
 وهي الاول والواسط والآخر فاذا جعل في الآخر جعل التل في ضمن جزئية وحاصل الثالث ان
 العبارة محذوف المضاف وهو الجانبي لا شك في جعل الاعراب مطلقا في جانب الآخر واسما علم
قوله وذلك بناء الخ دفع ما يرد من ان الاعراب ليس بدال على صفة المسعى والمدلول لانه

وهو ما يخرج اليه
 انه على هذا الوجه
 من الحقيقة والحد
 لان المعنى المناسب
 مجازي «منه»

وهو ما يخرج من
 الشارح لانه عرق
 منه

دال على الفاعلية وللفعولية والاضافة وهي عبارة عن كون الشيء مودة او فضلة وهما من صفة الدال
فلا يعم قول الشارح والاعراب على صفة وحاصل الدفع ان في الفاعلية ومقابلها بالاعراب فاني
انها من صفات المدلول او من صفات الدال وقول الشارح يعني على الاول قوله فقال قول
الاعراب الخ دفع ما يتوهم من ان دليل جعل الاعراب في آخر الاسم واحد على تقدير كونه
الفاعل عليه ومقابلها من صفات الدال يلفح ويث المدلول والسمي في الدليل كما هو الظاهر و
حاصل الدفع ان لا نسلم ان الدليل على كلا التقديرين واحد قوله لان الدال على الخ قال
للفاضل المذوق يعني اذ ذكر الموضوع الدال على وصفه فيجب ان يذكر الدال على وصفه بعد ذكر الموضوع
رعاية لبعديته من لوله منه اقول وبالله التوفيق ان الحكم بالانباء المشعر بالتحالف مطلقا غير صحيح
لان المراد بالوصف لو كان الوصف القوي فالبعدي واجب كما لا يخفى والله اعلم قوله فان قيل
الخ حاصله انه يفسر من قول الشارح ان الدال على صفة المسمى الذي هو الاعراب متأخر عن
دال المسمى والامر ليس كذلك لان الاعراب على قسمين اعراب بالحركة و اعراب بالحرف والاول
مع الآخر والثاني نفس الآخر فلا يفتق التأخر قوله لا يجاب الخ جزاء لقوله فان قيل وقوله
بل يجاب معطوف عليه وحاصل الجواب ان مقصود الشارح بيان حال الاعراب بالحركة انه
الاصل لا يجل كونه خفيا و مراده من التأخر في قوله ان يكتفى بالدال عليه متأخر للآخر الذي
الذي هو عبارة عن منفية شيء شيء آخر واحتياجه له ولا شك في تحقق التأخر الذاتي في الاعراب
بالحركة لتبعيته في الوجود للحرف قوله لا نأقول الخ رد الجواب المصدر بقوله لا يجاب الخ
حاصله انما اذا كان المراد من التأخر التأخر الذاتي فلو جعل الاعراب في الحرف الاول والوسط
للمرتبة في التأخر الذاتي ايضا كما هو الظاهر فلا يتعين الآخر للاعراب المرتبة ان تأخر
انما هو بالنظر الى الحرف الذي يتبعه وهذا لا يختلف في صورة كون الحرف المتبوع اول او وسط او
آخر او خطرا بل ان تامة الحركة بالنظر الى الحرف المتبوع وان كان لا يختلف لكن التأخر بالنظر الى
الاسم الذي هو المقصود هنا يختلف لان الاعراب اذا كان في الحرف الآخر من الاسم يكون متأخرا
عن جميع اجزائه وهذا مستلزم للتأخر عن الاسم بخلاف ما اذا كان في الاول والوسط كما لا يخفى
قوله بل يجاب الخ حاصله ان مراد الشارح من الاعراب الاعراب بالحركة فكونه اصلا واللام
من التأخر التأخر الزماني كما هو الظاهر ولا شك في تأخر الحركة بالزمان عن الحرف لان الحركات هي
حروف الدال كما هو الاول من كلام الشارح الرضوي ولو كان هناك بعد الحرف الآخر قد كان هذا
الحرف متأخرا عن ذلك بالتأخر الزماني فكذا البعد وتظهر بالبال ان حكم الجزاء داخل حرف قد يكون
مختلفا كما ترى في الجمل المركب من الاشارة فلا يجوز ان يكون هذه الصورة من ذلك القبيل قوله

الخ من الآخر فظاهر
واما من الوسط و
الاول فدون حرف الاخر
متأخرا عنها والتأخر
من متأخر شيء متأخر
عنه ١٢ سنة
بأنه ان التأخر الزماني
يكون تأخرا

واذا اشبهتها بالقرص منه تأييد كون الحركة بعد الحرف حاصلة ان المتكلم في مقوله ان في صورة
 الاشياء لا يزيد شيئ بل هو تلفظ بالحركة مقدما للفظ بأمريتين أو أكثر والتأخر في صورة الاشياء
 موجود فكذلك في صورة مدمه لكن من اجل الاتصال الشديد وكونه بعض الحروف يتوهم المحمية
 والله اعلم **قوله** ويمكن ان يحاب اليه هذه العبارة اشارة الى الجوابين الآخرين والفرق بينهما ان
 في الاول تفيد التأخر بقيد قدر الامكان والبقاء الدال على حاله وفي الثاني تفيد الدال بقيد
 والبقاء التأخر على حاله كذا فهم من الحاشيتين المشهورتين والله اعلم **قوله** بقدر ما
 والقدر الممكن في تأخر الحركة عن الدال على المعنى ان تكون متلفظة مع جزء الاخير لان الحركة ليست
 متلفظة بالاستقلال **قوله** فان التأخر في دفع ما يريد من ان المراد من التأخر اذا كان التأخر على
 الحرف الاخير فكيف يحتمل قول الشارح فالانصب ان يكون الدال عليها مستأخرا عن الدال عليه
 الدخ غنى عن البيان **قال** الشارح قدس سره من اعرب الالفاظ الى الاصطلاح ما عرفت من
 اعرب بضمه على الاعراب على الاقل الى منقول عنه العلامة وهذا التقدير انهم ما يقولون هذا
 يدل على اشتقاق المصدر من الفعل فهذا ليس ما ذهب اليه البصريين بل ذهب اليه الكوفيون وهذا من ذهب
 غيرهم كذا في حاشية مولانا الذي يقول وبالله التوفيق انه يعلمون تقريره اشتقاق المصدر من
 المصدر وهذا ما سلم يذهب اليه احد فالاصل في الجواب عن اصل الافتراض ان يقال ان يفسر
 الاشتقاق والاخذ فرقا والمراد ههنا الثاني والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اعاننا
 الاعراب في ما يريد من ان الضم في قول المصنف واخراجه راجع الى الاختلاف والاختلاف ليس
 بضم في الرفع والنصب الجركا هو الظاهر وحاصل الدفع ان الضم راجع الى الاعراب الى الاختلاف
قال الشارح قدس سره الاسرار قدس سره ما يريد من ان افعال الاعراب ايضا ليست بضم
 في الرفع والله في الجركا ان الجزم ايضا من افعال الدفع ان المراد من افعال الاعراب في الرفع
 اعراب الاسر بقرينة البحث ولا شك في انحصار الثلاثة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره
 ثلاثة دفع ما يريد من ان الظاهر من عبارة المصنف ان قوله واخراجه مبتدأ وقوله دفع غير
 نصب معطوف عليه وقوله جراما معطوف على قوله نصب او على قوله رفع وبالحكم ان كل
 احد من هذه الالفاظ الثلاثة محمول على قوله واخراجه وهذا الحمل غير صحيح لاستلزامه حمل الفرد
 على الجمع حاصل الدفع ان العطف مقدم على الربط في تلك العبارة فيكون خبر اخراجه في الواقع
 بصيغة تلك الالفاظ الثلاثة الذي يعبر عنه بلفظ الثلاثة وما يحد وحذو لا كلا واحدا من
 الملتزم في الظاهر **قوله** اشار به النجاشي في زيادة لفظ الثلاثة **قوله** ان مجموع
 ههنا اشكال مشهور وهو ان الجزم اذا كان مجموع الالفاظ الثلاثة فالمستحق لامعرب الرفع على

هذا الترتيب من
 الالفاظ الى الاصطلاح
 المحركات الثلاثة
 على ان يكون اختيار
 حركة او اكثر على
 مقالة مولانا الذي
 في بيان ومنه

على الجزية هو المجموع لا كل واحد من تلك الالفاظ الثلاثة فلما كان هذا امر فاما كما هو المروي عن
 المصنف ويظهر من حاشيته مولانا المدقق دفع ذلك الاشكال باننا نسلم ان المستحق لا عراب الوهم
 هو المجموع لكن لما لم يصح لاجراء الاعراب عليه واجرائه على بعض الاجزاء يستلزم التزجيم
 بل امر جازي الاعراب على كل واحد من اجزائه الذي هو كل واحد من تلك الالفاظ الثلاثة و
 الله اعلم **قوله** فيكون العطف آه يرد ههنا ان تقدم العطف رفع صفة والعصبة ههنا عطف
 لان الخرافا كان هو المجموع فللمسبوب ليس الا هو لا قول المصنف دفع فلا يصح عطف نسبة
 عليه لا للعطوف مفسر بما قصد بالنسبة من متبوعه وليس فليس وهكذا الكلام في قول المصنف
 وجرا لان يقال النسبة في تعريف للعطوف امر من ان يكون حقيقة او من حيث الصورة والاول
 وان كان مفقودا ههنا لكن الثاني موجود **قال** لشارح قدس سره هذه الاسماء الخمسة دفع ما يرد من
 ان اللازم من على المصنف ان يقول ونحو ما رفع ونصفي جروا واد والف وباء هي ان الدفاعان ههنا
 الاسماء كما يطلق على الحركات كذلك يطلق على الحروف **قوله** اعلم ان الخ الظاهر منه تائيد
 قول الشارح والله اعلم **قوله** اعرابية كانت الخ يرد ههنا ان قول الفاضل المشيخ اعرابية كانت
 الخ اما ان يكون تعيها القول ههنا ثانيا كما هو الظاهر التقريب اما ان يكون تعيها ثانيا للحركات كما
 ان قوله سواء كانت تعيها اول لها والاول لا يصح لانه يلزم على هذا عموم القسم من القسم ثم لم
 لغير الاعرابية للبناءية ايضا والثاني كما ترى لانه يستلزم من علو هذا التعييم عن الفائدة وان مفادها
 واحد كما لا يخفى والحواس بالاحتياط الشق الاول ان يقال ان القسم في الواقعة غير البناءي الغير الاحادي
 لغير الاعرابي مطلقا كما يقال المحيلان اما بعض او غير ومع ان القسم بغير ان الايضاح الاول
 مطلقا وباحتياط الشق الثاني ان يقال ان الفائدة في التقسيم الثاني التعييم في الجميع هذا هو
قوله فكما اذا اطلقت الخ هذا الجنبلة الاستثناء عاسق فيكون الكلام السابق غير محرم وانه
 والاختصاص على الكلام الغير التام ليس بدقيق وان كان صادرا من المدقق فظهر ان ما في حاشيته
 الفاضل المدقق من الاعتراض بالحواس تطويل بلا طائل والله اعلم **قوله** ولا يختص بها الخ
 دفع ما يرد من ان اسمااء الرفع والنصب الجرا اذا كانت مختصة بالحركات الاعرابية فيلزم ان
 فيها ان انواع اعرابية في حاشية المصنف كما هو الظاهر وسبق منابها وهاصل الدفاعات
 الاختصاص من جانب الحركات الاعرابية بهذه الاسامي موجود لان التبريع بها بالصفة والصفة
 والكسرة بقرينة واما الاختصاص من جانب هذه الاسامي فليس بوجود بل هي اعم من الحركات
 والحروف والفائدة في زيادة لغة المعنى في قوله بل معناها الاشارة الى كون هذه الاسامي
 مشتركة معنوية **قوله** مبرور من وجه قال الفاضل المدقق مادة الاجتماع حركاتها

اي اذا اردت التبريع
 بل فاذا اجازته واما اذا
 من غير ان يظن من عدم
 فليس هو الجواب الاول
 اي ان النسبة فليس
 العطف

والله اعلم
 وللفقولي والاشي
 ١١ منه
 وكذا الحركات واخر
 الاسماء المنسوبة
 ١١ منه

والاوساط وما دة افتراق الرفع واخويه الحروف الاعرابية انتهى هذا حال النسبة بين الرفع
والرفع واما بيان النسبة بين الرفع والضم فهو ان بينهما عموم وخصوص مطلقا فانها يجتمعان في
الحركات البناءية ويصدق الرفع على الحركات الاعرابية دون الرفع واما بيان النسبة بين
الرفع والرفع فهو ان بينهما نسبة المباشرة ومقتضاها ان الحركات البناءية بخلاف الآخر
لا يمكن ان يطلق على تلك الحركات هذا ما هو المشهور والله اعلم **قوله** بتلك الاسماء على نحو المثال
ان المراد من تلك الاسماء الرفع والنصب الجوهري لله دثر الفاضل المحقق حيث شاوره وجه تعمية
الحركات الثلاث بالرفع واخويه بحيث يعلم منه وجه تعميتهما بالرفع والفتح والكسر بل بالرفع
والفتحة والكسرة ولو ذكر الكسرة قبل الجريان يقول والثالثة بكسر الفاء الاسفل ويتبعه جزم
وسفنه كان ادق بما سبق فافهم لان كل ذلك من سوانح الوقت **قوله** ويتبعه رفعها اي
يلزمه رفعها من مكانها لزم الموقوف عليه للموقوف **قوله** وفي الجزم قطع الخ اي الجزم
الاصطلاحي الذي هو قطع الحركة بدهنها ان الجزم اذا كان بمعنى قطع الحركة فيلزم ظرفية
المقيد للطلق وفي العبارة حذف العاطفة مع المعطوف والتقدير وفي الجزم قطع الحركة والحرف فان
الجماع كما قد يقطع الحركة كذلك قد يقطع الحرف **قوله** والاخير ان بالبناء اقول وبالله
التوفيق انه يلزم على هذا المخلو السكن الذي في الوسط اي في وسط الكلمة من الاسم وهو مثلا
شأن اللسان العربي ولو عثر السكن من البناء لما يلزم ذلك **قال** الشارح قدس سره ولا تطلق
على الحركات الخ كما قد لا ينفك المفهوم من قوله مختصه بالحركات اما شارح الاختصاص افاضني
قوله هذا عند البهرية دفع ما يرد من ان عدم اطلاق الرفع والنصب الجزم على الحركات
البناءية غير صحيح عند اهل الكوفة فلا يعجز حكم الشارح بعدم الاطلاق مطلقا وحاصل الرفع
ان مراد الشارح من عدم الاطلاق عدمه عند البهرية لا مطلقا وهو صحيح **قوله** فالحال في المثال
الالف واللام في كليهما عرض عن المضاف اليه وهو الاسماء والحركات الاولى في الاول والثاني
في الثاني والتقدير في كل الاسماء من الرفع والفتحة والكسرة والضم والفتح والكسرة الرفع والنصب
والجزم يتعمل في كل الحركات سواء كانت في الاوایل او الاوساط او الآخر اعلم من ان يكون
من جهة العامل ولا **قوله** بل في الحركات الخ دفع ما يرد من ان الرفع والفتحة والكسرة
اذا كانت مستعملة في الحركات البناءية بطريق الغلبة فخلت حركات اوایل الكلام واوساطها
من الاسماء لا تنفك استعمال الرفع والفتح والكسرة الرفع والنصب الجزم فاحاصل الرفع ان المراد
من الحركات البناءية الحركات الاعرابية من قبيل كراهنا من واوادة العام والله اعلم
قوله بالقرينة دفع ما يرد من انه يفهم من كلام الشارح استعمال الرفع والفتحة والكسرة

اشارة الى ان هذا قول
الشارح وهو الذي يعلل
قول الشارح في قول
المصنف والقائه الخ
من عدم الفرق بين الرفع
والرفع كما لا يخفى
لان رفض الشارح
على من كان يارفع
ويخفض الشارح
من كانا واستعملت

حيث لم يقد قوله
تقديم القرينة
منه

في الحركات الاعرابية من غير قربة تكن على سبيل القلة والامر ليس كذلك لان الاستعمال
 بهدو القربة غير موجود فيها الا على سبيل القلة ولا على سبيل الكثرة كما لا يخفى وحاصل الدفم
 ان في العبارة نقديرا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي ملاحظة آء دغم ما يرد من ان كون الرفع
 علما للفاعلية لا يعلم لان علم الشيء يكون محمولا على ذلك الشيء والرفع ليس بمحمول على الفاعلية كما
 هو للظاهر حاصل الدغم ان العلم هنا بمعنى العلامة لا بالمعنى الذي اراد المورث **قال** الشارح
 قدس سره كون الشيء المختار كوز الياء مصدريه لانه توجيه لا غير عليه بخلاف جعل الياء المنسية
 فانه لا يتخلو عن خدشة اذ يصير المعنى هكذا الرفع علامة الاشياء المنسوبة الى الفاعل فيه محذوف
 احد ما كون الرفع علامة لذوات الاشياء وثانيه ما ان لا يكون الرفع علامة للفاعل ويمكن الدغم بان
 يقال الرفع علامة المصلحة المنسوبة الى الفاعل وهي كونه فاعلا حقيقة او حكما وكونه فاعلا منسوب
 الى الفاعل لانه صفة له فاندغم المحذوران **قال** الشارح قدس سره حقيقة او حكما دغم ما يرد من
 ان الرفع موجود في غير الفاعل كالمبتداء والخبر وغير ذلك فكيف يكون علامة له حاصل الدغم ان العلم
 من الفاعل ليس نفسه بل يكون عدة في الكلام فلا يلزم المحذوران قول وبالله التوفيق هذا الجواب
 على تسليم المساءات بين العلامة وذو العلامة والا فالعلامة قد يكون احمر كما ترى في الشمس والفياء
 والشار والحرارة فلا يضر وجود الرفع في غير الفاعل والله اعلم **قوله** وذلك اذا كان الرفع دغما
 من التثنية لا يفيد لان الفاعل حكما عبارة عما يستدل اليه حكم الفاعل من عدم جواز المحذوف كالتثنية
 والخبر ليس بهذه المثابة كما هو الظاهر حاصل الدغم ان المراد من الفاعل الحكمي ما يكون عدة في الكلام
 وملحقات الفاعل من المبتداء والخبر وغيرهما كلها عدة لان كون الشيء عدة لا يتصور الا اذا كان
 مستندا او مستندا اليه ولا مشك في وجود هذين الامرين في تلك الملحقات والتثنية يكون مفيدا لكن
 بغير شيء وهو ان تفسير الفاعلية يكون لاسم عدة على ما يعلم من هذا المقام مخالف عن قول الشارح
 بالاعراب على صفة اي على صفة المسمى لان كون الاسم عدة من صفات الدال كما فهم من قول
 الفاضل المحشي سابقا الا ان يقال ان هذا التفسير من الفاعل المحشي يقتضي قول الشيخ الرضي من كون الفاعل
 من صفات الدال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** وهذا الوصف آء دغم ما يرد من ان الفاعلية اذا
 كانت مضمرة يكون الاسم عدة كما يعلم من هذا المقام فيكون هذا الوصف مقتضيا للرفع والامر ليس
 كذلك لانه لو كان مضمرا لم يتخلف الرفع عنه وهو موجود كما ترى في اسم ان وخبر كان وخبر ما
 ولا المشبهتين بليس واسم لا التي انفي الجنس حاصل الدغم ان الاقتضاء مسلم لكن قيد عدم وجوب
 مراد في استقالة ذلك التخلف وهو ثمة لوجود الدال وهو المشابهة بالفضلة كما ستعلم والله اعلم
قوله ولا يخفى ان الرفع ما يرد من انما السكتة في عدول الشارح عن جواب الاعراض

المراد من الاعراض
 الارتفاع عن الاعراض
 الدفع بقول الشارح
 حقيقة او حكما وقد
 مع كونه في الكتاب
 والله

لأن الأصل
هو كونه علامة له بل هو
الأصل والحقائق

المراد منه ما قد ساءلنا
أما

الوارع على قول المصنف فالرفع علم على فعلية بأن وجوده في غير الفاعل بطريق الاستعارة فلا يصح
في كون الرفع علم الفاعلية إلى الجواب لمصدر بقوله حقيقة أو حكما حاصل لدفع أن الأصل في
علامة كل شيء أن يكون علامة له بطريق الأصل وعلى ذلك الجواب يكون الرفع علامة الفاعل
بطريق الأصل وعلامة المفعول بطريق الاستعارة فيلزم خلاف الأصل بخلاف جواب الشارح
أن العلامة التي هي الرفع منها باعتبار ذلك الجواب يكون في كل المواضع علامة بطريق الأصل
كما لا يخفى والله أعلم **قوله** نعم الرفع ثم تصديق لما سبق وما بعده جملة مستأنفة وقعت جوابا
للسؤال مقدم كانه قيل لهذا القول منشاء وفي بعض النسخ لم يوجد هذه العبارة هكذا في حاشية
من لا تأخذ بالحكم **قوله** الحق لأن العدمية في الفاعل الفعلية في المفعول كما ملان كما هو ظاهر
قوله ومن جعل الرفع ما يرد من أنه قد يجاب عن الاعتراض الوارع على قول المصنف فالرفع علم
الفاعلية بأثر الراء للنسبة والعبارة بهذا الموضوع والتقدير فالرفع علم الفاعلية بالنسبة إلى
دفع كونه الاسم عدولا وهذا دور في ذلك لأن مفعولات الفاعل أيضا مفعولاته فكذا المنفعة في العدمية
الدفع أنه لا مخالفة بين هذين الجاهين في المعنى وتوجيه الشارح اقرب لعدم احتياجه إلى التبرئة
فذلك اختار مقال واسم علم **قوله** اقرب قال لا فاضل المدقق لأنه لا يحتاج إلى تقدير بخلاف
توجيهه ولا يلزم عليه أن توجيه الشارح يحتاج إلى التبرئة الذي لا ينتقل لذهن إليه بسهولة
بخلاف توجيهه انتهى أقول وبالله التوفيق انشعور التقدير كما لا التبرئة في أمثال هذا المقام
يجب مساوات التوجيهين والله أعلم **قال** الشارح قدس سره حقيقة أو حكما دفع ما يرد من
الانصب يكون موجودا في غير المفعول أيضا فكيف يجوز قول المصنف والنصب علم للمفعولية بيان
الرفع أن المراد من المفعول اعتراف أن يكون حقيقة أو حكما بأن يكون فضلا في الكلام ويكون الاسم
الذي يوجد النصب فيه فضلا ظاهر **قوله** وذلك فيما إذا كان الرفع ما يتوه من الرفع
الحكمي عبارة عن الاسم الذي يستند إليه حكم المفعول الحقيقي والأسل الموصوفة بهذه الصفة غير
موجود لأن المفعول الحقيقي له أقسام كثيرة وأقسامها أحكام موصوفة متغايرة عن أحكامها فكيف
يوجد في الاسم الواحد حاصل الرفع الحكمي واحدا مشتركا بين جميع أقسام المفعول الحقيقي وهو
كون الشيء فضلا فإذا كان هذا الحكم موجودا في اسم يكون مفعولا معكيا والله أعلم **قال** الشارح
قدس سره أي كون الشيء مضافا إليه دفع ما يرد من أن الأضافة لا يغلو ما أن يكون مفعولا بالنسبة
أو بمعنى كون الشيء مضافا أو بمعنى كون الشيء مضافا إليه وأصل فهم جميع أما الأول فلأن الظاهر من
كل شيء يكون في اللغة الموصوف له وهو منتف في الأضافة بمعنى النسبة فكيف يكون الموصوف له
وأما الثاني فلا نه على هذا ألا يعمل المقابلة لأن المضاف قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وأما الثالث

فلا بد محتاج الى تقدير بلا قرينة مما لا يفعل حاصل الدفم انا غش الشق الغالب وهو القوم
 على التقدير مسجودة وهي المتألمة واسما ملحق **قوله** بقريته المتألمة دقم ما يراد من ان ارادة كون الشق
 محتاجا الى من لفظ الاضافة لا يصح لا نه محتاج الى التقدير ولا قرينة عليه وتهدوئها لا يصح والدقم
 غش من **قوله** لا كون الشق مضافا فان المضاف قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا **قوله**
 وانما لم يقل الخ دقم ما يراد من ان لا مترادف لعدم مساوات العلامة كما يراد في القاطعة والمفعول
 كذلك يراد في الاضافة لوجود الجور في غير المتألمة وهو ليستأني بحسبك زيد والفاعل في كنه
 بلعه فلم يعلم الشارح في هذا المقام ايضا وان كان مقصوده الاكتفاء في الامتناع بسبب الذكر في
 السابق فلما نسب ان لا يصح في المنعوية ايضا والدقم بوجهين بيان الاول ان المراد من الجور
 هو الجور الذي يكون اعمرا وهذا لا يكون الا من العامل الذي له تأثير في المعنى وفي صورة التقدير
 المذكور تميز الجور فايد غير مؤثر في المعنى فلا نقض لان لا يكون الجور الذي حصل اعمرا با وبيان الثاني
 المراد من الجور الجور الذي يكون مضيدا الفأيد في الجور الموجود في تينك الصور تين لزيادة غير مضية
 واسما ملحق **قوله** مبنية آية فريض على الشارح بانه يفهم من كلامه في هذا المقام ان الزعم في القاطعة
 بطريق الاصل وفي ملحقاته بطريق الاستعانة والتشبيه لان تقليل قلة الفاعل بالوحدة لا يصح
 الا بان يراد من الفاعل الفاعل الحقيقي كما هو الظاهر والمفهوم من كلامه السابق ان الزعم في الفاعل
 وملحقاته كليهما بطريق الاصل فلهذا التداخيل ان يقال لما كان هذا ان الكلامان صادرين
 من النهاية فلم لا يجوز ان يكون الكلام السابق من الشارح اشارة الى احدهما والكلام اللاحق من الشارح
 الى آخرهما فلا تداخل واسما ملحق **قوله** بحسب الاقسام لان اقسام الفاعل الاخر من التحقيق وكيفية
 ثمانية كما لا يخفى فاقسام المفعول الاخر من التحقيق والحكم ثمانية كما هو الظاهر عليه من كلامه
 محاشية في علم الفصول ما كانت التكاثر المذكورة في هذا العلم اكثرها تكاثر بعد الوقوم فانه دقم ما
 في حاشية مولانا عبد الحكيم فانه **قوله** وكذا الكلام الخ فان تحليل تخصيص نصب بالمفعول
 على هذه العلة مبنية على اصله النصيب في المفعول ولو ترك قول لا نحسنه وقال والمفعول حقيقة او
 كما كثير بحسب الاقسام الممكن مبنيا عليها كذا في حاشية مولانا المحدث **قوله** ولك ان تقول الخ
 اشارة الى الوجه الآخر اختصاص الزعم بالفاعل **قوله** فناسب العدة لقوتها **قوله** اي هو
 دقم ما يراد من ان لا يخطأ يتعدى الى المفعول الثاني بلا واسطة حرف الجور فلا يصح دخول الالف
 على القليل والدقم مقدره بقرينة الاول ان للقليل مفعول ثان باعتبار المتعلق الذي هو الجور
 المفهوم من الاخطاء لا باعتبار نفسه حتى يرد ما يرد وان اختلفت بذلك ان الجور ليس الا القليل
 والمفعول الثاني من باب الاخطاء يكون مقابرا غل الاول فكيف يكون المفعول مفعولا ثانيا فانزله

بأن محيط الفأيدة هو وصفنا المفعولية لا ذات المفعول والمقدّم مع التقبل هذا إذا كان الثاني أن
 الاعطاء متضمن للمفعول والمفعول الثاني للاعطاء محذوف والتقدير برا على الثقل الثقيل حال كون فاعله
 الثقيل مفعولا للثقيل وفي كلا التقريبين نظروا أن الجعل مثل الاعطاء في التصديقة للمفعولين بنفسه وما
 قيل في الجواب عن أصل الاعتراض أن الأمر لتقوية زيدت العمل قد فزع بأن من التقدير أن لا مر
 التقوية إنما تدخل عند تقدم المفعول لا نه على هذا يخرج عن سلك المفعولية ولا تقدم ههنا ولا
اعلم قوله ولذا أي للتعامل **قوله** أو ضعيف هذا إشارة إلى الوجه الآخر لا اختصاصا بالنصب
 بالمفعول مقابل لقوله أولا ولك أن تقول الخ **قوله** إنما احتيج آء د فم ما يرد من أن المفعولية
 إذا كانت عبارة عن كوز الشيء فضلة كما هو المفهوم مما سبق فالنصب يكون علامة للمضاف إليه
 أيضا لكونه فضلة كالمفعول فجعل الجعلا ممة للمضاف إليه كما صدر عنهم وتجههم المصنف لغويا
 الدغم أنا سلم كوز المضاف إليه فضلة لكنه فضلة بواسطة الحرف بخلاف المفعول فإنه فضلة
 بواسطة الحرف والمراد من المفعول الفضلة لا بواسطة الحرف بقية قوله المصنف والجعل التقا
 إليه فلا يكون ذلك الجعل لغوا والله أعلم **قوله** فلا نه اقتضاء الخ المراد من لا اقتضاء التعلق
 اقتضاء المسند إليه المسند وبالعكس لعدم كون هذا القسم من لا اقتضاء موجودا فيما بين الفعل
 والمضاف إليه كما هو الظاهر **قوله** وليس عدة أي ليس مسندا ولا مسند إليه وكما كان كذلك
 فهو فضلة **قوله** ولما كانت الخ د فم ما يرد من أن اقتضاء الفعل للمضاف إليه غير صحيح لأنه يلزم
 على هذا وجود المؤثرين الذين هما الفعل والحرف على متأثر واحد وهو المضاف إليه **قوله** في الدغم
 أن المضاف إليه له جتان جهة اللفظ وجهة المثل فلو كان على ذينك المؤثرين في اللفظ فقط وفي
 المثل فقط كان محالا وأما لو كان على أحدهما في اللفظ والآخر في المثل كما فيها نحن فيه فلا يكون
 محالا **قوله** ففي ظاهرة لعدم الفصل بينه وبين الحرف **قوله** ففي محله للفصل بينه وبين
 الفعل بذلك الحرف ويحتمل أن يكون وجه عمل الحرف في اللفظ والفعل في المثل ضعف الحرف
 قوة الفعل **قوله** ويظهر الخ أي يظهر في اللفظ نصبه المثل في صورة حذف الخافض كما في قوله تعالى
 واختاره موسى قوله أي من جهة **قوله** ثم يخرج آء د فم إلى وجه عدول المصنف عن قوله وهو علم
 الفضلة بواسطة أن الجع قد يخرج من علامة الفضلة ويكون علامة للمضاف إليه فقط كما في الضم
 التي ذكرها الفاضل الحشر ويعلم من هذا وما بعده أن النسبة بين الفضلة بواسطة والمضاف إليه
 عموم وخصوص من وجه **قوله** ويحق علما للمضاف إليه قال الفاضل المدقق أي دأ على كونها
 إليه في الأصل فاندفع أنه قد سبق أن المضاف إليه فضلة بواسطة الحرف فبين الخروج المذكور
 المقام المستظهر منافات انتهى أقول وبالله التوفيق أنه يعلمون كلام الفاضل المدقق إن حريا في

مادة الإجماع من ترتيب
 ومادة الاقتضاء من ترتيب
 المضاف إليه فاعلم
 ومادة الاقتضاء من ترتيب
 الفضلة بواسطة المثل
 والمفعول من ترتيب

غلام زيد مضاف اليه في الاصل في الحال وهو خلاف ما تقرّر واشتهر فالأصل في الجواب ان القول
 السابق ان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف قضية مبهمة ليست بحكية فالغرض المذكور بالبقا
 المستطوره لا يكون من المضافات الذبورية والله اعلم بالصواب **وقوله** فان الفعل لم يدفع ما يرد من ان
 اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فيكون المتعلق بزيد مع عدم مكوّنه عمدة موجبة ولا معنى للفضلة الا
 هذا فكيف يخرج هذا الجرح كونه عملاً للفضلة حاصل الدفع انما سلطان الاصل هكذا لكن كان في انفس
 فلا يوجد معنى للفضلة **قوله** كره بزيد على بناء المفعول الجرحول لان زيدا مضاف اليه لكونه اسما
 به الفعل بواسطة الحرف وليس بفضلة لانه نائب عن الفاعل ان كان في الاصل فضله **قوله**
 وكان قياس الخ دفع ما يرد من ان المفهوم ما سبق ان الجرح علامة للفضلة بواسطة الحرف واللام ليس
 كذلك لان المستثنى بالآ اذا كان غير مفعول والمفعول معه فضلان بواسطة الحرف كما هو الظاهر
 وليس الجرحور بن حاصل الدفع انما سلطان المفهوم لكن قيدها اذ المبتنع ما نفع في كون الجرح علامة للفضلة
 بواسطة الحرف مراد والمانع في تينك الصورتين موجود كما قاله الفاضل المحض والله اعلم **قوله**
 اذا كان غير مفعول لان المفعول ليس بمنصوب على الاطلاق بل يكون معربا على حسب العوامل كما هو
 المشهور **قوله** لا منها أي كل واحد منها وان المبتداء ضمير لا يقتضيه المطابقة في هذه الصورة
 كما تقرّر فلم يرد ما يرد فافهم والله اعلم **قوله** غير محقق ولو على الواو على الجرح كانت محقة بل
 بعد وجود الجرح في غير **قوله** وكان الآية ولو علمت الجرح ان دخولها على الفضلة لا زاد **قوله**
 ما بعد ما منصوبا لان النصبة اعراب للفضلة فلا يرد ان عدم اعرابها لا يقتضيه كون ما بعد ما منصوبا
 لانه لم لا يجوز ان يكون مفعولا **قوله** احتجتم الى الخ دفع ما يرد من ان المتفرق فيما بين الرقم والجزاء تقرّر
 شيء اذا كانت جمولة تقرّر فيما بعد يحصل معرفة ذلك التعريف والعامل ليس بجزء من تعريف **قوله**
 فلم يعرف بينا الدفع ان العامل ان لم يكن جزءا من تعريف الاعراب لكنه جزءا من حكم العرب بل من تعريف ايضا لان
 المراد من التركيب المذكور في تعريفه المركب الذي يركب مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله كما في التشرح ففهم
 الحاجة الى تعريف العامل **قوله** مذكرة الخ المذكور ناظر الى الحكم والآرادة ناظرة الى التعريف كما هو الظاهر
قوله وانما اخره الخ دفع ما يتوهم من ان اخذ العامل في حكم العرب وتعيينه يقتضيه ذكر تعريف العامل
 عقب بينا ذلك الامر من متصلا فلم اخره عن تعريف الاعراب بينا الدفع ان المقصود هنا بينا الاختلاف
 لانه حكم العرب والعامل سبب بعيد له والاعراب سبب قريب له والتميز من السبب القريب يكون
 بواسطة بينا للسبب السبب البعيد فلا جل الموافقة مع ذلك المتفرق بواسطة الاعراب اخر العامل فان
 احتضنه الاخذ للمذكور لا اتصال بمنوع لا بد في ثباته من دليل **قوله** لانه سبب ناظر الى احتياط بينا
 المحرر لان احتياط التعريف ليس بالنظر الى الاختلاف حتى يكون كون العامل سببا بعيدا له مقتضيا

للتأخر عن الاعراب كما لا يخفى ولو نظر الحال وجود السبب البعيد والقريب يحكمها ولو بية تقديم بين
 العامل على الاعراب لان الاول مقدم على الثاني في الوجود كما هو الواضح على الذهن الناقب فانهم
 لان لكل وجهة فهو ملها فلم يتعرض لفاضل المحضة لوجه تأخير العامل عن الاعراب على تقدير احتياجه
 تعريف العرب اليه وتعلم ان الاعراب مبداء العرب الذي هو مذكورا أولاً والعامل مأخوذ في الترتيب
 الذي ذكره مؤرخا عن العرب هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** العلل للاختلاف **قوله** كما
 قالوه اي كون ذكر العلل لا يريم مقصودا ويؤيد ذلك ما وقع في عبارة الباب انشئت الاطلام فارجع
 اليه **قوله** فان العرب الخ ليس المراد بالمادة المادة الحقيقية ولكن اليسل المراد بالصورة الصورة الحقيقية
 بل لتزيتنا ظاهرا ان الاختلاف عبارة عن الانتقال من حالة الى حالة من العلل كذا من العرب والاعراب
 خارج عن الانتقال فكيف يكون مادة وصورة له كذا فممن حاشية الفاضل المدقق والله اعلم **قول**
 تأخير اي وجه تأخير الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان استيفاء ذكر العلل الاربعة للاختلاف يحصل
 بغير هذا الترتيب الخاص ايضا فلم يخترع حاصل الدفع انا حصل حصول الاستيفاء المذكور بغير ذلك الترتيب
 لكن فيه يلزم المخالفة بين الوضع والطبع فان قيل لزوم المخالفة في صورة تقدير العامل الذي هو في
 الاختلاف على مادة وصورة مسلمة لا ياموجدان لما هيبة الشيء بخلاف الفاعل لانه موجود في
 الشيء وما هيبة تكون مقدمة على الوجود وفي صورة تقديم العامل على الغاية لا يلزم المخالفة بل الموافقة
 فيه لان غاية الشيء تكون مؤخره في الوجود عن ذلك الشيء بخلاف فاعله قلنا ان ذكر الغاية ههنا يتبع
 ذكر صورة الاختلاف لا قصد افل زوم المخالفة في الصورة لزوم في الغاية نعم لو اريد ذكر الغاية قضا
 لكان الامر كما قاله المعترض والله اعلم **قوله** اولها الخ وجه ثان لتأخير العامل عن الغاية بانها
 مقصودة بالذات من الاختلاف بخلاف فاعله فالمناسب ان يقدم الغاية على الفاعل والجه من الفاضل
 المدقق ههنا حيث قال ههنا ما يشتر بتقديم الغاية على الاختلاف لا العامل مع ان سوق الكلام الى كمال
 الظاهر الله اعلم **قوله** والمراد بيان الخ دفع ما يرد من ان تعريف العامل غير جامع لخروج عامل
 المضاد عنه لان المعاني المقتضية مختصة بالاسم حاصل الدفع ان مراد المصنف ليس تعريف العامل
 مطلقا بل تعريف عامل الاسم فلا يصح خروج عامل المضارع وان اختصاص المعاني المقتضية بالاسم لم يمتنع
قوله وينبغي الخ الباعث على هذا الكلام مراد الة تحييل المسام لانه لما كان التعريف المذكور في المتن تقديرا
 للعامل الخاص على تقدير فتحيل المسام في ان تعريف مطلق العامل ما اذا والله اعلم **قوله** ما اقتضاه الخ
 الاقتضاء في الاسماء الشبهة في الفعل المضارع **قوله** وايضا المراد الخ دفع ما يرد من ان تعريف العامل
 لا يقتضي على العامل في مثل قولنا بحسبك نريد فانه لم يحصل بسببه المعنى المفتوح ما الفاعلية والمفعولية
 واما الاضافة فلا يصحك ليس مضافا اليه والدفع عن الخ والبيان ان يقال ان الاضافة وان لم تكن

موجودة فيه حقيقة لكنها موجودة فيه حكما حيث اجري حكم المضاف اليه عليه هو الجوركن افحاشية
مولانا عصمت الله **قوله** تقديم الجارح الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان قوله به منعت لمقلد
يتقوم فالمناسب تأخير عنه والدفع غنى عن البيان في ضمن هذا الغرض وقد على من قال ان التقديم **قوله**
لا اهتمام أقول وبالله التوفيق ان الامر خلاف ما يفهم من الحاشيتين المشهورتين من ان الاهتمام ليس بمعنى اهتمام
بشأنه لانه لا يصير جها للتقديم مالم يبين وجهه بل بمعنى كونه نصب لعين المستكمل انتهى بالحاصل لان الافتناء
بالشأن كما لا يصير جها للتقديم مالم يبين وجهه فكذلك كونه نصب لعين لا يصلح وجهه مالم يبين وجهه
كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة بل يوثق ما قلنا عين ما وقع في تلك الحاشيتين حيث قلنا مولانا عبد الحكيم
في وجه كونه نصب العين بكونه مقصودا بالبيان وقال مولانا المدققي في وجه ذلك لان الفعل يتم به في الامر
ارادة ما هو المشهور من الاهتمام وتبيين وجهه بما هو من كور في تلك الحاشيتين في وجه نصب لعين و
الله اعلم **قوله** اذ لا مدخل له في التعريف قال مولانا عبد الحكيم في وجه عدم مدخل المحصر في التعريف
لان المقصود منه تقرير المفهوم وتنقيشه في ذهن السامع فلا يحكم فيه والمحصر منوط بافادة الحكم حقيقيا
كان او اضافيا انتهى بالمقصود وقد عليه الفاضل المدققي بقوله وفيه ان في التعريف احكاما ضمنية فخير
ان يكون المحصر بالنظر اليها والقول بان المحصر يقتضي الحكم النقض غير مسلم واتعمد في وجه العمل ذلك
ان المحصر ليس بذاتي للعامل ولا يتوقف عليه امتيانه عن غيره لان جعل الباء لآلة كافية في الامتياز لانهم
بالحاصل أقول وبالله التوفيق اما أولا فان هذا المحصر ليس بالنسبة الى الاحكام الضمنية التي في التعريف
كما لا يخفى وجهه واما ثانيا فان المحصر كما هو ليس بذاتي وموقوف عليه لامتياز فكذلك الاهتمام كما
يخفى على من له وجد ان سليع وفهم مستقيم فتزجيم وجه التقديم بالاقتحام على المحصر لا يكون سبيبا
فاتنظر لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** ان قلت الم حاصله ان الظاهر من الباء السببية ولا
شك ان كل من لا سناد وما قام به المعنى المقتضى والمركب منهما والمركب من العامل واخذ الامر بالمتن
سبب في الجملة بالنظر الى تقوم المعنى المقتضى فلا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير **قوله** واحد
الامور أقول وبالله التوفيق يبقى ههنا شق آخر وهو التركيب من العامل ومجموع الامور المذكورة
من الاسناد وما قام به المعنى المقتضى والمركب منها والله اعلم **قوله** قلنا الباء لآلة حاصله
ان الباء في به لآلة ولاشت ان كلا من الصور المذكورة ليس بالآلة بالنظر الى تقوم المعنى المقتضى فلا
دخل في التعريف **قوله** اي ما عدا آلة دفع ما يرد من انه على تقدير كون الباء لآلة لا يصدق
التعريف على شيء من افراد المعرف لان العامل في عرف الجاهة مؤثر لآلة وحاصل الدفع ان المراد
من الآلة ليس ما هو المسمى به حتى يرد ما ذكر بل المراد من الآلة ما عدا آلة لتأثير الكلام واحدا
المعاني المذكورة في الاسرار وان لم يهوه آلة بل مؤثر العرف من الاعتراض ولا شك في كون العامل

من هذا القليل والله اعلم **قوله** لا يقال الخ في الجواب بان المراد من الآلة اذا كان ما يعدونه آلة
ويستقدون انه الله فيتوقف التعريف على تتبع اللغة ليعلم المحدث من الآلة وغيره كما هو الظاهر
وذلك التوقف محال لانه مقوت لغرض من تدوين علم الضرر ومبطل ما قيل في عدول المصنفين
تعريف الجمهور للعرب اما الاول فلان الغرض من التدوين بيان يعرف به احوال او اخر الكلام في
التركيب من لم يتتبع لغة العرب لم يعرف احكامها بالسمع منها واما الثاني فلان تعريف المصنف
يتوقف على معرفة العامل لكونه مأخوفا في المراد بالركب لما اخذ في تعريفه وهي متوقفة حيث تدعى
تبع ما عدوه انه فلا يكون الوجه المذكور محال لان يصير وسطا لم لم يتتبع لغة العرب **قوله**
ما اخذ اي مراد فلا يرد ما يرد فامل **قوله** لا نقول الخ نقول الجواب المردود بقوله لا يقال آه
حاصله ان المدونين حصروا العوامل وضبطوها وهذا المحصر الضبط كفي من التتبع فلا يتوقف
التعريف عليه فلا يلزم المخذول **قوله** لا يخفى الخ اعترض على المصنف بان لو قال العامل ما يقوم المعنى المقصود
للاعراب لم يرد عليه الا اعترض لمصدق بقوله ان قلت الخ لان مناط الجواب عن ذلك لا اعتراض كعن العامل الآلة وهذا
الكون منصوص في القول المتروك الذي فرض مقولته مع حصول الاختصاص الذي هو من مقاصد العلمين **قوله** لا
نقول الخ يرد ههنا ان كون العبار نصا الآلة مسلما فاما يريد بالمقوم المقوم بغيره واما اذا اريد بالمقوم المقوم بحقيقته
الذي هو التكلم فمنوع والسند عن خمينة المقوم بالحقيقة بالآلة الا ان يقال عدم وجدان خمينة التكلم
بالعامل في اصطلاح النجاة قرينة طاهر على ان المراد بالمقوم المقوم بالحق والجواب عن شكا المصنفان في القول
المتروك لو هو كون التكلم ماملا لانه هو المقوم بحقيقته والله اعلم **قوله** لم الخ لعل النظم من هذه العبار لا يفي بالغرض
قلنا الباء للآلة وكذا التزييف **قوله** ولا يخفى آه بان الباء في قوله به في تعريف العامل اذا كانت
للاآلة وبان يقال للعامل ما يقوم به يفهم منه ان العامل يقال له آلة في كل الاوقات والاولى
كذلك لانه قد يقال فيما يفهم من العامل عذمة لما يحدثه التكلم في اللفظ والله اعلم **قوله** ويتفرع
عليه الخ لما ذكر ان فيما بين النجاة قد يقال له آله وقد يقال له علامة ففرع عليه ما تقره واشتهر
في العامل من كونه مقدما على المدلول رتبة ومن كونه لفظيا بطريق الاحقية ومن عدم كونهما
للمعمولية من جهة واحدة واما ما ذكر في العاشيتين المشهورتين لغرض الغافل العشر من قوله
اعلم الخ ففيه خدشة وهي ان الكلام انساب في كون العامل آلة فالمناسب ان يذكر في ذيل قوله
اعلم آه ما يكون للاية دخل فيه ولا يذكروا قوله وقد يقال انه علامه ولا قوله ومن كونه علامة
الخ فافهم ولا تنس بالرد والقبول **قوله** من ان رتبة الخ وقد يتأخر لغرض الاعراض على ما
بين في مقرة **قوله** من حيث الخ وان لم يكن من حقها التقديم من جهة اخرى كما لا يخفى على من يتتبع
في علامات الاشياء **قوله** ومن كونه علامة الخ يعني ان كون العامل لفظيا بطريق الاحقية

من الخ من الخ
معرفة من الخ من الخ
العرب العبرية لغة
صالح لان يكون وسطا
لا يحكم الجارية
وتعريف المصنف
له دون تعريفه
على ذلك فكذا في الخ
فتذكر الآلة

اما قال في قوله لا يقال
كما في العلامات

قوله

والله في الامام
ما قول المصنف على
طريق التدرج الامم

ان الفاضل المحشي حكم في السابق بان السام لا آلة وتبعد لحاظ ذلك لا يذهب الذهن الاشتقاق يتقوم
من التقوم بمعنى القيام بالغير كما لا يخفى وجهه فلا حاجة الى نفى هذا الاحتمال الا ان يقال ان الفاضل
المحشي اعترض عن ذلك المقام فقال ما قاله والله اعلم **قوله** كما يقتضيه اصل اللغة يرد ههنا ان الضم
بالغير معنى التقوم والعرف لا في اللغة فكيف يجمع قول الفاضل المحشي كما يقتضيه اصل اللغة واجاب مؤلفنا
المدقق عن هذا الايراد بان من المتقرر في علم اصول ان العرف قاض وراجع على اللغة في صورتها المعاصرة
بينهما فهذه الجهة يكون العرف اصل للغة فيجمع تعييل لفاضل المحشي اقول وبالله التوفيق ان عدم علم
شخص بشئ لا يستلزم عدم وجود ذلك الشئ كما تقرر فيما بين العقلاء فلم لا يجوز ان يكون معنى التقوم
الذي هو القيام بالغير يكون موجودا في اللغة وعلم الفاضل المحشي به ولم يصل ذلك الى الموجد والله اعلم
قوله لا اشتقاقه متعلق بقوله يقتضيه **قوله** ليس قايما ولو قسر بذلك التفسير لفهم منه
ذلك فيكون قوله وذلك لظا اشارة الى وجه النفي **قال** الشارح قدس سره اى معنى الخ دفع ما يخرج
من ان الظاهر من اللام هو التعريف والتعين فيعمل التعريف لان ماهية العامل لا يقتضيه المعنى المعنى
من المعاني المقضية للاعراب كما هو الظاهر حاصل الدفع ان الامر للعهد الذهني وهو في حكم النكرة
فيكون المعنى العامل ما به يتقوم معنى من المعاني المقضية للاعراب لا محذور في هذا **قوله** انما قيد
الخ دفع ما يخرج من ان مقصود الشارح بالتفسير الذي يشعر عليه كلمة اى التفسيرية الاشارة الى كون
الامر هنا للعهد الذهني وهو حاصل بقوله ومنه من المعاني فما الفائدة في زيادة لفظ المعتبرة حاصلة
الدفع ان المقصود من زيادة هذا اللفظ الاشارة الى علة اقتضاء المعاني الاعراب لان نفسها ليست
مقتضية له كما لا يخفى والمراد من التقيد التقيد الضمني لان التقيد الصريحى للمعاني لا للمعنى والضمير في
راجع الى لفظ المعتبرة هذا اما سمح به على طري والله اعلم **قوله** كما ذكرناه اى في حاشية قول المصنف
المعتبرة **قوله** لان له استدعاء الخ لانه مسند والكلام لا يتم بدو المسند اليه **قوله** اى
بالفعل دفع ما يخرج من ان الضمير فيه راجع الى رايت فيعلم منه ان مجموع الفعل والفاعل عامل فهو
خلاف صرايح العوم حاصل الدفع ان الضمير راجع الى الفعل الذي رايت لا الى مجموع رايت او
الى المجموع وكون مجموع الفعل والفاعل عاملا وان كان خلاف مذهب البصرية لكن ما ذهب
اليه الكوفيه فلا يكتوخلاف صرايح كل القوم والله اعلم **قوله** لانه ما بالخ اما على الفعل فلما مر
ان الفضلة هو الذى تعلق به الفعل ولا يكون مسندا ولا مسندا اليه واما على الفاعل فلانه لا
لوجب اقامة ذلك الاسم مقامه لان الكلام لا يتم بدو ذكر المسند والمسند اليه والفعل
مسند يرد ههنا ان صيرتر فضلة بمجموع الفعل والفاعل لا يقتضى كونه معولا فلا يتم التقريب اجيب
بان العامل ما به يتقوم المعنى المقضى وهو في الفعل لمفعولية وهو كونه لا اسم فضلة بلا واسطة

حرف فإشبات كونه فضلا يثبت المفعولية فيتم الترتيب **قوله** أي في لفظه وضم ماير من ان للتقر
فيما سبق ان الجبر وهو مفعول بواسطة حرف الجبر والعامل فيه الفعل ويعلم من هذا المقام ان العامل
في حرف الجبر فيلزم التداقم حاصل الدقم ان التداقم معد ولا ان عاملية الفعل لمعلوم ما سبق
في محل الجبر ورواياته حرف الجبر المعلوم من هذا المقام في لفظ الجبر **قوله** هذا أي كونه حرف
الجبر عاملا في لفظ الجبر **قوله** وجاز اعمال الخ دقم استبحا كون المقدر عاملا **قوله** لو قوم
المضارع يعني ان المضارع اذا وقع موقع حرف الجبر المقدر فيكون ملحوظا بالنظر اليه فلا استبعاد
في كونه عاملا كما ان نصب المضارع بالز المنقذرة ضعيف كما تقدم واذا وقعت فاء السبية او واو
الجمع موقعها جاز ان نصب بها ملود **اقوله** ولذا يكتب آه يعني ان المتقرر فيما بين القوم ان المضاف
يكتسب التعريف والتخصيص من المضاف اليه المعرفة والنكرة الاول من الاول والثاني من الثاني وهذا
يدل على ان حرف الجبر المقدر صارت نسيا منسيا لانها لو لم تكن نسيا منسيا لم يكتب فيك الامر من من
ذلك المضاف اليه كما في صورة الاقمار واذا كانت نسيا منسيا فكيف تكون عاملة واسه **قوله**
للمذكور الخ دقم ماير من ان الفاعل من حروف العطف بالجمع مع الترتيب بلا هملة فيستفاد منها ان
يكون العامل معرفة فاما به يتقوم الخ وكذا لفرع المنصرف والجمع الخ واستحاقة هذا اما لا يخفى
المراد ان هذا الفاعل بئنا أقسام انواع الاعراب آهية تلك الاقسام وتفصيلها لان لكل من انواع الكلام
اقساما مثلا للرفع الضمة والواو والالف ولكل من تلك الاقسام اجملة مثلا للضمة المفرد المنصرف
والجمع المكسر المنصرف والجمع مع الترتيب بلا هملة يتحقق بين المبين والمبين فيعلم ان الفاعل بئنا
لكن يبقى شئ وهو انه على هذا يكون هذا الكلام محطوقا على قول المصنف وانواعه رفع الخ لان
الفاعل البيانية والتفصيلية لعطف المبين والمفصل على الجملة كما يعلم من الخفي فلو لم يفصل بين
خينك الكلامين بقوله العامل ما به يتقوم الخ كان احسن الا ان يقال انه على هذا يقع التشويش
في استيعاب العلل للاختلاف الذي هو من جملة المقامد كما سبق لان هذا البناء طويلا قليلا
قوله اقسام للرفع ثلاثة الضمة في المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف والواو في الاسماء الستة
والالف في المثني والنصب اربعة الفتحة في المنصرف والجمع المكسر المنصرف والكسرة في الجمع المؤنث
الساكن والالف في الاسماء الستة والياء في المثني والجمع والكسرة في المفرد المنصرف والجمع
للمكسر المنصرف والفتحة في غير المنصرف والياء في الاسماء الستة والمثني والجمع **قوله** لما لو تأملت
في الحاشية السابقة ظهر لك الاملية **قال** الشارح قد مر من سرة الذي لم يكن الخ دقم ماير دهبنا
من انه لو نظر الى الكلام السابق للمصنف من تصديق الكلمة كان المراد من المفعول المذكور هنا بقرينة
ما لا يكون مركبا لو نظر الى الكلام اللاحق الواقع في النادى بحيث اوجبت الفير كان المراد من المفعول

يقابل المضاف او ما يقابل الجملة الاول بالنظر الى الاول والثاني بالنظر الى الثاني وكل من هذه المراد
لا يصح هنا ان كلا من المشتق والمجموع مثله مفرد بهذه المعاني جماعة كما سبق مع انه ليس بمفرد
بالحركة بيان الدفع ان المفرد معنى آخر ايضا وهو ما لا يكون مشتق ولا مجموعا والمراد هنا هذا الحذف
ويشبهه ذكر المصنف حيث اتى بما فى المفرد كلها فى مواضع من كتابه **قوله** المفرد الخ قدّم ما يتوهم
من انه لا معنى للمفرد الا ما لا يكون مشتق ولا مجموعا فاما الاحتياج الى تفسير لشارح والدفع غنى عن
البيان **قوله** ما يقابل المركب الاول فى تعريف الكلمة والثانى فى بحث التميز والثالث فى بحث التماثل
كما لا يخفى على من رأى عبارة الكافية ولو اخبر الفاضل المحيى الثانى وقدّم الثالث لكان او فنى بجملة
للمصنف **قوله** والمراد هنا الخ قدّم ما يتوهم من ان المفرد اذا جاء بالمعنى الاربعه فيكون اشتقا
خلافه بالفهم فلا يناسب للمصنف ايراد تبيان الدفع ان الاختلال عند وجود عدم قرينه ارادة للفظ
المعين والقرينة على تلك الارادة وهى المقابلة هنا موجودة فلا اختلال **قوله** ان قيل الخ فقل
هذا الاعتراض ان اللفظ اذا المراد به ما لا يكون مشتق ولا مجموعا فيشمل الاسماء الستة وما الحق
بالمشتق والمجموع فيجب ان يقيد بقيد غير الاسماء الستة وغير ما الحق بالمشتق والمجموع لا ضمما مع
بالحروف فاذا لم يقيد كان حكم المصنف باطلا آجيب بان المراد باللفظ المفرد من كل وجه والصورة
المنقوض بها لا منبأ منها عن التعدد ليستأبفد تين من كل وجه والله اعلم **قوله** فلا يجاب الخ
الجواب الاول ان قول المصنف فلفظ المنصرف الخ قضية مبهمة وهى فى قوة الجزئية كما تقدم فلا يخرج
خروج بعض افراد موضوعها عن محمولها واليسر فى عدم الضرر ان الحكم لا يكون على ذلك البعض
بل على البعض الآخر وحاصل الجواب الثانى للمشار اليه بقوله او ان الاسماء الخ ان قول المصنف ان
قضية كلية كما هو الظاهر ولا يضر خروج الاسماء الستة وما الحق بالمشتق والمجموع من الحكم المذكور
للمفرد لان شمول الحكم لجميع افراد الموضوع الذى هو من مقتضى القضية الكلية موجود فيها لان
الاسماء الستة فى حال عدم الاضافة وكذا بعض ما الحق بالمشتق وهو كلا فى حال الاضافة او المنظر
معربان بالحركة تكن فى الاول لفظى وفى الثانى تقديرى وان احتج في ذلك ان الحكم المذكور للمفرد
لا يشملها فى غير تينك الصورتين فكيف يحتمل قول المصنف ذلك قضية كلية فانزله بان يفتى
كلية القضية الشمول لجميع افراد الموضوع مطلقا اى سواء كان فى كل الاوقات او بعضها لا سيما
فى كل الاوقات والله اعلم **قوله** وبعض ما الحق الخ انما قال بعض ما الحق لان البعض الآخر
منه وهو اثنان واثنان وثمانان وجميع ما الحق بالمجموع وهو اربعة عشر ونحواتها خارجة عن
الحكم قطعاً فى هذه العبارة اشارة الى ترسيم هذا الجواب **قوله** لان مقام الخ تقليل التفتى
يعنى ان التوجيهين المذكورين وان كان صحيحين بالنظر الى نفس عبارة المصنف لكن النظر الى

ضبط اقسام افهام الاعراب محالها يالي عن ذينك الترجمين لان الظاهر على هذا مساوات الحكم للمؤمن
ولما ولت ينانى الالهال وعدم الشمول في بعض الاوقات والله اعلم **قوله** مع ان ذكره اشارته
الى تزييف الجواب الثاني وحاصله ان غير المنصرف في حال الاضافة والتعريف باللام اعليه كما عدا
للمفرد المنصرف كما لا يخفى وآذا لم يكن مقتضى الكلية شمول الحكم لافراد الموضوع في جميع الاوقات يكون
قيما المنصرف لاخراج غير المنصرف الذي لا يكون مضافا ولا معر فابا للامر لا اخراج غير المنصرف
المطلق لانه قد يكون معر با كاعراب المفرد المنصرف كما اذا كان مضافا او معر فابا للامر والظاهر ان
انقيد المنصرف لاخراج غير المنصرف المطلق اعترض بعض المشتغلين بقراءه حاشية الفاضل
الحشي كذا على بان اى قيد لا يرد في كون قيد الانصرف لاخراج بعض اقسام غير المنصرف بل لا يخرج
في كون قيد الانصرف لاخراج غير المنصرف المطلق لانه يفهم من العبارة على هذا ان غير المنصرف
للمطلق لا يكون معر با كاعراب المفرد المنصرف والامر ليس كذلك لانه وقت كونه مضافا او معر فابا للامر
معر با كاعراب المفرد المنصرف كما لا يخفى فلا يعبر العداوة فقلت بعون الله تعالى وتوفيقه ان
معية تلك العداوة وانظر الى ظاهر عبارة المصنف كما يشتر عليه قول الفاضل الحشي كما هو الظاهر
ولا شك ان الظاهر من عبارة المصنف ان قيد المنصرف لاخراج غير المنصرف المطلق لا يلتزم الا بغير
الامر لان قيد الانصرف والنظر الى نفس الامر لاخراج بعض اقسام غير المنصرف وهو ما لا يكون مضافا
ولا معر فابا للامر وان اختلف بالبال ان البعض الغير المنصرف من اقسام غير المنصرف لا يطلق عليه المنصرف
فكيف لا يكون قيد المنصرف مخرجا لذالك البعض فاذله بان المراد من المنصرف ههنا ما هو منصرف
حكما لا ما لا يكون فيه ملتان الخ والمنصرف بمعنى المعنى يصدق على ذلك البعض والله اعلم **قوله**
بل يجاب الخ حاصل هذا الجواب ان موضوع قول المصنف فالمراد الخ وهو المفرد وان كان شامل
للاسماء الستة وما الخ بالحق والجمهور فلا بد من قيد يخرجها لعدم شمول الحكم لهما لكن ذكر حكما
فيما بعد ينادى با على نداه على ان المراد بالمفرد ما سواهما على طريقة التضييق او التسمي واحدا **قوله**
ان قيل الخ رد الجواب للمصدر بقوله بل يجاب بانه اذا اكتفى عن القيد المخرج للاسماء الستة وما
الخ بالحق والجمهور بذكر حكما فيما بعد فلو ورد المعنى القيد المخرج لهما فلو لم يكن بذكر حكما
للمنصرف فيما بعد بان ترك قيد الانصرف للمخرج لغير المنصرف مع ان الاختصار المطلوب للمصنف
في هذا الطريق **قوله** اعيب الخ حاصل الجواب ان غير المنصرف كثير الافراد بالنظر الى الاسماء
الستة وما الخ بالحق والجمهور كما هو الظاهر فلو اكتفى في الاحتراض عنه بذكر حكما فيما بعد لوقع
الغلط والتشويش في الامر الكثير بخلاف ما لو اكتفى في الاحتراض عن الاسماء الستة وما الخ
والجمهور بذكر حكما فيما بعد لان هذا الاكتفاء موجب لوقوع الغلط والتشويش في الامر القليل

اعني بالنظر الى
الرفق والنفقة حالة
النسب الكسرة حالة
الجد ١٢ منه
مع يعنى الله
ساكن قوله الى يعنى
مع ١٢
اعني ان شرطها لا
في التضييق كما هو
مذهب الحنفية في
التضييق عند فهم
المعنى بعضه
يجوز استقلال موطن
بكون تلك الامور
طريقة التضييق
شرط لا استقلال
لم يشترط الاستقلال
التضييق كما هو
التسمية لان التضييق
عند فهم قصر الجواب
بعض المستحقا
تكون تلك الارادة
على طريقة التضييق
ولما بعد بغير هذا
على ان التضييق في
ما بعد ١٢ منه

بالنسبة الى ان المنصرف
على ان لا يكون المنصرف
انما هو المنصرف
المنصرف هو المنصرف
المنصرف هو المنصرف

وبينهما من التفاوت ما لا يخفى **قوله** مع ان الخ ملاوة في الرق وتقريرها ان المطلوب المنصف الاختصاص
في العبارة فلا جمل هذا اكتفى في الاحتراز عن الامر القليل وهو الاسماء الستة وما الحق بالثنى والجمع
بذكر حكمه في اللاحق ولولم يكن مطلوبه الاختصاص لكان اللازم عليه التصريح بالقييد لمخرج ذلك
الامر ايضا **قوله** وان لم يقل الخ دفع ما يد من ازيد الانصراف لما كان مراد في المولين فلم لم يقل
فالمفرد والجمع المكسر المنصرف فان مع ان حصول الاختصاص الذي هو مطلوب المنصف في هذا
الطريق والدفع عن هذا الايراد بوجوه ثلاثة لكن كما اخذ وشه كما ستعلم **قوله** الاول ان المطلوب المنصف
في هذا المقام ذكر المحلة اقسام انواع الاعراب باسماء مختصة بما يعني لا يشترط معها في غيره ها وهذا
المطلوب يحصل بالقول المذكور ولا يحصل بالقول المتروكة اقول وبالله التوفيق ان الاشتراك في كل
اجزاء الاسم مفقود في العبارتين وفي جرته الذي هو الانصراف موجود فيهما فالفرق ليس بفرق
وايه اعلم **قوله** الثاني انه لو قال المنصف فالمفرد والجمع للمكسر المنصرف فان للزم الفصل بين الصفة وهو
قوله منصرفان موصوفه وهو مجموع المفرد والجمع بما ليس بصفة لذلك الموصوف وهو المكسر لا بصفة
الجمع وحده والفصل بين الموصوف والصفة بما ليس بصفة من القبايع قال الفاضل المديني وفيه ان
المنصرفان يجوز ان يكون صفة لمجموع المفرد والجمع المكسر حينئذ يكون المكسر من جنس الموصوفات
اقول وبالله التوفيق لما كان المكسر صفة لجنس الموصوفات لم يكن احدها عنه من كل الوجه فلم لا يجوز
ان يكون هذا الفصل غير قيم **قوله** الثالث انه لو قال فالمفرد والجمع للمكسر المنصرفان لتوه مان واحدة
من المفرد والجمع غير منصرف لكن المنصف غير عنه بالمنصرف لاجل تعذيبه على ذلك وهذا غير مراد
بجمله ما قاله فانه صريح في ازيد الانصراف مراد فيها في افرق المراد قال مولانا عبد الحكيم وفيه
توهم التعليل حاصله ان توهم التعليل موجود في القول المذكور بان يقال عبر عن المفرد بالتنقسم الى
للمنصرف وغير المنصرف وكذا عن الجمع المنقسم اليهما بالمنصرف تغليباً فاحفظ هذا التقرير ولا نه غير
موجود في غير هذا التقرير **قوله** نوع تغليب انما مراد لفظ النوع لان التغليب الحقيقي لا يتصور
بدون ذكر القاب الحقيقية وهو معلوم الانتفاء **قوله** وهو بعيد جداً الفرض من هذا القول
تزيين الوجه الثالث بان هذا الوجه لا يرفع القول المذكور على القول المتروكة لانه ان نظر المصنف
الفرق بين المنصرف وغير المنصرف في حكم الاعراب فلا يوجب لتوهم التغليب مجال كما هو الظاهر على
منه فوهن مستقيم وان لم ينظر الى مقام الفرق فكما في المتروكة توهم التغليب فكما في المذكور توهم
المشاكلية يعني ان الانصراف في المفرد والجمع غير مراد وفي اخذها مراد بكون المنصف قال به فيهما
لمشاكلية واستأ علم **قوله** فيكون الخ يعني ان الصيغة في سماء راجع الى النادر هي غير صالح كون
مرتفعان لا ارتفاق عبارة عن نصب الفرق تحت الخ للاسترخاء وانتفاء الاسترخاء في النادر

معلوم فكأن الله تعالى ذكره لا يرتفع لمشاكلة قوله وحسنت مرتقا قوله الاظهر الخ تقرير
 على الشارح لكن في عنوانه يعلم منه ان تفسير الشارح له وجرايما ما بينا في التحريف فبيان تفسير الشارح
 للعلم للكسر غير جامع وما نفع اما الاول فلخروج فلك منه لان بناء الواحد فيه سالم لان واحد
 ليس الا هو واما الثاني فلا نه يدخل فيه سنون وثيون وضربا منه لان بناء الواحد فيها ليس بجمع
 كما اشتهر واما بيان وجه كلام الشارح فبيان المراد من عدم السلامة عدم السلامة في حال الجمع
 واحسن ان يكون حقيقة او تقدير او لا شك في تحقق عدم السلامة تقدير في ذلك كما اشتهر
 فيكون القوم من انضمت ان اعتبرت مثل ضمة اسد كان جميعا وان اعتبرت مثل ضمة فقل كما
 مفرد او عدم السلامة في ضمين وثمين وضربا لان التغيرات الواقعة فيها ليس في الج
 الجمعية بل بعد ما قال الفاضل المديني في وجه خروج سنين وثمين وضربا عن تفسير
 الشارح اما الاول فلان كون بناء الواحد فيه سالما ملزوم لكون آخر واحد ملحوقا للواو
 النون او الالف والتاء فذكر الملزوم واراد الا انهم انتهى اقول وبالله التوفيق ان المذكور في تفسير
 الشارح عدم سلامة بناء الواحد وملزوميته لكون آخر واحد ملحوقا للواو والنون او الالف
 والتاء ممنوم لسلامة بناء الواحد وبالحيلة ان المذكور غير ملزوم والملزوم غير المذكور
 اظهر قوله لخصها ايضا ان الاعراب علامة فاللاحق في العلامة ان يكون الخف والخفة
 بالنظر الى الحرف فالحركة يكون اصلا في كونها علامة فيكون اصلا في كونها اعرابا لكن بقي وجه
 طلب الاضحية للغة في العلامة ولعلم ان العلامة لما كانت مقسومة لاجل ما هي ملك
 له لا لاجل نفسها فاللاحق فيها ان تكون حقيقة قوله ولانها ابعاض يعني ان الحركات اجزاء
 ومقومات للوژ وهي مقومة بها والقوم يكون اصلا بالنظر الى المتقوم فالحركة تكون
 اصلا بالنظر الى الحرف قوله وفيه الخ ^{٥٤} وعلى الوجه الثاني المقول لاصالة الاعراب بالحرف
 بالنظر الى الاعراب بالحرف وحاصله ان المراد بالبعضية اما البعضية الحقيقية او احسن ان تكون
 حقيقية او وهمية فان كان الاول فبعد تسليمه يقتضي لاصالة بالنظر الى الذات لاني كونها علامة
 وان كان الثاني فلا فسر ان البعضية الوهمية يقتضي لاصالة اقول وبالله التوفيق انه لو قال
 الفاضل المديني في دفع ذلك الوجه وفيه ان البعضية احسن ان تكون حقيقية او وهمية يقتضي
 لاصالة بحسب الذات لا يكون لها علامة لكن ادعى لا اباضا ايضا يقتضي لاصالة بالنظر
 الى الذات لكن بحسب التوهيم بحسب الواقع ويمكن ان يجاب بان لاصالة افاضت في شئ
 من جهة فالنظر في اثبات لاصالة من جهة المعنى ايضا ما لم يوجد مانع وجوده ههنا غير
 ظاهر ولا ظاهر خطاني عليه كيف بهذا التقدير فانهم ولا قهر بالرد والقبول لان هذا ليس من

٥٤
 لا عبرة بصيغة
 اسم التفصيل ١٢
 اول جمع سنة بفتح
 السين والثاني بجمع
 سنة بضم واو
 الثالث بجمع ضمة
 بسكون الراء ههنا
 ٥٥
 الا ان يقال نقل الفاعل
 للمدق الى ما هو متعلق
 بملأ الى يلزم ههنا

٥٥
 اي حقيقة ١٢ ههنا

أعمال الفعول **قوله** قال قدس سره غرضه لفاضل المحشة من نقل كلامه الحاشية توضيحه **قوله**
 هذا التركيب الخ هذه العبارة إشارة إلى سؤال وجواب أما السؤال فهو أن في هذا التركيب يلزم
 عطف الاسمين على معمول ما ملين مختلفين لعاطف واحد ويجوز أن هذا وهذا من الاستقالات
 فكيف يصح عبارة المصنف وأما الجواب فهو أن استحالة ذلك العطف مطلقاً يعنى أن الجورور
 كان مقدماً أو لا ليس بما ذهب إليه المصنف بل ذهب إلى استحالة ذلك العطف إذا لم يكن الجورور
 مقدماً أو الجورور هنا مقدم فيجوز عبارة أنه على مذهبه **قوله** وذلك الخ لما كان وجود العاملين
 هنا غير ظاهرة لأن المذكور ثم أحد العاملين اعني البناء احتياجه كلام الحاشية إلى بيان توضيحه
 الفاضل المحشة في بيانه وذلك الخ **قوله** والعامل الخ فيكون الجورور مقدماً **قوله** والعامل
 فيه هو الاعراب الاحتمال الأول والثالث جار يان على الاحتمالات الثلاثة في قول المصنف رها
 ونصباً وجراً والاحتمال الثاني كما على الاحتمالين الظرفية والحالية في ذلك القول لأن كفاية العامل
 العامل المفهوم المحووظ في ذلك الاحتمالين بخلاف المصدرية كما تقر **قوله** والقرينة عليها
 الخ دفع ما يراد منه من أين يعلم الاعراب حتى يكون مقدراً فيكون ماملاً والدفع غنى عن البيان
قوله في الظرف المستقر قال الفاضل للدق وهو قوله بالضمه وعامله كإيمان الواقع خبراً عن
 المنصرف والجزم المكسر المنصرف انتهى أقول وبالله التوفيق عبارة الفاضل المحشة بياني على
 على أن الاعراب المقدّر ليس بعامل في الظرف المستقر مع أنه لو كان معناه عبارة المصنف اعرب
 المفرد المنصرف والجزم المكسر المنصرف بالضمه حالة الرفع أو حال كونها مرفوعة أو اعرب رفع
 يكون الاعراب المقدّر ماملاً في الظرف أيضاً كما يحكم به من له ذهن سليم نعم لو كان معناه
 المنصرف فالاعراب هذين القسمين كإيمان بالضمه فلم يكن الاعراب المقدّر ماملاً في الظرف لأن
 يقال إن عبارة الفاضل محمول على الظاهر من المقابلة بين مأملية الاعراب المقدّر بصيغة المذكر
 لا عون أن يكون في ذلك المقابلة وفي قالب الفعل ومأملية عامل الظرف ولا شك في تحقق المقابلة
 بين هذين الأمرين هذا ما سمع به خاطري واستماعي بالصواب **قال** الشارح قدس سره أي كما
 الرفع دفع ما يراد منها من أن نصب دفعاً ونصباً وجراً لا يخلو ما أن يكون على الظرفية أو على الحالية أو
 على المصدرية وكلها لا يصح ما الأول فلا نال الظرف على قسمين زمان ومكان والرفع والنصب الجورور
 ليس لواحد منها كما هو الظاهر وأما الثاني فلا نه يقتضي الفاعل والمفعول والحمل على في الحلالة
 وتلا الأمرين ههنا متفقان أما الأول فلا نال للرفع المنصرف وكذا الجزم المكسر مبتداءً لا فاعل ولا مفعول
 وأما الثاني فلعدم صحة الحمل بين المفعول للمنصرف والرفع وعدلية كما هو الظاهر وكذا بين الجزم المكسر
 والرفع وعدلية وأما الثالث فلا ن من شروط اشتغال المعنى مامله عليه اشتغال الحمل على المعنى

يعني أن قوله توضيحه هو
 ما كان معناه أو ظرفاً
 أو مصدر أو فاعلية
 أو عامل الظرف في الجملة
 النصبية أو مفعول
 على التقديرين الأولين
 ولا يصح على الأخيرين
 يكون مملوفاً للظرف
 على ما يشترط في
 أصله المنطوق به الظرف
 متعلقاً بهذا يكون من
 متعلقاته فلو وجد
 الجملة ١٢ من

وقد اشتهر هذا وأما حاصل الجواب عن الشق الثاني فكأنها صحيحة لكن عبارة المصنف ليست على ظاهر
 ما على الأول فيقدّر المضاعف وهو الحالة مثلا فيكون الرفع وكذا النسب الجوز فاما اعتبار المضاعف
 وأما على الثاني فيقدّر أعرب أو نحوه فيكون المفرد المنصرف وكذا أما عطف عليه مفعولا لم يعم
 فاعطيه له ويول الرفع بالرفع والنسب بالنسب الجوز بالجوز ويعم المحل وأما على الثالث فيقدّر
 أعرب الأعراب فالنقد أعرب بالمفرد المنصرف وكذا الجمع المكسر المنقصر بالضمه أعراب فم والفتح
 أعراب نصب الكسرة أعراب جرف فيكون الرفع مفعولا مطلقا باعتبار المضاعف للنقد أعراب
 للنقد ولكن أحده عليه **قوله** قال قد من سره الغرض من نقل الحاشية بيان غرضه لا شارح منها
 وهو الإشارة إلى المحاط **معنى** الأعراب **هنا قوله** على معنى أنه أعرب الخ الغرض من هذه العبارة
 هو ما يراد من أن النسب على الحالية أو المصدرية لا يعم لأن كلا منهما مقتضى لوجود العامل وهو هنا
 غير موجود بيان الرفع أنه بقرينة المقام يقدر أعرب هنا فيوجد العامل **قوله** مر فومين وكل
 الرفع بالرفع ليعم المحل على ذي حالة **قوله** أعراب رفع قدّر أعراب لتحق الاشتغال الذي
 هو من شروط كون اللفظ مفعولا مطلقا **قوله** وقد أشار بقوله أما الإشارة إلى ملاحظة
 الأعراب في شق الحالية بقوله على معنى آة فظاهر حيث يقدره وأما الإشارة إلى ملاحظة الأعراب
 في شق المصدرية فلا ن قوله أو أعرب باعطف على أعرب هذا أن يكون تحت قوله على معنى أيضا أن
 يبقى شيء وهو أن عبارة الحاشية على معنى الخ مقتضى لما لا أعراب هنا أعرب من يكون في قالب
 المصدر أو قالب الفعل وأعرب من أن يكون مقدر في نظر الكلام ما ولم يقدر كما قال الفاضل الخ
 بنفسه وهذا اللفظ كاف في شق الحالية لا في شق المصدرية كما لا يخفى إلا أن يقال إن مقتضى الجا
 ما قلت لكن يعلم التقدير في شق المصدرية من خارج هذا ما خطر إلى الله أعلم **قوله** ولا يخفى
 الخ اقتراف على الشارح بأن عبارة المصنف على شق المصدرية وحدها يعم من غير مقدمة خارجية
 فيفيد كونه الضمة رضاء والفتحة نفيًا والكسرة جرمًا بخلاف تلك العبارة على شق الحالية والظرفية لأنه
 سلم ينظر إلى المقدمة خارجية وهي أن اللام لا يسمه هنا ملازمة العام بالخاص لا يفيد ذلك
 فالمناسب تقدر مع شق المصدرية على مقابلة والله أعلم **قوله** لا المصدرية يعني أن عبارة
 المصنف على شق المصدرية يفيد الكون المذكور وأما على شق الظرفية والحالية فلا يفيد ولو
 لم لا نأبى الحكيم لا فائدة شق المصدرية لكون المذكور وجها وقر عليه الفاضل المدقق فادرج من
 عند نفسه تلك الافادة وجها أن شئت الأعلام على ذلك فارجع إلى حاشيتيها ولو تأملت أكتفى
 بوجود تلك الافادة التخليد عن الحق لظهر لك أن الاحتمالات كلها متساوية الاقمار في افادة الكون
 المذكورهم للمقدمة الخارجية وعدمها مع عدمها والله أعلم **قوله** إذا كان متلبسا أقول والله

لأن في شق المصدرية
 قدّر المنصوب فيكون
 التقدير أعراب المفرد
 المنصرف وأجمع الحكم
 الذي هو أعراب الرفع
 متلبس بالفتحة ولا
 شك أن أعراب الرفع
 أعرب الضمة لوجوده
 في الأول مثلا أيضا فلا
 كان هذا التعليل ليبر
 العام الخاص لا فاد
 اتحاد الرفع والضمه
 ولا فلا ٢٦٩

بأنه يقال ان تقضى
قوله بالضمه بالاعراب
المندرج في قالب الفعل
لا ينافي في سائر الالفاظ
كما لا يخفى فيكون ملحوظا
واحد اهلوا منه

التوفيق انه يعلم من هذا ان لحاظ التلبس ضروري لكنه اعم من ان يكون تلبس لعلم بالحاصل وخبر
فلن كان الاول فيفيد كون الحركات الثلاث عين الرفع والنصب الجرد ان كان غيره فلا يفيد مع ان
الاعراب لو قدر ههنا في قالب الفعل فلا احتياج لحاظ التلبس بل يكون قوله بالضمه متعلقا به
وان قدر في قالب المصدر فيكون لحاظ التلبس ونحوه محتجا اليه لكن يفيد من الصياغة على هذا
تلبس الاعراب حالة الرفع او حال مرفوعة المفرد ويجمع بالضمه ولا تلبس الرفع الا ان يقال ان هذا
القول من الفاضل المحتسب مبنى على تقدير الاعراب في قالب المصدر وعلى الاتحاد بين الاعراب والرفع
بناء على ان ذلك العام تحقيق في ضمن هذا الخاص كما اشار اليه بقوله الذي هو الرفع واسما علم
قوله قدمه الخ دفع ما يخرج من ان يجمع المؤنث السالم كما انه معرب بالحركتين كذلك غير الرفع
معرب بالحركتين مع ان حركتي غير المنصرف اخف من حركتي ذلك الرفع كما لا يخفى فالتناسب تقدير
غير المنصرف على ذلك الرفع حاصل الرفع ان الامر كما قلت لكن ههنا وجوب اخر فلا جعلها اصل
للمنصرف ما فعله الاول ان للمنصرف مصدرين اعرابا اقساما لا اسماء المعرب غير المنصرف لا اجل
للتشابهة بالفعل في الفرعيتين كما تقر به مخط من درجتها فلذا انخرق فيه ان هذا الوجه يقتضي
لانخرز غير المنصرف عن كل الاقسام مع انه قدم على البعض كما ترى الا ان يقال من جهة تكونه
معربا بالحركة قد مر على ما هو معرب بالحروف والثاني ان الاصل في باب الاعراب ما هو معرب
بالحركات الثلاث مع التنوين في الاحوال الثلاث ومخالفة غير المنصرف معه اكثر من مخالفة غيره
للمؤنث السالم كما ذكر الفاضل المحتسب بنفسه فيكون ذلك منطابقا في الدرجة من هذا فاذن اخر
عنه والثالث ان في الجمع السالم ارتباطا للمقابلة والملازمة كليهما مع القسمين الاولين كما
بالنظر الى الجزء الاول من الاول والجزء الثاني من الثاني والثاني باعتبار الجزء الاول من الثاني بقوله
غير المنصرف فانه فيه ارتباط للمقابلة فقط مع القسمين الاولين باعتبار الجزئين الثانيين
تقد ير لجمع مقابل بالمفرد وغير المنصرف مقابل بالمنصرف والمفرد مقدم على المنصرف اعلم
ان الوجوهات الثلاث الاول من قبيل قدمت من الحروب جينا والوجه الرابع من قبيل خدمته
تأديا واما وجه تقدير المفرد بالمنصرف والجمع المكرر بالمنصرف على كل الاقسام فكونها معربا
بالحركات بات الثلاث في الاحوال الثلاث ولعل لاجل الظهور تركه فاحفظ هذا التمسك لا يتوصل
لا يقد في غير هذا التعليق **قوله** بخلاف جمع المؤنث فانه لم يترك في التنوين وان ترك فيه
لحدى الحركات وفيه ان تنوين الاصل هو تنوين التمكن كما انه متروك في غير المنصرف فكذلك
متروك في الجمع المؤنث السالم لان التنوين فيه ليس تنوين التمكن كما تقر فلا يفيد هذا الوجه
ترجيح الجمع المؤنث السالم على غير المنصرف الا ان يقال ان تنوين الجمع مشبه بتنوين الاصل

في الصورة وان اختلفا في الصفة **قوله** باعتبار الجزء الاول متعلق بمقابل ومناسب على
التنازع **قوله** باعتبار الجزء الثاني اي الواقع في غير الموضع الاول اقول وبالله التوفيق ان
قوله باعتبار الجزء الثاني لو كان قيد الثاني ويكون المقابلة بين تمام جمع المؤنث السالم والجزء
الثاني الجمع المكسر كان لعبارة الفاضل الحنفية ايضا وجه **قوله** قال قدس سره لعل غرض
الفاضل الحنفية من نقل الحاشية دفع ما يرد عليها كما سيأتي فانظر **قوله** السالم قوله الجمع
دفع ما يرد من ان السالم صفة المؤنث كما هو الظاهر وهو خلاف مصطلح النجاة حيث
وصفوا الجمع بالمكسر والسالم لا غيرهما والدفع غنى عن البيان **قوله** حتى يكون المعنى و
هذا المعنى وان لم يوجد الخلل فيه لكن خلاف مصطلح النجاة **قوله** اذا جمع الخ انما قيد به
لان عدم التغير في الاحوال كلها غير مراد كما ترى التغير في حال التصغير وغيره وليدخل فيه
مثل سنون وامثاله لان التغير الواقع فيه ليس في حال الجمعية بل بعد ها كما سبق ذكره فمن
الحاشيتين المشهورتين والله **قوله** وجاز توصيف الخ دفع ما يرد من انهم انه كيف هي ثم
الجمع بالسالم مع انه معرب باللام والجمع مضاف الى المعرب باللام فيكون في درجة التعريف
انقص عنه لان تعريفه من اجل الاكتساب عنه ونقطة الموصوف من الصفة من السجلات
عند النجاة لما تقر ان الموصوف انحصر او مساو وحاصل الدفع ان نقصان مرتبة المكتسب
من المكتسب عنه مذهب المذاهب لا مذهب الجمهور وكلام الحاشية مبني على مذهبهم ولا على
مذهبهم واما على مذهبه فمثل هذا المقام يحمل على البدل الله اعلم **قال** الشارح قدس
سرّه وهو ما يكون بالالف والتاء دفع ما يرد على المصنف من ان سجلات وعرفات مع
بالضمرة فما والكسرة جرامع انهما ليسا من جمع المؤنث السالم اما الاول فلا يتواءم جمعته
للمؤنث لانه جمع سجل وهو مذكر واما الثاني فلا يتواءم الجمعية فيه لانه علم للجل الذي عليه
وقوف الحاجين وان نحو سنين ليس معرب بالضمرة حالة الرفع والكسرة حالة النصب فالجمع
كما هو الظاهر مع انه من جمع المؤنث السالم لانه جمع المؤنث سأل عن التغير لان المراد من التغير
التغير حال الجمعية كما سبق والتغير فيها بعد الجمعية وحاصل الدفع ان المراد من جمع المؤنث
السالم ما يكون بالالف والتاء في اصطلاح النجاة وان كان الامر كما قال المعترض بحسب اللفظ
فلا يلزم الحذور ان **قوله** سواء كان الخ دفع ما يرد من ان مراد الشارح كون جمع المؤنث
بالالف والتاء بعد كونه جمعا للمؤنث فيخرج سجلات وعرفات عن حكمه مع ان الامر ليس كذلك
والدفع غنى عن البيان **قوله** سجل على وزن قطرب يجمع فربه **قوله** عرفات فانه كان في اصل
جمع عرفة ثم صار علما للجل الذي عليه وقوف الحاجين **قوله** ولا يخفى الخ لعل الغرض من

اشارة الى الوجه الثاني
لان للوجود فيها هو
هذا قوله ان سنين
خارج عن جمع المؤنث
السالم كما سيأتي في
قول الفاضل الحنفية
فان محله يكون مفردا
لا

هذه العبارة **قول** من قال في دفع الاعتراض الواحد على المصنف بأن سنيين جمع المؤنث السالم كما هو الظاهر مع أنه معرب بالحرف بأن في العبارة تقدير مضاف والتقدير بصيغة جمع المؤنث السالم بالضم ولا شك أن نحو سنيين وان كان جمعاً للمؤنث سالم عن التغير كما علمت لك حقيقة ليست صيغته جمع المؤنث السالم لأنها ما تكون بالالف والفاء لا بالواو والنون بأن تفسير الشارع بجمع المؤنث السالم كاف في دفع ذلك الاعتراض كما أنه كاف في دفع الاعتراضين الآخرين فلا حاجة إلى القول بالتقدير مع أنه خلاف الأصل والله أعلم **قوله** بحسب العرف أي يكون معنى جمع المؤنث السالم في عرف النحاة ما يكون بالالف والتاء وإن كان معناه في اللغة ما يكون جمعاً في الحال لمؤنث سالم عن التغير إذا جمع **قوله** أو بحسب عموم الجواز وهو عبارة عن أن يراد من النحاة معنى مجازي أو يكون المعنى الحقيقي فمراد منه وتخطئ بي إلى أن بين المعنى الحقيقي بجمع المؤنث السالم وهو ما يكون جمعاً في الحال لمؤنث سالم عن التغير إذا جمع والمعنى المراد ههنا عموم وخصوص من وجه مادة الاجتماع مسلمات فمادة الافتراق من جانب المعنى الحقيقي سنيين ومادة الافتراق من جانب من جانب المعنى المراد سبحانه فإن كان المراد من الفردية المأخوذ في معنى عموم الجواز الفردية التي تمثل فردية الأخص من وجه فمجرد العبارة الفاضل المعنى وجه وأن حل على الظاهر من كون فرد الشيء انحصاراً مطلقاً منه فلا يحتاج له وجه هذا من سوانح الوقت والله أعلم **قوله** وهو صيغة التي فيكون التقدير بصيغة الجمع للمؤنث السالم **قوله** أو معطوف التي فيكون التقدير بجمع للمؤنث السالم ومادة المعنى بالضم التي **قوله** إلى تقدير المضاف انما يقل أو حذف معطوف مثلاً يروى عن حذف المعطوف عنه ما كان على صيغته بخبر الثاني فإنه بالحل لأنه وإن كان لا يمتثل له هذا المعطوف لكن يمتثل له جمع للمؤنث السالم كذا في حاشية الفاضل المبدق **قال** الشارح قدس سره واعتبر أنه أي بالسالم ويحتمل أن يرجع التغير إلى جمع للمؤنث السالم وقد رآه الأسر المعرب في العبارة حتى في التقدير بالأسر المعرب الذي هو جمع للمؤنث السالم بالضم آه فلا يخرج أن الاحتراز فرع الدخول في شيء قبل الجمع للمؤنث السالم الحق يدخل فيه كذا في حاشية مولانا عصمت الله **قال** قدس سره قدس سره فانه قد علم الخ أي المنصرف المذكور سابقاً فإنه قد علم أنه معرب بالحركات الثلاث فالعلم يستند إلى المكسر باعتبار حكمه لا إليه بنفسه وأما المكسر الغير المنصرف فهو داخل في غير المنصرف فانه قد علم ما قيل الاعتراض ليس لأنه لم يوسم على أنه لا يشار إليه في هذا الحكم على لم يعلم المكسر مطلقاً بل المنصرف كذا أقال مولانا جمال الدين **قوله** أي داخل وطبعه دفع ما يرد من أن غير المنصرف قد يكسر في حالة الجر فكيف يعبر غير المنصرف بالضم والفقهة وبما حصل الفرق أن مراد المصنف أن غير المنصرف مع قطع النظر عن العوارض معرب بالضم والفقهة وهذا

حيه لان انكساره في سالة العوارض متعلق على محذوف والواو بمعنى مع والتقدير اى اذا
 دخل من العوارض وتترك مع طبعه فيكون من قبيل قوله تعالى انتهوا خيركم **قال** الشارح قدس سره
 فاعراب هذه الالفاظ آه يعلم من اكثر الحاشي المتعلقة بهذا المقام ان هذه العبارة من الشارح
 لدفع ما يرد على المصنف بان المعلوم منه ان الحكم على الجزئيات وهو مع قطع النظر عن عدم
 المناسبة يلحق بالنظر الى الواو والنظر الى قوله مضافة لاشتغال تلك الجزئيات عليها ويكونها
 مضافة الى غير ياء المتكلم الاول للاول والثاني والثاني ويتبع بالنظر الى الالف والياء وهما
 وجودها في تلك الالفاظ حال وجود الواو فيها كما هو الظاهر بان عبارة المصنف من قبيل ذكر
 الجزئيات وارادة الكلي يعنى ان مقصود الحكم على الالفاظ الستة بلا محاذ اشتغالها على الواو
 وادخالها الى غير ياء المتكلم ولا شك في صحة هذا الحكم وافادته ولو تاء ملكت تاء مل الانصاف
 فظهر لك ان هذه العبارة من الشارح لا يدفع ذلك الايراد لان الشارح اورد اسم الاشارة
 فيكون اشارة الى الالفاظ الستة المذكورة في عبارة المصنف فيكون هذه العبارة من الشارح
 مورد الاعتراض كعبارة المصنف بلا فرق نعم لو قال الشارح ههنا فاعراب الالفاظ الستة لكانت
 للمعلوم من الحاشي وجه هذا ما ظهر لي حين تسويد هذا البيا والله اعلم فالاولى في بيان
 غرض الشارح من هذا التقدير بيان وجه حالية قول المصنف مضافة آه من اخوة آه والله
 اعلم **قوله** اى لا بخصوص ما يدقم ما يرد من ان كلمة هذه اشارة الى الالفاظ الستة التي ذكرت في
 المتن وهو مشتق على الواو والاضافة الى غير ياء المتكلم كما هو الظاهر فيلحقوا الحكم عليها بالواو
 وكذا التقيد بقوله مضافة الى غير ياء المتكلم ويقتنع الحكم عليها بالالف والياء وحاصل الدفع
 ان الامر كذلك لكن كثير اما يحكم على شخص يراد منه الحكم على نوعه ومطلقة وهما كذلك فهنا
 حكم على شخص اخوة آه واريد النوع والمطلق اى الالفاظ الستة فيكون معنى عبارة المصنف
 اعراب الالفاظ الستة بالواو ولا شك في صحة هذا المعنى والله اعلم **قوله** قيل في توجيه
 آه لما كان في ذكر الخاص وارادة العام منه بعد وجه تلك الاراد لدفع ذلك الاستبعاد لما
 كان هذا الوجه غير مرضى للفاضل المشي كما يعلم من قوله وفيه ما مر عنون بلفظ **قوله**
 وفيما لم يرد في بحث الكلام في الحاشية المتعلقة بقول الشارح فانه في حكم هذا اللفظ **قوله**
 وبالحركة التقديرية دفع ما يرد من ان للنقول عن سيبويه كوزا لالفاظ الستة معرفة بالحركات
 التقديرية وللنقول عن الكوفيين كونها معرفة بالحركات التي هي قبل حروف المد وما قاله للمنفذ
 مخالف عن كلامه الخالفة من السواد الاعظم من غير الباعث في قوة الخطاء وحاصل الدفع
 ان الباعث ههنا موجود وهو العدول الى ما هو خلاف الاصل في ذلك القولين وهو

التقدير في الاول ولزوم الاعراب في الوسط في الثاني فلاجل ذلك اباعت خالف المستقر
 عن كليمه ما راسه اعلو قوله للزوم اخرج فشر على غير ترتيب الالف قوله مع الفنى متعلق بالزوم
 والعدول على سبيل المتنازع قوله اى ما يصغر منها دقم ما يتوهم من ان اضافة صيغة
 للمصغرات الى غير الاسماء الستة لا مستغراق فيفيد ان كل واحد منها يصغر والامر ليس
 كذلك لان ذولا يصغر كما تقر في مقر لا وحاصل الدقم ان اضافة اليه هو تحقيقه
 فرد ما فلا يصغر عد من تصغيره واذا كان التصغير موجودا في بعض الاسماء الستة والله اعلم
 قوله مینه ولامه الضمير ان عايد ان الى ما يصغر فلا يرد ان الالف ان يقول مینه ولامه
 لان الضمير باجم المصغرات وذمى القاصر يحكى على ان ذكر عينه استطرادى لا دخل
 لى المقصود وهو تحريك الالف في مصغرات الاسماء الستة قوله ليتم وزنهم املوا
 العلة الاصلية في تحريك العين والالف في المصغر الاحتراز عن التقاء الساكنين لان من التكرار
 الى والياء الساكنة فيما بين العين والالف من ضيقته والله اعلم قوله يجب سكونه والسكون
 الحركة لا يجمعان في حرف واحد فلا يمكن جعل المصغر منها معربا بالحرف قوله لتشابه الحركات
 الاضافة من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل السكون والحاصل ان الالف في الارب
 لا مراب بالحركة كما تقر فلو كان في مادة بالحرف لا جملية فيجب ان يكون ذلك الحرف
 مشتائما الحركة والحرف المشابه بالحركة ليس الا الحرف الساكن لانها غفينا ان الحرف
 الساكن بالنظر الى الحركة والحركة بالنظر الى الحرف والله اعلم قال الشارح قدس سره وانما لم
 يصرح الم وقع بلورد من ان اعراب الاسماء الستة اذ لم يكن بالواو والالف والياء مطلعا بل
 حال كونهما كية واحدة فاعلم يصغر المصنف بهذين القيدين بان يقول اخوك الى آخر الاسماء
 الستة مكبرة وموحدة بالواو والالف والياء وحاصل الدقم ان المصنف اكنى عن ذكر ذينك
 القيدين بالمثال حيث اورد هاتيه مكبرة وموحدة ويحتمل بالبال ان المصنف لو قال الاسماء
 الستة بالواو والالف والياء مثل جاء في اخوك ورايت اخاك ومررت بالخير وهكذا كان على
 قوله الشارح وجهه واما على ما قاله المصنف فليس لقول الشارح وجه لا يشغله الا مثله كراهوا لظا
 لان يقال ليس المراد من الا مثله ما كانت محنونة بعنوان المثال بل ما كانت ضاحكة للتخيل امة
 اعلم وان احظ في قلبك انه لم يترك المصنف الاسماء الستة مقطوعة عن الاضافة ولم يقل
 الاسماء الستة المكبرة للوحدة في الاضافة الى غير ياء المتكلم فان له فانه لو ذكرها مقطوعة عن
 المتوهم استعماله وغير مضاف وهو خلاف للنقول ولو قال الاسماء تخطت العبارة عن قول
 اشتغالها بالمثال وان كان في حال الرفع ونحن فائدة هذا لينة المستعمل لاعراب فربا يورد

في جواب السكون في الالف
 لا لى اعرابها

على دليله ان الاضافة
 لا تفتى في زجيد الالف
 الية منه واما عند
 الادة فانه فلو كان
 على هذا فلا المصنف
 ن بحت الجرد ان
 و ذولا يصغر الى
 مینه ولامه

والالف والياء لا يثبتان اليه بنفسه كذا افهم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره و
مضافة عطفت على قوله صوحدة وهذا لا تعيد بالنظر الى ذو التحقيق وبالنظر الى لبواقي الاخترا
كما لا يخفى **قوله** فيه تغيير نظم التبريع على الشارح بان في كلامه تغيير نظم المتن وهو ليس
من داب الشارح والمراد من التظم التظم الذي وجد في اكثر النسخ لا محال وجد ان نسخة فيه
تدبر قوله مضافة عن قوله بالواو عند الشارح فتعلم كما في حاشية مولانا عصا الدين **قوله**
وذلك آية اشارة الى الجواب عن التعريض المذكور بان تغيير نظم المتن من الشارح لاجل جملة
ليس بمنزلة واقم في كلام السامعين كما لا يخفى على من يطالع كتبهم والعلّة ههنا موجودة
وهي ان قول المصنف مضافة حال من المستتر في الطرف الذي هو معدود من جملة المعاني
المعنوية عند الجمهور وتقدم الحال على العامل المعنوي من السقيلا من عند سيبويه
فلاجل تلك العلّة قدم الشارح الطرف الذي انخره المصنف ليخرج عبارة والله اعلم
قوله في الطرف بان يورث قوله بالواو متعلقة بكلمة وينتقل لغيره بعد حذفها الى ذلت
القول **قوله** ويجوز ان يكون آية لعل الغرض من هذه العبارة توجيه عبارة المتن بان عبارة معمول
على التقديم الذي هو من سبب الناحيتين والتأخر الذي هو ايضا بطريق السهو والغفلة فيكون
هذا القول جملة معترضة بين الجملة المذكورة وتفسيره بقوله فلذا تقدم ما اخره من هذا الظاهر
مضافة ما في الحاشيتين من ان التقديم في المتن لرواية اتصال القيد لان التقديم اذا كان متقدما
فكيف يعم تلك الرواية والله اعلم **قوله** التقديم والتأخير في التقديم والتأخير بطريق السهو
والغفلة **قوله** فلذا لا يجل ان قدمه مضافة حال من المستتر في الطرف الذي هو من جملة
العامل المعنوي وتقدم الحال على العامل المعنوي متستر قدم قوله بالواو على قوله مضافة
قوله اولان لما نزه آية اشارة الى الجواب عن التعريض المذكور على تقدير تسليم جواب
تقديم الحال على العامل المعنوي الذي هو الطرف وحاصله ان عبارة المصنف وان كان صحيحة
لكن لما نزه تغيير التظم لتكملة كالغاية او حسن الموقع او موافقة الاسلوب كل منها موجودة ههنا
لما اول فلان العناية بذكر حال الاجراء اقسامه اكثر من غاية بيان شروطها في مقامه في الحال
الا عواب اقسامه واما الثاني فان حسن الموقع يقتضي ذكر شروط الاحواب معا واما الثالث
فان موافقة الاسلوب السابق يقتضي كون الجزء متصلا بالمبتدأ **قوله** ولا يخفى ان لعل
الغرض من هذه العبارة الرد على الجواب الاول للتعريض المذكور بانه لا حاجة الى حمل كلامه
المصنف على التقديم والتأخير لانه محتمل ان يكون قوله مضافة حالا من معمول الاحواب باللفظ
من القيام والمقدّر في نظم الكلام والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ولم يكف ان اشارة

من الظاهر
فمنه وفاء
ويكن ان
التعريض بان
لاجل الغفلة
التي فيها
تتبع القيد
فمنه من
مسماها الدين
فاما الجواب
عدم التسلية
التي في التقديم
نظم المتن
تقديم
يقوله بالواو
المتن على
واما لاجل
الاول على
تقديم الحال
المعنوي الذي
الطرف كما
سبب الثاني
جواز ذلك
من حيث
الاول في
الظن

الى دفع ما يراد من ان المصنف اذا اكتفى عن قيد الكبيرة وللوحدة من كل المثال فلم يكن مقتضى
 الاضافة الى غير ياء العكسوية ايضا وحاصل الدفع ان المصنف لو اكتفى عنه بما ايضا التوضيح
 اعراب الاسماء الستة بالواو والالف والياء حال اضافتها الى ضمير المخاطب المذكور الواحد
 المؤنث الواحد لفظا مثل المال لانها المذكورة في المثال وهذا التوضيح مطابق لما في نفس الامر
 كما لا يخفى **قوله** تفصيله الخ اشارة الى دفع ما يراد من ان المذكور في المتن كما هو مشتمل
 على خصوصية المضاف اليه فكذلك مشتمل على عدم الاضافة الى ياء المتكلم فلم لا يجوز ان يفهم
 منه الثاني فيصح الاكفاء من هذا القيد بالمثال ايضا وحاصل الدفع ان المذكور كما هو مشتمل
 على عد مرتلك الاضافة فكذلك مشتمل على عدم الاضافة الى ضمير الغائب المتكلم اسم الظاهر
 فقصد العد من الاول من المثال في غاية الخفاء والله اعلم **قوله** خصوصية المضاف اليه يعلم
 من الحاشيتين تفسيره بضمير المخاطب المذكور الواحد وهو مخالف لما هو الظاهر لان الحرف مضاف
 الى ضمير المخاطب المؤنث وذكر مضاف الى لفظ المال والله اعلم **قوله** وليس لاحترار الخ
 اشارة الى الفرق بين ان بين الكبيرة والمصغرية وكذا بين الموحدية والمثنوية ولجميعية
 حلاقة التنصير والانتقال من الضد الى نفي ما يضافه في غاية القرب **قوله** ولان الحرف الخ
 اقول والله التوفيق ان هذا الدليل من افاضل المعنى يفيد ما افاده قول الشارح لانهم لما جعلوا
 الى قوله وانما اختاروا الخ يعنيان هذين الدليلين كليهما لا يفيد المدعى بدونهما لان مقتضى
 الاية في كلام الشارح وتجمل الكلام ان كليهما ليسا بدليلين مستقلين لاثبات المدعى بل هما
 جزاءه ومن هذا يعلم حقاقة ما في حاشية مولانا عبد الرحمن ان شئت الاطلاء على الفرج
 عليه **قوله** كركبين او اكثر هذا التردد مبني على ان حصول المدات باشتبااح الحركات نظرا
 والاشتباه يحتمل ان يكون مقداره حركتين او اكثر **قوله** ان يستبدل المشيخ اي يستقل او بما
 الكراهة از فيه يلزم منقبة الفرع على الاصل **قال** الشارح قد مر مره مشابهة المشيخ الخ
 يريد ههنا ان الانباء عن التعدد في المشيخ غير الانباء في الاسماء الستة لان طر في التعدد في
 المشيخ جزئي المعنى بخلاف فهمها في الاسماء الستة لان معناها واحد ووجه التشبه لا بد ان يكون
 مشتركا والجواب ان وجه التشبه هو الانباء عن التعدد سواء كان طر فاه جزئي للمعنى او
 يكون المعنى احد الطرفين الاول في المشيخ والثاني في الاسماء الستة فان قلت لما كان اعراب
 تلك الاسماء تشبه المشيخ وجب ان لا يستوفى الحروف الثلاث لئلا يلزم منقبة الفرع على الاصل
 قيل انها وان تفرعت على المشيخ في الاعراب بالحرفين لكنها استوفى الحروف الثلاث بناء على ان
 زمانا كونها مفردة ولذلك قد مر على المشيخ قوله بالواو والالف والياء محمول على الاسماء

الاول في ما هو عليه
 وقد اثنى في المعنى
 والثاني في المعنى
 لان امره بالواو
 الالف والياء سواء
 كانت مضافة الى
 ضمير المخاطب او
 الى ضمير المتكلم او الى
 اسم الظاهر الخ
 وهو كذا يصح لاحقا
 مع ربه بالحروف
 اية

العام وهو قضية موجبة فمفهومها ارتفاع انصر ورمزها جانب السلب فيكون معناه انصر
 احراب هذه الاسماء بالحروف ليس بضم وكسر فيتناول الوجوب كما في ابوك واسخوك وذو
 والجنون كما في قولك وهنوك وهو كذا في حاشية مولانا المدقق ويعلم من حاشية مولانا
 عبد الحكيم والفاضل المدقق ان الشارح لو لم يزد لفظ المعاني وقال لشابهتها المشي في كونها
 منبهة على تقدم كانت الاسماء الستة من قبيل الملحقات بالمعاني كقوله اقول وبالله التوفيق
 انه يعلم من هذا ان الابهام في الملحقات باعتبار المعاني والا لفاظ كليها بجزء الاسماء الستة
 الذي فيها متباين الاول فقط فالامر ليس كذلك لان لفظ كلا ليس بجيني عن التبع لا من جهة
 المادة ولا من جهة الصورة لوجود مادة وموصوثة في الكامع استثناء التعدد فيه كما لا يخفى
 في الاصل في توجيه زيادة لفظ المعاني بيان الواقع لا الاحتراز ولا اجل الفرق بين ابناهما
 هذه الاسماء الستة وبين ابناهما كلا كما يخفى لم تكن من الملحقات وتوجه الابهام عن التعدد في
 الاسماء الستة ان الامر ينشأ من الامم والاب عن الابن والجنون عن المرأة او زوجها والفرس عن
 من صاحبها وتر واهي صاحبها ما يصلح له ولم يقل الشارح في كون معانيها مستلزمة
 للتعدد لان التشابه من استلزام الانكسار في الثقل ولذلك غير متحقق في الفروا بين تعدد
 كونها من مقولة الاضافة كذا اخبرهم من الحاشية المكتوبة في هذا المقام والله اعلم حقيقة
 قولهم دون فداي حال كون تلك الاسماء متجانسة من فدا لانه وان كان في آخره حرف
 صاحبها لا عراب لان اصله فدا وتحرز في الواو ولا عوض كما في الصحاح لكن مضاه غير
 متحقق من التعدد اقول وبالله التوفيق ان الاخ كما يقتضي الامم والاب الا ان فدا تلك الفدية فدا
 بحال الذي في فدا فداه اعلم قولهم ويظهر الخوف فداي من ان فدا كون الاسماء الستة
 بالحروف اذا كانت الشابهة بالمشي في الابهام من التعدد فالمناسب ان يكون تلك الاسماء مفردة
 بهذا الاسماء عراب حال القطع من الاضافة ايضا لوجوه العلة وهو الابهام في تلك الاسماء في تلك
 الحالة ايضا فالحاصل الدفوع ان وجود الابهام في حال عدم الاضافة مسلم في تلك الاسماء لكنه
 غير ظاهر في حال الاضافة ظاهر والشئ ان فيها الظاهر بمنزلة العدد فلهذا تعدد الاحراب
 بالحروف بحال الاضافة واسما علم قال الشارح قد مر من سيرة ولوجود الخوف فدا بالليل ان الخوف
 يمنع مع والامر من ايدقة والعرض من هذا القول بلفظ ما يرد في هذا المقام من وجهين الاول
 ان الابهام من التعدد موجود في الاسماء الاخر ايضا كالوالد والولد والعرو وغير ذلك فاما
 الوجه في اختيار تلك الاسماء الستة والثاني ان هذه الاسماء الستة لو جعلت معربة لم يكن
 المستحاجة الى اجابة كل حرف الحروف اللاحقة من الفخر والاحتراز من الحروف

يعلم من قول الفاضل
 في بحث الجودات
 ان الابهام كان عاما
 في التبع الى جود من
 لا بالنظر الى فداه
 اعلم انه
 في ما مر من ان لا
 وفي ما مر من ان لا
 بناء اذا كان في الاسماء
 الستة ولا يلزمها
 ما قبلها المعنى فدا
 فدا تلك الاسماء من
 الملحقات كذا يمكن
 الدفوع ان ملحقات
 جيني المعنى في كل
 والاشي كذا يمكن
 فداي من الملحقات
 التي جازوا فداها
 الستة فداي من الملحقات
 ب

من المهمات فيما بينهم وحاصل الدقة من الوجه الأول أن في الأسماء الأخرى التي هي منبهة عن التسمية
 تكلف باختلاف الحروف للأعراب عن التماثل لعدم وجود الحرف الصالح للأعراب في أو
 آخرها بخلاف الأسماء الستة والاحتراز من التكلف مهم لهم فذا لم يجعل تلك الأسماء معتر
 بالحروف وعن الوجه الثاني أن الحروف الصالحة للأعراب وإن لم يوجد في الأسماء الستة
 بحسب الظاهر لكنه موجود فيها بحسب الأصل كما لا يخفى فلا يوجد فيها تكلف الاختلاف
 من خارج على تقدير كونها معرفة بالحروف فجعلت معرفة بالحروف والله أعلم **قوله**
 فاسترحوا يعني أنها إذا وجدت الحروف الصالحة للأعراب في أو آخر الأسماء الستة وجعل
 تلك الحروف أعرابا فاسترحوا **قوله** حروف أجنبية في هذه العبارة مراد من أن لا تستر
 من كثرة الحروف التي هي أو آخر الأسماء الستة ليست بحاصلة لأنها كانت محذوفة نسبيا
 منسيا كما سيظهر من الفاضل المسمى به في هذه الحاشية فلو أضيف عن العينية للمشار إليها
 بقوله مع أن اللام في هذه العبارة لا كان لادق والله أعلم **قوله** مع أن اللام في دفع
 ما يتوهم من أن الاستراحة عن ذلك التكلف موجهة للمخالفات عن أصل الأعراب
 بالحروف وهو الأعراب بالحركة لأن فيه تكلف الاختلاف كما لا يخفى وحاصل الدقة
 أن تكلف الاختلاف كان موجودا في أكثر الأسماء الستة وهو ما سوى ذلك لأن كلها إذا كانت
 محذوفة في الأربع الأولى من تلك الأسماء ومبدلة بالميم في واحد منها وهو فرقا كما هي
 لأجل اجراء الأعراب عليها ليس إلا تكلف الاختلاف والله أعلم **قوله** لأنها كانت مبدلة
 في بعضها وإذا انفردت لم يحتمل الواو لتتوزن فقد غرها وعوضوا من الماء مبادا قالوا فرفعا
 بدقون ولو كان الميم عوضا عن الميم لم يكن له حركته وهذا القول يتبادر إلى الذهن على خلاف
 ما قاله الفاضل المسمى **قوله** أن الواو التي اجتمعت مع الميم ليست ماله عوضا
 ولا قللتا سببان يقدم الواو على الميم في الجمع بل تلك الواو واخرى تزيد في الجمع على
 بخلاف القياس هذا من سوانح الوقت والله أعلم **قوله** قال الشيخ الرضوي الخ لما كان
 بينه وبينه خلاف في أن الواو التي في أو آخر الأسماء الستة في حالة الرفع هي الواو التي هي الأصل
 للوجه أو الواو الأخرى بدل عن لام الكلمة أو عليها اشتمل الفاضل المسمى إلى ذلك الخلاف
 ورأى رحمه الله بالقول الثاني من ذين القولين حيث أجاب عن الاحتراز الوارد على المستغنى
 الذي ذهب إلى ذلك القول والله أعلم **قوله** والعين في الباقيين أي ذو وفرا قول وباطل
 أنه لا يزل في ذو وبان أصله ذو وحذفت الضمة عن الواو والثاني لا تثقل ثم حذفت تلك الواو
 لا بل التقاء الساكنين الواو والمتنوع فترسكت الواو الأولى ليعبر بجمعها هو بأنم أبدلت

عن الخلاف بالوجه
 لا يوافق في كون الألف
 والياء يبدلان الألف

الفقه بالضمعة المناسبة شرح فت التوفيق كان للفظ العين في لفظ ذو وجه وأما إذا قيل
 كالمثبته سكتوا بأن اصل ذو ذو وجعلت الواو الأولى الفاعل حركها وانقلبت ما قبلها أثر سكت
 الواو والثانية استغناء لا وحذف الالف لا تتقاء الساكنين ثم حذف فت التوفيق ثم أبدلت
 للفتحة بالضمعة قليل ذو فلا يبقى للفظ العين في ذو وجه كما لا يخفى وإسائه علم **قوله**
 كونها أي بالافت والواو وقوله من لا مر الكمية أي في الأربعة الأول **قوله** وبينها في الآخرين
قوله وجعل ما قبلها الضمعة قبلها ومن جنس أجمع الحروف الأعراب يعني أن الفتحة
 التي قبل الأعراب والعين في الأصل اندلت بالضمعة والكثرة تضيفت **قوله** لأن دليل الأصل
 الإضافية بيانية والمعنى لأن دليل المعاني المعنوية الذي هو الأعراب أو الأعراب بمعنى كون
 الكلمة معرفة بالمعنى لأن دليل كون الكلمة معرفة قد يرد أن الظاهر من الإضافية كونها بمعنى
 الأعراب وهي لا يعبر عنها بعد من الدليل للأعراب وحاصل الدليل أن الأعراب والظن وصف
 للمسمى كما سبق والدال على وصف الشيء يكون متأنواعه فلا يكون الأعراب من سنخ
 الكلمة لأن سنخ الشيء لا يوزع عنه **قوله** سنخ بكسر السين المهملة والنون والقاء المعجم
 الأصل **قوله** بدل من سنخ الكلمة وهو لا مر الكمية في الأربعة الأول وعينها في الباقيين **قوله**
 وهو الأعراب أي مرفوعة الكلمة ومنفصلة عنها ومجردية **قوله** كالطاء في بنت لأنها عوض
 عن الواو لأن أصل بنت بنو وهي لا ينفذ التانيث **قوله** ولا يبيح الخ دفع ما يرد من أن الأعراب
 والعين لها كالتأخذ وقتين من لفظ ذو وفاء فبقيا على حرف واحد والآسرة على الحرف
 الواحد ليس بوجود في كلاهما العرب والدفع غنى عن الدال **قوله** وامترض عليه الخ أي
 على ما قال المصنف بيان الاعتراض ظاهر قال مولانا عبد المحكم فيه أن التفتيح حاصل
 بلا بد إلا أيضا أقول وبالله التوفيق حصول التفتيح في أبدال الواو التي هي أصل كل الأسماء
 الثلاثة بالانف ظاهر وأما في صورة أبدالها بالواو والياء فغير ظاهر والله أعلم والفاضل
 للدين في تزيين قول مولانا عبد المحكم كلامه أن شئت الأطلاع عليه فارجع إلى حاشية
قوله وله أن الخ أي للمصنف في الجواب عن اعتراض الشيخ الرضوي أن يقول في حاصل
 الجواب أن قياس الأسماء الستة على علامتي اللشقي والجسوم قياس مع الفارق لأن تزيين
 تلك اثنين من حروف المعاني الحقيقية بالمفرد للدلالة على التشية وإجماع جمل لا مطلق الأسماء
 لأنها لا تدل على شيء من أجزاء المعنى قال مولانا جمال الدين أقول فيه بحث لأن كونها من حروف
 المعاني ممنوعة لأنهم لا يجوز أن يكون الدال محموم الصيغة والنسبة إليها لما أن تلك الدال لا تميز
 عند بلوغها ما ولو سلم فكونها من حروف المعاني ما نفع من كونها من سنخ الكلمة على الإطلاق

منوع كيف وباء التصغير والفتح الجهم والفاعل وواو المفعول نحو رجيل وصاحبه وضاه وضاه وضاه
مع الحركات تدل على معنى التصغير والجهم والفاعل والمفعول وكذا أحرف المضارعة تدل على
معنى في المضارع وعلى حال الفاعل أيضا صرح به الرضي ومنع كونها من سنخ الكلمة بدوها ببطون
ولو سلم كونها من حروف المعاني ليس الاختلاف فيه فيمكن له أن يقول أي محدور في جعل أكثر
من سنخ الكلمة كما جعل في المثنى والمجموع من سنخها ولو عند البعض انتهى **قال** نشاهد
قدم سره وما يلتحق به تعريض على المصنف بأن المناسب له أن يقول المثنى وما يلحق به لأن
الاختصار المطلوب للمصنفين يحصل به ويمكن أن يجاب من جانب المصنف بأن هذا القول
موجود كون أعراب كلا وكلتا كالمثنى في حال الإضافة إلى المظهر ولم يذكر قيد مضافا إلى آخر
أو كون أعراب اثنين واثنين كالمثنى مقيدا بحال الإضافة إلى المظهر لم يذكر قيد مضافا إلى
مضمر والله أعلم بكون أعراب كلا بالحركة في حال الإضافة إلى المظهر وإن كانت بتقديم
قد لا يصنف كلا على اثنان والآل المناسب فكسر الترتيب لأن مناسبة الاثنين بالمثنى أظهر
من مناسبة كلا به كما لا يخفى **قوله** وهو ليس بمثنى الظاهر إجماع إلى كلا مع كون مع التثنية
أورد فيها فلا يرد أنه لا معالجة إلى قول الفاعل المثنى قال الله تعالى **قوله** وأعرض من هذا القول ثم
ما يتوهم من أنه لا يجوز أن يكون كلا من المثنى لا من الحقيقة وأن المثنى في قلبك أن تعريفه
المثنى لا يصدر عنه كلا لعدم وجدان التثنية في آخره الذي أخذ في تعريفه المثنى فكيف يمكن
الذهاب إلى ذلك التوهم فإنه يمكن صدق التعريف على كلا بأنه يمكن أن يقال إن التثنية
موجودة في آخره في الأصل لكن من جهة لزوم الإضافة فيه التزم حذف نونه وحاصل ذلك
أن كون كلا من المثنى غير صحيح لوجه الأول ما أشار بقوله لأنه لم يثبت الخ وحاصله أن المثنى
لا بد له من مفرده كما يشهد به تعريفه ومفرده كلا لو كان كان كل وصوم يثبت **قوله** و
لجواز رجوع الخ هذا وجه ثان لعدم كون كلا من المثنى وحاصله أنه لو كان منه للزم إجماع
ضمير التثنية إليه ولا يرد ليس كذلك كما يشهد عند المشاهدين المذكور أن كلا من الفاضل
المثنى قوله ضمير الواحد إليه مؤثنا كان أو مذكرا والشاهد على الأول القول الثاني و
على الثاني الأول ولاجل هذه النكتة أورد الفاضل **المثنى** شاهدين والآفة الواضحة
قوله وللزوم الآلة الخ هذا وجه ثالث لعدم لزوم كونه وحاصله أن القاعدة في المثنى
تبدل ألفه بالياء في حال النصب نحو كما هو المتعارف وألف كلا لا تبدل في حال الرفع
إلى المظهر فلا يكون من المثنى **قوله** ويجوز أمالته هذا وجه رابع لعدم المسطور فحاصل
أن أمالته في ألف المثنى لا يجوز لأنه علامة والعلامة لا تقهر ألف كلا يقال فلا يكون

من المثنى **قوله** فان المثنى الخ ملة فعلية جواز الامالة للقدم المذبذبة **قوله** والغنة الخ
 هذا الكلام ماشارة الى الاختلاف الواقع بين النحاة في الف كراهته بدل من الواو والياء ولا
 دخل لهن الكراهة ثبات عدم كون كلا من المثنى فيكون هذا الكلام مرعظا على قوله وهو
 ليس بمثنى **قوله** لا يدل الى التاء الخ يافان مؤنث هذا اللفظ كلتا كما هو المتقرر والتاء فيه
 لا يخلو اما ان يكون بدلا من الواو من الياء او ليجرد التانيث لاسبيل الى الثالث لانه على
 هذا يلزم كون تاء التانيث وسطا وكون وزنه فعتل وكلا الامرين خلاف ما تقر به كذا
 لاسبيل الى الثاني لانه على هذا يلزم ابدال التاء من الياء في غير لفظ الاثني وهو خلاف
 ما تقر به طريق الا الاحتمال الاول فلذا كانت التاء بدلا من الواو فيكون لامر كلا الذي هو
 مذكر كلا والاولا خلف كلا يكون بدلا من الواو **قوله** واحمد بدل الخ المراد من عدم التبدل
 هو الذي يكون في موضع اللام وطريق الاتفاق فلا يرد التبدل فكيف وذبت لانه
 اختلاف في وكن الا يرد التبدل في موضع الفاء ان شئت التفصيل فارجم الى الحاشية
 هو لا فاعيد الحكم **قوله** اسماء الخ فوايد القيود الثلاثة ظاهرة وان شئت التصريح بها
 فارجم الى الحاشيتين المشهورتين لانها مذكورة فيها على التفصيل **قوله** على وزنه
 اشارة الى دفع ما يرد من ان الف كلتا هي الالف التي كانت في كلا والتاء فيه يزيد
 للتانيث فيلزم توسيط علامة التانيث وكون وزنه فعتل وكلا هما خلاف الواقع و
 حاصله لو لم انا فسلم ان الالف في كلتا هي الالف في كلا وعلامة التانيث فيه التاء على
 يلزم هذا وان بدل التاء فيه بدل من الواو التي ابدلت منها الالف في كلا والالف فيه
 للتانيث فيكون وزنه فعلى ويكون علامة التانيث في الآخر فلا يلزم المخالفة من الواقع
قوله كاللام في كلا اي الالف التي وقعت في مقام لام الكلمة والتشبيه في جمولية الاخر
 فقط لا فيه من التانيث لان الف كلا ليست للتانيث كما لا يخفى **قوله** وانما جئنا الخ
 اشارة الى دفع ما يرد من انه لما زيدت التاء في كلتا فاجتازت الى زيادة الالف بعدها
 كيف والاشعار بالتانيث الذي هو المقصود يحصل بالتاء ايضا وحاصل الدعوى ان تزيين
 التاء لو كانت للاشعار بالتانيث كان الامر كما قاله المورخ لكن التاء هنا بدل من الف كلا
 وليست متممة للتانيث فيحتاج الى علامة ليحصل الاشعار به **قوله** لكونها بدل لاملة
 لقوله لم تقص وهو اي عدم التقص ملة يجوز التوسيط **قوله** ولهذا الخ يرجع ههنا ان
 المذكور فيما سبق عدم كون تاء كلتا للتانيث وابدالها من الالف التي وقعت في مقام لام
 الكلمة ولا دخل له في عدم انقلاب تاء اختك وبنيت هاهنا في حالة الوقف كما لا يخفى فكيف

يعم قول الفاضل المحقق ولم ينقلب تاء اخت وبنت هاء والجواب ان المشار اليه بهذا هو
العدم الاول والابدال مطلقا اعم من ان يكون في كلتا او غيرا فيعم التغيريان وان اختلج
في قلبك ان للذكور فيها اسبق هو الخاص فكيف يشار بهذا الى العام فآثر له بان العام يفرض من
الخاص والهمز كاف في الاشارة **قوله** لم ينقلب ما قبلها مع انه يجب انفتاح ما قبل تاء التانيث
قوله ولم ينقلب الخ مع ان تاء التانيث ينقلب هاء عند الوقف **قوله** ولا نهائيا لعمري
متعلق بقوله جازم الجمع قدم عليه لاهتمام والتقدير وجازم الجمع بين الالف والتاء في كلتا
ليستا متحتمين في التانيث فيكون الواو لعطف جازم المتأخر على جازم المتقدم فالعلة في جواز الجمع
هو عدم كون التاء متحتمة للتانيث وتبعده ذكر الفاضل المحقق في اللطوف والافذكرة هذه
العلة في اللطوف عليه كاف والله اعلم **قوله** لانها تتغير حيث ينقلب ياء في حالتي النص والجر
والالف متحتمة للتانيث لا تتغير لان التغير في العلامة محال يعمد ويندفع بهذا ايضا ان لفظ
كناية هذه الالف بالياء لانها للتانيث **قوله** والحق الخ هذه جملة مستأنفة اشارة الى
الاختلاف الواقع بينهما في ان كلا اذا اضعف الى المؤنث الى المؤنث هل يلحق التاء به **قوله**
وفي قوله اي الشارح الرضى لان هذا القول يعني فلذا جازم توسيطها واقم في كلامه ولا خدشة
في ارجام الغمير اليه مع عدم ذكره لان شهرته يغني عن الذكر بيان الراد ان المفهوم من كلامه
حيث ذكر التانيث مطلقا ان ما فيه شائبة التانيث وتقصه لا يجوز توسيطه مع ان تاء كلتا
لحجة التانيث كما هو الاظهر ووسط فعلان عدم جواز التوسيط فيما كان المحض التانيث كما هو
المفهوم من كلام الشارح الرضى حيث نفى التانيث الخاص لا فيما فيه شائبة التانيث وتقصه كما
هو المفهوم من كلام المصنف ولا يخفى انه لو كان المراد من التانيث المذكور في كلام المصنف
حتى يكون معنى عبارته انها ليست للمحض التانيث لا يحجج الرد على المصنف بهذا الكلام وجبه
والله اعلم **قوله** ويجب الخ هذه جملة مستأنفة ايضا اشارة الى حكم آخر لا دخل له في
اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين **قوله** يجب ان يكون الخ دفع ما يتوهم من ان الاعراب بال
هو الاصل اذا كان في حال الاضافة الى المظهر الذي هو الاصل ايضا فلنا سبب ان يقتضيه
في المظهر المضاف اليه التنكير الذي هو الاصل ايضا لوافق الاصول الثلاثة وحاصل الدفع ان
الناسب كذلك لكنه تولى هذا المناسب لئلا يلزم المخالفة من وضع كلا ويلزم المخالفة على
تقدير اشتراط التنكير في المضاف اليه لان وضعه للتأكيد المعنوي والتأكيد لا تقو كدبه والله اعلم
قال الشارح قدس سره فيسقط الخ قال لفاضل لسمعتي لا يدخل لهذا القول في اثبات
تقديرية الاعراب لان كون آخره الفاعل مستقل في كون اعرابه تقديرية انتهى اقول والله

التوفيق لعل غرض الشارح من هذا القول دفع ما يظن بحسب الظاهر من عدم وجود الالف
 في آخر كلا حال الاضافة بان الالف موجودة فيه بحسب الاصل لكنها ساقطة لاجل تقادم
 الساكنين **قوله** قيل الخ في بيان تخصيص الاعراب بالحرف في كلا وكلا مجال الاضافة
 الى المضمر والاحزاب بالحركة فهما مجال الاضافة الى المظهر فيكون هذا القول وجه آخر نقيد
 المصنف بقوله مضاف الى مضمر **قوله** فالألف كونه جاريا على المشيئة كما يقال
 جاريا على الوجه ان كلاهما وجهنا كلا كما وجهنا كلا نا واما قال فالألف كونه جاريا يقال كلاهما
 جاريا بعد ذكر شخصين وحيث لا يكون يكون تأكيد اهل مبتداء **قوله** وهو موافق لعل الغرض من
 هذا القول الاشعار على ان الجريان على المشيئة لا يكتفي في كون الجاريا معربا باعرابه كما ترى في قولهم
 جاءه في الرجلان نريد وعزيم لا بد من الموافقة بالشيء مع ذلك الجريان والله اعلم **قوله** لفظا
 او معنى اما معنى فظاهر يكون معناه معنى المشيئة واما لفظا فلان آخره وان كان واو او ياء في
 الاصل لكنهما ابدلتا بالالف فوجدت الالف في آخره كما في المشيئة وعدم وجدان النون في
 آخره لا يقدح في الموافقة اللفظية لانه لما كان لا نزم الاضافة فيه هو ان عدم النون للزوم الاضافة
 لان النون غير موجود فيه في الاصل والله اعلم **قوله** ان يكون معربا لما تقرر ان الاصل في
 الاسماء الاعراب كما ان الاصل في الاحوال البناء **قوله** موافق للتبوية فيكون اعراب كلا
 وكلا في حال الاضافة الى المضمر بالحرفين كاعراب المشيئة **قوله** ثم اطراد الخ دفع ما يتوهم من
 كلا قد لا يكون تابعا للمشيئة المعرب كقولك جئنا كلا نا او جئنا كلا كما قلنا في وجه اعراب
 بالحرفين في تلك الصورة وحاصل الدفع ان الوجه هو اطراد الناب الى الله اعلم **قوله** المشيئة
 المعرب المراد من المشيئة ما هو مشيئة معنى لا ما هو مشيئة معنى ولفظا فليدرك ان المفهوم من
 هذا العبارة اطلاق المشيئة على الضماير والظاهر من المشيئة لفظا ومعنى فيكون مفهوم
 هذا العبارة مخالفا لما فهم من السابق من ان الضماير مشيئة معنى فقط والله اعلم **قوله** فلان
 لا يجري اذا يقال جاءه في القول كلا اخبرك لانه موضع الافعال فبق مفرده منصرف فاعتقوا
 فيكون معربا بالحركات الثلاث **قوله** قال الشيخ الرضي آه غرض الفاضل المحقق من
 نقل كلام الشارح الرضي الا متراض على المصنف ببيان ان في عبارة قصورا وهما المناسب له
 ان يذكر مذكرا وان بكسر الهمزة والذال للجهة والراء للهيلة بمعنى طرفي للمقعد اي طرفي الايتيم
 في ملحقات المشيئة لانه ليس منه اذ لم يستعمل مفرده مع انه معرب باعراب المشيئة وان الجيب
 عن جانب المصنف من ذلك الا متراض بان المفرد المعبر في المشيئة هو من ان يكون محققا او
 مقعدا والثاني موجود هنا يعني انه كان بحسب التقدير مذكرا بمعنى طرف الاية ثم رتب في

الايتين فمع قطع عن ان المناسب على هذا مذهب ان بالياء لا مذكروا بالواو لان من المتقرر
 ان الاسم للمقصود اذا كان على اربعة احرف يشتهر بالياء على كل حال غير على الجيب انه على هذا يكون
 المناسب للمصنف ان يذكر في المحققات شيئا ان لا يسهل يشتهر مع انه معرب باعرابه اما الثاني
 فظاهر واما الاول فلا مفرده وهو ثلث لو كان بحسب التقدير والعرض كان بمعنى طرف الجبل
 لان ثلثا ان بمعنى طرف الجبل والثناء لا يوجد فيه معنى الثني الذي اشتق ذلك منه لانه بمعنى
 دو تا كرون كما في المنتخب عدم وهذا في الطرف الواحد من الجبل غير جلي على من له
 ذهن سليم وفهم مستقيم فالجواب عن جانب المصنفان هذا المعنى وان لم يوجد في الطرف الواحد
 من الجبل بمعنى الدخول لكنه موجود فيه بحسب العروض وهذا التقدير يكفي في الاشتقاق فيكون
 شيئا ان معد ودامن المثني فلا قصور في عبارة المصنف هذه الخلاصة انما اشق والله اعلم بالصواب
قوله اذ ليس في المفرد لان الثني في اللغة بمعنى العطف الذي هو بمعنى دو تا كرون كما في المنتخب
 كما سبق وقدم وهذا هو المعنى للمفرد ما لا يخفى **قوله** فالشئان ملة لقوله وليس في
 الطرف الواحد معنى المثني **قوله** المثني على وزن ثني بمعنى دو تا كرون شئ **قال الشارح**
 قد مر سره والمراد به الإشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان مثل سنون وارضون يعرب بالواو
 الرفع والياء حالة النصب والجر مع انهما ليسا من اجمع المذكر السالم لانه مفسر بما لا يكون مفرد
 بالتاء مع سلامته وهذا التعريف لا يصدق عليهما كما لا يخفى وحاصل الدفع ان المراد من اجمع
 المذكر السالم ما يصح به بحسب الاصطلاح وهو ما جمع بالواو والنون او بالياء والنون سواء
 سواء كان الواحد فيه مذكر او مؤنثا وسواء كان الواحد فيه سالما او غيره وهذا المعنى يصدق
 عليهما وعلوم من هذا ان في عبارة الشارح بالواو والنون حذف العاطف مع المعطوف والله اعلم
قال الشارح قد مر سره وما الحق به غرض الشارح من هذه العبارة مثل الغرض الذي بينا في
 قوله هذا في بحث المثني **قال المصنف** والوفان قيل قالوا ان يوجد في كلام العرب اسما آخر
 واو قبله ضمة والوكذ لك قلنا الواو في معرض التغير فلا يعتد به او يقال الواو ما قامت مقام
 الضمة فكانها ليست بواو ووجه تقدير الواو على عشرين وانواتان الواو مشاركة مع اجمع المذكر
 السالم في اصل الجمعية وتخفيف واقل بالنسبة الى عشرين وانواتة كذا فهم من حاشية مواهب
 عصمت الله مع منهية والله اعلم **قال الشارح** قد مر سره لا جمع ذو لا عن لفظه دفع ما يرد من
 ان عدلوا من ملحقات اجمع المذكر السالم غير صحيح لانه كما سبق مفسر بما جمع بالواو والنون وهذا
 التعريف يصدق على الواو لانه يحتمل ان يكون عدم النون كاجل سقوطها لاجل الاضافة للملحقة
 فيه وحاصل الدفع ان وجود المفرد من لفظ اجمع المذكر السالم شرط فيه ومنه ان لا يكون لفظ غير

موجود لا يجمع له وقلد لك مد من اللمحات لكن المناسب للشارح ان يذكر هذا الشرط في
السابق الا ان يقال ترك لشهرته والله **قول** فلا يكون جمعا لما انفخ راجع الى وصف مشترك
بنحو على ما اشتهر من ان النفي اذا دخل على شئ مقيد بقيد يكون ذلك النفي راجعا الى هذا القيد
وبناء على ان الجمعية المطلقة ليست بجنفية عن الوكها هو الظاهر **قول** وكذا اولات تعريضا على
المصنف بان المناسب له ان يذكر ملحق جم المؤنث السالم وهو اولات جمع ذات لانه ليس منه
بناء على ان وجود المفرد من لفظ الجمع كما هو شرط في الجمع المذكور السالم فذلك شرط في الجمع
المؤنث السالم وهذا الشرط غير موجود ههنا كما لا يخفى مع انه معرب باعراب الجمع للمؤنث السالم
الا ان يفرق بينه وبين الجمع المذكور السالم باشتراط قيد وجود المفرد من اللفظ في الثاني وعدم اشتراط
في الاول بل يكفي فيه بياجم بالالف والتاء فيكون اولات على هذا من الجمع للمؤنث السالم كما
ملحقة فعدم الذكر لا يكون مضرا وانه اعلم **قول** فلا يكون جمع الخ يرد ههنا ان المناسب
سبق ان يقول فلا يكون جمعا سالما فلا تنكض اذ قيد المؤنث اجيب بان النكتة في ذلك لئلا
ههنا وعدم ذكر المذكور فيما سبق هي الاشعار على ان النفي في كلا المقامين هو وصف السلا
لجمع من خلية التذكير والتأنيث لذكر السلامة في كلا المقامين على نحو واحد وانه اعلم **قول**
واما ذو وبقية الاول وضرب الثاني وسكون الثالث والفرض من هذه العبارات دفع ما يتوهم من
ان الوكها من المحققا فذلك يكون ذو ومنها فللناس في كره فيها ايضا والدفع غنى عن البيان
وان اختلف في قلبك ان النون شرط في الجمع المذكور السالم وهي غير موجودة في ذو وكيف يكون
منه فانه لانه يمكن ان يقال ان النون موجودة في ذو وفي الاصل الا انه لا اجل لزوم مراعاة اذا
استعمل في المحاورات سقطت منه **قول** ولا يدل الخ يرد ههنا ان الجمعية وعدم الدلالة على
عدد معين كانتا شيان متحدا لان عدم الدلالة على عدد معين من لوازم الجمع ونحوه
فالمناسب للفاضل المحقق ان يكتب باحدهما في بيان وجه تقديم الوجه عشرين اقول وبالله التوفيق
ان هذين الامرين وان كانا كشيئين متحدين لكن كل واحد منهما بدون محاذ الآخر كاف في بيان
التقديم فلا جمل ذلك المحاذ ذكرهما بيان كفاية الاول ان الوجه عشرين وعشرون ليس بجمع لانه لو كان
جمعا لكان المناسب ان يطلق على اثنين بل على ازيد منه كما لا يخفى فيكون المناسب بالجمع
فعدم على ما ليس بجمع كعشرين والمحاذرة وكفاية الثاني ان الاول لا يدل على عدد معين وعشرون
يدل على عدد معين وكلاهما لا يدل على عدد معين يكون مناسب بالجمع لان عدم الدلالة على
عدد معين من مقتضى الجمع فيكون المناسب بالجمع فعدم على ما ليس بجمع كعشرين وانوات
واسما **قول** كما هو مقتضى آية متعلق بالنفي لا بالنفي **قال** الشارح قدس سره والا

من غير ان يلاحظ
في الدلالة على عدد
معين وعندها
من غير ان يلاحظ
في الجمعية وعدم

والا يحوّاه وايضا لو كان جمعا للزمر ان يقال عشرون بفتح العين وهذا فيه لم يجمع وايضا لو كان
 جمعا كان جمعا بالواو والنون وهذا يجمع لا يكون الا لعلم مذكر يعقل او لصفات العقلاء وعشرون
 وتطاريها ليست كذلك وايضا لو كان جمعا لكان ينبغي ان لا يطلق عشرون وانحوته على ما فوت
 العشرة بل عليها وعلى الاقل على ما هو الاصل في جمع القلة كذا **قال** الشارح قدس سره
 لمحققة قال مولا ناعصار الدين الا ولى تركه مع لمحققة لان ثبوت الوجه في الاصل يغني عن ثبوت
 البيا في الحق ولا نحتاج الى ساعده قوله لانها قرآن للواحد بلا كلفة وكذلك قوله وهو علامة
 التنثية انتهى قال مولا ناعصار الحق ما حاصله ان هذا ليس بداخل في المدعى بل ذكر لكمال كشف
 المرام ولا يبالى بامثال هذه النصريجات في الشرح والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وفي
 آخرها آية زيادة هذه المقدمة للاشعار على ان الفرعية للمفرد وحدها غير كافية في كون الشيء
 معربا بالحروف والا فيشكل بالجمع الموثق **قال** الشارح قدس سره وهو علامة آية دفع ما
 يتوهم من كون اعراب التنثية والجمع بحرف النون لانه هو آخرها وحاصل الدفع ان المرام
 بالاخر هو علامة التنثية والجمع لا الاخر الحقيقة الذي هو النون لانه لسقوطه بالاضافة لا
 اعتبار له والله اعلم **قوله** قال الشيخ الرضى آية قال الفاضل المذوق المقصود من هذا النقل
 دفع توهم ان الياء علامة التنثية والجمع انتهى بما هو المقصود وحاصل الدفع ان علامة
 التنثية والجمع هي الالف والواو والياء لان الاطراد في جميع المشتى والجمع لا يحصل الا بهذا الطريق
 لان الالف والواو موجودان في كل افراد المشتى والجمع بخلاف الياء كما لا يخفى فيكون علامة
 التنثية والجمع الالف والواو دون الياء لكن بقي شيء وهو ان من المتفرق فيما بين القوم ان العلامات
 لا تتغير اذا كانت الالف والواو علامة التنثية والجمع فكيف يجب ان بالياء في حالة النسب
 والجمعا لان يكون غرض الشارح الرضى من جعل الالف علامة للتنثية والواو علامة للجمع هو
 الجعل في حالة الرفع لا مطلقا فيكون علامة للتنثية والجمع هو احد الاخرين من الالف والياء
 او الواو والياء والله اعلم **قوله** لقلة عدد ادخ الام في كلا للموضعين اي لقلته ولكثرة
 متعلقة بالمناسبة ووجه المناسبة ان القلة الذي في المشتى يوجب الخفة كما ان الكثرة الذي في الجمع
 يوجب الثقل فالالف خففتها تناسب المشتى الذي هو خفيف والواو ثقلته يناسب الجمع الذي
 هو ثقل **قوله** وهذا الحكم اى الجعل المذكور اما مطلقا كما هو ظاهر العبارة او في حالة
 الرفع كما هو المناسب على ما سبق **قوله** في جميع الخوا سواء كانا مظهرين كما في زيريدان
 وزيريدون او مضمينين متصلين مستترين كما في ضاربان وضاربون او بارزين كما في ضاربيا
 وضاربوا او منفصلين كما في انما واتقوا هو و كما وكجرو وجدان الواو في هذا المثلثة

لان الفرعية في الحقيقة
 غير موجودة لا في الجملة
 النون
 لان الالف والواو في
 الحقيقة ليسا بعلامتين
 التنثية والجمع

وايضا اعلم من قول
 الشارح ان علامة التنثية
 والجمع هي الالف والياء
 في الاطراد في جميع المشتى
 لان الالف والواو موجودان
 في كل افراد المشتى والجمع
 بخلاف الياء كما لا يخفى
 فيكون علامة التنثية والجمع
 الالف والواو دون الياء
 لكن بقي شيء وهو ان من
 المتفرق فيما بين القوم ان
 العلامات لا تتغير اذا كانت
 الالف والواو علامة التنثية
 والجمع فكيف يجب ان بالياء
 في حالة النسب والجمعا لان
 يكون غرض الشارح الرضى من
 جعل الالف علامة للتنثية
 والواو علامة للجمع هو الجعل
 في حالة الرفع لا مطلقا
 فيكون علامة للتنثية والجمع
 هو احد الاخرين من الالف
 والياء او الواو والياء
 والله اعلم

اولا لان يكون المراد من
 الالف والياء واحدا
 ان يكون بينهما وبين
 ثقله الذي هو الضارب
 فخط هذا الذي هو الضارب
 معدوم في هذا الالف
 الواو والياء

بجسالة اصل لانها غير موجودة في الاستعمال كما لا ينبغي وتعلم من هذا ان في عبارة الفاضل
 الخشعة قصورها حيث تركت مثال المستتر وكن امثالي المظهرين على نقطة والله اعلم **قوله** اولاد
 كلا الوجه آخر تخصيص الالف بالمشني في حالة الرقم والواو بالجمع في تلك الحالة والياء بهما
 في حالة النصب الجروهي موقوفة على ثلاثة مقدمات الاولى ان الالف في المشني والواو في
 الجمع موجودان فيهما قبل الاعداد لهما جزاها وهما مقدمتان على الاعداد لهما موصوفان
 والاعداد صفتها والموصوف يكون مقدما على الصفة فكذلك يكون مقدما ما هو من
 هما والثانية انه لا حاجة في كون المشني والمجموع معربين بالحروف الى اجتلاب حروف خارج
 عنهما بل الحرف الآخر فيهما كاف كما تقره والثالثة ان الاسبق في انواع الاعداد اعراب الرقم
 لانه ملازمة العدد فاصل هذا الوجه ان الالف في المشني وكذا الواو في الجمع موجودان فيها
 قبل حالة الاعداد بحكم المقدمة الاولى وكلما هو موجود فيهما قبل حالة الاعداد فاما سبب
 ان يجعل ملازمة بحكم المقدمة الثانية فيخرج ان الالف والواو ناسبا ان يجعل ملازمة الاعداد لكون
 الاسبق منه الرقم بحكم المقدمة الثالثة فيجعل من علامة الرقم هذا غاية وسعي في تطبيق
 الكلام منقروا ان الاستدلال والله اعلم بحقيقة الحال لكن بقي شيء وهو ان التتقدير كما انه
 ثبت للالف والواو فكذلك ثابت للياء فلا بد من تخصيصها بالاعداد السابق الذي هو
 في والياء من مخصص فامل لعل الله يحدث بعد ذلك امر **قوله** ولم يبق الخ اشارة الى فهم
 الجزاء الآخر من المدعى وهو تخصيص الياء في المشني والمجموع بحالة النصب الجروهي **قوله** اولى
 بحصول حرف اللين من اشتبايح الحركات وشبهها بما في الخفة **قوله** والجروهي بالقرن من
 هذه العبارة بيان ان النصب في المشني والجمع تابع للجرو وجه الاولوية ان الياء حاصلة من
 من اشتبايح الكسرة التي هي الاصل في الجرو **قوله** فاتبع اى جعل النصب تابعا للجرو **قوله** تكون
 حلة لتبعية النصب الجرو دون الرقم **قوله** قال الشيخ الرضي ترك الخ لعل الغرض من هذه
 العبارة التعريض على الشارح بان قوله فتقوا اينادي ما على نداء اعلان الفتحة غير موجودة
 في المشني قبل الاعداد والامر ليس كذلك كما هو الظاهر فاما سبب له ان يقول وابقول والفتح
 وما يؤيد هذا انصرح الشارح الرضي بالبقاء الا ان يقال ان مراد الشارح من قوله فتقوا يقول
 الا احدثوا ويحتمل ان يكون هذه العبارة اشارة الى وجه آخر للفرق بين المشني والمجموع عرفت
 ما قبل الياء وكسرها كما قال مولانا عبد الحكيم والله اعلم والمداد من الترتيب الواقع في كلامه
 للرضي الترتيب على حالها والضمير في له في كلامه راجع الى ما قبل الياء **قوله** قبل اعراب الياء
 وجه القليلة ان الالف المقتضية فتحة ما قبلها دخلت في بناء المشني وهو مقدم على الالف

له في الخ غير
 هذه الالف
 في نقطة الرضي
 ارادته

كما سبق فيكون الالف للمقتضية ايضا مقدما على الاء ارباء الله اعلم قوله مع عدم التماثل
الى عدم المانع من الابقاء المذكور كما انه موجود في الجمع قوله واما الضم في دفع ما يرد من
ان الفرق الذي هو المقصود بين المشي والجموع يحصل بابقاء الضم الذي هو في الجمع قبل التماثل
الاعراب فلما رددل بالكسر حاصل الدفع انا ضلح حصول الفرق على ذلك التقدير ولكن يلزم
في الابقاء هذا وراي هو الاستتقال لواقبقت الاء على حالها والتباس حالة الرفع بحالة
النصب لجموع بطلان السبي اي سبيع تبديل الواو بالياء في حالة الجموع والنصب لو قلبت الياء
بالواو لان من المتقرر تبديل الياء الساكنة للفتح قبلها ضمة بالواو قوله مع ان تغييره اشارة
الى وجه آخر لتبديل الضم بالكسر في الجمع وحاصله ان الضم لو ايقبت على حالها لكان المناسب
تبديل الياء بالواو للقاعدة المذكورة لكن التبديل موجب للعسرة وان تغيير الحركة اسهل من
تغيير المحرف فابقاء الضم موجب للعسرة فبدلت بالكسر التي هي المناسب بالياء قوله ان
حذف التماثل هذا التقييد لم يرد ما يترأى من انه لا حاجة الى الفرق فيفتح ما قبل الآخر وكسر حصول
الفرق بكسر النون وفتحها والدفع عنه عن الياء قوله وكسر النون التماثل اشارة الى وجه آخر
للفرق بين المشي والجموع حال عدم الاضافة وتبين ان النون في المشي مكسورة وفي الجمع مفتوحة
بيان كسر النون في المشي ان هذه النون تنوين في الاصل يكون مفرد المشي والجمع منصرا فمشتق
على التنوين التي تدل على امكانية الاسوف تكون ساكنة كما ان اصلها ساكن واذا اتى الالف بها
المفرد لبناء المشي والواو الساكن به لبناء الجمع فيلزم التقاء الساكنين فتمت الحاجة الى التماثل
ومن المتقرر ان الساكن اذا حرك حركه بالكسر فكسرت النون في المشي وان اختلفت بالالف ان اللازم
من هذه كسرة النون اعم من ان تكون في المشي او الجموع لا كسرت في المشي والماطلوب هذا لا
زاله فانزله بان المشي مقدم في الوجود على الجمع فيلزم التقاء الساكنين في المشي ولو لم يقتضاه الى
دفعه فيه او لا فكسرت نونية وبيان الفتح في الجمع انه لما كسرت النون في المشي ففتحت في الجمع
الفرق بينهما وان اختلفت بالالف ان الفرق يحصل بينهما ايضا فلما اختلفت الفتح فانزله بان في الفتح ففتحت
كما لا يخفى فتكون اولى قوله واما الياء التي دفع ما يرد من ان الياء مشتركة بين المشي والجموع
فلا يحصل الا عند الالف في المشي والكسر في الجمع في حالتي النصب لجموع وحاصل الدفع ان الياء
لما رتبة لا عرابي لا اعتبارا لطاري يتجوز الالف والواو فانما تفصل البناء كذا في حاشية
صولنا المندق قال الشارح قدس سره تفسير الاء ارباء المراد من التقسيم التقسيم بطريق
الاشارة لا بطريق الصراحة ومن البين البناء بطريق الصراحة فلا يرد ان المصنف لم يقسم الاء
الى الاء ارباء بالحرية والاء ارباء بالمحرف فكيف يعم قول الشارح حلا فرغ من تقسيم الاء ارباء

يعرف من هذه المقدمة
في دفع الاء ارباء
او يردت الاء ارباء
وقد لا يبين الضم
منه

لان المصنف وان لم يقسم بطريق الصراحة لكن قسم في تعريف الاعراب بطريق الاشارة وصرح
 الشارح ثم بذلك التقسيم والله اعلم **قال** لشارح قدس سره فيما سبق من تقسيم الاختلاف
 الى الاختلاف اللفظي والتقديري في بيان حكم المعرب في جملة الاشارة ان الاعراب عبارة عنه
 الشارح بل عند المصنف عن مذهب الاختلاف كما ينادى بل على نداء على هذا جعل كلمة ما في تعريف
 الاعراب موصوفة لا مصدرية وتفسير الاختلاف الى اللفظي والتقديري ليس لامن جهة
 تفسير ما به الاختلاف الى هذين القسمين فيعلم من ذلك التفسير هذه لكن بطريق الاشارة
قوله اي في ضمن ما سبق دفع ما يرد من المتقرر على ما ذكره الفاضل الجليل في لفظ الاشارة
 انه اذا لم يكن في مقابلة التصریح فير من مطلق الدلالة والظاهر منه الدلالة بطريق الصراحة
 فيعلم من قول الشارح ان تقسيم الاعراب الى اللفظي والتقديري مصرح به في الكلام السابق
 والامر ليس كذلك كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الظاهر من مطلق الدلالة الدلالة بطريق الصراحة
 لكن اذا كانت ارادة صحيحة وهما لا تنص ارادة الدلالة بطريق الصراحة فالمراد من الاشارة
 الدلالة بطريق الخفاء وهي موجودة على ما مر بانه كذا في موضع حاشية مولانا المدقق والله اعلم
قوله وانما قال ذلك الخ ان فرض من هذه العبارة بيان الباعث على ايراد الشارح لهذا المقتضى
 مع ان الظاهر تركها بوجهين الاول ما اشار اليه بقوله نعيم آه وحاصله ان مراد الشارح تفسير
 قول المصنف التقدير واللفظي بتقدير الاعراب ولفظيته وهذا التفسير لا يسوغ الا يكون الامر
 الموجود في ذلك القول للعهد البخاري ومن شرطه تقدم المشار بها اليه اما صراحة او ضمن
 فاقدر الشارح هذه المقدمة ليعلم التقدم فيعلم كونها للعهد البخاري فيعلم التفسير المراد لكن بقي
 شئ وهو انه لم حل الشارح الامر في ذلك القول على العهد البخاري ولم يحمل على باقي اقسام الامر
 من الاستغراق والجنس والعهد الذهني الا ان يقال لو حملت على الاولين للزم كون تغلغل العامة
 فيما تغلغلوا واستثقل لانه ايضا ما يتقدم ولو حملت على الثالث للزم الجهالة كذا في موضع اخر والله اعلم
قوله للمعرب الظاهر ان يقول المعرفين الا ان يرجع التفسير الى كل واحد **قوله** كما بينت
 هذه الصيغة في نسخة على صيغة الماضي وفي اخرى على صيغة المستقبل الاول بالنظر الى تقديم
 الشرع على حاشية الفاضل المحقق والثاني بالنظر الى ارادة الشارح **قوله** وليتم الخ هذا هو
 الوجه الثاني لبيان الباعث على ايراد الشارح تلك المقدمة في البين وبما انه ان الشارح لو لم يورد
 تلك المقدمة لتوهم ان هذا القول من المصنف اشارة الى نفس الاعراب اللفظي والتقديري الى
 المحلتهما لان بيان المحل لا شياء فرع بيان انفسهما فلا يحصل الاتصال بين الكلام السابق الى المصنف
 للمصنف الى ههنا واللاحق اي قول المصنف التقدير واذا قال الشارح اللذين اشار آه فلا يتوهم

في
 او في كلمة ما التي هي
 عامة
 وهذه المقتضى
 ويؤيد
 قول مولانا عبد الحكيم
 حيث قال فانما
 الاختلاف اليها انما
 هو اعتبارا تقطعا
 ولا اختلاف اليها
 انتهى

على
 كذا في احد ما يتقدير
 المضاف اليه وفي الآخر
 بتقدير الموصوف به

الحكم لا نه صريح بعد
العلم في تعديبات
أقسام الكلمة

ذلك لان التصریح بعد العلم ليس من دأب المصنف في الكافية في أكثر المواضع بل يتيقن ان
هذه العبارة بيان اصله الاعرف التقديري واللفظ فيحصل الاتصال والله اعلم **قوله** سهل
اللفظ اشار بزيادة هذا القول الى حلة استلزام القلة للتقديم **قوله** والا لكان الخ هذا بيان
الاغراض المدفوع بقول الشارح ولما كان التقديري الخ وحاصله ان المتقر في العلامة بمجسلا
حقيقة ان تكون ظاهرة فيكون الاعراب اللفظ اصلا والتقديري فرعاً والمناسب تقديم اللفظ
على التقديري فلم يفعل المصنف العكس لكن يرد ههنا انه على هذا وجدت النكته للتقديم
في كل من اللفظ والتقديري فلا بد لاختيار نكته تغدير الاعراب التقديري على اللفظ من نكته
الا ان يقال ان النكته في التقديري نكته عارضية والنكته في اللفظ ذاتية ومن المتقرر ترجيح
العارض على الذاتي على ان في رعاية الاولى يحصل الاتصال بين كل من خلاف الاصل الذي هو
الاعراب بالحرف والاعراب التقديري كذا فهمه والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي
تقدير الخ قدر المضاف اليه ولم يقدر الموصوف لانه يحتاج تقدير الموصوف الى جعل التقدير
بمعنى المقدرا وحذف بالنسبة **قال** الشارح قدس سره اي في الاسوفيه اشارة الى ان ما
موصولة وهو المختار وانما هو بالاسم المعرب لا بالاسم المطلق لان الاعراب التقديري لا يكون
الا في الاسم المعرب فان في الاسم المنفي يكون الاعراب مصليا ولم يجعل ما كناية عن الحرف
الاخر لان تقدير الاعراب كما يتأتى في الاعراب بالحركة فكذلك يتأتى في الاعراب بالحرف وهذا
الجعل لا يقع فيه كما لا يخفى **قوله** اشار به الخ حيث لم يتصرف في تقديره بتأويله بالمسك **قوله**
وفلذلك آتى عدم كون ما مصدرية ثابت لان كلمة ما لو كانت مصدرية لكان الظاهر اما بجعل في
بمعنى الامر او تقدير الوقت او نحوه فيكون اللفظ تقدير الاعراب للعتذار او في وقت العذر
وكلاهما خلاف الاصل وبزيادة ناقيدا للظهور اندفع ما قاله الفاضل المدقق وهو ممنوع
لجواز ان يجعل في للظرفية الجازية وهو ظرفية السبب للمسبب انتهى لانه خفاء في ظهور احد
الامرين المذكورين على ذلك التقدير **قوله** والى لزوم الخ اشارة الى محذوشية احتمال كون
ما مصدرية من وجه آخر وبيان ان كلمة ما لو كانت مصدرية لكان الظاهر في الامثلة تقدير
التعذر والاستثقال لان الظاهر من التثنية تمثيل نفس التعذر لا محله والامثلة المذكورة في
المعنى ليست من افراد التعذر والاستثقال والتقدير خلاف الاصل وبزيادة قيد الظهور
ههنا ايضا اندفع ما قاله الفاضل المدقق والزم المذكور ايضا ممنوع لجواز ان يكون المقصود
تمثيل محل التعذر والاستثقال المفهومين من التعذر والاستثقال انتهى **قوله** ولغوايت
الملاية الخ اشارة الى محذوشية احتمال المصدرية من وجه آخر وبيان ان كلمة لو كانت

لغات الملايكة بين الكلامين لان الكلام السابق الذي هو قوله فالمفرد المنصرف الخ ليس بمجمله
 لا اعراب بالحركة والحرف وهذا القول على ذلك التقدير يكون لبيان المجملات الاعراب التقدير
 واللفظ لان علمها ليس الا الاسم المعرب ولا تعرض له على ذلك التقدير بل بلفظه ولا بما هو كذا
 يكون عنه اعني كلمة ما والملايكة امرهم عند **قوله** ولان في آية اي لفظة في في قول المصنف
 واللفظ الخ هذا الاشارة الى وجه آخر لحد وثنية احتمال المصدرية وبينا ان كلمة ما لو كانت
 مصدرية للزمت الخالفة مع تعديل هذا القول وهو قوله واللفظ فيما عداه لان الظاهر على
 تقدير المصدرية كون في بمعنى الامر لان في البقاء كلمة في على الظاهر يلزم الاحتياج الى تقدير بالوقت
 ونفس التقدير خلافا لاصل بخلاف جعل في بمعنى الامر لان استعمال احد الحروف الجمل
 مقام لاخرى ما هو شائع كما تقرر والكون المذكور اعني كون في بمعنى الامر في ذلك العدد
 غير محتمم مطلقا اي على تقدير مصدرية ما فيه وعدمه فيه لان المعنى على تقدير المصدرية
 يكون هكذا واللفظ لاجل عد والتعذر او الاستثقال ولا يخفى فشا هذا المعنى لان الاعراب
 اللفظي لاجل العامل مع ذلك العدد ولا لاجل العدد فقط وعلى تقدير عدم المصدرية يكون
 للمعنى واللفظ لاجل ما هو مغاير للتعذر او الاستثقال ولا يخفى فشا هذا المعنى كما سيجي وتعمل
 للفاصل المشي ترك احتمال الاول لاجل الظهور وهما خدشة ظاهرة وهي ان احتمال المصدرية
 كما انه محتمم الى تقدير الوقت او جعل في بمعنى الامر او مستلزم الى غيرهما فكذلك احتمال الموصولة
 محتمم الى حذف العايد الذي هو خلاف الاصل ايضا الا ان يقال ان كلاما من الوجوه المذكورة
 معهم احتمال الموصولة واما الوجه المرجح له فهو الاحتياج الى التقدير او الجعل المذكور واللفظ
 من التعديل المسطور مع قواف الملايكة مما سبق هذا ما ظهر في تقرير هذا الكلام وانه اعلم
 بحقيقة المراد **قوله** ولا يخفى الخ اذ الاعراب اللفظي لاجل العامل مع انتهاء التعذر والاستثقال
 لا لاجل كل ما يفاير عن التعذر او الاستثقال **قال** الشارح قدس سره الاعراب فيه دفع
 ما يرد في هذا المقام من ان كلمة ما اذا كانت موصولة كناية عن الاسم المعرب فالضمير في تعدا
 لا يخلو ما ان يرجع الى كلمة ما او يرجع الى الاعراب الذي كانت الالف واللام في لفظ التقدير
 لاشارة اليه لا سبيل الى الاول لان الاسم المعرب اذا كان متبذرا كيف يقدر الاعراب فيكون
 هو الظاهر وكذا لا سبيل الى الثاني لانه على هذا يخلو الصلة عن العايد واشتغالها عليه من
 الضروريات كما تقرر وحاصل الدفع انما يختار الشق الثاني ونسب اشتغال الصلة على
 العايد لكن الامر من ان يكون ظاهرا او مقدرا او الاول وان لم يوجد ههنا لكن الثاني موجود فلما
 رجع ان الاعراب في عصا محتمم والتعذر يبنى عن امكانه لانه عبارة عن هشوا وشندن كل

لو سلمت الباء تعلق
 بخلاف الظاهر اعني
 ابقاء في طبع حاله و
 يقدر الوقت للمزيد
 الخالفة لا في انخفاض
 في صفة صفة واللفظ
 في وقت العدد والجاو
 عن التقدير والاستثقال
 والله اعلم بالصواب

كما في المنتخب فقال اي امتنع يعني ان المراد من التعذر الامتناع ولما يراد ان الاغواب اذا كان
 امتناعا فكيف يقدح فقال ظهوره يعني ان المراد من الامتناع امتناع ظهوره ولا امتناع نفسه والله
 اعلم **قوله** ولك ان تقول الخ في الجواب الآخر عن الاعتراض الوارد على المصنف الذي
 لم يقرر به بياضه انا تحتار الشق الاول ولا يرد المحذور المذكور فيه لان هذا الضمير في الواقع
 مضاف اليه للمضاف المحذوف الذي اقيم ذلك المضاف اليه مقامه فيكون المعنى التقدير
 في الاسم المعرب الذي تعذر اعراجه ولا خدشة في هذا المعنى وهذا الجواب من مختارنا
 الفاضل الرضي وذكر الفاضل ان للشهور ان في وجه عدم تعرض الشارح الى هذا الجواب انه
 على هذا يلزم حذف العدة وحذف الفصلة الذي يلزم على مختارنا لشارحه اهو من ذلك
 اقول وبالله التوفيق انه اذا اقيم للمضاف اليه مقام المضاف الذي هو العدة فكيف يلزم
 حذفه فالوجه في اختيار ما ذكره على ما تركه هو الترجيح بنفس الارادة على مذاهب النكاح
 من ان نفس ارادة المرید مرجحة في اختيار الامرين للتساويين وعدم التعرض الى كليهما
 عدم ارادة الاستيعاب الله اعلم بحقيقة **الباب قوله** اي في موضع آه دفع ما يراد من
 ان آخر الاسم المعرب ليس الا الالف المقصورة فيلزم ظرفية الشئ لنفسه وحاصل الدفع
 ان العبارة بحذف المضاف والتقدير اي في موضع آخره فالظرف هو الموضع وهو مضاف
 الالف المقصورة كما لا يخفى **قوله** ولك ان تقول الخ اشارة الى الدفع الاخر وبما انه ان
 الالف المقصورة التي هي آخر الكلمة خاص مطلقا من آخر الاسم لانه يكون غير ذلك الالف
 ايضا كما هو الظاهر وظرفية العام المطلق الخاص المطلق مما لا يخفى جوازها باعتبار قيام التعميم
 العمومي مقام التعميل الظرفي **قوله** والالف الالف واللام في الالف للعهد اشارة الى الالف
 المقصورة التي هي آخر الكلمة لا اليها مطلقة وليست اللام للجنس ايضا لان الالف المقصورة
 مطلقة وكذا الجنس الالف خاص من وجه من آخر الاسم وظرفية الخاص من وجه للعام
 كذلك مما لا يعمد ولا يعرف وبما ذكرنا ظهر مضافته ما في خاشية مولانا المدق فانه **قوله**
 لانها ضد الخ يعني ان القصر يعني ترك المد وهو موجود في الالف المقصورة كما هو الظاهر
 فسميت باسم المقصورة **قوله** اولها الخ وجه آخر للتسمية وبما انها ان القصر يعني المنع
 والمنع موجود في الالف المقصورة لانها ممنوعة عن الحركات الثلاث على ما هو الظاهر فلذلك
 سميت باسم المقصورة وان انخلم في قلبك ان وجه التسمية يحصل بوجود المنع في الالف
 عن واحد من الحركات الثلاث فلم يبق قيد الاطلاق في وجه التسمية فانزلها بانه لو لم
 ينزل ذلك القيد لورد الا متراض بياض قاض بان المنع عن الحركتين الرقم والجو موجود فيها

لا ريب في نظر بعد وجوب
 ان الاسم هنا بياض
 عن الالف المقصورة
 فيكون المعنى في موضع
 الف مقصورة في موضع
 الحكم كما في هذا
 عنه بان هذا واجب
 ان كانا اذ انهم عن
 بالالف مقصورة التي
 اذا عاينها عنه بلفظ آخر
 فيفيد كما مر في الامسا
 اليه مثله ١٢ منه

ايضا فالمناسب ان يسمى بالمقصورة وان كان هذا الاقتراف مدفوعا بأنه لا يشترط الاطراد
 في وجه التسمية والله اعلم **قوله** اولي لم يقل الصواب ان المقابلة بالمدد ودوة لا يوجب
 التسمية بالمقصورة بل يرجح وكذا اعدم اختصاص المنع لا يوجب عدم التسمية بالمقصورة **قوله**
 لزوم الاطراد في وجه التسمية على ما تقر **قوله** في ميم غلامى على المذهب المشهور واما
 على مذهب البعض فالمنع مطلقا فخص بالالف المقصورة غير موجود في ميم غلامى لانه في
 حال الجرم على بالاعراب اللفظ على مذهبك البعض **قوله** وهي في حكم الثابت دفع
 ما يتوهم من ان الالف اذا كانت محذوفة فيكون من قبيل الاسماء المحذوفة **قوله** لا يجازى بها
 معرفة بالاعراب اللفظ كيمي وحده وحاصل الدفع ان آخر عصا في حكم الثابت بخلاف آخر
 بالاسماء المحذوفة لا يجازى لانه صار نسيا منسيا ويدل على هذا عدم سماع اعراس عند
 الاعراب كما سبق من الشارح فيجوزى الاعراب على ما قبله في الاصل لانه آخر في الحال واما
 ههنا فآخر وسط على ما كان فلما جرى الاعراب عليه لا جرى على وسط الكلمة وهو خلاف
 للتعامل **قوله** على ما كان فلما جرى الاعراب عليه لا جرى على وسط الكلمة وهو خلاف
 في صورة حذف الالف ووجودها فلم يورد للمصنف مثالا لهما او مثال وجود الالف
 مع ان هذا هو الظاهر في تقديرية الاعراب وحاصل الدفع ان ما ذكره مسلمو لكن انفتح لو
 ترك الحركين معلوما والظاهر يكون معلوما وان لم يذكر فلا جمل ذلك **قوله** لا قصد لفظ
 ذكر ما ذكر وترك ما ترك والله اعلم **قال** للمصنف كصا وغلامى مثل بمثابة لان التقدير لا يتعدى
 لا يكون الا من جهة كون الآخر غير قابل الاعراب وهذا لا يوجد الا بوجهين لانه اما باعتبار
 لكونه موضوعا على السكون كالالف المقصورة او بواسطة الغير كاشتغاله بحركة اما حركته
 المناسبة كغلامى وحركة الحكاية مثل تأبط شرا فنذكر المصنف مثالين للاشارة الى التوضيح
 كن انهم من حاشية مولانا جمال الدين اقول وبالله التوفيق ان المناسب زيادة مثال ثالث ايضا
 لان الاقسام ثلاثة كما علمت والله اعلم **قوله** تعريضه لاء الظاهر ان المراد من التجزية وكذا من
 من الصفتية المحركة والصفيتية باعتبار المتعلق لانه لو كان المراد منها ما هو باعتبار نفس الحركات
 للمرجع المقابلة بين هذه العبارة وعبارة وان جعلت الكاف اسمية لانه على ذلك يكون الكاف
 اسمية ايضا كما لا يخفى والله اعلم **قوله** عصا وامثاله ان استج في قلبك ان الفاضل الحشيش اما
 ان يمكنه بالاجمال او يقصد التفصيل والتوضيح فان كان الاول فالمناسب له ان يقول هو اى ما تعد
 كصا وغلامى وان كان الثاني فالمناسب له ان يقول هو اى ما تعد ثابت كصا وغلامى
 فانظر له بان فرضه الاجمال يعنى التعريض للتبذير فقط لكن على وجهه يكون ان يحكم شاملا لكصا

في
الاول ناظر الى مثال
وجود الالف والثاني
ناظر الى مثال وجود
الالف وحده

في
المتعلق الكاف
الموجودة في عصا
باعتبار الظاهر في
غلامى باعتبار الطول
انه

وغلامى فازله بان غرضه الابلال يعنى التعرض للمبتدأ فقط لكن على وجه يكون المحكم كلاما
 بعضا وغلامى وامثالهما بطريق الظهور وهذا لا يحصل لوقال هو اى ما تقدّر كعصا وغلامى
 كما لا يخفى **قوله** مصدره حذف فيكون في محل نصب كما انه على الاول يكون في محل الرفع
 والاضافة في قوله كتقدّر عصا لادنى ملازمة والتقدير يكتقدّر الاعراب في عصا وغلامى
قوله وان جعلت الخ علق جواز البدلية والبيانية بجعل الكاف اسمية لانه لا يجوز ابدال
 الحرف من الاسم ولا بيان الاسم **قوله** جاز ان يكون الخ وكذا جاز ان يكون على هذا التقدير
 خبر الوصفة وتعد وجه الترتيب الظهور وكذا يحتل ان يكون تفسيره بتقدير اعني **قوله** بلا يكتدّر
 في محل الجر **قوله** عن معنى الثقيل كانه قيل هو مشابه او مماثل بعضا وغلامى مطلقا اى غير مقيد
 بحال من الاحوال اقول وبالله التوفيق لوقال الفاضل المحقق والعامل فيه متعلق الكاف لكان
 الظاهر **قوله** او تقدّر الاعراب كانه قيل قدّر الاعراب في عصا وغلامى مطلقا **قوله** اضيف
 اليه لانه فاعل التعذر ويجوز ان يكون حالا عن التعذر المحذوف يوشدك اليه قوله فيما سيح
 تعذر مطلقا والله سبحانه اعلم **قوله** والمعنى اى على تقدير الظرفية والمصدرية لا على تقدير
 الحالية ايضا **قوله** من قوله كعصا اى من الكاف التى بمعنى المثل فلما كان مثل عصا بدلا من
قوله فيما تقدّر كان مفعولا لعامل الظرف المستقر فيهم الحال عنه كن افعول حاشية مولانا
 عبد الحكيم **قوله** في الظرف المستقر وهو ثابت مثله والتقدير يربى على البدلية ثابت في مثل
 عصا وغلامى حال كونها مطلقين **قوله** او ظرف والتقدير يربى ثابت في عصا وغلامى في ظرف
 الطلاقها اى عدم تقيدهما بحال من الاحوال الاعراب **قوله** ما دامت الفادخ ما يخرج من
 ان الهمزة في قائل الف في الاصل مع انها قبلت الكسرة وحاصل الدفع ان المراد من عدم القبول
 عدمه في حالة كون الالف الفاء والالف في مادة النقص ليست القابل بدلت بالهمزة كما هو
 الظاهر **قوله** لم يقل الخ دفع ما يرد في هذا المقام من ان غلامى كما انه اسم معرب بالحركة
 مضاف الى ياء المتكلم فكذلك هو مفرد فلم يتعرض لوصف افراده بان قال وكما في الاسم
 المفرد المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامى بيان الدفع انه لوقال كن ذلك مخبر بهم
 المكسر والحكم المؤنث المضافين الى ياء المتكلم مثل رجائى ومسلما في مع انها معربان بالاعراب
 التقديرى للتعذر **قوله** ولو قيل الخ تعريف على الشارح بان عصا اى اسم معرب بالحركة مضاف
 الى ياء المتكلم مع انه ليس بمعرب بالاعراب التقديرى للتعذر لاجل الاضافة لان املا الى القضا
 مقدم على الاضافة فالمناسب ان يقول بالحركة لفظ التصريح مثل عصا اى ان يقال ان هذا
 التقدير احسن قوله لاجل الظهور والله اعلم بالصواب **قوله** واعلم ان اكثر الخ دفع ما يرد

على المصنف من ان تقديرا لاهراب في الاسرفرة كونه معربا كما هو الظاهر وظل على ما ذهب اليه
 النجاة كما ذكره الرضى مبنى فكيف يكون ما قدر فيه الاعراب للتقدير وحاصل الدفء ان بناء
 غلامى ليس ما ذهب اليه كل النجاة حتى يكون اعرابه اختراعا بل ما ذهب اليه اكثر النجاة والمصنف
 عنهم من جهة ليس بغريب بل مخالفة من الكل لاجل كثرة ايضا كذلك والموجود ههنا الثاني اى
 مخالفة عن الكل لان البعض الذاهبين الى اعراب غلامى لا يقولون تقديرا فيه في الاحوال الثلاثة
 بل في حال الرفع والتصب المصنف يقول بتقدير اعراب فيه مطلقا فيكون مخالفا عن الكل
 كما لا يخفى لكن لما كان من جهة فلا خدشة والله اعلم **قوله** لان غلامى هذا المعدل دليلين
 مخالفة المصنف من الذاهبين الى بناء غلامى لوجه الاضافة الى المبني وثيان الاضافة الى المبني
 لا يوجب البناء والا فالتناسب بناء غلامى لوجود تلك العلة فيه كما هو الظاهر لكن بناء
 مفقود بدليل ثبوت الالف في حال الرفع وانقلها ياء حال التصب الجرم كما لا يخفى فللمقدم
 من وجوب الاضافة الى المبني البناء مثله وان تأملت في هذا التقرير يظهر لك عدم انتهاء ما ذكر
 في حاشية مولانا عبد الحكيم عن جانب الخصم والله اعلم **قوله** ولا زلاضافة آة هذا دليل
 آخر لمخالفة المصنف عن اكثر النجاة الذاهبين الى بناء غلامى وبيان ان الاضافة الى المبني لا يوجب
 البناء مطلقا بل على شرط وهو كون الاضافة بمنزلة للمعدم لا نه على هذا يكون مشاهجا بالحرف
 في الاحتياج وعدم ابدال الشيء من المضاف اليه لانه لو ابدل كان المضاف اليه باعتبار البديل
 موجودا فلم يشبه الحرف في الاحتياج مثال الجزء الاول من الشرط الاضافة الى الجملة اذا اضافة
 اليها في الحقيقة اضافة الى مصدرها الغير الموجود ومثال الجزء الثاني قبل وبعد بالتونين وكلا
 الامرين مفقودان في غلامى فكيف يوجب هذه الاضافة البناء والله اعلم **قوله** لان ما
 ذكره هذا اشار الى وجه ما يستفاد من الشرح من ان كثرة اليم في غلامى قبل دخول العامل عليه
 وثيان العامل لا يدخل على الاسر الا بعد تمامه لان دخوله عليه ليس الا بمرات اترفيه ايرا
 الاثر في الشيء قبل التمام ليس من المعقولات على ما لا يخفى وللمتم لا سمر في الاسر المضاف
 ليس الا اضافة فيتم ان العامل يدخل على غلامى بعد الاضافة واذا كان كذلك يكون كثرة
 اليم سابقة على العامل لان ملته التي هي الياء تكون موجودة قبله وغرض دعوى القلبية
 للاستفادة من كلام الشارح ظاهر غير خفى لا لظيل الكلام بل ذكره والله اعلم **قوله** وهو ههنا
 آة اى الاسر انما ثبت في نفسه يعنى التام في الاضافة مضاف الى الياء ولو قال الفاضل المشي
 هو ههنا بكونه مضافا لكان اظهر في افادة هذا المعنى والله اعلم **قوله** تغريغ التمدد ما يبرر
 من ان عدم الرضاء بمذهب البعض لا يعلم الا من تحقق الافتناء الذي لا يحصل الا على كى

في الرضى
 ان مدح اعراب النجاة
 ان باب غلامى مبنى
 ومخالفة المصنف ١٢
 منه
 اما عن اكثر فلذلك
 الى الاعراب واما عن
 البعض فلذلك ما به الى
 تقدير الاعراب في
 باب غلامى مطلقا
 د منه

الاشتغال بحققا على ما لا يخفى والمفهوم من كلام الشارح تعليق هذا الاقتناع بالاشتغال بالشيء
 لا يستلزم التحقق كما لا يخفى على من لمة مهارة في صناعة الميزان فكيف يعم التفرع وحاصل الدفوع
 ان كلمة لما مذكورة في الشرح وهي موضوعة للتعليق واستثناء المقدم لا الاول فقط كما قيل
 ان اشتغال ما قبل الياء بالكسرة قبل دخول العامل اقتنع ان يدخل عليه حركة اخرى لكنه يقتنع
 في خلاصه فاقنع ففرع عليه ما فرع وان اختلج في قلبك ان الدخول في التفرع كراهي للمقدمة
 الاستثنائية فكذلك المشروطية على ما لا يخفى فلما قال الفاضل المحشي تفرع على المقدمة الخ فاعلم
 بان التفرع على المجموع لكن اذا كان وضع المقدم الذي هو عبارة عن المقدمة الاستثنائية
 جزءا آخر من ذلك المجموع اسند الفاضل المحشي التفرع اليه كذا فهم والله اعلم **قوله** وتوضيح
 الخود فمأيد ههنا من ان تفرع عدم مرضية مذهب البعض على المقدمة الاستثنائية غير مجزئ
 لانها تدل على امتناع دخول الكسرة على ما قبل الياء بعد دخول العامل على تقدير اشتغاله
 عليها قبله وهذا غير لازم في مذهب البعض لانهم لا يجوز ان يكون مراد ذلك البعض ان كسرة
 ما قبل الياء في حال الجوهي كسرة الملايمة يعنيها الا ان الكسرة الاخرى تدخل عليه حين ورود
 العامل حتى يلزم اجتماع الحركتين ولو حكما في حرف واحد على مذهب ذلك البعض فيكون
 غير مرضي وحاصل الدفع ان احتمال العينية بين كسرة الملايمة وكسرة الاعراب التي يوجد
 بعد العامل مما لا ينبغي ان يذهب اليه ذاهب لتقدم الاولى على الثانية بمراتب كما بينه
 الفاضل المحشي بنفسه فكيف يذهب ذلك البعض اليه والله اعلم **قوله** ان ذلك الخ اعترض
 على الشارح بان عدم مرضية مذهب البعض لا يعلم من امتناع دخول الكسرة على ما قبل
 الياء على تقدير اشتغاله عليها قبل دخول العامل لانه لم لا يجوز ان يكون مراد ذلك البعض
 ان كسرة الملايمة تزول اذا جاءت كسرة الاعراب في هذا الاحتمال مما لا خدشة فيه لانه لا
 يستلزم وجود الحركتين ولو حكما على حرف واحد كما هو المفهوم من الشرح ولا القول بالعينية
 بين المتقدم والمتأخر كما هو المفهوم من التوضيح **قوله** قلنا لوجه لزوالها الخ وحاصل الجواب
 ان هذا الاحتمال وان لم يستلزم ذلك المذوورين لكن فيه محذورات اخر فهذا الاحتمال يجوز
 ايضا ما لا ينبغي ان يذهب اليه ذاهب فكيف يذهب اليه ذلك البعض المذوور الاول ان
 سبب كسرة الملايمة الياء وهي موجودة ووجود السبب عند وجود السبب من المتفرقات
 فالقول بزوال الكسرة التي هي السبب مع بقاء الياء التي هي السبب من خلاف المقررات
 المذوورة الثاني ان القول بزوال الكسرة خلاف الاصل لان الاصل ابقاء الشيء على ما كان وكل
 ما هو خلاف الاصل فهو في قوة الخطأ المذوور الثالث ان القول بزوال كسرة الملايمة بقاء

كسرة الاعراب بخلاف المعقول لان سبب الاولى وهو الياء كالجزاء من الكلمة لشدة ارتباطها
بينها كما هو الظاهر بخلاف سبب الثانية الذي هو العامل لانه ليس كالجزاء فللناسب ان
يكون العناية بالكسرة الاولى اكثر من العناية بالكسرة الثانية ونزوال ما هذا اشانه لمثل
في كونه خلاف المعقول **قوله** خصوصاً اشارة الى محذوشية العقول بالزوال وهما
ان المتقرر في محقره ان الاعمال من وجه اولي من الاهدال من كل وجه ويلزم من ذلك القول
اهمال رعاية الياء من كل وجه الى بخلاف لو قدر الاعراب لانه فيه رعاية الياء من كل وجه
بخلاف لو قدر الاعراب لانه فيه رعاية العامل والياء على ما لا يخفى والله املر **قوله** وقت
الجماعت افاضت على الشارح بان ما ذكره لا يدل على عدم مرفعية مذهب البعض لانه لم يذكر
ان يكون مراد الكسرة الملاية تكون كسرة الاعراب ايضا بعد دخول العامل وتظهر هذا
علامتنا التثنية والجمع لانها قبل دخول العامل علامتان فقط وبعد تدل على الاعراب ايضا
فلم لا يجوز ان يكون كسرة الملاية التي مركزك قوله فقد جيب الخ وحاصله ان قياس كسر الملاية على
التثنية والجمع قيل مع الفارق في جعل كسر الملاية دلالة على الاعراب بل بالحكم في جعل معنى التثنية والجمع
على الاعراب **قوله** ان الحكم الاول ان كل واحد من الياء والعامل مؤثر اصطلاحاً في الكسرة والمؤثر
الحقيقي فيها المتكلم بخلاف صورتي التثنية والجمع لان المؤثر في اعرابيهما اصطلاحاً هو العامل
واما المؤثر في ملايتيهما الذي هو قصد المتكلم فليس بمؤثر حقيقة وبيان الحكم الثاني انه لو
جعل كسرة الملاية دلالة على الاعراب لزم قوارب العلتين اصطلاحاً على اثر واحد وهو
كوارب العلتين حقيقة على معلول واحد اعني انه محال ولو جعل علامتا التثنية والجمع
داليتين على الاعراب لالزم قوارب المؤثرين على اثر واحد اصطلاحاً لان المؤثر في الامثلة
هو العامل لا غير ولا حقيقة لان المؤثر الحقيقي هو قصد المتكلم لا غير هذا ما فهمه والله اعلم
قال للمصنف كفاض غير مبتدأ محذوف والتقدير هو اي ما استشقل قاض وامثاله وصفة
مصدره محذوف اي استشقالا كاستشقال قاض وان جعلت الكاف اسمية جائز ان يكون
كفاض بد من قوله ما استشقل او بيا ناله هذا نظير ما قاله الفاضل المحشي من الطرق الثلاثة
في قول المصنف كفاض وخلاهي والله املر **قوله** يعني ان الخدق هو كون قول المصنف هذا
وجرا ظرقه استعمال قاض وثبوت لانه غير سديد لان قاض كما هو مستعمل في بينك المحالين
فكذلك مستعمل في حال المنصب بان ذلك القول ظرف لاستشقال قاض المقدر في هذا
المقام لا لاستعماله ولا شك في تقييد استشقاله ببينك المحالين ومطروفيه فيما والله اعلم
قوله وقت مرفوعة التفسير الاول على تنبيه يكون المصدر مصدر اعم ولا والثاني على

١٤٥
فكون الاعراب في
غلام في حال الجبر
نظماً ١٢ منه

١٤٦
وعوان التباس في
مع الفارق ١٢ منه

١٤٧
يعني ان كل واحد من
العامل وقصص المتكلم
ليس مؤثراً اصطلاحاً
بل لعداهما اصطلاحاً
ولا غير متعينة ١٢ منه

تقدير كونه مصدر معلوما **قوله** ولك ان تجعل مصدر اى مقعولا مطلقا باعتبارها لمضاف
من الاستشغال بمقدر والتعقير كاستشغال قاض استشغال رفع وجو **قوله** او حالا ما لم وهو
فاعل لا استشغال المقدر والمعنى كاستشغال قاض حال كونه مرفوعا ومجرورا **قوله** الى غير
ذلك الخ احدها كون قوله رفعاً وجراً حالا من مدخول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الخ
من معنى التثيل كانه قيل مثلك ما استشغل بقاض حال كونه مرفوعا ومجرورا اما يفهم من ذلك
من الاستشغال كانه قيل استشغل اعراب في قاض حال كونه مرفوعا ومجرورا وتقدير اعراب
كانه قيل قدر اعراب في قاض حال كونه مرفوعا ومجرورا وتاينها ان يكون قوله رفعاً وجراً
من قوله كقاض والعامل فيه ما هو مامل في الطرف المستقر او ظرفا لذلك العامل وان تأملت
ظهور لك ان الاحتمالات المذكورة في الشرح والحاشية بناء على الاحتمال الثاني في قوله كقاض في
الاحتمال الاول المذكور في هذا التعليق بناء على الاحتمال الاول المذكور في ذلك القول فالتأني
المذكور فيه بناء على الاحتمال الثالث المذكور في ذلك القول والله اعلم **قوله** المكسورة ما قبلها
دفع ما يراد من ان الكسرة والضمة على الياء مطلقة ليستا بثقيلتين كما هو الظاهر على من ينظر في
كلمات العرب والدفع غنى عز الدين **قوله** قال الشيخ آة النضر من هذا النقل اثبات الاستشغال
وبينا فائدة زائدة قوله المكسورة ما قبلها قال الشارح قد سر سره عطف آة دفع ما يراد من
ان لفظ نحو مستند لا لا فضوله مسلم على عطف على قوله قاض فيكون تحت كاف التثيل في الجملة
الى زيادة النحر وحاصل الدفع اننا لا مسلم انه عطف على قاض بل معطوف على كقاض فلا يكون
داخل تحت الكاف فلا بد مما يفيد التثيل وينبغي التخصيص كلفظ نحو مثلاً ولما كان يرجح على ذلك
ازبناء المتن على الاختصار فلا يكتفى ترك المصنف العطف على قاض وزاد لفظ النحر واختصار
العطف على كقاض من دفع الشارح هذا الايراد بقوله يعنى الخ بينا الدفع انه مراد لفظ النحر ليعلم
ان قاض ومسلم مستند جان تحت نوعى الاستشغال الاستشغال في الحركة والا استشغال في الحروف
لكن بقى شئ وهو ان عصا وظاهى ايضا مستند جان تحت نوعى التقدير التقدير من جهة الذات
والتقدير من جهة الغير كما سبق فالتناسب ان يراد فيه ايضا لفظ النحر الا ان يقال ان الالباء
شدة الامتنان كما انها ليست بعارضة كما سياتى من الفاضل الحشر **قوله** مرفوعا ومنه
ما ظن ان المعطوف عليه فالج ان نحو مسلم على كقاض حال كونه مرفوعا ومنه ما يروى
اعراب المعطوف احالة على فهم المنعاه والى المعطوف فالج ان نحو مسلم على كقاض
حال كون لفظ النحر مرفوعا ومنه ما يروى على قياس اعراب المعطوف عليه وترك هذا الوجه لان
اكثر لفظ نحر وهو ان الاحتمالات في المعطوف عليه ثلاثة الرقم بناء على كونه خيرا بمتداه محذوف

والمقصود بناء على كونه صفة مصدر محذوف والمجوز بناء على كون الكاف اسمية وكون كفاض هذا
 او عطفت بيان لما استتقل عليها سبق في عبارة الفاضل المحيطة فصور الا ان يقال ادخل الجرحي
 النصب والله اعلم **قوله** رده على قوله قاض محترز قول الشارح عطفت على كفاض **قوله** اذ
 قصد الخ الغرض من هذه العبارة بيان محذوشية احتمال عطفت قوله ونحو مسلم على قوله
 قاض ليعلم احترام الشارح عنه وتقديره ان المراد من لفظ القوم على ذلك التقدير لا يخلو ا
 ما ان يكون المراد افادة تمثيل تقديره بالاعراب بسبب الاشتغال وافادة ان المثال لذلك
 التقدير غير مختص بمسألة خاصة بل شامل لكل جمع سالم بالواو والنون مضاف الى ياء المتكلم
 لا سبيل الى الاول لانه يمكن في تلك الافادة لفظ الكاف المقدرة بحكم العطف كما لا يخفى وكذا
 لا سبيل الى الثاني لان نوهما الاختصاص لو كان معتبرا عند ههنا كان الشايع بين القوم في يوم
 التثنيات الجمع بين الكاف ولفظ الضومثلا ولا امر ليس كذلك كما ترى فلا اعتبار لذلك التثنية
 حتم بزيادة لفظ القوم والله اعلم **قوله** واضر ايها اي امثالها وفي بعض النسخ واخرتها
قوله ونحوها اي نحو الكاف ما يؤدى مؤد لها كلفظ نحو ومثل في سائر التثنيات **قوله**
 قال الفاضل الخ الغرض من نقل كلامه هذا الفاضل الاشارة الى الاعتراض والجواب بالواو
 في هذا المقام **قوله** الاول انه لا فرق بين عصا ومسلى لان الاعراب فيهما قبل الاحلال مستثقل
 وبعد متعذر اما الاستثقال في عصا قبل الاحلال فلان اصله عصو بالواو والواو اصله
 للاعراب لكن مع الثقل كما هو الظاهر وفي مسلي فلان اصله مسلوى فتكون الواو التي
 هي اعراب الجمع المذكور سالمة موجودة فيه لكن لا جعل اجتماعها مع الياء فيه مكاتلة لفظ بها
 تقديره كما لا يخفى واما التعذر في عصا بعد الاحلال فلان الموجود فيه بعد الالف وهي لا
 يقبل الحركة وفي مسلي فلان التلغظ بالواو بعد انقلابها ياء ما لا يخفى تعذره فلا يوجب
 عند المصنف عصا في ما تعذر ومسلي في ما استثقل بيان الثاني ان الامر كذلك لكن المؤثر
 في تقدير الاعراب في عصا التعذر لا الاستثقال وفي مسلي هذا الالف فلذا فعل المصنف
 ما فعل اما الاول فلان اعراب عصا بالحركة كما هو الظاهر واجراء الحركة على الواو التي
 يكون ما قبلها مقتركا ثقيل كما لا يخفى فلا جعل هذا الثقل وجب ابدال الواو بالالف وهذا
 لا بد ال ليس تقدير الحركة بحق لو كانت الالف قابلة للحركة لكان الاعراب في عصا ثقيل
 بل يحكم والتقدير بعد الاحلال لا جعل امتناع الالف عن قبول الحركة وتعذر اجرائها على
 الالف فيكون تقديره لا جعل التعذر واما الثاني فلان اعراب مسلي بالواو كما تقرره واجتماع
 مع الياء ثقيل فذلك الثقل اوجب ابدال الواو بالياء وهذا منه تقديره بالواو فيكون الثقل

يعني ان الكاف منفية
 لا تقبل ولفظ القوم
 نوهما اختصاص تقدير
 الواو بسبب الاستثقال
 فلا يلزم
 الاستدراك
 اي اختصاص المثال
 بالمثل المذكور بحيث
 لا يتصل نوهما به

لاجل الثقل والله اعلم **قوله** لا الاسكان فيه مرز الى الفرق بين مصاوقاض بان ثقل ظهور
الاعراب في الثاني في حالة الرفع والجرح وجوب اسكان الياء وهو تقدير للحركة فعلة نقد
بالاعراب فيه الاستشكال بخلاف الاول لان الثقل فيه يوجب الابدال وهو ليس بتقدير للحركة
للمركبة كما سبق بيانه فعلة التقدير فيه التعذر والله اعلم **قوله** وذلك الامتناع انه دفع حركته
من ان التعريف لا يصح لانه لا يجوز ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة على الاثر
كما ان الكسرة المنقلبة عن الفتح في جمع المؤنث السالم يدل عنها في الدلالة على الاعراب في حاصل
الدفع ان قياس الياء على الكسرة قياس مع الفارق لان الواو زائلة بالاملا في خلاف الفتحة
فلو جعلت الياء بدلا عن الواو في الدلالة كالكسرة عن الفتحة للزم وجوب الاعراب في الكلمة
واحدة لان الزايل يحكم الاملا في حكم الثابت **قوله** باقية على سكونها دفع ما يتوهم
من ان كون الياء المدغمة ياء لا يقتضي لفظية الاعراب في مسبق حالة النصب الجرح لا اشتراط
السكون في ياء الاعراب بحيث يمكن ان يكون الياء متحركة في صورة الادغام والدفع غنى عن
قوله او بعضا تعريضا على الشارح بان غرضه من قوله وقد يكون الاعراب ان تعريضا
للمصنف بان في بيان الاعراب اللفظي والتقدير قصور الامة قد يكون الاعراب بالحروف
تقدير ياء في الاحوال الثلث مع انه لا يعلم من علمه والاحمال ان في بيان التعريض الصادق الشارح
على المصنف ايضا قصور لانه كما يكون الاعراب بالحروف تقدير ياء في الاحوال الثلث فكذلك يكون
تقدير ياء في بعض الاحوال مع ان هذا لا يعلم من عبارة الشارح ومعناية هذا البعض البعض
الذي تعرض المصنف له مما لا يخفى كما يعلم من الجواب امثال الاعراب بالحروف الذي يكون
تقدير ياء في الاحوال الثلث جاء في ابوالقور ومروث ابا القور ومروث بآب القور ومثل تقدير
الاعراب في بعض الاحوال المشي في حال الرفع فهو جاء في غلام القور بخلاف حال النصب الجرح
لان الاعراب فيه في تينك الحالين لفظي لان الدال على الخذف لا لتباعد الساكنين يوجد فيه
حال الرفع تكون حركة ما قبل الالف من جنسها بخلاف حال النصب الجرح لان حركة ما قبل
الياء في المشي ليس من جنسها فلو حذفتم للحرف وجد الدال عليها الا ان يقال انه يعلم من
تقدير الاعراب بالحروف في جميع الاحوال تقدير ياء في بعض الاحوال كما لا يخفى فلا يوجد في
تعريض الشارح قصور والله اعلم **قوله** فيما كان آية منها ان من المتقهر استقلاله متعلق
لطرفين من جنس واحد بفعل واحد وهذا يلزم منها ان في الاحوال الثلث وفيما كانا
متعلقان بقوله يكون اجيب عنه بان قوله فيما كان متعلقا يكون مكن بعد تعلق في لامها
به وبالمجمله ان الاول متعلق بالمتعلق والثاني بالمتعبد **قوله** ولا في مدة الخ اما اشتراط

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

لأن في هذه الصورة تسقط تلك المدد لا لتقاء الساكنين وتدل حركة ما قبلها عليه بأفصاح
 الأعراب بالحرف تقدير **يا قوله** كما في قوله تعالى الخ أعلم أن في هذا القول ثلث قراءات
 أحدها والمقيمي الصلوة بأخافة الجزء الأول إلى الثاني وثانيهما والمقيمين الصلوة بنصب
 الصلوة بنام على الأصل والثالث وللمقيمي الصلوة بنصب الصلوة وتقدير النون وهذا في
 الحسن ذكر في التفسير الكبير قول الفاضل **هشبة** مبني على هذا لأنه على الأول لا يعبر قوله على
 قراءة المصنف على الثاني لا يكون مثالا لتقدير الأعراب فافهم واعلم هذا التحقيق لعلك
 لا تجد في غير هذا التعليق **قوله** لا بد من تقض الخ بيان التقض أن مصطفوا في مصطفوا لقول
 اسماء أبي الحروف لا في آخره ساكن مع أن الأعراب فيه ليس بتقدير **قوله** ولعل
 أنما يبعد جواب للشارح عن جانب المصنف بأن مقصوده بيان موضع الأعراب اللفظي و
 التقدير الذي يوجد أن في الاسم بالنظر إلى الذات لا باعتبار العارض وتقدير الأعراب
 في الاسم الذي لم يذكره المعمر أجل التقاء الساكنين لأنه قد نلت لم يذكره **قوله** وكذا
 الياء الخ قد فهم ما يتوهم من أنه لو كان مراد المصنف ما ذكر كان المناسب له أن لا يذكر مثل قوله
 ومسلم لأن تقدير الأعراب فيما لا أجل الياء بيان الدفع ظاهر **قوله** أن قلت الخ صلا
 أن تقدير الأعراب لأجل الياء إذا لم يكن مخالفاً مقصود المصنف فالمناسب له أن يبعد
 في أن امرأه حال الرفع تقدير يري لأن أصله قوي فاجتمعت الواو والياء والإكسبة ما ساكنة
 فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء كما في مسلم وعلى تقدير عدم العز يظل قوله المصنف
 واللفظ فيما عداه كما لا يخفى **قوله** أجيب عنه الخ حاصله أن الأسماء الستة حلاله لا فتا
 إلى ياء المتكلم معربة بالحركات التقديرية فاضل في أقوى بكسر الواو فقلت كسرهما إلى ما
 قبلها ثم قلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء فصارت في ولما اشتغل ما قبل الياء بالكسرة
 جعل أعرابه في الأحوال الثلاث تقدير يرياً فيكون مندرجاً في قلاهي وبالحيلة أن نوصف مذكور
 وإن لم يكن شفهياً مذكور **قوله** نعم يري الخ وإن تأملت فيما سبق لظهر لك عدم بقاء
 هذا الإشكال لأن تقدير الأعراب في الأعلام التي تحكى في لغة الجاهل بعد أن الاستفهام لا
 مطلقاً كما تقر ويحك أن يدفع بأن مقصود المصنف بيان موضع الأعراب اللفظي والتقدير
 الذين يكونان متفقين فيما بين أهل اللغة ولما ذكره للذكورة ليست بمتفقة كما هو الظاهر
 والله أعلم **قال** المشرح قدس سره لا أي الأعراب المتلفظة به إنما هي أسلوب حيث قلنا
 للضائف الياء وهو الأعراب في القول الأول للمصنف وهو التقديرية والموصوف في القول
 الثاني له وهو اللفظية لأنه في هذا القول منه متلبس بيلم النسبة كما ترى وأيرادها بين الضائف

والمضاف اليه غير متعارف بخلاف القول الاول له لكن بقي شئ وهو انه لم يسلك المصنف
على فسق واحد الا ان يقال ان السكنة في تغيير الاسلوب بحاظ التنغن في العبارة واسه اعظم
قال الشارح قدس سره يعني فيما عدا ما ذكره وقع ما يرد من ان المناسب للمصنف ان يقول
واللفظ فيما عدا ما لان المذكور في السابق امر ان التعذر والاستثقال وحاصل الدفع ان
الضمير اجمع اليهما مبتأ ويلهما بالمذكور وهذا الجواب من الشارح على تقدير التسليم والا فربها
جواب آخر وهو ان يقال ان الالف فسلما من الضمير اذا كان راجعا الى امرين فيورد ذلك الضمير بصيغة
التثنية مطلقا بل اذا كانا مذكورين سابقا بكلمة الواو واما اذا كانا مذكورين باو الفاصلة
فيورد ذلك الضمير على صيغة المفرد كما تقرروا والا مر ان ذكرهما باو والفاصلة كما ترى وانا
لا فسلما من الضمير اجمع الى التعذر والاستثقال بل الى التقدير وهو امر واحد كما فهمت منه
اعلم **قال** الشارح قدس سره ولما ذكر ان دفع من ان يفي موضع الاعراب اللفظ والتقدير
قد تم فالمناسب للمصنف ان يشترط في المقصود وهو قوله المرفومات فلو شرع في تعريف
غير المنصرف وحاصل الدفع ان الامر كذلك لكنه ذكر في بيان انواع اعراب الاسماء الذي اشار
المصنف اليه بقوله بقوله فالغير والمنصرف آء المنصرف وغير المنصرف فالمناسب له التعريف
الى تعريفها بالتعريف ذلك القول حتى الاتصاف فلما ورد ان التعريف من تعريف غير المنصرف
اذا كان لذلك الوجه كالمناسب له ان يتعريف من تعريف المنصرف ايضا فليشأ والشارح
لدهم هذا الايراد بقوله ويجزئته يعرف المنصرف وحاصل الدفع ان الامر كذلك لكن تعريف
المنصرف يعلم من تعريف غير المنصرف ومادة المصنفين جرت معه الاختصار فلم يذاتعريف
الى تعريف غير المنصرف فقط فلما راجع ان بين المنصرف وغير المنصرف نسبة التثنية ولاشك
في ان من تعريف احد المتقابلين يعلم المقابل الاخر لان من المتفرق فيما بين القوم ان شيئا اذا
اجتمع في احد المتقابلين يعتبر نقيضه ومنافيه في المقابل الاخر فكما يعلم المنصرف من تعريف
غير المنصرف فكذا يعلم غير المنصرف من تعريف المنصرف فلا يوجب اختصار للمصنف تعريف
غير المنصرف فليشأ الشارح الى دفعه بقوله وكان غير المنصرف ببيان الدفع ان غير المنصرف
اقل افراد من المنصرف بحسب الاستقراء وكل ما هو اقل افراد اقتديره اسهل لان
مشتركة وميزة يعلم بسهولة كما لا يخفى وكل ما هو اسهل يكون مختارا فلذا اختار المصنف
ما اختاره هذا ما ظهر لي في تقرير هذه الكلمات والله اعلم بالمرادات **قوله** وانما هو الاكتماء
ان دفع ما يرد من ان الاكتماء بتعريف غير المنصرف يكون صحيحا اذا كان يعلم منه تعريف
للمنصرف وهو مبني على حصر للعرب فيها لانه على هذا يؤخذ في احدهما نقيض ما يؤخذ في

الآخر كما لا يخفى وذلك المحصر غير صحيح عند النحاة لخروج ما أعرب بالحروف منهما كما سيأتي
 فكيف يصح ألا كفاء وحاصل الدفع أن ألا مركب لك لكن المحصر وإن لم يثبت عند جمهور النحاة
 لكنه ثابت عند المصنف وما يدل على ذلك عدوله في تعريف المنصرف وغير المنصرف
 عن تعريف النحاة لهما والله أعلم **قوله** ولهذا أي لا نخص العرب عند المصنف في المنصرف
 وغير المنصرف **قوله** ومثل ما سبق قاله ولا نأخذ في الظاهر ومثل ما سبق لأن كلا منهما وجه
 مستقل انتهى أقول وبالله التوفيق أن كلمة أو ههنا مضافة لأنها لا أحد الأمرين كما تقرر وأما
 ههنا ملئان فالناسب الواو التي للجمع والله أعلم والمراد ما سبق بيان رجه عدول المصنف
 عن تعريف النحاة للمعرب **قوله** وذلك الخ أي العدول لا نخصاً ومثل ما سبق ثابت
 للاستلزام وعدم الإغصاء الأول بالنظر إلى قوله ومثل ما سبق والثاني بالنظر إلى قوله
 ولهذا بيان الاستلزام أن المقصود من تعريف غير المنصرف بيان معرفة مال آخر
 من سلب الجرو والتنوين عنه كما أن المقصود من تعريف المعرب معرفة حال آخر من كون
 مختلفاً باختلاف العوامل فلو عرف غير المنصرف بما سلب عنه الجرو والتنوين كما فعله النحاة
 للزم توقف الشيء على نفسه كما لا يخفى مثلاً إذا قلنا هذا غير منصرف أي ما سلب عنه الجرو
 والتنوين وكل ما هو غير منصرف أي ما سلب عنه الجرو والتنوين ما يسلب عنه الجرو والتنوين
 فيتم هذا إما يسلب عنه الجرو والتنوين ومن هذا المثال يتفهم لزوم تقديم الشيء على نفسه على
 صورة أدنى حراية وأما بيان عدول النحاة فهو أن ما أعرب بالحروف ليس بمنصرف لأنه ليس
 بما يدل على الخركات الثلاث والتنوين ولا غير منصرف لأنه وإن سلب عنه الجرو والتنوين
 لكنه ليس بمنصرف بالفهم كما هو الظاهر والله أعلم **قوله** مثلاً أنما قال مثلاً لأنه ينبغي
 عنه أيضاً ما أعرب بالضم والكسرة كالجمع المؤنث السالم **قوله** المنصرف الخ الغرض من
 هذه العبارة بيان ما أخذ المنصرف وغير المنصرف ليعلم وجه التسمية **قوله** وهو
 الفضل كما يقال ما بين الدارين معروف ففعل أي وقبل المنصرف مشتق من العرف بمعنى
 الصوت وفي آخره اسم المنصرف يوجد الصوت وهو التنوين وقيل من الصرف بمعنى اللين
 الخالص وألا سمى بالمنصرف أيضاً خالص عن مشابهة الفعل وههنا أقوال أخر تركها لأجل
 إفضاء ذكرها إلى التطويل **قوله** أعني علامته يعلم من الحواشي المكتوبة ههنا أن الضمير في
 علامته راجع إلى المنصرف ويحتمل أن يكون لفظ العلامة منونا والمال واحد **قوله** يمكن
 أي قوة في الإسمية لعدم شبهة بالفعل وعد من صناع الجرو والتنوين الذين هما من خواص
 الاسم عنه **قوله** ولما عرفت الخ ولا يخفى وجه المناسبة أيضاً في غير المنصرف على تقدير

علم على كوكبه
علم على كوكبه

القولين الآخرين المذكورين في السابق بل على القول الآخر **قال** الشارح قدس سره اي اسم
دفع ما يرد من ان تعريف غير المنصرف يستند على ضربين لوجود الوصفية والتأنيث فيه مع
انه ليس بغير منصرف وحاصل الدفع ان المراد من كلمة ما الاسم وضربت ليس باسم صرفي
عن الجنس الذي يكون في التعريف **قال** الشارح قدس سره ومعرب دفع ما يرد من ان تعريف
غير المنصرف يصدق على مفصله وطا لوجود العلتين فيها وهما العلمية والتأنيث مع انها
ليسا بغير منصرفين وحاصل الدفع ان المراد بالاسم الذي هو جنس غير المنصرف الاسم
المعرب وهما من المبتدأ فاما خارجهما من الجنس **قوله** جعل ما موصوفه آء دفع ما يرد من
ان التأنيث في امثال هذا المقام جعل كلمة ما موصولة والتعبير عنها بالمعرفة فلا تى تكتة جعلها
موصوفة وغير بالنكرة وحاصل الدفع ان لفظ غير المنصرف هنا مبتداء وقوله ما فيه على
معبره والاصل في النجزة التنكير كما ان الاصل في المبتداء التعريف كما تقرره فلذلك الاصل جعل
كلمة ما موصوفة وغير عنها بالنكرة **قوله** ولذا يلزم ان هذا الاشارة الى وجه آخر جعل المبتدأ
والتعبير المسطور بيان ان المبتداء ههنا وهو لفظ غير المنصرف نكرة فلو جعلت كلمة ما موصوفة
وعبرت عنها بالمعرفة للزم تعريف النجزة مع تنكير المبتداء وهو من المستقبليات عندهم فلما
ورد ان كلمة غير مضاف الى المنصرف والاضافة للتعريف فكيف يكون المبتداء نكرة دفع
بقوله لان غير النجزة وحاصله ان كلمة غير لا تغلب في الابهام لا تعرف بالاضافة وفيه ان عدم
التعريف اذا لم يكن لما اضيف اليه كلمة غير ضد واحد مشهور واما اذا كان كذلك كما في مظهر
فيه وحيث بالحرارة غير السكون فيتعرف اما وجود الضد الواحد في المثال الثاني فظاهره
في المثال الاول فلا للاسم الذي لا يدخله الجرم مع التنوين مشهور بخلافه للمنصرف الذي
اضيف اليه غير وبما ذكرنا ظاهره مضافة ما في حاشية مولانا عبد الحكيم من منع الضد الواحد للمنصرف
قوله وفيه ان النجزة تعريف للوجه الثاني للقول للزم وتنكير المبتداء وتصريف النجزة بان المبتدأ
للمذكور انما يلزم اذا اريد المعنى التركيبي الاضافي من لفظ غير المنصرف لان معنى للغايرة على
هذا يكون ملحوظا فيكون صيها بايها مغير واما اذا اريد منه المعنى العرفي الذي هو مفهوم
ما فيه ملان النجزة فلا يلزم هذا والمذكور لان معنى للغايرة لا يلاحظ فيه حتى يكون مبهما
بل هو مفهوم محصل معين لا يهمل فيه كما هو الظاهر والله اعلم **قوله** وله ان يقول تنوين
بالترتيب المذكور بانه ان لفظ غير المنصرف اذا اريد منه المفهوم المكي فهو ايضا نكرة فيلزم
تنكير المبتداء وتعريف النجزة لان اللفظ للوضوح المفهوم المكي يكون مفردا واما من المعاني
اذا كان من قبيل اعلام الاجناس واما اذا كان من قبيل اسماء الاجناس فزاد الظاهر هو

الثاني لان الاول فرضي يفرض في اللفظ الذي يجري عليه احكام المعارف في لغة العرب ولفظ غير المنصرف ليس من ذلك القبيل فيكون من قبيل اسم الجنس فيكون نكرة وفيما ان اسم الجنس يكون في حكم النكرة اذا اريد منه فرد من افراده واما اذا اريد منه المفهوم في ضمنه اى فرد كان فلا كما تقر والله اعلم **قوله** والقول بان الخ لما كان يراد على كلا الوجهين يجعل كلمة ماصو صرفة لا موصولة ان لم يجوز ان تكون كلمة ماصداً ولفظ غير المنصرف خبره قد مر عليه فالمناسبي جعل موصولة دفع الفاضل المحشى هذا لا يراد بان مخالف للاسلوب الشايع والمقاعدة المحفوظة اما الاول فلان الشايع جعل للعرب بفتح الراء مبتدأ لا المعرف بكسر الراء كما لا يخفى واما الثاني فلان المتعذر والمثبت فيما بين القوم ان المعلوم متعين لا مبتدأية ولفظ غير المنصرف معلوم في السابق وان كان بوجه الاعراب بخلاف ملغية علان لانه غير مذكور والله اعلم **قوله** في الظروف اما اذا قدر الظروف بالفعل نظاهر واما اذا قدر باسم الفاعل فلانه اعتمد على الموصوف في حاشية الفاضل المدقق هنا لا يتخلو عن اختلال حيث ترك الاشارة الى احتمال تقدير الظروف بالفعل الذي هو من جملة محتملة وزاد احتمال كون ما موصولة وهو المزيل كما علم انفاً والله اعلم **قوله** العلة الخ لعل الغرض من هذه العبارة الى قوله فعلى هذا الاشياء الى الايراد على المصنف بان العلة في اصطلاح النجاة ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امر ايتناسب ولا شك ان المتكلم لا ينبغي له ان يختار عدم دخول الكثرة والتوزين عند واحد واحد من هذه الامور التسعة فلا يعم تسمية كل واحد منها بعلقة بل ينبغي له ان يختار لعدم المذكور عند حصول اثنين اثنين منها فيكون العلة اثنين منها والى جواب هذا الايراد اشار بقوله فعلى هذا وبيان ان تسمية واحد واحد منها بعلقة من قبيل اطلاق اسم الكل على كل هو اثنان منها على الجزأين ان الاطلاق مجازي وباب المجاز غير منسند والله اعلم **قوله** غير طبع احقره من القيد عن المعارض الطبع كالصحة وبالقيد الثاني احقره عما لا يستند في حالة كحة الخجل وصفرة الوجع وبالقيد الثالث احقره من الكيفية بما دثته من شرب الدواء للصحة كذا فهم والله اعلم **قوله** ليست بمعنى الموجب قال الفاضل المدقق لان الموجب تغير آخر الكلمة ليس الا المتكلم اقول وبالله التوفيق ان الموجب الواقعي وان كان المتكلم لكن لو لا يجوز ان يراد من الموجب ما هو الموجب بحسب الاصطلاح كالعامل لانه مؤثر في الاصطلاح لا في الواقع فلم لا يجوز ان يكون العلة بمعنى الموجب والله اعلم **قوله** ما ينبغي ان يختار الخ زاد ينبغي لان المتكلم قد يترك الامر المناسب عند حصول علته لنكرة كترك عدم دخول الكسر والتوزين ههنا للضرورة او للتناسب كذا في الحاشيتين وذهني القاصد يحكم بعدم الاعتناء

اسم الجنس ما وضع
لفظاً على كل واحد من حيث
العلمية لا ما وضع
علم الجنس ما وضع
له من حيث العلمية
للسامع منه

في قوله لا يتخلو
وهو الموصول او الموصوف
على الموصول او الموصوف
منه
على الموصوف من كلام
الفاضل المحشى والحق
مقتضى ان هذا التركيب
مقدّر بالفعل لانه
على هذا يكون جملة
منه

مع
بالنظام هو هذا
منه

الأمم المناسبات
أو قول

في صورة التركة لنكتة لأنها اذا وجدت فالمناسب التركة كما لا يخفى على من له ذهن سليم وفهم
مستقيم والله اعلم **قوله** لكن صريح آية ايراد على الجواب الذي صدر بقوله فعلى هذا بان
هذا التوجيه كلام المصنف بما لا يرضى به لان المعلوم من الايضاح مصنف المصنف ان المصنف
العلة على كل واحد من العلل حقيقة الا ان يقال ان العلة في اصطلاحهم معنيين أحدهما ما ينبغي
ان يختار المتكلم عند حصوله امر اينا سبه وثانيهما ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله او
حصول كله امر اينا سبه فلم لا يجوز ان يكون منظور والمصنف المعنى الثاني ومنظور الجيب المعنى
الاول او التوجيه بما لا يرضى انما يلزم لو كان منظورهما واحدا والله اعلم **قوله** ذلك اي
كلامه يعني ان المصنف صرح بالاطلاق الحقيقي نظر الى ان صاحب الفصل ثنى السبب في تعريف
غير المنصرف حيث قال ما فيه سببا فيلزم اطلاق السبب على كل واحد واحد من الامور التسعة
والاصل في الاطلاق الحقيقة فلذلك الوجه صرح المصنف بالاطلاق الحقيقي والله اعلم **قوله**
هذا الوجه اي الاستدلال بالفتنية الذي ذكره في السبب جار في العلتين ايضا بان المصنف
ثنى العلتين في تعريف غير المنصرف في الكافية كما لا يخفى فيلزم اطلاق العلة على كل واحد
من الامور التسعة والاصل في الاطلاق الحقيقة فيعلم الاطلاق الحقيقي من كتاب الكافية كما
علم من كتاب الايضاح فتوجيه كلام المصنف بكون الاطلاق مجازيا بما لا يرضى به المصنف
اعلم **قوله** عنده اي عند المصنف بالنظر الى كتاب الكافية **قوله** ايضا اي كما في الايضاح
قال الشارح قدس سره توثران باجتماعهما لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان
العتلتين في شيئي واحد محكم واحد من المستقيمات بل من المستقيمات عند هر فكيف يعبر
غير المنصرف بما فيه علتان وحاصل الدفع ان المراد من العلتين العلتان اللتان توثران في الحكم
بطريق الاجتماع يعني اذا اجتمعتا والعتلتان اللتان تكونان بمجدة المشابة تكون جزئي العلة التامة وتوثر
الجزئين من العلة التامة ليس من المستقيمات بل من الواجبات ورأيت في النواشي المكتوبة وفي
المقام فوايد آخر لهذه العبارة لكن الغاضل المحتش اختار فائدة لقوله واستقيما شرطا لهما
الا بالطريق الذي ذكرنا فلهذا احتريت ما اخترته فافهم **قوله** انما قال ذلك آية فيه اشارة الى ان
قول الشارح واستقيما شرطا لهما لدفع ايرادين أحدهما ان العلتين اللتين توثران باجتماعهما موجودتان
في نوح وهذا اذا صرح فاحدهما البهجة والثاني في الاول والثانية في الثاني وآخرهما العلية
مع انهما منصرفان كما هو المفروض وثانيهما ان ما مضى من الامور كالاحمر وما اضيف كاسم كمر بعدد
عليهما ان فيهما علتان توثران باجتماعهما مع انهما منصرفان على مذاهب كما هو المقرر فيجمل من التثنية
ايضا وحاصل الدفع ان المراد بالعتلتين ليس مطلقتهما بل ما تكونان مع الشرائط ورفق الموانع

ان هذين السببين توثران
باجتماعهما في اداهم
ويزيد

والشرائط مفقودة في مادة النقص التي ذكرت أولا كما لا يخفى ورفع الموانع مفقودة في مادة
 النقص التي ذكرت ثانيا كما لا يخفى ايضا والله اعلم **قوله** او اضيف ولو قال واضيف بحالة الواو
 بدل كلمة او لكان اظهر لان الورود ليس على احد الامرين **قوله** فانه منصرف اي على من ذهب
 لا عند كل الفاقة كما يظهر لك من الشرح نفسه فيما سيأتي في آخر بحث غير المنصرف **قوله** لان
 من شرائط يرد ههنا النقص ههنا اذ لم يصرف بان المعارض لتأثير السببين موجود فيه مع
 حصوله عدم الانصراف لان شرط تأثير التناسب للمعنى احد الامور الثلاثة كما سيأتي في المتن
 وهو مفقود في ههنا كما هو الظاهر كما في حاشية النادر الدقيق اقول وبالله التوفيق ان المراد
 من المعارض لا يخلو اما ان يكون ما يكون معارض لتأثير السببين على سبيل التعمق والوجوب او
 ما يكون معارض لتأثيرهما على سبيل الجواز فان كان الاول فوجوده في ههنا مسلم لكن مراد
 الفاضل **المتن** من قوله لان من آه ان من شرائط تأثير السببين على سبيل الوجوب انتفاء المعارض
 المذكور والموجود في ههنا التأثير على سبيل الجواز فوجود المعارض لا يضره وان كان الثاني
 فلا يضر وجوده في ههنا لان المعارض بالمعنى المذكور عدم السببين وهو غير موجود في ههنا
قوله يعارض احد الخ اي ثقله **قوله** يعارض السببين معارضة السببين في العوارض التي
 وجدت الاضافة والامر فيها مع السبب الذي لا يكون العلمية شرطاً فيه ومعارضة احد
 السببين في الصورة التي وجد احد هما مع السبب الذي لا يكون العلمية شرطاً فيه كما سيأتي
 في الشرح نفسه في آخر البحث **قوله** بالا سرفيد تحول الامر والاضافة يتفق في جهة الاسمية
 ويخالف في جهة الفعلية فيكون لا سرفيد فاد في حكم المنصرف على تقديرها لا غير منصرف
 لا يحصل بجهة المشابهة بالفعل في الفرعيتين وقد ضعفت قال الفاضل المدقق وانما الجواز
 السببين في الامر والاضافة دون مشكون الاوسط لزيادة امر تباينها بالا سرفيد صابرا
 مختصين به دون مشكون الاوسط لتعقده في الفعل ايضا خويل وخاف انتهى **قوله** ان قلت
 لا قال الفاضل المدقق لا بقاء لهذا النقص بعد ادخال انتفاء المعارض في شرائط تأثير العلين
 لان الضرورة والتناسب يعارضهما فقوله لصدق التعريف عليه منزه انتهى ويفهم من حاشية
 مولانا عبد الحكيم جواب هذا الايراد بان المراد من الشرائط التي ذكرت في بيان العلل
 وبالنظر اليها يتصور لبقاء لان الضرورة والتناسب ليسا من جملة ما انتهى بحاصله اقوال باله
 التوفيق لا فرق بين معارضة الامر والاضافة مع السببين او احدهما ومعارضة الضرورة
 والتناسب معهما لانهما ليسا بمنزلة كورين في المتن نعم ان الشرائط وتضاف اليها لعدم الاعتراض
 يعلم منه صراحة حيث قال ويجوز صرفه للضرورة او التناسب وجميع الباب بالامر او

لان من شرط
 الجهة تحريك الاوسط
 الزيادة على الظرفية و
 هذا شرط شرط في
 الثالث المعنى كما لا يخفى
 ١٢
 لان من موانع عدم
 الانصراف الاضافة
 ولا يكون ثامنا من
 عوامل الاستمرار

الاضافة بغير الكسر فلا يتصور بقاء النقص الا ان يكون بناء هذا لا اعتراض على الاغراض ما
 سبق من دخول انتفاء المعارض في الشرابط والاغراض ليس بعزني في كلامهم والله اعلم **قول**
 هم انه منصرف عنده اقول وبالله التوفيق ان عبارة الشارح في شرح قوله ويجوز صرفه
 ينهى بالعللى نداء على ان ما دخله الكسر والتنوين ليس بمنصرف عند المصنف بل هو في حكم
 المنصرف فكما ان تعريف غير المنصرف يصدق عليه فكذلك هو غير منصرف فكيف يتصور
 النقص **قوله** ويصدق التعريف عليه لا وفيه علبين التعريف والتاثير مع شرايطها **قوله**
 لدخول الكسرة في هذا التخليل نظولا لا يعلم من دخول الكسرة والتنوين على شيئا انصرفه لان غير
 المنصرف عند المصنف معروف بما لا يدخله الكسر والتنوين بل بما فيه علان **قوله** اي
 عن الاول ان المراد ما سيجي تفسير الصرف في قوله المصنف ويجوز صرفه بالجعل في حكم المنصرف
 آتيا وتفسيره بالمعنى اللغوي وارجاع الضمير الى الحكم لان ما كان كذا التوجيهين راجع الى ان يدخل
 والتنوين غير منصرف عند المصنف فلا نقص لانه كما يصدق التعريف المذكور الذي عند المصنف
 عليه فلذلك هو من افراده عنده واما الاحتمال الآخر المذكور في قول مولانا عبد الحكيم في قوله
 المصنف ويجوز صرفه من ان الحكم بالانصراف الواقع منه ليس على مذهبه بل على مذهب
 القدماء من النجاة فذلك وان كان يصح للجواب عن ذلك النقص لانه لما كان بعيدا عند القدماء
 المحقق كما سيجي في كلامه فلا ينبغي ان يكره ما سيجي اقول وبالله التوفيق لما كان ارادة خلاف
 الظاهر من عبارة المصنف وهي ويجوز صرفه آت متيقنة ظاهرة فلا وجه لاي راد هذا السؤال **قوله**
 من مثل الفاضل المحقق ولها مله **قوله** بان يتم وجود النجاة اصله ان للمصنف ان يقول لا نقص لانه
 لان وجود السببين المستحقين لشرائطها فيه ممنوع لان السبب للثبوت في منع الصرف اما ان
 التلقين والتاثير المعنوي اى التقدير لا سبيل الى الاول لا لثبوت الموجود فيه ليست له
 التاثير لولا انها على الجمعية ايضا والمعدود من اسباب منع الصرف التاثير بالتكلم التقي
 لخص التاثير وكذا لا سبيل الى الثاني لان التاء الظاهرة الموجودة فيه مخالفة عن تقديرات
 اخرى فيه اقول وبالله التوفيق ان المناسب للفاضل المحقق ان يقول وعن الثاني بان يتم وجود
 السببين لا بشرط التاثير العلمية وشرط التعريف ايضا العلمية وهي غير ممنوعة بل الظاهر
 ههنا في نفس التاثير كما عرفت فانهم يعلم الله يحدث لذلك امر **قوله** او ان يقول
 على ان يتم وحاصله ان للمصنف ان يقول ان تعريف غير المنصرف عند المصنف كما يصدق
 على مسلمات فكذلك هو من افراده وان اخطى في قلبك انه كيف يكون مسلمات من افراد غير
 المنصرف والحال انه يدخل عليه الكسر والتنوين فانزله بان المنع من غير المنصرف مؤيد

لا يخلو من ان
 ما ضل الكسر والتنوين
 غير منصرف عند المصنف
 على ما منه
 التوجيه ان كتاب ما هو
 الفاضل عند المصنف
 اي في حجية كلامه
 بما هو بمنزلة عنده
 بوجه ام "منه"

انك لا مطلق التنوين والتنوين الموجود في مسلمات تنوين المتعاقبة والممنوم منهم الكسرة المحققة
 بحال الجرح مطلق الكسرة والموجودة في مسلمات ليست مختصة بحال الجرح بل يوجد في حال النصب
 ايضا **قوله** وان يحذف الخ عطفت على ان ينع او ان يقول على ما هو المتعارف في صورة قوله
 المصروفات فحاصله ان المصنف ان يقول ان تعريف غير المنصرف كما يصدق على مسلمات
 فكذاك هو من افراد اجزاء الكسر والتنوين عليه ليس بمثبت اتفاقا قال مولانا المدقق ولا يخفى
 انه يريد قوله تعالى منصرفات بالكسر والتنوين انتهى اقول وبالله التوفيق ان ورود قراءة القراءة
 ليس على المتفق من اللغات على ما لا يخفى فلو لا يجوز ان يكون اجزاء الكسر والتنوين على عرفات
 على لغة المتبين لهما في الجمع المؤنث لا على لغة النافين نعم ورود القرآن على افضل اللغات
 ثابت وهو لا يدل على النفي فكيف الرد بتلك الآية على الجواب الثالث والله اعلم **قال** الشارح
 قدس سره اذ ايسر ذكره اشار بذلك الى ان المراد بالاثار المفهوم من قوله توثران ليس بطلن
 الاثر والا فكيف وجود مطلق العلتين في منح الصرف لانها يؤثران مشيا فيما وجدافيه لا وجوب
 العلة والمؤثر بدون الاثر من المصنفات والله اعلم **قوله** بيينة بقوله الخ دفع ما يرد من
 ان التعريف يكون للتوضيح وهو لا يوجد ههنا لتحق الايام في التسم الذي اورد المصنف
 لرفع اعيان العلتين كما لا يخفى وحاصل الدفع ان لا يعلم في التسم مسلم لكن البيا من المصنف
 له موجود بلا فصل فلا يخل ذلك الايام بالتوضيح المقصود من التعريف والله اعلم **قوله**
 فلا حاجة اذن الخ الغرض من هذه العبارة الخ على من اجاب عن ذلك الايراد بان المراد من
 العلتين ليس مطلقتين بل المانعتين من الصرف وهما موجودتان في التسم المبنية لهما بلا تعين
 فيهما فلا ايهام ففهم التعريف بيان الخ ان المنع من الصرف يساوي غير المنصرف في المعرفة
 والخالة فالعلتان المانعتان من الصرف مساويتان لغير المنصرف ومن شروط التعريف
 ان يكون لا يعلم كما اقره والله اعلم **قوله** والمصرف فيما اى في العلل التسم استقرائي ومحقق
 الاستقرائي ظاهر اقول وبالله التوفيق ان المناسب للفاضل المحقق ان يؤخر شرح هذا القول
 يعني من قسم شرح قوله من علل قسم لا المقصود في القول الثاني شرح تقدير لفظ العلل
 وهو مقدم على لفظ التسم كما لا يخفى على من رأى عبارة الشرح فتأمل لعل الله يهديهم
 ذلك امر **قال** الشارح قدس سره من ملل قسم دفع ما يرد من ان التسم من اسماء الاعداد
 التي يطلب الميز ولا قرينه على تعيينه فيكون هيبة الاشياء فيرجع معنى العبارة الى ان غير
 المنصرف ما فيه علتان من الاشياء قسم او قسم اشياء فيكون من ظر فاستقر امتعلة
 به كية فيقول المعنى الى ان غير المنصرف ما فيه علتان مركبتان من اشياء قسم بان يكون احدهما

ركبة من خمسة اشياء والاخر مركبة من اربعتها او يكون كل منها مركبة من قسمتها او غير ذلك
وهذا اختلاف ما قصد واو اراد واكما هو الظاهر وحاصل الدفع ان لفظ علتان قرينة تكون
مميز للشمع العلل فيرجع المعنى الى ان غير المنصرف ما فيه علتان من علل قسم او قسم علل
وتركيب العلتين من العلل التسم غير ظاهر فيدل العبارة على كون من للتبقيض وهو موافق
لما اراد وهذا ما ظهر من حاشية مولانا الدقق مع ادنى تغيير والله اعلم **قوله** او من قسم
ان الغرض من هذا التقدير بيان مميز لفظ القسم بعنوان الصفة او بعنوان المضاف اليه كما
ان التقدير المذكور في الشرح بيان المميز بعنوان الموصوف وفي كل من شق الصفة والمضاف اليه
خدشة اما في الاول فلا نسيبويه وسماحة من الهاء يستقيمون كون مميز العدد بعنوان الصفة
واما في الثاني فلا حذف المضاف اليه وتعويض التنوين عنه فخص بلفظ كل وبعض غير شامل
لكل الالفاظ على ما ذكر في الرضى الا ان يقال ان التخصيص غير مسلم لان التنوين في اياما متعددا
جعل عوضا عن المضاف اليه كما ذكر في المكمل مع انه ليس بلفظ كل وبعض وتعريف التنوين
العوضي ايضا لا يدل على التخصيص وهو كل تنوين نحو مضافا عند حذف المضاف اليه كما
ذكر في الايضاح كذا فهم والله اعلم **قوله** والاول اوفق لا نقله واحدة صفة على الظاهر
يقضي للموصوف لانه لا يميز واحد ولا اشتاق **قوله** وبما في اول الخ حيث قدم للمعد وعمل
العدد فيه كما هو الظاهر **قال** الشارح قدس سره اى العلل الخ دفع ما يرد من ان الضمير في
هي لا يخلو اما ان يرجع الى العلة الواحدة التي يقوم مقام سببين او الى التسم لا سبيل الى التسم
لعدم صحة الحمل ان قدم الربط على العطف كما لا يخفى وجهه ولعدم صحة الرفع المنقولة من
في مدل ووصف وهكذا ان قدم العطف على الربط لان الجز الذي يقتضى الرفع على هذا
هو المجموع لا كل واحد وعلى هذا لا يصح العطف ايضا لان العطف ما قصد بالنسبة الى فئته
الشيء او نسبة شيء اليه ولا يوجد هذا المعنى في وصف كما لا يخفى وكذا لا سبيل الى الاول لان
العدل ليس بما يقوم مقام سببين على ما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الضمير لجمع التسم
وجزء مجموع ما في هذين البيتين لا كل واحد ما ذكر فيه بما يعنى ان العطف مقدم على الربط
والله اعلم **قوله** وذلك باعتبار الخ ظاهر هذا القول ينادى بالعلم بندا على ان مراد الشارح
من قوله اى العلل التسم جواب عن الايراد المذكور باختيار الشق الثاني من الاحتمال الثاني
وهو لا يناسب لا الاستحالة المذكورة على ذلك الشق قد مر في الوجه للرفع في مدل ووصف
وعدم صحة العطف ولا تقضى لدفع هيتين الاستحالة التي لا في كلام الشارح ولا في كلام المحقق
الا صراحة ولا ضما الا ان يقال ان غرض الفاضل المحقق من هذه العبارة بيان القرينة على الخبر

من
جاءه
يعين
الخط
١٢
ص

وأما وجه صحة الرقم في عدلو وصف وهكذا وصية العطف فتكون عدل بحال في الظاهر ولعل
 الشارح والمختص لم يتعزضا إلى ذلك للاعتقاد على فهم المستعلم وإياه أعلم **قوله** فما للشرع
 كلمة ما نافية والتصويب النزول أو النسبة إلى الصواب **قال** لشارح قدس سره والعدل في
 عطف دفع ما يرد من أن كلمة شر للتراخي في زمان كما تقر في ثبوت العلية للجمع ليس بمتأخر عن ثبوت
 الجملة وكذا أنه في التركيب فلنستأجر إيراد الواو بدل ثوتم ان حصول الاختصار يكون ذكر العلل
 على سق واحد يحصل بإيراد الواو وحاصل الدفع أنا نسل حصول الغوايد المذكورة على تقدير
 إيراد الواو لكن الملاحظة على الوزن لا يحصل بإيرادها كما لا يخفى فأورث ثريدل الواو وهما كالم
 جلية أخرى ذكرها مولا عصار الدين وهي أن كلمة شر للتراخي في الزمان ويستعار للتراخي في الرتبة
 فيكون ما بعده على رتبة ما قبله أو ادق وهذا لا يرد موجود ههنا لأن الجمع على رتبة من الجملة
 التركيب حيث يؤخر وحدها في منضم الشعر والله أعلم **قوله** تجردت عن الدفع ما يرد من أن
 استقامة الوزن يحصل على تقدير شر لكن الاستقالة المذكورة في إيرادها كما علمت سابقا من
 أنها للتراخي وهو غير موجود ههنا باقية على حاربا فكيف يستقيم إيراد كلمة شر وحاصل الدفع
 أنها مجردة عن التراخي وإريد بها مجرد المشاركة كما في الواو **قوله** وذلك الخ الغرض من هذه
 العبارة بيان الباعث على التبريد في **قوله** فيه مساهلة يجعل جزأ الطلة الذي هو المجموع
 شرط للعللة التي جعلها المصنف ملة اعني النون وهذه المساهلة لضرورة وزن الشعر **قوله**
 أو صفة موصوف لعل الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح بأن في كلامه في هذا المراتب
 زائدة قصورا أن ههنا احتمالات أخر لا أن يقال ليس غرض الشارح الاستيعاب حتى يلزم
 عليه ذكر جميع الاحتمالات **قوله** بتقدير اعني فالتقدير والنون اعني نونا زائدة **قوله** كان
 النون الخ دفع ما يتوهم من أن النسب بتقدير اعني يكون في موضع الإيهام أو الاحتياج إلى تعيين
 المراد **قوله** لأن اللام الخ دفع ما يتوهم من أن المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف أو
 التنكير شرط كما تقر والنون معرف باللام مؤنزة أيدة منكرو فكيف يجوز توصيفه به وحاصل
 الدفع أن اللام في النون للبعد الذهني وهو في حكم النكرة كما هو المثبت عند هرفيجوز
 التوصيف **قوله** زبدت الغرض من هذه العبارة بيان فائدة زيادة الهمزة التي هي للبعد الذ
قوله يدل عليه الخ الغرض من هذه العبارة بيان القرينة على كون اللام في النون للبعد الذهني و
 المراد من البواقي ما سوى وزن الفعل أو كماله أن كانت الأضافة فيه أيضا للبعد الذهني وأولم يكن
 الأضافة فيه مقصودة فلا يرد ما يرد فانه مواله أعلم **قوله** أو بدل عطف على صفة النون
 أو التقدير يجوز أن يكون مرفوعا على أنه بدل محذوف للموصو أنما زاد هذه العبارة لأن البنية

باعتبار حال نفسه غير متصور لعدم الاتحاد كما لا يخفى **قوله** او جز مبتدأ عطف على صفة
 النون او عطف بدل فيكون التقدير ويجوز ان يكون رفوعا على انه خبر مبتدأ عند **قوله**
 والجملة معترضة بين الجزأين **قوله** والنون ومتعلقة بعينه **قوله** من قبلها الف او بين جزأين
 بعينه **قوله** والنون ومتعلقة بعينه **قوله** من قبلها الف الاحتمال الاول بالنظر الى اللفظة نه اجري
 الاعراب على النون فيكون جزاء والاحتمال الثاني بالنظر الى المعنى والواقع ان احز في الواقع المحرر
 لا كلا واحد والنكتة في ايراد الجملة المعترضة ببيان حال النون وعلى زيادة لانها صلا منع الاسم
 للمشغل عليها والله اعلم **قوله** قال الشارح قدس سره اذا المعنى انه دفع ما يرد من ان المتقرب فيا
 بين القوم ان الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به والنون هنا جز مبتدأ فكيف يصح نصب
قوله زايد بناء على الحالية عن النون وتماثل الدفع ان النون وان لم يكن فاعلا او مفعولا
 مذكورا او مقدرا في الكلام مزيل هو خبر مبتدأ في الظاهر لكنه في الاصل فاعل للفعل المفهوم من المقام
 وهذا التقدير يكتفي في الانتصاب بالحالية والله اعلم **قوله** وذلك لعل الغرض من هذه العبارة
 بيان القرينة على فهم عيتم من هذا المقام لان تقدير الفعل الخاص بلا قرينة غير معهود وبما ان
قوله عدل ووصف انه اذا كان تعدد الموانع من الضم في فهم المنع منه بالضمور الظاهر **قوله** لا
 خبر مبتدأ عند وف قال الفاضل المدقق اي في كلامه لا يباينى واما في كلامه ابن الحاجب فهو خبر
 لقوله وهي الراجع الى العلل التسمي بين الموانع بل صرف انتهى والدال على هذا التقيد الصا
 من الفاضل المدقق ذكر المبتدأ في كلامه ابن الحاجب هو ولفظ الموانع لان غرضه لفاضل
 المختص ان كان بيان الاعراب في قول ابن الحاجب فالتناسب ان يقول تعدد للعلل كما لا يخفى
قوله اي تلك التسمي انه والايراد المشهور يرد هنا ايضا بان يقال يلزم عدم صحة الحمل على
 تقديره وعدم صحة الرفع في عدل وهكذا على تقديره واجوب هو الجواب للمشهور ايضا **قوله**
 المفهوم من المقام لعمام الحال هنا يكون معنويا واما الشارح الى هذا بقوله اذا المعنى انه
 من غير تقديره لانه لو قدر في نظم الكلام لاختل بالانظام كما لا يخفى **قوله** قيل الغرض من
 القول جواب الاعتراض الوارد على الشارح الذي مر تقريره بان النون مفعولا للفعل المفهوم من
 الامر كما نه قيل اعرفت النون حال كونها زائدة قال الفاضل مولانا عبد الحكيم وفيه ان تقيد
 التعريف بهما الزيادة غير مقصود اما المقصود تقيد النون انتهى يعني ان الحال يكون قيد
 فيكون الزيادة على هذا قيد التعريف وهو خلاف المقصود ومثل هذا يفهم من كلامه الفاضل
 المدقق اقول وبالله التوفيق ان الحال لا يكون قيد النفس العام بل له مع المتعلقات كما لا
 يخفى في جاء في زهد قايما حيث كان القيام قيد الجمية يزيد التشديد لانه مطلقا على هذا يكون

الزيادة قيد التثنية فيها من مواضع العرف ولا خفاء في مطابقة هذا التقيد مع المقصود واستعمل
قوله كما قيل الخ يعني انه قيل في قوله تعالى والارض جميعا قبضته ان جميعا حال من الارض في قوله تعالى
 فيه التثنية المستفاد من اللام والعجب من الفاضل المدقق حيث قال ما حاصله ان عامر الحال
 في الآية هو انتساب قبضة الى الارض لانه لم يوجد المشاهد في الآية لصاحب القيل على ذلك التقيد
 وانه اعلم **قوله** بالجملة حال الغرض من هذه العبارة بيان ارتباط قوله من قبلها مع قوله
 والنون زائدة ودفع ما يرد من ان الظرف اذا قدر باسم الفاعل فكيف يصح رفع الفاعل بالظرف
 عنه لان من شرطه وطغله الاعتماد وهو لم يوجد بان الاعتماد على ذي الحال والموقوف موجود هنا
 وانه اعلم **قوله** او صفة للنون لان اللام فيه للمعيد الذي هي التي في حكم النكرة فلا يرد ان
 المتقرر ان الجملة تكون صفة للنكرة والنون ههنا معروف باللام فكيف توصيفها بالجملة **قال**
 الشارح قدس سره ولا يخفى الخ تزييف للتوجيه السابق في عبارة المتن بانه لا يفهم من ذلك الوجه
 زيادة الالف وهي ايضا من المقاصد كما لا يخفى ولا يخفى عليك ان هذا انما يصح اذا قدر متعلق الظرف
 عاما اعني من الافعال العامة واما اذا قدر من الافعال الخاصة مثلاً زيادة فيهم من زيادة الالف
 ايضاً بلا شبهة الا ان يقال ان الفعل العام متعين لمعلقة الظرف عند وجود القرينة
 القرينة على الفعل الخاص فيه ان القرينة موجودة وهو لفظ زيادة المذكور في المتن وانه
 اعلم **قوله** الفرق بين الخ ودفع ما يتوهم من انه ما الحاجة الى كون الظرف متعلقاً بالجملة
 والحال انه يجوز ان يكون قوله من قبلها متعلق بكان حال من الالف فحاصل الدفع انه على هذا
 لا يفهم زيادة النون لانه على هذا ايكون المعنى والنون حال زيادة الالف الثانية من قبلها مجزئاً ما
 اذا جعل الظرف متعلقاً بالزيادة لانه على هذا ايكون المعنى والنون حال زيادة الالف الزائدة
 قبل النون لانه يفهم على هذا التقدير زيادة النون لانه السابق على شئ في وصف يقتضي ان يكون للسبب
 شريكاً في ذلك الوصف كما لا يخفى **قوله** للزيادة او لنفس الخ تحتل بالمال ان هذه المقابلة
 لا تنفع لان في الزايد النسبة والمبتدأ والذات والاصل للمعلقة ليس الا المبتدأ الذي هو
 الزيادة ههنا فلا فرق بين ان يكون الظرف متعلقاً بالزيادة او بالزايد الا ان يقال ان المراد
 بالزايد ليس لفظه بل مصدره الذي ههنا هو الالف والمراد من جعل قوله من قبلها ظرفاً لـ
 ان يكون ذلك الظرف متعلقاً بكان مثلاً وجعل حالاً منه والله اعلم **قوله** الاولى اعني الالف
 لانها الاولى في الذكر حين اجتماعها مع النون وفي كلام الشارح **قال** الشارح قدس سره
 يعني ان الخ الضمير في راجع الى المصنف ولفظ به مقدر وانما التحميم الى التقدير لان قول الشارح
 وقوله مبتدأ وقوله وهذا القول تقريب بدل منه وقوله يعني خبره والجملة اذا وقعت

المتعلق على الحالية بالظرف
 الى كلام الشارح ولا
 فالأختلافات الأخيرة
 ايضاً جارية في قوله
 ان ايدى كما سبق من
 الفاضل المشي آية

جزا لا بد فيها من الرابط وليس بوجود بحسب الظاهر **قوله** من فيه الخ لما فيه التقريب بعد
الشرح بالأقرب حيث قيل فيه ما حاصله ان يراد العلة والاسباب بصورة النظر قرب الى
المحفظ وأورد عليه بان التقريب جعل الشيء قريبا واكقرب عبارة عن المصنف بزيادة القرب بينهما
من البعد لا يخفى فكيف يعبر عن التقريب بالأقرب جوهرا فاضل الخ كره ذلك البعض لأنه فهم
الزيادة من حمل المصداق على حمله لا يكون الا للمبالغة كما في نريد عدل او من نفس الى بيعة لان صيغة
التقريب صيغة تفعيل وهو يحتمل للتكثير **قوله** وفيه الخ اعتراض على الوجه الثاني بما في التفعيل على
قامين لا نرمز ومنعنا ما الاول فيسمى لتكثير نفس الفعل نحو جئت وطوقت لتكثير الفاعل نحو متوا
المال وأما الثاني فيسمى لتكثير المفعول كما في خلقت الابواب التقريب متعدد يدل على هذا قوله
تعاقر بناه نجيا فيكون تكثير المفعول الا ان يقال ان تكثيره يستندم تكثير الفعل ايضا كما في خلقت
الابواب لان الابواب كما هي متعددة فتمت فكذا لتكثيره هنا متعدد فيكون التقريب للمبالغة
والتكثير في القرب ايضا واسما علم **قوله** لا يظهر ان الخ يراد على الشارح بان المناسب الا ليقول ان
يقهر قول المصنف وهذا القول الخ بتفسير مجرى في كلام الناظر والعللة ليس بموجب في كلامه
فالا ليقرب بدل العلة بالمناظر لكن الامر سهل لان علة عند الانصراف مانع عن الضم فيصير اداة
المناظر من العلة أو يقال ان هذين البيتين لما ذكرهما المصنف في كلامه فكانا من كلامه والعللة
موجو في كلامه **قوله** مع ان الظاهر الخ اشارة الى الا يراد الاخر على الشارح بان هذا التفسير
لرأي المصنف لا زعمية كلا واحد من العلة التسعة بعللة تحقيقى عند المصنف لا يجازى على ما سبق
بدل العلة بالمناظر وكان هذا تفسير القول وهذا القول في كلامه لا يتأخر كان موافقا لآراءه
قوله كما اجتمعت ثنتان الخ قرينة ظاهرة على ان زعمية كلا واحد بالمناظر مجازى لكن الامر فيه ايضا
سهل لانه يحتل ان يكون المراد من التحقيقى الواقع في كلام الشارح التحقيقى الواقع لا الحقيقة
عند المصنف والله اعلم **قال** الشارح قدس سره تقريبي هذا حاصل المعنى وليس اشارة الى ان
النسبة محذوفة لان حذف ياء النسبة غير ثابت كما صرح به مولانا عصا الله في بحث المصداق
قال الشارح قدس سره اثنتان منها الخ للترادف من الاثني اعم من ان يكونا حقيقين او حكيمين والثالث موجو
في المجموع الف التابث كما لا يخفى فلا يرد ما يرد فتأمل **قال** الشارح قدس سره لان في عدة ما اختل
اه اعلم في هذا المقام اختلافا فقال بعضهم ان الاستبلاغ الضم تسعة وهي المذكورة في بعض الكتاب
وقال بعضهم انها اثنتان الحكاية والتركيب قال بعضهم انها عشرة التسعة فيبقى الا بتاشر والعاشرة
شبه الف التابث المقصود اذا سمي به سواء كانت الا حقا كالحق كاد على او كقوله عشر وقال بعضهم
انها احد عشر العشرة ما ذكره الواحد عشر اما الاصل في نحو احمر الخ انكر بعد العلية وقال بعضهم انها

ثلاثة عشر الزايد لزوم التانيث ولزوم الجمع وإذا عرفت هذا فقد مر يك أن المناسب للشأخ إذا
يتعرض للمذهب الثالث والخامس أيضا لأنه لو كان ملحوظة عند وشية المذهب فالمناسب أن لا
يتعرض لما سوى المذهب الأول لأن ذلك عند وش كما سيأتي ولو كان ملحوظة لاستيفاء الكا من النسب
لما تعرض للمذهب الثالث والخامس أيضا فافهم لو فعل به بعد ذلك أمر قوله لعلة المرحوم
دفع ما يتوهم من أن هذا المذهب مما ينبغي أن لا يذهب إليه الوهم فضله عن العقل لا ينبغي
القصر إذا كان منحصرا في الاثنين فالمناسب أن لا يحصل بدنه أو الأمر ليس كذلك لأنه يحصل
بالتانيث والعلمية تمتلأ وصاحبا للرفع أن مراد صاحب هذا المذهب لم يقتصر على أنه لا يقبل
بالسببين ما سوى الأسباب التسعة بل يندرج في ذينك الاثنين قال مولا عبد الحكيم فيه أنه لو أراد
ضم النشرة لدرج أيضا وزن الفعل في التركيب أو ليس اقتبل التركيب فيه أكثر من أن من اعتبلا
في النواقب انتهى قال مولا فالمدقق في جوابه أن مراد القائل بتقليل الانتشار لا يشك في التقليل على
طريق هذا المذهب انتهى لكن بقي شيء وهو أن السكلة على هذا في عدم اندراج وزن الفعل على
الخصوص من أنه يحصل بتقليل الانتشار بعد اندراج واحد من البواقي أيضا واسعا علم بالصدد
واليه مرجع الأمور قوله والاشارة الحكاية الغرض من هذه العبارة بيان الاثنين وتعيينها بحيث
يندرج الأسبب التسعة فيها قوله كاعلم فمعرفة العلم ويشكر للوصفية في الأول والعلمية في الثاني
والحكاية الفعلية في الأخير كما لا يدخل الكسر الشون عليها قبل النقل فكذلك لا يدخل من عليها
بعد قوله ولا يخفى الخ حاصله أن للتقرير فيما بين القدم أن أملا خاص به كان غير منصرف
كذلك العلم واحصر انتفاء التركيب في هذه الثلاثة ظاهرا فلا يكون إلا من جهة الحكاية الفعلية
والعلمية والوصفية ولما أضرت الحكاية بالنقل من الفعل إلى الاسم فينتفي فيها أيضا أما في الأول
فلعن مسماه الفعل منه وأما الثاني والثالث فلا نكلوا أحد من صيغة أفعال التفصيل والفعل
الصفة صفة براسا غير منقولة عن الفعل كما تقرر إذا كان يقال أن المراد من النقل أن من أن يكون
حقيقة أو حكما فالأول أن لم يوجد فيه الكمال لم يوجد فيها لأن هذا الوزن إذا كان ما يوجد في الفعل
فكانت نقلت من الفعل وبعد الظهور صفة النسبة التي لم توجد فيها كلمة لا في لا يتناول واسعا علم قوله
في البواقي كتركيب العدل مع المعدول عنه وتركيب الوصف مع الموصوف وتركيب التانيث
مع التاء الظاهرة أو المقدمة أو الالف وتركيب المعرفة مع العلمية وتركيب المهمة مع العلمية
أو تكررها في الجهم العربي وتركيب الجمع مع الجمع لأن الجمعية في صيغة فنتهي الجمع متكررة
أما حقيقة أو حكما وتركيب التركيب مع الأسمين وتركيب الالف والنون المزيدتين مع العلمية
وجه التكلف ظاهرا لأن التركيب المقترن في منع الصرف هو بين الكلمتين لا مطلق التركيب

على صيغة الماضي
في الأصل منه

على صيغة التثنية
والصفة المشبهة

واسمه **علم قوله** هذه التسعة دفع ما يتوهم من ان الاثنين الزايد من على التسعة في قول ذلك
 البعض بالحكاية والتركيب بيان الدفع ان الاثنين الزايد من مراعاة الاصل وشبه الف التائين
 المقصور **قوله** بالحكاية والتركيب لانها ليسا مغايرين عن التسعة بل عينهما كما عرفت **قوله** المقصود
 قال مولانا للدق صفة شبه الف التائين يدل عليه قوله الآتي واما الف الحاق المدودة فاما
 المدودة فيه صفة الالف للقابل للشبه المذكور انتهى مع الاختصاص اقول وبالله تنويف يعلم
 من كلام الفاضل المحشي حيث ارجع ضمير المذكور في قوله وهو كل الخ الى لفظ الشبه ان هذا اللفظ
 مذكور فكيف يعبر توصيفه بالمقصود لان المطابقة بين الموصوف والصفة في التذكير والتأنيث
 لازمة آلا ان يقال ان لفظ الشبه مما يذكرون ويثبت ويعلم تأنيثه ايضا من كلام الفاضل المحشي
 قال لانها بالعلمية الخ حيث ارجع ضمير المؤنث اليه والله **علم قوله** سواء كانت الخ اعلم ان معنى
 الاحاق ان توجد حروف ناقصة من حروف بنية اخرى في الاصول فيزاد على الناقص حرف
 ليصير مثله في الزنة عند اراءتهم مثل تلك البنية النقص وليس في الاصول ماثل لها كما ذكر
 ايضا الفصل واذا عرفت هذا فاعلم ان مثال المحشي لالف الاحاق بارطى غير متيقن لانهم
 يقولون **أدِيمُ مَرْمِيٌّ** وكذلك يقولون ادير مأروط وعلى الاول لا يكون الف للاحاق لان
 اثبات الياء يدل على اصلتها وانتفاء اصالته شرط في الاحاق وعلى الثاني يكون للاحاق اذ
 حذف الالف من المفعول يدل على ازيدتها فاناسب ترك هذا المثال ويراد مثال اخر متيقن
 الا ان يقال ان الاحتمال في المثال ايضا كاف كما لا يخفى على من طالع الكتب على تقدير كون الالف
 فيه للاحاق الحاقة **بجعفر قوله** او لا كتب عشرى وجه عدم كون الالف فيه للاحاق انه ليس
 في الاصول سدا سمى حتى يلحق به وكولم يشترط في الملحق بكونه من الاصول كما يعلم من عبارة
 المكمل لكان لكون الالف في قبع عشرى للاحاق ايضا وجه كما وقع في كلام الجوهري فنامل **قوله**
 لانها بالعلمية اى شبه الف التائين بسبب علمية الاسر المشتغل عليها معتم من التاء كالف
 التائين المقصورة متمنعة من التاء ووجه الشبه كون كل منهما الف المقصورة متمنعة من التاء
 وان كان المنع في احدهما من جهة العلمية وفي الاخرى من جهة الف التائين فلا يروان المنع
 من التاء اذ كان في شبه الف التائين من جهة العلمية فلا يتر للمشابهة لان المنع في الف التائين
 من جهة تاء من جهة العلمية والله **علم قوله** فلم يلحق الخ لان الالف للمدودة التي للتائين
 البقرة ليست اصلا فيه كما تقرروا اعتبر شبهها ايضا لكان هذا الاعتبار من قبيل اعتبار شبه
 الشبه وهو من المستكرهات والله **علم قوله** ولعل المصنف الخ اشارة الى جواب من قال
 ان الالف المنع الحرف احد عشر من جانب المصنف القابل بكونها تسعة ببيان المصنف **علم قوله**

على
 من الجوهري
 يدبره
 ١٢ منه

على
 وانتفاء
 الاصل
 شرط في الاحاق

على
 فغير
 العلم
 العظيم
 الشبهة
 ١٢ منه

الاصولية كما ينادى عليه عبارة بالعلم نداه فمرامات الاصل يكون مندرجا في الوصف فلا حاجة
الى اعتبار براسه واما شبه الف التانيث المقصورة فلم يذكره لان عدم الانصراف به غير ناشئ
عند المنع وان كان القياس يقتضيه كما بينه الفاضل المحشي وفيه ان هذا لا يقتضيه كون القول
بالتسم مقرر بالاصواب لان المراد بالمقربة المقربة في نفس الامر لا عند المنع وخالف لا يثبت
منه لان عدم الانصراف بشبه الف التانيث المقصورة وان لم يثبت عند المصنف لكنه ثابت
عند غيره فالأولى ان يقال من جانب المصنف ان مشابه الشيء داخل في خالف الشيء فاذا اختلف
بالف التانيث فلا حاجة الى اعتبار شبهها لكن على هذا ايراد ان الالف والنون ايضا كذلك فلا
عدم اعتبارهما على الاستقلال الا ان يقال ان النكته للفارق هذا ما يخص مع زيادة ولام الله
اعلم قوله لانه اشبه مشابهته لفظا ومتنا عا عن التاء بخلاف الالف والنون الزيدتين
لوجود الثاني فيه كما هو الظاهر ومن هذا يعلم جواب الاعتراض الباقي في الحاشية النكتة
بلا فضل والله اعلم **قال** الشارح قدس سره تقریب لربا الى ما هو الصواب من المذهب
الثلاثة بل من المذهب الخمسة لان المذاهب خمسة كما سبق اما وجه كونه صوابا بالنظر
المذهب الثاني فهو ان الحكاية لا يتناول لكل بل نحو اعلم وان اذكر في معنى التركيب تكلف محض
كما سبق واما وجه كونه صوابا بالنظر الى المذهب الثالث وكن ابا النظر الى الرابع والخامس
فهو ان شبه الشيء داخل في حكم الشيء فلا حاجة الى اعتبار براسه وان مرامات الاصل داخل
في حكم الوصف وان لزوم التانيث وصف له ووصف الشيء ملحق به كذا الزوم الجمع لكن في نحو
شبه الف التانيث فيه نظر وجواب مذكرها فتذكر **قال** الشارح قدس سره ثم انه الخ الغرض
من هذه العبارة بيان الباعث على المصنف في اختيار الترتيب الحاصل لذي ذكره في بيان امثله
العلق **قال** الشارح قدس سره وفي ايراد الخ الغرض من هذه العبارة بيان الباعث على المصنف
في اختيار المثال الحاصل لذي ذكره للمعرفة من بين امثلهما مع ان الظاهر ايراد مثالها على وجه لا يكون
فيه سبب آخر كما لا يخفى **قوله** يعني ان التانيث الخ دفع ما يرد من ان الاشارة الى قسمي التانيث
مخالفة لما سبق الكلام له وهو بيان امثله العلل المعبر في عدم الانصراف فكيف يكون هذه
الاشارة باعتبار ايراد زنيب بعد طلحة وحاصل الدفع انه ليس المراد من الاشارة الاشارة الى قسمي التانيث
من حيث هو هو بل من حيث اعتبارها في منع الصرف ولا مثل في موافقة تلك الاشارة من هذه
الحديثية مع سوق الكلام اقول وبالله التوفيق ان في ضمن تفسير لفاضل المحشي يظهر الباعث على
ايراد طلحة مثالا للتانيث مع ان الظاهر ايراد ما هو محال عن التذكير انه اعلم **قوله** وان كان
الخ في ايراد ان الوصلية اشارة الى انه لو لم يكن مع التذكير الحقيقة او مع التذكير والتانيث

ان المراد من ظاهر
الثالث والرابع و
الخامس ما هي من
كود في حاشية قوله
الشارح لان في مدحا
اختلفت ١٢ منه
نظر الى الثالث قوله
وان مرامات او فاعلم
الى المذهب الرابع قوله
فان لزوم وناظر الى
المذهب الخامس

مع وانه على هذا
عدم عن الالف و
النون الزيدتين
سببا براسه يكون
مناسباً ١٢ منه

المحققين فاعتبار يكون اولى ولا مشك في الاولوية **قوله** معناه مع التذكير الحقيقي في الوثائق
 اللفظي **قوله** الذي خفي فيه آية في التوضيف رمز الى انه ليس المراد من التانيث المعنوي ما يكون تانيث
 من حيث المعنى بل يكون مؤنثاً حقيقياً ولا يخرج كثير من الاسماء المؤنثة منه على ما لا يخفى بل ما يكو
 فيه علامة التانيث مقدراً **قال** الشارح قدس سره اي حكم غير المنصرف دفع ما يرد من الضمير
 في وحكمه راجع الى احد لانه هو القريب فيستفاد ان حكمه احدى ان لا كسرة فيه ر تنوين وهذا
 وان كان صحيحاً لكن خلاف الاليتق لان هذا الحكم غير مختص باحد بل هو شامل لما عداه
 ايضا والدفع فنه عن البيناء ولو رجع الفهم الى احد يرد منه الحكم على نوعه اعني غير المنصرف
 لكان ايضا صحيحاً هذا اما ظهري حين تسويد هذا البياض واسم اعلم **قال** الشارح قدس
 سره والاثر للتراتب عليه فم ما يرد من ان الحكم اما بمعنى خطاب الله تعالى للتعليق بافعال
 المكلفين وجوباً وتخييراً او بمعنى فراغ الذمة عما وجب ما دانه او بمعنى النسبة العامة الجزية
 لا سبيل الى الاول والثاني كما هو الظاهر وكذا لا سبيل الى الثالث لانه باعتبار ملازمة
 الجزية بضاف الى القضية وما معناها كالجزو والكلام وباعتبار ملازمة الصدور بضاف
 الى المحكوم والقابل وغير المنصرف ليس بشئ منها كما هو الظاهر فلا يعم إضافة الحكم الى ضمير
 الصادر من المصنف بين الدفع ان الحكم كما ينبغي بالمعالي المذكورة فكذلك لا يخفى بمعنى الاش
 المرتب والحكم ههنا بمنزلة المعنى واسم اعلم **قوله** اما قال ذلك آية الغرض من هذا البيناء
 بيان فائدة زيادة الشارح قوله من حيث اشتقاله الخ وتبين انما كان يرد على الشارح انه اذا
 جعل الحكم بمعنى الاثر المرتب فعاد اعتراض عدم صحة الاضافة لان الحكم بمعنى الاثر لا ي
 لا يضاف الا الى علة وقات غير المنصرف ليس بعلة لعدم الكسرة والتنوين ولا لا فندما
 الاسماء المعربة كلها والا لم يكن كذلك فن اد قوله من حيث اشتقاله آية لدفع ذلك كما هو ادبي
 الذم ان اضافة الحكم لضمير غير المنصرف لا حفي ملازمة وهي ان عدم الكسرة والتنوين اذا
 كان بجهة العلتين او واحدة تقوم مقامها من العلل التسعة وغير المنصرف مشغل على واحة
 منها فاضيف الحكم اليه باعتبار تلك الملازمة والمناسبة **قوله** ورجع الضمير الخ الغرض
 من هذه العبارة الاشارة الى الرد على ما يجاب عن الاعتراض المدفوع بقول الشارح من حيث
 اشتقاله على علتين بان الضمير في قول المصنف وحكمه راجع الى وجود احد الامرين من العلتين
 لو ما يقوم مقامهما المفهوم من المقام لا الى غير المنصرف ولا مشك ان وجود المذكور ^{لذلك}
 الحكم وكذا الدفع ان الاعطاء المذكور مخالف لما ينساق الى الفهم من هذا المقام على ما لا يخفى
 ويرد ههنا ان الاعطاء المذكور كما انه مخالف لما ينساق الى الفهم فكذلك اضافة الحكم

الى ما فيه العلة مخالفا لما هو الظاهر في اضافته وهو الاضافة الى العلة فمن اتى وجهه رجع هذا
 على ذلك واجيب عنه بان في الارجاء المذكور مخالفة للنسب والسوق لان الكل مرسيق
 لبيان غير المنصرف لا لبيان وجود احد الامرين تجزأ فلاضافة الى ما فيه العلة لان فيه شيئا
 واحدا وهو مخالفة الظاهر والله اعلم **قال** لمصنف ان لا يكسر ولا تنوين جزلا مقدرا كما يناسب
 عليه عبارة الشارح والجملة اي لامه الاسم والنجو خبران وضرب اسميه مستتر فيه راجع الى الشارح
 فكلمة ان مخففة من الثقلة ولا حاجة الى العايد لان هذا بمنزلة قل هو الله احد اي يكون النحى
 تفسيره لابتداء **قوله** انما ذكر الكسرة الخ دفع ما يرد من ان انتفاء الكسرة وعدمها في غير المنصرف علم
 من قول المصنف سابقا غير المنصرف بالعمية والفقحة فلم تعرض اليه ثانيا مع ان الاختصاص
 المطلوب للمصنف يحصل في تركه وحاصل دفعه ان الامر كذلك لكنه ارجأ المصنف الجمع بين
 المحكمين فلذا تعرض اليه ثانيا والباعث عليه في ارادة الجمع بينهما الاقربية في المنصب **قوله** لا
 يخفى الخ لعل الغرض من هذه العبارة الاشارة الى التعريض على المصنف بان المحكم الذي ذكره غير
 شامل لجميع افراد غير المنصرف بخروج المثني وجمع للذكر السالم علمين لمؤنث عنه لا للنون
 فيها ليست للممكن حتى يحذف فيتبعه الكسرة ايضا لان النسب فيها تابع للجرف فلو تتبع الجمع
 النسب وصرح الشارح الرضى بهذين الوجهين واجيب عنه بان مذهب البعض فيها جعلها
 معربين مثل اعراب المفرد وعلى هذا يكون فيها تنوين الممكن فيحذف فيتبع الكسرة الى هذا
 الجواب اشارة الفاضل المحقق بقوله الا اذا الخ اقول وبالله التوفيق انه لا يلزم في حكم الشئ ان
 يكون شاملا لجميع افراد ما هو حكمه كما علمنا سبق في بيان حكم المغرب فلم لا يجوز عدم
 كون هذا الحكم شاملا للمثني والجمع علمين لمؤنث وان عدم الكسرة والتنوين موجبان فيها
 اما عدم الكسرة في الجمع المذكور السالم فهو ظاهر واما عدم التنوين فيها فلا ان النون المراد
 له هو النون الساكنة لا المتحركة وهي فيها مفترقة واما عدم الكسرة في المثني فلا ان المنوع من
 غير المنصرف الكسرة التي هي الاعراب الكسرة الموجودة في المثني ليست باعراب كما هو
 الظاهر ومنه الوصول الى سبيل الرشاد ومنه المبدأ والمعاد **قوله** اعلم الخ فيه اشارة الى
 دفع ما يتوهم من ان المراد من الفرعية اما ما يكون فرعية للموقوف للموقوف عليه كما في
 الوصف والموصوف وغيره فيخرج فرعية العدل للمغذول عنه لانه ليس بمعنى التوقف بل بمعنى
 كونه خلاف الاصل والمطابق له او يكون اعرف فلا يخصص فيما ذكر بل يشتمل غير ما يكون الا سم
 مثني مثله فللناسب ان يعتبر مع سبب آخر ويجعل الاسم غير منصرف به ايضا ونينا الدفع
 ان المراد ما هو اعرف لكن الخاتمة لم يعتبر واما نسوى المذكور في جعل الاسم غير منصرف فلم

انما يريد به
 العنان فيما ذكره
 غير منصرفين لانه

على عدم اعتبار
الغاية "أ" منه

يجعل الاسم غير منصرف به لذلك والله اعلم **قوله** ولم يعلو وجهه لفعل المنصرف من هذه العبارة
ترد هذا الجواب بان للمعتبر هو الاعتبار الذي يظهر وجهه وهذا الاعتبار مما لا يظهر وجهه فكيف
يعتبر ولم يجعل الاسم غير منصرف بالقرعية التي سوى ما ذكر في الشرح والجواب ان قواعد لغات
كانت بعد الوقوع فلما تتبعوا ووجدوا بعض الاسماء غير منصرفة تكلفوا اسبابها والفرعية فيه
ما ذكر فلما اعتبر لم يعتبر ما سوى ذلك والله اعلم **قوله** لم يقم التحرش اشارة الا قد مر ما يرد من
ان منع الكسرة والتنوين من غير المنصرف اذا كان من جهة المشابهة بالفعل التي يحصل بوجود الفرعية
الواحدة فلم يكتف في المنع المذكور بوجود الفرعية الواحدة مع ان تلك المشابهة يحصل بها
ايضا وحاصل الدفع انا لا فسر حصول المشابهة بالفرعية الواحدة لان المتقرر في وجه الشبه
ان يكون مختصا واشتد ارتباطا بالمشبه به والفرعية الواحدة ليست من الخصائص الظاهرة
للفعل كذا من الخصائص لقوة اما الاول فلا يحتاج في اثباتها في الفعل الى تكلف وهو جعل
فرعية الا فادة والجزئية للكل لا سرفعية الفعل لان الفرعية في الاصل لا فادة وجرت
من الكلام لا لفعل لجعل الفرعية عند البعض جعلها عند الكل لان فرعية الفعل
في الاشتقاق عند البصريين لا عند الكل واما الثاني فلان الفرعية متحققة في الاسم ايضا
كاسم الفاعل لانه فرع الفعل في العمل ومن هذا التقدير علم ان قولنا فاضل الخ اذا فرعية
للمقولة تكلف علة لقوله غير ظاهرة واما علة قوله ولا قوة فتروكة ولعل وجه التردد اعمقا
على فهم المحقق قول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان الفرعية الواحدة اذا لم
تكن من الخصائص الظاهرة للفعل فما بال الفرعيتين يعني انهما لا يكونان من تلك الخصائص
بالطريق الاولى فكيف يشبه الاسم بالفعل في وجود الفرعيتين فيه وان الفرعية في الفعل اذا
كانت مفسرة بالا احتياج الى الفاعل كما فعله الشارح فلا يحتاج اثباتها في الفعل الى تكلف
لان نفس الفعل محتاجة الى الفاعل كما لا يخفى والله اعلم **قوله** وكذا اثبات التحريجه
ان المتقرر في وجه الشبه ان يكون ظاهرا في الشبه واثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه
العلل الخ ويشهد على الخفاء بيان الفرعية بسبب هذه العلل في الكتب لان الفرعية لو كانت
ظاهرة فما الحاجة الى البيان والى كلامهم هنا مثل ما سبق فافهم **قوله** ولم يكتف التحريجه هنا
ان معنى ولم يقم بعينه معنى ولم يكتف فما الحاجة الى التكرار لانه ذكر سابقا اجيب عنه
بوجوهين احدهما انه ذكر ثانيا لا قصا بين الاستثناء والمستثنى منه فثابتا من المذكور
او لا بطريق المدعى والمذكور ثانيا بطريق النتيجة وهذا شائع فيما بينهم فلا قدح في قولنا الله
التوفيق ان المناسب على هذا استبدال الواو بالقاء لان الشائع في امراء النتيجة بعد الدليل

على ان كان اثبات
الفرعية الواحدة في الاسم
بسبب واحد من هذه
العلل خفية كان اثبات
الفرعيتين فيمنحيا
بالطريق الاولى فيكون
المشابهة "أ" منه

وتوفيد ما قلناه
ان القاء ويدن الواو
في بعض النسخ "أ"

تقديرها بالفاء كما في قوله **اعلم ان** الغرض من هذه العبارة دفع ما يحتمل من انه ما الوجه
 في ان الاسم قد يشبه بالفعل فيعمل وينى كاسم الفعل وقد يشبه فيعمل ولا ينى كاسم الفاعل
 وقد يشبه فلا يعمل ولا ينى لكن يمين منه الاعراب المختص بالاسم كغير المنصرف وحاصل الفرق
 ان هذه الامور ايات الثلاثة باعتبار قوة المشابهة وضعفها وتوسطها فاذا كانت المشابهة قوية
 كما بين اسم الفعل والفعل لانه في تمام المعنى يعطى العمل والبناء كلاهما المشابه بالفعل لانهما
 من خواص اسم الفعل هو مشبه به وان كان بينهما فرق كما سيبحثي واذا اضعفت المشابهة كما بين
 غير المنصرف والفعل لانهما الوجه بعيد فلا يعطى كما هو مشابه بالفعل شي من خواصه لكن يمين
 منه الاعراب المختص بالاسم لا يفوت رعاية المشابهة بالحكمة واذا توسطت المشابهة كما بين
 اسم الفاعل والفعل لانه في جز المعنى الذي هو الحدث وفي الحروف الاصولية فيعطى للمشابهة
 بالفعل بعض خواص الفعل اعني العمل لان البناء وان كان من خواصه لكنه ليس بمشابهة العمل
 الا قري ان الفعل لا يتلوه عن العمل ويتلوه عن البناء كالمضارع والله اعلم **قوله** اصل الاسم
 كلام لان اعتواء المعاني واختلافها على الاسماء فحتاج الى القرينة التي هي الاعراب بخلاف
 الفعل كما سبق من الفاضل المحقق في شرح كلام المصنف المتوفرة فتذكر **قوله** ولهذا ان
 اي ولا يلزم ضعف اسم الفعل في البناء لعرب المضارع **قوله** او ينزع ان اشارة الى الخلاف
 الواقع فيما بينهم كما سياتي **قال** المشرح قد سسرر فمضغ منه الاعراب لولا كان البحر
 والتونين زياد في المختص بالاسم من بين خواصه لوجودهما في اكثر الاسماء تحق كالمضارع
 وروما يرد فاما ان كان من خواصه عمولا تاما لالدين **قوله** وفي تقديم الكسرة اشارة
 الى دفع ما يرد من المناسب للشارح ان يقول فمضغ منه التونين والاعراب المختص بالاسم ان
 لان منع التونين بطريق الاصاله ومنع البحر بطريق التبعية فالمناسب في الاول او لا وكان في
 ثانيا وحاصل الفرق ان كون منع البحر بطريق التبعية امر مختلف فيه كما مر من اشارة الى
 الاختلاف من الفاضل المحقق قبل هذا الكلام فلا اشارة الى هذا ذهب كون منع البحر بطريق
 الاصاله مثل منع التونين **قال** المشرح ما قاله وقد مر ما قدمه ولعله هذا يكون بعينه وما
 تقدير المصنف الكسرة على التونين ولما كان المراد من البحر الواقع في كلام المشرح الكسرة
 البحر يوجد في غير المنصرف الا انه على صورة الفقه فلا يرد ان المشرح لم يتعرض للكسرة فمضغ
 من التونين وظهر مما قررنا ان المشارة اليه بذلك قول الفاضل المحقق في الحاشية السابقة بزيادة
 معا لكن لو قال الفاضل المحقق او ينزع ان وفي تقديم الكسرة على التونين اشارة الى هذا قوله
 فمضغ الخ او منع آة لكان ادق والله اعلم **قوله** او منع التونين اولا لما كان من خواصه

انما قوله الشرح الى
الكتاب

المختارين والشارحين مد كلامه اشرح والمتن من غير ان يشرع عطف الفاضل كذا فهم او ضم التنوين
على كذا من الشارح فمنه الا عراب ولعل الغرض من زيادة هذا القول التقيد الى ما
يعد ولا يذكره مستند له لانه علم ما سبق و اشار المصنف والشارح الى المذهب الاخر
والله اعلم **قوله** وقد جوزاه دفع ما يتوهم من ان القول بالاختلاف للمفهوم من كلامه ^{مثل} **قوله**
المختارين يكون من جهة عامة فلا يكون معتدا به والدفع غنى عن البيان **قوله** لعود التنوين الى
على اوزن الكسرة من نحو المنصرف من جهة منع التنوين منه وبما ان من المتقرر فيما بينهم انه
اذا استقت الضرورة الى عود التنوين كما في احد ذكر نعمان لنا الشعر ^{الله} الكسرة مصايبا وكم
يكن الضرورة الى عودها ماسة ولو كان منهم الكسرة بطريق الاصلالة للمرقد مع التنوين عن
مد ومساس الحاجة الى عودها لان المتروكة والمنسوخ من قبح لا يعاد الا ضرورة كما تقرر **قوله**
وانما اتبع الكسرة الخ اشارة الى بيان الباعث على التبعة وبما ان الحذف للتنوين ومنه
من الامم اسبابا اخر من الوقف واللام والاضافة كما تقرر فلو اكتفى بمنع التنوين من غير التنوين
لنرى بطلان اول الامر ان هذا المنع لا اجل لمشابهة بالفعل او جهة تنوي بخلاف ما انما اتبع
الكسرة للتنوين لانه على هذا يعلم من اول الامر لان الكسرة مقدمة على التنوين ان منهم تنوين
لاجل لمشابهة بالفعل لان الكسرة مساقفة بالفعل لا للاسباب الاخر التي تسقط التنوين
لها **قوله** والله اعلم **قوله** صورة الكسرة انما نراه لفظا بصورة لان الكسرة بصورة ^{الله} تنوين
قوله لا تدخل الفعل الا ترى انه الواحد للقطعي للكسرة في آخر الفعل يؤتى بنون العنان
منه **قوله** وقال للمصنف الخ بيا الباعث الاخر على التبعة **قوله** يعني ان الدفع من
من ان ملازمة الكسرة للتنوين غير مسلمة لان التنوين موجود في جاء في زيد ورايت زيدا و
الكسرة ليست بموجودة كما هو الظاهر والدفع غنى عن البيان **قال** الشارح قدس سره والتنوين
عطف على الاعراب **قوله** الذي هو علامة الخ لدفع ما يرد من ان التنوين غير منوع من غير
المنصرف لان صفات ملما غير منصرف والتنوين موجود فيه ببيان الدفع ان المراد من التنوين
المنوع تنوين التثنية لا مطلق تنوين والوجود في عرفات تنوينها المقابلة ووجه منع تنوين التثنية
انه لما منع من غير المنصرف اعرابا لم يكن له امكنية جميع انواع الاعراب الا عراب فلا وجه
لانغال تنوينها التي هي دلالة على امكنية الاسر لا عرابات التثنية كذا فهم من الحواشي
اقول وبالله التوفيق انهم يعارضون هذا الوجه اذ منع التنوين من غير المنصرف لا اجل منع كسر
منه لا بطريق الاصلالة وهذا خلاف الاجماع والله اعلم **قوله** لان الاصل آية يعني ان
السعد وله يبق على حاصنه الاصل وكلامه يبق على حاصله الاصل يكون فرعا لما يبق على

الأصل الذي هو المعدول عنه فينتج ان المعدول يكون له المعدول عنه ولما اعتبر العاقل
 البحث البقاء وهو وصف اللفظ علم ان المراد من المعدل المعدول لا كون الاسم معدولا والله اعلم
قوله لتوقف معناه التبيين ان الوصف يتوقف فيه معناه على ما يعمونه الذي هو
 الموصوف يكون مر فواله فيكون الوصف فرماله وتزاد الفاضل المختار لفظ المعنى ليكون
 نصافي ان المراد من الوصف هو اللفظ كاحز مثله ان يكون اللفظ دالا على ذات الخ فيكون مطا
 للمعدل وهكذا الحال في البواق والله اعلم **قوله** فيه فرع له لفظا اشارة الى التقرير على
 الشارح بان المفهوم من كلامه هو الفرعية المنطقية فقط يعنى لا المعنوية والفرعية المنطقية
 فقط غير كافية والى دفع التعريفين اشارة بقوله ولما غلب آء يعنى ان الفرعية المعنوية هي التي
 ولعل وجه عدم التعرض لظهورها والله اعلم **قوله** ولما غلب المذكر الخ اي من حيث الية
 ايضا كما قال الله تعالى وللرجال فيهم درجة وايضا قال الرجال قوامون على النساء لا حيث
 لا يفرلوا ان الغلبة من هذه الجهة غير معلومة والله اعلم **قوله** وفيه بحث الخ اعترض على
 فرعية المؤنث للمذكر بحسب اللفظ استفاد من قول الشارح لا تلك تقول الخ ببيان ان الفرق
 المنطقية انما ثبتت اذا كان التانيث طارعا على التذكير والا لم يكن كذلك لان قيد التبريد من
 علامة التانيث معتبر فيه ومع اعتبار ذلك القيد لا يعبر ان يكون علامة التانيث طارئة
 عليه لانه مستلزما لجهت التقيضين على ما لا يخفى بل معروض التانيث هو المطلق اي مرتبة
 لا بشرط شيء فيقول التانيث فرماله لا للتذكير الذي هو بشرط لا شيء ويعلم من حاشية
 مولانا جمال الدين جواب ذلك البحث بانه ليس مراد الشارح ان التانيث طارعا على التذكير
 حتى يرد ما يرد بل مراد ان المذكر مجرد اذا المذكر عبارة عما ليس فيه علامة التانيث و
 المؤنث مراد اذا المؤنث عبارة عما فيه علامة التانيث والمزيد فرع المجرى اقول ويلحق
 الفرعية المزيد للمجرى مطلقا منوم بل للثبوت فرعية للمزيد للمجرى ذلك المزيد اي لما يكون
 عليه وهذا ليس الامرية الاطلاق بل الاولى في الجواب ان الفرق بين مرتبة لا بشرط شيء
 بشرط لا شيء تدقيق فلسفي فيرصد الادباء ولما كان هذا المقام للجواب الذي يكون الاحتال
 فيه كافيا على ما تقرره فلا يرد ان مدر فطر الادباء الى التثنية بقاء الفلسفية باسمها غير ثابت
 على ما لا يخفى فلم لا يجوز ان يكون ذلك الفرق من تلك القيمات التي ينظر اليها هذا لما ظهر لي
 من كثرة هذه الطور والله اعلم عاقي الصدور **قوله** يعنى ان التعريف دفع ما يرد
 على الشارح من وجه الاول انه يفهم من قوله لا تلك تقول راجل آء ان التعريف طارعا على
 هو لا ليس كذلك لانه كثير اما يستعمل المعارف بدون صفة النكرة عليها كما لا يخفى من قوله

وبعد ان سلّم كيف يكون المعرفة طارئة على النكرة الثاني انه يفهم من كلامه طريان المعرفة على
 النكرة والطاهر من طريان الشيء على الشيء تغايرهما يعني ان الطريان يكون بزيادة امر على المطر
 عليه والنكرة والمعرفة قد يكونان لفظا واحدا كلفظ رجل اذا جعل علما انقضى فلا يوجد الطر
 والثالث ان الطريان المستفاد من كلامه يفيد الفرعية اللفظية فقط وهي قاهرة فكيف تكون نكارة
 بيان الدفء عن الاول ان مواد الشارح من الطر والطرو بطريق الغلبة لا الطريق الكلية ولا عند شت في
 ذلك وعن الثاني ان الطر واهم من ان يكون بالزيادة او بشئ آخر كالوضع الجدي مثلا يعني ان الشئ
 بمن للطر والمطر عليه اهم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا فلا يحد ويرى ان التغاير لا اعتباريا
 في الصورة المنقوضة وعن الثالث ان الفرعية المعنوية ايضا متحققة لكن من وجه آخر وهو
 تعدد مرجعها الى التي هي مفاد النكرة على التعريف ولعل ظهور هذا الوجه يكون وبها عند نظر
 الشارح اليه ويختلج بالبال ههنا بحث مثل البحث السابق ويبانه ان طريان التعريف على مرتبة
 الاطلاق لا على مرتبة التقيد والنكرة عبارة عن الثاني لانها مفسرة بما ليس فيه اداة التعريف
 وبها به مثل الجواب المذكور ولعل وجه ترك تعرض الفاضل المحشم اليه هو الاعتقاد على فهم
 المتعلمين والله اعلم في صدور العالمين **قوله** بالف التانيث للراد بالف التانيث الممثلة
 للتقلية عنها لانها هي التي للتانيث كما تقر وتورد ههنا ان المتفرقا بين القوم اشتراك المشبه
 والمشبه به في وجه الشبه والاشتراك ههنا غير موجود لان لفظ كونهما زيدا تامعا لم يشعرا بالثنية
 واللف التانيث الممثلة واحدة والجواب عنه ان في العبارة تقدير والتقدير انما هو انما باللف
 التانيث الممثلة وقد تم اللف الاخرى لها فيتحقق الاثنية في جانب المشبه به هذا من سوانح
 الوقت والله اعلم **قوله** في انتفاء التاء يعني كما ان تاء التانيث مسلوية عن الاسم الذي فيها
 التانيث الممثلة وقد فكن لك مسلوية عن الاسم الذي فيه الف ونون زيدا تان **قوله** وكونها ان
 يعني كما ان لفظ التانيث الممثلة ودة واللف التي قبلها تان زيدا تامعا في الكلمة واذا اخذ فاعلة خذ
 فاعلة لفظ الالف والنون المزيد تان زيدا تامعا في الاسم واذا اخذ فاعلة فاعلة **قوله** وكونها
 ودة يعني كما ان الالف التانيث ممة فكن ذلك الاولى في الالف والنون المزيدتين في
 والاخرى من كل منهما هي الممثلة في الاولى والنون في الثاني حرفا فيها بحرف العلة في كونها من
 الحروف الزايدة وكونها قابلين الحذف **قوله** ولا يخفى ان هذا الكلام هو المقصود من هذه
 الحاشية يعني ان على هذا المذهب لا بد من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به فان ثبتت تلك
 الفرعية يعني قول الشارح ان لكل ملة فرعية وان لم تثبت لم يعم واسم **قوله** يفيد فرعية
 انما يفيد على الشارح بان الوجه الذي ذكره لفرعية ونون الفعل لو نزل الاسماء يفيد

القسم الاول من وزن الفعل لوجود الاختصاص فيه بخلاف القسم الثاني لعدم وجود الاختصاص فيه كما ينادى عليه قول الشارح فيما بعد او يكون غير مختص واجب من ذلك التعريض في العاشية بين المشهورين بان المحرف التام في الفعل لما كان بمعنى كان وزنه اصلا لا سورا الذي فيه زيادة لا محالة لان الاصل في الالفاظ ان تكون موضوعة لمعان أقول وبالله التوفيق ان اعتراض الفاضل المحتر على الوجه الذي ذكره الشارح بانه لا يفيد الفرعية في القسمين وبما ذكر في تلك العاشيتين يشهد للفرعية في القسمين من وزن الفعل لكن لا بالوجه الذي ذكره الشارح بل من وجه آخر وهو فرعية وزن الاسر لوزن الفعل فالاولى في الجواب عن ذلك التعريض ان يقال ان جريان وجه الفرعية الذي ذكره الشارح في قسم وزن الفعل دون قسم آخر لا يقدح في كون وزن الفعل بوجهه قوما لوزن الاسر لا ترى الى التعريف والتكثير حيث يجري الوجه الذي ذكره الشارح لكون التكثير قوما للتكثير في الاصل كما ينادى عليه قوله الفاضل المحتر فالباب وان اعتلج في قلبك ان عدم القيد في صورة التعريف والتكثير يجعل الغلبة يعني ان الوجه جار في الاصل ان لم يجر في الكل وهيئة الغلبة غير موجودة لانه يجري في احد القسمين ولا يجري في الآخر فانه بان التحقق قد وجد في القسم الآخر من وزن الفعل ايضا كما ينبغي على من طالع كلام الفاضل المحتر في بحث وزن الفعل فوجدت الغلبة هنا ايضا قوله ولا يجوز عكسه دفع ما يرد على المصنف بان لا ينسب له ان يقول ويجوز صرفه وعدم صرفه للمصرف الضرورة المحل لان الضرورة تغير الاشياء فغير المنصرف يغير الى المنصرف والمنصرف الى غير المنصرف ببيان الدفع انما يتغير الاشياء الى اصولها لان اصل الاسماء الصرف وعدم صرفه خلاف الاصل فالضرورة تغيرها الى الانصاف الذي هو الاصل لا الى عدم الانصاف الذي هو خلاف الاصل فلذا اقتصر المصنف على ما ذكره وهو القاصر فيكران تغير الضرورة غير مختص بما الى الاصل بل تغير الضرورة من الاصل ايضا قد يرد كما لا يخفى والله اعلم قوله له متى المقصور لانه اصل والمردود قوله بشرط العلية قال مولانا عبد الحكيم دون غيرهما من الاسباب لقوتها كونها شرط الكثير من الاسباب مع كونها سببا انتهى أقول وبالله التوفيق ان القوة للحكم في الثاني حيث يقوم كل منهما مقام سببين بخلاف العلية فالاولى ان يقال في وجه القسم ان جواز العكس غير مثبت ومنقول في غير العلية والله اعلم قال الشارح قدس سره اي لا يتم دفع ما يرد من ان الجواز عبارة عن قياس اي الطرفين ولا انصرف حقيقة او حكمه فصار الضرورة ضرورية فكيف يتم قول المصنف ويجوز صرفه للضرورة ببيان الدفع ان المعاد من الجواز عدمه لا امتناع وهو اعم من الاجوب وقساوي الطرفين كما لا يخفى فالضرورة فوجب

اي حاشية مولانا عبد الحكيم وحاشية مولانا الدقاق

اي حاشية مولانا الدقاق

اي حاشية مولانا الدقاق

ما يشترط من ضرورة
بأنه على ما ذهب اليه
لا يفتقر إلى ضرورة
ما دخله الكسر والتنوين
لا منه

لأن تعريف غير المنصرف
بأنه لا يدخله الكسر والتنوين
على المنصرف لا منه

لأن تعريف غير المنصرف
بأنه لا يدخله الكسر والتنوين
على المنصرف لا منه

الاول والتناسب يفيد الثاني قوله الجواز قد يراد ضم ما يراد من أن الجواز يراد به الامكان
الخاص وهو عبارة عن سلب الضرورة عن طرفي الوجود والعدم فكيف يحلص الوجوب
فيه ضرورة احد الطرفين الذي هو الوجود فلا يعم تفسير الجواز بعد ما لا فتلك الشاغل
للو جواب بيان الدفع ان الجواز كما قد يراد به الامكان الخاص فكذلك قد يراد به الامكان العام
وهذا لا ينافي الوجوب كما لا يخفى قوله ويقيد بما تبين دفع ما يراد من ان مكان السلب
عن سلب الضرورة عن احد الطرفين أي الوجود والعدم والمصنف ههنا لم يذكر الوجود حيث
لم يقل ويجوز وجود صرفه فيصير ان يكون معنى عبارة ويجوز عدم صرفه وعلى هذا لا يعم
لاش على هذا السلب الضرورة عن طرف وجود الصرف مع ان وجوده ضروري حين الضرورة
بيان الدفع ان المتقرر ان الحكم اذا كان بطريق الايجاب يكون الامكان قيد الوجوب اذا كان
بطريق السلب يكون قيد العدم والموجود ههنا هو الاول فيكون معناه سلب الضرورة
عن طرف العدم وهو اعم من ضرورة طرف الوجود كما في حالة الضرورة وقد مره كما في
حالة التناسب والله اعلم قال الشارح قدس سره اى جعله في حكم المنصرف دفع ما يراد من
لأن تعريف غير المنصرف غير مانع من دخول الغير لان ما دخله الكسرة والتنوين للضرورة او
للتناسب منصرف كما ينادى عليه قول المصنف ويجوز صرفه مع ان تعريف غير المنصرف
وهو ما فيه طتان او واحدة الخ يصدق عليه كما هو الظاهر بيان الدفع ان مراد المصنف
من قوله ويجوز صرفه ويجوز جعله في حكم المنصرف لا جعله منصرف فالحقيقة فالاسم الذي
دخله الكسر والتنوين غير منصرف كما يصدق تعريفه عليه والله اعلم قوله فان ما لا يترتب الخ
دفع ما يراد من ان الاسم الذي دخله الكسرة والتنوين للضرورة والتناسب اذا كان غير منصرف
فلا يعم التعبير عنه بالصرف فكيف قول يعم المعنى ويجوز صرفه بيان الدفع ان الغير المنصرف
غايته وحكما وهو عدم دخول الكسرة والتنوين واذا لم يترتب هذا الحكم على الاسم الذي يكون
غير منصرف فيكون عدم انصرفه في كل احد مفعول التعبير عنه بالصرف والله اعلم قوله والله
الآن في الشرح وهو ان جاء ضمير صرفه الى الحكم وحمل المصرف على اللغوى قوله عدم مانعية
الخ قد ذكرنا في الحاشية المتعلقة بقول الشارح الى جعله آية فتذكر قوله والقول ان التناسب
الى جواب آخر كما يرد على قول المصنف ويجوز صرفه بان ذلك الاسم منصرف حقيقة ولا يعمده
عليه تعريف غير المنصرف الذي قال به القدماء وهو ما لا يدخله الكسر والتنوين وان
يصدق عليه تعريف المصنف لغير المنصرف وهو ما لا يدخله الكسر والتنوين وان يصدق
عليه تعريف المصنف لغير المنصرف وهو ما فيه طتان الخ وبالحجالة ان المصنف مشى في هذه

العبارة على من ذهب القدماء لا على مذهبه والله اعلم قوله بعيد جدا لان تعريف القدماء
 للمصرف مرفوع عند المصنف حيث عدل عنه الى اختاره ولما شاق على المذاهب المتفرقة
 في عبارة بعيد بلا ريب وبالحجة ان عدم الاضمار ثابت لذلك الاسم فالقول بصرفه
 بعيد قال الشارح قدس سره باذخال الكسر الخ يرد ههنا ان صرف غير المنصرف يحصل
 باذخال واحد من الكسرة والتنوين فقط مله كما في صبت على الشعر ولا حاجة فيه الى اذخال
 عليه فكيف قال الشارح باذخال الكسرة آه الا ان يقال ان الواو الواصلة بمعنى او الفاصلة التي
 لم يخلو ههنا قال الشارح قدس سره عند المصنف يرد ههنا ان المنصرف عند غير المصنف
 ما يدخله التنوين والحركات الثلاث فالصورة التي يدخل فيها الكسر فقط او التنوين فقط كيف
 يكون صرفا عند غير المنصرف فاق ربه نقضه الشارح آجيب بان اذخال واحد من الكسر
 والتنوين على الاسم واجب جواز اذخال الآخر عليه فكان كل ذلك موجود في ذلك الاسم
 عليه قال الشارح قدس سره عنها اي عن العلتين يرد ههنا ان المراد من العلتين للماضي
 وتعرف غير المنصرف العلتان المؤثرتان كما ينادى عليه قول الشارح فيما سبق والتأثير
 ههنا ليس بوجود كما هو الظاهر فكان لا بأس باذخال عن العلتين فلا يصح قول الشارح ويظهر
 بالبدان الا مر كما قال المورخ في نفس الامر الا ان اطلاق العلة والسبب على غير المؤثر ايضا
 شائع كما في قول المصنف او على سبب فلم لا يجوز ان يكون مراد الشارح من العلتين ذاتهما
 فقط يعني وان لم تؤثر قال الشارح قدس سره وقيل المراد الخ اشارة الى دفع آخره ومقتضى
 الدخول لقوله اي جعله الخ بانه ان المراد بالصرف المعنى اللغوي الذي هو التغير وتغيير صيغة
 في حكم غير المنصرف فما حصل عبارة المصنف على هذا ويجوز تغيير حكم غير المنصرف للصرف
 بان يدخل الكسر والتنوين عليه لا جل تلك العلة ولا خدشة في هذا المعنى يرد ههنا ان ذلك
 لم يخلو الا يرد يحصل بامادة المعنى اللغوي هو بخلاف الظاهر من الصرف فيما الحاجة الى اذخال
 بخلاف الظاهر الا ان الذي هو رجع التغيير الى حكم غير المنصرف آجيب عنه بان الامر كذلك
 لكن جزالة المعنى فيما اختاره الشارح لان التغير ليس في ذات غير المنصرف بل في حكمه وفوقه
 الشارح وقيل اشارة الى ضعف ذلك الجواب ولعل وجهه ان هذه العبارة تكون على
 هذه التقدير من احكام حكم غير المنصرف كما لا يخفى لا من احكام غير المنصرف الذي بين
 الكلامه والله اعلم قال الشارح قدس سره اي ضرورة آه دفع مله من ان المراد من
 الضرورة ضرورة ونزول الشعر فيخرج غير المنصرف الذي دخله الكسر والتنوين لم يات
 القافية فيلزم الضرورة في عبارة المصنف بيان الدفع ظاهر قال الشارح قدس سره

فكفوله صبت آه املوا ولا ان من الجور المعنوية عند علماء العروض البحر الكامل وهو يصل
 من ركن متفاععلن ست مرات ثلث في المصراع الاول من الشعر وثلث في الثاني منه ومن الخ
 فات الق نعرض على هذا البحر الاضمار وهو في حرفه غير عبارة عن سكون التاء في متفاععلن فينتقل
 الى مستفعلن وثانيا ان بحر هذه القصيدة كما صرح به بحر كامل صيغة التقطيع والانطواء
 الذين هما مفسران في ذلك العرف بمقابلة ساكن من اجزاء الشعر بساكن من اركان البحر الكامل
 بانزله المخروق بدون لحاظ الموافقة في نوع الحركة هذا اما اذا على مستفعلن من شعره مستفعلن
 بيت اعلن متفاععلن وهكذا وتالشان هاتيان لولم ينون لخروج هذا البيت من البحر الكامل
 الذي قرأت تلك القصيدة فيه لانه يكون على هذا مكفوف والكف الذي في ذلك العرف
 عبارة عن اسقاط الحرف الرابع الساكن من الركن لا يعرض على البحر الكامل كما تقدم اساطم
قوله الصب آه بيان المعنى النفوي ليعلم المعنى ويقتل ان يكون الغرض التعريض على حب
 البيت بان الصب عتق بالما فلا يناسب ذكره في هذا المقام لكن الامر من جانب سهل هو
 انه شبه المصائب بالياه فاستعمل الصب **قوله** قال قد سره الغرض من نقل هذه الحاشية
 الاشارة الى ان قول الشاعر في الكتاب فكفوله بتذكير الصمير ليس في موقعه لان قائله هذا
 البيت فاطمة رضي الله عنها قالت سب كقولها الا ان يقال ان علماء السير اختلفوا في هذا البيت
 فمنهم من يقولون ان هذا البيت ما فشداه وقاله بعل خاطبة اي تزوجها رضي الله عنها وهم
 من يقولون انه ما فشداه فاطمة رضي الله عنها فلم لا يبين ان يكون قول الشاعر في الكتاب بيتا
 على قول وللوه في الحاشية هيبا على قول آخر والله اعلم **قوله** وفي حاشيتها اقول وبالله التوفيق
 ان قول الشاعر جمع غالية ان كان في الحاشية على الحاشية فللناسب ان يذكر لفظ انتهى بعد قوله
 غوالي ليفيد انها اصل الحاشية وان كان في الحاشية فلا وجه لذكر قوله وفي حاشيتها بابل
 الا نسب ان يقول بعد قوله غوالي جمع غالية فانهم لعل الله يجد بعده لكلام **قوله** رثية الغرض تحقيق
 الانفاط للقرية فينضم مع الشعر والحاشية **قوله** ما الذي الخ هذا على تقدير ان يكون ما استهامة وفي
 موضعه الذي يكن تفسيره كما لا استهامة على هذا يكون متروكا والتقدير اي شئ الذي قول **قوله**
 شئ هذا على تقدير ان يكون حازا بده وما استهامة **قوله** وقم الخ فيه اشارة الى ان الجا والجور في قوله
 عن من متعلق بمذوف وهو وقم **قوله** في ان لا الخ فيه اشارة الى ان لا يتم منصوب بنزع الخاضع وهو
 كلمة في والمعنى لا جرح على من ثم تربة احمد في تركه شوا نوا الغاية لانهما هي على من تلك الترتيب
 انواع آه فيه اشارة الى جمع مواليا باعتبار الانواع فلا يرد ما يظهر بالبيان فتاء مل قال الشاعر قدس
 سره واما الثاني فكفوا علموا ولا ان من الجور المعنوية عند علماء العروض البحر الطوبى وهو قول

هذا البيت في البيت
 لا يرد ما يظهر بالبيان
 فتاء مل قال الشاعر قدس
 سره واما الثاني فكفوا علموا ولا ان من الجور المعنوية عند علماء العروض البحر الطوبى وهو قول

مفاعيلن فعولن مفاعيلن مرتين يعني مرة في المصراع الأول ومرة في المصراع الثاني ومن الزحافات التي تعرض على هذا البحر القبض والكف الأول في اصطلاحهم عبارة عن اسقاط الحرف الخامس الساكن نحو مفاعيلن في مفاعيلن والثاني في اصطلاحهم عبارة عن اسقاط الحرف السابع الساكن نحو مفاعيلن في مفاعيلن كما سبق وثانيان بحر هذا البيت بحر طويل ضرورة التقطع والاطباق امد ذلك فعولن رباعان مفاعيلن لنا ان فعولن ذكر هو مفاعيلن وكذلك ثالثان ضمان لولم يورن البحر يخرج هذا البيت من البحر لانه على ذلك المتقدم يلزم الكسر كما لا يخفى وهو قد يوجد في هذا البحر كما سبق لكن يخرج عن السلاسة كما لا يخفى والله اعلم قوله استينافية في جواب سؤال مقدم كان قيل ان الامادة عبارة عن التكرار وهو امر شنيع فلا يهمل الامارة في بيان الدفع ظاهر قوله وهو الامر تغيد تعليل ملة الامر بالامادة قوله وانما يمثل الخ قد مر من ان المصنف مثل غير المنصرف الذي دخله التنوين لا ينسب لقوله سلاسله ولا فاعولن يمثل لاجل الضرورة والدفع غنى عن البيان قال الشاعر قدس سره ولكن يقيم الخ يهد ههنا ان الاحتراز عن الزحاف يحصل باجراء التنوين فعمله عنان فيها الحاجة الى اجراء الكسر الذي منع من غير المنصرف عليه كما لا يخفى والروى اجراء هاهنا واجب بان الكسر والتنوين متلازمان في المنع من غير المنصرف كما لا يخفى سواء كان امتناع الكسر لاجل امتناع التنوين او على الاصل على الاختلاف كما عرفت سابقا فاذا لم يمنع التنوين لم يمنع الكسر قال الشاعر قدس سره فان قلت الخ بيان الامارة ان المتكلم عند علماء العروض عدم القدر يورود الزحافات التي تجوز في الاجزاء عليها مثلاً لا يقنعون بحية القبض في الشعر الذي قيل على البحر الطويل ونحوه الاضمار الشعر الذي قيل على البحر الطويل لان هذين الزحافين يراد انهما على نيتك البحر كما تقرروا سبق واذا لم يوجد القدر فلا يمكن الاحتراز عنه ضرورة ما فكيف يشمله قوله للضرورة قال الشاعر قدس سره فقلنا الخ جواب ذلك الايراد الزحافات على قسمين زحافات يخرج الشعر عن السلاسة وزحافات لا يخرج عنها والاحتراز عن القسم الاول ضروري عند الشعراء لان الخروج عن السلاسة بمنزلة الخروج عن البحر وما نحن فيه من القسم الاول كما يحكمه سلامة الطبع فيكون الاحتراز عنه ضروريا فيشمله قول المصنف للضرورة قال الشاعر قدس سره اذا امكن الاحتراز فيه وضم اللفظ موضع المنصرف فالتوهم يرجع ضيقا الى بعض الزحافات فتدبر قوله فالمراد انهم قد مايرد من ان حمل الضرورة على الاحتراز عن بعض الزحافات كما وقع في كلامه الشاعر فخرج لان الضرورة عبارة عن امتناع الانكسار وهو لا يقع في ذلك الاحتراز لان عدم الاحتراز

ولا يخفى وجوب ان الخطيب في هذا الموضع

ايضا قد يقع بيان الدفع ان المراد بالضرورة الضرورة التي مدحا الشعراء ضرورة وهو قسبة
 النخلة الى البيت على تقدير انتفاء ذلك الامر فيه ولا تنك في نسبة الخطأ الى البيت على تقدير
 عدم الاحتراز عن بعض الزخافات فلما كان هذا لا يراد منه فعا يقول الشارح عند الشعراء
 صدر الفاضل المشي هذا القول بالغاء التعريعية وآلا فالظاهر ان يقول والمراد بالواو الواو
 املح قال الشارح قدس سره اي يجوز صرفه آء دفع ما يردهنا من ان بناء قول المصنف على
 الاختصاص فلما زاد الامر في قوله او للتناسب عطف على ضرورة ولم يترك الا ان لم يسطع
 على الضرورة بيان الدفع ان الضرورة والتناسب الذين هما علتان تغيير حكم غير المنصرف
 ليست عليتهما من طريق واحد لان الاول من قبيل فعدت عن العرب جهنا والثاني من قبيل
 ضرورة تأديا فلو ترك الامر لهما كون عليتهما من الطريق الواحد والامر ليس كذلك فلما زاد
 الامر والله علم قوله ولهذا يقال آء يعني ان العرب يقولون مر الى امر عاية ههنا الى كما يقال
 ههنا في الشيء ومراني ولو لم يخطوا تلك الرعاية لقالوا ههنا في الشيء ومراني لان امر استعمل استغنى
 فيما بين اهل اللغة بخلاف مران لان استعماله مختلف فيه والله املح قوله ثم قال يسري عن ان
 اصله يسري بالياء الا انه لما كانت فواصل تلك السورة بالراء قال الله تعالى يسري عن ان
 ولولم يكن التناسب امرام لما كان المناسب ان يقول يسري لا نه لا صل وعلة حذف الياء غير
 موجود اقول وبالله التوفيق ان هذا القول يكون مثالا على مذهب نافع وابوعمر ومن اقرأه
 حذف الياء من يسري عندها لاجل رعاية الفواصل واما عند غيرهما فهذه القول لا يكون
 مثالا لان حذف الياء عنده منه لاجل التثنية وعلى قراءة يسري دون التثنية واما على
 قرائته بالتثنية فلا يكون مثالا كل ذلك غير خطي على من له ادنى ماهرة في التفسير والله علم قوله
 ويحال سجي الخ يعني ان الامالة مختصة قياسا بما يكون الغة منقلبة عن الياء وههنا يحال سجي قيا
 مع كون الغة منقلبة عن الواو لمناسبة قولي الذي الغة بدل عن الياء ولولم يكن التناسب امرام
 مرعي المضرورة والامالة في سجي قياسا لعدم وجود شرطها والله املح قال الشارح قدس سره
 وان لم يعمل الخ فيه اشارة الى ان رعاية التناسب بين الكلمات لو كانت واصلة الى احد الضرور
 كان كونها مهمة بالطريق الاول على ما هو القاعدة في ان الوصلية ولا شك في صحة ذلك المشا
 والجب ما قاله مولانا عصمت الله ههنا فيه اشارة الى ان رعاية التناسب قد يصل الى حد
 الضرورة الى آخر ما قاله فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امر اقال للمصنف مثل سلا سلا
 واغلا اقول وبالله التوفيق ان هذا القول مثال على قراءة نافع والكسائي وابو بكر من القرطبي
 وابيل على قراءة غيرهم فليس بمثال لانهم لا يقولون سلا سلا بالتثنية ونصب سلا سلا في

في المتن حكائي فلا يرد ان سلاسل لو كان منصروف كان مجردا فيه لاضافة المثل اليه **قوله**
وقد ينصرف المخم دقم ما يتوه من تخصيص انصرف غير المنصرف لاجل تبعية المنصرف الكس
عليه بقرينة المثال المذكور في المتن ببيان الدفع ان المراد عام وذكر المثال الخاص اتفاقا لانه
قوله كقوله تعالى قوارير الثانية في كلامه تعالى عند نادم والكسائي وابوبكر والاد
فيه عند ابن كثير **قوله** او اخره لاي حاله عدم الوقف واما في حال الوقف فلا يناسب التثنية
كما لا يخفى **قوله** واما اذا قرئ المخم ما يرد من ان تقيد قوارير في تمثيل انصرف غير المنصرف
لرعاية المنصرف الذي لم يلقه بقوله على قراءة التثنية لولا انه لو قرأ بالالف كان مثالا لذلك
ايضا لان التثنية يتقلب بالالف حالة الوقف فلم لا يجوز ان تكون تلك الالف بدلا عن التثنية
بيان الدفع ان المثال على ذلك التقدير لا يكون يقينيا لان الالف كما يجمل ذلك الاحتمال فكذلك
يجمل الاطلاق اي الاشياء والاولى في المثال كونه يقينيا **قوله** الظنونا فان اصله الظنون
الالف ثم اشبعت فتحة النون فحدثه الالف فصار الظنونا **قوله** اعلم ان غير الفصيم المخم
وبالله التوفيق ان سلاسل لو كان غير فصيم من وجه آخر سوى اجراء التثنية على غير المنصرف
كان لقول الفاضل الحشم هذا وجه وهو دفع ما يرد من ان لفظ سلاسل غير فصيم فكيف
دقم في القرآن ببيان الدفع انا نسلم عدم فصاحتها لكن كثيرا ما يكون اللفظ غير فصيم في نفسه
ويصير فصيا اذا اتصل بلفظ آخر فصيم مثل اغلا لا هبنا فلم لا يجوز ان يكون لفظ السلاسل
من ذلك القبيل الا ان ذلك الوجه لا يعلم في الكتب ولو كان غير فصيم لاجل اجراء التثنية
على غير المنصرف للمرجح لقول الفاضل الحشم ذلك وجه لانه يكون هذا القول منه بعينه
تكرار لما في المتن والله اعلم **قوله** وكذا ابيد مخم يعني ان يبدى من الابداء غير فصيم ويبداء
من الابداء فصيم كما تقر في مقراء مع ان الواقع في الكلام الذي يجب الاحتراز فيه من وقوع
غير الفصيم يبدى من الابداء لانه وان كان غير فصيم في نفسه لكنه صار فصيا لاجل يصير فصيا
من الامادة **قوله** روي فيه استشهدا آخر على ان اللفظ الغيل الفصيم قد يصير فصيا لاجل
انضمام الفصيم اليه وتقرير ظاهر **قوله** افهم وينادي على هذا قول المصنف في باب المناد
المزهر كما لا يخفى **قوله** ان التناسب آه يعني تحصيل التناسب بين حار وادحار بالضم كما
هو الظاهر بحسن حار بالضم وان كان الفصيم حار بالكسر قال المصنف قد سره فقوله
سلاسل المخم دفع ما يرد من ان مثال الاسماء الغير المنصرف الذي صرف لاجل مناسبة للضم
هو لفظ السلاسل فالنسب للمصنف ان يكفى به لان التطويل في المتن لا سيما الكافية فيه
متعارف ببيان الدفع ظاهر لكن لا بد من بيان النكتة في تعرض المصنف الى تمثيل غير المنصرف

ان المثل حكائي فلهذا
ما يرد في قوله عام
ان المثل حكائي فلهذا
ما يرد في قوله عام

لانه على هذا يكون
قوله دفع ما يرد من ان
سلاسل بالتثنية في
معنى فكيف وقع في
القرآن بان اجلاء
التثنية عليه وجعله
فيها مناسبة لفظ
الا عدول وهذا استقام
من قول المصنف في
التكرار امه

الذي صرف لاجل المنصرف وللنصرف الذي صرف غير المنصرف لاجله كليهما مع ان
 المقام يقتضي ايراد الاول فافهم لانه من سوانح الوقت قوله كان الانسب لان المثال هو هذا
 قوله الا ان تقديمه تعريض على المنصف بيانه ان المنصف انهم في تعريف غير المنصرف
 حيث قال او واحدة تقوم مقامها وجعل هذا القول بيا للرفع ذلك الابهام فيكون هذا القول
 من تنوع التعريف فللمناسب نقد ير هذا القول على قوله وحكمه ان لا كسرة الخ كما انه اجماع في
 التعريف حيث قال ما فيه علتان من شفع وجعل قوله وهي عدل ببيان الرفع ابهامه وقدم على
 قوله وحكمه ان لا كسرة الخ اقول وبالله التوفيق يجتلي ان يكون هذا القول من المنصف اشار الى
 بوجوه تقديم غير المقصر الذي هو الحكم على المقصر ايضا اذا كان مضمنا بشانه وانه امل قال الشارح
 قدس سره اي العلة الخ دفع ما يرد من ان هذا القول من المنصف ببيان الرفع الابهام الذي صدق
 منه في تعريف غير المنصرف بقوله او واحدة الخ وهذا لا يحصل به لان الواحدة فيما سبق
 معلومة عن العلة وكلمة ما هي عامة ببيان الدفع انها هي ايضا عبارة عن العلة فيكون هذا
 القول مفيد الرفع الابهام قال الشارح قدس سره مقام علتين دفع وهو مرجع الضمير
 الى الامثال والسلاسل او الى التناسل في الضرورة لان كلام من هذين الاحقاليين مما لا يعجز كما
 لا يخفى قال الشارح قدس سره علتان دفع ما يرد من ان العطف في قول المنصف اجمع والعنا
 التانيث اما ان يكون مقدم على الربط او يكون الربط مقدم على العطف فان كان الاول فيكون
 اجماع هو المجموع لا كل واحد من اجمع والقي التانيث فلا يعجز رفعها ولا يعجز العطف وان كان الثاني
 فلا يعجز الحمل لان الحمل على قسمين حل اولي وحل شايخ وانتفاء الاول ظاهر واما انتفاء الثاني فلا
 من لوازمه ان يكون الموضوع قولا للمصطلح او يكون افراد الموضوع افرادة وكل من هذين غير
 موجود بين الموضوع والمصطلح هنا كما لا يخفى ببيان الدفع انا اختار الاول يعنى ان اجماع هو المجموع
 وان اختار بهما لك انه على هذا لا يعجز رفع اجمع والقي التانيث والقي التانيث ولا يعجز عطف هذا
 على ذلك فان له بان صحة كلا الامرين بالنظر الى كون اجمع تعبيرا في الظاهر ويمكن ان يقرر الدفع
 بان الخبر هنا مقدور وقول المصنف اجمع خبر مبتدأ محذوف وكذا اما بعده والتقدير وما يرد
 مقامها علتان احد هما اجمع وآخرهما الفا التانيث وانه اعلم قال الشارح قدس سره
 مكرهتان اشارة الى وجه قيام كل من اجمع والقي التانيث مقام علتين وبيان التكرار فيهما
 سمي انشاء الله تعالى قال الشارح قدس سره قامت آية دفع ما يتوهم من ارادة كون مجموع
 اجمع والقي التانيث قائما مقام علتين لانه على هذا لا يحصل الموافقة مع الخارج كما لا يخفى
 ما هو المتقرر عند الحل من ان اجمع وحده يقوم مقام علتين وكذا الفا التانيث قال الشارح

له كما ان مقتضى المقام
 ان لا يرفع غير المنصرف في ذلك
 قيد من غير المنصرف على المنصرف
 ٢

قد من سر البالغ الى آء دفع ما يرد من ان مسلين جم وكذا آخر آء وضرب مع انها ليست
غير منصفة بيان الدفع ان المراد بالجم بالجم البالغ الى وزن صيغة منتهى الجموع اعني ما
ومفاعيل والجموع المذكورة ليست من هذا القبيل كما هو الظاهر فلا خير قوله اي الجموع
الذي الخ دفع ما يرد في هذا المقام من وجوه آء ها ان البلوغ نسبة يقتضي تغاير الطرفين
وهنا بالجم وصيغة منتهى الجموع مقدان فكيف يتخلل البلوغ بينهما والثاني ان الصيغة عبارة
عن الهيئة والمادة كليهما كما تقرر في قيد العبارة التخصيص لان المادة لا تكون الا مقصصة
العرف من لا يتصور للمقام حديث هو التخصيص اعو مادة مساجد مثلاً او مصابيح مثلاً
غير معلوم من مضر لانه لو اريد هيئة مساجد حال كونها عارضة لتلك المادة لخرج ما
سواها وبطلان هذا مما لا يخفى فلا يستقيم معنى العبارة والثالث ان الظاهر من الجموع هو
الملتقة فيكون مفاد العبارة ان المراد من الجموع بالجم البالغ الى صيغة تكون هي منتهى الجموع
الملتقة يعني لا بالجم بالجم الاخر سواء كان سالماً ومكسراً فيخرج مساجد ومصابيح مثلاً
بعد من جم بالجم السالم فيهما والرابع ان صيغة الجموع جمع واقل افرادة الثلاثة فيستفاد من
العبارة تحقق افراد من ثلاثة الجموع في الجموع الذي يقوم مقام سببين وهو خلاف الواقع كما
هو الظاهر بيان الدفع عن الاول ان المضاف من ضمير البالغ الراجع الى الجموع محذوف والتقدير
البالغ جمعته الى صيغة آء والتغاير بين الجمعية وتلك الصيغة امر ظاهر فلا غدور والى
هذا اشار الفاضل المحقق بقوله بالجموع وعن الثاني ان المراد بالصيغة الوزن يعني الهيئة
فمفاد العبارة التخصيص بالهيئة يعني هيئة مفاعل او مفاعيل ولا شك في صحة ارادة هذا
التخصيص لا التخصيص بالهيئة والمادة كليهما كما عرفت ولا استقالة والى هذا من الفاضل
المحقق بقوله الى وزن وعن الثالث ان المراد بالجموع التكسيرية ومطلقاتها ولا السالبة فمفاد
العبارة منع جمع ذلك الوزن على جمع التكسيرية واخرى ولا غدشة في ذلك كما هو الظاهر فلا
يلزم خروج مساجد مثلاً والى هذا انقراض الفاضل المحقق بقوله التكسير عن الرابع ان مراد
المقرر ان يبين القوم ان الالف واللام اذا دخلتا على الجموع يطلون جمعية ذلك بالجموع وحسب
ادخلان ههنا على لفظ الجموع الذي هو جمع فلا يستفاد من العبارة تحقق الافراد الثلاثة من
الجموع في كل جم يقوم مقام سببين ويعلم من قول الفاضل المحقق عن جمع بصيغة المفرد
فاحفظ هذا التقرر لا يثبت لعلك لا تجد في غير هذا التعليق والله اعلم بقرى شئ وهو ان التقرر
ان ضمير بالجم الى الجموع فيخرج مساجد لان الانتهاء الى صيغة منتهى الجموع فيه ليس بالجمعية
الجموع بل الجمعية المفرد كما هو الاظهر على من له ادق مع اللغات الجماعية لان يقال لفظ الجموع

لعل الجموع المحصورة
من

تقدير واحد فالتقدير اى الجمع الذى يجمع هذا الجمع او مفردة الى ان ينتهى اى يعيل الى وزن
 فيقتنع هذا الوزن او ذلك الجمع عن جمع التكسير واخرى والله اعلم بما فى الصدور واليه
 مرجع الامور **قوله** اعلم ان الخ دفع ما يرد من ان للعلوم من النجاة فى سبب قوة الجمع امور
 ثلاثة كونه نهاية جمع التكسير وكونه مكررا حقيقة او حكما وكونه لا نظيره فى الاحاد فما الوجه فى تعظيم
 الشارح احد هذه الامور الثلاثة اعني التكرار وترك الباقين وبيان الدفع ان الشارح تعرض عن تكرار
 بتعبية المصنف والله اعلم **قوله** الى ان قوة آة الاولى ان يقول الى ان سبب قربها من ان الاختلاف
 ليس الا فى السبب كما ينادى عليه قول الفاضل المحشى قبيل هذا اختلفوا فى سبب قوة قوله كونه
 نهاية آة بلوغ الشئ الى نهاية وكما له يوجب قوة **قوله** لتكرار الجمعية اذا شئ اذا تكرر تقرير
 فقوى **قوله** صفيقه او حكما فائدة التعميم سيد كرى التعليق بقول الشارح فانظر قوله كونه
 لا نظيره اذ هذا الكون ملزوم بعد ما اشتباه الجمع بالمفرد والعربى فكان قويا فى الجمعية **قوله**
 واما نحو ثمان آة فيه دفع ما يرد على مذهب الاكثرين ببيان الايراد ان ثمانيا بالياء مفرد مع انه
 مؤنث من مساجد كما هو الظاهر فكيف يعبر قوله لا نظيره الجمع الذى يقوم مقام السبب فى الاحاد
 العربية ببيان الدفع ان هذا اللفظ قليل وهو بمنزلة المعدوم فلا اعتبار له **قوله** واما نحو ثلث
 آة فيه دفع ايراد آخر على ذلك للمذهب ببيان الايراد ان تراعى مصدره مفرد مع انه مؤنث من مساجد
 فكيف يعبر قوله لا نظيره الجمع فى الاحاد العربية ببيان الدفع اننا لانستمر ان تراعى مؤنث من مساجد لان
 الهم فيه مضمومة بخلاف مساجد **قوله** واما نحو هوانن آة فيه دفع ايراد آخر على ذلك للمذهب
 ببيان الايراد هوانن اسم قبيلة من قبيلة من قيس مفرد مع انه مؤنث من مساجد فلا يعبر قول اكثر النحاة
 من انه لا نظيره الجمع فى الاحاد العربية ببيان الدفع ان مراد هوانن الاحاد العربية الاحاد العربية
 التى لا تكون منقولة عن الجمع وهوانن منقول عنه فلا نقض **قوله** واما نحو ثمان آة فيه دفع
 ايراد آخر على ذلك المذهب ببيان ان شامى مفرد مع ان كلا منها مؤنث من مساجد فلا
 يعبر قوله ببيان الدفع ان مراد اكثر النحاة من عدم النظر عدمه فى الوزن الاصل وهذا الوزن
 عارضى لان اصلهما عطف وشامى بالياء المشددة للنسبة الى الين والشارح فرغ من احد ما
 النسبة الف فصار يمانى وشامى فلا نقض **قوله** والا لآة عطف على احدى آة وحاصل ذلك
 ان هذا الوزن بسبب ياء النسبة لكن ابقيت احدى يائيهما على حالها وابدلت احدى يائيهما بالالف لانهما
 النسبة عارضة لا يعتد بها فهذا الوزن بسبب عارضة لا يعتد بها وكل ما هذا شأنه لا يعتد
 به فهذا الوزن لا يعتد به ويما قررها ظهر دفع ما عطف بالياء فانه **قوله** وكذا انما آة فها شامى
 الى دفع ايراد آخر على ذلك المذهب ببيان الايراد ان ثمانيا مفرد مع انه مؤنث من مساجد فلا

تدبره قوة هذا اللفظ
 الثلاثة يجمع فافهم

وعدو كذا ياء فى قوله
 الفاضل المحشى لا يجل
 سقوطها فى الوزن

موصوف هذا الكلام
 مقد ١٢٧
 وهو ان ثمان سبب للثمان
 الخ ان قيل سبب للثمان
 ياء النسبة واحدى
 الذى هو بدل عن آة
 يظهر ان ثمان وان هذا
 القول لا يفتى لى
 لانه يعيد عدد مرات
 العارض او الوزن
 الله اعلم

بوجود الأول ان مرادهم بعدم النظر عدمه في العربية كما ينادى عليه بالعلماء عبارة
 فتذكر وسراويل من الاحاد العربية فلا يضر وجوده الثاني ان ذلك اللفظ شاذ قليل كلفظ
 لا اعتبار له الثالث اننا لا نسلم انه مفرد بل جمع غير منصرف الا ان احاده تقديره قوله
 واما نحوه فيه دفع ما يرد على من ذهب اكثر النفاة من ان سبب قوة الجمع الذي يفيد قيامه
 مقام السببين لو كان انعدم النظر في الاحاد العربية فليعتبرها وزن نحو كلب اجمال وفيها
 مقام السببين اي لا نعلم يوجد نظير هذا الوزن في الاثنا العربية ايعز بيان الدفع ان هذين
 الوزنين مختصان بجمع القلة وهو في حكم المفردات بدليل التصغير على اللفظ كما يقال كليل
 واجيال وموادهم بعدم النظر في الاحاد عدم المشابهة بالمفردات لا وزننا ولا حكما والثاني منتف
 في هذين الوزنين فلذا لم يعتبروا والله اعلم قوله فيها اي مدم اعتبار قيامها مقام
 السببين قوله على لفظ اي بلا مرده الى مفردة قوله ولا يعجز فيه ترثيف جواب عما
 يقال من اعتبار وزن نحو كلب في قيامه مقام السببين لانه لا نظير له في الاحاد العربية بل
 نظيره موجود كادرج وآجر وآنك فكيف يعتبر بيان التزييف ان نظير وزن اكتب غير موجود
 في الاحاد العربية في الاصل لان ادراجا في الاصل جمع ليس بمفرد واستعماله في اسفوفهم
 مافوق فافراده المبني على ذلك الاستعمال ايضاً عارض لا اعتبار له واما آجر وآنك وان كانا
 مفردين في الاصل لكنهما من الاحاد العربية والمعتبر في النظر في الاحاد العربية
 والله اعلم ويرج ههنا ان في نظير وزن اكتب ابلغ من له تعرض الفاضل المحشي اليه والجواب
 ان ابنا بفتح الهزة لغة رديئة والفصيح ضم الهزة قوله ولان آتجاء ترثيف الجواب المذكور
 في آتج بوجه آخر وهو ان وزن آتج فاعل بضم العين لا فاعل والكلام في هذا دون فاك
 قوله ولا باشد آة ترثيف جواب عما يقال من اعتبار وزن نحو كلب بان نظيره موجود
 كاشد فكيف يعتبر بيان التزييف ان شد ليس مفرد ابل هو جمع مفرد ليس بموجود وشد
 على غير القياس قوله بدليل آة متعلق بجمعية الاشد مطلقا لا خصوصية احد الجمعين
 قال الشارح قد مر منه فانه قد تكرر آة فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان العلة الذي
 يقوم مقام السببين يشترط فيه التكرار كما ينادى عليه عبارة الشارح قبيل هذا وصيقت
 منتهى المجموع لانه لا يوجد فيه التكرار كما في مساجد فكيف يقوم مقام السببين وبيان
 الدغم اننا لا نسلم اشتراط التكرار في العلة الذي يقوم مقام السببين لكننا علم من ان يكون
 حقيقة او حكما والثاني موجود في مثل مساجد والله اعلم قال قدس سر آة غرض الشارح
 من اللغمية بيان التكرار الحقيقي في اكل الج اساورا ونايمر وغرض الفاضل المحشي في نقلها بيان

كما ذكرنا في نسخة منتهى
 مجموع اعتبارها في قيام
 مقام السببين
 بيانها يقال ١٢ منه

للعاني للفقرة ثلاث لفاظ التي خفيت معانيها ولو قال الفاضل الخ في قوله كالكالب آة لكان أحسن
 فانه لم يعلل الله يحدث بعد ذلك امو **قوله** ياراه دست بالمشات القتانية والراء المهمة معناه
 في اللغة دست برنجن **قوله** في قراءة آة اهلوان في هذه الآية ثلاث قراءات احدها وهو قرأ
 حفص فلولا التي اسورة من ذهب وفي هذه الصورة يكون منصرفا **قوله** واكثر ما
 يقيم آة كلمة ما مصدرية اي اكثر وقوع هذا الاسرع الابل **قوله** وارادوا آة لعل النحر
 من هذا القول دفع ما يرد من ان جمعية الجمع ان يكون اذا اريد الضروب والانواع المختلفة
 والابل وكذا السوار والذهب نوع واحد كما لا يخفى فكيف يجمع فيه بيان الدفع ان الجمع
 ههنا اذ جمعية الجمع كما يكون لاجل اعادة الانواع المختلفة كذلك يكون لاجل المادة المتكثرة
 والكثرة والثاني ههنا موجود وان لم يوجد الاول والضمير في جمعه راجع الى انهم لا الى صيغة فنتي
 المجموع بقرينة قوله كن في الصراح لان الصراح لا يثبت عنه والله اعلم **قوله** انما جعل لعل
 القوم من منه دفع ما يتوهم من ان هذا القسم كما انه مشابه بالقسم السابق في الوزن كذلك
 مشابه بالمجموع المتفرق الجمعية فلم جعل لفظها بالقسم السابق ولم يجعل ملحق بالمجموع المتفرق لان
 التشابه بالقسم السابق اثر واكمل من التشابه بالمجموع المتفرق لان وجوه ثلاثة الجمعية والموازنة
 واتساع الجمعية بجمع التكسير مرة اخرى **قوله** وقد اشار اليها آة الال الثاني بقوله كالمجموع والى
 الاول بقوله الموافقة لهما في مدد الحروف والسكنات اقول والله التوفيق اشارة الشارح
 ليس الوجة الثالث لان اتساع الجمعية ليس لاجل موافقة هذا القسم بالقسم السابق في الوزن
 واما الوجه الاول والثاني فصريح بهما في كلام الشارح فلا يناسب لفظ الاشارة ويقهر من شئ
 هو لا فاعدا بحكمير والفاضل المدقق ان المراد من الوزن الوزن العروضي لا يصح في هذا من
 الامور التي يظهر منها فتا على من له ادق بصيرة في العلوم لانه لو كان المراد الموافقة في الوزن
 العروضي فكيف يستقيم جواب الفاضل الخ من نحو الترامي بان اصل فيه ضم قبل الياء وكذا
 من أنك بان يحتل ان يكون فاعلا لا فعلا على ما سبق في كلامه وكذا اجواب الفاضل الخ
 من البرهان القوي فيه ضم الهمزة لا فاعلا على ما سبق منا لان مخالفة في الحركة لا يضر في الوزن
 العروضي كما تقرر مما تقرر فان الحق بالقبول وان لم يصدر من القول والله اعلم **قوله**
 بجمع اي جمع التكسير لا بجمع مطلقا **قال** الشارح قد من سره وثانيهما الثاني في اشارة
 الى دفع ما يرد من ان المصنف لم يعد الى التانيث من الامثلة التسعة في البيتين السابقتين فكيف
 يجمع قوله والفا التانيث ههنا وبيان الدفع انهم اذ التانيث لكن لما لم يقر مطلقا سواء كان التانيث
 او لا لف مقام السببين بل ما هو بالالف والمقصود ههنا ذكر السبب الذي يقوم مقام السببين

فيما اشار
 الى ان في الطريقة
 المنعولة بغير حسن
 لعل وجوه من مراء
 الفاضل الخ في قوله
 القول السابق يدفع
 احدها الى قول الشارح
 احكاما منه

جمع المراد من ما
 يقوم مقام السببين
 هو السبب الذي يكون
 من العمل التسمي

قدم الالف على التانيث **قوله** الهمزة في آه لعل الغرض من هذا القول دفع ما يرد من ان الهمزة
 دة ليست الا الالف التي قبل الهمزة كما لا يخفى وهي ليست للتانيث كما تقرر من المتيقن لدهي الهمزة
 التي ابدلت من الالف اي هذه الحثية فلما ناسب للمصنف ان يقول والالف التانيث وهمزة وبيان
 الدفع ان الامر كما قلنا لكن لما اريد ان يفرق الهمزة من الالف والالف هنا في صورة فرض المدحج
 نسبة التانيث الى مجموعها وهذا مذهب سيبويه وعليه الجمهور وقيل الهمزة سبعة اي من غير
 حثية ابدلها عن الالف للتانيث وقيل الالف التي قبل الهمزة للتانيث زيدت الهمزة بعد
 للفرق بين مؤنث الفعل نحو حمراء وبين مؤنث فعلا ن نحو سكرى وقيل الهمزة والالف معا
 للتانيث كذا فنه من قول مولا ناعبد الحكيم في قول المصنف وعلامة التانيث والالف مقصود
 او من دة ولا يراد المذكر دفع آخر يعلم من قول الفاضل الحشم وهو ان الهمزة منقلبة عن
 الالف ففي الاصل للتانيث الالف فبانظر الى الاصل قال المصنف الف التانيث والله اسلم قول
 دون الالف آه لانها تريد تفصيل زيادة المدحج لان الالف السابقة لما كان بمنزلة لام الكلمة
 فزيدت الالف قبلها لمدحج فاجتمع القان ساكنان فلو حذف احدهما لكان الاسر مقصورا ولم
 يحصل المدحج اريد المطلوب فقلت ثانياً ما الى حرف يقبل الحركة فاختر الهمزة دون الواو والياء
 مع ان نسبة حروف اللعلة بعضها ببعض اكثر اذ لو قلبت الى احديهما لاجتمع الى قلبها الفاك
 في كساء وراء كما تقرر والله اعلم **قوله** نسبتنا الى التانيث فيقال الممدودة للتانيث ولما كانت
 الممدودة مجموع الالفين فلا يتوهم ان نسبة الالفين الى التانيث ليس بوجود في هذا القول قال
 الشارح قدس سره لانها الاثر متان الغرض من ذلك القول بيان التكرار للمشرط في السبب الذي
 يقوم مقام السببين **قوله** اي بسانها الغرض منه دفع ما يرد من ان التاء قد يكون لازمة
 للكلمة من غير العلوية كما في حمارة وتجارة فلا يصح قول الشارح فانها ليست لازمة للكلمة
 وبيان الدفع ان المراد من عدم لزوم التاء لتمام الكلمة وهيئة التاء ليست لازمة
 لهيئة حمارة وتجارة كما لا يخفى فلما لا يصح **قوله** الفاء لتفسيره فيه اشارة الى
 دفع ما يتوهم من ان الفاء الداخلة على قول المصنف فالعدل آه تكون مطلقاً وعدم صحة
 الكون اظهر من البيان الدفع ان هذه الفاء فاء تفسيرية وهي الفاء الداخلة على التفصيل
 ذكر بعد الاجمال ولا شك في كون هذه الفاء فاء التفسير لان قول المصنف فالعدل الخ تفصيل
 للاجمال الذي ذكره بقوله وهي عدل ووصف آه **قوله** اي بتا نفس آه فيه اشارة الى دفع
 ما يرد من ان المصنف يفسر لا سيما كما في هذا الكتاب كما هو الظاهر كيف يعم قول الفاضل
 الفاء لتفسير العدل واخواته وبيان الدفع ان المراد من التفسير تفسير نفس المفهوم او تفسير شرط

لان البناء والوزن وال
 الصيغة هو الهيئة
 التي يمكن ان يتشاكلها
 فيها غيرها ١٢ منه

تأثيره في منع الصرف ولا شك في وجود هذا الامر الا عموماً بالنظر الى كل الاسباب في كتاب الله
والله اعلم قوله وهو في آله لعل الغرض من هذه العبارة الرمزية الى التفرغ على المعربات
للمناسيب ان يفسر العدل بالاجزاء بالخروج لانه في اللغة الصرف وهو متعد فاما مناسب تفسيره
بالتعدي الا ان يقال توافق المعنى الاصطلاحي والغوى في الزوم والتعددية غير لازم وانما
امر احساب الامر في وجود العلاقة وهي موجودة فهنا لان الصرف يستلزم الخروج وتحقق
كل امر الرضى بجبه يظهر منه رد قول الفاضل المشي هو في الصفة كما قال مولانا عبد الحكيم
او قبوله كما قال الفاضل المدقق مفوض الى من ينظر في كتاب الرضى والله اعلم قال الشارح
قدس سره من آله لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان العدل مفسر في الفارسية به بريد
او من فيكون صفة للتكلم والخروج مفسر فيها به بريدون آمدن فيكون صفة اللفظ وتفسير ما هو
صفة للتكلم بما هو صفة اللفظ غير صحيح فكيف يصح تفسير العدل بالخروج هنا وبيان
الدفع ان العدل مصدر مبنى للمفعول اي المعدولية اي كونه اللفظ معد ولا فيكون صفة اللفظ
فيهم التفسير قوله فيهم تفسير آله لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان الخروج المعنى في المعدولية
اي المصدر المبنى للمفعول هو الخروج المستند الى اخراج التكلم في هذا الجهد وبيان الدفع ان التكلم
من الخروج وان كان الخروج بنفسه لكن مفهومه اعم من ان يكون مستند الى اخراج او لا
فالمراد هنا هو الاول وبما ذكر ظهر ان الفاضل المشي لو اخرج الواو بدل الفاء لكان الظاهر فانه
فانه من سوا غير الوقت والله اعلم قوله وانما لم يفسر آله فيه اشارة الى دفع ما يرد من
ان مفهوم الخروج اذا كان اعم من المستند الى اخراج وعدمه واريده هنا الاول قوله
يفسر بالعدل بالصدر المعلوم الذي هو صفة التكلم ايضاً وبيان الدفع ان المفسر العدل
للمصدر المبنى للمفعول ولم يفسر بالصدر المعلوم لان اسباب منع الصرف او صفاً الاسم التكلم
والوصفية للاسم يحصل بالتفسير الاول دون الثاني كما لا يخفى والله اعلم قال الشارح
قدس سره اي كون الاسم معد ولا تفسير لما يفسر به المصدر المبنى للمفعول هو المعدولية
كما تقره واختار المشرح تفسير التفسير لان احتمال العموم من الاسم الذي هو غير مراد هنا
باق في التفسير والله اعلم قال الشارح قدس سره اي خروج الاسم في التفسير الاول
تفسير للمضاف اليه والتفسير الثاني تفسير للمضاف وغيره الاسلوب الذي هو متوقع ان يقيم
الثاني على الاول وارجاه الغمير الى الاسم المعلوم من حيث لكون الكلام في الاسم الاول
سبب منع الصرف وهو من خواص الاسماء والله اعلم قوله اي خروج مادة فيه اشارة
الى دفع ما يرد من ان الشارح فسر الصيغة بالصورة لغرض مستند ذكره ان شاء الله تعالى في الامور

في هذا المقام يعلم من
قول الشارح في ما بعد
من حيث قال ان يكون
غير ما لم يقل اي
كونه خارجاً عنه
كما يدل عليه تفسيره
بكون الشيء غير الزمان
لان الفعل يقع في الزمان
لا بد له من الزمان
كما هو في الشيء في الزمان
اي كون الشيء في الزمان
واقباله التفسير الثاني
تفسير الخروج على
العدل لا يخرج ما هو
المراد من الخروج الى
هو ان يخرج بنفسه
لان الخروج في العدل
هو التفسير

عبارة عن المادة والصورة كليهما فالصورة جزء للاسم والاسم كله وخروج الكل عن الجزء محال
لان في خروج الشيء عن الشيء لا بد من اشتغال الشيء الثاني على الشيء الاول وعدم اشتغال الجزء
على الكل ما لا يخفى لانه مستلزم لاشتغال الشيء بنفسه لان ذلك الجزء موجود في الكل بينا ان كان في
العبارة حذف مضاف والتقدير خروج مادة الاسم عن صورة فلا يلزم خروج الكل
عن الجزء وان احتج في قلبك انه على هذا يلزم خروج الجزء عن الجزء وهو ايه من المستحيل
فان له بالاشتغال هذه الخروج ايه مسلم لكن اذا لم يكن الجزء مشتقاً على الام او اما اذا كان
كما في نحن فيه فلا اشتغال لان الاشتغال الذي ما لا بد منه في الخروج موجود والله اعلم قال
الشارح قدس اي عن صورة كقول الغرض منه دفع ما يرد من ان الصيغة عبارة عن المادة والصورة
مخرج الاسم عنها يكون بالتفسير من المادة والصورة كليهما فيلزم خروج جزء من الحد لانه ليس يتجا
عن مادة عامر لان المادة عبارة عن الحروف الاصلية كما يدل عليه قول الشارح وان للتهاد من
الخفاه لو حلت المادة على الحروف الشاملة للاصول والزوايد يتصور بقاء مادة عامر في
مر كما هو الظاهر وبيان الدفع ان الصيغة كما يطلق على المعنى المذكور كذلك يطلق على الصورة
وللرأى هنا الثاني فالخروج عنها لا يكون الا بالتفسير منها وتفسير صورة عامر ما لا يخفى وهما
شك ادركه الفاضل المدقق وهو ان الضمير في صيغة لا يميز اما ان يكون راجعاً الى الاسم كما ان
ضمير موجه راجع اليه او الى المادة المقدرة ههنا بتأويل الجزء المادي وكل منهما محتمل ويش
اما الاول فللزم خروج جزء من الحد لان مادة مخرج مخرج من صورة عامر كما لا يخفى واما الثاني
لا يلزم خروج المشتقات بقصد الاضافة كما فعله الشارح لان صورة المشتقات صورة مادة
المصدر كما ان صورة المصدر صورة تلك المادة والخروج ما هو المسلم واجاب عن الفاضل المذكور
ايضاً بما صله انا نحن في الشق الثاني ونقول ان في العبارة تقدير او اصله خروج مادة الاسم
عن صيغة نوع مادة الاسم يعني عن صيغة توجد في نوع مادة ذلك الاسم وصيغة نوع للمصدر
ليست بصيغة نوع المشتقات لان اداء معنى المصدر لا يكون بصيغة نوع المشتقات بخلاف
صيغة نوع عامر لانه واحد لان اداء معنى مخرج كما يكون بصيغة نوع مخرج كما يكون مخرج
عامر فاورد ذلك الفاضل ثانياً بان المصدر قد يكون على صيغة اسم الفاعل فاداء المعنى المصدر
يوجد بصيغة نوع المشتقات ايضاً فاجاب بان المواد من المصدر المصدر الصالح لا اشتقاق
هو لا يكون يتألف المشتق كما تقرر فطلبنا الكلام في هذا المقام لانه من زوال الاقدام والاعلام
بحقيقة المرام قوله لانه امرنا آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من انه يخرج عن التعريف خرق
محمداً يريد به سمع من الصحاح المعرف باللام لان الخروج يستلزم المعاقبة والمقاومة في

ولا اشتغال الشيء الثاني
الصورة من المادة والصورة
التي هي الذات العلمية
التي هي النوعية
منه
مع انه هو المعرف به

الصورة تين مفقودة لان الادم كلمة براسها لا تدخل لها في صورة الكلمة تبيان الدغم ان الادم
وان كانت كلمة براسها لكن من جهة عدم جواز الفصل بينهما وبين مدخلها كما جرت له في جزاء
فالصورة الحاصلة لها بالادم صورة لها ايضاً لكن حكماً لا حقيقة والمراد من الصورة ههنا اعم
من ان يكون حقيقة او حكماً والصورة الحكيمة مغايرة كما لا يخفى فوجد الخروج وانما اورد كلمة
كانت المشعرة بالشك لعدم انقطاع مادة الاشكال لورود الامتزاج الذي سببه في ملابيه
قول ومع هذا ينبغي آية بيان الاشكال ان التعريف لا يصدق على خروج اسم التفصيل المخرج
الامور الثلاثة من الحل في اولا اضافة لان صورة في الصور تين واحد غير مغايرة لتغاير حقيقة
والعكس كليهما لان كلمة من والمضاف اليه ليستا بمنزلة جزء الكلمة بقية جواز الفصل بين
اسم التفصيل وبين من فهو احسن لو انقضت من الشمس والمضاف والمضاف اليه فويدي
اصله يدرج والخروج لا بد له من المغايرة الا ان يقال ان المراد بالصورة الحكيمة ما يحصل
بالامور الثلاثة سواء كان جازيا افضل كذا في الامرين اولا كالأدم فوجد التغاير في الصورة
الحكمة في هذه الصورة ايضاً هذا ما هو من حاشية الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق اقول
الفاضل المحقق ولا يرد على تفسير آية ينادى باعلى نداء على ان محط الفائدة جواز الفصل وعدم
فالصورة الحكيمة ما يكون بالامور التي لا يجوز الفصل بينها وبين الكلمة وان قوله للصورة
آية ينادى باعلى نداء على ان اسرار التفصيل المخرج عن الامور الثلاثة يقتضي ان يكون معدولا
عما هو مضاف وعبارة الشارح فيما ساقى خلاف ذلك الا ان يقال ان كلام الشارح في اسم
التفصيل الذي هو مجموع عن التنوين والبناء والاضافة كاعز وكلام الفاضل المحقق في المطلق
والله اعلم **قوله** من المصيفة آية بيان لما في عا حقة من قول الصورة النقوض بقوله او
استلزام **قوله** معدولا عن آية لانه يصدق على خروج يوم الجمعة عن في يوم الجمعة انه
خروج عا حقة من استلزام كلمة اخرى وهو كلمة في معه الا ان يقال ان قضية في مع الظرف
غير مسلم لان الشايع فيه كذا الامر ان يعنى ترك في ولا يرد ها والله اعلم **قوله** بجواز آية قوله
بعد الحكيم يعرف له مثال في الكتب المتداولة **قوله** ويمكن ان آية جواب عن جانب الترتيب
المصدر بالخروج عا حقة **آية قال** الشارح قد سره الاصل والقاعدة وذلك الاصل
القاعدة اما من المصروف كافي العدل التقديري او غيره كما في العدل التحقيق كما سيجي ذلك
يرد ان التعريف لا يصدق على العدل التقديري لعدم الاصل والقاعدة فيه **قال** الشارح
قد سره وليست صيغة المشتقات المراد من المشتقات الاسماء المشتقة لان المشتقات
ليست باسماء كالمخرج والمضارع والامر الماخروجت بعضا وخروجه لانه راجع الى الاسم

في المنكح
للمصدر ١١ منه

يخرج عن التعريف
وانتد القوم احسنه

ويجوز في التغاير
واما فاذ في التغاير
البيان ١١ منه

في مصروف هذا
الامر يعني احسنه

فلما خرجت باضافة الصيغة الى فصيل الاسم للزم اخراجه بالخروج فلا يرد ما يرد فافهم ويمكن ان
يقال ان الافعال المشتقة وان كانت تخرج بغير خروجها لكن اسناد اخراجها الى قيد اضافة
الصيغة الى فصيل الاسم اولى لوجود التشويش في تفریق المشتقات على ذلك التقدير واخراجها بالخروج
باطلا اذا كان يخرجها قصدنا واما اذا كان تبعا فلا هذا كله ظاهر على من له ادنى حفظ لكتبتها
البيان هذا من سوانح الوقت والله اعلم قال الشارح خرجت المشتقات اى خروجها لان
الاشتباه في خروج خروجها وعدمه فلا يرد ما يرد فافهم قال الشارح قد انسى وان المتبقي
من آه عطف على ان الصيغة آه فيكون تحت قوله ولا يخفى والغرض من هذه العبارة دفع ما يرد
من ان تعريف العدل يصدق على خروج الاسماء المحذوفة الا بماز مع ان العدل لا يوجد فيها
كبدوم مثلا والصدق ظاهر لا يحتاج الى البيان وبيان الدفع ان المتبادر من خروج الاسم
عن صيغة الاصلية وقوم التغير في الصورة مع بقاء المادة بجملها والمادة في الاسماء المحذوفة
الا بماز غير باقية كما هو الظاهر فلا صدق وان اختلف في قلبك ان كل المادة لم تنطبق في غير بعضها
وجود الالف فيه وبعضها موجود في تلك الاسماء ايضاً فانه بان المادة عبارة عن الحروف
الاصول عنها مع الزايد والالف من الزايد والله اعلم قال الشارح قد سئمت واخفى
آه هذا ايضاً عطف على ان صيغة آه فيكون داخل تحت قوله ولا يخفى آه والغرض من هذه العبارة
دفع ما يرد من ان تعريف العدل يصدق على خروج المغيرات القياسية كبرى ومدعو
ميزان ومقارن عن اصولها كما لا يخفى مع ان العدل غير موجود فيها وبيان الدفع ان المتبادر
من خروج الاسم عن صيغة الاصلية ان يكون خارجا عن صيغة الاصلية وداخل تحت صيغة
اخرى مفارقة للاولى بان لم يكن داخل تحت القاعدة كما كان الاولى داخل تحتها وفي المغيرات
القياسية كلا الصيغتان داخلتان تحت القاعدة كما لا يخفى والله اعلم قوله قيل لم تدخل
آه لعل الغرض من هذا القول الاعتراض على من اخرج المغيرات القياسية بما هو المتبادر من خروج
عن صيغة الاصلية ببيان انها خارجة بقيد الخروج لان المتبادر من الخروج بنفسه كما يقال
خروج نريد الى بلد كذا وخروج المغيرات القياسية ليس بخروج بنفسه لانها مخرجة لا خارجة
لان فيها ملة تخريجها عن صيغة الاصلية اقول وبالله التوفيق ان الخروج وان كان للمتبادر منه
الخروج بنفسه لكن المراد ههنا اعم من ان يكون مستند الى الانخراج او لا كما ذكرنا في اخر المحققين
سابقا فتكون المغيرات القياسية مخرجة لا مينة في قيد الخروج فلا بد من اخراجها بما هو المتبادر
والله اعلم قوله وفي دخول المعدولات آه الغرض منه الاعتراض على صاحب القول المتفق
بان المخرجة اذا كانت منافية لقيد الخروج فلا يكون التعريف جامعا لغيره من اقراد المعرف

لان كلها مخرجة لا خارجة ويظهر من حاشية مولانا عبد الحكيم ومولانا الفاضل المدققي
 هذا الاعتراض بان بيان مخرجية المغيرات القياسية ومخرجية المعد ولا تغربا بالاول ولعل
 والثاني لا لعل والمعاد بالخروج والخروج لا لعل سواء كان بنفسه او مستندا الى الاخراج فغير
 القياسية تكون خارجة بقيد الخروج بخلاف المعد ولا اتقول وبالله التوفيق ان الاخر
 في المعد ولا اتغير لعل اما منع الصرف او غيره كما لا يخفى والله اعلم **قال** الشارح قد
 سره واما المغيرات آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من انه اذا كان المتبادر من الخروج عن الصيغ
 الاصلية دخولها في الصيغة الاخرى المغايرة للاولى في كونها غير اخلة تحت القاعدة فيصدق
 التعميم على خروج المغيرات الشاذة مثل اقوس وايين لانها خارجة عن الصيغ الاصلية مثل
 مثل اقوس وايين وغير داخله تحت قاعدة كما كانت الاولى داخله تحتها لان القاعدة في الجملة
 واو ايا كان او بائيا على افعول بل على افعال مع ان العدل غير موجود فيها وبيان ان
 ان في العدل لا بد من امرين احدهما وجود الاصل والاخر اعتبارا لاخراج عنه وههنا وان وجد
 الامر الاول لكن الامر الثاني غير موجود لانه لو وجد فلا يقال لها في استعمال المجموع الشاذة
 والله اعلم **قوله** المجموع والمصغرات لعل العرف من هذه النيات الرزاق قد ما يتم من تخصيص المغيرات الشاذة
 جزئيا من اشارة بهذا التخصيص من كونها امر في المصغرات الشاذة والمنسوبة الشاذة اي مركز للعقل ووجه
 وفي الدفوع من الدواعي التعميم وجزئيا كلام الشارح في الجموع وحدها بالقتيل مثال المصغرات الشاذة كعرب
 وعرب في تصغير عرب وعرب واصل عربي وعربية مثال المنسوب الشاذ
 تحريمي في النسبة الخيرية والاصل عربي كجهنمي كن افر من الشافية والله اعلم **قوله** الشاذة
 قيد لكل من المجموع والمصغرات والمنسوبات والشذوذ يحصل بالمخالفة عن القواعد المتبعة في
 كل منها كما لا يخفى **قوله** واما القلب آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان تعريف العدل يصدق
 على خروج آيين من ياء من مثله يعني الخروج الذي يكون بالقلب كما هو الظاهر من العدل غير
 موجود فيه كما هو المتيقن فلا يكون التعريف مانعا بان الدفع ان الخروج عن الاصلية لم
 يتحقق في تلك الصورة لان تبدل بعض الحروف على بعض لا يغير الصورة والهيئة فضلا عن
 التقديم كما هو المقرر في علم الصرف والله اعلم **قوله** فانه امر اعتباري يعني ان التقديم
 من الامور الاعتبارية والنسبة فلو كان له فعل في الوزن والصورة لكان جزء منه والوزن
 والصورة جزء من الكلمة فيكون التقديم الذي من الامور الاعتبارية جزء من الكلمة وكلا
 هذا اشارة يكون اعتباريا غير موجود في الخارج فيكون الكلمة امر اعتباريا غير موجود في الخارج
 وهو خلاف المتيقن فيما بين القوم ويرد ههنا ان الاول ان السكون الذي هو معدى لا يكون خاضعا

من الوزن والصورة بعين ذلك الدليل وهو خلاف ما تقره الثاني انا لا نسلّم ان الصورة جزء
من الكلمة لان لم لا يجوز ان يكون شرط التحقق الكلمة كما هو مذهب المتحققين في الهيئة الشرطية
فانهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** **لما نحن وعنتي** آه لعل العرض من هذه العبارة دفع
ما يرد من ان تعريف العدل يصدق على مخرج فخذ وعنتي بسكون العين فهما عن فخذ بكسر
العين وعنتي بضمها لان ذلك الخروج من خروج الاسر من صيغة الاصلية مما ان العدل غير
موجود فيه فلا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير وبما ان الدفع ان من المتقرر ان اللفظ
اذا اطلق يضمر الى الكامل فالمراد من الخروج الخروج التام لانه الكامل وهو عبارة عن عدم
الاستعمال في الصيغة الاصلية اصلا او على القلة وهما استعمال فخذ وعنتي في الصيغة الاولى
اكثر كما لا يخفى والله اعلم **قوله** **ولا يخفى** آه فيه اشارة الى الجواب الاخر وبما انه ان تغير فخذ
عنتي تغير قياسه فيخرج بما يخرج به المغيرات القياسية والله اعلم **قال** **الشارح** قدس سره قال
بعض الشارحين غرض صاحب القول الجواب عن الاعتراضات الواردة على تعريف العدل
بالاسماء المحذوفة الا بجمان وبالمغيرات القياسية وبالمغيرات الشاذة وتقريره غرض البيان
والتعريف على من اجاب عن تلك الاعتراضات بالتوجيهات التي ذكرها الشارح بان هذه
مكلفات غير محتاجة اليها في تعميم التعريف ولعل غرض الشارح من نقل هذا القول التعريف
على صاحبه بازمنة التكلف الى تلك التوجيهات كما صدر من هذا القول ليس كما ينبغي
لان بعضها متبادرة وبعضها ظاهرة والله اعلم بما في صدور العباد اليه الموجه والمحقق **قال** **الشارح**
قدس سره اعلم ان آه لعل غرض الشارح من هذا القول الرد على ما هو المشهور من الفرق
مثل وفرو بين مثل ثلث ومثلث والخروج بان النجاة وقطوعه وقبها على اعتبار العدل في
الاول بدليل منع الصرف ولذا يقولون بان العدل فيه تقديرى بخلاف الثاني فانهم وقفوا
وتنبهوا على اعتباره فيه بدليل غير منع الصرف ولذا يقولون بان العدل فيه تحقيقى وبما ان
الرد ان لا فرق في هذين القسمين في ان الدليل على العدل في احدهما منع الصرف وفي الاخر
غيره بل الدليل على العدل فيهما منع الصرف الا ان وجود الاصل المحتاج اليه في العدل في القسم
الثاني محقق فيكون تحقيقيا وفي القسم الاول تقديرى فيكون العدل تقديرى والله اعلم **قوله**
كان وجهه آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من امراك اول ان المفهوم من كلام الشارح تقديره وجهه
ان النجاة وعليه منع صرف هذه الامثلة على اعتبار الفريقين كما لا يخفى وهذا مما لا يخفى
لان غير المنع صرف بما فيه الفريقين فيكون علمه مؤخر اعز العلم بالفريقين على ما هو
القاعدة في تعيين المعرف والمعرف الثاني ان كلام الشارح يدل على ان النجاة فتشأ عن حال

اعلم ان هذه
الامثلة هي
التي هي
على ما هو

تلك الامثلة بعد وجدانها غير منصرفه وهذا التفتيش مما يستغنى عنه كما لا يستتر على من له ذوق
سليم الثالث ان كلام الشارح يدل على عدم وجدان السبب المغاير للوصفية والعلمية ولا يدل
على وجودها كما لا يخفى على من ينظر الى عبارة الشارح فبعد اعتبار العدل في تلك الامثلة يرجع
سبب واحد فيها فكيف تكون غير منصرفه وتبين الدفع عن الاول ان الامر كما قلت لكن هذا
التقديم بالنظر في نظر النهاية لان نظره في تبع الكلمات او لا الى اعراب الكلمة وبناءها الى
ان فيه نوعين امر لا مثالا والى هذا الدفع اشار الفاضل المحقق بقوله كان وجهه الى قوله منع
الصرف وتبين الدفع عن الثاني ان هذا التفتيش لتحصيل تطابق هذه الامثلة مع الكلمات
لا غير المنصرفه التي تتبعوها ووجدوها غير خالية عن الغريبتين والاحتياج الى التفتيش
لتحصيل تلك الغايدة مما لا يخفى والى هذا اشار الفاضل المحقق بقوله ولما علموا الى قوله عن
حل تلك الامثلة وتبين الدفع عن الثالث ان كلام الشارح بمفهومه الظاهر يدل على ما ذكر
لكن مفهومه الخالف يدل على وجدان العلمية والوصفية في تلك الامثلة كما هو لا فهو
عدم مراعاة المفهوم الخالف في النصوص كما في الروايات والى هذا اشار الفاضل المحقق بقوله
فوجد في بعض النسخ آه هنا ما فهم في هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام وما ذكر ظهر ان الضمير
وجهه راجع الى مفهوم من كلام الشارح اعلم الى آخره قوله حقيقة او حكما لان غير المنصرف
قمان ما فيه علمان او واحدة تقوم مقامها من العلل التسع فالاول في الاول والثاني في الثاني
قوله ولم يصح آه ويصح وجهه في تعليق كلام الشارح ولم يصح للاعتبار الا العدل ان شاء الله
تعالى قوله ثم فتشوا وهذا التفتيش لا يدل على عدم معقولية اعتبار العدل بدون المعدل عنه
كما هو المقدم قوله اي العدل آفيه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان توصيف العدل بالحققة
على هذا لا يصح لان المعلوم ما سبق كون العدل باعتبار القول وتقديره في كل الالفاظ وتبين
العدم ان هذا وصف بحال المتعلق لا بحال نفسه قوله اي ثابت في الخارج فيه اشارة الى دفع
ما يروى من ان المتحقق بمعنى الثابت والاصل ثابت في القسم الثاني اي فكيف يكون الاول تحقيقا
والثاني تقديره ببيان الدفع ان المتحقق بمعنى الثابت في الخارج لا بمعنى الثابت مطلقا والاصل
في القسم الثاني ثابت لكن في الذهن لا في الخارج فيعم ضمنية احد ما بالتحقيق والاكثر بالتقدير
واسم اعلم قال الشارح قدس سره غير الوصفية الوصفية في ثلث الى جمع والعلمية في غير قول
وبالله التوفيق ان الاول للشارح ان يقول ولم يجد واجها سببا غير الوصفية لانه يفهم من كلامه
بناء على ان النفاذ ادخل على كلامه مقيد بتوجهه الى القيدان النهاية وجد وان تلك الامثلة سببا
غير الوصفية والعلمية لكن لا على وجه الظهور وفيه خفاء لانه على هذا لا يحتاج الى اعتبار العدل

لان عدم الانصراف يقتضي وجود السبب الآخر مطلقا سواء كان على وجه الظهور او لا فانهم
 لما لبس يحدث بعد ذلك امر **قال** الشارح قدس سره ولم يصلح للاعتبار في تلك الامثلة
 اما وجه عدم صلاحية التركيب فلانه يقتضي الكلمتين كما هو الظاهر وكل من تلك الامثلة كلمة
 واحدة واما وجه الجمع ووزن الفعل فلان لكل منهما وزن مخصوص كما لا يخفى وشئ من تلك
 الامثلة ليس بذات الوزن واما وجه اللف التانيث والالف والتون المزيد ^{من} فاختصاصه ^ب وجوه لا
 فيها في آخر الكلمة اما مع الهمزة او مع التون او وحدها ونفي وجود الالف في آخر تلك الامثلة
 اظهر من البيان واما نفي الجمع فانه كل منها عوي كما لا يخفى واما وجه نفي الوصف فانه ان فيه
 علمية وبينهما وبين الوصفية تضاد كما هو المتقرر وفي ثلث الى جمع تحصيل الحاصل لان الوصفية
 فيها موجودة واما وجه نفي التانيث فهو انه على قسمين التانيث بالتاء والتانيث المعنوي ^{في}
 الاول ظاهر لانه يقتضي التاء وهي مفقودة واما نفي الثاني ففي ثلث الى جمع ان من شروط العلمية
 وهي ليست بموجودة فيها كما هو الاظهر واما في غير فلان العلمية وان كانت فيه موجودة لكن شرط
 الذي هو الزيادة على الثلاثة ليس بموجود هنا ما سمع به خاطري والله اعلم **قال** الشارح قدس
 سره فاعتبره فيهما ويروى هنا ان العدل على هذا يتوقف على عدم الانصراف وهو موقوف على
 العدل فيلزم الدور واجيب عنه بان عدم الانصراف موقوف على وجود السبب الآخر غير
 الوصفية والعلمية لا العدل بخصوصه وهو موقوف على عدم الانصراف بخصوصه فلا يلزم
 الدور ويحطري بالان المفهوم من كلام الشارح توقف اعتبار العدل في تلك الامثلة على وجه
 ان النجاة عدم انصراف تلك الامثلة وعدم وجود السبب الآخر غير الوصفية والعلمية فيها
 وعدم صلاحية السبب الآخر للاعتبار لا على عدم الانصراف فقط كما لا يخفى على من له ادنى
 ماهرة فكيف يتوهم الدور وان اختل في قلبك انه على هذا يتوقف اعتبار العدل ايضا على عدم
 الانصراف الا انه في ضمن المجموع فيلزم القرار على ما عنه القرار فانجه بان التوفيق لا يثبت
 الدور والالم يكن الشكل الاول منتجا فضلا عن ان يكون بد هي الاستنتاج وهذا ظاهر على من
 سمع كلمات اهل الميزان والله مفيد الايقان **قال** الشارح قدس سره ولكن لا بد في آه فيه
 اشارته الى دفع ما يتوهم من ان ثلث ومثلث واخر وجه وعمرا فان كانت منسكة وطريقة واحدة
 في ان اعتبار العدل في كلامه اجل وجد ان النجاة منع صرفها فلم كانت الاول امثلة للعدل
 الحقيقي وعمر مثالا للعدل التقديري كما صدر من المعروضات ان الدفع انا نسلطه لا فرق بين
 هذه الامثلة فيما ذكرت لكن الفرق من وجه آخر وهو وجد ان الدليل على الاصل الذي هو
 غير منع الصرف ثابت بان في ثلث وانعوانه يوجد الدليل عليه غير كما سيجب في شرحه في الشرح

لأن التانيث المعنوي
 انما كان على التانيث المعنوي
 الذي يادى على التانيث المعنوي
 ليست بموجودة في
 هذه السوال والنجاة
 من ذلك ان في حاشية
 من ذلك ان في حاشية

لان النتيجة موقوفة
 على كونه الكمي وهي
 موقوفة على النتيجة
 لكن لا كانت النتيجة
 في الكمي فما هي النتيجة
 الا بالان فلا يخفى

وفي غير مثله لم يوجد غيره كما سيحكيه ايضا بيانه فيه وتحقيقه العدل وتقديره ليس الا باعتبار
 الاصل ففي مثال يكون الدليل على الاصل غير منع الصرف يكون الاصل عفتا ثابتا في الخارج
 فيكون مثالا للعدل الحقيقي وفي مثال لم يوجد للدليل على هذا الطريق يكون الاصل مقدرا
 لانه ان للعدل فيكون مثالا للعدل التقديري فلا خدشة في عبارة المصنف والله اعلم
قال الشارح قدس احدها وجود اصل آية اعم من ان يكون في الخارج او في اعتبار العقل و
 تقديره فلا يروى هذا يخرج العدل التقديري لعدم وجود الاصل له **قال الشارح** قدس
 سره ففي بعض كثرات ومثلاث وأخو جمع مثالا وبيان الوجودان المذكور في الشرح نفسه غير
 مختار الى البينا **قال الشارح** قدس سره بلا شك آية وبرهنا ان استعمال لفظ بلا شك
 ههنا غير واقف في موقعه لان مقدمات الدليل يجوز ان تكون ظنية فيفيد الظن لا اليقين و
 وهذا اللفظ يستعمل في اليقين واجب عنه بان لا نسلم تخصيص استعمال هذا اللفظ في اليقين
 بل قد يستعمل في الظن ايضا لان الشك عبارة عن شك في الطرفين فففيه كما يصدق مع اليقين
 كذلك يصدق مع الظن الذي هو عبارة عن الطرف الرابع بل مع الوهم ايضا هذا اما فهم من
 حاشية من لا يمال الدين والله اعلم بما في صدور العالمين **قال الشارح** قدس سره ففي
 بعضها الحكم وهو في مثله ورثيت كلام الشارح ههنا بالفاء والظاهر الواو فانه ويرد ههنا
 ان الدليل على وجود الاصل في هذا القسم وجد ان الجأزة منع صرفه مع عدم وجد
 التهم غير لسبب الآخر الذي وجد فيه وهو في غير مثله العلية ومع عدم صلاحية السبب
 لا تخويف العدل لا اعتبار بغير الدليل المجموع المركب من الامور الثلاثة وهو مقارن لمنع
 الصرف فلا يعم قول الشارح لا دليل غير منع الصرف واجاب عن هذا لا يراى من انما جال
 الذين بان مراد الشارح بالقمينة الغيرية بالذات والمجموع المركب ليس بمقارن بالذات
 بل منع الصرف اقول وبالله التوفيق ان العبادة شاهدة على التغيرات الذاتية بين المجموع وعدم
 الا نصرف الذي هو جزء واحد منه لا اعتبار الجزئين الا تخويف بينه ايضا فلا ولي في الجواب
 ان يقول ان مراد الشارح ان الدليل في بعض الاصل مثله على الاصل منع الصرف اما وحده
 او مع شيء آخر وفي بعضها لا دخل لمنع الصرف في اثبات الاصل اصلا فيصير المقابلة ويعم
 كلام الشارح ايضا والله اعلم **قوله** المشهور آية لعل فرض الفاضل المختص من نقل هذا الحكم
 الاشارة الى ان مراد الشارح من هذا الكلام الرد على ما هو المشهور وبه ذكر المصنف حيث
 اورد عبارة ينطبق على المشهور كما هو ظاهر هذه العبارة وينطبق على مختار الشارح كما
 يكلف في انطباقه عليه فانهم **قوله** بمعنى امثلة كثرات ومثلاث وأخو جمع مثالا **قوله**

بغير منع الصرف وبيان هذا الغير مذکور في الشرح قوله بعضهما كمرور من مثله قول الجميع
منه آه المراد من التجرید التجرید عن الدليل على منع اعتبار العدل الذي ثبتت مثله في تلك لا
التجريد عن كل ما سوى منه الصرف لان الداعي للعدل قد يكون ضرورة كما سيجي حتى يرد بان
قوله ولعل وجهه آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان المشهور قول لا حاجة الى رده لانه لا وجه
له اصل لان الدلائل الموجودة في بعض الامثلة كثلث مثلاً غير ناظرة الى العدل بل الى اصول تلك
الامثلة كما لا يخفى على من يسمعها فكلام الشارح تطويل لا طائل تحته وتبين الدرع ان الوجه بالثبوت
موجود وهو ان المتقرر فيما بين القوم ان ما ثبت الاصل يثبت الفرع ايضاً لكن الاول اصله والثاني
ضمناً فاذا ثبت الدلائل في بعض الامثلة اصولها فثبتت ان تلك الامثلة فروع تلك الاصول
والمعلوم انه لا فرعية فيما بينها الا باعتبار عدولها واخراجها عنها فيكون الدلائل في بعض الامثلة
شبهة وناظرة الى العدل ايضاً لكن ضمناً والله اعلم قوله ان قلت آه بيانه انه اذا ثبتت الدلائل
على وجود العدل غير منه الصرف في بعض الامثلة فكيف يصح قول الشارح فلا دليل عليه الا منع
الصرف لانه يفيد الاختصاص بغير دهن ان وجود الدليل على العدل غير منه الصرف في توجيه قول
المشهور لا ينافي في الاختصاص في مختار الشارح لان هذين القولين قولان متنافيان فما الحاجة الى الجمع
المصدر بقوله قلنا آه واصيب منه بان غرض الفاضل المحقق اظهار ان الشارح المحقق مع علمه بتوجي
القول المشهور خالفه ولعل وجه المخالفة ما ذكره الفاضل المحقق سابقاً بقوله كان وجهه وليس
مخالفة لعدم اطلاعه على التوجيه المذكور هكذا افهم من حاشية الفاضل المدقق والله اعلم قوله
المراد آه بيانه ان مراد الشارح من الدليل في قوله فلا دليل عليه الا منع الصرف الدليل المؤثر في
من اول الامر لا امر من ان يكون مثبتاً من اول الامر وفي المرتبة الثانية والدليل الثابت للعدل في
توجيه القول المشهور دليل في المرتبة الثانية وتراد الفاضل المحقق قوله في نظر الحاجة لانه لم يقو
على التمسك بالدليل على العدل غير منه الصرف في نفس الامر الى الآن والله اعلم قوله او ضرورة
مثله فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان اختصاص دليل العدل في عدم الاضرار كما هو مصرح قول
الشارح غير صحيح لان العدل قد يعتبر لا جل تحصيل البناء كما في حضارة طهار كما قاله الشارح بنفسه
بعيد هذا البيان المدغم ان مراد الشارح من عدم الاضرار ان الداعي للعدل على طريقتي ذكر
الحاضر والمرادة العام قوله وما ثبت آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان العدل قد اعتبر
من غير ضرورة كما في قطار فكيف يصح قوله ليس الا منع الصرف او ضرورة مثله وبهذا العلم
ان الدليل المنحصر هو الدليل بالذات والدليل في الصورة المنقوضة هو الدليل بالعرف قوله
وصف مجال آه لعل غرض الفاضل المحقق من هذا القول التفرع بين منع الشارح بان توجيه توجيه

لان عدم الاضرار
على خاص العدل

قول المعنى لا يرضى به لان الاظهر في وصف الشيء وهو الوصف بحال نفسه وهذا يتصور في قول
 للمفسر تحقيقا وتقديرا على القول المشهور واما على توجيه الشارح فقولته تحقيق صفة لقوله
 عروجا بحال متعلقة الذي هو الاصل كما لا يخفى والله اعلم **قوله** وكذا صفة اي خروج تقديرا
 اي خروجا مقدرا **قوله** اي ذلك الخروج لعل هذا التفسير يكون تفسير على كلا الاحتمالين لا
 الحاجة الى تقدير بلفظ الخروج ماسة في كليهما والخبر من هذا التفسير دفع ما يرد من ان تسمية
 الخروج وابندمية ثلث غير صحيح لان كلا منهما يقتضي الحمل اما اقتضاء الثاني فظاهر فاما اقتضاء
 الاول فلما تقرر من ان الاوصاف قبل العلم اخبارا يحل بين الخروج وثلث منتهى لعدم الاحتياج
 كما هو الظاهر ببيان الدفع ان في العبارة تقديرا واسه اعلم **قوله** وهذا الخصاصة وجه الاختصاص
 ان الدليل الذي قاله الشارح مركب من مقدمات ثلثة احدها ان في معنى ثلث ومثلث تكررا
 وثانيها ان التكرار في لفظيهما غير موجود وثالثا ان الاصل اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايجزا
 مكررا والدليل الذي اوردته الرضى مركب من مقدمات خمسة احدها وجد ان ثلث وثلثة
 ثلثة بمعنى واحد وثانيها ان فائدة ثلث وثلثة ثلثة تقسيم مرفى اجزاء على هذا العدد المعين و
 ثالثا ان لفظ المقصور عليه في غير لفظ العدد في كلا من العرب مكررا ورابعها ما بقية لفظا
 مع غيره في كونه مكررا وخامسها عدم وجود ان لفظ مكررا بمعنى ثلث غير ثلثة ثلثة قال مكررا
 بعد الحكم ما حاصله ان الدليل الذي اوردته الرضى وان كان مطولا لكنه مشغل على فوائد لاحدا
 فليدرك ذكره في الكلام وثانيها بيان اشتغاله على الوصفية وثالثها بيان وجه اعرابه وهو انه
 منصوب على الحالية مثل قراءات الكتاب جزء جزء ورابعها بيان فائدة كون الاصل في التكرار
 بوجه لا يجري في غير اسماء العدد المعدولة والدليل الذي اوردته الشارح وان كان مختصرا لكنه
 يقتضي ان كل لفظ يدل على معنى مكررا يكون الاصل فيه تكرار اللفظ فيلزم ان يكون اسماء
 العدد كلها معدولة مثلهما اثنين لكونه والا على معنى واحد واحد يكون معدولا عن واحد
 واحد وكذا ثلثة واربعة انتهى بحاصله قال مولا تالمحقق في تزئيف كلامه الثاني انه لا بد في
 العدل من مقام المادة بعينها وهو مفقود في اثنين وثلثة واربعة فاللزم المذكور باطل انتهى
 اقول وبالله التوفيق في تزئيف كلامه الاول ان تلك الفوائد غير مهمة ومطلوبة في هذا المقام
 فاشتغال الدليل عليها لا يوجب الحسن ومقصود الفاضل الشيء من هذا القول بيان وجه مدلول
 الشارح في اثبات مدلول ثلث ومثلث عن ثلثة ثلثة عما اوردته الرضى واسه اعلم **قوله** ثلث
 او الاول ان يناد ومثلث لان المقصود كلاهما **قوله** وفائدة ثلث وثلثة ثلثة
 ثلثة في الكلام **قوله** هذا العدد آه ويردها ان التفسير لا يكون الا على التعدد وهذا

فانظروا
 ان مراد المفسر هو هذا
 القسم من الوصف
 اامنه
 لكن وجهه على الثاني
 ظاهر وعلى الاول ظاهر
 فانه من ان الاول ظاهر
 قبل العلم بخبره

المعين امر واحد فكيف يكون فائدة ذكر ثلث وثلاثة وثلاثة في الكلام متقسمهم امر ذي اجزاء عليه
 ويمكن ان يجاب عنه بان هذا العدد المعين باعتبار عروضه للمعدومات المغايرة او في الكلام
 حذف مضاف والتقدير على افراد العدد المعين وهي متعددة فلا خدشة والله اعلم قوله
 مكررا على سبيل الكلية لان التكرار على سبيل الجزئية لا يفيد المطلوب قوله جزئيا
 منصوبا على الحالية من الكتاب كانه قيل مفصلا بهذا التفصيل قوله في باب العدد آه
 ليس المراد من باب العدد اللفظ الموضوع له ولا يلزم كون ثلث مثالا من السماء العدد
 بل اللفظ لما خوذ في مفهومه العدد قوله كذلك اي التكرار على سبيل الكلية قوله على
 بالاستقراء يعني انما استقرينا وجدنا لفظ العدد موافقا لغير لفظ العدد في الاحكام فاذا
 كان لفظ المقسوم عليه مكررا في غير العدد كان القياس ذلك التكرار في لفظ العدد ايضا
 لاجل العمل بذلك الاستقراء والله اعلم قوله للفرد المتنازع فيه وهو لفظ ثلث ومثلث
 حيث نوزع فيما بانها مكررا في الاصل او لا قوله بالاعمال اغلب وهو لفظ المقسوم عليه
 في غير العدد قوله ثلث آه وكذا مثلث والله اعلم قوله بجعته ثلث وكذا بجعته مثلث
 فقولنا انه اصله الضمير الاول راجع الى ثلثة ثلثة بتاويلها بذلك اللفظ فلا يرد ما يرد فافهم
 الضمير الثاني راجع الى ثلث قال الشارح قدس سره وهو ثلثة ثلثة وفيه بحث من وجوه
 الاول انه لا يصح عدول ثلث ومثلث من ثلثة ثلثة لانها متبعان صفة المؤنث كما في قوله
 تعالى فانكوا اما طاب لكم من النساء متثنى وثلث ورباع وحكم موصوف السماء الاعداد
 حكم تميزها وهو فيما فوق الثلثة للمذكر مؤنث والمؤنث مذكر كما تقرره فيعلم انها معدولة
 من ثلث ثلث بدو الناء الثاني ان ثلثا وكن امثنى ورباع لو كانت معدولة عن ثلثة ثلثة
 واثنان اثنان واربعة اربعة بجائز تكاثر ثمان في عشر مرة على تقدير الواو الانصائية في الآية
 المذكورة ثمان في عشرة لو حلت الواو على اوها فصالية مع انه لا يجوز تكاثر ما فوق الا بجمع
 الثالث انه لا يصح عدول ثلث من ثلثة ثلثة لان الثلث لفظ واحد وثلثة ثلثة لفظان ولا
 يمكن خروج اللفظ الواحد من الاثنين والجواب عن الاول ان لفظ النساء اسم جمع وهو
 مذكر لا مؤنث وعن الثاني بان اللفظ الثاني يدل عن الاول او تاكيد له فيفيد التاكيد
 والتقدير لا العدد وعن الثالث ان خروج اللفظ الواحد عن اللفظين ممكن اذا كان بين الخروج
 والخروج عنه اتحاد في المادة واما اذا لم يكن فلا وما نحن فيه من قبيل الاول وهذا حاصل
 حاصل ما سرثت في بعض التعليق المكتوب بخطي واستاذي ومولا في نور الله مرقد
 ونفخ مغنجه والله اعلم قوله اراد بالآه فيه اشارة الى قدم ما يرد من ان كلمة الى

دخول ثلث ومثلث الذي هو المشبه به في المشبه وهو مستحيل وبيان الدفع ان كلمة الى لتعين
 الحد فتكون بمعنى مع فيكون تقدير العبارة مع رباع ومربع ولا خدشة في ذلك والمراد من
 الحد الحد على الاتفاق لان مجئ غاير السور وخمس وهكذا ثابت ايظهر على مذهب الله اعلم
قوله فالأظهر آية لانه يقتضي دخول المشبه به في المشبه وهو مستحيل **قوله** قال الشارح
 الرضي لعل غرض في الفاضل المحض من هذه العبارة التعريض على الشارح بان المفهوم من
 كلام الرضي عدم سماع خمس الى قباع بدون الياء وسماع عشاء فقط والمفهوم من كلام
 سماع الكل الا ان يقال ان قول الشارح مبني على قول شارح التسهيل والموافقة مع الغنى
 لا من غير آية يقال ان الفم في قول الشارح والصواب مجيء بالي عشر ومغشتر فقط سيما
 قال مولانا عصام الدين فلا مخالفة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والسبب الغرض
 من هذه العبارة الرمز الى راجية قول من قال بعدم انصراف ثلث ومثلث لاجل العدل
 والوصفية على قول من قال بعدم انصرافهما لاجل تكرار العدل وتعد وجه الراجية ان هذا
 مستلزم لكون العدل قائما مقام السببين وهو عرق الاجزاء كما لا يخفى **قوله** عند سبب
 الخ لعل غرض في الفاضل المحض من هذه العبارة تعيين صلب القول الذي رجمه الشارح وكذا
 صاحب القول المرجوح بطريق الاجمال **قوله** لانه عدل فيه آية فيه دفع ما يرد من ان
 العدل في ثلث ومثلث واحد وهو العدل من اللفظ المكرر الى اللفظ الغير المكرر فكيف
 يعم القول بالتكرار وبيان الدفع ان ههنا اعتبار ان احدهما اعتبار العدل من صيغة الى
 صيغة مع قطع النظر عن تكرار وعدم تكرارها وثانيهما اعتبار العدل من الصيغة المكررة
 اعني ثلثة ثلثة الى الصيغة غير مكررة اعني ثلث او مثلث او اعتبار العدل من الاسمية التي
 في ثلثة ثلثة الى الوصفية التي في ثلث وبهذين الاعتبارين يتحقق التكرار والله اعلم **قال**
 الشارح قدس سره لان الوصفية فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان شرط الوصفية في منع
 الصرف صولا اصلية وهي منتفية في ثلثة ثلثة كما لا يخفى فكيف يؤثر هذه الوصفية في منع
 الصرف ببيان الدفع ان الامر كما قلت لكن الوصفية العارضية في ثلثة ثلثة صارت اصلية
 في ثلث الاعتبار في موضوعه والمقصود عدم انصراف هذا الا ذلك والله اعلم **قوله**
 اعلم ان ثلثة آية فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان ثلثة من السماء الاعداد موضوعة لمرة
 صفة منه كما فلا يتحقق الوصفية فيه لا اصلية ولا عارضية فكيف يعم قول الشارح
 لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة آية بيان الدفع ان الامر كما قلت لكن قد يستعمل
 لفظ الثلثة مجازا في ماله الوحدات اعني الذوات المتصفة بالثلثية فبهذا الاعتبار يتحقق

الوصفية العارضية في لفظ الثلاثة ولما وضع لفظ ثلث ومثلث لذلك المعنى المجازي صارت
 الوصفية فيها أصلية وخروج من السماء إلا عداد والله أعلم قوله وتعاويل أن آه حاصله
 أن عارضية الوصفية في لفظ ثلثة مسلم باعتبار الوضع الأفرادي وأما باعتبار الوضع التركيبي
 فمنعوه لأنه لا يجوز أن يكون موضوعية باعتبار هذا الوضع لما له الوحدات أقول بل لا يترفع
 أن هذه المنع وإن لم يضر المقصود وهو كون الوصفية في ثلثة أصلية منذ ظهروا فإدراج
 في مررات يستلزم أربع بأن هذا الاحتال جمل فيه أيض فلم يضر فقول به شهادة آه دليل
 آخر لكون آخر اسم تفصيل مقابل لقول الشارح لأن معناه آه ورثت في بعض النواحي
 أن لا يحتاج إلى الدليل لأن أصل آخر آخر على وزن فاعل اسم تفصيل قلبت الهمزة الثانية
 بالالف الذي هو مناسب بحركة ما قبلها وهي الفتحة انتهى أقول والله التوفيق إن هذه
 العبارة يدل على أن وزن فاعل مختص باسم التفصيل كما لا يخفى وإذا غير مسلم كما هو الظاهر
 لمن طالع كتب الصرف والنحو والله أعلم قوله أي في معنى من المعاني أو لما كان الظاهر مقتضيا
 للصلة ولا قرينة على تخصيصها قال الفاضل الخشن ما قال والله أعلم قوله لا حمار آخر وأما
 أخرى وتريد أن الحمار والمرءة من جنس زيد كما لا يخفى على من رأى كتب الميزان فما وجه
 التقي ويمكن أن يجاب بأن المراد من الجنس الجنس الأصولي لا المنطقي ولما كان أكثر للناسم
 المقصودة من الحمار المروءة غير المناقم المقصودة من زيد لم يكونا من جنس واحد والله
 أعلم قوله إن قلت آه أعلم وألا أن حاصل كلام الشارح على قانون الاستدلال أن أحد
 معدول عن المستعمل بأحد الأمور الثلاثة لفظ الله ما ولا إضافة أو من لأنه اسم تفصيل
 وكلاهما تفصيل قياسه أن يستعمل بأحد الأمور الثلاثة فينتج أن آخر قياسه أن يستعمل بأحد
 الأمور الثلاثة وكما قياسه أن يستعمل بأحد الأمور الثلاثة ولم يستعمل به يكون معدولا عن المستعمل
 فلم يكون معدولا عن المستعمل إلى إثبات الصغرى من الشكل الأول أشار الشارح بقوله هم آخر
 مؤنث آخر وآخر اسم تفصيل والكبرى منه مبنية على ما تقدم في اسم التفصيل والكبرى من الشكل
 الثاني ظاهرة وثانيا أن حاصل هذا الاعتراض المنع على الصغرى من الشكل الأول لو كان المراد
 من اسم التفصيل المستعمل في معنى الزيادة والمنع على الكبرى من الشكل الأول لو كان المراد منه
 الموضوع للزيادة وإن لم يستعمل وأن احتل في قلبك أنه لم لا يجوز أن يكون المراد منه في الصغرى
 الموضوع للزيادة وإن لم يستعمل وفي الكبرى المستعمل في الزيادة فيكون كلاهما متعين
 ظنين من المنع فلمزحه بأنه على هذا ألا يتكرر أحد الأوساط فكيف ينتج ما حفظه هذا التفسير
 لعل لا يقدر في غير هذا التقرير والله أعلم قوله معنى الأفياء عتيل بالبال أن هذا

لأن هذا الاحتال
 غير معتد به ولا يترفع
 إليه غير منصرف في الاحتال
 وذلك الاحتال في الأفياء
 منه

لأنه يعلم منه أن
 مؤنث اسم تفصيل
 وكل مؤنث اسم
 تفصيل فأنواع تفصيل
 منه

فالتلف لغير الشارح حيث اثبت النقل الى معنى غير لا الى معنى الا غير هكذا نقلنا الفاعل في المحاشية
 القضاة الامن يقاتل الشارح وعلمنا في آياتنا نأخذ الى آخره من ذكر اخرى وعبارة الفاضل المحش
 هذا نأخذ الى آخره من ذكر اخرى وعلمنا في آياتنا نأخذ الى آخره من ذكر اخرى وعبارة الفاضل المحش
 اسم التفضيل ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه والمراد من قياسية الاستعمال بالاسماء
 الثلاثة القياسية في الاصل ولا شك في صحة كما ذكره الشيخ الرضوي ومن هذا البنيان يظهر ان
 كلمة ما في قوله ما ذكره الشيخ الرضوي مفعول نقول واسمه علم قوله لكن عدل آه هذا
 للعبارة لا دخل له في الجواب بل ذكر لدفع توهم في كلام الرضوي وهو ان القياس اذا كان في
 اسم التفضيل الاستعمال باحد الامور الثلاثة في الاصل فلو لم يذكر مع آخره واسمه اصل
 قوله ولما كانت العدول آه لعل الغرض من هذه العبارة التعريف على الشارح بالاسماء الثلاثة
 ذكره مستوفى لا من احد هما العدول عن واحد من الامور الثلاثة اعني الالف واللام
 والاضافة ومن لا يعينه وثانيها تغليب التفسير الى خروجه عما هو حقه من الصيغة واستلزام
 كلمة اخرى لعدم صدق التعريف على اخر على تقدير عدوله عن المستعمل عن الاضافة
 على التعريف الذي ذكره المصنفين من الاضافة لا دخل لهما في الصيغة للاحتمية ولا حكا
 بحدوث اللام كما ذكره الفاضل المحش سابقا والاول من هذين الامور ذكره الشارح واخر
 لم يذكر وهذا من سوانح الوقت واسمه علم قوله يؤيد آه بيان التاميد على وجه الاستدلال
 ان يقال ان اخره مستوفى مطابق لموصوفه افراد او تشبيهة وجها وقد كبر او تائيدا وكل اسم تفضيل
 مطابق لم يستعمل باللام يكون معد ولا عن المستعمل بها فآخر يكون معد ولا عن المستعمل بها
 ولا يظهر حكمه غير المنصوف في المتن والجموع لكن لا يخبر فيه كما سبق ويرد ههنا انه على هذا
 للفاضل المحش ان يقول ويدل عليه لان للطابقة يكون حدا اوسط ويمكن ان يجاب عنه بان
 انكسر مسلمة تكن وقت كون اسم التفضيل مستعملا في صيغة لزيادة وههنا معنى غير فيكون
 كما ير الصفاة الجارية على موصوفها قوله قيل لكن يدفعه آه بيان الدفع ان الموافقة
 للعدول والمعدول عنه في التعريف والتشكيك لا يلزم وعلى تقدير كون آخر معد ولا عافية اللام
 ينفى الموافقة لان آخر كثره كما يقال جاء في زيد ورجل آخر وامرأة اخرى ورجلان اخران و
 رجال آخرون والآخر معرفة قوله اجيب آه بيان الجواب ان عدول الاسم عن صيغة الاصل
 جاز لفظا ومعنى واذا جاز العدول معنى فكيف يلزم المطابقة بين المعدول والمعدول عنه
 في التعريف والتشكيك لان العدول معنى عبارة عن ترك بعض المعنى للمعدول عنه في المعدول
 كالترديد مثالا فخلاصة الجواب منع لزوم الموافقة واسمه علم قوله اذا خرجت به آه ويخرج

لان تعينه هذا الدليل
 من قوله على هذا الجواب
 وهو مقتضى هذا الدليل
 الامور كما بينه الفاضل
 المحش

ههنا ان السجرا اذ اريد به التعيين فيعرف باللام او الاضافة نحو طاب الصبر او سحر ليتم كما تقر
 فيكون السجرا مجرد وعلما غير مستعمل ويمكن ان يجاب ان المراد بالتعنين التعيين مع الظرفية كما
 في قولك جئتك يوم الجمعة ليس هو وفي هذه الصورة فاللام او الاضافة غير لازمة هكذا انهم من
 حاشية مولا فاعبد الحكيم واسه اعلم **قوله** من لام العهد وحيث لم يوجد يكون معد ولا عن
 المعروف باللام ويرد ههنا ان في عبارة الفاضل **الحشمة** قصور لان الرضى ذكر في بحث العلم ان لم
 الجنس يطلق على بعض افراده للعين بادق التعريف هو اللام او الاضافة الا ان يقال ان في
 الصارفة حذف المحطوف مع العاطف والتقدير من لام العهد او الاضافة واسه اعلم **قوله**
 لبقية آية ويرد ههنا انه يلزم مخالفة بين عبارة في الفاضل **الحشمة** لانه يفهم من هذا المقام ان معنى
 اللام وهو التعيين غير محفوظ والمفهوم من الكلام السابق حفظه وارادة كما ينادى بالعلم ندام
 عليه **قوله** اذا اردت به صراصعيا الا ان يقال ان التعيين كما انه معنى اللام كذلك معنى العلية
 فحفظ المعلوم مما سبق لاجل العلية كما ينادى عليه **قوله** فيما سياتي وذلك بالعدل والعلية
 للمقدرة وعدم الحفظ للعلوم من هذا المقام هو لاجل اللام فلا مخالفة واسه اعلم **قوله**
 في المشهور ومقابلته قول بعض الافاضل من انه مبني لتضمن معنى حرف التعريف ولعل احقا
 الحق يكون مذكورا في المبسوطات واسه اعلم **قوله** العلية المقدرة اي الفرضية كما يدل عليه
 اذا اردت وههنا تفسير اخر ان مذكور ان في الحاشيتين المشهورتين ان شئت الاطلاع
 فارجم اليهما **قوله** وكما سآه عطف على كما في سحر آملون في لفظ امس اقوال ثلثة آحادا ما
 نقل سبويه عن بنى تميم واختار **الحشمة** وذكره وهو الاعراب مع عدم الاعتراف في حالة التثنية
 والبناء على الكسر في حالة النصل والجر ثانيا مذهب اهل التجاوز وهو اللغة العليا وهو البناء
 على الكسر في الاحوال التثنية وثالثا ما نقل الزمخشري عن بنى تميم وهو الاعراب في جميع الاحوال
 ووجه ما ذكره الفاضل **الحشمة** ان امس يمكن فيه اعتبار طرفة البناء وهو التضمن لمعنى اللام
 وطرفة الاعراب مع عدم الاعتراف وهو العدل عن المعروف باللام والعلية المقدرة فقول
 بالحيثين لان الاعمال من وجه اولى من الاعمال من كلوجه بان اعتبار الاعراب الذي هو اولى واشهر
 بالاسماء في الحالة التي هي اسبق اقوام الاعراب واعتبر البناء في الحالتين الاخرتين وسوى بينهما
 في الكثرة دون الفتحة والفتحة لان الاول اعراب غير المنصرف فعلى هذا التقدير لم يميز منه
 وعلى الثاني لم يميز من الاعراب واما وجه القولين الاخيرين فلعلة يكون مذكورا في المبسوطات
 واسه اعلم **قوله** عند الجوهري فانه يقول ان ضحى اذا اردت به ضحى يومك يكون كسر في
 التنوين وفي العدل عن المعروف باللام **قوله** والقياس آية اشارة الى التنوين على

يجوز ان يلفظ السجرا
 لسؤال ثلث الظرفية
 فقط والتعنين فقط
 والجمع وسكر الاول
 المعرف نحو قوله تعالى
 وههنا مذهب الجوهري
 الثاني التعريف باللام
 او الاضافة نحو طاب
 الصبر او سحر ليتم
 الثالث عدم الاعتراف
 بالعلية في

الجواب بأنه يقتضي ان يكون مباح ومساء اذا اريد بهما مباح يومك ومساء يومك معدولين
 عن الصالح والمساء المعرفين باللام فيكونان غير منصرفين كغيرهم ان لم يكن معنى اللام محفوظا فيه
 او مبنيين كاحسن ان كان معنى اللام محفوظا فيها مع انهما معا بان منصرفان ويمكن ان يجاب عن
 هذا الاعتراض بان علة اعتبار العدل ليس الا منع الصرف او البناء ولما هو جوا في صالح
 ومساء فما الحاجة الى اعتبار العدل فيها حتى يتفرع عليه ما فرع والله اعلم قوله يؤيد آه
 ولما كان المخالف بين المعدول والمعدل ول عنه في التعريف والتشكيك ايضا جازا على ما سبق
 على سبيل الندرة قال الفاضل المحشي يؤيد ولم يقل يدل عليه قوله لكن ينبو عنه البنو فبنو
 وابس جستن ويجاى قرانا كرفته وبيان البنو ان اسم تفضيل مطابق لموصوفه وكل اسم تفضيل
 مطابق لموصوفه لم يكن مستعلا بكن مستعلا بكن كان احتمالا بكون اللطيفة مستعلا بكن مستعلا بكن
 بامتنان تجريدة عن الزيادة باقيا على ما سبق قال الفاضل المحشي ينبو ولم يقل بطل والله اعلم
 قوله وعدول ظواهر آه يعني ان اشوان واخرى بان واخرون واواخر واخرى معدولة من اول
 المذكور وهو آخر من ولو كان مستعلا بمن لم يوجد هذا المعدل لان اسم التفضيل المستعمل عن كذا
 ولا يعم ولا يؤثت كما تقرر ولما كان هذا الحكم مختصا باسم التفضيل المستعمل في معنى الزيادة وان
 لم يكن من هذا القبيل عطف هذا القول على لزوم المطابقة وجعل تحت قوله ينبو وانما لا يقتضي
 الظاهر في المقامين لانه لا مدول في معنى المشي والجمع والثوث عن معنى الواحد المذكور فقا
 في المعنى لما ان الواحد يستوي فيه بالجمع والله اعلم قوله ولا يخالو من بعد قال مولانا عبد الحكيم
 اي لا يخلو القول بكون المشي والجمع والثوث معدولا عن الواحد عن بعد لا ينافي قياسا
 وان كان المعدول فيها مائلا مستلزما كلمة من انتهى اقول وبالله التوفيق لو كان المراد من المعدول
 المعدول بامتنان لا يستلزم كما هو الظاهر في البعد والله اعلم قوله وعلى هذا لا يخلو
 من هذا العبارة الاشارة الى ترجيح احتمال كون آخر معدولا عن المعرف باللام على احتمال كونه
 معدولا عن المستعمل من بان المعدول على الاول فيحقق في جميع التصاريح لان اللام لها دخل
 في الصورة على ما سبق فخرافات الاحتمال الثاني لان العدل على هذا التقدير يقق في التصاريح
 التي هي ما سوى آخر على صيغة الواحد المذكور لا محل وجود التباين بين المعدول والمعدل ولما
 ولا يقق في القول بعد التباين لان من لا يدخل له في الصورة لا حقيقة ولا حكما على ما سبق ايضا
 وبالله التوفيق ان التصاريح لا يوجد على تقدير استعمال آخر بمن على تقدير ان اسم التفضيل
 المستعمل عن كذا لا يثبت ولا يؤثت فكيف يثبت العدل فكيف يعبر قول الفاضل المحشي على
 هذا آه فافهم لعل الله يبدت بعد ذلك امرا قوله وعلى كلا التقديرين آه نعل الغرض من

هذه العبارة دفع ما يرد على المصنف وهو ان العدل اذا كان موجودا في ماسوى آخر يعنى صيغة الجمع
 الثلاث فلما اختارها المصنف بالذكور مع ان المفرد اولى ببيان الدغم ان اثر العدل وهو منع الصرف
 لا يظهر الا في هذه الصيغة بخلافه البواقي فان اثره لا يظهر فيها اما في اخرى واواخر وجود
 علة منع الصرف فيها غير وهي الالف المقصورة وصيغة منتهى الجموع الاولى في الاولى والثانية
 والثالثة واخرى واخرى فلكون اعرابها بالمراد عظاما لظاهر واما الخربات فلتبعية النسب للتعريف
 بخلاف غير المنصرف والله اعلم قال الشارح قدس سره ما ذكره من ان كان معنى من غير
 ملحوظ في العدد لم يكن مبنيا فلا يرد انه لو كان معدولا من آخر من كان مبنيا لنفسه معطوفا
 والله اعلم قوله المحصر عنوم آء الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح بأنه يفهم من
 كلامه المحصر في ايراد التنوين او البناء او الاضافة حين اسقاط المضاف اليه وهو غير مسلم الا
 ترى ان تحليل ذهب الى كون الجمع واكثر وابعم وانتم معرفات بالاضافة فاصل جاء في المقوم
 بجمعون وقرهت الكتاب اجمع اجمع وابعمه وهكذا مع ان واحدا من تلك الامور الثلاثة في
 موجود فيه كما هو الظاهر ويمكن ان يجاب بان قول لشارح لعله مبني على مذهب غير تحليل
 ولذا قال الفاضل الحنفى فالاولى آء والله اعلم قوله ولا يجوز الظاهره هنا لان مقتضى
 هو لحاظ معنى الزيادة وهو هنا مفتك كما لا يخفى قوله والمضاف اليه لعل العرف من هذه
 العبارة دفع ما يتوهم من ان المراد بالمثالث الماثلة في المضاف فعلى هذا لا يعم بين ذراعي
 الاسد لتغاير المضافين في هذا المثال مع ان حصة مثبت فيما بين القوم بيان الدغم غنى عن البيان
قوله تكرار الاول كما في اتيتم مدي **قوله** اول كما في بين ذراعي وجهه الاسد **قوله**
 تابعا لاول تأكيد له او معطوفا عليه **قوله** ولذا في اجل اشتراط الكون للذكور **قوله**
 تلك العبارة اي في مقام قول الشارح او اضافة اخرى مثليا **قوله** تابع مفعول مالم يسم فاعله
 بقوله اضيف **قوله** عليه متعلق بقوله دلالة والضمير اجمع الى المضاف اليه **قوله** الامثلة
 او بداهة تمامه هذا الجزارة وسابقة ولا نقائل بالعصى ولا طي بالجماعة الاحرف استثناء متعلق
 بما قبله والبداهة بالضمير اول جرى الفرس والعلافة بفسر العين جريه بعد الجري الاول
 والساير الفرس السريع السير والهند بفتح النون وسكون الهاء العظيم صفة ساير مضاف
 الى الجزارة اضافة الصفة الى الفاعل والجزارة بضم الجيم والزاء اللججة والراء المعطلة بالمفتحة
 من الجزار والمراد بها القوامير لا دبع ولم يرد ان على قوايمه بحسب كثير وانما يريد به خلقا عفا
 وقوله لا نقائل التمر يد بان قومه ليسوا برفعات ولا من السفلة الذين لا صلاح لهم لهر فلذا
 نقائلنا تما موا بالجماعة ونضاربوا بالعصى بل هم اصحاب حرب يقاتلون على انحول هكذا

لان مقتضى الجمع
 واخر وجوده هنا

قد
 قد

في حاشية مولانا المدقق قال الشارح قدس سره جمع جمعاء آية بيان العدل في جمع على قائلون
 لا يستدلون ان يجمع جمع جمعاء وكلها هو كذلك ولم يكن على صيغة جمع او جماعي او جمعاً او
 يكون معد ولا عن واحد منها فجمع يكون معد ولا عن واحد منها اما الصغرى فظاهرة واما
 الكبرى فلما تقر في جمعاء من انه ان كان صفة يجمع على فاعل كجمراء على صرا وان كان السالم
 جمع التكسير على فعلى وجمع السالم على فعلاوات والله اعلم قوله لا على جمع فلا يكون قتيلاً
 جمعاء وان كان صفة ان يجمع على جمع اجيب عن هذا الا ما تراعى في الزبد بان جمع
 على اجمعون شاذ وخلاف القياس واما جمعه على القياس فهو لا يكون الا جمع فلا يراد في
 الشارح قدس سره كصرا لا يخفى ان صرا ليس فعلاً افعلاً فهو تنظير لا تشليل هكذا
 في حاشية الفاضل المدقق قوله وله ان يقول آية وفيه بحث اذ الشرط كون الاسم ملماً
 بالذكر عاقل لا كونه علماً مطلقاً هكذا في حاشية مولانا جمال الدين قوله انه علم جنس فاما
 وضع توكيد للمعارف بلا علامة التعريف ولم يستعمل في شخص معين فيكون علم جنس
 فعل هذا منع صرف اجمع لوزن الفعل والعلمية قال الشارح قدس سره اما جمع او جماء
 آية يعني ان نظراً الى وصفية جمعاء بحسب الاصل فيكون اصله جمع وان نظراً الى اسمية العلم
 في باب التأكيد يكون اصله جماعي او جمعاً وات والله اعلم قال مولانا جمال الدين ولا يخفى
 ان وضع المعدول غير وضع للمعدول منه فلا غير في كون التكسير معدولاً عن السلامة فكذا
 ما قيل لا يخفى ان القياس في جمع التكسير الذي هو جمع ليس جمعاً او لات فلا يحتمل ان يكون معدولاً
 عنها انتهى قال الشارح قدس سره في باب التأكيد اما لانه ليس المراد من اجمعون في قوله
 جاء في القوم اجمعون الذوات المنصفة بالجمعية حتى يتحقق الوصفية فيه ولا لم يفد ان
 كما لا يخفى بل المراد منه جماعة مخصوصة والله اعلم قوله واعتراض عليه آية حاصل ان وصفية
 الوصفية الاصلية في جمع غير صحيح كان وجدانه فيه تابع لوجدانه في اجمع وهو في غير صحيح
 لان الوصفية فيه ان كانت موجودة فاما ان يكون من قبيل افعلى الصفة كاحمر مثلاً او يجمع
 من قبيل افعلى التفضيل كافضل مثلاً وكلاهما باطلان اما الاول فلا لانه ان ينظر الى اصله
 وهو الوصفية او ينظر الى عارضه وهو غلبة الاسمية فعلى كلا التقديرين لا يجمع جمعة
 اجمعون لان افعلى الصفة يجمع على كثر بالنظر الى الوصفية وعلى افاعل كاساً والنظر الى الاسمية
 واما الثاني فلا لانه لا يجمع كون مؤنث على جمعاء لان مؤنث افعلى التفضيل على وزن فاعلى
 على ما هو المتقرر والله اعلم قوله واجاب عنه آية بيان الجواب المتأخر الشق الثاني وهو
 كون اجمع من قبيل افعلى التفضيل وكون مؤنث جمعاء باعتبار مشابهة اجمع بافعالاً وجمع

اما الاول فظاهر واما الثاني فلترديد عن معنى الزيادة قوله انه اتم جمعاً أي الكتاب اتم مجموعة
 ما عتبارها الالفاظ والحركات والسكنات في قرأتها من كل شيء فخذت المفصل عليه مع كلمة من
 ليدل على نفس السامع كل من ذهب ممكن كما في اسمه أكبر هكذا في حاشية للدقق قوله عز وجل
 لزيادة واستعمل بمعنى جمعية قوله اسم التفضيل كالإضافة واللام وكلمة من قوله فهو
 كالترديد في الترديد والعدول المذكورين الا انه معرفة وأكثر تركة قوله كما يعبر عنه آء العز
 من هذا العبارة الاستشهاد على معنى مؤنث الاسم على وزن فعلة لاجل مشابهة الفعل للصيغة و
 بياضة القياس في حسن وخشيان ان يعنى مؤنثه على حسنة وخشنة لكونها صفة مشبهة باسم الفاعل
 ومؤنثه على القياس بجنى بالنساء لكن ترك هذا القياس لاجل مشابهتها ما حصر في الاشتغال على
 الوصف قوله وفيه بحث آء الغرض من هذه العبارة ترسيب الجواب المذكور ببيان ان المعنى
 ذهب الى اسمية اجمع في باب التأكيد كما سبق وعلى هذا لم يكن فيه معنى الوصفية موجودا فكيف
 يكون في حكم احصر في الاشتغال على الوصفية حتى يعنى مؤنثه على فعلة بذلك الاعتبار في
 اللفظية فقط لا يكتفى في تصحيح معنى مؤنثه على فعلة والا كان مؤنث فعل الصفة واصل التفضيل على
 السواء ويمكن ان يقال في تصحيح الجواب ان اجمع وان صارت اسما في باب التأكيد لكن لم يجر
 عن معنى الوصفية بالكلية كما لا يخفى فيكون مثل اسود وارقم والله اعلم قوله من تفسير
 معنى الخروج آء فيه دفع ما ينوهم من ان المراد بما ذكرنا دليل كون جمع جمع في الاصل او جماعي او جمعاً
 بقرينة القرب ولا شك انه لا دخل لذلك الدليل في دفع الابراد على تعريف العدد بالجمع ٦
 الشاذة فكيف يستقيم قول الشارح وبما ذكرنا لا يرد آء بيان الدفع ان المراد بكلمة ملغية
 معنى الخروج عن الصيغة الأصلية وتبينه بالامثلة ولا شك في دخول ذلك التفسير في ذلك
 الدفع لان الشارح في الخروج بكونه خرجا وهو يدل على اخراج كما لا يخفى وهو مفتق في التغير
 الشاذة والالم يتحقق الشذوذ وان اختلف في قلبك ان الشارح اجاب عن ايراد المغيرات الشاذة
 او لا فيكون هذه العبارة تكرار وهو شبيه فانزعه بأنه لا تكرار لان في السابق اجاب عن ذلك
 الابراد بغير المنع وذهبنا اجاب عن ذلك الابراد بالمنع المستند بقوله كيف ولو اعتبر آء وان
 اختلف في قلبك انه لم يذكر الشارح قوله فكيف آء عقيب قوله واما المغيرات الشاذة حتى لا
 يتوهم التكرار فانزعه لوجهين احدهما ان تكات علم الادب كانت بعد الوقوع لا قبله فانزعه
 وثانيهما ان النسيان والذهول وعدم العلم يعرض على العجا والشارح منه فله لا يجوز ان يفسر
 لسند سابقا ولم يعلم ولم يعلم الشارح في الامثلة باعتبارها خارجا سوى مثال اجمع كما لا يخفى
 على من نظر في عبارة الشارح فذهن القاصد يحكم بان الاولى الاكتفاء في تفسير كلمة ما بتفسير

على ان اسود وافر
 وان عرجا من فعل
 صيغة كذا في قوله
 الوصفية بالكلية فصار
 اجمع وان صارت في
 باب التأكيد اسما
 لم يجر عن الصيغة
 بالكلية فيهم على مؤنث
 على فعلة باعتبارها

صحة الخروج لان الشارح بين في لا امثله دلائل وجود الاصل ففرع عليها المعدولية ومثله
ذلك يمكن ان يقال في المجموع الشاذة ايضا فاعلموا حفظ لعلك لا تجد هذا التفسير في غيره
التقرير واسه اعلم قوله اي لا ينقض آه النقض قد يكون بالطرح وقد يكون بالمنع والمراد
ههنا الثاني ولو زاد لفظ المنع وقال اي لا ينقض منع التفسير بها لكان اظهر قال الشارح قد
سره ولو اعتبرهم بها لعل الضمير يكون راجعا الى القوس والكتاب المذكورين في الاقوس والايب
واسه اعلم قوله يعني ان اقوسا آه لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان المشار اليه بهذه في قول
الشارح فلا شذوذ في هذه الجمعية جمعية اقواس واياب كما هو الاظهر وتوهم شذوذ
هذه الجمعية في مائة البعد فكيف يحتاج الى الرد بقوله فلا شذوذ في هذه آه وبما ان
ان الظاهر وان كانت الاشارة الى جمعية اقواس واياب لكن مراد الشارح بالاشاره الى
الجمعية اقوس واياب هكذا فهم من حاشية المدقق وظهور هذا التقرير عدم مخالفة بين
كلام الشارح والفاضل الحشي كما قال به مولانا عبد الحكيم واسه اعلم بالصدور واليه مرجع
جميع الامور قوله لا سبيل الى الاول وهو نسبة الشذوذ الى الاقوس والايب من جهة انهما
مجموعان للواحد على خلاف قائما بالمجموع وبيان الاستقالة ان هذه النسبة يقتضي الجمعية كما
يخفى وهي منتفية فيهما لان الجمع صغير الواحد ابتداء كما تقرروا ولا شئ من صغير الواحد ابتداء
بالقوس اذ شئ من الجمع بالقوس واياب وينعكس الى قولنا لا شئ من اقوس واياب يجمع
وهو المطلوب بقى شئ وهو انه على هذا يخرج جمع الجمع من الجمع مع ان اطلاق الجمع عليه شاذ
وان حمل المفرد والواحد على الواحد الا عمن الحقيقة والتنزيل فيرد ان اقواسا وايابا ايض
مفرجان تنزيلا هذا من سوانح الوقت واسه اعلم قوله قال الشيخ الرضوي آه لعل غرضنا
الحشي من نقل هذا الكلام دفع ما يتوهم من ان المراد بمثله ان كانا هو على وزن فعل ولا
شك في استقالة لان صرنا امثله فعل مع ان العدل فيه غير موجود كما لا يخفى فكيف يجمع
قول المصنف كسر بيان الدفع ان المراد بمثله ما يكون على وزن فعل لكن اذا كان ملما وجمع شذوذين
اتحد ما ثبت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ولا شك في ثبوت العدل في هذا القسم بقا
الكلمات والاحكام المذكورة في كلام الفاضل الحشي على وجه الظهور لا يحتاج الى البيان واسه
اعلم قوله اسم جنس وهو عبارة عما يكون موضوعا للمفهوم كلي مع قطع النظر عن المعصية
والعلمية بين المتكلم والمخاطب فيجوز عليه احكام النكرة وعلموا بجنس عبارة عما يكون
موضوعا للمفهوم كلي مع محاذ اليهودية بينهما فيجوز عليه احكام المعرفة كما تقرروا وصفه عطف
على اسم جنس كونه غير صفة كما يعلم من الرضوي قوله فلا عدل فيه آه فعل الوجه في الاستقراء

له بان يقال ان في قوس
وايب دليل يدل على
وجود الاصل وهو
ان الاقوس يجمع على اقواس
او كما يجمع على اقواس
فعلما انما معدولان
عن اقواس واياب
اصنه

الحشي في انهما كمنه
اقواس واياب هما
بما لو احدين واسه
عن صغير الجمع ابتداء
ونهما الظاهر اصنه
كما هو الظاهر

والله اعلم **قوله** فلا عدل فيه فيكون منصرفا حين تسمية المذكر به لان العلمية ومردفها
لا يكفى في عدم الانصراف وغير منصرف حين تسمية المؤنث به لاجل العلمية والطائفة
لا للعدل والعلمية لعدم وجوده ولعل الوجه فيه ايضا الاستقراء **قوله** الا اخروجه
ويروى هنا ان جمع جمع جمعا لا يجمع كما هو المعلوم من التشرح نفسه وقول الرضى ايضا فكيف
يصح قوله هذا والجواب عنه ان المختار عند الرضى ان جمع لاخر كما يدل عليه قوله ان ثبتت
الاطلاء فارجم اليه واما كونه جمع جمعا كما هو المتيقن في كلامه الشاه والمذكور في كلام
الرضى ولا فهو ما شاة مع القوم ليس بمرضى له ان يختلج في قلبك ان جمع صار علما واسما
في باب التاكيد كما سبق فكيف يندرج تحت القسم الثاني وهو صفة فلاه بالعدد بالصفة
الصفة الاصلية ولا شك في وجوده في جمع والله اعلم **قوله** فلا عدل فيها لعل الوجه فيه
ايضا الاستقراء **قوله** سمي المذكر خص المذكر بالذكر لان فائدة اعتبار العدل وهو مردف
الا نصراف يحصل في هذا الوقت او ما وقت تسمية المؤنث فلا يظهر فائدة اعتبار لانه لا يمكن
ان يقال ان عدم الانصراف لا يحصل في هذا الوقت اما وقت تسمية المؤنث فلا يظهر فائدة
اعتباره لانه لا يمكن ان يقال ان عدم الانصراف حصل لاجل التانيث والعلمية لا لاجل العلم
والعلمية والله اعلم **قوله** لا تمنع من ان يختلج بالبال ان هذا القسم مختص بالنداء فلا
يستعمل بدونه كما ينادى عليه بالعلم نداء قول الفاضل المحمدي واما ان يخقد به وللنادي
حين عدم كونه مضافا فيكون مبنيا فكيف يكون غير منصرف لان عدم الانصراف من خواص
للحرب وليتلى علما على ما قال الفاضل المدقق في دفع هذا الاختلاف اي على تقدير استقامتها
فغير صورة النداء لان ظاهره يفتي الى الحيوان من مناف بالاختصاص بالنداء كما هو الظاهر
على مراد في فهم فاهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** وتمسكوا به بيان القسمة
على قانون الاستدلال ان فسق وقت معد ولا من فاسق وفاسقة لانها ناقصة في الاستدلال
عنها مع كونها المبالغة وكما هو ناقص في الاستعمال عن شي مع كونها لغة يكون معدولا
عن ذلك الشيء فينتج ان فسق وفاسق يكونان معدولين عن فاسق وفاسقة اما الصغرى
فالجزء الثاني منها لما تقره والجزء الاول منها لان فاسقا وفاسقة غير مختصين بها بل
وفسق وفاسق مختصان به فيكونان ناقصين ومورد المتع المذكور في قول الفاضل المحمدي
الكبرى الا ان يقال ان فسق وفاسق حين تسمية المذكر بهما لما وجد اغير منصرفين فطلبوا
النجاة لاجل ذلك الواحدان نكتة فينبوها بما ذكرنا فيكون هذه النكتة نكتة بعد الوقوف
ويكفي فيها الاختال لعدم وجدان الدليل لا يضر والله اعلم **قوله** كون فعله لما كان هنا

أدب الفاضل في هذا الموضع
قوله لا تمنع من ان يختلج بالبال
لانه لا يمكن ان يقال ان عدم الانصراف
حصل لاجل التانيث والعلمية لا لاجل العلم

فوجه الجمع الغمير الى اوجه لو قال الفاضل المحشة لكثرة كونه غير منصرف لقربه فوضع الظاهر
موضع المنصرف لرفع ذلك التوهم **قوله** واضطرار ناسه آء عطف على الكثرة والتقدير لا يضطر
ناسين كون فعل الجاهم للشرطين غير منصرف وجه الاضطرار ان عدم الانصراف يقتضي وجود
السببين والموجود ههنا العلمية فقط ولا يعلم الا اعتبار ما سوى العدل والله اعلم **قوله** وعدم
كثرة هذه الانعدام ما اختلف فيه ففعل المختار عند الفاضل المحشة العدم فلا يعجز القدر عليه كما
شعر من عادي حب الديك لا هلهاء وللناس فيما يعيشون مذاهب والله اعلم **قوله** واذا
اختلف آء وهذا الاختلاف اما بانتفاء الشرط الاول وهو عدم فاعل وعدم فعل قبل العلمية او
بانتفاء الشرط الثاني وهو ثبوت فعل وثبوت فاعل وبما بانتفاء هاهو عدم فاعل وعدم فاعل
فعل لان في انتفاء الاثنين انتفاء الواحد متحقق وهو عدم فاعل او ثبوت فعل قبل العلمية متحقق
الاول والثالث غير متحقق ومثال الثاني ختم وخاتم والله اعلم **قوله** انصرف آء اما انصرف
الاول والثالث فلعدم مروج المعداد عنه اللازم للعدل المتقضي لعدم الانصراف واما انصرف
الثاني فلا حتمال النقل من فعل الجنب وهذا الوجه يجري في الاحتمال الثالث ايضا **قوله** انقلت آء
بيان الاعتراض ان الشرط الثاني في عمر من فرقتي لوجه عمر قبل العلمية بجمع عام وزفر قبلها بمعنى اليه
فيقتضيان بضم فابيا ان الجواب ان كما في الشرطية الاولى وهي قول الفاضل المحشي فان جمع شرطين استثناء
وهو قوله الا اذا ثبت آء كن لك في هذا الشرطية يعني واذا اختلف آء استثناء مقدر وهو قوله الا
اذا ثبت آء استعماله غير منصرف فلا محذور فانهم **قوله** ان قلت آء مورد هذا الاعتراض
قول الفاضل المحشي فان جمع شرطين بيان الاعتراض ان الشرط قال بعدم ثبوت المعداد عنه
في العدل المتقضي فكيف يكون ثبوت فاعل وهو المعداد عنه بشرط العدل بيان الجواب ان
فاعلا على قسمين احدهما فاعل ملحق وثانيها جنسي والمعداد عنه عند الشارح الفاعل العلم هو
غير موجود ولا الفاعل الجنسي الموجود وهو غير معداد عنه فالذي شرط وجوده غير معداد عنه
والذي هو معداد عنه غير موجود نعمورد هذا الاعتراض على الفاضل الرضي حيث يقول يكون
الفاعل الجنسي معداد ولا عنه ان شئت الاطلاع فارجع الى كتابه والله اعلم **قوله** قلنا آء ويمكن ان
يجاب عن هذا الاعتراض بتقرير آخر هو ان الشرط ثبوت فاعل لا من حيث كونه معداد ولا عنه والعدل
المفهوم من قول الشارح هو عدم الفاعل من حيث كونه معداد ولا عنه والفرق بين فلا منافات
هكذا فهم مناشية مولا نايبال الدين **قوله** هذا المشار اليه قول السائل الشرط الاول **قوله** هو
هذا اي المشهور والشايخ الاتحاد بين المعداد والمعداد عنه قال الشارح قدس سره ومثله
قطار وتقدير لفظ المشلل للمشكلة بقوله كسر لا القصد المعنى والالتزام مستغنى عنه لا يلزم

على الواو ويجوز مع منه

على عدم اصل آء

تقديم على القول الثاني
الاصح

من لفظ المثل يظهر من لفظ الباب فلا حاجة اليه **قال** الشارح قدس سره المعدولة عن فاطمة لما كان
قطام اسم امرأة او مرد والشارح المؤث في المعدول عنه والايمان المناسب ان يقول المعدولة عن قائم
فلا يرد على المقام او مرد الشارح عليه فيما سيأتي من ان ذكر باب قطام في غيره وقوله لان عدم انصرافه
لاجل التانيث والعلمية لا دخل للعدل فيه **قال** الشارح قدس سره واراها آية فيه فمما يرد
من ان المراد بباب قطام كل اسم هو على وزن فعال وهذا الحكم من المعرف غير صحيح لان فعال قد يكون بمعنى
الامر وقد يكون بمعنى المصدر وقد يكون بمعنى العلم وقد يكون بمعنى الصفة وكلها مبنيات لا عدل فيها لبيان
الرفع ظاهره وتجزئة قوله علماء فعال صفة كفضائق بمعنى فاسقة ومجترز قوله لا عيان ما كان علما للمعنى
كفهار ومجترز قوله الموثقة ما كان علما لا عيان المذكورة مثلاً غراب وكذا بقى مجترز قوله من غير راء
الراء ما كان منها كخضار وطيار لما تقر ان الالف واللام الدالة على الجمع يبطل معنى الجمعية فلا
يرج ان المناسب للشارح ان يقول كلما هو على فعال علماء العين من الأعيان الموثقة من غير راء والراء
لان العلمية لا عيان غير موجودة والله اعلم **قول** على زعم بعض آية فيه اشارة الى دفع ما يرد
من ان ينسب تقسيم لا يعرفون العدل فكيف يعتبرونه ببيان الدفع ان الاعتبارين للعدل النجاة لكن لما كان
هذا الاعتبار متعلقا بلغة تم استناد الاعتبار اليه من غير ان اولفظ البعض الواقع في كلام الفاضل المحقق
على ان بعض النجاة لم يزعم وللعدل في باب قطام في لغة بني تميم الله علم **قول** اي ينضم وفيه اشارة الى دفع ما يرد ان
العدل ليس سببا للبناء والا لكان كما كان فيه عدل من قبيل المبنيات والامر ليس كذلك كما هو الظاهر فكيف يصح
قول الشارح فاعبر في العدل لتفصيل سبب البناء في الدفع ان هذا الشارح باعيا العمل لاجل تحصيل سبب البناء هو
مناسبة الخصال في الوزن ولا شك ان هذين الامرين كليهما مرجبان للبناء وان لم يكن كلا واحد منهما
على الافراد بموجب كما لا يخفى والله اعلم **قوله** لان مجود المناسبة آية وكذا مجود العدل لا يوجب
البناء والابن مثل عمر وزفر وغير ذلك مما وجد فيه العدل ولعل وجه ترك الفاضل المشتق هذا الكلام
الظهور والله اعلم بالصواب **قوله** وانما عنوان آية فيه اشارة الى دفع ما يرد من انه ما الباعث على
سبب البناء في ذوات الرأ في الاعلام الموثقة مما هو على وزن فعال حتى يحتاج الى اعتبار العدل
وبيان الدفع ان الباعث لفظها وحسنه لانه اذا كان مبنيا يبق كسرا لا تحرف على حالها وهو معصية
وهو مستحسن كما تقر والله اعلم **قوله** ولان الرأ آية عطفت على قوله ليحصل الكسرة فيكون هذا
القول وبها اقرب شي الباعث وبيانه ظاهرا **قوله** والبناء اتص لانه موجب بقاء الكلمة على
حالة واحدة فيكون الكلمة معنادة بخلاف الاعراب **قوله** فكان ذكر آية جواب لا يراد بالشارح
ولما كان هذا مفهوما من قول الشارح ولهذا اورد الفاضل المشتق الفاء ولم يقل وكاه **قوله** وفيه
اشارة آية فيه دفع ما يرد من انه ما الفأيدة في الذكر الاستطراذ يبين الدفع ظاهر **قوله** لا

لا اعتبار العدل فقط
الاصح

لا نسب آه فيما شارة الى الامتناع على المصنف بان في الوصف خلفه لان له معان احدها انصفت
 واثمة سالام القاييم بالغير والآخر اللفظ الدال على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها والآخر
 يمكن ان يكون والبراهمة الاخير فلان سبب المصنف ان يفسر الوصف الا ان يقال ان المقصود في
 هذا الكتاب اختصار عدم التفسير ان كان في مخفاء في سبب لم يخالف الجمهور في التفسير فلذا
 لم يفسره **قال** الشارح قدس سره وهو كون آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان الوصف غير
 من اللفظ الدال على ذات مبهمة آه وهو عين الاسرار وصفه فكيف يعجز عن الوصف من سبب انهم
 الصنف لانها اوصاف الاسرار بان الدفع ظاهر **قوله** لانه هو السبب آه لانه هو الوصف للاسم
 بخلاف الدال لانه عينه **قوله** لانه عينه الا انما لي خصوص منه دفع ما يرد من ان تعريف الوصف
 يصدق على السماء الزمان والمكان والآلة كضارب وضرب مثلاً لان كل واحد منها يدل على ذات
 مبهمة وهي المكان والزمان والآلة مأخوذة مع بعض صفاتها كالقيام والضرب مثلاً وان اردتم
 ان الذات المأخوذة في الوصف لا يتعين الا من جهة الوصف الذي اخذ معه كالضارب مثلاً
 لان معناه شيء له الضوب والذات المأخوذة في المكان والزمان والآلة كما يتعين من ذلك الجهة
 كذلك يتعين من جهة آخر وهي كونه مكاناً او زماناً او آلة مثلاً ولو كانت الاضافة في قوله صفاتها
 من قبيل اضافة الصفات الى موصوفاتها لم يجز في احوال هذه الاسماء عن نصيب الوصف لهذه
 العناية لان القيام والضرب مثلاً ليس صفة المكان والزمان والآلة هكذا فهم من حاشية للمصنف
 والله اعلم **قوله** وفيه نظرية بيان النظران المبادئ قد يدل على الذات المعنية كالغيب
 مثلاً لانه عبارة عن كثرة الماء فاذا اشتق منه الوصف كالغياض مثلاً فيدل ذلك الوصف
 على ان ذات المعنية وهي الماء فيخرج مثل هذا الوصف عن التعريف فلا يكون التعريف متبعا
 واجيب عن هذا النظر بان التعيين للمفهوم من جهة المبادئ لا يضر الا بهام المفهوم من جهة التبرير
 يعجز ان الابهام المعتبر في الوصف هو الابهام بالنظر الى الهيئة ولا شك في تحققة في الغياض مثلاً
 هكذا فهم من حاشية مولانا عبد الحكيم والله اعلم **قوله** لان الاوصاف آه المراد من الاوصاف
 صيغ المشتقات الدالة على المعاني القايمة بالغير كالضارب مثلاً والمراد من الصفات المبادئ
 الظاهر من اشتقاق والمراد من القياس كون النسبة الذات المعنية مأخوذة في مفهومات
 المبادئ والله اعلم **قوله** فان الغياض للمأخوذة آه قال مولانا جمال الدين ولا يشك بايعناض
 لانه مشتق من الغيض وهو انضباب عن امتلاء صرح به القاضى البيضاوى في تفسير قوله تغير
 من الدمع وهو اعراض ان يكون فاعله ماء او غيره فنعنا له ماله آه نصاب لا يقال يشك بماذا
 كان مشتقاً من فاض الماء فيضاً فيوضه اذ اكثر حتى سال من جانب الوادى قلنا لا يهونه الاختصاص

على ان تفسير الاسماء
 فلا بد ان العدل في
 كتاب المعنى فكيف ان المعنى
 اختصار في هذا الكتاب
 من التفسير ان المعنى
 الجمهور في تفسير المصنف

جميع ذلك لا على ذلك
 للجهة ان شاء الله

بالماء فنعنا وشئ ماله والسيلان بطريق الكثرة ولو سلم فنعنا بشئ ماله الكثرة وان كان ذلك الشئ
 في الواقع مالا غير مختصا لكثرة به وبالحكمة ليس الماء داخل في مفهوم الغيض ولا ينتفع بالتغير
 لان المقصود تعريفه بصفه يكون نسبيا بالاعتاق ووصف التغير ليس كذلك انتهى قوله فانه بعيد
 لعدم سبقه لالذات من الماء الكثرة متبا در اليه والله سبحانه اعلم قوله فالأولى اتفاقا فالأولى
 لان لما قاله الشارح ايزد بها كما سبق والله اعلم قوله من طليحة آء لان الوصفية يتا في العلمية
 كما تقرر فكيف يجتمعان قوله قلنا آء هذا الجواب التسليمي مبني على القول بنظر السري واما على القول
 بالتحقيق فنعنه من جهة العلمية والتأنيث ممنوع لانه عليه منع من الصرف لاجل الوصفية والتأنيث
 هكذا افرغ من قول الفاضل المدقق لكن يجتزأ بالبال ان شرط التأنيث العلمية فكيف يعوم منع
 طليحة على القول بالتحقيق بالوصفية والتأنيث والله اعلم قوله الشارح قد سسر سوا كانت آء
 لعل لفر من منه دفع ما ير من ان تعريف الوصف غير جامع لانه يخرج عنه رهن لانه لا يدل على
 مبهمة بل يدل على ذات محنية وهو اسو تعالى الاترى انه لا يصدق على غيره تعالى ببيان الدفع ان المراد
 من الدلالة على الذات للبهمة الدلالة عليها اعز من ان يكون بحسب الوضع او بحسب الاستعمال
 ولفظ رهن بحسب الوصف اعز من ان يكون صدق على غير تعالى بحسبه واه اعلم قوله القرينة على
 آء لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما ير من ان الظاهر من الدلالة هي الدلالة الوصفية وحمل
 التعريف على الظاهر واجب فكيف يكون المراد من الدلالة ما هي اعز من الوصفية والاستعالية
 ببيان الدفع ان حمل التعريف على الظاهر واجب اذا لم يوجد القرينة على خلافه وهما القرينة موجبة
 وهي لفظ قول المصنف وشرطان يكون في الاصل لو لم يحمل الدلالة على الدلالة الا عموما الدلالة الوصفية
 يكون على ذلك التقدير مأخوذ في التعريف والله اعلم قوله الشارح قد سسر القى هو المحم زاد
 بعض المحققين لفظ الذكر ايزد والا لم يرد كذلك يخفى ان الذي هو ليس من الاوصاف التي يكون الاخذ
 معها موجبا للوصفية والا كان مثل انسان وفرنس وحيوان وصفاء هو خلاف ما تقرر هكذا فهم
 من حاشية مولانا عصمت الله والله اعلم قوله الشارح قد سسر موصوفة بالاربعية قيل
 الصواب متصفة ولعل وجه ان التسوية مصفة بالاربعية في نفس الامر لا انه وصفين احدهما
 ولفظ موصوفة مشعر على هذا ويمكن ان يقال ان ما كوز الشئ موصوفا ومتصفافا شئ واعلم
 الملاقاة كل منهما على اكثر لانه قد اشتهر اطلاق الموصوف على من قاربه المفعول بمعنى ما من شأنه ان
 يوصف سواء وصفه احدا ولا والله اعلم قوله فانه في معروض اء ملة لعلية مرفوعة لقوله
 لا العرضية ببيان العلمية على قانون الاستدلال ان السبب الراض لما هو الاصل وهو المعروف في
 الاسماء لا يكون الا ماسخا ولا شئ من الراض بعرض فلا شئ من السبب الراض لما هو الاصل

له كفى بلفظ من كان
 لفظ الرجوع يصدق
 على غيره تعالى ايزد
 قال الله تعالى في وصف
 الرسول صلى الله عليه
 وسلم بالوصف الذي عرف
 رجوعه فظنوا ان الفاضل
 انما ان حيث اثبت
 التخصيص بالمتفان
 لفظ رهن من وجوب
 كايها ائمة عطف الله
 عنه كايته عهد الله

قوله قال الشيخ الرضائي لعن العرض من نقل هذا القول التعريفي على ما تقدم وذكرنا شرحه في
المصنف من عدم اعتبار الوصف العرضي في سببية المنع الصرف قوله والاستدلال لعن العرض
منه دفع ما يرد من ان الدليل على عدم اعتبار الوصف العرضي موجود على سبيل الشهادة وهو ان
اربع كانه لو اعتبر الوصف العرضي في سببية منع الصرف لكان اربع غير منصرف لان الوصفية المتأثرة
بوجوده فيه فكيف يعبر قول الشيخ الرضائي لم يقرر الى الا ان آية بيان الدفع ان مراد الشيخ نفي الدليل
القاطع كما يتبادر عليه عبارة تهذه الدليل ليس بقاطع لوجود الخلل فيه وهو جواز انصرفه
لاقتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء كما يتبادر عليه قول المتأخر غير قابل للتاء قبوله
التاء قوله وما يقال آية لعن العرض من هذا القول دفع الدخول المذكور بيانه اننا لا فضلنا اشتفاء
شرط وزن الفعل في اربع حتى يجوز انصرفه لاجله لان شرطه عدم قبول التاء الطائفة لا مطلقا
كما في يجعل ولا حلة وهذه التاء ليست بطائفة لان اربعة مقدم على اربع لان المذكور مقدم على
للوث في الرتبة بل في اربع حصل من سبب التاء فم لو كان اربع المذكور اربعة لكانت هذه التاء طائفة
وليس ليس قوله ليس بشي من قوله وما يقال العرضي بهذا دفع الدخول المذكور بيانه ان المخير لوزن الفعل من سببية
يمنع المتأخر هو قبول التاء فلو لم يعتد بوزن الفعل لكان يمكن للمخير من تأنيبه بالفعل ان يكون هناك كما في يعمل
فالمناسب ان لا يعتد بالوزن الذي يكون حاصله من الوزن الذي يكون المخير موجودا فيه بالفعل
كما في اربع كما لا يخفى ويمكن ان يقال ان الشيء يضعف ويخاف حين روية الحد وبقوى علم يخفف عنه
المختر من حته كما تقدم فالمناسب ان لا يعتد بوزن يعمل لعروضه في التأني على الذي هو يعمل و
يعتد بوزن اربع بخلافه عن المتأني وهو اربعة لتأني ذلك عن هذا فافهم هذه النكتة لتلك لا
تقدم في غير هذا التعليق والله اعلم بالتحقيق قوله مع كونه آية يعني ان نظر الى الاصل وقطع النظر
عن الاستعمال يكون اربع ويعمل من طبق واحد وهو اسكان عروضه الخارج على كليهما فيكون اربع
حاصلها من اشتراط الوزن مثل يعمل قوله ما قيل آية اي في دفع العمل المذكور بيانه ظاهر قوله
لان قولك آية ملة لقوله ليس بشي بيانه ان هذه التاء للتأنيث لان قولك اربعة رجال او يزيد
باعتبار الجماعة قوله والتذكير آية وما ورد على عدم مشيئة ما قيل ان هذه التاء او كانت نيش
فكيف يعبر قولهم اربعة للمذكور دفعه الفاضل الحنفية بقوله والتذكير بيان الدفع ظاهر قوله
ما قاله آية التفسير البازي واجه الى ما وضعه قال الى السيد قدس سره بيان التأنيث ان الاقلاب
خاصة تاء التأنيث فلو لم يكن هذه التاء تاء التأنيث لما كان من نقلها من قولهم ودمم الفعل
آية عطف على قوله الاقلاب التاء فيكون هذا التأنيث الكمي لا الطائفي لان اربعة في قولهم وبعة
ضعف ثمانية غير منصرف ولم يوجد في غير التأنيث والعلوية اما التأنيث فظاهر اما العلمانية

الدلالة العقلية والطبيعية عن لفظ الدلالات مجمل الحجم مع الحجم اللغوي اعني ما فوق الواحد وقوم
 المرادة جميع الدلالات لاجل عدم ترتيب ذينك الداليتين وكذا الحجم على الوضع وان اختلج في
 صدره ان الشارح وصف الدلالات بتعدد المعبرة في الحاشية وهاتان الدلالات لعدم
 انطباقها غير معتبرتين كما تقرر فكيف يتوهم انهما حجتان محتاجتان الى الدفع فان له باز لا فتيا
 المطلق الذي ذكر في الحاشية موجود في ذينك الداليتين لانهما معتبران في باب تقسيم الدلالة
 وان لم يوجد الاعتبار في باب الافادة والاستفادة فيهما وبيان الدفع ان المراد بالدلالات الدلالة
 المطابقة والتضمنية والالتزامية العقلية والطبيعية لان المراد بالدلالات الدلالات الثلاث
 كما هو ظاهر الحجم وهما ليستا بثلاث وتفرعها على الوضع ثابت كما مر والله اعلم **قوله** المعبرة
 في باب آء يعلم من الحاشيتين المشهورتين ان الخواص الدلالة العقلية والطبيعية بتعدد المعبرة
 قول وبالله التوفيق انهما خروجا بتعدد الثلاث المفهوم من لفظ الدلالات وهذا القيد بيان الواقع
 بل خلاف الواقع لان الدلالة الالتزامية بالتضمنية ليستا بمعتبرتين في باب الافادة والاستفادة
 في العلوم كما هو الظاهر منهما كما لا يخفى على من له حفظ كتب اللين ان يقال ان المراد من
 الافادة والاستفادة هاتان تكونان في المحاورات لا في العلوم وهما ان تينك الداليتين
 في المحاورات غير مسلم والله اعلم **قوله** لان الاصل آء اي مثله قل يد ما يرد فافهم **قوله**
 واذا كان الوضع آء لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الاصل جعله المصنف طرفا
 بقضية دعوى كلمة في عليه والوضع ليس بطرف لانه اما زمان او مكان وهو ليس بشئ منهما
 كما هو الظاهر فكيف يفسر الاصل به كما فعله الشارح وبيان الدفع ان دخول كلمة في على لفظ
 الاصل لا يقتضيان يكون مراد المصنف به الطرف الحقيقي لانه لم لا يجوز ان يكون به الطرف المجازي
 وهو صادق على الوضع لانه لما كان اصلا للدلالة ومشتقلا عليه وهي يكون متفرعا عليه ومشتقلا
 عليه له يكون كالطرف في الاشتغال يعني كما ان الطرف مشتق على الظروف كذلك الاصل يكون
 مشتقا على الفرع فيجوز تفسير الاصل بالوضع الذي هو اصل بالنسبة الى الدلالة لكن يبقى شئ
 وهو ان المصنف جعل الاصل المفسر بالوضع طرفا بالنسبة الى الوصف لا بالنسبة الى الدلالة وانما
 بالنسبة اليه لم يثبت ما ذكر فلا يكون طرفا جازيا بالنسبة اليه ايضا فكيف يعم دخول كلمة في
 عليه في المتن وكيف يعم قول الفاضل **المشعر** مع نسبة الدلالة اليه لان مرادة شرح عبارة المصنف
 لا صحة نسبة الدلالة الى الوضع في اي عبارة كان ويمكن ان يجاب عنه بان الوصف جبارا ودالة
 الاصول ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها فطريقة الاصل بالنسبة الى الوصف ظرفية
 بالنسبة الى الدلالة وكون الاصل المفسر بالوضع طرفا جازيا بالنسبة الى الدلالة كونه اياه

على
نظر الى اقل مراتبه

مع الاصل مشتق
لان الفرع ١٢ منه

حيثما لا يكون خفي
انه

بالنسبة الى الوصف فلا خدعة لا في عبارة المتن ولا في عبارة القائل المتن هكذا في المتن واسما علم
قول له ان تقديره توجيه آخر كجعل المصنف الاصل طرفا بالنسبة الى الوصف وبذلك ظاهر
والفرق بين التوجيهين ان الظرفية على الاولى هي انية وعلى الثانية تعقيدية واما كلمة في فان كانت
موضوعية المطلق الظرفية يكون استعمالها بطريق الحقيقة في التوجيهين وان كانت موضوعية لفظية
الحقيقية يكون استعمالها على التوجيه الثاني بطريق الحقيقة وعلى الاول بطريق الانزاع واسما علم
قال الشارح قدس سره بان يكون آية لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان
الوصفية في الوضع تحقق لغرضه في الاستعمال بعد الوضع ايضا فيقتضى بالربيع مع انه منصرف
ويبان الدفع ان المراد من الوصفية في الوضع ان يكون وصفه على الوصفية ووضع اربيع ليس على
الوصفية فلا نقض به **قال** الشارح قدس سره سواء آية لعل الغرض من هذه العبارة دفع
ما يتوهم من ان الظاهر من وضع الاسم على الوصفية بقاءه معه في كل الاحوال فيجوز النقص في
واحد فمحلها عن الوصفية مع ان كلا منهما غير منصرف وتبين الدفع ان المراد ههنا الاطلاق
والعموم لكن بقي شيء وهو ان المعلوم من اعادة الاطلاق ان الوصفية يؤثر في منع الصرف وان كان
زائلا وهذا المحذور ليس بصحيح لان الوصفية اذا انزلت بالعلية لم يؤثر في منع الصرف لاجل العلية
كما هو الاتفاق ولا بعد زوالها كما هو عند الاخفش كما يستجنى فكيف يصح قوله او زال عنه ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد من الزوال الزوال التام من وجه والزوال في الصورة العلمية قد قال من
كل وجه فعدم تأثير الوصف الاصل الزايل بالعلية في منع الصرف لا يضر والله اعلم **قوله**
الفاء للتفريع آية لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان الفاء للعطف وعطف جملة
لا تنزه الغلبة ليس مما ينبغي لاحد جملة وشروط ان يكون في الاصل ولا على يكون في الاصل كما لا
يجب من له لم يستقيم وذهن سليمة ويبان الدفع ان الفاء للتفريع لا للعطف والتقدير اذا كان
شرط الوصف كونه في الاصل فلا تنزه الغلبة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره بان يخرج
اشارته الى دفع ما يقال من ان الغلبة يضر الوصفية لانه يرفع الابهام الكثير الثابت فيه والدفع
غنى عن البيان **قال** الشارح قدس سره اي غلبة الاسمية آية لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما
يتوهم من ان المراد بالغلبة غلبة الاستعمال في المعنى الوضع ومضرة تلك الغلبة ليست بمضرة
حتى يحتاج الى دفعه بقوله فلا تنزه الغلبة ويبان الدفع ان المراد من الغلبة غلبة الاسمية على
الوصفية ومضرة تلك الغلبة ما يتوهم لزوال الوصفية على ذلك التقدير فيحتاج الى الدفع بقوله
فلا تنزه الغلبة وترعى في بعض المحاشي المتعلق بهذا القول اشار الى ان المراد بالغلبة غلبة
الاسمية لا مطلق الغلبة اسمية كانت او علمية لان العلمية يضر القول وباسم التوفيق ان مراد

المصنف لو كان نفي غلبة العلمية لكان المناسب له ان يترك قيد الغلبة لان العلمية نفسها يضرها
اعلم **قوله** اي معنى غلبة الاسمية لغل الغرض الاصلي من هذه العبارة قد دفع ما يرد على كلامه
الشارح من ان الظاهر من ضمير اختصاصه ارجاعه الى الوصفية وهو ليس بصحيح لانه على هذا لا يكون
للمثال مطابقة للمثل لان الاسود ليس بوصفية وبين ان الدفع ان الضمير اجماع الى الوصفية لكن
بالنظر الى المعنى التخصيص وهو الاسود الدال على المعنى الوصفية ان كان مراد الشارح بيان معنى
غلبة الاسمية على الوصفية او الاسود الدال على المعنى ان كان المراد بيان معنى الغلبة مطلقة
ولا شك ان الاسود دال على المعنى الوصفية او على المعنى فيكون المثال مطابقا للمثل ووجه كون كل
من هذين الامرين معنى تفضيلا للوصفية او الوصفية عبارة عن كون الشيء وصفا والوصف
كما يطلق على كون الاسود لا يخرج ذلك يطلق على الاسود الدال على المعنى الوصفية والمراد من
الوصف الذي هو في ضمن الوصفية هو المعنى الثاني فجزئية الدال على المعنى الوصفية من الوصفية
تظهر وجزئية الدال على المعنى منه لانه جزء الجزء وكلها هو جزء الجزء والحب من الفاضل
للمعنى انه فرق بين هذين الامرين بجعل الاول معنى تفضيلا والثاني التزاميا مع جزئية الامر
الثاني من الاول كما هو الظاهر هذا ما هو معروف من الملك العلامة وهو اعلم حقيقة المرام **قوله**
ذهب الشيخ آه لعل لغرض من هذه العبارة قد دفع ما يرد على الشارح بان كلامه مخالف لما هو
المفهوم من كلامه من ان المفهوم من كلامه قد مر اشتراط بقاء المعنى الوصفية في غلبة الاسمية على
الوصفية بحيث لم يبق هذا الحق بالحق السواء وكذا بالحجة التي فيها سواد وبرهان ولكن التقييد بجملة
الدهمة والمفهوم من كلامه للشارح اشتراط بقاء المعنى الوصفية في غلبة الاسمية على الوصفية
حيث بين معنى الغلبة باختصاصه ببعض افراد آة فلا اعتبار لكلامه للشارح وبين الدفع ان
الاشتراط المفهوم من كلامه للمصنف مخالف للغة كما بينه الفاضل المحقق ووجود الاشتراط للفظ
من كلامه للشارح موافق لكلامه الرضي فالاعتبار لكلامه للشارح ووجه عبارة المعرفي من التقييد
سيأتي في كلامه الفاضل المحقق عن ترتيب فاستظهر هذا ما ظهر لي حين تحريره هذه السطور فله
اعلم بالصواب **قوله** فانزى اي حين غلبة الاسمية على الوصفية **قوله** اسماء اى لفظا و
معنى **قوله** ومخالفا لاي جاريا على الموصوف **قوله** لعدم آة هذا دليل على وجهه عن كونه
وصفا لفظا وبين الدليل ان الوصف اللفظي عبارة عن الوصف الجملي على الموصوف وجزئي
الوصف الغالب محال لانه اما ان يجري على الفرع الذي لم يتخص هو به او على الازم الذي سوف
هو لا سبيل الى الاول لعدم صحة اطلاقه عليه وكذا لا سبيل الى الثاني لعدم فائدة هذا الاطلاق
لانه بمنزلة ان يقول الحقية آة اقول وبالله التوفيق ان من ذهب هذا المسند لا اشتراط بقاء

وانما قيد
الغرض بالوصف لان
بيان حال الامر
يعلم من هذا القول
بانه على الاول فبعد
على الثاني فبعد
بالتجسس لانه لو كان هذا
البرهان مقصودا بالاشارة
فالناسبان يقول
اي معنى غلبة الاسمية
او معنى الغلبة مطلقة
اختصاصا بالعال على
المعنى الوصفية والاول
على المعنى والاسماء
لانه لو كان المراد
المعنى الاول فيمكن
تكونه كما لا يخفى
آة

المعنى الوصفى في الاوصاف الغالبة فكيف يكون قولنا الهيبة اسود وبخلة قولنا الهيبة حية بل يكون
 بمنزلة قولنا الهيبة حية فيه سواد ولا شك في افادة هذا القول وان كان غرض المستدل ان
 الفرد المختص اذا اخذ في مفهوم الصفة الغالبة فلا حاجة الى ذكره لا فائدة منه في قول في جملة ان
 الموصوف العام داخل في مفهوم المشتقات عند اهل العرب مع انه قد يبين كرمه كما لا يخفى
 وايضا نقول ان الاختصاص ببعض افراد المعبر في الغلبة لا يدل على دخول ذلك البعض في معانيهم
 تلك الصفات واما علم قوله صمد لا شقراط اي صمد اشتراط بقاء المعنى الوصفى في غلبة
 الاسمية على الوصفية **قوله** مخالف للغة اقول وبالله التوفيق ان مراد الفاضل **الحق** اما منطوق
 الحمل على الاطلاق لبعض كتب اللغة او مخالفة لكانها الا ول مسلمون كما لا يخفى لان الموافقة مع
 ذلك البعض غير لازم والثاني غير مسلم كما لا يخفى على من طالع كتب اللغة **قوله** فالاول
 آية يخفى ان الاطلاق ليس بمراد للمصنف بل مراد التقيد لكن لما كان للمصنف بعد ذلك في الذات كما
 مدخل في قلت لتقيد ما بصفة فلم يقيده وعلى هذا يكون من مذهبه ايض بقاء المعنى الوصفى
 في الصفات الغالبة وفيه ان هذا التوجيه مخالف لما في المعبر حيث قال في شرح قوله وخالف
 سيبويه الا خفف في خواصه ومذهب سيبويه اولى لما ثبت مقدما على اعتبار الوصفية لاصية
 وانزالها تحقها معنى انتهى لان هذه العبارة ينادي على ان نحو هذا الاسرار لا عنه وفيه الوصف
 بالكلية والله اعلم **قال** الشارح قدس سره الى قرينة من الموصوف او غيره بخلاف سائر ما فيه
 سواد فانه لا بد لخواصه منه اذا اراد باسود من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غير نحو
 حدى اسود من الرجال **قوله** الفاء للنتيجة آية لعل الغرض من هذه العبارة قد دفع ما يرد على
 المعبر من ان الفاء بسببية ما قبلها لما بعد ما يفيد سببية الاصلين المذكورين قبل الفاء لا من
 والاقتناع المذكورين بعد الفاء واللام لتعليل ما بعد هلما قبلها وما بعد هاذلك وهو اشارة الى
 مجموع الاصلين كما استعرف وما قبلها الا تعريف والاقتناع لان الصبار في الاصل هكذا صرف
 ابرهم وامتنع اسود واسم لعلك الاصلين فيفيد ما افاده الفاء فيلزم الاستدراك وتبين ان الفهم
 ان الفاء للنتيجة ومقادير سببية ما قبلها لما بعد ما تكن في العلم يعرفان علم ما قبلها مستلزم
 لعلم ما بعد ما علم من ان يكون ما قبلها صلة لما بعد ما في الواقع والاخر بالعكس او كانا معلولين
 الثالث واللام لتعليل ففاء ما عسى ما بعد هلما قبلها في الواقع فلا استدراك بل يكون اجتماعهما
 من قبيل التخصيص بعد التعميم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره المذكور من شرطه آية
 لعل الغرض من هذه العبارة قد دفع ما يرد من ان الاشارة بذلك لايجز اما ان يكون الاشتراط الاصلية
 في الوصفية او الى عدم مضرة الغلبة او الى كليهما لا سبيل الى الاول كما أنه على هذا لا يعم مطلق

له
 واما عند اهل البيان
 فلا بد من الوصف
 للصفات لا لمساواة
 بينهم دخول المعنى
 في الفصل ولا خاصا
 والاولى من نقله
 الى مكان الى الصفة
 كما لا يخفى على من له
 اقل حكمة كتب البيان
 ٤٠

وهو ان
الانصراف معلول
لاشترط الاضالة في
الوصفية والافتراس
معلول لعدم مضمرة
الغلبة ١٢ منته

استتم على صرح لا زال العطف يقتضي ان يكون الاستثناء معلولا كما يكون الانصراف معلولا لانه لا
ليس كذلك كما لا يخفى وجهه وكذا لا سبيل الى الثاني لانه على هذا لا يبعد ذكر صرف لعدم ملاحظة
مضمرة الغلبة في الانصراف كما هو الظاهر وكذا لا سبيل الى الثالث لان ذلك من الساميات لا يشترط
المفردة فكيف يشار الى الاثنين كما هو المتقرر وسيأتي الدفع اننا نقدر الشق الثالث لكونه
الاثنين يتأويل المذكور فيكون الانصراف بالنظر الى الجزء الاول من ذلك المذكور والامتناع بالنظر
الى الجزء الثاني فلا خدشة والله اعلم **قوله** وذلك آية ان اختلج في قلبك ان هذا اجيبه ملاحظته
الشارح فما الفائدة في التكرار فانه به بان محط الفائدة في هذا الكلام ما قرره المترتب احد هما على
الآخر او قوله ووجه ذلك وهما عالم يفهما من كلامه اشارة الى ان التاويل ليس يقتضي ما ذكر
قائده هذين الكلامين سببها انتفاء الله تعالى فانظر **قوله** للمترتب آية لعل الغرض من هذه
العبارة دفع ما يتوهم من ان جعل الامرين بمنزلة الواحد بتأويله بالمذكور او المجموع يكون فيما
اذا كان بينهما علاقة وهما لم يوجد فكيف يجمع تأويلهما بالمذكور والدفع عنى عن الشيا والله اعلم
قوله ليعر عطف آية وجه عدم صحة العطف على تقدير ان يشار الى الاصل الاول قد مر في الاشارة
المتعلقة بقول الشارح فتذكر **قوله** ووجه ذلك آية لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يريد
من ان ذلك اذا كان اشارة كلام الامرين بتأويلهما بالمذكور فلا يجمع المعطوف وهو الاستثناء وكما
المعطوف عليه وهو الانصراف لعدم ترتيب واحد منهما على المجموع كما لا يخفى وتبيان الدفع ان
المترتب بمجموع المعطوف والمعطوف عليه على مجموع الاصلين لا كلا واحد منهما عليه حتى يرد ما
يرد واما في كل فرع الى اصله فيقال على ذهن المتعلم للاعتقاد عليه والله اعلم **قوله** واما قوله
آية لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان قوله وضعف عطف على امتنع فيكون مقتضا
على ما يكون امتنع مرتبا عليه وهو عدم مضمرة الغلبة والحال انه لا دخل له فيه كما لا يخفى والدفع
على غير الوجه المذكور محل تركيب هذه العبارة ان هذا القول معطوف على ما سبق بحسب المعق والحق
اما قوله امتنع فقد مر في حاله من عطفه على صرف بلز تكاب التكلّف واما قوله وضعف عطف
عليه بلا اشارة تكاب التكلّف لكن فيه تكلف لان عدم التكليف لعدم كايمة تكلف فتاء **قوله**
نسب الصرف آية لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يريد من ان الانصراف وعدمه من احوال
الاسرار ومررت بنسوة اربع حلة فكيف يجمع نسبة صرف اليه وتبيان الدفع ظاهر لكن هذا الجزء
بمعين معلوم من الشرح فلا فائدة في هذا التعليق من الفاضل المحيى بقول المصنف وذلك على
فئة المتن هكذا وصرف مررت بنسوة اربع واما على النسبة الخمسة وهي حرف اربع في
الحق فلا حاجة الى ما قاله الفاضل المحيى والله اعلم **قوله** الهامى صرفنا السور آية لعل الغرض من

هذه العبارة قد ما يرد من ان السود وارقم وادهم من الموجودات فكيف يصح نسبة امتنع
 اليها ويثا الدقم ان المراد من نسبة الاعتناء اليها ليس نسبة الانضمام اليها بل كقولها وادهم فيها امتنع غير
 موجود اعلم ان حال التوجيهين واحد لكن الاول اولى لموافقة بقول المعر ويجوز صرفه واضعف
 لانه تصرف وتأويل قبل الاحتياط فيكون من قبيل نزع الحذف قبل الوصول الى الماء والثاني اولى
 لانه تصرف بعد الاحتياط واضعف لانه مخالف لقول المعر ويجوز صرفه والفاضل المصلحة لو لم
 يذكر التوجيه الثاني لكان احسن لانها معلومة من كلامه الشارح فلا فائدة في التكرار والله اعلم
قال الشارح قدس سره لم يجر آية ويرد ههنا ان مقصود الشارح من هذه العبارة تطبيق المفاهيم
 للمثل وهو يحصل بقوله فان هذه الاسماء الى قوله او صافها الحاجة الى الامهديات الذي وقم من
 من الشارح ويمكن ان يجاب بان الامر كما قلنا يمكن في الانزاد اشارة الى دليل اصاله الوصفية
 في هذه الاسماء هذا ما فهمه والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ووزن الفعل آية ويرد ههنا
 ان وزن الفعل كيف يؤثر في منع الصرف السود مع ان شرطه وهو عدم قبول التاء مفتوح في
 لانه يقال للحية الانثى اسودة ويمكن ان يجاب بان المراد بالتاء التاء اللاحقة على القياس تأويله
 على خلاف القياس اذ القياس ان يقل في مؤنثه سوداء وتجهن الجواب ظهر قد ما يرد على انصار الفهم
 بعد اصاله الوصفية فيه بانه من اين يعلم ان اربعا صرف لعدم شرط الوصف فيه وهو كذا
 والحال انه لم لا يجوز ان ينصرف لعدم شرط وزن الفعل فيه وهو عدم قبول التاء باز قبول التاء
 فيه ليس على القياس لان اربعة للمذكر والقياس كونه للمؤنث كما هو الظاهر والله اعلم **قال**
 الشارح قدس سره وعلى زعم آية الزعم يحسن القول يعني ان منع صرف الفعل الذي هو بناء على قول
 الوصفية فيه ضعيف وملة قول الوصفية فيه توهم اشتقاق من آية فلا بد ان الزعم عبارة
 عن الظن الذي هو الجواب السليم والتوهم هو الجواب المرجوح فكيف يكون هذا مله لانه
 واجاب عن هذا الالزام مولانا عبد الرحمن بوجه آخر ان شئت الاطلاع فارجم الحاشية قول
 محكمات آية اشارة الى ان الشارح بين المعنى اللازم للحد لا الحقيقي مع ان الوصفية موجودة
 فيه اية **قوله** وهو طائر اخضر آية ان وجد في هذه الطائر اخضران في نفس الامر فيكون هذا الجواب
 من الفاضل المصلحة بشي طائر خيالي الذي جعله الشارح معنى الاخضر وان لم يوجد اخضران
 فيه في الواقع فيكون الغرض من هذه العبارة الالزام على الشارح بان الاخضر مفسر بالاشتراق وهو
 ليس بذي خيول والله اعلم **قوله** المثال نقطة آية كمل الغرض من هذه العبارة ان يطلع التوهم
 ليس بوجوب الوصفية لان المثال عبارة عن النقطة وهي ليست من المعاني الوصفية كما لا يخفى
 ان يقال انه ليس عبارة عن النقطة مطلقا بل عن النقطة السوداء كما ينادى على هذا قوله نقطة سياه

والله اعلم قال الشارح قدس سره عدم الجزم بكونها آية يخرج منها انه لا يجوز في ازا اعتبار الوصفية في
 افعي واخواته مع جوانبها لثبوتها بوجوب ضعف منع صرفها وتقدير العدل في عدم امثاله مع الجزم
 بعد تحقق حقيقتها الاصلية والتخويز منها لا يوجب ضعف منع الصرف فيها مع انه ادعى البطلان
 ويمكن ان يجاب عن هذا الادعاء بان الفرق بين الصورتين بالوجدان وعدمه بان جزموا خواتمته
 في كلام العرب غير منصرف فيقدم السبب له بخلاف افعي واخواته والله اعلم قال الشارح
 قدس سره ولا في الحال اي واده للسبب لغة في الوصفية والا فلا حاجة اليه كما لا يخفى قال الشارح
 قدس سره مع ان آية الغرض منه دفع مساواة منع صرف افعي مع صرف اللازم مما سبق ثبتت
 الضعف في جانب المنع والله اعلم قال الشارح قدس سره اللفظ آية لعل الغرض من هذه
 العبارة تدفع ما يرد على المعنى ان التانيث المعنوي ايفر كاين بالتاء لان التاء المذكورة في المتن
 اعومر للفظظة والمقدمة كما هو الظاهر والقسم الثاني موجود في التانيث المعنوي اما بنفسها
 او بحرف يقوم مقامها كالحرف الرابع كما هو المتقرر ومشروط بالعلمية فيلزم استدراك قوله
 والمعنوي كذلك ويان الدعوى ان المراد من التانيث التانيث اللفظي لا الا عومر فلا يستدرك
 لكن في شئ وهو ان بناء كلام المتن على الاختصار فلم يرد الا ولم يكف بقوله التانيث بالظا
 شرط العلمية الا ان يقال انما كان اشتراط العلمية في التانيث اللفظي والمعنوي بالتفاوت
 كما هو المشروح في الشرح فكذا افراد التانيث المعنوي من التانيث اللفظي قال الشارح قدس سره
 المحاصل آية وهنا شك من وجهين الاول ان المتعارف في امثلة هذه العبارة تقدير النكرة فتختلف
 الشارح الاسلوب المتعارف وقد مر المعرفة هنا والثاني انه على هذا يلزم حذف الموصول مع
 بعض الصلة وذا لا يجوز كما هو المتقرر ويمكن ان يجاب اما عن الوجه الاول فبان للمتعارف وان كان
 تقدير النكرة لكن جزالة للمعنى في تقدير المعرفة لان النكرة تكون حالا والمعنى ليس له حال
 كما لا يخفى فكذا هنا الشارح الاسلوب المتعارف واما عن الثاني فياذا انضم الفاعل هنا هو متروك
 لا المحدوث وكذا لا لعل والامر على اسم الفاعل للموصولية فينبغي على كونه المحدوث ولو سلم
 فنقول ان ذلك الحذف جائز عند البعض هذا ما فهمناه والله اعلم قوله هتاء ترايدة آية الملمح
 التام مطلقه موجبة ومحصلة التانيث كما هو الظاهر فاحتمل الى بيان الجنب الفاضل المشعر والمراد
 من التانيث ما لا يكون جزءا للكلمة لا ما لا يكون مقابلا للفاء والعين واللام كما هو المشهور في
 فائدة هذا فانظر فاحترز من هذا اعتناء مثل لفظ تحت لانها جزء هذا اللفظ قوله في اخره لا سم
 واحترز بهذا اللفظ من تاء افتعال ونحو ضربت اما الاول فلا نه ليس في الاعتراض في الوسط
 واما الثاني فلا نه ليس في آخر الاسم وان احتج في الحال ان تاء خربت تاء التانيث فكيف يحترز منها

فأنزله بأثر المعروف تاء التانيث لكن لا مطلقا بل التي لها دخل في عدم انصراف وتاء ضربت وان
كانت للتانيث لكن ليس لها دخل في عدم انصراف كما هو الظاهر وهذا ظهر الجواب عن الاعتراض
الذي ذكره مولانا عبد الحكيم واسمه اعلم **قوله** مفتوحا ما قبلها واحترز بهذا القيد عن تاء
نحو اخت **قوله** ينقلب في الواقع ما هذا القيد لزيادة القيد لا للاحتراز وقيل مرعى المارء
على الكوفية حيث ذهبوا الى ان الهاء اصل التاء **قوله** فتاء اخت آء ويختلج في الذهن شئ وهو
انه ما السبب في تفرغ الفاضل المبحث الى احتراز القيد الا خبر وعدم تعرضه الى مقتضيات القيود
الباقية الا ان يقال انه لما كان في اجتزاء حيث قصية المؤنث به اختلاف فاني انه كذا ومصرف وجوبا
كما ذكرنا الفاضل المبحث فلك الاختلاف بنفسه فلا ضرورة الى هذا الاختلاف فذكره تارة القيد لغير
واسمه اعلم **قوله** لا انتفاء القيد من اي فيه الا ولى ان يقول لا انتفاء القيد الذي يكون قبل القيد
الاخير لانه ليس للاحتراز **قوله** بل هي بدل من اللام لا يقال ان هذه التاء اذا كانت بدا لا من اللام
فكانت اصلية فيكون خارجة بالقيد الاول لا نأقول ان المراد من التاء ما لا يكون جزءا من كلمة
كما سبق وهذا الامر موجود في هذه التاء فكيف يخرج هذا القيد **قوله** كنه في جواز الصرف وقت
لان كلامها مشتمل على شرط جواز تأثير التانيث المعنوي وهو العلمية غير مشتمل على شرط انتم
وتحرر الاوسط والزيادة على الثلثة او الهمزة **قوله** مصروفة اي وجوبا **قوله** متحضة تكونها
بدل من اللام كما مر **قوله** ولا يمكن آء دفع ما يتوهم من ان التاء هذا وان كانت بدل من اللام كما
مر لكن يحقل ان يقدر فيه تاء اخرى فيكون غير منصرف ويبان للردم ظاهر **قوله** متحضة اي التانيث
قوله للزوم الالف يعقبا لاشتراط العلمية للتانيث بحمله وصيرورة لزم ما الكلمة باعتبار الالف
لازمة لها لانها جزء مما لا حاجة الى الاشتراط **قال** للشارح قدس سره في سببية منع الصرف
لا في نفس وجوده لان العلمية ليست شرطا له كما هو الظاهر **قال** للشارح قدس سره اي علمية
الاسم آء لعل الغرض منه دفع ما يرد على المصنف ان الياء في لفظ العلمية مصدرية فتقيد بالعبارة
شرط التانيث كونه علما فيلزم حمل الذات الذي هو العلم على الوصف الذي هو التانيث لان خبر كونه
محمول على اسمه وخلا لا يجوز كما تقره ويبان الدفع الى الالف واللام في لفظ العلمية بدل عن اللذان
اليه الذي هو الاسم المؤنث فالتقدير بشرط التانيث كونه لاسم المؤنث الذي وجد فيه التانيث
لما قيل من حمل الذات على الذات وتزاجا لئلا كان بينهما علاقة وهي موجودة كما لا يخفى **قوله** اي
بعد آء لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان التانيث بالتاء قد يلزم الكلمة من غير العلمية
كما في جملة ما لا حاجة الى اشتراط العلمية لاجل اللزوم ويبان الدفع ان اشتراط العلمية للزوم
التانيث فيما اذا لم يكن لازما كما هو الاصل فيه يعني الاصل في التاء عدم اللزوم من الالف في

وقد بينا في الظاهر والظاهر
في تمام التام والظاهر
لان العلم يكون للاعتراض
فكيف يكون قيدا لغيره
مع كونه عال الفاضل المبحث
ص ١١

فيه انحرافان الوجوب موقوف على الجواز كما هو الظاهر والجواز يكون موقوفا على العلمية بنوعه لا بغيره
فالوجوب موقوف على العلمية ولا يصح لا اشتراط الشيء على الشيء الا توقفه به وببيان الدعم ان المراد
من الشرط المستلزم ولا شك ان العلمية ليست بمستلزمة لوجوب منع الصرف في التاثيرات المتعقبة
بذلك في التاثيرات الملقطة كما لا يخفى فيحصل الفرق والله اعلم **قال الشارح** قدس سره كما اشار اليه
المراد من الاشارة الدلالة اعوان ان يكون بطريق التصريح او الخفاء والموجود ههنا هو الاول فلا
يرد ما يرد فافهم **قال الشارح** قدس سره احد امور الثلاثة اشأ بهذا الى ان كلمة او ههنا ليست
لما نفعنا فيهم حتى يتوهوا بالخلو ولو علموا بالاستقراء عدم ما يحتمل بين هذه الثلاثة او بين الاثنين
لما كانت لا تفسد بالتحقيق والله اعلم **قوله** اي بالفعل لعل الغرض من هذه الصارفة دفع ما يربح
من ان المراد بقوله الاوسط امر من ان يكون في الاصل او في الحال فيلزم ان لا ينعرف ولا يعرف على
سبيل الوجوب لانه في الاصل دور بغير الواو انقلبت الفا القركها وانفتاح ما قبلها فبيان الدعم
ظاهر **قوله** كونه في جواز الصرف وعدمه **قال الشارح** قدس سره من حروفها الثلاثة انما
يقد بلثثة لانه لا حاجة الى تحريك الاوسط في الزايد على الثلاثة لوجد ان الامر الاول الذي هو شرط
التمام في ذلك الاسم **قال** لمصنف او الجملة في الثلاث في الساكن الاوسط وبما قيدنا بهذا القيد
لانه لا حاجة الى الجملة في الثلاث في المقراء الاوسط وفي الاسم الزايد على الثلاثة لوجد ان الامرين كل
في ذينك الاسمين كما لا يخفى والله اعلم **قوله** انقلبت آة حاصل الاعتراض ان الدليل لا يوافق
الدعوى لانها امر خاص وهو اشتراط وجوب تاثير التاثيرات المعنوية باحد الامور الثلاثة والمفهوم
من الدليل امر عام وهو اشتراط وجوب تاثير التاثيرات المعنوية او العلمية باحد تلك الامور الثلاثة
كما ينادى عليه عبارة الشارح نفسه ان تعارض ثقل احد السببين لكن يبقى شيء وهو ان المناسب
للفاضل المحقق ان يقول هذا الثقل يوجب تخلف تاثير واحد من العلمية والتاثيرات فله جعله آة لان
الخفة ليست من شأنها تعارض ثقل السببين لا بمعنى المجموع كما يفهم من قوله وتخلف تاثير كليهما
ولا يخفى كل واحد واحد على سبيل الاحتماء كما يعلم من قوله تاثير كل من العلمية والتاثيرات فافهم
لعل الله يحدث بعد ذلك امر **قوله** قلنا آة حاصل الجواب ان الامر كما قلنا لكن لما كان الكلام
مستوفيا لشرط التاثير فلهذا جعل للمصنف احدا من الامور الثلاثة شرطا لتاثير التاثيرات المتعقبة
فوافق الدليل الدعوى مع لحاظ تلك المقدمة لكن يبقى شيء وهو ان تاثير العلمية ليست مشروطة
بأحد الامور الثلاثة الا ترى الى العلمية الجامعة مع سبب آخر وكيف يعبر ما هو المفهوم من
الدليل وكيف سلم الفاضل المحقق ذلك المفهوم في الجواب للمصنف بقوله قلنا آة والله اعلم
قوله اعلان المحتاج آة يعني المفهوم من الاصل لعل الامر العام لكن ذلك لا يحقق في ضمن ذلك

الاخص يعنى التانيث المعنوى فى نفس الامر لان الخاص لا يكثر من ذلك الا على العلمية غير محتاج الى النقوية والا شتراط فلاجل هذا الامر جعل المصنف احد الامور الثلاثة شترط التانيث التانيث المعنوى واسم اعلم **قوله** دون العلمية بقوتها والدليل عليها كونها سببا براسها وشترطها لتاثير سبب آخر **قوله** لانه لا يلا يبرآه لان المناسب للشارح على ذلك التقدير ان يقول من شأنها ان يتعارض التانيث المعنوى وفي ذكر عدم الملازمة اشارة الى ان ما قاله الشارح مبين لان الاضافة فى احد السببين للعهد اى احد السببين الذى هو محتاج الى النقوية والا شتراط هو التانيث المعنوى واسم اعلم **قوله** اشارة بقوله آء دفع ما يتوهم من ان الشارح لم يقل علمين للمكانين بىك الدفع انه يشير بهذا الى وجه تانيث ماء وجور ولعل غرض الشارح من هذه الاشارة دفع ما يرد على المصنف من ان ايراد ماء وجور فى امثلة الاسماء الغير المنصرفه لاجل العلمية والتانيث المعنوى مع شترط تحقق تاثيره غير صحيح لانه فيما غير موجود لانهما اسمان لمكانين والمكان مذكر وبيان الدفع انهما بلدان والبلدة مؤنثة واسم اعلم **قوله** اعلم ان آء لعل الغرض من هذه العبارة التعريض على المصنف بان امثال هذه الاسماء يجرى فيها الوجوه الثلاثة عدم الانصراف والا نصراف وجواز الامر بين فكيف يعبر المحكم على ما وجب بالا متناع على النقطه واليقين الا ان يقال ان جريان الوجوه الثلاثة فى امثال تلك الاسماء حين عدم معلومية استعمالها على وجه الانصراف وعدمه والمصنف لعله علم على استعمال ماء وجور على طريق عدم الانصراف فلذا احكم عليها بما بالقطع والله اعلم **قوله** معلوما قال الشارح الرضى واما السماء القبائل والبلدان فان كان فيها اسم العلمية سبب ظاهر بشترط فلا كلام فى منع صرفها كلمة وتقلب بقدر ونحو اسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاميل فيها الاستقراء فان وجدتم سلكوا فى صرفها وترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفوا فى كونها ثقيفا ومعدا وخينا وذا بقا وترك صرفهم وسدوسى خندف وجر ومان فالصرف فى القبائل تأويل الامكان كان اسمه كشتيف او الخى وفى الاماكن بنا وبل المكان والموضع ونحوها وترك الصرف فى القبائل بتاويل الامر ان كان فى الاصل كخندف او القبلية وفى الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوها وان جرد واحرفها وترك صرفها كفى ثمود وعاسط وقرش فجوزها على التأويل المذكور ان حملت كيفية استعمالها فلذلك فيها الوجهان هذا انتهى عليك تطبيق كلام الفاضل المحشى بعبارة الرضى فالمراد **قوله** بالقبيلة يعنى اذا اولت تلك الاسماء بالقبيلة فتكون مؤنثة وغير منصرفه واذا اولت بالخي تكون مذكورة منصرفه وان اولت بكلاء الامر بين يجوز فيها كلاء الامر بين اعنى للتذكير والتانيث والانصراف عند **قال** شارح قدس سره صرفها لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد على المصنف من

والمصنف معلومية
لكن استعمالها فى
قبائل معدا ما علم
نصراف او لا نصرف
وهذا لا يربط
منه

ان حل المتسم على ترتيب مع معطوفاته غير صحيح لا مرين احدهما ان كلا من هذا الاكساء موجود في كلا
العوم للمتسم لا يوجد فكيف يكون متمتعة تأتيها ان للبهاء ههنا متعددون القطف بالواو وفي
الخروج فرد فلا تطابق وهو شرط وثانيا الدغم ان المراد من الاقتناع ليس مقتناع نفسه بل مقتناع صرفها
وهو اي انصرفها غير موجود في كلا والعرب فلا يرد الا مر الاول وان مقتناع ليس مستندا الى ترتيب
مع معطوفاته بل مستندا الى صرف وهو مفرد فلا يرد الا مر الثاني وان اختلج في ظهرك ان لفظ
الصرف غير منكسر فيلزم حذف الفاعل وهذا لا يجوز كما هو المنتظر فانه بان هذا الفاعل
حين قيام شيء آخر مقامه جائز وههنا قام الضمير الى الراجع الى ترتيب مع معطوفاته مقام فاعل
لفظ المتسم الذي هو الصرف وان اختلج ثانيا في ذهنك ان الضمير التاكين في لفظ المتسم غير
صحيح الا رجاء الى ترتيب مع معطوفاته لا فرادة فكيف تم اقلت فانه بان ترتيب مع معطوفا
ماهول بالجمع وهو مد كرمفد فيصير ارجاء ضمير للمفرد المذكور الى ترتيب مع معطوفاته هذا ما فهم
والله اعلم قوله او متمتعة كل آه جواب آخر عن الايرادين الاولين من على المصنف الذي سبق ذكرهما
في الجواب عن الثاني ان الضمير راجع الى كل واحد من ترتيب مع معطوفاته لا الى جميعها وكل واحد
مفرد فيثبت التظاير وثانيا الجواب عن الاول ظاهر قوله والاول اوفى آه وجهه الا وفاقية ان
الجواز في ذلك القول مستندا الى الصرف فالوافق لذلك القول ان يستند الاقتناع اليه ايض
والغرض من هذه العبارة بيان وجه اختيار الشارح ذلك التوجيه في هذا المقام **قال** نشأ
قدس سراري بالمؤنة آه لغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الضمير في به راجع الى التانيث
للمعكوفية ان هذا العبارة من تفصيلاته وهو غير صحيح لان تسمية المذكور بالتانيث للمعكوفية وجود
في لفظ عقرب كما هو الظاهر وثانيا الدغم ظاهر لكن بقي شيء وهو ان المؤنث المعنوي غير مذكور في سبق
فكيف يرجع ضميره اليه آه ان يقال انه مفهوم من التانيث المعنوي الله اعلم **قال** المصنف فشرطه
ونظمه بالبال ان الضمير في فشرطه لا يخر اما ان يكون راجعا الى المؤنث المعنوي او الى التانيث للمعكوف
لا سبيل الى الثاني لو جهن احد ما لا تنشأ في الضمير في غير الخطب هو من المستكرهات كما اتفق
وثانيتها ان التانيث المعنوي قد ذكرنا من ذلك اللفظ حين تسمية المذكور به فكيف يكون الشرط شرط
وكذا لا سبيل الى الاول لان المراد من الاشتراط الاشتراط في سببية منصرف الصرف والمؤنث
المعنوي بسبب ليس لهم الصرف لان استنباطها لا سم كما تقر وهو نفس لا سم كما هو الظاهر
لوجه الثاني من دهمي بطلان الشق الثاني يجري ههنا ايض فافهم لعل الله يبد بعد ذلك امر **قوله**
وههنا شرط آه اعلم ان اعتراضنا لغرضنا لفضل المحنة لوقوعه بان شرطه يتم تأثير التانيث المعنوي حين
تسمية ما هو فيه وهو محذور بالذكر غير مخصص في الزيادة على الثلاثة لان ههنا مشروط بثلاثة احوال

الواحد ان يكون
تانيا من شئ
بارد المعطوف
في تلك الصلة
في الواقع
على ان تانيث المعنوي
ليس من شرطه
ان التانيث المعنوي
لا ان يقال ان التانيث
في الجواب عن الثاني
واما اذا علم ان المراد
من هذا ان يكون
المعنوي بالكون مقنا
مؤنثا كما قال لا نا
عصفت الله واما اذا
انتم بما يكون تاء لا مقنا
كما قال القاضي الفاضل
فلا وجه لوقوعه
اعلم منه
الا ان يقال ان المحنة
مراعاة الى المؤنث المعنوي
من حيث انه مؤنث
معنوي ١٢ من

عدم كون ذلك المؤنث مذكراً بحسب الأصل وثانيها عدم احتياج تأنيث ذلك الاسم إلى تأويل
 غير لازم وثالثها عدم غلبة استعمال ذلك الاسم بحسب معناه بخسبه في المذكر فيدفع بما قيل
 ان مقتضى المصنف الحصر الإضافي يعني ان تسمية المذكر بالمؤنث المعنوي لا ينفع تحريك الاوسط
 او الهمزة في سببية تأنيثه المنع المعروف بل لنا قول من بين الشرط الثلاثة المذكورة في عبارة المصنف
 سابقاً هو الزيادة على الثلاثة ولو قرأ اعتراض بان في عبارة المصنف قصوراً حيث ترك في موضع
 بيان شرط تحتم التأنيث للمعنوي حين تسمية المذكر ما هو منها وهو الاصول الثلاثة المذكورة سابقاً
 فيدفع بما قاله الفاضل المحشي في آخر الحاشية هذا ما فهم من حاشيته مولا ناعبد المحكم والله اعلم
قوله في ذلك المؤنث كـ باب اسم امرأة كان قبل التسمية مذكراً بمعنى السبق **قوله** وكذا حايض آة
 أي كالمؤنث الذي كان مستقولا عن مذكراً حايضاً نحو ما كان بنتاً بغير لتهـ والطاق فيما اذا
 به مذكراً معروف ولعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يترجم من ان المراد بعدم كون ذلك
 ذلك المؤنث مذكراً بحسب الأصل ان لا يكون ذلك المؤنث مستعملاً في المذكر وعلى هذا الوجه لا يشترط
 في حايضاً نحو لعدم استعماله في المذكر مع ان الامر ليس كذلك وبيان الدفع ظاهر **قوله** كـ جان
 أي كل جم مكر بغير التاء **قوله** يتأويل الجماء اذ بسبب هذا التأويل يكون التاء فيه مقدرة **قوله**
 بالجم مـ يكون مذكراً **قوله** ان لا يظن ذلك المراد من الغلبة للتسمية غلبة استعماله مذكراً قبل تسمية
 المذكور به لان الغلبة بل الكلية حين التسمية امر واجب كما لا يخفى **قوله** ثم ان تساوى أي قبل تسمية
 المذكور به **قوله** تساوى أي بعد ذلك التسمية **قوله** وان غلب أي قبل تسمية المذكور به **قوله**
 أي بعد تلك التسمية **قوله** في الاول أي للمؤنث الذي يكون مذكراً بحسب الأصل **قوله** بتسمية
 أي الاسم والصفة **قوله** طارئة أي ماضية على الوضع الأصل **قوله** ما طرؤ وما عرض الاول
 في الاول والثاني في الثاني **قوله** ان الحكم للغالب فاذا كان الغالب فيه التذكير يكون الاصل
 له لا للتأنيث **قوله** ما ذكرناه الغرض من هذه العبارة الاشارة الى الجواب عن الاعتراض
 المذكور بان المتبادر من التأنيث للمعنوي هو التأنيث للمعنوي القوي وهو في تلك الصوة
 ضعيف كما لا يخفى والاصل ان التأنيث للمعنوي مطلقاً أي سواء كان ضعيفاً او قوياً وان
 احتياج في سببية لمن المعروف الى شرط سوى الزيادة على الثلاثة لكن التأنيث للمعنوي
 القوي لا يحتاج في ذلك السببية الى امر آخر سوى تلك الزيادة والمراد من التأنيث المعنوي
 هذا الا ذلك **قوله** فما هو لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يترجم من ان الحرف الرابع
 كما يقوم مقام تاء التأنيث كذلك الحرف الخامس يقوم مقامها وكذا ذلك السادس فلا
 وجه لتخصيص حاصل الدفع ان في العبارة حذفاً فلا تفصيل وإنما كان تاء التأنيث

في الاخر فلا وجه لاجل جعل الحرف الرابع في الاسم الخامس كن السداسي مقامها والله اعلم **قول** لان موضع
 الغرض من هذه العبارة الفرق بين الاسم الثلاثي والزائد عليه في عدم جعل الثالث مقام تاء التانيث جعل
 الزايد على الثلثة مقامها **قول** وثبتت آه الغرض منه دفع ما يرد بان التاء في ثبوت التانيث مع انها ثلثة
 فكيف يصح ان موضع التاء في كلاهما فوق الثلثة وبيان الدفع ان التاء في ثبوت رابعة في الاصل كان
 لاها او عيناً هذوفاً والاصل ثبوتية او ثبوتية **قول** اصلها اي اصل ثبوتية لكن اذا لم يعرض لها التاء و
 هكذا في اصلها ثوب فلا يرد ما يتوهم فافهم **قال** المشرح قدس سره اي التعريف الغرض من
 هذه العبارة دفع ما يرد من ان عند المعرفة من استنباط الصغر لا يصح لها او معنا الاسم المعرفة
 ذات بيان الدفع ان المراد من المعرفة التعريف اما على طريق الحقيقة وهذا اذا كان لفظ المعرفة مشتقاً
 بين الاسم المشتق على صفة التعريف والتعريف او طريق الجاهل من قبيل كقولهم اريد ان اكون كذا
 لم يبق التعريف شرطه كذا مع انه صريح في المقصود لانه على هذا لا يحصل موافقة التفصيل مع الاجمال
 لان المذكور في الاجمال المعرفة كما لا يخفى ووجه ذكر لفظ المعرفة في الاجمال هو ضرورة ويمكن جعل هذا
 نكتة في اختيار المعرفة على العلمية ايضا واضافه الوصف الى التعريف اضافة بيانية كذا في موضع
 مولانا عفت الله **قول** يجوز ان يقدر آه اشارة الى جواب غرضه الذي دفعه المشرح بقوله اي
 التعريف بيان الجواب ان المراد من المعرفة هو الاسم المشتق على صفة التعريف لان المشرح لا يفتقر
 لكن التقاد في العبارة مقدم والتقدير تعريف المعرفة فالسبب يكون تعريف المعرفة وحين تعريف
 المقدم لا يستلزم كما لا يخفى وقول لفاضل المشي وان يعتبر الحيثية آه اشارة الى الجواب الآخر وذلك
 الا يرد بيان الجواب ان المراد من المعرفة هو المسمى منه هو الاسم المشتق على صفة التعريف لكن الحيثية
 مقدم والتقدير المعرفة من حيث انها معرفة فيكون المال الى التعريف فيندفع الايراد لا يقال لم
 يتعرض المشرح الى هذا بين الجواب بين لانه على تقديره لا يحصل الموافقة مع سائر الاستدلال المتكلم
 ليس فيها بوجوه كذا في موضع الله اعلم **قال** المشرح اي شرط تأثيرها في دفع ما يتوهم من ان المعرفة
 بدون العلمية كما هو الظاهر والمشرط لا يوجد بدون الشرط كما هو المتقرر فكيف يكون العلمية شرط
 للمعرفة بيان الدفع ان العلمية شرط تأثير المعرفة في منع الصغر وهذا التأثير لا يوجد بدون العلمية و
 ليست العلمية شرطاً لذات المعرفة بل لاجل ان في عبارة المصنف تقدم **قول** قيل لعل الجمل
 غرض القائل بيان وجه زيادة لفظان تكون لان المصنف يبين وقيل بلية لا يتوهم نكتة ووجه
 ان تلك الزيادة مهم تكرر لفظ الكون كما ستعلم وجه انشاء الله تعالى وحاصل ذلك الوجه ان
 المراد من المعرفة ههنا التعريف لما من المشرح وجه هذا فلوقال شرطها علمية لفظا المعنى التعريف
 شرط كون الشيء علماً والشيء وان كان احد من التعريف مغير الذي يصح كنهه لما لكن المراد منه ههنا

هو التعريف والا لزم كون التعريف مؤثرا في منع الصرف ابدأ لان شرطه على هذا ان يكون موجودا ابدا
على ما لا يخفى واذا كان المراد من الشيء هنا التعريف فيصير المعنى للتعريف شرطه كون التعريف علما ولا
شك في عدم صحة هذا ان التعريف ليس بعلول يوجد في العلم **قوله** از قلت انم حاصل الاعتراض
ان رجوع المعنى الى ان التعريف شرطه كون التعريف ملابزم اذا كان المراد من قول المصنف المعرفة
شرطه آه ان شرط التعريف كون التعريف نفسه علما واما لو كان المراد منه ان شرط التعريف ان يكون مافيه
التعريف مضافا فالمراد من ذلك القول هذا جهاد فان للمصنف لاد من قوله التانيث بالباء الخ ان شرط
التانيث كون مافيه التانيث علما لا كون التانيث نفسه علما واسا علم **قوله** فلذا هناك الخ حاصل الجواب
لان ارادة علمية مافيه التعريف تعنيها فوجد هنا ما يكون بدلا عن المضاف اليه هو مافيه التعريف فذا ليس
بوجود هنا بخلاف قول المصنف التانيث بالتاء الخ لان ما يكون بدلا عن المضاف اليه هو مافيه التانيث
موجود وذلك هو الامر فاما المثلثة بين قول المصنف التانيث شرطه الخ وقوله التعريف شرطه الخ فمتممة
وتم بما يرد انه يعلم من هذا ان المضاف اليه في قول المصنف التانيث بالتاء الخ وعوض عنه الامر
وهذا كما ترى لان حذف المضاف اليه شرطه بالبناء على الضم واطرافه اخرى مثل الاضافة الاولى او
التونين وفقدان هذه الامور في ذلك القول مما لا يخفى وارجيب بان المراد ان في ذلك القول تجد
ما يرد في مودى المضاف اليه علمية المؤنث لانه وجد فيه لا مودى العبد يتناثر بها الى الحصة المعهودة
علمية الاسم اذ هو المعلوم فيما بينه وبينه بقرينة المقام حصل الاسم بالمؤنث فتودى مودى المضاف اليه كالمعنى
وليس المراد ان في ذلك القول حذف المضاف اليه لعلك تدري من هذا ان الداء اختلهم ان الامر كما يكون
هو من المضاف اليه كذا التونين يكون عوضا عن المضاف اليه كما يظهر على من يسمع كلامهم التونين يوجد
في المقوشها علمية وان لم يوجد الامر مفقود بالجملة يجوز ان يقول المصنف المعرفة شرطه علمية ويريد ان المعرفة
شرطه علمية مافيه التعريف بجعل التونين في علمية عوضا عن المضاف اليه ذلك لان التونين لا يودى
مودى المضاف اليه لانه لا يخفى لانه مشارا الى الحصة المعهودة والله اعلم **قوله** قلنا لزوم الخ بيان الجواب
الغلقاق بالامر هنا اي لوقال المعرفة شرطه العلمية للزم التكرار فيفوت التنفين المطلوب للبطلان في
كله مودى لعل المراد من التكرار والتكرار في لفظا العلمية لانه لا يلزم تكرار جميع اجزاء الجملتين كما لا يخفى
عاسا علم **قوله** لفظا انما قال لفظا لانه لا تكرار معنى لان احدهما في التانيث والاخر في التعريف **قوله**
ان قلت ايجاصلا لا معترض ان فراد المصنف من قول شرطه علمية الى قول شرطه ان تكون علمية لاجل
لزوم التكرار اللفظي على ذلك ومن هذا لا يدقم التكرار اللفظي للوجوب لغوات التنفين المطلوب للبطلان
لان لا يلزم من اشتراط المعرفة واشتراط التانيث بالتاء لكن يلزم من اشتراط المعرفة و
اشتراط البهجة لان المصنف قال في هذا لا اشتراط شرطه ان تكون علمية **قوله** لان زيادة الخ

وجواب ايضا بان
التونين عن المضاف اليه
مقتضى بلفظ كل صغير
واذا كما صرح بهذا
مع عبد الحكيم في
قوله الفاصل في
تتم على ناقلا عن
الرضي "است

حاصل الجواب ان التعريف المسمى للبلاء بعد التكرار انما هو التعريف في الجملة التامة دون المفردات
 ما في حكمها اذ لا يمكن التعميم عن تكرار المفردات وما في حكمها والجملة التامة في اشتراط الجملة ليست
 تكرار الجملة التامة في اشتراط التعريف لان الجملة التامة في اشتراط الجملة شرطها ان تكون علمية في الجملة
 والجملة التامة في اشتراط التعريف شرطها ان تكون علمية والله اعلم **قول** لما يكون هذا لعل الغرض
 من هذه العبارة الاشارة الى دفع ما يرد ههنا الوجهين **بيان** الامور ان اليباء في لفظ العلمية انما ان تكون
 للمصدرية او النسبية فان كان الاول فيلزم تكرار الكون لان مال علمية على هذا بقية المصير يكون الى
 كون المعرفة علما ومال ان تكون باعتبار ان ايضا الى كون المعرفة لان علمية تكون راجع الى المعرفة فمال
 العبارة شرطها كونها علما وهل هذا الا تكرار الكون ولا يخفى سخافته ومع هذا يستفاد من العبارة
 كون التعريف علما لان المراد من المعرفة التعريف كما مر **وهذا** لا يخفى عدم صحة ذلك ان كان **بيان**
 فيكون مال العبارة الى شرطها كونها منسوبة الى العلم نسبة شئ الى شئ يكون باعتبار ان اعتبارات كمال
 يخفى فبنسبة المعرفة الى العلم ياتي اعتبار **بيان** الوجه الاول من الدفع ان اليباء في لفظ العلمية مصدرية
 لكن لا يلزم تكرار الكون لان قول المصنف علمية مؤول بهذا النوع والمراد من هذا النوع التعريف العلمي لا العلم
 فيكون التعريف العلمي مبالغا لقياسه الى مطلق التعريف فيكون مال العبارة الى ان شرط التعريف كونه هذا
 النوع ولا يخفى صحة هذا وان دفع هذا لا يخفى ايضا كما لا يخفى ولما كان النوع مستغنيا عن شرط العلم
 لفظ من جنس التعريف و**بيان** الوجه الثاني من الدفع ان اليباء في لفظ العلمية النسبية فالعلم شرط التعريف
 ان يكون التعريف منسوبا الى العلم باعتبار كونه متققا وحاصلا في حقه فالنسبة باعتبار التقيد بالوصول
 والله اعلم **قول** لا يظهر ان آية تعريف على لسانه بان الفرق بين التوجيهين انه على الوجه الاول يستلزم
 العبارة حصول التعريف في حق التعريف العلم في هذا حصول حصول الكل في الجزئي لان التعريف العلم في
 للتعريف كما هو الظاهر على الوجه الثاني يستلزم من الجمل حصول التعريف في العلم وهذا حصول حصول
 الصفة في موصوفها لان العلم موصوفه التعريف ليس بخبر له كما لا يخفى فالعلم اسقاط لفظ العلم من اليباء
 لانه مستلزم في حصول الكل في جزئية ونزاهة لفظ حصول الصفة في موصوفها لولم يسقط لفظ العلم
 كون العلم جزئيا للتعريف وهو باطل ولولم يزد حصول الصفة في موصوفها لكان موصوفها كون حصول التعريف
 في العلم حصول الكل في جزئية فلا يكون لضاف المتقوس وبالمجمل ان انضمام التوجيهين في ان يقال ان
 في حصول الصفة في موصوفها فان قلت العلم عبارة عن ذات موصوفه العلمية فعملو العلمية في حصول
 في الكل حصول الصفة في الموصوف قلت العلمية جزئ من موصوفه العلم **بيان** وفيما صد على العلم ولا شك في
 صفة كذا **قول** لا يخفى ان آية الغرض من هذه العبارة بيان الفرق بين اشتراط العلم في العلمية واشتراط
 سائر الامور انما يتوهم كونها على نسق واحد **بيان** ان العلمية نوع التعريف والتعريف منسب ومن المنسب

ان المنهج لا يتحقق له الا تحقق النوم ولا تحقق للتعريف ولا تحقق العلمية تجزؤه فلا السبب الاخر كما تباينت
 فان العلمية ليست نوعا لها ما بينهما من التباين كما لا يخفى فلا يكون تحتها تحقق العلمية لا يقال ان هذه الحاشية
 منوطة على القول المتعلق بكوني اياء العلمية ماء النساء والفرق المذكور اذ انما سبب تلك اياء يام مصداق
 فما الوجه في ذكر هذا الفرق في هذه الحاشية كما نازعنا ان اشتراط تأييد التعريف بكونه منسوبا الى المصداق
 فيه يستلزم اشتراطا بالتعريف العلمى انى هو مفاد كون اياء العلمية يام مصداقية في اعتبار هذا
 الاستلزام ذكر هذا الفرق في هذه الحاشية كما افهمنا اسما علم قولنا وفي حكم المنصرفة دفع ما يرد من
 ان التعريف باللام او الاضافة سبب لا يجوز ان الكسر لا يجعل غير المنصرفة منصرفا فان غير المنصرفة عليه علما
 من قسم او واحدة تقوم مقامها كما امر به المصنف وبالايجاز ان الكسر لا يلزم علما لا سم غنا فكيف
 يعبر ما قاله الشارح يجعل غير المنصرفة منصرفا في الدفع ان في الكلام من المعطوف العاطف المحكوم
 في المعطوف عليه مبنى على تعريف المقدّم لا لغير المنصرفة وهو ما لم يبدخله الكسر التووين والحكم المذكور في
 المعطوف بمنع على تعريف للمصنف لغير المنصرفة والله اعلم قال الشارح قدس سره فلم يبق الا التعريف
 فيه انه يقع تعريف النداء فلما سبب لتعريفه بانه لا يصلح لسببية منع المنصرفة لان بعض انواعه للبيانات
 وبعضها مقتضى او شبه به فلا يصلح ان لسببية منع المنصرفة لامة واما بعضها لباقي وهو لما قد استغنى بالامر
 فلا حاجة للاظهار كما في حاشية مولانا عصمت الله علم قولنا هذا في المنح اي الحاشية الباقى في التعريف
 العلمى لعل لغرض من هذا دفع ما يرد من ان السبب لا يفرع عن انصر اجماع اخواته التعريف بالاضافة للمقدّم
 او الامر للمقدّم لان اصل قولهم جاء في القوم كالمجموع اجماعهم هذا ليس بمستوفيا سبق كان
 المراد من التعريف باللام او الاضافى قول الشارح التعريف بالامر الى التعريف بالامر الظاهر او الاضافى
 انما هو لانه لو كان المراد اجماعهم لقول الشارح يجعل غير المنصرفة منصرفا لان هذا اجماعهم باعتبار فردى هو القوم
 بالامر المقدّم او الاضافة للمقدّم سبب لانه نصرا فلا يصح قول الشارح فلا يتصور كون الخ ايضا ولما يكذب
 ذلك مسلوبا فيما سبق يكون باقيا فكيف يصح قول الشارح فلم يبق الا الخ بيا للدفع ان كون السبب الى قوله
 انصر اجماع اخواته التعريف بالاضافة للمقدّم او الامر للمقدّم ليس متفق لان للمصنف ذهب الى ان
 الاخرى الصفة الاصلية البعض فوجب ان السبب الى اخر العلمية قول الشارح فلم يبق الا الخ بمنع على احد من
 هذين المذهبين لعلك ترى من تقريره لا يراى اذ ان فاع ما يقال ان الاولى كتابة هذه الحاشية تعليقا
 بقول الشارح فلا يتصور كونه الخ فافهم لغرض ملق هذه الحاشية بقول المصنف شرطها ان تكون علمية كما
 اولى فافهم الله علم قولنا والعلمية الى العلمية الجنسية وذلك لان اجماعهم يحتمل تأكيد للمعروف وتأكيد على ان يكون
 الا معرفة الا تكرر والنادر من الا اعتبار لم يكن معرفة ولا يمكن اعتبار غير العلمية فيه فيكون ملما والعلمية
 الشخصية منتفية فيكون علمية جنسية كما افهمنا اسما علم قال الشارح قدس سره وانما جعل الخ دفع

ما يريد من ان البعض جعل العلمية سببا للمعرفة والمصنف جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا فاي
 نكتة في المخالفة بينا الدفم ان السبب يدل على من الفرعية والفرعية في التعريف اظهر من الفرعية في العلمية
 كما سيحيط وجهه فلهذا النكتة خالف عن ذلك البعض قوله قيل فعلى هذا ان العلم لعل غرض القابل
 دق ما يريد على المصنف من ان في كلامه تدفع لانه يعلم من قوله المعرفة شرطا لكان للتعريف
 تأثير في من العلم وليس العلمية تأثير لانه جعل شرطا ولا تأثير للشرط ويعلم من قوله لوما فيه علمية
 مؤثرة ان العلم في العلمية تأثير في من العلم وهل هذا الا التداخل بينا الدفم ان المصنف جرح في قوله
 وما فيه علمية آية على اصطلاح الغير في قوله المعرفة شرطا آية جري على اصطلاحهم نفس التلزام
 يلزم على تقدير كون الجريان في القولين من شخص احدا وجرى في قوله ما فيه علمية العلم على القولين
 بالمراد العام وهو التعريف من الخاص هو العلمية وفي قوله المعرفة شرطا العلم جرح على الحقيقة
 ولزم والتداخل على تقدير كون الجريان في القولين على سبيل الحقيقة وغرض الفاضل الجرح من
 نقل كلامه ذلك القابل العلم عليه وسيحيط بيانه انشاء الله تعالى الله علم قوله فيه ان كون العلم
 اشارة الى الرد على من قال فعلى هذا ان العلم ان العلم في لفظ العلمية سواء كانت مصدرة
 ويكون مفاد العبارة تكون تأثير التعريف مشروطا بحقيقة في ضمن العلمية او نسبتية ويكون مفادها
 العبارة تكون تأثير التعريف مشروطا بثبوتها في العلم يكون مفاد العبارة تحقق التعريف في العلمية و
 العلمية نوع التعريف والتعريف جنس ولا تحقق الجنس لا تحقق النوع فيرجع كون التعريف
 مؤثرا الى كون العلمية مؤثرا وانما الاختلاف في التصير فلا يوجد في قول المصنف وما فيه علمية
 مؤثرة جرى باصطلاح الغير فيجوز والله اعلم قوله لان الفرعية العلم اشارة الى وجه ظهور مؤثرة
 التعريف للتذكير بيانه ان الفرعية في هذا السبب فرعية لما هو مقابل للتكرار فلا اصل ومقابل
 التكرار هو التعريف لا العلمية فالفرعية للتعريف لا العلمية كما كان العلمية نوعا من التعريف فيكون
 العلمية ايضا مقابلة للتكرار لكن بالواسطة والتعريف بالذات فالفرعية فيه يكون اظهر والله
 اعلم قال الشارح قدس سره هو كون اللفظ آية دق ما يريد من ان الجملة تكونها عبارة عن الاسم
 الجملة لا يعبر عنها من اسما من العلم لان اسما من العلم تكون من اوصافه اسم لا ذات بيان ان
 ان المراد منها كون اللفظ ما العلم ولا تشك في كون هذا الكون من الاوصاف فيجزم عنها من الاسماء
 وطريق معرفة ان هذا اللفظ ما وضعه غير العرب على ما نقل مولانا عصا الدين عن صاحب الفواعل
 هو النقل اجماع الامة قوله لا غير اي لا غير غير العرب هو العربي يعني لا يكون ذلك اللفظ مأخوذا
 من العرب والغرض من هذه العبارة دق ما يريد من ان اللفظ المشترك بين العرب والعرب جرح فيكون
 هذا اللفظ ما وضعه غير العرب هو العربي فيلزم من جرحه على تقدير وجوده في الجملة فيه كمال

ليس كذلك بيان الدفع ان ذلك اللفظ وان وجد فيه كون هذا اللفظ آه لكن وجد فيه ايضا كون
ما وضع غير غير العرب هو العرب لانه ما وضعه العرب ايضا والمراد هنا انه لا يكون ما وضعه
غير غير العرب هو العرب فلا يلزم المحذور وهذا القيد مستفاد من المقام السكوتي وهو
معتبر عند الكل على ما قاله الفاضل المدقق قال مولا عبد الحكيم الا ظهرا اعتبارا بالحيشية بان
يقال كون اللفظ ما وضعه غير العرب من حيث انه كذلك انتهى ولعل وجه الاظهارية شيوع
اتحاد الحيشية في امثال هذا المقام والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لتأثيرها في التميز
هذا القيد لان العلمية ليست بموجودة في كثير من الالفاظ البهية كما هو الظاهر فلو كانت العلمية
شرطا لنفس البهية للزم عدم وجدان البهية في ذلك الكثير واللازم باطل ظلالا ومثله ونزاعا لفظ
شرطان مثلا يتوهمون او الفاضلة في قول المصنف او الزيادة على الثلثة بمعنى الواو الواصلة فيكون
لتأثير البهية في منع المعروف شرطان ثلثة وهذا خلاف الواقع كما لا يخفى وبين الاول والثاني مثلا
يتوهم عطف ذلك القول للمصنف على قوله ان يكون علمية في البهية فيكون الشرط الاول
من هذا الكون المذكور تلك الزيادة المذكورة والشرط الثاني تحرك الاو الاوسط وهذا آخر
الواقع لان البهية لا تؤثر في منع القيد من العلمية والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي فتش
الى العلم يجعل الياء ولفظ العلمية هنا للمصدية لانه على هذا يلزم ان يقول اي يكون هذا النوع
من جنس البهية كما يدل على هذا قوله في شرح قول المصنف شرطان آه في بحث المعرفة وذلك للاز
هنا ما لا يصح لعدم تحقق النوعية والجنسية هنا كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره بان تكون
التم الاظهر ان يقول بان تكون حاصلة فيه حصول صفة في موصوفها لان ذكر لفظ الضم شايع
في الجنى والنوع كما في العلم ليس بنوع البهية والله اعلم **قال** الشارح قدس سره حقيقة كابر
التم لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من ان اللازم ان لا يؤثر البهية في قالون ولا يجعله غير معروف
لعدم وجود شرطها والعلمية في اللغة البهية فيه لانه فيها سر حشر بمعنى الجهد اللازم باطل
الدفع ان العلمية في تلك اللغة اعم من ان يكون حقيقة او حكما والاول ان لا يوجد فيها لكن الثاني في
فيه كما بينه الشارح والله اعلم **قال** الشارح قدس سره به احد من بصيغة المبني للمفعول الاح
مقتضى الرواة والرواة جمع الراوي كالقضاة جمع القاضي **قوله** سقنا قدس سره ان
قالون علم اي ما من اتي قايرو وهذا النوع جهالة فاراد الفاضل الحشر رفم تلك الجهالة فلنفسه
بصيغة المبني للفاعل الفاعل ناقم وهو من القراء ومفعول هي اوتة وتليسه بدل من الراوي او عطف
بيان له **قال** الشارح قدس سره وانما جعلت شرطها آه اي انما جعلت العلمية شرط لتأثير البهية في
منع المعروف وبما انه لو لم يكن العلمية شرط لتأثير البهية في منع الضم في اللفظ البهية المنقول للغة

العرب مطلقا أي سواء نقل لها مع العلمية أو بدونها والأدلة ما طرأ لان العرب يتصرف في اللفظ
الجمعي المنقول إلى لغة غير العربية فبضعف فيه معنى الهمزة فلا يصلح أن يكون رافعا لها هو الأصل
وهو المقتضى لان الضعيف لا يفتقر برقم القوي بخلاف ما إذا نقل لها مع العلمية لانهم لا يتصرفون
فيه حينئذ لان الأعلام تكون محفوفة بقدر إمكانه **قوله** تحقيق الاشتراط في هذه العبارة تشير
إلى أن ما ذكره الشارح ليس تحقيقا لاشتراط واحد بل لثلاثة ذلك أنه يتوهم من كلام الشارح أن اللفظ الجمعي
إذا نقل إلى لغة غير العربية فلا يتصرف العرب فيه أصلا ولا هو ليس كذلك لأنه يقبله عراب ويأخذ
النسبة وتخفيف ما يستقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها وأيضا بتوهم منه أن بطلان النسبة
في ذلك اللفظ يضعف معنى الهمزة فلا يكون صالحا للنسبة لمنع الضم والأمر ليس كذلك لأن اللفظ لا يتصرف
بأجزاء الأعراب بالحاق بقاء النسبة وبالضم والتخفيف بالفتح والقلب لا يضعف معنى الهمزة كما حاولت أن يكون
الأمر سهلا لأنه يحتمل أن يكون مراد الشارح من التصرف الخاص الذي جعل من كلامه
الشبيه الموصى به التصرف العام والله أعلم **قوله** هو أن الهمزة في أي صفة الهمزة في الألف للمستعمل
في كلام العرب لأن الألف في الألف للتعهد بينا وجه اشتراط العلمية في تأثير الهمزة في منع الضم على ما يفهم
من كلامه الرضوان ولو لم يكن العلمية شرطاً لتأثرت الهمزة في منع ضمها لفاظ الهمزة المنقولة إلى لغة غير
مطلقا أي مع العلمية أو بدونها والأدلة ما طرأ لان اللفظ الجمعي المنقول إلى لغة العرب بدون العلمية
يتصرف فيه تصرف كلامهم كجمله قاطلا لا مراً ولا إضافة إذ لا مانع منها فيه ولما كان التثنية مما
يعاينها فيجعلونه قابلاً للتثنية أيضاً ولما كان الكسر قابلاً للتثنية فيجعلونه قابلاً للكسر أيضاً ولا يخفى
منافاة ذلك مع منع الضم بخلاف اللفظ الجمعي المنقول إلى لغة العرب مع العلمية لأنه باعتبار منافاة
بالعلمية لا مراً ولا إضافة كما سيحكي وجه هذا لا يكون قابلاً لهما فلا يكون قابلاً للتثنية أيضاً لأنه
بما يعاينها فلا يكون قابلاً للكسر أيضاً لأنه تابعه هل هذا إلا مقتضى منع الضم والله أعلم **قوله** لا يخفى
أن لا يتصرف لأن الألف ليس من كلامهم أي العرب ما ليس من كلامهم وإن الألف في عدم تصرفه فيه
أن تصرفه فيكون فيما هو من كلامه **قوله** فيها يرد هذان هذا الضمير كذا نظيره من ضمير وقومها
وضمير فيها الثاني وضمير وقعت لهجة إلى الألف كما هو الظاهر والألف في ذكره فلا يوجد لتطابق بين
الألف والضمير في التذكير والتأنيث ويعلم من حاشية مولانا عبد الحكيم جواب ذلك أن الألف وإن كان
الألف مؤنناً بالحكمة وباعتبار هذا التأويل يظهر جاء ضمير المؤنث إليه يعلم من حاشية مولانا
المدقق بأن الألف موصوفة اللفظ والمضما إلى هذا اللوح متحد وصف والتقدير أن الهمزة في أفرد اللفظ
الجمعي يقتضيه أنه فاللفظ المؤنث لا حاجة إلى ذلك اللفظ المحذوف وهو ما يؤيد به تلك الأخبار كما لا
يخفى والله أعلم **قوله** أن يتصرف فيها أنه لا ندما وقع في كلامهم ككلامهم فلا يصح فيحذفون به ما

لم يخلو من كلامهم علمان في قول الشيخ الرضوي ان الجهة الى قوله تصرف كلاهما في
 الايراد ان نقل اللفظ العربي الى لغة العرب يصح لا نه على هذا يوجد فيه وضعا احدهما الجهة في
 الاخر وقومه في كلاهما العرب الاول مقتض لئلا يتصرف فيه لان العقل يحكم على ان الاخر بان
 لم يتصرفوا فيها هو من كلاهما لا فيما لا يكون من كلاهما والثاني مقتض لان يتصرف فيه لا
 ذلك اللفظ لما وقع فيه فصا كان منه فان رعى الاول فهم قطع النظر عن لزوم الترجيح بل هو
 يلزم ان لا يتصرف فيه والا لم يكن كذلك لان تصرف اجراء الاعراب الحاق ياء النسبية واعتلاها
 يوجد من العرب في كل اللفاظ العربية المنقولة الى لغة العرب كما هو المتقرر وان رعى الثاني فهم قطع
 النظر عن ذلك اللزوم يلزم ان يتصرف فيه الا لم يكن كذلك لان تصرف الاصل وادخال الهمزة المتوينة
 والكسرة ما لا يوجد في اللفظ العربي المنقول مع العلمية الى لغة العرب كما هو المتقرر ايضا وان رعى كلاهما
 لم يلزم اجتماع المتناهيين المتصرف وعدم التصرف وفي قوله فالحق وقعت الخ اشارة الى جواب ذلك لا يراد
 وصيا انشاء الله بيا واسطه **قول** فاذا وقعت لا اي نقلت مع العلمية الى لغة العرب هذه العبارة
 الخ اشارة الى جواب الايراد الذي مر ذكره اننا في اننا نعلم الشك الثالث لكن الجهة تارة في حق احتكاك
 التنوين في اللفظ العربي الذي نقل مع العلمية الى لغة العرب فيستقيم ادخال التنوين عليه فيستقيم له الكسرة كما هو
 حادثة والوقوف في كلاهما من راعي في حق باق التصرفات في اللفظ العربي المنقول الى لغة العرب مع العلمية او بعد
 فتكون جازية في المنقول الى لغة العرب فلا يلزم اجتماع المتناهيين لا يقال اذا كان الوقوف في كلاهما عربيا
 في باقي التصرفات يلزم ان يكون ذلك اللفظ تابلا واللام والهمزة لا لم يكن كذلك لان هذا جعل المناكفات بين
 العلمية واللام والهمزة وان اختلف بما انه ما ليس يكون الجهة فرعية في تصرف ادخال التنوين في اللفظ العربي المنقول
 الى تلك اللغة مع العلمية ويكون الوقوف في كلاهما العرب عربيا في باقي التصرفات في اللفظ العربي المنقول الى تلك
 اللغة مع العلمية او بدونها وانزله بان النكات المذكورة في هذا الفن نكات بعد الوقوف وليست علوة والله
 اعلم **قول** في منافاة الخبر ان حصول الترفيع بالعلمية حصوله بحجوه الكلمة وحصوله باللام والاضا ليل حصولها
 بحجوها كما لا يخفى والاول **قول** فاستغنى عنها اتم اللام والاضافة مع العلمية يرويهما ان اللام قد
 تمام العلمية كالفضل والحسن والكافية والشافية والنجواب ان هذا باعتبار الوصفية الحانية في ثلاث
 كما هو اعتبارها حصل والفاء للتفريع على المناكفات بين العلمية واللام والاضافة **قول** جاز ان يستقيم
 الخبر اذا في فاذا وقعت اكد ان الهمزة ناعبد الحكم **قول** ما يعاقبها وتعمل وجه معاقبة التنوين للام
 والاضافة من الكلمة اذ لم تكن تامة لانهما اللام والاضافة تكون تامة بالتنوين كما يعاقبها والله اعلم **قول**
 ما يعاقبها من الهمزة لا لا تستغنى عنها ولا يلزم ما على سبيل التنازع لان حلة اجتماع اللام والاضافة مع العلمية هو
 المناكفات بينهما لا راية حق الجهة وهو ما عرفت راجع الى رعاية كذا في قوله **قول** ليعلم الكسرة في الهمزة

قوله على ما هو عادة انه جرى عادة الكسرة ان كل موضع يخوفيه التنوين بخوفه الكسر وكل موضع لا يخوفيه التنوين
 لا يخوفيه الكسر **قوله** نوجبنا الخ كل المثلين مثالان للمقابل لو تعرضا لمثال الحرف لكان اولى **قوله**
 ذهب سيبويه واكثره الى ان التثنية على المصنف بان ما يستفاد من كلامه من ان المثلث الثاني لتأثير الجهر
 فيهم الصواب ان لا يرمي من تحرك الاوسط والزيادة على التثنية على الصنف عليه سيبويه واكثره انما لا يرمي من ان التثنية
 الثاني للجهر هو الزيادة على التثنية ولعل وجهه للمصنف ان كون وضع كلام الجهر على الطول في جميع الالفاظ غير
 مسلم لان الثلاثيات ايضا كثيرة في كلامهم كما لا يخفى وبعض تلك الثلاثيات ساكن الاوسط وبعضها مفتوح
 والمثلث في الساكن الاوسط خفيف كما هو الظاهر فحتمه يعارض احد السببين فلذا اشترط في الاوسط على تقدير عدله
 على التثنية والزيادة كون وضع كلام الجهر على الطول غالبا لا يفيد القطع بعد الاعتناء بالجزء الاوسط في تأثير الجهر في
 منع الضمة كما لا يخفى والله اعلم **قوله** ان الشطر الثاني للجهر في منع الضمة **قوله** لا اعتبار له في تأثير الجهر **قوله**
 التثنية في خفيف سواء كان مفتوحا الاوسط او ساكنا ويمكن ان يقال من جانب المصنف ان تحرك الاوسط وان كان
 خفيفا بالنظر الى الزيادة على التثنية لكنه ثقیل بالنظر الى ساكن الاوسط كما هو الظاهر فيكون ان يوجد اعتبارا في تأثير الجهر في منع
 الضمة وسط **قوله** ذهب الى ان الضمة كما كان قولنا المشاعر وهذا اختيار المصنف مشعر على ان هذا ذهب الى ان الضمة
 عما ذهب اليه المصنف فالمراد بالفاضل الضمة في المثالين **قوله** ذهب الى ان الضمة كما كان قولنا المشاعر وهذا اختيار المصنف مشعر على ان هذا ذهب الى ان الضمة
 كذلك فوجب معرفته عند معرفة ما وجد جواز الضمة وما في هذا من انما مشعر تعميم تأثير التانيث للمعكوكات
قوله كانه قائل انما كان قياسا على ما في مقتضى الاداء للشرع بينهما فيقال ان هذا الامر هو على وجهه وانما لا يفتقر
 ولما كان قياسا على ما في مقتضى التثنية حكم المقيس عليه للتثنية فيقال كانه التانيث للمعكوكات في جواز الضمة في
 الساكن الاوسط كذلك الجهر في جواز الضمة في ذلك التثنية فيكون قوله كمن في جواز الضمة وما لا يخفى ان قياسا على الجهر
 على التانيث المعكوكات قياسا على التانيث للمعكوكات فيكون قوله كمن في جواز الضمة وما لا يخفى ان قياسا على الجهر
 سكن الاوسط وان لا يعتبر كما في هذا بخلاف الجهر لا يناسب ضعيفا ولا يستلزم حقيقة ثابتة في الاداء بل هو ايضا
 في قولنا نوجبنا الخ سكن الاوسط هذا هو الذي يفهم من كلامه الشارح في قوله لا يفتقر فحتمه هذا هو الذي يفهم
 للزخمه كما ان قوله كانه قائل انما كان قياسا على ما في مقتضى الاداء للشرع بينهما فيقال ان هذا الامر هو على وجهه وانما لا يفتقر
 سكن الاوسط وان كان كذلك فلو لم تكن مؤثرة في وجوب منع الضمة فلو لم تكن مؤثرة في جواز الضمة
 لم يوجب له ذلك **قوله** لا يخفى انما كان قياسا على ما في مقتضى الاداء للشرع بينهما فيقال ان هذا الامر هو على وجهه وانما لا يفتقر
 التانيث في قوله يقتضيه ما وجد جواز الضمة كما لا يخفى فالجاء الضمة الى احد تعميم كلامه والى كلامه من يستلزم
 من الملاحظة انما يقتضيه ما وجد جواز الضمة كما لا يخفى فالجاء الضمة الى احد تعميم كلامه والى كلامه من يستلزم
قوله انما كان قياسا على ما في مقتضى الاداء للشرع بينهما فيقال ان هذا الامر هو على وجهه وانما لا يفتقر
 لم يوجب له ذلك **قوله** لا يخفى انما كان قياسا على ما في مقتضى الاداء للشرع بينهما فيقال ان هذا الامر هو على وجهه وانما لا يفتقر

الصبي ملك اسم إلى نوح على بيننا وعليه الصلاة والسلام انتهى ان ملك غير منصرف عند الشبه الرضوخا نسكوكونه من
 وكونه مثله موقوف على كونه غير منصرف كما هو ظاهر حكم القاضى المنع عنه في غيرهم الشبه الرضوخا نسكوكونه من غيرهم
 شخصين الا شئنا امر ليس محال لا غير ان لا يكون الزام مثل الشبه الرضوخا نسكوكونه من غيرهم الشبه الرضوخا نسكوكونه من غيرهم
 ادم حسن ان هذا مخالف لما في القاموس من قلعه بايران بين يدي عتة وكيفية كذا في حاشية مولانا عصا الدين
 والبعل الشارح يقول هذا من نفع من التفتان ان لم يحصل الا لا ادم الاطراهم على هذا والله علق قال شارح
 قدس سره في قوله ما ير من ان حمل منتهى على شرط وبرايمه بتأويل كل واحد فيد افتناء شرط وبرايمه
 وجوبها وهذا غير صحيح كما هو ظاهر بيان النظم ان المتصا لا يصح في منتهى هو الصغر وهذا في فصول العبادات
 شرط وبرايمه وعدم جوده لا انقطاع في حصة هذا في الشارح قدس سره وفي برايمه ان يكون البرهان
 من لغات برايمه منتهى من الشرط وجو الشرطين فيه كذا في حاشية مولانا عصا الدين قال شارح قدس سره
 وانما نحن لتفريع الحد فمما يتوهم ان المصنف جعل للتأثير الجملة في منع الشرط من احدى العلمية و
 ثانيا ما تحمله الاوسط والزيادة على الثلاثة فما الشرط التعرض الى تفريع الشرط الثاني وجود او عدمه او مداه
 الى تفريع الشرط الاول جو او كذا عدمه او ما السيرة تقديم انصر نوح على افتناء شرط وبرايمه ثم الاول
 العكس ان انصر نوح تفريع الشرط الثاني عدمه او افتناء شرط وبرايمه تفريع الشرط وجود او عدمه
 تفريع الوجه يكون اولى ما هو نظر العد كما لا يخفى وفيه وما يكون الاول يذ كر مقدم ما بيان الوجه ان مقتضى
 المنع التنبيه على ما هو الحق عنده في الاختلاف الذي في نوح من انه منصرف وليس مقصود به بيان ذكر التفريعات
 كن يجتمع بالان ان المقصود اذ كان ذلك التنبيه لم ذكر افتناء شرط وبرايمه الا ان يقال لما حصل في ذكر ما يلزم
 على ذلك التنبيه التجهل الى تفريع الشرط الثاني عدمه مقصود به جعل التفريع هذا الشرط وجو او عدمه
 الشرط وجو او عدمه في قوله ذكر ادم ذكر تفريع الشرط عدمه او ان كان حصول هذا الذكر في ضمن شئ آخر
 اصل قوله يجوز ان يقال انما اشار الى الجواز المنع عن التوهم المذكور بقوله الشارح انما حصل في بيان الجواز ان مقتضى
 للمصنف هو التنبيه على ما هو الحق عنده ما وقع فيه النزاع من نوح وشرط ما في الاول فان للمصنف ذهب
 الى جوب انصر ادم والزمه شرى ذهب الى جواز عدم انصر ادم اما الثاني فلان للمصنف ذهب الى عدم انصر
 للجملة والعلمية واكثر الجافة ذهب الى عدم انصر ادم لاجل التاكيد والعلمية لان الشرط الثاني للتأثير الجملة
 في منع الشرط عندهم هو الزيادة على الثلاثة فقط قوله تقديم انصر انما اشار الى الجواز الاستفسار الثاني
 في تعليق قول الشارح وانما حصل في بيان المصنف اعني بشأن انصر نوح لا نه مخالف عن اصل كتابه اعني انصر
 بخلاف عدم انصر انصر ادم ليس بخالف عن اصل كتابه فلذا قدم انصر نوح وان كان للناس تأخير لا بتقديم
 الشرط عدمه اصل صاحب الفصل قال فافيه سبب من الثلاث في انساكن الحشو كوجو ولو لم ينصر في اللغة
 الفجوة التي عليها التفريل لمقاومة السكون احد السببين وقوم مجر منه على القياس لا يصح فوه انه في هذا

الله لا تشتم على ان القول يجوز الا من في نوح غير مختار عند صاحب الفصل القول يا صرافة مختار عند
 كما لا يخفى فكيف يكون انتهى نوح على هذا اصل هذا الكتاب يعني للفصل الا ان يقال ان المراد انه مخالف
 عما هو ذكر في اصل هذا الكتاب سواء كان على سبيل الاشارة الى تزييفه او لا والله اعلم قوله ما لا
 ينبغي ان يعنى ان المصنف قد انصرف في نوح مع كونه تفريع الشرط الثاني عدلا لانه جلي لا ينبغي لاحد ان يتنقح
 في ما يدل على جلاله ماقاله الشيخ الرافعي لم يجمع نحو لو ط غير منصرف في شق من كلامه قوله فانه ليس
 بهذه النكاح اكثر النماذج ذهبوا الى عدم تحرك الاوسط في الهمزة تأنيديا في منع الصرف وقالوا ان امتناع صرف
 شذوذا لاجل التانيخ الضوي الحاصل باعتبار القاول بالبقعة والعلمية وما هو المنقول عن اكثر النماذج ان لم
 ما لا ينبغي ان يتنقح فيه لكن لا يكون مخالفة جليا والله اعلم قال الشاعر قدس سره اعلو ان اسما العلم الخلال
 يكن الكتاب للعند في طر الفجر خالي عن هذه القاعدة اراد الشارح ان تذكر هذه القاعدة في كتابه
 ايضا لكن هذه القاعدة منتقضة بشيخ عذير عليه السلام فانها منصرفان كما يدل عليه المصنف كذلك
 ذكر في حاشية مولانا عاصم الدين ومولا ناعصهت الله قول وبالله التوفيق ذكر صاحب تفسيره الاقان في
 النوع التاسع المستين وفيه اي في القرآن من اسما للتقدمين غير الانبياء الرسل عمران ابوهريرة وقل ابو
 موسى ايضا انوها من وليس بنبي موسى كما في حد اخبره مسلم سياتي في آخر الكتاب عزير الى آخره
 ويظهر من هذه المصاحف ان ليس على فكيك يوجد النقض به واما النقض فثبت فيمكن ان يفرغ بان
 المراد من الانبياء الانبياء المذكورة في القرآن وشيت ليس منها لا على ما قاله صاحب الاقان في ذلك النوع
 خمس عشرة ادم ونوح وادريس وابراهيم واسحق ويعقوب ويوسف وهود وصالح
 وشعيب وموسى وهارون وحازق وسليمان وابوب وذو الكفل ويونس والياس واليسع وذكر
 ويحيى وعيسى ومحمد عليه السلام والله اعلم قال الشاعر قدس سره لكونه عربيته فلا
 يوجد فيها الهمزة وانما الالتماس الاخر غير العلمية فيها ظاهر فلم يوجد فيها الا العلمية وتبه فقط لا يصل
 عدم الالتماس فيكون منصرفا وبعض الفضلاء اعنف ملا صاحب جاك قال لي ان صاحب اقبل اسمعيل
 عليه السلام كما هو المتقرر في حقهم ومن المتقرر ان العرب من ولد اسمعيل عليه السلام كما صرح به
 بالشارح فكيف يكون عربيا بل يلزم ان يكون عجميا وشرط الهمزة يعني العلمية والزيادة على النطق
 موجود ان فيه فلم لم يكن غير منصرف انتهى وما يدل على تقديم صالح على اسمعيل ماقاله صاحب
 تفسير الاقان في النوع التاسع والمستين ذيل في صالح ولم يكن بين نوح وابراهيم بنى الا هود وصالح
 انتهى لان ابراهيم يكون ابا اسمعيل مقدم اسمعيل وصالح كما كان مقدما على ابراهيم كان مقدما على
 اسمعيل لان المقدم على المتقدم على الشئ مقدم على ذلك الشئ وبعد زمان ظهر لي دفع ذلك بانهم لا
 يجوز ان يكون اسم صالح عربيا ومصدرة عجميا وان احتجوا بالان ان الظاهر ان العربى يوجد بعد

وجود العرب العرب لم يكونوا موجودين قبل اسمعيل كما ينطق به كونهما الشارح وكان تسمية صالحا
قبل اسمعيل كما هو الظاهر فكيف يجوز ان يكون اسم صالح عبريا فانزله بان وجود اللسان العربي
موقوف على فجاء العرب بل يجوز ان يكون هذا اللسان موجودا قبل العرب وما يدل على هذا قول
صاحب روم البيهقي تحت تفسير قوله تعالى **وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا** حيث قال وفي الخبر عنه سبعمائة
الف لغة فلما وقع في اكل الشجرة سلب اللغات الا العربية فلما اصغاه بالنبوة رآه تعالى عليه جميع
اللغات فكان من معجزة تكلمه بجميع اللغات المختلفة التي يكلم بها اولاده الى يوم القيامة من العرب
والفارسية والرومية والسرانية واليونانية والعبرانية والزرغية وغيرها فافهموا الله اعلم قال
الشارح قد مر من ولد اسمعيل الخ قيل اسمعيل ايضا عربي فكيف يصح هذا القول الا ان يقال ان اولاد
العرب من ولد اسمعيل في المشهور من الاقوال وكون العرب قبله غير مشهور فمعنى قوله ومن كان
ذلك فليس بعربي انه ليس بعربي في المشهور فلا منافاة حينئذ كما في حاشية مولانا عبد الرحمن قاسم
الشارح قد مر من ولد اسمعيل كراي في كتب التواريخ التي يذكر فيها حالات الانبياء عليهم السلام قوله
اي الجمعية دفع ما يرد من استبانة الصروف تكون اوصاف الاسماء وخصات الجمع لا تكون على هذا
الذي ذكره فكيف يعبر عنه من استبانة الصروف الاسماء بوحدة ثلاثة اعداد ان الجمعية لا تفرق للجمع كما هو
الظاهر في المصنف كالمزور المراد الاثر الثاني ان العباد على حد القضاء هو الجمعية والتقدير اي جمعية لهم ثانيا
ان الجمعية مراداة اي الجمع من حيث انه جمع والجمع المصنف بهذا الجمعية عايد الى الجمعية والجمعية من اوصاف
الاسم فيجمع العدد لكن ينبغي ان لا يخلط في هذه التوجيهات فيكون مفعول المصنف شرطه ان يكون شرط الجمعية صيغة
بمجرور ولا معنى لهذا كما لا يخفى ان يقال ان المراد شرط الجمعية كونها يوجد في الجمعية صيغة منتهى الجموع ولا
خفاء في صحة هذا والله اعلم قوله **لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ** جعل هذا كان قول الشارح هو سبيل يوم مقام السبعين تنكير التوكيد
الجمع مقام السبعين لان قول المصنف ما يقر ومقامها آء بعد مظنة التنوين والباءت على التنكير ان الشارح
المراد تفسير قول المصنف شرطه بما ذكره وهذا يقتضي ان التنكير كما لا يخفى المراد الفاضل الخ فذكر التوجيه
الاخر في التنويه فقال يجوز ان يجعل آء ولا يخفى ان كون لام فقط بالجمع للعدد هو على الاحتمال الاول والثاني
واما على الاحتمال الثاني فيكون الاضافة للعدد فاي حجة على هذا الذي ذكرنا الامم للعدد لقول الفاضل الخ قوله
وهو سبيلكم اء ويجوز ان آء كان اولى كما لا يخفى والله اعلم قوله **مَعَكُمْ** اي و معكم اي و معكم من ان التنوين ما
لان يكون اسم زمان واسم مكان واسم مفعول لا سبيل الى الثالث لان الانتهاء لا يزم كما يدل على هذا قول الفاضل
الخ في هذه الحاشية حيث قال اي صيغة ينتهي هذا جمع آء الا انه مر به من صيغة اسم المفعول وكذلك
سبيل الى الثاني والثالث لان حاشية لا يشترط ان يكون اسم المفعول كما هو ظاهر قوله **لَمْ يَكُنْ** لان مكان هذا لا يشترط ان يكون
كما لا يخفى ثانياً ان دخلت المظنة معكم في الفعل فيفيد ان هذه الصيغة صيغة انها الجموع

لم يظهر من هذه الفائدة كون هذه الصيغة منتهاها مع ان المتعم ذلك ولم يكن المراد من الجوع م
 الجوع مطلقا لجنس جمع تلك الصيغة بالسالم كما لا يخفى فسر الفاضل المحقق هذه العبارة بقوله اي
 صيغة آه وقيد الجوع بمجموع التكسير ولست واحصل وجها قويا لما قال الفاضل المدقق في فائدة
 هذا التفسير لانه يلزم على بيانه تقدير معمول المصدر عليه وهو مخالفت لما قال المحقق في
 المصدر كذا فافادة الصيغة الى المنتهى من قبيل اضافة السبب الى المسبب يعلم من قول الفاضل
 المحقق ينتهي بها ايغز والله اعلم **قول الجوع** التكسير المراد ما فوق الواحد **قوله** بمعنى ان
 آه الغرض من هذه العبارة دفع ما روي من ان صيغة تر جال صيغة ينتهي بها جوع التكسير لان
 هذه الصيغة لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى كما هو المتقرر فيوجد فيه الجمعية مع شرط مع الجمع
 ليس بغير معروف وبيان الدفع ان عدم الجمعية في رها ان يجمع التكسير مرة اخرى بخصوصية
 فيه لا النوع هذا الوزن الا ترى الى حمار وهو جدير فلا يعتبر ولعل وجه الخصوصية بين
 في مقابلة **قوله** بناء متعلق بالنفي وقوله فان آه لا نبات عدم القابلية باعتبار الخصوص
 ولو تعلق بالنفي لم يظهر لقوله بخصوصية على هذا وجه فسر **قوله** حمير على وزن كير وفي جمع
 النسخ على غير بعضين كدسر **قال** الشارح قدس سره وهي الصيغة آه وذكر قول للمصنف
 بغيره على ذلك التقدير اما التحقيق او لعدم الاعتداد بالهاء المتقلبة عن التاء بمجوز
 حذفها فيكون بعد الالف حرفان او الازالة انباء المدة من الوسيط لا مطلقة فلا يرد ان
 ذكر قوله بغيره مستدرك لان المتلبس بالتاء لا يكون وسطا كما فيخرج بصيغة منتهى
 الجوع **قوله** اولها مكسور الخ الغرض من هذه العبارة دفع ما روي من ان تعريف صيغة منتهى
 الجوع يصدق على صغاري وكلمات الاول بالاول لان فيه بعد الالف حرفان والثاني والثاني
 لان فيه بعد هاتئنه احرف مع ان كل واحد منهما ليس من صيغة منتهى الجوع كما هو الظاهر
 بيان الدفع ان المراد من الحرفين بعد الالف والثالثة بعدهما ما يكون اولهما او اولهما مكسورا
 ولم يوجد الكسر في صغاري وكلمات فيخرج كل منهما عن التعريف والقرينة على ذلك انهما
 للشان المذكور في قول المصنف واجيب عن النقض بكلمات بوجه آخر هو ان الكلام في
 جمع التكسير وهو ليس منه كما هو الظاهر ورد هذا ابوهم بين الاول انه لا يعلم من السابق تخيم
 الكلام في جمع التكسير الثاني ان مدار كونه من جوع التكسير لا يضرك لان مقصود التعرض بنقض
 تعريف صيغة منتهى الجوع به وهو حاصل الا ان يرد من الصيغة المذكورة في التعريف صيغة
 جمع التكسير فيكون خارجا بهذا القيد الراد الاول ذكر في حاشية مولانا عبد الحكيم والرد
 الثاني ذكر في حاشية مولانا الفاضل المدقق والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وهو الخ

الحق على تقدير تعريف
 منتهى الجوع بما ذكره
 الشارح ١٢ سنة

لا يحتمل ان يكون ضمير راجعاً الى صيغة منتهى الجموع ويكون هذا التعريف آخرها ولا خدشة
 في تعدد التعريفين لو كانا من جملة الرسوم والحدود الناقصة او يكون الواحد بمعنى اولها كما من
 جملة الحدود التامة كما هو الظاهر لانه لا يكون للمور الا ملاحظة الا ما حصلت منها في الزمن
 ولعل هذا التعريف يكون احسن لانه يعلم منه وجه التسمية وغير مشتق على كلمة او التي
 وضعت للشك في الاصل وان لم تكن هنالك بل للتويع واما انتقاضه برجال فقد لا يقدح في كونه
 ويحتمل ان يكون ضمير راجعاً الى الصيغة التي ذكرت في التعريف ويكون مقصودا للشارح من
 هذا القول الاشارة الى وجه التسمية ومدور وروود النقض برجال على ذلك التقدير ظاهر
 هنا من سوانح الوقت والله اعلم قال الشارح قدس سره لا يحتمل ان لا يحتمل مفرد فلا
 يرد ان المفرد من هذه العبارة تحقق الجمعية الواحدة في صيغة منتهى الجموع كما لا يخفى مع ان
 هذا مناف لما ذكرنا صيغة منتهى الجموع والله اعلم قال الشارح قدس سره لانه قد قدم ما يبيح
 من ان المشار اليه بهذا اعم جمعية مفرد تلك الصيغة بجمع التكسير مرة اخرى وهو لا يقتضي
 التسمية بصيغة منتهى الجموع لان لفظ الجموع يوثق على حاله لكان مقتضيا لتكرار الجمعية ثلاث مرات
 واكثر ولو اريد منه ما فرق الواحد لكان مقتضيا لذلك التكرار مرتين او مدام الجمعية بجمع التكسير
 مرة اخرى لا يستلزم ولذا من ذينك الامرين كما في مساجد لان العدم المذكور فيه موجود
 مع انتفاء كل من الامرين فيه كما هو الظاهر فكيف بجمع التثنية ببيان المراد من الجموع
 ما فوق الواحد والتكرار مرتين الذي هو مقتضاها موجود في بعض صور صيغة منتهى الجموع
 كما كان ينبغي ان العلم المذكور وان لم يستلزم للامر الثاني المختار هنا بالنظر الى كل الصور لكن
 يستلزمه بالنظر الى بعض الصور وان اختلف في قلبك ان المناسب على هذا التسمية ذلك البعض
 بذلك الاسماء البعض الاخر فانه لا ياتهم بجزو ان الامور الكثيرة نظرد الباب لعل هذا
 التسمية يكون من ذلك القبيل والله اعلم قوله اي لانه صيغة آية بالاضافة لا بالتوصيف
 لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد وهو ان المضاف من اسم ان وهو المفرد اما يكون مفرد
 او لا ولا هما اليسا يصححان اما الاول فلان مفرد هذه الصيغة جمع على جمع ثم جمع تلك الجمع على
 تلك الصيغة كما هو المقرر لا ان مفرد تلك الصيغة جمع مرة على جمع ثم جمع مرة اخرى على
 تلك الصيغة اما الثاني فلان تلك الصيغة لو جمعت مرة على جمع لا يكون صيغة منتهى الجموع جمعة
 على شيء آخر في بعض الصور مرتين كما مر تحت حتى يكون منافيا لكونها منتهى الجموع بل المراد ان
 الجمعية في تلك الصيغة في بعض الصور حقيقة مرتين لانها اذا كانت جمع الجمع فكذلك اعتبار
 جمعية مفرد جامعة ويمكن ان يذمها باختصار الشق الاول بان مفرد هذه الصيغة اذا كان

بحثا للمفرد الاصل فكانه جمع مرتين هذا غاية الوسيخ في هذا المقام والله اعلم بحقيقة الامر
قوله وهو تعليل لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان قول الشارح لا حاجة
 يكون حلة التسمية بصيغة منتفى الجموع والحال ان ذلك التسمية مللت سابقا بقوله ولهذا
 وتوسط المعلول بين علتين خلاف المتعارف فكيف فعل الشارح ببيان الدفع ان هذا القول
 يسرلة التسمية بل مائة للعلية المستفادة من قوله ولهذا التسمية وبيان تلك العلوية
 قدرة منافي لصاحبة المتعلقة بقول الشارح لا حاجة تذكر **قال** الشارح قد سمره فانه لا
 يغير الصيغة وانما يغير في ذهنا ان جمع السلامة اذا لم يغير الصيغة فكيف يكون فيما من الجمع
 ان تلبس للمفرد بالتغير مأخوذ في مفهوم الجمع كما لا يخفى فانزله بان المراد بالنفي ههنا في التغير
 في المفرد بان يتقضى منه شيء او يغير حركة او مسكاته او يريد في وسط ثمة والتغير بالمأخوذ في
 المفهوم اعلم ما ذكر ومن ان يلحق بآخره شيء هذا ما ظهر والله اعلم **قوله** فتصير لا ضرورة اشارة
 الى ان طرية الاشتراط بالكون المذكور صحيح وفيه مرز الى دفع ما يرد ههنا من ان الشرع في التغير
 يحصل بالعلوية اي غير شرط بل يكن شرط الجمع كما كان شرط اللبث في الاسماء الاخرى بان الدفع
 انه على تقدير العلوية لا يوجب الجمعية فضلا لزومها والمقصود بقاء حال وجه اللزوم حتى يكون
 او فعلا اصل الذي هو الصرف في الاسماء **قوله** الباء للملازمة لعل الغرض منه دفع ما يتوهم
 من ان الباء للجمعية وعدم مجتها ظاهر كما لا يخفى **قوله** والتغير يحذف آة لعل الغرض من دفع
 ما يتوهم من ان الباء اذا كانت للملازمة والتغير يحذف ما يغاير يكون للمقصود ههنا تلبس تلك
 الصيغة بما يغاير الباء وهو ان يرد على الغرض كما لا يخفى ببيان الدفع ان التغير ههنا يحذف الالف
 للتغير **قوله** بل لا ياء لما كان توهم تلبس تلك الصيغة بعد حذف الباء قايما في المعنى المذكور
 على توهم ارادة العدول من كلمة لا امرض عن ذلك وقال لا ياء **قوله** جز آخر شرطه
 والتقدير شرطه بغير هاء بل لا ياء والحب من الفاضل للمدق حيث قال ههنا والتقدير
 كونه بغير هاء لانه على ذلك التقدير يكون قوله بغير هاء خبر الكون لا خبر شرطه كما هو الظاهر
 وهذه الشرط ليس يستقل في تأثير الجمع في مسح الصرف بل لا به معه من الشرط الاول كما ان
 الاول ليس يستقل بل لا بد معه من هذا الشرط ومن هذا علم ان جعل قوله بغير هاء صفة
 لقوله صيغة منتفى الجموع اولي الله اعلم **قوله** او صفة آة وان اختل في قلبك انه لا ياء
 ههنا من تقدير المتعلق معر فابطان الصفة مع الموصوف وهذا التقدير مستقيم لانه يلزم على هذا
 حذف الموصول مع بعض اجزاء الصلة فانزله ما ان الفاضل المحذو تبين في هذا الشارح حيث قد
 المتعلق معر قابلا في قول الفرخ **قوله** لا ياء بحسب **قال** الشارح قد سمره متقلبة عن آة

لعل الغرض منه دفع ما يرد ههنا من ان فواره غير منصرف مع انه متلبس بالهاء كما هو ظاهر
فكيف يصح قول المصنف بغير هاء بيان الدفع ان المراد من الهاء الهاء للشقلبة عن تاء التانيث حالة
الوقف وهاه فواره ليست من هذا القبيل لانها من فصل الكلمة او ان المراد من الهاء التاء لانفسها
وانما سميت الهاء تاء لانها يؤول الى الهاء حالة الوقف وفواره ليس بمتلبس بتاء التانيث فلو
خدشة في جملة قوله فعلى الاول آة لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان قول
للمصنف صيغة منتهى الجموع بلا هاء قضية مطلقة اعني ليست بتقييد بمجتمعات
على كلا التقديرين كما هو الظاهر فيستفاد منه ثبوت المحمول للموضوع في وقت ما كان
هذه الثبوت اذما وهذا الثبوت متحقق في فواره لانه غير متلبس بالهاء حالة الوصل وغير
متلبس بالتاء حالة الوقف فينبغي ان لا يكون منصرفا ولا غير خلاف ذلك بيان الدفع ان هذه
القضية وان كانت مطلقة بحسب الظاهر لكنها مفيدة اما بتقييد حالة الوقف ان كان المراد
من الهاء معناها كما قال به الشارح ثانيا والقريبة على ذيك التقييد من عدم ظهور كون الهاء
للتقلبة عن تاء التانيث الا في حالة الوقف وعدم كون تاء التانيث في الكلمة الا في حالة الوصل
ولا ادري وجه لما قال الفاضل من اننا بعد احكامهم ههنا حيث يعلم الفرق مما قاله ههنا بين
الموجبة والسالبة في افادة الاطلاق العام من الاول والدوام من الثاني وهو خلاف ما يحكم
به الذهن للشافعي قال الشارح قدس سره او المراد آة قال حولا عصمت الله والاظهار ان
يقال بغير تاء التانيث مثلا يجتاز الى احد هذين التكليفين كما قال في وزن الفعل غير قابل
للتاء الا انه تفتن في العبارة انتهى ويحتمل بالبال ان التفتن يحصل بطريق العكس ايض كما هو
الظاهر الا ان يقال النكسة للغاء لا للالغاء ولما كان المضرب في الاشتراط ههنا وجود التاء بما
لفعل وفي وزن الفعل القبول وان لم يكن بالفعل نزاد القبول ههنا لانه في هذا المقام
وانه اعلم قوله كما قيل آة يعجزان عرضا لشارح قدس سره من بيان جملة فواره لعل
الرد على من قال انه جمع فاره ووجه الرد ظاهر قوله قال قدس سره آة لعل الغرض من هذه
العبارة ان الحالة تكون الازمنة اسماء بان للعلمه معنيين بكل واحد منهما صفة فالفار صفة تارة
الى احد معنييه بقوله الفاره الى ترقى والى الآخر بقوله ويقال للبطل آة قوله يبين الفرق
قال الفاضل حولا فالمدقق في تاج البيهقي الفروية والفراحة تحت تزيك شدن ونيد
رو شدن انتهى قوله الحارثي لما لم يكن عبارة الشارح في الحاشية تفعا في صفة فتح
فلهذا لفاضل المحققين كما في يكون لغا ولما ذكر الموصوف في المعنى الآخر الذي هو البطل
والحاصل من مجموعهم الى تفسير المعنى الآخر قوله ويقال للفارس آة يعجز كما انه يقال في ذلك المعنى

لعل الغرض منه دفع ما يرد ههنا من ان فواره غير منصرف مع انه متلبس بالهاء كما هو ظاهر
فكيف يصح قول المصنف بغير هاء بيان الدفع ان المراد من الهاء الهاء للشقلبة عن تاء التانيث حالة
الوقف وهاه فواره ليست من هذا القبيل لانها من فصل الكلمة او ان المراد من الهاء التاء لانفسها
وانما سميت الهاء تاء لانها يؤول الى الهاء حالة الوقف وفواره ليس بمتلبس بتاء التانيث فلو
خدشة في جملة قوله فعلى الاول آة لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان قول
للمصنف صيغة منتهى الجموع بلا هاء قضية مطلقة اعني ليست بتقييد بمجتمعات
على كلا التقديرين كما هو الظاهر فيستفاد منه ثبوت المحمول للموضوع في وقت ما كان
هذه الثبوت اذما وهذا الثبوت متحقق في فواره لانه غير متلبس بالهاء حالة الوصل وغير
متلبس بالتاء حالة الوقف فينبغي ان لا يكون منصرفا ولا غير خلاف ذلك بيان الدفع ان هذه
القضية وان كانت مطلقة بحسب الظاهر لكنها مفيدة اما بتقييد حالة الوقف ان كان المراد
من الهاء معناها كما قال به الشارح ثانيا والقريبة على ذيك التقييد من عدم ظهور كون الهاء
للتقلبة عن تاء التانيث الا في حالة الوقف وعدم كون تاء التانيث في الكلمة الا في حالة الوصل
ولا ادري وجه لما قال الفاضل من اننا بعد احكامهم ههنا حيث يعلم الفرق مما قاله ههنا بين
الموجبة والسالبة في افادة الاطلاق العام من الاول والدوام من الثاني وهو خلاف ما يحكم
به الذهن للشافعي قال الشارح قدس سره او المراد آة قال حولا عصمت الله والاظهار ان
يقال بغير تاء التانيث مثلا يجتاز الى احد هذين التكليفين كما قال في وزن الفعل غير قابل
للتاء الا انه تفتن في العبارة انتهى ويحتمل بالبال ان التفتن يحصل بطريق العكس ايض كما هو
الظاهر الا ان يقال النكسة للغاء لا للالغاء ولما كان المضرب في الاشتراط ههنا وجود التاء بما
لفعل وفي وزن الفعل القبول وان لم يكن بالفعل نزاد القبول ههنا لانه في هذا المقام
وانه اعلم قوله كما قيل آة يعجزان عرضا لشارح قدس سره من بيان جملة فواره لعل
الرد على من قال انه جمع فاره ووجه الرد ظاهر قوله قال قدس سره آة لعل الغرض من هذه
العبارة ان الحالة تكون الازمنة اسماء بان للعلمه معنيين بكل واحد منهما صفة فالفار صفة تارة
الى احد معنييه بقوله الفاره الى ترقى والى الآخر بقوله ويقال للبطل آة قوله يبين الفرق
قال الفاضل حولا فالمدقق في تاج البيهقي الفروية والفراحة تحت تزيك شدن ونيد
رو شدن انتهى قوله الحارثي لما لم يكن عبارة الشارح في الحاشية تفعا في صفة فتح
فلهذا لفاضل المحققين كما في يكون لغا ولما ذكر الموصوف في المعنى الآخر الذي هو البطل
والحاصل من مجموعهم الى تفسير المعنى الآخر قوله ويقال للفارس آة يعجز كما انه يقال في ذلك المعنى

للمفرد جواد كذلك يقال فيه له رأي يعنى ان ذلك المعنى صفة للمفرد لا يجوز ان يكون المستقبل فيه
 ليس لفظ الغارة بل لفظ الجواد والرابع **قوله** فينبغي ان آه اذ غير اللازم في معرض الزوال
 وما قيل في الحاشيتين المشهورتين اذ العارض في معرض الزوال لا يخلو عن حذو آه اذ الزوال
 عارض كما تقدم وليس في معرض الزوال الا ان يقال في اصطلاح النجاة المراد من العارض
 للمفرد في الفعل والله اعلم **قوله** كما في وزن الفعل حيث يتقلب بهذا الوزن الى وزن لا
 بقبوله التاء قال الفاضل المدقق وانت خبير بان من اعترض على اعتبار تغير الوزن بالتاء في الجمع
 كيف لا يعترض على اعتبار تغير الوزن بها في وزن الفعل فالجواب المذكور كما ترى انتهى **قوله**
 بل لا اعتراض في ذلك المقام اولي لان المعتبر فيه القبول لا الفعلية الا ان يقال ان هذا
 الكلام مكرام على السند لا يخص وهو ليس بمعتبر كما هو المنتظر **قوله** على ان التاء آه صاحب
 العلل وان المعترض ان اراد بقوله التاء غير لا ترفع عدم لزوم التاء في جميع صور صيغة
 منتهى المجموع على طريق السلب الكل فهو ممتنع وسند هذا المنع مثل اشاعت وفراغ لانها
 لم يستعمل في كلام العرب بدون التاء وان اريد عدم لزومها في بعض صورها على طريق
 السلب عن البعض والاثبات للبعض الآخر فممتنع لانها غير مسلمة كما هو الظاهر **قوله**
 وفيه نظر آه هذا النظر متوجه الى العلل وبيانها ظاهر ويمكن ان يجاب بان مراد صاحب
 العلل من المنع على السلب الكل على تقدير وهو يتحقق بالزوم في بعض الصور وهو جمع للنسب
 كما لا يخفى على من له ذائقة سليمة بقى شيء في مقابلة الفاضل المنع لا يعنى المنسوب وانظر
 لعل الله يمدك بعد ذلك امر **قوله** اذا كانت اى فعالة جمع المنسوب تقدير المتعلق
 الخاص بقضية المقام ويحتمل ان يتعلق الامر بالمنسوب بكانية مثلاً ويراد من الكمونة الجمعية
 له وهكذا الخ في قوله لا يعنى **قوله** اشغى منسوب الى اشغى اسوزجل واما جمع شغى
 فهو اشاعت **قوله** لا تبادل آه تعليل للزوم التاء في المنسوب الجامع كون كل من آه النسب
 والتاء للفرق بين المفرد والجنس كتمرة وتدر ونرعى ونرعى **قوله** بخلاف آه يعنى الزوال في
 هذا القسم غير لازمة لانها غير موجودة لان الحاق التاء في هذا القسم لا يضر ثابت بطريق
 الغلبة كما يعلم من حاشية مولانا عبد الحكيم والله اعلم **قوله** وايض عدم آه منع من
 المستفاد من قوله لعدم استعمال آه لمنع عدم لزوم التاء على تقديره وتقديره انه يجوز ان يكون
 موضوعاً بلا تاء ويكون استعماله مشروطاً بالحاق التاء كما في السماء الاشارة والموصولان
 والاعمال على هذا ذهب من قال بصدقها للمفهوم الكل ويمكن ان يجاب ان هذا منتهى
 وهو ليس بمعتبر والله اعلم **قوله** بزيادة آه لعل المفروض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان

مقصودنا الشارح من هذا الكلام الرجوع على من نزلهم ان لا بد في تعريف صيغة منتهى الجموع
من زيادة قيد ولا يبيأ النسبة لاخراج نحو مديني وهذا الوجه لا يحصل عند الكلام بطريق الصلح
وان استلزمه كان الامر الظهور في كلامنا من ان لا احتياج الى الاخراج لكن بقيت ابياتنا في
في كلامنا الشارح الاحتياج الى مطلق الاخراج بيان الدفع ان مرادنا الشارح ايضاً في الاحتياج
الى الاخراج الخاص لتفصيل طرق الطريق الى الوحدة ووجهنا ان مديني خارج من ضرورة صيغة
منتهى الجموع لان بعد الالف فيه اربعة احرف فكيف التزم الزاعم اخراجه قيد نريد
وملك الشارح مسلكه واجيب بان المقصود اخراج مديني في مديني لا مديني وبعد
الالف فيه حرفان فيصدق تعريف صيغة منتهى الجموع عليه واحال انه فيه منقطع فلا
من قيد نريد حتى يخرج منه فلذلك وجدنا التزام كسر السلوك المسطور وادرج عليه
الفاضل للدق بان مديني في مديني جزء منه والاحتراز عن جزء الكلمة لا يصح انه انتهى
بما صله اقول وبالله التوفيق ان جزء الكلمة لو كان له حكم خاص فلا بعد في الاحتراز عنه
بشيء الا ترى ان عبد الله كلمة عندنا مع ان جزءه الذي هو عبد الله مثلاً لو اخرج عن تعريف
غير المضاعف او غير المضاعف اليه فلا يكون فيه بعد كما لا يخفى والله اعلم قوله مع انه لو زيد
آية اشارة الى ارد الاخر على من زيد ذلك القيد لذلك الاخراج بيانه انه يلزم على هذا الخروج
كراشي من الحكم الذي يؤثر في منع الصرف لانه يبيأ النسبة مع انه غير مصروف اقول وبالله التوفيق
انه لو اريد ولا يبيأ النسبة التي لم تكن في مفردة فلم توجه اليه هذا الوجه ويرد ههنا ان الاء في
كراشي ليست للنسبة كما يفهم من كلام الشارح الرضي في شرح الشافية فكيف يخرج بهذا القيد
واجيب بان الاطلاق يبيأ النسبة على تلك الياء في اصطلاح النجاة امر جائز كما يفهم من كلام
ذلك الشارح في شرح الكافية في بحث وان لم يخرج ذلك الاطلاق عليه في اصطلاح الصرف عندنا
ما يخص من الحاشيتين المشهورتين والله اعلم قوله لا يصح الا آية تفسير المفرد والمضاعف بالياء
عليه لعله دفع ما يتوهم من ان المفرد المضاعف ما لا يكون فيه وجه من التركيب في مديني في مديني
تركيب مع ياء النسبة فكيف يكون مفرداً معضاباً ان الدفع ان المراد من المفرد المضاعف ما لا يعامل
معاملة المفرد وهو فيه كذلك لانه لو عومل معاملة الجموع لمز في النسبة الى المفرد على
ما هو القاعدة في نسبة الجمع قوله فلا يقيم آية تفسير الجمع المضاعف ولعل الاء على هذا التفسير
دفع ما يتوهم من ان الجمع المضاعف ما لا يكون فيه جماعتين الافراد وفي قرآننا ههنا بجملة موجودة وهي
الشافية بالكرامية اقول وبالله التوفيق فوالفاضل المحتش لا يصح الا معاملة الجمع معاملة
اورد الفاء في السابق لكان عبارة مسلك واحد والله اعلم قال الشارح قدس سره في كلامه

ان لو قيد ما وقع في خبر
الضم ههنا بجملة
منه

لا يجزى بالبال ان الكلام اذا كان في مدين في مدين كما سبق وجعله في ثبات الجمعية له كمال
 للمصرح عند القول وفي نفى الجمعية عنه بقوله ليس جعاً آة تدفع الا ان يقال ان الثاني لما
 كونه جزء مدين والاول وقت عدم كونه جزء لكن يبقى شئ وهو ان نفى الجمعية الجمالية حال الجمعية
 ظاهراً واما نفى الجمعية المالية فهو غير ظاهر الا ان يقال ان مراد الشارح ان مدين في مدين ليس
 جعاً في المحل ولا بعد حذف ياء النسبة عنه اما الاول فظاهر واما الثاني فلما تقر من ان في مدين
 الشئ لا يكثر دفع للمانع والله اعلم **قال الشارح** قد مر من سره بخلاف فرانته لعل الغرض من هذا
 الكلام رد دفع ما يدعي من انه كما لا احتياج الى التخرج نحو مديني لعدم جمعية كذلك لا احتياج الى اخراج
 نحو فرانته لانه لا يكون على فرانته المفردات مفرد بيان الدفع انه جمع وكون الشئ على فرانته المفرد
 لا يقتضي افراد نعم ثبتت الفتور في الجمعية فاذا كان جمعا ضعيفا لا يقوى القيام مقام السبب
 لاحتج الى قيد بخرجه **قوله** وهو معترب النصير راجع الى فرانز والمغرب منه لم يذكركلام
 الفاضل المحسن وهو فرزين كما ينادى عليه عبارة المتخلف لعل مقصود الفاضل المحسن من
 هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان الشارح لم اختار تفديم الفرزين على الفرزان ولم يقل
 جمع فرزان او فرزين بان الفرزان معرب فرزين فهو اصله والاصل يكون مقدما قلنا
 قد مر الشارح هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قال الشارح** قد مر من سره فعلم ما سبق
 آة لعل الغرض من هذا الكلام التمهيد الى دفع ما قيل ليست اما في قوله واما فرانته للتفصيل
 لعدم التقد باللائم كما التفصيل ولا للاستيناف لسبق كلام آخر عليها وانتفاء الشرط
 في الاستيناف بان ما هذه التفصيل والتعدد اللازم لها اعلم من ان يكون من كبر كما
 في قولك جاء اخوتك فاما تريد ضعفه واما عمرو فأكرمه واما خالد فكلمه او مقدر كما
 في قوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ الآية والثاني موجود ههنا لان تقدير الكلام صيغة
 مشبهة بالجمع قد يكون مما وقد يكون بغيرها اما الصيغة التي بغيرها كساجد مصابيح
 فهي غير منصرفة واما التي تكون بالهاء كفرانته فهي منصرفة **قوله** قيل ليست آة لعل
 لعل غرض الفاضل المحسن من نقل هذا الكلام المراد عليه باختصار الشق الثاني وسيبقى بيان
 كما رد عليه الشارح باختيار الشق الاول ومرة تقريره **قوله** لا استيناف يعني ان الكاف
 في اما الاستيناف قد مر سبق الاجمال عليها كما ينادى عليه عبارة الشارح في بحث حروف
 الشرط لا عد مر سبق الكلام عليها كما توهم هذا القابل والعجب من الفاسلين المشركين
 جعل ما خذ هذا الكلام من كلام الفاضل الهندي الذي ذكره عن غيره مع وجود ما اخذه
 في كلام الشارح في بحث اما في حروف الشرط والله اعلم **قوله** فنصرفة مع وجود شرط

ان يقال ان قوله
 قاله جمع من مدين
 المحسن في التخرج عليه
 ظاهر بخلاف قوله
 فانه مفرده من
 عبارة الشارح فلا
 يظهر عليه التخرج
 في كلامه داخل
 المحسن انه
 ويرى ههنا ان الجمعية
 او صيغة متعينة كما في
 مناجر فلم لا يجوز ان
 يكون مدين في مديني
 غير منصرفة بسبب
 ان يربط ما لا في
 محل لا يكون خلل في
 فرانته وههنا باعتبار
 كون ياء النسبة به
 بعد الخلل في فرانته
 فان زاد التقدير بههنا
 النسق من الى ان كلامه
 الشارح مشتمل على
 غير المناسب كما سيجي
 من كلامه حال وفان
 وكان المناسب لبيان
 ان يقدر واما ما كان
 مما يخرجه

وأما الثاني فلا نه الخ **قوله** بمعنى النفي وتعمل عليه تضييع العبارة **قوله** فانه مح في قوة آة لعل الغرض
 من هذه العبارة قد قدم ما يتوهم من ان غير اذ كان بمعنى النفي يكون التقدير وحفاجر مما ليس منطوقا
 وتقديم خبر ليس عليه مختلف فيه فكذا تقدير معموله عليه بناء على القاعدة المشهورة من
 ان المصنوع لا يقع الا حيث يقع العامل فيه فكيف قال الفاضل المحقق وجاز على الاطلاق قوله
 لا يلزم كون غير بمعنى ليس على تقدير النفي بل يحتمل ان يكون بمعنى لا وهما كذا **قوله** من
 تقدير بيان ما في قوله ما تجا والمراد من الدخول في كلا للوضعين مدخول لا وقوله وزيد في
 عطف على تقدير مثال التقدير وانما زيد غير ضارب اي انا لا ضارب زيد او مثال الزيادة
 لا زيد في الدار ولا عمر **قوله** ولا يخفى آة رد على احتمال الحالية **قوله** من ايها آة انما
 قال من ايها آة بعد التاء مل يظهر مدم انصرف حفاجر في حال التنكير بطريق الاولى لانه لما
 اعتبر الجمعية مع للنافي وهو العلمية فاعتبار مع مدم للنافي وهو التنكير اولى فالحال يكون
 قيد النكاح الاحتراز يا فيكون هذا التقيد مثل التقيد في نعم العبد صهيبي لولم يخفف الله
 لم يعصه **قوله** على انه خبر مبتداء محذوف وهو هو ولم يجعل خبر حفاجر لان مثل هذا
 المحكم ليس بمقصود للنفي كما لا يخفى **قوله** وينبغي آة يعني وان هو كونها جملة حالية بناء
 على انها لا تكون قيد الاحتراز كما في قوله علما لكن جعل كونها اعتراضية اولى بخلوها عن الايها
 المذكور **قال** الشارح قدس سره علم جنس لفرق بين علم الجنس واسم الجنس من وجهين
 الاول ان علم الجنس موضوع الطبيعة مع اعتبار المعهورة والمعلومية بخلاف اسم الجنس
 لانه موضوع لها مع اعتبار عدم المعهودة والمعلومية الثاني انه يجري على علم الجنس احكام
 المعارف بخلاف اسم الجنس فانه يجري عليه احكام النكاح **قال** الشارح قدس سره يطلق
 على الواحد قال مولا ناجمال الدين ليس ما يحتاج اليه اذ مجرد قوله علم جنس يكفي في انتفاء
 الجمعية انتهى اقول وبالله التوفيق لو كان غرض الشارح من هذه العبارة الرجوع الى انتفاء
 الجمعية بوجه آخر حاصله ان الجمع لا يطلق على الواحد وحفاجر يطلق عليه فلا يكون جمعا فليخفى
 ان يكون منصرفا لان صيغة منتهى الجموع شرط للجمع ليس بسبب لكان الكلام الشارح
 واطلاق حفاجر على الكثير مغاير لا يطلق الجمع عليه لانه اطلاق على واحد واحد بخلاف اطلاق
 الجمع فهو ابيض في الجمعية هكذا قال مولا ناعميت الله والله اعلم **قال** الشارح قدس
 سره فينبغي ان يكون آة قيل انتفاء الجمعية لا يقتضي الا انصرف اذ كثير من الاسماء المفردة
 غير منصرف واجيب عنه بان منه من الصرف مستند الى الجمعية واذا انتفتت الجمعية
 فليخفى ان يكون منصرفا وان هذا التفرع بالنظر الى ظهور انتفاء الاسماء الاخرى في حفاجر

هكذا قيل في حاشية مولانا جمال الدين وعصمت الله **قال** الشارح قدس سره الجمعية الامية
اشاره الى ان في عبارة المصّر مسامحة لانه يشعر على ان النقل من الجمعية سبب عدم الاختلاف
والامر ليس كذلك **قوله** الجمعية وان كانت آة لعل الغرض من هذا القول دفع ما يتوهم
من ان عدم الانصاف اذا كان الجمعية يلزم اعتبار المتضادين وهما الجمعية والعلمية في حكم
واحد وهو عدم الانصاف وهو من المنتهات بيان الدفع ان المناقاة مسافرة لكن لا ينص
جمعية لا اعتبار بين اى اعتبار الجمعية واعتبار العلمية في حكم واحد وهو عدم الانصاف
لانه لا حاجة فيه الى اعتبار العلمية لان الجمعية وحدها تقوم مقام السبين **قوله** كالتو
اي كمنافاة الوصفية للعلمية **قوله** ومن قال آة في دفع التوهم المذكور وبيان هذا
الدفع عدم تسليم المناقاة بين الجمعية والعلمية **قوله** منافاة العلمية حال عن صحتها
لازم فيكون من قبيل عبارة المصّر وحفاجر علماء غير منصرف **قوله** لغة الجمعية لان معنى
الجمع الاحاد المقصودة بمرور مفردة بلا تعين **قوله** نعم يجوز كلمة نعم تصديق لما
لما سبق وهو المناقاة بين الجمعية والعلمية وقوله يجوز آة جملة مستأنفة ذكرت في
منشاء ملط ذلك القايل بانه قديمه شامية الجمعية وهي التعدد في العلم كما انه قد بين في
الوصفية فيه فمن هذا البقاء يتوهم بقاء الجمعية والوصفية واحتياهما مع العلم فيقال انه
لا منافاة بينهما **قوله** قال قدس سره آة غرض الفاضل المحش من نقل هذه الحاشية الرد
عليها بانها مخالفة لما في الصحاح والاصحاح يختلفون **قوله** لا عتراض الذي ذكر في انشراح بعد
تسليم التانيث في الضم وغرض الشارح شبات **قوله** لا ان الضم هي اشئ الضم لكن بقي في
فهمي شئ وهو ان المناسبات للفاضل المحش ان يوجد ههنا قوله لان الضم هي آة فيقول بعد
قال قدس سره وللشارح ان ثبت **قوله** بالنقل من كتاب ثقة من كتب اللغة لان ما قاله في
الحاشية ليس اولى ما قاله في الكتاب حتى يثبت هذا بذلك هذا من سوانم الوقت والله
اعلم **قوله** اندفع اسوال لانه مبقى على كون حفاجر انتهى الصبحان وان احتج في صدره
ان الجواب بعد من تسليم التانيث صدر من الشارح نفسه في الكتاب في جواب الاعتراض
للمصدر بقوله فاز قلت آة فكيف قال الفاضل المحش فعلى هذا اندفع اسوال فان له بان
ههنا تانيثين تانيث حفاجر وتانيث الضم قال الفاضل المحش من تانيث الضم مستند
بالاصحاح الصالح وتبعه تمنع تانيث حفاجر ايم لانه علمه والشارح تمنع تانيث حفاجر لا الضم
كما علم من حاشية المتعلقة بقوله لانه علمه بحسب الضم لانه اول قول المصنف وحفاجر
الحاشية آة والله اعلم **قوله** المدة زمة متنوعة وحاصل المنع اصلا فسلوه ان افا كانت

والقديم بين الجمعية
المناقاة ههنا كما
على ١٢ منه
على ان شرح التانيث
بالاستقلال ليس من
باب المصنفين كما
هو المصنفين كما
ولما اورد الفاضل المحش
ينقل كلامه من الشارح
الجمعية الى آخره كان
ولما اورد الى ان ههنا
وهو ان كان الجمعية ههنا
على ١٢ منه
الجملة الاول متعلق بالان
العدد واما الثاني
بالضم فلا واولان
تعلق الجملة بغيره
واحد بفعل واحد
من المستغفات فافهم
على ١٢ منه

العلمية مؤثرة في حفاجر يكون منصرف فابعد التذكير بان المانع من الجمعية العلمية فانزالنا
 بالتذكير عادات الجمعية فيكون غير منصرف كما في اسرار لان الوصفية زالت عنه بالعلمية
 فاذا زالت بالتذكير عادات الوصفية فيكون غير منصرف للوصفية ووزن الفعل الا
 ان يقال ان ملازمة الشارح مبنية على المذهب المختار وهو مد معود الزايل برقم المانع
 لانه بدون وجود مقتضى كما سيحكي في شرح قول المصنف ومخالفت سيبويه لا يخفى فلتكن
قوله قال من سره آه غرض الغاضل المحض من نقل هذه الحاشية الرد عليها بان التأويل
 مستغنى عنه لانه مبني على الباطل وهو تانيث الضبع وغرض الشارح دفع ما يرد عليه بان
 عدم تسليم التانيث في حفاجر غير موافق لقول المصنف وخارج عما للضبع انقضى الضبع كما
 قاله الشارح سابقا فان سلم ان الضبع مؤنث لكن لا تسلم تانيث حفاجر لانه علم للجنس
 الضبع مذكرا كان هذا الجنس او مؤنثا ومعنى قول المصنف وحفاجر للضبع انه علم للجنس
 شامل للضبع لانه فقط وهو ما سأل على طبق ما مره والجب من الغاضل المدقق حيث
 تعرض للسؤال ههنا ولم يتعرض له فيما سبق مع انه مثل هذا المقام من غير فرق والله اعلم
قوله فعل هذا اي على تقدير كون حفاجر ما للجنس الضبع مذكرا كان هذا الجنس او
 مؤنثا **قوله** بناء لانه لو لم يثبت التانيث في الضبع بل يكون شاملا للمذكرو والمؤنث
 كما علم من الصراح والعصاف لكان العموم مستغادا بدون تقدير لفظ الجنس توصيفا
 بشامل **قوله** ولا مكان انه دليل آخر لقول الشارح ولم يقل آه وبما انه ان اعتبر الجمعية
 المطلقة اعني الشاملة للجمعية الاصلية والجمعية الحالية ممكن في منع الصرف ولو قال بجمع
 ان يكون في الاصل ولو تاء ملكت تاء مل الانصاف يظهر لك ان هذا القليل في غير محله لان
 الجمعية الاصلية مقابلة للجمعية العارضية كما ان الوصفية الاصلية مقابلة للجمعية العارضية
 العارضية لا الجمعية الحالية كيف ولو كانت الجمعية الاصلية مقابلة للحالية في هذا المقام
 لتوهو مقابلة الوصفية الاصلية بالوصفية الحالية فيما سبق ايض في غير محله عدم اعتبار
 الوصفية الحالية في منع الصرف والامري ليس كذلك فافهم ولعل الله يهديك بعد ذلك امرا
قال الشارح قد سأل فاجاب بانها آه وهم ههنا ان الاقتراض على سراويل ليس لا على قف
 مد ما تصرفه فالاختلاف في صرفه وعدمه كيف جوابا واجيب بان الجواب آخر الكلام و
 اما اوله اي بيان الاختلاف فليكن صنعت السؤال بان سراويل مادة النقض على الاتفاقات
 لانه اذا صرف لا يرد النقض به كما هو الظاهر ههنا فافهم من حاشية مولا عصمت الله
قوله ومذهب الاكثر آه يعني ان في عبارة المصنف هذا ما حدث في الجاهل والمجهول وكما فعله

يعني ان للناس سبالة
 ان يزيد قوله لانه علم
 للجنس الضبع فيقول
 بعدة قال قد مر
 آه ولو لم يرد بقول الشارح
 ولا كان الى آخره لكان
 لا يرد الحاشية ههنا
 وهو كذا في بعدة
 يخفى

الشارح اوحذف للمضات كما فعله الفاضل المشي وفي كلا التقديرين نوع نقصان اما في تقدير
 الشارح فهو انه موقوف على الاطلاء بجميع موارد استعمال العرب حتى يحكم بان استعماله غير
 منصرف اكثر من استعماله منصرفا وذا امتنع بل متعذرا واما تقدير الفاضل فهو انه موقوف
 على ثبوت اختلاف النهاية في صرفه وعدم صرفه وذا غير معلوم هكذا اقال مولا فاعصمت الله
 وبغيره من قول مولا ناعصا الدين ارض ولعل الاختلاف المذكور في الشرح يكون امر مشترك
 لا تحقيقا كما هو المفهوم من حاشية مولا ناعصا الدين قول الخبر مبتدأ محذوف لعل
 الغرض من هذا دفع ما يرد من ان قوله اعجمي مقول القول المستفاد من قوله فقد قيل وهو لا
 يكون الا جملة والاعجمي مفرد بيان الدفع انه خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو اعجمي ومقول القول
 ليس الا هو مع مبتدأه وهذا المجموع جملة والفرق بين كلام الفاضل المشي والشارح
 بقلعة المحذوف وكثرة فيكون في عبارة الفاضل المشي تعريض على الشارح والى هذا التقدير
 اشار الشارح قدس سره بقوله انه اسما اعجمي مع زيادة فايد وهو تقدير الموصوف
 وهذا التقدير ليس مما يستغنى عنه لانه قد يكون صفة للشئ وهو غير مراد هنا هكذا فهم
 من حاشية الفاضل المدقق قوله لانه دخيل آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان حمل
 سراويل على موازنه واعتبار الجمعية فيه حكما ليس باولى من حمل موازنه عليه وعدم الجمعية
 فيها حكما بينا الدفع ان سراويل دخيل في كلام العرب على تقدير الجمعية فيكون قابعا لما هو
 عربي في الاصل فيكون محسولا عليه بخلاف ما هو عربي في الاصل لانه لا يكون قابعا فلا
 يكون محسولا قوله واقام غنم آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان يحمل على الموازن
 لو كان مؤثرا في منع الصرف لكان المناسب عدم انصرف آجر العرب محلا على موازنه منها
 اذ هو اسمر بلدة بيان الدفع ان بعض موازن آجر العرب منصرف كالكلب واجرو بعضه
 غير منصرف كاذر وقلام يكن لغير المنصرف ترجيح على المنصرف بل الامر بالعكس نظرا
 الى ما هو الاصل في الاسماء حمل الموازن للمنصرف بخلاف سراويل لان جميع موازنه غير
 منصرف فحمل عليها وجعل غير منصرف وان لم يكن فيه سبب من استبان مع الصفة
 قوله العرب خففا قال في العوام آجر فارسي محرب قد يشدد راءه وقد يخفف انتهى
 ولما كانت موازنه الغير المنصرف خفيفة كاذر مثله قال الفاضل المشي خففا والا فانتم
 ليس بمتنصرون حال الخفيف والله اعلم قوله اعتدأ راءه يعني ان المقصود من جملة الشارح
 قدس سره انكم من قبيله حكما قد ما يرد من ان يحمل على الموازن غير محدود فيما سبق من
 استبان مع الضم فكيف أثره هنا فيه بيان الدفع ان الموازن هنا الجمعية الحكيمة المحاطة من

الحمل لا يحمل بنفسه وفي استناد الفاضل المحشي لا يعتد امر هذا القول امرى شديد الكثرة
 جهالة اهل العصر لم يخص الى ذكره فانهم قولهم وقد يعتد به بان هذا لا يعتد امران على
 عدل الحمل على الموازن من اسباب منع الصرف فيما سبق لاجل انه سبب على سبيل الاعتقال
 وليس بسبب على القطع لان السبب في سر وويل على تقدير كونه عن باب الجمعية التقديرية على
 تقدير كونه عجميا الحمل على الموازن قوله قال للمعراة غرض الفاضل المحشي من نقل هذا الكلام
 الاشارة الى ان لا يعتد امر الاول ليس بمضى للمعراة على تقدير ان يلزم على الذين قالوا بان
 انجي الجهم وما اشبه الجهم كما ان بعضهم قال بذلك هكذا فهم من حاشية الفاضل المدقق قوله
 وبالله التوفيق ان المصريح في كلامه الشارح قدس سره ان بناء الجواب على هذا التقدير على
 ان المراد من الجمعية احصون ان يكون حقيقية او حكما فكما انه لا حاجة على تقدير كون الجمعية
 احصون ان يكون حقيقة او تقدير الى الزيادة القيد كذلك لا حاجة على تقدير تعيينها
 من الحقيقة والحكمة الى الزيادة قال الفاضل مولا ناعبد الحكيم في تعليق قول الفاضل
 المحشي قال للمعراة تأييد لكونه سببا لمنع الصرف على هذا التقدير بحيث صرح المعصوم
 ذكره في قرآن الجهم وان قد مر من به البعض انتهى قال الشارح قدس سره فبناء هذا
 بردها ان بناء الجواب اذا كان على التعيين الحقيقي والحكمي فلو قال به للمعراة بقاء
 دفع سوال حقا فترسست المسافة ولم يرد الا عراض على سر وويل ويمكن ان يجاب عن
 هذا الايراد بان الجمعية الحكمية تكون لاجل الحمل على الموازن وهو مفقود في الالفاظ الفظة
 بعضها مع بعض لان بعضها ليس بنميل في البعض الاخر بل كلها اصيل والحمل لا يكون الا في الجملة
 هكذا وجد في بعض الحواشي المكتوبة بهي مولا ناعبد الحكيم المرجوع في رايه مرقدة وطبيب الله
 متجمعة والله اعلم قوله قدس سره تقدير الما كان في نصب تقدير ايهما من الغطاء لان المفعول بغير
 اقسامه يقتضي الفعل او شبهه وكلاهما مفقودان هنا اما الاول فظاهر واما الثاني فلان
 الجهم وان كان مصدرا في الاصل لكنه نقل الى ما دل على احاد آه والحوال يقتضي الفاعل
 والمفعول واذا انشئ الفعل وشبهه فيفتيان ايض ويبان ساير اقسام المنسوب ظاهر
 اشارة الفاضل المحشي الى انه منصوب على انه مفعول مطلق لفعل مقدر وهو قدس سره والجملة
 وقت جوابا لمن قال كيف كان جمع سر والة مع ان السر والة لم يبقى بمعنى قطعة من السر واول
 بان هذه الجمعية تقديرية فيقد السر والة بذلك المعنى وان لم يوجد بذلك المعنى في كتب
 اللغة قال الفاضل مولا ناعبد الحكيم الجملة صفة سر والة ويرد عليه انه يفهم من هذا
 ان لفظ السر والة فرضي مع انه ليس كذلك كما هو الظاهر لانه مستعمل فيما بين العرب لا

لان الالفاظ
 لا يخرج من قول الشارح
 فانه في حكمها انما هو

ان يقال ان المراد من السر والة السر والة بمعنى قطعة من السر ويل لا مطلقا والله اعلم قال
 المشاعر قدس سره فكانه سمي آء الغاء للتفريع او للتقليل هكذا قال الفاضل المدقق قول
 انما قال كانه يعني انما اورد به صبغة القربى لان السر والة اذا كانت مفردة السر ويل وهو
 جعلها فيجب ان يكون السر والة بمعنى قطعة من السر ويل كما لا يخفى وهي بهذا المعنى ليست
 بمسبوذة في كتب اللغة بل جاء فيها بمعنى قطعة الخرقه فخر من كون السر والة بذلك المعنى ويكون
 مفردا لها وتغريز الغرض لا يخفى قوله فيكون للفرج آء السر والة بمعنى قطعة من السر ويل
 قال الفاضل المدقق تفريز على قوله فكانه سمي انتهى أقول وبالله التوفيق ان تفريع هذا الجواب
 على كلام الفاضل المحقق نفسه وهو قوله لان السر والة آء صميم كما لا يخفى في الحاجة الى تفريع
 على كلامه من المشاعر قدس سره وان كان محتملا بالنظر الى المنهج المتعارف من المستندين قوله
 والنام يجعل آء دقم ما يتوهم من ان السر والة آء جاء بمعنى قطعة الخرقه فخر من يعتبر السر ويل
 بها لها بذلك المعنى مع ان الجمعية يكون على هذا التقدير تحقيقا والمفرد لا يكون محققا بينا
 الدعم انه على هذا يكون السر ويل مختصا بالخرقة وهو خلاف ما ثبت في كتب اللغة من اختصاص
 بالانصار قوله لتقابل ان يقول آء غرض من التقابل اثبات ان السر ويل هو السر والة بمعنى قطعة
 الخرقه ببيان اختصاص السر ويل بالانصار ليس كما بعد نقله من المعنى الجمعي الى هذا الجنس
 الغير الملاحظ فيه معنى الاقسام مطلقا سواء كان اقسام آء اقسام الخرقه واما قبل نقله
 فيحصل ان لا يلاحظ فيه معنى اقسام الخرقه واما اقسام الانصار بل آء اول متعين لان السر والة بطلان
 المعنى موجب فالنقل الى هذا الجنس جائز ان يكون من اقسام الخرقه بل هو متعين قوله ان
 قول آء جواب الا مقراض الذي صدر بقول الفاضل المحقق لتقابل ان يقول آء بيا انه على ذلك
 التقدير بلين والنقل من الجمع الى الواحد الكلي في الاجناس وهو علم يعجز ولو قيل ان النقل
 من الجمع الى الواحد في الاجناس ثابت كما في حفاجر فكيف يجوز هذا الجواب فانزله بان اراد
 الفاضل المحقق بقوله في الاجناس اسماء الاجناس على طريق حذف المضاف وحفاجر والمجوز
 كما تقرر كما اسم جنس فلو قيل انه على هذا لا يجوز قوله نعم جاء في الاخصاص لا بما عرفت
 الا ملامه والنقل ليس ثابت الا في آء ملامه سواء كانت اعلاما لخاص كسائر لوا اعلاما لخاص
 كحفاجر فانزله بان هنا ايض حذف المضاف والتقدير اعلاما لخاص والمراد من الاخصاص
 هو ان تكون حقيقة او حكما فيشتق الاجناس قوله اجيب آء بيان هذا الجواب ان
 الجمع على تعيين جم محقق وهو لا يستعمل العرب في محاوراتهم في معنى الجمعية وهم مقدر
 به وان لا يستعمل في محاوراتهم في معنى الجمعية لكن يقال به لا مر متقرر مثلا لو لم يقل

له التوفيق السجادة كاد
 بالبارود ما شذوه
 وشبهه

على تقدير كون
 سر ويل هو السر
 يعني اقسام الخرقه
 به

بالجمعة على سراديل لطل قاعدتهم وهي تلك ما على وزن صيغة منتهى الجموع كما في جمع المصروف الا
 الجمعة وهي ليست موجودة فغيرها خافية وعدم ثبوت النقل من الجمع الى الواحد في اليا
 الا بما سمي بجمع الجمع الحق لا بالامور ومن المقدرة قوله وان المفرد آجواب بتغير
 الدعي ان مراد القائل ليس بطل السراديل الذي هو جمع السراولة بمعنى قطعة الخروقة الى
 جنس الانهار على ما يرد على ما يرد بل مراد ان لم لا يجوز ان يكون سراديل جمع سراولة بذاتها
 لكن اطلاقه على ذلك الجنس محال لا اشتغاله على الا قطام بد وزنظروا الى اهمنا اقطام الخروقة او
 اقطام الانهار فاحفظ هذا التقدير ولا تفرم بالرد والقول لعل الحق لا يجاوزه والله اعلم
 سيد وراعي القول وفيه ان آء هذا الكلام على قوله كما يقال قوله ذلك اي المنقول بقوله
 يقال قوله بجمع الجمع وجعله صفة له قوله من باب الاطلاق آء اي ذكر الجمع والرد الى الواحد
 والكلام في الثاني دون الاول قوله هو الاطلاق لا ما اذا هو توصيف شيء بشئ هو اطلاق
 الشيء الثاني على الاول قوله لما كان آء لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان كلمة الخروقة
 هي ما هو قطع الوقوم وعد من المصروف والمصرف كلاهما ههنا مشكوكان فكيف استعملت لهما
 بيان الدفهم ان عدم المصروف لعلية وقومه كان مثل قطع الوقوم فاستعملت فيه كلمة اذا الموقر
 لما هو قطع الوقوم حقيقة او حكما واما المصروف فاستعمل كلمة الخافية للمشاكلة لا لاعتبارها
 ليس قطعي الوقوم كحقيقة ولا حكما ولا وجد اول ظاهر ووجه الثاني النادرة قوله رفع
 ان كان كلمة ان فتعمل في المشكوك اي غير المقطوع به سواء كان مشكوكا حقيقيا او هو هو ما
 المطلوب لندرته هو هو فلا يرد ما يرد فانه قوله للمشاكلة كما في قوله تعالى جزاء سيئة
 سيئة مثليها والمشاكلة التعبير عن الشيء بلفظ مصلحه سواء كان مقدما عليه او مؤخر عنه
 لكن اقلنا القاضل المدقق قال الشارح قد مر سره بالتقضى به آء لعل الغرض من هذا ان
 كلمة لا في قول المصرف لا اشكال في الجنس وهو هنا غير متحقق لورود الا معتراض على هذا
 بصياح بان للناسب ان يكون منصرا فالانه يوازن مفردا منصرا وهو سراديل كما صرف
 فواحدة تلوانه بكوا هي عيان الدفهم انه ليس المراد من الاشكال جنس الاشكال بل المراد
 الورد على سراديل بقاعدة الجمع بان صيغة منتهى الجموع وسد ما ينف بد ون الجمعية لا يثني على
 الا نعراف والجمعية في سراديل ليست موجودة فكيف منضم من المصروف وهذا شكلا على
 تقدير المصروف ليس بورد فيقول المصرف لا اشكال قوله لا يخفى آء لعل الغرض من هذا الدفهم
 ما ينبغي بالبال منه على تقدير التقضي في الاشكال لا يكون كلمة لا في الجنس مع ان قضا
 الا مقرر متفية ههنا كما لا يخفى فكيف يدعى قول المصرف لا اشكال بيان الدفهم ان التقضي لا

اي على تقدير ان يضاف
 سراديل الى مصرف

فيكون الدفهم
 في نفس الجواب على
 سراديل بواعدا بجمع
 بوجه

فيها لا ينفك جنس مدخولها سواء كان اعمرا واحضا والمدخول ههنا الحضي بقربنية السباها هكذا
 فهو من حاشية للدق **قوله** ويمكن ان آء بيان الدفع الاول ان سراويل مفرد اجمعي وخميل
 في كلام العرب لا يوجب الفتور في قوة الجمعية موازنة للمفرد الخيل فلذا لم يصرف مفتحا
 بخلاف الكراهية فانه مفرد اصيل فيوجب الفتور في قوة جمعية القرانة فصرفت وهذا
 الجواب على تقدير انصرف سراويل **قوله** او بالتدوير بيان الدفع الثلث ان سراويل و
 ان كان عربيا لكن انصرفا نادرا والنادر كالعدم فلا يجمعي موازنة مصاييم بالمفرد للمفرد
 حتى يكون منصرا فاد هذا انصرف جواب على تقدير انصرف **قوله** او تنقد آء بيان هذا الدفع
 الثالث ان الجمعية في سراويل مقدم ومفروض سواء صرف اولم يصرف الاختصاص هذا
 بالوزن بالجمع فلا يكون مصاييم موازنة للمفرد حتى يكون منصرا **قوله** فانه نظرا لعل
 المفروض من هذا دفع ما يجتمع بالبال من ان الجمعية اذا قدرت في سراويل فيكون غير منصرا
 فكيف يصح قوله سواء صرف اولم يصرف وبيان الدفع ظاهر **قال** للمصنف ونحو جوار آء
 لعل المفروض من هذا دفع ما يرد من ان الجمعية مع شرط الذي هي صيغة منتهى الجموع متحركة
 في جوار لان اصله جوارى مع انه منصرف بشهادة اجراء التنوين عليه بيان الدفع انا لانفهم
 انه منصرف بل هو غير منصرف والتنوين فيه تنوين العوض اما عن الياء المذوقة او عن
 حركتها لا تنوين التمكن للمنع من غير المنصرف وان سلوانه منصرف فنقول ان الجمعية
 وحدها يعنى بدون صيغة منتهى الجموع لا يؤثر في عدم الانصراف وهي غير موجودة لان
 الا ملال مقدم على عدم الانصراف واعلم ان الاحتياج الى الجواب في حالة الرفع والجور
 واما في حالة النصب فلا اشكال فلا احتياج وان اختلف في ذهنت ان المقترن بانه نحو جوار
 بقاض حالة الرفع والجور ولا يعلم من هذا التشبيه هذا الجواب فلو قلت بيان الدفع انا لانفهم
 فسلوا فانه له بان التنوين في قاض تنوين العوض حال الطلعية للموت كما سيعلو من قولك لعل
 الحضي بعيد هذا فانه **قال** الشارح قدس سره اي كل جمع آء لعل المفروض منه دفع اختصاصا
 نحو جوار بالجمع المنقوص الياء **قوله** وكذا اكل مفرد آء لعل الغرض من هذا التعريض على
 الشارح فان مثل الا متراض المذكور في جوار جوار في قاض اسم امرأة واعيل مصغرا على
 ايض فالمناسب لك ان يفسر نحو جوار بكل كلمة منقوضة غير منصرفة سواء كانت مفردا
 وجمعا تقريرا لا متراض في قاض انه غير منصرف للطلعية والتأنيث مع اجراء التنوين عليه
 القوي ملا متا نصراف الاسم وتقرير الا متراض في اصيل انه مصغرا على وهو غير منصرف
 هو صيغة ووزن الفعل والمتقرر ان التصغير لا يجل بالوزن فيما اوله احد النوا وابد فينبغي

في بعض النسخ لم يوجد
 فقط سواء ١٢ منه

وان استعمل في ذلك
 كيف يصح تنبيه نحو جوار
 بكل كلمة لا انه يفتق
 لا تنبيه التي بنفسه
 كما لا يخفى فانه له بان
 قاض في جانب المشبه
 ما هو في نفس المتماثل
 وهو كل كلمة وفي غير
 المشبه مذكور لكن يفتق
 فلا ينفك قاض في نفس
 بنفسه واسما مذكورا

ان يكون هذا المنصرف ايقظ غير منصرف للمعتين المذكورتين مع اجراء التنوين عليه التقي هي
 علامة انصرف الاسم وبيان الدفع عن قاض واعيل انا نسلم عدم انصرفهما والتنوين
 فيهما عوض عن الياء او عن الحركة لان اصل قاض قاضي بالياء واصل اعيل اعيل بالياء
 ثم املأ املأ لا مشهور بالتنوين صرف والمنوع من غير المنصرف هذا دون ذلك الا
 ان يقال لعلمة مورد الشارح اظهار الجوابين جواب من التسليم وجواب التسليم هما
 يريدان في الجمع المنقوص دون المفرد المنقوص لان تقدير الاملا لا في الحيرة فيه لا يؤثر
 في عدم الانصراف والانصراف كما لا يخفى على من له ادنى معرفة من الفهم الصائب
 فيجوز الجمع لان التقدير والتأخير فيه مؤثر كما بينه الشارح فلذا احض تفسير جواب
 بالجمع المنقوص فاحفظ هذا التقدير لا يثبت لعلك لا تجد في غير هذا التعليق قول المنصرف
 عطف على قوله منقوص وكحل الغرض من هذا دفع ما يتوهم ان الامتراض كما هو جار
 في المفرد والمنقوص كذلك جار في المفرد المقصور فلم يخصص بالتشبيه المفر الغير المنصرف
 المنقوص ببيان الدفع ان الامتراض لا يجري في المفرد المقصور لان اجراء لا فيه موقوف على
 اجراء التنوين عليه وهو موقوف على حذف الالف عنه وهو غير ثابت لان الالف تحذفها
 ثابت فيه قل الشارح قدس سره في حاشية الرفع كحل الغرض من هذا دفع ما يرجع من ان
 نصب رفعا وجرا لا يجزوا ان يكون على الحالية او المصدرية او الظرفية وكل منها غير
 صحيح اما الاول فلعدم وجه حمل كل واحد من الرفع والجرح على جواب في تقدير حاليتها مع
 الضمير الكاين في تشبيه او مشابه المستفاد من كاف التشبيه الراجع الى جواب وعلى قاض على
 تقدير حاليتها مع بناء على انه مفعول ليشبه او مشابه المستفاد كل واحد منهما من كاف
 التشبيه ووجه عدم الحمل ظاهر واما الثاني فلعدم اشتغال حصة الفعول او تشبيه المستفاد
 من كاف التشبيه وهو المشابهة اما في قالب الفعل او شبه الفعل على الرفع والجرح ومن شرط
 النصب على المصدرية ذلك الاشتغال واما الثالث فلعدم كون كل من الرفع والجرح ظرفا
 او مكان كما هو المظاهر ببيان الدفع انهما منصوبان على الظرفية بناء على حذف المضاف او
 المضاف اليه مقامه قوله اشارة الى آية لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من ان مقصود
 الشارح من هذا التقدير جعل قوله رفعا وجرا منصوبان على الحالية مع ان شرط الحمل
 الحمل وهو منام مقود فكيف يصح الاشارة بهما ان الدفع ظاهر قوله والعامل آية لعل الغرض
 من هذا دفع ما يرجع من انه لا بد للظرف من العامل الفعل وشبهه وكلاهما مقفودا نفي
 هذه العبارة فكيف يصح جعل رفعا وجرا منصوبين على الظرفية ببيان الدفع ان العامل فيهما

معنى المائدة المستفاد من كونه التشبيه والتقدير ونحو جوار يشبه في حالة الرقعة والجور بقا
 قال المصنف قدس سره لا ان الاملا لا آه ويرد ههنا ان اطلاق جوار بسبب شغل الحركة
 بالحاصلة بالعامل فلا يكون هذا الاملا متعلقا بجوار الكلمة اذ لا تعلقاله بذاته الجوار
 عنه بان المراد بتعلق الاملا بجوار الكلمة ان الاملا سواء كان الحذف والقلب او
 التسكين موجب لتغير جوار الكلمة من الاملا متعلق بما في غايته اقول لا ولا ان الاملا
 آه ويرد ههنا ان قول المصنف قدس سره لا ان الاملا لا آه ملة لكون التنوين في جوار تنوين
 صرف وقول الفاضل المحقق على قول المصنف واجيب بانه معطوف على قول المصنف
 للمعنى كانه قيل لان الاملا مقدم على منع الصرف لان الاملا متعلق بجوار الكلمة و
 منع الصرف من جوارها ولا ان الاملا سببه آه قوله سببه قوي واذا كان السبب
 قويا فاللازم الا متناه نشأة وهذا لا متناه يقتضي التقديم قوله فمما كمثل آه لعل
 الفاضل المحقق من زيادة هذا القول الاشارة الى ان مقصود المصنف من قوله على وزن س
 وكلام الرضا الى ملة المنصرف جوار بعد الاملا وهو الغرض في الجمعية للمشايخ المتألفين
 الاصلية لان المشايخ بهذا الوصف في هذا الباب فوارنة والله اعلم قوله فيهم من
 آه لعل الغرض من هذا الكلام الا متراض على ذلك البعض بان المفهوم من كلامه انه
 بتقديم الاملا على منع الصرف والتعميم للمصنف بقوله عوض عن الياء المحذوفة او
 غير حركتها ينافي ذلك القول لان القليل يتعويض التنوين عن الحركة هو المبرر وهو على
 بتقديم الاملا على منع الصرف كما هو المفهوم من كلام الشيخ الرضا ويمكن ان يجاب
 عن هذا الاعتراض بان القليل يتعويض التنوين عن الحركة مع تأخر الاملا وان كان
 مفصلا في المبرر لكن عند العقل يحتمل ان يقول شخص آخر بذلك التعويض وتقدم الاملا
 فلا يحتمل التعميم في قول ذلك البعض هكذا افهم من حاشية الفاضل المدقق والله اعلم
 ووجه فهم تقديم الاملا على منع الصرف من كلام هذا البعض ظاهر كما لا يخفى قوله
 وجب الفتح فلا يوجد الاملا عند هذا البعض ايضا في حالة واحدة وهو خلاف
 مذهبه واما وجوب الفتح في حالة الجور في غير المنصرف فهو ظاهر من التمسك غير محتاج الى
 البيان اقول له واصل ما للناسب ان يبدل الواو والقاف لان هذا بيان اصل جوار على ما
 للمبرر هكذا افهم من حاشية الفاضل المدقق قوله بالتنوين يعني مع الياء المحركة قوله
 بعد فاعني حذف التنوين دون حركة الياء ووجه حذف التنوين كونه على صيغة منفرد
 المجموع مع الجمعية قوله مولى من الا لفاظ المشتركة يستعمل في المعنى بكسر التاء وفي

لا اصل له في المتن
 من بعض المتن

وفي الحق نفقته الماد منها الثاني وغرض الفرض في الرمز الى مجموع الله بانه معقود معقود و
 حال الاستشهاد واخر اشهر قوله ويجوز آه وعلى هذا يبطل الاستشهاد لان الياء الثابتة
 في موال في حالة الجر على هذا لا تكون ياء نفس الكلمة بل ياء المتكلم ويختلج بالبال ان عدم
 الانصراف اذا كان مقتضيا لحدوث التنوين والحركة والياء في حالة الرفع والجر كما في جوار
 فكيف يحصل تشديد الياء في موال حال الاضافة الى ياء المتكلم بل يكون موال كغيره من
 لكن الامر فيه سهل وهو ان عدم الانصراف لا يقتضي الاحذف التنوين والكسرة لا معنى
 الياء كما هو الاظهر وحذف الياء في جوار لا لتقاء الساكنين الياء والتنوين المعروض
 عن الحركة وهما لم يجز التنوين لان الاضافة يضاف فيها قوله وحذفت الياء الاولى منها
 طريق آخر وهو قلب الياء الثانية فان كان لقلته بالنسبة الى الحذف اعرض الفاضل الى
 غرضه كما هكلا المهم من حاشية الفاضل للدق قوله ما فيه من المبالغة لانه جعل معقود
 معقود نفسه قال الشارح قدس سره وهو صيرورة آه لعل الغرض من هذا دفع ما يريد
 من ان مثل الجوز وصيرى اذ جعل علماء ينبغي ان يكون غير منصرف للتركيب العلمية مع علم
 الاضافة والا ستناد مع ان الامر ليس كذلك بيان الدفع ان عدم حرفية الجزء ايظهر في
 التركيب في المادة المذكورة فاحد الجزئين حرف من الاءم والياء قوله ولا شبهة في
 لعل الغرض من هذا الكلام الرمز الى دفع ما يريد ههنا من ان تعريف التركيب غير صحيح
 لانه يخرج منه التركيبات التي لا تجعل الكلمتين اما الكلمات فيها كلمة واحدة كزيد قائم مثلا
 وبيان الدفع ان خروج غير مصرح ان المعروف ههنا التركيب الذي يوجد في الاسماء
 المناسب واللاحق بالحق من الاسماء هو الظاهر وهو لا يكون بدون كون الكلمتين
 او الكلمات فيه كلمة واحدة قوله اذن اي اذا كان المعروف هو التركيب اللاحق بالياء
 الذي هو التركيب الموجود في الاسماء قوله لا اشتراط يفرض من حاشية: هو لا ما عيبك
 ان الاشتراط تقيد شيء بشرط والشرط بيان ما يتوقف عليه وجود شيء فالحاصل بعد
 التسليم ان العلمية بيان ما يتوقف عليه وجود التركيب وثبوته ونيس بتقديره حتى
 يفرض منه وجود التركيب ومن العلمية في هذا ان يكون قول الفاضل لا اشتراط
 عطف على قوله شرطه يظهر بالبال ان اشتراط شيء لا يكون الغرض شيء مثلا اشتراط
 استبعاد الصرفة ههنا ليس الا لغرض تأثيرها في منع الصرف فلما اريد بالاشتراط
 الواقع في كلام الفاضل لا اشتراط يكون الا اشتراط عطف على قوله لتفقه يعني قوله
 الجزوه لا يكون المحصل على هذا العاليه ليست شرط التأثير التركيب في منع

لعل ان الذي وجد
 فيه ما استألفه
 ان التركيب في
 قائم بعضه
 في الاسماء

حتى يفهم وجوده بدونهما والمقدمة في جواب التسليم انه على ذلك التقدير يلزم القلق في
 المنصف لان يقض الشرط المذكور فيه يكون شرط التأثير والبعض الآخر يكون شرط
 الوجود فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امر **قوله** ان قلت آية بيان الا معترض ظاهر
 لكن يرد ههنا ان نفي الاضافة والا سناد اعتبر في كلام المصنف كيف قال المعترض من
 غير اعتبار نفي الاضافة آية واجيب عنه بان المراد بالاعتبار في الموضوعين مطلقة
 بل المراد الاعتبار على وجه الجزئية من المفهوم وهذا الاعتبار حاصل في نفي حرفة الجز
 دون نفي الاضافة ونفي الا سناد كما هو الاظهر هكذا انهم من حاشية الفاضل المدقق
قوله فما ادع رب التركيب اقول وبالله التوفيق الا ولي للفاضل المحض ان يقول في مفهوم
 التركيب او تعريفه لا نه يعلم من عبارة ان ما ذكره الشارح مراد من التركيب لا تعريف
 له مع انه بنفسه قال سابقا وهو المعروف والله اعلم **قوله** ثم كراى حكوم من غير دليل
 ان الاشياء الثلاثة متساوية الا قد امر في كونها شرطا لتأثير التركيب في منع الغير كون
 بعد اجزائه وهو في جزئية الحرف من مفهوم التركيب الا تخران خارجا عن شرطان له حكوم
 بلا دليل **قوله** قلنا الحرف آية حاصله اثبات الفرق بين الاشياء الثلاثة وبيان ان
 التركيب الذي هو من استبانهم الحرف هو الذي له تأثير في اللفظ كجعل الاسم غير مختص
 والتركيب من الاسمين مطلقا اضافيا كان او اسناديا ايضرا له تأثير في اللفظ كالبناء و
 الخواص المضاف الى الحرف فكانا متناسبين فالمناسب عدم خروج هذا التركيب من مفهوم
 ذلك التركيب اخراجه بغيره لا اشتراط والتركيب من الحرف ليس له اثر في اللفظ فلا يكون
 مناسباً للتركيب المراد ههنا فالمناسب اخراجه من مفهومه فالاعتبار المذكور والفرق
 المستطوره دعوى مع دليل **قوله** ولما لم يوجد آية دفع لما يقال لا بد للشارح ان يزيد من
 غير عملية جزئين لان هذا التركيب ايض غير مؤثر في منع الحرف وبيان الدفع ظاهر وانما
 في بالك لان المناسب للفاضل المحض ان يزيد قوله ومن الحرفين لان هذا التركيب ايض
 غير مؤثر في ذلك للمع فانه بان هذا القسم غير متروك في كلام الشارح لان التركيب اذا
 كان من الحرفين فيجب فيه حرفة الجزء واشتقاءه من كونه في كلام الشارح بطريق الصراحة فتا
 حاص خروج وهك وقالوا ان اشتقاء التركيب من الفعلين ايض مفهوم من كلام المصنف لا اشتقاء
 لان هذا التركيب ليس الا تركيبا اسناديا فاتهم من ان الاسناد لا بد له من الطرفين
 المسند والمسند اليه وفي ذلك التركيب الا غير مفقود فلا يكون هذا القسم من قبيل
 التركيب الاسنادي فلا يكون اشتقاءه مفهوم ما منه هذا من سوانم الوقت والله اعلم

قوله بالاعتراف لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان التركيب لا يزول حين عدم العلمية
كما ترى في المركبات كلها فكيف يعم هذا الاشتراط لتلك الفائدة ببيان الدفع ان المراد
من الزوال الاعتراف ولا شك في عدم ما لا مر من الاعتراف حين عدم العلمية كما في
قوله او ليتحقق آه لعل هذا يكون نكتة بعد الوقوع والافناء الباعث على هذا في اشتراط
العلمية بخصوصها فلا يرد ما يرد فافهم قوله اي الزورم آه لعل الغرض من هذا دفع توهم
مقرر بتقريرين لاحدهما اشار الفاضل مولا فاعبد الحكيم ولا تخش اشار الفاضل المدين
اما الاول فهو ان التركيب لا يقبل القوة والضعف فكيف يحصل بالعلمية فيه قوة ولعل
وجه عدم القبول ان القوة عبارة عن كون احد الفردين بحيث يتزعم منه العقل قوة
الوهم امثال الاضعف واما الثاني فهو ان قوة الشيء عبارة عن عدم احتمال التفتيح
الشيء وعدم احتمال التركيب نقيضه غير مختص بالعلمية لانه لا يمتلئ سواء كان علما
اولا فكيف يحصل بالعلمية هذه القوة ببيان الدفع من التقرير الاول ان المراد من القوة
ليس معناه المقابل للضعف حيث يقال ان التركيب لا يقبل الا تضاد بمقابل الزورم و
التركيب يقبل الزورم وعدمه فبالعلمية يكون لازما لان الاعلام لا يتغير ببيان الدفع
من الثاني ان عدم احتمال التركيب نقيضه في حال التركيب مطلقا سواء كان حال التركيب
او في المال والمراد هنا عدم احتمال مطلقا واما يحصل بالعلمية لان الاعلام لا يتغير
اقول وبالله التوفيق ان قوة الشيء عبارة عن ظهور اثر ذلك الشيء في احد الفردين ان يرد من
الاخر وهذا موجود في التركيب المراد هنا قبل العلمية لان اثر التركيب اجتماع المتفرقات
وفي التركيب المراد هنا هذا الاثر ان يرد من الاخر ان يرد اجزاء هذا المركب كلمة واحدا
واذا عرفت هذا فاعلم ان هذه العبارة من الفاضل المحسن دفع لما يرد من ان القوة حاصل
في التركيب المراد هنا قبل العلمية فكيف يكون اشتراط العلمية لتحقيق القوة ببيان
الدفع ان المراد من القوة لزومه لا نفسه والحاصل قبله نفسه لا لزومه والا اشتراط
للزورم لا لتحقيق نفس القوة والزورم يحصل بالعلمية لان الاعلام لا يتغير فاحفظ
هذا التقرير ولا تمهل بالاطناب لان تقدم الطريق شي واحد يوجب الطرب للنفس
والله اعلم قال المصنف ولا باسناد والمركب التوصيفي داخل في الاستاذي كما هو
المفهوم من كلام مولا عصا الدين قوله الباء للملازمة آه لعل الغرض من هذا الكلام
دفع ما يرد من ان الباء في قول المصنف باضافية لا تعلوا ما ان تكون للمصاحبة والملازمة
اولا مستعانة والسببية او الاضواء للمقابلة او للتعددية او تكون زائدة وكلها لا يرد

وجوب التصديق
ان العلم بجزء الشيء
الشئ لكن لما كان
مقابل تلك الشئ
الضعف ومقابل
القوة ايض الضعف
فقد هو منه اتحادا
نراه

اما الزايدة فلا هنا يجتمع في بعض المواضع قياسا وفي الآخرة ما واو انتفاء الامرين في هذا المقام
 فظاهر اما التعددية فلا نبيها ما جعل الفعل اللازم متعديا باعتبار تضعيف معنى التعدي كما في
 ذهبت يزيد اي ميرته فاعيا ويجوز جعل الفعل هنا مفقودا كما لا يخفى واما المقابلة فلا نبيها
 عبارة عن ان يكون مدخولها في مقابلة شئ آخر كما في قولك هذا بدله وهذا ايضا مدغم
 هنا كما لا يخفى اما الصادق فلا نبيها عبارة عن ان يكون مدخوله ملصقا بشئ آخر كما في قوله
 هربت يزيد وبين التركيب المراد ههنا والاضافة والاسناد منافات لان المراد من التركيب
 التركيب الذي بعد شدة الامتزاج كلمة واحدة والاضافة والاسناد ويقضيان الحكمين
 لانها من النسب التي لا تنصور الا بين الاثنين فلا يكون بينهما النفا كما في الاسماء والسبب
 فلا نبيها عبارة عن ان مدخولها آله وسبب شئ آخر والاضافة والاسناد ليسا سببين
 واثنين للتركيب المراد ههنا للمنافات بينهما كما سبق بل السبب له الوضع الثاني اما المصاحبة
 والملازمة فلا نبيها عبارة عن ان يكون مدخولها مصاحبا وملجئا شئ آخر وهذه
 المصاحبة والملازمة بين التركيب المراد ههنا والاضافة والاسناد ايضا مفقودان
 المسطور وبما تقدم ان الباء للملازمة والمراد من الاضافة والاسناد هيتهما والمنافات بين
 التركيب وبين الاضافة والاسناد نفسهما لا هيتهما كما هو لا يظهر لكن يقع شئ وهو ان المراد من
 الاضافة والاسناد اذا كانا هيئا تاما فلا يجوز ان يكون الباء للامتناع فافهم ولا تستعرج
 بالرد والقبول قوله وذلك لان آخرة غرض الفاضل المحقق من هذا الكلام اقامه الاستدلال
 على اشتراط نفي الاضافة والاسناد في تأثير التركيب في منع الصرف والرفع الى التقصير
 في الاستدلال الشارح على هذا المطلب بيان الاول ان من المتقدمات فيما بين النفا في
 الكلمة المنقولة عن مركب كونها معدية ومبنية باعتبار المنقول عنه وكون معناها
 باعتبار المنقول اليه فلو جعلت كلمة منقولة من المركب الاضافي والاسنادي محذورة
 عما وتكون غير منصرفة باعتبار هذا الوضع يلزم خلاف المتقرر لانه يلزم من هذا
 اعتبارها لا غير ما الذي هو حكمه ما لا يضر ان بالنظر الى المنقول اليه ويطلق جعلها غير
 منصرفة باعتبار الوضع السابق ظاهر بعد وجود السبب بيان الثاني ان دليل الشارح
 يدل على ان المركب الاضافي لا يمكن منع صرفه نظر الى حال الاضافة ولا يدل على عدم
 صرفه نظر الى الوضع العلمي والمقصود هذا دون ذلك والله اعلم قوله نقلت آية
 والمراد من المنقول عنه الوصف المنقول عنه وهو التركيب بالمنقول اليه الوصف المنقول
 اليه وهو الافراد وبالنقل اللغوي فلا يرد ان المنقول اليه هو معناها فكيف يصح قوله

وهو جيبك زيد
 وكلف بالله تشبيها
 اوله بين الامنة

ومعناها باعتبار المنقول اليه هكذا قال الفاضل المدقق **قوله** اعراجا سواء كان المبيع
كما في المضاف اليه في عبد الله او المطلق كما في المضاف منه وسواء كان في الجزئين كما في
حسن وجهه وسيضرب زيد او في احدهما كما في ضرب زيد هكذا في حاشية مولانا
عبد الحكيم **قوله** باعتبار المنقول ليس شعر بكونه منقولا **قوله** باعتبار المنقول اليه
باعتبار المردطع الطارى بالنقل **قوله** لا متناع اعتبار حكمه اى حكم منع الصرف فالتناع
هو الاغراب فمتنع باعتبار الوضع العلمى بناء على المقرر المذكور فيكون منع الصرف
باعتبار ذلك الوضع منقولا قال شارح قدس سره لان الاضافة اى التركيب الإضافى
فعله هذا لا يبره المناقشة في قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه بان المؤثر هو التركيب الإضافى
هكذا في العصمت **قوله** اولان آية دليل آية لا شترط انتفاء الاضافة بيان ان تأويل التركيب
الإضافى اما ان يكون في الجزء الاول او يكون في الجزء الثانى لا سبيل الى الاول كما عرفت في
الشرح وهو كون الاضافة مجزعا للمضاف الى الصرف او الى حكمه ولا سبيل الى الثانى باعتبار
التكافى وتبرهنا انه لم لا يجوز تشغل الجزء الثانى من المركب للمراد ههنا بالاعراب المكافى
واجيب عنه بان الشغل يقتضى سبق استعمال المركب المداد ههنا على العلمية وهو معدوم
بجواز التركيب الإضافى الذى جعل علماء كما لا يخفى والله اعلم **قوله** اذ كان آية لعل الغنى
من هذا دفع ما يقتضى في الوجه من انه يجوز ان يكون الاضافة مؤثرا في هذا الصرف وفى المضاف
اليه على وجه نظرنا الى تغاير الطرفين بيان الدفع ان اقتضاء الضدين في طبيعة شئ من المستحبات
لان مقتضى الطبيعة لا يختلف بحسب طرف دون طرف فان اقتضت الصرف اقتضت في
المضاف والمضاف اليه وان اقتضت عدم الصرف اقتضت في كليهما تقتضى احدهما بالآخر
والأقرب الى الوجه له **قوله** يعا في مادة آية كانه العلة في الدفع المذكور بما عا ان التركيب
الإضافى في حكم كلمة واحدة فاقضاء الصرف في المضاف اقتضاء في المضاف اليه وعدم
الصرف في المضاف اليه اقتضاء في المضاف فيلزم على هذا اجماع الضدين في امر واحد الذى
هو التركيب الإضافى **قوله** في حكم كلمة واحدة قال مولانا عبد الحكيم ولذا يكتسب المضاف
التعريف من المضاف اليه ولا يجوز الفصل بينهما في السعة انتهى اقول وبالله التوفيق والشرح
قال في شرح فعمل المصنف تعيين ان تعريف المضاف مستفاد من هيئة الاضافة للغة
لا من المضاف اليه فلا عمل لكلامه ههنا واما حديث عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف
اليه في السعة فاقضه عندنا كما يعلم من قول القاضى البيضاوى في قوله تعالى وما هم
بضار بربكم من احد الا باذن الله حيث قال وقرى بضارى على الاضافة الى احد وجعل الجواز

جزء منه والفصل بالظرف انتهى واما النقصان في كلامه لعدم التقيد بالمعنى اليه المعرفة
فألا مرفيه سهل لأنه يقال في ذلك الدفع ان المراد من المعنى اليه المضاف اليه المعرفة لا
المضاف اليه مطلقا والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قوله** عندهما فهم آه لعل
الغرض من هذا اعتراض على الشارح بان تعليل نفي الاسناد في التركيب بذلك الطريق لا
صدر منه يقتضي تخصيص ذلك النفي بالمعروف من واقعه لان بناء المركب استنادية
ليس الا عند هـ واما الآخرون فقد هو الى اعرابها على الحكاية ولا بعد في اعتبار عملها
ذلك التقدير فيها واما ليس كذلك لان هذا النفي معتبر عند الكل وان لم يعتبر هذا
التقيد عند الكل فهذا التحقيق لا اعتراض املح ان في هذا المقام تطويل في الحاشية من الشارح
بحيث يحل طباع الطلبة فانحصها بحيث ينل عن ذلك الاملا فاستقم ان من ناعبكم
اعتراض على الفاضل المحقق بان نسبة بناء الاعلام المشتقة على الاسناد الى المعرفة عليه
لان للعلوم من كلام الشيخ الرضي في بحث المركبات ان المركب الاستنادي ليس مجرد لا
يصح عند المعرفة قبل العلمية ولا بعدها فاجاب عنه الفاضل للدق بان للعلوم من كلام
المصنف في الضياع المفصل ومن اما اليه في بحث الكنايات ان الاعلام المشتقة على الاسناد من
قبيل الينيات الحكيمة وان اختلج في فذلك انه على هذا الوجه كلام الشارح الرضي حيث
نفي البناء والاعراب من تلك المركبات الى المعرفة فانه لا يمتنع ان يكون ذلك النفي من
تحقيقات نفس الشارح الرضي ولا يكون داخل في المنسوب الى غيره وان اختلج في ذهاب
ان تلك المركبات اخراجها المصنف بقصد ولا نسبة في تعريف المركب فيما سيأتي عن المركبات
واخراجها عن باقي اقسام الينيات ظاهر فكيف تكون مبنية عند المصنف فانه بان تلك المركبات
مبنية لا جعل التركيب والمقصود من المركبات المبنية للعدد ودة في الينيات للمركبات
التي بناءها جعل التركيب فلذا اخراجها عن تلك المركبات فانهم ولا تخرج بالرد والقبول
قوله بعد منصرفه الصغير ارجع الى العلم المشتقة على الاسناد العلوم من فاعلم
المشتقة على الاسناد المذكور في الشرح ووجه صفة الاجماع المزج الذي هو من عاقل
للمصنفين فلا يرد ما يرد فانهم **قوله** وان لم يظهر اثره لكون آخره مشغولا بالحركة المحركة
ونظير ذلك الحكم الحكم لعدم نصراف مسلمات حال العلمية مع ظهور اثره ولم يمت
عند الحكمين في عدم الاعلام المشتقة على الاسناد من قبيل المعربات الحكيمة كلامه ان شئت
الاطلاع فارجع الى كلامه والله اعلم قال الشارح قدس سره علمين هذا قيدها بالنظر
الى القسمين اعني ما تضمن حرف العطف وما يكون الجزء الثاني منه صرنا والتقيد باعتبار

نلت لا باعتبار الأفراد المذكورة منها ههنا وبالنظر الى القسم الثاني وترك عليه القسم الاول
 المشهورة فلا يردنا فمقولاه لان المذكور آه هذا انظر الى ايراد كلمة كان في جواب السؤال
 الواحد على خمسة عشر ستة عشر واما وجه ايراد كلمة كان في جواب السؤال الواحد
 ولفظويه فهو ان يجوز ان يكون معنى قول المصنف والاعراب الثاني في بحث المركبات انه وان
 لم يكن الثاني متر هنا لحرف العطف اعرب الثاني مع منع صرفه مطلقا اي سواء كان مبنيا
 قبل التركيب او لا وقوله على الاصح يكون قيد المقوله ويبني الاول فقط فيكون مثل سيبويه
 ولفظويه معربا غير منصرف عند المصنف كما ذهب اليه البعض ايض ولا ادري وجه الغرض
 الفاضل المحض لوجه ايراد كلمة كان في جواب خمسة عشر دون جواب سيبويه قوله مع
 بعد داي في الذكر يعني ان هذه القرينة قريبة تخفية لا ينساق اليها قول من
 المجازاة لعل الغرض من هذا ادفع ما يتوهمون انه على ذلك التقدير يكون حكم ما يتضمن
 حرف العطف في الاصل معلوما بطريق الدلالة ببيان الدفع ان المعلوماتية بطريق الدلالة
 ينفع اذا كان حكم ما يتضمن حرف العطف بالفعل موافقا لحكم ما يتضمن حرف العطف
 في الاصل ولم لا يجوز ان يكون بين هذين الحكمين تماثلا قولهم ولذا اي لا جعل ذلك التماثل
 في الحكمين ذهب البعض الى الاعراب مع عدم الصرف في المتضمن بحرف العطف في الاصل
 قوله جواب آخر ببيان هذا الجواب ان تقيد التركيب المؤثر في منع الصرف بما يخرج خمسة
 عشر مضرا لانه من الاعراب الغير المنصرفة عند المصنف وكذا الجواب آخر لا اعتراض
 جيبويه ولفظويه من كان وجه ايراد كلمة كان في جوابها كما سبق فتذكر وانما وجبا
 مرادنا عصفت الله عن اصل الاقراض بان ما تضمن حرف العطف فهو خارج بقوله من غير
 حرفية تجزء واما ما يكون احد جزئيه صوتا فهو خارج بقوله صيرورة الكلمتين او اكثر لان
 الصوت ليس بكلمة انتهى مع ادنى تغيير قال الشارح انها من قبيل المبنيات ويرد ههنا ان المتضمن
 في كلام المصنف فيما بعد بناء المتضمن بحرف العطف ولا تعرض فيه لبناء ما كان الجزء الثاني منه
 صوتا واجب عنه بان الشارح قال هذا بالنظر الى التوجيه الذي فعله في عبارة المصنف وهو
 قوله والاعراب الثاني وبني الاول على الاصح وهو تقيد الشرط بقوله ان لم يكن مبنيا
 بقاء وجعل قوله على الاصح متعلقا بالجملة والتعرض لبناء ما كان الجزء الثاني منه صوتا
 على هذا ثابت بطريق الاشارة وان لم يثبت بطريق الصراحة في عبارة المصنف كما لا يخفى
 واجه اعلم قال الشارح قد مر سره فليرد كبناءها اصلا بل اخرجه من المركبات بغير
 والا لسناد واخرجه من باقي الركبات ظاهرا ووجه عدوها في المبنيات مع ذلك لا يخرج

قد مر في الحاشية المتعلقة بقول الفاضل المحشي عند جماعته فتذكره قال الشارح قد مر
علم بلدة آه قال مولانا عصمت الله فيه انه اذا كان بعلبك علما بلدة يجوز ان يكون مدر
صرفه للعلمية والتأنيث كماء وجود فلم يكن مثالا قطعيا للتركيب المؤثر في منع الصرف
انتهى اقول وبالله التوفيق التأنيث باعتبار البلدة ليس بثابت بعد ومتفق لا نه او اقول تلك
البلدة والمكان يكون مذكرا على ما هو القاعدة في السماء الا ما كان فلذا لم يعتبر ذلك للتأنيث
وجعل غير منصرف للعلمية والتركيب انه اعلم لكن بقى شيء وهو ان المراد من الاضافة في
قوله ولا باضافية هيئة كما علم من قول الفاضل المحشي سابقا لا قصد المعنى الاضافي ووجد
ان هيئة الاضافة في لعنتك ما لا يخفى فلا يوجد الشرط فكيف يمنع من الصرف ويمكن ان يجاب
بان المراد هيئة الاضافة والا مسندا الهيئة التي يكون ملافتها موجودة في اللفظ كجزء النجاسة
في عبد الله ونصب شرا في تام بط شرا وهيئة بعلبك ليس بمجدة للتلابة قوله بل من غير
تقلد لما كان ير على الشارح ان للعلوم من كلامه في قصد النسبة لا اسما في بعلبك والشرط في اصل النسبة لا في
القصد اضر الفاضل المحشي من قوله في اصل النسبة ويمكن ان يحل قبل الشارح بالانفي قد يفيد في التقيد
والقيد كليهما اذا دخل على ثمن مقيد للمعنى وان يكون مراد الشارح ههنا في النسبة والقصد
الاخير فقط والله اعلم قوله على الامر بحال اى من غير نقل بقالا وتعل الخطبة والشعر
ابتداء من غير تشبيه قبل ذلك قال الشارح قد مر سر او غيرهما قال مولانا عصمت الله
لا حاجة الى هذا فان وجود نسبة غير اضافية واسنادية لا يضيغ في تأثير التركيب فلا يحتاج
الى نفيه اقول وبالله التوفيق ان المفهوم من كلام الشارح قبيل هذا اضر النسبة العطفية
في التأثير كما لا يخفى ولو كان وجود النسبة العطفية غير مضر كما قال فلا في وجه الجواب عن
الا اعتراض المذكور في كلام الشارح بقوله فان قلت كان آه كما نقلت سابقا فتذكره
والله اعلم قوله قيل الواو بمعنى مع لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الواو لطلق
الحجم لا الاجتماع كما تقر فيقوله كلام المصنف كون الالف والنون في الاسم على طريق الاجتماع
او التفريق بان يكون احدهما في اسم والاخر في اسم آخر وهذا ليس بمراد كما هو الظاهر
الدفع ان الواو معنا مع او العطف مقدم على الحكم وهو قوله ان كان آه فيفيد الاجتماع
المراد وهو الاجتماع في اسم واحد لكن لما كان هذا ان الامر ان خلاف اصل مراد هذا
التوجيه وقال قيل وقد يقرر الايراد بان الظاهر في العطف اعتبارا متأخرا عن الحكم فلا
يصح ما جاء ضمير للتنبيه الى المعطوف عليه ولا الى المعطوف وضعف هذا التفسير مولانا
عبد الحكيم بان الشايع في العطف بالواو ايراد ضمير للتنبيه كما في قولهم زيد وعمر وجاه

فلا خدشة في عبارة المصنف والله اعلم قال الشارح قد مر سره المعدودان من آة لعل الغرض
 من هذا دفع ما يرد من ان الالف والنون موجودتان في حشا من الحسن استقامت انه منصرف
 بمان الدافع ان المراد من الالف والنون الالف والنون المنزلة لا الالف والنون المنزلة
 والنون في حشا ليست بزيادة كما هو الظاهر فلما لم يرد مثل هذا الابداد في الاسباب انظر لمر
 جته الشارح فيما الى كون الامر للمعد وان كانت فيها له اية هكذا افهم من حاشية مولا فاجال
 والله اعلم بحقيقة الحال قوله بالفعل لما كان معنى كوز الشيء من الحروف الزوايد موافقة
 لما سيأتي في بحث الحروف امكان انقضا بالزيادة في مادة من المواد لا انه متصف بها في كل
 المواد فذهب الى ان الالف والنون من حروف الزيادة بهذا المعنى فيقتضى ان يكون حشا
 مشتقا من الحسن غير منصرف بوجود ذلك للحن في نونه فيلزم على ما عنه الفرار قيد الفاضل
 الحشنة قول الشارح لانها من الحروف الزوايد بقيد بالفعل اشارة الى ان المراد بكون الالف
 والنون من حروف الزيادة ههنا كونها متصفتين بها بالفعل فيكون حشا منصرفا لا نونه
 ليس بمتصف بها بالفعل حال كونه ما غرد من الحسن والله اعلم قوله نونه بدل من قوله
 لفظ ويجعل ان يكون مضافا اليه للفظ لفظ والضمير يكون راجعا الى الشيء المذكور في كل الاثر
 حان والمذكور في كل الاشاقوله جاز صرفة هذا الجوان بالنظر الى الاستتال الاصاله لا بالنظر الى
 الاصاله لانها يوجب الصرف كما لا يخفى وما المنع في قوله الآتي وينبغي ح م بالنظر الى كون حشا
 من الحشنة بفقر الحاء المهملة وقشد يد السمين المهملة لا بالنظر الى جواز ذلك الكون لانه يوجب
 جواز المنع كما لا يخفى فعلم ان الاولى للفاضل الحشنة ترك الجوان في الصرف او ذكره في المنع
 ليكون الكلام على شق واحد هذا من سواح الوقت والله اعلم قوله بجزء الغرض في التثنية
 للثلاث وهو حشا المشل وهو كون نون هذا اللفظ محتمل الاصاله والزيادة قوله لمضارعتهما
 اعلم ان المراد في نسخ الشرح هذا اللفظ عليها بعد قوله تمام التانيث في ذكر الفاضل الحشنة هذه العبارة الطويلة يدن لفظ
 عليها ما قصد به اللفظ الخ كما هو عادة المصنفين في بعض المقامات ان كان ذلك اللفظ غير موجود في النسخة التي
 للفاضل الحشنة والى ان الاصل قد ابردا لان المقام في وجه الشبهة ان يكون مشتركا بين المشبه به وعلى نقل
 الايراد المذكور يمكن ههنا بالالف والنون على ما هو الظاهر وهو امر جاع ضمير عليهما
 اليهما وان تكلف على ذلك التقدير ايضا بان الضمير يجمع الى ريفي التانيث التين جعلتا بوزنة
 امر واحد والالف والنون المنزلة تين التين جعلتا بوزنة امر واحد والله اعلم قوله
 لما كان آة لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الشارح لم لم يجعل وجه مشابهة الالف
 والنون المنزلة تين مع الالف المنزلة تساوي الوزنين صدر اذ كون الزايدتين مختصا

بشئ الذي هو المذكر وكون المؤنث والمذكر في لغتي الصيغة بيان الدغم ان تأثير الالف والتون
 المزيدين في منع الصرف ليس بدائري مع تلك الوجوه لان ندما ان منصرف مع وجود الالف
 الاولين فيه وعمران وعثمان مستنعان من الصرف مع عدم تلك الوجوه فيما يجزأ من منع
 دخول التانيث لان تأثيرها في ذلك المنع مع دايرو وجودا وعدم ما فتعين جعله وجه الشبه
 فجعل الشارح وجه الشبه ايا لا غير **قوله** منع صرفها لما لم يعم هذه العبارة على الظاهر
 لانه يستفاد منه نسبة الصرف الى الالف والتون المزيدين وهو خلاف الواقع لانه
 وعدم الالف من اوصاف الاسماء اول الفاضل المدقق بان المنع المضاف الى الصرف
 مضاف الى ضميرها في الواقع والتقدير منعها الصرف ولا شك في صحة هذا المعنى اقول
 وبالله التوفيق انلفظ منع صرف وان كان مركبا اضافيا في الواقع لكنه يحتل ان يخرج عن
 التركيب الاضافي ويجعل كشي واحد فاضيف الى ضميرها لا دلي الملازمة وهي كونه حاصل
 من مرجعها والله اعلم **قوله** دايروا عليه للضمير اجم الى منع دخول تاء التانيث ومعنى ذلك
 منع الصرف على ذلك المعنى وجودا وعدم ما ان وجود منفعها ودخول تاء التانيث مستلزم
 لوجود منفعها للصرف وعدمه يستلزم لعدمه ويرد ههنا ان الدوران علامة العلية كما
 هو المتقرر في علم الاصول فللناسب ان يجعل سبب منع الصرف منع دخول تاء التانيث
 لا الالف والتون المزيدين وان يمكن ان يجاب عنه بان الامر كما قلت لكن لما كان اجماع
 منعقدا على جعل الالف والتون المزيدين من اسباب منع الصرف والمخالفة منه من المنع
 فجعل ذلك المنع سببا لما لا جله منع الالف والتون الصرف من الاسماء وهو المشاهدة لا لفي
 التانيث ولا يستيسر هذا الا بان يجعل منع دخول تاء التانيث وجه الشبه والله اعلم **قوله**
 لان الوجوه آه اسمان الوجوه وجزها التساوي مع ما عطف عليه هذا اذا وجدت الواو
 في قوله آه لا في ولا يدور عليها آه وان لم يوجد هناك حرف الواو فيكون الخبر هو وقوله كذا
 الوزنين مع ما عطف عليه عطف بيان او بدل من الوجوه **قوله** صدر الاول تركه لان
 الوزنين كما انهما متساويان صدر لكن لك متساويان مجزا لكن الامر سهل وهو عدم كون
 التانيث احترازا **قوله** مع تحقق تلك الوجوه ويعلم من الحاشيتين المشهورتين ان المراد
 من تحقق تلك الوجوه في ندما ان تحققها في ما سوى الوجه الثالث يعني ان ندما ان الالف
 والثاني من تلك الوجوه موجودان وفي عمران وعثمان كل معدومة اقول وبالله التوفيق
 لعل وجه استثناء الوجه الثالث من ندما ان كون المراد بكون المؤنث صيغة اخرى كونها
 على صيغة فعلية لا المخالفة المطلقة وهذا عطف في ندما ان المنصرف لان مؤنثه على هذا

في
 الظاهر منه

على
 في نسخة ١٢٣

قوله صدر ان كون المؤنث
 الاول منها مفتوحا و
 الثاني ساكنا لان
 متساويان مجزا في كون
 حرف الثاني مفتوحا
 والاول ساكنا

ندبانه لا ندبى ولعل وجه انتفاء الوجه الثاني عمران وعثمان ان المفهوم من اختصاص الزا
 يدتين بالذكر في سكران هيئتي المؤنث له مع عدم تينك الزايدتين وهذا المعنى منتف في
 لان للمؤنث لم يحث لهما ولو لا ذلك التكلان بل يعي كلام الفاضل الحثي على ظاهره لعلت
 ان الوجه كلها موجودة في ندبان المتصرف والاول والثالث منتفيان في عمران وعثمان
 والثاني موجود فيها فالحفظ ولا قسم بالرد والقبول والله اعلم قوله عمران وعثمان بكسر
 الاول في الاول وصم الاول في الثاني ويحذف اظهر وجه انتفاء الوجه الاول فيهما ولما لم يحث
 لهما مؤنث تحقق وجه انتفاء الوجه الثالث فيهما ايضاً واما وجه انتفاء الوجه الثاني فيهما
 فقد حرفت حاله **قوله** لا يظهر الغرض من هذا تزئيف القول الاول بان للنشر ا في
 الالف والنون الزايدتين انتفاء التاء وعدم دخولها عليهما وعلى هذا القول لا يظهر ل
 الاشتراط وجه لان وجود التاء لا يقدر فرعية ما للمزيد عليه **قوله** الا ان يقال ان
 تخصيص القول الاول والجواب عن تلك التزئيف وبيان ان تأثير الالف والنون في منع
 الصرف لاجل الفرعية ودخول التاء يقدر فيها لان الجرد عن التاء الذي هو المتلبس
 بالالف والنون ههنا على تقدير دخولها به يكون اصلاً بناء على ما تقر ان الجرد عن التاء
 اصل لما يزيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية **قوله** اي في منع دخول آه لما كان
 مشابهة الالف والنون بالفتح التانيث متصوراً بوجوه شتى لمطلقاً لم تكن مرادة كما سبق
 كل من لا مرين قيد الفاضل الحثي بما هو المراد والله اعلم **قوله** اما المشابهة او المشابه
 ويردهما ان المناسب للفاضل الحثي ان يقدر المشابهة على المشابهة لان اسناد السببية الى
 الالف والنون على الاول يكون حقيقياً وعلى الثاني يكون مجازياً كما لا يخفى واجيب عنه بان
 الفاضل الحثي نظر الى انتسبة الثاني اصلية لان فرعية النسبة للطرفين في الوجودين امر
 ظاهر بخلاف سببية الاول ولكل وجمة هو مواليها هكذا فهو من حاشية الفاضل المدقق
 والله اعلم **قوله** لكنه سبب آه لعل الغرض منه دفع ما يتوهم من ان الفرعية اذا كانت
 لما يزيد تأليه والسبب اذا كان الالف والنون فيها الحاجة لمشابهة الالف والنون واللف التانيث
 وبيان الدفع ظاهر **قوله** مع ان المشبه آه يعنى ان المشبه من قواعب المشبه به وهو اذا كان
 ههنا فمالتدكير يكون مشبهه ايضاً فرعاً له فلا حاجة الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه
 به **قوله** ظاهر وبيان التوجيه فيها سبق لا يشهد الظهور بل الصحة كما هو الظاهر فلا مرد له
 فافهم **قال** شارح قدس سره يعنى به ما آه الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الاسم اعم
 مطلقاً من الصفة وهو خاص منه مطلقاً والمقابلة بين ذلك العام والخاص بكلمة او ليست

لا ويجوز بالبال
 ان المؤنث انت مان
 اذا كان ندباً منتفياً
 الصحة الثاني في ايض
 كما لا يخفى الا ان يقال
 ان اللزوم من الاختصاص
 عدم حقيقة الزايدتين
 في المؤنث فلهذا ما يرد
 وتبان في ندباً مع
 التاء كلها الظاهر
 والله اعلم بالصواب

من المتعارفات فكيف حصلت من المصنف بيان الدفع ان للاسم اطلاقين باحدهما يكون اسم
من الصفة وهو ما يذكّر في مقابلة الفعل والحرف وما لا يحرم مقابل لها وهو ما لا يدل على
ذات ما لوحظ معه صفة من الصفات والمراد منها هو الثاني والمقصود من قول الشارح
فان الاسم آه لا استدلال على اطلاق الاسم في مقابلة الصفة كما انه يطلق في مقابلة
الفعل والحرف وقوله فالمراد بالاسم آه تفريع على الدليل اشارة الى ان نفي قصد الاسم
الشامل للاسم والصفة مراد في المدعى هكذا فهم من حاشية الفاضل المذوق **قوله** و
لا الاسم آه لعل الغرض من هذا الكلام التعريض على الشارح بان للاسم اطلاقان آخران
ايضراعه مطلقا من الصفة فالمناسب نفيها ايضراعه هو مرادها فليز لمقابلة بين العاقل
المطلقين بكلمة او ويمكن ان يجاب عنه بان المعنى المذكور في الشرح هو الظاهر المتبادر من الاسم
في امثال هذه الموضع فلذا احتاج الى نفيه واما المعاني الاخر فليس كذلك في مثل هذا المقام
فلذا لم يحتمل الى نفيها هكذا ذكر في حاشية مولانا ميرزا جمال اقول وبالله التوفيق او كان المراد من
الاسم الشامل للاسم والصفة المنع في قول الشارح الاسم المقابل للفعل والحرف لكان للسر
والجواب وجه ولوا يريد به ما هو ظاهره يعني لم يرد بالاسم المعنى الذي يكون به شاملا للاسم
والصفة باى وجه كان هذا التعميم لم يحتمل لهما وجه والله اعلم **قوله** المقابل آه وهو
عالم لا يكون مشعرا بالمدح والذم ولا مصدرا بالاب والابن كما يقال العلم اسم وقبح
ادكنية **قوله** والمقابل للسر اى اللفظ الموضوع لمعنى وعليه حمل القاضى البيضاوى لاسما
في قوله تعالى وعلما آدم الاسماء كلها **قوله** والمقابل للظرف وهو ما لا يستعمل ظرفا لان الظرف
اللازم هو الذى لا يستعمل الا ظرفا والى هذا المعنى اشار ابو على حيث قال حيث يستعمل
ظرفا لاسما **قوله** او مجموع اشارة الى تأويل آخر لا فساد الضمير الراجع الى الالف والنون
في قوله فشرطه **قوله** وتشنية الضمير اشارة الى نكتة ايراد ضمير تشنية في قوله وان كانا
في صفة اقول وبالله التوفيق الا ولى ترك هذا القول لا كون النكتة للفاء لا للفاء من المشهور
والله اعلم **قوله** الشرط الابقه اذ هي شروط الاسماء الاسم اقول وبالله التوفيق ان
ان الفاضل المحسن لو قال فيه انه يخالف الشرط بمحذوف السابقة لفظ كان احسن **قوله**
لكن آه لعل الغرض منه دفع ما يتوهم من ان هذا الترجيح اذا كان مخالفا للشرط فالمناسب
ان لا يذكر للشارح واكتفى بالا ول فقط بان الدفع ان الحسن فيه ثابت من وجه وهو مخدوع
لزوم التنافر الموجب لغير المبتدى فلذا اذكر في كل من التوجيهين حسن وقبح وفي تقدير
التوجيه الاول سر الى ان الموافقة امر مهم من القدر عن لزوم التنافر والله اعلم **قوله**

له وجه صنف هذا
الجواب من ذكره في
مولا تاج الدين
شككت الاطراف فافهم
اليها ١٢

منهم من قال لما كان في العلمية الجامعة مع الالف والنون المزيدتين خلاف في انها سبب و
شرط كما في شروط ما سوى الحجم او شرط محض كما في شرطه الشاد الفاصل المحشر الى ذلك القول
والاحتمال الاول اول اول لان المتقدرا ان المشبه لا يكون في مرتبه المشبه به فكيف يقوم الالف
والنون مقام السببين والله اعلم **قال الشارح** قدس سره تحقيقا للزوم آه ويرد ههنا ان العلم
وضع ثان فجعل الالف والنون من صفات الكلمة واصولين والحال تأثيرهما في منع القطر لا جيل الزيادة
فبينهما منا فالت فكيف يشترط احدهما بالآخر فاجيب عنه بان العلمية وان كان وصفا ثانيا
وتجعل الزايد من صفات الكلمة لكن لا يحسن انها صارا اصليين بل معنى انها صارا كالشيء الذي
من اصول الكلمة في اللزوم وعدم الالف فكذلك ههنا فهو من حاشية مولا ميرزا والى الله امل قول
بولي تحقيق سبب آخر الغرض من هذا الكلام احداث الوجه الاتي لا شرط العلمية في الالف
والنون للمزيدتين الكائيتين في الاسم وفيه كلام مسبق والرمز الحق الى ان الوجه المذكور في العلم
ثانيا ناظر الى المذهب المروج وهو المذكور ثانيا في كلام الفاضل المحشر في الحاشية السابقة
فصل والله اعلم **قول** وسلمان وعثمان الخ لعل الغرض من هذه العبارة الاشارة الى دفع
ما وجه على المعنى بانه ما الوجه في ايراد المثال المكسور الفاء في الاسم والمفتوح الفاء في الصفة
مع وجود مفتوح الفاء في الاسم كسلمان ببيان الدفع ان مفتوح الفاء ومفهومها مشترك كان فيها
بين الاسم والصفة يعني يوجد ان فيهما ما مكسور الفاء فلم يوجد في الصفة فايراد المثال
الخاص بالاسم المقابل للصفة اولى فلهذا اورد المعنى وعقته الفهم ينادى بالعلم في وجه
انفتح المعنى للمثال المفتوح الفاء على مثال مفهوم الفاء في الصفة فلا يرد كما يرد فانه لا يعلم
قول لكن المؤنث حـ لعل الغرض من هذا دفع استدراك توهم مساوات مفهوم الفاء
مفتوحها في ساير الاحكام الناشئ من الحكم في الصفة ودرجته الى وجه اختيار المعنى في ايراد
مثال الصفة مفتوح الفاء وهو ان المفتوح لو يكون مؤنثة مع الفاء ويبدو انها فيكون احدها من
مضموم الفاء لان مؤنثة لا يكون الاسم التام والا عر اولى **قول** فيه انه عطف آه الغرض
من هذا الكلام الاعتراض على المعنى بانه يلزم في كلامه عطف الامرين وهما في صفة وانتفاء
فعلا نه على المعولين وهما في اسم وشرطه العلمية لعاملين مختلفين الاول لكان لا نه جزء
والثاني لان الشرطية لانه جزءا لها باطاف واحد وهو كلمة او ذا غير جاز كما تقره والاختلاف
في قلبك انه كيف يسمى عطف فانتفاء فعلا نه على شرطه العلمية لانه على هذا يكون جزاء
ومن شرطه كونه جملة وهو ليس كذلك فانه له بان المراد من عطفه عطفه بتقيد بالمبتدأ
يعني عطف بشرطه انتفاء فعلا نه على شرطه العلمية ههنا افهم من الحاشيتين قال الفا

وان اخبر انه لا حاجة
في عطف قوله فا
انتفاء فعلا نه بتقيد
المبتدأ على قوله انتفاء
العلمية لا فلهذا يلزم
الغرض على قوله العلية
مطعون على قوله العلية
كما لا يخفى فانه لا حاجة
لا عطف على هذا وجه
ايراد الفاء فافهم

المدقق ما حاصله ان معمول ان الشرطية ما بعد الفاء لا هو معها فليس هناك العطف على
 معمولي العاملين المختلفين بل ليس هناك العطف على شيئين فان الظاهر ان كلمة او
 لعطف قوله في صفة على قوله في اسم وبسبب العطف يكون التقدير وان كانا في صفة
 ولما لم يعم الجزء الاول الجزائية ان الشرطية ولا بد لها منه قاورة المعنى قوله فانتفاء فتلا
 يتقدم بالابتداء انتهى بما حصله والله اعلم قوله وليس على شرطه لعل الغرض منه دفع
 ما يريد من ان للتقدم في مقرة ان الجور اذا كان مقدما في ذلك العطف يكون جائزا
 كما في الدار زيد والجيرة عمرو وهما الجور مقدم فلا محذوفة في عبارة المصنفين ان
 ان ههنا مجموع الجوار والجور معطوف على مجموع الجوار والجور وكان الجور وحده
 عطفت على الجور وحده واماد الجوار لا مر لفظ لان الجوار في المعطوف ههنا لا يكون
 في حكم العدد فلا يكون على شرط جازمه فيلزم التقصان في عبارة المعصوم هكذا في
 الحاشيتين المشهورتين ولعل وجه عدم كون الجوار في المعطوف في حكم العدد
 وجد ان امر لفظ ما عث على اعادته فيه كما ان الباعث موجود في المال بين وبين زيد
 يعني ان الباعث غير موجود فاذا ذكر فيكون لكنه فلا يكون في حكم العدد والله اعلم قوله
 قيل الصواب آة اعتراض على قول المعصوم في صفة وبيانه ظاهر لكن لشبهة لفظ الصواب
 في ضد الامر الغير الصحيح الاولى للفاضل المحقق ان يقول الظاهر او لا حسن او غيرهما وان
 كان هذا اللفظ من الفاظ القائل فايراد الجواب لهذا الاعتراض اشارة الى نقصان تقريب
 لا يضر والله اعلم قوله باعتبار نفس آة اي طبيعة الالف والنون التي هي مفهوم كل قول
 فمدها اي الالف والنون المنصوصتان بالخصوص الشفيع ومرتد ههنا ان التزويد في نفس
 الالف والنون هما القرينة على ارادة الفرد الشفيع منه واجيب عنه بان الحصول صفة
 الاخر حقيقة لان الطبيعة لا يحصل في شئ الا بواسطة الفرد قوله ويمكن ان يجاب آة
 يعلم ان الالف والنون على قسمين احدهما في الاسم والاخر في الصفة والمراء كلمة او في
 شايخ فلا جل الاشارة الى تقسيمها اليها او ردها للمصنف قال الشارح قدس سره كانا في صفة
 اشارة يتقدم بها ان انه من عطفت الشرط والجزاء على الشرط والجزاء وليس من العطف على
 معمولي عاملين مختلفين لانه ليس ما جوزه وهذا على تقدير كون كلمة في مذكور امر مع
 واما ان لم يكن مذكورا على ما عليه بعض النسخ فمن عطفت على معمولي عاملين مختلفين
 لانه يكون من قبيل ما جوزه هكذا امر شيئين في بعض الجواشي قال الشارح قدس سره يعني لعلنا
 دخول آة اشارة هذا التفسير الى ان انتفاء خصوص وزن فعلة لا يفقر الغاء ليس بمقصود

وهو من صفة الحلا
 على الغير الجور يرد
 امادة الجوار لا منه

حتى يرد ان في عبارة بعضهم العين تحقق انتفاء فعلانية بيقوم الغاء بل المراد عدم قبول تمام
التأنيث هكذا قال مولانا حصمت الله **قال** الشارح قدس سره لا يبقى مشابهنها هذا
القليل بالنظر الى القول الرابع فانهم **قوله** هذا عند الاكثرين اي من اهل اللغة لعل
الغرض من هذا القول الاشارة الى امرين احدهما ان الملازمة المذكورة في قول الشارح
ليست لمنظر الى كل اهل اللغة حتى يرد ان بني اسد يقولون في كل فعلان جاء منه فعل
فعلانية ايضا كما يقولون في مؤنث سكران سكرى وسكرانة وفي مؤنث غضبان غضبان
وغضبانة بل بالنظر الى اكثر اهل اللغة وهم لا يقولون في فعلان جاء مؤنث على فعلى
فعلانية وثانيهما ان فرض الشارح من هذا القول الاشارة الى ضعف هذا المذهب
الذي اشار المصنف اليه بلفظ قيل وبما ان المقصود هذا القابل اما وجود فعلية او انتفاء
فعلانية فان كان الاول فالمناسب بل الواجب ان يحكم بعدم انصراف سكران وغضبان
ولغير بني اسد لوجود الشرط وهو وجود فعلى والامر ليس كذلك عندهم لانهم يحكمون
بانصرافها وان كان الثاني فلا وجه للعدول عن المقصود وهو انتفاء فعلانية الى غير المقصود
وهو وجود فعلى مع عدم الملازمة بينهما لان المقصود قد يحصل بغير وجود فعلى ايضا كما
في رهن واسه **اعلم قوله** عندهم اي عند ذلك القابل مع اتباعه وهكذا في الثاني و
الثالث والرابع **قوله** يحصل المطلوب وهو انتفاء فعلانية لعدم استعمال رحمانه
في لغات العرب كما هو الظاهر **قوله** قلنا آية حاصل الجواب انه يجمل ان يكون مراد ذلك
القابل انتفاء فعلانية لكن لا مطلقا بل اذا كان مؤكدا بديل لفظ وهو هنا ليس لا فعلى و
الا انتفاء الموصوف هذا الوصف مستقيم في رهن قلنا انتفع منصرف من الصرف قال هؤلاء منا
عبد الحكيم ما حاصله المنع لتلك الامور الثلاث حاصل المنع الاول ان المراد من انتفاء فعلانية
تحقق المشاهدة بالقرينة الثانية وهذا يحصل بمجرد ذلك الانتفاء فما الحاجة الى الانتفاء للمؤكد
وحاصل المنع الثاني ان الدليل العقلي قد يكون اقوى من الدليل اللفظي فما الحاجة الى تقدير
تسليم الانتفاء المؤكد الى مؤكدية بالدليل اللفظي وحاصل المنع الثالث ان انتفاء فعلانية
قد يكون بوجود فعلى وقد يكون بغيره فلا وجه للحصر لعل ذلك الانتفاء في وجود فعلى
اقول وبالله التوفيق لو لوحظ كون الاحتمال كافيا للحجيب كما هو المشهور لا سيما مثل
ذلك الاحتمال لم يرد على الجواب شي ولهذه المنوع اجوبة اخرى حاشية القاضى للفتنة
ان شئت الا طلاع فارجم اليها والله اعلم **قال** الشارح في انه منصرف لعل الغرض من
هذا دفع ما يرد من ان الاختلاف في وجود رهن الذي هو اسم الله تعالى غير مثبت او

الاول بالنظر الى
الاعتداد بقول الجوهري
والثاني بالنظر الى
مدونه منه وان
كان مما لعل ما عله
الغيا والبيان منه

مثبت غير مرتب على الاختلاف في شرط الالف والنون المزيدتين فكيف يعبر قول المصنف
 ومن ثم اختلف في رهن بيان الدفع ان المراد من الاختلاف في رهن الاختلاف في شرط الالف والنون
 على الاختلاف في الشرط ويرد ههنا ان الالف المردود المذكور في كلام الشارح متفق فكيف
 يوجد الاختلاف فيه ويمكن ان يجاب عنه بان الاختلاف ليس الا في الصرف فقط او في
 عدم الصرف فقط لا في الالف المردود بينهما وان اختلف في ذلك انه يعلم من الاختلاف
 في الصرف ذهاب البعض اليه والبعض الآخر الى عدم الانصراف وليس مفادا لاختلاف
 في عدم الصرف الا هذا في الحاجة الى قوله او في عدم الصرف فانزله بان الالف كما قلنا لكن
 الفرق في لحاظ الصرف اولا كما في الاول فالتام في وجود ولعل الشارح نظر الى ذلك فقال
 ما قال هذه الفرق اللطيفة اي قد يعتبر عند الحاجة كما قال الشارح في شرح قول المصنف
 لا يتصرف فيه بتقديم وتأخير في بحث فعل التجهيز ويرد ههنا ان الانصراف وعدمه وكذا
 الاحكام الاخر الصورية يعلم من استعمالات العرب ورهن فيها اما ان يكون منصفا او يكون
 غير منصفا فلا معنى للاختلاف فيه وايجب عنه بانه يجوز ان يستعمل فيما بين العرب مصفا
 او مصرفا بالالف فلا يعلم منه الا انصراف وعدمه والله اعلم قوله في قوله الاول ينبغي آه
 ان ينفع بمعنى الوجوب وكذا في الثاني فلا يرد ما يرد فافهم قوله اللهم الا ان آه يعينان تحقق
 المشابهة بين الالف والنون المزيدتين وبين الف التائيت وانتفاءه على تقدير وجود التائيت
 بالتاء والتائيت بالالف الاول بالتاني والثاني بالاول انما ثبت اذا كان ذلك الوجود متصفا
 مقاءر بالالف استعمالا واما اذا كان فيها سببا فقط كما كان ههنا فلا يكون فيه التائيت بالالف
 كافي في وجود منع الصرف والتائيت بالتاء مضر الوجه ولما كان ثبوت الاحكام بالنظر الى
 القياس امر مشهور فيها بينهم كقوت الاصل مثلا في ثلث ومثلث باعتبار القياس هو
 ان المعنى اذا كان مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا صدر الفاضل المحقق هذا الجواب بلفظ اللهم
 المشعر بالضعف والله اعلم قال المصنف دون سكران حال من رهن اي من اجل الاختلاف
 في الشرط اختلف في رهن مقبلا وزاعن سكران ندما فان الاختلاف في الشرط سبب الاختلاف
 في البعض والاتفاق في البعض الآخر ولو لم يكن الشرط مختلفا بل متحدا كان في الكل اتفاق
 فاندفع ما قيل ان الاختلاف في الشرط لا يكون منشاء عدم الاختلاف في سكران وندما
 لانه على تقدير الاتفاق ايضا يثبت عدم انصراف سكران وانصراف ندما هكذا في حاشية
 صولا نال الدين قوله لما كان المراد آه لما كان ندما من منصفا بالالف اتفاق لعدم وجود
 الشرط على كلا المذاهبين فخطر في الذهن ان ندما الواقع في عبارة الكافية يكون مكررا

ومنونا لاضافة دون اليه بحكم العطف فاشارة لفاضل الحشيش الى اعرابه بان المناسب عدم اعرابه
التونين والكسرة على ند ما ان الواقع في عبارة الكافية لان المراد منه اللفظ فيكون علما ان
للمصنف فيكون غير منصرف كلا لفظ والنون المزيدين في الاسم والعلمية تعمر ولو حظ
حال مساهم فيكون الكسرة والتونين جاريتين عليه للمشاكلة وبالجملة جواز اعرابه في ند ما
الواقع في تلك العبارة ثابت وهذا اجل عدم العلم بالمنقول من المصنف في اعرابه والله اعلم
قال الشاعر قد سسرته وهو كون للاسم آة لعل الغرض من هذا دفع اكراد بن اسما
ان مد وزن الفعل من اسباب منع الصرف غير صحيح لان تلك الاسباب اوصاف الاسم
وزن الفعل وصف الفعل كما هو الظاهر وثانيهما ان اضافة الوزن الى الفعل بمعنى ذلك
يفيد الاختصاص فيه لقوله شرطه ان يختص بالفعل ببيان الدفع عن الاول ان وزن الفعل
بالمعنى الاضافي صفة الفعل لكن في الاصطلاح نقل عن ذلك المعنى الى كون الاسم آة وهو صفة
الاسم وبيان الدفع عن الثلثان المواد من وزن الفعل كون الاسم على وزن بعد من اوزان
الفعل والعدم من اوزان الفعل كما يكون باختصاص كذلك يكون مجرد الوجود فيه وهو غير
كاف في حصول منع الصرف فيحتاج الى قوله شرطه ان آة وبما حررنا من النقل اندفع ما قيل
ان في تفسير وزن الفعل يكون الاسم آة نظرا لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في
حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى حملها على هذا المعنى هذا ما فهم من الحواشي والله
اعلم قوله سواء كان له زيادة آة لعل الغرض من هذا دفع ما يفتنم بالبال من ان هذا الوزن
المشترك بين الاسم والفعل من اوزان الفعل دون اوزان الاسم يشتر على زيادة اختصاص
ذلك الوزن بالفعل فعلى تقدير تفسير وزن الفعل يكون الاسم على وزن آة يفهم اختصاص
ايضا فيستدرك قوله شرطه وبيان الدفع ان اضافة الوزن الى الفعل مجرد نسبتها اليه
لا لزيادة نسبتها اليه قوله فالأضافة في آة ويرد ههنا ان كون الأضافة بمعنى النسبة
مرادة في وزن الفعل الذي هو المذكور في المتن غير صحيح لانه بالمعنى الاضافي وصف الفعل
كما هو الظاهر واسباب منع الصرف اوصاف الاسم واجاب عنه الفاضل المدقق في الاد
من وزن الفعل في قول الفاضل الحشيش هو الذي ذكر في صحت اوزان الفعل والمأخوذ في
المفهوم الاصطلاحي لوزن الفعل لانه كون الاسم على وزن الفعل وبهذا يظهر مضافه ما في
بعض الحواشي المتعلقة بقول المصنف وزن الفعل لانه يفهم منه ارادة الأضافة في قول المصنف
وهو خلاف الواقع لانه مفرد منقول في الاصطلاح الى ما هو صفة الاسم قوله والا
لم يحج آة اي ان كانت الأضافة محمولة على زيادة النسبة يكون لفظ شرطه مستدركا

لان شرط الشيء يكون احص منه والاختصاص بالفعل او كون الزيادة فيه كزيادة على هذا
 التقدير يكون مستفاد من وزن الفعل فيكون مساويا له ويرد ههنا ان المفهوم من كلام
 الفاضل المحشي فيما سبقت ان الزيادة نسبة الوزن الى الفعل فردا آخر اسوى القسمين للمذكور
 في المتن وهو فولية وجودة في الفعل مثل وزن فاعل وتحقيق وزن الفعل في هذا الفرد لا
 يؤثر في منع الصرف كما يقول به الفاضل المحشي فيما سبقت واذا كان الامر كذلك فيكون
 الاختصاص بالفعل او كون الزيادة فيه كزيادة احص من وزن الفعل فلا يكون لفظه
 مستدركا ويعلم هذا الايراد من حاشية مولانا عبد الحكيم المتعلقة بقول الفاضل المحشي
 لا على الاشتراط لكن الجب منه في عدم تعرضه اليه في هذا القول ويجاب عن هذا الايراد
 الفاضل المدقق لكن لست احصله فلذا لم اذكره والله اعلم **قوله** فشرطه المرفق في النسخ
 الموجودة من كتاب الفاضل المحشي لفظ فشرطه بزيادة القام والحال ان هذا اللفظ ليس بموجود
 لا في كلام المصنف ولا في كلام الشارح الذين رشيته ما فيكون زيادة الفاء سهوا من النسخ
 او يكون نسخة المتن او الشرح بزيادة الفاء والله اعلم **قوله** فشرطه في زيادة الفاء في هذا
 الكلام كلام مر مثل الكلام السابق **قوله** على شرط التحقيق يعني ان هذا الشرط شرط التحقيق
 وهو لا يكون خاصا بل مساويا فساواة الاختصاص بالفعل او كون الزيادة في اوله كزيادة
 مع وزن الفعل على تقدير حمل الاضافة على الزيادة النسبية مما لا يضرك شرط تأثير في
 منع الصرف فيكون المساوات المذكور مضرا له وفي هذا القام يرد الايراد السابق المذكور
 في حاشية قوله فالاضافة المخ باحدى تغييرا ثم **قوله** لان السببية آه لما ورد على ما فهم
 من كلام مولانا عبد الحكيم ههنا من تعلقي هذا القول بقول الفاضل المحشي ولك ان تحمل
 ان الدليل انما يدل على اعتبار زيادة الاختصاص في وزن الفعل في الجملة سواء كان في
 مفهومه او شرطه اعرض الفاضل المدقق عنه وقال تعليل للمفهوم مما سبق وهو لا بد في تأثير
 وزن الفعل من لزوم النسبة بالفعل سواء حمل الاضافة على هذه الزيادة او على النسبة
 لوحظ الا شعاعا على الفرعية من اول الوهلة لكان لما قال الفاضل مولانا عبد الحكيم وجه
 لانه لو اعتبر بزيادة اختصاصه في شرطه لكان فهو الفرعية ثانيا يعني بعد التعريف لا اوله
 هذا اما خطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال **قال** الشارح قدس سره اخذ الامر من حيث
 اشارة الى ان لفظة او في قوله او يكون آه للترديد ولذا ان اد لفظه اما **قال** الشارح قدس سره
 في اللغة العربية لعل الفرض من هذا دفع ما يرد من ان وزن فعل من الاختصاصات بالفعل على
 للتقير وهو لا يعلم لان بقره وشعر موجودان في الاسماء بيان الدفع ان المراد من الاختصاص

لا يذكر في ضمن اد
 زان الفعل او المفعول
 في ضمن المفهوم لا
 مطلقا بل وزن الفعل
 منه

لا يذكر كالمقال وبها
 الايراد عليها احدان
 عنه ١٢ ص ١١

الاختصاص في اللغة العربية وهما من الاسماء الجمعية فلا يقدح في الاختصاص قوله في اكثر
 فخرنا لن لعل الغرض من هذا تعريض على الشارح بان في كلام المصنف ههنا نسختين احدهما
 محتل لدخول الباء على المقصور عليه الذي هو لا استعمال القليل ولدخول الباء على المقصور
 الذي هو لا استعمال الشايع وثانيهما مختص بدخول الباء على المقصور عليه الذي هو لا استعمال
 القليل فالمناسب له تعليق قوله على النسخة المعقولة لدخول الباء على المقصور الذي هو
 لا استعمال الشايع واسمها علم قوله والضمير اجماع اي ضمير به راجع الى الفعل ليوافق اكثر
 النسخ مع اقلها وان كانت الباء على هذا ادخلت على المقصور عليه الذي هو لا استعمال الاقل
 قوله او بالعكس يعني ضمير به راجع الى الوزن وضمير مختص اجماعا الى الفعل ليكون الباء
 ادخلت على المقصور الذي هو لا استعمال الاكثر الغالب ان كانت النسختان على هذا
 قوله وهذا اريب من الاعراب بمعنى الا يصح اي ايبين واوضح واوضح قال الشارح
 قدس سره بمعنى انه لا يوجد آية لعل الغرض من هذا دفع ما يريد من ان هذا الوزن اذا
 كان مختصا بالفعل فكيف يكون سببا لتفصيل منع الصرف الذي يجيء في الاسم بيان
 الدفع ان المراد باختصاصه اختصاصه بطريق الاصاله وهو لا ينافي مجيئه في الاسم بطريق
 النقل وعدم الازالة فصار مقتضى مجيئه في الاسم اعلم من ان يكون بطريق الاصاله او على
 طريق النقل قال الشارح قدس سره على صيغة آية لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من كون
 شمر على صيغة الماخض المجهول من الشمر اعم من الثلاث في المجرى فيلزم التكرار والمثال من غير
 قابضة وهو من المستبقيات بيان الدفع ظاهر اقول وبالله التوفيق ان المعلوم من كلام
 الزبدة ههنا ان وزن الثلاث في المزيد فيه سواء كان معلوما او مجهولا مختص بالفعل حيث
 قال واعلم ان كل وزن الفعل ثمانية اقسام ستة منها مختصة بالفعل واثنان غير مختصين
 اما الستة المختصة فهو الثلاث في المجرى المجهول والثلاث في المزيد فيه سواء كان معلوما او
 مجهولا لا نه لم يوجد في الاسم بطريق الاستقراء والرابع في المجرى المجهول والمزيد فيه على
 الاطلاق لا نه لم يوجد في الاسماء او اما الاثنان الذان هما غير مختصين به فهو الثلاث في المجرى
 المعلوم لا نه لم يوجد في الاسم كقرس والرابع في المجرى المعلوم لا نه لم يوجد في الاسم ايضا كجهر
 انتهى فلعل عطف القابضة في هذا التفسير قول الشارح من التثنية لان صيغة الفعل الماخض
 المجهول منه ايضا مختص بالفعل على ما فهم من كلام الزبدة فلو قال على صيغة الفعل من الشمر
 لكان احسن ولو اريد به شمر صيغة الفعل المجهول سواء كان من الثلاث او من الثلاث او من
 او اريد من ضرب صيغة الفعل المجهول سواء كان من الثلاث في المجرى والرابع في المجرى والمزيد

هذا التفسير مستطرد
 فقد يزيل الشرح
 بنسخة بالفعل على ما
 راجع في بعض نسخ
 الشرح واما على نسخة
 تعلية بنسخة كما
 راجع في التفسير
 عليه هذا في ارجع
 ضمير الى الفعل منه
 وهي نسخة ان يختص

على ان يكون ضمير
 مختص بالجماع الى الوزن
 وضمير به راجع الى
 الفعل لا منه

على تقدير كون ضمير
 راجعا الى الفعل
 ضمير به راجع الى
 الوزن لا منه

وهي نسخة ان يختص
 بالفعل لا منه

لان الشارح افاضل
من غيره كما ذكر
مع غيره لا منه

من كليهما كان عبارة المصنف مشيرة الى كل الاوزان المختصة بالفعل فافهم هذا التقرير ولا يفتقر
لعلك لا تجد في غير هذا التعليق والله اعلم **قوله** من بدو المال لما بين المعنى الاصل للمثال
للمذكور في المتن لهذا النوع في الشرح اراد ان يبين الفاضل المحشى للعاني الاصلية للمثله
للمذكورة في الشرح من هذا النوع ولعل المعنى الاصلى لعذر الذي يعبر عنه بالفارسية
بلغزیدن يكون ظاهرا فلن اتركه **قوله** علما بتجرا اعلم ان المترجل ما يكون موضوعا
للمعنى ثم نقل منه الى معنى آخر لا مناسبة بينهما وهذا المعنى غير موجود في مثل لان له معنى
واحد اقله احصل وجه الزيادة الفاضل المحشى قيد الانتحال ههنا فافهم ولا تسرع بالرد والقبول
قوله ونرن فعل الغرض من هذا العبارة دفع ما يرد من ان ونرن فعل موجود في اسماء الا
جناس كدئل لدويبة فكيف يكون هذا الوزن مختصا بالفعل اجاب عنه الفاضل المحشى
او لا بقوله ونرن فعل الخ وبيان الجواب ان دئل في اسماء الاجناس تكون واحدا لا اعتبار
له فلا يضر الاختصاص وثانيا بقوله وقيل آه حاصل هذا الجواب ان من عادات العرب
نقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان على سبيل القلة فيجوز ان يكون دئل منقولة من حيا
كونه بمعنى اشترع ولا يكون موجودا في اسماء الاجناس بطريق الاصاله فالوجود المذكور لا يقدح
في الاختصاص ولو قال الفاضل المحشى ورن فعل جموعا من الخواص اما دئل اسم جنس او
قبيلة فهو على سبيل الندرة او على سبيل النقل من دئل بمعنى السرعة او من دال بمعنى مشي
لما كان اظهر واوضح والله اعلم **قوله** نها كمر غز فليل وقال الدليل على كونها منقولة من الاسماء
الاجناس خارجين عن معنى الفعلية دخول حرف الجر عليهما **قوله** واما دئل آه لعل القدر
من هذا دفع ما يرد على اختصاص ونرن فعل جموعا بالفعل بان دئل علما لقبيلة موجود في
الاسماء فكيف يكون مختصا ببيان الدفع انه منقول من دئل بمعنى السرعة او من دال بمعنى
مشي شيئا مخصوصا فكونه موجودا في الاسماء يكون بطريق النقل لا بطريق الاصاله فلا
يقدر في اختصاص لم يتعرض الفاضل المحشى الى نقل دئل اسم جنس من حال بمعنى مشي
شيئا مخصوصا لانه لا يحصل على هذا وجه التغير والله اعلم **قوله** والتخير للدلالة
لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه كيف يكون منقولة من دال لان الموافقة بين
المنقول والمنقول عنه من المهمات بيان الدفع ان للخيار اذا كانت الغرض فلا بأس به
ههنا للغرض الدلالة على العلية **قوله** كما قيل الاول بالفتحات والثاني بضم الاول
وكسر الثاني دفعه الثالث **قوله** واما الومل آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان
الوعل وكن الر لم يجوزن الفعل موجودان في الاسماء فكيف يكون هذا الوزن مختصا

بالفتل بيان الدغم انها شاذان فلا اعتبار لهما فلا يقدران في الاختصاص **قوله في الوصل**
 بفتح الواو وسكون العين بزكوى **قوله** والرمم بفسر الراء المهملة والمهزلة المكسورة والميم
 والجب من الفا ضل المدقق حيث قال ههنا بفتح الراء المهملة والمهزلة المكسورة والميم نعم
 لو ثبت في كتب اللغة على طريقة يكون كلامه اعترافا على الفاضل المحقق بانه غير محتاج الى
 الجواب والله اعلم **قال** الشاعر قدس سره ولم يذنب الى منع آه ويرد ههنا ان الدليل
 قد اخرج على قوله غير مختص بالفعل فما الحاجة الى زيادة هذا القول واجيب عنه بان هذا
 دليل آخر على التقيد بالبناء للمفعول بانه ان الذاهبين الى منع صرف فعل بالفتحات حال
 العلمية مثله ليسوا الا بعض النواة والمقصود بالبناء ههنا من هب الجمهور فلذا قيدوا البناء
 للمفعول وروى باز المقصور بالثقل ههنا الوزن الذي اختص بالفعل ووزن فعل بالفتحة
 غير مختص بالفعل كما هو الظاهر فلا يعم الثقل به وان كان الذاهبون الى عدم انصرافه بالجمهور
 فالحق في الجواب ان هذا القول جملة مستأنفة وقعت في جواب سوال من قال هل للوزن
 المشترك سبب لعدم الانصراف ام لا هكذا افسر من حاشية مولانا ميرزا محمد جلال والله اعلم بحقيقة
 الحال **قوله** ذهب لعل الغرض من هذا الكلام مرتعين ذلك البعض الذي يجعله الشارح
 ووزن ينفذ ذهب ذلك البعض والله اعلم **قوله** بين القبيلتين اي الاسم والفعل و
 معنى قوله يؤتى يؤثرت مطلقا سواء كان منقولا من الفعل الى الاسم ولا يصح التقابل عند
 وجود السبب الآخر ويرد عليه انه احتمل ان يكون منقولا من الفعل فكيف يتحقق الفرعية التي
 بناء وجود استنباطه الصرف عليها فانهم **قوله** الى تأثير آه يعني اذا كان الوزن مشتركا
 ويكون الكلمة التي وجد ذلك الوزن فيها منقولة الى الاسم فيوزن ذلك الوزن في عدم الانصراف
 عند تحقق السبب الآخر قال مولانا عبد الحكيم اي الوزن المشترك بين الاسم والفعل انما يثبت
 في منع الصرف اذا ثبتت كونه منقولا في الاسم من الفعل ولم يستعمل على انه وزن الاسم فهو
 اقول وبالله التوفيق ان الوزن بسبب استعماله في الاسم بطريق النقل من الفعل لا يكون
 مشتركا والا يكون الوزن المختص مشتركين بين القبيلتين بل المشترك ما يكون مشتركين
 القبيلتين قبل النقل ولا يكون مختصا باحدهما قبل اول كلامه وآخره تدافع والله اعلم
قوله كقولنا انا آه هذا مثال لتأثير الوزن المشترك بين القبيلتين في منع الصرف يعني
 يعني ان جلا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والحال انه ليس من الاوزان المختصة بالفعل
 فلهذا ان الوزن المشترك لا يغير في عدم الانصراف وانما حملنا هذا القول على مثله
 الوزن المشترك بين القبيلتين في منع الصرف دون مثال تأثير ذلك الوزن اذا كان

منقول كما قاله ميسر لان المناسب للتحليل على هذا ما يكون فيه عدم التأثير لاجل عدم
النقل دون مثل هذا القول لانه لا يعلم فيه ان التأثير من جهة الوزن المشترك مطلقا من
جهة بعد النقل كما قاله يونس وعليه الاول الاول والثاني الثاني وتماه منقضي الصاع
تتفرق في جلا من الافعال التي استوى فيه الزور والتعدية بمعنى تكشف او كشف في الاصل
توصيرا علما تختص شيئا بجمع ثنية وهي العفة وطراعا الشنا بعبارة عن ركاب صعب
الامور عطف على ابن اوجلا وتفسير المصراع الآخر ظاهرا قوله ولو لا ذلك آء يعني لو لا
كان جلا غير منصرف لكان متونا لانه اسم معرب ولا مانع فيه من التنوين على هذا كما هو الظاهر
والرواية بغير فعلرانه غير منصرف فيكون هذا القول حليلا على كون جلا غير منصرف قوله
ورود آء بيان الرادان عدم التنوين في جلا لا يدل على تأثير الوزن المشترك في عدم الانصاف
لان وزنه ليس من الاوزان المختصة بالاسم بل من الاوزان المشتركة بين القيلتين فيكون
ان يكون حكيا يعني يكون جلا مع الضمير علما في البيت منقول من الفعل وليس بمنون فكيف
يكون المحكي بمنون لان المحكي لا يتغير وان يكون صفة لمقدم يعني يكون جلا فعلا في انبيت
ولم يكن سلما عدم كون الفعل متونا ظاهرا فهو هذا التقرير للرد والمردود ولا تفسير
بالرد والقول قوله انما لم يقل بدله آء لعل الغرض من هذا وجه عدول المصراع ما قاله القائل
هنا وهو قولهم او يقلب في الفعل هذا الوزن بان يكون في الفعل اكثر منه في الاسم بيان
وجه العدول انه على هذا وزن فاعلا لانه غالب في الافعال بحيث لم يوجد في الاسماء
الا كلمات معدودة مع انه لو سمى به لكان غير منصرف بخلاف ما قاله المصراع لانه لا يرب
عليه لان هذا الوزن ليس يختص بالفعل وليس في اوله زيادة كزيادة الفعل على ما هو
الظاهر اقول وبالله التوفيق ان هذا الوزن يكون مختصا بالفعل على ما قال في الزبدة ونقل
عملها سابقا لانه مزيد وهو مختص بالفعل سواء كان معلوما او مجهولا والله اعلم قوله
لذلك لم يظهر لي الى الآن وجه التقييد الا ان يقال ان عدم الانصاف على تقدير ملية للثنية
يقتل ان لا يكون لوزن الفعل والله اعلم قوله الا خاتمة ويرد ههنا ان المقصود لو كان
التحليل فيكفي فيه ايراد المثال الواحد لو كان المقصود الاستيعاب فيكفي قصورا لان من
للا معام موجودة بهذا الوزن غير ما ذكره مثل طابع وقالب غيرهما الا ان يقال ذكر
الفاضل الحنفية الخاضع اراد العام الى الكلمات المعدودة فلا خلل والله اعلم قوله وان
في آء وجه آخر للعدول يعني ان مولومية الغلبة يحصل اذا تتبع جميع الاسماء والافعال
بخلاف معلومية الوزن الذي يكون فيه الزيادة مثل زيادة الفعل فانه يحصل فاتبهم

هو فقط يعلم انه قابل للتأد وغير قابل لها في ماقاله الفحاة يكون المؤنة زايده بخلاف ماقاله المصنفان
 المؤنة فيه قليلة بالنسبة الى ما عدل عنه والله اعلم **قوله** يقال آه اعتراض على الوجه الثاني
 للعدول بيانه اننا لانسلم ان الاشتغال على المؤنة الزائدة علة لتترك ما الشغل عليه المستدبان
 لو كان كذلك لكان المناسب للمصنف ان يترك ان يختص ايضا فان معلومية الاختصاص قوف
 على تبتم جميع الاسماء والا فعال كما لا يخفى **قوله** لا فانقول آه بيانه اننا لانسلم ان المناسب للمصنف
 ترك الاختصاص لكن اذا لم يرجح لفظ يؤدى مؤنة من غير اشتغال على ما لا يخفى للمؤنة فادرجه
 للمصنف مرة واحدة يشكون الضرورة مبيها للخذول المشهور بخلاف يغلب فلذا عدل عنه **قوله**
 انقلت آه معارضة لقائمة الدليل على غلبة الفحاة وبيانها انسية استبان مع المصنف موقوفة
 على الفرعية كما تقرروا وهي لا يحصل الا اذا كان لهذا الوزن زيادة لاختصاص بالفعل وهو لا يكون
 الا بالاختصاص وبالغلبة فاذا انتفى الاول فلا بد من اعتبار الغلبة **قوله** يظهر من الظهور
 بمعنى بيد اشدن اي حتى يحصل فرعية اي فرعية ذلك الوزن في الاسم فان الوزن المشترك
 لا فرعية له **قوله** قلنا آه حاصله منع اختصاص زيادة الاختصاص بالفعل في اختصاص الغلبة
 مستند بان يجوز ان يكون بوجه آخر ككون زيادة تلك الحروف مطردة في الافعال والاسماء
قوله الافعال المتصرفة احتراز عن افعال المدح والذم كنعرو وبش قال الشاعر قد سررت
 او يكون غير مختص لعل الغرض من هذا ادفع ما يرد من ان كلمة او لاحد الامرين فيفهم منها ان في وزن
 الفعل الذي هو سبب عدم الانصراف احد هذين الامرين وهو خلاف الواقع لانه يجوز ان
 يجتمع فيه كما في تخويز يد ويشكر بيان الدفع ان قيد عدم الاختصاص مراد ههنا فلا يجوز
 اجتماع مع الاختصاص في تخويز يد الزيادة المرادة وهي الزيادة مع عدم الاختصاص غير موجبة
 كما لا يخفى **قوله** بقرينة المقابلة لعل الغرض من هذا ادفع ما يرد من ان عبارة المصنف
 مطلقة فمن اي قرينة قيدت بقيد عدم الاختصاص بيان الدفع ظاهر **قوله** لعل
 وجهه لعل الغرض من هذا ادفع ما يرد من انه ما الباعث على المقابلة ولم لا يجوز ان يكون
 الشق الثاني ما ما شاملا للشق الاول بيان الدفع ان بين هذين الامرين اي الاختصاص
 والزيادة في الاول تفاوتا في التأثير يعني ان الاختصاص اولي بالتأثير من الزيادة على ما لا
 يخفى فالاولى بيان شق الزيادة على وجه لا يشمل الاختصاص ويكون مقابله له وانما قال
 المصنف او يكون في اوله زيادة آه ولم يقل او يكون في اوله حرف من اثنين مع انه اخصر لانه لو
 قال كذلك لا متمتع من الصرف او لقي المشتق منه ما لوقا اذا سمع وكذا ايقن علما ونمشل
 اذا سمع به مع انها منصرفة لا صالة او ايل هذه الكلمات كما علم من كلامه الشيخ الرضوي

وهذا لا يستلزم
 تنبيه بتبليغ الاسماء
 واو في الـ
 يعلم في اول الوصلة
 او في وسطها لانه قابل
 للتاء ١٢٠

قوله والظاهر أنه لا اعتراض على الشارح بان جوابه لدفع الاعتراض الواجب على عبارة الم
 احتاج الى التقدير وان كان من القرينة وهما وجه آخر لصحة ذلك تقديره فبالباعث عليه
 بيان للوجه الآخر ان التردد بكلمة او كناية لمنع الخلو بين العام والخاص من وجه آخر ثبت
 فيما بينه وهذه النسبة موجبة من بين هذين الامرين كما بينه الفاضل المحقق فلم لا يجوز ان يكون
 كلمة او ههنا المنع المخوف فلا يثبت التحلل في الاجتماع ولا يتحقق المقابل للمشقة يكون الشق الاول
 اول بالتأثير واجاب عن هذا الاعتراض مولا فاعصمت الله حيث قال قلنا نعم لكن لا يحتاج
 حه الى اشتراط عدم قبول التاء انتهى قول مولا وبالله التوفيق بعد الاشتراط يكون بانظر الى
 بعض الافراد الغير المختصة والله اعلم قوله رافقهما آية افتراق الاول عن الثاني موجود
 في الاول وافتراق الثاني عن الاول موجود في الثاني قوله واجتماعهما آية ويرد ههنا ان الشق
 اذا كانا مجتمعين في زيد ويشكر يلزم اجتماع النقيضين الذين هاهنا احتياج الى شق
 عدم قبول التاء والاحتياج الى ذلك الاشتراط فيهما لان في الشق الاول اقتضاء الاول و
 في الشق الثاني اقتضاء الثاني والجماع عنه ان هذا الاجتماع اذا كان بالظن في قوله عند
 فانهم ولا فسرهم بالرذ والقبول قوله واستبرق اعني جملة معترضة وقعت جوابا لما يقال
 كيف يكون وزن استخراج معلوما محتسبا بالفعل حتى يكون هذا امادة اجتماع الشقين مع
 من المستبرق موجود في الاسماء بيان الدفع ان هذا الوجدان غير مضطرب انه اعني ليس بعرض
 والمراد من الاختصاص الا الاختصاص في اللغة العربية كما قاله الشارح في الصدوق
 اعلم قال الشارح قد ساء اي اول وزن الفعل هذا التردد مجرد بيان مرجع الضمير
 اذ المراد على التقدير الاول ايض وزن الفعل الذي في الاسم لقوله من زيادة ذكر زيادة ثانيا
 بالتقديرين واحد هكذا قال مولا تامير جمال قوله لما كان المراد آية الفعل من هذا
 دفع ما يريد من ان كان على وزن الفعل الذي هو موزون لهذا الوزن غير مذكور
 فكيف يعبر به رجاء الضمير اليه بيان الدفع انه لو كان المراد من وزن الفعل ميزان
 الفعل لعم ما قال المحقق لكن المراد منه كون الاسم على وزن الفعل وهو مشغل
 على الميزان والموزون الذي هو الاسم كما هو الظاهر فيجمع رجوع الضمير الى كليهما والله
 اعلم قوله الى الوزن بمعنى الميزان بكونه مذكورا في ضمن موزون الفعل ويرد ههنا ان المقصود
 يكون زيادة الوزن الذي هو الاسم كزيادة الفعل وهو لا يحصل على هذا التقدير
 فكيف يعبر به رجاء الضمير الى وزن الفعل واجيب عنه بان كون زيادة ذكر زيادة في
 اوله مستلزم لذلك المقصود كما لا يخفى فيجوز ذلك الامر جاء هكذا فهو من حاشية

لا يفتقر الى تقدير
 كون الشق الثاني
 ام مطلقا من الشق
 الاول لا منه

له
 اي تقديره رجاء
 الضمير الى وزن
 الفعل لا منه

الفاضل المدقق والله اعلم قال الشارح قدس سره اي زيادة حروف لما كانت الزيادة مصداقاً
 مقتنياً للفاعل وهو لم يوجد في عبارة المصطلح اول الشارح على طريقتين عبارة المصطلح احدهما ان الزيادة
 في زيادة عوض عن المضاف اليه وهو فاعل في المعنى وثانيهما ان الزيادة بمعنى الزايد والموصوف
 اي بالحرف قبله مستند فيكون فاعله على هذا ضميراً راجعاً الى موصوفه مستترافيه في هذين
 الطريقتين لغ وفشر على الترتيب الطريق الاول بالنظر الى الامر جاع الاول والطريق الثاني با
 النظر الى الامر جاع الثاني فافهم قولهم على الاول آء لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه
 يشكل على التقديرين الظرفية اذ ليس في اول الامر مثلاً وهو الهمزة زيادة حروف ولا حرف
 زائد كما هو الظاهر ببيان الرفع ان وجه الظرفية على التقدير الاول شيوع نسبة الصفة
 الى موصوفها يعني كما يقال السواد في الجسم يعني ان الزيادة صفة الاول فيكون نسبة اليه يعني
 وعلى التقدير الثاني ان النسبة بين الحرف الزايد والاول عموم وخصوص من وجه كما بينه
 ونسبة احدهما الى الآخر بكمال في جاي زفده خدشة في عبارة المصطلح ويعلم من حاشية مولانا
 مير جمال ترميز القول الاول الصادق من الفاضل المحقق بانه ان الصفة هو الزيادة لا
 زيادة الحروف والمنسوب ههنا ليس الا الثاني فها هو صفة ليس بمنسوب وما هو منسوب
 ليس بصفة قوله عموم من وجه مادة احتماهما احمر ومادة الافتراق من جانب الاول
 في شمر مثله ومادة الافتراق من جانب الحرف الزايد في استخراج مثله قوله العام الى آء
 تشبيها لا شتال الكل اي الخاص على الجزء اي العام واشتال الطرف على المظروب قوله بالعكس
 آء تشبيه بالشمول العمومي بالشمول الطرف في ولما كانت الاحاطة في العام والخاص من وجه
 ناقصة فلا بد لهذه الصفة من النقل من الشقات وهو الى الآن لم يثبت هكذا في حاشية
 الفاضل المدقق والله اعلم قوله ولا ن آء وجه آخر لمحة الظرفية ببيان ان العبارة يحذف
 المضاف وبعده امر الظرفية ظاهر قوله ولو غير ذلك آء لعل الغرض من هذا دفع ما يرد
 من ان حرفاً على صيغة الماضي وحرفاً على صيغة الامر معدودان من اوبران الفعل با
 النظر الى القسم الثاني مع ان الزيادة في اوله كزيادة غير موجود كما هو الظاهر ببيان الرفع ان
 الزيادة في الاصل موجود والتغير الحالى لا يغير لانه نادر لان الاكثر في الاستعمال اراق
 واكثر في قوله ولكن الوتصرف آء اي وكذا لا يضر التصرف المذكور في كلام الفاضل
 المحقق لتأثير وزن الفعل في عدم الانصاف لان ذلك الزيادة يحفظ وزن الفعل قوله
 لان السقوط دليل لقوله يبره المحذوف قوله جاء في يقول بمادة العين المحذوفة
 لا لتقاء الساكنين الحاصل لا جعل الجزم واختره بمادة اللام المحذوفة لاجل الوقف الجازم

على النظر الى القسمين
 بالنظر الى الكلام
 المعكوف في الترتيب
 المذكور في السابق
 منه

بجمعا الجزم قول له حال من ضمير وله بيان للواقع لان بيان وزن الفعل او ما كان على وزن
 الفعل الذين يعلمون وحاليتها من هذه العبارة ليس صادرا من الشارح الا في ضمير اوله
 وحديث ضمة الحالية من المضاف اليه وقت جواز حذفه واقامة المضاف مقامه كما في
 بل متبع ابراهيم حنيقا يدفع استبعاد وقوع الحال من ضمير اوله لانه مضاف اليه فيه
 ان هذا فيما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به والا مرهنا ليس كذلك ولو نظر الى ظاهر
 عبارة الشارح في بحث الحال حيث لم يقيد المفعول بقيد به لم يرد هذا الا اعتراض لكن
 قول الفاضل المحشي هناك يهمل في عن ارادة المفعول مطلقا الا ان يقال باصطلاح القوم
 من ان المفعول فيه هو ما قدر فيه في واماما هو الظاهر فيه في فهو مفعول به بالواسطة
 كما هو المصريح في التشرح في بحث للمفعول فيه فافهم والله اعلم قوله وانما يجعله آية بيان
 ان القسم الاول من وزن الفعل لا يحتاج الى شرط عدم قبول التاء لانه غير قابل لها
 لا اختصاصه بالفعل وهذا اندفع ما يحتج بالبال ان وزن الفعل من جملة مواضع الصرف
 فيكون فاعلا يمتنع المفعول من نحوى الكلمة فيها الباعث على الشارح في اختياره الحالية
 هذا القول من ضمير اوله لانه على ذلك التقدير يفيق الاشتراط في الشقين والا مرهنا ليس
 كذلك لان الاول غير محتاج الى الشرط والله اعلم قال الشارح قدس سره لا اختصاص
 بهما بالاسم ويرد هنا ايراد ان الاول ان الالف واللام ايضا مختصان بالاسم فلم يخرج
 يدخولهما عن وزن الفعل الثاني ان الخروج يكون على تقدير اللحق لا على القبول فالتساوي
 للمصنف ان ينفق اللحق لا القبول والجواب عن الاول ان المراد من الاختصاص لا اختصاصا
 مع الحصرية وهذا موجود في التاء مفقود في الالف واللام كما لا يخفى وعن الثاني
 ان المراد من القبول الا مكان الوقوع لا الا مكان الذائق هكذا فهم من حاشية فولا نا
 مير جمال قوله كانه ارادة هذا الجواب عن جانب المنع من ان اعتراض الشارح بان
 وزن الفعل في اربع واسود مؤثر في منع الصرف مع ان شرطه ومحمد موقول التاء
 مفقود كما هو الظاهر ببيان الجواب ان مراد المصنف من عدم قبول التاء عدم قبول
 قياسا والنظر الى الوضع الاصيل وقبولها في اربع ليس بقياسي وفي اسود ليس بالنظر الى
 الوضع الاصيل الذي هو وضع الوصفية كما لا يخفى وان اختل في قلبك ان الفاضل المحشي
 الجاب عن اعتراض اسود كما بنا دى عليه زيادة قيد بحسب الوضع وتفرج عدم النقص
 بالاسود فكيف يكون عبارة جوابا عن كلامه الاعتراضين فانزله بان مراد الفاضل المحشي
 لو كان دفع اعتراض اسود فقط لكان المناسب له ان يقول اذ مونية بحسب الوضع

يكون على فعلاء ولما اراد ههنا لفظ القياس فاعلم ان مرادة دفع الا عراضين فيكون تقدير
 كل واحد كان اراد غير قابل للتاء قياساً بحسب الوضع فلهذا ورد النقص بالسو واربعة اقسام
 مؤنثها وضعا ان يكون على فعلاء واربعة وان اختلف في ذهنت ان الفاضل المشتمل لم ينسب
 الى المعر ارادة القيد الذي دفع به الشارح اعتراض اسود وهو بالاعتبار الذي امتنع
 من العرف لاجله كما نسب اليه ارادة القيد الذي دفع به اعتراض اربع وهو قياساً فانزل
 بان ارادة ذلك القيد من عبارة المعر غير متبادر فلا يعمل عبارة عليه بخلاف ما قاله
 لانه متبادر من علمه ههنا اما المنصت عن حاشية الفاضل المدقوق مع قد رتبته من
 عند نفسه والله اعلم قال الشارح قد مر مراراً بالاعتبار الاول ان يقول وبالا اعتبار
 بزيادة الواو كما لا يخفى لا يقال حذف العاطف غير عري فلو لا يجوز ان يكون مراد الشارح
 وبما جهنا ان المعلوم من المشرع ان اعتراض اربع يدفع به ارادة قيد القياس واعتراض
 اسود يدفع بقيد بالا اعتبار الذي امتنع من العرف لاجله والا لم يرد ذلك لان القيد
 الذي يدفع به اعتراض اسود يدفع به اعتراض اربع ايضاً لان قبوله للتاء باعتبار الوضع
 المحسوس وعدم انصرافه باعتبار الوضع العلمي وهو بهذا الاعتبار غير قابل للتاء واجيب
 عنه بان الامر كما قلت لكن الشارح زاد قيد القياس لدفع اعتراض اربع لاجل حصول
 الموافقة للكلمات الواردة حيث قالوا ان وزن الفعل في اربع في قولنا مررت بنسوة اربع
 متحقق لان المعتبر عدم قبول التاء قياساً وانصرافه لاجل اشغاف الوصف الا صلحنا
 خلاصة ما في حاشية مولانا عبد الحكيم وقيل ان القيد الذي يدفع به اعتراض اربع
 وهو القياس يدفع به اعتراض اسود اذ الفرق بين الاسم المذكور ومؤنثه بالتاء خلاصة
 القياس اما القياس المقتضى كماله به الرضى في بحث الجمع العجيم واجيب عنه بان المصحح
 في كلام الرضى عليه الفرق في الاصطفاء الجواب بين مذكرها ومؤنثها بوضع الصيغ المختصة
 لكل منهما والغالية لا يستلزم القياسية حتى يكون خلافة وهو الفرق بالتاء خلافة
 القياس عبارة الرضى ههنا الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع
 صيغة مخصوصة لكل منهما كبير واثنان وقد جاء العكس ايضاً في كليهما كاحمر واحمراف وفضل
 وفضل وسكران وسكرى وكاهر وامرأة انتهى هذا اما المنصت وعن حاشية مولانا عبد
 والله اعلم حقيقة الحال قوله قيل في آية هذا اعتراض بيانه ان المتقرر المتعارف فيما
 بين القوم ان المشار اليه بشئ يكون ملة لما بعده فيكون عدم قبول التاء المشار اليه
 بشئ ملة لعدم انصراف احمر وانف يعمل وهو ليس بصحيح لان ذلك العدل مر

شرط وهو ليس بمستلزم للمشرط كما تقره كيف يكون علة لانه مستلزم للمعول قوله
 وقد يدفع آية بيان الدفع ان المشرط اليه بلفظ لشرط لا شرط كما ينادى عليه
 قول المشرط ومن اجل شرطه آية ولا شرط علة مستلزمة للمعول بعد ما انصرف احد المشرطين
 يصل لا شرط حتى لا يكون مستلزما له وان اختيم في قلبك ان الاشتراط مستلزم للمعول
 ما انصرف يعمل لانه لو لم يشترط لكان غير منصرف وليس بمستلزم للمعول بعد ما انصرف
 احمر لانه لو كان لم يكن منصرفا بل يكون غير منصرف كما كان فان له بان لا يراد ان الاشتراط
 علة مستلزمة للمعول باختلاف احمر يعمل في الا انصرف ومعه ولا شك في هذا الاستلزام
 لانه لو لا ذلك لكانت متفقين في عدم انصراف قال مير مجيب الدين معتزلا على جواب الفاضل
 المحقق ولست خبير بان اشتراط الشرط المذكور في باب منع الضم يكون لنفس الاستناع
 لا يمكنها بالاعتناء يعني لو وجد الشرط مع تحقق العلة بتحقق الاستناع في نفسه سؤال
 حكما بالاعتناء او لا وجهيا عن اصل الاعتراض ان معنى قول المصنف ومن ثم ما من اجل
 وجود الشرط مع العلة في احمر متنع من العرف ومن اجل انتفاء الشرط وان كان العلة
 موجودا في يعمل انصرف انتهى بالحاصل والله اعلم قال المصنف قدس سره اي كل اسم
 آية لما كان الظاهر من قول المصنف ان وما فيه آية قاعدة والقواعد لا تكون الا كلية والكلية لا بد
 من لفظ كل وهو لم يوجد في هذا القول فقد ر الشارح لفظ الكل ههنا ولما كان المراد من
 المؤثر المؤثر في منع انصرف بقريضة للمقام فسر ما بالاسم الغير المنصرف لان عدم انصرف
 لا يحصل الا فيه والله اعلم قوله او مع شرطية اعلان ههنا في الشرح نعتين احدهما او بالشرطية
 بسبب آخر وآخرهما او مع الشرطية بسبب آخر ففي هذا القول من الفاضل المحقق اشارة الى ان
 البناء كما وقعت في النسخة الاولى بمعنى مع والالف واللام عوض عن المضاف اليه والى ان
 الالف واللام عوض عن المضاف اليه بفاء على النسخة الثانية قوله لا بالشرطية الخفة
 لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان تأثير العلمية كما يكون بالسببية الخفة وبها مع
 شرطية كذلك يكون بالشرطية الخفة كما في الالف والنون اللزبديين حيث قالوا بالتأثير
 علمية الاسم الذي فيه الالف والنون ليس الا لتحقيق السبب فيه وهو للتأثير بالغير
 التأنيث المدونة القائمة مقام السببين المؤثرة بالاستقلال فلم يمتنع عرض الشارح
 فيما بيان الدفع ان تأثيرها بالشرطية الخفة مذهب الجماعة المخالفة للمذهب المختار
 ومقصود الشارح حمل عبارة المصنف عليه وهو في الصورة المذكورة ان العلمية
 سبب شرط لانه شرط كما تقدم وان اختلف في قلبك ان صورة تأثير العلمية بالشرطية

هذا اقتراح من الفاضل
 المحقق في حاشية
 على ما سبق من وجهين
 وهو منصوص قال
 انما آية

المحضة لا ينحصر في الصورة المتقدمة لا انه اذا اجتمعت العلمية مع التائيد والجمعة وكان
 السبب في منع الصرف هو التائيد والجمعة فالعلمية كانت شرطاً محضاً للتأيد هـ
 لا شرطاً وسبباً لان السببين موجودان غيرهما فانزله بان في حصول عدمه لا نعريف
 في الصورة المذكورة بذينك السببين يلزم الترجيح بل يرجح هذا ما فهم من علمية موكانا
 عصمت الله كن بقى شيء وهو ان الفاضل المحدث بين المذهبين في الالف والنون المزدوجة
 سابقاً لفظاً منهما ومعلوم يتعوض الى ان احد المذهبين مذهب الجمهور والآخر مذهب
 الغير فمن اى وجه قال ههنا ما قاله والله اعلم قال الشارح قدس سره وصيغة منتهى
 آية ويردها ان المعدود من اقسام الجموع لا صيغة منتهى المجموع فالمناسب ان يقول
 والجمع واجب عن بيان الجمعية لا يستبقى مع العلمية قلاباً بينهما من المناقاة كما لا يخفى
 بخلاف صيغة منتهى المجموع فانها يتبع معها كما هو الظاهر فالتنبيه على هذه النكتة كما
 الشارح وصيغة منتهى المجموع لكن يرد عليه ان الجمعية الاصلية باقية حال العلمية
 كما في حفاجر مناهل الزايل الجمعية الحالية والمعتبر في منع الصرف ذلك لانه لا بد
 يقال ان المصطلح لم تقسم الجموع الى الاصل والحال في الظاهر كما قسم للموصوف لم يذهب
 لان من الى اعتبار الجمع الاصل في عدمه لا نعريف هذا ما ظهر وان نخرج من هذه السطور
 والله اعلم بالصواب قوله اى يفهم من صالحوه لعل الغرض من هذا دفع ما يورد من انه
 يلزم مخالفة بين كلامي الشارح حيث يعلم من هذا المقام ان المراد من زيد واحد من
 الجماعة السماعية ومن قوله فانه اريد به المسمى بزيد بيان الرفع ان مراد الشارح من هذا المقام
 ان يأول زيد بفهم من صالحوه لان يراد به واحد من الجماعة وهو ليس الا المسمى بزيد فالصك
 يطابق الجهر قال الفاضل المدقق ولا حاجة الى هذا التأويل فانه يجوز ان يكون في الكلام مر
 اشارة الى ما ويلين فان كلامهما صحيح انتهى اقول وبالله التوفيق ان مقصود الشارح لو كان
 تلك الاشارة فللمناسب له ان يصح بذكر ذلك لان هذا بيان مقام التأويل للتمييز والاشارة
 في مقام البيان ليس بمعهود والله اعلم قوله ولا آية الغرض من هذه العبارة اثبات تلك
 الاشارة يعني ان لم يرد بزيد المسمى به ويلزم مخالفة بين الموصوف والصفة في التعريف
 كما لا يخفى قال المصنف لما تبين آية بيانه على قانون الاستدلال ان الاسم الذي يكون العلم
 فيه مؤثرة اذا انكر يكون منصرفاً فالاذا انكر يكون بلا سبب او على سبب واحد وكما حدثنا
 يكون منصرفاً فهو يكون منصرفاً ويرد على المصنف من الملازمة لان وجود السببين غير
 لازم في عدمه لا نعريف الى الجموع والفت التائيد فاشارة المصنف الى دفعه بقوله

بان يقول بان جملة
 واحد من الجماعة
 التائيد او بان يقول
 بالصفة لا من

لما تبين آية بيانه ان العلمية المؤثرة لا تنفك مع التأييد بالتألف لفظاً ومعنى والمعرفة والجهة
والتركيب الكلف والنون للمزيدتين اذا كانا في اسم والعدل ووزن الفعل فقط لا مع غيرها
من الاسباب من الحجم والنف التأييد والوصف المراد منها العلمية للمؤثرة فلا يتصور المنع
هنا وبين الصغرى المشار اليه بقوله لما تبين الى قوله الا احدهما انه لو لم يكن ذا الاسم
على تقدير التاكيد بلا سبب او على سبب واحد للزم وجود المنطوق بدو والشرط كما في
الخمس الاول كما لا يخفى او لزم وجود المتضادين كما في الاشئين الثانيين فانهم واقفون
لعلك لا تجد في غير هذا التعليق ومنه الوصول الى التحقيق قوله اي لدليل آية فسر بالادلة
لان الشايع بعد كلامه اجل الدليل وقال بالانتماء لا نه يد على قول المفسر والشارح ان الشايع
من التبيين والظهور بما يكون بطريق الصراحة ومقدمات هذا الدليل ليست عجيبة فيما
سبق كما لا يخفى بيان الدفع الايراد ان المراد من التبيين والظهور اعلمها من الصراحة والا
لتزام الموجود في هذا المقام في ضمن الاخير ما راد الا عم ايضاً شايع وحكم معلومية مقدماً
الدليل ما سبق ليس الا بالنظر الى الاكثر فان بعضها اعني تضاد وزن الفعل والعدل ليس
بمعلوم ما سبق وطريق معلومية الاكثر ما سبق انه ظهر من قوله وما يقدم مقامها الحجم
والفالتأييد ان العلمية غير مؤثرة معها وظهر من قوله فلا تضرة الغلبة ان العلمية لا يجامع
الوصف لان مراد المفسر من الغلبة غلبة الاسمية لا مطلقاً لان غلبة العلمية يضرة
كما علموا سبق وظهر من اشتراط بعض الاسباب العلمية انها تجامع ما هي شرط فيه وظهر
من امثلة العدل ووزن الفعل انها تجامعها بغير اشتراط والله اعلم قال الشارح قدس
وذلك في التأييد قول وبالله التوفيق لوزاد الشارح قوله وفي المعرفة وقوله ان كانا في اسم
لكان موافقاً لما قاله المفسر فانهم قال الشارح قدس سره الاربع لعل الشارح نظر الى لفظ
الاسباب الى مفردة فليرد ان الاول الاربعه فانهم قال الشارح قدس سره مشروطة
الصواب مشروط بدل مشروطة الواقعة في بعض النسخ فانهم قال الشارح قدس سره
استثناء آية لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان عبارة المفسر تعد الاستثناء من
المستثنى منه الواحد بلا ما طعت وهو من المستحيلات بيان الدفع ان المستثنى منه هنا
متعدد لانه نظر الى الاستثناء الاول الكل اي كل الاسباب نظر الى الثاني ما يقع من
الاستثناء الاول واذا تعدد المستثنى منه فلم يلزم المحذور قوله اي استثناء بعد
آية لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من انه يدل من عبارة الشارح ان الاستثناء الاول يلزم
الكل والبقية منه شيء باخراج البعض الآخر منه ولا معنى لهذا كما لا يخفى على من له بصيرة

لان العدل ووزن
الفعل متضادان فلا
يمكن مع العلمية
بالتاكيد احد هاتين
كلهما يلزم من غير
التضادان كما هو
الظاهر

على ما اشار الى ان
لما في عبارة المفسر
ما قلنا بكون المشهور
فيما بين الغرضين
مجرد اداب الشارح
عليه كوزن العلمية
سبباً ولا يحسن
فترادفها كما هو
الظاهر

بيان الدلم ان غير الشاهان هذا الاستثناء من شيء بقى من شيء آخر بعد الاستثناء الاول
 من هذه الشيعة ولا خدشة في هذا الا الاستثناء منه في هذا المقام السبيل لطلق وبالاختصاص
 الاول يخرج منه التانيث بالتاء والمعرفة والجهة وللتوكيد النون المزيديتان الكائيتان في
 اسم وبقية فيه العدل ووزن الفعل والوصف والجمع والعنا التانيث فاستثنى من العلم
 ووزن الفعل فافهم قوله فلم يلزم تفريع على تعدد المستثنى منه المذكور في كلامه
 الشاه بطريق الاستشارة وفي عبارة الفاضل المحشي بطريق الصراحة ويرد ههنا انه لا حاجة
 ههنا الى الجواب عن هذا الايراد لان امراد المعترض ان تعدد الاستثناء من المستثنى منه
 الواحد بلا عطف حال مطلقا سواء كان مع تعدد ادوات الاستثناء او لا فهو ممنوع واما
 لما في ذلك التعدد حال وقت اتحاد الادوات فمسلم لكن عبارة المصنف ليس من ذلك
 القبيل كما هو الظاهر على ان هذا ايضا ليس مذهب الكل حكما ينادى عليه عبارة
 الشيخ الرضى حيث قال استثناء شيئين ماداة واحدة بلا عطف غير حايض مطلقا عند الكثر
 ادوات الاستثناء اخلاصا في الا وهي حرف واحد فلا يستثنى بها شيان ويجوز مطلقا
 عند البعض انتهى هكذا انهم من حاشية صولا نامير حال قوله ونظير ذلك آية اخرى كثيرة
 ما يوردها عبارة المصنفين بحيث يكون الجار ان من جنس واحد فيها متعلقين بفعل واحد
 بلا عطف وهو من المستحيلة فيرد الا معترض عليها فيجاب هناك بان الجار الواحد
 متعلق بمطلق الفعل والاخر بمقيدة بالجار الاول فلا يلزم تعلق الجارين من جنس واحد
 بفعل واحد وغرض الفاضل من ايراد النظير تقوية ذلك الجواب بالشيء يقوى بها
 نظيره والله اعلم قوله ولوجعل آية الغرض من هذه التعريض على المعربان قصد الاختصاص
 وهو من الاظهرية في ان يقول الامام هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل اما الاول فحقا
 واما الثاني فلعدم مورد الا معترض عليه قوله ولعل النكتة آية جواب عن ذلك المقصود
 بيان ان المقصود الاستعارة على تفاوت تأثير العلمية مع ما شرط فيه ومع العدل ووزن
 الفعل بان في الاول الشرطية والسببية وفي الثاني بالسببية وقصد غواية الاسلوب
 لاجل قصد هذين الامرين قال ما قال قول المستثنى الفادة آية الغرض من هذا الكلام
 تحقيق المقام وفي ضمنه يدفع ما يتوهم من ان العلمية المؤثرة مع العدل على نوعين
 نوم يكون الاسم فيه قبل العلمية منصرفا كنوم ونوع يكون الاسم فيه غير منصرف قبل
 ككلت ولكن العلمية المؤثرة مع وزن الفعل على نوعين نوم يكون الاسم فيه غير منصرف
 قبلها كاحمد ونوم يكون الاسم فيه منصرفا قبلها كاصبح وزيد فمن اى وجه اختار الشاه

لنفاد المراد من باب
 نظير الى الظاهر كما
 سبق في الصفحة

هذا مثال على تقيد
 فرضه ونسبته قبل
 العلمية ١٢٢

التعريف بين ذينك النوعين في القليل حيث اختار من النوعين والاولين الاول ومن
 الثانيين ايضاً الاول المشتغل على الخالفة وبيان الدقة انقصود الشارح بيان ما هو المتفق
 على وجه يحصل بين المثالين صفة التقابل وهذا لا يحصل الا بما قاله لا نهلوا ورد النوع الثاني
 من النوعين الا ولين لم يحصل بيان هو المتفق لان في عدم انصراف النوع الثاني كما قاله
 الفاضل المحقق بنفسه اختلافاً فافاد النوع الاول منها لا يتفق على عدم الانصراف فيه
 فان اورد معه النوع الثاني من النوعين الثانيين لم يحصل صفة التقابل لكن بقي شيء هو
 انه ما الباعث على الشارح في اختيار صفة التقابل على اختيار صفة المناسبة و
 لست احصل وجهاً لما في الحاشيتين المشهورتين في اختيار الشارح احمد فلان اخرجت
 عنه والله اعلم **قوله** لان العدل آة يعني ان العدل في ثلث ومثلث لا يكون الا لا يحصل
 تكرار المعنى كما سبق وهو ليس الا في المعنى الوصف فيكون العدل تابعا فاذ انزل المتبوع
 بالعلمية نال تابعه ايغرو فيه ان زوال المتبوع لا يستلزم زوال تابعه لا قد يكون اعم كما في
 الشمس والخزارة مع ان تكرار المعنى على الوجود الاصل لا للعدل لان علة عدم الانصراف
 ليس الا كما سبق فتذكر **قوله** اعتبار المعدل يعني ان الزايل العدل الحالي لزوال المتبوع
 اعني الوصف والمعتبر عدم الانصراف العدل الاصل وهو لم يزل فانهم **قوله** واما ان
 آة ويردهما ان اخروا خواتمه من درجة في الاسم الذي كان غير منصرف قبل العلمية
 فما الحاجة الى ذكرها على حدة اجيب ما تمسك ذكر على حدة لوجهين احدهما ان في
 وصفها اخفاء لكونها مستعملة استعمال الاسماء وثانيهما انها لو لم يذكر على حدة لكان الزوال
 الى عدم انصرافها جامعا والى انصرافها اكثر الخاتمة والاخر ليس كذلك لان الذاهي بعد الانصراف
 سبق الا انصرافا كوفيت هكذا افهم والله اعلم **قوله** دفع لما يتوهم آة اعلم ان قول المعر
 وهما متضادان من جهة ما يتوقف عليه صغرى قياس اثبات القاعدة المذكورة كما
 ان قولهما تبين آة من جهة ايضاً كما سبق تقريرة فيكون هذا القول عطف على ما سبق
 ولا يكون اعتراضا كما قال الفاضل مولا فاعبد الحكيم وان اختلف في ذهنتك انه ليس
 من ادب الفاضل المحقق المتعرض لمثل ذلك الامور الظاهرة فلم تعرض الى ذلك التوهم
 ههنا فانزله بان مطهر نظره بيان الدفع الا خول ذلك التوهم وهو ان يحصل على طريق
 الاستبعاد لكن على طريق التفصيل والبيان اولى والله اعلم **قوله** قبل ورودها وان اختلف
 في صدره ان انه لا يجوز ان يكون العلمية سابقة على واحد من وزن الفعل والعدل فيكون
 في مع واحد منهما مستقلين بنعم الصرف لا العدل ووزن الفعل كما قاله الفاضل

لا ان يقال ان هذه
 العلة الواضحة كما
 هو شأن العلم النقي
 للذكورة في هذا
 انفسه ١٢ منه

ان يقول وقد بين
 ما دفع للمعترض ان يقول
 ان العلمية ١٢ منه

فانزله بان انتفاء تقدير العلمية على وزن الفعل امر ظاهر اذ لا يتصور العروض فيه
واما العدل فلا ان الباعث عليه ليس الا منع الصرف كما تقره فلو كانت العلمية
سابقة عليه فما الحاجة الى اعتبار ان منع الصرف يحصل بدونه بالعلمية ووزن
الفعل ويجعل السلا من تأخر العلمية في الصورة المفروضة امر ضروري فلذا
استند الفاضل المحشي استقلال التأثير الى العدل ووزن الفعل والله اعلم قوله
ه او وزن ثلث آه لما قال الشارح على وزن مخصوصة ولم يبينها في الفاضل المحشي في وزن
العلمية واحال فهم كلياً تأخرها عن المتعلم والله اعلم قوله ثلث يعني بضم الفاء وما قبله
لف ساكنة يعني فعال قوله ومثلث يعني بفتح الهم الزائدة وسكون الفاء وفتح العين يعني
فعل قوله وتعرض الفاء وفتح العين اعني فعل قوله وسريع يعني بفتح الفاء والعين
يعني فعل وان اختلج في ذهنت ان الفعل على هذا الوزن موجود كما لا يخفى فكيف يعم
قول الشارح فانه بان هذا الوزن غير معتبر في منع الصرف قوله وامس يعني بفتح الفاء
وسكون العين اعني فعل قوله عند بني تميم آه ويختلج ببالي اما اولاً فهو ان للناسب للفاضل
المحشي عدم تقيد امس هنا بتقيد عند بني تميم لان المقصود هنا بيان اوزان العدل اعتباراً
بالعدل في وزن امس غير مقيد بذلك القيد وان قيد ذلك لا اعتباراً من خصوصه بذلك
القيد كما يعلم من الرضي حيث قال لان اوزان العدل اما فعال عند بني تميم او مفعول او
فعل او فعل او فعل او فعل انتهى واما ثانياً فلا نه اذا كان اعتبار العدل في وزن
ووزن قطام كليهما عند بني تميم فما الباعث في التفرقة بحيث لم يقل كأمس وقطام
لعل وجه التفرقة ان اعتبار العدل في قطام عند بني تميم لا جل الحمل على الموازن من
العدل في وزن امس فانه لا جل عدم انصراف واما ثالثاً فهو ان تقيد عد ووزن قطام
من اوزان العدل بتقيد عند بني تميم كما صدر من الفاضل المحشي غير صحيح لان الجواز بين
ابن يعتبرون العدل في قطام لكن لتحصيل البناء كما يعلم من حاشية مولا ناصحت الله
المتعلقة بقول الشارح فيما سبق لان الجواز بين بينونه فانهم لعل الله يحدث بعد ذلك
امر اقول يعني المستثنى آه عرض الفاضل المحشي من هذا بيان الامراض الذي دفعه
الشارح لقوله اي لا يوجد ببيان ان التحصيل الذي في يكون الذي هو المستثنى منه لا يخلو
عان يكون واجبا الى سبب المنع مطلقا او الى السبب الذي هو احد الامرين من العدل
ووزن الفعل وكلاهما عندو شان اما الاول فلعدم صحة الحكم لان مع العلمية كما يكون
واحد من العدل ووزن الفعل كذلك يكون معها من اسباب التثنية

له لا اوزان العدل
العدل ولا على
الصحة وهو في
وزن الفاضل المحشي
راجع الى بني تميم
العلمية

مثلا واما الثاني فلا يترك استثناء الشيء من نفسه على هذا التقدير كما هو الظاهر ببيان المراد
 اننا نختار الشق الثالث ونرجع الضمير الى المفهوم المردود بين مجموع السببين واحدهما وهو
 اعم من احدهما كما هو الظاهر فيلزم استثناء الخاص من العام والله اعلم قوله بل
 يفهم ما مر جدا وهو ما يتصف بالتضاد او ذو تضاد كما وجد في حاشية الوجيه ويختل
 بالهال ههنا امران الاول ان لا تصاف بالتضاد لا يثبت للمجموع لانه ليس بمقتضاه مع
 شيء بل هو خاص في احد السببين من العدل ووزن الفعل لان كل واحد منهما متضاد
 مع الآخر الثاني ان هذا الامر غير مذکور فكيف يرجع ضمير يكون اليه ويمكن ان يجاب
 عن الاول بان تصاف المجموع بالتضاد انما هو باعتبار الاجزاء بعضها مع بعض لا باعتبار
 نفسه مع شيء آخر وعن الثاني ان هذا معلوم من قوله وهما متضادان فكانه مذکور
 حكاه هكذا فهموه خاطري والله اعلم قوله او مفهوما ومساويا آية يعني ان ما قال
 الشارح في بيان المستثنى منه ليس على طريق التخصيص بل على طريق التثنية لانه كما
 بين في الاعتراض بالرجاء الضمير الى المفهوم المردود كذا لا يدفع الا اعتراض بالرجاء الضمير
 الى المفهوم المساوي مع احد السببين في الواقع الامر منه بحسب الظاهر وهو ما يجاب
 العلمية مؤثرا ولم يكن مشروطا بما في قوله كما في كلمة التوحيد يعني ان الاعتراض بالحق
 المذكورين ههنا مثل الاعتراض والجواب المذكورين في كلمة التوحيد ببيان الاول ان المراد
 من الاله اما المعبود مطلقا يعني اعم من ان يكون حقا او باطلا او المعبود بالحق وهما خد
 شان اما الاول فلعدم موصفة الحكم بوجود الالهة الباطلة واما الثاني فللزوم استثناء الشيء
 من نفسه على هذا التقدير ببيان الثاني ان المراد من الاله المعبود بالحق وهذا وان كان مستثنا
 مع الله تعالى في الواقع لكنه اعم منه بحسب التصور والمفهوم ومن هذا التقرير يعلم ان الشارح
 على تقدير الجواب الذي ذكره الفاضل المحشي من عند نفسه فافهم قال الشارح فقط
 لا مجموعهما قال مولا ناعصمت الله كما حاجة بعد المحصر بالنفي والاستثناء الى قوله فقط
 ولا الى قوله لا مجموعهما كما بين في محله انتهى قال مولا فافهم حال اجيب ان قوله لا مجموعهما
 وان لم يوجب في كلامه لاجل العرب والعرباء لكن كثير في عبارة العلماء انتهى قال الشارح قدس
 سره احد اسبابه اي احد اسبابه التعريف المتحقق في ضمن العلمية على مذهب المصنف
 او هذه العبارة موهولة على مذهب غيره فلا يرد ما يرد فافهم قال الشارح قدس
 سره لم يبق فيه آية لعل الغرض من هذا دفع ما يرد على المصنف بالتسكير لا يزيل التاثير مثله
 كما هو الظاهر فكيف يحتمل قوله في بلا سبب بيان الدفع ان ههنا امران احدهما ذات

التانيث مثلاً والآخر وصف سببية والمراد بالافتقاء ههنا على تقدير التنكير الأخير
 ولا شك في انتفاء وصف السببية عن التانيث مثلاً على ذلك التقدير لأنه مشروط
 بالعلمية وهو نزاع بالتنكير وفيه بحث وهو أنه لا شك أن وصف السببية إنما يتحقق
 بالتأثير وبدونه ليس في السبب وصف السببية والعلية وإذا عرفت هذا فلا فرق بين العلم
 والتانيث مثلاً في ابقاء الأول من حديث وصف السببية على تقدير التنكير وانتفاء الثاني
 من حيث ذلك الوصف على ذلك التقدير ويمكن أن يجاب عنه بأنه إذا لم يفت من العلم
 ما يصير من الأسباب وفات من التانيث مثلاً ما يصير منها فلا مشاحة في عد الأول
 بأقوال الثاني منتجينا هكذا فما هو حاشية مولانا مير جمال قوله وإن كانت الأربعة
 بجمعة آية لعل العرض من هذا الزيادة دفع إياها من مرقاء السبب على تقدير كون السبب
 الجامع للمشرط بالعلمية معاً والبيان الدفع ظاهر والمراد من الأربعة بقريضة المثال ما
 سوى العلمية لأن الأربعة التي سواها موجودة فيه وهي التانيث والعجوة والتكريب و
 الألف والنون المزيديتان أما الأول فلا نه اسم لبلدة وأما الثاني فلا نه معرب آخر
 وأما الثالث فلا نه مركب من آخر بمعنى يلبس في التركي وبإمكان محض جاي تونكران
 فيه على ما علم من الغياث وأما الرابع فلا نه حكم المعرب حكم العربي في زيادة الحرف
 وعدمها قول وبالله التوفيق لو قال الفاضل العشي وإن كانت الخمسة بجمعة لكان أصوب
 لأن الأسباب المشروطة بالعلمية خمسة وكل منها موجودة في آخر بيان فافهم الله علم
قال الشارح قدس سره من الأسباب الأربعة بل من الأسباب الخمسة **قال** الشارح
 قدس سره حلته قد انتفى آة أقول وبالله التوفيق الأليق العبارة المعبر أن يقول لأنه قد انتفى
 السببان من حيث وسببهما بالتنكير مثلاً انتفى المعرفة والتانيث المشروطان بالعلمية به
 من تلك الحيثية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب ولعل هذا القول صدر من الشارح
 على من ذهب غير المعبر والله أعلم **قال** المصنف أو على سبب واحد ويرد ههنا أن التنكير
 يكون على طريقين أحدهما إرادة الوصف المشتهر صاحب ذلك اللفظ به منه كما سبق
 فإذا كان الوصف الذي اشتهر صاحبه به وصفاً في الأصل ويكون التنكير على هذا الطريق
 فيجوز أن يبقى بعد التنكير سببان أحدهما هذه الوصفية والآخر العدل ونزول الفعل
 كما في أحمر لأنه كان في الأصل وصف بمعنى ذات له أحمره ثم جعل علماً للشخص مشهوراً
 بالحمرة فإذا انكر بان يراد منه ذات متصف بالحمرة يبقى فيه سببان أحدهما الوصفية
 الأصلية والآخر نزول الفعل ويمكن أن يجاب عنه بأن المعنى الحاصل بالتنكير غير الوصفية

فانما هي في خمسة
 أمثلة

كما يطق عليه عبارة
 المعبر
 أشاء إلى أن شاء الله
 فاسوى العلمية فلا
 وجد لهذا الأصل

الأصلية بقرينية انه لو فرض عدمها في ذلك الاسم ونكر بذالك الطريق يستفاد منه هذا
 المنع ولو كان عينها فعمله فرض مدحا كيف يحصل هكذا فهو من حاشية مولانا عصمت الله
 والله اعلم قال الشارح قدس سره وقد قيل آه لو كان هذا القول استدلالا على عدم
 صحة الحكم المستقرا في بان العدل ووزن الفعل متضادان بانه قد جعلا في احمت
 بكسر الهمزة والميم كان الجواب الذي حاصله المنع متوجها عليه وان كان هذا معناه
 العدل ووزن الفعل مستندا باختصاصهما في احمت فخر لا يصح الجواب الذي ماصله فلهذا
 المنع اذ منع السند غير موجه هكذا فهو من حاشية مولانا عصمت الله وليث شعري
 بان الشارح لم يذكر هذا القول في ذيل المصنف وهما متضادان قال الشارح قدس
 سره لا امر غير متحقق فيه انه لو كفى هذا الاحتمال في رد العدل لما ثبت في اخر جمعا يجوز
 ان يكون استعمال فعل بدون الاضافة واللام ومن في اصل اللغة الا انه ههنا
 حال الفاضل المدقق قال الشارح قدس سره احمت بكسر تين آه لما لم يقل لشيء
 يجوز وورد احمت منه بكسر تين وان لم يشتهر كانت عبارة عملة لتعنيين احدهما
 انه يجوز ان يورد احمت بكسر تين مزحمت بصمت بكسر العين وان لم يشتهر هذه
 الكسرة في هذا الباب وثانيه ما انه يجوز ان يورد احمت بكسر تين من حمت بصمت
 بضم العين وان لم يشتهر بحيث الامر بكسر تين من ذلك الباب والله اعلم قوله
 به ينرفع النقص آه لعل الغرض من هذه الاشارة الى التعريض على الشارح بان
 الجواب الثاني اولى من الجواب الاول لا شتماله على فائدة ليست في الاول وهو عدم
 نقص وارده على آخره المناسب تقديمه بيان النقص ان الحكم المستقرا في تنقيح العدل
 ووزن الفعل باطل لوجودهما في آخره على وزن افعل اما الثاني فللغرض واما الاول فلان
 معدول عما كان معه الاء مر او الاضافة او من بيان الدخول في وجود الاء وجود الاء لا يمكن في
 اعتبار العدل التحقيق بل لابد من اقضاء منع الصرف الاء واعتبار خروج الصيغة عن
 ذلك الاصل والسبب فيه غير العدل موجودان وهما وزن الفعل والصيغة الاصلية
 منع حرفة مقتضيا للعدل والله اعلم قال الشارح قدس سره اي الاخفش المشهور لعل
 لعل الغرض من هذا اراد الجواب عن الاعتراض الوارد على المصنف بان القاعدة في باب
 الخالفة كوز للفعل اصله والقاعل فرعاً ويلزم من هذا ان الاستاذ الذي هو سيبويه
 قرر بالتلميذ الذي هو الاخفش وهذا غير مناسب بيان الجواب بان المراد من الاخفش
 ليس هو الاخفش المشهور الذي هو تلميذ سيبويه حتى يلزم ذلك بل استاذ اخوه

معاصرة على ما قبل ان اخفش اسم ثلاثة افراد احدها استاذ سبويه وهو الخطابي
 الثاني تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن سعد والثالث قرينه ومعاصرة وهو ابو
 الحسن علي بن سليمان فلا يلزم المخذوم بيان الرد ان المراد من الا خفش هو الا خفش
 المشهور الذي هو تلميذ سبويه لان نقل هذا المذهب عن غيره غير محتمل
 ولما كان يراه على ذلك اسناد الخالفة الى الاستاذ للوجوب لكونه فاعلا دفعه الشارح
 عن جانب المعترض بقوله ولما كان قول التلميذ اظهر الخواص استاذية لا يقتضي كونه اصلا
 فهو جميع الاقوال بل قد يكون الحال في بعض الاقوال على العكس وهذا المقام من ذلك
 القليل كما استعرف فلذا اسند الخالفة الى الاستاذ والله اعلم قوله يبعد ان يجعل
 آة لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه من امين علمان المعاصرين الخالفة الى سبويه
 والحال انه يجوز ان يكون الا خفش مفعولا فاعلا وسبويه مفعولا منصوبا فاعلا لا اجل
 كونه استاذ له فيكون اسناد الخالفة الى التلميذ بيان الدفع ان في ذلك الاحتمال
 مخدومين احدها اصالة قول سبويه والحال انه مخالف من القاعدة الحققة عن المعترض
 وهو قوله وما فيه عليه آة والمخالف عن القاعدة في فتوة الخطاء فكيف يكون اصلا
 وثانيه ان اعتبار مفعول له مخالف وشرط نصبه اي تقدير الامر فيه اتحاد فاعله
 وفاعل الفعل المعلن به وفاعل الاعتبار ليس الا سبويه فالواجب ان يكون فاعل مخالف
 اي هو الا خفش والا لا يصح نصبه قوله اصلا اذ تحقق الخالفة يقتضي سبق تقرير
 الاصل قوله عنده اي عند المعترض كونه بقوله وما فيه عليه آة قوله وامتناع
 آة عطف على جعله فاعلا يلزم قوله والقول آة لعل الغرض من هذا دفع
 المخدوم الثاني بان نصب اعتبار ليس على كونه مفعولا له حتى يلزم المخدوم الاول انهم لا يجوز
 ان يكون منصوبا على الظرفية بتقدير المضاف والتقدير وخالف سبويه الا خفش
 وقت اعتبار الصفة الاصلية او على الحالية بناء عليه بصيغة اسم الفاعل والتقدير
 وخالف سبويه الا خفش حال كونه معتبرا للصفة الاصلية او على كونه بدل اشتغال
 من سبويه والتقدير يخالف الا خفش اعتبار سبويه الصفة الاصلية واتحاد فاعله
 هذه الاشياء وفاعل فعلها ليس بشرط كما هو المثبت ببيان الدفع ان هذه الاحتمالات
 بعيدة لان المقصود هنا التعليل وشي من هذه الوجود ليس لضافه كما لا يخفى
 والله اعلم قوله قال في مثل احمر آة وجد في بعض النسخ الكافية هنا لفظ المثل في
 بعضها لفظ الغرض وقول الفاضل المحشي مبق على الاول قوله حال من احمر لعل الغرض

من هذا دفع ما يتوهم من ان علما صفة احمر فالواجب جره مع ان المنقول من المصنف
 بشهادة كتب الالف في رسم خطه بيان الدفع ظاهر ولما ورد ان الحال لا يكون الا
 عن الفاعل او المفعول واحمر ليس واحدا كما هو الظاهر دفعه الفاضل المحقق بقوله
 لانه مفعول للمعالة بيان الدفع ان احمر مفعول لفعل بمائل المستفاد من لفظ
 المثل والفاعلية والمفعولية في ذى الحال اعم من ان يكون بحسب اللفظ او بحسب
 المعنى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والمراد بنحو احمر آه لعل الغرض من هذا دفع
 ما يرد من ان المتبادر من نحو احمر علما كل لفظ يكون على وزن افعل ويكون فيه معنى
 الوصفية قبل العلمانية فيخرج عنه مثل سكران مع ان حكمة بعد التنكير وحكم احمر
 ويدخل فيه افعال التاكيد نحو اجمع وكن افعال التفضيل المجرى عن من التفضيلية مع
 ان كل واحد منهما منصرف بالاتفاق بيان الدفع ظاهر **قال** الشارح قدس سره ظاهر
 غير خفي والمراد من الظهور الظهور من مجرد اللفظ فيخرج افعال التفضيل المقرون بحكمة
 من لان ظهور معنى الوصفية فيه من التفضيلية كما ينادى عليه قول الشارح فيما سياتي
 فاندفع ما قيل ان المراد بنحو احمر صادق على افعال التفضيل المقرون بمن فكيف يكون
 غير منصرف بالاتفاق بعد التنكير هكذا فهم من حاشية مولانا ميرزا **قوله** كذا
 ثلث لعل الغرض من هذا التعريف على الشارح بان مقصوده لو كان تفريعا ما هو
 الداخل والخارج على تلك الامارة من غير تعرض الى تفصيلها لكان المناسب له ان
 يكفى على قوله ويخرج عنه افعال التاكيد كذا افضل التفضيل لا تمامه على ذلك
 القدر كما لا يخفى ولو كان المقصود ذلك مع تفصيل الجزئيات لكان المناسب له ان
 يذكر ثلث ايضا لانه كاقول التاكيد الا ان يقال ان ثلث مثل احمر وليس مثل افعال
 التاكيد لان الخلاف في انصرافه بعد التنكير ثابت ايضا كما هو المعلوم من قول الرضى ان
 شئت الاطلاع فارجم اليه فكيف يخرج عن احمر والله اعلم **قوله** بخلاف افعال
 فعلاء يعنى ان فهم الوصفية من افعال فعلاء باعتبار نفسه لان لفظه مشعر بالالوان
 والمخلق الظاهرة في الوصف بخلاف افعال التفضيل المجرى عن من لان شرطه ظهور
 الوصفية منه مقارنة من معه كما في الوافى **قوله** ولن الا يحمل آه اى الاجل انصف
 الوصفية خفي في افعال التفضيل المجرى عن من فيقل مشابهة بالفعل الذى هو وصف
 الفاعل فلا يعمل في اسم ظاهر لانه قوى لا يكفى فيه راجحة الفعل بخلاف افعال
 فعلاء لان معنى الوصفية فيه ظاهر فتتم مشابهة بالفعل فيعمل في اسم ظاهر قبل

العلمية هذا امر سوا في الوقت والله اعلم قوله اي ملحق به لعل الغرض من هذا دفع
ما يرد من ان افعال التفضيل وان خفي فيه معنى الوصفية لكنه وصف فكيف يصير
اسما لانه مقابله بيان الدفع ان الشارح لم يرد ان افعال التفضيل صا كما سما حقيقة
حتى يرد ما يرد بل اراد انه لاختفاء ذلك المعنى فيه كانه اسم ومحقق به والله اعلم
قوله كافي معنى بالفارسية لانه كن في الرشيدى قوله يجوز ان يكون
محذوف على مقدور والتقدير مفعول له لقوله خالف ويجوز ان يكون مصدرا
آو لما نرم في المصدر كونه للتأكيد او العدد او النوع اشارة الفاضل الى ان
الثالث ههنا ومصدرية لعله يكون باعتبار المضاف المحذوف والتقدير يروى
سيبويه الا خفض خلاف اعتبار الخ وترك هذا الاحتمال في ذيل قوله السابق
القول بانه منصوب آو يشترع بما خافه هذا الاحتمال احتمال فاعلية الا خفض
وملاحة لا احتمال فاعلية سيبويه كاحتمال كون اعتبار مفعول له له هذا من
سوا في الوقت والله اعلم قوله بمعنى ان آو لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان
معنى الاحمر بعد التنكير مثله شخص من هذا اللفظ سواء كان احمر او سودا ابيض
فكيف يرجع معنى الصفة الاصلية التي هي الحمرة حتى يكون معتبرا ببيان الدفع ان معنى
الا اعتبارانه بصفة المعنى الوصفية للزائل كالشاي حتى لو اعتبره شخص بجانر لزال ما
يضاهى والله اعلم قال الشارح قدس سره قيل الباعث آو حاصل الجواب ان المقصود
لا اعتبار الوصفية الاصلية في احمره بوجوده وهوانها اعتبرته في السواد وانقر وكذا غيره
منصرفين فلم يترك معتبرة في احمره مع انه مشبهما في زوال الوصفية عنها بل هو اعلى
حالا منها لان ما نفي فيه قد زالت بالتنكير بخلافها لان المانعة فيها ما غلبت الاصلية وهي
موجودة والله اعلم قوله ان قيل آو حاصل الاعتراض ان ابله امشائية من الوصفية
في السواد وانقر لا يجدى نقعا في الفرق بينهما وبين احمر حتى يكون قياسه عليه قياسا مع
القارن لان هذا الابقاء متصور فيه ايضا كما اذا سمع به من فيه حمرة وان اختل في قلبه
انه في الصورة الاصل لا يكون المعنى الوصفية باقيا فكيف يعتبر في جميع الصور فان له بان هذا
لا يثبت مذهب الا خفض لانه يدين على السبب للملكي لان الايجاب الجزئي يتنافى مع الاشياء
به مذهب سيبويه وهو الايجاب الكلوي والله اعلم قوله كافي آو بيان الجواب ان
المقصود الا هو في الاعلام المنصولة عدم وجدان اللغات في اللغوية في اقله وجعلت في
بعض المواضع فلا يعتبر فكأنه لا يتبقى المعنى الوصفية في الاعلام في كل حيوسها بخلافه

وافتا بالمشاكلة
معناه على احد طريق
التشكيك اما على اكثر
يكون معناه الوصف
المشهور ذات الامر
بدرء كان وصف
الاحمر او غيره ومن
هذا علل ان ما في
الحاشية هو لا
عبارة الحكمية ويبدو
عن هذا شذوذا
ليس معناه الا
ما ذكره على الاطلاق
واضحة

السود وارقم فيحصل الفرق فيكون القياس قياسا لم الفرق والله اعلم **قوله** كريد فانه
 مصدر ومن اد ينزيد زيد او نزيد مع ان الزيادة ليست معتبرة في حال العلمية **قوله**
 قال الشيخ الرضا آة لعل الغرض من نقل كلامه دفع ما يرد على الاخفش وقوابله كما
 المصنف والشارح بانه لا يجري الكسر والتونين على احمر بعد التكرير في كلمات العرب
 فكيف يكون منصرفا لبيان الدفع ان مراد الاخفش الخلاف عن سليوبه في مقتضى
 القياس لا مطلقا ولا شك في انصرف احمر على مقتضى القياس وان لم يسع من
 العرب منصرفا والله اعلم **قوله** خلافة الضمير اجمع الى الاخفش **قوله** من كل
 وجه احذر نزيه عن الوصفية في السود وارقم فانها معدومة من وجه باقية من وجه
 فافهم **قال** الشارح قدس سره ولما اعتبر آة اشارة الى ان قول المصنف ولا يلزم آة جواب
 سوال بيانه ان سيوييه لما جعل الوصف الزايل المعدوم كالموجود ورتب عليه الحكم
 وهو عدم الانصراف في مثل احمر فالانتم عليه ان يجعله في باب حاتم ايضا كالموجود
 ويترتب عليه عدم الانصراف بجامع ان الوصف فيها زائل حاصل بجواب ان بينه في
 وهو ان اعتبار الوصف الزايل في حاتم يلزم اعتبار المتضادين لان ضده اعني العلمية
 لم يزل بشئ بخلاف الحلة لان ضده زال فيه بالتكرير فلا يلزم من اعتبار آة فيه اعتبار
 للمتضادين فلا جعل ذلك اعتبره في احمر ولم يعتبره في حاتم والله اعلم **قال** الشارح
 مع بقاء العلمية ولم يكن فيه سبب آخر غير العلمية فخر لا يرد ما قيل ان هذا المراد
 صادق على احمر مع انه لا حاجة فيه الى اعتبار الوصفية لوجود السبين فيه غيرها
قوله ملة للمنفعة ولة المنفعة هو اعتبار الوصفية في احمر كما مر وغرض الفاضل المشي
 من هذه العبارة بيان الواقع لان الذهن بل الوهم لا يذهب الى كون قوله لما يلزم
 آة ملة للمنفعة والله اعلم **قوله** يعني انه اراد آة لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من
 دليل الشارح لا يثبت للدعي الذي هو التصادم لوجهين احدهما انه لا يكون التصادم
 الا بين الامرين الوجوديين والخصوص والعموم ليسا بهذه المثابة لانها عبارة عن
 التعين وعدمه وتاثيرهما ان الخصوص والعموم من صفات معاني موصوفى الوصفية و
 العلمية لا من صفاتهما فكيف يثبت التصادم بينهما ببيان الدفع ان مراد المصنف التصادم
 لا تعابيل مطلقا يعني احمر من ان يكون بالذات او بالعرض فانطبق الدليل على المدعي فافهم
قوله اعني في شان آة لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الحكم الواحد عبارة عن عدم
 الانصراف وهو ليس بوجود في باب حاتم فكيف يلزم اعتبار المتضادين فيه بيان

الدفع ان العبارة محذوف للمضاف وهو الشأن وهو هنا بمعنى التفصيل فالتقدير يلزم
 من اعتبار المتضادين في تفصيل حكم واحد والمراد من الحكم الاثر المعاني الاخر كما لا
 يخفى ولا خدشة في هذا المعنى والله اعلم **قوله** فلا يرد الخ هذا فايد القيد الشارح هو
 لفظ واحد ومعطوف هذا القول وهو ولا في منع صرف احد الخ فايد القيد الذي
 ذكر في كلام الفاضل المحقق وهو قوله منعاً شخصياً بيان الايراد المدفوع بقيد الشارح
 هو ان لزوم اعتبار المتضادين في حكم واحد هو منع الصرف غير محال الا ترى الى منع
 صرف بعض الالفاظ من وجه العلمية وسبب آخر وبعضها من وجه الوصفية وسبب
 آخر وان اختلف في قلبك ان منع صرف الالفاظ ليس لواحد فكيف يلزم اعتبار المتضادين
 في حكم واحد فان له بأنه واحد بالتوهم وبيان الدفع ظاهر بيان الايراد المدفوع بقيد
 الفاضل المحقق هو ان اعتبار المتضادين في حكم واحد هو منع صرف لفظ واحد غير محال
 الا ترى الى منع صرف احد التارة لاجل الوصفية ووزن الفعل وتارة لاجل العلمية
 ووزن الفعل بيان الدفع ان المنع للابنيين غير المنع للثانين بالتخصيص كما لا يخفى و
 الا لزوم توارد العلتين المستقلتين الحكيميين على محلول واحد تخصص على سبيل التعاقب
 وهو باطل عند هو كالتوارد الحقيقي والمراد وعدة المنع بالشخص ولو تأملت تأمل
 الا نصاب ظهر لك ان قيد الفاضل المحقق يكفي في دفع الايراد الاول ايضاً لان تعدد المنع
 بالتخصيص اذا حصل في لفظ واحد فكيف لا يحصل في الالفاظ المتعددة والله اعلم **قوله**
 بل نقول آه جعل في العاشيتين الشهودتين كلمة بل هذه للاضراب وان كان بينهما فرق
 فيه كما لا يخفى وذو هفي القاهر يحكم على انها لا تنقل من كلام الى كلام وليست بالافراد
 لان التغير في كلام الفاضل المحقق من كلام الشارح ليس الا في الامرين هما لفظ التوهم
 وللتقابلين ولما حكم الفاضل المحقق سابقاً على ان المراد من التضاد التقابل وكان شبه
 اجتماع المتضادين الذي ذكره الشارح مستلزماً لا يهاهما فكيف يصح الاضراب عنهما
 لموجب لفظ ما اضرب عنه والله اعلم **قوله** ليس في هذا المقامى مقام مدافعة
 حاكم الوصفية الاصلية والعلمية **قوله** وهو ظاهراً لان دلالة حائز مثلاً على العموم
 لاجل كونه صيغة وصف ودلالة على الخصوص لاجل كون لفظه علماً **قوله** لا اختلاف
 محلهما ويرد عليه ان اختلاف المحل ليس بضروري لهما على الاطلاق فكيف يصح في
 التضاد عنهما واجب عنه بان في العبارة تقدير والتقدير لا اختلاف محلهما عند
 اعتبار ذلك الاختلاف كما في ههنا لان محل العموم للمعنى الوصفية ومحل الخصوص

يلتزم ان الواقع في
 كلام الشارح لفظ
 المنع وفي كلام
 الفاضل المحقق لفظ
 التوهم والواقع
 في كلام الشارح
 لفظ المتضادين
 والواقع في كلام
 الفاضل المحقق
 لفظ المتقابلين
 منه

بالمعنى العلى هكذا فهم من قول الفاضل المدقق قوله استعمال المشترك لان التقابل
 بذات الجواهر لم يفرق بين ان يكون معنى المشترك من الاضداد او لا قوله فذلك
 ليس آية يعنى ان علة عدم ذلك الجواهر عدم ابرؤد في الاستعمال لان كون المعاني من
 الاضداد حتى او كانت من المتلازمات كان ايضا ارادتها من الحالات قوله لا محال
 للشبهة اى الشبهة المذكورة في قول الشارح المصدرية بلفظ فان قلنا آية ووجه عدم
 محال هذه الشبهة في هذا التقرير ان بناء على لزوم احتواء المتضادين كما هو الظاهر
 وبناء على هذا التقرير ليس عليه كما ينادى عليه قول الفاضل المحقق فيما بعد سواء كانت
 الضدان آية قوله ان الوجود اللفظي آية هذا بناء على مذهب من يقول ان الالفاظ
 موضوعية لا دهيان الخارجية وعند وشية هذا المذهب مما لا يخفى كما هو المتقرر
 في مقرة قوله في بادي النظر اى ظاهر النظر او اوله وفيه القيد مما يحق في كلام الفاضل
 المحقق بنفسه قوله وهو تأثير الضدين الاظهر ان يقول وهو المتقابلين كما لا يخفى قوله
 سواء كان آية هذا هو المظهر لعدم محال تلك الشبهة في هذا التقرير قوله كالكيفيات
 المتقابلة ان كان بين الكيفيات تضاد بالمعنى المصطلح فيكون المراد من المتقابلة للتضاد
 على طريق ذكر العام واردة الخاص وان كان بينهما تضاد بالمعنى اللغوي يكون المراد
 من قوله لان الضدين قد آية المتقابلين فاندفع ما يتوهم من عدم تطبيق المثال
 للمثل والله اعلم قوله المؤثرة في المزاج لعل القول بالتأثير وسمع الفاضل المحقق
 عن بعض من يبحث عن هذا او لا فهدى الخلف لما هو المشهور بينهم وهو ان العنصر
 الاربعة اذا تعاملت وكسر بعضها سورة بعض استحدثت لان تفيض عليها من
 البارى سبحانه كما هو اى المحققين او من المبدء الفياض كما هو اى غيرهم كيفية
 متوسطة بين الكيفيات الاربعة متشابهة في جميع الاعضاء ويولد من هذا ان المؤثر
 في المزاج هو البارى سبحانه او المبدء الفياض لا الكيفيات كما قاله الفاضل المحقق
 والله اعلم قوله وذلك تدقيق آية المشار اليه بذلك كون الكيفيات المتقابلة مؤثرة
 في المزاج يعنى ان كون الكيفيات المتقابلة مؤثرة في المزاج تدقيق فلسفى اى منسوب
 الى الفلاسفة واما العلماء الظاهريون فيستندون كل الامور الى الواجب الحق
 والفعال لما يشاء ومنها المزاج فيكون مستند اليه فيكون الفاعل فيه هو الله تعالى
 لا الكيفيات واذا كان كون الكيفيات المتقابلة مؤثرة في المزاج من التدقيقات
 الفلسفية فكيف يكون في بادي النظر والله اعلم بحقيقة المراد قوله فان لزوم آية

علة الشبهة ويؤيد ان الوصفية الاصلية مع العلية في التصور حالة ثابتة ما في منع
 صرف حاتم مثلاً امر ضروري كما هو الظاهر وهو بمنزلة اجتماعها في التحقق كانه
 كنوع تحقق كما لا يخفى والله اعلم قال الشارح قدس سره اي باب غير المنصرف
 لعل الفرض من هذا دفع ما يرد من ان الاله في قوله الباب للعهد اشارة الى باب حاتم فما
 المعنى فجميع باب حاتم فيجب بالكسر بسبب الاله والاضافة وهذا المعنى عند وش لا
 لا يجرار بالكسر ليس بمنوع عن باب حاتم فيكون الاله والاضافة سبباً للتحقق فيه
 كما لا يخفى وبيان الدفع ان الاله للعهد اشارة الى باب غير المنصرف فالمعنى فجميع باب
 غير المنصرف الخ ولما كان هذا المعنى غير ظاهر قال مولانا عصمت الله اي جميع افر
 عنوان هذا الباب وهو غير المنصرف والله اعلم قوله يعني ارادة لعل الفرض من
 هذا بيان جواب السؤال المدفوع بقوله اي بصورة الكسر بيان السؤال ان الامتزجار
 بالكسر غير متصور لان الامتزجار لا يكون الا في الحركات الاعرابية والكسر لا يكون الا في
 الحركات البنائية وبينها تضاد كما لا يخفى فالظاهر ان يقول يجرر بالكسر لانها اي المعنى
 مع التاء امور من الحركات الاعرابية والبنائية بخلاف الجر من التاء لانها مختصة بالحركات
 البنائية عند البصريين الذين بناء اكثر كلام المصنف على مذهبهم بيان الجواب ان المراد
 من الكسر صورة الكسر اي الحالة الاعرابية الشبيهة بالكسر الصورة لا الحركة البنائية
 وان اختلف في صدره ان هذا معنى مجازي للكسر من اي علاقة اريد قلت المعنى منها
 فانه بان ارادة منها بعلاقة التشبيه يعني انه مجاز مستعار والله اعلم قوله لان
 الكسر آفة ارادة صورة الكسر من الكسر لا معناها من قوله ويطلق آفة المراد من
 هذا المجاز هو المجاز المستعار لانه لو اريد منه المجاز المرسل بعلاقة التضاد فلا يجبي
 لقول الفاضل المحقق على سبيل الاستعارة ووجهه لكن بقي شئ وهو ان المجاز المرسل بعلاقة
 التضاد اذا كان متصوراً اهمنا بان يكون المراد من الكسر صورة الكسر المراد منها الحالة
 الاعرابية بدون لحاظ قيد الشبهة فما الباعث على الفاضل المحقق في تفسير كلام الشارح
 على وجه يكون من قبيل المجاز المستعار فامل لعل الله يحدث بعد ذلك امر قال الشارح
 قدس سره ايضا ويرد هنا ان قوله ايضا مستند له لان الكسر بدون التاء لا يطلق على
 الحركات الاعرابية عند البصريين ويمكن ان يجاب عنه بان هذا من غير ما هو المختار
 عنه لشارحه وهو ما ذكره في اول المبنيات من ان المراد ان الحركات والسكنات البنائية
 لا يصير عنها البصريون الا بهذا الالتفات ان هذا الالتفات يعبر بها عما لا يهاكها

على بعض النسخ
 بل في الاصل
 بل في الاصل

ما يطلقونها على الحركات الالعربية ايضاً وان اختلف في صدره ان الكسر اذا كانت اعم
 من الحركة البنائية والاعرابية فما الحاجة الى التكلّف في قول المصنف بالكسر فانه
 بان الحاجة اليه على الطريق المشهور لا على مختار الشارح فيكون في الحقيقة قول الشارح
 اي بصورة الكسر جواباً على نقد يرتد على محالته لا بخوار بالكسر والله اعلم قال شارح
 قدس سره وللحفاة خلاف لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه لم يقل المصنف جميع
 الباب باللام الاضافة ينصرف مع انه غير مختار الى التكلّف بيان الدفع ان صرفه مختلف
 فيه والا بخوار بالكسر متفق والقول بالمتفق اولى قال شارح قدس سره اعني اللام او
 الاضافة بيان لما ونسبة الدخول اليها على طريق التغليب **قوله** دون ساير الخواص لعل
 الغرض من هذا دفع ما يتوهم من ان ذكر اللام او الاضافة من بين خواص الاسم بطريق
 التثليل لا بطريق المحصر وبيان الدفع ان هذا الذكر بطريق المحصر الذي يعلم من الصكوت
 في مقام بيان ما اضيف اليه الدخول **قوله** قيل وجه ذلك آء لعل الغرض من هذا
 دفع ما يتوهم من ان اللام والاضافة مشتركان مع ساير الخواص في كونها خاصيتين
 فمن اي وجه يحصل ضعف مشابهة الغير المنصرف بالفعل بسبب دخولها عليه
 دون ساير الخواص بيان الدفع ان اللام والاضافة يؤثران في مدلول الاسم لانهما
 يغيران من التنكير الى التعريف كما في اللام والاضافة الى المعرفة ومن عدم التخصيص
 الى التخصيص كما في الاضافة الى النكرة بخلاف ساير الخواص فانها ليست بهذه المتأ
 كما لا يخفى **قوله** قيل في آء لما كان مذهب من قال ان الاسم بعد دخول اللام والاضافة
 غير منصرف مطلقاً غير صحيح لان الكسر لا يدخل على غير المنصرف وذلك الاسم بعد
 دخولها عليه ينكسر فاجاب الشارح عن قبله بما اجاب اجاب لبعض عن ذلك لا معتزلاً
 بطريق آخر ولما كان جواب ذلك البعض غير مرضي للفاضل المحقق قال قيل في توجيه
 والله اعلم **قوله** ان التنوين آء يعني ان الممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين
 لانه المنافي له لانه دال على التمكن والكسرة تابعة له في السقوط لانه لو دخله الكسر لزم
 جواز دخول التنوين ايضاً لانهما يتعاقبان في مثل فلان زيد والتنوين موجودهما فيما
 دخله اللام والاضافة لانهما متعلقان له اي شبهان بلخلف من حيث ان بينهما ما بين
 التنوين لقابلية وجود تابعه الذي هو الكسر ايضاً وفيه ان ثبوت الممنوع حكمه وثبوت
 التابع حقيقة وهذا الوجه مزينة الفرع على الاصل هكذا قال الفاضل المدقق **قوله**
 والله اعلم وقد بيانه ان تعبية الكسر التنوين في السقوط مختص بما اذا سقط التنوين لاجل

عدم الاضراف وتنوين الاسم الذي دخل اللام او الاضافة سقط لاجلها لعدم الانفصال
 لوجود المنافات بينهما وبين التنوين لان كل منهما من مقامات الاسم فكلهما اجتماع
 واحد منهما معه فلا يتبعه الكسرة في السقوط قوله وفيه اي في الوجه الاخير بحث
 بيان ان المتقرر فيما بين القوم تعاقب الاضافة للتنوين المقدار في حواجز بيت الله و
 هذا يدل على ان التنوين في حواجز سقط لاجل منع الصرف والا كانت الاضافة
 متعاقبة للتنوين المحقق لا للتنوين المقدار قول وبالله التوفيق ان عبارة المعروض
 الباب باللام او الاضافة يدل على ان لحاظ عدم الاضراف في الاسم او ادخوله اللام
 او الاضافة عليه ثانيا كما لا يخفى واذا كان الامر كذلك فكيف يذهب الذهن المستقيم
 بالتنوين لاجل اللام او الاضافة لا لاجل عدم الاضراف لان نسبة التصدير شيء الى المنا
 الذي يكون في المرتبة الثانية مع وجود منافاه في المرتبة الاولى بعيد عن الانصاف والله
 اعلم قوله فيه ان اللام آء بيان الاعتراض ان المنافات بين اللام والعلم غير مسلم لان
 العلم اذا كان مصدرا او صفة في الاصل فيدخل عليه اللام بالنظر الى المعنى الاصل
 القابل لدخول اللام عليه فكيف يزول العلمية باللام واجاب عنه مولا فاجال بان
 المراد من اللام اللام الذي يكون للتعريف حقيقة واللام الداخل على الظاهر هو في الاصل
 مصدرا او صفة للتعريف توهم لا حقيقة ورد عليه في الحاشيتين المشهورتين بان
 هذا موجب للقصور في الشرح لان المناسب على هذا ان يقول وان لم يكن هنالك
 علمية او يكون ولكن لم تزل بقيت علتان على حالهما والشارح لما لم يقل على هذا الظن
 فتوجيه بذلك الطريق توجيه بما لا يرضى قايله واجاب الفاضل المدقق بان الشارح
 لعله يدعي عدم تحقق منع الصرف في العلم الذي كان في الاصل مصدرا او الله
 اعلم الحمد لله الذي علم الانسان ما لم يعلم وحصل في الفراء من البحث الذي قصر عنه
 الطلبة لاجل قصور فهمهم على قراءة ذلك البحث من حاشية الفاضل الحشر في هذا
 الزمان في اليوم التاسع والعشرين يوم الاثنين من الجهادي الاخر سنة الف وثلاث
 وثلث سنة خمس لا بضاعته له الا السيئات ولا خلق له من الحسنات عبد الله بن
 ابراهيم اسكنهما الله الجنان الاخيار اللهم كما كان المقصود في هذه الحاشية انتفاع
 الطلبة لا خيرا جعلها امتدادا لغيرهم لاجل الانتفاع وليس ببعيد من فضل خالق
 السماء والارض ان ينتفع بها من اولاد من كان يقرئ في هذا اليوم واد جعلنا
 انبييت مثابة للناس الى والتركهم الشجر وكان عمره خمسة سنة واربعة اشهر مع قد

هذا في اليوم الاول
 من بحث الاول من
 الف كتاب الحاشية

من الايام المسبحة بحمد الله ومنه لم يشترع بالتعليم لمداسة السن المسبحة بحبيب الله ومنه
ليريقظهم من الرضاة لليلة المذكورة المسبحة بحبيب الله أو ان ختم هذه العاشية
امين ثم امين

<p>از من فضل آتی باین حقیر عباد ایمید نیست ز فضاشر اگر چه خورش زده بقدر وسع بگوشتیدم آنا بشو میدار تو این است گر خطای من بکشف طلبیهای عفو من هست اگر بد و سبهای عفو رشده مقبول ز نفع او تو مگردان خدا همه محروم بوقت ختم چه بستم من هجری ز حساب</p>	<p>تمام گشت ز تنظیم این بجهد و جسا و در اشتها و حواشی همه تا روز سنا و خطای سهو خدا ورنه مال عسدها و که حیشم پوشی از ان تا نشود خاک ربا و زانتفاع مگردان خدا تو این بر باد بگو که جبرج و لم مستدل شده ز صناد علی الخصوص که دارد با نسب ز ولاد بگوش هوش رسید است ز غرقاب سید</p>
---	---

دقائق
هو بعد انقضای
عده من الايام
من ذلت السن
طبع شده تاریخ
۲۵۰۵۰۱۹۹۳

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ کونٹہ، فون: ۲۶۶۲۲۶۲